

المجلة المغربية لنشر
الأبحاث العلمية

مجلة علمية محكمة

ISSN: 3085-4873



رقم الإيداع: 03 / 2024 ص

عدد أكتوبر - 2025

مدير النشر: د. سعيد أزركي

RMPRS.COM

المجلة المغربية لنشر الأبحاث العلمية

مجلة علمية محكمة

تصدر عن Leadership Academy

بالمملكة المغربية

معلومات الاتصال:

البريد الإلكتروني: contactRMPRS@gmail.com

الرقم الخاص بالمجلة: 0716288654

الموقع الإلكتروني: www.RMPRS.com

العدد العاشر

تاريخ الإصدار: 28 أكتوبر 2025

مدير النشر: ذ. سعيد أزركي

جميع الحقوق محفوظة

رقم الإيداع: 2024/03 صحافة

ISSN: 3085-4873

تنويه: لا تعكس دراسات هذه السلسلة الدولية سوى آراء مؤلفيها، وهم المسؤولون بشكل كامل عن صحة البيانات وما يترتب عليها من مسائل تتعلق بالإخلال بقواعد الأخلاق العلمية والأمانة.

الهيئة العلمية والاستشارية

د. قلعي عبد الملك، المغرب	د. محمد حجولي، المغرب
د. داود الهكيوي، المغرب	د. خريصي عبد الحكيم، المغرب
د. بدر القاسمي، المغرب	د. أحمد مفهوم، المغرب
د. عبد المجيد باباابريك، المغرب	د. أشرف نزهي، المغرب
د. محمد فتحي، المغرب	د. نور الدين الخرازي، المغرب
د. بوشتي المشروح، المغرب	د. غني اولاكنتلي اولاجدي، نيجيريا
د. حسن قوبع، المغرب	د. عثمان تاموسيت، المغرب
د. ابراهيم الهيباوي، المغرب	د. سعيد الأشعري، المغرب
د. بوبكر اشو، المغرب	د. يوسف لشكر، المغرب
د. الهاني إلياس، المغرب	د. ميلود سوالمة، المغرب
د. يوسف اعسيلة، المغرب	د. عبد الله الحرشي، المغرب
د. رشيد زاح، المغرب	د. رضوان تاشفين، المغرب
د. اشرف ركرائي، المغرب	د.ة. السعدية نوجدي، المغرب
د. طريق الخودي، المغرب	د. عبد العزيز الهالالي، المغرب
د. سعيد عبده مصلح المقص	د. محمد احديدو، المغرب
د. باعلي رشيد، المغرب	د. محمود الطيبي، المغرب
د. عبد الله المخلوق، المغرب	د.ة. اضوالي صارة، المغرب
د. مونية عبد الوهاب، المغرب	د. عبد العزيز لعبيدي، المغرب
د. منير حداد، المغرب	د.ة. مريم عزوزي، المغرب
	د.ة. آمال بن الطاهر، المغرب

محتويات العدد

الصفحة	اسم الباحث	عنوان المقال
1	عبد المجيد الخياطي	الولاية السياسية الكبرى وضوابط الحكم في السياسة الشرعية وفق منهج أهل السنة
35	محمد ايت الفقيه	المدرسة القيروانية وملامح الصراع العقدي في عهد الأغالبة والعبديين
41	محمود بن أحمد آل محمود	شركة التضامن تكييفها وحكمها في الفقه الإسلامي
59	يوسف بربيط	المال العام ووسائل حفظه في القرآن الكريم
97	محمد بجوا	ناسخ القرآن ومنسوخه من خلال تفسير المحرر الوجيز لابن عطية الأندلسي (ت542هـ)
118	محمد البركاني	النقد الصرفي لقراءة الإمام نافع من خلال كتاب الكشف عن وجوه القراءات السبع للإمام مكي بن أبي طالب القيسي
134	د. أشرف نزي	جوانب من النظام العام الاقتصادي في مساطر صعوبات المقاول
144	لحسن الزات ذة. كريمة ركوبة	صعوبات تطبيق قواعد الاختصاص القضائي الدولي على العقود الإلكترونية وسبل تجاوزها
159	بدر بومهدي	البعد المنهجي في خارطة الطريق 2022-2026: نحو تكامل التدبير العمومي الجديد والحكمة الحديثة ومنظومة الجودة
168	د. محمد لعويد المهدي محمد نبيل	الهشاشة البنوية في القطاعات «الحديثة» بالمغرب: المرونة الاحتكارية والوساطة الخوارزمية وإعادة إنتاج الحداثة الزائفة
191	هناء سعيد ناصر البطاشي د. سعيد خمري	دور المتغيرات الديموغرافية في تفسير العلاقة بين الرضا الوظيفي والأداء المهني: دراسة تطبيقية على اللجنة الأولمبية العمانية
219	عبد الاله الفتاحي	دور النخبة الإدارية في الإصلاح الإداري
229	محمد أعريم	المجتمع الرقمي: من إنتاج المعرفة إلى السيطرة الناعمة
238	د. محمد أمحدوك	أَعْرَافُ الْأَعْرَابِ فِي بِلَادِ إِزْبَانَ (عَرَفُ "أَمْحَارِصَ" أَمْوَدَجًا): دِرَاسَةٌ إِتْنُوْمُضْطَلْحِيَّةٌ

محتويات العدد

263	د. الشيخ حبتا	دور مهرجان توبيزكي الدولي للرحل في حفظ الهوية الثقافية والتراثية والوطنية بالصحراء المغربية - دراسة تاريخية سياسية
308	غزلان بن صوفية	السلطان مولاي اليزيد (1790-1792) والتنكيل باليهود بين الفتنة الداخلية وتصفية الحسابات
324	د. محسن البقالي	الصين وعلاقتها بالقوى الكبرى في النظام العالمي
346	د. منير محقق	الدلالة التأويلية والخطاب السردى: قراءة مفاهيمية في الخطاب والتأويل والسرد والأدب العجائبي
370	د. أمال بن الطاهر	السرد بوصفه حجاجا: بين النظرية العربية لمحمد مشبال والرؤية الغربية لآلان راباتال
382	حمزة لحو	التاريخ والهوية في النص الزجلي المغربي قراءة في كتاب فن الزجل "القصيدة لعباس الجيراري"
392	حمزة لحو	مستويات اللغة وحركية التخييل في شعر عبد الحميد رثيف
399	د. وردة القويطي	اللغات العربية المتخصصة وإشكالية ترادف المصطلحات
412	عبد الإله زروق	عيوب المعاجم العربية: نظرة نقدية لتطوير آفاق الصناعة المعجمية
423	حميد الزاوي	الهوية المغربية في زمن الشاشة: هل تعيدنا وسائل الإعلام الرقمية إلى ذاتنا؟
444	عبدالله بوسنينة	الذات خارج خطة السلطة: تأملات في المقاومة الإثيقية لدى ميشال فوكو
450	هشام حمداني	فلسفة الدين ووجود الله عند جون هيك
467	د. أحمد العلام	الذكاء الاصطناعي كآلية لتعزيز الحكامة في تدبير الموارد البشرية الترابية
506	Yasmine BEN AOUAMA My Lahcen HASNAOUI	L'intelligence artificielle au service de la pédagogie: entre innovation et défis éthiques
520	Yousra GRINE My Lahcen HASNAOUI Mohammed BOUGUIDOU	Modèles théoriques d'évaluation des plateformes d'enseignement à distance et pertinence du modèle HELAM: revue critique

محتويات العدد

532	Mohammed GUEROUAOUI	Evidence-Based Teaching: A Critical Analytical Study of the Epistemological and Methodological Foundations of Research-Informed Pedagogy
564	<i>Dr. Rachid KHAY</i>	Les groupements territoriaux de santé: un instrument de la territorialisation des politiques de santé au Maroc
592	Rachid LOTFI Hind BEL AMGHARIA	Connaissances et perceptions de l'intelligence artificielle chez les infirmiers du CHR Béni Mellal: une étude qualitative descriptive phénoménologique
600	Kaoutar KARRERO	Vécu parental et stratégies de guidance étude qualitative sur l'accompagnement des parents d'enfants atteints de trisomie 21
619	Soukaina ETTOUIJRI	Création visuelle et identité numérique : représentations du soi dans les contenus IA assistés
526	Houyame OUAHYB	De la mémoire à l'héritage: l'écriture féminine marocaine comme espace de transmission
638	Anasse TIJAOUI	Le contentieux stratégique au Maroc: vecteur émergent de justiciabilité des droits humains

الولاية السياسية الكبرى وضوابط الحكم في السياسة الشرعية وفق منهج أهل السنة

الطالب الباحث عبد المجيد الخياطي

د. مونيير جابري

مركز دراسات الدكتوراه: العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية والتدبير

تكوين الدكتوراه: الفقه والتشريع المعاصر

كلية الشريعة – أيت ملول – جامعة ابن زهر

المملكة المغربية

الملخص:

يتناول هذا البحث موضوع الولاية السياسية الكبرى وقواعد السياسة الشرعية باعتبارها من الركائز الأساسية لضبط نظام الحكم في الإسلام وتنظيم العلاقة بين الحاكم والرعية وفق منهج أهل السنة والجماعة. وقد تم تقسيم البحث إلى مبحثين رئيسيين:

المبحث الأول يعرض قواعد السياسة الشرعية في العلاقات الدولية، مع بيان الأدلة النقلية والعقلية على وجوب الولاية السياسية الكبرى، ثم استجلاء غايتها وطبيعتها في الإسلام باعتبارها أداة لتحقيق المقاصد الشرعية وحفظ النظام العام. أما المبحث الثاني فيتناول موقف الرعية من أفعال الحاكم المسلم، سواء عند صدور بدعة أو معصية، مع استعراض الآثار المترتبة على التزام منهج أهل السنة في معاملة الحكام، وما يحققه ذلك من استقرار سياسي واجتماعي، أو ما ينجم عن مخالفته من اضطراب وفوضى. كما يناقش المبحث قواعد النظام الإسلامي التي تضبط هذه العلاقة في ضوء مقاصد الشريعة.

ويخلص البحث إلى أن السياسة الشرعية، في إطار الإمامة العظمى، تقوم على موازنة دقيقة بين حفظ الدين ورعاية مصالح العباد، وأن التزام الأمة بمنهج أهل السنة في معاملة الحكام يشكل صمام أمان لاستقرار الدولة الإسلامية ووحدة كيانها.

الكلمات المفتاحية: السياسة الشرعية، الولاية السياسية الكبرى، الإمامة العظمى، أهل السنة والجماعة، الحاكم، الرعية، النظام الإسلامي.

مقدمة:

الحمد لله حمدا يليق بجلاله، ويوافي نعمه، ويكافئ مزيده، أحمده سبحانه على ما أولى من نعم، وأسبغ من منن، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك كله، ويده الخير كله، وإليه يرجع الأمر كله علانيته وسره. وأشهد أن محمدا عبده ورسوله، خاتم أنبيائه، وخيرة أصفیائه، صلوات ربي وسلامه عليه، وعلى آله الطاهرين وصحبه الغر الميامين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

تعد الولاية السياسية الكبرى في التصور الإسلامي من أعظم القضايا التي شغلت عقول العلماء والمفكرين عبر القرون، لما لها من أثر عميق في استقرار المجتمعات وصيانة الدين وحراسة الدولة. فهي ليست مجرد نظام حكم عابر، بل عقد شرعي ملزم، ومؤسسة كبرى تتجلى فيها وحدة الأمة، وتضان بما مقاصد الشريعة، وتدار من خلالها العلاقات الداخلية والخارجية. ولأجلها انبرى الأئمة لوضع الضوابط، واستفرغ الفقهاء الوسع في بيان أحكامها، إذ رأوا فيها صمام أمان الأمة ومفتاح عزها ونهضتها.

ومع تقلبات التاريخ، ظل السؤال حاضرا بالحاح: كيف يمكن للسياسة الشرعية أن تحكم العلاقات الدولية في الإسلام؟، وما الأدلة الشرعية والعقلية التي تجعل من الإمامة العظمى واجبا لا غنى عنه؟، وما طبيعة هذه الولاية وغايتها؟ ثم يمتد التساؤل ليطرق باب العلاقة الدقيقة بين الحاكم والرعية: كيف يتعامل المسلمون مع حاكم صدرت عنه بدعة أو معصية؟ وما الآثار المترتبة على التزام منهج أهل السنة في هذا الباب على الفرد والمجتمع، في ميزان الاستقرار أو الاضطراب؟

إن البحث في هذه الإشكالات لا يعد ترفا علميا، بل هو ضرورة حضارية ومعرفية في زمن تتقاذف فيه الأمم عواصف التغيير السياسي، حيث لا يزال المنهج السني يقدم نفسه كأفق متوازن يجمع بين الشرعية الدينية والواقعية السياسية، ويحفظ للأمة كيانها ووحدتها. ومن هنا تنبع أهمية هذا البحث، الذي يسعى إلى تفكيك الأسس النظرية للولاية السياسية الكبرى، واستجلاء قواعد السياسة الشرعية في العلاقات الدولية، وتحليل ضوابط معاملة الحكام وفق منهج أهل السنة والجماعة، باعتباره الإطار الأكثر صلابة لاستقرار النظام الإسلامي عبر العصور.

وتكمن أهمية هذه الدراسة في أنها تربط بين قواعد السياسة الشرعية في العلاقات الدولية، وموقف الرعية من أفعال الحاكم، وما يترتب على ذلك من آثار إيجابية وسلبية في ضوء منهج أهل السنة، مع محاولة فهم كيف تسهم الولاية السياسية الكبرى في تحقيق مقاصد الشريعة وحماية النظام العام، من خلال الاستناد إلى الأدلة النقلية والعقلية، والتحليل الفقهي المقاصدي، والمقارنة بين مواقف العلماء، عبر المحاور التالية:

- المبحث الأول: قواعد السياسة الشرعية في العلاقات الدولية، أدلة وجوب الولاية السياسية الكبرى غايتها وطبيعتها في الإسلام.
- المطلب الأول: قواعد السياسة الشرعية في العلاقات الدولية.
- المطلب الثاني: الأدلة النقلية والعقلية لوجوب الولاية السياسية الكبرى.
- المطلب الثالث: غاية الولاية السياسية وطبيعتها في الإسلام.
- المبحث الثاني: موقف الرعية من أفعال الحاكم، والآثار المترتبة على تحقيق منهج أهل السنة.
- المطلب الأول: موقف الرعية من الحاكم المسلم إذا صدرت منه بدعة، وموقف الرعية من الحاكم المسلم إذا صدرت منه معصية.
- المطلب الثاني: الآثار الحسنة والآثار السيئة المترتبة على تحقيق منهج أهل السنة في معاملة الحكام على الفرد والمجتمع.
- المطلب الثالث: قواعد النظام الإسلامي.

المبحث الأول: قواعد السياسة الشرعية في العلاقات الدولية، أدلة وجوب الولاية السياسية الكبرى غايتها وطبيعتها.

المطلب الأول: قواعد السياسة الشرعية في العلاقات الدولية.

القاعدة الأولى: الأصل عدم جواز الاستعانة بالمشركين.

قال تعالى: ﴿وَلَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا﴾، النساء الآية: 141.

ومن منهاج السيرة النبوية والسنة الصحيحة:

الحديث الأول: أخرج الإمام أحمد في المسند، بسنن حسن، عن خبيب بن يساف، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "إنا لا نستعين بالمشركين على المشركين"¹.

الحديث الثاني: أخرج أحمد وابن حبان بسند صحيح عن عائشة قالت: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "إنا لا نستعين بمشرك"².

الحديث الثالث: قال عبد الله بن أحمد: حدثنا أبي حدثنا وكيع حدثنا إسرائيل عن سماك بن حرب عن عياض الأشعري عن أبي موسى رضي الله تعالى عنه قال: (قلت لعمر رضي الله عنه: إن لي كاتباً نصرانياً، قال: مالك؟ قاتلك الله. أما سمعت الله يقول ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَىٰ أَوْلِيَاءَ ۚ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ ۚ وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ﴾، المائدة الآية: 51. ألا اتخذت حنيفياً؟ قال: قلت: يا أمير المؤمنين، لي كتابته وله دينه قال: لا أكرمهم إذ أهاغمهم الله، ولا أعزهم إذ أذلهم الله، ولا أدنيهم إذ أقصاهم الله)³.

وفي رواية عند البيهقي: (قال عمر: لا تؤمنوهم وقد خوهم الله، ولا تقربوهم وقد أبعدهم الله، ولا تعزوهم وقد أذلهم الله).

القاعدة الثانية: دفع المشقة الشرعية دفع للتكليف.

ذكر الشاطبي في "الموافقات" (أن المشقة الشرعية لا يجوز دفعها لأنها دفع للتكليف). واستدل بقوله تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ آمَنَّا بِاللَّهِ فَإِذَا أُوذِيَ فِي اللَّهِ جَعَلَ فِتْنَةَ النَّاسِ كَعَذَابِ اللَّهِ﴾، العنكبوت الآية: 10.

وبين أن المشقة قد تبلغ من الأعمال العادية ما يظن أنه غير معتاد، ولكنه في الحقيقة معتاد، وبين أن العمل الواحد له طرفان وواسطة: فحيث يقول تعالى: ﴿انْفِرُوا خِفَافًا وَثِقَالًا﴾، التوبة الآية: 41، أمر وتكليف.

ثم قال سبحانه: ﴿إِلَّا تَنْفِرُوا يُعَذِّبْكُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾، التوبة الآية: 39، تهديد ووعيد، فكان هذا موضع شدة لأنه يقتضي ألا رخصة في التخلف أصلاً، ولكنه محمول على أقصى الثقل الذي يمكن إتيانه وبين أنه اجتمع في غزوة تبوك: الحر وبعد المشقة زائداً على مفارقة الظلال وطيب الثمار، وذلك زائد على المشقة في الغزو ولكنه لا يخرج الأمر على المعتاد. وقد أخذ النبي صلى الله

¹ إسناده حسن. أخرجه أحمد 3/454، والطحاوي 3/239، والحاكم 2/121-122، وأخرجه ابن سعد 3/534-535، وانظر سلسلة الأحاديث الصحيحة 1101.

² حديث صحيح. أخرجه ابن ماجه 2832، وأبو داود 2/69، وابن حبان 1621، وغيرهم.

³ حديث حسن. انظر: أحكام أهل الذمة 1/212-210، والإرواء: 8/256-255، بسند حسن.

عليه وسلم المخلفين، وكانت السورة براءة فضحا للمنافقين، ولم يقع في الأمر رخصة قال تعالى: ﴿وَلَتَنبَلُونَكُمْ حَتَّى نَعْلَمَ الْمُجَاهِدِينَ مِنْكُمْ وَالصَّابِرِينَ وَتَبَلُّوْا أَخْبَارَكُمْ﴾، محمد الآية: 31.

القاعدة الثالثة: تقدير المصلحة الشرعية للاستعانة منوط بالإمام.

وتفصيل ذلك كما يأتي:

- المصلحة الشرعية:

1- ليس كل ما فيه مصلحة يكون مشروعاً.

فإن الله تعالى قد أثبت للخمر والميسر في القرآن منافع مع أمره باجتنابهما ونزول صريح التحريم في شأنهما ضمن محرمات أخرى.

قال جل ذكره: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَنَافِعُ لِلنَّاسِ وَإِثْمُهُمَا أَكْبَرُ مِنْ نَّفْعِهِمَا﴾، البقرة الآية: 219.

2 - جهات اعتبار مقاصد الشرع.

ذكر الشاطبي رحمه الله في "الموافقات" (ج 2)، الجهات التي يعرف بها مقاصد الشرع:

أ - صريح الأمر والنهي.

ب - اعتبار العلل بمسالكها المعروفة فإن لم تعلم فالتوقف.

ج - النظر في المصالح التابعة، فما كان مؤكداً للمصالح الأصلية فهو مقصود وما لا فلا.

وذكر شرط التكملة فقال:

إن كل تكملة فلها من حيث هي تكملة - شرط-، هو أن لا يعود اعتبارها على الأصل بإبطال.

3- الشروط التي تراعى في المصلحة ليحتج بها:

أ- أن تكون المصلحة كلية عامة.

ب- أن تكون مصلحة حقيقية لا وهمية.

ج- ألا يعارض التشريع الذي روعيت فيه المصلحة حكماً أو مبدئياً مبنياً على نص أو إجماع.

ففي غزوة الأحزاب لما أراد النبي صلى الله عليه وسلم أن يصلح عيينة بن حصن والحارث بن عوف رئيسي غطفان على ثلث ثمار المدينة حتى ينصرفا بقومهما ويتركوا المسلمين ليلحقوا الهزيمة بقريش. فاستشار السعديين في ذلك فقالوا: (يا رسول الله! إن كان الله أمرك بهذا فسمعا وطاعة، وإن كان شيء تصنعه لنا فلا حاجة لنا فيه، لقد كنا نحن وهؤلاء القوم على الشرك بالله وعبادة الأوثان،

الولاية السياسية الكبرى وضوابط الحكم في السياسة الشرعية وفق منهج أهل السنة الطالب الباحث عبد المجيد الخياطي

وهم لا يطمعون أن يأكلوا منها ثمرة إلا قرى أو بيعا، فحين أكرمنا الله بالإسلام وهدانا له، وأعزنا بك نعطيهم أموالنا؟ والله لا نعطيهم إلا السيف. فصوب رأيهما وقال: إنما هو شيء أصنع لكم، لما رأيت العرب قد رمتكم عن قوس واحدة¹.

وفي فقه ذلك:

- 1- كانت المصلحة كلية تعم عامة المسلمين يوم الخندق أثناء محاصرة قوى الأحزاب لهم.
- 2- المصلحة حقيقية بشراء بعض الأقوام والقبائل لتخفيف الجبهات وانصرافها عن القتال.
- 3- تشريع هذه المصلحة كان من النبي صلى الله عليه وسلم الذي هو أعلم الناس بمقاصد الشريعة والسياسة الشرعية.

- القرار للحاكم

فمآل الأمر في العلاقات الدولية والمعاملات الخارجية للخليفة أو الحاكم المسلم.

ومن صلاحيات الخليفة في الإسلام:

1- إعلان الحرب.

2- التحالف.

3- الإعانة.

4- إقامة الحدود.

5- جمع الزكاة.

وتفصيل ذلك:

1- أعطيت هذه الصلاحيات للإمام الأعظم وأنيطت به بسبب علة استنبطها فقهاء السياسة الشرعية، ألا وهي: "علة التمكين والشوكة".

2- فلا يقوم بالتحالف إذا صح إلا الحاكم، الخليفة المسلم، بظروف يقدرها.

3- فإذا ما أريد سحب هذه الصلاحيات ونقلها لرئيس جماعة إسلامية أو لرجل ما، فيجب اشتراكه في المناط "علة" - أي التمكين والشوكة - بحيث لو غدر الطرف الآخر لأمكن تأديبه وكتبته. فمآل الأمر في نقل صلاحيات الخليفة يكون في تحقيق وتخريج المناط.

القاعدة الرابعة: السيادة في أي علاقة خارجية لـ "لا إله إلا الله".

أ- حكم الإسلام هو الغالب.

¹ إسناده حسن، أخرجه البزار والطبراني من حديث أبي هريرة، انظر: كشف الأستار 1/332، وكتابي السيرة النبوية - على منهاج الوحيين القرآن والسنة الصحيحة - 2/910، لمزيد من التفصيل.

ب- الشخصية المتميزة للمسلمين.

وتفصيل بنود ذلك:

- 1- فلا خشية من أحد ولا مجاملة ولا تدليس، بل يقال للكافر "كافر"، صراحة بلا وجل أو خوف.
- 2- تقام شعائر الإسلام بحرية.
- 3- المسلم هو العزيز والكافر هو الذليل.
- 4- عدم الاستخفاف بأي فريضة.

لقد أثنى الله سبحانه في القرآن على تبراء عبادة بن الصامت من حلف يهود بني قينقاع، وعلى موقفه المتميز المخالف لموقف رأس النفاق عبد الله بن أبي، والذي كان له من الحلف معهم مثل ما كان لابن أبي.

قال ابن إسحاق: (وحدثني أبي إسحاق بن يسار عن عبادة بن الوليد ابن عبادة بن الصامت قال: لما حاربت بنو قينقاع رسول الله صلى الله عليه وسلم: تشبث بأمرهم عبد الله بن أبي بن سلول، وقام دونهم ومشى عبادة بن الصامت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، وكان أحد بني عوف، لهم من حلفه مثل الذي لهم من عبد الله بن أبي، فخلعهم إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وتبرأ إلى الله عز وجل، وإلى رسوله من حلفهم وقال: يارسول الله، أتولى الله ورسوله والمؤمنين، وأبرأ من حلف هؤلاء الكفار وولايتهم، قال: ففيه وفي عبد الله بن أبي نزلت هذه القصة من سورة المائدة: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَىٰ أَوْلِيَاءَ ۚ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ ۚ وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ ۗ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾، المائدة الآية 51، ... وذكر لتولي عبادة بن الصامت الله ورسوله والذين آمنوا، وتبرئه من بني قينقاع وحلفهم وولايتهم: ﴿وَمَنْ يَتَوَلَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا فَإِنَّ حِزْبَ اللَّهِ هُمُ الْغَالِبُونَ﴾، المائدة الآية 56)¹.

القاعدة الخامسة: تميز المسلمين شرط في أي علاقة خارجية.

- 1- يشترط الفقهاء أن تميز المسلمين شرط من شروط الإعانة أو الاستعانة وإلا فلا تجوز.
 - 2- يجب أن يبقى المسلمون بحالة عزيزة بعد حصول الاستعانة، وبحالة متميزة أثناءها، بحيث لا تختلط الأمور، ولا تذوب الأهداف، ولا تلتحم الشعائر والرايات.
 - 3- الحكم عند الاختلاف في طبيعة أي تحالف هو منهاج السيرة النبوية.
- فقد حصل في حياته تحالف مع قبيلة خزاعة، وقد يشكل حلف خزاعة مع المسلمين على كثير من الناس²، فيقال لهم: إن تحقيق المناط في ذلك الحلف يفيد أمرين اثنين:
- أ- الرسول صلى الله عليه وسلم هو الحاكم وله القرار .

ب- المسلمون بقيادة نبيهم أصحاب شوكة في الأرض، بحيث لو غدرت خزاعة لأمكن محاصرتها وتأديبها.

¹ حديث حسن، انظر: سيرة ابن هشام 2/49-50 - وكتابي: السيرة النبوية 2/640، التفصيل البحث.

² تفصيل حلف النبي صلى الله عليه وسلم والمسلمين مع خزاعة وطبيعة تلك الظروف.

القاعدة السادسة: جواز الاستفادة من التجمعات الصغيرة لدمجها في موكب الدعوة عبر الزمان، وتشجيعها على الثبات على الإسلام.

مثال ذلك: حلف خزاعة واندماجها عبر الزمان في موكب الإسلام.

كانت الجزيرة العربية في فجر الدعوة من حدود المناذرة والغساسنة شمالاً إلى أقصى الجنوب ومن الشرق إلى الغرب عالماً مستقلاً في أوضاعه السياسية والاجتماعية يسوده بأكمله الطابع القبلي، فلا دولة ولا سلطان، ولا قانون ولا رابطة إلا رابطة القبيلة وقانون العرف القبلي.

وكانت أعظم قبائل العرب شرفاً وأقربها لحياة الحضارة هي قبيلة "قريش" بمكة، حيث بزغ نور الدعوة، ومع ذلك فلم تكن تملك من خصائص الدولة ما يرفعها عن مستوى القبيلة. فلما فتح الله بالهجرة وظهرت دولة الإسلام في المدينة المنورة وهزمت قريشا في بدر ثم نصرها الله على الأحزاب يوم الخندق لم تكن تملك خصائص الدولة فحسب، بل كانت الدولة الوحيدة والقوية في جزيرة العرب. وهذا في ذاته ظاهرة فجائية في تاريخ الجزيرة على مر القرون.

وقبل أن يزحف موكب الإيمان إلى مكة عام الحديبية كانت الدعوة الإسلامية قد قطعت مرحلة كبيرة في مسيرتها البناء، وهي مرحلة تأسيس الدولة وحفظ كيانها، وأصبحت على رأس مرحلة جديدة هي مرحلة الهجوم المضادة على جبهة الشرك التي كانت قريش رأس حربيها.

وقد أعلن النبي صلى الله عليه وسلم هذه المرحلة وبشر بها أصحابه الكرام، معلناً نهاية مرحلة الدفاع أو الضعف، ليتحول الأمر إلى المرحلة الثانية ضمن رحلة السيرة النبوية العطرة، وهي مرحلة المباغنة والهجوم ومباشرة العدو.

عن سليمان بن صرد رضي الله عنه قال: سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول حين أجلى الأحزاب عنه: "الآن نغزوهم ولا يغزوننا، نحن نسير إليهم"¹.

ثم إن النبي صلى الله عليه وسلم قد تمكن من بسط نفوذ دولته ما بين خيبر ومكة، وسراياه تجوب البلاد من هضبة نجد إلى الساحل، ومن دومة الجندل إلى مكة، فكانت هيمنة الدولة الإسلامية تمتد وتنمو في ازدهار متصاعد.

وأما قريش في مقابل ذلك فكانت الخصم الذي أتهكته الحرب وتداغت قوته المادية والمعنوية إثر هذا الانتشار لكيان المسلمين. يقول الإمام الزهري: (فما فتح في الإسلام فتح قبله كان أعظم منه، إنما كان القتال حيث التقى الناس، فلما كانت الهدنة ووضعت الحرب وأمن الناس بعضهم بعضاً والتقوا فتفاوضوا في الحديث والمنازعة، فلم يكلم أحد بالإسلام يعقل شيئاً إلا دخل فيه، ولقد دخل في تينك السننتين مثل من كان في الإسلام قبل ذلك أو أكثر).

قال ابن هشام: (والدليل على قول الزهري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج إلى الحديبية في ألف وأربعمائة في قول جابر رضي الله عنه، ثم خرج عام فتح مكة بعد ذلك بستين في عشرة آلاف)².

¹ حديث صحيح، أخرجه البخاري 4109-4110، كتاب المغازي، باب غزوة الخندق.

² انظر: السيرة النبوية، لابن هشام 3/425، ونقلها في الفتح عن الزهري في موضعين.

يقول محمد الغزالي في فقه السيرة: (لقد انفرط عقد الكفار في الجزيرة منذ تم هذا العقد، فإن قريشا كانت تعتبر رأس الكفر وحاملة لواء التمرد والتحدي للدين الجديد، وعندما شاع نبأ تعاهدها مع المسلمين خمدت فتن المنافقين الذين يعملون لها وتبعثرت القبائل الوثنية في أنحاء الجزيرة، وخصوصا لأن قريشا حمدت على سياستها النفعية واهتمت بشؤونها التجارية فلم تجتهد في ضم أحلاف لها في الوقت الذي اتسع فيه نشاط المسلمين الثقافي والسياسي والعسكري، ونجحت دعايتهم في تأليف قبائل غفيرة وإدخالها في الإسلام)¹.

وحسب أمر الحديبية أن الله تعالى سماه فتحا مبينا وأنزل فيه سورة الفتح كما هو معلوم. قال ابن القيم رحمه الله وهو يتحدث عن الحكم والفوائد فيها: (وهي أكبر وأجل من أن يحيط بها إلا الله الذي أحكم)².

وهذه القاعدة تبقى صحيحة على مر الدهور والأزمان، فهي لا تختلف من عصر إلى عصر، ومن ثم فإنه قد يكون من الواجب على الدولة الإسلامية الاستفادة من التجمعات الصغيرة واستغلالها لصالح الإسلام، وهذا ينطبق أيضا على القبائل والعشائر، فتكسب بذلك اندماجها في موكب الدعوة ولو عن طريق أعمال الاستخبار وبث الدعاية في صفوف الكفار، أو أي عمل تقتضيه مصلحة المسلمين، ولا يستطيع أو لا ينبغي، أن يقوم به المسلم، وليس في ذلك على الإطلاق ما يخل بالعقيدة بل لا حرج فيه أصلا، وهو من قضايا المصلحة التي تعتمد عليها السياسة الشرعية.

ومن استقراء أحوال المجتمعات، بل من الأوامر الشرعية الموجبة للهجرة والتميز حال الضعف، نجد سنة من سنن الله في خلقه، وهي أن تحالف أي تجمع صغير مع قوة كبرى، لا بد أن يؤدي في النهاية إلى اندماج ذلك التجمع وضمحلل وجوده المعنوي المميز، وهذا ما حصل لخزاعة فقد محي وجودها المعنوي كقبيلة ذات إرادة وخيار، وأصبحت أفرادا في المجتمع الإسلامي الكبير³.

المطلب الثاني: الأدلة النقلية والعقلية لوجوب الولاية السياسية الكبرى.

1- دليل القرآن الكريم:

فمن الكتاب قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ ۗ إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ ۗ إِنَّ اللَّهَ كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ ۗ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ۗ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾، النساء الآيتين: 58-59.

¹ فقه السيرة، محمد الغزالي، دار القلم، سوريا، الطبعة الأولى، 2006م، ص 363.

² زاد المعاد في هدي خير العباد، لابن قيم الجوزية (محمد بن أبي بكر بن أيوب)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وعبد القادر الأرنؤوط 3/309، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة 27، 1415هـ/1994م.

³ لقد دخلت خزاعة مكة يوم الفتح كتيبة من كتائب الإيمان لا حليفا كافرا. ومن أدلة ذلك: روى البخاري عن أبي هريرة رضي الله عنه: " أنه عام فتح مكة قتلت خزاعة رجلا من بني ليث يقتل لهم في الجاهلية، فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكر الحديث في تحريم القتال بمكة"، انظر: الفتح 12/205، ورواه البخاري في كتاب الديات، ثم إنه رواه أيضا في كتاب العلم.

الولاية السياسية الكبرى وضوابط الحكم في السياسة الشرعية وفق منهج أهل السنة الطالب الباحث عبد المجيد الخياطي

نزلت الآية الأولى في ولاة الأمور، عليهم أن يؤدوا الأمانات إلى أهلها، وإذا حكموا بين الناس أن يحكموا عليهم بالعدل، ونزلت الثانية في الرعية من الجيوش وغيرهم، عليهم أن يطيعوا أولي الأمر الفاعلين لذلك في قسمهم وحكمهم ومغازيهم إلا أن يأمرؤا بمعصية الله¹.

وقال عز وجل: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنْزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ وَأَنْزَلْنَا الْحَدِيدَ فِيهِ بَأْسٌ شَدِيدٌ وَمَنَافِعُ لِلنَّاسِ وَلِيَعْلَمَ اللَّهُ مَن يَنْصُرُهُ وَرُسُلَهُ بِالْغَيْبِ إِنَّ اللَّهَ قَوِيٌّ عَزِيزٌ﴾، الحديد الآية: 25.

ولهذا أمر النبي صلى الله عليه وسلم، أمته بتولية ولاة أمور عليهم، وأمر ولاة الأمور أن يردوا الأمانات إلى أهلها، وإذا حكموا بين الناس أن يحكموا بالعدل، وأمرهم بطاعة ولاة الأمور في طاعة الله تعالى².

وأوجب الله الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والجهاد... وإقامة الحج والجمع والأعياد، ونصر المظلوم، وإقامة الحدود، لا تتم إلا بالقوة والإمارة³، أي لا بد من وجود الولاية السياسية في الإسلام.

2- دليل السنة:

ومن السنة المطهرة قول الرسول صلى الله عليه وسلم: إذا خرج ثلاثة في سفر فليؤمروا أحدهم، رواه أبو داود، من حديث أبي سعيد، وأبي هريرة⁴. وفي مسند الإمام أحمد: بن حنبل رحمه الله عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "لا يحل لثلاثة يكونون بفلاة من الأرض إلا أمروا عليهم أحدهم"⁵.

وقال ابن تيمية رحمه الله: "إذا كان أوجب له تأمير الواحد في الاجتماع القليل العارض في السفر، تنبيهها بذلك على سائر أنواع الاجتماع"⁶.

3- آثار الصحابة:

¹ السياسة الشرعية، ابن تيمية، تحقيق الدكتور محمد البنا ومحمد عاشور، مطبعة الشعب، مصر، الطبعة الأولى، 1971م، ص 15-16، وانظر: الأحكام السلطانية، أبي الحسن الماوردي، طبعة الحلبي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1405هـ/1985م، ص 5.

² الحسبة في الإسلام، ابن تيمية، تحقيق الشيخ محمد زهري النجار، المؤسسة السعيدية، الرياض، الطبعة الأولى، 1980م، ص 19.

³ السياسة الشرعية، مرجع سابق، ص 185، وانظر ابن الأزرق: بدائع السلك، تحقيق الدكتور علي النشار - دار الحرية للطباعة، بغداد، الكعبة الأولى، 1977م، ص 108، قال ابن كثير رحمه الله في تفسير آية الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر (الحج : الآية 41)، قال عمر بن عبد العزيز في تفسير الآية إنها ليست على الوالي وحده، لكنها على الوالي والمولى عليه تفسير القرآن العظيم - ج 3 - ص 266، وانظر: زاد المسير في علم التفسير، ابن الجوزي، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى، 1407هـ/1987م، ج 5، ص 437.

⁴ أخرجه أبو داود عن أبي سعيد الخدري وأبي هريرة - ج 3 - ص 36، كتاب الجهاد، وقال الألباني: إسناده صحيح - ج 3 - ص 314 في سلسلة الأحاديث الصحيحة، طبع المكتب الإسلامي، 1399 هـ - 1979م، نشر الدار السلفية بالكويت.

⁵ مسند الإمام أحمد بن حنبل - ج 2 - ص 188، رواه من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما، في سننه ابن لهيعة، وهو حديث ضعيف، ولكن يشهد له الحديث الذي قبله.

⁶ السياسة الشرعية، مرجع سابق، ص 184-185، والحسبة في الإسلام، مرجع سابق، ص 20، "إذا كان قد أوجب في أقل الجماعات، وأقصر الاجتماعات، أن يولي أحدهم، كان هذا تنبيهها على وجوب ذلك فيما هو أكثر من ذلك.

ومن آثار الصحابة التي استند إليها قول علي بن أبي طالب رضي الله عنه: (لا بد للناس من إمارة برة كانت أو فاجرة. فقيل: يا أمير المؤمنين هذه البرة قد عرفناها، فما بال الفاجرة؟ فقال: يقام بها الحدود، وتأمين بها السبل، ويجاهد بها العدل، ويقسم بها الفيء)¹.

4- دليل العقل الصحيح:

وقال: إن العقل الصحيح يقضي بذلك، فكل بني آدم، لا تتم مصلحتهم، لا في الدنيا، ولا في الآخرة، إلا بالاجتماع والتعاون والتناصر، فالتعاون والتناصر على جلب منافعهم، والتناصر لدفع مضارهم، ولهذا يقال: "الإنسان مدني بالطبع"، فإذا اجتمعوا، فلا بد لهم من أمور يفعلونها، يجتلبون بها المصلحة، وأمور يجتنبونها، لما فيها من المفسدة، ويكونون مطعين للأمر، بتلك المقاصد، والناهي عن تلك المفسدات، فجميع بني آدم لا بد لهم من طاعة أمر وناه، فمن لم يكن من أهل الكتب الإلهية، ولا من أهل دين، فإنهم مطيعين ملوكهم، فيما يرون أنه يعود بمصالح دنياهم، مصيبين تارة، ومخطئين أخرى.

وأهل الأديان الفاسدة، من المشركين، ومن أهل الكتاب المستمسكين به بعد التبديل أو بعد النسخ والتبديل مطيعون فيما يرون أنه يعود عليهم بمصالح دينهم ودنياهم... والجزاء في الدنيا متفق عليه من أهل الأرض، فإن الناس لم يتنازعوا في أن عقوبة الظلم وخيمة، وعاقبة العدل كريمة، ولهذا يروى: (الله ينصر الدولة العادلة، وإن كانت كافرة، ولا ينصر الدولة الظالمة، ولو كانت مؤمنة)². يرى ابن تيمية موافقة العقل الصحيح للنقل الصحيح.

وجوب الولاية السياسية الكبرى بالشرع لا بالعقل عند جمهور الفقهاء:

يرى جمهور الفقهاء أن وجوب الولاية السياسية الكبرى في الإسلام بالشرع لا بالعقل، وأن من الأدلة عليها بالإجماع في خلافة أبي بكر الصديق رضي الله عنه.

قال أبو الحسن الماوردي رحمه الله في آية الأمراء: (ففرض علينا طاعة أولي الأمر فينا وهم الأئمة المتآمرون علينا)³.

وقال أبو المعالي الجويني إمام الحرمين: (لا ينبغي أن يطلب مسائل الإمامة من أدلة العقل، بل يعرض على القواطع السمعية، ولا مطمع في وجدان نص من كتاب الله تعالى في تفاصيل الإمامة، والخبر المتواتر معوز أيضا، فال مال الطلب في تصحيح المذهب إلى الإجماع، فكل مقتضى القيناه معتضد بإجماع السابقين فهو مقطوع به، وكل مالم يصادف إجماعا اعتقدناه واقعة من أحكام الشرع، وعرضناه على مسالك الظنون)⁴.

ويرد ابن تيمية: (المنقول الصحيح لا يعارض معقول صريح، وقد تأملت ذلك في عامة ما تنازع الناس فوجدت ما خالف النصوص الصحيحة الصريحة الصريحة فاسدة يعلم العقل بطلانها بل يعلم بالعقل ثبوت نقيضها الموافق للشرع)⁵.

¹ السياسة الشرعية، مرجع سابق، ص 78.

² الحسبة في الإسلام، مرجع سابق، ص 15-17. وقارن أبو بكر الطرطوشي: سراج الملوك ص 96، قال العدل ينقسم قسمين: إلهي جاءت به الرسل والأنبياء عليهم السلام عن الله تعالى. والثاني: ما يشبه العدل وهو السياسة الإصلاحية التي هزم عليها الكبير ونشأ عليها الصغير.

³ الأحكام السلطانية، طبعة الحلبي، مرجع سابق، ص 5.

⁴ غياث الأمم، الجويني، تحقيق الدكتور فؤاد عبد المنعم أحمد، والدكتور مصطفى حلمي، دار الدعوة، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 1979م، ص 80.

⁵ بيان موافقة صحيح المعقول لصحيح المنقول على هامش منهاج السنة، شيخ الاسلام ابن تيمية، دار الفكر، بيروت، مصورة عن الطبعة الأميركية، بولاق، 1421هـ، ج 1، ص 83.

الولاية السياسية الكبرى وضوابط الحكم في السياسة الشرعية وفق منهج أهل السنة الطالب الباحث عبد المجيد الخياطي

ويستدل عز الدين بن عبد السلام سلطان العلماء: نصب الولاة للقيام بجلب مصالح المولى عليه ودرء المفساد عنه، بدليل قوله سبحانه وتعالى: ﴿وَقَالَ مُوسَى لِأَخِيهِ هَارُونَ اخْلُفْنِي فِي قَوْمِي وَأَصْلِحْ وَلَا تَتَّبِعْ سَبِيلَ الْمُفْسِدِينَ﴾، الأعراف الآية: 142.¹

وقال أيضا: (أجمع المسلمون على أن الولايات من أفضل الطاعات، وأن الولاة المقسطين، أعظم أجرا وأجل قدرا من غيرهم، لكثرة ما يجري على أيديهم من إقامة الحدود ودرء الباطل)².

وقال أبو عبد الله القلعي: (وجوب نصب الإمام بإجماع الصحابة وأجمعت الأمة على أن الشرع ورد بأمر لا يقوم بها إلا الإمام فلم يكن بد من نصبه)³.

ويستدل الإمام بدر الدين ابن جماعة على وجوب الولاية السياسية من القرآن الكريم بقوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَفَسَدَتِ الْأَرْضُ وَلَكِنَّ اللَّهَ ذُو فَضْلٍ عَلَى الْعَالَمِينَ﴾، البقرة الآية: 251.

وقال نفسيرا لها: إن الله عز وجل أقام السلطان في الأرض يدفع القوي عن الضعيف، وينصف المظلوم من ظالمه ولولا ذلك لتوالت الناس بعضهم على بعض، ثم امتن الله على عباده بإقامة السلطان لهم بقوله: ﴿وَلَكِنَّ اللَّهَ ذُو فَضْلٍ عَلَى الْعَالَمِينَ﴾.

وإن السلطان في الإسلام هو الخليفة لقوله تعالى: ﴿يَا دَاوُودُ إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي الْأَرْضِ فَاحْكُم بَيْنَ النَّاسِ بِالْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعِ الْهَوَى فَيُضِلَّكَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ﴾، ص الآية: 26.

ويقول ابن جماعة: (يجب إقامة إمام يقوم بحراسة الدين وسياسة أمور المسلمين، وكف أيدي المعتدين، وإنصاف المظلومين من الظالمين، ويأخذ الحقوق من مواقعها، ويضعها جمعا وصرفا في مواضعها، فإن بذلك صلاح البلاد وأمن العباد، وقطع مواد الفساد، لأن الخلق لا تصلح أحوالهم إلا بسلطان يقوم بسياستهم ويتجرد في حراستهم)⁴.

ابن حزم وابن الأزرق والدليل السمعي والعقلي:

قال الإمام ابن حزم: (وقد علمنا بضرورة العقل وبديهته، أن قيام الناس بما أوجبه الله تعالى من الأحكام عليهم في الأموال، والجنائيات، والدماء، والنكاح والطلاق وسائر الأحكام كلها، ومنع المظالم، وإنصاف المظلوم وأخذ القصاص على تباعد أقطارهم، وشواغلهم، واختلاف آرائهم... فلا تصح إقامة الدين إلا بالإسناد إلى واحد... فاضل، عالم، حسن السياسة قوي على الإنفاذ)⁵.

وقال الإمام ابن الأزرق: (إنه لا يتم قصد الشارع في وضع الشريعة لصلاح العباد عاجلا وأجلا إلا بنصب الإمام، وقرر الأمدي أن عدم انقياد الناس لما جلبوا عليه من اختلاف الأهواء، يفوت عليهم موافقة ذلك القصد، مع وقوع الفتن باختلاف الكلمة عند موت الأئمة إلى نصب إمام آخر، بحيث لو تأخرت إقامته وبطل المعارض، وصار كل مشغولا بنفسه تحت قائم يتبعه،

¹ قواعد الأحكام في مصالح الأنام، العز بن عبد السلام، تحقيق طه عبد الرؤوف سعد، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، 1414هـ/1991م، ج 1، ص 63-64.

² المرجع نفسه، ص 120.

³ الإمامة، مخطوط، ق 2، ب 1/3.

⁴ تحرير الأحكام في تدبير أهل الإسلام، بدر الدين بن جماعة، تحقيق الدكتور فؤاد عبد المنعم أحمد، طبعة رئاسة المحاكم الشرعية، (الأولى)، قطر، 1405هـ، ص 48.

⁵ الفصل في الملل والأهواء والنحل، تحقيق الدكتور محمد إبراهيم نصر، والدكتور عبد الرحمن عميرة، منشورات عكاظ، الرياض، الطبعة الأولى 1402هـ/1982م، ج 4، ص 149-150.

وذلك مفض إلى الهلاك لا محال . فإذا نصب الإمام من أجل مصالح المسلمين، وأعظم مقامات الدين وهو حكمة الإيجاب (السمعي)¹.

المطلب الثالث: غاية الولاية السياسية وطبيعتها في الإسلام.

1- غاية الولاية السياسية:

غاية الولاية السياسية هي إقامة الدين الذي به إصلاح حال الخلق في دنياهم وآخرتهم.

قال تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾، الذاريات الآية: 56، وقال تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا نُوحِي إِلَيْهِ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدُونِ﴾، الأنبياء الآية: 25.

ورد في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم: "إن الله تعالى لا ينظر إلى صوركم وأموالكم، ولكن ينظر إلى قلوبكم وأعمالكم"².

وكان عمر بن الخطاب رضي الله عنه يقول: (إنما بعثت عمالي إليكم، ليعلموكم كتاب ربكم وسنة نبيكم، ويقسموا بينكم فيكم)³.

وقد روي عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال: (أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يضرب بهذا يعني السيف، من عدل عن هذا يعني المصحف)⁴.

إن جميع فقهاء السياسة الشرعية يعتبرون أن غاية الولاية السياسية الكبرى إقامة الدين وتدبير مصالح الناس، والدين أساس لأن الله عز وجل رتب مصالح الدارين على طاعته واجتناب معصيته⁵.

والقاعدة الفقهية: أن تصرف الإمام والولاة منوط بتحقيق المصلحة للرعية ودرء المفسدة عنهم. وكما قال بحق عز الدين بن عبد السلام: (بما هو الأصح للمولى درء للضرر والفساد، وجلبا للنفع والرشاد)⁶.

والمصلحة في مدلول الفقه الإسلامي: جلب المنفعة ودرء المفسدة فيما يقصده الشرع، ومقاصد الشرع خمسة: حفظ الدين، وحفظ النفس وحفظ العقل، وحفظ النسل، وحفظ المال.

وقال الإمام الشاطبي: (إن الأحكام مشروعة لمصالح العباد)⁷، وأن الشارع قصد بالتشريع إقامة المصالح الأخروية والدينية⁸، ورد على القائلين: إن مصالح الدار الدنيا تصرف بالضرورات والتجارب والعادات والظنون المعتبرات غير الشرع فقال: (إنما الشرع

¹ بدائع السلك في طبائع الملك، محمد بن علي بن محمد الأصبحي الأندلسي "ابن الأزرق"، تحقيق: د. علي سامي النشار، وزارة الإعلام، العراق، الطبعة الأولى، 1397هـ/1977م، ج 1، ص 109.

² رواه مسلم- ج 4- ص 1987، رقم 2564، في البر والصلة والآداب: باب تحريم ظلم المسلم، وأحمد في المسند- ج 2- ص 285.

³ السياسة الشرعية، مرجع سابق، ص 36.

⁴ السياسة الشرعية، مرجع سابق، ص 37-38.

⁵ قواعد الأحكام في مصالح الأنام، مرجع سابق، ص 2.

⁶ قواعد الأحكام في مصالح الأنام، العز بن عبد السلام، تحقيق طه عبد الرؤوف سعد، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، 1414هـ/1991م، ج 2- ص 75.

⁷ الموافقات في أصول الأحكام، الشاطبي، تحقيق: عبد الله دراز، دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى، 1417هـ/1997م، ج 2، ص 36.

⁸ المرجع نفسه، ص 25.

الولاية السياسية الكبرى وضوابط الحكم في السياسة الشرعية وفق منهج أهل السنة الطالب الباحث عبد المجيد الخياطي

جاء بما يقيم أمر الدنيا وأمر الآخرة معا، وإن كان قصده بإقامة الدنيا للآخرة فليس بخارج عن كونه قاصدا لإقامة مصالح الدنيا حتى يتأتى فيها سلوك الآخرة¹.

إن المقاصد هي القيم العليا التي يستهدفها التشريع في كلياته وجزيئاته، وهي قيم عليا موضوعية خالدة. وفي مجال التشريع السياسي شاملة لجميع مصالح الأمة دينا ودنيا، لأنه كفيل بالوفاء بحاجات الناس ومطالبهم في كل عصر وبيئة على ضوء من روح التشريع وغاياته وقواعده في كل ما لم يرد فيه نص خاص بعينه، وسبيله الاجتهاد بالرأي من أهله بمعايير مرنة، والاستعانة بالخبرة العلمية المتخصصة التي تتعلق بالموضوع المجتهد فيه².

كما أن من واجب الولاية السياسية الكبرى وتحصيل المصالح وتكميلها، وتعطيل المفساد وتقليلها، فإذا تعارضت كان تحصيل أعظم المصلحتين بتفويت أدهما، ودفع أعظم المفسدتين مع احتمال أدهما هو المشروع³.

قال ابن خلدون: (إن سياسة الدنيا مقيدة بالدين، وعلل ذلك بأن أحوال الدنيا ترجع كلها عند الشارع إلى اعتبارها بمصالح الآخرة)⁴.

نخلص من ذلك أن غاية الولاية السياسية العامة هي إقامة الدين بإعلاء كلمة الله في الأرض، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ففيه إقامة العدل بين الناس وصلاح حال الخلق في دنياهم وآخرتهم، وجلب المنافع ودرء المضار عنهم.

2- طبيعة الولاية السياسية:

دل الكتاب والسنة على أن الولاية السياسية الكبرى وما يتفرع عنها أمانة.

قال الله عز وجل: ﴿إِنَّا عَرَضْنَا الْأَمَانَةَ عَلَى السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَالْجِبَالِ فَأَبَيْنَ أَنْ يَحْمِلْنَهَا وَأَشْفَقْنَ مِنْهَا وَحَمَلَهَا الْإِنْسَانُ ۗ إِنَّهُ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا﴾، الأحزاب الآية: 72.

قال الإمام القرطبي: (الأمانة تعم جميع وظائف الدين على الصحيح من الأقوال، وهو قول الجمهور...، وهي الفرائض التي ائتمن الله عليها العباد)⁵.

وقال الرسول الله صلى الله عليه وسلم: لأبي ذر رضي الله عنه لما سأله الإمامة: "إنها أمانة وإنها يوم القيامة خزي وندامة إلا من أخذها بحقها، وأدى الذي عليه فيها"⁶.

¹ الموافقات في أصول الأحكام، الشاطبي، تحقيق: عبد الله دراز، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الأولى، 1417هـ/1997م، ج 2، ص 30-31.

² خصائص التشريع الإسلامي في السياسة والحكم، فتحي الدريني، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الرابعة، 1408هـ/1988م، ص 196-197.

³ السياسة الشرعية، مرجع سابق، ص 63، مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية: 16-17-29.

⁴ مقدمة ابن خلدون، ص 191.

⁵ الجامع لأحكام القرآن- ج 14- ص 253-254، وفي نفس المعنى: زاد المسير لابن الجوزي- ج 6- ص 427-428، وتفسير القرآن العظيم لابن

كثير- ج 3-، ص 522-523.

⁶ صحيح مسلم- ج 3- ص 1457، رقم 1826، في الإمارة باب: كراهية الإمارة بغير ضرورة.

الولاية السياسية الكبرى وضوابط الحكم في السياسة الشرعية وفق منهج أهل السنة الطالب الباحث عبد المجيد الخياطي

قال الوزير ابن هبيرة: (دل هذا الحديث على خطر الإمارة وأنها أمانة وأي أمانة، وأنها على الأكثر والأغلب خزي وندامة في يوم القيامة، إلا من أخذها بحقها، ويعني بقوله (إلا من أخذها) بما فيها من حق مجعاً على أدائه فيها، ثم قال: (وأدى الذي عليه فيها) والمعنى أن يفني بأداء تلك الحقوق¹.

وروى البخاري عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: (إذا ضيعت الأمانة، انتظر الساعة. قيل: يا رسول الله وما إضاعتها؟ قال: إذا وسد الأمر إلى غير أهله فانتظر الساعة)².

وتعتبر الولايات السياسية في الإسلام واجبا وليس حقا، وهي تكليف لا تشريف، ولا أدل على ذلك أنه لا يليها من طلبها، بل يعد ذلك من أسباب منعها، ففي الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم: أن قوما دخلوا عليه فسألوه ولاية، فقال: "إنا لانولي هذا من طلبه"³.

فالنفوس البشرية تميل إلى الولايات العامة والإمارة لما فيها من نيل حظوظ الدنيا وحر الشرف.

ويؤكد الإمام الشاطبي ذلك: (شرعت أعمال الكفاية لا لينال بها عز السلطان ونحوه الولاية وشرف الأمر والنهي. وإن كان قد يحصل ذلك بالتبع، فإن عز المتقي الله في الدنيا وشرفه على غيره لا ينكر. وكذلك ظهور العزة في الولايات موجود معلوم ثابت شرعا من حيث يأتي تبعا للعمل المكلف به)⁴.

وصاحب الولاية الكبرى (الخليفة) مسؤول في الدنيا والآخرة. والمحاسبة في الدنيا أمام القضاء الشرعي، لأن القاضي الشرعي ينفذ أحكام الشرع على الراعي والرعية دون تمييز بين الطرفين، فيحكم على رئيس الدولة بضمان أو بإقامة القصاص أو الحدود عليه عند اللزوم، كما أن لوالي المظالم أن ينظر في تعديه على الرعية، وجوره في أموالهم⁵.

إن الإسلام يرسي أصلا عاما يقضي بمبدأ المساواة في العقوبة بين الناس، لا فرق في ذلك بين حاكم ومحكوم، أو قوي وضعيف، أو فقير وغني، أو ذي جاه وعادي، فالكل أمام شرع الله سواء، ومن ذلك التكافؤ في الدماء إجماعا. وقد نهض بهذا الأصل العظيم نصوص تشريعية عامة صريحة وقاطعة الدلالة على المساواة في المسؤولية دون تمييز⁶، من مثل قوله صلى الله عليه وسلم: "المسلمون تتكافأ دماؤهم"⁷.

¹ الإفصاح عن المعاني الصحاح - الجزء الثاني - الحديث رقم 385، ص 197.

² صحيح البخاري - ج 1 - ص 34، رقم 59، في العلم: باب من سئل علما وهو مشغول في حديثه - ج 5 - ص 2384، رقم 6131، في الرقاق: باب رفع الأمانة.

³ فتح الباري - ج 13 - ص 112 في الأحكام، باب: ما يكره من الحرص على الإمارة، وباب الحاكم يحكم بالقتل على من وجب عليه دون الإمام الذي وفقه. وصحيح مسلم - ج 3 - ص 1546، رقم 1733، في الإمارة، باب النهي عن طلب الإمارة. وانظر السياسة الشرعية، ص 18-20.

⁴ الموافقات في أصول الأحكام، مرجع سابق، ص 125.

⁵ الأحكام السلطانية، طبعة الحلبي، مرجع سابق، ص 80-81، ولأبي يعلى، ص 65-66-67.

⁶ خصائص التشريع الإسلامي في السياسة والحكم، مرجع سابق، ص 183.

⁷ رواه أبو داود رقم 4531، في الدييات، باب إيقاد المسلم بالكافر وإسناده حسن جامع الأصول - ج 10 - ص 255، رقم 7781، في الفصا، المسلم بالكافر.

ولقوله صلى الله عليه وسلم: "إنما أهلك من كان قبلكم أنه إذا سرق فيهم الشريف تركوه، وإذا سرق فيهم الضعيف أقاموا عليه الحد، والذي نفسي بيده لو كانت فاطمة بنت محمد سرقت لقطعت يدها"¹، ولقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَىٰ أَنفُسِكُمْ أَوِ الْوَالِدِينَ وَالْأَقْرَبِينَ إِن يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَاللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا فَلَا تَتَّبِعُوا الْهَوَىٰ أَن تَعْدِلُوا تَلُؤُوا أَوْ تُعْرِضُوا فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا﴾، النساء الآية: 135.

وقد استقر هذا الأصل مفهومًا كليًا في أذهان الفقهاء فأنفذوه في تدبيرهم السياسي تطبيقًا أمينًا لذلك الأصل، وتأسيسًا برسول الله صلى الله عليه وسلم في سعته العقلية، كما تناوله الأئمة والفقهاء والأصوليين والمفسرين بالبحث والنظر والاستدلال².

يقول الإمام القرطبي: (أجمع العلماء، على أن على السلطان أن يقتص من نفسه، إن تعدى على أحد من الرعية، إذ هو واحد منهم، وإنما له مزية النظر لهم، كالوصي والوكيل، وذلك لا يمنع القصاص، وليس بينه وبين العامة فرق في أحكام الله عز وجل)³. ويؤكد هذا المعنى الإمام ابن قدامة بقوله: (ويجري القصاص بين الولاة والعمال، وبين الرعية لعموم الآيات والأخبار، لأن المؤمنين تتكافأ دماؤهم، ولا نعلم في ذلك خلافا)⁴.

وهو مسؤول أمام الله عز وجل في الآخرة. قال صلى الله عليه وسلم: "ما من راع يسترعيه الله رعية، يموت يوم يموت، وهو غاش لها إلا حرم الله عليه رائحة الجنة"⁵. وقال صلى الله عليه وسلم: "إن الله سائل كل راع عما استرعاه حفظ ذلك أم ضيعة"⁶ وهي رعاية ومسؤولية استنادًا إلى الحديث المشهور: "كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته"⁷، أخرجاه في الصحيحين. قال ابن تيمية: "إن الوالي راع على الناس بمنزلة راعي الغنم"⁸.

المبحث الثاني: موقف الرعية من أفعال الحاكم، والآثار المترتبة على تحقيق منهج أهل السنة.

المطلب الأول: موقف الرعية من الحاكم المسلم إذا صدرت منه بدعة، وموقف الرعية من الحاكم المسلم إذا صدرت منه معصية.

1- موقف الرعية من الحاكم المسلم إذا صدرت منه بدعة:

من الضوابط التي يجب على الرعية اتباعها اتجاه الحاكم المسلم الذي وقع في بدعة:

- أولًا: اعتقاد ثبوت ولايته وعدم منازعته فيها، ووجوب الصبر عليه والسمع والطاعة له بالمعروف، مع كراهية ما يأتي من بدع.

¹ متفق عليه، فتح الباري- ج 12- ص 76، في الحدود، باب إقامة الحدود على الشريعة، ومسلم رقم 1688، في الحدود.

² الدكتور فتحي الدريبي: خصائص التشريع الإسلامي في السياسة والحكم، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1402 هـ - 1982م، ص 184.

³ الجامع لأحكام القرآن- ج 2- ص 256.

⁴ المغني ويلييه الشرح الكبير، المكتبة السلفية، المدينة المنورة، ومكتبة المؤيد الطائف، د. ت، ج 9، ص 355.

⁵ صحيح مسلم رقم 142 في الإيمان 2: باب استحقات الوالي الغاش لرعيته النار، وفي الإمارة: باب فضيلة الإمام العادل.

⁶ قال ابن حجر: أخرجه ابن عدي بسند صحيح عن أنس. فتح الباري- ج 13- ص 113.

⁷ فتح الباري شرح صحيح البخاري- ج 13- ص 100، في الأحكام: في فاتحته ومسلم رقم 1829، في الإمارة باب فضيلة الإمام العادل.

⁸ السياسة الشرعية، مرجع سابق، ص 23.

أما عن حكم ولايته فإن التحقيق الذي لاشك فيه، والصحيح الذي لا مرية منه أن ولايتهم صحيحة ويجب السمع والطاعة لهم فيما يأمر به من المعروف، ولا يجوز القيام عليهم ولا الخروج عن طاعتهم ما دام أنهم لم يرتكبوا كفرا بواحا عليه من الله برهان. وأحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم تدل على ذلك، فعن عوف بن مالك الأشجعي الله قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: "خيار أئمتكم الذين يحبونكم وتببونهم، وتصلون عليهم ويصلون عليكم وشرار أئمتكم الذين تبغضونهم ويبغضونكم، وتلعنونهم ويلعنونكم، قال قلنا يا رسول الله أفلا نناذهم عند ذلك؟ قال: لا ما أقاموا فيكم الصلاة. إلا من ولي عليه وال فراه يأتي شيئا من معصية الله فليكره ما يأتي من معصية الله تعالى، ولا ينزعن يدا من طاعة"¹.

وغير ذلك من الأحاديث الدالة على أن شرط الخروج على الولاية ونزع اليد من الطاعة هو رؤية الكفر البواح الصريح الذي قام البرهان الشرعي على أنه كفر، ولا شك أن البدعة دون ذلك.

قال العلامة أبو عمرو الثاني رحمه الله: (فأما العادل عن ذلك منهم (أي: من الأئمة) بظلم أو جور، وتعطيل حد، وإصابة ذنب، فإنه يجب وعظه وإذكاره بالله تعالى، ودعاؤه إلى طاعته، ومراجعته في إقامة الحق وبسط العدل والقسط، ويلزم ترك طاعته فيما هو عاص فيه من ظلم وجور وعصيان وبدعة، ولا يجب هذه الأمور خلعه، ولا الخروج عليه)².

وفي هذا يقول القلعي رحمه الله بعد ذكره طرفا من تلك الأحاديث: (فهذه الأحاديث تدل على أنه يجب على المرء كراهة ما أحدثوا من بدعة، وترك موافقتهم على مخالفة السنة، والامتناع عن طاعتهم في المعصية، مع الانكفاء عن الخروج عليهم، وملازمة جماعتهم في الطاعة، وامتنال أوامرهم في المباح، والانقياد لأحكامهم في المعروف، فيستدبر بذلك سلامة دينه وصلاح دنياه، وحسن دمه، وحفظ ماله وحياته وعرضه)³.

ويقول الشيخ محمد الأمين الشنقيطي رحمه الله: إذا طرأ على الإمام الأعظم فسق أو دعوة إلى بدعة. هل يكون ذلك سببا لعزله والقيام عليه أو لا؟⁴.

قال بعض العلماء: إذا صار فاسقا أو داعيا إلى بدعة جاز القيام عليه لخلعه والتحقيق الذي لا شك فيه أنه لا يجوز القيام عليه، إلا إذا ارتكب كفرا بواحا عليه من الله برهان).

ثم ذكر طرفا من الأحاديث في ذلك، ثم قال: (والأحاديث في هذا كثيرة، فهذه النصوص تدل على منع القيام عليه، ولو كان مرتكبا لما لا يجوز، إلا إذا ارتكب الكفر الصريح الذي قام البرهان الشرعي من كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم أنه كفر بواحا، أي: ظاهر باد لا لبس فيه)⁴.

¹ رواه مسلم في صحيحه 1481-1482/1، كتاب الإمارة، 17 باب خيار الأئمة وشرارهم، حديث 1995.
² الرسالة الوافية لمذهب أهل السنة في الاعتقادات وأصول الديانات، الداني، أبو عمرو عثمان بن سعيد، تحقيق: دغش بن شبيب العجمي، الطبعة الأولى. الكويت، دار الإمام أحمد، 2000م/1421هـ، ص 134-135.
³ تهذيب الرياسة وترتيب السياسة، أبو عبد الله محمد بن علي بن الحسن القلعي، تحقيق: إبراهيم يوسف مصطفى عجو، الطبعة الأولى، الزرقاء، الأردن، مكتبة المنار، 1409هـ/1989م، ص. 117.
⁴ أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، محمد الأمين الشنقيطي، الطبعة الأولى، بيروت، دار الفكر، 1415هـ/1995م، 58/1-59.

وعلى هذا سار السلف الصالح من الأئمة الأعلام لما ابتلوا بولاية رفعوا راية البدعة وأماتوا السنة، فقد كان في عصر المأمون ثم المعتصم ثم الواثق جمع غفير من أئمة السنة¹، ولكنهم صبروا ولم يخرجوا عن طاعة الولاية بل اعتبروهم أمراء للمؤمنين.

قال الشيخ عبد اللطيف بن عبد الرحمن آل الشيخ رحمه الله عند بيانه الموقف الأئمة من ولاية الجور والطبقة الثانية من أهل العلم، كأحمد بن حنبل، ومحمد بن إسماعيل²، ومحمد بن إدريس³، وأحمد بن نصر⁴، وإسحاق بن راهويه، وإخوانهم، وقع في عصرهم من الملوك ما وقع من البدع العظام وإنكار الصفات، ودعوا إلى ذلك وامتنحوا فيه وقتل من قتل، كأحمد بن نصر، ومع ذلك فلا يعلم أن أحدا منهم نزع يدا من طاعة، ولا رأى الخروج عليهم⁵.

وقد جنح بعض الفقهاء⁶، إلى القول بسقوط ولاية المبتدع ووجوب القيام عليه، وهو قول مردود مخالف لما ثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، ومخالف الفعل سلف هذه الأمة.

وقد ادعى ابن التين رحمه الله أن الإجماع على القول بأن الخليفة إذا دعا إلى بدعة أنه يقيم عليه⁷.

ورد على ادعائه هذا الحافظ ابن حجر رحمه الله فقال: (وما ادعاه من الإجماع على القيام فيما إذا دعا الخليفة إلى البدعة مردود، إلا إن حمل على بدعة تؤدي إلى صريح الكفر، وإلا فقد دعا المأمون والمعتصم والواثق إلى بدعة القول بخلق القرآن، وعاقبوا العلماء من أجلها بالقتل والضرب والحبس وأنواع الإهانة، ولم يقل أحد بوجوب الخروج عليهم بسبب ذلك، ودام الأمر بضع عشرة سنة حتى ولي المتوكل الخلافة فأبطل الخنة وأمر بإظهار السنة)⁸.

ومع هذا فقد اشترط من جوز القيام على الحاكم المبتدع، وخلعه وجود القدرة على ذلك، فإن تحقق العجز فلا يجب القيام، وتجب الهجرة عن أرضه إلى غيرها ويقر بدينه⁹.

- ثانيا: وجوب النصيحة له وتحذيره من البدع ومن أهلها.

ومن أوجب ما على الرعية نحو حكاهمهم: نصحهم بالتي هي أحسن، وتذكيرهم بالحق، وتحذيرهم من مخالفة السنة، وبيان أن التمسك بها سبيل النجاة والفوز بالجنة.

¹ انظر: البداية والنهاية لابن كثير 256-10/285، طبعة مكتبة ابن تيمية.

² هو الإمام البخاري صاحب الصحيح رحمه الله.

³ هو الإمام الشافعي رحمه الله.

⁴ هو الإمام الكبير أبو عبد الله أحمد بن نصر بن مالك الخزازي المروزي ثم البغدادي، قتل على يد الخليفة الواثق حين امتحنه في صفات الله وكلامه، وذلك في سنة (233 هـ)، انظر: ترجمته في سير أعلام النبلاء للذهبي 166-11/169.

⁵ الدرر السنية جمع ابن قاسم 377-8/380، وعيون الرسائل والأجوبة على المسائل جمع الشيخ سليمان بن سحمان 178-2/179.

⁶ انظر: إكمال المعلم للقاضي عياض 6/247، وشرح صحيح البخاري لابن بطال 8/215، والمفهم لأبي العباس القرطبي 4/39.

⁷ فتح الباري بشرح صحيح البخاري، ابن حجر العسقلاني، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، الطبعة الأولى، بيروت، دار المعرفة، 1379 هـ/1960م، 116/13.

⁸ فتح الباري بشرح صحيح البخاري، ابن حجر العسقلاني، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، الطبعة الأولى، بيروت، دار المعرفة، 1379 هـ/1960م، 116/13.

⁹ انظر: إكمال المعلم للقاضي عياض 6/427، وشرح صحيح البخاري لابن بطال 8/215.

الولاية السياسية الكبرى وضوابط الحكم في السياسة الشرعية وفق منهج أهل السنة الطالب الباحث عبد المجيد الخياطي

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: (وأما من كان مبتدعا بدعة ظاهرة أو فاجرا فجورا ظاهرا فهذا إلى أن تنكر عليه بدعته وفجوره أحوج منه إلى أن يطاع فيما يأمر به)¹.

ومن النصيحة الواجبة في هذا الباب تبيين خطر أهل البدع، وما يكيدون به للولاة، وذكرهم للولاة بأسمائهم وأعيانهم حتى يحذر منهم ويجنب المسلمين شرهم وضررهم، وهذا من حقوق الحاكم على رعيتهم كما أوضح ذلك بعض أهل العلم.

قال ابن جماعة رحمه الله في بيانه الحقوق الولاة على رعاياهم: (الحق السادس: تحذيره من عدو يقصده بسوء، وحامد يرومه بأذى، أو خارجي يخاف عليه منه، ومن كل شيء يخاف عليه منه على اختلاف أنواع ذلك وأجناسه، فإن ذلك من أكد حقوقه وأوجبها)².

وقال ابن الأزرقي المالكي رحمه الله في بيان المخالفات التي يقع فيها بعض الرعية اتجاه حكامهم: (المخالفة الرابعة: كتم ما يجب أن يعلم به مما فيه مصلحة. فقد تقدم عن النووي أن التعريف بذلك للإمام لا منع فيه، وأنه قد يكون واجبا أو مستحبا حتى عن إنسان معين أنه يرتكب كذا وكذا من المنكرات ليستعان بذلك على التغيير عليه)³.

ومن ذلك ما جاء عن رجاء بن حيوة⁴، رحمه الله أنه كتب إلى هشام بن عبد الملك⁵: (بلغني يا أمير المؤمنين أنه دخلك شيء من قتل غيلان⁶، وصالح⁷، وأقسم لك بالله يا أمير المؤمنين إن قتلتهما أفضل من قتل ألفين من الروم أو الترك)⁸.

فأهل البدع خطرهم عظيم على الإسلام والمسلمين فهم إذا وصلوا إلى السلطان وأصبحوا بطانته، سولوا له نشر مذهبهم وإشاعة باطلهم، وزينوا له معاقبة من يخالف مذهبهم من أهل السنة، كما فعل ذلك المعتزلة في خلافة المأمون والمعتصم والواثق.

لذلك وجب تنبيههم وبيان الواجب الشرعي على الحاكم اتجاه أهل البدع، من نفيهم وإهانتهم وتعزيرهم وغير ذلك من العقوبات الشرعية. قال أبو الوفاء ابن عقيل رحمه الله: (كما لا يحسن في سياسة الملك العفو عن سعى على الدولة بالخروج على السلطان، لا يحسن أيضا أن يعفى عن ابتدع في الأديان، لأن فساد الأديان والابتداع كفساد الدول بالخروج على الملك والاستتباع، فالمبتدعون خوارج الشريعة)⁹.

¹ مجموع الفتاوى 11/517.

² تحرير الأحكام، ص 63.

³ بدائع السلك، 2/47.

⁴ هو التابعي الجليل أو القدماء ويقال أبو نصر رجاء بن حيوة الكندي الفلسطيني حدث عن معاذ بن جبل وأبي الدرداء وعنه مكحول والزهري وقادة وغيرهم، توفي سنة 112هـ، انظر: ترجمته في: سير أعلام النبلاء للذهبي 4/561-557.

⁵ هو الخليفة الأموي هشام بن عبد الملك بن مروان العرضي، ترقى سنة 125هـ، انظر ترجمته في: البداية والنهاية لابن كثير 13/159-151.

⁶ هو غيلان بن يونس أبو مروان الدمشقي القدري مولى عثمان بن عفان، قتله هشام بن عبد الملك على الزندقة، انظر: ترجمته في تاريخ دمشق لابن عساکر 48/212-186.

⁷ هو صالح بن سويد ويقال عبد الرحمان أبو عبد السلام القدري، من حرس عمر بن عبد العزيز، انظر ترجمته في تاريخ دمشق لابن عساکر 334-23/337.

⁸ رواه أبو نعيم في الحلية 5/182-181، واللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة 4/717، برقم 1327، و ابن عساکر في تاريخ دمشق 23/337/336.

⁹ الفنون 1/109.

وهناك عدد من المسائل والضوابط المتعلقة بمعاملة الحاكم الذي تلبس ببدعة غير مكفرة، مثل: أداء العبادات خلفه أو معه، الجهاد والحج معه، الدعاء له والنهي عن سبه ولعنه، عدم الافتيات عليه والتعرض لما هو منوط به...، يظهر من خلالها جليا وواضحا منهج السلف الصالح وما درجوا عليه في معاملتهم لهؤلاء الحكام سواء أكان ذلك من قولهم أم فعلهم، ومن سلك سبيل سلفه واتبع خطاهم أمن الهلاك وفاز وسعد، ومن ترك سبيل سلفه أفضى ذلك إلى تلفه.

2- موقف الرعية من الحاكم المسلم إذا صدرت منه معصية:

ولما كان الحاكم الذي يلي أمر المسلمين بشرا غير معصوم، فإنه معرض لارتكاب الذنب والمعصية والظلم، لأن بني آدم كلهم خطأون كما جاء في الحديث: "كل ابن آدم خطأ، وخير الخطائين التوابون"¹.

ومن أعظم أسباب تولى هؤلاء الحكام على المسلمين هو ظلم الرعية لأنفسهم، لأن الله عز وجل لا يولي على الناس غالبا إلا من هو مثلهم وعلى حالهم، كما قال تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ نُؤَيِّنُ الظَّالِمِينَ بَعْضًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾، الأنعام الآية: 129، قال الأعمش رحمه الله في تفسير الآية: إذا فسد الناس أمر عليهم شرارهم².

وأخير تعالى أنه لا يغير حال قوم ومن ذلك حال الولاة إلا بتغير حال الرعية قال سبحانه: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ لَمْ يَكُ مُغَيِّرًا نِعْمَةً أَنْعَمَهَا عَلَى قَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ وَأَنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾، الأنفال الآية: 53،

وقد أثر عن عبد الملك بن مروان رحمه الله أنه قال: (ألا تنصفونا يا معشر الرعية؟! تريدون منا سيرة أبي بكر وعمر، ولم تسيروا في أنفسكم ولا فينا بسيرة رعية أبي بكر وعمر)³.

ويقول الطرطوشي رحمه الله في هذا الصدد: (فلئن قلت: إن الملوك اليوم ليسوا كمن مضى من الملوك، فالرعية أيضا ليسوا كمن مضى من الرعية، ولست بأن تدم أميرك إذا نظرت آثار من مضى منهم بأولى من أن يدمك أميرك إذا نظر آثار من مضى من الرعية، فإذا جار عليك السلطان فعليك الصبر وعليه الوزر)⁴.

وقال الطحاوي⁵ رحمه الله: (ولا نرى الخروج على أئمتنا وولاة أمورنا، وإن جاروا، ولا ندعوا عليهم ولا ننزع يدا من طاعتهم، ونرى طاعتهم من طاعة الله عز وجل فريضة ما لم يأمرنا بمعصية، وندعو لهم بالصلاح والمعافة)⁶.

¹ رواه أحمد في مسنده 3/198، والترمذي في سننه 4/569-568، 38 - كتاب صفة القيامة والرقائق والورع، باب 49، حديث 2499، و ابن ماجة في سنه 2/1420، 37 - كتاب الزهد 30 - باب ذكر التوبة، حديث 4251، وحسنه الشيخ الألباني في صحيح سنن الترمذي 2/305، برقم 2029.

² رواه أبو نعيم في الحلية 5/51، وذكره المحلوي في كشف الخفاء 2/127.

³ انظر: عيون الأخبار لابن قتيبة 1/9، وسراج الملوك للطرطوشي 2/467.

⁴ سراج الملوك 2/462.

⁵ هو: العلامة الحافظ الكبير أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الأزدي الحجري المصري الطحاوي الحنفي توفي سنة (321هـ)، له من التصانيف: شرح معاني الآثار، وشرح مشكل الآثار، وغيرهما. انظر: ترجمته في سير أعلام النبلاء للذهبي 15/33-27.

⁶ شرح العقيدة الطحاوية، ابن أبي العز الحنفي، تحقيق: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، وشعيب الأرنؤوط، الطبعة الثانية، بيروت، مؤسسة الرسالة، 1411 هـ/ 1990م، ص 379.

الولاية السياسية الكبرى وضوابط الحكم في السياسة الشرعية وفق منهج أهل السنة الطالب الباحث عبد المجيد الخياطي

وقال الإمام البرهاري رحمه الله: (ليس في السنة قتال السلطان، فإن فيه فساد الدين والدنيا)¹.

فالكثير من الخارجين على الحكام المظهرين للناس حسن السيرة وصلاح أنفسهم إن بلغوا ما يريدون من الملك والسلطة، أن يظهروا للناس ما لم يكن لهم بحسبان.

قال القرطبي رحمه الله: (وذلك أن كل من طلب مثل هذا الأمر أظهر من نفسه الصلاح حتى إذا تمكن رجع إلى عادته من خلاف ما أظهر)².

وقال الإمام ابن أبي العز رحمه الله: (وأما لزوم طاعتهم وإن جاروا، فلأنه يترتب على الخروج عن طاعتهم من المفاصد أضعاف ما يحصل من جورهم، بل في الصبر على جورهم تكفير السيئات، ومضاعفة الأجور، فإن الله ما سلطهم علينا إلا لفساد أعمالنا والجزاء من جنس العمل)³.

أما عن علمائنا المعاصرين فهم كذلك لا يختلفون عن سبقتهم من علماء الأمة وأهل الفضل والفقهاء في الدين فلهم من الأقوال الكثير في تقرير منهج أهل السنة في مواجهة الحكام الذين تلبسوا ببعض الذنوب والمعاصي والآثام، بل أفعالهم تدل غاية الدلالة على تمسكهم بهذا النهج الرباني الذي فيه صلاح الدين والعباد والبلاد.

قال الشيخ العلامة صالح الفوزان: (ومن أصول أهل السنة والجماعة وجوب طاعة ولاة أمور المسلمين ما لم يأمروا بمعصية، فإذا أمروا بمعصية فلا تجوز طاعتهم فيها، وتبقى طاعتهم بالمعروف في غيرها)⁴، والأقوال عن أهل العلم من القرون المفضلة إلى عصرنا هذا في هذا الباب كثيرة جدا⁵، فكلهم متفقون على وجوب الصبر على ولاة الجور، وتحريم الخروج عليهم، ووجوب السمع والطاعة لهم في المعروف، وأهم أئمة وولاة أمر للمسلمين.

إن بعض أهل العلم قد نص على وجود الإجماع في هذه المسألة من عهد القرون المفضلة إلى عصرنا هذا، ولم يخالف في هذه المسألة بعد ذلك إلا المعتزلة والخوارج، ومن اغتر بقولهم ممن ليس له قدم ثابتة في السنة من الفقهاء.

فهذا الإمام المالكي ابن أبي زيد الملقب بمالك الصغير⁶، ينص على أن الإمام مالكا على قول أهل السنة ولا يخالفهم في ذلك، وأنه يرى تحريم الخروج على ولاة الجور.

وقد ذكر الإمام ابن عبد البر المالكي أن أهل السنة والأئمة على هذا القول فقد قال: (وأما جماعة أهل السنة وأئمتهم، فقالوا: هذا هو الاختيار أن يكون الإمام فاضلا عالما عدلا محسنا قويا على القيام كما يلزمه في الإمامة، فإن لم يكن فالصبر على طاعة

¹ شرح السنة، ص: 78.

² تفسيره 1/273.

³ شرح العقيدة الطحاوية، ابن أبي العز الحنفي، تحقيق: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، وشعيب الأرنؤوط، الطبعة الثانية، بيروت، مؤسسة الرسالة، 1411 هـ / 1990م، ص 381.

⁴ من أصول عقيدة أهل السنة والجماعة، أصول عقيدة أهل السنة والجماعة، اللالكائي، أبو القاسم هبة الله بن الحسن بن منصور، بيروت، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، 1400 هـ / 1980م، ص 20-21.

⁵ انظر أيضا: الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لأبي يعلى، ص: 68-70، وفتح الباري لابن حجر 13/71، وإكليل الكرامة لصديق حسن خان، ص: 115، ومنار السبيل لابن ضويان 2/400، وغيرها كثير.

⁶ الذهبي، إشراف الشيخ شعيب الأرنؤوط، الطبعة الثالثة، بيروت، مؤسسة الرسالة، 1405 هـ / 1985م، 10/17.

الإمام الجائر أولى من الخروج عليه، لأن في منازعته والخروج عليه: استبدال الأمن بالخوف وإراقة الدماء، وانطلاق أيدي الدهماء وتببيت الغارات على المسلمين والفساد في الأرض، وهذا أعظم من الصبر على جور الجائر¹، ولا شك أن الإمام ابن عبد البر من أعلم الناس بمذهب مالك ورأيه.

وقد سئل الإمام مالك رحمه الله: أيأتي الرجل إلى السلطان فيعظه وينصح له ويندبه إلى الخير؟ فقال: (إذا رجا أن يسمع منه، وإلا فليس ذلك عليه)²، فليس على الناصح أن يقدم على النصيحة إذا لم يرج سماعه، فكيف بالخروج عليه.

وقد كان رحمه الله يأمر بالدخول عليهم لنصحهم ويرى ذلك حقا على العلماء، ولم يذكر الخروج عليهم، فقد قال رحمه الله: (حق على كل مسلم أو رجل جعل الله في صدره شيئا من العلم والفقهاء أن يدخل على ذي سلطان يأمره بالخير، وينهاه عن الشر ويعظه، لأن العالم إنما يدخل على السلطان يأمره بالخير، وينهاه عن الشر، فإذا كان فهو الفضل الذي ليس بعده فضل)³.

المطلب الثاني: الآثار الحسنة والسيئة المترتبة على تحقيق منهج أهل السنة في معاملة الحكام على الفرد والمجتمع.

1- الآثار الحسنة المترتبة على تحقيق منهج أهل السنة في معاملة الحكام على الفرد والمجتمع:

أ- الأثر الديني:

وهذا من أعظم الآثار المترتبة على اتباع منهج السلف في باب الإمامة، فإن فيه استقرار الدولة، وانشغال الأمير بشؤون دولته ورعيته فلا هرج ولا مرج، فيعيش الناس بأمان واطمئنان، فيعبدون الله تعالى براحة، وانشرح صدر، ويذهبون إلى المساجد وهم آمنون، فيظهر حينئذ الدين، وتقام الصلوات، ويقام الحج وغير ذلك من الشعائر الدينية.

ويتفرغ الإمام أيضا إلى قطع دابر المجرمين والظالمين، ومن يسعى بالفساد في الأرض، فيخف الظلم والعبث، فبالإمامة يقام الدين وينتشر الإسلام، ويظهر أمر المسلمين.

لذلك قال علي بن أبي طالب رضي الله عنه في شأن الإمامة ومنزلتها: (لا يصلح الناس إلا أمير بر أو فاجر)، قالوا: يا أمير المؤمنين هذا البر فكيف بالفاجر؟ قال: (إن الفاجر يؤمن الله به السبل، ويجاهد به العدو، ويحج به الفيء، وتقام به الحدود، ويحج به البيت، ويعبد الله فيه المسلم آمنا حتى يأتيه أجله)⁴.

وكان الحسن البصري رحمه الله يقول: (هم يلون من أمورنا خمسا: الجمعة، والجماعة، والعيد، والثغور، والحدود، والله ما يستقيم الدين إلا بهم وإن جاروا وظلموا، والله لما يصلح الله بهم أكثر مما يفسدون)⁵.

¹ الاستذكار 14/41/39.

² التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، ابن عبد البر، تحقيق: ياسر بن إبراهيم، الطبعة الأولى، القاهرة، دار الفاروق، 1429 هـ/ 2008م، 21/285.

³ ترتيب المدارك على أحكام القضاة، القاضي عياض، تحقيق: محمد زكي عبد السلام، الطبعة الأولى، بيروت، دار الكتب العلمية، 1403 هـ/ 1983م، 2/95.

⁴ رواه البيهقي في شعب الإيمان 6/65، برقم 7508.

⁵ آداب الحسن البصري، لابن الجوزي، ص 121، جامع العلوم والحكم، 1/ 262.

الولاية السياسية الكبرى وضوابط الحكم في السياسة الشرعية وفق منهج أهل السنة الطالب الباحث عبد المجيد الخياطي

ويقال: (ستون سنة مع إمام جائر أصلح من ليلة واحدة بلا سلطان)¹.

وقد قال ذلك أيضا الشيخ عبد العزيز الرشيد رحمه الله، بعد أن ذكر أدلة السمع والطاعة: (فإن في طاعة ولاة الأمور من المنافع والمصالح ما لا يحصى، ففيها سعادة الدين، وانتظام مصالح العباد في معاشهم، ويستعينون بها على إظهار دينهم وطاعة ربهم)². ومن الآثار المترتبة على اتباع منهج السلف في معاملة الحكام حصول إكرام الله لهم، فمن قر أميرا وأكرمه، أكرمه الله، ومن أهانه أهانه الله.

وقد ورد هذا الأثر عن رسول الهدى ففي حديث أبي بكره قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: "السلطان ظل الله في الأرض فمن أكرمه أكرمه الله، ومن أهانه أهانه الله"³.

ويقول الإمام ابن أبي العز رحمه الله: (وأما لزوم طاعتهم وإن جاروا، فلأنه يترتب على الخروج عن طاعتهم من المفاصد أضعاف ما يحصل من جورهم، بل في الصبر عليهم تكفير السيئات ومضاعفة الأجور، فإن الله ما سلطهم علينا إلا لفساد أعمالنا، والجزاء من جنس العمل)⁴.

كما أن طاعة الله ورسوله في أي أمر مما يأمر الله به ورسوله سبب الدخول جنات النعيم، وحصول الثواب العظيم.

ومن طاعة الله ورسوله طاعة الأمراء والسلاطين فيما يأمرهم، من المعروف، طاعة الأمراء إذن سبب لدخول الجنات، وقد بين رسول الله صلى الله عليه وسلم ذلك، فوضح أن طاعة الأمراء من أسباب دخول الجنة، بقوله في حديث أبي أمامة: "إنه لا نبي بعدي، ولا أمة بعدكم، ألا فاعبدوا ربكم وصلوا خمسكم، وصوموا شهركم، وأدوا زكاة أموالكم طيبة بما أنفسكم، وأطيعوا أمراءكم، تدخلوا جنة ربكم"⁵.

و الآثار الحسنة المتعلقة بالجانب الديني، التي يجنيها من تمسك بمنهج السلف الصالح في معاملتهم لحكامهم ومن يلي أمورهم، فالثمار والآثار كثيرة، فنمارها هي ثمار طاعة الله سبحانه وتعالى، وما يترتب عليها من الآثار الكثيرة التي يصعب حصرها، ومنها على سبيل الذكر: مهابة العلماء وظهور أمرهم وانتشار العلم، صلاح السلطان، البراءة من مذاهب المبتدعة، تسيير إقامة شرع الله وشعائر الإسلام كالجهد والحج والحدود...

ب- الأثر الاجتماعي:

ومن الآثار الحسنة اجتماع الأمة وتلاحمها، و ما يحصل للمجتمع من صلاح، وزيادة من البر والإحسان بين بعضهم البعض، وذلك لأن ضوابط معاملة الحكام التي سار عليها السلف تؤدي إلى صلاح السلطان كالتصيحة والطاعة وغير ذلك مما سبق ذكره،

¹ انظر: مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية 28/391.

² التنبهات السنية، ص 330.

³ سنن الترمذي، الرقم 2224.

⁴ شرح العقيدة الطحاوية، مرجع سابق، ص 381.

⁵ رواه أحمد في المسند 5/251، وابن أبي عاصم في السنة 2/716، برقم 1095، والطبراني في المعجم الكبير 8/146، برقم 7535، وفي 8/160، برقم 7617، والحاكم في المستدرک 1/9، وقال: حديث صحيح على شرط مسلم ووافقه الذهبي.

فيؤدي ذلك إلى صلاح المجتمع، لأن كلا سيأخذ حقه من ثواب للمحسن وعقاب للمسيء، فيزداد المحسن إحساناً ويتراجع المسيء عن إساءته، ويعتبر به غيره، فيقل الشر وينتشر الخير والصلاح.

قال المناوي رحمه الله: (قال العلماء: وجود السلطان في الأرض حكمة الله تعالى، ونعمة على عباده جزيلة، لأن الله جبل الخلق إلا الأنبياء والمرسلين على حب الانتصاب، وعدم الإنصاف، فلولا السلطان في الأرض لأكل الناس بعضهم بعضاً، كما أنه لولا الراعي لأتت السباع على الماشية)¹.

بالإضافة إلى حفظ الحقوق والأعراض، وحقن الدماء والأرواح، فإن في الصبر على جورهم، وترك الخروج عليهم، حقناً للدماء، وحفظاً للأعراض، وذلك لأن الفتنة إذا حصلت، والسيوف إذا سل على المسلمين ثار كل صاحب نعمة، وكل راغب في الدنيا ليحفظ ماله وما يملك مهما كانت النتيجة والعاقبة حتى الحاكم نفسه لن يتنازل عن ملكه ومنصبه من غير أن يحدث سفك للدماء، وإزهاق للأرواح، مع ما يرافق ذلك غالباً من انتهاك للأعراض والحرمات.

قال ابن بطال رحمه الله عند حديثه عن تحريم الخروج على ولاة الجور: (إذ في ترك الخروج عليهم: تحصين الفروج والأموال، وحقن الدماء)².

وقال المناوي رحمه الله: (وأن طاعة السلطان عصمة لمن لجأ إليها، وحرز لمن دخل فيها، وبطاعة السلاطين تقام الحدود، وتؤدى الفروض، وتحقن الدماء، وتؤمن السبل)³.

ت- الأثر الاقتصادي:

ويعتبر حفظ الأموال من الآثار الاقتصادية البالغة والعظيمة التي تعود على الفرد والمجتمع بالرخاء والرغد، وتيسير المعيشة، ولذلك قد نص العلماء على أن ترك الخروج على الحكام سبيل عظيم لحفظ المال، قال ابن بطال رحمه الله عند حديثه عن تحريم الخروج على ولاة الجور: (إذ في ترك الخروج عليهم: تحصين الفروج والأموال، وحقن الدماء)⁴.

إضافة إلى زيادة موارد بيت مال الدولة الإسلامية، فينعش الاقتصاد وتنعم البلاد بالخير، فتصبح من البلدان المتقدمة في المعيشة والاقتصاد.

لذلك ذكر أهل العلم أن من محاسن الولاية - وإن كانت جائرة - جهاد أعداء الله، وجمع الفيء وقسمه على المسلمين. ولذلك تجد أن بيت المال في الدول الإسلامية الأولى كالخلافة الراشدة فيه من الموارد الاقتصادية الشيء الكبير، والمال العظيم، وكلما قلت الفتن في الدولة وانتظمت أمورها، وخضع رعيته لحكامهم بالسمع والطاعة والجهاد، كانت أقوى اقتصاداً، وأعظم مالا، وأكثر فيفاً، حتى كان يقسم على الفارس الواحد في بعض الغزوات ثلاثون ألفاً من الذهب أو نحوها⁵.

¹ طاعة السلطان وإغاثة اللفهان، السلمي المناوي، تحقيق: أسعد الطيب، الطبعة الأولى، بيروت، دار ابن حزم، 1420 هـ/1999م، ص 41.

² شرح صحيح البخاري 8/279، و 5/126.

³ طاعة السلطان وإغاثة اللفهان، مرجع سابق، ص 45-46.

⁴ شرح صحيح البخاري 8/279، و 5/126.

⁵ إكليل الكرامة في تبيان مقاصد الإمامة، القنوجي، تحقيق: مجموعة من الأساتذة، الطبعة الأولى، بيروت، دار ابن حزم، 1423 هـ/2002م، ص 22.

والأمثلة على ذلك في التاريخ الإسلامي لا يأتي عليها الحصر، وقد ذكر ابن خلدون رحمه الله في مقدمة تاريخه¹، موارد بيت المال ببغداد أيام المأمون، وما يأتيه من جميع النواحي، فذكر من الأموال الكثير، والحلل والدهن والزيت والطيب وغير ذلك، وكل هذا من آثار الطاعة، وما تحدثه من استتباب للأمن، ودعة ورغد في العيش.

فآثار اتباع منهج السلف الصالح في معاملة الحكام كثيرة، ومحاسنه لا يعدها ويحصيها إلا الله، بالإضافة الى ما ذكر هناك آثار سياسية تتجلى في سيادة الامة وظهورها، خوف العدو وهيبته من الدول الاسلامية، انتظام امور الدولة...، وما هذا إلا غيض من فيض تلك الآثار العظيمة والثمار البائنة.

ولذلك يقول الشيخ عبد العزيز الرشيد رحمه الله: (فإن في طاعة ولاة الأمور من المنافع والمصالح ما لا يحصى)².

2- الآثار السيئة المترتبة على عدم تحقيق منهج أهل السنة في معاملة الحكام على الفرد والمجتمع:

أ- الأثر الديني:

إن من أعظم المفسدات التي تنتج عن الإخلال بمنهج السلف في باب معاملة الحكام ضعف الدين في المجتمع الإسلامي ووهنه، وانصراف الناس عنه، وذلك لأن الخروج على الولاة الجائرين يحدث من الخوف، والاضطراب الأمني، ما يؤدي إلى هجر الناس للمساجد والصلوات خوف أن يقتلوا أو يحدث لهم ما يسوؤهم، ويقل العلم والعلماء، وينتشر الجهل، فيكثر الفساد والعصيان. ولذلك كان حذيفة يذكر من آثار مقتل عثمان رضي الله عنه والخروج عليه: نزول الناس إلى حافة الإسلام، فقال لما بلغه مقتل عثمان: (اليوم نزل الناس حافة الإسلام، فكم من مرحلة قد ارتحلوا عنه)³.

وفي ذلك يقول الإمام البرهاري رحمه الله: (وليس من السنة قتال السلطان، فإن فيه فساد الدين والدنيا)⁴.

والآثار السيئة إلى جانب الدين التي تنشأ عن مخالفة السلف في هذا الباب كثيرة جداً، منها: تشويه صورة الإسلام والمسلمين، الاخرط في سلك أهل البدع، حصول غضب الله وسخطه، تهيج الفتن واختلاف الآراء، انتشار الفساد في الأرض... وقد نص العلماء على تعزيز ساب الأئمة ومثير الناس بلسانه عليهم، قال ابن قدامة رحمه الله: (وإن سبوا الإمام أو غيره من أهل العدل عزروا، لأنهم ارتكبوا محرماً لا أحد فيه)⁵.

ب- الأثر الاجتماعي:

وهذا من أعظم الآثار السيئة على الجانب الاجتماعي التي تترتب على مخالفة منهج السلف الصالح في باب الإمامة، تفريق المسلمين وتشثيت جماعتهم، وهو سبب رئيس لنشوب نار الفرقة بينهم، بل بين الأخ وأخيه، والقريب وقريبه.

¹ دول الإسلام، الذهبي، تحقيق: حسن إسماعيل مروة، الطبعة الأولى، بيروت، دار صادر، 1999م، ص 318-321.

² التنبهات السنية على العقيدة الواسطية، الرشيد، تحقيق: ياسين بن علي الحوشي العدي، الطبعة الأولى، الجزائر، دار الميراث النبوي، 1446هـ 2022م، ص 330.

³ رواه ابن أبي شيبة في المصنف 7/516، رقم 37657، بإسناد صحيح رجاله رجال مسلم، وانظر: فتنه مقتل عثمان للدكتور الغبان 395-396/1، رقم 115.

⁴ شرح السنة للبرهاري، ص: 78.

⁵ المغني لابن قدامة 12/247، وانظر: أيضا الحاوي للمواردي 13/118، والسيل الجرار للشوكاني 4/514.

وهذا ما نص عليه العلماء، وأقوالهم في ذلك متوافرة وكثيرة، فمن ذلك ما قاله النووي رحمه الله: (قال العلماء: وسبب عدم انزاعه وتحريم الخروج عليه ما يترتب على ذلك من الفتن، وإراقة الدماء، وفساد ذات البين، فتكون المفسدة في عزله أكثر منها في بقاءه)¹.

وقال العلامة ابن مانع رحمه الله: (وفي الخروج عليهم مخالفة لما أمر الله به ورسوله صلى الله عليه وسلم من السمع والطاعة، وشق لعصا المسلمين، وتفريق لكلمة المؤمنين)².

ومن الآثار السيئة على الجانب الاجتماعي للرعية كثرة القتل بين المسلمين، وانتشار الخوف والرعب في قلوبهم، فيعيشون في قلق دائم.

قال ابن عبد البر رحمه الله: (فالصبر على طاعة الجائرين من الأئمة أولى من الخروج عليه، لأن في منازعته والخروج عليه، استبدال الأمن بالخوف، ولأن ذلك يحمل على إهراق الدماء، وشن الغارات، والفساد في الأرض)³.

ومن المفاسد كذلك الاخلال بنظام الحياة لدى الفرد والمجتمع، فيعيشون في دوامات لا تنتهي، والذي ينتج عنه ضياع لأمر الدين والدنيا، فلا هو في دينه بمأمن، ولا هو في دنياه بمطمئن.

وقد بين عدد من العلماء أن في اتباع غير منهج السلف في باب الإمامة ضياعاً للدنيا، فتضعف المعيشة، وتختل الحياة.

قال ابن المبارك رحمه الله: (حق العاقل أن لا يستخف بثلاثة: العلماء والسلطان، والإخوان، فإنه من استخف بالعلماء ذهب آخرته، ومن استخف بالسلطان ذهب دنياه، ومن استخف بالإخوان ذهب مروءته)⁴.

ت- الأثر الاقتصادي:

ومن المفاسد العظام التي تمس الجانب الاقتصادي للدولة، دمار بيت مال المسلمين وخرابه، سواء كان ذلك من جراء تدمير الخواص الاقتصادية للبلد، أو بما ينفقه حكام المسلمين لصد عدوان هؤلاء الخواص، بالإضافة إلى انقطاع سبل الرزق والاقتصاد والمعيشة، وفقر الشعوب، فتضعف التجارة، وتقل مصادر الرزق، فيحصل الفقر والتشرد، وتنتشر البطالة.

ومن الأمثلة التاريخية على ذلك ما أنفقه الخلفاء العباسيون لصد عدوان بابك الخرمي الزنديق الذي خرج على الدولة العباسية، فقد قال الإمام الذهبي رحمه الله: (وكان المعتصم والمأمون قد أنفقوا على حرب بابك قناطير مقنطرة من الذهب والفضة)⁵.

إلى جانب كل الآثار السلبية التي تم ذكرها هناك أيضاً الجانب السياسي سواء تعلق الأمر بالجوانب السياسية الداخلية أو الخارجية التي تؤدي إلى ضعف شوكة الدولة الإسلامية، وانحزام المسلمين أمام أعدائهم. فكما أن الانفاق سبب للنجاح، والطاعة

¹ شرح صحيح مسلم 12/229.

² شرح السفارينية، ص 341.

³ التمهيد، مرجع سابق، 23/279، وانظر: الاستذكار له 14/41.

⁴ رواه التبريزي في النصيحة للراعي والرعية، ص: 97، وذكره الذهبي في سير أعلام النبلاء 17/251.

⁵ سير أعلام النبلاء، للذهبي، مرجع سابق، 10/294.

سبب للنصر، فكذلك الاختلاف سبب للفشل، والعصيان سبب للهزيمة، وفي ذلك يقول الله تعالى: ﴿وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَا تَنَازَعُوا فَتَفْشَلُوا وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ ۚ وَاصْبِرُوا ۚ إِنَّ اللَّهَ مَعَ الصَّابِرِينَ﴾، الأنفال الآية: 46.

قال الطرطوشي رحمه الله: (أيها الأجناد، أقلوا الخلاف على الأمراء، فلا ظفر مع اختلاف، ولا جماعة لمن اختلف عليه، قال الله تعالى: ﴿وَلَا تَنَازَعُوا فَتَفْشَلُوا وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ﴾، وأول الظفر الاجتماع، وأول الخذلان الافتراق، وعماد الجماعة السمع والطاعة...)¹.

وفي ذلك يقول الشيخ محمد بن صالح العثيمين رحمه الله: (ولما أحدثت الأمة الإسلامية ما أحدثت وفرقوا دينهم، وتمردوا على أئمتهم، وخرجوا عليهم، وكانوا شيعا، نزعت المهابة من قلوب أعدائهم، وتنازعوا ففشلوا وذهبت ريحهم، وتداعت عليهم الأمم، وصاروا غثاء كغثاء السيل)².

فمن أعظم فوائد الإمامة إن استقر أمرها، واطمأن حكامها: حفظ أموال الرعية، وسلامتها من النهب والسرقه، فتتيسر المعيشة ويسلم كل على رزقه، لذلك كان الإمام عبدالله بن المبارك يقول شعرا:

إِنَّ الْخِلَافَةَ حَبْلُ اللَّهِ فَأَعْتَصِمُوا مِنْهُ بِعُرْوَتِهِ الْوُثْقَى لِمَنْ دَانَا
كَمْ يَدْفَعُ اللَّهُ بِالْإِسْطِطَانِ مُعْضَلَةً عَنْ دِينِنَا رَحْمَةً مِنْهُ وَدُنْيَانَا
لَوْلَا الْخِلَافَةُ لَمْ نُؤْمَرْ لَنَا سُبُلٌ وَكَانَ أَضْعَفُنَا نَهْبًا لَأَقْوَانَا³

المطلب الثالث: قواعد النظام الإسلامي.

يمكن القول أن النظام الإسلامي يعتمد على خمس قواعد:

القاعدة الأولى: حفظ الدين.

وهذه القاعدة هي أهم ما يميز النظام الإسلامي عن غيره من النظم الوضعية، إذ أن النظام الإسلامي يقصد إلى حماية القيم الروحية قدر قصده إلى حماية المصالح الدنيوية، بل نرى أن القيم الروحية فيه موضوعة في الاعتبار الأول، لأنها المؤدية إلى تحقيق المصالح الدنيوية، ولذا فإن العلماء الإسلاميين يعرفون الإمامة العظمي بأنها خلافة النبوة في حراسة الدين وسياسة الدنيا، وما ذلك إلا لأن الخلق كما يقول ابن خلدون: (ليس المقصود بهم دنياهم فقط، وإنما كلها عبث وباطل إذ غايتها الموت والفناء، والله سبحانه وتعالى يقول: ﴿أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَاكُمْ عَبَثًا وَأَنَّكُمْ إِلَيْنَا لَا تُرْجَعُونَ﴾، المؤمنون الآية: 115.

فالمقصود بهم إنما هو دينهم المفضي بهم إلى السعادة في آخرتهم، صراط الله الذي له ما في السموات وما في الأرض، فجاءت الشرائع بحملهم على ذلك في جميع أحوالهم من عبادة ومعاملة حتى في الملك الذي هو طبيعي للاجتماع الإنساني، فأجرته على

¹ سراج الملوك، الطرطوشي، الطبعة الأولى، مصر، من أوائل المطبوعات العربية، 1289 هـ/1872م، 2/703.

² شرح الأصول الستة، محمد ابن عبد الوهاب، شرح: عبد الرزاق بن عبد المحسن البدر. الطبعة الأولى، المدينة المنورة، الرياض، دار الإمام مسلم بالتعاون مع مركز سطور، 1444 هـ/2023م، ص 161.

³ التمهيد لابن عبد البر، مرجع سابق، 21//275.

الولاية السياسية الكبرى وضوابط الحكم في السياسة الشرعية وفق منهج أهل السنة الطالب الباحث عبد المجيد الخياطي

منهاج الدين ليكون الكل محوطاً بنظر الشارع. فوجب بمقتضى الشرائع حمل الكافة على الأحكام الشرعية في أحوال دنياهم وآخرتهم، وكان هذا الحكم لأهل الشريعة وهم الأنبياء، ومن قام فيه مقامهم وهم الخلفاء¹.

وإذا كانت الأمة كلها مسؤولة عن حفظ الدين، فإن رئيس الدولة الإسلامية أو الإمام الأعظم هو المسؤول الأول عن ذلك، ولذلك عده العلماء من أهم الأمور الواجبة على الإمام، فيقول الماوردي: (والذي يلزمه من الأمور العامة عشرة أشياء: أحدها حفظ الدين على أصوله المستقرة، وما أجمع عليه سلف الأمة. فإن نجم مبتدع أو زاغ ذو شبيهة عنه أوضح له الحجة، وبين له الصواب، وأخذ بما يلزمه من الحقوق والحدود، ليكون الدين محروساً من خلل، والأمة ممنوعة من زلل)²، ونفس هذا المعنى يقوله ابن جماعة إذ قال عند كلامه عن حقوق الأمة على الإمام: (والحق الثاني: حفظ الدين على أصوله المقررة وقواعده المحررة، ورد البدع والمبتدعين، وإيضاح حجج الدين، ونشر العلوم الشرعية)³، وهذا هو الذي جعل العلماء يشترطون العدالة فيمن يصح تقليده هذا المنصب، لأن الفاسق لا يصلح لأمر الدين، ولا يوثق بأوامره ونواهيه، والظالم يحتل به أمر الدين والدنيا⁴.

القاعدة الثانية: الشورى.

الشورى فطرة مغروسة في البشر ينهجها العادل طلباً للحق والصواب، ويفزع إليها المستبد طلباً للإسعاف والإنقاذ، وهذه آراء الحكماء والعظماء في فوائدها والحث على التزامها والتحذير من الاستبداد رغبة عنها.

فهذه بليغ تستشير قومها في شأن سليمان عليه السلام قال الله تعالى حكاية عنها: ﴿قَالَتْ يَا أَيُّهَا الْمَلَأُ أَفْتُونِي فِي أَمْرِي مَا كُنْتُ قَاطِعَةً أَمْرًا حَتَّى تَشْهَدُون﴾، النمل الآية: 32

قال الحافظ ابن عبد البر: (الاستبداد مذموم عند جماعة الحكماء، والمشورة محمودة عند غاية العلماء، ولا أعلم أحداً رضي الاستبداد وحده إلا رجل واحد مفتون، مخادع لمن يطلب عنده لذته فيرقب غرته، أو رجل فاتك يحاول حين الغفلة، ويرتصد الفرصة، وكلا الرجلين فاسق مائق)⁵.

وقال عمر بن الخطاب رضي الله عنه: (شاور في أمرك من يخاف الله عز وجل).

وقال عبد الملك بن مروان: (لأن أخطئ وقد استشرت أحب إلي من أن أصيب من غير مشورة)⁶.

وقال علي رضي الله عنه: (الاستشارة عين الهداية، وقد خاطر من استغنى برأيه، والتدبير قبل العمل يؤمنك من الندم)⁷.

وقال الحسن البصري رحمه الله: (ما تشاور قوم قط إلا هدوا لأرشد أمورهم)⁸.

¹ المقدمة، ابن خلدون، ص 158-159.

² الأحكام السلطانية، ص 15، مطبعة مصطفى البابي الحلبي 1960.

³ تحرير الأحكام لابن جماعة من الورقة رقم 15.

⁴ منهاج اليقين شرح أدب بالدنيا والدين تأليف أويس وفا بن محمد، ص 224.

⁵ بهجة المجالس وأنس المجالس - أبو عمر بن عبد البر - دار الكتب العلمية، بيروت، 2/458.

⁶ بهجة المجالس وأنس المجالس - أبو عمر بن عبد البر - دار الكتب العلمية، بيروت، 2/459.

⁷ زاد المسير في علم التفسير، عبد الرحمن بن الجوزي، المكتب الإسلامي 2/488.

⁸ الجامع لأحكام القرآن، محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي، دار إحياء التراث، بيروت، د. ط، 1952م، ج 36-37/16، وانظر: الأدب المفرد البخاري، عالم الكتب، ص 101.

وقال أكنم بن صبيفي: (المشاورة قبل المناورة)، وقال: (ما هلك امرؤ عن مشورة)¹.

وقال القاضي أبو بكر بن العربي: (الشورى ألفة الجماعة ومسبار للعقول وسبب إلى الصواب، وما تشاور قوم قط إلا هدوا)².

وقال بعض العقلاء: (ما أخطأت قط، إذا حزبي أمر شاورت قومي ففعلت الذي يرون، فإن أصبت فهم المصيبون، وإن أخطأت فهم المخطئون)³.

وما دامت الشورى بهذه المكانة من الأهمية والخطورة ومؤدية بإذن الله تعالى للحق والصواب حيث تتزاحم فيها العقول فيظهر صاحب الرأي الحصيف، والذكي الأريب، والمجرب اللبيب، فيعرف لكل مكانه، وينزل منزلته ويكون الرئيس معذورا إن لم ينجح مسعاه فيعلم أن ذلك محض قدر الله، وتكون الجماعة مؤتلفة ومتعاونة، فما دامت كذلك فإنه من اللازم الأخذ بها على مستوى الأفراد والجماعات والدول والقارات حتى يعم نفعها وتنتشر بركتها، وفي الأثر: (ما خاب من استخار ولا ندم من استشار)⁴.

هذا وإن للمستشار صفات لا بد من توفرها حتى يكون أهلا للرأي وللإستشارة وحتى يوثق في رأيه ويؤخذ به، ومن هذه الصفات: الأمانة، والعلم والديانة، والتجارب، والبعد عن الغش والخيانة، قال صلى الله عليه وسلم: (المستشار مؤتمن)⁵.

القاعدة الثالثة: العدل.

وهو من أسمى المبادئ والتي امتاز بها النظام الإسلامي عما عداه من النظم الوضعية، ولقد حث الإسلام على التزام العدل في كل الأمور التي يزاؤها الإنسان سواء في ذلك ما يتصل بأسرته، أو بجزائه، أو بوطنه، ويتساوى في ذلك الحكام والمحكومون.

وقد تطابق على وجوب العدل آيات الكتاب الحكيم وأحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، وإجماع الأمة، فأما آيات الكتاب الكريم فمنها قول الحق سبحانه: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا﴾، النساء الآية: 58.

وقوله سبحانه: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَىٰ وَيَنْهَىٰ عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَالْبَغْيِ يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾، النحل الآية: 90.

وأوجب الإسلام العدل حتى بين العدو وعدوه يقول الحق سبحانه: ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاٰنُ قَوْمٍ عَلَىٰ أَلَّا تَعْدِلُوا ۗ اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ﴾، المائدة الآية: 8.

¹ مجمع الأمثال، لأبي الفضل أحمد بن محمد بن أحمد بن إبراهيم النيسابوري الميداني، المتوفى 518هـ، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار القلم 2/289.

² أحكام القرآن، لأبي بكر محمد بن عبد الله بن العربي المعافري، تحقيق علي محمد الجاوي، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الثانية، 1400هـ/1979م، 4/1668.

³ الجامع لأحكام القرآن، لأبي عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الثانية، 1387هـ/1967م، ج 5، ص 250.

⁴ أخرجه الطبراني في الصغير الأوسط عن أنس وضعفه 2/78، والأوسط 1/97، وقد حكم عليه الشيخ الألباني بالوضع، انظر: السلسلة الضعيفة، حديث رقم 611، الطبعة الأولى، مكتبة المعارف، الرياض.

⁵ أخرجه الأربعة عن أبي هريرة، وهو في سنن ابن ماجه، كتاب الأدب، باب المستشار مؤتمن، دار الفكر 2/1333.

وأما الأحاديث فمنها قوله صلى الله عليه وسلم: "إن أحب الناس إلى الله يوم القيامة وأقربهم منه مجلسا إمام عادل، وإن أبغض الناس إلى الله يوم القيامة وأشدهم عذابا إمام جائر"، وغير هذا الكثير من أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم.

وقد قام الإجماع على أن الحاكم يجب عليه أن يحكم بالعدل بين أفراد الشعب، ونجد العلماء ينصون على أن منزلة الإمام من الرعية بمنزلة الولي من اليتيم¹.

وقد حذر الإسلام من أن تتدخل مراكز الناس الاجتماعية وأنساجهم في خضوعهم لمقتضى العدل، فالقانون الإسلامي يطبق على كل آحاد الأمة، لا فرق في ذلك بين شريف وغير شريف، ولا بين حاكم ومحكوم، يقول الرسول صلى الله عليه وسلم: "إنما أهلك من كان قبلكم أنهم كانوا إذا سرق فيهم الشريف تركوه وإذا سرق فيهم الضعيف أقاموا عليه الحد، والذي نفسي بيده لو أن فاطمة بنت محمد سرقت لقطعت يدها".

وثبت عن أبي بكر رضي الله عنه أنه قال لرجل شكاً إليه أحد عماله أنه قطع يده ظلماً: لئن كنت صادقاً لأفيد بك منه، وروى أبو داود²، عن عمر رضي الله عنه أنه خطب الناس فقال: (إني لم أبعث عمالي ليضربوا بأبشاركم ولا ليأخذوا أموالكم، فمن فعل به ذلك فليرفعه إلى أقصه منه، فقال عمرو ابن العاص: لو أن رجلاً أدب بعض رعيته نقصه منه؟ قال: أي والذي نفسي بيده أقصه، وقد رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقص من نفسه).

القاعدة الرابعة: استمداد الرئاسة العليا من بيعة الأمة.

وينوب عن الأمة أهل الحل والعقد، فهم الذين يعقدون الرئاسة لرئيس الدولة لأنهم الذين تتوافر فيهم مقدرة التفرقة بين الصالح لتقلد منصب رئاسة الأمة وغيره.

على أنه يجب ألا يفهم أن اعتراف الإسلام برئاسة القهر يتعارض مع هذه القاعدة، لأن اعتراف الإسلام برئاسة القهر ليس إلا لضرورة خاصة أوجبت ذلك، هي دفع المفاسد التي يمكن أن تترتب على عدم الاعتراف برئاسة القاهر.

القاعدة الخامسة: مسؤولية رئيس الدولة.

وقد جعل الله سبحانه لكل آحاد الأمة حق مراقبة الحكام وأوجب عليهم إذا رأوا من أفعالهم ما يخالف القانون الإسلامي أن ينهوه إلى ما تردوا فيه من الخطأ، حتى لقد عد الإسلام أفضل الأعمال أن تقال كلمة الحق عند السلطان الجائر.

والرئيس الأعلى مسؤول عن كل الأمور التي تتصل بمصالح الدولة، وكما أنه مسؤول كسائر أفراد المسلمين عن بيته باعتباره راعيه، فهو مسؤول عن الدولة التي وكل إليه أمر قيادتها والعمل لصالحها، لأنه راعيه كما نص على ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم بقوله: "كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته"³.

¹ الأشباه والنظائر، لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق: محمد مطيع الحافظ، محمد أكرم العدلوني، دار الفكر، دمشق، بيروت، الطبعة الأولى، 1403هـ/1983م، ص 134.

² نقلاً عن المغني، لأبي محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، عبد الفتاح محمد الحلوي، دار هجر، القاهرة، الطبعة الأولى، 1406هـ/1986م، ج 9، ص 355.

³ البخاري - ج 9 - ص 62، طبع بولاق.

الولاية السياسية الكبرى وضوابط الحكم في السياسة الشرعية وفق منهج أهل السنة الطالب الباحث عبد المجيد الخياطي

ومسؤولية رئيس الدولة عامة بالنسبة إلى ما يتصل بأمر الدولة، فكما أن الرئيس مسؤول عن أي عمل يعتدى به على حقوق الشعب، فهو مسؤول أيضا عن ولاهم إمارات الأقاليم إذا وقع منهم هذا الاعتداء وقصر في تتبع أحوالهم ومؤاخذتهم على ما يفعلونه.

ومن أظهر الأمثلة الدالة على أن رئيس الدولة وغيره من الحكام مسؤولون عن الأعمال التي يعتدون بها على الأمة وجوب القصاص على الإمام بإجماع المسلمين إذا هو ارتكب ما يوجب، ولذلك لأن كونه رئيسا للأمة لا يعطيه أية مزية عليها، ولا يعفيه من العقوبة على كل عمل يعتدى به على الأمة، لأن الإسلام لم يفرق بين الناس في الخضوع والانقياد لقانونه، فالكل سواء أمام هذا القانون يقول ابن قدامة الحنبلي: وأجمع أهل العلم على أن الحر المسلم يقاد به قاتله وإن كان مجدع الأطراف معدوم الحواس، والقاتل صحيح سوي، الخلق، أو كان بالعكس، وكذلك إن تفاوتوا في العلم والشرف، والغنى والفقر والصحة والمرض، والقوة والضعف، والكبر والصغر، والسلطان والسوقة، ونحو هذا من الصفات، لم يمنع القصاص بالاتفاق وقد دلت عليه العمومات التي تلونها، وقول النبي صلى الله عليه وسلم: "المؤمنون متكافأ دماؤهم"¹، ويقول الكمال ابن الهمام أحد فقهاء الحنفية: (إن الإمام الأعظم إذا قتل إنسانا أو أتلف مال إنسان يؤاخذ به)².

ورئيس الدولة مسؤول أمام الله في الآخرة عن كل أعماله ومسؤول أمام الأمة التي اختارته رئيسا عليها، فإن رأت الأمة انحرافه عن الجادة حاسبته وعزلته إن لم يترتب على انزاله فتنة، يقول عبد القاهر البغدادي: (ومتى زاع عن ذلك كانت الأمة عيارا عليه في العدول به من خطئه إلى صواب، أو في العدول عنه إلى غيره وسبيلهم معه فيها كسبيله مع خلفائه، وقضائه وعماله، وسعاته، إن زاغوا عن سنته عدل بهم أو عدل عنهم)³.

خاتمة:

بعد استعراض مباحث هذا البحث يتبين أن الولاية السياسية الكبرى في الإسلام تمثل عماد النظام السياسي الإسلامي وأساس استقراره، إذ بما تنتظم شؤون الأمة وتنحصر المقاصد الكلية للشرعية في حفظ الدين والنفس والعقل والمال والعرض. فهي ليست مجرد إطار تنظيمي للحكم، بل ضرورة شرعية وعقلية لإقامة العدل، وصيانة النظام العام، ورعاية مصالح العباد.

وقد أوضح المبحث الأول أن السياسة الشرعية في بعدها الدولي تقوم على قواعد راسخة مستمدة من نصوص الوحي ومقاصده، تضبط علاقة الدولة الإسلامية بغيرها وفق مبدأ تحقيق المصالح ودرء المفاسد. كما أظهر أن الإمامة العظمى تعد الوسيلة الشرعية لضمان هذه المقاصد وتحقيق التوازن بين الشرعية الدينية والفاعلية الواقعية في إدارة الشأن العام.

¹ المغني، لأبي محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، عبد الفتاح محمد الحلو، دار هجر، القاهرة، الطبعة الأولى، 1406هـ/1986م، 9- ص 334 و 335.

² شرح فتح التقدير على الهداية، للكمال بن الهمام، تحقيق: محمد عبد الله عميرة، دار الفكر للطباعة والنشر، القاهرة، الطبعة الأولى، 1404هـ/1984م، ج 4، ص 160-161.

³ أصول الدين، لأبي منصور عبد القاهر بن طاهر البغدادي، تحقيق: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1423هـ/2002م، ص 278.

أما المبحث الثاني فقد كشف أن موقف الرعية من الحاكم المسلم يجب أن يكون منضبطاً بمنهج أهل السنة والجماعة، القائم على السمع والطاعة في المعروف، والنصيحة والإصلاح بالحكمة، مع اجتناب مسالك الفتنة والفرقة. وقد تبين أن الالتزام بهذا المنهج يشكل صمام أمان لاستقرار الدولة ووحدة الأمة، بينما تؤدي مخالفته إلى اضطراب سياسي واجتماعي يهدد كيانها ووحدته.

ويخلص البحث في مجمله إلى أن السياسة الشرعية، في إطار الإمامة العظمى، تقوم على مبدأ الموازنة الدقيقة بين حفظ الدين وحماية المصالح العامة، وأنها إطار عملي لتنظيم العلاقات الدولية وضبط علاقة الحاكم بالرعية على أسس العدل والشورى ورعاية الحقوق. ومن ثم، فإن التمسك بأصول السياسة الشرعية، وتحديد تفعيلها بما ينسجم مع قضايا العصر، يعد ضرورة علمية وعملية لضمان استمرارية الدولة الإسلامية، وتحقيق العدل والاستقرار، وصيانة وحدة المجتمع من التمزق والفتن، في توافق تام مع روح الشريعة ومقاصدها الكلية.

لائحة المصادر والمراجع:

- القرآن الكريم.
- الأحاديث النبوية الشريفة.
- فقه السيرة، محمد الغزالي، دار القلم، سوريا، الطبعة الأولى، 2006م
- زاد المعاد في هدي خير العباد، لابن قيم الجوزية (محمد بن أبي بكر بن أيوب)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وعبد القادر الأرنؤوط 3/309، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة 27، 1415هـ/1994م.
- السياسة الشرعية، ابن تيمية، تحقيق الدكتور محمد البنا ومحمد عاشور، مطبعة الشعب، مصر، الطبعة الأولى، 1971م، وانظر: الأحكام السلطانية، للماوردي، طبعة الحلبي (الأولى).
- الحسبة في الإسلام، ابن تيمية، تحقيق الشيخ محمد زهري النجار، المؤسسة السعيدية، الرياض، الطبعة الأولى، 1980م.
- الأحكام السلطانية، أبي الحسن الماوردي، طبعة الحلبي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1405هـ/1985م.
- غياث الأمم، الجويني، تحقيق: الدكتور فؤاد عبد المنعم أحمد، والدكتور مصطفى حلمي، دار الدعوة، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 1979م.
- بيان موافقة صحيح المعقول لصحيح المنقول على هامش منهاج السنة، شيخ الإسلام ابن تيمية، دار الفكر، بيروت، مصورة عن الطبعة الأميرية، بولاق، 1421هـ.
- قواعد الأحكام في مصالح الأنام، العز بن عبد السلام، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، 1414هـ/1991م.
- تحرير الأحكام في تدبير أهل الإسلام، بدر الدين بن جماعة، تحقيق: الدكتور فؤاد عبد المنعم أحمد، طبعة رئاسة المحاكم الشرعية، (الأولى)، قطر، 1405هـ.
- الفصل في الملل والأهواء والنحل، تحقيق: الدكتور محمد إبراهيم نصر، والدكتور عبد الرحمن عميرة، منشورات عكاظ، الرياض، الطبعة الأولى، 1402هـ/1982م.
- بدائع السلك في طبائع الملك، محمد بن علي بن محمد الأصبحي الأندلسي "ابن الأزرق"، تحقيق: د. علي سامي النشار، وزارة الإعلام، العراق، الطبعة الأولى، 1397هـ/1977م
- الموافقات في أصول الأحكام، الشاطبي، تحقيق: عبد الله دارز، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الأولى، 1417هـ/1997م.
- خصائص التشريع الإسلامي في السياسة والحكم، فتحي الدريني، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الرابعة، 1408هـ/1988م.
- الرسالة الوافية لمذهب أهل السنة في الاعتقادات وأصول الديانات، الداني، أبو عمرو عثمان بن سعيد، تحقيق: دغش بن شبيب العجمي، الكويت، دار الإمام أحمد، الطبعة الأولى، 1421هـ/2000م.
- تهذيب الرياسة وترتيب السياسة، القلعي، أبو عبد الله محمد بن علي بن الحسن، تحقيق: إبراهيم يوسف مصطفى عجو، مكتبة المنار، الزرقاء، الأردن، الطبعة الأولى، 1409هـ/1989م.
- أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، الشنقيطي، محمد الأمين بن محمد المختار، دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى، 1415هـ/1995م.
- الدرر السننية في الأجرية النجدية، ابن قاسم، عبد الرحمن بن محمد، جمع: علماء نجد الأعلام، مكتبة ابن قاسم، الرياض، الطبعة السادسة، 1417هـ/1996م،

الولاية السياسية الكبرى وضوابط الحكم في السياسة الشرعية وفق منهج أهل السنة الطالب الباحث عبد المجيد الخياطي

- فتح الباري بشرح صحيح البخاري، ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي بن محمد، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الأولى، 1379 هـ / 1960 م.
- أصول عقيدة أهل السنة والجماعة، اللالكائي، أبو القاسم هبة الله بن الحسن بن منصور، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1400 هـ / 1980 م.
- شرح العقيدة الطحاوية، ابن أبي العز الحنفي، علي بن علي بن محمد، تحقيق: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي و شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، 1411 هـ / 1990 م.
- سير أعلام النبلاء، الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان، تحقيق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، 1405 هـ / 1985 م.
- الاستدكار الجامع لمذاهب فقهاء الأمصار وعلماء الأقطار فيما تضمنه الموطأ من معاني الرأي والآثار وشرح ذلك كله بالإيجاز والاختصار، ابن عبد البر، أبو عمر يوسف بن عبد الله، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي، دار قتيبة، حلب، دار الوعي، دمشق، الطبعة الثانية، 1414 هـ / 1993 م.
- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، ابن عبد البر، أبو عمر يوسف بن عبد الله، تحقيق: ياسر بن إبراهيم، دار الفاروق، القاهرة، الطبعة الأولى، 1429 هـ / 2008 م.
- ترتيب المدارك على أحكام القضاة، القاضي عياض، علي بن الحسن بن محمد، تحقيق: محمد زكي عبد السلام، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1403 هـ / 1983 م.
- طاعة السلطان وإغاثة اللهفان، السلمي المناوي، تحقيق: أسعد الطيب، الطبعة الأولى، دار ابن حزم، بيروت، 1420 هـ / 1999 م.
- إكليل الكرامة في تبيان مقاصد الإمامة، القنوجي، تحقيق: مجموعة من الأساتذة، دار ابن حزم، بيروت، الطبعة الأولى، 1423 هـ / 2002 م.
- دول الإسلام، الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان، تحقيق: حسن إسماعيل مروة، دار صادر، بيروت، الطبعة الأولى، 1999 م.
- التنبيهات السننية على العقيدة الواسطية، الرشيد، عبد العزيز بن ناصر، تحقيق: ياسين بن علي الحوشي العدني، دار الميراث النبوي، الجزائر، الطبعة الأولى، 1446 هـ / 2022 م.
- سراج الملوك، الطرطوشي، من أوائل المطبوعات العربية، مصر، الطبعة الأولى، 1289 هـ / 1872 م.
- شرح الأصول الستة، محمد ابن عبد الوهاب، شرح: عبد الرزاق بن عبد المحسن البدر، دار الإمام مسلم بالتعاون مع مركز سطور، المدينة المنورة، الرياض، الطبعة الأولى، 1444 هـ / 2023 م.
- تحرير الأحكام في تدبير أهل الإسلام، ابن جماعة، بدر الدين محمد بن إبراهيم، تحقيق: د. فؤاد عبد المنعم أحمد، دار الثقافة بتفويض من رئاسة المحاكم الشرعية بقطر، الدوحة، قطر، الطبعة الثالثة، 1408 هـ / 1988 م.
- منهج اليقين شرح أدب الدنيا والدين، أويس وفا بن محمد الأرنؤوط، تحقيق: محمد العزازي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 2019 م.
- بهجة المجالس وأنس المجالس وشحنه الناهن والهاجس، ابن عبد البر، أبو عمر يوسف بن عبد الله، تحقيق: محمد مرسي الخولي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية، 2008 م.

الولاية السياسية الكبرى وضوابط الحكم في السياسة الشرعية وفق منهج أهل السنة
الطالب الباحث عبد المجيد الخياطي

- زاد المسير في علم التفسير، ابن الجوزي، عبد الرحمن بن علي، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار ابن حزم، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، 1423هـ/2002م.
- الجامع لأحكام القرآن، القرطبي، محمد بن أحمد الأنصاري، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د. ط، 1952-1967م.
- أحكام القرآن، أبي بكر محمد بن عبد الله بن العربي المعافري، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الثانية، 1400هـ/1979م.
- الجامع لأحكام القرآن، أبي عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الثانية، 1387هـ/1967م.
- الأشباه والنظائر، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق: محمد مطيع الحافظ، محمد أكرم العدلوني، دار الفكر، دمشق، بيروت، الطبعة الأولى، 1403هـ/1983م.
- المغني، أبي محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، عبد الفتاح محمد الحلوه، دار هجر، القاهرة، الطبعة الأولى، 1406هـ/1986م.
- شرح فتح التقدير على الهداية، الكمال بن الهمام، تحقيق: محمد عبد الله عميرة، دار الفكر للطباعة والنشر، القاهرة، الطبعة الأولى، 1404هـ/1984م.

المدرسة القيروانية وملاحم الصراع العقدي

في عهد الأغالبة والعبيدين

محمد ايت الفقيه

طالب باحث في سلك الدكتوراه كلية الآداب والعلوم الإنسانية عين الشق - الدار البيضاء
تكوين الدكتوراه: الاختلاف العقدي عند علماء الغرب الإسلامي وأثره على الفرد والمجتمع

مختبر التكامل المعرفي

cahrif.reda@gmail.com

المملكة المغربية

الملخص:

يبرز المقال الدور المركزي للمدرسة القيروانية باعتبارها حصناً للعقيدة السنية المالكية في الغرب الإسلامي منذ تأسيس القيروان، التي كانت نقطة إشعاع علمي وديني امتد تأثيره نحو المغرب والأندلس. يوضح الكاتب أن علماء القيروان لم يكتفوا بالفقه العملي، بل تولّوا أيضاً الدفاع المنهجي عن أصول الاعتقاد السني ضد المذاهب المنافسة كالأعتزال والتشيع والخوارج، من خلال مناظرات علمية منضبطة لا فوضى عقدية. ويُدافع المقال عن المالكية ضد تهمة "التشدد"، معتبراً أن صرامتهم كانت مقصودة لحماية العامة من الانحراف، إذ لم يكن يُسمح بالخوض في مسائل العقيدة إلا للراسخين المؤهلين للرد. ويبرز النص مكانة ابن أبي زيد القيرواني، الذي صاغ في "الرسالة" خلاصة العقيدة السنية في قالب موجز راسخ في المرجعية المالكية، مع تحصين الغرب الإسلامي من التأثيرات الكلامية المشرقية. ثم ينتقل المقال لوصف السجال العقدي في عهد الأغالبة ذوي الميول الاعتزالية، حيث دارت مناظرات حول قضايا مثل خلق القرآن ورؤية الله، أحياناً تحت ضغط سياسي بلغ التعنيف والامتحان. وبعد سقوط الأغالبة وقيام الدولة العبيدية (الفاطمية) ذات العقيدة الشيعية الإسماعيلية، احتدّ الصراع لأن الخلاف العقدي أصبح مرتبطاً بشرعية الحكم نفسها، خاصة في مسألة الإمامة والعصمة. وينتهي المقال إلى خلاصة أساسية: رغم تغيّر الدول وتعدد الضغوط، بقيت العقيدة السنية المالكية هي المرجع الشعبي الغالب في القيروان وإفريقية بفضل ثبات علمائها وتعليمهم المستمر.

الكلمات المفاتيح: القيروان، العقيدة السنية، المذهب المالكي، الأغالبة، العبيديون (الفاطميون)، السجال العقدي، ابن أبي زيد القيرواني

تعتبر القيروان منذ تأسيسها على يد عقبة بن نافع بوابة نحو المغرب الإسلامي الكبير، وهي نقطة ارتكاز الفتوحات الإسلامية وانطلاقها في اتجاه مختلف مناطق المغربين الأوسط والأقصى وبلاد الأندلس. وقد اتخذها الأمويون من خلال بعثاتهم مركزاً لنشر العقيدة الصحيحة ذات المرجعية السننية في مواجهة مختلف العقائد الشاذة التي تسللت إلى هذا القطر من العالم الإسلامي، كالمذهب الخارجي الذي تبنته الدولة الرستمية، والمذهب الاعتزالي الذي تبنته الدولة الأغلبية، والمذهب الرافضي الذي تبنته الدولة العبيدية. وقد كان لعلماء القيروان السنة دور كبير في مدافعة هذه النحل عن طريق الحوار الفكري العلمي الدقيق المؤسس على قواعد التناظر والكتابات المعيارية الدقيقة.

وتعد مدرسة القيروان قبلة لكل من يطلب العلم حينها، كما أنها واحدة من أهم المراكز العلمية في الغرب الإسلامي، يقول عبد الواحد المراكشي: "وكانت القيروان هذه في قديم الزمان دار العلم بالمغرب؛ إليها ينسب أكابر علمائه، وإليها كانت رحلة أهله في طلب العلم. وقد ألف الناس في أخبار القيروان ومناقبه وذكر علمائه ومن كان به من الزهاد والصالحين والفضلاء المتبتلين، كتباً مشهورة؛ ككتاب أبي محمد بن عفيف، وكتاب ابن زيادة الله الطُّبُّي، وغيرهما من الكتب"¹ يؤكد هذا النص التاريخي أن القيروان كانت حاضرة علمية تشد إليها الرحال من كل حذب وصوب.

ومن تشد العناية إلى ذكرهم ممن مثلوا العقيدة السننية الأصيلة أحسن تمثيل في مدرسة القيروان الإمام ابن أبي زيد القيرواني، في جملة من كتبه التي تصدى لها معاصروه ومن جاؤوا بعده بالشرح والتوسع في معانيها، وتجليه غوامضها، والكشف عن دررها.

إذ بحسب حسابانه على المذهب المالكي - ذي المنزع السني الصرف، الذي لم يتلبس في عقيدته بما تلبست به مذاهب أخرى كالجرجية والشيعة وغيرها - فقد صاغ أركان العقيدة في كتابه الرسالة صياغة نبهية جمعت بين مزية الاختصار، وبين جزالة اللفظ والمعنى، والإجمال والوجازة، حيث فتح الباب للشرح للاستزادة فيها، وتفريع معانيها، والتنبيه على الداخل بالأصالة من المسكوت عنه فيها.

ولئن جنح بعض شراح الرسالة بعض الجنوح بما تكلفوه من محاولة حشو قضايا أشعرية على طريقة أهل المشرق في هذه الشروح، إلا أنه عند التحقيق والتدقيق واستحضار السياق التاريخي لزمن الرسالة يتأكد أن ابن أبي زيد رحمه الله إنما قصد إلى مخالفة سلفه أبي الحسن الأشعري قصداً، في تنبيهه منه لأهل الغرب الإسلامي بأن النمط المشرقي في عرض القضايا العقدية ووضعها ليس أهلاً بالاتباع. ولا تفسير لمخالفته لطريقة أبي الحسن الأشعري على الطريقة القديمة سوى أنه أرادها رسالة تفرغ ناقوس التنبيه في آذان الناشئة، بل حتى في آذان المشتغلين بعلم العقيدة والتأليف فيه.

وبالإضافة إلى هذه التنبيهات فقد جاءت كتابات ابن أبي زيد في سياق مدافعة العبيديين، والتحذير من خطرهم سواء على مستوى العقيدة، أو على مستوى الفقه والسياسة الشرعية.

أولاً: تأثر علماء السنة القيروانيين بعقيدة الإمام مالك

على الرغم من اعتقاد بعض الباحثين في هذا المجال أن علماء السنة المالكية بالقيروان هم جماعة من المتشددين الذين يعادون العلوم العقلية، وأنهم لا يقبلون غيرهم ممن يخالفهم في العقيدة من أصحاب الملل والنحل الأخرى من الخوارج والشيعة والمعتزلة، إلا أنه بعد التحقيق يتبين أن هؤلاء العلماء لم يقتصرُوا في أخذهم عن الإمام مالك وتلامذته على الفروع الفقهية فحسب، بل تجاوزوا

¹ المعجب في تلخيص أخبار المغرب من لدن فتح الأندلس إلى آخر عصر الموحدين. لعبد الواحد المراكشي. تحقيق د. صلاح الدين الهواري. نشر المكتبة العصرية. ط 1. 2002. ص 255

ذلك إلى أخذ أصول الدين عنه منهجا وموضوعا. غير أن حوضهم في أصول الدين يخضع لرقابة صارمة، وذلك احتياطا للدين من أن يخوض في أصوله من ليس أهلا لذلك، وكذا سدا للذريعة على من ليس أهلا لتمثيل أهل السنة في محاوره ومناظرة أصحاب النحل المنحرفة. قال الإمام القاضي عياض: "كان ابن فروخ كتب إلى مالك يخبره أن بلدنا كثير البدع، وأنه ألف لهم كتاباً في الرد عليهم. فكتب إليه مالك يقول له: إن ظننت ذلك بنفسك خفت أن تزل وتهلك، لا يرد عليهم إلا من كان ضابطاً عارفاً بما يقول لهم، لا يقدر أن يعرجوا عليه فهذا لا بأس به. وأما غير ذلك فإنني أخاف أن تكلمهم فتخطي، فيمضون على خطاك أو يظفروا منه بشيء، فيطغوا ويزدادوا تمادياً على ذلك."¹ ويستشف من هذا النص أن رد علماء السنة ومدافعهم لمعتقدات أصحاب النحل والمذاهب الأخرى يخضع لتعليمات دقيقة من الإمام مالك نفسه، وأن المعنيين بذلك هم طائفة العلماء النظائر الضابطون لقواعد المناظرة والحجاج. ولعل هذه الصرامة هي التي جعلت بعض النقاد والدارسين يصفونهم بالتعصب والتشدد، وهو وصف يفتقر إلى الدقة العلمية، وفهم السياقات والحيثيات كلها. كما هو الحال بالنسبة للدكتور محمود إسماعيل إذ يقول: "ولما كان المغاربة بما جبلوا عليه من التمسك بنصوص الشريعة، والميل أكثر إلى النقل أكثر من الرغبة في إعمال العقل..، على أن آفة المالكية في تعصبهم الشديد لمذهبهم، إذ أسرفوا في خلافهم ونزاعهم مع بقية أهل السنة..، ناهيك عن موقفهم المتطرف من أهل المذاهب الأخرى، كالخوارج والشيعة والمعتزلة"² وما أكثر من قال يمثل هذا الكلام الذي يخالف ما كان عليه واقع الأمر.

ثالثاً: السجل العقدي في عصر الدولة الأغلبية بين علماء السنة وغيرهم

تعد دولة الأغالبة بغض النظر عن معتقدها الاعتزالي دولة إسلامية أسسها إبراهيم بن الأغلب في إفريقية (تونس)، سنة 800م. واتسع نفوذها بعد ذلك لتشمل المناطق المجاورة، وقد جلبت هذه الدولة للمنطقة مظاهر الحضارة ومبادئ التمدن التي عرفها المسلمون في الشرق. يقول مخلوف: "أدخل الأغالبة في الأقاليم الإفريقية جميع مبادئ التمدن الإسلامي التي كانت بالشام والعراق وأخذوا يقيمون في تونس والقيروان وطرابلس فامتألت تلك المدن مباني أبدت للنظرين الأقواس المادة والدعامة المزخرفة على حسب مبني العمارة الروماني وبنوا قناطر على مجاري سيول سريعة التيار واجتهدوا في إحياء العلوم والصنائع والتجارة والفلاحة وأنشأوا مراكز تجارية سهلت مخالطة سكان الصحراء بسكان السواحل"³

يعتبر العصر الأغلبي عصر جدال فكري عقدي بين أهل السنة والجماعة الآخذين بعقيدة الإمام مالك، وبين أتباع مذهب الاعتزال الذي تبنته الدولة تأسيساً بخلفاء بني العباس في الشرق. وكانت تعقد بين الطرفين مناظرات ومكاتبات ومتابعات حول قضايا سبق وأن أثارت الكثير من الجدل والخلاف في الشرق، لتنتقل بعد ذلك إلى المغرب الإسلامي، وبخاصة في القيروان، كمسألة خلق القرآن، وإمكان رؤية الله في الآخرة، ومفهوم السنة والجماعة، ومفهوم البدعة، وحكم مرتكب الكبيرة..، إلى غير ذلك من القضايا العقدية التي شملها هذا السجل.

ففي مسألة خلق القرآن يقول القاضي عياض وهو يذكر مكانة أسد بن الفرات من العلم والفضل والسنة: "كان أسد ثقة لم يرم ببدعة، قال بكر بن حماد: قلت لسحنون: يقولون إن أسداً قال بخلق القرآن، فقال: والله ما قاله، قال داود بن يحيى: رأيت أسداً يعرض التفسير فتلا هذه الآية (فَأَسْتَمِعْ لِمَا يُوحَىٰ ۚ ١٢ إِنَّنِي أَنَا اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدْنِي) طه 12-13. فقال أسد: ويح أهل

¹ القاضي عياض. ترتيب المدارك وتقريب المسالك. ج3. ص. 111/110.

² محمود إسماعيل. مغربيات. ص 58-59

³ شجرة النور الزكية في طبقات المالكية لمحمد بن محمد بن عمر بن علي ابن سالم مخلوف (ت 1360هـ). علق عليه: عبد المجيد خيالي الناشر: دار الكتب العلمية، لبنان. الطبعة: الأولى، 1424 هـ - 2003 م. ج 2. ص 140.

البدع، هلكت هوالكهم، يزعمون أن الله خلق كلاماً يقول ذلك الكلام المخلوق. إني أنا الله.¹ ومعلوم أن هذه المسألة وغيرها من القضايا المثيرة للجدل في الشرق ألفت بظلالها على الدرس العقدي في القيروان. وقد كان ملوك الأغالبة يفسحون المجال للتناظر رغم أنهم يشعرون بالحرج والضيق من قوة وقدرة علماء السنة على الدفاع عن عقيدة أهل السنة والجماعة بحمة عالية وضبط لقواعد الحوار والتناظر. ولا بد أن نشير هنا إلى أن سلاطين الدولة الأغلبية لا يتسمون بسعة الصدر في كل المناظرات أو في كل الحوارات العقدية، وقد يصلون إلى حد التعصب ومعاقبة مخالفيهم، وقد نبه القاضي عياض إلى ذلك بقوله: "امتحن ابن معتب بعد هذا، على يد القاضي ابن عبدون، عدوه. وذلك أن ابن معتب كان لطيف المنزلة، سامي المكانة، يكتب إليه إبراهيم إلى أخي في الإسلام، وشقيقي في المحبة. فتلاحى مع ابن عبدون، ووثق بمكانته من الأمير. فخذله ومكر به ابن عبدون. فأدخل رجله في فلقه وضربهما حتى أدامهما². فكان أحمد بعد ذلك يقول: أرجو أن تكون هذه النازلة خيراً لي، إذ سلبت محبة إبراهيم بن الأغلب من قلبي³ وكان يذكر أن ابن عبدون هذا من كبار الكوفيين المتعصبين على المؤمنين، فامتحن على يديه جماعة من أهل السنة والجماعة من المالكية وغيرهم، وقتل بعضهم، وعذب البعض الآخر، ومنهم من تم ترحيله إلى العراق.

ولم تكن باقي القضايا العقدية أقل حدة في إطار الجدل والتدافع العقدي في عصر الدولة الأغلبية، ومن ذلك قضية رؤية الله في الآخرة التي يقول بها أهل السنة والجماعة، ويرفضها أهل الاعتزال، قال القاضي عياض في إشارة إلى أسد بن الفرات وما حصل له مع القاضي سليمان بن البراء المعتزلي حول رؤية الله جل وعز: "كان يقرأ عليه في تفسير المسيب بن شريك: وجوه يومئذ ناضرة إلى ربها ناظرة. وسليمان حاضر، فقال: من الانتظار، يا أبا عبد الله. فأخذ أسد بتلايبيه ونعلاً غليظة بيده الأخرى.⁴ ويظهر من هذه النصوص أن لجوء الأغالبة إلى أسلوب التهيب والتعنيف لفرض كان الغرض منه إخضاع علماء القيروان السنة، وإرغامهم على ترك مذهبهم السني، وبالتالي يسهل عليهم إخضاع أتباعهم من عامة الناس؛ أي إخضاع الخاصة بغرض إخضاع العامة. وكانوا يتخذون كل وسيلة يرون فيها إخضاع العامة لمعتقداتهم، ومن ذلك إصدار منشورات تتضمن شعاراتهم ويوزعونها على الناس، وكانوا يكتبون عبارة (القرآن مخلوق على أبواب المساجد). وكان هذا التهيب سبباً في فرار بعض علماء السنة بدينهم، كالفقيه المالكي الكبير ابن المواز (ت269هـ)، الذي رحل إلى الشام فلزم حصناً إلى أن مات. وبعضهم نكل به ضرباً وتطويفاً؛ كالإمام المالكي الكبير سحنون (ت240هـ). قال القاضي عياض: "قال غير واحد من العلماء بالأثر: كان سحنون قد حضر جنازة. فتقدم ابن أبي الجواد، الذي كان قاضياً قبله. وكان يذهب إلى رأي الكوفيين، ويقول بالمخلوق. فصلى عليها. فرجع سحنون ولم يصل خلفه، فبلغ ذلك الأمير زيادة الله. فأمر بأن يوجه إلى عامل القيروان، يضرب سحنون خمسمائة سوط. ويحلق رأسه وحيته. فبلغ ذلك وزيره علي بن حميد. فأمر الوزير أن يتوقف، ولطف حتى دخل على الأمير وقت القائلة، وقد نام. فقال له ما شيء يلغني في كذا. قال: لا تفعل. فإن العكي إنما هلك في ضربه للبهلول بن راشد. فقال: وهذا مثل البهلول. قال: نعم. وقد حبست البريد شفقة على الأمير. فشكره، ولم ينفذ أمره.⁵ وكل هذه الأساليب لم تصمد أمام إصرار وقوة أهل الحق من السنة والجماعة في الدفاع عن عقيدتهم الصافية الصحيحة بأساليب علمية دقيقة وحوارات ومناظرات تحترم الضوابط والقواعد، وتعتمد الحجج والبرهان والقدرة على الاستدلال. هذا

¹ القاضي عياض. ترتيب المدارك. ج3. ص 301

² قال القاضي عياض وهو يذكر ندم ابن الأغلب بعد موت ابن معتب: ولما مات ابن معتب وشهد الناس جنازته، وباتوا على قبره، نظر ابن الأغلب ليلة إلى من على قبره من الناس وكثرة الشيوخ، وقال لابن عبدون: هذا الذي كنت تهون أمره عندي. أنظر ما عاقبه أمره. ترتيب المدارك ج 4 ص 356

³ نفسه. ج4. ص 356

⁴ نفسه. ج 3 ص 302

⁵ القاضي عياض. ترتيب المدارك. ج4. ص. 69-70

إلى جانب باقي القضايا العقديّة التي يطول المقام بذكرها كمفهوم السنة والجماعة، ومفهوم البدعة، وهل الإنسان مؤمن عند ربه أم عند نفسه؟ وهل يكفر القائل بخلق القرآن، أو يبدع مع بقائه في دائرة الإيمان؟ وهل تمنع الصلاة خلف المخالفين عقيدة عن تكفير أم تبديع؟ وحكم مرتكب كبيرة ما دون الشرك. وهي القضايا التي تعطينا الصورة الكاملة لحجم وطبيعة الصراع العقدي الذي ميز هذه المرحلة في القيروان.

ثالثاً: لحة عن السجال والمراجعات العقديّة بين أهل السنة وغيرهم في عصر الدولة العبيديّة.

استطاع العبيديون (الفاطيون) إنهاء حكم الأغالبة بعد حرب طويلة امتدت لسنوات، وساعدهم على ذلك استياء العامة من ظلم الأغالبة الذي لم يعد يطيقه أهل إفريقية، وكذا انغماس رجال دولتهم في الترف والانحراف. وكان ذلك آخر القرن الثالث الهجري. يقول ابن خلكان: "وكان ابتداء الدولة العبيديّة بإفريقية والمغرب في ذي الحجة سنة تسع وتسعين ومائتين، وأول من ظهر منهم المهدي أبو محمد عبيد الله وبنو المهديّة وملك إفريقية كلها"¹ ولما كانت كل دولة تدين بالإسلام لا بد لها من شرعية دينية؛ فقهية وعقدية تؤسس عليها أمور الولاء والبيعة، وبها تتحدد أركان الدولة وهويتها، فقد اختار العبيديون عقيدة ومذهباً مغايرين كلياً لما كان عليه الأمر لدى الأغالبة قبلهم. حيث تبنت هذه الدولة الجديدة عقيدة الشيعة الروافض، وتحديدًا المذهب الشيعي الإسماعيلي. وكانوا يدعون أن نسبهم يرجع إلى فاطمة الزهراء بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم.

ثم إن اختيار الدولة العبيديّة للعقيدة الشيعية يعني بالضرورة استمرار السجال والصراع العقدي، بل قد يكون أكثر حدة لتباعد الهوة بين العقائد الشيعية والعقائد السنية، ولأن الاعتزال أقرب إلى السنة من التشيع. وهكذا بدأت سجالات ومراجعات ومرافعات عقديّة مختلفة عن سابقتها، لكنها لا تقل حدة عنها، بين أهل السنة والجماعة وخاصة المالكية منهم، وبين خصومهم من ذوي النحل المشرقية الشاذة الممثلة هذه المرة في التشيع وما يرتبط بأحكام الإمامة الكبرى والسياسة الشرعية. ووجد السنيون أنفسهم أمام خصم مذهبي جديد تبنته الدولة بكل أركانها بشكل رسمي، وسخرت لذلك دعاة وعلماء وقضاة يسهرون على فرضه على الناس وإخضاعهم له بقوة. وهذا الصراع يرجع في المقام الأول إلى الخلاف العقدي العميق بين المذهبين في باب الإمامة خاصة. إلا أن من الباحثين من يضيف عاملاً آخر لهذا الصراع، وهو العامل الاقتصادي؛ بدعوى أن العبيديين فرضوا المغارم المالية على علماء السنة لزعمهم أنهم اغتنوا في فترة الحكم الأغلبي، وذلك بمهدف إضعافهم. وقد شكك الدكتور محمد جمال² في صحة هذا الأمر، حيث يقول في عرض ما أسماه بالمغالطة: "فقد تكلف هؤلاء بأن تأولوا سجال المالكية ومعارضتهم لبني عبيد على أنه يرجع في المقام الأول إلى أسباب اقتصادية، خلاصتها: أن المالكية شكلوا منذ عصر الأغالبة طبقة بورجوازية في المدن وأرستقراطية في البوادي، حتى إذا آلت مقاليد الحكم لبني عبيد فرضوا عليهم جبايات ومغارم كبيرة، وهو ما اضطرهم لمعارضتهم والثورة ضدهم دفاعاً عن مكتسباتهم السابقة ووضعهم الطبقي داخل المجتمع"³ وقد ذكر غير واحد أن العبيديين حاولوا أن يخففوا من أخذ الجبايات والمغارم على الناس على عكس ما كان عليه الأغالبة الذين كانوا لا يكتفون بأموال الزكاة والجزية. وهو ما يؤكده أبو عبد الله محمد بن عذارى المراكشي

¹ وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان لأبي العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر ابن خلكان البرمكي الإربلي (ت 681هـ)

المحقق: إحسان عباس. الناشر: دار صادر - بيروت. ط 1. 1994م. ج 7. ص 158

² الدكتور محمد جمال أستاذ العقيدة بكلية الآداب والعلوم الإنسانية ببني ملال. جامعة السلطان مولاي سليمان. وهو أستاذ متخصص له باع طويل في علوم العقيدة تدريسا وتأليفاً.

³ د. محمد جمال. جهود مالكية المغرب الكبير في علم أصول العقيدة، منهجا وموضوعا، وفي محاربة التشريك من خلال برهانية السلاجي (ت 564هـ)

بشرح أبي بكر الخفاف. ص 61

(ت 695هـ) وهو يذكر سنة دخول أبي عبد الداعي الشيعي مدينتي بالرمة وطبنة، حيث وجد فيهما جباة يعملون لصالح الأغالبة وسألهم عن مصدر الجبايات التي وجدها في أيديهم، ولم يقبل منهم إلا ما كان خاضعا في جمعه لضوابط الكتاب والسنة، ففرح الناس بذلك كثيرا وتحذثوا به، قال: "وفي هذه السنة تغلب أبو عبد الله الداعي على مدينة بالرمة وعلى مدينة طبنة، ودخلهما بالأمان في آخر ذي الحجة، وبها أبو المقارح حسن بن أحمد والي زيادة الله وعامله عليهما مع صاحبيه المذكورين قبل هذا. وكان بمما جباة على ضروب المغارم، فأتوه بما في أيديهم من الجباية، فقال لأحدهم: من أين جمعتم هذا المال؟ فقالوا له: من العشر فقال عبد الله: إنما العشر حبوب وهذا عين، ثم قال لقوم من ثقة طبنة: اذهبوا بهذا المال فليرد على كل رجل ما أخذ منه، وأعلموا الناس أنهم أمناء على ما يخرج الله من أرضهم، وسنة العشر معروفة في أخذه وتفريقته وعلى ما ينصه كتاب الله عز وجل.¹ وهذا النص يبين بما لا يدع مجالا للشك أن الصراع القائم بين أهل السنة والجماعة وبين أمراء الدولة العبيدية وأتباعهم كان صراعا عقديا بالأساس. ولا بد أن أنشير هنا إلى أن طبيعة هذا الصراع وقضاياه مختلفة كلياً عما كان عليه الأمر زمن الأغالبة، والسبب في ذلك راجع إلى تمذهب الفاطميين بالمذهب الشيعي، وكان من الطبيعي أن تختلف تبعاً لذلك قضايا الصراع والخلاف والسجال. ذلك أن العبيديين يقولون بأن الإمامة وراثية لا شورية، وأن علياً بن أبي طالب معصوم، وهو أولى بالخلافة من غيره، وأن الأئمة معصومون تبعاً لذلك، وأفعالهم مقدسة.

هذا ورغم تعاقب دولة الأغالبة ودولة العبيديين على إفريقية فقد بقيت عقيدة عموم الناس فيها عقيدة سنية خالية من شوائب الاعتزال والتشيع، مما يجلي بحق الجهد الكبير الذي بذله علماء السنة المالكية في حث الناس على التمسك بهذه العقيدة السليمة تعليماً وتدرسا وتأليفاً. وصلى الله وسلم وبارك على سيدنا محمد.

¹ البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب لابن عذاري المراكشي. ج 1. ص 141.

شركة التضامن

تكييفها وحكمها في الفقه الإسلامي

محمود بن أحمد آل محمود

طالب باحث بكلية الآداب والعلوم الإنسانية جامعة محمد الخامس - الرباط
المملكة المغربية

الملخص:

شركة التضامن هي: عقد بين شخصين أو أكثر، بقصد التجارة، يلتزم كل واحد منهم بالتزامات الشركة، في ماله العام والخاص، ولها ثلاث خصائص: مسؤولية الشركاء الشخصية التضامنية، عدم قابلية حصة الشريك للتداول، توزيع الأرباح وتحمل الخسائر، وتكييفها الفقهي أنها مختلطة بين شركة عنان، وشركة مفاوضة، والراجح: جوازها، إذا لم تتضمن ما يخالف قواعد الشريعة، من شروط أو معاملات محرمة. والله أعلم

الكلمات المفتاحية: الشركات، شركة التضامن، مسؤولية الشركاء، التضامن، خصائص شركة التضامن، أنواع الشركات، شركة الأملاك، شركة العقود، شركة العنان، شركة المضاربة، شركة الأبدان، شركة المفاوضة، شركة الوجوه، شركات أشخاص، شركات تضامن، تكييف شركة التضامن، حصة الشريك، توزيع الأرباح.

المقدمة

نعم الله سبحانه وتعالى على عباده كثيرة لا تحصى، ومن أعظمها نعمة المال، أمرنا الله سبحانه وتعالى بحفظها وشكرها، كسائرنا من النعم، بل وجعلت من الضروريات الخمس التي جاءت الشرائع بحفظها، فسنت الشريعة أحكامًا لحفظه، وتنميته، وأحكامًا رادعة لمن تعدى وضيعه، ونظم طرق التعامل به، وطرق إنفاقه.

ومن الأحكام التي شرعت لتنظيم سبل تنمية المال، ما يختص بالشركات، وقد سطر الفقهاء أروع الكتب في هذه التنظيمات، ثم إنّه قد استجدت شركات معاصرة لم يتعرض لها السابقون، ظاهرها المغايرة لما مضى من الشركات، فوجب على أهل العلم النظر فيها، وإظهار أحكامها للعامة والخاصة، بحثًا ونشرًا وتعليمًا.

ومن هذه الشركات المعاصرة شركة التضامن والتي تناولت بحثها في هذه الورقات، على النحو التالي:

- تمهيد في أنواع الشركات القديمة والمعاصرة
- المبحث الأول: تعريف شركة التضامن.
- المبحث الثاني: تكييف شركة التضامن وحكمها

تمهيد:

الشركات وأنواعها

الشركة تنقسم إلى قسمين: شركة أملاك، وشركة عقود.⁽¹⁾

1. شركة الأملاك:⁽²⁾ هي اشتراك في ثبوت استحقاق، كالاتشارك في تملك عقار أو تملك مصنع أو تملك سيارات أو غير ذلك.

وهي إما أن تكون اختيارية أو جبرية؛ فالاختيارية مثل: أن يوهب لشخصين هبة أو يوصى لهما بشيء فيقبلا، فيكون الموهوب والموصى به ملگًا لهما على سبيل المشاركة. وكذلك إذا اشترى شيئًا لحسابهما فيكون المشتري شركة بينهما شركة ملك.

والجبرية: هي التي تثبت لأكثر من شخص جبرًا دون أن يكون فعل في إحداث الملكية كما في الميراث. فإن الشركة تثبت للورثة دون اختيار منهم، وتكون شركة بينهم شركة ملك.

(1) انظر: بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع للكاساني (56/6)، الفواكه الدواني على رسالة ابن أبي زيد القيرواني، أحمد بن غانم النفراوي الأزهرى المالكي

(119/2)، نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج، للرملي (3/5) دقائق أولي النهى لشرح المنتهى للبهوتي (207/2).

(2) انظر: الحاشية السابقة.

2. شركة عقود: (1)

وهي اشتراك في التصرف (2)، وهو أن يعقد اثنان فأكثر عقداً على الاشتراك في المال وما نتج عنه من ربح، كالاشتراك في البيع، أو الشراء، أو التأجير، أو غير ذلك، وهي خمسة أنواع:

أولاً: شركة العنان:

العنان لغة: العين والنون أصلان، أحدهما يدل على ظهور الشيء وإعراضه، والآخر يدل على الحبس. فالأول قول العرب: عنّ لنا كذا يعنّ عنوناً: أي ظهر أمامك. والعنان: ما عن لك من شيء. وأما الأصل الآخر، وهو الحبس، فالعنة، وهي الخطيرة، والجمع عنن. والعنة: البناء من الحجارة. (3)

والمعنى المقصود هنا: هي أن يشترك اثنان في مال لهما على أن يتجرا فيه والربح بينهما. (4)
وهي جائزة باتفاق المذاهب الأربعة. (5)

ثانياً: شركة المضاربة: (6)

المضاربة لغة: مأخوذة من الضرب: فالضاد والراء والباء أصل واحد، ثم يستعار ويحمل عليه. والضرب معروف، وضاربه أي جالده. وضرب الوتد يضربه ضرباً: دقه حتى رسب في الأرض.

ويستعار منه ويشبّه به الضرب في الأرض تجارة وغيرها من السفر. ويقولون: إن الإسراع إلى السير أيضا ضرب. ومن الباب: الضرب: الصيغة، يقال هذا من ضرب فلان، أي صيغته: لأنه إذا صاغ شيئاً فقد ضربه. (7)

والمقصود هنا المضاربة من الضرب في الأرض تجارة، كما في المعنى اللغوي وهي: عقد على الشركة بمال من أحد الجانبين، وعمل من الآخر، والربح بينهما. (8)

وهي جائزة باتفاق المذاهب الأربعة، وقد انعقد الإجماع على جوازها. (9)

(1) نظرت في كتب الأحناف، والمالكية، والشافعية، فلم أجد تعريفاً خاصاً بشركة العقود، وإنما يشرعون في ذكر أقسامها وأمثلتها دون تعريف، إلا عند الحنابلة فذكرت ما وجدت عندهم.

(2) دقائق أولي النهى لشرح المنتهى (207/2)، وسيأتي تفصيل تعريف الشركة في موضعه.

(3) انظر: معجم مقاييس اللغة لابن فارس (19/4)، لسان العرب لابن منظور (290/13)، تاج العروس من جواهر القاموس للزبيدي (412/35).

(4) انظر: بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع (56/6-57)، حاشية الصاوي على الشرح الصغير (455/3-477)، نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج (3/5-5)، كشاف القناع عن متن الإقناع للبهوتي (3/496-528).

(5) انظر: الحاشية السابقة، وانظر: مراتب الإجماع في العبادات والمعاملات والاعتقادات لابن حزم، ص 91.

(6) وهذه التسمية موجودة عند الأحناف والحنابلة، أما الشافعية والمالكية فيسمونها قراضاً.

(7) انظر: معجم مقاييس اللغة (398/3)، لسان العرب (543/1)، تاج العروس من جواهر القاموس (238/3).

(8) انظر: الهداية في شرح بداية المبتدي للمرغيناني (200/3)، الذخيرة للقرافي (23/6)، المهذب في فقه الإمام الشافعي للشيرازي (226/2)، الشرح

الكبير على متن المقنع، عبد الرحمن بن قدامة المقدسي الجماعيلي الحنبلي، أبو الفرج (130/5).

(9) انظر: مراتب الإجماع في العبادات والمعاملات والاعتقادات (91).

شركة التضامن: تكييفها وحكمها في الفقه الإسلام

محمود بن أحمد آل محمود

قال ابن القيم⁽¹⁾ رحمه الله: "المضارب أمين وأجير ووكيل وشريك، فأمين إذا قبض المال، ووكيل إذا تصرف فيه، وأجير فيما يباشره بنفسه من العمل، وشريك إذا ظهر فيه الربح"⁽²⁾.

ثالثاً: شركة الأبدان:

البدن لغة: أصلها: الباء والذال والنون وهو أصل واحد، وهو شخص الشيء دون شواه، وشواه أطرافه. بدن الإنسان: جسده.⁽³⁾

والمقصود بها هنا: أن يشترك اثنان فأكثر فيما يكتسبان بأبدانهما من مباح، أو يشتركا فيما يتقبلانه في ذمتهما من عمل.⁽⁴⁾ وذهب الجمهور إلى جوازها خلافاً للشافعية.

رابعاً: شركة المفاوضة:

المفاوضة لغة: من فوض: والفاء والواو والضاد أصل صحيح يدل على إتكال في الأمر على آخر ورده عليه، ثم يفرع فيرد إليه ما يشبهه، من ذلك فوض إليه أمره، إذا رده. ومن ذلك قولهم: باتوا فوضى، أي مختلطين، ومعناه أن كلاً فوض أمره إلى الآخر. وفوض إليه الأمر: صيره إليه وجعله الحاكم فيه. وتفويض الشريكان في المال، إذا اشتركا ففوض كل أمره إلى صاحبه، هذا راضٍ بما صنع ذاك وذاك راضٍ بما صنع هذا.⁽⁵⁾

والمقصود هنا: أن يطلق كل من الشريكين الإذن لصاحبه في التصرف، دون الرجوع إليه.⁽⁶⁾

وذهب الجمهور إلى جوازها خلافاً للشافعية.

خامساً: شركة الوجوه:

الوجوه: مفرد وجه: الواو والجيم والهاء: أصل واحد يدل على مقابلة لشيء. والوجه مستقبل لكل شيء. يقال وجه الرجل وغيره. وربما عبر عن الذات بالوجه. ومن الباب قولهم: هو وجهه بيّن الجاه. والوجهة: كل موضع استقبلته. ووجوه البلد: أشرفه.

(1) محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد بن حريز الزرعي الدمشقي شمس الدين ابن قيم الجوزية الحنبلي، ولد سنة 691هـ، من أشهر تصنيفه: أعلام الموقعين، وبيدائع الفوائد، وطرق السعادتين، ومفتاح دار السعادة، والصواعق المرسل على الجهمية والمعطلة، ومن نظمه قصيدة تبلغ ستة آلاف بيت سماها الكافية في الانتصار للفرقة الناجية، ومات في ثالث عشر شهر رجب سنة 751هـ. انظر: الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (140/5).

(2) زاد المعاد (154/1).

(3) انظر: معجم مقاييس اللغة (211/1)، لسان العرب (47/13)، تاج العروس من جواهر القاموس (235/34).

(4) انظر: بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع (56/6-57)، حاشية الصاوي على الشرح الصغير (3/455-477)، نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج (5/3-5)، كشف القناع عن متن الإقناع (3/496-528).

(5) انظر: معجم مقاييس اللغة (460/4)، لسان العرب (210/7)، تاج العروس من جواهر القاموس (496/18).

(6) انظر: بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع (56/6-57)، حاشية الصاوي على الشرح الصغير (3/455-477)، نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج (5/3-5)، كشف القناع عن متن الإقناع (3/496-528).

شركة التضامن: تكييفها وحكمها في الفقه الإسلام

محمود بن أحمد آل محمود

والمعنى الأخير من المعنى اللغوي هو المناسب هنا، حيث إن المقصود بشركة الوجوه: أن يتفق اثنان، على أن يشتريا سلعة بدين، بالجاء الذي لهما عند الناس، لعدم المال عندهم، ويبيعا بالمعجل، والربح بينهما.⁽¹⁾

أجازها الأحناف والحنابلة، ومنعها المالكية والشافعية.

أنواع الشركات المعاصرة⁽²⁾

تنقسم الشركة بالنسبة إلى تكوينها إلى قسمين:

1. شركات أشخاص: هي التي يبرز الشخص فيها عند التكوين، بأن يكون الاعتبار فيها لشخص الشريك، وهي ثلاثة أنواع:

أ. شركات التضامن: هي الشركة التي يعقدها شخصان أو أكثر بقصد التجارة، ويكون فيها جميع الشركاء ملزمين بالتضامن عن جميع التزامات الشركة في أموالهم العامة والخاصة. وهذا النوع من الشركات هو الذي عليه مدار البحث، وسيأتي التفصيل في تعريفها لاحقاً.

ب. شركات التوصية البسيطة: هي الشركة التي تعقد بين شخص واحد أو أكثر من جانب، ويكونون مسئولين بالتضامن في جميع أموالهم عن ديون الشركة، وعن إدارة الشركة، ويسمون شركاء متضامين، كما تكون شركة التوصية بين شريك واحد أو أكثر يكونون أصحاب حصص مالية، ولا يسألون إلا بمقدار حصصهم، ولا يتدخلون في إدارة الشركة، ويسمون شركاء موصين.

ج. شركات المحاصة: هي شركة تقوم بين الشركاء وحدهم، ولا وجود لها بالنسبة للآخرين، فمن عقد من الشركاء المحاصيين عقداً مع الغير يكون مسئولاً عنه وحده، والأرباح والخسائر بينهم بحسب الاتفاق.

2. شركات أموال: هي التي يتضائل فيها العنصر الشخصي، وإنما تكون الأهمية للمال في استغلال الشركة، وهي ثلاثة أنواع أيضاً:

أ. شركة المساهمة: هي التي يقسم فيها رأس المال إلى أسهم متساوية القيمة، ويكون لكل شريك عدد من الأسهم.

ب. شركة التوصية بالأسهم: وهي شركة تشبه شركة التوصية البسيطة؛ لأن فيها نوعين من الشركاء: شركاء متضامين، وشركاء موصين لا يسألون إلا بمقدار حصصهم، وتشبه شركة المساهمة؛ لأن الحصص تقسم إلى أسهم.

ج. الشركة ذات المسؤولية المحدودة: هي شركة لها خصائص الشركات؛ ولكنها تمتاز بأنها أعفيت من أكثر قيود شركات المساهمة، وبقيت فيها مسؤولية الشركاء محدودة بمقدار الحصص التي يملكونها.

المبحث الأول: تعريف شركة التضامن:

(1) انظر: بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع (56/6-57)، حاشية الصاوي على الشرح الصغير (3/455-477)، نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج (5/3-5)، كشاف القناع عن متن الإقناع (3/496-528).

(2) انظر: الشركات في الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي، د. عبدالعزيز عزت الحياط (12-14)، أحكام الاكتتاب في الشركات المساهمة، حسان بن إبراهيم بن محمد السيف (43-46)، العقود والشركات التجارية فقهاً وقضاً، إبراهيم سيد أحمد (126)، زكاة الأسهم في الشركات: مناقشة بعض الآراء الحديثة، د. حسن عبدالله الأمين (15-16)، الشركات في الفقه الإسلامي، بحوث مقارنة، أ. علي الخفيف (122-127).

المطلب الأول: تعريف الشركة لغةً واصطلاحًا:

أولاً: الشركة لغةً:

الشركة: بكسر فسكونٍ كنعمة، أو بفتح فكسر ككلمة، -ويجوز مع الفتح أيضًا إسكان الراء- اسم مصدر شرك، كعلم. والشين والراء والكاف أصلان، فالأول يدل على مقارنة وخلاف انفراد، وهو أن يكون الشيء بين اثنين لا ينفرد به أحدهما. يقال: شاركت فلاناً في الشيء، إذا صرت شريكه. وأشركت فلاناً، إذا جعلته شريكاً لك. والآخر يدل على امتداد واستقامة، فالشرك: لقم الطريق، وهو شراكه أيضًا. وشراك النعل مشبّهة بهذا. ومنه شرك الصائد، سمي بذلك لامتداده.⁽¹⁾

ثانيًا: الشركة اصطلاحًا:

اختلفت عبارات الفقهاء في تعريف الشركة بين مطيل ومقصر، وإليك التعريفات كما نقلتها من الكتب المعتمدة عند مذاهبها:

فعرّف الحنفية الشركة بأنها: عبارة عن عقد بين المتشاركين في الأصل والربح.⁽²⁾

وأما المالكية فعرفوها بأنها: عقد مالكين فأكثر لمالين فأكثر على التجر فيهما معًا.⁽³⁾

وعند الشافعية: هي ثبوت الحق في شيء لاثنين فأكثر على جهة الشبوع.⁽⁴⁾

وعند الحنابلة: هي اجتماع في تصرف.⁽⁵⁾

فالناظر في التعريفات الثلاثة الأولى يجدها متقاربة المعاني، أما تعريف الحنابلة فقد أغفل اشتراك الشركاء في الربح، ولكن فيه ميزة الاختصار والعموم لجميع الشركات، لذا فأقول: الشركة: هي اجتماع في تصرف وربح. والله أعلم

(1) انظر: معجم مقاييس اللغة (265/3)، ولسان العرب (448/10)، وتاج العروس من جواهر القاموس (223/27).

(2) رد المحتار على الدر المختار لابن عابدين (299/4).

(3) حاشية الصاوي على الشرح الصغير (455/3).

(4) مغني المحتاج للشربيني (221/3).

(5) كشاف القناع عن متن الإقناع (496/3).

المطلب الثاني: تعريف التضامن لغةً واصطلاحاً:

التضامن لغة:

مشتق من الضاد والميم والنون وهو أصل صحيح، ويعني جعل الشيء في شيءٍ يجويه، ومن ذلك قولهم: ضمنت الشيء، إذا جعلته في وعائه، والكفالة تسمى ضماناً من هذا؛ لأنه كأنه إذا ضمنه فقد استوعب ذمته.⁽¹⁾

وليس للفظ التضامن لدى الفقهاء معنى إلا أن تضاف إلى الشركات، لذا فننتقل إلى المطلب الثالث.

المطلب الثالث: تعريف شركة التضامن باعتبارها مركباً إضافياً:

شركة التضامن من الشركات الحديثة فلن نجد لها تعريفاً لدى المتقدمين، وقد تعددت تعريفات المعاصرين لشركة التضامن، فعرفها الدكتور عبدالعزيز الخياط⁽²⁾ بأنها: "الشركة التي يعقدها شخصان أو أكثر بقصد التجارة، ويكون فيها جميع الشركاء ملزمين بالتضامن عن جميع التزامات الشركة في أموالهم العامة والخاصة"⁽³⁾.

وعرفها تقي الدين النبهاني⁽⁴⁾ بأنها: "عقد بين شخصين أو أكثر يتفقان فيه على الاتجار معاً، بعنوان مخصوص، ويلتزم جميع أعضائها بديون الشركة، على جميع أموالهم بالتضامن من غير قيد وحد"⁽⁵⁾.

وقال أ. د. وهبة الزحيلي⁽⁶⁾: "هي الشركة التي يعقدها اثنان أو أكثر بقصد الاتجار في جميع أنواع التجارات أو في بعضها، ويكون الشركاء فيها مسؤولين بالتضامن عن جميع التزامات الشركة، ليس في حدود رأس المال فقط، بل قد يتعدى ذلك إلى الأموال الخاصة لكل شريك"⁽⁷⁾.

(1) انظر: الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية للفارابي (2155/6)، معجم مقاييس اللغة (373/3)، مختار الصحاح للرازي، ص 185.

(2) هو الأستاذ عبدالعزيز الخياط، ولد في نابلس بفلسطين سنة 1923م، أسس كلية الشريعة بالأردن وعمل عميداً لها، شغل منصب وزير الأوقاف ثلاث مرات من 1973/11/10م إلى 1976/6/14م، له العديد من الكتب المطبوعة والمخطوطة، ومن المطبوع: كتاب الشركات، والنظام السياسي في الإسلام، والمجتمع المتكافل في الإسلام، وغيرها من الكتب، توفي 2011/11/22م. انظر: غلاف كتاب الشركات في الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي.

(3) الشركات في الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي (13/2).

(4) هو الشيخ القاضي تقي الدين إبراهيم النبهاني، مؤسس حزب التحرير الإسلامي، ولد في: 1908/1326م، في قرية إجزم "قرب حيفا". نشأ في بيئة علمية دينية، تخرج من الأزهر وحصل منه على العالمية في الشريعة والقضاء، ودرس اللغة العربية وعلومها. وفي عام 1952م استقال من التدريس وتفرغ للعمل الديني، فأسس حزب التحرير الإسلامي. له العديد من المؤلفات الفكرية والسياسية، ومنها: نظام الحكم في الإسلام، النظام الاقتصادي في الإسلام، الدولة الإسلامية، الخلافة، التكتل الحزبي. وغيرها. توفي في: 1978/1398م. انظر: تكملة معجم المؤلفين، لمحمد خير بن رمضان، ص 105.

(5) النظام الاقتصادي في الإسلام، لتقي الدين النبهاني، ص 161.

(6) هو الأستاذ الدكتور وهبة بن مصطفى الزحيلي، ولد في بلدة دير عطية من نواحي دمشق عام 1932م، وهو عضو المجامع الفقهية بصفة خبير في مكة وجدة والهند وأمريكا والسودان، ورئيس قسم الفقه الإسلامي ومذاهبه بجامعة دمشق، كلية الشريعة. أُلّف العديد من الكتب، ومنها: آثار الحرب في الفقه الإسلامي، الفقه الإسلامي وأدلته، التفسير المنير. انظر: موسوعة ويكيبيديا على الرابط: <http://kl.lk/1Alr>.

(7) الفقه الإسلامي وأدلته، أ. د. وهبة الزحيلي (3971/5).

شركة التضامن: تكييفها وحكمها في الفقه الإسلام

محمود بن أحمد آل محمود

وبعد أن أورد د. عبدالله الفوزان⁽¹⁾ عددًا من التعريفات، عرّفها بأنها: "شركة تتألف من مجموعة قليلة من الأشخاص الطبيعيين، يكونون ضامنين لديون الشركة من أموالهم الخاصة"⁽²⁾.

وهذه التعريفات متقاربة المعاني والألفاظ، إلا أن بعضها قد ذكر في التعريف ما ليس منه كقول النبهاني: "بعنوان مخصوص" فكل شركة قصدها الاتجار لا بد أن يكون لها عنوان مخصوص فلا داعي لذكر هذا القيد.

وبعضهم أطل في التعريف بالشرح فيه كقول الزحيلي: "في جميع أنواع التجارات أو بعضها" وكقوله: "ليس في حدود رأس المال فقط" ولا شك أن هذا يورد في شرح التعريفات لا في صلبها.

كذلك مما يورد على هذه التعريفات أنهم ذكروا في التعريف أنها (شركة) و(بالتضامن) وهذا فيه شيء من الدور.

لذا فقد عرفت شركة التضامن بأنها: عقد بين شخصين أو أكثر، بقصد التجارة، يلتزم كل واحد منهم بالتزامات الشركة، في ماله العام والخاص.

(1) هو الأستاذ الدكتور عبدالله مصطفى ذيب الفوزان، حاصل على البكالوريوس من الجامعة الأردنية تخصص الفقه، والماجستير أيضا في الجامعة الأردنية تخصص الفقه، والدكتوراة تخصص الفقه من كلية الإمام الاوزاعي للدراسات الإسلامية ببيروت، عيّنت محاضرا متفرغا في جامعة مؤتة سنة 1994، إلى أن حصل على رتبة أستاذ في 2007م، له من الكثير من البحوث العلمية المنشورة، ومنها: العود في السرقة وحكمه في الفقه الإسلامي، التكرار والتداخل في جريمة القذف وعقوباتها في الشريعة الإسلامية، اشتراط البائع براءته من العيب والاختلاف في وقت العيب، التكييف الفقهي لشركة التضامن، وغيرها. انظر سيرته الذاتية على: <http://www.mutah.edu.jo/userhomepages/shar/abdfawaz.htm>.

(2) التكييف الفقهي لشركة التضامن، دراسة مقارنة، د. عبدالله الفوزان، مجلة دراسات (171/34).

خصائص التعريف:

1. أن شركة التضامن تتكون من اثنين فأكثر.
2. أن جميع الشركاء مسئولون مسئولية مشتركة عن ديون الشركة وتعهداتها.
3. أن شركة التضامن لها شخصية اعتبارية.
4. مسئولية الشركاء عن ديون الشركة في أموالهم العامة، بل والخاصة منها.

المبحث الثاني: تكييف شركة التضامن وحكمها:

المطلب الأول: تكييف شركة التضامن:

نحتاج لتكييف أي مسألة لمعرفة التصور الكامل عنها حتى يتم التكييف بشكل دقيق، وكما يقال: الحكم على الشيء فرع عن تصوره، لذا سأقوم في هذا المطلب باستعراض خصائص شركة التضامن وما يقابلها من خصائص للشركات المذكورة في كتب الفقه، حتى تتضح الصورة على أكمل وجه:

الفرع الأول: مسؤولية الشركاء الشخصية التضامنية:

إن الشركاء في شركة التضامن كل واحد منهم ضامن للدين المترتب على الشركة، فيحق للدائن أن يطالب أي شريك للوفاء بالدين المترتب على الشركة، ثم يحق للشريك الذي وُئى بالدين، أن يعود على بقية الشركاء، بنسبة ما دفعه من ديون الشركة.⁽¹⁾ وقد نص فقهاء الحنفية⁽²⁾ والمالكية⁽³⁾ والحنابلة⁽⁴⁾ في حديثهم عن شركة المفاوضة أن الشريك ضامن للدين المترتب على الشركة، ولم يذكر ذلك الشافعية حيث إنهم لا يميزون شركة المفاوضة.⁽⁵⁾ وكذلك أنه يحق للدائن أن يطالب أيًا من الشركاء بدئته، كما أشار إلى ذلك الحنفية⁽⁶⁾ والمالكية⁽⁷⁾. ومما يتوافق مع قواعد شركة المفاوضة عند الحنفية أنه يحق للشريك الذي وُئى بالدين أن يعود على بقية الشركاء بنسبة حصصهم من الدين.⁽⁸⁾

ومما سبق يتبين أن هذه الحصص من شركة التضامن تتوافق مع ما يذكره الفقهاء من أحكام في شركة المفاوضة.

(1) انظر: التكييف الفقهي لشركة التضامن (171/34)، الشركات في الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي (127/2)، النظام الاقتصادي في الإسلام، ص 161، الشركات في الفقه الإسلامي، ص 123، العقود والشركات التجارية فقها وقضاء، ص 137.

(2) انظر: الهداية في شرح بداية المبتدي (7/3).

(3) انظر: حاشية الصاوي على الشرح الصغير (466/3).

(4) انظر: دقائق أولي النهى لشرح المنتهى (465/5).

(5) انظر: منهاج الطالبين وعمدة المفتين في الفقه، للنووي، ص 132.

(6) انظر: الفتاوى الهندية، نظام الدين البلخي (315/2).

(7) انظر: الذخيرة (53/8).

(8) انظر: المبسوط للسرخسي (39/20).

الفرع الثاني: عدم قابلية حصة الشريك للتداول:

من خصائص شركة التضامن عدم جواز التنازل عن حصة الشريك إلا بموافقة الشركاء، وإذا وافق الشركاء على التنازل لغيرهم، فإن المتنازل، يكون مسؤولاً عن الديون التي ترتبت على الشركة قبل تنازله عن حصته، ثم إن الشريك الجديد يكون مسؤولاً عن الديون التي ترتبت على الشركة بعد دخوله شريكاً.⁽¹⁾

وجاء عند الحنفية والمالكية بعض ما يشير إلى أنه لا يجوز بيع الشريك لخصته إلا بموافقة بعضهم في شركة المفاوضة، ومن ذلك قول السرخسي⁽²⁾ في المبسوط: "ولأحد المتفاوضين أن يشارك رجلاً... وإن شاركه شركة المفاوضة بإذن شريكه؛ فهو جائز عليهما كما لو فعلا ذلك"⁽³⁾.

وجاء في المدونة: "أرأيت لو أن شريكين متفاوضين، شارك أحدهما شريكاً آخر ففاوضه بمال بغير أمر شريكه، أيجوز ذلك على شريكه أم لا؟... وإن كان إنما يشاركه شركة مفاوضة، حتى يكون شريكاً لهم في أموالهم وتجاراتهم يقضي في ذلك، فلا يجوز ذلك له إلا بإذن شريكه"⁽⁴⁾.

الفرع الثالث: توزيع الأرباح وتحمل الخسائر:

الأصل في شركة التضامن أن توزع الأرباح والخسائر بحسب الاتفاق الذي يتم بين الشركاء، فإما أن يتفق مع نسبة الشريك من رأس المال، وإما أن يكون متفاوتاً عن تلك النسبة، فإن لم يتم اتفاق على ذلك، فإن الأرباح والخسائر توزع بحسب نسبة كل شريك في رأس المال.⁽⁵⁾

إن توزيع الأرباح بحسب نسبة كل شريك في رأس المال في حال عدم النص على كيفية التوزيع يتفق مع رأي الفقهاء، أما في حال النص على التفاوت فإنه يتفق مع مذهب الحنفية⁽⁶⁾ في شركة العنان، ومذهب الحنابلة⁽⁷⁾ في شركة المفاوضة والعنان.⁽⁸⁾

(1) انظر: التكييف الفقهي لشركة التضامن، (172/34)، الشركات في الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي، (128/2)، النظام الاقتصادي في الإسلام، ص 161، العقود والشركات التجارية فقها وقضاء، ص 137.

(2) هو شمس الأئمة محمد بن أحمد بن أبي سهل أبو بكر السرخسي، أحد الفحول الأئمة الكبار أصحاب الفنون، كان إماماً علامة حجة متكلماً فقيهاً أصولياً منازراً، لزم الإمام شمس الأئمة أبا محمد عبد العزيز الحلواني حتى تخرج به وصار أنظر أهل زمانه، تفقه عليه أبو بكر محمد بن إبراهيم الحصري، وأبو حفص عمر بن حبيب جد صاحب الهداية لأمه، وغيرهم مات في حدود التسعين وأربع مائة. انظر: الجواهر المضية في طبقات الحنفية، عبد القادر بن محمد بن نصر الله القرشي، أبو محمد، محيي الدين الحنفي (28/2).

(3) المبسوط (201/11).

(4) المدونة (623/3).

(5) انظر: التكييف الفقهي لشركة التضامن، (174/34)، الشركات في الفقه الإسلامي، ص 123، العقود والشركات التجارية فقها وقضاء، ص 141.

(6) انظر: الهداية في شرح بداية المبتدي (9/3).

(7) انظر: كشف القناع عن متن الإقناع (498/3).

(8) انظر: التكييف الفقهي لشركة التضامن (174/34).

أما تحمل الخسارة، فإنه يتفق مع أقوال الفقهاء في حال عدم النص عليه؛ إذ توزع حسب نسبة كل شريك من رأس المال، أما في حال النص عليه بالتفاوت في تحمل الخسارة، فإنه لا يتفق مع أي من المذاهب الفقهية.⁽¹⁾

المطلب الثاني: حكم شركة التضامن:⁽²⁾

اختلف المعاصرون في حكم شركة التضامن على قولين:

القول الأول:⁽³⁾ أنها محرمة، وهو ما ذهب إليه الأستاذ تقي الدين النبهاني.

القول الثاني:⁽⁴⁾ أن شركة التضامن جائزة، في حال خضوعها للأحكام الشرعية، وهو ما عليه غالب المعاصرين مثل: أ. د. عبدالعزيز الخياط، أ. علي الخفيف⁽⁵⁾، د. محمد علي الفقي⁽⁶⁾.

أدلة القول الأول:⁽⁷⁾

أن الشروط التي تنص عليها تخالف شروط الشركات في الإسلام، وذلك كما يلي:

1. أن الحكم الشرعي لا يشترط في الشريك إلا كونه جائز التصرف فقط.

الرد على الاستدلال:⁽⁸⁾

هذا الاستدلال فيه نظر، فكون الشريك لا يشترط فيه إلا أن يكون جائز التصرف، غير مسلم له، إذ لا بد أن يُضاف له أن يكون ممن يملك التبرع، وهذا ما ذكره الحنفية⁽⁹⁾ والمالكية⁽¹⁰⁾، وهو متحقق في شركة التضامن.

2. الشركات التي يذكرها الفقهاء لها أن توسع أعمالها بزيادة رأس المال أو بإضافة شركاء ولا يجوز ذلك في شركة التضامن.

(1) انظر: الحاشية السابقة.

(2) انظر: الشركات في الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي (128/2-138)، وانظر:

<http://www.startimes.com/f.aspx?t=9378518>.

(3) انظر: النظام في الاقتصاد الإسلامي، ص 162.

(4) انظر: الشركات في الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي (134/2-138)، الشركات في الفقه الإسلامي، ص 123، فقه المعاملات، دراسة مقارنة، ص 302.

(5) هو العالم القاضي اللغوي علي محمد الخفيف، ولد في (1891/1309م)، في قرية الشُّهداء بمحافظة المنوفية، التحق بالأزهر، بعد أن حفظ القرآن الكريم، ثم بمدرسة القضاء الشرعي. عمل أستاذاً بمعهد الدراسات العربية العالمية حتى قبيل وفاته، تتلمذ على يديه كثيرون، ومن أبرزهم: الشيخ محمد أبو زهرة، الدكتور عبد الوهاب عزام، الدكتور إبراهيم مدكور، توفي في: 1398 هـ/1978م، له العديد من الكتب المطبوعة، منها: أحكام المعاملات الشرعية، أحكام الوصية، أسباب اختلاف الفقهاء، الشركات في الفقه الإسلامي. انظر: تكملة مُعجم المؤلفين (390/1).

(6) لم أجد له ترجمة.

(7) انظر: النظام في الاقتصاد الإسلامي، ص 162.

(8) انظر: الشركات في الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي (131/2-133).

(9) انظر: بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع (57/6).

(10) انظر: شرح مختصر خليل للخرشي (39/6).

الرد على الاستدلال: (1)

هذا أيضاً غير مسلم؛ لأنه يمكن ذلك إذا ما تراضى الشركاء فتوسع الشركة أعمالها بزيادة رأس المال أو بإضافة شركاء.

3. كما أن الشريك في الفقه الإسلامي غير مسؤول في الشركة شخصياً إلا بنسبة ماله من حصته فيها، ولا يجوز غير ذلك كما في التضامن.

الرد على الاستدلال: (2)

هذا الإيراد ليس على إطلاقه، بل إن الفقهاء لم يجعلوا للشركة ذمة منفصلة عن الشركاء، وعليه فالشركاء مسئولون عن جميع التزامات الشركة، وأما محدودية المسؤولية فإنها تكون في المضاربة لا في كل أنواع الشركات، وهذا موافق لما اشترطه الأحناف⁽³⁾ في شركة المفاوضة.

4. الشركة في الفقه الإسلامي لا تنحل بموت أحد الشركاء أو الحجر عليه، بل تنفسخ شراكته وحده وتبقى شراكة باقي الشركاء، وهذا بخلاف شركة التضامن.

الرد على الاستدلال: (4)

هذا الاستدلال مخالف لما قرره الفقهاء⁽⁵⁾ إذ قرروا أنها تنفسخ بموت أحد الشركاء أو الحجر عليه.

5. كذلك يمكن أن يُورد على شركة التضامن في مسألة الخسارة أنها ليست مبنية على الحصة من رأس المال، بل على ما يتفق عليه الشركاء، وهذا مخالف لما ورد عن بعض الصحابة والتابعين ومنهم: علي والحسن رضي الله عنهما وابن سيرين⁽⁶⁾ وأبو

(1) انظر: الشركات في الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي (132/2).

(2) انظر: الحاشية السابقة.

(3) انظر: رد المحتار على الدر المختار (308/4).

(4) انظر: الشركات في الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي (132/2).

(5) انظر: بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع (75/6)، المهذب (161/2).

(6) هو الإمام الفقيه الورع محمد بن سيرين تابعي جليل، يَكْنَى أبا بكر، وهو مولى أنس بن مالك صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم، كان كثير العلم، ولد لستين بقينا من خلافة عثمان رضي الله عنه، روى عن ابن عمر وأبي هريرة رضي الله عنهما، توفي يوم الجمعة، سنة عشر ومائة وقد بلغ نيفا وثمانين سنة. انظر: الطبقات الكبرى لابن سعد (143/7).

قلاية⁽¹⁾ والشعبي⁽²⁾ والنخعي⁽³⁾ وقتادة⁽⁴⁾ - قولهم: (الوضيعة على المال، والريح على ما اصطلحوا عليه)⁽⁵⁾، وذلك في حديثهم عن الشركاء، ولم يرد عن غيرهم من الصحابة أو التابعين، بل ولا حتى المذاهب الأربعة ولا غيرهم في جميع أنواع الشركات أن الخسارة تكون على حسب الاتفاق.

الرد على الاستدلال:

وأما الأثر فهو قوي الدلالة على المقصود، ولكن يمكن القول بأن هذا الأثر خاص بشركة المضاربة كما ورد في روايات أخرى⁽⁶⁾.
والله أعلم

أدلة القول الثاني:⁽⁷⁾

استدل أصحاب القول الثاني بعدد من الأدلة:

1. عموم قول الله تعالى: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ)⁽⁸⁾. وفيه الأمر من الله تعالى للمؤمنين بإيفاء العقود.
2. أن شركة التضامن قائمة على التراضي بين الشركاء في شروطها وتعاملها والله تعالى قد أباح التجارة القائمة على التراضي بقوله: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ)⁽⁹⁾.

(1) هو أبو قلاية الجرمي واسمه عبد الله بن زيد، وكان ثقة، كثير الحديث، قال مسلم بن يسار: (لو كان أبو قلاية من العجم لكان موبد موبدان، يعني قاضي القضاة) وقد طلب أبو قلاية للقضاء، ففر، توفي رحمه الله بالشام بدياريا، سنة أربع أو خمس ومائة. انظر: الطبقات الكبرى لابن سعد (136/7).

(2) هو التابعي الجليل عامر بن شراحيل بن عبد الشعبي، وهو من حمير وعداده في همدان. يُكنى أبا عمرو، وقد روى عن أبي هريرة وابن عمر وابن عباس وعدي بن حاتم وغيرهم، وعن الصلت بن بجرم قال: ما رأيت رجلا بلغ مبلغ الشعبي أكثر يقول لا أدري منه. توفي الشعبي بالكوفة سنة خمس ومائة وهو ابن سبع وسبعين سنة. انظر: الطبقات الكبرى لابن سعد (267/6).

(3) هو إبراهيم بن يزيد بن الأسود بن عمرو بن ربيعة بن حارثة بن سعد بن مالك بن النخع من مذحج. ويكنى أبا عمران وكان أعور. وعن عبد الملك بن أبي سليمان قال: رأيت سعيد بن جبير يستفتي فيقول: أتستفتوني وفيكم إبراهيم؟ توفي في سنة ست وتسعين في خلافة الوليد بن عبد الملك بالكوفة. وهو ابن تسع وأربعين سنة لم يستكمل الخمسين. انظر: الطبقات الكبرى لابن سعد (279/6).

(4) هو الإمام قتادة بن دعامة السدوسي، ويكنى أبا الخطاب. وكان ثقة مأمونا حجة في الحديث. كان يقول: الحفظ في الصغر كالنقش في الحجر. توفي سنة ثمان وعشرة ومائة. انظر: الطبقات الكبرى لابن سعد (171/7).

(5) مصنف عبد الرزاق، كتاب البيوع، باب: نفقة المضارب ووضيعة (15085/248/8، 15087، 15089)، ومصنف ابن أبي شيبة، كتاب البيوع والأفضية، باب من قال: الريح على ما اصطلحوا عليه والوضيعة على رأس المال (19960/267/4، 19961، 19962، 19963، 19964).

(6) مصنف عبد الرزاق، كتاب البيوع، باب: نفقة المضارب ووضيعة (15085/248/8، 15087)، ومصنف ابن أبي شيبة، كتاب البيوع والأفضية، باب من قال: الريح على ما اصطلحوا عليه والوضيعة على رأس المال (19969/267/4).

(7) انظر: قرارات مجمع الفقه الإسلامي الدولي في دورته الرابعة عشر المقامة في الدوحة (دولة قطر) في الفترة من 8 إلى 13 ذو القعدة 1423 الموافق 11-16 (يناير) 2003م. (نسخة الكترونية) <http://www.fiqhacademy.org.sa/qrrat/14-4.htm>.

<http://www.startimes.com/f.aspx?t=9378518>.

(8) سورة المائدة، من الآية 1.

(9) سورة النساء، من الآية 29.

شركة التضامن: تكييفها وحكمها في الفقه الإسلام

محمود بن أحمد آل محمود

3. الأصل في الشركات الجواز إذا خلت من المحرمات والموانع الشرعية في نشاطاتها.⁽¹⁾
4. أن شركة التضامن تتفق في القواعد مع قواعد الشركات في الفقه الإسلامي كشركة العنان والمضاربة، وما زاد عنها فإنما هو مجرد تنظيم للمعاملات لا يمنع شرعيتها إذا لم يخالف النصوص الشرعية.
5. كما أنه يتعين للشركاء إنفاذ شروط الشركة ما لم تخالف ما جاء في الكتاب والسنة، لقوله صلى الله عليه وسلم: (المسلمون عند شروطهم)⁽²⁾.

الراجع: بعد النظر في الأدلة والردود والاعتراضات، تتضح قوة القول الثاني والذي يحكم بجواز هذه الشركة، إلا أن السماح في اشتراط التفاوت في عقد الشركة في الخسارة مخالف لقواعد الشرع، وعليه فإنه يجب على المتعاقدين ألا ينصوا عليه، أو ينصوا على أن الخسارة على قدر الحصة من رأس المال، وعندها يمكن القول بجواز هذه الشركة، إذا لم تتضمن ما يخالف قواعد الشريعة، من شروط أو معاملات محرمة، وذلك لضعف استدلالات أصحاب القول الأول عمومًا، والرد عليهم، وعدم وجود الإيرادات على استدلالات القول الثاني. والله أعلم

(1) انظر: من قرارات مجمع الفقه الإسلامي الدولي في دورته الرابعة عشر. (نسخة الكترونية)

. <http://www.fiqhacademy.org.sa/qrarat/14-4.htm>

(2) صحيح البخاري، كتاب الإجارة، باب أجر السمسرة، رواه معلقا (92/3)، رواه أبو داود في سننه مرفوعا، كتاب الأفضية، باب في الصلح (446/5).

الخلاصة، وفيها أهم النتائج:

- تنقسم الشركات عمومًا إلى أملاك، وعقود.
- تتضمن شركة العقود خمس أنواع: شركة العنان، المضاربة، والأبدان، والمفاوضة، والوجوه.
- تنقسم الشركات المعاصرة إلى قسمين: شركات أشخاص، وفيها ثلاثة أنواع: شركات التضامن، وشركات التوصية البسيطة، وشركات المحاصة، والقسم الثاني: شركات أموال، وفيها ثلاثة أنواع أيضا: شركة المساهمة، وشركة التوصية بالأسهم، والشركة ذات المسؤولية المحدودة.
- شركة التضامن هي: عقد بين شخصين أو أكثر، بقصد التجارة، يلتزم كل واحد منهم بالتزامات الشركة، في ماله العام والخاص.
- لشركات التضامن ثلاث خصائص بارزة لا تنفك عنها بحال، وهي:
 1. مسؤولية الشركاء الشخصية التضامنية.
 2. عدم قابلية حصة الشريك للتداول.
 3. توزيع الأرباح وتحمل الخسائر.
- لا يخرج التكييف الفقهي لشركة التضامن عن كونها شركة عنان، أو مفاوضة، والراجح أنها مختلطة بينها.
- الراجح في حكم شركة التضامن: هو القول بجوازها، إذا لم تتضمن ما يخالف قواعد الشريعة، من شروط أو معاملات محرمة. والله أعلم

المصادر والمراجع:

- أحكام الاكتتاب في الشركات المساهمة، بحث تكميلي مقدم لنيل درجة الماجستير في الفقه المقارن، حسان بن إبراهيم بن محمد السيف، دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، 1427هـ - 2006م.
- بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، المؤلف: علاء الدين، أبو بكر بن مسعود بن أحمد الكاساني الحنفي، دار الكتب العلمية، الطبعة الثانية، 1406هـ - 1986م.
- تاج العروس، محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني، أبو الفيض، الملقب بمرتضى، الزبيدي، تحقيق: مجموعة من تحقيقين، دار الهداية.
- تكملة معجم المؤلفين، (1397-1415) = (1977-1995م)، محمد خير بن رمضان بن إسماعيل يوسف، دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1418-1997م.
- حاشية الصاوي على الشرح الصغير، أبو العباس أحمد بن محمد الخلوئي، الشهير بالصاوي المالكي، دار المعارف.
- الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: 852هـ)، تحقيق: محمد عبد المعيد ضان، مجلس دائرة المعارف العثمانية - صيدر اباد/ الهند، الطبعة الثانية، 1392هـ - 1972م.
- دقائق أولى النهى لشرح المنتهى المعروف بشرح منتهى الإيرادات، منصور بن يونس بن صلاح الدين ابن حسن بن إدريس البهوتي الحنبلي، عالم الكتب، الطبعة الأولى، 1414هـ - 1993م.
- الذخيرة، أبو العباس شهاب الدين أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن المالكي الشهير بالقرافي (المتوفى: 684هـ)، تحقيق: محمد حجي، سعيد أعراب، محمد بو خبزة، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، 1994م.
- رد المحتار على الدر المختار، محمد أمين بن عمر بن عبد العزيز عابدين الدمشقي الحنفي، دار الفكر، بيروت، الطبعة الثانية، 1412هـ - 1992م.
- زاد المعاد في هدي خير العباد، الإمام المحدث الفقيه شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أبي بكر الزرعي الدمشقي (ابن قيم الجوزية)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، عبد القادر الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة - لبنان، الطبعة الرابعة، 1424هـ - 2003م.
- زكاة الأسهم في الشركات، د. حسن عبد الله الأمين، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، 1414هـ - 1993م.
- الشرح الكبير على متن المقنع، عبد الرحمن بن محمد بن أحمد بن قدامة المقدسي الجماعيلي الحنبلي، أبو الفرج، شمس الدين (المتوفى: 682هـ)، دار الكتاب العربي للنشر والتوزيع.
- شرح مختصر خليل للخرشي، تأليف: محمد بن عبد الله الخرخشي المالكي أبو عبد الله، الناشر: دار الفكر للطباعة - بيروت.
- الشركات في الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي، عبدالعزيز عزت الخياط، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، 1403هـ - 1983م.
- الشركات في الفقه الإسلامي، علي الخفيف، دار الفكر العربي، القاهرة، 1430هـ - 2009م.

- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الرابعة، 1407-1987م.
- صحيح البخاري، محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري الجعفي، دار ابن كثير، اليمامة- بيروت، الطبعة الثالثة، 1407هـ - 1987م، تحقيق: د. مصطفى ديب البغا أستاذ الحديث وعلومه في كلية الشريعة - جامعة دمشق.
- الطبقات الكبرى، أبو عبد الله محمد بن سعد بن منيع الهاشمي بالولاء، البصري، البغدادي المعروف بابن سعد، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1410-1990م.
- العقود والشركات التجارية فقهاً وقضاً، إبراهيم سيد أحمد، دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية، الطبعة الأولى، 1999م.
- الفتاوى الهندية، نظام الدين البلخي، دار الفكر، الطبعة الثانية، 1310هـ.
- الفقه الإسلامي وأدلته، أ.د. وهبة الزحيلي، دار الفكر - دمشق، الطبعة الرابعة.
- فقه المعاملات، دراسة مقارنة، د. محمد علي عثمان الفقي، دار المريخ، الرياض، 1406-1986م.
- الفواكه الدواني على رسالة ابن أبي زيد القيرواني، أحمد بن غانم بن سالم ابن مهنا، شهاب الدين النفراوي الأزهرى المالكي (المتوفى: 1126هـ)، دار الفكر، 1415هـ - 1995م،
- كشف القناع عن متن الإقناع، منصور بن يونس بن صلاح الدين ابن حسن بن إدريس البهوتي الحنبلي، دار الكتب العلمية.
- لسان العرب، محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعي الإفريقي، الناشر: دار صادر - بيروت الطبعة: الثالثة، 1414هـ.
- المبسوط، محمد بن أحمد بن أبي سهل شمس الأئمة السرخسي، دار المعرفة، بيروت، 1414-1993م.
- مجلة دراسات، علوم الشريعة والقانون، بحث التكييف الفقهي لشركة التضامن، دراسة مقارنة، د. عبدالله مصطفى الفوزان.
- مجمع الفقه الإسلامي الدولي في دورته الرابعة عشر المقامة في الدوحة (دولة قطر) في الفترة من 8 إلى 13 ذو القعدة 1423 الموافق 11-16 (يناير) 2003م. (نسخة الكترونية)
- مختار الصحاح، زين الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفي الرازي، المحقق: يوسف الشيخ محمد، المكتبة العصرية، الدار النموذجية، بيروت، صيدا، الطبعة الخامسة، 1420-1999م.
- المدونة، مالك بن أنس بن مالك بن عامر الأصبحي المدني، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، 1415-1994م.
- مراتب الإجماع في العبادات والمعاملات والاعتقادات، أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي القرطبي الظاهري (المتوفى: 456هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت.
- المصنف في الأحاديث والآثار، أبو بكر بن أبي شيبة، عبد الله بن محمد بن إبراهيم بن عثمان بن خواستي العبسي (المتوفى: 235هـ)، المحقق: كمال يوسف الحوت، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، 1409هـ.
- المصنف، أبو بكر عبد الرزاق بن همام بن نافع الحميري اليماني الصنعاني (المتوفى: 211هـ)، المحقق: حبيب الرحمن الأعظمي،

شركة التضامن: تكييفها وحكمها في الفقه الإسلام
محمود بن أحمد آل محمود

المجلس العلمي، الهند، الطبعة الثانية، 1403هـ.

- معجم مقاييس اللغة، أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، 1399هـ - 1979م.
- مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج، شمس الدين، محمد بن أحمد الخطيب الشربيني الشافعي، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، 1415هـ - 1994م.
- منهاج الطالبين وعمدة المفتين في الفقه، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي، المحقق: عوض قاسم أحمد عوض، الناشر: دار الفكر، الطبعة الأولى، 1425-2005م.
- المهذب في فقه الإمام الشافعي، أبو اسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي، دار الكتب العلمية.
- موسوعة ويكيبيديا على الرابط: <http://kl.lk/1Alr>.
- النظام الاقتصادي في الإسلام، تقي الدين النبهاني، دار الأمة، بيروت، الطبعة السادسة، 1425-2004م.
- نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج، شمس الدين محمد بن أبي العباس أحمد بن حمزة شهاب الدين الرملي (المتوفى 1004هـ)، دار الفكر، بيروت، 1404هـ - 1984م.
- الهداية في شرح بداية المبتدي، علي بن أبي بكر بن عبد الجليل الفرغاني المرغيناني، أبو الحسن برهان الدين (المتوفى: 593هـ)، طلال يوسف، دار احياء التراث العربي، بيروت.
- <http://www.fiqhacademy.org.sa/qrarat/14-4.htm>.
- <http://www.mutah.edu.jo/userhomepages/shar/abdfawaz.htm>.
- <http://www.startimes.com/f.aspx?t=9378518>.

المال العام ووسائل حفظه في القرآن الكريم
يوسف بربيط

كلية الآداب والعلوم الإنسانية ظهر المهراز، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، فاس
المملكة المغربية

الملخص:

اعتنى القرآن الكريم بالإنسان (الفرد والمؤسسة والدولة) المالك للمال والمتصرف فيه والمستخلف عليه؛ فتمى فيه حوافز وبواعث العمل والكسب والإنفاق، وألزمه بمجموعة من الآداب الإيمانية والأحكام الشرعية والقيم الأخلاقية والمقاصد الشرعية الكلية والجزئية التي تشكل النطاق القرآني الذي يشتغل وينشط فيها المال والأعمال والمشاريع الاقتصادية والتنموية، والقاعدة الأساس التي تضبط المال العام، وتوجهه الوجهة الشرعية المقاصدية المصلحية التي يبتغيها القرآن ويحث عليها، وتروضه لينسجم مع روح الشريعة وحكمتها، ويحقق مطالب الأمة ومصالحها، ويتحرر من روح الجاهلية الخبيثة التي تتقمصه اليوم؛ روح الاستكبار والطغيان والترف والإفساد.

وفي نفس الوقت رغب القرآن المجيد ونص على مجموعة من الوسائل الكلية الحافظة للمال العام سواء من حيث الوجود أو العدم، والثابتة في حقيقتها ومضمونها، والمتغيرة في أوصافها وأشكالها وطرائقها حسب تحولات العصر والمصر والظرف، مع دعوته الدائمة والملحة لابتكار المناهج والوسائل والتدابير المفضية إلى تحقيق المقاصد الشرعية على أفضل صورة وأكمل وجه، والملبية للحاجات المطلوبة والمصالح المرغوبة بأقل تكلفة، وأعلى مردودية، وأحسن جودة.

الكلمات المفتاحية: المال العام، المقاصد، الوسائل، القرآن الكريم.

مقدمة

القرآن الكريم رغم تنصيبه على بعض الوسائل لحفظ المال العام وصيانته وتنميته، إلا أنه لم يفرض نظما وتدابير محددة لكسب المال العام وإدارته واستثماره وتوزيعه وإنفاقه، ولم يوجب إجراءات ووسائل معينة في سياساته الاقتصادية والمالية والنقدية والتجارية... فتلك متغيرات تابعة لكل عصر وظروفه وإمكاناته، خاضعة لسقفه الحضاري والعلمي، ومستوى تقدمه وازدهاره؛ مما يحقق صلاحية الشريعة الإسلامية ومسايرتها لكل زمان ومكان.

ورغم هذا، فالتدبر لكتاب الله عز وجل يجده نص على مجموعة من الوسائل الكلية الحافظة للمال العام والراعية له سواء من حيث الوجود أو العدم، والثابتة في حقيقتها ومضمونها، والمتغيرة في أوصافها وأشكالها وطرائقها حسب متغيرات الزمان والمكان والأحوال والعوائد. فالتخطيط أو الخبرة والكفاءة المالية مثلا من كليات الوسائل التي رغب فيها القرآن، ودعا إلى انتهاجها في إدارة وتدبير الأموال، لكن شكل التخطيط وطريقته أو معايير الكفاءة المالية وأساليبها هذه من المتغيرات التي يجب بذل الجهد واستفراغ الوسع الجماعي لتجديد وتطوير أفضل المناهج، وابتكار أحسن الأساليب والوسائل المفضية إلى تحقيق المقصود منها على أمثل صورة وأكمل وجه؛ لأن "اللازم التمسك بالمقاصد المطلوبة، لكن بوسائل الزمان المشروعة (...). وعليه، فكل عجز في ابتكار الوسائل وتجديدها عجز بالضرورة عن تحديد الأهداف وتحقيقها، وقد تتحول الوسائل بمقتضى التكلس في العقلية إلى مقاصد عابرة للزمان والمكان، فتجمد الحياة، ويحل الحرج والعنت بالناس، فتختل الموازين"¹.

لذا رغبت في تتبع أهم الوسائل الكلية التي حث عليها القرآن المجيد تحقيقا لمقصد حفظ المال العام ورعاية له سواء أثناء الطلب والتحصيل، أو التنمية والاستثمار، أو الإدارة والتسيير، أو التوزيع والتداول، أو الاستهلاك والإنفاق.

1- أسئلة البحث:

- كيف ينظر القرآن المجيد للمال بشقيه الخاص والعام من حيث الأهمية والطبيعة والوظيفة؟
- ما هو النطاق الإيماني والشرعي والأخلاقي الذي يضبط المال العام ويوجهه ليحقق المقاصد والمصالح التي يبتغيها القرآن ويحث عليها؟
- ما هي كليات الوسائل التي راعها القرآن الكريم وطلب تحصيلها للمحافظة على المال العام وجودا وعدما؟

2- أهمية البحث:

- 1- أهمية وخطورة المال العام في الشريعة الإسلامية، وفي حياة الناس الفردية والجماعية والعمرانية، وفي قوة الدول وتقدمها ونهضتها.

¹ نظر مقاصدي في قضايا معاصرة، محمد بن محمد رفيع، دار السلام، مصر، ط1، 2020م، ص63-64.

المال العام ووسائل حفظه في القرآن الكريم يوسف بربيط

- 2- العجز الواضح في الوطن العربي والإسلامي عن تجديد الوسائل القادرة على تحقيق مقاصد الشرع في تدبير الأموال العامة، وعن ابتكار الأساليب والأدوات المالية المناسبة في تجويد السياسات المالية العمومية.
- 3- شيوع سوء تدبير وإدارة المال العام، وتزايد طرق ووسائل تبديده وهدره، وتطور أساليب الفساد المالي وأكل أموال الأمة بالباطل ونهب ثروتها.
- 4- الحاجة لاستشعار أهمية الحفاظ على مقاصد الشريعة في المال العام من طرف الحكام وأصحاب الولايات وعموم المسلمين من خلال تفعيل الوسائل الشرعية المنصوص عليها وتجديدها، وابتكار أخرى تحقق الجدوى والجودة المطلوبة.

3- أهداف البحث:

- 1- بيان عناية القرآن الكريم بالمال العام، وتجلية طبيعته ووظيفته.
- 2- تحديد النطاق الإيماني والشرعي والأخلاقي والمقاصدي للمال العام في القرآن المجيد.
- 3- إبراز كليات الوسائل التي نص عليها القرآن الكريم لحفظ المال العام سواء من جانب الوجود أو العدم.
- 4- الدعوة لتفعيل النظر المقاصدي لضبط وتقعيد العلوم المعاصرة - ومنها علم المالية العمومية - لأننا "أصبحنا اليوم في حاجة إلى تفعيل الرؤية المقاصدية في العلوم كافة، كي تقوم المقاصد بوظائفها مع العلوم: تحديدا وضبطا، وتطويرا وترشيذا، وتقوم العلوم مع المقاصد بالتجديد والثراء واتساع الأفق"¹.

4- منهجية البحث:

وظفت في هذا البحث منهجا مركبا من الاستقراء والتحليل؛ فقد تتبعنا أغلب الآيات القرآنية التي نصت على بعض الوسائل الكلية المفضية لحفظ المال العام تحصيلا وتنمية وتداولاً وإنفاقاً سواء من حيث الوجود أو العدم، ثم اخترت الأمثلة الأكثر مطابقة لموضوع المقال، ثم صنفت وحللت ما جمعت من آيات القرآن الكريم الذي يظهر فيها جانب كليات الوسائل الحافظة للمال العام، مؤيدا ذلك بكلام علماء التفسير والمقاصد.

5- خطة البحث:

مقدمة

مدخل مفاهيمي.

المبحث الأول: المال العام في القرآن الكريم.

المبحث الثاني: وسائل حفظ المال العام من حيث الوجود في القرآن المجيد.

¹ علم الاقتصاد الإسلامي في ضوء مقاصده، أشرف محمد دوايه، دار المقاصد، القاهرة، ط1، 2015، ص11 (من تقديم وصفي عاشور أبو زيد).

المبحث الثالث: وسائل حفظ المال العام من حيث عدم في القرآن المجيد.

خاتمة

مدخل مفاهيمي

من سنن العلماء في دراسة مختلف العلوم البدء بالتعريف والحد، بل من الأصوليين من اعتبره حقا من حقوق العلم، قال الأمدي: "حق على كل من حاول تحصيل علم من العلوم أن يتصور معناه أولا بالحد"¹، وسأقتصر في هذا المدخل على المفاهيم الرئيسية في البحث.

1- مقاصد الشريعة:

المقاصد لغة: تأتي بمعان عدة منها: الاعتماد، الأم، التوجه، النهوض، الطلب وإتيان الشيء، العدل، الاستقامة، التوسط، القرب...²

المقاصد اصطلاحا: لم يهتم الأصوليون المتقدمون كثيرا بتعريف المقاصد، أما المتأخرون ورغم اختلاف العبارة، فقد تشابهت المعاني

والدلالات. لذا سأكتفي ببعض التعريفات، منها:

- الفاسي: "المراد بمقاصد الشريعة الغاية منها، والأسرار التي وضعها الشارع عند كل حكم من أحكامها"³.

- القرضاوي: "الغايات التي تهدف إليها النصوص من الأوامر والنواهي والإباحات، وتسعى الأحكام الجزئية إلى تحقيقها في حياة

المكلفين، أفرادا وأسرا وجماعات وأمة"⁴.

- الريسوني: "مقاصد الشريعة هي الغايات التي وضعت الشريعة لأجل تحقيقها لمصلحة العباد"⁵.

- اليوبي: "هي المعاني والحكم ونحوها التي راعاها الشارع في التشريع عموما وخصوصا، من أجل تحقيق مصالح العباد"⁶.

¹ الإحكام في أصول الأحكام، سيف الدين ابن محمد الأمدي، المكتبة العصرية، بيروت، ط1، 2010 م، المجلد1، ص11.

² القاموس المحيط، مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط3، 2009، ص334-335، معجم مفردات ألفاظ القرآن، أبو القاسم الحسين بن محمد بن المفضل المعروف بالراغب الأصفهاني، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1997، ص451-452.

³ مقاصد الشريعة ومكارمها، علال الفاسي، مؤسسة علال الفاسي، دار الغرب الإسلامي، ط5، 1993، ص7.

⁴ دراسة في مقاصد الشريعة: بين المقاصد الكلية والنصوص الجزئية، يوسف القرضاوي، دار الشروق، القاهرة، ط3، 2008، ص20.

⁵ نظرية المقاصد عند الإمام الشاطبي، أحمد الريسوني، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، فريجينيا، ط4، 1995 م، ص19.

⁶ مقاصد الشريعة الإسلامية وعلاقتها بالأدلة الشرعية، محمد سعد بن أحمد بن مسعود اليوبي، دار الهجرة، المملكة السعودية، ط1، 1998 م، ص37.

- الجوادى: "هي الغايات الملحوظة للشارع وكيفية اعتبارها والاستدلال بها"¹.
- وقسم العلماء المقاصد الشرعية تقسيمات عدة تبعا لاعتبارات وحيثيات مختلفة²، منها:
 - تقسيمها باعتبار رتبها إلى: مقاصد ضرورية وحاجية وتحسينية.
 - تقسيمها باعتبار شمولها لمجالات التشريع إلى: مقاصد عامة وخاصة وجزئية.
 - تقسيمها باعتبار تعلقها بعموم الأمة وأفرادها إلى: مقاصد كلية ومقاصد جزئية.
 - تقسيمها باعتبار القطع وخلافه إلى: مقاصد قطعية وظنية ووهمية.
 - تقسيمها باعتبار أصلتها إلى: مقاصد أصلية وأخرى تبعية.
 - تقسيمها باعتبار محل صدورها إلى: مقاصد الشارع ومقاصد المكلف.

2- وسائل المقاصد:

الوسائل جمع وسيلة، وتدور معانيها في المعاجم اللغوية على: المنزلة والدرجة، القربى والوصلة، الرغبة، ما يتقرب به إلى الغير، الذريعة إلى الشيء... والوسيلة اصطلاحا: لها معنيان، أحدهما عام والآخر خاص.

الوسائل بالمعنى العام هي الأفعال التي يتوصل بها إلى تحقيق المقاصد. والمراد بالأفعال ما يصدر عن العبد مطلقا، سواء كان من أفعال الجوارح أم القلوب³. وهو المعنى الذي لاحظته العز بن عبد السلام في تقسيم أفعال العباد، فقال: "اعلم أن اكتساب العباد ضربان: أحدهما، ما هو سبب للمصالح، وهو أنواع (...). وكل هذه الاكتسابات مأمور بها على قدر مرتبتها في الحسن والرشاد.

الضرب الثاني من الاكتساب: ما هو سبب للمفاسد وهو أنواع (...). وكل هذه الأقسام منهي عنها، ويتأكد النهي عنها على قدر مرتبتها في القبح والفساد"⁴.

¹ تعريفات مقاصد الشريعة: مشكلاتها وحدودها، رياض بن علي الجوادى، مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة-الجزائر، م35، ع1، 2021م، ص519.

² للاضطلاع على هذه التقسيمات واعتباراتها ينظر، "نحو تفعيل مقاصد الشريعة"، جمال الدين عطية، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، فرجينيا، ط3، 2011، ص91-131. و"مهارات الاجتهاد التنزيلى لفقهاء المصالح والمفاسد وتطبيقاتها على الواقع الإفتائى المعاصر"، سالم عبد السلام الشبخي، دار قناديل العلم، جدة، ط1، 2017، ص115-126. و"مقاصد الشريعة الإسلامية وعلاقتها بالأدلة الشرعية، محمد سعد بن أحمد بن مسعود البوي، دار الهجرة، الرياض-، ط1، 1998، ص179-416.

³ ينظر قواعد الوسائل في الشريعة الإسلامية: دراسة أصولية في ضوء المقاصد الشرعية، مصطفى بن كرامة الله مخدوم، دار إشبيلية، الرياض، ط1، 1999م، ص47.

⁴ قواعد الأحكام في مصالح الأنام، أبو محمد عز الدين عبد العزيز بن عبد السلام السلمي، ضبطه وصححه عبد اللطيف حسن عبد الرحمن، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1999م، ج1، ص9.

وهو نفس المعنى الذي أشار إليه الشاطبي بقوله: "الأعمال الشرعية ليست مقصودة لأنفسها، وإنما قصد بها أمور أخرى وهي معانيها، وهي المصالح التي شرعت لأجلها"¹.

أما الوسائل بالمعنى الخاص "فهي الأفعال التي لا تقصد لذاتها لعدم تضمنها المصلحة أو المفسدة، وعدم أدائها إليها مباشرة، ولكنها تقصد للتوصل بها إلى أفعال أخرى هي المتضمنة للمصلحة أو المفسدة أو المؤدية إليها"². وهو المعنى الذي جرى استعماله عند العديد من المقاصديين، منهم:

- القرافي: "موارد الأحكام على قسمين: مقاصد وهي متضمنة للمصالح والمفاسد في أنفسها، ووسائل وهي الطرق المفضية إليها. وحكمها حكم ما أفضت إليه من تحريم وتحليل"³.

- ابن عاشور: "وأما الوسائل فهي الأحكام التي شرعت؛ لأن بها تحصيل أحكام أخرى. فهي غير مقصودة لذاتها بل لتحصيل غيرها على الوجه المطلوب الأكمل؛ إذ بدونها قد لا يحصل المقصد أو يحصل معرضا للاختلال والانحلال"⁴.

- الخادمي: "الوسائل فهي الأمور التي تسبق المقاصد وتوصل إليها، أو هي الطرق المفضية إليها بحسب وضع الشرع واجتهاد العقل"⁵.

وقد تطلق الوسيلة على الذريعة، وهي "الوسيلة الجائزة المؤدية إلى محذور"، فتكون الذرائع مسالك الشر والفساد، والوسائل طرق الصلاح والرشاد⁶.

وقسم العلماء الوسائل أقساما متعددة لاعتبارات وحيثيات عدة، فقد تنقسم⁷:

- بحسب نص الشارع وعدمه إلى: وسائل معتبرة شرعا، ووسائل ملغاة شرعا، ووسائل مسكوت عنها، وهي الوسائل المرسلة.

- باعتبار الحكم التكليفي إلى: وسائل واجبة، ومندوبة، ومباحة، ومكروهة، ومحرومة.

- باعتبار رتبها: وسائل ضرورية، وحاجية، وتحسينية.

¹ الموافقات، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى اللخمي الشاطبي، تحقيق محمد مراي، مؤسسة الرسالة ناشرون، دمشق-سوريا، ط1، 2013، ج2، ص385.

² قواعد الوسائل في الشريعة الإسلامية، مصطفى بن كرامة الله مخلدوم، مرجع سابق، ص55.

³ الفروق، شهاب الدين أبو العباس الصنهاجي المشهور بالقرافي، تحقيق عبد الحميد هندراوي، المكتبة العصرية، بيروت-لبنان، ط1، 2003، ج2، ص38.

⁴ مقاصد الشريعة، ابن عاشور، مرجع سابق، ص164.

⁵ الاجتهاد المقاصدي: حجتيه، ضوابطه، مجالته، نور الدين بن مختار الخادمي، كتاب الأمة، رقم 65، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، قطر، ط1، 1998م، ج1، ص64.

⁶ الفروق، القرافي، مرجع سابق، ج2، ص32.

⁷ ينظر نظرية الوسائل في الشريعة الإسلامية: دراسة أصولية مقاصدية، أم نائل محمد العيد بركاني، دار ابن حزم، بيروت، ط1، 2009م، ص82-98. قواعد الوسائل في الشريعة الإسلامية، مصطفى بن كرامة الله مخلدوم، مرجع سابق، ص169-186.

- بحسب جنسها إلى: وسائل عبادية، ووسائل عادية.

- بالنظر إلى درجة إفضاؤها إلى المقصود إلى: وسائل قطعية الإفضاء، غالبية الإفضاء، كثيرة الإفضاء، محتملة الإفضاء، نادرة الإفضاء.

- بالنظر إلى نوعها إلى: لوازم، وأسباب، وشروط، وانتفاء موانع، ومكملات.

- بحسب قربها من المقصد إلى: وسائل إلى المقصود، ووسائل إلى وسائل المقصود.

- بالنظر إلى طبيعتها إلى: وسائل ثابتة، ووسائل متغيرة.

3- المال العام:

المال لغة: في الأصل يطلق على ما يملك من الذهب والفضة، وأكثر ما تطلقه العرب على الإبل؛ لأنها أكثر أموالهم، ثم أطلق على ما يقتنى ويملك من كل شيء سواء كان عينا أو منفعة، فكل ما يحوزه الإنسان ويملكه فعلاً من عقار وحيوان ونبات ونقد يسمى مالاً¹.

أما اصطلاحاً: فللفقهاء في تعريف المال اتجاهان:

- الاتجاه الأول يقصر مسمى المال على الأعيان من دون المنافع، وهذا ما أخذ به الحنفية².

- الاتجاه الثاني: يرى أن المال يشمل الأعيان والمنافع معاً، وبهذا أخذ المالكية، والشافعية، والحنابلة³.

أما في الفكر الاقتصادي الوضعي: فيطلق المال على كل شيء نافع يشبع حاجة بشرية. ويفرقون بين الأموال التي تمتاز بالوفرة، والتي تشبع للإنسان حاجته من المنافع دون بذل جهد ودفع ثمن تُسمى بالأموال الحرة. وأما ما يمتاز بالندرة بحيث لا يحصل عليها الإنسان لإشباع حاجته إلا بثمن وجهد، فتُسمى بالأموال الاقتصادية⁴. وينقسم المال من حيث الملك إلى مال خاص ومال عام.

المال العام عرفه الجويني بقوله "والأموال التي تمتد يد الإمام إليها قسمان: أحدهما: ما تتعين مصارفه. والثاني: ما لا يتخصص بمصارف مضبوطة، بل يضاف إلى عامة المصالح.

¹لسان العرب، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور، دار صادر، بيروت، (د.ت)، ج9، ص189. والقاموس المحيط، الفيروزآبادي، ص1071، مرجع سابق.

² ينظر رد المحتار على الدر المختار، ابن عابدين محمد أمين بن عمر بن عبد العزيز، تحقيق عبد المجيد طعمة حلي، دار المعرفة، بيروت، ط1، 2000، ج7، ص8. والبحر الرائق شرح كنز الدقائق، ابن نجيم زين الدين بن ابراهيم بن محمد الحنفي، تحقيق زكريا عميرات، دار الكتب العلمية، بيروت، 1997، ط1، ج5، ص431. والموافقات، الشاطبي، ج2، ص345، مرجع سابق.

³ ينظر الأشباه والنظائر في قواعد وفروع الشافعية، جلال الدين عبد الرحمان بن أبي بكر بن محمد السيوطي، تحقيق محمد محمد تامر وحافظ عاشور، دار السلام، القاهرة، 2004، ط2، ج2، ص606. وشرح منتهى الإرادات، أبو السعادات منصور بن يونس بن صلاح الدين البهوتي، تحقيق عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، بيروت، 2005، ط2، ج3، ص126.

⁴ ينظر مدخل للدراسات الاقتصادية الإسلامية، خلاف عبد الجابر خلاف، المعهد العالي للدراسات الإسلامية، القاهرة، د.ط، د.ت، ص34-50.

وأما المال الذي يعم وجوه الخير، وهو الذي يسميه الفقهاء المرصد للمصالح،¹ "وأما المال العام، فهو مال المصالح..."²

ونفس الفكرة يؤكدتها الماوردي، "فكل مال استحقه المسلمون ولم يتعين مالكه فهو من حقوق بيت المال، فإذا قبض صار بالقبض مضافا إلى حقوق بيت المال سواء أدخل إلى حرزه أو لم يدخل، لأن بيت المال عبارة عن الجهة لا عن المكان"³. وبيت المال العام هو المعد للمصالح العامة⁴.

ويندرج ضمن المال العام كل ما يدخل في ميزانية الدولة، والأموال التي خرجت من ملكية الأفراد، والمرافق العامة المخصصة لجميع الناس كالمساجد والحدائق والمستشفيات والطرق وخطوط الماء والكهرباء...

أما في القانون فيطلق المال العام على نوعين من الأموال التي تملكها الدولة. أموال تملكها ملكية عادية، كملكية الأفراد لأموالهم، ويكون الغرض من استغلالها هو الحصول على موارد مالية للإدارة، وليس تحقيق المنفعة العامة، ويطلق عليها أموال الدومين الخاص.

أما النوع الثاني فهي الأموال التي تملكها الدولة وتكون مخصصة بصفة أساسية لتحقيق المنفعة العامة إما باستعمال الجمهور مباشرة أو بواسطة المرافق العمومية، ويطلق عليها الدومين العام أو الأموال العامة.

ولكي يعتبر المال مالا عاما يتعين توفر شرطين أساسيين هما:

- أن يكون مملوكا للدولة، أو أحد أشخاص القانون العام؛

- أن يخصص هذا المال لتحقيق المنفعة العامة أو الصالح العام⁵.

المبحث الأول: المال العام في القرآن الكريم

أولى القرآن الكريم اهتماما بارزا وعناية بالغة بالمال، وعظم قدره، ورفع مرتبته، واعتبره إحدى المقاصد الخمسة الضرورية التي لا بد منها في قيام مصالح الدين والدنيا بحيث إذا فقدت لم تجر مصالح الدنيا على استقامة بل على فساد وتهاجر وفوت حياة، وفي الآخرة فوت النجاة والنعيم والرجوع بالخسران المبين⁶. فالمال قوام حياة البشر في

¹ غياث الأمم في التياث الظلم، أبو المعالي عبد المالك بن عبد الله الجويني، تحقيق عبد العظيم الديب، مطبعة نضرة مصر، 1401هـ، ص 204-205.

² غياث الأمم في التياث الظلم، ص 243، وص 241، مرجع سابق.

³ الأحكام السلطانية والولايات الدينية، أبو الحسن الماوردي، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ط، د.ت، ص 266. والموافقات، الشاطبي، م 1، ص 637، مرجع سابق.

⁴ الأحكام السلطانية والولايات الدينية، أبو الحسن الماوردي، ص 37.

⁵ القانون الإداري، أحمد سنيهي، INTER OR COM، وجدة - المغرب، 1995، ص 232-233.

⁶ ينظر الموافقات، الشاطبي، م 1، ص 337، مرجع سابق.

معاشهم ومعادهم، ووسيلة لإقامة مصالحهم الدنيوية والأخروية، وحفظ مقاصدهم الضرورية¹ لأن مقصود الشرع من الخلق خمسة: وهو أن يحفظ عليهم دينهم ونفسهم وعقلهم ونسلهم ومالهم¹.

بهذا "تنزع القضية المالية في صميم الكليات الكبرى للشريعة، كما تنزع في فروعها وجزئياتها؛ وذلك اعتبارا للوظيفة الحيوية للمسألة المالية في الأمة، فجاءت الأحكام الشرعية بمجموع مراتبها وأنواعها في موضوع المال لتحفظه من جانب الوجود ومن جانب العدم؛ وذلك بضبط النشاط المالي كسبا وإدارة وإنفاقا"².

1- المال العام في القرآن: الطبيعة والوظيفة:

الإنسان في الخطاب القرآني مستخلف في الأموال وفقا لإرادة المالك الحقيقي ومشيتته وهو الله سبحانه وتعالى: ﴿آمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَأَنْفِقُوا مِمَّا جَعَلَكُمْ مُسْتَخْلِفِينَ فِيهِ فَالَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَأَنْفَقُوا لَهُمْ أَجْرٌ كَبِيرٌ﴾ (الحديد، 7). "المطلوب منه أن يكون قائما مقام من استخلفه يجري أحكامه ومقاصده مجاريها"³، فيكون "الاستخلاف ضمانا لتوجيه المال واستثماره فيما يعود بالنفع عليه وعلى المجتمع. فالمسلم لا يستثمر في حرام، أو منكر، أو ضرر، وهو يتخذ من المال وسيلة لا غاية، فهو يكسبه من حلال، وينفقه في حلال، ويؤدي حق الله فيه، ويعترف بفضل الله عليه فيه، ولا يتفاخر أو يستعلي أو يستقوي به"⁴.

الاستخلاف الإلهي للأمة على المال مقيد بشروط المالك ومراده، ومحدد بأوامره ونواهيته، ومؤطر بمقاصد الاستخلاف وقيمه، ومنظم بأحكامه وضوابطه.

مقتضى الاستخلاف المالي ومقصده أن المال مال الله حقيقة وابتداء، ومال الأمة استخلافًا وقيامًا وقوامًا، ومال الفرد انتفاعًا مؤقتًا، واستمتاعًا مشروطًا، ومال الدولة تخطيطًا وتدبيرًا ورقابة تعميما للمنافع، وتصريفًا في المصالح بشرط العدل الإلزامي إنتاجًا وتوزيعًا، وامتداده الإحسان التطوعي بذلا وإنفاقا.

أ- مال الله حقيقة وابتداء:

المال مال الله خلقه وأنشأه، وجعله تحت تصرف المكلف لينتفع به، ويشبع حاجته، ويتمتع بطيباته، ويبدله في وجوه البر والخير وفق أمر الله وشرعه، ومراده وقصده. قال الله تعالى: ﴿وَلَيْسَتَغْفِرَ الَّذِينَ لَا يَجِدُونَ نِكَاحًا حَتَّى يُعْزِبَهُمْ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ﴾ وَالَّذِينَ يَبْتَغُونَ الْكُتُبَ مِمَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ فَكَاتِبُوهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا وَأَنْتُمْ مِنْ مَالِ اللَّهِ الَّذِي ءَاتَاكُمْ ؕ وَلَا تُكْرَهُوا فَتْيَتَكُمْ عَلَى الْعَبَاءِ إِنْ أَرَدْنَ تَحَصُّبًا لَتَبْتَعُوا عَرَضَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَمَنْ يُكْرِهَنَّ فَإِنَّ

¹ المستصفي من علم الأصول، أبو حامد محمد الغزالي، المكتبة العصرية، بيروت، ط 2012، ج 1، ص 313.

² النظر المقاصدي رؤية تنزيلية، محماد بن محمد رفيع، دار السلام، القاهرة، ط 1، 2010، ص 69.

³ الموافقات، الشاطبي، ج 2، ص 605، مرجع سابق.

⁴ علم الاقتصاد الإسلامي في ضوء مقاصده، أشرف محمد دوبه، ص 38، مرجع سابق.

اللَّهُ مِنْ بَعْدِ إِكْرَاهِهِمْ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴿33﴾ (النور: 33). وسمى رسول الله صلى الله عليه وسلم المال العام "مال الله" في الحديث الصحيح حين قال: "إن رجلا يتخوضون في مال الله بغير حق، فلهم النار يوم القيامة"¹

وتوصيف المال العام "بمال الله" يحيل على دلالات عدة:²

- وصف المال العام "بمال الله" يحمل مدلولاً أخلاقياً عظيماً، من حيث الفصل بين المجال العام والمجال الخاص في شؤون المال، بدءاً من الأمير الأجير عند الأمة، والذي تعطيه من المال العام بقدر حاجته، وبلائته في خدمة الأمة. وليس له حق فيما وراء ذلك.

- التأكيد على أن المال العام - شأنه شأن المنصب العام - ملك للأمة، وهو أمانة بيد الحاكم وليس ملكية شخصية له أو لذويه يتصرف فيه بمقتضى الشهوة والمصلحة الشخصية. فأكثر السلاطين - حسب تعبير ابن الجوزي - يحصلون الأموال من وجوه رديئة، وينفقونها في وجوه لا تصلح، وكأنهم قد تملكوها، وليست من الله"³.

- إضفاء قداسة خاصة على ثروة الأمة المشتركة، وتنبية على الموقف الشرعي الصارم ممن ينتهك حرمتها، ويعتدي عليها بالظلم والباطل، أو التبذير والإسراف.

- تصرف الحاكم أو الموظف العمومي في المال العام ليس تصرف المالك في ملكه، أو تصرف المستبد في ثروته، بل هو تصرف

المستأمن النزيه في أمانته، ينفقه في محله ومستحقه، بعد أن جمعه من حقه وحله.

ب- مال الأمة استخلاقاً وقواماً:

جعل الله سبحانه علاقتنا بما خولنا من أموال علاقة استخلاق ونياية عن المال الحقيقي وهو الله الغني عن عباده، المستحق للحمد والشكر. والمكلف (فرداً أو مؤسسة أو دولة) في تصرفه في الأموال بمنزلة الوكيل والنائب والخليفة، فلا يصدر منه أي تصرف مالي إلا بإذنه ووفق مراده وحكمته. قال الله عز وجل: ﴿آمَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَأَنْفِقُوا مِمَّا جَعَلَكُمْ مُسْتَحْلِفِينَ فِيهِ فَالَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَأَنْفَقُوا لَهُمْ أَجْرٌ كَبِيرٌ﴾ (الحديد، 7). ذلك لأن "الأموال التي في أيديكم إنما هي أموال الله بخلقه وإنشائه لها، وإنما خولكم إياها وخولكم الاستمتاع بها، وجعلكم خلفاء في التصرف فيها، فليست هي أموالكم في الحقيقة، وما أنتم فيها إلا بمنزلة النواب والوكلاء، فاغتنموا الفرصة فيها بإقامة الحق قبل أن تزال عنكم إلى من بعدكم."⁴

¹ صحيح البخاري، كتاب فرض الخمس، باب قوله تعالى: فأن لله خمس، رقم الحديث 3118.

² ينظر الأزمة الدستورية في الحضارة الإسلامية من الفتنة الكبرى إلى الربيع العربي، محمد المختار الشنقيطي، منتدى العلاقات العربية والدولية، الدوحة، ط2، 2019م، ص 210.

³ صيد الخاطر، عبد الرحمن بن الجوزي، حققه ناجي الطنطاوي، دار الفكر، دمشق، ط1، 1960م، ص 402.

⁴ في ظلال القرآن، سيد قطب، دار الشروق، القاهرة، ط32، 2003م، ج7، ص722.

هذا أصل عظيم يعطي للمال -خاصا أو عاما- مفهوما يناسب العبودية لله تعالى، عبودية الإنسان العابر من الدنيا إلى الآخرة، جعل له المال لينتفع به ويحجز أسباب معاشه، لا أن يكون هو عبدا للمال يستحوذ على فكره ونفسه.

ج- مال الفرد انتفاعا واستمتعا مشروطا:

أضاف القرآن الكريم المال إلى الناس إضافة عامة كقوله تبارك وتعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّ كَثِيرًا مِّنَ الْأَخْبَارِ وَالرُّهْبَانِ لِيَأْكُلُونَ أَمْوَالَ النَّاسِ بِالْبَاطِلِ وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ اللَّهِ وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يُنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ (التوبة: 34)، وأضافه إلى الفرد خاصة كقوله تعالى: ﴿وَسَيُجَنَّبُهَا الْأَتْقَى، الَّذِي يُؤْتِي مَالَهُ يَتَزَكَّى﴾ (الليل: 17-18). وقوله: ﴿مَا أَعْطَى عَنْهُ مَالُهُ وَمَا كَسَبَ﴾ (المسد: 2).

أضاف القرآن الكريم المال إلى الناس وإلى الفرد باعتبار أنه المتسبب في تحصيله وجمعه، وإنفاقه والتصرف فيه، وعلى أساس أنه المنتفع والمستمتع به. فهي إضافة انتفاع مؤقت محدد، واستمتاع مشروط مقيد:

- انتفاع مقيد: ملكية الإنسان للمال ليست ملكية حقيقية، تكون له الحرية المطلقة للتصرف فيه كيف ما شاء؟ وفي أي شيء شاء؟ بل هو انتفاع مقيد بإذن المالك الحقيقي وقصده، وأمره ونهيه.

- انتفاع مشروط: انتفاع الإنسان بالمال وتصرفه فيه يشترط أن يكون ضمن مقاصد الاستخلاف الجماعي على المال، والمحافظة على ثروة الأمة وعدم الإضرار والاعتداء عليها واكتنازها، وضمن القيم الإيمانية الأخلاقية التي تدعو إلى عدم التلهي به عن الذكر والطاعة، وعدم الافتتان به عن الاستعداد للآخرة الباقية.

- استمتاع مؤقت: امتلاك الفرد للمال ينبغي ألا يضر بمنافع ومصالح الأمة؛ لذا فهو ملك مؤقت قد ينزع منه إذا أضر بمصالح الأمة وثروتها، أو يحجر على السفه المفسد للمال إما لصغر سنه، أو لجنونه، أو لسوء تدييره، أو لإفلاسه.

- استمتاع محدد: ملكيته للمال واستمتاعه به محدودة بحياته، تنتهي بموته، عارية ووديعة سيسأل عن حفظها أو تضييعها، عن رعايتها أو إهمالها. وابتلاء بالمال سيحاسب عن كيفية جمعه، وسبيل صرفه، وطريقة إدارته.

د- مال الدولة تدييرا وتصريفيا في المصالح:

اختصاص الدولة بامتلاك الأموال يكون بالمفهوم الشرعي هو امتلاك استخلاف وتفويض من جماعة المسلمين، باعتبار أنها المالكة الحقيقية لثروة الأمة، وما الدولة إلا ممثلة لها وتصرفها للرعية بما فيه المصلحة وأنها تنوب عن الأمة في تملك هذه الأموال. قال الخليفة الراشد عمر بن الخطاب رضي الله عنه: "أيها الناس إنه لم يبلغ ذو حق في حقه أن يطاع في معصيته، وإني لا أجد هذا المال يصلحه إلا خلال ثلاث: أن يؤخذ بالحق، ويعطى في الحق، ويمنع من الباطل"¹

وهذا أصل عظيم كذلك يخضع سلوك الدولة في ميدان المال والاقتصاد للمقاصد الشرعية والضوابط الأخلاقية ليؤدي المال العام وظيفته الاجتماعية التنموية العمرانية الاستخلافية رجوعا به من هوس التكاثر والتفاخر إلى غاية العدل والإحسان، ومن الترف والاستكبار إلى مقصد القوة والكفاية، ومن الكنز والاحتكار إلى أهداف التداول والرواج، ومن الإفساد والتبذير والإسراف إلى قيم الإصلاح والتوسط والاعتدال، ومن الطبقة والأناية والأثرة إلى خلق التكافل والبذل والتراحم.

2-النطاق الإيماني والشرعي والأخلاقي للمال العام في القرآن:

النطاق القرآني للمال العام هو مجموعة من الآداب الإيمانية والأحكام الشرعية والقيم الأخلاقية والأسس المقاصدية التي تشكل المناخ

العام الذي يشتغل وينشط فيها المال والأعمال والمشاريع الاقتصادية والتنموية، والقاعدة الأساس التي تضبط المال العام وتوجهه الوجهة الشرعية المقاصدية المصلحية التي يبتغيها القرآن ويحث عليها، وتروضه ليخدم أهداف الأمة ومطالبها دون ترف وطغيان واستكبار، أو فشل وتخلف وانحيار... وهذا ما يمنح للنظام المالي الإسلامي خصوصيته وتميزه، ومزايلته للمالية العمومية الوضعية وأن تشابه معها على المستوى الفني الإجرائي، والتدبيري الواسع.

أ-البواعث الإيمانية:

إن المال من المغريات الكبرى للعبد، والمفسدات للذمم والأمم، إن كان في يد من لا تسمو همته فوق شهواته، ولم تتحرر من أنانيته وجشعها، ولم تتأسس على قواعد الشرعة القرآنية الداعية إلى الورع والخشية والخوف من سوء العاقبة، ولم تنب على معاني التربية الإيمانية الروحية التي تدفع المتولي للمال العام -حاكما أو محكوما- أن يكون رقيبا على نفسه، حسيبا على أفعاله وأقواله، متعففا عن أكل المال الحرام، وبعيدا عن مواطن الفساد والشبهات.

الباعث الديني والإيماني يجعل متقلدي الولاية على المال العام يستشعر المسؤولية الجسيمة والمهمة الخطيرة الموكولة إليهم في رعاية مال الأمة وثروتها ومصالحها، وأن يستحضروا العواقب الدنيوية والأخروية لكل تفريط أو إخلال أو إفساد. قال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ لَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ (البقرة: 277-278).

-الإيمان الباعث على الطاعة والإخلاص والعمل الصالح بجميع خصاله وشعبه، ومنها كسب المال من حله وحقه، وإنفاقه في محله ومستحقه، والموجه للسلوك المالي للموظفين العموميين وأصحاب الولايات على المال العام. قال أمير المؤمنين عمر ابن الخطاب رضي الله عنه: "أيها الناس، إني نظرت إلى الإيمان فوجدته يقوم على أربع خصال: تقوى في جمع المال من أبواب حله، فإذا جمعته عفت عنه، وإذا عفت عنه وضعته في مواضعه، حتى لا

المال العام ووسائل حفظه في القرآن الكريم يوسف بريبط

يقي عندي منه دينار ولا درهم، ولا عند آل عمر خاصة". قال الله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَىٰ آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَاتٍ مِّنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ وَلَكِن كَذَّبُوا فَأَخَذْنَاهُم بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ (الأعراف: 96).

-التقوى المانعة من الفحشاء والمنكر والظلم وأكل أموال الناس بالباطل، والصادة عن الاعتداء على المال العام والاستثمار

والاستبداد به، ومنعه عن أهله ومستحققيه، وتبذيره وتضييعه وسوء استعماله. قال الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالِكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَن تَرَاضٍ مِّنْكُمْ وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا﴾ (النساء: 29).

-التوبة النادمة على الفعل القبيح المضر بالناس وأموالهم، والعازمة على إتيان العمل الأحسن والسلوك الأقوم في التدبير المالي، والجالبة للرزق والمدد والفضل الإلهي. قال الله عز وجل: ﴿وَيَا قَوْمِ اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ ثُمَّ تُوبُوا إِلَيْهِ يُرْسِلِ السَّمَاءَ عَلَيْكُمْ مِدْرَارًا وَيَزِدْكُمْ قُوَّةً إِلَىٰ قُوَّتِكُمْ وَلَا تَتَوَلَّوْا مُجْرِمِينَ﴾ (هود: 52).

ب- الضوابط الشرعية:

المال وسيلة مهمة لتأخذ مقاصد الوحي مجراها نحو الوقوع والتحقق في دنيا الناس، فهو سياجها المتين، وشرط بقائها وديمومتها. وهو كذلك سبب لتحصيل الكثير من المصالح الدنيوية والأخروية، ودرء العديد من المفساد الفردية والجماعية التي تعيق التقدم والازدهار وصلاح العمران والتنعيم بالحياة الطيبة دنيا وأخرى، وهذا ما يؤكد الشاطبي بقوله: "ولو عدم المال لم يبق عيش (...). فلو ارتفع ذلك لم يكن بقاء، وهذا كله معلوم ولا يرتاب فيه من عرف ترتيب أحوال الدنيا، وأنها زاد للآخرة"¹.

لذا حث الإسلام على حفظ المال العام وتنميته، ورغب في اكتسابه وتنميته، ودعا إلى رواجه وتداوله، ونهى عن تضييعه وتبذيره، واختلاسه وغلوله، ودم اكتنازه واحتكاره، واستئثار طبقة به، ونبه عن الافتتان به، والاستكبار والإفساد بسببه، فشرع أحكاما كثيرة لحماية المال العام وصيانتها، ومنع الاعتداء عليه؛ فحرم السرقة وخذ السارق والسارقة، وحرم الحرابة وأقام حدا مميذا على المحاربين، ونهى عن الخيانة والغش والغصب والربا، وأكل أموال الناس بالباطل، وأباح الحجر على السفهية، وحرم التبذير والإسراف وكل هذا تأكيد على أهمية المال العام من القيام بمصالح الأمة اكتسابا وإنفاقا، وإشعار بوظيفته الاجتماعية العمرانية في النهضة والرفي².

ج- القيم الأخلاقية:

بلغت الإنسانية اليوم في عالم المال والأعمال مدى لم يسبق إليه في أي عصر من العصور، إلا أنها مع تفوقها الباهر في هذا المجال ورسوخها وإحاطتها المذهلة به، إلا أنها لم تعان -في أي مرحلة من مراحلها- مثل ما تعانيه اليوم بسبب المال والاقتصاد من مشاكل وأزمات سياسية واجتماعية واقتصادية وفكرية ونفسية وحضارية سواء

الموافقات، الشاطبي، ج2، ص345، مرجع سابق.¹

²ينظر مقاصد الشريعة الإسلامية، ابن عاشور، ص187، مرجع سابق.

على المستوى العالمي أو القطري. وكل هذا لأنها لم تستطع التوصل إلى الوضع السليم الذي ينظم علاقة الإنسان بالمال، وصلة الجماعة بالثروة، وعلاقة الإنسان بالطبيعة والكون، ولم تهتم إلى مناهج الرشد والصلاح الذي يجعل للمال رسالة، وللثروة مقصداً، وللمعاش غاية، وللعمران حكمة، وللسلوك أخلاقاً...¹

إن الأموال العامة التي لا تصحبها أخلاق مؤسسة وقيم موجهة للسلوك المالي كسبها وصرفاً، تدبيراً وتوزيعاً تضر أكثر مما تنفع، تفسد أكثر مما تصلح، تظلم وتستعلي أكثر مما تعدل وتقسط، تنتج ما تحتاجه الإنسانية وما لا تحتاجه، ما يريقها وما يدمرها، وما يحيبها وما يميتها.

المال العام إذا استغنى عن الأخلاق الفاضلة والقيم النبيلة اشتط وبغى، وفسق وغوى، وتكبر وطغى، فجلب العقاب والعذاب، والدمار واهلاك للبلاد والعباد. والشاهد على هذا في القرآن كثير، منها قوله تعالى: ﴿وَإِذَا أَرَدْنَا أَنْ نُهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُوا فِيهَا فَحَقَّ عَلَيْهَا الْقَوْلُ فَدَمَّرْنَاَهَا تَدْمِيرًا﴾ (الإسراء: 16)

3- التقصيد القرآني للمال العام:

القرآن الكريم يؤسس لنظر مقاصدي كلي من خلال تقريره وتأكيده الدائم على جملة من المقاصد الكلية النازمة لبقية المقاصد الجزئية والفرعية المنبثقة عنها والخادمة لها، والموضوعة في مكانها المناسب وموقعها الصحيح في البناء المقاصدي القرآني، حتى لا ينحرف أو يتضخم أو ينفصل المقصد الجزئي أو التكميلي عن أصله الكلي الحاكم؛ "وبناء على ذلك فإن القرآن بلا شك له مقاصد كلية في الحياة، منظومة في خريطة معرفية كلية متكاملة، مستوعبة لرؤيته الكونية المفسرة والمؤطرة للصورات الوجودية عامة، وللصورات الحضارية حركة الاستخلاف البشري في الأرض خاصة،"² ومسددة للنظر والسلوك الإنساني في جميع النواحي والمجالات، ومنها مجال المال والأعمال والاقتصاد.

أما المقاصد الجزئية التي شرعها القرآن الكريم للأحكام المتعلقة بالمال العام سواء في موارد أو مصارفه كالزكاة، والغنيمة، والجزية، والفيء، والربا، والإنفاق، والإسراف... هي منشئة وخادمة لمقاصد كلية قرآنية لحفظ نظام الأمة بحفظ مالها الخاص والعام الذي هو مناط قوتها وقوامها، وبجلب مصالحها الدنيوية والأخروية، وتحصيل مطالبها الإيمانية والمعاشية الحالية والمآلية؛ لأن "تعريف القرآن بالأحكام الشرعية أكثره كلي لا جزئي، وحيث جاء جزئياً فمأخذه على الكلية، إما بالاعتبار أو بمعنى الأصل (...). وإذا كان كذلك فالقرآن على اختصاره جامع، ولا يكون جامعاً إلا والمجموع فيه أمور كليات..."³ "ودليل ذلك استقراء الشريعة، والنظر في أدلتها الكلية والجزئية، وما انطوت عليه من هذه الأمور العامة، على حد الاستقراء المعنوي الذي لا يثبت بدليل خاص، بل بأدلة منضاه بعضها إلى بعض، مختلفة الأغراض، بحيث ينتظم من مجموعها أمر واحد تجتمع عليه تلك الأدلة"³.

¹ ينظر الثروة في ظل الإسلام، البهي الخولي، دار القلم، الكويت، ط4، 1981، ص7-19.

² المدخل السنني إلى خريطة المقاصد الكلية في القرآن الكريم، الطيب برغوث، مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي، لندن، ط1، ص2016، ص39

³ الموافقات، الشاطبي، مرجع سابق، ج2، ص372.

وتتكرر هذه المقاصد الكلية الجليلة والحكم الجزئية النفيسة في القرآن المجيد حرصا على البيان والتأكيد، ورغبة في تقرير وترسيخ الغاية والمقصد في القلوب والعقول، وتنوع أساليب وصور عرضها في القرآن الكريم حتى يسهل الاستذكار والوعى بها والاستيعاب لمقتضياتها بين أمر ونهي، وموعظة وتذكير، وقصة ومثل، ووعد ووعيد، وترغيب وتهيب، وحكم وتشريع. وقد يخبر الله سبحانه وتعالى عن الحكم والمقاصد بنوع من أنواع التعليل، "فتارة يذكر لام التعليل الصريحة، وتارة يذكر المفعول لأجله الذي هو المقصود بالفعل، وتارة يذكر (من أجل) الصريحة في التعليل، وتارة يذكر أداة (كي)، وتارة يذكر (الفاء) و (إن)، وتارة يذكر (لعل) المتضمنة للتعليل المجردة عن معنى الرجاء المضاف إلى المخلوق، وتارة ينبه على السبب بذكره صريحا، وتارة يذكر الأوصاف المشتقة المناسبة لتلك الأحكام"¹.

والشريعة المباركة طافحة بهذا المعنى من تعليل الأحكام بالحكم والمصالح، وتعليل الخلق بهما، والتنبيه على وجوه الحكم التي لأجلها شرع تلك الأحكام ولأجلها خلق تلك الأعيان، ولو كان هذا في القرآن والسنة في نحو مائة موضع أو مائتين لسقناها ولكنه يزيد على ألف موضع بطرق متنوعة كما أكد ذلك ابن القيم²؛ لأن الحكمة والمصلحة الشرعية هي النازمة والموجهة لتصرفات المكلف فردا وجماعة وأمة، ومنها التصرفات والمعاملات المالية والاقتصادية.

والقرآن الكريم لم يشرع نظاما وتدابير محددة لكسب المال العام وإدارته واستثماره وتوزيعه وإنفاقه، ولم يضع طرقا وقوالب معينة تتم بها الصناعة والزراعة والتجارة وباقي الأنشطة الاقتصادية، فتلك متغيرات تابعة لكل عصر وظروفه وإمكاناته، خاضعة لسقفه الحضاري والعلمي، ومستوى تقدمه وازدهاره؛ مما يحقق صلاحية الشريعة الإسلامية، ومسائرتها لكل زمان ومكان، لأن "أحكامها كليات ومعاني مشتملة على حكم ومصالح، صالحة لأن تتفرع منها أحكام مختلفة الصور متحدة المقاصد. ولذلك كانت أصول التشريع الإسلامي تتجنب التفرع والتحديد"³، لتبقى "هذه الشريعة قابلة بأصولها وكلياتها للانطباق على مختلف الأحوال بحيث تسير أحكامها مختلف الأحوال دون حرج أو مشقة ولا عسر"⁴.

ورغم هذا فالقرآن الكريم نص على عدد من الوسائل الكلية الحافظة للمال العام وجودا وعدما، والمحققة لاستدامته وتنميته إنتاجا واستثمارا، والراعية لتداوله وحسن توزيعه عدلا وإنصافا، والضامنة لصرفه وحسن تدبيره حكمة واستحقاقا. وهذا ما سأبرزه في المبحثين التاليين.

المبحث الثاني: وسائل حفظ المال العام من حيث الوجود في القرآن المجيد

¹ مفتاح دار السعادة ومنشور ولاية أهل العلم والإرادة، أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب ابن القيم الجوزية، تحقيق عبد الرحمن بن حسن بن قائد، دار عالم الفوائد، جدة، م2، ص913-914.

² نفس المرجع السابق، ص913.

³ مقاصد الشريعة الإسلامية، ابن عاشور، ص105، مرجع سابق.

⁴ المرجع نفسه، ص4.

أولى القرآن الكريم اهتماما بارزا وعناية بالغة بالمال عموما -والمال العام على وجه الخصوص- وعظم قدره، ورفع مرتبته، واعتبر حفظه وصيانته إحدى المقاصد الخمسة الضرورية. والمقصود بالحفظ "مراعاة دخوله في الأملاك، وتنميته ألا يفنى، ومكمله دفع العوارض، وتلافي الأصل بالزجر والحد والضمان".¹

وحفظ مال الأفراد يؤول إلى حفظ مال الأمة. بل إن المقصد الأعظم من التشريعات المالية في القرآن والسنة هو "حفظ مال الأمة وتوفيره لها، وأن مال الأمة لما كان كلا مجموعا فحصول حفظه يكون بضبط أساليب إدارة عمومه، وبضبط أساليب حفظ أموال الأفراد وأساليب إدارتها؛ فإن حفظ المجموع يتوقف على حفظ جزئياته، وإن معظم قواعد التشريع المالي متعلقة بحفظ أموال الأفراد وآيلة إلى حفظ مال الأمة؛ لأن منفعة المال الخاص عائدة إلى المنفعة العامة لثروة الأمة".²

هو مقتضى الاستخلاف حفظ المال العام كسبا وإنفاقا، والعناية بوظيفته التنموية والعمرانية عدلا وإحسانا ومقصده، وشرط التمكين وقاعدته. قال الله تعالى: ﴿قَالَ اجْعَلْنِي عَلَىٰ خَزَائِنِ الْأَرْضِ إِنِّي حَفِيظٌ عَلَيْمُ وَكَذَلِكَ مَكَّنَّا لِيُوسُفَ فِي الْأَرْضِ يَتَّبِعُونَ مِنْهَا حَيْثُ يَشَاءُ نُصِيبُ بِرَحْمَتِنَا مَنْ نَشَاءُ وَلَا نُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ﴾ (يوسف: 55-56).

هناك مجموعة من الوسائل الكلية التي نص عليها القرآن المجيد، وحث عليها الشرع الحنيف حفاظا للمال العام ورعاية له سواء من حيث الطلب والتحصيل، أو التنمية والاستثمار، أو الإدارة والتسيير، أو التوزيع والتداول، أو الاستهلاك والإنفاق، أو الحسبة والرقابة المالية.

1- وسيلة الأمانة والقوة الباعثة على الحفظ المالي:

قال الله تعالى: ﴿قَالَتْ إِحْدَاهُمَا يَا أَبَتِ اسْتَأْجِرْهُ إِنَّ خَيْرَ مَنِ اسْتَأْجَرْتَ الْقَوِيُّ الْأَمِينُ﴾ (القصص: 26). علق ابن تيمية على هذه الآية بقوله: "وينبغي أن يعرف الأصلح في كل منصب، فإن الولاية لها ركنان: القوة والأمانة (...). والقوة في كل ولاية بحسبها (...). وإن كانت الحاجة في الولاية إلى الأمانة أشد قدم الأمين، مثل حفظ الأموال ونحوها. فأما استخراجها وحفظها فلا بد

فيه من قوة وأمانة، فيولى عليها شاد قوي يستخرج الأموال بقوته، وكتاب أمين يحفظها بخبرته وأمانته"³.

لذا ينبغي اختيار أهل الصلاح والعفة والأمانة لتولي تحصيل الأموال وحفظها وإدارتها، وهذا ما وصى به القاضي أبو يوسف هارون الرشيد بقوله: "أن تتخير قوما من أهل الصلاح والدين والأمانة فتوليهم الخراج، ومن

¹ الموافقات، الشاطبي، ج4، ص384، مرجع سابق.

² مقاصد الشريعة الإسلامية، ابن عاشور، ص190 و 90، مرجع سابق.

³ السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية، أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام ابن تيمية، تحقيق علي بن محمد العمران، دار عالم الفوائد، د. ط. د. ت، ص17 و ص25.

وليت منهم فليكن فقيها عالما مشاورا لأهل الرأي، عفيفا لا يطلع الناس منه على عورة، ولا يخاف في الله لومة لائم (...). فإن لم يكن عدلا ثقة أمينا فلا يؤتمن على الأموال¹.

2- وسيلة العلم والخبرة الموجبة للتمكين المالي:

قال الله تعالى: ﴿وَقَالَ الْمَلِكُ ائْتُونِي بِهِ أَسْتَخْلِصْهُ لِنَفْسِي فَلَمَّا كَلَّمَهُ قَالَ إِنَّكَ الْيَوْمَ لَدَيْنَا مَكِينٌ أَمِينٌ قَالَ اجْعَلْنِي عَلَى خَزَائِنِ الْأَرْضِ إِنِّي حَفِيظٌ عَلِيمٌ وَكَذَلِكَ مَكَّنَّا لِيُوسُفَ فِي الْأَرْضِ يَتَّبِعُونَ مِنْهَا حَيْثُ يَشَاءُ ۗ نُصِيبُ بِرَحْمَتِنَا مَنْ نَشَاءُ وَلَا نُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ﴾ (يوسف: 54-56).

"فقال يوسف عليه السلام طلبا للمصلحة "اجعلني على خزائن الأرض" أي: على خزائن جبايات الأرض وغلاتها، وكيلا حافظا مدبرا. "إني حفيظٌ عليم" أي: حفيظٌ للذي أتولاه، فلا يضيع منه شيء في غير محله، وضابط للداخل والخارج، عليم بكيفية التدبير، والإعطاء، والمنع، والتصرف في جميع أنواع التصرفات، وليس ذلك حرصا من يوسف على الولاية، وإنما هو رغبة منه في النفع العام، وقد عرف من نفسه من الكفاءة والأمانة والحفظ ما لم يكونوا يعرفونه. فلذلك طلب من الملك أن يجعله على خزائن الأرض، فجعله الملك على خزائن الأرض وولاه إياه"².

التمكين هبة إلهية ومنحة ربانية تحصل عند امتلاك الأسباب الضرورية والقوة المالية والاقتصادية الناتجة عن العلم والمعرفة والخبرة والتجربة.

التمكين تدبير كفاً للأموال العامة لبناء اقتصاد قوي منافس، وثروة متنوعة كافية، وموارد مالية ثابتة مستقرة، وتخطيط قاصد للاستثمار في المشاريع الاقتصادية والمالية المراعية للحاجة العامة، والمحقة للنمو والاكتفاء الذاتي على جميع الأصعدة. التمكين تنمية وتثمين جيد للمال العام ليكون قادرا على تحقيق الضروريات والحاجيات والكماليات لكل الأمة حالا ومستقبلا؛

التمكين المالي والاقتصادي بما هو ظهور ونفوذ مالي، وقوة مادية، وقدرة تنموية، وسلطة اقتصادية، ورفعي معاشي هو قاعدة التمكين الحضاري، وقوام العمران الأخوي، وشرط الاستخلاف الإيماني، ووسيلة الحياة الطيبة للفرد والأمة، وذريعة العيش المطمئن للإنسان ليتفرغ للعبادة والإيمان والعمل الصالح، وتبليغ الدعوة، ونشر الخير والصلاح في ربوع الكون.

3- وسيلة الكفاءة المحققة للجودة في التدبير المالي:

الكفاءة المالية والاقتصادية، وتحسين المردودية والجودة، ورفع القدرة الإنتاجية والتوزيعية والرقابية مقصودة شرعا، مطلوبة واقعا. والمتصرف في المال العام بدءا -من الإمام فمن دونه- يشترط فيه الخبرة والكفاءة فيما وكل

¹ الخراج، أبو يوسف يعقوب بن ابراهيم بن حبيب الأنصاري، حققه محمد ابراهيم البناء، دار السلام، مصر، ط1، 2018م، ص186-187، وص147.

² تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان، عبد الرحمن بن ناصر السعدي، تحقيق عبد الرحمن بن معلا اللويحي، دار السلام، السعودية، ط2، 2002م، ج13، ص463.

إيهم من الأعمال والمهام، "تكون الأعمال بالكفاءة مضبوطة، والأموال بالأمناء محفوظة"¹، لأن "قاعدة الشرع أنه يقدم في كل موطن وكل ولاية من هو أقوم بمصالحها"². والأفضل هو دائما الأصلاح، "فلو فرضنا مستجمعا للشرائط بالغا في الورع الغاية القصوى، وقدرنا آخر أكفأ منه، وأهدى إلى طرق السياسة والرياسة، وإن لم يكن في الورع مثله، فالأكفأ أولى بالتقديم"³.

قال الله تعالى: ﴿وَلَا تَقْرُبُوا مَالَ الْيَتِيمِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ حَتَّىٰ يَبْلُغَ أَشُدَّهُ ۗ وَأَوْفُوا بِالْعَهْدِ ۗ إِنَّ الْعَهْدَ كَانَ مَسْئُولًا﴾ (الإسراء: 34)؛ أي بأحسن الطرق وأفضل الأساليب. إذا كان هذا "في حقوق اليتامى، فأولى أن يثبت في حقوق عامة المسلمين فيما يتصرف فيه الأئمة من الأموال لعامة، لأن اعتناء الشرع بالمصالح العامة أوفر وأكثر من اعتنائه بالمصالح الخاصة"⁴، فصاحب الولاية على المال العام بدءا من الخليفة فما دونه وكيل على مال الأمة كالولي على مال اليتيم، ينبغي أن يحتاط ويتصرف فيه بالأحسن والأعدل والأجود حتى يحقق مقاصده على أحسن صورة وأكمل وجه، ويلبي مطالبه بأقل تكلفة، وأفضل مردودية، وأنجع وسيلة. فيكون "الأئمة والولاة معزولين عما ليس فيه بذل الجهد، والمرجوح أبدا ليس بالأحسن، بل الأحسن ضده، وليس الأخذ به بذلا الاجتهاد، بل الأخذ بضده، فقد حذر الله تعالى على الأوصياء التصرف فيما ليس بأحسن مع قلة الفئات من المصلحة في ولايتهم لخستها بالنسبة إلى الولاة والقضاة، فأولى أن يحجر على الولاة والقضاة في ذلك"⁵.

4- وسيلة العدالة الراعية للإنصاف المالي:

العدالة أم المصالح المرعية، وأولى المطالب المرغوبة التي حث عليه الشرع الحنيف تحقيقا للإنصاف المالي والاقتصادي، وهما للحواجز الطبقيّة، وتقريبا للشقة بين الأغنياء والفقراء، وإسنادا للفئات الضعيفة والهشة. فلا يجوز أخذ شيء من الأموال العامة إلا بحقه ولا صرفه إلا لمستحقه. قال الله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَىٰ وَيَنْهَىٰ عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَالْبَغْيِ يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾ (النحل: 90). وهذه "أجمع آية في القرآن للحث على المصالح كلها والزجر عن المفساد بأسرها"⁶. وقال سبحانه: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَىٰ أَنْفُسِكُمْ أَوِ الْوَالِدِينَ وَالْأَقْرَبِينَ ۚ إِن يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَاللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا فَلَا تَتَّبِعُوا الْهَوَىَٰ أَن تَعْدِلُوا ۚ وَإِن تَلَوُّوا أَوْ تَعَرَّضُوا فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا﴾ (النساء: 135). وقال سبحانه عز وجل: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنْزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ وَأَنْزَلْنَا الْحَدِيدَ فِيهِ بَأْسٌ شَدِيدٌ وَمَنْعُغٌ لِلنَّاسِ وَلِيَعْلَمَ اللَّهُ مَن يَنْصُرُهُ وَرُسُلَهُ بِالْغَيْبِ ۗ إِنَّ اللَّهَ قَوِيٌّ عَزِيزٌ﴾ (الحديد: 25). معنى الآية "أن كل ما جاء به الرسل، مهما تعددت أسماءه ومسمياته، إنما هو (القسط)،

¹ الأحكام السلطانية والولايات الدينية، الماوردي، ص18، مرجع سابق.

² الفروق، شهاب الدين القراني، ج3، ص188، مرجع سابق.

³ غيات الأمم في التياث الظلم، الجويني، ص170، مرجع سابق.

⁴ قواعد الأحكام في مصالح الأنام، العز بن عبد السلام، ج2، ص59، مرجع سابق.

⁵ الفروق، القراني، ج4، ص41، مرجع سابق.

⁶ قواعد الأحكام في مصالح الأنام، العز بن عبد السلام، ج2، ص124، مرجع سابق.

لأن هذه الآية جمعت كل مقاصدهم وأسباب بعثهم في شيء واحد هو القيام بالقسط (...). فالقسط مطلوب من كل الناس، ولجميع الناس، وفي جميع المجالات، وفي كل الحالات: يقومون به، ويقومون لأجله، ويحيون به، ويتصرفون بمقتضاه، وينعمون بظله"¹.

العدل والقسط مطلوب في كل المعاملات والتصرفات، ومن جميع الأفراد والمؤسسات والدول، وخاصة في قضايا المال والاقتصاد، والذي يكثر فيها التملك والتكاثر، والكنز والتفاخر، والظلم والاستثثار، والتنازع والاستكبار خاصة إذا اجتمعت السلطة والثروة في يد واحدة دون رقيب أو حسيب، فيتصرف في مال الأمة بمقتضى الشهوة والمصلحة الشخصية والجور وأكل أموال الناس بالباطل، "فأكثر السلاطين يحصلون الأموال من وجوه رديئة، وينفقونها في وجوه لا تصلح، وكأنهم قد تملكوها، وليست مال الله"².

العدالة وسيلة الشرع العظمى لحفظ المال العام ورعايته تحصيلاً وتميزاً ورواجاً وتصريفاً. إليها ترجع مصالح الدين والدنيا، ومطالب المعاش والمعاد، وبها تتحقق القوامه المالية والنهضة الحضارية والعمرانية للأمة، والازدهار والتقدم والرقي على كافة الأصعدة والمستويات.

لذا، ينبغي أن تتأسس السياسة المالية العمومية على قواعد العدالة والإنصاف وإيراداً وإنفاقاً وموازنة؛ فتنجح ما يلي الحاجات الحقيقية للجمهور، ويكفل التوزيع العادل للثروة، ويحسن وضعية الفئات الضعيفة والهشة في المجتمع باعتدال ووسطية دون تقتير أو إسراف، وبياتجيه ومردودية دون تبديد وهدر، وبفقه موازنات يبدأ بالأهم والأولى والأعم، وبالضروري قبل الحاجي والتحسيني.

أما التضييق على بيت المال وخزينة الدولة بالتكسب الغير المشروع، أو الضرائب الظالمة، أو النفقات الزائدة،.. فيؤدي إلى العجز والإفلاس وفساد العمران، وهذا ما تنبه إليه قديماً ولي الله الدهلوي حين قال: "وغالبا سبب خراب البلدان في هذا الزمان شيان: أحدهما تضييقهم على بيت المال بأن يعتادوا التكسب بالأخذ منه... ويكون العمدة عندهم هو التكسب دون القيام بالمصلحة، فيدخل قوم على قوم، فينغصون عليهم، ويصيرون كلا على المدينة.

والثاني: ضرب الضرائب الثقيلة على الزراع والتجار والمتحرفة والتشديد عليهم حتى يفضي إلى إجحاف المطاوعين واستئصالهم، وإلى تمتع أولي بأس شديد وبغيهم، وإنما تصلح المدينة بالجباية اليسيرة وإقامة الحفظة بقدر الضرورة"³.

وليس شيء أسرع في خراب الاقتصاد، ولا أفسد لمشاريع التنمية، و"لا أقطع لسبل الأموال من الخزائن وبيوت المال من الجور والظلم، وتعدي الحق والرسم"⁴؛ لذا ينبغي "جباية الفيء والصدقات على ما أوجبه الشرع نصاً

¹ الكليات الأساسية للشريعة الإسلامية، أحمد الريسوني، دار السلام-القاهرة ودار الأمان-الرباط، ط1، 2010، ص101-104.

² صيد الخاطر، عبد الرحمن بن الجوزي، ص539، مرجع سابق.

³ حجة الله البالغة، أحمد شاه ولي الله بن عبد الرحيم الدهلوي، ضبطه محمد سالم هاشم، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، 2005م. ج1، ص88.

⁴ نصيحة الملوك، أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب الماوردي، تحقيق خضر محمد خضر، مكتبة الفلاح، الكويت، ط1، 1983م، ص188.

واجتهادا من غير خوف ولا عسف، وتقدير العطايا وما يستحق في بيت المال من غير سرف ولا تقتير، ودفعه في وقت لا تقديم فيه ولا تأخير"¹.

5- وسيلة الكسب والاستثمار المنتج للكفاية والقوامة المالية:

قال الله تعالى: ﴿وَأَنْبِئُوا فِي هَذِهِ الدُّنْيَا لَعْنَةً وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ أَلَّا إِنَّ عَادًا كَفَرُوا رَبَّهُمْ أَلَّا بُعْدًا لِعَادِ قَوْمِ هُودٍ﴾ (هود: 60). معنى الآية: "أي جعلكم فيها عمارا تعمرونها وتستغلونها"²، "واستخلفكم فيها، وأنعم عليكم بالنعم الظاهرة والباطنة، ومكنكم في الأرض، تبون وتغرسون وتررعون، وتحثون ما شئتم، وتنتفعون بمنافعها، وتستغلون مصالحها"³.

بل إن القرآن الكريم اعتبر السعي في كسب المال الحلال وتحصيله بمنزلة الجهاد في سبيل الله. قال الله عز وجل: ﴿السَّمَاءُ مَنْفَطِرٌ بِهِ كَانَ وَعْدُهُ مَفْعُولًا﴾ (الزمل: 18). علق القرطبي على هذه الآية في جامعه بقوله: "سوى الله في هذه الآية بين درجة المجاهدين والمكتسبين المال الحلال، للنفقة

على نفسه وعياله، والإحسان والإفضال، فكان هذا دليلا على أن كسب المال بمنزلة الجهاد"⁴.

ودعا القرآن الكريم في آيات كثيرة إلى الانتشار في الأرض والمشي في مناكبها طلبا للرزق والكسب الحلال، وحث على حفظ ورعاية الأموال الخاصة والعامة حتى لو اقتضى الأمر الحجر على السفهاء المبدزين للمال. قال الله سبحانه وتعالى: ﴿وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ فِيهَا أَرْزُقُوهُمْ فِيهَا وَاكْسُوهُمْ وَقُولُوا لَهُمْ قَوْلًا مَعْرُوفًا﴾ (النساء: 5). فالأموال قيمة حياتنا المادية وبه قيامنا أي قوتنا⁵؛ لأن الأموال العامة النشيطة كفاءة، والمستثمرة خيرة، والمتداولة عدلا هي قوام الأمة وقيمتها، ومظنة نخصتها وعزتها، وسبب قوتها ورفعتها، ووسيلتها للحضور المؤثر في دنيا الناس.

قوامة الدولة والأمة اليوم في عالمنا الراهن لا يمكن أن تتحقق وهي تمد يدها متسولة الطعام والشراب والدواء والسلاح... ومستجدية العلوم والمعارف والتكنولوجية وكل مستلزمات الحياة، فتحقيق الاكتفاء الذاتي المالي والصناعي والفلاحي والطاقي... مقصد شرعي له الأولوية القصوى؛ لأن من "مقاصد الشريعة في إنتاج المال: مقصدان مهمان: أولهما: تحقيق الكفاية التامة للفرد في حياته المعيشية. وثانيهما: تحقيق الاكتفاء الذاتي للأمة، بحيث تستطيع الاستغناء عن غيرها من الأمم، وخصوصا في فترات الأزمات والصراعات."⁶ وشرط ضروري لكيلا

¹ الأحكام السلطانية، الماوردي، ص 18، مرجع سابق.

² تفسير القرآن العظيم، أبو الفداء اسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي، دار طيبة، الرياض، 2، 1999م. ج 4، ص 331.

³ تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان، عبد الرحمن السعدي، ص 443، مرجع سابق.

⁴ الجامع لأحكام القرآن، أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي، اعتنى به وصححه هشام سمي البخاري، دار عالم الكتب، الرياض، 1، 2003م، ج 19، ص 55.

⁵ ينظر التحرير والتنوير، محمد الطاهر بن عاشور، الدار التونسية للنشر، تونس، 1948م، ج 4، ص 234-236.

⁶ مقاصد الشريعة المتعلقة بالمال، يوسف القرضاوي، دار الشروق، د. ط، د. ت، ص 38.

تكون الدول العربية والإسلامية في قبضة الاستراتيجيات الاستكبارية للدول الرأسمالية، وشركاتها العابرة للقارات، وأذرعها المالية الدولية خاضعة لقراراتها، تابعة لسياساتها. مرتحنة لشروطها، ومقيدة بمشاريع "الإصلاح" التي تفرضها أو تضغط عليها للقبول بها. وهذا ما اغتم له أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه لما دخل السوق في خلافته، فلم ير فيه في الغالب إلا النبط، فاغتم لذلك، فلما أن اجتمع الناس أخبرهم بذلك، وعدهم في تركهم السوق. فقالوا له: إن الله عز وجل قد أغنانا عن السوق بما فتح به علينا. فقال رضي الله عنه: "والله لئن فعلتم ليحتاج رجالكم إلى رجالهم، ونساؤكم إلى نسائهم"¹.

فالمقصد الشرعي الأعظم "أن تكون أموال الأمة عدة لها وقوة، لابتناء أساس مجدها، والحفاظ على مكائنها حتى تكون مرهوبة الجانب، مرموقة بعين الاعتبار، غير محتاجة إلى من قد يستغل حاجتها فيبتز منافعها، ويدخلها تحت نير سلطانها"²، ويتحكم في اقتصادها ومالها وسياساتها وقراراتها. قال الله عز وجل: ﴿وَإِنْ جَنَحُوا لِلسَّلْمِ فَاجْنَحْ لَهَا وَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾ (الأنفال: 61).

القوة المالية والاقتصادية مفتاحها تحقيق الكفاية المالية وتوفير التمويل المناسب والسيولة المالية اللازمة، والبحث عن أدوات جديدة وتطوير وابتكار صيغ تمويلية منضبطة بأحكام الشريعة ومقاصدها لتحل محل الأدوات التقليدية (كالسندات وأذونات الخزينة والاقتراض الداخلي والخارجي بالفوائد) في جمع الأموال وجذب المدخرات وتوفير السيولة لسد عجز الموازنة العامة للدولة.

الكفاية المالية المطلوبة هي التي تحافظ على الثروة العامة والاحتياطات المالية، وتنوع مصادرها، وتطور القدرات المتعلقة بريادة المال والأعمال في عالم تنافسي لا يرحم الكيانات الضعيفة، وتعمل جاهدة على تحقيق الكفاية والاكتفاء بمستوياتها الثلاثة:

"-مستوى الضروريات: الذي يمثل أعلى ما يفتقر الناس إليه في ذلك، على نحو سياستهم الغذائية والأمنية والصحية والتعليمية

والإيمانية، وغير ذلك مما هو من ضروري وجودهم وبقائهم.

-مستوى الحاجيات: الذي يمثل دون ذلك المستوى الضروري، ولكن بمستوى يكون فيه الافتقار شديداً، ودون أن يترتب على تفويته موت محقق أو هلاك بين، ولكن بالحرص الشديد والمشقة الغالبة...

-مستوى التحسينيات: الذي يمثل ذروة التقدم أو ما يقاربه، وتمام البهجة الحضارية أو ما في معناها وحالها"³.

6- وسيلة التنمية المستدامة للصناعة للحياة الطيبة:

¹ ينظر سيرة أمير المؤمنين عمر بن الخطاب: شخصيته وعصره، علي محمد الصلابي، مؤسسة إقرأ، القاهرة، ط1، 2005م، ص159.

² تفسير التحرير والتنوير، محمد الطاهر بن عاشور، ج15، ص79، مرجع سابق.

³ المقاصد الشرعية في المجال السياسي والدستوري، نورالدين مختار الخادمي، دار السلام، القاهرة، ط1، 2016م، ص46-47.

قال عز وجل: ﴿وَقَالُوا إِن نَّبَعِ الْهُدَىٰ مَعَكَ نُنَحِّطُفَ مِنْ أَرْضِنَا أَوْ لَمْ نُمَكِّنْ لَهُمْ حَرَمًا آمِنًا يُجْبَىٰ إِلَيْهِ تَمَرَاتٌ كُلِّ شَيْءٍ رِّزْقًا مِّن لَّدُنَّا وَلَكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ وَكَمْ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ بَطَرَتْ مَعِيشَتَهَا فَبَلَكَ مَسْكِنُهُمْ لَمْ تُسْكَنْ مِّن بَعْدِهِمْ إِلَّا قَلِيلًا وَكُنَّا نَحْنُ الْوَارِثِينَ﴾ (القصص: 57-58)

القرآن الكريم يبحث على التنمية الشاملة المستدامة التي تجعل الإنسان وتنميته من جميع الجوانب مركز الاهتمام ونقطة البدء والانتهاء، وتجعل من توفير الحياة الطيبة والعيش الكريم لجميع بني آدم مطلباً أولوياً وهدفاً ملحاً. قال الله تعالى: ﴿فَكُلُوا مِمَّا رَزَقَكُمُ اللَّهُ حَلَلًا طَيِّبًا وَأَشْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ إِنَّ كُنتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ﴾ (النحل: 114).

مطلب الحياة الطيبة يشمل جميع جوانب الحياة الإنسانية الروحية والفكرية، الأخلاقية والاجتماعية، الاقتصادية والمادية، الإيمانية والمعاشية، الدنيوية والأخروية، الفردية والجماعية، وتوفير الرخاء العام، وإشباع كافة الحاجات الإنسانية مع مراعاة الأولويات المقاصدية في ذلك من ضروريات، وحاجيات، وتحسينيات إنتاجاً وتحصيلاً، تداولاً وتوزيعاً، إنفاقاً واستهلاكاً.

الدولة - في زماننا - لم تعد حارسة للأمن فقط، وإنما أضحت صانعة للتنمية، محركاً للاقتصاد، راعية للحاجات العامة، مسؤولة عن الرخاء والرفاه الاجتماعي، منتجة للثروة والموارد، لذا تضع الدول خططاً مالية واقتصادية محكمة لاستثمار المال العام وتنميته، وزيادة إمكانات الدولة ومقدراتها، لأن "الشرعية قصدت من تشريعها في التصرفات المالية إنتاج الثروة للأفراد وللمجموع الأمة"¹.

واستراتيجية التنمية والاستثمار المرغوبة هي التي تكون خادمة لأهداف الأمة ومطالبها، منسجمة مع مصالحها وقدراتها، ملائمة لطاقتها البشرية والاقتصادية، ولنظامها السياسي والاجتماعي، متكيفة مع ظروفها ومناخها، محققة لضرورتها وحاجاتها الحقيقية، نابعة من أصالتها وتخطيطها واستقلالها، ومراعية للمآلات المتوقعة لهذه المشاريع الاستثمارية من حيث الاستجابة لحاجيات الأمة المستقبلية.

المشروع التنموي الإسلامي يهدف إلى عمارة الأرض وحفظ نظام الكون واستدامة صلاحه، ويكون ذلك من خلال مجموعة من المطالب والمقتضيات، منها:

- صلاح الإنسان بتزكية نفسه وتصفية باطنه، وتعليمه وتقويم تفكيره، وبتهديب وإصلاح عمله؛ فإنه لما كان هو المهيمن على هذا العالم كان في صلاحه صلاح العالم وأحواله؛ ولذلك نرى الإسلام عالج صلاح الإنسان بصلاح أفراد الذين هم أجزاء نوعه، وبصلاح مجموعته وهو النوع كله².

- إصلاح المجتمع: من خلال بناء أسرة متماسكة قوية مترابطة، وتمتين صلة الرحم وتقوية العلاقات الاجتماعية، وتعزيز روح التراحم والمواساة والتكافل، وتطوير نظام متكامل للرعاية الصحية، وتوفير الأمن والاستقرار وتأمين

¹ مقاصد الشريعة، ابن عاشور، ص 207، مرجع سابق.

² مقاصد الشريعة الإسلامية ومكارمها، علال الفاسي، ص 45-46، مرجع سابق.

الحاجات الأساسية، وبناء نظام تعليمي يطلب الجودة والجدوى والمردودية، ويواكب المعايير والنظم التعليمية العالمية، ويشجع على البحث العلمي، ويضمن تكافؤ الفرص، ويشجع الكفاءات والمواهب ويحتضنها.

- التوزيع العادل للدخل والثروة، وتتدخل الدولة لدعم الطبقات الضعيفة والهشة، وتقريب الفوارق بين فئات المجتمع عندما تحتل اختلالا كبيرا وبيننا؛ لأن "معيار العدالة الاقتصادية والاجتماعية هو استفادة الجماعات الأقل حظا"¹.

- التوازن والحكامة في المشاريع التنموية من خلال التوجه للأنشطة المالية والاقتصادية الأكبر نفعا لعموم الأمة، والأكثر إشباعا لحاجات الفقراء والمساكين. ويستثمر المال في المشاريع المفيدة المتكيفة مع الظروف والمناخ، المحققة للاستقلال والاكتفاء الذاتي غذائيا وصناعيا وطايقا.

- حماية وصيانة الثروة الوطنية والمقدرات الجماعية، والتدبير العقلاني للموارد المالية دون إسراف أو تبذير، والحفاظ على المصلحة الحالية والمستقبلية للأمة، فلا يحق لجيل من الأجيال أن يستأثر بالمال العام أو يبدده أو يهدره، أو أن يستنزف الثروات الطبيعية للأمة كالبترو، والمعادن...²

- التوازن المجالي والجغرافي من خلال التوزيع المنصف للمشاريع التنموية بين الأقاليم والجهات والمناطق الحضرية والقروية حسب الحاجة والاستحقاق تحقيقا للتنمية المجالية الشاملة والنهضة العمرانية المتكاملة، لذا وصى عمر بن الخطاب رضي الله عنه بأهل الأمصار والأطراف المحيطة بالمدن الإسلامية الكبرى. فقال: "أوصيه بأهل الأمصار خيرا، فإنهم رءء الإسلام، وجباة المال، وغيب العدو، وأن لا يؤخذ منهم إلا فضلهم عن رضاهم. وأوصيه بأعراب البادية، فإنهم أصل العرب، ومادة الإسلام، أن تؤخذ صدقاتهم من حواشي أموالهم، وترد على فقرائهم"³.

- الموازنة بين متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وضرورات المحافظة على البيئة وتنوعها الإيكولوجي، فمشاريع التنمية ينبغي أن تحمي البيئة الطبيعية، وتتفادى كل مشروع يؤدي إلى تضييعها أو تبديدها أو إهدارها أو تلويثها أو الإخلال بتنوعها⁴.

7- وسيلة التخطيط الموجه للسياسة المالية:

¹ نظرية في العدالة، جون رولز، ترجمة ليلي الطويل، الهيئة السورية للكتاب، دمشق، ط2011، ص110.
² ينظر الإسلام والتنمية المستدامة: تأصيل في ضوء الفقه وأصوله، مصطفى عطية جمعة، شمس للنشر والإعلام، القاهرة، ط1، 2017م، ص195-208.

³ أخرجه البخاري في صحيحه، رقم الحديث 3700، كتاب فضائل أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم، باب قصة البيعة والاتفاق على عثمان بن عفان رضي الله عنه وفيه مقتل عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

⁴ ينظر اقتصاديات حماية البيئة في الإسلام: دراسة نظرية وتطبيقية، علي محمد جميل دقاق، رسالة دكتوراه، جامعة أم القرى، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، المملكة السعودية، السنة الجامعية 1993م.

قال الله سبحانه عز وجل: ﴿قَالَ تَزْرَعُونَ سَبْعَ سِنِينَ دَأَبًا فَمَا حَصَدْتُمْ فَذَرُوهُ فِي سُنْبُلِهِ إِلَّا قَلِيلًا مِمَّا تَأْكُلُونَ ثُمَّ يَأْتِي مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ سَبْعَ شِدَادٍ يَأْكُلْنَ مَا قَدَّمْتُمْ لَهُنَّ إِلَّا قَلِيلًا مِمَّا تُحْصِنُونَ ثُمَّ يَأْتِي مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ عَامٌ فِيهِ يُعَاتُ النَّاسُ وَفِيهِ يَعْصِرُونَ﴾ (يوسف: 47-49).

التخطيط المالي والاقتصادي سياسة شرعية لا تصطدم بمقاصد الشريعة، بل تساعد على تحقيقها في أرض الواقع، وتضمن التوازن والتكامل بين مصالح الفرد ورغبته في الربح ومصالح الجماعة وحاجاتها وظروفها، وتصلح الوسائل والإمكانات الموجودة بتوفير الجهد والاقتصاد في استعمالها، وتصويبها نحو الأهداف الاجتماعية والاقتصادية والمالية المحققة للكفاية والاستقلال الذاتي في جميع المجالات، وتحسن تديرها طلبا للجودة الشاملة، والجدوى النفعية، والكفاءة الإنتاجية، وتنظر فيما هو قابل للتنفيذ حالا، وما يتوقف تنفيذه على إعداد عوامل اقتصادية تمهيدية من تجهيزات أساسية، ويد عاملة ماهرة، وتمويل وافر، وتقنية مناسبة، وخبرة ملائمة.

التخطيط المالي والاقتصادي الراشد يتطلب:

- استعراض وتحليل بكل وضوح ودقة وشفافية الوضع الاقتصادي والمالي والاجتماعي عند وضع المخطط التنموي.

- تحديد الأهداف والأولويات الاقتصادية والاجتماعية لفترة الخطة مع تحديد الحاجات وفق الموارد والإمكانات.

- تحتاج الخطة لدراسة تفصيلية توائم بين الأهداف والمراحل والوسائل، وبين الحاجات المرغوبة والتخصصات الموجودة والتمويلات المطلوب، وبين ما هو قابل للتنفيذ حالا، وما يتوقف على إعداد عوامل اقتصادية تمهيدية.

- توفير السيولة المالية والإمكانات المادية والموارد البشرية، وترتيبها وتنظيمها والتنسيق بينها وإعطائها الانسجام الذي تفتقر إليه، وإصلاح الوسائل الموجودة بتوفير الجهد، والاقتصاد في استعمالها، وتصويبها نحو أهداف المرغوبة.

- وضع برامج تفصيلية تبين موارد الدولة ومداخيلها وطرق التمويل وأدواته، وتحدد النفقات الجارية والاستثمارية حسب القطاعات العامة والمرافق الحكومية، ومقسمة زمنيا.

- التقييم السنوي والمرحلي والنهائي لسير المخطط سدا للثغرات، وتصحيحا للأخطاء، واقتراحا للبدائل، واستثمارا للفرص المتاحة.

8- وسيلة التقوى الجالبة للبركة والرزق المالي:

من أعظم الأسباب المعنوية للنمو الاقتصادي والمالي، والخروج من التخلف واستدرار الرزق، وتوفير التمويل اللازم والموارد الضرورية لأي سياسة مالية عمومية اللجوء إلى الله سبحانه والافتقار إليه، واستمطار توفيقه ومدده، واستسقاء غيثه وفضله مع اتخاذ كافة الأسباب الكونية والوسائل العلمية والعملية والتقنية والتدبيرية المشروعة؛ فالأسباب المادية سنته في كونه، والأسباب المعنوية قصده في شرعه، والموفق من جمع بينهما ونال فضلها وبركتهما.

لقد أناط القرآن الكريم استدرار الرزق والغنى، واستمداد الأموال والقوة، واستمطار بركات السماء والأرض بالتوبة والإيمان والتقوى. قال الله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَىٰ آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَاتٍ مِّنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ وَلَٰكِن كَذَّبُوا فَأَخَذْنَاهُم بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ (الأعراف: 96). وقال سبحانه: ﴿فَقُلْتُ اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ إِنَّهُ كَانَ غَفَّارًا ﴿١٠﴾ يُرْسِلِ السَّمَاءَ عَلَيْكُمْ مِدْرَارًا ﴿١١﴾ وَيُمْدِدْكُمْ بِأَمْوَالٍ لِّبِئْسَ لِقَاءِ الَّذِينَ كَفَرُوا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ (نوح: 10-12).

وبالمقابل يحدثنا القرآن المجيد عن القرى والأمم السابقة التي كانت مؤمنة آمنة، شاكرة مطمئنة، فكفرت بالله وأنعمه، فأذاقها الله تعالى صنوف العذاب والبلاء. قال تعالى: ﴿لَقَدْ كَانَ لِسَبَإٍ فِي مَسْكِنِهِمْ آيَةٌ جَنَّتَانِ عَن يَمِينٍ وَشِمَالٍ كُلُوا مِن رِّزْقِ رَبِّكُمْ وَاشْكُرُوا لَهُ بَلَدَةٌ طَيِّبَةٌ وَرَبِّ غَفُورٌ ﴿١٥﴾ فَأَعْرَضُوا فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِم سَيْلَ الْعَرِمِ وَبَدَّلْنَاهُم بِجَنَّتَيْهِمْ جَنَّتَيْنِ ذَوَاتِي أُكُلٍ خَمْطٍ وَأَثَلٍ وَشَيْءٍ مِّن سِدْرٍ قَلِيلٍ ﴿١٦﴾ ذَلِكَ جَزَيْنَاهُم بِمَا كَفَرُوا ۖ وَهَلْ نُجِزِي إِلَّا الْكَافِرِينَ﴾ (سبأ: 15-17).

قال سبحانه: ﴿أَوَلَمْ يَتَفَكَّرُوا فِي أَنفُسِهِمْ مَا خَلَقَ اللَّهُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا إِلَّا بِالْحَقِّ وَأَجَلٍ مُّسَمًّى ۗ وَإِنَّ كَثِيرًا مِّنَ النَّاسِ بِلِقَاءِ رَبِّهِمْ لَكَافِرُونَ﴾ (الروم: 8). أمم قوية وحضارات عامرة معمرة كفرت بالله، وكذبت رسله، وغرقت في أتون المعاصي والكبائر، وأعرضت "عن شكر الله، والعمل الصالح، والتصرف الحميد فيما أنعم الله عليهم، فسلبهم سبب هذا الرخاء الجميل الذي يعيشون فيه (...). وتبدلت تلك الجنان الفيح صحراء تتناثر فيها الأشجار البرية الخشنة"¹، واستبدل الله أمنها خوفاً، ورغدها ضنكا، وغناها فقرا، وخيرها شرا، فأذاقها الله لباس الجوع والخوف والقلق والاضطراب جزاء وفاقا وعقابا ملائما لكفرها وظلمها وعصيانها.

المبحث الثالث: وسائل حفظ المال العام من حيث العدم في القرآن الكريم

لحفظ المال العام من جانب العدم شرع الإسلام الكثير من الأحكام والتشريعات التي تقصد صيانتها، ودفع الضرر عنه والاعتداء عليه، ودرء الاختلال الواقع أو المتوقع فيه؛ فنهى عن أكله بالحرام رشوة وغلولا واختلاسا، وإضاعته في الباطل ربا وإسرافا وتبديرا، وتبديده بأيدي السفهاء كنزا واستثارا واحتكارا، وخروجه من أيدي الأمة إلى أيدي أعدائها نهباً ومديونية وتبعية.

ومن هذه الوسائل الحافظة للمال العام من حيث العدم التي نص عليها القرآن الكريم:

1- وسيلة المصلحة والمنفعة المحققة للحكامة المالية:

تصرف الإمام على الرعية وكل صاحب ولاية عامة أو موظف حكومي منوط بالمصلحة، لأن "حفظ النظام واجب، ومراعاة المصلحة العامة لازم"². فكل متصرف عن الغير فعليه أن يتصرف بما يغلب فيه الظن أنه مصلحة لا أن يكون جزافاً أو توهماً من غير دراسة أو مشورة لأهل الخبرة والاختصاص، لأن "الركن الأعظم في الإيالة البداية

¹ في ظلال القرآن، سيد قطب، ج22، ص362. وينظر التحرير والتنوير، ابن عاشور، ج21، ص56-57، مراجع سابقة.

² قواعد التصوف، أحمد بن عيسى زروق الفاسي، تحقيق عبد المجيد خيالي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط3، 2007، ص50. ص67.

بالأهم فالأهم (...). مبنى هذا الكلام على طلب مصلحة المسلمين، وارتياح الأنفع لهم، واعتماد خير الشارين إذا لم يتمكن من دفعهما جميعاً¹

فالإمام وكل صاحب ولاية على المال العام ينبغي أن يراعي المصلحة الشرعية في كل قرار يتخذه، أو تصرف مالي يقدم عليه، "ويجب عليه تقديم أهمها فأهمها، ويحرم عليه العدول عن ذلك، ولا خيرة له في ذلك، وليس له أن يتصرف في أموال بيت المال بهواه وشهوته، بل بحسب المصلحة الراجحة والخالصة"²؛ لأن تصرف الإمام على الرعية "فيما يتعلق بالأمر العامة منوط بالمصلحة، وأنه لا ينفذ إلا إذا وافق الشرع، وأعظم الأمور العامة أموال بيت المال"³.

إن مدار السياسة الاقتصادية العمومية على رصد المصلحة المالية والاقتصادية، وتحديد أوجهها ومجالاتها، وترتيب أولوياتها عند التزاحم والتضايق، والترجيح بينها عند التعارض والتناقض. فطريق المصالح "هو أوسع طريق يسلكه الفقيه في تدبير أمور الأمة عند نوازها ونوائبها إذا التبست عليها المسالك، وأنه إن لم يتبع هذا المسلك الواضح والحجة البيضاء قد عطل الإسلام على أن يكون ديناً عاماً وباقياً (...).

فأما دقائق المصالح والمفاسد وآثارها ووسائل تحصيلها وانحزامها، فذاك المقام المرتبك، وفيه تتفاوت مدارك العقلاء اهتداءً وغفلةً،

وقبولاً وإعراضاً"⁴.

كل القرارات والتدابير والإجراءات والتصرفات في المال العام الصادرة عن ذوي الولايات والوظائف العامة بدءاً من رئيس الدولة إلى آخر موظف فيها، يجب أن تكون مبنية على رعاية مصالح عموم الناس دون محاباة أو استئثار أو تحيز، ومشروطة بالعدل والقسط والنزاهة دون ظلم أو تمييز أو تقتير، ومقيدة بالمنفعة والجدوى والمردودية دون اعتبارية أو ارتجالية أو انتهازية

فتدبير "الأموال العامة وصرفها منوط ومشروط بأن يكون في خدمة المصلحة العامة، دون سواها، وأن يكون بكامل النزاهة والعدل. وكل تصرف أو صرف للمال العام كان فيه ميل أو محاباة أو تمييز أو تفریط، فهو تعد وتصرف باطل لا شرعية له. فإن أمكن ألا ينفذ فلا ينفذ، وإن نفذ فممسؤوليته وتبعته في الدنيا والآخرة تقع وتبقى في ذمة صاحبه أو أصحابه"⁵.

فكل قرار أو إجراء أو تصرف في المال العام يجب أن يراعي الاعتبارات التالية:

¹ غياث الأمم في ثبات الظلم، الجويني، ص 111، مرجع سابق.

² الفروق، شهاب الدين القرافي، ج 3، ص 19، مرجع سابق.

³ الخراج، أبو يوسف، ص 105، مرجع سابق.

⁴ مقاصد الشريعة، ابن عاشور، مرجع سابق، ص 98.

⁵ قواعد المقاصد، أحمد الريسوني، مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي، لندن، ط 1، 2020م ص 141 و ص 144.

- صاحب الولاية على المال العام بدءا من الخليفة فما دونه وكيل على مال الأمة كالولي على مال اليتيم، ينبغي أن يحتاط ويتصرف فيه بالأحسن والأعدل والأجود. فيعطي الأولوية للمشاريع والمعاملات المالية والأنشطة الاقتصادية الأكثر أهمية، والأعلى مصلحة، والأوسع نفعاً؛ فيقدم الأهم على المهم، والأعم على الأخص، والضروري على الحاجي، والحاجي على التحسيني.

- أن يكون القائم على هذه الأموال العمومية أو الأملاك الحكومية ممن يحسن استخدامها وتنميتها، ويمتلك الخبرة والكفاءة في ذلك.

- أن يكون ذلك التصرف بما يغلب فيه الظن أنه مصلحة لا أن يكون جزافاً أو توهماً من غير دراسة أو مشورة لأهل الخبرة والاختصاص.

- ألا يكون في الوجوه المحرمة كالربا والاحتكار والخمر... أو مما يسبب الإضرار بالآخرين أو الاعتداء على أموالهم

- حسن التخطيط والنظر في المآلات عند كل تصرف أو قرار مالي عمومي.

- متابعة القرارات والتصرفات والإجراءات عن طريق خبراء أو لجان متابعة للتأكد من جدواها ونجاعتها ومدى نجاحها في تحقيق المطلوب حرصاً على المال العام من الإهدار والتضييع.

- الالتزام باتباع أقوم الطرق وأرشدتها وأكملها في إدارة المال العام والإفضاء إلى المقصود.

- الحفاظ على المصلحة الحالية والمستقبلية، فلا يحق لجيل من الأجيال أن يستأثر بالمال العام أو يبدده أو يهدره، أو أن يستنزف الثروات الطبيعية للأمة كالبترو، والمعادن،...

النظر المصلحي هو الوسيلة المثلى لتحقيق الحكامة المالية وحماية الأموال العمومية، والأداة الفعالة للتأكد من حسن استخدامها في الأغراض المخصصة لها.

الحكامة الجيدة تتوافق مع النجاعة والفعالية الاقتصادية في استعمال الموارد وصرفها تصريفاً حكيماً، وهي أمور تحتاج للتدبير الاستراتيجي، والتنظيم المحكم، والعمل بالمشاريع والأهداف، وتعبئة الموارد الضرورية والكافية، والمراقبة المستمرة، وترسيخ قيم الشفافية والحق في المعلومة، وربط المسؤولية بالمحاسبة.

الحكامة الجيدة هي نمط التدبير الرشيد والعقلاني للموارد العامة وللشأن المالي العمومي، وإقرار معايير الجودة والشفافية والمحاسبة والمسؤولية للمرافق العمومية، وتحسين أداء الخدمة بالجودة المطلوبة والأداء الناجح الفعال تعزيزاً لمنظومة الرقابة الذاتية والداخلية والخارجية، وبيانا للنتائج المحققة بالنسبة لكل برنامج مقارنة مع الأهداف المسطرة، وابتكاراً لأساليب جديدة في التدبير المالي تساهم في تسريع الوتيرة المتسارعة للتحويلات الجارية في سير الاقتصاد العالمي¹.

¹ ينظر دور مقارنة النتائج في تحسين جودة التدبير المالي بالمغرب، محمد المومني، رسالة ماستر، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، فاس، السنة الجامعية 2019-2020.

2- وسيلة القوامة والرشد المالي:

قال الله عز وجل: ﴿وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَمًا وَارْزُقُوهُمْ فِيهَا وَاكْسُوهُمْ وَقُولُوا لَهُمْ قَوْلًا مَعْرُوفًا﴾ (النساء: 5).

نزلت هذه الآية في حق اليتامى تحت كفالة الوصي وحجره. نبدأ أولاً بتأمل المدلولات اللفظية للآية، ثم ننظر بعدئذ في المدى التشريعي الذي تغطيه الآية استنباطاً، وفي الأبعاد المقاصدية والمصلحية التي تدل عليها استنتاجاً. "ولا تؤتوا" الخطاب لولي الأسرة، ولولي اليتيم، ولا ينفي هذا أن الأمر في الآية الكريمة ابتداءً وأصالةً موجه لعموم الأمة كما هو الشأن دائماً في خطاب التكليف في القرآن الكريم، ولأن الأموال نسبت للأمة جميعها، وبها قيام معاشها وحياتها. فالخطاب عام على أصله، وهذا ما يؤكد ابن عاشور بقوله: "فالخطاب للأمة أو لولاة الأمور منها؛ وأضاف الأموال إلى ضمير غير مالكيها؛ لأن مالكيها هنا هم السفهاء المنهي عن إيتائهم إياها. وقوله (التي جعل الله لكم فيما) يزيد الضمير وضوحاً ويزيد الغرض تبياناً إذ وصف الأموال بأنها مجعولة قياماً لأمر الأمة"¹.

"السفهاء": السفه لغة: خفة الحلم، أو نقيضه، أو الجهل، أو الإمالة، أو الاضطراب.² واستعمل السفه "في خفة النفس لنقصان العقل وفي الأمور الدنيوية والأخرية... قال في السفه الدنيوي: ﴿وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَمًا وَارْزُقُوهُمْ فِيهَا وَاكْسُوهُمْ وَقُولُوا لَهُمْ قَوْلًا مَعْرُوفًا﴾ (النساء: 5)، وقال في السفه الأخرى: ﴿وَأَنَّهُ كَانَ يَفُولُ سَفِيهًا عَلَى اللَّهِ شَطَطًا﴾ (الجن: 4). فهذا من السفه في الدين"³.

السفه خلاف الرشد، والرشد عند جمهور العلماء هو صلاح المال، وعند الإمام الشافعي: صلاح المال والدين معاً. والسفه هو سوء التصرف في المال بالإسراف والتبذير وسوء التدبير.

"أموالكم" نسب الأموال إلى عموم الأمة لا إلى السفهاء المحجورين لأنها هي المستخلفة عليها، المسؤولة عنها، وصاحبة الحق فيها، والمنتفعة بها. والتملك الفردي للمال ينبغي ألا يعود بالضرر والنقصان على مال الأمة وثروتها. بعد هذه الوقفة مع دلالات بعض مفردات الآية وألفاظها، نتقل لنستنتق الآفاق التشريعية والأبعاد المقاصدية التي تشير إليها هذه الآية الكريمة.

قال ابن العربي المالكي: " أن المراد نهي الأولياء عن إيتاء السفهاء من أموالهم وإضافتها إلى الأولياء. لأن الأموال مشتركة بين الخلق،

¹ مقاصد الشريعة الإسلامية، ابن عاشور، ص 190، مرجع سابق.

² ينظر معجم مفردات ألفاظ القرآن، الأصفهاني، ص 263. والقاموس المحيط، الفيروزآبادي، ص 1254، مرجع سابق.

³ معجم مفردات القرآن، الراغب الأصفهاني، ص 263، مرجع سابق.

تنتقل من يد إلى يد، وتخرج من ملك إلى ملك (...) وكذلك إذا أعطى المال سفيها فأفسده رجع النقصان إلى الكل"¹.

القاضي ابن العربي في مقاله لا يخصص الآية بالأيتام تحت الحجر فقط، بل يعممها على كل سفيه ناقص التقدير، سيء التدبير، فاقد الخبرة، مبدد ومفسد للمال، الذي هو مشترك بين الخلق، ويرجع إفساد وتضييعه بالنقصان إلى الكل حسب تعبيره.

أما ابن كثير فقد كان أكثر وضوحاً في تعميم حكم الحجر على كل سفيه خفيف الذمة، عاجز عن صيانة المال، يقول: "ينهى سبحانه وتعالى عن تمكين السفهاء من التصرف في الأموال التي جعلها الله للناس قياماً، أي تقوم بها معاشهم من التجارات وغيرها. ومن ههنا يؤخذ الحجر على السفهاء. وهم أقسام: فتارة يكون الحجر للصغر، فإن الصغير مسلوب العبارة. وتارة يكون الحجر للجنون، وتارة لسوء التصرف لنقص العقل أو الدين. وتارة للفلس وهو ما إذا أحاطت الديون برجل وضاق ماله عن وفائها"².

والآية تدل كذلك على أن المنافع الكبرى للأمة لن تكون إلا إذا كانت الأموال في يد إدارة راشدة يتصرفون فيها بما يليق بها لتقوم على حياتهم وتؤمن استقلالهم وكرامتهم، فإذا تحكّم فيها السفهاء والعابثون كانت سبباً للدمار، والخراب، والإفساد في الأرض، لذا ينبغي للأمة أن تقوم بالرقابة اللازمة على من يتصرف بسفه في الأموال سواء أكان في ماله الخاص، أم في مال الأمة العام. وهذا يقتضي إنشاء مؤسسات أهلية وحكومية لحراسة الأموال العامة والخاصة من العبث والاستهتار.³

قال الله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ إِذَا أَنْفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا﴾ (الفرقان: 67).

قواماً: الحد الأمثل بين الإسراف والتقتير. القوام: العدل والاعتدال والقصد والتوسط.

قال الماوردي: "التبذير: الجهل بمواقع الحقوق، والسرف: الجهل بمقادير الحقوق". و"التبذير هو الإسراف المتلف للمال"⁴.

"قال عبد الله بن مسعود: التبذير هو إنفاق المال في غير حقه، وقال ابن عباس: هو الإنفاق في الباطل، وقال قتادة: هو الإنفاق في معصية الله، وفي غير الحق، وفي الفساد"⁵

¹ أحكام القرآن، أبو بكر محمد بن عبد الله المعروف بابن العربي، علق عليه محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط3، 2003م، ج1، ص416.

² تفسير القرآن العظيم، أبو الفداء اسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي، دار طيبة للنشر والتوزيع، الرياض، السعودية، ط2، 1999م، ج2، ص214.

³ تفسير آية "ولا تتوا السفهاء أموالكم"، عبد السلام المجيدي، موقع بصائر المعرفة القرآنية، تاريخ الزيارة: 10-11-2023.

⁴ النكت والعيون: تفسير الماوردي، أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب الماوردي، راجعه السيد بن عبد المقصود بن عبد الرحيم، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ط، د.ت، ج2، ص431.

⁵ جامع البيان عن تأويل آي القرآن، أبو جعفر محمد بن جرير الطبري، تحقيق عبد الله بن عبد المحسن التركي، دار هجر، القاهرة، ط1، 2001م، ج15، ص72.

قال مالك: "التبذير هو أخذ المال من حقه، ووضعه في غير حقه، وهو الإسراف وهو حرام"¹.

قال ابن عاشور: "التبذير تفريق المال في غير وجهه، وهو مرادف الإسراف، فإنفاقه في الفساد تبذير، ولو كان المقدار قليلا. وإنفاقه في المباح تبذير إذا بلغ حد السرف لأن الأموال محدودة"².

الآية الكريمة تحرم الإسراف والتقتير في المال وفي المال العام على وجه الخصوص لخطورته وتعلقه بمصالح الأمة وحقوق الغير، فتمنع إسراف المال العام وإنفاقه دون مبرر شرعي أو حاجة معتبرة أو مصلحة راجحة، أو تبذيره في التحسينيات والكماليات، فتضيق قواعد الاقتصاد، وتستعلي الطبقة المترفة، ويفسد العمران. والآية تنهى كذلك عن التقتير الذي يغمط حق الغير، ويخل بموازين العدالة، ويؤدي إلى سوء الخدمة العامة، ويعرقل تنفيذ الأهداف المسطرة. "فالشريعة جارية في التكليف بمقتضاها على الطريق الوسط الأعدل، الآخذ من الطرفين بقسط لا ميل فيه، الداخلة تحت كسب العبد من غير مشقة عليه ولا انحلال، بل هو تكليف جار على موازنة تقتضي جميع المكلفين غاية الاعتدال"³.

3- وسيلة الرقابة الحامية للمال العام:

على مر العصور والأزمنة يتعرض المال العام للاعتداء والنهب والهدر والاختلاس والتضييع وسوء التدبير، وإن تغيرت الأشكال والأساليب إلا أن مضمونها واحد ونتيجتها واحدة.

ولرعاية المال العام وصيانتها من الضياع، والإضرار به، والاعتداء عليه، وضعت الشريعة الإسلامية منظومة متكاملة للرقابة المالية بدءا من عملية التحصيل والجمع، إلى عملية الصرف والإنفاق، ومتابعة مستمرة في جميع المراحل: رقابة قبلية وقائية، ورقابة متزامنة تصحيحية، ورقابة بعدية تقويمية. رقابة مالية محكمة تتنوع بين الرقابة الذاتية والرقابة الإدارية والسياسية والقضائية والشعبية⁴.

ولحماية المال العام أنشئت الأجهزة الحكومية المنوطة بذلك، مثل: بيت المال، نظام الحسبة، ديوان البريد، ديوان زمام الأزمة، ديوان المظالم... للمحاسبة والرقابة المالية والإدارية السابقة والمتزامنة واللاحقة درءا لكل خلل، ودفعاً لكل ضرر حالي أو مالي، ودعت إلى متابعة صارمة، ومحاسبة دقيقة على كافة المستويات سواء أثناء تحصيله أو إدارته أو توزيعه أو صرفه. قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه: "لا يصلح هذا الأمر -أي المال- إلا بشدة من غير تجبر، ولين من غير وهن"⁵.

¹ الجامع لأحكام القرآن، القرطبي، ج10، ص247-248، مرجع سابق.

² تفسير التحرير والتنوير، ابن عاشور، ج17، ص79. مرجع سابق.

³ الموافقات، الشاطبي، ج2، ص465، مرجع سابق.

⁴ ينظر "الرقابة على المال العام في الاقتصاد الإسلامي"، شادي أنور كريم الشوكي، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2012. و"الرقابة المالية

في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم والخلفاء الراشدين"، عيسى الباروني، جمعية الدعوة الإسلامية العالمية، ليبيا-طرابلس، ط1، 1986.

⁵ الخراج، القاضي أبو يوسف، ص118، مرجع سابق.

المال العام ووسائل حفظه في القرآن الكريم يوسف بربيط

إن وظيفة الرقابة المالية متعددة، منها:

- عامل أساسي من عوامل تحقيق التوازن المالي للدولة ومؤسساتها.
- تجويد صرف المال العام، فتوفير المبررات القانونية لصرف المال العام تبقى شكلية في غياب مراقبة وتقييم جودة عملية الإنفاق.
- التأكد من تطبيق الاستراتيجيات المقررة في الفترة الزمنية المحددة لها طبقا للإجراءات والوسائل المتوفرة .
- تصحيح الأخطاء والانحرافات، ومجرد الكشف على الأخطاء والانحرافات لا يعني شيئا للمؤسسة، ولا يفيدها إلا إذا اقترن بخطوات تصحيحية تعيد العمل إلى مساره الصحيح.
- العمل على إزالة الأسباب والعوامل التي نتج الانحراف بسببها. وتعتبر الانحرافات السلبية ومعالجتها الموجبة هي الخطوة الأساسية للعملية الرقابية...¹
- ويعتبر عمر بن الخطاب رضي الله عنه نموذج الخليفة الراشد المتعفف الزاهد الحريص على مال الأمة وثروتها، والمتصرف فيه بالحق والعدل والمصلحة، المحاسب لعماله والمراقب لهم بوسائل وطرق عديدة منها:²
- حسن اختيار العمال وفق معايير الكفاءة والخبرة والأمانة
- إحصاء ثروة عماله قبل توليهم أعمال الولايات.
- تطبيق نظام مقاسمة أموال الولاية عند كل شك في استغلال نفوذهم أو سوء استعمال سلطتهم.
- بث الرقباء والعيون لمراقبة الولاية،
- إرسال المفتشين ليقوموا بالتدقيق والمراجعة على أعمال الولاية وأخلاقهم وتعاملهم مع الناس، وهوما يعرف حاليا بالرقابة المالية والإدارية الداخلية
- كان يأمر بأن يدخل الولاية والعمال عند عودتهم إلى بلادهم نهارا حتى لا يتمكنوا من إخفاء ما يحملونه من هدايا ونحوه طلبا للوضوح والشفافية وترسيخا للنزاهة، ومن وسائل المعاصرة اليوم تدقيق الحسابات البنكية والممتلكات العقارية والمنقولة، ومراقبة الضرائب.
- عقد المجالس الشعبية لمراجعة واعتماد الحسابات الختامية للولايات في موسم الحج، وهو ما تقوم به اليوم البرلمانات والسلطات التشريعية والمالية، ومؤسسات المجتمع المدني، ووسائل الإعلام وجماعات الضغط الشعبي.
- كان في بعض الأحيان يسافر إلى الولايات بنفسه للتفتيش.

¹ التنظيم الإداري في قطاع الأعمال، صلاح الشنواني، دار المعارف، مصر، د.ط، 1996، ص 195.

² ينظر حرمة المال العام في ضوء الشريعة الإسلامية، حسين حسين شحاتة، دار النشر للجامعات، مصر، ط 1، 1999، ص 59-60

4- وسيلة الوضوح والشفافية في المال العام:

يعد لفظ الشفافية من المصطلحات الحديثة التي استخدمتها الجهات المعنية بمكافحة الفساد في العالم معبرة عن ضرورة إطلاع الجمهور على منهج السياسات العامة، وكيفية إدارة الدولة من قبل القائمين عليها. الشفافية تعني المكاشفة والوضوح والإفصاح عن المعلومات والعمل بطريقة منفتحة، وآلية للكشف والإعلان من جانب الدولة عن كافة أنشطتها في التخطيط والتنفيذ في الشأن المالي، والانفتاح على الجمهور والتزام الصراحة معه في كل ما يتعلق بالنفقات العامة والإيرادات العامة، وعدم الغموض في الأنظمة والقوانين والإجراءات، وإعلانها للمواطنين المالي¹.

وتحقيق الشفافية في المال العام من شأنه أن يعزز المساءلة الاجتماعية، وهي أسلوب إدارة يقوم على إشراك المنظمات الغير الحكومية وعموم المواطنين في محاسبة الحكومة عن قراراتها وأفعالها، لاسيما فيما يتعلق باستخدام الموارد المالية العامة وإدارتها.

ومن مقتضيات الشفافية والوضوح في المال العام مايلي:

- توفير كافة المعلومات والإحصاءات المتعلقة بالموازنة العامة في الوقت المناسب، وضمان الوصول إليها بسهولة ويسر من طرف وسائل الإعلام ومنظمات المجتمع المدني وعموم المواطنين
- تعزيز منظومة الرقابة، وتعزيز المشاركة المجتمعية في كل مستويات التدبير محليا ووطنيا
- بيان النتائج المحققة بالنسبة لكل برنامج مقارنة مع الأهداف المسطرة.
- تعزيز صحة الفرضيات التي تتم في إعداد المشروع من خلال دراسة علمية مستفيضة، يقوم بها خبراء المالية والاقتصاد.
- دفع الإدارة العمومية في اتجاه تغيير ثقافتها التدييرية وأساليب اشتغالها ومناهج عملها مثلا تدقيق وأجراء الأهداف المتوخاة والمندرجة في إطار تفعيل سياسة عمومية، مع تحديد الجدولة الزمنية للإنجاز، وتحديد دقيق للوسائل البشرية والمالية والتنظيمية الضرورية لبلوغ الأهداف.
- إرساء نظام معلوماتي يقوم بجمع وتحليل ومعالجة المعلومات التي تمكن من وضع وتنفيذ المشاريع والبرامج التنموية المسطرة، ومتابعة وقياس مؤشرات الأداء والنجاعة موازنة بين الموارد المرصودة والأهداف والمقاصد المنشودة.
- كل شخص يمارس مسؤولية عمومية، منتخبا كان أو معينا، يجب أن يقدم طبقا للكيفيات المحددة في القانون تصريحاً كتابيا بالممتلكات

¹ ينظر شفافية الموازنة العامة للدولة: أهميتها، وآليات تعزيزها، نزيه عبد المقصود محمد مبروك، مجلة كلية الشريعة والقانون بطنطا، المجلد 30، ع 3، يونيو 2015.

والأصول التي في حيازته، بمجرد تسلمه لمهامه وخلال ممارستها وعند إنتهائها. وهذا الأسلوب في المراقبة والشفافية مارسه الخليفة الراشد عمر بن الخطاب مع عماله.

-الهدف من الشفافية المالية هو تحسين وترشيد الأداء المالي من خلال محاربة الفساد المتفشي في مختلف الإدارات العمومية، وربط المسؤولية بالمحاسبة وبالضرب بيد من حديد على كل من سولت له نفسه إهدار ونهب المال العام، والقطع مع إقتصاد الربيع الذي يؤدي إلى تعطيل وتأخير عجلة التنمية في البلاد¹.

5- وسيلة الحماية المدنية والجنائية للمال العام:

تعددت صور الاعتداء على المال العام في العصر الحديث: السرقة، الاختلاس، النهب، الإهمال، خيانة الأمانة، إتلاف المال، عدم إتقان العمل، التهرب الضريبي، الغلول، سوء الاستعمال والتدبير، استغلال السلطة والنفوذ، الرشوة، التبذير والإسراف، الترف، الاستكبار، الفساد المالي، الابتزاز، التربح من الوظيفة المالية العمومية، تدني الخدمة العمومية... ولقد حرمت الشريعة الإسلامية كل صور الاعتداء على المال العام، وأحاطت مقصد المال بسياج منيع لحفظه وحمايته وصيانته من الضياع، وفرضت حدودا، ووضعت عقوبات وتعزيرات (كحد السرقة، والحراية، الحبس...) وأقرت الضمان وتعويض المتلفات العمومية، ورد المال المختلس والمنهوب؛ لأن "من أتلف شيئا عمدا بغير حق لزمه الضمان جبرا لما فات من الحق"². "والأموال لا تجبر إلا بجابر مالي"³. والأصل في الأموال رد الحقوق بأعيانها عند الإمكان، فإن ردها كاملة الأوصاف برئ من عهدتها، وإن ردها ناقصة الأوصاف جبر أوصافها بالقيمة"⁴.

فالعقوبات جوارب وزواجر تحمي وتحيط مقصد المال بسياج منيع وتحفظه وتصونه من الضياع، ولذا شرعت الحدود والتعزيرات والعقوبات وتضمن وتعويض المتلفات. "وأما الجوارب فهي مشروعة لاستدراك المصالح الفائتة، والزواجر مشروعة لدرء المفاسد المتوقعة"⁵.

¹ ينظر الشفافية والمساءلة والرقابة العليا على المال العام في سياق الحكامة الرشيدة، محمد براو، دار القلم، الرباط، ط1، 2008م.

² قواعد الأحكام في مصالح الأنام، العز بن عبد السلام، ج2، ص127، مرجع سابق.

³ المرجع نفسه، ج2، ص120.

⁴ قواعد الأحكام في مصالح الأنام، العز بن عبد السلام، المرجع نفسه، ج1، ص121.

⁵ الفروق، شهاب الدين القرافي، ج1، ص227، مرجع سابق.

وفي ختام هذا المقال أورد -بشكل مختصر- أهم ما خلص إليه البحث من نتائج على النحو التالي:

- أبرز القرآن الكريم في العديد من آياته طبيعة المال في الإسلام وعلاقة الإنسان به؛ فهو مال الله عطاء، ومال الأمة استخلافاً، ومال الفرد انتفاعاً، ومال الدولة تدبيراً. والاستخلاف الإلهي للإنسان على المال مقيد بشروط المالك ومراده، ومحدد بأوامره ونواهيه، ومؤطر بمقاصد الاستخلاف وقيمه، ومنظم بأحكامه وضوابطه.

- القرآن المجيد في كثير من آياته يؤكد على الوظيفة الاجتماعية والعمرانية للمال العام؛ لذا ينبغي أن يكتسب ويستثمر ويصرف وفق المصلحة الشرعية والمنفعة المشتركة والعدالة الاجتماعية.

- أحاط القرآن الكريم المال العام بمجموعة من الأسس الضابطة له، والناظمة لتشريعته وأحكامه، وهي: البواعث الإيمانية، والضوابط الشرعية، والقيم الأخلاقية، والمبادئ المقاصدية. وهذا ما يمنح للنظام المالي الإسلامي خصوصيته وتمييزه عن الأنظمة المالية الوضعية وأن تشابه معها على المستوى الفني الإجرائي والتدبري الواسع.

- ولأهمية المال العام وخطورته نص القرآن العظيم على مجموعة من الوسائل الكلية الحافظة والراعية للأموال العامة سواء من جانب الوجود أو العدم؛ وهي وسائل ثابتة في حقيقتها ومضمونها، متغيرة في أوصافها وأشكالها وطرائقها حسب متغيرات الزمان والمكان والأحوال. وقد ذكرنا عدداً منها في المبحثين الثاني والثالث.

- وفي نفس الآن فتح القرآن الكريم الباب على مصرعيه من أجل بذل الجهد واستفراغ الوسع الفردي والجماعي لتجديد وتطوير أفضل المناهج، وابتكار أحسن الأساليب والوسائل المفضية إلى تحقيق المقاصد الشرعية للمال العام على أمثل صورة وأكمل وجه؛ لأنه لم يضع قوالب جامدة ولا أشكال ساكنة، ولم يلزم أتباعه بوسائل ثابتة لا تتغير، بل دعاهم لاستمداد الروح والحكمة، واتباع القصد والمصلحة، واستقاء القواعد الكلية القادرة على الاستجابة لجميع الأحوال والحالات والظروف، والمتكيفة مع الوضع المتغير، والهدف المطلوب، والوسع الجماعي والاستطاعة الممكنة، والوسائل المتوفرة، والسقف العلمي والحضاري والتكنولوجي السائد.

لائحة المصادر والمراجع:

- القرآن الكريم برواية ورش.
- أحكام القرآن، أبو بكر محمد بن عبد الله المعروف بابن العربي، علق عليه محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط3، 2003م.
- الاجتهاد المقاصدي: حجيته، ضوابطه، مجالاته، نور الدين بن مختار الخادمي، كتاب الأمة، رقم 65، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، قطر، ط1، 1998م.
- الأحكام السلطانية والولايات الدينية، أبو الحسن الماوردي، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ط، د.ت.
- الإحكام في أصول الأحكام، سيف الدين بن محمد الأمدي، المكتبة العصرية، بيروت، ط1، 2010م.
- الأزمة الدستورية في الحضارة الإسلامية من الفتنة الكبرى إلى الربيع العربي، محمد المختار الشنقيطي، منتدى العلاقات العربية والدولية، الدوحة، ط2، 2019م.
- الإسلام والتنمية المستدامة: تأصيل في ضوء الفقه وأصوله، مصطفى عطية جمعة، شمس للنشر والإعلام، القاهرة، ط1، 2017م.
- الأشباه والنظائر في قواعد وفروع الشافعية، جلال الدين عبد الرحمان بن أبي بكر بن محمد السيوطي، تحقيق محمد محمد تامر وحافظ عاشور، دار السلام، القاهرة، ط2، 2004م.
- اقتصاديات حماية البيئة في الإسلام: دراسة نظرية وتطبيقية، علي محمد جميل دقاق، رسالة دكتوراه، جامعة أم القرى، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، المملكة السعودية، السنة الجامعية 1993-1994.
- البحر الرائق شرح كنز الدقائق، ابن نجيم زين الدين بن ابراهيم بن محمد الحنفي، تحقيق زكريا عميرات، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1997م.
- التحرير والتنوير، محمد الطاهر بن عاشور، الدار التونسية للنشر، تونس، 1948م.
- تعريفات مقاصد الشريعة: مشكلاتها وحدودها، رياض بن علي الجوادي، مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، الجزائر، م35، ع1، 2021م.
- تفسير القرآن العظيم، أبو الفداء اسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي، دار طيبة، الرياض، ط2، 1999م.
- تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان، عبد الرحمن بن ناصر السعدي، تحقيق عبد الرحمن بن معلا اللويحي، دار السلام، السعودية، ط2، 2002م.
- التنظيم الإداري في قطاع الأعمال، صلاح الشنواني، دار المعارف، مصر، د.ط، 1996م.
- الثروة في ظل الإسلام، البهي الخولي، دار القلم، الكويت، ط4، 1981م.

المال العام ووسائل حفظه في القرآن الكريم يوسف بربيط

- جامع البيان عن تأويل آي القرآن، أبو جعفر محمد بن جرير الطبري، تحقيق عبد الله بن عبد المحسن التركي، دار هجر، القاهرة، ط1، 2001م.
- الجامع لأحكام القرآن، أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي، اعتنى به وصححه هشام سمير البخاري، دار عالم الكتب، الرياض، ط1، 2003م.
- حجة الله البالغة، أحمد شاه ولي الله بن عبد الرحيم الدهلوي، ضبطه ووضع حواشيه محمد سالم هاشم، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، 2005م.
- حرمة المال العام في ضوء الشريعة الإسلامية، حسين حسين شحاتة، دار النشر للجامعات، مصر، ط1، 1999م.
- الخراج، أبو يوسف يعقوب بن ابراهيم بن حبيب الأنصاري، حققه محمد ابراهيم البنا، دار السلام، مصر، ط1، 2018م.
- دراسة في مقاصد الشريعة: بين المقاصد الكلية والنصوص الجزئية، يوسف القرضاوي، دار الشروق، القاهرة، ط3، 2008م.
- دور مقارنة النتائج في تحسين جودة التدبير المالي بالمغرب، محمد المومني، رسالة ماستر، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، السنة الجامعية 2019-2020.
- رد المختار على الدر المختار، ابن عابدين محمد أمين بن عمر بن عبد العزيز، تحقيق عبد المجيد طعمة حلبي، دار المعرفة، بيروت، ط1، 2000م.
- الرقابة على المال العام في الاقتصاد الإسلامي، شادي أنور كريم الشوكي، دار النفائس، الأردن، ط1، 2012م.
- الرقابة المالية في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم والخلفاء الراشدين، عيسى الباروني، جمعية الدعوة الإسلامية العالمية، ليبيا، ط1، 1986م.
- السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية، أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام ابن تيمية، تحقيق علي بن محمد العمران، دار عالم الفوائد جدة، د.ط، د.ت.
- سيرة أمير المؤمنين عمر بن الخطاب: شخصيته وعصره، علي محمد الصلابي، مؤسسة إقرأ، القاهرة، ط1، 2005م.
- شرح منتهى الإرادات، أبو السعادات منصور بن يونس بن صلاح الدين البهوتي، تحقيق عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، 2005م.
- شفافية الموازنة العامة للدولة: أهميتها، وآليات تعزيزها، نزيه عبد المقصود محمد مبروك، مجلة كلية الشريعة والقانون بطنطا، المجلد 30، ع 3، يونيو 2015.
- الشفافية والمساءلة والرقابة العليا على المال العام في سياق الحكامة الرشيدة، محمد براو، دار القلم، الرباط، ط1، 2008م.
- صحيح البخاري، أبو عبد الله بن محمد بن اسماعيل البخاري، دار السلام، الرياض، ط1، 1997م.

- صيد الخاطر، عبد الرحمن بن الجوزي، حققه ناجي الطنطاوي، دار الفكر، دمشق، ط1، 1960م.
- علم الاقتصاد الإسلامي في ضوء مقاصده، أشرف محمد دوابه، دار المقاصد، القاهرة، ط1، 2015م.
- غياث الأمم في التياث الظلم، أبو المعالي عبد المالك بن عبد الله الجويني، تحقيق عبد العظيم الديب، مطبعة نهضة مصر، 1401هـ.
- الفروق، شهاب الدين أبو العباس الصنهاجي المشهور بالقرافي، تحقيق عبد الحميد هندراوي، المكتبة العصرية، بيروت، ط1، 2003م.
- في ظلال القرآن، سيد قطب، دار الشروق، القاهرة، ط32، 2003م.
- القاموس المحيط، مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط3، 2009م.
- القانون الإداري، أحمد سنيهجي، INTER OR COM، وجدة، 1995م.
- قواعد الأحكام في مصالح الأنام، أبو محمد عز الدين عبد العزيز بن عبد السلام السلمي، ضبطه وصححه عبد اللطيف حسن عبد الرحمن، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1999م.
- قواعد التصوف، أحمد بن عيسى زروق الفاسي، تحقيق عبد المجيد خيالي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط3، 2007م.
- قواعد المقاصد، أحمد الريسوني، مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي، لندن، ط1، 2020م.
- قواعد الوسائل في الشريعة الإسلامية: دراسة أصولية في ضوء المقاصد الشرعية، مصطفى بن كرامة الله مخلوم، دار إشبيلية، الرياض، ط1، 1999م.
- الكليات الأساسية للشريعة الإسلامية، أحمد الريسوني، دار السلام-القاهرة ودار الأمان-الرباط، ط1، 2010م.
- لسان العرب، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور، دار صادر، بيروت، د.ط، د.ت.
- المدخل السنني إلى خريطة المقاصد الكلية في القرآن الكريم، الطيب برغوث، مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي، لندن، ط1، 2016م.
- مدخل للدراسات الاقتصادية الإسلامية، خلاف عبد الجابر خلاف، المعهد العالي للدراسات الإسلامية، القاهرة، د.ط، د.ت.
- المستصفي من علم الأصول، أبو حامد محمد الغزالي، المكتبة العصرية، بيروت، ط1، 2012م.
- معجم مفردات ألفاظ القرآن، أبو القاسم الحسين بن محمد بن المفضل المعروف بالراغب الأصفهاني، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1997م.
- مفتاح دار السعادة ومنشور ولاية أهل العلم والإرادة، أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب ابن القيم الجوزية، تحقيق عبد الرحمن بن حسن بن قائد، دار عطاءات العلم، بيروت، ط3، 2019م.

المال العام ووسائل حفظه في القرآن الكريم يوسف بربيط

- المقاصد الشرعية في المجال السياسي والدستوري، نورالدين مختار الخادمي، دار السلام، القاهرة، ط1، 2016م.
- مقاصد الشريعة الإسلامية وعلاقتها بالأدلة الشرعية، محمد سعد بن أحمد بن مسعود اليوبي، دار الهجرة، السعودية، ط1، 1998م.
- مقاصد الشريعة المتعلقة بالمال، يوسف القرضاوي، دار الشروق، د.ط، د.ت.
- مقاصد الشريعة ومكارمها، علال الفاسي، مؤسسة علال الفاسي، دار الغرب الإسلامي، ط5، 1993م.
- مهارات الاجتهاد التنزيلي لفقهِ المصالح والمفاسد وتطبيقاتها على الواقع الإفتائي المعاصر، سالم عبد السلام الشبيخي، دار قناديل العلم، جدة، ط1، 2017م.
- الموافقات، أبو إسحاق ابراهيم بن موسى اللخمي الشاطبي، تحقيق محمد مرابي، مؤسسة الرسالة ناشرون، دمشق، ط1، 2013م.
- نحو تفعيل مقاصد الشريعة، جمال الدين عطية، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، فرجينيا، ط3، 2011م.
- النظر المقاصدي رؤية تنزيلية، محماد بن محمد رفيع، دار السلام، القاهرة، ط1، 2010م.
- نظر مقاصدي في قضايا معاصرة، محماد بن محمد رفيع، دار السلام، مصر، ط1، 2020م.
- نظرية في العدالة، جون رولز، ترجمة ليلي الطويل، الهيئة السورية للكتاب، دمشق، ط1، 2011م.
- نظرية المقاصد عند الإمام الشاطبي، أحمد الريسوني، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، فرجينيا، ط4، 1995م.
- نظرية الوسائل في الشريعة الإسلامية: دراسة أصولية مقاصدية، أم نائل محمد العيد بركاني، دار ابن حزم، بيروت، ط1، 2009م.
- النكت والعيون: تفسير الماوردي، أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب الماوردي، راجعه السيد بن عبد المقصود بن عبد الرحيم، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ط، د.ت.
- نصيحة الملوك، أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب الماوردي، تحقيق خضر محمد خضر، مكتبة الفلاح، الكويت، ط1، 1983م.

ناسخ القرآن ومنسوخه

من خلال تفسير المحرر الوجيز لابن عطية الأندلسي (ت542هـ)

محمد بجوا

طالب باحث بسلك الدكتوراه

إشراف: د. عبد العزيز كارتني

كلية الآداب والعلوم الإنسانية المحمدية- جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء

المملكة المغربية

الملخص

يعد علم الناسخ والمنسوخ من أهم علوم القرآن الكريم التي لا غنى للمفسر عنها، إذ لا يستقيم تفسير كتاب الله تعالى دون الإحاطة بأحكام النسخ، وذلك أن الجهل بناسخ القرآن الكريم ومنسوخه يفضي لا محالة إلى الخطأ في الفهم، والانحراف في بيان أحكام الشرع التي يقوم عليها تكليف المكلفين ويترتب عليها الثواب والعقاب.

وقد كان لمفسري الغرب الإسلامي كبير عناية بعلم الناسخ والمنسوخ. ومن أبرز هؤلاء المفسرين ابن عطية الأندلسي في تفسيره المحرر الوجيز.

وقد غني هذا البحث بدراسة توظيف ابن عطية لعلم الناسخ والمنسوخ، حيث تميز بمنهج علمي رصين ومتكامل في التعامل مع النسخ، وذلك من خلال تناوله لهذا العلم من حيث الجانب النظري الذي تعرض فيه لتعريف النسخ وبيان حكمه وصوره وأنواعه. وكذلك الجانب التطبيقي الذي تكلم فيه عن آيات النسخ مبينا حقيقة وقوع النسخ فيها، مناقشا أقوال العلماء غي ذلك، ومبرزاً لموقفه الخاص من تقرير النسخ أو عدمه.

كما تميز منهج ابن عطية أيضا باستثمار علم الناسخ والمنسوخ في بيان تعدد معاني الآيات مع بين الأحكام الشرعية المترتبة عن النسخ، وهو الأمر الذي يبين حسن توظيفه لناسخ القرآن الكريم ومنسوخه في التفسير وتوجيه المعنى واستنباط الأحكام الشرعية.

الكلمات المفتاحية: تفسير المحرر الوجيز، علوم القرآن، الناسخ والمنسوخ، الحكم الشرعي، التخصيص، البداء.

مقدمة:

يعد علم الناسخ والمنسوخ من أهم علوم القرآن الكريم التي لا غنى للمفسر عنها، إذ لا يستقيم تفسير كتاب الله تعالى دون الإحاطة بأحكام النسخ، قال محمد عقيلة: وهو علم يتوقف عليه جواز تفسير كتاب الله - عز وجل -؛ ليُعرف الحلال من الحرام¹. وذلك أن الجهل بناسخ القرآن الكريم ومنسوخه يفضي لا محالة إلى الخطأ والانحراف في بيان أحكام الشرع التي يقوم عليه تكليف المكلفين ويترتب عليها الثواب والعقاب.

ولما كان الأمر كذلك فقد نبه العلماء منذ صدر الإسلام إلى ضرورة إحكام هذا العلم قبل التصدي لتفسير القرآن الكريم. فهذا علي كرم الله وجهه روي عنه أنه قال لفاص: أتعرف الناسخ والمنسوخ؟ قال: الله أعلم قال: هلكت وأهلك². وقال الأئمة: ولا يجوز لأحد أن يفسر كتاب الله إلا بعد أن يعرف منه الناسخ والمنسوخ³.

هذا وقد اعتنى كثير من العلماء بالتأليف في ناسخ القرآن ومنسوخه، فقد صنّفوا في ذلك تصانيف كثيرة من أهمها كتاب الناسخ والمنسوخ لأبي عبيد القاسم بن سلام (ت224هـ)، ومثله لأبي جعفر النحاس (ت338هـ)، ومثله أيضا لابن حزم (ت456هـ)، وكذلك كتاب الناسخ والمنسوخ في القرآن الكريم للقاضي أبي بكر بن العربي المعافري (ت543هـ)، وكتاب المصفي بألف هل الرسوخ من علم الناسخ والمنسوخ لابن الجوزي (ت595هـ).

وأما المفسرون فهم أكثر من اعتنى بناسخ القرآن الكريم ومنسوخه في تفاسيرهم لما بين هذا العلم الجليل والتفسير من شديد التعلق، بحيث لا يسع أحدا منهم تجاوزه وعدم الخوض في الآيات الناسخة والمنسوخة مع بيان الأحكام المرتبطة بذلك.

وقد كان لمفسري الغرب الإسلامي كبير عناية بعلم الناسخ والمنسوخ. ولم تتوقف هذه العناية عند مناقشة الآيات التي وقع فيها النسخ، بل إن بعضهم قد تحدث عن كل ما يتعلق بهذا العلم من حيث تعريفه وبيان حكمه وأنواعه وصوره، وكذا دفع ودحض بعض الشبهات التي أثّرت حوله من طرف بعض المعرضين والطاعنين في الإسلام.

ومن أبرز هؤلاء المفسرين ابن عطية الأندلسي الذي تناول في تفسيره علم الناسخ والمنسوخ من جهتين إحداهما تتعلق بالشق النظري، حيث إنه تعرض للحديث عن تعريف النسخ وحكمه وصوره وأنواعه. وأما الجهة الأخرى فهي متعلقة بالجانب التطبيقي حيث أن ابن عطية تكلم في تفسيره عن كثير من الآيات التي تحتمل النسخ مبينا حقيقة وقوع النسخ فيها والأحكام المترتبة عن ذلك.

وقد عني هذا البحث بدراسة توظيف ابن عطية لعلم الناسخ والمنسوخ في تفسيره المحرر الوجيز، وذلك من خلال مقدمة بينت أهمية الموضوع في مجال التفسير واستنباط الأحكام الشرعية من القرآن الكريم، ومبثّين عني أولهما بيان عناية ابن عطية بالمباحث النظرية المتعلقة بعلم الناسخ والمنسوخ، فيما تعلق بالبحث الثاني بعرض نماذج تطبيقية لتوظيف ناسخ القرآن ومنسوخه في تفسير المحرر الوجيز، وأما الخاتمة فقد تضمنت نتائج البحث.

¹ الزيادة والإحسان في علوم القرآن لعقيلة المكي، 267/5.

² البرهان في علوم القرآن لبدر الدين الزركشي، 29/2.

³ البرهان في علوم القرآن، 29/2.

المبحث الأول: علم ناسخ القرآن الكريم ومنسوخه عند ابن عطية: تعريفه، حكمه، صورته، وأنواعه.

تعريف النسخ عند ابن عطية:

عرف ابن عطية النسخ في اللغة فقال: "النسخ في كلام العرب على وجهين: أحدهما النقل كنقل كتاب من آخر، والثاني الإزالة"¹، ثم بين أن النسخ في الوجه الثاني ينقسم إلى ضربين من حيث اللغة: أحدهما يثبت النسخ بعد المنسوخ كقولهم: "سخت الشمس الظل"، والآخر لا يثبت كقولهم: "سخت الريح الأثر"، ونص على أن النسخ في الشرع ورد حسب هذين الضربين².

ويستفاد من كلام ابن عطية أن النسخ في كلام العرب له معنيان أحدهما النسخ بمعنى النقل من كتاب لآخر، والآخر هو النسخ بمعنى الإزالة وهو المعنى المراد من النسخ في الشرع.

وأما اصطلاحاً فقد عرف ابن عطية النسخ فقال: "وحد الناسخ عند حذاق أهل السنة: الخطاب الدال على ارتفاع الحكم الثابت بالخطاب المتقدم على وجه لولاه لكان ثابتاً مع تراخيه عنه"³.

ويفيد هذا التعريف الذي أورده ابن عطية جملة أمور وهي:

- النسخ في الشرع متعلق بالحكم الشرعي وهو خطاب الله تعالى المتعلق بأفعال المكلفين، وبذلك خرج ما ليس حكماً شرعياً كالحكم العقلي فإنه لا تعلق للنسخ به.
- ارتفاع الحكم قيد خرج ما ليس رفعا كالتخصيص الذي لا يرفع الحكم ولكنه يقصره على بعض أفراده.
- النسخ لا يقع إلا بأن يكون هناك تعارض بين الدليلين الشرعيين بحيث لا يمكن الجمع بينهما وإعمالهما. وهذا ما يشير إليه قول ابن عطية: على وجه لولاه لكان ثابتاً مع تراخيه عنه⁴. أي أنه لو لم يكن هناك تعارض حقيقي بين الدليلين لما كان هناك داع إلى النسخ؛ لأن الجمع بين الدليلين كما هو معلوم خير من إعمال أحدهما وإطراح الآخر.
- قول ابن عطية: مع تراخيه عنه. قيد في النسخ، إذ لو كان متصلاً بالمنسوخ لكان بياناً لغاية الحكم لا ناسخاً له.

حكم النسخ عند ابن عطية:

¹ المحرر الوجيز لابن عطية الأندلسي، 514/1.

² المحرر الوجيز، 190/1.

³ المحرر الوجيز، 190/1.

⁴ المحرر الوجيز، 190/1.

قبل التعرض لموقف ابن عطية من حكم النسخ، لابد من بيان موقف أهل الأديان من هذه القضية الشائكة والتي اختلفوا فيها إلى خمسة مذاهب:

المذهب الأول: النسخ جائز عقلا وواقع شرعا، في الشريعة الواحدة وبين الشرائع المختلفة، وهو رأي جميع المسلمين ما عدا أبا مسلم الأصفهاني.

المذهب الثاني: النسخ جائز عقلا وواقع سمعا بين الشرائع المختلفة وغير واقع في شريعو محمد صلى الله عليه وسلم. وهو رأي أبي مسلم الأصفهاني.

المذهب الثالث: امتناع النسخ عقلا وسمعا. وهو رأي الشمعونية من اليهود.

المذهب الرابع: النسخ جائز عقلا وغير واقع سمعا. وهو رأي العنانية من اليهود أيضا.

المذهب الخامس: النسخ جائز عقلا وواقع سمعا، لكن شريعة محمد صلى الله عليه وسلم ليست ناسخة لشريعة موسى عليه السلام. وهو رأي العيسوية من اليهود كذلك¹.

ولكل مذهب من هذه المذاهب أدلة يستدلون بها على نحو مفصل لا يسع المقام لإيراده في هذه المقالة، لكن الذي يهم هو موقف ابن عطية من حكم النسخ، والذي نحى فيه مذهب جميع المسلمين حين قال: **والنسخ جائز على الله تعالى عقلا**².

وقد استدل على ذلك فقال: **لأنه ليس يلزم عنه محال ولا تغيير صفة من صفاته تعالى، وليست الأوامر متعلقة بالإرادة فيلزم من النسخ أن الإرادة تغيرت، ولا النسخ لظرو علم، بل الله تعالى يعلم إلى أي وقت ينتهي أمره بالحكم الأول ويعلم نسخه بالثاني**³.

وتفسير هذا الكلام أن التكليف إما أن يكون موقوفا على مشيئة المُكَلَّف أو على مصلحة المُكَلَّف، فعلى الوجه الأول لا يمتنع أن يقع تكليف العباد عبادة في مدة معلومة ثم تُرفع ويأمر الله تعالى بغيرها لحكمة يعلمها سبحانه. وعلى الوجه الثاني فجائز أن تكون مصلحة العباد في فعل عبادة زمان دون زمان، وذلك أنه يجوز عقلا التكليف بعبادة متناهية كصوم يوم، فهذا تكليف انقضى بانقضاء الزمان، والله تعالى عليم خبير بالمصالح التي تتغير بتغير الزمان⁴.

وأما تقرير ابن عطية أن الأوامر ليست متعلقة بالإرادة حتى يلزم من النسخ أن الإرادة تغيرت، فمعلوم أن الإرادة صفة واجبة في حق الله تعالى فهو الفعال لما يريد لا معقب لحكمه ولا رادّ لقضائه. كما أنه العلم صفة واجبة كذلك

¹ يُنظر: نظرية النسخ في الشرائع السماوية لشعبان محمد إسماعيل، ص: 24-25.

² المحرر الوجيز، 1/191.

³ المحرر الوجيز، 1/191.

⁴ يُنظر: نواسخ القرآن لابن الجوزي، ص: 80.

في حقه سبحانه فعلمه أزلّي محيط بكل شيء لا تخفى عنه خافية، ولذلك فالنسخ لا يفيد تغير الإرادة الإلهية كما أنه لا يدل على حدوث علم يقتضي وقوع النسخ، فإرادة الله تعالى نافذة مطلقة كما أن علمه أزلّي محيط بكل شيء. هذا وقد نبه ابن عطية إلى خطأ اليهود في اعتقادهم أن النسخ متعلق بالبداء حيث قال: **وجعلت اليهود النسخ والبداء واحدا، ولذلك لم يجوزوه فضلا¹.**

وقد بين بطلان هذا القول فقال: **والبداء لا يجوز على الله تعالى لأنه لا يكون إلا لَطْرُقٍ علم أو لِنَعْيِرٍ إرادة، وذلك محال في جهة الله تعالى².**

وهذا صحيح بيّن لأن القول بالبداء يتعارض مطلقا مع صفة العلم والإرادة في حق الله تبارك وتعالى. فالبداء معناه تغير الرأي على ما كان عليه. يقال: بدا لي من أمرك بداء أي ظهر لي³. وهذا لا شك أنه محال في حق الله تعالى.

والفرق بين النسخ والبداء ظاهر. قال ابن حزم: **فإن قال قائل ما الفرق بين البداء والنسخ قيل له وبالله تعالى التوفيق الفرق بينهما لائح، وهو أن البداء هو أن يأمر بالأمر والآمر لا يدري ما يؤول إليه الحال، والنسخ هو أن يأمر بالأمر والآمر يدري أنه سيحيله في وقت كذا ولا بد قد سبق ذلك في عمله⁴.**

فالبون شاسع بين الأمر الذي يُعرف مآله وزمان انتهائه، والأمر الذي ليس كذلك وهو ما يستحيل اتصاف الباري سبحانه به.

وقد نبه ابن عطية أيضا فيما يتعلق بما يدخل في النسخ وما ليس كذلك إلى الفرق بين النسخ والتخصيص فقال: **"والتخصيص من العموم يوهم أنه نسخ وليس به، لأن المخصّص لم يتناوله العموم قط، ولو ثبت قطعا تناول العموم لشيء ما ثم أخرج ذلك الشيء عن العموم لكان نسخا لا تخصيصا⁵.**

والذي أدى إلى توهم التخصيص نسخا هو ما جرى عليه المتقدمون من توسعهم في معنى النسخ بحيث أن كثيرا منهم كان يطلق النسخ على تخصيص العام وتقييد المطلق وبيان المجمل. قال الشاطبي: **وذلك أن الذي يظهر من كلام المتقدمين أن النسخ عندهم في الإطلاق أعم منه في كلام الأصوليين؛ فقد يطلقون على تقييد المطلق نسخا، وعلى تخصيص العموم بدليل متصل أو منفصل نسخا، وعلى بيان المبهم والمجمل نسخا، كما يطلقون على رفع الحكم الشرعي بدليل شرعي متأخر نسخا؛ لأن جميع ذلك مشترك في معنى واحدا، وهو أن النسخ في**

¹ المحرر الوجيز، 1/191.

² المحرر الوجيز، 1/191.

³ يُنظر: لسان العرب لابن منظور، 66/14، مادة (ب د ا).

⁴ الإحكام في أصول الأحكام، 4/64.

⁵ المحرر الوجيز، 1/191.

الاصطلاح المتأخر اقتضى أن الأمر المتقدم غير مراد في التكليف، وإنما المراد ما جاء به آخراً؛ فالأول غير معمول به، والثاني هو المعمول به¹.

وهذا ما يفسر أن النسخ بمعناه الخاص قليل جداً، وذلك عكس ما ذكره السلف من آيات كثيرة قيل أنها منسوخة لكن ذلك بالمعنى العام للنسخ الذي يدخل فيه ما ليس نسخاً حقيقة كتخصيص العام وتقييد المطلق وبيان المجمل. ثم إن ابن عطية قد بين ما الذي لا يقع النسخ عليه فقال: والنسخ لا يجوز في الإخبار، وإنما هو مختص بالأوامر والنواهي². وهذا الكلام صحيح لكن ينقصه التقييد؛ لأن الأخبار على ضربين:

أحدهما: الخبر الخالص، فهذا الذي لا يجوز عليه النسخ كما قرر ابن عطية، لأن القول بالنسخ يفضي إلى الكذب وذلك محال.

والثاني: ما كان لفظه لفظ الخبر، ومعناه معنى الأمر كقوله تعالى: ﴿لَا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ﴾

[سورة الواقعة آية 82] فهذا لاحق بكتاب التكليف في جواز النسخ عليه³.

صور النسخ وأقسامه عند ابن عطية:

تعرض ابن عطية لبيان صور النسخ فقال: "وصور النسخ تختلف، فقد ينسخ الأثقل إلى الأخف كنسخ الثبوت لعشرة بالثبوت لاثنتين⁴، وقد ينسخ الأخف إلى الأثقل كنسخ يوم عاشوراء والأيام المعدودة برمضان، وقد ينسخ المثل بمثله ثقلاً وخفة كالقبلة، وقد ينسخ الشيء لا إلى بدل كصدقة النجوى، والنسخ التام أن تنسخ التلاوة والحكم وذلك كثير، وقد تنسخ التلاوة دون الحكم كآية الرجم، وقد ينسخ الحكم دون التلاوة كصدقة النجوى،

¹ ينظر: الموافقات، 3/344.

² المحرر الوجيز، 1/191.

³ ينظر: نواسخ القرآن لابن الجوزي، ص: 93.

⁴ أي نسخ قوله تعالى: ﴿يَأْتِيهَا النَّبِيُّ حَرَضٍ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى الْفِتَالِ إِنْ يَكُ مِنْكُمْ عَشْرُونَ صَلْبِرُونَ يَغْلِبُوا مَائَتِينَ﴾ الآية، بقوله تعالى: ﴿أَلَمْ حَقَّبَ اللَّهُ عَنْكُمْ وَعَلِمَ أَنَّ فِيكُمْ ضُعْباً فَإِنْ تَكُ مِنْكُمْ مَائَةٌ صَابِرَةٌ يَغْلِبُوا مَائَتِينَ وَإِنْ يَكُ مِنْكُمْ أَلْفٌ يَغْلِبُوا أَلْفِينَ بِإِذْنِ اللَّهِ وَاللَّهُ مَعَ الصَّالِحِينَ﴾ [سورة الأنفال آية 67].

وكقوله تعالى: ﴿وَإِن فَاتَكُمْ شَيْءٌ مِّنْ أَرْوَاجِكُمْ إِلَى الْكُفَّارِ فَعَابْتُمْ فَبَاتُوا بِالدِّينِ ذَهَبَةً
أَرْوَاجُهُمْ مِّثْلَ مَا أَنْبَغُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي أَنْتُمْ بِمُؤْمِنُونَ بِهِ﴾ [سورة الممتحنة آية 11] ¹.

وهذه الصور متفق على جوازها عقلا ووقوعها سمعا عند القائلين بالنسخ كافة، لأن الأدلة العقلية والنقلية على ذلك مستفيضة ظاهرة.

كما تعرض لبيان أنواع النسخ في الشرع فذكر منها ما وقع الاتفاق عليه عند أئمة المسلمين وما ليس كذلك. فأما ما اتفقوا عليه فهو ثلاثة أنواع وهي قوله: "وينسخ القرآن بالقرآن، والسنة بالسنة، وهذه العبارة يراد بها الخبر المتواتر القطعي، وينسخ خبر الواحد بخبر الواحد، وهذا كله متفق عليه ².

وأما ما ورد فيه الخلاف فهو ثلاثة أنواع وهي قوله: وحذاق الأئمة على أن القرآن ينسخ بالسنة، وذلك موجود في قوله صلى الله عليه وسلم: «لا وصية لوارث»، وهو ظاهر مسائل مالك رحمه الله، وأبى ذلك الشافعي رحمه الله، والحجة عليه من قوله إسقاطه الجلد في حد الزنى عن الثيب الذي يرجم، فإنه لا مسقط لذلك إلا السنة. فعل النبي صلى الله عليه وسلم ³.

فهذا الكلام يفيد أن ابن عطية يختار جواز نسخ القرآن بالسنة لقيام الأدلة الظاهرة على ذلك، وهذا فيما يتعلق بالسنة المتواترة ⁴.

وأما النوع الثاني فهو قوله: وكذلك حذاق الأئمة على أن السنة تنسخ بالقرآن، وذلك موجود في القبلية فإن الصلاة إلى الشام لم تكن قط في كتاب الله، وفي قوله تعالى: ﴿بَلَا تَرْجِعُوهُمْ إِلَى الْكُفَّارِ﴾ [سورة الممتحنة آية 10] ، فإن رجوعهن إنما كان بصلح النبي صلى الله عليه وسلم لقريش ⁵.

فأكثر الأصوليين على جواز نسخ السنة بالكتاب، ونقل عن الشافعي في ذلك قولان: أحدهما الجواز، وثانيهما: عدم الجواز ⁶.

¹ المحرر الوجيز، 191/1.

² المحرر الوجيز، 191/1.

³ المحرر الوجيز، 191/1.

⁴ يُنظر: تفصيل هذا الاختلاف وأدلة كل فريق في نواسخ القرآن لابن الجوزي، ص: 97 فما بعدها.

⁵ المحرر الوجيز، 191/1.

⁶ يُنظر: الرسالة للشافعي، ص: 324.

ودليل الجواز هو ما استدل به ابن عطية في تحويل القبلة من كون الصلاة إلى الشام لا ترد في القرآن فلم يبق إلا أن تكون واردة في السنة. أما الشافعي فقد استدل على عدم جواز نسخ السنة بالكتاب بقوله تعالى: وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَّبِعُونَ ﴿١٠٣﴾ [سورة النحل آية 44].

ووجه الاستدلال عنده أن الله جعل السنة مبينة للكتاب، فيكون الكتاب مبيّنًا بها، ويكون متوقفا عليها، فلو جعل الكتاب ناسخا للسنة لكان الكتاب مبيّنًا لها، والسنة مبيّنة به، وذلك يقضي بأن السنة متوقفة على الكتاب، فجاء الدور لتوقف كل منهما على الآخر والدور باطل، فامتنع أن يكون الكتاب ناسخا للسنة وهو المدعى¹.

لكن الجمهور أجاب عن ذلك من وجهين:

الأول: أن هذا الدليل معارض بقوله تعالى: وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تَبْيِينًا لِكُلِّ شَيْءٍ [سورة النحل آية 89] والسنة شيء من الأشياء، فكان القرآن مبينا لها.

الثاني: أن الاستدلال بالآية على أن السنة لا تُنسخ بالكتاب، يتوقف على أن النسخ بيان لا رفع، والمقرر عند الجمهور أن النسخ رفع لا بيان، فلا يصح الاستدلال بها هنا².

وأما النوع الثالث فهو قوله: والحذاق على تجويز نسخ القرآن بخبر الواحد عقلا، واختلفوا هل وقع شرعا، فذهب أبو المعالي وغيره إلى وقوعه في نازلة مسجد قباء في التحول إلى القبلة، وأبى ذلك قوم³.

وممن أبى جواز نسخ القرآن بخبر الأحاد ابن الجوزي الذي قرر بأنها لا توجب العلم، بل تقيد الظن، والقرآن يوجب العلم، فلا يجوز ترك المقطوع به لأجل مظنون⁴.

وقد تعرض ابن عطية كذلك لبيان ما لا يصح فيه النسخ فقال: ولا يصح نسخ نص بقياس إذ من شروط القياس أن لا يخالف نصا، وهذا كله في مدة النبي صلى الله عليه وسلم، وأما بعد موته واستقرار الشرع فأجمعت الأمة أنه لا نسخ. ولهذا كان الإجماع لا ينسخ ولا ينسخ لأنه إنما ينعقد بعد النبي صلى الله عليه وسلم، فإذا وجدنا إجماعا يخالف نصا فنعلم أن الإجماع استند إلى نص ناسخ لا نعلمه نحن⁵.

فأما الإجماع فقول ابن عطية أنه لا ينسخ ولا يُنسخ به ظاهر وجلي، لأن الإجماع منعقد بعد النبي صلى الله عليه وسلم، وبوفاته انقطع التشريع فيمتنع النسخ لا محالة. وأما قول ابن عطية: فإذا وجدنا إجماعا يخالف نصا

¹ يُنظر: نظرية النسخ في الشرائع السماوية لشعبان محمد إسماعيل، ص: 103.

² يُنظر: نظرية النسخ في الشرائع السماوية لشعبان محمد إسماعيل، ص: 103.

³ المحرر الوجيز، 1/191.

⁴ يُنظر: نواسخ القرآن لابن الجوزي، ص: 101.

⁵ المحرر الوجيز، 1/191.

فنعلم أن الإجماع استند إلى نص ناسخ لا نعلمه نحن¹. فهذا معناه أنه إذا وجد في كلام بعض العلماء ما يوهم النسخ بالإجماع فمرادهم النسخ بالدليل الذي هو مستند الإجماع².

وفيما يتعلق بالقياس فتقرير ابن عطية أنه لا يصح نسخ بقياس لأنه من شروط القياس أن لا يخالف نصاً. فهذا موافق لما عليه جمهور العلماء وبعض الحنابلة، ودليل المنع عندهم أن القياس لا يُنسخ به ولا يُنسخ لأنه إنما يعتبر فيما لا نص فيه، والقياس مع وجود النص المخالف له فاسد الاعتبار لا يعتد به³. وأما من خالف فقد ذهب إلى أن القياس إن نُصَّ على علته فكالنص يُنسخ ويُنسخ به، وإلا فلا⁴.

والراجع من هذه المسألة ما عليه الجمهور وهو أن القياس لا ينسخ النص للدليل السابق ولكون القياس دون مرتبة النص، لكن نسخ القياس في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم بالنص أو بقياس آخر تكون أمارة العلة فيه أجلي جاز على قول الجمهور⁵.

المبحث الثاني: نماذج تطبيقية لناسخ القرآن ومنسوخه من خلال تفسير المحرر الوجيز

قوله تعالى: ﴿وَدَّ كَثِيرٌ مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَوْ يَرُدُّونَكُمْ مِّنْ بَعْدِ إِيمَانِكُمْ كُقُبَرًا حَسَدًا مِّنْ عِنْدِ أَنفُسِهِمْ مِّنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمُ الْحَقُّ فَاعْبُوا وَأَصْبَحُوا حَتَّى يَأْتِيَ اللَّهُ بِأَمْرِهِ إِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [سورة البقرة آية 108]

ذكر ابن عطية في تفسير هذه الآية ثلاثة أقوال:

القول الأول: أورده عن ابن عباس الذي ذهب إلى أن هذه الآية منسوخة بقوله تعالى: ﴿فَلْتَلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ، وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ﴾ [سورة التوبة آية 29].

¹ المحرر الوجيز، 1/191.

² يُنظر: مذكرة في أصول الفقه لمحمد الأمين بن محمد المختار الشنقيطي، ص: 105.

³ يُنظر: مذكرة في أصول الفقه لمحمد الأمين بن محمد المختار الشنقيطي، ص: 105.

⁴ يُنظر: غاية السؤل إلى علم الأصول لابن المبرّد الحنبلي، ص: 89.

⁵ يُنظر: المحصول للرازي، 3/358-359.

القول الثاني: أورده دون عزو، وهو أن الآية منسوخة بقوله تعالى: ﴿فَإِذَا بَلَغَ الْأَشْهُرُ الْحُرْمُ بِأَفْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ وَخَذُوهُمْ وَاحْضَرُوهُمْ وَأَفْعِدُوا لَهُمْ كُلَّ مَرْصَدٍ فَإِن تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ فَخَلُّوا سَبِيلَهُمْ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [سورة التوبة آية 5]

القول الثالث: أورده ابن عطية عن قوم قالوا: "ليس هذا حد المنسوخ، لأن هذا في نفس الأمر كان التوقيف على مدته¹. ومعنى هذا القول أن العفو والصفح في الآية محدد بمدة وهي قوله تعالى: ﴿حَتَّى يَأْتِيَ اللَّهُ بِأَمْرٍ﴾".

وممن ذهب إلى أن الآية غير منسوخة ابن الجوزي الذي قال: زعم قوم أنها منسوخة بآية السيف وليس بصحيح لأنه لم يأمر بالعفو مطلقاً بل إلى غاية ومثل هذا لا يدخل في المنسوخ².

وقد حرر ابن عطية القول في وقوع النسخ في هذه الآية حيث أجاب على من ذهب إلى أن الآية محكمة غير منسوخة بقوله: "وهذا على من يجعل الأمر المنتظر أوامر الشرع أو قتل بني قريظة وإجلاء بني النضير"³. أي: أن القول بعدم النسخ إنما يأتي على من يجعل الأمر المنتظر المدلول عليه بقوله تعالى: ﴿حَتَّى يَأْتِيَ اللَّهُ بِأَمْرٍ﴾ هو أوامر الشرع بقتال الذين لا يؤمنون، أو بقتل قريظة وإجلاء النضير. فيما أجاب عن قرر أن الآية منسوخة فقال: "وأما من يجعله آجال بني آدم فيترب النسخ في هذه الآية بعينها، لأنه لا يختلف أن آيات الموادعة المطلقة قد نسخت كلها، والنسخ هو مجيء الأمر في هذه المقيدة"⁴.

والظاهر من كلام ابن عطية أنه يميل إلى ترجيح وقوع النسخ في هذه الآية، يشير إلى ذلك قوله: لأنه لا يختلف أن آيات الموادعة المطلقة قد نسخت كلها، والنسخ هو مجيء الأمر في هذه المقيدة"⁵. وعلى هذا فالموادعة المذكورة في هذه الآية قد سقط حكمها بالقتال الوارد في آيات سورة التوبة.

¹ المحرر الوجيز، 530/1-531.

² المصنفى بألف أهل الرسوخ من علم الناسخ والمنسوخ لابن الجوزي، ص: 15-16.

³ المحرر الوجيز، 531/1.

⁴ المحرر الوجيز، 531/1. والمراد بالمقيدة قوله تعالى: ﴿فَلْيَلْوَ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ﴾ الآية، وقوله تعالى:

﴿فَافْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ﴾ الآية.

⁵ المحرر الوجيز، 531/1.

يستفاد مما تقدم توظيف ابن عطية علم الناسخ والمنسوخ في بيان معاني الآية المترتبة عن وقوع النسخ أو عدمه، مع بيان الحكم الشرعي المترتب عن وقوع النسخ، وهو الرأي الذي مال إليه في تفسير هذه الآية.

قوله تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ﴾ [سورة البقرة آية 179]

ذكر ابن عطية اختلاف العلماء في تفسير هذه الآية على أربعة أقوال:

القول الأول: قال فريق: الآية محكمة ظاهرها العموم ومعناها الخصوص في الوالدين اللذين لا يرثان كالكافرين والعبيد، وفي القرابة غير الوارثة¹.

القول الثاني: قال ابن عباس والحسن وقتادة: "الآية عامة وتقرر الحكم بها برهة ونسخ منها كل من يرث بآية الفرائض"².

القول الثالث: قال ابن عمر وابن عباس أيضا وابن زيد: "الآية كلها منسوخة وبقيت الوصية ندبا"³.

القول الرابع: قال بعض أهل العلم: "إن الناسخ لهذه الآية هي السنة المتواترة في حديث: (إن الله قد أعطى كل ذي حق حقه فلا وصية لوارث)⁴. وهذا على من يجعل السنة ناسخة للقرآن الكريم.

وبهذا يظهر أنه عدا القول الأول فباقي الأقوال كلها منقطة على وقوع النسخ في هذه الآية وإن اختلفت في موضع ورود الناسخ.

والذي يظهر أنه سواء وقع نسخ بآية الفرائض الواردة في سورة النساء أو بالحديث الذي تقدم فإن الذي لا خلاف فيه أن الوصية المذكورة في هذه الآية خرج منها كل من يرث فرضا من الفرائض التي بينها القرآن الكريم والسنة النبوية.

والأدلة على وقوع النسخ في الآية كثيرة منها قول مجاهد: كان المال للولد وكانت الوصية للوالدين والأقربين فنسخ الله عز وجل من ذلك ما أحب فجعل للولد للذكر مثل حظ الأنثيين وجعل للأبوين لكل واحد منهما السدس مع الولد وللزوجة الثمن أو الربع وللزوج الشطر أو الربع⁵. وقول الحسن: كانت الوصية للوالدين والأقربين فنسخ ذلك منها فصارت الوصية للأقربين اللذين لا يرثون ونسخ منها كل وارث⁶.

¹ المحرر الوجيز، 557/1.

² المحرر الوجيز، 557/1.

³ المحرر الوجيز، 557/1.

⁴ أخرجه الترمذي في سننه، أبواب الوصايا، باب ما جاء لا وصية لوارث، رقم الحديث 2120، 434/4.

⁵ الناسخ والمنسوخ لأبي عبيد القاسم بن سلام، 231/1.

⁶ الناسخ والمنسوخ لأبي عبيد القاسم بن سلام، 231/1.

قال أبو عبيد مرجحا صحة القول بالنسخ: فإلى هذا القول صارت السنة القائمة عن رسول الله - صلى الله عليه - وإليه انتهى قول العلماء وإجماعهم في قديم الدهر وحديثه أن الوصية للوارث منسوخة لا تجوز وكذلك أجمعوا على أنها جائزة للأقربين معا إذا لم يكونوا من أهل الميراث¹.

والملاحظ أن ابن عطية اكتفى بإيراد الأقوال المتعلقة بالنسخ في هذه الآية دون ترجيح، لكن الأدلة ظاهرة في نسخ الوصية خاصة للوالدين الذين تقرر ميراثهم بأية الفرائض وحديث الوصية.

قوله تعالى: ﴿وَأَقْتُلُوهُمْ حَيْثُ ثَفِفْتُمُوهُمْ وَأَخْرِجُوهُمْ مِّنْ حَيْثُ أَخْرَجْتُمُوهُمْ وَالْمِثْنَ أَشَدَّ مِنَ الْقَتْلِ وَلَا تَقْتُلُوهُمْ عِنْدَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ حَتَّىٰ يُفْتَلُوا بِمِثْلِهِ قِيَامًا فَتَلَوْكُمْ بِأَقْتُلُوهُمْ كَذَلِكَ جَزَاءُ الْكٰفِرِينَ ﴿١٩٠﴾ [سورة البقرة آية 190]

ذكر ابن عطية في تفسير هذه الآية أربعة أقوال:

القول الأول: وهو قول الجمهور: كان هذا ثم نسخ وأمر بالقتال في كل موضع.

القول الثاني: قال الربيع: "نسخه قوله تعالى: ﴿وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّىٰ لَا تَكُونَ فِتْنَةً وَيَكُونَ الدِّينُ

لِلَّهِ قِيَامًا إِن تَهَؤُا فَلَآ عُدْوَانَ إِلَّا عَلَى الظَّالِمِينَ ﴿١٩٢﴾ [سورة البقرة آية 192]

القول الثالث: قال قتادة: "نسخه قوله تعالى: ﴿وَإِذَا بَلَغَ الْأَشْهُرُ الْحُرْمُ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ

حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ وَخَذُوهُمْ وَاحْصُرُوهُمْ وَاقْعُدُوا لَهُمْ كُلَّ مَرْصِدٍ قِيَامًا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ فَخَلُّوا سَبِيلَهُمْ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿٥﴾ [سورة التوبة آية 5].

القول الرابع: وهو أن الآية محكمة غير منسوخة، فقد ورد عن مجاهد قوله: "الآية محكمة ولا يجوز قتال أحد في المسجد الحرام إلا بعد أن يقاتل"².

ومن المفسرين الذين ذهبوا إلى أن الآية محكمة غير منسوخة الرازي الذي قال: وأما قوله: ولا تقتلوه عند المسجد الحرام منسوخ بقوله: وقاتلوه حتى لا تكون فتنة فهو خطأ أيضا، لأنه لا يجوز الابتداء بالقتال في الحرم، وهذا الحكم ما نسخ بل هو باق فثبت أن قوله ضعيف³.

¹ الناسخ والمنسوخ لأبي عبيد القاسم بن سلام، 232/1.

² المحرر الوجيز، 263/1.

³ مفاتيح الغيب، 289/5.

والظاهر أن الراجح هو قول الجمهور، وهو ما رجحه أيضا ابن عطية حيث قال: "وقوله تعالى: ﴿وَفَاتِلُوهُمْ حَتَّىٰ لَا تَكُونَ فِتْنَةً﴾ أمر بالقتال لكل مشرك في كل موضع على قول من رآها ناسخة، ومن رآها غير ناسخة قال: المعنى قاتلوا هؤلاء الذين قال الله فيهم فإن قاتلوكم، والأول أظهر، وهو أمر بقتال مطلق لا بشرط أن يبدأ الكفار، دليل ذلك قوله ﴿وَيَكُونَ الدِّينُ لِلَّهِ﴾¹.

والحاصل أن ابن عطية قد قرر وقوع النسخ في هذه الآية، وعلى هذا فقد وجه معناها بما ورد في آية البقرة حيث أمر الله تعالى عباده بقتال المشركين في كل موضع دون شرط بدء الكفار. وبهذا يظهر توظيف ابن عطية لناسخ القرآن ومنسوخه في بيان الحكم الشرعي الأولى بالاعتبار في العمل بالآية.

قوله تعالى: ﴿وَفَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يُفْتَلُونَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ﴾ [سورة البقرة آية 189]

قال ابن عطية في تفسير هذه الآية: هي أول آية نزلت في الأمر بالقتال². ثم أورد في معناها ثلاثة أقوال: القول الأول: قال ابن زيد والربيع: معناها قاتلوا من قاتلكم وكفوا عنكم ولا تعتدوا في قتال من لم يقاتلكم³. قال ابن عطية: وهذه المودعة منسوخة بآية براءة⁴، وبقوله: ﴿وَفَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ كَأَنَّ كَمَا يُفْتَلُونَكُمْ كَأَنَّ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ مَعَ الْمُتَّقِينَ﴾ [سورة التوبة آية 36]⁵.

القول الثاني: قال ابن عباس وعمر بن عبد العزيز ومجاهد: معنى الآية قاتلوا الذين هم بحالة من يقاتلكم، ولا تعتدوا في قتل النساء والصبيان والرهبان وشبههم⁶. قال ابن عطية: فهي محكمة على هذا القول⁷.

وقد رجح النحاس هذا القول فقال: وهذا أصح القولين من السنة والنظر فأما السنة، فحدثنا أبو جعفر قال: حدثنا بكر بن سهل، قال: حدثنا عبد الله بن يوسف، قال: أخبرنا مالك، عن نافع، عن ابن عمر، «أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى في بعض مغازيه امرأة مقتولة فكره ذلك ونهى عن قتل النساء والصبيان» وهكذا، يروى

¹ المحرر الوجيز، 698/1.

² المحرر الوجيز، 263/1.

³ المحرر الوجيز، 263/1.

⁴ وهي قوله تعالى: ﴿فَإِذَا إِنْسَلَخَ الْأَشْهُرَ الْحُرْمَ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ﴾ الآية.

⁵ المحرر الوجيز، 263/1.

⁶ المحرر الوجيز، 264/1.

⁷ المحرر الوجيز، 264/1.

أن عمر بن عبد العزيز رحمه الله كتب: لا تقتلوا النساء والصبيان والرهبان في دار الحرب فتعدوا ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ﴾ [سورة البقرة آية 189] والدليل على هذا من اللغة أن فاعل يكون من اثنين وإنما هو من أنك تقاتله ويقاتلك فهذا لا يكون في النساء ولا في الصبيان ولهذا قال من قال من الفقهاء: لا يؤخذ من الرهبان جزية لقول الله جل وعز ﴿فَلْتَلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ، وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَن يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ﴾ [سورة التوبة آية 29] وليس الرهبان ممن يقاتل فصار المعنى: وقاتلوا في طريق الله وأمره الذين يقاتلونكم ولا تعدوا فتقتلوا النساء والصبيان والرهبان ومن أعطى الجزية فصح أن الآية غير منسوخة¹.

القول الثالث: قال قوم: المعنى لا تعدوا في القتال لغير وجه الله كالحمية وكسب الذكر².

والملاحظ أن ابن عطية وإن كان يميل إلى القول بالنسخ، وذلك بتقريره نسخ الموادة التي كانت بين المؤمنين وأعدائهم بما ورد في سورة براءة وسورة التوبة من آيات القتال، إلا أنه لم يرجح ذلك، وذلك لقيام الأدلة على كون الآية محكمة غير منسوخة.

وهذا مما يبرز احتراز ابن عطية في توظيف علم الناسخ والمنسوخ وذلك بتوقفه عند الآيات التي لا يقطع بتحقيق النسخ فيها، لما لذلك من أثر في بيان الأحكام المترتبة عن وقوع النسخ أو انتفائه.

قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَبَّئُونَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا وَصِيَّةً لِأَزْوَاجِهِمْ مَتَّعًا إِلَى الْحَوْلِ غَيْرَ إِخْرَاجٍ فَإِنْ خَرَجَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِي مَا فَعَلْتُمْ فِي أَنْفُسِهِمْ مِنْ مَّعْرُوفٍ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ [سورة البقرة آية 238].

ذكر ابن عطية اختلاف العلماء ممن هذه الوصية على ثلاثة أقوال:

القول القول: قالت فرقة: كانت وصية من الله تعالى تجب بعد وفاة الزوج³، قال قتادة: "كانت المرأة إذا توفي عنها زوجها فلها السكنى والنفقة حولا في مال زوجها ما لم تخرج برأيها، ثم نسخ ما في هذه الآية من النفقة بالربع أو بالثلث الذي في سورة النساء، ونسخ سكنى الحول بالأربعة الأشهر والعشر"⁴.

¹ الناسخ والمنسوخ، ص: 107.

² المحرر الوجيز، 1/264.

³ المحرر الوجيز، 2/121.

⁴ المحرر الوجيز، 2/121.

القول الثاني: قالت قتادة والسدي: "بل هذه الوصية هي من الزوج، كانوا ندبوا إلى أن يوصوا للزوجات بذلك¹. قال ابن عطية مبينا معنى هذا القول: فيتوفون على هذا القول معناه يقاربون الوفاة ويحتضرون، لأن الميت لا يوصي"². وذكر أيضا قول السدي: "إلا أن العدة كانت أربعة أشهر وعشرا، وكان الرجال يوصون بسكنى سنة ونفقتها ما لم تخرج. فلو خرجت بعد انقضاء العدة الأربعة الأشهر والعشر سقطت الوصية. ثم نسخ الله تعالى ذلك بنزول الفرائض. فأخذت ربعها أو ثمنها، ولم يكن لها سكنى ولا نفقة وصارت الوصايا لمن لا يرث"³.

القول الثالث: قال الطبري عن مجاهد: "إن هذه الآية محكمة لا نسخ فيها، والعدة كانت قد ثبتت أربعة أشهر وعشرا، ثم جعل الله لهن وصية، منها سكنى سبعة أشهر وعشرين ليلة، فإن شاءت المرأة سكنت في وصيتها وإن شاءت خرجت، وهو قوله تعالى: غَيْرَ إِخْرَاجٍ فَإِنْ خَرَجْتَ بِلَا جُنَاحٍ عَلَيْكُمْ فِي مَا بَعَلْنَ مِنْ أَنْفُسِهِنَّ مِنْ مَّعْرُوفٍ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴿٢٣٨﴾ [سورة البقرة آية 238]⁴.

وقد ضعف ابن عطية ما نقله الطبري عن مجاهد في زعمه أن الآية محكمة غير منسوخة حيث قال: وألفاظ مجاهد رحمه الله التي حكى عنها الطبري لا يلزم منها أن الآية محكمة، ولا نص مجاهد ذلك، بل يمكن أنه أراد ثم نسخ ذلك بعد بالميراث⁵.

وعلى هذا فالظاهر أن النفقة الواردة في الآية منسوخة بالربع أو بالثمن الذي في سورة النساء، فيما نسخ سكنى الحول بالأربعة الأشهر والعشر الواردة في قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَتَوَقَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِي مَا بَعَلْنَ مِنْ أَنْفُسِهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ﴿٢٣٢﴾ [سورة البقرة آية 232]. ومما يقوي أن الآية منسوخة ذكر ابن عطية اتفاق أهل العلم على ذلك بقوله: "وهذا كله قد زال حكمه بالنسخ المتفق عليه"⁶.

ويتحصل مما تقدم أن ابن عطية قد رجح وقوع النسخ في هذه الآية، وعلى هذا فالوصية الواردة فيها سقط حكمها بالربع أو بالثمن الذي في سورة النساء، وكذا نسخت سكنى الحول بالأربعة الأشهر والعشر.

¹ المحرر الوجيز، 121/2.

² المحرر الوجيز، 121/2.

³ المحرر الوجيز، 121/2.

⁴ يُنظر: تفسير الطبري، 405/4.

⁵ المحرر الوجيز، 121/2.

⁶ يُنظر: المحرر الوجيز، 121/2.

قوله تعالى: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِنَّ كَثِيرًا مِّنَ الْأَخْبَارِ وَالرُّهْبَانِ لِيَآكُلُونَ أَمْوَالَ
النَّاسِ بِالْبَاطِلِ وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ اللَّهِ وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يَنْفِقُونَهَا فِي
سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴿٣٤﴾ [سورة التوبة آية 34]

أورد ابن عطية عند تفسيره للكنز الوارد في هذه الآية قولين:

القول الأول: قال علي بن أبي طالب رضي الله عنه: أربعة آلاف درهم فما دونها نفقة وما زاد عليها فهو
كنز وإن أدت زكاته¹.

القول الثاني: قال أبو ذر وجماعة معه: ما فضل من مال الرجل عن حاجة نفسه فهو كنز².

وقد عقب ابن عطية على هذين القولين فقال: وهذان القولان يقتضيان أن الذم في حبس المال لا في منع
زكاته فقط، ولكن قال عمر بن عبد العزيز: هي منسوخة بقوله تعالى: ﴿خُذْ مِمَّا آتَاكُم مِّنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ
وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتِكَ سَكَنٌ لَهُمْ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴿١٠٤﴾ [سورة التوبة
آية 104] فأتى فرض الزكاة على هذا كله³.

وعلى هذا فابن عطية يرى وقوع النسخ في هذه الآية ولذلك فالمعنى الذي أفادته والذي يقتضي تحريم جمع
المال سقط حكمه. قال ابن عطية: كان مضمّن الآية لا تجمعوا مالا فتعذبوا فنسخه التقرير الذي في قوله خذ من
أموالهم⁴.

ويستفاد مما تقدم توظيف ابن عطية لعلم الناسخ والمنسوخ في تفسير الآية وحمل معناها على الحكم الذي
اقتضاه وقوع النسخ، وهو عدم تحريم جمع المال شريطة أداء زكاته.

قوله تعالى: ﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ إِذْ قَالُوا مَا أَنزَلَ اللَّهُ عَلَيَّ بَشِيرًا مِّنْ شَيْءٍ فُلْ مَسَّ
أَنْزَلَ الْكِتَابَ الَّذِي جَاءَ بِهِءُ مَوْسَى نُورًا وَهُدًى لِّلنَّاسِ تَجْعَلُونَهُ فَرَاطِيسَ تُبْدُونَهَا
وَتُخْفُونَ كَثِيرًا وَعَلَّمْتُمْ مَا لَمْ تَعْلَمُوا أَنْتُمْ وَلَا ءَابَاؤُكُمْ فُلِ اللَّهُ ثُمَّ ذَرْهُمْ فِي خَوْضِهِمْ
يَلْعَبُونَ ﴿٩٢﴾ [سورة الأنعام آية 92]

¹ يُنظر: المحرر الوجيز، 302/10.

² يُنظر: المحرر الوجيز، 302/10.

³ يُنظر: المحرر الوجيز، 302/10.

⁴ يُنظر: المحرر الوجيز، 302/10.

أورد ابن عطية في تفسير من المراد بالضمير في قدروا وقالوا أربعة أقوال:

القول الأول: قيل يراد به العرب، وهو قول مجاهد وغيره.

القول الثاني: وقيل يراد به بنو إسرائيل، وهو قول ابن عباس.

القول الثالث: وقيل رجل مخصوص منهم يقال له مالك بن الصيف، وهو قول سعيد بن جبيرة.

القول الرابع: قيل في فحاص، قاله السدي¹.

ثم قال ابن عطية في بيان معنى قوله تعالى: ﴿ثُمَّ دَرَّهُمْ فِي جَوْضِهِمْ يَلْعَبُونَ﴾: وهذه آية منسوخة بآية القتال إن تأولت موادعة، وقد يحتمل أن لا يدخلها نسخ إذا جعلت تتضمن تهديدا ووعيدا مجردا من موادعة². ويستفاد من كلام ابن عطية أنه حمل الآية على وجهين أحدهما مبني على تأويل أن الآية فيها موادعة للكفار وعلى ذلك فهي منسوخة بآية القتال. أما الوجه الآخر فتأويل الآية على جهة التهديد والوعيد دون الموادعة، وعليه تكون الآية محكمة غير منسوخة.

والحاصل أن ابن عطية قد استثمر علم الناسخ والمنسوخ في حمل الآية على أكثر من معنيين معتبرين في تفسير الآية وهو ما أفضى إلى توسعة المعنى المراد من الآية.

قوله تعالى: ﴿وَمِنْهُمْ مَّنْ يُّؤْمِنُ بِهِءٍ وَمِنْهُمْ مَّنْ لَا يُّؤْمِنُ بِهِءٍ وَرَبُّكَ أَعْلَمُ بِالْمُفْسِدِينَ﴾³
وَإِنْ كَذَّبُوكَ فَقُلْ لِي عَمَلِي وَلَكُمْ عَمَلِكُمْ أَنْتُمْ بَرِيغُونَ مِمَّا أَعْمَلُ وَأَنَا بَرِيغٌ مِّمَّا
تَعْمَلُونَ ﴿٤١﴾ [سورة يونس الآيات 40-41]

قال ابن عطية في بيان مقصد هذه الآية: وفائدة الآية على هذا التأويل التفرقة لكلمة الكفار، وإضعاف نفوسهم، وأن يكون بعضهم على وجل من بعض، وفي قوله وربك أعلم بالمفسدين، تهديد ووعيد، وقوله وإن كذبوك، آية مناخزة لهم ومشاركة وفي ضمنها وعيد وتهديد، وهذه الآية نحو قوله قل يا أيها الكافرون إلى آخر السورة³.

ثم بين ما يتعلق بوقوع النسخ في الآية فقال: وقال كثير من المفسرين منهم ابن زيد: هذه الآية منسوخة بالقتال لأن هذه مكية. قال ابن عطية معلقا على هذا القول: وهذا صحيح⁴.

¹ يُنظر: المحرر الوجيز، 321/2.

² يُنظر: المحرر الوجيز، 321/2.

³ يُنظر: المحرر الوجيز، 485/11.

⁴ يُنظر: المحرر الوجيز، 485/11.

وعلى هذا فقد أقر ابن عطية بوقوع النسخ في الآية وبذلك توجه معناها بترك حكم الموادة الذي كان بين النبي صلى الله عليه وسلم وأعدائه من المشركين والمنافقين بآية القتال.

ويستفاد من هذا استثمار ابن عطية علم الناسخ والمنسوخ في توجيه معنى الآية وهو ما يظهر توظيفه علوم القرآن في التفسير وتوجيه المعنى.

قوله تعالى: ﴿فُلْ لِلَّذِينَ آمَنُوا يَغْمِرُوا لِلَّذِينَ لَا يَرْجُونَ أَيَّامَ اللَّهِ لِيَجْزِيَ قَوْمًا بِمَا كَانُوا

يَكْسِبُونَ ﴿١٣﴾ [سورة الجاثية آية 13]

ذكر ابن عطية في تفسير هذه الآية عن محمد بن كعب القرظي والسدي أنها نزلت في صدر الإسلام، حيث أمر الله المؤمنين أن يتجاوزوا عن الكفار وأن لا يعاقبهم بذنوب، بل يأخذون أنفسهم بالصبر¹. ثم ذكر ابن عطية اختلاف الناس في نسخ الآية على قولين:

القول الأول: قال أكثر الناس: هذه آية منسوخة بآية القتال.

القول الثاني: قالت فرقة: الآية محكمة².

وقد حرر ابن عطية القول في النسخ الواقع في هذه الآية حيث ذهب إلى التفصيل فقال: والآية تتضمن الغفران عموماً، فينبغي أن يقال: إن الأمور العظام كالقتل والكفر مجاهرة ونحو ذلك قد نسخ غفرانه آية السيف والجزية وما أحكمه الشرع لا محالة، وإن الأمور المحققة كالجفاء في القول ونحو ذلك يحتمل أن يتقى محكمه، وأن يكون العفو عنها أقرب إلى التقوى³.

ويستفاد من كلام ابن عطية أنه يقر بوقوع النسخ في هذه الآية لكن ليس على جهة التفصيل، وبيان ذلك أن الغفران المراد من الآية يشمل ما يتعرض له المؤمنون من الأقوال المستقبحة من أعدائهم وأعداء الله، فذلك هو ما أمر المؤمنون بغفرانه. أما ما يلقونه من أعدائهم من أفعال عظيمة كالقتل والكفر مجاهرة وغير ذلك فهو منسوخ بآية السيف.

¹ يُنظر: المحرر الوجيز، 594/25.

² يُنظر: المحرر الوجيز، 594/25.

³ يُنظر: المحرر الوجيز، 594/25.

خاتمة:

لقد تميز ابن عطية بمنهج منفرد في تناوله لعلم النسخ ضمن تفسيره، وقد ظهر ذلك جليا من خلال عنايته بالشق النظري الذي اهتم فيه ببيان حقيقة النسخ، حيث عرفه تعريفا جامعا مانعا خرج به ما قد يُتوهم أنه من ماهية النسخ كالتخصيص، كما بين شرط النسخ وهو تراخي دليل الناسخ عن دليل المنسوخ. وبين موقفه من حكم النسخ وهو جواز النسخ عقلا ووقوعه شرعا موافقا بذلك مذهب جميع المسلمين. كما تناول صور النسخ وأنواعه فبين أن المتفق عليه نسخ القرآن بالقرآن والسنة بالسنة وخبر الواحد بالواحد، فيما اختلف في نسخ القرآن بالسنة والقرآن ونسخ القرآن بخبر الأحاد.

كما أن ابن عطية تميز في هذا الباب بحرصه على دفع شبهات أهل الباطل الذين أرادوا من خلال قضية النسخ الطعن في الشريعة الإسلامية، وتشكيك المسلمين في أمر دينهم خاصة اليهود الذين رفضوا النسخ ودعوا إلى عدم إمكانه لتعلقه بالبداء، غير أن ابن عطية دحض شبهاتهم وأبطلها بالأدلة والحجج العقلية الدامغة.

وأما الشق التطبيقي فقد اتسم منهج ابن عطية في تناوله لآيات النسخ بالدقة وتحريروا الأقوال وتمحيصها مع نقدها وبيان موقفه منها. وقد تجلّى ذلك من خلال إيراده جميع الأقوال الواردة في النسخ ثم بيانه مورد الاختلاف بينها ومستند كل فريق في إثبات النسخ أو نفيه، وكثيرا ما كان يرجح وقوع النسخ إذا قامت لديه الأدلة الظاهرة على ذلك، كما أنه أحيانا يضعف بعض الأقوال التي يرى مرجوحية دليلها.

هذا وقد تميز منهج ابن عطية أيضا باستثمار علم الناسخ والمنسوخ في بيان تعدد معاني الآيات مع بين الأحكام المترتبة عن النسخ، وهو الأمر الذي يبين حسن توظيفه لناسخ القرآن الكريم في التفسير وتوجيه المعنى واستنباط الأحكام الشرعية.

لائحة المصادر والمراجع:

- احرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام بن عطية الأندلسي المحاربي (ت 542هـ)، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، الطبعة: الأولى - 1422 هـ ، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.
- الزيادة والإحسان في علوم القرآن: محمد بن أحمد بن سعيد الحنفي المكِّي، شمس الدين، المعروف بعقيلة (ت 1150 هـ)، تحقيق: أصل هذا الكتاب مجموعة رسائل جامعية ماجستير للأساتذة الباحثين: (محمد صفاء حقي، وفهد علي العندس، وإبراهيم محمد محمود، ومصالح عبد الكريم السامدي، خالد عبد الكريم اللاحم)، الطبعة: الأولى، 1427 هـ ، الناشر: مركز البحوث والدراسات جامعة الشارقة الإمارات.
- البرهان في علوم القرآن: بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي (المتوفى: 794هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة: الأولى، 1376 هـ - 1957 م ، الناشر: دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركائه.
- نظرية النسخ في الشرائع السماوية: شعبان محمد إسماعيل، الطبعة: الأولى 1408 هـ - 1988 م، دار السلام.
- نواسخ القرآن: جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (ت 597هـ)، تحقيق: محمد أشرف علي المليباري، الطبعة: الثانية، 1423 هـ - 2003 م، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية.
- لسان العرب: محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعي الإفريقي (ت 711هـ)، الطبعة: الثالثة - 1414 هـ ، الناشر: دار صادر - بيروت.
- الإحكام في أصول الأحكام: أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم (ت 456 هـ)، تحقيق: الشيخ أحمد محمد شاكر، الناشر: دار الآفاق الجديدة، بيروت.
- الموافقات: أبو إسحاق إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الشاطبي (ت 790 هـ)، تحقيق: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، الطبعة: الأولى، 1417 هـ - 1997 م ، الناشر: دار ابن عفان.
- الرسالة: أبو عبد الله محمد بن إدريس الشافعي ت 204 هـ)، الطبعة: الثانية 1403 هـ - 1983 م ، الناشر: دار الفكر - بيروت.
- مذكرة في أصول الفقه: محمد الأمين بن محمد المختار بن عبد القادر الجكني الشنقيطي (ت 1393هـ)، الطبعة: الخامسة، 2001 م ، الناشر: مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة.
- غاية السؤل إلى علم الأصول: يوسف بن حسن بن أحمد بن حسن ابن عبد الهادي الصالحي، جمال الدين، ابن المبرّد الحنبلي (ت 909هـ)، تحقيق: بدر بن ناصر بن مشرع السبيعي، الطبعة: الأولى، 1433 هـ - 2012 م ، الناشر: غراس للنشر والتوزيع والإعلان، الكويت.
- الحصول: أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي خطيب الري (المتوفى: 606هـ)، تحقيق: الدكتور طه جابر فياض العلواني، الطبعة: الثالثة، 1418 هـ - 1997 م ، الناشر: مؤسسة الرسالة.
- سنن الترمذي: محمد بن عيسى بن سؤرة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبو عيسى (ت 279هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر ومحمد فؤاد عبد الباقي وإبراهيم عطوة عوض المدرس في الأزهر الشريف، الطبعة: الثانية، 1395 هـ - 1975 م، الناشر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي - مصر.

- جامع البيان عن تأويل آي القرآن: أبو جعفر محمد بن جرير الطبري (ت 310هـ)، تحقيق: د عبد الله بن عبد المحسن التركي، الطبعة: الأولى، 1422 هـ - 2001 م ، الناشر: دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان - القاهرة، مصر.
- المصنفى بأكف أهل الرسوخ من علم الناسخ والمنسوخ: جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (ت 597هـ) تحقيق: حاتم صالح الضامن، الطبعة: الثالثة، 1418 هـ / 1998 م، الناشر: مؤسسة الرسالة.
- الناسخ والمنسوخ في القرآن العزيز وما فيه من الفرائض والسنن: أبو عبيد القاسم بن سلام بن عبد الله الهروي البغدادي (ت 224هـ)، تحقيق: محمد بن صالح المديفر، الطبعة: الثانية، 1418 هـ - 1997 م، الناشر: مكتبة الرشد / شركة الرياض - الرياض.
- مفاتيح الغيب = التفسير الكبير: أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي خطيب الري (ت 606هـ)، الطبعة: الثالثة - 1420 هـ، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

النقد الصرفي لقراءة الإمام نافع

من خلال كتاب الكشف عن وجوه القراءات السبع للإمام مكي بن أبي طالب القيسي

محمد البركاني

طالب باحث بسلك الدكتوراه بكلية الآداب والعلوم الانسانية سايس فاس

جامعة سيدي محمد بن عبد الله بفاس

المملكة المغربية

الملخص:

يعد الإمام مكي بن أبي طالب القيسي من أهم العلماء الذين اعتنوا بتوجيه القراءات القرآنية في سفره الجليل وعقده الفريد "الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها" فقد قصد في هذا الكتاب إلى تحليل القراءات القرآنية ودراستها والبحث عن وجوهها اللغوية، وتتبع الظواهر الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية التي بني عليها الخلاف القرائي، وكان للدراسة الصرفية نصيب في توجيهات الإمام مكي بن أبي طالب، وقد جاءت هذه الورقة البحثية لتسلط الضوء على النقود الصرفية التي علل بها الإمام مكي بن أبي طالب قراءة الإمام نافع والوقوف على منهجه النقدي في الصرف مع تتبع القضايا الصرفية الكامنة في بنية الملفوظ القرائي، والمقصد من هذه الدراسة هو جمع النقود الصرفية المذكورة في هذا الكتاب ودراستها وتحليلها والكشف عن منازعها وتحليل إشكالاتها والتعقيب عليها من باب نقد النقد، واقتضت طبيعة البحث في هذا الموضوع أن يقسم إلى محورين، كان المحور الأول بمثابة إطار نظري عام للموضوع حاولنا فيه التعريف بالنقد الصرفي وكتاب الكشف عن وجوه القراءات، مع الوقوف على منهجية الإمام مكي بن أبي طالب في النقد والتوجيه، أما المحور الثاني فقد خصصته لدراسة نماذج من النقد الصرفي لقراءة الإمام نافع، مع الوقوف على القضايا والمسائل الصرفية المثارة وبيان الآراء النقدية للإمام مكي بن أبي طالب في الدراسة الصرفية مع معرفة المعايير المعتمدة عنده في النقد الصرفي، وقد اختتمت هذه الدراسة بنتائج من أهمها: أن كتاب الكشف يمكن اعتباره من أهم مصادر النقد اللغوي عامة والصرفي خاصة، كما أن صاحبها يمتاز بذائقة لغوية مائعة وحس نقدي عميق.

الكلمات المفتاحية: النقد الصرفي، قراءة نافع، مكي بن أبي طالب، الكشف عن وجوه القراءات، التوجيه.

مقدمة:

الحمد لله الذي أفاض على أهل القرآن من بحار فضله، وأجرى على ألسنتهم موارد علمه، فكان كلامه الكريم منبع البيان، ومورد التبيان، وصلى الله على سيدنا محمد خير من أوتي جوامع الكلم، وعلى آله وصحبه ذوي النهى والحزم.

أما بعد:

تعد القراءات القرآنية من أبرز ميادين الدرس اللغوي التي استثمر فيها العلماء ملكاتهم التحليلية والنقدية، إذ مثلت مادة غنية لبيان وجوه العربية في مستوياتها الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية، وقد حظيت قراءة الإمام نافع بمكانة خاصة بين القراءات السبع لما امتازت به من ذبوع وانتشار، فضلا عما انطوت عليه من قضايا لغوية وصرفية، استدعت عناية الأئمة والباحثين في توجيهها وتقومها.

وفي هذا السياق يبرز كتاب: "الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها" للإمام مكي بن أبي طالب القيسي (ت437هـ) بوصفه أحد المصنفات الرائدة التي عنيت بنقد القراءات وتوجيهها وبيان أساندها ومسوغاتها، جامعا بذلك بين الاستقراء الدقيق والمناقشة النقدية، فكان جديرا بأن يكون محطة للدراسة والتحليل، والناظر في عملية النقد والتقييم التي تشكل أساس هذا الكتاب يجدها متنوعة في الموارد، بحيث كان يستقي الإمام مكي بن أبي طالب نقوده من علوم اللغة العربية نحوها وصرفها وبلاغتها، ولكننا في هذه الورقة البحثية سنركز على جانب لغوي واحد في نقوده وتحليلاته ألا وهو الجانب الصرفي ولهذا اخترت أن يكون عنوان هذه الورقة البحثية:

"النقد الصرفي لقراءة الإمام نافع من خلال كتاب الكشف عن وجوه القراءات السبع للإمام مكي بن أبي طالب القيسي"

أهداف الدراسة:

المقصد من هذه الدراسة هو تتبع النقود الصرفية التي قدمها الإمام مكي بن أبي طالب أثناء تحليله وتقييمه لقراءة الإمام نافع، مع بيان ما تحتويه هذه القراءة من القضايا الصرفية والظواهر الاشتقاقية، هذا بالإضافة إلى التعريف بمنهجية الإمام مكي بن أبي طالب في النقد الصرفي.

التصميم:

اقتضت طبيعة البحث في هذا الموضوع أن يقسم إلى محورين، تسبقهما مقدمة وتقفوهما خاتمة، كان المحور الأول بمثابة إطار نظري عام للموضوع حاولنا فيه التعريف بالنقد الصرفي وكتاب الكشف عن وجوه القراءات، مع الوقوف على منهجية الإمام مكي بن أبي طالب في النقد والتوجيه، أما المحور الثاني فقد خصصته لدراسة نماذج من النقد الصرفي لقراءة الإمام نافع، مع الوقوف على القضايا والمسائل الصرفية المثارة وبيان الآراء النقدية للإمام مكي بن أبي طالب في الدراسة الصرفية مع معرفة المعايير المعتمدة عنده في النقد الصرفي، واختتمت هذه الدراسة بأهم النتائج والتوصيات المتوصل إليها والتي تتصل بالبحث في كنهه وجوهره.

المنهج المعتمد:

أما بخصوص المنهج المعتمد في هذه الدراسة فقد اعتمدت على المنهج الوصفي والاستقرائي والتحليلي، فالمنهج الاستقرائي كان أثناء جمع المادة العلمية، حيث قمت باستقراء وتتبع توجيهات الإمام مكي بن أبي طالب الصرفية لقراءة الإمام نافع، أما المنهج

الوصفي والتحليلي فكان أثناء التحرير وبعد عملية الاستقراء والتصنيف، غير أن المحور الأول قد غلب عليه الوصف، بينما اختص المحور الثاني بالتحليل والمناقشة.

المحور الأول: النقد الصرفي بين التاصيل المفهومي والبناء المنهجي

يأتي هذا المحور في مستهل الورقة العلمية باعتباره إطارا نظريا وقالبا صوريا نطل من خلاله على الموضوع قبل الخوض في تفاصيله وجزئياته لتكتمل في الأذهان معالمه وتستبين أبعاده، وقد تضمن المحور نبذة موجزة عن الكتاب النقدي الرصين "الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها" بالإضافة إلى وقفات تنظيرية مع مصطلح "النقد الصرفي" بغية الإمساك بدلالته وعقل صورته، ويختتم هذا المحور ببيان المنهجية النقدية التي سلكها الامام مكي بن أبي طالب في تحليل الخلاف القرائي، وقد جرى تنظيم مادة البحث في ثلاثة مطالب أساسية وضعت بعناية لتفي بالغرض وتحقق المبتغى.

المطلب الأول: دراسة في المفهوم.

بما أن النقد مراجعة إسدائية ونظرة كشفية إغنائية فإن قواعده الكلية وقضاياه الجزئية قد تأصلت في القراءات القرآنية بما هي أداء تلقيني وتأويل تفسيري، حتى أصبحت علما قائما بذاته مستقل بمصطلحاته ومناهجه يطلق عليه: "النقد القرائي"⁽¹⁾ والمتأمل في كتب القراءات القرآنية يجد أن أصحابها لم يكتفوا بنقل الروايات والقراءات فقط وإنما قاموا بفحصها والنظر في وجوها من حيث الإسناد والرسم واللغة، فكانت تتملكهم شخصية الناقد الصيرفي في تحليل القراءات وكشف مسوغاتها وتحقيق مقالها، وهذا النقد لم يكن عملية اعتباطية وإنما كان يتأسس على مقاييس ومعايير صارمة أهمها اللغة العربية بعلمومها ومستوياتها الأربعة (الصوتي، والصرفي والدلالي والنحوي) بحيث كان علماء القراءات يجعلون هذه العلوم مرجعيتهم في تحليل الخلاف القرائي وتقويمه والحكم عليه بالقوة أو الضعف، ومن علوم اللغة العربية التي اتخذها أهل القراءات موردهم في التقويم والتحليل علم الصرف، ومن هذا المنطلق يشكل الصرف نقطة الالتقاء بين القراءات وعلوم اللغة العربية،

وبعد هذا الفرش النظري أمكننا القول إن النقد الصرفي ضرب من النقد اللغوي، وكلاهما يندرجان تحت إطار نظري عام وهو النقد القرائي، غير أننا في تتبعنا لدلالة المفهوم نجد أنه يتجاوز حقلان الأول تراثي والثاني عصري.

النقد الصرفي من منظور النقد اللغوي

يندرج النقد الصرفي بحسب هذا المنظور ضمن نقد الألفاظ باعتبار الكلمات وحدات لغوية تحتاج للدراسة والتحليل، فالنقد الصرفي عنايته منصبه حول كل ما يتعلق ببنية الكلمات من تغيرات وتحولات، والبحث في علل هذه التغيرات ومعانيها وأصولها فهو يهتم بفحص الكلمات تحليلها من الناحية الصرفية للكشف عن مدى انسجامها في بنائها مع قوانين اللغة وأقيستها.⁽²⁾

النقد الصرفي من منظور اللسانيات الحديثة

يطلقون عليه مسمى: "التحليل الصرفي" في اللسانيات الحاسوبية، ويعني هذا النقد بمتابعة الدراسات اللغوية التي تهتم بالتحليل المورفولوجي لبنية الكلمات والقواعد التي تكونها وتنظم أشكالها مستخدما أدوات منهجية وإجرائية ونظريات لسانية.⁽³⁾

(1) قواعد نقد القراءات القرآنية، دراسة نظرية تطبيقية، عبد الباقي سيسي، ص: 21.

(2) ينظر: النقد الصرفي عند ابن سيده الأندلسي، أيوب غالب الدهاق، ص: 123.

(3) نحو نقد لساني صرفي مؤسس، منطلقات ونماذج، مبروك بركات، ص: 78.

المطلب الثاني: بطاقة تعريفية بالمرجع النقدي وصاحبه.

1- الكاتب

هو "أبو محمد مكي بن أبي طالب بن حموش بن محمد بن مختار القيسي المقرئ، ولد بالقيروان عند طلوع الشمس أو قبل طلوعها بقليل لسبع بقين من شعبان سنة خمس وخمسين وثلاثمائة. وقال أبو عمرو الدايني: "إنه ولد سنة أربع وخمسين"⁽¹⁾

وذكرت كتب التراجم نسبتين لمكي بن أبي طالب وهما: الأولى: القيرواني وذلك نسبة إلى أصله والثانية: الأندلسي نسبة إلى بلده، وهناك نسبة ثالثة وهي القيسي.

توفي رحمه الله يوم السبت ودفن ضحى يوم الأحد لليلتين خلتا من محرم سنة سبع وثلاثين وأربع مائة عن عمر يناهز اثنين وثمانين سنة.⁽²⁾

ترك لنا مكي بن أبي طالب تراثا زاخرا من الكتب والمؤلفات في علوم متنوعة، ولكن أغلب مؤلفاته كانت في مجال القراءات وفيما يلي ذكر لبعضها:

1- كتاب الهداية إلى بلوغ النهاية في علم معاني القرآن وتفسيره وأنواع علومه.

2- كتاب مشكل إعراب القرآن.

3- كتاب التبصرة في القراءات السبع.

4- كتاب الإبانة عن معاني القراءات.

5- كتاب الموجز في القراءات.

كتاب الكشف عن وجوه القراءات وعللها وحججها.⁽³⁾

2- الكتاب

يعد كتاب الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها من أبرز الكتب التي أسست للبنات النقد القرائي، فموضوع الكتاب هو التعرض لاختلاف القراءات السباعية أصولا وفرشا بالتعليل والتوجيه والاحتجاج صوتيا وصرفيا ونحويا وداليا وبلاغيا، فهذا الكتاب تفرد فيه الإمام مكي بذكر العلل والحجج للقراءات لأنه سبق إيراد القراءات في كتاب التبصرة⁽⁴⁾، بما يجعله كتاب دراية لا رواية.

وتكمن أهمية هذا الكتاب في النقاط الآتية:

1- أنه من أوائل المصنفات في علم النقد والتوجيه.

2- أن مؤلفه من كبار علماء القراءات المشهود لهم بالفقه والعلم.

3- موضوع الكتاب هو من المواضيع المهمة بحيث يجعلنا ندرك مزيدا من معاني الكلمة القرآنية.

4- أسلوبه المتميز بالوضوح والنزوع نحو التخفيف.

(1) وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، ابن خلكان، 274/5.

(2) الصلة في تاريخ أئمة الأندلس، ابن بشكوال، ص: 599.

(3) ينظر: تراجم المؤلفين التونسيين، محمد محفوظ، 276/3.

(4) الكشف عن وجوه القراءات السبع، مكي بن أبي طالب، 5/1.

المطلب الثالث: المنهجية النقدية.

المنهج التألفي

العلماء في عرض منهجم في التصنيف ثلاثة أصناف:

- 1- صنف من العلماء يشيرون إلى المنهج بأكمله في المقدمة
 - 2- صنف آخر لا يشيرون إلى المنهج في المقدمة ويجعلون القارئ هو الذي يستنبط المنهج بعد قراءة الكتاب.
 - 3- صنف أخير يلمح إلى منهجه في المقدمة.
- ومكي بن أبي طالب من الصنف الأول، حيث أبان عن منهجه في مقدمة كتابه قائلاً: قويت نيتي قد علقت أكثره أعمله لنفسني تذكرةً إن شاء الله، أذكر فيه كشف وجوه القراءات واختيار العلماء في ذلك، وما قرأ بحرف من الصدر الأول، وأقاول النحويين وأهل اللغة" ووضح خطة تأليفه أكثر بقوله: "وها آنذا حين أبدأ بذلك أذكر علل ما في أبواب الأصول، دون أن أعيد ذكر ما في كل باب من الاختلاف إذ ذاك منصوص في الكتاب الذي هذا شرحه، وأرتب الكلام في علل الأصول على السؤال والجواب، ثم إذا صرنا إلى فرش الحروف، ذكرنا كل حرف، ومن قرأ به وعلته وحجته كل فريق، ثم أذكر اختياري في كل حرف"⁽¹⁾ فعند قراءتنا لهذه القولة وبعض أقواله في كتبه الأخرى يتبين لنا بطريق الاستقراء والاستقصاء أن مكي بن أبي طالب له منهج عام يسلكه في أغلب كتبه، وله منهج خاص وهو الذي طبع كتاب الكشف بطابع علمي خاص.

فالمنهج العام الذي يسلكه هو التنظيم والتبويب للمادة، وتجنب الاستطراد، والنزوع إلى الإيجاز والاختصار. فهذا ما أشار إليه في مقدمة كتابه الهداية إلى بلوغ النهاية، وفي كتابه الرعاية ومشكل إعراب القرآن⁽²⁾ أما المنهج الخاص الذي انتهجه في كتابه الكشف فيتجلى في توجيه اختلاف القراءات السبع المتواترة في الأصول والفرش، حيث بدأ بذكر أصول القراءة وذكر عللها وذلك على شكل أسئلة وأجوبة، ثم بعد ذلك انتقل إلى ذكر فرش الحروف في كل سورة مع التوجيه، وذكر المذهب الإقراضي المختار مع التعليل.⁽³⁾

منهجه في النقد والتوجيه

سلك الإمام مكي بن أبي طالب مسلكاً خاصاً في توجيه القراءات ونقدها يتجلى في النقاط الآتية:

- 1- الوقوف عند القراءات المشهورة المتواترة دون الشادة.
- 2- توظيف مجموعة من المصطلحات النقدية أثناء توجيهه للقراءات القرآنية منها: لفظ الاختيار، ولفظ الحجة وهما الألفاظ الغالبة ثم يليه ألفاظ أخرى كالوجه والعلة والضعف والقبح وغيرها من المصطلحات النقدية، وكل هذه المصطلحات تمتاز بالدقة والموضوعية بعيداً عن الطعن في القراءات.
- 3- التدرج في العملية النقدية بدءاً بذكر القراءات المختلفة وعزوها إلى أصحابها، مروراً بتوجيه كل قراءة وذكر حججها ومسوغاتها وانتهاءً بذكر القراءة المختارة والراجحة مع التعليل، فعلمية النقد عنده ليست عشوائية وإنما منظمة وفق مراحل دقيقة.

(1) المصدر نفسه، 4/1-5

(2) ينظر: الهداية إلى بلوغ النهاية، مكي بن أبي طالب، 72/1. والرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة، مكي بن أبي طالب، ص: 52. ومشكل إعراب القرآن، مكي بن أبي طالب، 64/1.

(3) ينظر: الكشف عن وجوه القراءات وعللها وحججها، مكي بن أبي طالب، 4/1-5.

- 4- الاعتماد على جوانب لغوية متعددة في التوجيه والنقد والتقييم كالجانب الصوتي والصربي والنحوي والبلاغي.
- 5- محاولة الإحاطة بالمسألة التي يتناولها في تعليقه سواء في الفرش أو في الأصول، واستقصاء كل ما يلزم عنها، مع التركيز على المسائل التي تم القارئ بعيدا عن التطويل والاستطراد.
- 6- عرض الأفكار من خلال طريقة السؤال والحواب بحيث يحاول افتراض الأسئلة التي يمكن أن يستشكلها القارئ مع تقديم إجابات مفصلة حولها.
- 7- الاعتماد على أقوال النحاة واللغويين في التوجيه والنقد وتناول المسائل اللغوية ومناقشتها، وإيراد شواهد من القرآن الكريم والسنة النبوية وكلام العرب.
- 8- الأسلوب الذي يعتمد في العملية النقدية مبني على الاستقصاء والمناقشة والإيجاز والوضوح والتجرد والموضوعية.⁽¹⁾

أخو الثاني: قراءة في نماذج من النقد الصربي لقراءة الإمام نافع

إذا كان من أوجه تغاير القراءات القرآنية اختلاف بنيات الكلمة إما باختلاف اشتقاقها وتفرعاتها أو باختلاف حركاتها وصوامتها، فإن النقد الصربي قد وقف عند هذا التغاير الحاصل في نسق الكلمات وبحث في علله ووجوهه، ومن بين القضايا الصرفية التي أثير البحث فيها: المشتقات، المصادر، أبنية الأفعال، الجموع، وقراءة نافع احتوت على قدر كبير منها، وقد عمد الإمام مكي بن أبي طالب إلى دراستها وتحليلها في مواضع من كتابه.

المطلب الأول: أبنية الفعل.

1- قوله تعالى: ﴿قَالَ هَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ كُنْتُمْ عَلَيَّكُمْ ۚ لَقَتَأَلْ أَلَّا تَقْتُلُوهُ﴾ [سورة البقرة: 244]

القراءات:

اختلف القراء في قراءة لفظ [عَسَيْتُمْ] بين الكسر والفتح، وتولد عن الاختلاف قراءتان:

- 1- قراءة نافع بالكسر.
- 2- قراءة القراء بالفتح.⁽²⁾

التوجيه والنقد:

احتج مكي لقراءة نافع بقوله "والكسر لغة في عسى إذا اتصل بمضمرة خاصة، وقد حكي في اسم الفاعل عسي، فهذا يدل على كسر السين في الماضي، والفتح في السين هي اللغة الفاشية"⁽³⁾

والإمام نافع يتفق مع القراء في قراءة عسى بالفتح في حال إذا لم يتصل هذا الفعل بضمير، ويخالفهم عند اتصاله بالضمير، وكل من قراءة نافع وقراءة الباقيين هي لغة ولكن قراءة القراء هي اللغة الأفشنى والأشهر.⁽⁴⁾

(1) ينظر: منهج الاحتجاج للقراءات القرآنية عند مكي بن أبي طالب في كتابه الكشف، حوى فرجاني، ص: 84-86.

(2) ينظر: التبصرة في القراءات، مكي بن أبي طالب، ص: 442.

(3) الكشف عن وجوه القراءات السبع، مكي بن أبي طالب، 303/1.

(4) المصدر نفسه، 303/1.

وقد اتفق العلماء على أن القراءة بالفتح هي القراءة الأشهر والأفصح أما القراءة بالكسر فهي ليست جيدة، قال الأزهري: "اتفق أهل اللغة على أن كسر السين ليس بجيد" (1) وكلهم اختاروا القراءة بالفتح، وحتى مكي بن أبي طالب كان هذا هو اختياره. (2)

والقصد من كسر الإمام نافع للسين هو التخفيف، وذلك بإماتة سكون الياء، فكأن في القراءة بالفتح نوع من التثقيل.

2- قوله تعالى: ﴿وَإِخْوَهُمْ يُدْوَهُمْ فِي الْعَيِّْ ثُمَّ لَا يُقْصِرُونَ﴾ [سورة الأعراف: 202]

القراءات:

أشار مكي بن أبي طالب إلى الخلاف الإقرائي في هذه الآية، وحصره في قراءتين وهما:

1- قراءة نافع بضم الياء وكسر الميم.

2- قراءة الباقيين بفتح الياء وضم الميم. (3)

التوجيه والنقد:

احتج مكي لكلا القراءتين باعتبارهما لغتين فقراءة نافع أصلها (أمد بمد) وقراءة الباقيين أصلها من مد بالتشديد، وكلا الفعلين متعد، إلا أن الفرق بينهما كامن في المعنى. (4)

فمَدَّ تستعمل في السياق القرآني في الشر وذلك لقوة الفتح، وأمدَّ بالتشديد يستعمل في الخير، وهذا الفرق حكاه المفسرون عن يونس بن حبيب، وهو الذي أشار إليه مكي بن أبي طالب، وأبو علي الفارسي. (5)

وقد ذكر بعض أهل العلم فرقا دلاليا آخر لم يشر إليه مكي بن أبي طالب، وانفرد به الفراء والحياتي بتجلى في كون المد هو الزيادة من الجنس، والإمداد الزيادة من غير الجنس (6)

وهناك فريق آخر من العلماء لم يفرقوا بين اللفظين في الاستعمال. (7)

فالملاحظ -بناء على التفريق الذي ذكره مكي للصيغتين- هو أنه لا ينسحب على قراءة نافع لهذه الآية، فإذا كان الإمداد يستعمل فيما يستحب من الأمور، فلماذا استعمله الإمام نافع في هذه الآية فيما يكره؟

يحيينا عن هذا السؤال أبو علي الفارسي والشيرازي بأن أمدَّ في هذه الآية محمولة على المجاز والتشبيه، كقوله تعالى: [فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ] ﴿سورة آل عمران: 21﴾ فوضع نافع الإمداد موضع المد مجازا وتشبيها. (8)

(1) معاني القراءات، الأزهري، 214/1.

(2) ينظر: الكشف عن وجوه القراءات السبع، مكي بن أبي طالب، 303/1.

(3) ينظر: التبصرة في القراءات، مكي بن أبي طالب، ص: 520.

(4) ينظر: الكشف عن وجوه القراءات السبع، مكي بن أبي طالب، 487/1.

(5) ينظر: الكشف عن وجوه القراءات السبع، مكي بن أبي طالب، 487/1. والحجة للقراء السبعة، أبو علي الفارسي، 122/4.

(6) ينظر: الجامع لأحكام القرآن، القرطبي، 209/1.

(7) ينظر: التحرير والتنوير، الطاهر بن عاشور، 295/1.

(8) ينظر: الحجة للقراء السبعة، أبو علي الفارسي، 4/ 123. والموضح في وجوه القراءات وعللها، الشيرازي، ص: 357.

وقد اختار مكي بن أبي طالب قراءة الجماعة لأسباب:

- 1- أن مد يستعمل في الشر؛ والغبي هو الشر.
- 2- أنه عليه الجماعة من القراء.⁽¹⁾

المطلب الثاني: المصادر

1- قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَفَسَدَتِ الْأَرْضُ﴾ [سورة البقرة: 249]

القراءات:

قرئ لفظ دفاع في هذه الآية على صورتين:

- 1- بألف وكسر الدال وهي قراءة نافع وحده في هذه الآية وفي سورة الحج أيضا.
- 2- بغير ألف وفتح الدال وهي قراءة باقي القراء⁽²⁾

التوجيه والنقد:

وجه مكي قراءة نافع بتوجيهين:

التوجيه الأول: أنه مصدر لفاعل كلفظ القتال، والمفاعلة لا تأتي من شخصين دائما، وإنما قد تأتي من شخص واحد.

التوجيه الثاني: أنه مصدر لفعل كقولنا: كتب كتابا، وآب إيابا، ولقيته لقاء.⁽³⁾

وأما قراءة البقية فاحتج لها بأن الله هو المتفرد بالدفع، فهو الدافع عن المؤمنين وخلقهم، فالمفاعلة التي تكون من اثنين لا مجال لها ولا معنى لها في هذا الوضع.⁽⁴⁾

والمذهب الإقرائي المختار عند مكي هو مذهب الجماعة، حيث قال: "والاختيار دفع بغير ألف؛ لأنه تعالى متفرد بالدفع وإجماع القراء عليه"⁽⁵⁾

ومما تجدر الإشارة إليه أن أغلب علماء الاحتجاج ذهبوا إلى ما قاله مكي ومنهم: الفارسي، ابن خالويه، الطبري، السمين الحلبي، والعكبري.⁽⁶⁾

(1) ينظر: الكشف عن وجوه القراءات السبع، مكي بن أبي طالب، 488/1.

(2) ينظر: التبصرة في القراءات، مكي بن أبي طالب، ص: 442.

(3) ينظر: الكشف عن وجوه القراءات السبع، 304/1.

(4) المصدر نفسه، 305/1.

(5) المصدر نفسه، 305/1.

(6) ينظر: جامع البيان، الطبري، 5/ 375. والحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، ص99. والحجة للقراء السبعة، أبو علي الفارسي، 2/ 352.

والتبيان في إعراب القرآن، العكبري، 1/ 200. والدر المصون من علوم الكتاب المكنون، السمين الحلبي، 2/ 543.

وإذا أمعنا النظر وجد K أن القراءتين تتفقان في المعنى والصيغة، ويتجلى هذا في كون دفع ودفاع هما مصدران لدفع، كما أن (فاعل) في قراءة نافع هي فعل الواحد فتتحد القراءتان في المعنى⁽¹⁾. وقد ذهب الطاهر بن عاشور إلى أن الدفاع مصدر دفع الذي هو المبالغة في دفع لا المفاعلة.⁽²⁾

2- قوله تعالى: [وَنُدْخِلْكُمْ مَدْخَلًا كَرِيمًا] [سورة النساء، 31]

القراءات:

اختلف القراء في هذه الآية على قراءتين وهما:

1- قراءة نافع بفتح الميم.

2- قراءة الباقيين بالضم.⁽³⁾

التوجيه:

احتج مكي لقراءة نافع بأنها تحتمل وجهين:

الوجه الأول: أنه مصدر لفعل ثلاثي مضمر، دل عليه الرباعي الظاهر.

الوجه الثاني: أن مدخلا بالفتح اسم للمكان.⁽⁴⁾

واحتج لقراءة الباقيين أيضا بوجهين:

الوجه الأول: أنها جرت على صيغة المصدر من الفعل الرباعي الذي قبله وهو [وَنُدْخِلْكُمْ] ففي الكلام بناء على التقدير مفعول به محذوف؛ لأن الفعل لما نقل إلى الرباعي تعدى إلى مفعول به.

الوجه الثاني: أنه يجوز أن يكون (مدخلا) بالضم مكانا، ويتعدى إليه يدخلكم تعديده للمفعول⁽⁵⁾

وقد قال بهذا التوجيه مجموعة من العلماء، فتفرقوا إلى صنفين، صنف وجه القراءتين بتوجيه واحد، حيث قام برد إحدى القراءتين للمصدر والأخرى لاسم المكان وهم: النحاس، السمعاني، الثعلبي، البغوي، الرازي⁽⁶⁾، وصنف وجه القراءتين بتوجيهين كما ذكر مكي وهم: الأزهري، أبو علي الفارسي، الشيرازي، ابن خالويه⁽⁷⁾

(1) ينظر: الدر المصون من علوم الكتاب المكنون، 543/2.

(2) ينظر: التحرير والتنوير، الطاهر بن عاشور، ص: 500/2.

(3) ينظر: التبصرة في القراءات، مكي بن أبي طالب، ص: 477.

(4) ينظر: الكشف عن وجوه القراءات السبع، مكي بن أبي طالب، 386/1.

(5) المصدر نفسه، 387/1.

(6) ينظر: إعراب القرآن، النحاس، 211/1. والكشف والبيان عن تفسير القرآن، الثعلبي، 299/3. وتفسير القرآن، أبو المظفر السمعاني، 421/1.

ومعالم التنزيل في تفسير القرآن، البغوي، 240/2. والتفسير الكبير، الرازي، 64/1.

(7) ينظر: معاني القراءات، الأزهري، 305/1. والحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، ص: 122. والحجة للقراء السبعة، أبو علي الفارسي، 153/3.

والموضح في وجوه القراءات، الشيرازي، ص: 2.

والملاحظ أن القراءتين تتفقان في كونهما تحتملان الوجهين معا وهما: المصدر واسم المكان، وسبب هذا الاتفاق هو أن كلا من المصدر واسم المكان ليس لهما وزن واحد، وإنما لهما أوزان كثيرة، وكلاهما لا يشتقان من الفعل الثلاثي فقط، وإنما يشتقان كذلك من الفعل غير الثلاثي.

ويتفق المصدر واسم المكان في بعض الأوزان، كمفعل بفتح الميم ومفعل بضمها فهو من أوزان المصدر الميمي ومن أوزان اسم المكان، وهذا ما أجمع عليه علماء الصرف، فاتفقهما في الوزن هو السبب الذي جعل العلماء يوجهون هاتين القراءتين بارجاعهما إلى الوجهين.⁽¹⁾

المطلب الثالث: الجمع والإفراد

1- قوله تعالى: ﴿فَأَنفُخْ فِيهِ فَيَكُونُ طَيْرًا بِإِذْنِ اللَّهِ﴾ [سورة ال عمران: 48]

القراءات:

ورد في قوله تعالى: [طَيْرًا] قراءتان:

1- قراءة نافع للفظ (طيرا) في هذه الآية وفي سورة المائدة بألف.

2- قراءة الباقيين بغير ألف.⁽²⁾

التوجيه والنقد:

علل مكي قراءة نافع بأنها جارية على التوحيد والإفراد، على تقدير: فيكون ما أنفخ فيه طائرا، أو فيكون ما أحلقه طائرا، أو فيكون كل واحد من المخلوق طائرا، فلفظ الطائر يراد به عند غالبية النحاة الإفراد.

احتج لقراءة الباقيين بأنها جاءت مردودة على قوله تعالى: ﴿كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ﴾ وأن معناها

الجمع وليس الإفراد.⁽³⁾

ومن ذهب إلى نفس التوجيه: الطبري، ابن زنجلة، ابن خالويه، والشيرازي.⁽⁴⁾

وقد ذكر العلماء عدلا أخرى لقراءة نافع وهي:

- أنه ذهب إلى نوع واحد من الطير وهو الخفاش؛ لأنه لم يخلق إلا الخفاش، وإنما خص الخفاش؛ لأنه أكمل الطير خلقا.⁽⁵⁾

- أن الله أخبر عن نفسه أنه كان يخلق واحدا ثم واحدا.

(1) ينظر: شذا العرف في فن الصرف، أحمد بن محمد الحملاوي، ص: 57-71.

(2) ينظر: التبصرة في القراءات، مكي بن أبي طالب، ص: 460.

(3) ينظر: الكشف عن وجوه القراءات، مكي بن أبي طالب، 1/345.

(4) ينظر: جامع البيان، الطبري، 6/425. والحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، ص: 136. وحجة القراءات، ابن زنجلة، ص: 164. والموضح في

وجوه القراءات، الشيرازي، ص: 239.

(5) ينظر: حجة القراءات لابن زنجلة، ص: 164. ومعالم التنزيل في تفسير القرآن، البغوي، 2/39.

- وخالف العلماء مكي بن أبي طالب في إرجاع لفظ الطير إلى معنى الجمع، فذكروا أن الطير اسم جنس إفرادي⁽¹⁾؛ لأنه يدل على الجنس المتحدث عنه دون تقييد بأقله أو أكثره أو أحاده وجمعه، فهو يصدق على القليل والكثير في آن واحد، فمعنى الجنس في هذا الباب مقارب لمعنى الجنس عند علماء المنطق؛ لأن الجنس عندهم لا يدل على واحد. وسبب اعتبار مكي معنى الجمع من مدلولات منطوق الطير أنه قد حمل اللفظ على صيغة الجمع كما فعل الأخفش⁽²⁾، وقد أشار الأزهري إلى أنه يحتمل أن يكون معنى: (فيكون طيرا) أي: فيكون طائرا.⁽³⁾

2- قوله تعالى: [وَأَدْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا نَعْفَرُ لَكُمْ خَطِيئَتَكُمْ] ﴿سورة الأعراف: 161﴾

القراءات:

أورد مكي في قوله تعالى

- 1- قراءة نافع: بناء مضمومة، وجمع خطيئة جمع مؤنث سالم مضموم التاء.
- 2- قراءة ابن عامر: بضم التاء في يغفر وإفراد خطيئة وتوحيدها.
- 3- قراءة أبي عمرو: بناء مضمومة في تغفر وجمع خطيئة جمع تكسير.
- 4- قراءة البقية: 4لنون في يغفر وجمع خطيئة جمع مؤنث سالم مكسور التاء.⁽⁴⁾

التوجيه والنقد:

وقف مكي مع الجمع والإفراد في هذه الآية بالتوجيه والتعليل على النحو الآتي:
وجه مكي قراءة نافع على أنه قد آثر الجمع لكثرة الخطايا من القوم المضاف إليهم الخطايا وجمع المؤنث السالم يقع للقليل والكثير، وأما ضمه للتاء فلأنه مفعول لم يسم فاعله.⁽⁵⁾
ووجه قراءة أبي عمرو على أنه قد آثر الجمع؛ لكثرة الخطايا منهم ولأن جمع التكسير أدل على الكثرة من الجمع المؤنث السالم ومن المفرد.⁽⁶⁾
ووجه قراءة ابن عامر على أن الواحد يدل على الجمع، وفي إضافته إلى الجمع ما يقوي ذلك.⁽⁷⁾
أما قراءة البقية فقد وجه علة كسر التاء في جمع المؤنث فيها على أن الفعل قد تعدى إلى خطيئاتكم فهي منصوبة به. وعلامة النصب في جمع المؤنث السالم هي الكسر، وهذه هي القراءة المختارة عند مكي.⁽⁸⁾
يظهر لنا من خلال تأمل توجيه مكي:

(1) ينظر: التفسير الكبير، الرازي، 8/ 228. والدر المصون من علوم الكتاب المكون، السمين الحلبي، 3/ 197. واللباب في علوم الكتاب، ابن عادل الحنبلي، 5/ 245.

(2) ينظر: معاني القرآن، الأخفش الأوسط، 2/ 546.

(3) ينظر: معاني القراءات، الأزهري، 1/ 258.

(4) ينظر: التبصرة في القراءات، مكي بن أبي طالب، ص: 518.

(5) ينظر: الكشف عن وجوه القراءات السبع، مكي بن أبي طالب، 1/ 480.

(6) المصدر نفسه، 1/ 480.

(7) المصدر نفسه، 1/ 480.

(8) المصدر نفسه، 1/ 480.

1- أن القراءات وإن اختلفت صياغة فإنها قد اتفقت دلالة ومعنى، ويتجلى ذلك في أن مغفرة الله -تعالى- شملت القليل والكثير من الذنوب والخطايا.⁽¹⁾

2- أن قراءة نافع وقراءة البقية بجمع المؤنث السالم يؤيدها ويقويها رسم المصحف.

المطلب الرابع: المشتقات

1- قوله تعالى: ﴿لَا جِزْمَ أُننَّ لَهُمْ ۚ لَنَارَ ۚ وَأَنَّهُمْ مُفْرَطُونَ ۚ﴾ [سورة النحل: 62]

القراءات:

أشار مكي في هذه الآية إلى قراءتين:

1. قراءة نافع بكسر الراء.

2. قراءة الباقيين بفتح الراء.⁽²⁾

التوجيه والنقد:

وجه مكي قراءة نافع على أنها جاءت على صيغة اسم فاعل من أفرط إذ أعجل، ومعناه أنهم معجلون إلى النار أي سابقون إليها.⁽³⁾

وقد ذكر العلماء معنى آخر لقراءة نافع غير الذي أشار إليه مكي وهو الإفراط والتقصير، وتعدي الحدود⁽⁴⁾

أما قراءة الباقيين فوجهها أنها صيغت على هيئة اسم المفعول من أفرطوا. فهم مفرطون فيكون المعنى إما: أعجلوا فهم معجلون إلى النار، أو معناه متزكون منسيون كما قال أبو عبيد.⁽⁵⁾

والمختار عند مكي بن أبي طالب هو قراءة الجماعة.⁽⁶⁾

فالفرق بين القراءتين ليس فرقا في الصيغة الصرفية فقط، وإنما تولد عنه فرق دلالي؛ وهذا لأن أصل الاشتقاق يدل على معاني منها: الإفراط، والتعجيل، والنسيان، والملاحظ على توجيه مكي هو حملة القراءتين على التعجيل، وذكره معنى الترك والنسيان على سبيل النقل والحكاية، فكلا القراءتين -بناء على هذا التوجيه- تكملان معنى الآية؛ لأنه بمجموعهما تصوران الحال في الآخرة؛ فيصبح المعنى: أنهم معجلون إلى النار ثم يتركون وينسون فيها.

(1) ينظر: التفسير الكبير، الرازي، 390/15.

(2) ينظر: التبصرة في القراءات، مكي بن أبي طالب، ص: 565.

(3) ينظر: الكشف عن وجوه القراءات السبع، مكي بن أبي طالب، 38/2.

(4) ينظر: معاني القرآن، الفراء، 108/2. ومعاني القراءات، الأزهرى، 80/2. والحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، ص: 212. وحجة القراءات،

ابن زنجلة، ص: 391.

(5) ينظر: الكشف عن وجوه القراءات السبع، مكي بن أبي طالب، 38/2.

(6) المصدر نفسه، 38/2.

والعلماء الذين وجهوا قراءة نافع بمعنى الإفراط وتعددي الحدود، فتكون وفقا لهذا التوجيه قد انفردت عن قراءة الباقيين بذكر حال الكفار في الدنيا والذي كان سببا لجزائهم.

ملاحظات منهجية عامة:

- 1- أن الإمام مكي بن أبي طالب أثناء توجيهه وتقييمه للخلاف القرائي لا يقتصر بعض المرات على علة واحدة أو وجه واحد، وإنما ينوع ويعدد في ذكر الوجوه والعلل الصرفية ويرجع هذا إلى مجموعة من العوامل منها: احتمال المعنى لهذه الوجوه، تعدد الأصل الذي انبثقت عنه البنية الصرفية، تشابه أوزان المشتقات.
- 2- الإمام مكي بن أبي طالب في أغلب تحليلاته يرجح قراءة الجماعة على قراءة الإمام نافع، وهذا هو منهجه النقدي، وهذا الترجيح لا يقلل أو ينقص من حجية قراءة نافع أو قيمتها اللغوية، فحتى لو كان يميل إلى قراءة الجماعة فهو لم يطعن في قراءة نافع ولم يتعرض لها بالرفض وإنما وجهها وبين أصولها اللغوية والصرفية
- 3- اختيار قراءة العامة تحكمت فيها أسباب:
أولاً: إجماع القراء عليها.
ثانياً: إتيانها على الأصل.
ثالثاً: كونها أخف.
رابعاً: كثرة الاستعمال.
- 4- يحاول الإمام مكي بن أبي طالب أثناء التوجيه والنقد أن يربط الصيغة الصرفية بالمعنى، فلا يقتصر على بيان الصيغة بل يوضح أثر التغيير الصرفي في المعنى.

خاتمة

وبعد رحلة البحث التي تنقلنا فيها بين مباحث النظرية والتحليل يحسن أن تختتم هذه الدراسة بملخص ما انبثق عنها من نتائج، يليها جملة من التوصيات التي نرجو أن تكون لبنة في صرح المعرفة.

النتائج:

- 1- يعد النقد الصرفي أداة نقد تتابع النتاج القرائي بمعيار القواعد الصرفية لتحديد مكامن القوة والضعف فيه، ولكن هذا الفرع من النقد اللغوي ما زال يحتاج إلى دراسة مصطلحية وتأسيسية.
- 2- تبين من خلال الدراسة أن قراءة الإمام نافع مبينة على أسس صرفية رصينة تتوافق مع قوانين العربية، حيث قد أظهرت هذه القراءة ثراء صرفيا واضحا في بعض المسائل كالجموع وصيغ الأفعال وغيرها، وهذا ما يعكس أصالة هذه القراءة وصحتها في الاستعمال القرآني.
- 3- أكد البحث أن الإمام مكي بن أبي طالب كان عالما وناقدا في علم الصرف، إلى جانب كونه عالما في اللغة، وهذا ما يتجلى في مناقشته للقضايا اللغوية عموما والصرفية خصوصا وتحليل مقتضاها.
- 4- ناقش الإمام مكي بن أبي طالب أثناء توجيهه لقراءة نافع مجموعة من القضايا الصرفية كأبنية الأفعال والجموع والمصادر والمشتقات، وحاول تحليلها من الناحية الصرفية واستقصاء أهم الوجوه الصرفية المحتملة.
- 5- لم يكتف الإمام مكي بن أبي طالب بتوجيه القراءات فقط وإنما قام بالترجيح بينها واختيار القراءة الأنسب بناء على عدة معايير أولها الإجماع ثم السماع ثم القياس وغيرها من المسوغات اللغوية والصرفية.
- 6- مما يميز الإمام مكي بن أبي طالب أنه يستقصي كل ما تحتمله القراءة من وجوه صرفية فبعد المرات يذكر أكثر من وجه صرفي واحد، وهذا ما يميز أسلوبه النقدي فقد جعل من الاستقصاء والمناقشة والموضوعية ميسما له.

التوصيات:

وعلى ضوء هذه النتائج فإنني أدعو الباحثين في تخصصات الدراسات القرآنية والتفسير أن يقبلوا على هذا الجانب العلمي المهم بمزيد من الدراسة والتحليل والبحث والتأصيل، وذلك من خلال دراسة تجليات النقد اللغوي عامة والصرفي خاصة في مدونات توجيه القراءات؛ لأنها تشتمل على إرث نقدي كبير يحتاج إلى مزيد من الدراسة والتحقيق، كما أدعو الباحثين إلى تعميق النظر في موضوع النقد الصرفي وتحليل قضاياها واشكالاته وصبر أغواره.

لائحة المصادر والمراجع:

- القرآن الكريم بالخط المغربي الأصيل وبرواية ورش عن نافع.
- إعراب القرآن، النحاس، وضع حواشيه وعلق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، 1421 هـ.
- التبصرة في القراءات، مكي بن أبي طالب، تحقيق: محمد غوت الندوي، الدار السلفية، الطبعة الثانية، 1403 هـ - 1982 م.
- التبيان في إعراب القرآن، العكبري، تحقيق: علي محمد البجاوي، الناشر: عيسى البابي الحلبي وشركاه، دون تاريخ الطبعة.
- التحرير والتنوير، الطاهر بن عاشور، الدار التونسية للنشر - تونس، سنة النشر: 1984 هـ.
- تراجم المؤلفين التونسيين، محمد محفوظ، دار الغرب الإسلامي، بيروت - لبنان، الطبعة الثانية: 1994 م.
- تفسير القرآن، أبو المظفر السمعاني، تحقيق: ياسر بن إبراهيم وغنيم بن عباس بن غنيم، دار الوطن، الرياض - السعودية، الطبعة: الأولى، 1418 هـ - 1997 م.
- التفسير الكبير، الرازي، دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة: الثالثة - 1420 هـ.
- جامع البيان، الطبري، تحقيق: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى: 1420 هـ - 2000 م.
- الجامع لأحكام القرآن، القرطبي، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية - القاهرة، الطبعة: الثانية، 1384 هـ - 1993 م.
- حجة القراءات، ابن زنجلة، تحقيق: سعيد الأفغاني، دار الرسالة، دط.
- الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، د. عبد العال سالم مكرم، دار الشروق - بيروت، الطبعة: الرابعة، 1401 هـ .
- الحجة للقراء السبعة، أبو علي الفارسي، تحقيق: بدر الدين قهوجي - بشير جويجايي، راجعه ودققه: عبد العزيز رباح - أحمد يوسف الدقاق، دار المأمون للتراث - دمشق / بيروت، الطبعة: الثانية، 1413 هـ - 1993 م.
- الدر المصون من علوم الكتاب المكنون، تحقيق: الدكتور أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى: 1406 هـ - 1986 م.
- الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة، مكي بن أبي طالب، تحقيق: مكتبة قرطبة للبحث العلمي وتحقيق التراث، مؤسسة قرطبة، الطبعة الأولى.
- شذا العرف في فن الصرف، أحمد بن محمد الحملاوي، تحقيق: نصر الله عبد الرحمن نصر الله، مكتبة الرشد الرياض.
- الصلة في تاريخ أئمة الأندلس، ابن بشكوال، عني بنشرة وصححه وراجع أصله: السيد عزة عطار الحسيني، مكتبة الخانجي، الطبعة الثانية: 1374 هـ - 1995 م.
- الطبعة: الأولى، 1429 هـ - 2008 م.

- قواعد نقد القراءات القرآنية، دراسة نظرية تطبيقية، عبد الباقي سيسي، دار كنوز إشبيليا للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى: 1430هـ - 2009م.
- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، مكي بن أبي طالب، تحقيق: محيي الدين رمضان، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، 1974م.
- الكشف والبيان عن تفسير القرآن، الثعلبي، تحقيق: الإمام أبي محمد بن عاشور، مراجعة وتدقيق: الأستاذ نظير الساعدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى: 1422هـ - 2002م
- اللباب في علوم الكتاب، ابن عادل الحنبلي، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية - بيروت / لبنان، الطبعة: الأولى، 1419هـ - 1998م.
- مشكل إعراب القرآن، مكي بن أبي طالب، تحقيق: حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة: الثانية، 1405.
- معالم التنزيل في تفسير القرآن، البغوي، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة الأولى: 1420هـ.
- معاني القراءات، الأزهرى، مركز البحوث في كلية الآداب - جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، 1412هـ - 1991م.
- معاني القرآن، الأخفش الأوسط، تحقيق: هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى: 1411هـ - 1990م.
- معاني القرآن، الفراء، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي، محمد علي النجار، عبد الفتاح إسماعيل الشلبي، دار المصرية للتأليف والترجمة - مصر.
- منهج الاحتجاج للقراءات القرآنية عند مكي بن أبي طالب في كتابه الكشف، حوى فرجاني، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية.
- الموضح في وجوه القراءات وعللها، الشيرازي، تحقيق: عبد الرحيم الطرهوني، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى: 2009.
- نحو نقد لساني صرفي مؤسس، منطلقات ونماذج، مبروك بركات، مجلة الأثر، العدد: 25، جوان 2016م.
- النقد الصرفي عند ابن سيده الأندلسي، أيوب غالب الدهاق، المجلة العلمية لكلية التربية، العدد السادس عشر، يناير 2020م.
- الهداية إلى بلوغ النهاية، مكي بن أبي طالب، تحقيق: مجموعة رسائل جامعية بكلية الدراسات العليا والبحث العلمي - جامعة الشارقة، بإشراف أ. د: الشاهد البوشيخي، مجموعة بحوث الكتاب والسنة - كلية الشريعة والدراسات الإسلامية - جامعة الشارقة
- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، ابن خلكان، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، الطبعة الأولى: 1994م.

جوانب من النظام العام الاقتصادي

في مساطر صعوبات المقاولات

د. أشرف نزهي

دكتور في القانون الخاص

كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية مكناس

جامعة مولاي إسماعيل

المملكة المغربية

الملخص:

يكتسب النظام العام الاقتصادي، أهمية كبرى في تنظيم مساطر صعوبات المقاولات، باعتباره أداة لحماية وتكريس المصلحة العامة الاقتصادية، الأمر الذي نتج عنه التخلي عن منطق سلطان الإرادة والحرية العقدية لفائدة سلطان القانون، الذي يهدف في صلبه إلى ضمان المصلحة العامة الاقتصادية. الشيء الذي يُضفي على هذا النظام طابعاً مُميزه عن غيره من المنازعات المدنية أو التجارية، مما أبرز الدور المحوري للقضاء التجاري، باعتباره فاعلاً تقليدياً بأدوار جديدة، يتجاوز فيها نطاق الفصل في النزاعات، ليشكل أداة لتنزيل سياسة تشريعية تستحضر مبدأ استمرارية النشاط الاقتصادي الذي يرتبط بجوهر النظام العام الاقتصادي.

كلمات المفاتيح: المصلحة الاقتصادية-النظام العام الاقتصادي-الوسائل البديلة -صعوبات المقاولات.

مقدمة:

بالرغم من التحولات العميقة على مستويات متعددة التي عرفتها اقتصاديات العالم وما صاحبها من أزمات مالية، أربكت وسائل التدبير المالي للمقاولات، التي كان من شأنها بالنتيجة، أن تنبه التشريعات الخاصة بقوانين الأعمال، إلى ضرورة بلورة أحكام قانونية للعلاقات التعاقدية، تكون قادرة على مواجهة تلك التحديات ومستجيبة لخصوصية مناخ المال والأعمال المتطور، ولو اقتضى الأمر التقليل من هوامش الحرية التعاقدية عبر التدخل التشريعي لكبحها، لفائدة إنعاش الوتيرة الاقتصادية ابتداء من مرحلة ما قبل التعاقد وصولاً إلى مرحلة تكوين العقد بل وحتى تنفيذه¹.

ولما كانت المقاولات فاعلاً مهماً بل ورئيسياً في الاقتصاد المعاصر وملتقى لجل المصالح، فإن حمايتها من الصعوبات باتت تدخل في صميم النظام العام، الشيء الذي حدا بالمشرع إلى الابتعاد عن نظام الإفلاس التقليدي لكونه لا يستجيب للمصالحة الاقتصادية بالنظر لافتقاده للنظرة العلاجية².

وعلى هذا الأساس تعتبر مساطر صعوبات المقاولات من أبرز الأدوات القانونية التي تهدف إلى معالجة الأزمات المالية التي تصيب المقاولات، بما يضمن استمراريتها ويكفل ما أمكن حماية حقوق الأطراف المتعددة (المقاول، الدائنين، العمال، والمجتمع). في ذات السياق، يكتسب النظام العام في شقه الاقتصادي، أهمية كبرى في تنظيم هذه المساطر، باعتباره أداة لحماية وتكريس المصلحة العامة الاقتصادية.

ويشير النظام العام في المغرب إلى القواعد القانونية التي تهدف إلى حماية المصلحة العامة، بما في ذلك استقرار الاقتصاد وحماية حقوق الأطراف الضعيفة مثل: الأجراء والدائنين...، وهو ما شكل تنجيماً للتحولات الكبرى التي مر منها القانون في تعاطيه مع المسألة الاقتصادية.

وعلى هذا الأساس، فإن الحديث عن النظام العام في مساطر صعوبات المقاولات يتطلب الإحاطة بمختلف جوانب التشريع المغربي في هذا المجال، خاصة ما تضمنه الكتاب الخامس من مقتضيات وقواعد تهدف إلى تعزيز استقرار المقاولات وحماية مصالح الأطراف المعنية، وترسيخ المصلحة العامة والنظام العام الاقتصاديين.

بالإضافة إلى ذلك، تطرح مسألة المساطر العابرة للحدود التي تتراد أهميتها، في ظل العولمة وانتشار الأنشطة التجارية عبر الحدود، وبهذا لم تعد مساطر صعوبات المقاولات تقتصر على المقاولات الوطنية فحسب، بل تتجاوز نطاق الحدود الجغرافية لتشمل عمليات تجارية معقدة عبر الدول.

وعليه، فإن هاجس تحقيق المصلحة العامة الاقتصادية بات يتمثل في ضمان استمرارية المقاولات، الأمر الذي نتج عنه التخلي عن منطلق سلطان الإرادة والحرية العقدية لفائدة سلطان القانون، الذي يهدف في صلبه إلى ضمان المصلحة العامة الاقتصادية.

¹ - واعتباراً إلى أن قوانين الأعمال تخاطب فئات معينة، فقد اضطرت إلى أن تكتسب تفرداً في قواعدها الخاصة المنظمة لتلك المعاملات التجارية، وذلك إما في اتجاه تكملة القواعد العامة للتعاقد أو الذهاب بعيداً إلى حد مخالفة تلك القواعد، بغية تحقيق الانسجام بين طبيعة تلك القواعد والفضاء الذي تتفاعل فيه.

² - عبد الرحيم شميعة، شرح أحكام نظام مساطر معالجة صعوبات المقاولات في ضوء القانون 73.17، مطبعة سجلماسة، ط1، 2019 ص 5.

جوانب من النظام العام الاقتصادي في مساطر صعوبات المقاولات د. أشرف نزهى

وعلى هذا الأساس فإن الإشكالية الأساسية تتمثل في: ما مدى حماية المشرع المغربي للمصلحة العامة والنظام العام الاقتصادي عند مواجهة المقاولات للصعوبات؟

للإجابة على هذه الإشكالية سوف نعتمد على منهجية البحث العلمي، من خلال توظيف المنهج الوصفي والتحليلي قصد الإلمام بمختلف جوانب هذه الدراسة، وذلك في ضوء المحاور التالية:

المحور الأول: حماية النظام العام الاقتصادي عند استبعاد مساطر صعوبات المقاولات للوسائل البديلة لحل المنازعات

المحور الثاني: حضور القضاء التجاري في مساطر صعوبات المقاولات تأكيد لهاجس حماية النظام العام الاقتصادي

المحور الأول: حماية النظام العام الاقتصادي عند استبعاد مساطر صعوبات المقاولات للوسائل البديلة لحل المنازعات

لإبراز حدود استبعاد الوسائل البديلة لحل المنازعات في مساطر صعوبات المقاولات، سوف نتطرق في البداية إلى بحث موقع التحكيم ضمن مساطر صعوبات المقاولات (أولا)، ثم نعرض بعده لموقف مساطر صعوبات المقاولات من اللجوء للوساطة الانتقائية والصلح (ثانيا).

أولا: موقع التحكيم ضمن مساطر صعوبات المقاولات

إذا كان التحكيم¹ يقوم على مبدأ سلطان الإرادة المستمد من الاختيار الحر للأطراف لتسوية منازعاتهم، بناء على مبدأي الحرية التعاقدية وحسن النية، فإنه يخضع تبعا لذلك لأحكام قانون الالتزامات والعقود ولا سيما الفصل 230 منه، فطرفا التحكيم يعبران عن ذلك، إما ببند يدرج ضمن اتفاقية تعالج موضوعا يشكل التزاما تعاقديا بوضع بند خاص لحل المنازعات المحتملة، ويسمى بذلك بند التحكيم أو شرط التحكيم، وإما أن يأخذ شكل اتفاق تحكيم متكامل يأتي بمناسبة بروز نزاع فيحدد الأطراف النزاع الذي ينوون طرحه على التحكيم وأسماء المحكمين وكيفية تعيينهم والقانون الإجرائي المطبق، إلى غير ذلك من التفاصيل الجزئيات، وهذا ما يطلق عليه عقد التحكيم أو مشاركة التحكيم².

وإذا كان كل من مساطر صعوبات المقاولات والتحكيم يمثل نظاما قانونيا حديثا، فإن الأساس الذي يبني عليه كل واحد منهما يشكل مفارقة للآخر، على اعتبار أن مساطر صعوبات المقاولات مستمدة من النظام العام في شقه الاقتصادي، من خلال إيجاد نوع من التوازن بين ثلاث مصالح قد تبدوا متناقضة: مصلحة المقاولات المحسدة لمصلحة الاقتصادية العامة، ومصلحة الأجراء المتمثلة في الحفاظ على مناصب الشغل واستتباب السلم الاجتماعي، ثم مصلحة الدائنين عبر حماية المراكز القانونية المستقرة وضمان الائتمان كأداة للثقة، لذلك جاءت النصوص المنظمة لها، مكثفية بذاتها إلى حد ما³.

ومن ثم فإن كل ما يتعلق بمصلحة الدولة يعتبر متعلقا بالنظام العام، خلافا للتحكيم الذي يقوم على فلسفة مغايرة⁴، بحيث قد يكون إما مدنيا أو تجاريا بحسب طبيعة المعاملة⁵، الشيء الذي يدفعنا لطرح التساؤل حول موقع التحكيم ضمن مساطر صعوبات المقاولات؟

بداية، يمكن القول بأن المنازعات المتعلقة بفتح مساطر صعوبات المقاولات تخرج من نطاق التحكيم، لأنه من غير المتصور أن يعلن المحكم فتح مساطر صعوبات المقاولات في وجه أحد الأشخاص الذاتية أو المعنوية، لما في ذلك من تناف مع الطبيعة الإرادية

¹ - يعيش التحكيم التجاري، في الظرفية الراهنة أرقى عصور ازدهاره، فمن مرحلة اعتباره المنافس الأول للعدالة إلى نظام مؤطر ومكمل لمناهج الدولة الحديثة في تشجيع الاستثمار وجلب رؤوس الأموال، بما له من مميزات. أنظر عمر الإسكمرمي المرابط، التحكيم ونظام صعوبات المقاولات، المجلة المغربية لقانون الأعمال والمقاولات، ع 8، 2005، ص 49.

² - إدريس السامحي، القواعد الإجرائية بين القواعد العامة وخصوصية المساطر الجماعية، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون الخاص، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية فاس، السنة الجامعة 2020-2021، ص 208.

³ - رياض فخري، التحكيم ومساطر صعوبات المقاولات أية علاقة؟، مجلة المحاكم المغربية، ع 117، 2008، ص 11.

⁴ - ظهير شريف رقم 1.22.34 صادر في 23 من شوال 1443 الموافق ل 24 ماي 2022 بتنفيذ القانون رقم 95.17 المتعلق بالتحكيم والوساطة الانتقائية، الجريدة الرسمية الصادرة بتاريخ 13 يونيو عدد 7099، وقد سكت المشرع عن مدى خضوع نظام صعوبات المقاولات بشكل صريح لمقتضاها.

⁵ - إدريس السامحي، أطروحته، م.س، ص 208.

جوانب من النظام العام الاقتصادي في مساطر صعوبات المقاولات د. أشرف نزهى

لتحكيم وخرق للقانون ومس بالنظام العام، كما أن الأمر يقتضي الحكم بعقوبات تتجاوز نطاق الجزاءات المدنية وتمتد إلى توقيع عقوبات زجرية تمس بالحقوق والحريات¹.

وهذه الاستحالة يؤكدتها أحد الفقهاء بدوره²، لأن هذه المنازعات تنحصر في اختصاص المحكمة لا التحكيم، وهو موقف المشرع المغربي، الذي جعل من صعوبات المقاولات اختصاصا حصريا للمحاكم التجارية للنظر في جميع الدعاوى والنزاعات المتعلقة بالكتاب الخامس من مدونة التجارة، فبالرغم من أن مقتضيات المادة 5 من القانون القاضي بإحداث المحاكم التجارية المتعلقة بتحديد الاختصاص النوعي، لم تنص على دعوى صعوبات المقاولات ضمن التعداد الوارد فيها، إلا أن المادة 11 منه نصت على أنه: "... فيما يتعلق بصعوبات المقاولات إلى المحكمة التجارية التابعة لها مؤسسة التاجر الرئيسية أو المقر الاجتماعي للشركة..."³.

وهو ذات ما أكدته المادة 581 من م.ت التي تنص على أنه: "ينعقد الاختصاص للمحكمة التابع لدائرة نفوذها مكان مؤسسة التاجر الرئيسية أو المقر الاجتماعي للشركة. تكون المحكمة المفتوحة مسطرة التسوية أمامها مختصة للنظر في جميع الدعاوى المتصلة بها"، وبذلك فالمحكمة التي قضت بفتح المسطرة تعد وحدها الجهة المؤهلة في الفصل في المنازعات الناشئة عن هذه المساطر، وهذا المعطى يتعارض أيضا مع التحكيم، كما أن المسطرة عندما تفتح، فإنها تم كل الدائنين الآخرين وليس فقط الدائن الذي طلب فتحها، في حين أن نطاق التحكيم يربط بين الدائن والمقاول فحسب، وآثاره تنحصر بينهما ولا تنسحب لباقي الدائنين والأغيار إعمالا لمبدأ نسبية آثار العقد.

غير أن هذه المسألة قد تأخذ طابعا آخر⁴، حيث ينبغي التمييز بين الاتفاقات الناشئة بوجه صحيح قبل فتح مساطر صعوبات المقاولات، وبين الاتفاقات المبرمة بعد فتح مساطر صعوبات المقاولات، فإذا كان اتفاق التحكيم مبرما على وجه صحيح من طرف المدين قبل فتح المساطر في وجهه فإنه يكون ملزما به، ويمكن للدائنين الاحتجاج به، شريطة عدم دخول التصرف الذي قام به الدائن في فترة الرتبة، التي تخول للمحكمة القول ببطالان التصرف حسب الحالات المحددة في القانون.

وبالرغم من التسليم في البداية باختلاف أساس كلي النظامين، فإنه لم يجعل تصور إمكانية وجود علاقة وتداخل بينهما مستحيلا، بل من المتصور إعمال شرط تحكيم متفق عليه في عقد ما قبل صدور الحكم بفتح المسطرة، كما أنه من المتصور متابعة إجراءات التحكيم التي تكون قد بدأت قبل صدور الحكم بفتح المسطرة بعد توقفها مؤقتا، واللجوء إلى التحكيم أثناء سريان المسطرة إعمالا لشرط متفق عليه قبل بدايتها، كما يتصور الاتفاق في حالات معينة على شرط التحكيم أثناء سير مسطرة معالجة صعوبات المقاولات⁵.

كما لا يجب إغفال إمكانية التي منحها المشرع في نظام صعوبات المقاولات للسنديك، والتي يكون له بموجبها إختيار العقود الجارية التي سوف يحتفظ بها، والتي قد تتضمن بند شرط التحكيم للنظر في النزاعات التي قد تقوم بشأنها، وبالتالي يكون السنديك ملزم باحترام هذا الشرط، وهذا ما يركبه قرار لقضاء النقض الفرنسي الذي جاء فيه: "عندما يقرر السنديك تنفيذ العقود، فإنه يكون ملزما بكامل ما يترتب على هذا العقد من حقوق وواجبات ترتبط به، ومن بينها البند التحكيمي الذي لاحظته المحكمة"⁶.

1- محمد لفروجي، صعوبات المقاولات والمساطر القضائية الكفيلة بمعالجتها، م.س، ص 164.

2- للمزيد انظر محمد لفروجي، صعوبات المقاولات والمساطر القضائية الكفيلة بمعالجتها، م.س، ص 368 و 369.

3- أنظر محمد لفروجي، صعوبات المقاولات والمساطر القضائية الكفيلة بمعالجتها، م.س، ص 162.

4- عمر الإسكرمي المرابط، م.س، ص 51.

5- رياض فخري، م.س، ص 11.

6- أورده عمر الإسكرمي المرابط، م.س، ص 52:

جوانب من النظام العام الاقتصادي في مساطر صعوبات المقاولات د. أشرف نزهى

كما أن المادة 638 من م.ت تنص على أن المحكمة تعمل على تحدد عقد الائتمان الإيجاري أو عقود الكراء أو التوريد بالسلع أو الخدمات الضرورية للحفاظ على نشاط المقاول، بل وتضيف بأن الحكم الذي يحد من مخطط التفويت يكون بمثابة تفويت لهذه العقود، بالتالي إذا تضمنت هذه العقود شرطا تحكيميا فيجب احترامه وانتقاله مع التفويت بموجب الحكم الذي يحد من مخطط التفويت.

وتأسيسا على ما سبق، يمكن القول بأن نظام مساطر صعوبات المقاولات جاء لحماية المصلحة العامة الاقتصادية للدولة المتعلقة بالنظام العام الاقتصادي، الشيء الذي يجعله مخالفا لجوهر نظام التحكيم الذي يقوم على مبدأ سلطان الإرادة، الذي يستهدف تسوية نزاع ذو بعد تعاقدى في الغالب، غير أن معالم حضوره وإن كانت تبدو ضئيلة جدا، إلا أنها تبقى مرتبطة بعدم تأثيره على نظام صعوبات المقاولات وإفراغه من تكريس الأهداف التي جاء من أجل خدمتها.

ثانيا: موقف مساطر صعوبات المقاولات من اللجوء للوساطة الاتفاقية والصلح

يحتل كل من الوساطة والصلح مكانة بارزة ضمن الوسائل البديلة لفض المنازعات، الشيء الذي دفعنا للبحث عن علاقتهما بمساطر صعوبات المقاولات، حيث سنعمل على التطرق في (أ) للوساطة الاتفاقية على أن نتقل بعدها لصلح (ب).

أ- موقف مساطر صعوبات المقاولات من اللجوء للوساطة الاتفاقية

تقع الوساطة في قلب الوسائل البديلة، فهي المحرك والسبيل الأول لإيجاد حل توافقي بين المتنازعين¹، ومن ثم فإن هذه الوسيلة تقوم على مبدأى الحرية التعاقدية وحسن النية وتخضع لأحكام قانون العقود، حيث إنه لا يجوز أن يشمل اتفاق الوساطة المسائل المستثناة من نطاق تطبيق الصلح، ولا يجوز إبرامها إلا بمراعاة التحفظات أو الشروط أو الحدود المقررة لصحة الصلح، بموجب الفصول من 1099 إلى 1104 من ق.ل.ع.

وما من شك، في أنه لا يجب أن تكون الاتفاقات المتعلقة باللجوء إلى الوساطة مخالفة للنظام العام والآداب العامة، أي يجب استبعاد كل إجراء للوساطة يتعارض معهما، ومن ثم فالمنطق يدعو إلى ألا تتعارض هذه الوسائل مع المصلحة العامة التي تسمو على المصلحة الخاصة للأفراد، تبعا لذلك، فنظام مساطر صعوبات المقاولات باعتباره يستمد جدوره من النظام العام الاقتصادي ويهدف إلى حماية المصلحة العامة وتحقيق المساواة بين الدائنين، فإنه لا يمكن أن يكون محل اتفاق أو تسوية خارج ما رسمه له المشرع من حدود، كما أن المشرع منح سلطة فتح المسطرة لجهاز القضاء التجاري، الأمر الذي كرسته المادة 581 من م.ت، كما أن الوسيط لا يتوفر على أي سلطة قضائية أو تقريرية ولا يستطيع فرض أي حل، ويبقى احترام ما جاء به أديبا لا غير، إذ أنه يقترح على الأطراف الحلول فقط لغياب أي قوة ملزمة لقراره، لكونه يقوم فقط على مساعدة الأطراف على إيجاد حل بأنفسهم أو بإصدار توصيات واقتراحات لا غير.

وهذا لا يتلاءم مع جوهر وفلسفة مساطر صعوبات المقاولات التي تستلزم صدور حكم قضائي بما يحمله من معاني القوة والإجبار، يقضي بفتح إحدى المساطر متى توفرت الموجبات القانونية لفتحها، وينتج عن ذلك عدة آثار قانونية، تتجاوز نطاق أطراف العلاقة العقدية وتمتد لباقي الدائنين والأغيار ولها حجيتها في مواجهة الجميع.

-Cass.com, 19 juillet 1982, Rev arb, 1983, P 321.

¹ تعرف هذه المؤسسة بأنها: "وسيلة لحل النزاعات من خلال تدخل شخص ثالث نزيه وحيادي ومستقل يزيل الخلاف القائم وذلك باقتراح حلول عملية ومنطقية تقرب وجهات نظر المتنازعين بهدف إيجاد صيغة توافقية، وبدون أن يفرض عليهم حلا أو يصدر قرارا ملزما". بنسالم أوديجا، الوساطة كوسيلة من الوسائل البديلة لفض المنازعات، مطبعة دار القلم، ط1، الرباط، 2009، ص 35

ومع ذلك، لا نستبعد بعض الهوامش الضيقة لإمكانية إعمال الوساطة الاتفاقية في بعض الجوانب غير المؤثرة، لاسيما في العقود التجارية التي اختار السنديك مواصلة استمراريتها، خصوصا إذا كان العقد الذي يجمع المقاول مع صاحب العقد الجاري يتضمن بندا ينص على إمكانية اللجوء إليها، كما يتصور اللجوء إليها في العديد من المراحل الأخرى، كتفويت العقود في إطار مخطط التفويت متى كان منصوبا عليها قبل هذه العملية، وعموما، فإن إعمالها يبقى مشروطا بعدم مسها أو تعارضها مع نظام صعوبات المقاولات، لأنه لا يجوز اللجوء إلى الوساطة كبديل يتم الاستعاضة به عن سلوك هذا النظام، لكونه متصل بالنظام العام الاقتصادي الذي لا يجوز مخالفة أحكامه.

وتجب الإشارة إلى أن المشرع المغربي في معرض الكتاب الخامس نظم نوعا جديدا من الوساطة الخاصة به، التي تهدف للتقريب من وجهات نظر كل من المقاول التي تعيش وضعية مضطربة والفاعلين الأساسيين المرتبطين بها، وأخص بالذكر هنا جهاز "الوكيل الخاص" الذي يعينه رئيس المحكمة التجارية، وتتمثل مهمته الرئيسية في خلق جو من الحوار والتفاوض والبحث عن التخفيف من الاعتراضات المحتملة التي قد تترك المقاولات، وهذا كله في إطار مسطرة الوقاية الخارجية - أي قبل توقف المقاولات عن الدفع -، وتتم هذه الاعتراضات الجانب العلائقي للمقاولات، لا سيما كل ما هو اجتماعي أو يهم الشركاء فيما بينهم أو المتعاملين مع المقاولات، وكل هذا داخل أجل يحدده رئيس المحكمة المختصة، وفقا لما جاء في المادة 550 من م.ت.

ب- موقف مساطر صعوبات المقاولات من اللجوء للصلح

لا بد من التمييز في البداية بين عقد الصلح المدني الذي يخضع لمقتضيات ق.ل.ع المنظم في الفصول من 1099 إلى 1104، الذي يعد عقدا مدنيا رضائيا بين الطرفين، ويهدف إلى تسوية نزاع قائم أو محتمل بينهما، واتفاق المصالحة¹ الذي يتم في إطار الكتاب الخامس من مدونة التجارة المتعلقة بمساطر صعوبات المقاولات وتحديدًا ضمن مسطرة الوقاية الخارجية.

- فعلى الرغم من أوجه الالتقائية والتشابه بين كلا النظامين القانونيين، إلا أننا نجد أوجه اختلاف كثيرة نبرز منها:
- عقد الصلح يكون رضائيا بمجرد تمام اتفاق طرفيه، في حين أن اتفاق المصالحة يصادق عليه رئيس المحكمة ويجب إيداعه في كتابة ضبط المحكمة التجارية.
 - دور القضاء يتميز بالحياد في الصلح المدني، بخلاف الدور التدخلي الذي بات يضطلع به رئيس المحكمة التجارية في اتفاق المصالحة.
 - مهمة المصالح غير محددة في ق.ل.ع بمدد معينة، بخلاف مهمته في مسطرة الوقاية الخارجية التي يجب ألا تتعدى سقف 3 أشهر قابلة لتمديد مرة واحدة.

ولعل أبرز ضابط للتمييز بين الصلح المدني واتفاق المصالحة، يتمثل في أن إعمال مقتضيات اتفاق المصالحة تهدف لإنقاذ المقاولات من الوقوع في حالة التوقف عن الدفع لكنها تعاني من صعوبات اقتصادية أو مالية أو لها حاجيات لا يمكن تغطيتها بواسطة تمويل يناسب إمكاناتها وتتم بطلب من رئيس المقاولات. أما في حالة عدم وجود صعوبات تواجه المقاولات، فإن إعمال عقد الصلح المدني يبقى واردا ولا يطرح أي إشكال قانوني مادامت المقاولات في وضعية سليمة.

ويجبه التنبيه إلى فكرة أساسية مفادها، أن إقدام المدعى على إبرام عقد أو عدة عقود للصلح في إطار ق.ل.ع مع دائن أو مجموعة من الدائنين بهدف تجاوز الصعوبات التي تواجه مقاولته، يتعارض في جوهره مع أهداف نظام مساطر صعوبات المقاولات الذي يجد أساسه في حماية النظام العام الاقتصادي.

¹ - أنظر المواد من 551 إلى 559 من م.ت.

جوانب من النظام العام الاقتصادي في مساطر صعوبات المقاولات د. أشرف نزهى

ولا بد من الإشارة إلى مسألة مهمة نصت عليها في المادة 594 من م.ت، حيث اعتبرت أن توصل المدين أو السنديك إلى صلح أو تراض لا أثر له في ظل مساطر صعوبات المقاولات لكونه يستلزم الحصول على ترخيص من القاضي المنتدب، وهذا في حد ذاته يشكل ضمنا لتوازن المصالح، ويؤكد في الآن ذاته التشدد الذي يطبع إبرام عقد الصلح في نطاق مساطر صعوبات المقاولات، وكل هذا لحماية النظام العام الاقتصادي.

المحور الثاني: حضور القضاء التجاري في مساطر صعوبات المقاولات تأكيد لهاجس حماية النظام العام الاقتصادي

بقدر ما تعتبر العدالة من المفاتيح المهمة في مجال تحسين مناخ الاستثمار وتشجيع المبادرة الحرة وحماية المقاولات، فإن القضاء مدعو للقيام بدوره الأساسي في مواكبة هذا المسار واستيعاب تحديات الظرفية الاقتصادية العالمية والمناخ الاقتصادي¹، وعلى هذا الأساس فإن المشرع المغربي من خلال الكتاب الخامس أكد على الحضور القوي والفعال للقضاء التجاري في مساطر صعوبات المقاولات، الأمر الذي يعكس بالوضوح والملموس اهتمامه بالنظام العام الاقتصادي. وعلى هذا الأساس سوف نبرز في البداية جوانبنا من تدخل النيابة العامة في مساطر صعوبات المقاولات (أولا)، ثم نتقل بعدها لإبراز جوانب من تدخل المحكمة في مساطر صعوبات المقاولات (ثانيا).

أولا: جوانب من تدخل النيابة العامة في مساطر صعوبات المقاولات

خول المشرع المغربي لجهاز النيابة العامة بالمحاكم التجارية مهمة السهر على حماية المصلحة العامة والنظام العام الاقتصادي، وهو ما يظهر بشكل جلي في مساطر صعوبات المقاولات، نظرا لأهمية المقاولات بالنسبة للدولة في النسيج الاقتصادي، إذ تشكل مقتضيات مساطر صعوبات المقاولات مرتعا خصبا لتدخل النيابة العامة، سواء كان ذلك بموجب نصوص قانونية صريحة تعطيها هذا الحق أو من خلال تأويل النصوص القانونية الغامضة².

فمن خلال التنسيق بين النيابة العامة ورئيس المحكمة التجارية يخلق تعاون بين هذين الجهازين عن طريق تبادل المعلومات أثناء مسطرة الوقاية الخارجية التي يشرف عليها رئيس المحكمة التجارية، على الرغم من أن مساطر الوقاية لا تتضمن أي مقتضى يتعلق بدور النيابة العامة أثناء هذه المرحلة، خلافا للمشرع الفرنسي الذي أوجب إعلام النيابة العامة بطلب التسوية الودية وعلى ضرورة تلقيها إخبارا بقرار الخبرة في حال إنجازها.

وبالرغم من عدم وجود نص قانوني في المغرب يوطر دور النيابة العامة في مرحلة الوقاية الخارجية من الصعوبات، فإن ذلك لا يمكن أن يمنع تدخل هذا الجهاز في إطار التعاون والتدخل الاستباقي الهادف، خصوصا وأن هذه المساطر يغلب عليها الطابع الحوارية والودي أكثر من البعد القضائي.

أما عن الصلاحيات التي خولها لها المشرع صراحة، فإننا نجد المادة 578 من م.ت التي منحت لها الحق في تقديم طلب فتح مسطرة التسوية في مواجهة المقاولات المتوقفة عن دفع ديونها، كما لها الحق في طلب فتح مسطرة التصفية القضائية متى كانت وضعية المقاولات مختلفة بشكل لا رجعة فيه بموجب المادة 651 من م.ت.

¹ - مقتطف من رسالة جلالة الملك محمد السادس الموجهة للمشاركين في "مؤتمر مراكش للعدالة والاستثمار"، بتاريخ 21 و22 أكتوبر 2019.

² - هكذا يمكن للنيابة العامة عن طريق السجلات التجارية الوقوف على الوضعية المالية الحقيقية لمعظم المقاولات عن طريق تبادل المعلومات وفتح قناة الاتصال بينها وبين رئيس المحكمة التجارية تطبيقا لمقتضيات المادة 11 من مرسوم المتعلق بتطبيق الباب الثاني المتعلق بالسجل التجاري، الذي جاء فيه "إذا افترض رئيس المحكمة أو القاضي المكلف بمراقبة السجل التجاري أن تصريحها يقع تحت طائلة المادة 65 من القانون 15.95 وجب عليه أن يبلغ ذلك إلى النيابة العامة".

جوانب من النظام العام الاقتصادي في مساطر صعوبات المقاولات د. أشرف نزهى

ولعل أهم المستجدات التي سدت الفراغ التشريعي الذي كان يعتري النص القانوني المنسوخ، ما جاء بها القانون رقم 73.17 من خلال تحويل جهاز النيابة العامة صراحة بموجب المادة 762 م.ت الحق بالطعن بالاستئناف ضد القرارات الصادرة بشأن مسطرة الإنقاذ والتسوية والتصفية القضائية، وكذا المقررات الصادرة بشأن تمديد مسطرة التسوية والتصفية القضائية، وتحويل مسطرة التسوية إلى تصفية، وحصر مخطط الإنقاذ أو الاستمرارية، والمقررات الصادرة بشأن التفويت، وكذا تلك المتعلقة بتغيير أهداف ووسائل مخطط الإنقاذ أو الاستمرارية، ومقررات فسخ الإنقاذ أو الاستمرارية أو التفويت، ومقررات تعيين أو استبدال السنديك أو تغيير سلطاته أو تجديد الأجل، والمقررات الصادرة بشأن العقوبات المدنية. كما لها الحق في الطعن بالنقض بموجب المادة 765 من م.ت. وعلى هذا الأساس، يمكن القول بأن جهاز النيابة العامة يضطلع بصلاحيات مهمة وجسيمة في إطار مساطر صعوبات المقاولات، سواء كانت منصوفا عليها صراحة أو ضمنا، لأن المهمة الموكوها ترتبط في جوهرها بحماية النظام العام والمصلحة العامة، الشيء الذي يجعله يشرعن تدخلها في جميع المراحل والمساطر ما دام هناك تهديد للمصلحة العامة والنظام الاقتصادي.

ثانيا: جوانب من تدخل المحكمة في مساطر صعوبات المقاولات

خص المشرع القسم السادس من الكتاب الخامس من مدونة التجارة بالقواعد المشتركة لمساطر الإنقاذ والتسوية القضائية، حيث عني الباب الأول منه بأجهزة المسطرة، وبهذا سواء كنا أمام مسطرة الإنقاذ أو مسطرتي التسوية أو التصفية، فإن المحكمة ملزمة عند فتح إحداها أن تعين الأجهزة، لاتخاذ الاجراءات اللازمة لإعداد الحل المناسب.

وبالرجوع إلى مواد الكتاب الخامس، يمكن الوقوف على بعض سلطات القضاء التجاري في هذا المجال¹، والتي يتبين من خلالها أن المقاولات أصبحت شأنا عاما بامتياز، ترتبط بما العديد من المصالح، وبذلك فهي أصبحت من صميم النظام العام في شقه الاقتصادي، وهذا ما يجسده إمكانية تدخل المحكمة من تلقاء نفسها في المقاولات ولو في ظل غياب منازعة جديدة في الموضوع، لفتح مسطرة المعالجة القضائية في حقها طبقا للمادة 563 من م.ت.

وهو ما جسده قضاء النقض، حيث اعتبر في قرار له: "لكن، حيث إن ما قرره المحكمة الابتدائية المؤيد حكمها بالقرار المطعون فيه بشأن تدخلها التلقائي في فتح مسطرة معالجة المقاولات يجد أساسه في المادة 563 من م.ت والتي أعطت الحق للمحكمة بأن تقضي من تلقاء نفسها بفتح تلك المسطرة كلما توافرت لديها المبررات لذلك، وأن ما نحتجته المحكمة بهذا الخصوص، وما عللت به قرارها بشأن أحقيتها في تحريك هذه المسطرة بصرف النظر عن أي طلب آخر يبرره، أن هذه المسطرة تعتبر من النظام العام الاقتصادي ودور المحكمة فيها لم يعد منحصر في الفصل في النزاع بناء على طلب أحد الأطراف، وإنما تجاوزه للمساهمة في تحقيق حماية لمختلف المصالح، ... وتكون قد طبقت تطبيقا صحيحا ولم تخرق المقتضيات المحتج بها وكان ما بالوسيلة على غير أساس"².

¹ - المادة 585 من م.ت: "يمكن تمديد المسطرة إلى مقاولات أو مقاولات أخرى بسبب تداخل ذمها المالية مع الذمة المالية للمقاول الخاضعة للمسطرة، أو بسبب صورية الشخص الاعتباري. يتم تمديد المسطرة بطلب من السنديك أو رئيس المقاول الخاضعة للمسطرة أو النيابة العامة أو تلقائيا من قبل المحكمة."

-المادة 651 من م.ت: "تفتتح المحكمة مسطرة التصفية القضائية تلقائيا أو بطلب من رئيس المقاولات أو الدائن أو النيابة العامة، إذا تبين لها أن وضعية المقاولات مختلفة بشكل لا رجعة فيه."

-المادة 578 من م.ت: "... يمكن للمحكمة أيضا أن تضع يدها على المسطرة إما تلقائيا أو بطلب من النيابة العامة... ويمكن للمحكمة كذلك استبدال السنديك بطلب من النيابة العامة. وخولها المشرع إمكانية الطعن في المقررات القضائية الصادرة بمناسبة مساطر صعوبات المقاولات.

² - قرار صادر عن المجلس الأعلى سابقا، عدد 1328، صادر بتاريخ 2002/10/23، ملفان تجاريان مضمومان عدد 304/3/2/01 و201/3/1/02، منشور بالموقع الرسمي لمحكمة النقض: <https://juriscassation.cspj.ma> تم الاطلاع عليه بتاريخ 06/08/2023.

جوانب من النظام العام الاقتصادي في مساطر صعوبات المقاولة د. أشرف نزهي

بالإضافة إلى ما سبق ذكره، نجد المشرع المغربي أسند بموجب المادة 652 من م.ت، حق طلب استمرار نشاط المقاولة الخاضعة لمسطرة التصفية القضائية، كلما اقتضت المصلحة العامة أو مصلحة الدائنين ذلك، إما للمحكمة تلقائياً أو بطلب من السنديك أو وكيل الملك.

وحمية للنظام العام بمختلف تجلياته فإن المشرع المغربي في إطار المساطر العابرة للحدود لصعوبات المقاولة، نص في المادة 773 من م.ت على أن المحكمة تطبق الإجراء المطلوب منها ما لم يكن ذلك مخالف للنظام العام بشكل جلي.

خاتمة:

يتبين من خلال ما تقدم أن مساطر صعوبات المقاولة، بما تنطوي عليه من رهانات اقتصادية واجتماعية، تظل مشبعة بحضور النظام العام لا سيما في شقه الاقتصادي، مما يضيف عليها طابعاً يميزها عن غيرها من المنازعات المدنية أو التجارية. كما أن استبعاد اللجوء إلى الوسائل البديلة لحل المنازعات، نظراً لما تقتضيه هذه المساطر من تدخل قضائي تقريبي يضمن احترام المصلحة العامة. وعلى هذا الأساس، برز الدور المحوري للقضاء التجاري، باعتباره فاعلاً تقليدياً بأدوار جديدة في الخصومة، لتكريس البعد الحمائي الذي يطبع هذه المساطر. وبذلك فالتدخل القضائي هنا بات يتجاوز نطاق الفصل في النزاع، ليشكل أداة لتنزيل سياسة تشريعية تستحضر مبدأ استمرارية النشاط الاقتصادي الذي يرتبط بجوهر النظام العام.

صعوبات تطبيق قواعد الاختصاص القضائي الدولي

على العقود الإلكترونية وسبل تجاوزها

لحسن الزات

طالب باحث بسلك الدكتوراه

الأستاذة كريمة ركوبة

أستاذة مؤهلة محاضرة

كلية الحقوق عين السبع بالدار البيضاء

جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء

المملكة المغربية

الملخص:

تشير عقود التجارة الإلكترونية العديد من الإشكالات بحكم الاستعمال المتزايد للأنترنيت في مختلف المجالات خاصة في المجال الاقتصادي والتجاري، كإبرام العقود على مختلف السلع والخدمات. حيث يعد العقد الإلكتروني ومنازعاته من أهم الموضوعات الحديثة في مجال تقنية المعلومات والاتصال وإجراءات حل النزاع في العقد الإلكتروني، إذ من الطبيعي أن تنور نزاعات بين أطراف هذه العقود تبدأ بإشكال تحديد الجهة القضائية المختصة بتسوية المنازعات التي تنشأ عن هذا النوع من العقود وآليات حل هذه المنازعات.

الكلمات المفتاحية: تنازع القوانين، الاختصاص القضائي الدولي، العقود الإلكترونية

Difficulties in Applying International Jurisdiction Rules to Electronic Contracts and Ways to Overcome them

Abstract:

Electronic commerce contracts give rise to a multitude of legal challenges, owing to the increasing use of the Internet across various sectors—particularly within the economic and commercial spheres, where contracts are concluded for a wide range of goods and services. The electronic contract and the disputes arising therefrom constitute one of the most contemporary and significant topics in the field of information and communication technology, as well as in the mechanisms for dispute resolution in electronic contracting. Naturally, conflicts may emerge between the parties to such contracts, beginning with the complex issue of determining the competent judicial authority to adjudicate disputes arising from these contracts and the appropriate mechanisms for their resolution.

مقدمة:

يتفاعل العالم اليوم مع ثورة في مجال الاتصال والمعلومات، خاصة في مجال الإنترنت، مما أدى لإحداث تغييرات أساسية في المجتمع من كافة نواحيه العملية والعلمية، وهذا ما أثر في الصياغة القانونية، سواء في نطاق القانون المدني، أو التجاري أو في نطاق قوانين أخرى.

في ظل هذه التغييرات، كان لا بد ألا يظل القانون جامدا في مكانه، فهو يتطور بتطور المجتمعات ويتغير بتغير السلوكيات الاجتماعية والاقتصادية داخله، وليس من المعقول أن يبقى القانون بمنأى عن هذه التحولات، خاصة وأن الحاسوب أدى إلى إحداث تطورت جوهرية في نقل المعلومات وتنظيم المعاملات بين الناس من عقود ومراسلات، وهذا ما جعل جل التشريعات تسعى إلى تطوير قوانينها الوطنية لمواكبة هذه الثورة في المجال التكنولوجي¹.

وكغيره من المجالات لم يسلم مجال التعاقد من هذه التغييرات الإلكترونية، فالعقد إن تعددت التعاريف القانونية التي أعطيت له، إلا أن أغلب هذه التعاريف من صنع الفقه وليس التشريع، باعتبار أن مهمة وضع التعاريف يفضل إسنادها للفقه والقضاء، بسبب تغير المفاهيم القانونية وعدم بقائها على وضع معين، لذلك فإن أغلب التشريعات المدنية لم تعرف العقد بما في ذلك قانون الالتزامات المغربي.

ومن التشريعات التي عرفت العقد نجد، القانون المدني الفرنسي في المادة (1101) بكونه: "اتفاق يلتزم بمقتضاه شخص أو عدة أشخاص بإعطاء شيء أو القيام بعمل أو الامتناع عنه".

وبما أن مصطلح الاتفاق (Convention) المنصوص عليه في هذه المادة يعد أوسع نطاقا من العقد فإن بعض الفقه فضل استعمال مصطلح التعهد (Accord)².

بشكل عام فالعقد هو "توافق إرادتين أو أكثر على إنشاء التزام أو نقله أو تعديله أو إنجائه، أو بعبارة أدق توافق إرادتين على إحداث أثر قانوني تولد عنه التزامات على عاتق المتعاقدين أو على عاتق واحد منهما"³.

ومواكبة لهذه التطورات، الإلكترونية والرقمية برزت تعريفات جديدة للتعاقد منها، التعاقد الإلكتروني، والذي تم تعريفه على أنه: "توافق إرادتين أو أكثر على إحداث أثر قانوني والذي يتم بشكل إلكتروني إما كلياً وجزئياً".

انطلاقاً من هذا التعريف، يمكن القول أن العقد المبرم على الطريقة الإلكترونية من النماذج العقدية التي يتم فيها تسخير التكنولوجيا الحديثة لإبرام الصفقات والعقود على نحو أسرع وأضمن لمصالح الأطراف المستعملة لهذه التقنية لتبادل المعطيات بشكل إلكتروني، وبذلك يمكن القول أن هذا النوع من التعاقد هو نسخة مطورة للعقد التقليدي، غير أنه يتميز بمجموعة من الخصائص⁴

1 - محمد فواز المطلقة، الوجيز في عقود التجارة الإلكترونية، الطبعة الثالثة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، ص 24.

2 - عبد القادر العرعاري، نظرية العقد، الطبعة الثالثة 2013، مطبعة الأمانة - الرباط، 2013، ص 30 و 31.

3 - لمزيد من التفاصيل راجع: عبد القادر العرعاري، نظرية العقد، ص 105، و 106، و 107.

4 - يتميز العقد الإلكتروني بمجموعة من الخصائص نذكر منها على سبيل الذكر لا الحصر:

التحول من الدعامة الورقية المستخدمة في المعاملات سواء المدنية، أو التجارية أو غيرها، إلى الدعامة الإلكترونية، التي تسهل إبرام العقود بين الأطراف أي كان مكان تواجدهم؛

تدويل (أي جعلها دولية) العقود والتصرفات المبرمة بشكل إلكتروني، حيث أن هذه المعاملات ليست مقيدة في نطاق إقليمي معين؛

صعوبات تطبيق قواعد الاختصاص القضائي الدولي على العقود الإلكترونية وسبل تجاوزها لحسن الزات

تميزه عن نظيره الكلاسيكي. وبناء هذه الخصائص التي يتميز بها التعامل عبر الانترنت فقد انتشرت المعاملات بشكل عام، والعقود المبرمة بشكل إلكتروني على وجه الخصوص، وهذا ما أدى إلى كثرة النزاعات المتعلقة بالمعاملات والعقود المبرمة بشكل إلكتروني، نظرا لخصوصية التعاقد المبرم في الفضاء الإلكتروني، وكذا لعدم كفاية القوانين الوطنية لمواكبة التحولات الكبيرة في المجال الإلكتروني والرقمي.

وبما أن التجارة الإلكترونية¹ تقوم على مجموعة من المبادئ الأساسية، مثل الائتمان والتضامن وكذا السرعة، ولتدعيم هذه الأخيرة، وجعلها تتسجم مع المجال التجاري، أحدث المشرع المغربي قضاء متخصص في المنازعات التي تنشأ في هذا المجال، عبر سن القانون رقم 53.95 المحدث للمحاكم التجارية²، يأتي صدور هذا القانون في إطار دخول بلادنا لعالم المال والأعمال، وتبني النظام البرالي القائم على مجموعة من المبادئ والتي نذكر منها حرية السوق والمبادلات التجارية بين الدول،

من بين ما ننظر فيه المحاكم التجارية المنازعات التي يطرحها إبرام وتنفيذ العقود التجارية، ولعل ما يزيد من صعوبة الاختصاص الموكل لها، عدم وضوح بعض المعايير المتعلقة بكونه تجاريا من عدمه، الأمر الذي فتح نقاشا حول نطاق اختصاص هذه المحاكم للنظر في هذه العقود.

ونظرا للأهمية المتزايدة التي يحظى بها المجال الإلكتروني حاولت معظم التشريعات وضع قواعد تحكم المعاملات التي تتم بشكل إلكتروني، وقد سائر المشرع المغربي هذا التطور التكنولوجي والتشريعي ونظم التعاقد بشكل إلكتروني من خلال سن مجموعة من التشريعات التي تؤطر المعاملات الإلكترونية من القانون رقم 53.05 المتعلق بالتبادل الإلكتروني للمعطيات القانونية³ كإطار جديد للتعاقد عن بعد بين شخصين غائبين عن المجلس، معدلا بذلك جملة من النصوص التشريعية في قانون الالتزامات والعقود حتى تتسجم مع التوجهات الجديدة التي أتى بها القانون، والقانون رقم 43.20⁴ المتعلق بخدمات الثقة في المعاملات الإلكترونية.

نظمت هذه القوانين مجموعة من الجوانب التي تعزز الثقة في الفضاء الإلكتروني كإبرام العقد بشكل إلكتروني، وخدمات الثقة في هذا المجال، وبالرغم من هذه المحاولات التشريعية، غير أن ما يتعلق بتسوية المنازعات التي يطرحها إبرام هذه العقود بعيدة عن المأمول، في ظل هذا الفراغ، أضحت قواعد القانون الدولي الخاص، وخاصة قواعد التنازع المطبقة على العقود التقليدية، والتي جاءت بمجموعة من القواعد يطلق عليها ضوابط الإسناد، والتي يمكن الرجوع إليها في حالة تعيين القانون الواجب التطبيق على العقود الإلكترونية.

اختصار الوقت والجهد، حيث أن إبرام العقد الإلكتروني لا يتطلب تواجد الأطراف المتعاقدة في مجلس العقد مكانيا، وإنما يمكن إبرام العقد الإلكتروني عبر الانترنت أو أي وسيلة أخرى من الوسائل الإلكترونية.

1 - اختلفت التعريفات التي أعطيت للتجارة الإلكترونية، من بين التعاريف التي أعطيت لها أنها: وسيلة من أجل توصيل المعلومات أو الخدمات أو المنتجات عبر خطوط الهاتف أو عبر شبكة الكمبيوتر وعبر أي وسيلة تقنية.

في حين عرفها آخرون على أنها تطبيق التقنية من أجل جعل المعاملات التجارية تجري بطريقة تلقائية وسريعة.

كما تم تعريفها بأنها التجارة التي تفتح المجال من أجل بيع وشراء المنتجات وتقديم الخدمات والمعلومات عبر الانترنت.

2 - القانون رقم 53.95 يقضي بإحداث محاكم تجارية الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.97.65 صادر في 4 شوال 1417 (12 فبراير 1997)، الصادر في الجريدة الرسمية عدد 4482 بتاريخ 8 محرم 1418 (15 ماي 1997)، ص 1141.

3 - الظهير الشريف رقم 1.07.129 صادر في 19 من ذي القعدة 1428 الموافق ل 30 نوفمبر 2007 بتنفيذ القانون رقم 53.05 المتعلق بالتبادل الإلكتروني للمعطيات القانونية، المنشور في الجريدة الرسمية عدد 5584 بتاريخ ذو القعدة 1428 الموافق ل 6 ديسمبر 2007.

4 - القانون رقم 43.20 المتعلق بخدمات الثقة الرقمية بشأن المعاملات الإلكترونية، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.20.100، بتاريخ 16 جمادى الأولى 1442، الموافق ل 21 دجنبر 2020.

صعوبات تطبيق قواعد الاختصاص القضائي الدولي على العقود الإلكترونية وسبل تجاوزها لحسن الزات

على ضوء الأهمية السالفة ولتجاوز الصعوبات التي يطرحها هذا النوع من التعاقد، والتي تتعلق بالأساس بالقانون الواجب التطبيق على المعاملات أو العقود الإلكترونية، أو ما يعرف بتنازع القوانين.

تم تحديد القانون الواجب التطبيق في العقد التقليدي، إذ اعتمدت جل التشريعات المتعلقة بالقانون الدولي الخاص على بعض الأساليب لعل أهمها قواعد الإسناد¹، هذه الأخيرة التي تعتبر أهم القواعد التي يتوقف عليها حل أي نزاع يتضمن عنصر أجنبي. وقد سايرت بلادنا هذا التطور، بإحداث محاكم متخصصة للنظر في المنازعات التي قد تنشأ عن تطبيق النصوص التشريعية. غير أنه وبالرغم من وجود مجموعة من الضوابط التي تهدف إلى على تحديد الاختصاص القضائي للعقد الإلكتروني الدولي، فقد أبان الواقع على وجود مجموعة من العقبات التي تواجه إعمال هذه ضوابط الاختصاص القضائي الدولي - التقليدية في مجال منازعات عقود التجارة الإلكترونية، حيث أن معظم الصعوبات تلتخص في كونها هي مكانية وغير منسجمة مع خصوصيات العالم الافتراضي، كما أن هناك صعوبات متعلقة بإعمال إرادة الأطراف في تحديد الاختصاص القضائي الدولي، لعل أبرزها قواعد حماية المستهلك².

إشكالية الموضوع:

يطرح موضوع بحثنا إشكالية محورية، تتجلى على وجه الخصوص في صعوبات تطبيق قواعد الاختصاص القضائي الدولي على العقود الإلكترونية وسبل تجاوزها.

خطة البحث

ترتبا على ما سبق سنعمل على الوقوف على مجمل الصعوبات التي تواجه إعمال قواعد الاختصاص القضائي الدولي (الفقرة الأولى)، وكذا الحلول المقترحة لتجاوزها (الفقرة الثانية).

الفقرة الأولى: صعوبات إعمال قواعد الاختصاص القضائي الدولي على العقود الإلكترونية من الصعوبات التي تواجه إعمال قواعد الاختصاص القضائي الدولي التقليدية، تلك المتعلقة بصعوبة إعمال الضوابط المكانية، كون الأنترنت³ لا تعترف بمثل هذه

1 - يقصد بقواعد الإسناد "كل قاعدة يوجه من خلاله المشرع خطابه التشريعي إلى القاضي المعروض عليه النزاع، لإرشاده إلى القانون الواجب التطبيق في العلاقات القانونية ذات العنصر الأجنبي عندما تعدد القوانين القابلة للتطبيق عليها"، أورده محمد هنوش، الوجيز في القانون الدولي الخاص، الطبعة 2023، مطبعة سوميرانت، أكادير، 2023، ص 13.

2 - لم يعرف المشرع المغربي المستهلك سواء في قانون الالتزامات والعقود، أو في القوانين الخاصة بحماية المستهلك، كالقانون المتعلق بزجر الغش في البضائع الصادر في 05 أكتوبر 1984، أو في قانون المتعلق بتنظيم الأسعار الصادر في 12 أكتوبر 1972، كما لم يرد تعريفه في ظهير 29 أكتوبر 1959 المتعلق بصحة الأمة، ولا في القانون المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة، بحيث اكتفى فقط بذكر مصطلح المستهلك. ولتدرك ذلك وقصد منح حماية قانونية للمستهلك، فقد عرفته المادة الثانية من القانون رقم 31.08 المتعلق على أنه: "يقصد بالمستهلك كل شخص طبيعي أو معنوي يقتني أو يستعمل لتلبية حاجياته غير المهنية منتوجات أو سلعاً أو خدمات معدة لاستعماله الشخصي أو العائلي".

3 - الأنترنت: هي "شبكة عالمية تربط عدة آلاف من الشبكات وملايين أجهزة الحاسب المختلفة الأنواع والأحجام في العالم. وتكمن فائدة الأنترنت التي تسمى أيضاً الشبكة- في أنها وسيلة يستخدمها الأفراد والمؤسسات للتواصل وتبادل المعلومات. ولتحقيق ذلك لابد من التوافق مع مجموعة من معايير الاتصال. وتعتمد جميع أجهزة الحاسب المتصلة بالإنترنت على معيار يسمى معيار الأنترنت والذي يقوم بتجزئة الرسائل الإلكترونية إلى وحدات بيانات تدعى الحزم، كما أنه يتحكم بتوجيه البيانات من المرسل إلى المستقبل. ويندرج معيار الأنترنت تحت مجموعة معايير التحكم بالإرسال وهي مجموعة معايير طورها وزارة الدفاع الأمريكية، لإتاحة الاتصالات عبر الشبكات المختلفة الأنواع".

وعند الرغبة في الاتصال عبر الأنترنت، لا بد من الاشتراك بخدمة الأنترنت، ويتأتى ذلك بإحدى الطريقتين:

صعوبات تطبيق قواعد الاختصاص القضائي الدولي على العقود الإلكترونية وسبل تجاوزها لحسن الزات

الضوابط، من صعوبات أعمال هذه الضوابط أيضا ما يتعلق بتراجع سلطة القضاة المطروح عليهم النزاع في إطار أقاليم دولهم، وأيضا تقليص إرادة الأطراف في تحديد القضاء المختص في حال ما إذا كان أحد أطراف المعاملة الإلكترونية مستهلكا.

أولا: صعوبات أعمال الضوابط المكانية

إن أول صعوبة تواجه أعمال قواعد الاختصاص القضائي الدولية في نزاعات عقود البيع الدولية الإلكترونية¹، هي أنها قواعد تعتمد في مجملها على قواعد مكانية أو جغرافية، في حين أن مثل هذه الضوابط لا تعترف بالتجارة الإلكترونية التي تتم عبر الأنترنت، والتي تعتمد على معطيات رقمية غير ملموسة، وتتجاهل كل المسائل المادية المرتكزة على عناصر جغرافية أو مكانية، وبالتالي فهذه الضوابط يعثرها قصور في تحديد الاختصاص القضائي على النحو الآتي:

عدم ملائمة ضابط جنسية المدعى عليه لمنازعات العقود الإلكترونية، إذ أن تطبيق ضابط جنسية المدعى عليه في منازعات العقود المبرمة بشكل إلكتروني يجعل الطرف المدعي في مواجهة العديد من الصعوبات إبان رفعه لدعواه، ويتمثل ذلك أساسا في صعوبة التحقق من شخصية المدعى عليه وجنسيته، لا سيما عند عدم التزام المتعاقد معه بالأداء بالبيانات الشخصية الخاصة به، كاسمه الشخصي والعائلي، وعنوانه إلى غير ذلك من البيانات، وإزاء هذه الصعوبات دعا الفقيه "بالو" إلى عدم تطبيق المفاهيم المكرسة في العالم الافتراضي².

كوتها مفاهيم غير مادية ملموسة يصعب تفعيلها في عالم يتسم باللامادية، كما اتجه بعض الفقه، إلى إعلان عدم ملائمة ضابط جنسية المدعى عليه للتطبيق على معطيات العالم الافتراضي، بحجة صعوبة تحديد جنسية المواقع الإلكترونية³.

الأولى: الاتصال الشبكي الهاتفي مع موفر خدمة الانترنت، وهذه هي الطريقة المعتادة لدى مستخدمي، أجهزة الحاسب في المنزل؛ الثانية: الخط المخصص المتصل بشبكة محلية، وهذه الطريقة المعتادة لدى المؤسسات والشركات الكبيرة التي قد تكون لها عقود خاصة بها على الانترنت أو قد تكون متصلة بمقدم خدمة الانترنت.

من خلال الخطوط المخصصة لتزويد الانترنت، تتكون الانترنت من خطوط اتصالات تنقل البيانات بسرعة عالية، وعبر هذه الخطوط تسري حركة البيانات بكميات كبيرة. وتجد الإشارة أن مزودي خدمة الانترنت الرئيسيين هم الذين يملكون أكبر الشبكات التي تشكل عند اتصالها معا خطوط سريعة لنقل البيانات عبر العالم، والخطوة السريعة هي السمة الأساسية للإنترنت، أنظر في ذلك: محمد فواز المطالقة، الوجيز في عقود التجارة الإلكترونية، الطبعة الثالثة، مطبعة دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص 09.

1 - يتسم العقد الإلكتروني بالصفة الدولية، إذ نجد العلاقات القانونية الناشئة عن المعاملات الإلكترونية، لا تنحصر على مكان معين فالبايع قد يكون من فرنسا والمشتري من المغرب، كما أن المنتج قد يكون صينيا، من هنا نستنتج دور تقنيات الاتصال الإلكترونية، حيث ألغت الحدود بين الدول، وهو ما يجعلنا نقول أن عقد البيع الإلكتروني هو عقد عابر للحدود، ويمكن تحديد دولية أو محلية العقد الإلكتروني من خلال معيارين:

أولا: المعيار القانوني: يكون الحديث عن هذا المعيار إذا كان المتعاقدون يتواجدون وينتمون لدول مختلفة؛

ثانيا: المعيار الاقتصادي: يكون عقد البيع الإلكتروني ذو طابع دولي، عندما يكون مرتبطا بمصالح التجارة الدولية، والذي يمارس دورا جوهريا في تدفق السلع والخدمات عبر الحدود، أنظر في ذلك: عاصم ممدوح محمد صلاح، ماهية عقد البيع الإلكتروني -دراسة مقارنة-، مجلة حقوق دمياط للدراسات القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق، جامعة دمياط، العدد الثامن، 2023، ص 23.

2 - صابر كمال، الاختصاص القضائي الدولي في المعاملات المبرمة بشكل إلكتروني، مجلة أطروحة سلسلة للدراسات والأبحاث في العلوم القانونية، العدد الأول، يناير 2020، عدد خاص تحت عنوان " النظام القانوني للعقد المبرم بشكل إلكتروني في ضوء القانونين المغربي والمقارن"، ص 180.

3 - تعمل المواقع التجارية كمنصات لمشاركة المعلومات، وبناء العلامات التجارية، وتفاعل المستخدمين، تساهم هذه العناصر في إحداث وجود قوي للشركات والأفراد في شبكة الانترنت.

صعوبات تطبيق قواعد الاختصاص القضائي الدولي على العقود الإلكترونية وسبل تجاوزها لحسن الزات

عدم ملائمة ضابط موطن المدعى عليه لمنازعات العقود الإلكترونية، حيث أنه إذا أبرم العقد بشكل إلكتروني، وأثير نزاع بشأن هذا العقد، وجرى إخضاع مثل هذه العلاقات لولاية محكمة موطن المدعى عليه، فإن ذلك سيكشف بعض الصعوبات القانونية، لكون العقود المبرمة بشكل إلكتروني تقوم على عناوين إلكترونية، تبعد كثيرا عن إعطاء دلائل واضحة على العنوان الحقيقي.

ومن تم ذهب بعض الفقه إلى القول بضرورة التوقف عن إعمال هذا الضابط على العقود التي تتم عن بعد لما يعتره من قصور.

عدم ملائمة ضابط تنفيذ الالتزام لمنازعات العقود المبرمة بشكل الكتروني: حيث يصعب تطبيق هذا المعيار على العقد المبرم بشكل الكتروني، إذ أن ذلك يثير مجموعة من الإشكالات القانونية المرتبطة بتحديد مكان تنفيذ العقد، لما يقوم عليه هذا الضابط من اعتبارات مادية، تتناسب مع واقع التجارة الإلكترونية¹، لذلك ينبغي أن نميز بين نوعين من العقود الإلكترونية:

العقود التي يتم إبرامها وتنفيذها عبر شبكة الأنترنت: تعتبر هذه العقود عقودا إلكترونية خالصة إبراما وتنفيذا، مثل العقود التي على برامج الحاسوب، وهذه العقود يصعب فيها تحديد مكان التنفيذ وبالتالي تحديد الجهة المختصة، وبهذا يمكن القول بأن الاختصاص هنا يتنوع بين مكان تواجد مورد الخدمة ومكان متلقيها²، بمعنى أن التنفيذ في العقود الإلكترونية الخالصة يكون في مقر المرسل، وهو كذلك في مقر المرسل إليه، فلو تعاقد مثلا مغربي مع مورد أمريكي لشراء برامج تعليمية للغة الإنجليزية من خلال موقع المورد على شبكة الأنترنت، فإن تنفيذ مكان تنفيذ الالتزام بالنسبة للمورد³، هو مقر عمله حيث تم تحميل البرامج، وهو بالنسبة للمشتري مقره حيث تم استلامه لتلك البرامج⁴.

وفي مثل هذا النوع من العقود يصعب تحديد مكان تنفيذ الالتزام، هل هو المكان الذي يوجد فيه الحاسوب الآلي، أم المكان الذي يوجد فيه نظام المعلومات أم مكان أم غيرها.

تجيب على ذلك، المادة العاشرة (10) من اتفاقية الأمم المتحدة بشأن استخدام الخطابات الإلكترونية في العقود الدولية لسنة 2005، حيث ورد نصها على أنه: "رسالة البيانات أرسلت من المكان الذي يقع فيه مقر عمل المنشئ، وتعتبر أنها استلمت في المكان الذي يقع فيه مقر عمل المرسل إليه⁵، ويرى بعض الباحثين، أنه يتعين على أطراف العقد الإلكتروني الاتفاق على تحديد مكان تنفيذه خارج الفضاء الرقمي، فهذه الحالة لا تطرح أي إشكال، لأن مكان التنفيذ يكون من السهل معرفته، فمثلا إذا أبرم عقد بطريقة إلكترونية بين مغربي وبنات فرنسي لاستيراد قطع من السيارات، واتفقا على أن يتسم التسليم في المغرب، تم أحل البائع

1 - زكرياء خليل، آليات تحديد الجهة القضائية المختصة للثب في المنازعات المتعلقة بالعقود الإلكترونية أشغال الندوة الوطنية التي نظمتها مختبر الدراسات الجنائية وهيئة المحامين بمراكش، أيام 29 و30 ماي 2009، تحت عنوان "التجارة الإلكترونية: أية حماية، منشورات كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بمراكش، ص 169.

2 - فيصل بن عبد الله بن شعبان الفارسي، القانون الواجب التطبيق على العقود الدولية للتجارة الإلكترونية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون الخاص، جامعة محمد الخامس بالرباط، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية - السويسي، السنة الجامعية 2015-2016، ص 169.

3- عرف المشرع المغربي المورد في الفقرة الثانية من المادة الثانية من القانون رقم 31.08 المتعلق بتحديد تدابير لحماية المستهلك على أنه: " يقصد بالمورد كل شخص طبيعي أو معنوي يتصرف في إطار نشاط مهني أو تجاري".

4 - كمال صبري، مرجع سابق، ص 187:

5 - يقصد بمكان تنفيذ العقد المبرم بشكل إلكتروني هو مقر المرسل، فإن ذلك سوف يجعل المستهلك الإلكتروني مجبرا على الذهاب إلى محكمة موطن المورد للمطالبة بحقه، وهذا ما يتضارب مع مبادئ قوانين حماية المستهلك الرامية إلى حماية المستهلك بشكل عام والمستهلك الإلكتروني بشكل خاص، من الشروط التعسفية.

صعوبات تطبيق قواعد الاختصاص القضائي الدولي على العقود الإلكترونية وسبل تجاوزها لحسن الزات

بهذا الالتزام رغم استيفائه لكامل مستحقاته، هنا يمكن للمشتري المغربي أن يرفع دعواه أمام المحاكم المغربية باعتبار المغرب هو دولة تنفيذ الالتزام¹.

ثانيا: انحصار سلطة القاضي في حدود إقليم دولته

حتى وإن تم حل إشكال المحكمة المختصة في العقود الدولية الإلكترونية، فإنه يصعب تنفيذ الحكم خارج الدولة التي صدر فيها الحكم، وذلك نظرا لاختلاف النظم القانونية حول الشروط المطلوبة لتنفيذ الأحكام الأجنبية على أقاليمها، والاختلاف الكبير في إجراءات تنفيذ الحكم وطرقه، خاصة إن كانت الدولة المعروض على محاكمها النزاع أو المطلوب التنفيذ على أراضيها لا تعترف بالتعاقد الإلكتروني وبالحررات الإلكترونية² والكتابة الإلكترونية والتوقيع الإلكتروني³، وما يعقد من المسألة أكثر نذكر عائق مفهوم النظام العام⁴، الذي يختلف من دولة لأخرى بالنظر لاختلاف ثقافتها وتباين وتناقض المفاهيم السائدة بها.

ثالثا: حماية المستهلك الإلكتروني وتقليص إرادة الأطراف في تحديد الاختصاص القضائي

1 - كمال صبري، مرجع سابق، ص 188.

2 - عرف المشرع الفرنسي المحرر الإلكتروني في المادة (1316)، من القانون المدني الفرنسي على أنه: " هو مجموع الحروف أو الأشكال أو الأرقام أو الرموز أو الإشارات الأخرى، التي تعطي دلالة تعبيرية واضحة ومفهومة، بغض النظر عن الدعامة التي تستخدم في إنشائها أو الوسيط الذي تنتقل من خلاله"، يتضح من خلال هذا التعريف أن المشرع الفرنسي صاغ نصا عاما وشاملا لكل كتابة، بغض النظر عن الدعامة التي تمت بها، ومنها المحرر الإلكتروني.

3 - لم يعرف المشرع المغربي التوقيع الإلكتروني بشكل واضح ودقيق في القانون رقم 53.05 المتعلق بالتبادل الإلكتروني للمعطيات القانونية، وإنما بين المقصود بألية إنشاء التوقيع وحصرها في معدات أو برمجيات أو هما معا، يكون الغرض منها توظيف معطيات إنشاء التوقيع الإلكتروني التي تتضمن العناصر المميزة الخاصة بالموقع.

وقد عرف المشرع الفرنسي التوقيع الإلكتروني في المادة (4/1316) في القانون المدني الفرنسي رقم 230 لسنة 2000، بأنه: " التوقيع الضروري، لاكتمال التصرف القانوني، والحدود لهوية من يحتج به عليه، ويعبر عن رضا الأطراف بالالتزامات الناشئة عن هذا التصرف".

كما عرفته بعض التشريعات العربية، إذ نجد المشرع المصري، عرفه في المادة الأولى من القانون 115 لسنة 2004 بأنه " ما يوضع على محرر إلكتروني ويتخذ شكل حروف أو أرقام أو رموز أو إشارات أو غيرها ويكون له طابع متفرد يسمح بتحديد شخص الموقع ويميزه عن غيره".

وقد ساوت بعض التشريعات العربية من بينها التشريع المصري بين التوقيع الإلكتروني ونظيره التقليدي من حيث الحجية القانونية، كما ينص على ذلك منطوق المادة (14) من قانون التوقيع الإلكتروني رقم (15) لسنة 2004، والتي جاء فيها: " للتوقيع الإلكتروني في نطاق المعاملات المدنية والتجارية والإدارية ذات الحجية المقدره للتوقيعات في قانون الإثبات في المواد المدنية والتجارية إذا روعي في إنشائه وإتمامه الشروط المنصوص عليها في هذا القانون والضوابط الفنية والتقنية التي تحددها اللائحة التنفيذية لهذا القانون".

وهو نفس النهج الذي سار عليه المشرع التونسي في الفصل (453) من مدونة الالتزامات والعقود بقوله: " يتمثل الإمضاء اليدوي في وضع رمز أو علامة خاصة بخط اليد للعائد نفسه أو إذا كان إلكتروني استعمال منقول موثوق به يتضمن صلة الإمضاء المذكور بالوثيقة الإلكترونية المرتبطة به".

4 - ظهر مفهوم النظام العام لأول مرة في القانون الانتقالي للثورة الفرنسية، الذي جاء بمجموعة من المبادئ الكبرى، والتي نذكر منها على سبيل الذكر لا الحصر الحرية الفردية، المساواة، والملكية وغيرها، وكل اتفاق يهدف المساس بها يعد مخالفا للنظام العام، لمزيد من التفاصيل راجع: بسمينة مندي أسيا، النظام العام والعقود، رسالة لنيل شهادة الماستر في القانون، فرع عقود ومسؤولية، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، 2009، ص 02.

صعوبات تطبيق قواعد الاختصاص القضائي الدولي على العقود الإلكترونية وسبل تجاوزها لحسن الزات

لقد تأثرت الضوابط التي تمت الإشارة إليها سابقا بالمبادئ الحديثة التي تحاول إيجاد حماية أكثر للمستهلك الإلكتروني، حيث يعتبر المستهلك¹ في غالب الأحيان الحلقة الأضعف في العقد، مما جعله يمثل جانبا هاما من اهتمام العديد من الدول، لذلك نجد غالبية التشريعات افردت له العديد من النصوص ذات الطابع الحمائي، وذلك بإعطاء المستهلك الاختيار في حالة نزاع حول عقد استهلاك في أن يرفع دعواه أمام محكمة موطن المدعى عليه أو المحكمة التي يوجد بها موطنه، وهذا التوجه هو الذي أشار إليه مشروع اتفاقية "لاهاي" المتعلق بالاختصاص القضائي الدولي من خلال المادة السابعة منه، وهو الأمر الذي أخذت به بعض التشريعات الوطنية، وكذا الاتفاقيات الدولية من قبيل:

القانون السويسري: المادة (112) من القانون الدولي السويسري على محكمة موطن أو محل إقامة المدعى عليه والمادة (113) على محكمة تنفيذ العقد أضاف نصوصا خاصة بعقود المستهلك بالمادة (114) والتي جاء فيها: "يمكن أن يرفع المستهلك باختياره دعواه إما أمام محكمة موطنه أو محل إقامته، كما نص على أنه لا يسوغ للمستهلك أن يتنازل مقدما عن اختصاص محكمة موطنه أو محل إقامته العادية.

-اتفاقية بروكسيل²: حيث أوردت المادة الرابعة قاعدة اختصاص محكمة موطن أو محل إقامة المدعى عليه.

إلا أنها خصصت عدة نصوص للاختصاص بعقود المستهلك حيث نصت المادة 14 على اختصاص محكمة المستهلك إذا كان:

إبرام العقد قد سبقه في دولة موطن المستهلك تقديم رد خاص أو إعلان؛

المستهلك قد قام في تلك الدولة بالأعمال اللازمة لإبرام العقد.

وأضافت المادة (15) أنه لا يجوز الاتفاق على خلاف هذه القواعد إلا باتفاق لاحق على نشوب النزاع³.

كما أن المشرع المغربي، ورغم أنه لم يتحدث بخصوص الاختصاص القضائي الدولي، إلا أنه انطلاقا من المادة (202) من القانون رقم 31.08 المتعلق بتحديد تدابير لحماية المستهلك نص على أنه في "حال نزاع بين المورد والمستهلك، ورغم وجود أي شرط مخالف، فإن المحكمة المختصة هي محكمة موطن أو محل إقامة المستهلك أو محكمة المحل الذي وقع فيه الفعل المتسبب في الضرر باختيار هذا الأخير". وما هذا إلا حماية للمستهلك سواء كان العقد إلكترونيا دوليا أو تقليديا.

¹ - لم يعرف المشرع المغربي والتشريعات المقارنة النظام العام، بل ترك ذلك للفقه والقضاء، نظرا لكونه مفهوم قانوني متغير ونسي، ولا يمكن حصره، وبدلك يصعب تقديم تعريف دقيق له، وهو ما عبر عنه الفقيه (Pilon)، بالقول "إن البحث عن تعريف للنظام العام كالغامرة في رمال متحركة" وقال الفقيه (Japiot)، بأن "النظام العام يستعير عظمته من الغموض المحيط به". فيما عرفه الفقيه عبد الرزاق أحمد السنهوري، بأنه مجموع القواعد التي تستهدف تحقيق المصالح العامة، سياسية كانت هذه المصالح أو اجتماعية أو اقتصادية، أورده الأستاذ عبد الرزاق أحمد السنهوري، الموجز في نظرية الالتزامات، الطبعة الأولى، دار الإحياء والتراث العربي، بيروت لبنان، ص 145.

² - اتفاقية بروكسيل " بشأن الاختصاص القضائي وتنفيذ الأحكام في المواد المدنية والتجارية بين دول الإتحاد الأوربي لسنة 1968، من بين الاتفاقيات الدولية الأخرى التي تناولت مسألة تحديد المحكمة المختصة للفصل في المنازعات الناشئة عن العقود الدولية، نجد: اتفاقية " لوجانوا" لسنة 1988.

³ - عبد الفتاح الزيتوني، الاختصاص القضائي في العقد، سلسلة الندوات والأيام الدراسية، 33-2010، " التجارة الإلكترونية: أية حماية، أشغال الندوة الوطنية التي نظمتها مختبر الدراسات الجنائية وهيئة المحامين براكش، أيام 29 و30 ماي 2009، منشورات كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية مراكش، ص 189.

صعوبات تطبيق قواعد الاختصاص القضائي الدولي على العقود الإلكترونية وسبل تجاوزها لحسن الزات

الفقرة الثانية: سبل تلافي صعوبات الاختصاص القضائي الدولي

لتجاوز الصعوبات المطروحة في شأن قواعد الاختصاص الدولي وإعمالها على العقد الإلكتروني، عمدت بعض التشريعات، وكذا القضاء إلى وضع بعض الحلول من قبيل:

عقد مؤتمر بمدينة "لاهاي" الهولندية بتاريخ 1999¹ أسفر عن تشكيل لجنة كلفت بوضع مشروع مسودة ميثاق ينظم مسائل الاختصاص وتنفيذ الأحكام الأجنبية في ميدان العلاقات التجارية والميدانية، وهو الميثاق الذي يهدف على وضع قواعد لتحديد الاختصاص المكاني، وإلى تبسيط وتسهيل الاعتراف بالأحكام الأجنبية²، كما تم تشكيل لجنة خبراء أخرى استضافتها من قبل الحكومة الكندية سنة 2000، غايتها مناقشة مسائل الاختصاص الدولي المتعلقة بنزاعات التجارة الإلكترونية³، وقررت في ظل تميز عقود التجارة الإلكترونية بالطابع الدولي عبر وسائط تكنولوجية، وما يسفر عن ذلك من خصائص أخرى كثيرة ومتعددة وحديثة، توجب بأن تكون القواعد الخاصة بتحديد الاختصاص القضائي في هذا الصدد على الشكل الآتي:

محكمة موطن أو محل إقامة المدعى عليه باعتباره مبدأ صالحا للتطبيق أيضا في مجال العقود التجارية الإلكترونية؛

المحكمة التي تم الاتفاق عليها من قبل الطرفين المتعاقدين؛

اختصاص محكمة إبرام أو تنفيذ العقد، ومن معايير تعيين محل التنفيذ الاعتماد على الالتزام الرئيس في هذا النوع من العقود هو مكان تسليم البضائع أو المكان الذي كان يفترض أن تسلم فيه⁴؛

غير أن هذا يعود بنا إلى الضوابط التقليدية التي تخللتها مجموعة من الصعوبات التي سبق ذكرها.

وقصد تلافي الصعوبات الناجمة عن الانترنت، فالحلول المطروحة على صعيد القضاء، هي اعتماد طرق بديلة تعتمد على نظم التقاضي عن بعد، باعتماد الوسائل نفسها التي تبرم من خلالها العقود الإلكترونية وتنفذ أحيانا عبرها.

ففكر القضاء التقليدي ذاته في إيجاد نظام العدالة الافتراضية ونظم التحكيم بالطرق الإلكترونية، وهي مبادرات هادفة لتجنب القواعد التقليدية المتميزة بالبطء والتعقيد، وإيجاد طرق بديلة من شأنها توفير الوقت وتتلأءم مع شبكة الأنترنت من جميع جوانبها⁵، وبالتالي انضمام موقف القضاء إلى ما ذهب إليه الموقف الفقهي القائل بإيجاد حلول موضوعية لنزاعات التجارة الإلكترونية تبتعد عن القواعد التقليدية الفاصرة عن إيجاد حلول لمنازعات العقود الإلكترونية المبرمة عن طريق الأنترنت.

ولعل أهم هذه الحلول الموضوعية نجد التقاضي الإلكتروني، وقد تم تعريفه على أنه: " سلطة لمجموعة متخصصة من القضاة النظاميين بنظر الدعوى ومباشرة الإجراءات القضائية بوسائل إلكترونية مستحدثة، ضمن نظام أو نظام أو أنظمة قضائية معلومانية

1 - مشروع اتفاقية "لاهاي" المتعلق بالاختصاص والأحكام الأجنبية في المواد المدنية والتجارية الصادر عن اللجنة الخاصة، بتاريخ 30 أكتوبر 1999.

2 - فيصل بن عبد الله بن شعبان الفارسي، مرجع سابق، ص 290.

3 - بناء على دعوة من الحكومة الكندية، وتبعا للقرار الذي اتخذته اللجنة الخاصة التي ساهمت في إعداد مشروع اتفاقية "لاهاي" المتعلقة بالاختصاص القضائي والأحكام الأجنبية، بتاريخ 30 أكتوبر 1999، نظم مؤتمر "لاهاي" للقانون الدولي الخاص في مدينة "أوتاوا" الكندية، اجتماعا ضم خبراء من أجل بحث القضايا التي تثيرها التجارة الإلكترونية، فيما يتعلق بالاختصاص الدولي للمحاكم، وذلك في الفترة الممتدة من 28 فبراير إلى 01 مارس 2000، ترأس هذا الاجتماع المستشار القانوني في حكومة كندا السيد "جاك غوتيه" (Jacques Gauthier).

4 - فيصل بن عبد الله بن شعبان الفارسي، مرجع سابق، ص 291.

5 - عبد الفتاح الزيتوني، مرجع سابق، ص 221.

صعوبات تطبيق قواعد الاختصاص القضائي الدولي على العقود الإلكترونية وسبل تجاوزها لحسن الزات

متكاملة الأطراف والوسائل، تعتمد منهج تقنية شبكة الربط الدولية (الإنترنت)، وبرامج الملفات الحاسوبية الإلكترونية بنظر الدعاوى والفصل بها وتنفيذ الأحكام بغية الوصول لفصل سريع بالدعاوى والتسهيل على المتقاضين¹.

ويشترك التقاضي الإلكتروني مع التقاضي التقليدي، في موضوع الدعوى والأطراف والنظر في النزاع من قبل هيئة صدور الحكم، ولكنهما يختلفان في طريقة تطبيق الإجراءات والوسائل المتخذة بطريقة التنفيذ، ففي إطار التقاضي عن بعد، يتم التنفيذ بواسطة الأجهزة والوسائل الإلكترونية المرتبطة بشبكة الأنترنت².

وانطلاقاً من هذا التعريف يظهر أن التقاضي الإلكتروني يتميز على نظيره التقليدي بالوسيلة، حيث أصبح بالإمكان تسليم المستندات والعرائض إلكترونياً عبر شبكة الاتصال، وأيضاً الاعتماد على الوسائط الإلكترونية في تنفيذ إجراءات التقاضي الإلكترونية. وبالتالي سرعة تنفيذ إجراءات التقاضي، كما أنه يمكن إثبات إجراءات التقاضي بواسطة المستند الإلكتروني والذي يتبلور فيه حقوق طرفي التعاقد، وأيضاً عن طريق التوقيع الإلكتروني³ وهو الذي يضيف حججاً على هذا المستند.

وتجدر الإشارة إلى أن السياسة التشريعية المغربية تتجه نحو هذا النهج أي رقمنة إجراءات التقاضي، حيث تسيير نحو تفعيل فكرة القضاء الإلكتروني، ويتضح ذلك من خلال مشروع القانون رقم 27.21 المتعلق برقمنة الإجراءات القضائية⁴. كما تبنت وزارة العدل المغربية هذا النهج حيث عملت على خلق العديد من المواقع الإلكترونية للمحاكم المغربية، حتى يصبح لكل محكمة موقعها الخاص بها والذي يعتبر أداة للتواصل بين المحكمة والمتقاضين.

كما تم إنشاء رابط في موقع وزارة العدل والحريات، يوصلنا إلى صفحة خاصة تتضمن نوعين من المعلومات، الأولى متعلقة بالمعلومات الشخصية لرافع الدعوى، وتتضمن إلى جانب معلوماته الشخصية تبيان جنسيته، ورقم بطاقة تعريفه الوطنية، وتحديد ما إذا كان من الجالية المغربية المقيمة بالخارج، مع بيان العنوان الخاص بالمشتكى، وبريده الإلكتروني.

1 - خالد أحمد حسن، التقاضي الإلكتروني كنظام قضائي إلكتروني، الطبعة الأولى، مطبعة دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، ص 13.
2 - أورده سامي عبد الجبار الخرساني، الصعوبات القانونية والعملية في التقاضي عن بعد المغرب نموذجاً، عدد 02 نونبر 2021، مجلة ابن خلدون للدراسات القانونية والاقتصادية والاجتماعية، ص 06.
3 - أغلب التشريعات المقارنة قد عرفت التوقيع الإلكتروني، إلا أن المشرع المغربي في القانون رقم 53.05، لم يعرفه صراحة، بل اكتفى بالمقابل بذكر مجموعة من الشروط التي ينبغي توافرها في هذا النوع من التوقيعات، ورتب عليه نتائج ذات أهمية، من حيث أنه يتيح التعرف على الشخص الموقع، ويعبر عن قبوله، ويعبر عن قبوله، للالتزامات الناتجة عن الوثيقة الإلكترونية، التي تعتبر رسمية إذا وضع التوقيع عليها أمام موظف عمومي له صلاحية التوثيق. وهكذا يمكن تعريف التوقيع الإلكتروني بأنه: " التوقيع الذي يتكون من استخدام عملية تعريف إلكترونية موثوقة تضمن الارتباط بالعمل المرفق به التوقيع الإلكتروني والذي يعبر عن موافقة الموقع"³. وقد اشترط المشرع المغربي أنه لكي يكون الفعل الذي يحتوي على توقيع إلكتروني صحيحاً، يجب استخدام عملية تحديد موثوقة تضمن ارتباطه بالعمل المرتبط به³.

4 - مشروع القانون رقم 27.21 يمثل مبادرة أطلقتها وزارة العدل بالمغرب ترمي إلى رقمنة المساطر القضائية في الميدانين المدني والجنائي، وذلك من أجل تسهيل وتسريع عملية التقاضي. ويهدف المشروع إلى إدماج الوسائل الرقمية، من بينها اعتماد آلية التقاضي عن بعد، واستعمال الأنظمة المعلوماتية في مختلف مراحل التقاضي وإجراءات التبليغ، إلى جانب إحداث حسابات إلكترونية مهنية لفائدة المحامين والمفوضين القضائيين والخبراء القضائيين.

صعوبات تطبيق قواعد الاختصاص القضائي الدولي على العقود الإلكترونية وسبل تجاوزها لحسن الزات

أما النوع الثاني من المعلومات فيتعلق بموضوع الدعوى، والحق المتنازع فيه، وأيضا تحديد المحكمة المختصة.¹ كما يأتي تعزيز التقاضي الإلكتروني في إطار تنفيذ توصيات ميثاق إصلاح العدالة ل 30 يوليو 2013، في المادة التاسعة "وضع أسس محكمة رقمية منفتحة على محيطها وعلى المتقاضين مع سن المقتضيات اللازمة لذلك".

كما أن الحلول الموضوعية لحل الإشكال القضائي في العقد الإلكتروني نجد المحكمة الإلكترونية:

والتي نشأت في كندا بمركز بحوث القانون العامة بكلية الحقوق بجامعة مونتريال (Montréal) في سبتمبر 1996، ووفقا لنظام هذه المحكمة تتم كافة الإجراءات إلكترونيا، ابتداء من طلب التسوية ومرور بالإجراءات اللازمة لسير القضية، وانتهاءها بصدور الحكم، وأخيرا قيده على الموقع الإلكتروني للمحكمة². وتهدف هذه المحكمة إلى إيجاد حلول للإشكالات التي تثور في مجتمع الفضاء الإلكتروني، بالإضافة إلى توحيد القواعد القانونية المطبقة على المعاملات في الوسط الإلكتروني³.

إلى جانب الحلول الموضوعية لحل إشكال الاختصاص القضائي في العقود الإلكترونية أتجه أغلب الفقه إلى الإسناد إلى التحكيم الإلكتروني كحل موضوعي لتنازع القوانين، وكذا تنازع الاختصاص القضائي في العقود الإلكترونية.

خاتمة:

ختاما يمكن القول، إن موضوع تنازع الاختصاص القضائي الدولي، من المواضيع الحديثة، وقلة قليلة من الدراسات هي من تعرضت لهذا الموضوع نظرا لجذته وحدائته، وكذا نظرا لعدم بيان كافة مفرداته التي هي في تطور مستمر.

كما يمكن القول إن بحثنا في هذا الموضوع مكننا من التوصل إلى النتائج التالية:

الغاية من إخضاع العقد لقانون محل إبرامه هو التسهيل على المتعاقدين في اختيار قانون العقد، سواء أكان قانون الموطن أو أي قانون آخر يتم الاتفاق عليه بين طرفي العقد، فالأساس من هذا التصرف هو تحقيق غاية طرفي العقد والبعد عن الجهل من خلال إعطاء الحرية لإرادة المتعاقدين في تحديد القانون الواجب التطبيق؛

أن قواعد الإسناد المكانية هي قواعد غير مباشرة تحدد القانون الواجب التطبيق دون إعطاء حل مباشر للنزاع، وأنها ضوابط مكانية تتميز بالجمود، وبالتالي ففي الكثير من الأحيان لا تتناسب وخصوصيات العقد الإلكتروني المبرم في الفضاء الإلكتروني، والذي لا يعترف بالضوابط المكانية؛

أن القواعد المادية للتجارة الإلكترونية هي قواعد موضوعية تعطي حلولاً مباشرة للنزاعات المتعلقة بعقود التجارة الإلكترونية، وبالتالي تجعلنا في منأى عن الخوض في إشكاليات التنازع القانوني والقضائي.

كما يمكن القول أن إعمال قواعد القانون الدولي الخاص سيحول دون النهوض بالتجارة الإلكترونية، لما فرضته من قيود وعقبات في تحديد الاختصاص القضائي والقانون الواجب التطبيق، وعدم الاعتراف بمرتكزات التجارة الإلكترونية كما ذهب بعض التشريعات،

¹ - المهدي البازي، تنازع الاختصاص في العقد الإلكتروني، رسالة لنيل شهادة الماستر في القانون الخاص، جامعة الحسن الأول بوجدة، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بوجدة، السنة الجامعية 2017 - 2018، ص 69.

² - أحمد حنان محمد الحسيني، المحكمة الرقمية والمحكمة الإلكترونية في إطار التقاضي، مجلة جامعة الملك سعود، الحقوق والعلوم السياسية، المجلد 35، العدد الثاني، يوليو 2023، ص 241.

³ - رباب محمود عابر، التقاضي في المحكمة الإلكترونية، مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الإنسانية، المجلد 13، العدد 25، سنة 2019، ص 390.

صعوبات تطبيق قواعد الاختصاص القضائي الدولي على العقود الإلكترونية وسبل تجاوزها لحسن الزات

ونتيجة لذلك فلا يستقيم إخضاع التصرفات والعقود الإلكترونية للقواعد التقليدية، وعليه من اللازم البحث عن وسائل أكثر مرونة تتلاءم وطبيعة التجارة الإلكترونية، والتي تلعب فيها إرادة المتعاقدين الدور الأكبر في تجاوز مشكلتي تنازع القوانين وتحديد الاختصاص القضائي.

ما يجب أن نذكره كذلك أنه بعد عرضنا لمجل الصعوبات، التي واجهت الضوابط التقليدية للاختصاص القضائي الدولي، هو أن هذه الأخيرة لا تلائم المعاملات الإلكترونية، وما ينشأ عنها من منازعات.

بناء على ما سبق من استنتاجات نقدم الاقتراحات التالية:

تعديل الفصل 4.65 من قانون الالتزامات والعقود المغربي الذي حدد شروط صحة العرض الإلكتروني، حيث أن المشرع المغربي أغفل بيانا أساسيا والمتعلق بتضمين العرض لهوية العارض والبيانات المتعلقة به، وبالتالي وجب تضمين هذا البيان لاعتبار العرض الإلكتروني صحيحا؛

ضرورة وعي المتعاملين بمقتضيات القوانين الإلكترونية، ووضع بنود في العقد تحدد القانون الواجب التطبيق والمحكمة المختصة في العقد الإلكتروني؛

تعزيز دور إرادة الأطراف في تحديد القانون الواجب التطبيق على العقد الإلكتروني مع مراعاة الأحكام المتعلقة بالمستهلكين في العقود الإلكترونية.

بالرغم من أن العديد من التشريعات فصلت في إشكالية تنازع الاختصاص القضائي إلا أنه أفرز إشكاليات أخرى متعلقة برغبة الأطراف في اللجوء إلى القضاء الرسمي وليس الوسائل البديلة لحل المنازعات، خاصة آلية التحكيم، وتعد الوسائل البديلة لحل المنازعات أكثر ملائمة للمعاملات التي تتم في فضائي إلكتروني.

لائحة المصادر والمراجع:

أولاً: المصادر

✓ القوانين الوطنية:

- القانون رقم 43.20 المتعلق بخدمات الثقة في المعاملات الإلكترونية، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 100.20.1 بتاريخ 16 من جمادى الأولى 1442 (31 ديسمبر 2020)، الجريدة الرسمية عدد 6951 بتاريخ 27 جمادى الأولى 1442 (11 يناير 2021)، ص 271؛
 - القانون رقم 31.08 المتعلق بتحديد تدابير لحماية المستهلك، القانون مؤرخ في 18 دجنبر 2011، منشور في الجريدة الرسمية عدد 5932؛
 - القانون رقم 53.95 يقضي بإحداث محاكم تجارية الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.97.65 صادر في 4 شوال 1417 (12 فبراير 1997)، الصادر في الجريدة الرسمية عدد 4482 بتاريخ 8 محرم 1418 (15 ماي 1997).
- ✓ التشريع الدولي – الاتفاقيات الدولية
- القانون المدني الفرنسي رقم 230 لسنة 2000؛
 - إتفاقية الأمم المتحدة بشأن استخدام الخطابات الإلكترونية في العقود الدولية (نيويورك، 2005)، تم اعتمادها بتاريخ 23 نونبر 2005، دخلت حيز التنفيذ في الفاتح من شهر مارس 2013؛
 - مشروع اتفاقية "لاهاي" المتعلق بالاختصاص والأحكام الأجنبية في المواد المدنية والتجارية الصادر عن اللجنة الخاصة، بتاريخ 30 أكتوبر 1999؛
 - اتفاقية "بروكسيل" بشأن الاختصاص القضائي وتنفيذ الأحكام في المواد المدنية والتجارية بين دول الإتحاد الأوروبي لسنة 1968.

ثانياً: المراجع

✓ مؤلفات عامة

- محمد هنوش، الوجيز في القانون الدولي الخاص، الطبعة 2023، مطبعة سوميرانت، أكادير، 2023، ص 13؛
- عبد القادر العرعاري، نظرية العقد، الطبعة الثالثة، مطبعة الأمنية – الرباط، 2013؛
- خالد أحمد حسن، التقاضي الإلكتروني كنظام قضائي إلكتروني، الطبعة الأولى، مطبعة دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر.

✓ الأطاريح

- فيصل بن عبد الله بن شعبان الفارسي، القانون الواجب التطبيق على العقود الدولية للتجارة الإلكترونية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون الخاص، جامعة محمد الخامس بالرباط، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية – السويسي، السنة الجامعية 2015-2016.

✓ الرسائل

- المهدي البازي، تنازع الاختصاص في العقد الإلكتروني، رسالة لنيل شهادة الماستر في القانون الخاص، جامعة الحسن الأول بوجدة، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بوجدة، السنة الجامعية 2017 – 2018؛

✓ مقالات

صعوبات تطبيق قواعد الاختصاص القضائي الدولي على العقود الإلكترونية وسبل تجاوزها لحسن الزات

- أحمد حنان محمد الحسيني، المحكمة الرقمية والمحكمة الإلكترونية في إطار التقاضي، مجلة جامعة الملك سعود، الحقوق والعلوم السياسية، المجلد 35، العدد الثاني، يوليو 2023؛
- سامي عبد الجبار الخرساني، الصعوبات القانونية والعملية في التقاضي عن بعد المغرب نموذجا، عدد 02 نونبر 2021، مجلة ابن خلدون للدراسات القانونية والاقتصادية والاجتماعية، ص 06.
- رباب محمود عابر، التقاضي في المحكمة الإلكترونية، مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الإنسانية، المجلد 13، العدد 25، سنة 2019.
- ✓ الندوات والأيام الدراسية
- عبد الفتاح الزيتوني، الاختصاص القضائي في العقد، سلسلة الندوات والأيام الدراسية، " التجارة الإلكترونية": أية حماية، أشغال الندوة الوطنية التي نظمتها مختبر الدراسات الجنائية وهيئة المحامين بمراكش، أيام 29 و 30 ماي 2009، منشورات كلية العلوم القانونية

البعد المنهجي في خارطة الطريق 2022-2026:

نحو تكامل التدبير العمومي الجديد والحكامة الحديثة ومنظومة الجودة

بومهدي بدر

متصرف تربوي بوزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة

المملكة المغربية

الملخص:

تهدف هذه الورقة إلى تحليل البعد المنهجي الذي تقوم عليه خارطة الطريق 2022-2026 باعتبارها إحدى أهم محطات الإصلاح التربوي بالمغرب، من خلال استجلاء المرجعيات النظرية التي توظفها، والمتمثلة في التدبير العمومي الجديد (NPM)، والحكامة العمومية الجديدة (NPG)، ونظم إدارة الجودة (ISO). تركز الدراسة على مقارنة تحليلية نقدية تستهدف رصد مظاهر التكامل بين هذه النماذج التدييرية الثلاثة، وكيف انعكست على تصور الإصلاح وآليات تنزيله داخل المنظومة التعليمية، خاصة في مشروع 'المدرسة الرائدة' باعتباره تجسيداً ميدانياً لروح خارطة الطريق. وقد خلصت الورقة إلى أن خارطة الطريق تمثل محاولة لإعادة صياغة فلسفة الإصلاح التربوي في ضوء قيم الأداء، والتشارك، والجودة، غير أن تنزيلها ما يزال يواجه تحديات ترتبط بضعف التمكين المحلي ومحدودية إشراك الفاعلين في قيادة التغيير. ويستدعي تحقيق الأثر المنشود تجاوز المقاربة الإجرائية نحو قيادة تربوية قائمة على المبادرة، والإقناع، والتحسين المستمر.

الكلمات المفتاحية: خارطة الطريق 2022-2026؛ التدبير العمومي الجديد؛ الحكامة العمومية الجديدة؛ نظم الجودة؛ المدرسة الرائدة؛ قيادة التغيير.

**The Methodological Dimension in the 2022–2026 Roadmap:
Towards the Integration of New Public Management, Modern
Governance, and Quality Systems**

Abstract

This paper aims to analyze the methodological dimension underlying the 2022–2026 Roadmap as one of the key milestones in Morocco's educational reform. It explores the theoretical frameworks of New Public Management (NPM), New Public Governance (NPG), and Quality Management Systems (ISO). Through an analytical and critical approach, the study highlights the complementarity among these models and their influence on reform conception and implementation mechanisms within the educational system, particularly through the 'Pioneer School' project. The paper concludes that while the Roadmap represents a shift towards performance, participation, and quality, its implementation still faces challenges related to limited local empowerment and weak stakeholder engagement.

تقديم

تعتبر خارطة الطريق نقلة نوعية في مسار الإصلاحات المتعاقبة منذ فجر الاستقلال باعتبارها نروم إرساء فلسفة إصلاحية وممارسات تديرية جديدة تقطع مع دوامة إصلاح الإصلاح وتضع المنظومة التربوية في دينامية إيجابية جديدة ومتجددة تساهم في الإقلاع التنموي عبر بناء مدرسة قوامها الجودة والانصاف وتكافؤ الفرص. هذا التوجه الإصلاحى، والفلسفة الإجرائية الجديدة، يأتي في سياق تحولات متسارعة يعيشها العالم، وقيم تديرية وسياسية وتنموية واقتصادية واجتماعية على المستوى الدولي من جهة، وتحولات عميقة، وقيم دستورية ومرجعية جديدة للتنمية، ومتغيرات هيكلية وعميقة لاشتغال الدولة على المستوى المحلي من جهة أخرى. تنسجم هذه التحولات مع المبادئ الكبرى لما يُعرف بـ التدير العمومي الجديد (NPM)، وامتداداته في الحكامة العمومية الجديدة (NPG)، إلى جانب الاقتراض الواضح من نظم الجودة (ISO) بحيث تركز على الأثر، الجودة، التشاركية، والتدير بالنائج، قيادة التغيير، اللامركزية، وتمكين الفاعلين المحليين. ترجمت هذه الفلسفة الإجرائية إلى 22 مشروع إجرائي لتنزيل خارطة الطريق تتجلى أهدافها الاستراتيجية في تعزيز اكتساب المعارف والكفايات الأساسية، من خلال مضاعفة نسبة التلاميذ المتحكمين في التعلّات الأساس بالابتدائي، وتكريس التفتح وقيم المواطنة، من خلال مضاعفة نسبة التلاميذ المستفيدين من الأنشطة المدرسية الموازية، وتقليص الهدر المدرسي بنسبة 30%. تروم هذه الورقة التحليلية تسليط الضوء على مختلف المفاهيم والتغيرات المنهجية الطارئة على خارطة الطريق حتى يتسنى الامام بالأبعاد والخلفيات النظرية المواكبة لها وبالتالي التنزيل الأمثل وتحقيق الوقع المنشود.

1. تأطير مفاهيمي:

التدير العمومي الجديد، الحكامة العمومية الجديدة نضام الجودة ISO مفاهيم مرتبطة إجرائيا

يتيح تدقيق المفاهيم و رسم حدود اشتغال كل واحدة منها و ضبط منهاج اشتغال كل واحدة مفهوم مما يمكن الباحث من حصر مجال اشتغال و القارئ من أن يعرف مادا يقصد الباحث بهذا المفهوم أو داك، و إذا كانت المفاهيم في مجال العلوم الطبيعية تتسم بالوضوح النسبي، فان تعريفها في العلوم الاجتماعية و الإنسانية يتميز بالتعدد و الاختلاف حسب المرجعيات و التخصصات و التوجهات السياسية و للإشارة لا يستطيع مقالنا الإحاطة و المعالجة الشاملة و الدقيقة لجميع الأبعاد و النظريات المؤطرة لخارطة الطريق بل يبقى مساهمة بسيطة تحملنا افاق هذه المفاهيم و مقارنتها اجرائيا.

يتضمن مقالنا جهازا مفاهيميا مسترسلا يرتبط عموما بحقل نظريات التدير الحديث والحكاما ونضم الجودة ونظريات قيادة التغيير والتدير ب النتائج واللا تركيز واللا مركزية والالتقائية.... كل هذه المفاهيم تكون انساقا وحلقات مترابطة وميزتها التداخل والتقاطع بين دلالاتها وصعوبة إقامة حدود فاصلة بينها لطبيعتها النظرية المجردة وتحديات تطبيقها في الوقع.

1.1 التدير العمومي الجديد (New Public Management – NPM)

يُعد التدير العمومي الجديد (NPM) مقاربة إصلاحية ظهرت منذ ثمانينيات القرن العشرين في الدول الأنجلوساكسونية، خاصةً في المملكة المتحدة ونيوزيلندا، في سياق البحث عن فعالية أكبر في أداء القطاع العام. يهدف هذا النموذج إلى تجاوز اختلافات البيروقراطية التقليدية من خلال إدخال منطق السوق وآليات التدير الخاصة بالقطاع الخاص إلى الإدارة العمومية (Hood, 1991).

يرتكز NPM على مجموعة من المبادئ الأساسية، من أبرزها: التركيز على النتائج بدلاً من الوسائل، فصل الوظائف السياسية عن الإدارية، تحسين جودة الخدمات العمومية، تعزيز الشفافية والمساءلة، تشجيع المنافسة، واعتماد مؤشرات الأداء والتقييم الدوري.

(Pollitt & Bouckaert, 2011) كما يشدد هذا النموذج على ضرورة منح استقلالية أكبر للوحدات التنفيذية، مع ربط ذلك بالمسؤولية والمحاسبة عن النتائج المحققة (Osborne & Gaebler, 1992).

ويوصف NPM بأنه يمثل انتقالاً من نموذج الإدارة البيروقراطية التقليدية، القائم على المركزية والامتثال، إلى نموذج تديري مرن يعتمد على الأداء والفعالية، ضمن رؤية تُعيد تعريف العلاقة بين الدولة والمواطن باعتباره "زبوناً" أو "مستفيداً" (Dunleavy & Hood, 1994).

2.1 الحوكمة العمومية الجديدة: (New Public Governance – NPG)

تُعد الحوكمة العمومية الجديدة (New Public Governance – NPG) نموذجاً تنظيمياً وإدارياً تطور في أوائل الألفية الثالثة كرد فعل نقدي على محدودية التدبير العمومي الجديد (NPM) وامتداداً له من حيث بعض المبادئ، لكن مع اختلاف جوهري في منطق التدبير وآلياته. بينما يركز NPM على الفعالية والكفاءة انطلاقاً من نماذج السوق والتعاقد، فإن NPG تتأسس على مقارنة أفقية تشاركية، تعترف بتعدد الفاعلين والمؤسسات داخل المجال العمومي، وبضرورة تنسيق الجهود الجماعية لصناعة السياسات وتنفيذها وتقييمها (Osborne, 2006).

ترتكز NPG على فكرة أن الدولة لم تعد الفاعل الوحيد في إنتاج السياسات العمومية، بل أصبحت تنسق مع شبكة واسعة من الفاعلين غير الحكوميين، تشمل الجماعات الترابية، المجتمع المدني، القطاع الخاص، والمؤسسات الوسيطة. وبالتالي، تتحول الإدارة العمومية من فاعل مركزي مباشر إلى منسق للشبكات (Klijn & Koppenjan, 2000). هذه المقاربة تتطلب بنية مرنة، تعتمد آليات للتشاور والتفاوض واتخاذ القرار المشترك، في إطار من الشفافية، والاحترام المتبادل، والمسؤولية المتقاسمة.

كما تركز NPG على تقوية القدرات المحلية والتمكين المؤسساتي، من خلال تشجيع المبادرات القاعدية، واثمين المعارف المحلية، وتكييف السياسات العمومية مع السياقات المحلية المتنوعة. وهي بهذا المعنى تتقاطع مع مفاهيم الحوكمة متعددة المستويات، والديمقراطية التشاركية، والإدماج الاجتماعي (Sørensen & Torfing, 2009).

وإذا كان NPM قد وُجّهت إليه انتقادات ترتبط بتقويض البعد الديمقراطي وضعف التنسيق بين الجهات الفاعلة، فإن NPG تُعالج هذه الثغرات عبر تعزيز التعاون الأفقي، وبناء الثقة، وتفضيل المنطق الجماعي في اتخاذ القرار على منطق التعاقد الفردي أو المنافسة.

3.1 نظم إدارة الجودة ومعياري ISO 21001 في المجال التعليمي

تُعد نظم إدارة الجودة (Quality Management Systems – QMS) مجموعة من المبادئ والممارسات الهيكلية التي تهدف إلى تحسين الأداء التنظيمي وضمان رضا المستفيدين. وقد نشأت هذه النظم في القطاع الصناعي في سياق البحث عن توحيد العمليات وتقليل الأخطاء وتحسين الكفاءة، لكنها تطورت لاحقاً لتشمل قطاعات أخرى، بما فيها التعليم، عبر معايير متخصصة مثل (ISO, 2018) ISO 21001.

يرتكز نظام إدارة الجودة على مفاهيم جوهرية، من بينها: التمرکز حول المستفيد، القيادة، إشراك العاملين، مقارنة العمليات، التحسين المستمر، اتخاذ القرار المبني على المعطيات، وإدارة العلاقات المؤسسية (ISO 9000 series). ويُعد معيار ISO

2018:21001 تطويرًا خاصًا بهذه المبادئ موجّهًا لمؤسسات التعليم والتكوين، بهدف مساعدتها على تحسين جودة خدماتها التعليمية، ورفع مستوى فعاليتها عمليًا التديرية، وضمان شمولية الفئات المستفيدة (Singh, 2020).

يتضمن ISO 21001 هيكل تنظيمية ومنهجية لتصميم وتنفيذ وتقييم العمليات التعليمية، مع التركيز على:

- تحديد احتياجات المتعلمين وأصحاب المصلحة؛
- ضبط الأهداف التربوية وتقييم مدى تحققها؛
- تطوير إطار للمساءلة والتقييم الذاتي؛
- ضمان التحسين المستمر عبر مؤشرات ومعايير أداء دقيقة.

ما يميز ISO 21001 عن غيره من المعايير هو تأكيده على خصوصية التعليم كخدمة غير مادية ومعقدة، تتطلب إشراكًا فعالًا للمتعلمين، وتكليفًا مرناً للبرامج مع السياقات المحلية. كما يشدد المعيار على أهمية الأخلاقيات، والعدالة، وإمكانية الولوج، في سياق يهدف إلى تعزيز الإنصاف والتضمين الاجتماعي داخل المنظومة التعليمية.

وقد أصبحت نظم الجودة، ومنها ISO 21001، أداة استراتيجية لإعادة بناء الثقة في مؤسسات التعليم، من خلال جعلها أكثر شفافية، وأكثر استجابة لحاجيات المتعلمين، وأكثر قدرة على تحقيق الأثر التربوي الملموس.

2. التدير العمومي الجديد (NPM) من الوسائل الى النتائج

تتجسد المبادئ الكبرى للتدير العمومي الجديد في خارطة الطريق عبر التركيز على الفعالية والنتائج القابلة للقياس، واستبدال منطق الوسائل والإجراءات بالتدير بالنتائج. ويظهر ذلك من خلال اعتماد مؤشرات دقيقة لتقييم مدى تحكم المتعلمين في التعلّمات الأساسية، وربط تمويل المشاريع بالأداء المحقق، وتوسيع هامش استقلالية المؤسسات التعليمية مع ضرورة احترام مبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة. كما تم التنصيص على آليات تعاقدية متعددة بين الوزارة والأكاديميات والمديريات، تعزز من روح المساءلة وتدفع نحو تحقيق الأثر التربوي الحقيقي ليلج إلى الفصول الدراسية. ولعل التدبير في الإطار الإجرائي لخارطة الطريق يُظهر بجلاء كيف تم الانتقال من منطق البرمجة المركزية الجامدة إلى منطق تعاقدية مرنة يقوم على وضوح الأهداف، وتتبع النتائج، وتحقيق الأثر. فقد بُنيت المشاريع الـ 22 على أساس مقاربات تخطيطية عملية، تعتمد على مؤشرات أداء محددة سلفًا، ولوحات قيادة مرقمنة، وآليات للمواكبة والتقييم المنتظم، ما يعكس تحولًا حقيقيًا نحو نموذج تديريري يرتكز على النتائج لا على الإجراءات.

وتبرز هذه التحولات بوضوح في مشروع "المدرسة الرائدة"، الذي يمثل تجريبًا حيًا لمبادئ التدير العمومي الجديد داخل الفضاء المدرسي. إذ يتم انتقاء المؤسسات التعليمية بناءً على معايير دقيقة، ومواكبتها بخطط عمل محلية واضحة، تُربط فيها المسؤولية بالمحاسبة، والتمويل بتحقيق الأهداف المسطرة. كما تُمنح هذه المؤسسات هامشًا واسعًا من الاستقلالية في اتخاذ القرار التربوي، مع تأطير مستمر من فرق الدعم والمواكبة، مما يخلق بيئة تنظيمية مرنة لكنها قائمة على المساءلة.

وفي هذا السياق، تتحول المدرسة من مجرد وحدة تنفيذية تابعة لمنظومة مركزية، إلى فاعل مسؤول عن تحقيق نتائج ملموسة في زمن محدد، يُقيّم ويُدعم بناءً على معطيات موضوعية. كما يفتح هذا التحول المجال أمام ثقافة جديدة داخل المدرسة، تقوم على التحسين المستمر، والابتكار، والعمل الجماعي المنظم حول أهداف واضحة ومشاركة.

إن هذه المقاربة لا تقتصر على تغيير الأدوات والأساليب، بل تُؤشر على تحول ثقافي ومؤسسي عميق في فلسفة التدبير التربوي، يستمد روحه من مبادئ التدبير العمومي الجديد، ويجعل من المدرسة نقطة ارتكاز في دينامية الإصلاح، لا مجرد نقطة استقبال للتعليمات.

غير أن هذا التصور الطموح ورغم ما يحمله من حمولة نظرية متقدمة وتجديد في منطق الإصلاح، يصطدم في واقع التنزيل بجملة من المفارقات التي تعيق تحقيق الأثر المنشود. فالتفعيل العملي لمشروع "المدرسة الرائدة" لا يرقى في كثير من الحالات إلى ترجمة الأبعاد المفاهيمية التي بُني عليها. إذ يُلاحظ أن التنزيل يتم، في الغالب، بمنطق التمويل الفوقي الصرف، حيث تُخصّص الموارد المالية والمادية بشكل جاهز ومركز، دونما استحضار كافٍ لخصوصيات السياقات المحلية، أو إشراك فعلي للفاعلين في بلورة المشاريع من القاعدة إلى القمة.

ويبدو أن منطق "إعادة إنتاج التعليمات" ما زال مهيمناً، حتى داخل هذا المشروع الذي يُفترض فيه أن يُرسخ دينامية المبادرة والابتكار داخل المؤسسات التعليمية. ففي العديد من الحالات، لا يُستثمر مشروع المؤسسة كرافعة محورية لبناء المشروع، بل يُحتزل إلى مجرد إجراء شكلي، تُملأ فيه الخانات تحت ضغط الآجال، بدل أن يكون وثيقة استراتيجية حية تُعبّر عن أولويات المدرسة، واختياراتها النابعة من قراءة دقيقة لمعطياتها الذاتية.

3. الحكامة العمومية الجديدة (NPG): من منطق التشاركية النظرية إلى محدودية الإشارك الفعلي في مشروع الريادة

ترتكز الحكامة العمومية الجديدة على منطق التعددية في الفاعلين، والاعتراف بأن الدولة لم تعد الفاعل الوحيد في صياغة وتنفيذ السياسات العمومية، بل صارت ملزمة بالعمل في إطار شبكات تضم الجماعات الترابية، الأسر، المجتمع المدني، والقطاع الخاص. هذا التصور يقتضي أن تُبنى القرارات التربوية على التشاور، وأن يُفسح المجال أمام المبادرات المحلية لتقود التغيير من داخل المؤسسات التعليمية نفسها.

غير أن الممارسة الميدانية لمشروع "المدرسة الرائدة"، وهو المشروع الذي يُعَوّل عليه كقاطرة لتنزيل خارطة الطريق، تكشف عن محدودية واضحة في تفعيل هذا البعد التشاركي. فالتصميم والتنزيل ما يزالان محكومين بمنطق مركزي يحدد الأهداف والآليات والتمويل سلفاً، ويُسقطها على المؤسسات في قوالب جاهزة، مما يقلص هامش المبادرة المحلية. بدل أن يكون المشروع فرصة لتمكين المدرسة من قيادة تحولها الذاتي عبر مشروعها التربوي الخاص، أصبح التنفيذ في كثير من الأحيان أقرب إلى تنزيل نماذج موحدة، تُدار من الأعلى إلى الأسفل.

وما يزيد من حدة هذا التباين هو غياب الاعتماد الفعلي على قيادة التغيير كرافعة أساسية. إذ تُعتبر القيادة المحلية (مدير المؤسسة، فرق التدريس، مجالس التدبير) الفاعل الطبيعي القادر على تعبئة المحيط، وتكييف المشروع مع خصوصيات السياق، لكن هذه الأدوار لا تزال محدودة بفعل غلبة المنطق الإجرائي والتوجيهي على حساب التمكين والتفويض.

هذا الوضع يُبرز فجوة بين الفلسفة النظرية للحكامة العمومية الجديدة التي تؤكد على الشراكة والأفقية والتفاعل الشبكي، وبين واقع التنزيل الذي يظل مشدوداً إلى ثقافة المركزية وضعف الإشارك الحقيقي، وهو ما يهدد بتحويل مشروع الريادة من فضاء للابتكار المحلي إلى مجرد آلية إضافية لإعادة إنتاج التوجهات المركزية.

لتجاوز محدودية الإشارك الفعلي في مشروع "المدرسة الرائدة"، يظل الرهان الأكبر معقوداً على تعزيز دور المديرين كقادة للتغيير. فنجاح أي مشروع إصلاحي لا يتحقق عبر القرارات المركزية فقط، بل يتطلب تعبئة داخلية تُبنى على إقناع الأطر التربوية وإشراكها

الفعلي في صياغة وتنفيذ المشروع التربوي للمؤسسة. المدير هنا ليس مجرد منفذ للتوجيهات، بل قائد ميداني يُجسد فلسفة المشروع، ويتّرجم أهدافه إلى ممارسات يومية داخل الفصول الدراسية.

ولتحقيق ذلك، يحتاج المديرين إلى تبني مقاربة قيادية تقوم على الإقناع والحوار والتعبئة بدل الاكتفاء بالبعد الإداري التقني. إذ ينبغي أن يُعطى لهم تكوين نوعي في مهارات القيادة التربوية، والتواصل الفعّال، وإدارة التغيير، بما يمكنهم من جعل الأطر التربوية شركاء حقيقيين في العملية الإصلاحية. فحين يقتنع الأستاذ بقيمة المشروع ويشعر بملكيتته له، يتحول إلى فاعل مركزي في تحقيق أهدافه، بدل أن يكون مجرد منفذ لإجراءات مفروضة من أعلى.

إن تمكين المديرين من لعب هذا الدور القيادي كفيل بتقليص الفجوة بين التصور النظري للحكامة العمومية الجديدة (NPG) والتنزيل العملي، إذ يتحول مشروع الريادة إلى ممارسة جماعية قائمة على القناعة والتشارك، بدل أن يظل محصوراً في منطق التوجيه المركزي.

4. نظم إدارة الجودة (ISO): من فلسفة الالتزام إلى رهانات التحسين المستمر

تشكل نظم إدارة الجودة أحد أبرز المراجع التي تحلّت منها خارطة الطريق في صياغة مقاربتها المنهجية. فمبادئ ISO 9001 القائمة على الالتزام، التتبع، والتحسين المستمر، ومعايير ISO 21001 الموجهة خصيصاً للمؤسسات التعليمية، تضع التعليم في قلب مقارنة الجودة عبر التركيز على المتعلم باعتباره المستفيد الأول من الخدمات التربوية. هذه النظم لا تقتصر على وضع معايير تقنية، بل تسعى إلى إرساء ثقافة مؤسسية تجعل من الجودة ممارسة يومية متجددة.

من خلال هذا المنظور، يظهر أثر ISO في خارطة الطريق عبر عدة مستويات. أولها هو اعتماد عقود الالتزام بين الوزارة والأكاديميات والمديريات، التي تقوم على تحديد واضح للأهداف ومؤشرات القياس، بما يتّرجم مبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة. ثانيها هو إرساء منطق المراجعة الدورية والتتبع المستمر لمدى تحقق التعلّيمات الأساسية، وهو ما يشبه إلى حد كبير دور التدقيق (audit) في نظم الجودة. أما المستوى الثالث فيتجلى في ربط التمويل بالأداء، وهو ما يعكس مبدأ أساسياً في ISO يقوم على المخرجات بدل التركيز على الوسائل.

لكن ما يميز ISO 21001 عن غيره من الأنظمة هو تركيزه على التعليم كخدمة عمومية، حيث يُنظر إلى المتعلمين والأسر والمجتمع كـ"زبناء" أو مستفيدين يجب تلبية حاجاتهم وتوقعاتهم. فإذا كانت المقاولات الصناعية تسعى لإرضاء زبائنها عبر جودة المنتج، فإن المدرسة يفترض أن تُكَيّف ممارساتها البيداغوجية والتنظيمية بما يستجيب لانتظارات المتعلم في اكتساب المعرفة والمهارات، ولانتظارات الأسرة في تحسين فرص النجاح، ولانتظارات المجتمع في إعداد مواطن مسؤول وفاعل. هنا يتضح أن الربون في المدرسة ليس فرداً واحداً، بل شبكة معقدة من الفاعلين، وهو ما يجعل تحقيق الجودة أكثر حساسية وعمقاً.

ومع ذلك، فإن تنزيل هذه الفلسفة في مشروع "المدرسة الرائدة" ما يزال يفتقر إلى هذا البعد الجوهرية. إذ غالباً ما ينحصر التفعيل في إجراءات تقنية مثل تحديد المؤشرات أو توقيع الالتزامات، بينما يظل إشراك المستفيدين الحقيقيين محدوداً. فالمدرسة لا تزال تدار في كثير من الحالات من منظور إداري أكثر منه منظوراً يقوم على خدمة المتعلم كأساس لكل القرارات. إن غياب آليات مؤسسية فعلية لإسماع صوت التلاميذ والأسر والمجتمع المحلي في تصميم وتتبع المشروع، يجعل مقارنة الجودة أقرب إلى ممارسة شكلية تركز على الأرقام والتقارير بدل بناء ثقافة التحسين المستمر المتمحورة حول المستفيدين.

بالتالي، التحدي الجوهرى أمام خارطة الطريق ليس فى استلهام مبادئ ISO فقط، بل فى نقل جوهر هذه المبادئ إلى الممارسة اليومية: أن يصبح إرضاء المتعلم والأسرة والمجتمع هو المعيار الحقيقى لنجاح المشروع، وأن يتحول تحسين جودة التعليمات إلى عملية دائمة يقودها الفاعلون المحليون، لا مجرد التزام مركزى يُقاس عبر مؤشرات كمية.

خاتمة

يمكن القول إن خارطة الطريق 2022-2026 لا تمثل مجرد خطة قطاعية، بل هي محاولة لإعادة صياغة فلسفة الإصلاح التربوي فى المغرب عبر استلهام مرجعيات متقاطعة: التدبير العمومي الجديد (NPM) بما يحمله من تركيز على الفعالية والنتائج القابلة للقياس، والحكامة العمومية الجديدة (NPG) القائمة على التشاركية وتعدد الفاعلين، ونظم إدارة الجودة (ISO) التي تؤسس لثقافة الالتزام والتحسين المستمر. هذا التداخل النظرى يعكس طموحًا لإخراج المدرسة العمومية من منطق التدبير البيروقراطي نحو دينامية قائمة على الأثر والابتكار المحلي.

غير أن واقع التنزيل يكشف عن فجوة بين التصور والمنجز، خصوصًا فى مشروع "المدرسة الرائدة" الذي كان يفترض أن يجسد هذه الفلسفة الجديدة. فالممارسة ما تزال مطبوعة بآليات فوقية ومركزية تقلص من أدوار الفاعلين المحليين، وتجعل مقارنة الجودة أقرب إلى ممارسة شكلية تركز على المؤشرات والتقارير أكثر من تركيزها على المستفيدين الحقيقيين: التلاميذ، الأسر، والمجتمع.

من هنا، يظل نجاح خارطة الطريق رهينًا بقدرة المنظومة على بناء قيادة تربوية ميدانية قادرة على إقناع الأطر التربوية وتعبئتها، وتفعيل مبادرات محلية تنبع من خصوصيات كل مؤسسة. فالتغيير الحقيقى لا يتحقق بالتصاميم المركزية وحدها، بل يحتاج إلى قادة ميدانيين ومؤسسات مقتنعة، تجعل من الجودة والتشارك والتحسين المستمر ممارسات يومية متجددة.

- Dunleavy, P., & Hood, C. (1994). From old public administration to new public management. *Public Money & Management*, 14(3), 9–16.
- Hood, C. (1991). A public management for all seasons? *Public Administration*, 69(1), 3–19.
- ISO. (2018). ISO 21001:2018 Educational organizations — Management systems for educational organizations — Requirements with guidance for use. International Organization for Standardization.
- Klijn, E.-H., & Koppenjan, J. (2000). Public management and policy networks. *Administration & Society*, 32(5), 566–591.
- Osborne, S. P. (2006). The new public governance? *Public Management Review*, 8(3), 377–387.
- Osborne, D., & Gaebler, T. (1992). *Reinventing government: How the entrepreneurial spirit is transforming the public sector*. Reading, MA: Addison-Wesley.
- Pollitt, C., & Bouckaert, G. (2011). *Public management reform: A comparative analysis*. Oxford University Press.
- Singh, P. (2020). ISO 21001:2018 – Quality management in education. *Journal of Educational Management*, 12(2), 45–60.
- Sørensen, E., & Torfing, J. (2009). Making governance networks effective and democratic. *Public Administration*, 87(2), 234–258.

الهشاشة البنيوية في القطاعات «الحديثة» بالمغرب:
المرونة الاحتكارية والوساطة الخوارزمية وإعادة إنتاج الحداثة الزائفة

د. لعويد محمد

حاصل على شهادة الدكتوراه في علم الاجتماع
مختبر التراب البيئية والتنمية جامعة العلوم الانسانية والاجتماعية ابن طفيل القنيطرة
Mohammed.laouid@uit.ac

المهدي محمد نبيل

طالب باحث، مختبر الإنسان، المجتمع، القيم
جامعة العلوم الانسانية والاجتماعية ابن طفيل القنيطرة
المملكة المغربية

الملخص:

تدرس هذه المقالة كيف تُنتج القطاعات "الحديثة" بالمغرب (العقار الفاخر، المنصات الرقمية، خدمات الجمعيات) هشاشتها البنيوية عبر آليات ريعية وخوارزمية تُرخل الكلفة والمخاطر إلى العمال والمرفق العام. اعتمادًا على تصميم مختلط تفسيري، شمل مسجًا (N=80) ومقابلات معمّقة (N=25) بجهة الرباط-سلا-القنيطرة (2020-2024)، شغلنا مفاهيم المرونة الاحتكارية والوساطة الخوارزمية والرأسمال الاجتماعي الرقمي والحداثة الزائفة في مؤشرات قابلة للقياس.

تُظهر النتائج غيابًا شبه كامل للعقود (93.8%) وضعف الحماية (11.3%) وتحملًا فرديًا للمخاطر (92.5%) مع تخارج للتكاليف نحو القطاع العمومي (77.5% من غير المؤمنين). بالمقابل، يتبلور تنظيم ذاتي رقمي (71.3%) ومقاومة صامتة (62.5%)، ويتشكل إدراكٌ واسعٌ للفجوة بين الخطاب والممارسة (77.5%) وهوية مهنية هجينة (67.5%).

نخلص إلى أن الهشاشة بنية مُنتجة تقوم على اقتصاد الربيع والوساطة المزدوجة والهيمنة الرمزية، ونوصي بإصلاحات قانونية تعيد تعريف علاقة العمل، وتقرّر شفافية خوارزمية ملزمة، وتصمم حماية اجتماعية مرنة قابلة للحمل.

الكلمات المفتاحية: الهشاشة البنيوية؛ المرونة الاحتكارية؛ الوساطة الخوارزمية؛ الرأسمال الاجتماعي الرقمي؛ الحداثة الزائفة.

Structural Precarity in Morocco's "Modern" Sectors: Monopolistic Flexibility, Algorithmic Intermediation, and the Reproduction of False Modernity

Abstract

This study investigates the structural production of precarity within Morocco's ostensibly "modern" economic sectors—luxury real estate, digital platforms, and complex services—which promote modernist discourse while reproducing precarious labor relations. Through an explanatory sequential mixed-methods approach, combining quantitative survey data (N=80) with qualitative in-depth interviews (N=25) conducted in the Rabat-Salé-Kénitra region between 2020–2024, we operationalized theoretical constructs of monopolistic flexibility, algorithmic intermediation, digital social capital, and false modernity into empirically measurable indicators.

Findings demonstrate the systematic nature of precarity, manifested through near-universal absence of formal employment contracts (93.8%), minimal social protection coverage (11.3%), and complete worker assumption of occupational risks (92.5%). The analysis reveals systematic cost externalization to public infrastructure, with 77.5% of uninsured workers relying on public healthcare services. Simultaneously, workers develop compensatory agency through digital social capital formation (71.3% participation in professional WhatsApp networks) and silent resistance practices (62.5%). These contradictions generate widespread recognition of discourse–practice gaps (77.5%) and the emergence of hybrid professional identities (67.5%), embodying the concept of "false modernity" as a structural rather than metaphorical phenomenon.

The study concludes that precarity in these sectors constitutes a deliberately produced structure rather than a transitional condition, operating through rentier logic, dual intermediation mechanisms (institutional/algorithmic), and symbolic domination. We recommend comprehensive legal and institutional reforms that redefine responsibility frameworks, mandate algorithmic transparency, and establish flexible, portable social protection systems.

1. مقدمة

تشهد التحولات البنوية في الاقتصاد المغربي المعاصر بروز قطاعات اقتصادية تتبني خطاباً حداثياً يُروّج لمفاهيم الابتكار والاندماج في الاقتصاد العالمي، مع عود بإحداث فرص عمل ذات قيمة مضافة عالية. تأتي في طليعة هذه القطاعات: العقار الفاخر، والمنصات الرقمية، وخدمات المجمّعات السكنية المغلقة. غير أنّ القراءة التحليلية المتأثية للواقع التشغيلي لهذه الفضاءات تكشف عن تناقض جوهري بين الخطاب التحديثي الذي ترفعه، وبين الممارسات الفعلية التي تكترس أنماطاً عميقة من الهشاشة والاستغلال (Standing, 2020; Kalleberg, 2022). من هذا المنطلق، تنبثق الإشكالية المحورية لهذه الدراسة من سؤال مركزي: كيف تُنتج "الحداثة" هوامشها الخاصة عبر آليات تنظيمية وخوارزمية-اقتصادية-سياسية تنقل تكلفة المرونة ومخاطرها من رأس المال إلى العاملين والأسر والمرفق العام؟ تقوم الدراسة على فرضيات رئيسية ثلاث: (1) وجود علاقة ارتباطية قوية بين ندرة العقد الرسمي/الحماية الاجتماعية والتمركز في الشريحة الثانوية لسوق العمل، (2) ارتباط زيادة وتيرة نقل المخاطر بارتفاع انخراط العاملين في شبكات التنظيم الذاتي الرقمي وممارسات المقاومة الصامتة، (3) إنتاج التراكب بين تجزئة سوق العمل والوساطة الخوارزمية/الرمزية لإدراك واسع بالتناقض وتشكل هوية مهنية هجينة.

2. مراجعة الأدبيات

في إطار المراجعة الأدبية، تتفاعل هذه الدراسة مع أطر نظرية متعددة. فأعمال Piore & Doeringer (1971) حول تجزئة سوق العمل، و Harvey (2005) حول "التراكم بالاستيلاء"، و Chen (2012, 2023) حول الطبيعة المنتجة للاقتصاد غير الرسمي، تشكل الأساس لفهم البنية الاقتصادية للهشاشة. كما تستفيد من أعمال De Stefano (2016) حول اقتصاد المنصات و Beck (1992) حول "مجتمع المخاطرة" لفك شفرة آليات نقل المخاطر. وتتكامل مع دراسات Castel (2021) حول "اللايقين الاجتماعي" ودراسات Sennett (2006) حول "ثقافة الرأسمالية الجديدة" و Bauman (2000) حول "الحداثة السائلة".

في السياق المغربي، تستند الدراسة إلى تقارير المندوبية السامية للتخطيط (HCP, 2021, 2024) حول القطاع غير المهيكّل، ودراسات Cherkaoui (2019) حول تراجع رأس المال الاجتماعي في المغرب. من حيث المنهجية، تميزت هذه الدراسة بتصميم بحثي مختلط (كمي ونوعي) شمل عينة من 80 عاملاً في قطاعات العقار الفاخر والمنصات الرقمية وخدمات المجمّعات في جهة الرباط-سلا-القنيطرة، بينما اعتمدت الدراسات السابقة في الغالب على منهجيات إما كمية بحتة تركز على القياس الإحصائي، أو نوعية بحتة تغفل الربط مع المؤشرات الكمية.

كما أن هذه الدراسة تتجاوز أعمال بورديو (1977) وغوفمان (1959) في تحليل الهيمنة الرمزية ومسرحة المكانة من خلال ربطها تجريبياً بآليات الضبط الخوارزمي، وهو ما يعد إضافة منهجية. فيما يخص النتائج، بينما كشفت الدراسات السابقة عن وجود الهشاشة، فإن هذه الدراسة تقدم قياساً كمياً دقيقاً لمدى انتشارها (غياب العقد الرسمي بنسبة 93.8%)، وضعف الحماية الاجتماعية بنسبة 11.3%) وتكشف عن الآليات المحددة لنقل المخاطر وأشكال المواجهة التي يطورها العاملون، مما يسد فجوة بحثية مهمة في الأدبيات الخاصة بالسياق المغربي والعربي.

2.1. خلاصة المراجعة الأدبية وتحديد الفجوات البحثية

تحدد الفجوات التي تستهدفها هذه الدراسة في ثلاثة مستويات أساسية:

أولاً: فجوة التكامل التخصصي - نقص الأعمال المغربية التي تدمج الاقتصاد السياسي مع السوسولوجيا والأنثروبولوجيا في تصميم بحثي مختلط يربط بين المؤشرات الكمية للبنية والآليات النوعية والمخرجات الثقافية. معظم الدراسات السابقة تقتصر على تخصص واحد أو تفتقر للربط المنهجي بين المستويات التحليلية المختلفة.

ثانياً: فجوة التوطين التشغيلي - محدودية الأعمال التي تفكك التداخل بين الوساطة الخوارزمية والوساطة المؤسسية التقليدية (المقاولة من الباطن) في السياق المغربي وتربطه بآثار اجتماعية ملموسة (كعبء المرض على المرفق العام). الأدبيات الدولية تركز على السياقات الغربية، بينما تفتقر الدراسات المحلية للأدوات المفاهيمية المناسبة.

ثالثاً: فجوة القياس الثقافي - ندرة الدراسات التي تحول المخرجات الإدراكية والهوياتية (كإدراك التناقض والهوية المهجنة) إلى مؤشرات كمية قابلة للقياس وتربطها ارتباطاً منهجياً ببنية سوق العمل وآليات الضبط. هذا البعد الثقافي للهشاشة يبقى غير مستكشف تجريبياً في السياق العربي.

يتم سد هذه الفجوات من خلال تشغيل منهجي للمفاهيم المحورية الأربعة (الحداثة الزائفة، المرونة الاحتكارية، الرأسمال الاجتماعي الرقمي، الوساطة الخوارزمية) وبناء مسار سببي متكامل يتم اختباره عبر البيانات المجمع. هذا الإطار التكامل هو ما يؤسس للانتقال إلى عرض الإطار النظري والمفاهيمي والتصميم المنهجي للدراسة.

3. الإطار النظري والمفاهيمي: نموذج تكاملي لتفسير إنتاج الهشاشة البنيوية

3.1. وظيفة الإطار ومدخله التنظيمي

يُشكّل هذا الإطار النظري والمفاهيمي النواة المركزية للدراسة، حيث يبتكر نموذجاً تفسيرياً متكاملًا يربط منهجياً بين البنى الاقتصادية-المؤسسية الكلية، وآليات الضبط التكنولوجي والثقافي الوسيطة، والممارسات السلوكية اليومية على المستوى الجزئي، وصولاً إلى المخرجات الإدراكية والهوياتية للأفراد. لا يقتصر دور هذا الإطار على التنظير المجرد، بل يتبنى وظيفة تفسيرية-تشغيلية واضحة تهدف إلى تمكين اختبار أسئلة البحث وفرضياته بشكل قياسي قابل للتطبيق. يستند هذا البناء إلى تكامل نقدي لمقاربات متعددة تتراوح بين الاقتصاد السياسي الريعي، وسوسولوجيا الهيمنة الرمزية، ودراسات التقنية، ونظريات الممارسة اليومية، مع توطین دقيق لهذه المفاهيم في السياق الحضري المغربي.

3.2. الركائز النظرية المتكاملة: نحو مقارنة متعددة التخصصات

يقوم الإطار على خمس ركائز نظرية رئيسية متداخلة:

أولاً: الاقتصاد السياسي الريعي وتجزئة سوق العمل - ينطلق النموذج من أطروحة Harvey (2005) حول "التراكم بالاستيلاء" التي تفسر آليات استخلاص القيمة عبر الريع (ريع الموقع في العقار الفاخر، وريع الوساطة في الخدمات)، متقاطعة مع نظرية Piore & Doeringer (1971) حول تجزئة سوق العمل إلى شريحة أساسية محمية وأخرى ثانوية هشّة. وتؤكد أدبيات الاقتصاد غير الرسمي في الجنوب العالمي (Chen, 2023; ILO, 2023) أن هذه الهشاشة ليست بقايا "ما قبل حداثة" بل بنية منتجة وقائمة بذاتها داخل النظام الرأسمالي المعولم.

ثانياً: اقتصاد المنصات والوساطة الخوارزمية - تُعرّف أدبيات اقتصاد المنصات (De Stefano, 2016; Srnicek, 2017) المنصة كوسيط مهيكّل يدير علاقات العمل عبر آليات لاشخصية (الخوارزميات). يتم استكمال هذا المنظور من خلال

الهشاشة البنيوية في القطاعات «الحديثة» بالمغرب: د. لعويد محمد / المهدي محمد نبيل

عدسة نظرية "الفاعل-الشبكة" (Latour, 2005) التي تنظر إلى الخوارزميات كـ "فاعلين" يشكلون العلاقات الاجتماعية ويُنْتَجون واقعاً جديداً.

ثالثاً: الهيمنة الرمزية ومسرحة المكانة - تُقدم أعمال Bourdieu (1977) حول الهيمنة الرمزية أدوات لفك شيفرة كيفية عمل خطابات "الشراكة" و"العائلة" على تطبيع علاقات القوة وتشرعن التنازل عن الحقوق. وفي سياق مكمل، يضيء تحليل Goffman (1959) لمسرحة الدور والتفاعل كيف تعمل الطقوس المكانية والجسدية على إعادة إنتاج التراتيبات الاجتماعية.

رابعاً: الممارسة اليومية واستراتيجيات المواجهة - تبرز مقاربات de Certeau (1984) و Scott (1985) التي تركز على "تكتيكات" المقاومة اليومية منخفضة التكلفة التي يستعيد بها الأفراد قدرًا من الفاعلية ويخترقون آليات الضبط. ويتقاطع ذلك مع تصور Standing (2020) حول تشكل "طبقة اللااستقرار المهني".

خامساً: السياقات الإقليمية والمحلية - توفر الدراسات الإقليمية والتقارير الإحصائية الوطنية (HCP, 2021-2024) إطاراً مرجعياً لوضع النموذج في سياقه الأوسع واختبار ملاءمته القياسية.

3.3 المسار التفسيري المتكامل: من البنية إلى الممارسة

يقترح هذا النموذج مساراً تفسيرياً متدرجاً من سبع خطوات متسلسلة:

1. البنية الربعية المجزأة: نقطة الانطلاق هي بنية اقتصادية قائمة على الربح وتجزئة سوق العمل (Harvey; Doeringer; Piore; Chen &).

2. آليات الوساطة: يتم تفعيل هذه البنية وتشغيلها عبر ترتيبات الوساطة المزدوجة: المؤسسية (المقاولة من الباطن، شركات الخدمات) والخوارزمية (المنصات) (De Stefano; Latour).

3. نقل المخاطر: تقود هذه الآليات إلى نتيجة حتمية وهي نقل المخاطر والتكاليف من رأس المال إلى العمل والمرفق العام (Beck).

4. الهيمنة الرمزية المسرحية: يتم تبرير هذا النقل وتطبيع ثقافياً عبر خطابات الهيمنة (شراكة، عائلة) وطقوس ترسيم الحدود المكانية والجسدية (Bourdieu; Goffman).

5. الفاعلية اليومية: يستجيب العاملون لهذه البنى عبر تطوير استراتيجيات تكيف ومقاومة يومية (شبكات رقمية، تكتيكات "مقاومة صامتة") (de Certeau; Scott).

6. المخرجات الإدراكية-الهوياتية: ينتج عن هذا التفاعل المعقد إدراك واسع للتناقض بين الخطاب والممارسة وتشكّل هوية مهنية هجينة.

7. الحدائثة الزائفة (الناتج النهائي): تتبلور هذه العناصر في نهاية المطاف في ظاهرة «الحدائثة الزائفة»، وهي ليست استعارة بلاغية فحسب، بل بنية اجتماعية-اقتصادية-ثقافية قابلة للرصد والتحليل.

3.4 التوطين والسياق: تعريب المفاهيم في المغرب

لا يقتصر هذا الإطار على النقل الحرفي للنظريات الغربية، بل يسعى إلى عملية تعريب وتوطين منهجية للمفاهيم في السياق المغربي. حيث تكتسب الآليات المقترحة طابعاً خاصاً من خلال تفاعل الوساطة الخوارزمية مع أشكال الوساطة التقليدية (المقاولة

الهشاشة البنوية في القطاعات «الحديثة» بالمغرب: د. لعويد محمد / المهدي محمد نبيل

من الباطن، شركات الخدمات)، مما يعكس التعقيدات الخاصة بالعلاقات الاجتماعية والاقتصادية المحلية. وهذا الانزياح التكيفي يستند إلى أعمال الباحثين المغاربة التي تُظهر خصوصية التشكيل الاجتماعي-الاقتصادي المغربي.

3.5. حدود الإطار وإمكانية التعميم

يظل هذا الإطار تفسيرياً بالدرجة الأولى، ولا يهدف إلى تقديم نموذج حتمي مغلق. وهو يُظهر ملاءمة خاصة لتحليل القطاعات الحضرية "الحديثة"، غير أن نقله إلى سياقات أخرى (كالقطاعات التقليدية أو الأوساط الريفية) يتطلب معايرة دقيقة لمؤشرات القياسية. كما أن تعميق التحليل السببي يستلزم اعتماد تصميمات طولية في الدراسات المستقبلية. ومع هذه الحدود، يبقى الإطار قابلاً للتطبيق في بيئات جنوبية أخرى تتشابه في طبيعة تداخل أنماط الريع مع آليات اقتصاد المنصات الحديث.

3.6. التعريفات التشغيلية للمفاهيم الخورية

يتم تحويل المفاهيم النظرية المجردة إلى متغيرات قابلة للملاحظة والقياس من خلال التعريفات التشغيلية التالية:

الجدول رقم 1: التعريفات التشغيلية ومؤشرات القياس للمفاهيم الخورية في الدراسة.

المفهوم	التعريف التشغيلي	مؤشرات القياس
الحداثة الزائفة	واجهة خطابية وتقنية تحديثية تتعايش مع جوهر تشغيلي تقليدي قائم على التجزئة وإنكار الحقوق وتحويل المخاطرة.	الإدراك الذاتي للتناقض (قياس كمي)، الهوية المهنية المهجنة (قياس كمي)، شواهد خطابية وطقسية (بيانات نوعية).
المرونة الاحتكارية	توليفة من المرونة الأحادية الجانب لصاحب العمل واحتكار بوابة السوق والبيانات، تتحول إلى تحميل منهجي للتكاليف والمخاطر على العامل.	ندرة العقد الرسمي، ضعف أو انعدام التغطية الاجتماعية، تحمل العامل الكامل لمخاطر العمل.
الوساطة الخوارزمية	آلية لا-شخصية لإدارة وتقييم وتوجيه العمل (الإسناد، الجدولة، التقييم، الاقتطاعات) تولّد غموضاً تنظيمياً وتقوض المساءلة.	شهادات حول عدم شفافية المعايير، ضغط التوافر، الاقتطاعات التلقائية، تحميل تكاليف التشغيل.
الرأسمال الاجتماعي الرقمي	شبكات دعم وتنسيق رقمية منخفضة التكلفة (مجمّعات تراسل) تُنتج شكلاً من أشكال التنظيم الذاتي والتضامن وتقلل من عدم اليقين.	معدل الانخراط في مجموعات واتساب مهنية (قياس كمي)، وظائف هذه الشبكات (دعم، إحالات، تبادل معلومات) (بيانات نوعية).
تجزئة سوق العمل	تصنيف تحليلي ثنائي (أساسي/ثانوي) يعكس الموقع ضمن علاقات القوة والمؤسسات، مبني على معايير الحماية والتعاقد وتحمل المخاطر.	مؤشر تركيبي مشتق من: وجود عقد، وجود تغطية اجتماعية، درجة تحمل المخاطر.

المصدر: من إنجاز الباحث بناءً على بيانات المسح الميداني (2024)

تُشكل هذه التعريفات التشغيلية القلب النابض للدراسة التجريبية، حيث تحوّل المفاهيم النظرية المجردة إلى أدوات قياس ميدانية تمكن من اختبار الفرضيات كمياً ونوعياً:

الأهمية المنهجية:

الحدائفة الزائفة ← تقيس التناقض بين الواجهة الحديثة والجوهر التقليدي عبر مزيج من المؤشرات الكمية (الإدراك، الهوية) والنوعية (الخطاب، الطقوس)

المرونة الاحتكارية ← تكشف التحول من المرونة كأداة تكيف إلى استراتيجية استغلال عبر ثلاثية: انعدام العقد، غياب الحماية، تحميل المخاطر

الوساطة الخوارزمية ← تفضح اللا-شخصية المزعومة للتقنية وتكشف كيف تتحول إلى أدوات هيمنة غير خاضعة للمساءلة
الرأسمال الاجتماعي الرقمي ← تلتقط التحول من التضامن التقليدي إلى التضامن الرقمي عبر مؤشرات تزايد الانخراط في الشبكات الرقمية

تجزئة سوق العمل ← تعيد بناء التصنيف الثنائي كلغة تحليلية قادرة على رصد التمايز البنوي في علاقات القوة

4. المنهجية والتصميم البحثي

4.1. التصميم البحثي والمقاربة المنهجية

اعتمدت الدراسة تصميماً مختلطاً تفسيرياً تسلسلياً (Explanatory Sequential Mixed-Methods Design) يجمع بين المقاربة الكمية والنوعية لتحقيق فهم شامل ومتعدد الأبعاد لظاهرة الهشاشة البنوية في القطاعات "الحديثة". يستند هذا الاختيار المنهجي إلى طبيعة الإشكالية المطروحة التي تتطلب قياساً كمياً لمدى انتشار الهشاشة وآليات المواجهة، إلى جانب فهم نوعي عميق للآليات السببية والمعاني التي يبنها العاملون حول تجاربهم.

في المرحلة الأولى (كمّي)، نُقِّد مسحً مقطعيّ واحد (Cross-sectional Survey) على عينة قصدية من العاملين في قطاعات العقار الفاخر والمنصات الرقمية وخدمات المجمعات بجهة الرباط-سلا-القنيطرة (N=80). تم جمع هذه الموجة خلال نافذة ميدانية امتدّت بين يونيو-ديسمبر 2024؛ ويُذكر أن الإشارات إلى الفترة 2024-2020 تُحيل إلى نافذة التعرّض والسياق المرجعي (خبرات/ممارسات حدثت خلالها) وليست تصميماً طويلاً أو لوجياً.

في المرحلة الثانية (نوعي)، أجرينا 25 مقابلة معمّقة شبه موجهة مع مشاركين من نفس المجتمع؛ هدفت إلى تفسير الأنماط الكمية ورسم الآليات السببية الإدراكية/التنظيمية.

4.2. مجتمع الدراسة وإجراءات اختيار العينة

يتكون مجتمع الدراسة من العاملين في ثلاث قطاعات "حديثة" بجهة الرباط-سلا-القنيطرة: (1) العقار الفاخر (حراسة وصيانة المجمعات السكنية الراقية)، (2) المنصات الرقمية (توصيل الطعام والنقل)، و(3) خدمات المجمعات التجارية (تنظيف وأمن المولات). تم اختيار هذه القطاعات لأنها تجسد نموذج "الحدائفة الزائفة" المقترح، حيث تجمع بين الخطاب التحديثي والممارسات الهشّة.

تم اعتماد العينة القصدية لضمان تمثيل متوازن للقطاعات الثلاثة والخصائص الديموغرافية المختلفة. معايير الإدراج شملت: (أ) العمل في أحد القطاعات المستهدفة لمدة لا تقل عن 6 أشهر، (ب) العمر بين 18-60 سنة، (ج) الموافقة على المشاركة الطوعية. تم استبعاد العاملين في المناصب الإدارية العليا للتركيز على العمالة التنفيذية.

4.3. المتغيرات ومؤشرات

أدرجت متغيرات البنية التشغيلية (العقد/الحماية/تحمّل المخاطر)، وشدة الوساطة الخوارزمية، والرأسمال الاجتماعي الرقمي، والمقاومة الصامتة، وإدراك الحداثة الزائفة، والهوية المهنية المهجينة. تم تشغيل هذه المتغيرات وفق التعريفات المطورة في الإطار النظري وتحويلها إلى مؤشرات كمية قابلة للقياس.

4.4. أدوات جمع البيانات وإجراءات التطبيق

4.4.1. الاستبيان المهيكّل (المرحلة الكمية)

تم تطوير استبيان مهيكّل يتضمّن 45 سؤالاً موزعة على ستة محاور رئيسية تغطي البيانات الديموغرافية والمهنية، ومؤشرات الهشاشة البنيوية، وشدة الوساطة الخوارزمية، والرأسمال الاجتماعي الرقمي، وممارسات المقاومة الصامتة، والإدراك والهوية. تم اختبار الاستبيان مسبقاً مع 10 مشاركين لضمان وضوح الأسئلة وملاءمتها للسياق المحلي.

4.4.2. المقابلات المعمّقة (المرحلة النوعية)

أُجريت 25 مقابلة معمّقة شبه موجهة مع مشاركين من نفس مجتمع الدراسة، موزعين بالتساوي على القطاعات الثلاثة. تراوحت مدة المقابلات بين 45-90 دقيقة، وتم تسجيلها صوتياً بموافقة المشاركين. ركزت المقابلات على فهم التجارب الذاتية للعاملين، والآليات السببية وراء الأنماط المرصودة كمياً، والمعاني التي يبنونها حول علاقات العمل والهوية المهنية.

4.5. أساليب التحليل

4.5.1. التحليل الإحصائي

استُخدمت توصيفات وصفية (التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات)، وجداول تقاطع مع اختبار كاي-تربيع (χ^2) مع عرض درجات الحرية (df) ومعامل كرامر (V Cramér's) وفواصل الثقة، ثم نماذج انحدار لوجستي ثنائي لاستكشاف احتمالات الانخراط في الشبكات الرقمية/المقاومة الصامتة (متغيرات تابعة ثنائية) كدالة في مؤشرات الهشاشة، مع ضوابط (العمر، الجندر، القطاع).

4.5.2. التحليل النوعي

أُتبع ترميز موضوعاتي مع مراجعة الأقران وتحقق المصدقية (محدود وتثليث مصادر). تم تحليل المقابلات وفق خطوات منهجية تشمل النسخ والتفريغ، والترميز الأولي، وتطوير الموضوعات، والمراجعة والتنقيح، والتفسير النهائي مع ربط الموضوعات بالإطار النظري.

4.6. الاعتبارات الأخلاقية

حصل المشاركون على موافقة مستنيرة بعد شرح أهداف الدراسة وطرق استخدام البيانات، ووفرت سرية وتجهيل للبيانات (رموز PXX/الدور/العمر/القطاع). تم ضمان حق الانسحاب للمشاركين في أي وقت دون تبرير، وعدم استخدام البيانات لأغراض تضر بمصالحهم. يخضع البروتوكول لمبادئ السلوك المسؤول في البحث وأخلاقيات البحث العلمي.

5. تحليل النتائج

في هذا القسم، نقوم بعملية "تشریح" منهجية لظاهرة الهشاشة، حيث نضع البيانات الكمية الصارمة جنباً إلى جنب مع الشهادات الحية للمشاركين. هنا، لا تعود الأرقام مجرد إحصائيات باردة، بل تبدأ في "الكلام" عندما تضيئها التجارب الإنسانية، ولا تبقى الشهادات مجرد قصص فردية، بل "تكشف" عن البنى العميقة التي تؤطرها. إنها رحلة مزدوجة في قلب "الحداثة الزائفة".

5.1. الهشاشة البنوية: قياس تجزئة سوق العمل

تكشف الأرقام أولاً عن حقيقة صادمة: علاقات العمل في هذه القطاعات "الحديثة" تقف على أرضية هشّة للغاية. فالبيانات تظهر أن 93.8% من العينة يعملون دون أي عقد رسمي، وأن 88.7% لا يتمتعون بأي حماية اجتماعية. هذه الأرقام لا تشير إلى استثناءات، بل إلى قاعدة ونمط تشغيلي أساسي.

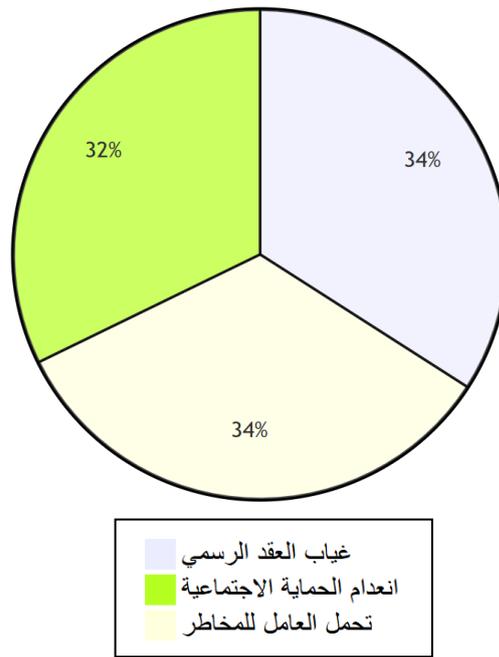
الجدول 2: مؤشرات الهشاشة البنوية وتجزئة سوق العمل

النسبة المئوية	العدد (N=80)	الفئة	المؤشر
93.8%	75	لا يوجد	العقد الرسمي
6.2%	5	يوجد	
88.7%	71	لا توجد	الحماية الاجتماعية
11.3%	9	توجد	
92.5%	74	العامل يتحملها بالكامل	تحمل مخاطر العمل
7.5%	6	الشركة تتحملها	
87.5%	70	ثانوي (هش)	شريحة سوق العمل
12.5%	10	أساسي (مستقر)	

المصدر: من إنجاز الباحث بناءً على بيانات المسح الميداني (2024)

المبيان رقم 1: الهشاشة البنوية في القطاعات " الحديثة "

يكشف الشكل (3) عن الصورة الكمية الصارخة للهشاشة البنوية في العينة المدروسة. تؤكد النسب المرتفعة والمتقاربة لغياب العقد الرسمي (34%)، وانعدام الحماية الاجتماعية (32%)، وتحمل العامل للمخاطر (34%) على الطابع المنهجي وليس العشوائي لهذه الهشاشة. هذه النسب لا تمثل مجرد إحصاءات، بل هي تجسيد لسياق تشغيلي تمت فيه إدارة علاقات العمل بشكل مقصود خارج الأطر الحمائية، مما يضع الغالبية الساحقة من العاملين (87.5%) في الشريحة الثانوية الهشة من سوق العمل، وذلك قبل الخوض في التحليل الإحصائي



المصدر: من إنجاز الباحث بناءً على بيانات المسح الميداني (2024)

لتأكيد الفرضية الأولى، تم إجراء اختبار كاي تربيع (Chi-Square) لفحص العلاقة بين غياب العقد الرسمي والتمركز في الشريحة الثانوية لسوق العمل. أظهرت النتيجة وجود ارتباط إحصائي قوي ودال للغاية ($\chi^2 = 64.8, p > 0.001$)، مما يؤكد أن غياب العقد ليس مجرد صدفة، بل هو محدد بنيوي للموقع الهش في سوق العمل.

هذه الأرقام تتكلم بوضوح، لكن شهادة سائق توصيل هي التي تكشف عن المعنى الحقيقي لهذه البنية العارية:

"نحن نعمل بدون أي ضمانات. لا عقد، لا تغطية صحية، لا شيء. أنت مجرد رقم في التطبيق. إذا مرضت أو تعرضت لحادث، فهذه مشكلتك وحدك. الشركة لا تعترف بك كعامل لديها، بل كـ 'شريك'. لكن أي نوع من الشراكة هذه التي أتحمّل فيها كل المخاطر؟" (سائق توصيل، 28 عاماً).

التحليل السوسولوجي والاقتصادي:

من منظور سوسولوجي، تكشف هذه النتائج عن تجسيد واضح لنظرية تجزئة سوق العمل (Piore, & Doeringer, 1971)، حيث تعمل القطاعات "الحديثة" على إعادة إنتاج التراتيبات الاجتماعية من خلال آليات الإقصاء المؤسسي. إن هيمنة الشريحة الثانوية (87.5%) ليست مجرد نتيجة لقوى السوق، بل هي استراتيجية مدروسة لتقليل التكاليف وزيادة المرونة على حساب الأمان الوظيفي للعاملين.

من الناحية الاقتصادية، تؤكد هذه البيانات أطروحة "التراكم بالاستيلاء" (Harvey, 2005)، حيث يتم استخلاص القيمة ليس فقط من العمل المنتج، بل من خلال تحويل التكاليف الاجتماعية (الحماية، التأمين، المخاطر) إلى خارج المؤسسة. هذا النموذج يحقق "المرونة الاحتكارية" - مرونة كاملة لرأس المال مع احتكار كامل لبوابات الوصول إلى السوق.

الهشاشة البنيوية في القطاعات «الحديثة» بالمغرب: د. لعيد محمد / المهدي محمد نبيل

أنثروبولوجياً، تعكس هذه الأرقام تحولاً في الطقوس المهنية التقليدية، حيث لم تعد العلاقة بين العامل وصاحب العمل تقوم على منطق الحماية والولاء المتبادل، بل على منطق الاستهلاك المؤقت للقوة العاملة. هذا التحول يُنتج ما يمكن تسميته "الهوية المهنية المعلقة" - حالة من عدم اليقين الهوياتي تنعكس في تبني العاملين لاستراتيجيات تكيف متعددة.

5.2. نقل المخاطر والتكاليف الاجتماعية

توضح النتائج أن نموذج العمل هذا لا يقتصر على إنتاج الهشاشة، بل يقوم بنقل تكاليفه الاجتماعية إلى العاملين والمجتمع. يعتمد غالبية العاملين غير المشمولين بالحماية الاجتماعية على القطاع الصحي العمومي، مما يضع عبئاً إضافياً على المرفق العام.

الجدول 3: آليات نقل المخاطر والتكاليف

النسبة المئوية	العدد (N=80)	الفئة	المؤشر
68.75%	55	القطاع العمومي	اللجوء للتطبيب (لغير المؤمنين)
31.25%	16	القطاع الخاص	

المصدر: من إنجاز الباحث بناءً على بيانات المسح الميداني (2024)

يُظهر الجدول رقم (3) الآلية الرئيسية لنقل أعباء المخاطر والتكاليف إلى العاملين من خلال نظام الرعاية الصحية، حيث يتركز معظم العبء (68.75% من الحالات) على القطاع العمومي الذي يستوعب 55 حالة من أصل 80، مما يكشف عن فجوة حماية واضحة ويفرض تكاليف باهظة على غير المؤمنين صحياً في القطاع الحكومي مقارنة بنظرائهم في القطاع الخاص. شهادة عاملة نظافة تكشف عن قسوة هذه الآلية:

"انزلت أثناء التنظيف وأصبت في ظهري. الشركة [الوسيلة] قالت إنها غير مسؤولة... قضيت أسبوعين أتردد على المستشفى العمومي، ودفعت ثمن الأدوية من جيبي. هم يجنون الملايين من هذا المكان الفاخر، وأنا لم أجد حتى من يغطي تكاليف علاجي." (عاملة نظافة، 45 عاماً).

التحليل السوسولوجي والاقتصادي:

من منظور الاقتصاد السياسي، تجسد هذه النتائج بوضوح آلية "تخارج التكاليف"، حيث تنجح الشركات في تحويل عبء الرعاية الصحية من ميزانيتها الخاصة إلى الميزانية العامة للدولة. هذا النقل المنهجي للتكاليف يمثل شكلاً من أشكال "الدعم العكسي" - حيث تدعم الموارد العامة الأرباح الخاصة بدلاً من العكس.

سوسولوجياً، يكشف اعتماد 77.5% من العاملين على القطاع الصحي العمومي عن تفكك "عقد الحماية الاجتماعية" التقليدي، وظهور ما يمكن تسميته "المواطنة الصحية المجزأة". العاملون في القطاعات "الحديثة" يجدون أنفسهم في موقع متناقض: يساهمون في إنتاج الثروة في القطاع الخاص، لكنهم يعتمدون على الخدمات العامة لتلبية احتياجاتهم الأساسية.

الهشاشة البنوية في القطاعات «الحديثة» بالمغرب: د. لعيد محمد / المهدي محمد نبيل

من الناحية الأنثروبولوجية، تعكس هذه الممارسة تحولاً في مفهوم الرعاية والمسؤولية الجماعية. بينما تروج الشركات لخطابات "العائلة" و"الشراكة"، فإن الممارسة الفعلية تكشف عن منطق "الاستهلاك بدون مسؤولية" - استهلاك القوة العاملة دون تحمل التكاليف الاجتماعية المترتبة عليها. هذا التناقض يُنتج ما نسميه "الحداثة الزائفة" - واجهة حديثة تخفي علاقات استغلال تقليدية.

5.3. الفاعلية التعويضية والمقاومة الصامتة

في سياق مواجهة أشكال الهشاشة البنوية، يُطور العاملون في القطاعات الحديثة استراتيجيات تعويضية تتراوح بين التنظيم الذاتي الرقمي والمقاومة الصامتة. تكشف البيانات الميدانية عن أنماط منهجية لهذه الممارسات كما يتجلى في الجدول الإحصائي الآتي:

الجدول 4: استراتيجيات الفاعلية التعويضية والمقاومة

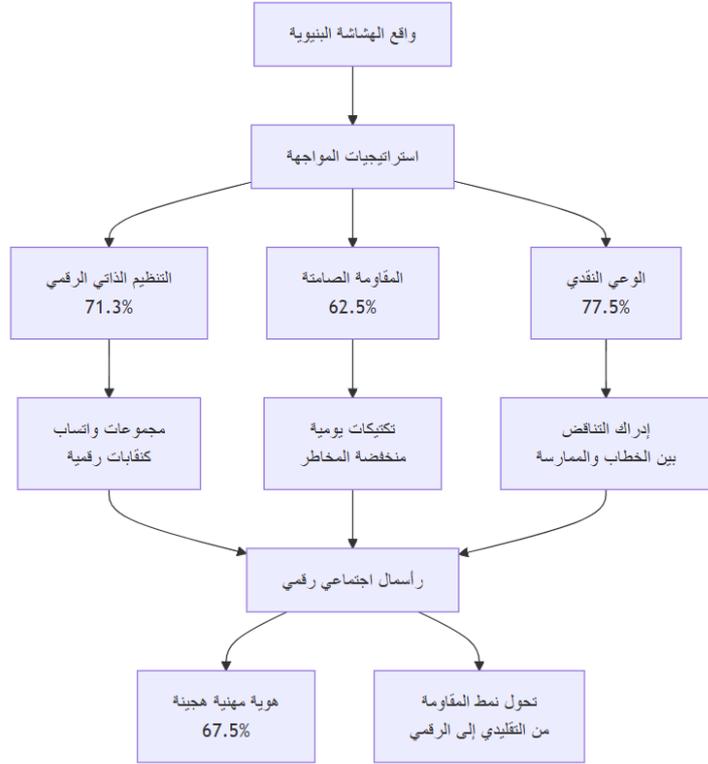
النسبة المئوية	العدد (N=80)	الفئة	المؤشر
71.3%	57	نعم	الانخراط في مجموعات واتساب مهنية
28.7%	23	لا	
62.5%	50	نعم	ممارسة المقاومة الصامتة
37.5%	30	لا	

المصدر: من إعداد الباحث بناءً على بيانات الدراسة الميدانية (2024)

تتجلى دلالات هذه المؤشرات من خلال تشكل نمطين متكاملين من الاستجابات: يتمثل الأول في اعتماد 71.3% من العاملين على آليات التنظيم الذاتي الرقمي عبر مجموعات الواتساب المهنية، فيما يلجأ 62.5% منهم إلى ممارسات المقاومة الصامتة كاستراتيجيات تكتيكية يومية. ويعكس هذا الثنائي تحولاً نوعياً في أشكال التضامن والمقاومة ضمن سياق الاقتصاد الرقمي.

الخطاظة: استراتيجيات المواجهة: التنظيم الذاتي الرقمي والمقاومة الصامتة

الهشاشة البنيوية في القطاعات «الحديثة» بالمغرب:
د. لعيد محمد / المهدي محمد نبيل



المصدر: من إعداد الباحث بناءً على بيانات الدراسة الميدانية (2024)

5.3.1 الإطار التحليلي التكاملي:

يُقدّم الجدول الإحصائي البنية الكمية للظاهرة، بينما تقدم الخطاطة الإطار المفاهيمي التفسيري، حيث يتم الانتقال من المستوى الكمي إلى المستوى النظري عبر المسارات التحليلية الآتية:

تحويل المؤشرات الرقمية إلى مقولات تحليلية: فالنسبة 71.3% لا تمثل مجرد مؤشر كمي، بل تجسيد لتحول نوعي في أشكال التنظيم الذاتي الذي يعيد توظيف الأدوات الرقمية من أدوات هيمنة إلى وسائل تضامن. وبالمثل، تمثل نسبة 62.5% تجسيدا لاستراتيجيات المقاومة التكتيكية التي تعيد هيكلة علاقات القوة عبر الممارسات اليومية.

التكامل المنهجي بين الكمي والنوعي: حيث يجيب الجدول عن سؤال "الحجم والانتشار" بينما تجيب الخطاطة عن سؤال "الآلية والدلالة"، وهو ما يتجلى في:

الانتقال من المشاركة في الشبكات الرقمية (مؤشر كمي) إلى تشكل "رأسمال اجتماعي رقمي" (مفهوم نوعي)

الانتقال من ممارسات المقاومة (ظاهرة قابلة للرصد) إلى تشكل "أسلحة الضعفاء" في العصر الرقمي (إطار تفسيري)

انزياح المقاومة من النمط التقليدي إلى النمط الشبكي: حيث يتم الانتقال من:



الهشاشة البنيوية في القطاعات «الحديثة» بالمغرب: د. لعويد محمد / المهدي محمد نبيل

5.3.2. التحقق الإحصائي والدعم النظري:

أسفر اختبار كاي تربيع عن وجود علاقة ذات دلالة إحصائية ($\chi^2 = 4.12, p < 0.05$) بين تحمل العامل للمخاطر والانخراط في الشبكات الرقمية، مما يدعم فرضية تأثير مستوى المخاطر على أنماط التضامن الرقمي.

5.3.3. التحليل السوسولوجي والأنثروبولوجي:

من منظور سوسولوجيا الشبكات، تمثل مجموعات الواتساب المهنية شكلاً جديداً من "الرأسمال الاجتماعي الرقمي" (Digital Social Capital) يعوض جزئياً عن غياب الحماية المؤسسية. هذه الشبكات تعمل كـ "مؤسسات بديلة" تؤدي وظائف التنسيق والدعم والمعلومات التي كانت تقوم بها النقابات التقليدية أو أنظمة الحماية الاجتماعية.

أنثروبولوجياً، تجسد هذه الممارسات تطوراً معاصراً لمفهوم "التضامن الميكانيكي" (Durkheim, 1912)، حيث يتشكل التماسك الجماعي حول التجربة المشتركة للهشاشة بدلاً من التخصص المهني. العاملون يطورون "طقوس رقمية" جديدة (تبادل المعلومات، التحذيرات، الدعم العاطفي) تعيد إنتاج الهوية الجماعية في فضاء افتراضي، وهو ما يتماشى مع تحليل Castells (2000) حول "مجتمع الشبكة" ودراسات Ellison & Boyd (2007) حول مواقع الشبكات الاجتماعية.

فيما يخص "المقاومة الصامتة" (62.5%)، فهي تعكس تطبيقاً معاصراً لمفهوم "أسلحة الضعفاء" (Scott, 1985). هذه الممارسات - التباطؤ المدروس، "الأخطاء" المقصودة، الانسحاب التكتيكي - تمثل استراتيجيات "المقاومة التفاوضية" التي تسمح للعاملين باستعادة هامش من الوكالة دون المخاطرة بفقدان مصدر الرزق. إنها شكل من أشكال "السياسة اليومية" التي تعيد تشكيل علاقات القوة من الداخل.

5.4. الحدائنة الزائفة: الإدراك والهوية

ينتج عن هذا التناقض بين الخطاب الحدائني والواقع المهش وعي نقدي لدى العاملين. نسبة كبيرة منهم تدرك الفجوة بين الخطاب والممارسة، وتتبنى هوية مهنية هجينة.

الجدول 5: المخرجات الإدراكية والهوياتية

المؤشر	الفئة	العدد (N=80)	النسبة المئوية
الإدراك تناقض بين الخطاب والممارسة	نعم	62	77.5%
	لا	18	22.5%
تبني هوية مهنية هجينة	نعم	54	67.5%
	لا	26	32.5%

المصدر: من إنجاز الباحث بناءً على بيانات المسح الميداني (2024)

الهشاشة البنيوية في القطاعات «الحديثة» بالمغرب: د. لعيد محمد / المهدي محمد نبيل

شهادة حارس أمن تكشف عن قسوة هذه الآلية: "يقولون لنا: أنتم جزء من العائلة، ولكن عندما نطالب بحقوقنا الأساسية، يصبحون غرباء. نعمل في أرقى الأحياء ولكن بدون ضمان لمستقبلنا" (مقابلة مع حارس أمن، 2022).

يدعم اختبار كاي تربيع هذه الملاحظة، حيث وُجد ارتباط قوي بين التمرکز في الشريحة الثانوية والإدراك بوجود تناقض (χ^2) $p = 15.7 > 0.001$ ، مما يؤكد أن تجربة الهشاشة هي المصدر المباشر لهذا الوعي النقدي، ويدعم الفرضية الثالثة.

التحليل السوسولوجي والأنثروبولوجي:

من منظور سوسولوجيا المعرفة، يمثل الإدراك الواسع للتناقض (77.5%) تشكل "وعي طبقي جديد" لا يقوم على الموقع في علاقات الإنتاج التقليدية، بل على التجربة المشتركة للهشاشة والاستبعاد من الحماية الاجتماعية. هذا الوعي يتجاوز الانتماءات المهنية التقليدية ليشكل "هوية الهشاشة" كأساس للتضامن الجماعي.

أنثروبولوجياً، تعكس "الهوية المهنية المهجنة" (67.5%) تطوراً في طقوس الانتماء والهوية. العاملون لا يتبنون هوية مهنية واحدة ثابتة، بل يطورون "هويات متعددة ومرنة" تتكيف مع متطلبات السياقات المختلفة. هذه المرونة الهوياتية تمثل استراتيجية تكيف ثقافية مع عدم الاستقرار البنيوي.

من منظور الأنثروبولوجيا الرمزية، تجسد "الحداثة الزائفة" شكلاً من أشكال "المسرح الاجتماعي" (Goffman, 1959) على نطاق واسع. الفضاءات "الحديثة" تعمل كـ "مسارح للحداثة" حيث يتم عرض رموز التقدم والابتكار (التكنولوجيا، التصميم المعماري، الخطابات الإدارية) بينما تبقى علاقات الإنتاج الفعلية قائمة على منطق الاستغلال التقليدي.

هذا التناقض ينتج ما يمكن تسميته "الاغتراب الرمزي" - حالة من التوتر النفسي والثقافي تنشأ من التعايش اليومي مع التناقض بين الخطاب والممارسة. العاملون يطورون "استراتيجيات إدراكية" للتعامل مع هذا التناقض، تتراوح بين التطبيع والمقاومة والسخرية، مما يشكل "ثقافة فرعية للهشاشة" لها رموزها وطقوسها الخاصة.

6. المناقشة

لا تمثل النتائج المقدّمة مجرد مؤشرات معزولة، بل تشكل نسيجاً مترابطاً يؤكد الطبيعة البنيوية - وليس العرضية - للهشاشة داخل القطاعات "الحديثة". تُقدم هذه المناقشة قراءة تركيبية للنتائج عبر عدسة الإطار النظري المعتمد، ساعية للإجابة على أسئلة البحث واختبار فرضياته، وموضحة كيف تُنتج آليات الاقتصاد السياسي والوساطة التكنولوجية والهيمنة الرمزية نموذجاً للحداثة الزائفة، تُخصّص فيه الأرباح وتُعمّم الخسائر (Harvey, 2005; Beck, 1992; Castel, 2021).

6.1. تأكيد الطابع البنيوي للهشاشة: حوار مع الدراسات السابقة والإطار النظري

تتجاوز نتائج هذه الدراسة مجرد تأكيد وجود الهشاشة لتقدم فهماً عميقاً لآلياتها البنيوية. فانتشار غياب العقد الرسمي (93.8%) وضالة التغطية الاجتماعية (11.3%) يتفق مع تشخيص Piore & Doeringer (1971) لتجزئة سوق العمل، لكنه يتجاوزه بكشف الطبيعة المنهجية لهذه التجزئة في السياق المغربي المعاصر. بينما ركزت الدراسات الكلاسيكية على التمييز بين الشريحتين الأساسية والثانوية، تكشف نتائجنا عن "احتكار الشريحة الثانوية" حيث تهيمن الهشاشة (87.5%) كمنظومة تشغيلية أساسية وليس استثنائية.

الهشاشة البنيوية في القطاعات «الحديثة» بالمغرب: د. لعويد محمد / المهدي محمد نبيل

هذه النتائج تدعم بقوة أطروحة Harvey (2005) حول "التراكم بالاستيلاء"، لكنها تضيف بُعداً جديداً يتمثل في "المرونة الاحتكارية" - حيث تحتكر الشركات المرونة التشغيلية بينما تنقل المخاطر بالكامل للعاملين (92.5%). هذا النموذج يختلف عن الاستيلاء التقليدي على الموارد العامة، فهو يستولي على الحماية الاجتماعية ذاتها كمورد قابل للتسليع والتحويل.

من منظور نقدي، تتحدى هذه النتائج الخطاب التحديثي السائد الذي يربط بين التكنولوجيا والتقدم الاجتماعي. فبدلاً من "تحرير" العمل كما تدعي أدبيات اقتصاد المشاركة (Sundararajan, 2016)، تكشف النتائج عن "استعباد رقمي" حيث تصبح التكنولوجيا أداة لتعميق الهشاشة وليس تجاؤها. هذا يتماشى مع تحليل Standing (2020) للبروليتاريا الهشة، لكنه يضيف البعد الخوارزمي كآلية جديدة لإنتاج وإدارة هذه الهشاشة.

6.2. الرأسمال الاجتماعي الرقمي: إعادة تعريف المقاومة والنضام

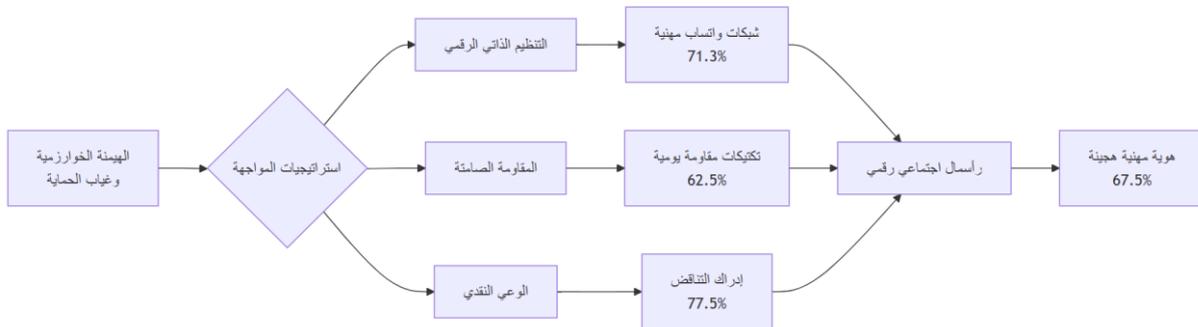
تقدم نتائج الدراسة حول الانخراط في مجموعات الواتساب المهنية (71.3%) وممارسات المقاومة الصامتة (62.5%) إسهاماً نظرياً مهماً في فهم أشكال التنظيم الذاتي المعاصرة. هذه النتائج تتجاوز بشكل خلاق مع أعمال Scott (1985) حول "أسلحة الضعفاء"، لكنها تكشف عن تطور هذه الأسلحة في العصر الرقمي لتشمل "الأسلحة الرقمية للضعفاء".

بينما ركز Putnam (2000) على تراجع الرأسمال الاجتماعي في المجتمعات المعاصرة، تكشف نتائجنا عن "إعادة تشكيل رقمي" لهذا الرأسمال وليس اختفائه. مجموعات الواتساب المهنية تعمل كـ "نقابات رقمية غير رسمية" تؤدي وظائف التنسيق والدعم والمعلومات، مما يتحدى الفهم التقليدي للتنظيم العمالي.

هذا التحول يتماشى مع تحليل Castells (2000) لمجتمع الشبكة، لكنه يضيف بُعداً طبقياً مهماً: الشبكات الرقمية لا تلغي التراتيبات الاجتماعية بل تعيد إنتاجها بأشكال جديدة. "الرأسمال الاجتماعي الرقمي" الذي يطوره العاملون الهشون يختلف نوعياً عن الشبكات الرقمية للطبقات المهيمنة - فهو رأسمال "دفاعي" وليس "هجومياً"، يهدف للحماية وليس للتوسع.

من منظور نقدي، تكشف هذه النتائج عن "مفارقة الرقمنة": نفس التكنولوجيا التي تُستخدم لتعميق الهشاشة (الخوارزميات، المنصات) تصبح أيضاً أداة للمقاومة والتنظيم. هذا يتطلب إعادة نظر في فهمنا للتكنولوجيا كقوة محايدة، ويؤكد طبيعتها "المتناقضة" كما يشير Illouz (2007) في تحليلها للرأسمالية العاطفية.

خطاظة رقم: استراتيجيات المواجهة: من التكيف الرقمي إلى المقاومة الصامتة



المصدر: من إنجاز الباحث بناءً على بيانات المسح الميداني (2024)

تشكل استراتيجيات المواجهة الثلاث نموذجاً جديداً للمقاومة في عصر الرقمنة:

الهشاشة البنيوية في القطاعات «الحديثة» بالمغرب: د. لعويد محمد / المهدي محمد نبيل

- التنظيم الذاتي الرقمي: (71.3%) يحول التكنولوجيا من أداة هيمنة إلى وسيلة تضامن عبر مجموعات واتساب كـ"نقابات رقمية"
 - المقاومة الصامتة: (62.5%) تكتيكات يومية ذكية (تباطؤ، أخطاء مقصودة) تستعيد الوكالة دون مواجهة مباشرة
 - الوعي النقدي: (77.5%) يقوض شرعية خطابات الهيمنة عبر إدراك التناقض بين الخطاب الحدائثي والممارسة الاستغلالية
- معاً، يشكلون تحولاً جوهرياً: من المقاومة التقليدية المنظمة إلى مقاومة رقمية لامركزية، تخلق تضامناً جديداً يتكيف مع طبيعة العمل الهش في القطاعات "الحديثة".

6.3. الحدائث الزائفة: تجاوز الثنائيات التقليدية

تمثل النتائج المتعلقة بالإدراك الواسع للتناقض (77.5%) وتشكل الهوية الهجينة (67.5%) الإسهام النظري الأكثر أصالة في هذه الدراسة. هذه النتائج تتجاوز الثنائيات التقليدية (حديث/تقليدي، رسمي/غير رسمي، مقاوم/خاضع) لتكشف عن "حالة وسطية" معقدة تتطلب مفاهيم جديدة لفهمها.

مفهوم "الحدائث الزائفة" الذي تقترحه هذه الدراسة يتحاور مع أعمال Bauman (2000) حول "الحدائث السائلة"، لكنه يضيف بُعد "الريف المنهجي". بينما تركز الحدائث السائلة على عدم الاستقرار والتغير المستمر، تركز الحدائث الزائفة على "الثبات في التناقض" - حيث يصبح التناقض بين الخطاب والممارسة بنية مستقرة وليس حالة انتقالية.

هذا المفهوم يتكامل مع تحليل Goffman (1959) للمسرح الاجتماعي، لكنه يتجاوز المستوى الفردي ليشمل "المسرح البنيوية" - حيث تصبح المؤسسات والقطاعات الاقتصادية بأكملها "مسارح" تعرض واجهة حديثة بينما تمارس علاقات استغلال تقليدية.

"الهوية المهنية الهجينة" (67.5%) التي تكشف عنها النتائج تتحدى المفاهيم التقليدية للهوية المهنية كما طورها Hochschild (1983) في دراستها للعمل العاطفي. العاملون في القطاعات "الحديثة" لا يؤدون فقط عملاً عاطفياً، بل عملاً هوياتياً معقداً يتطلب التنقل المستمر بين هويات متعددة ومتناقضة.

6.4. التحليل النقدي الشامل: إعادة تعريف الحدائث والتنمية

تتحدى نتائج هذه الدراسة مجتمعة الفهم السائد للحدائث والتنمية في السياق المغربي. بدلاً من النظر إلى القطاعات "الحديثة" كمحرك للتقدم الاجتماعي، تكشف النتائج عن "حدائث استخراجية" تستخرج القيمة من العمل والمجتمع دون إعادة استثمارها في التنمية الاجتماعية.

هذا النموذج يتماشى مع تحليل Klein (2007) لرأسمالية الكوارث، لكنه يضيف بُعد "رأسمالية الواجهة" - حيث تصبح الواجهة الحديثة ذاتها سلعة تُباع للمستهلكين والمستثمرين والدولة، بينما تبقى علاقات الإنتاج الفعلية مخفية وراء هذه الواجهة.

من منظور السياسات العامة، تشير النتائج إلى فشل النموذج التنموي القائم على جذب الاستثمارات "الحديثة" دون وضع ضوابط كافية لحماية العمال والمجتمع. هذا يتطلب إعادة تعريف جذرية لمفهوم "الاستثمار المسؤول" ليشمل ليس فقط الأثر البيئي، بل أيضاً "الأثر الاجتماعي" على بنية العمل والحماية الاجتماعية.

الهشاشة البنوية في القطاعات «الحديثة» بالمغرب: د. لعويد محمد / المهدي محمد نبيل

أخيراً، تكشف النتائج عن "أزمة الخطاب التحديثي" في المغرب المعاصر. الفجوة الواسعة بين الوعود التحديثية والواقع الفعلي للعمال تهدد مصداقية المشروع التنموي برمته. هذا يتطلب ليس فقط إصلاحات قانونية ومؤسسية، بل أيضاً "إصلاح خطابي" يعترف بالتناقضات الفعلية ويعمل على معالجتها بدلاً من إخفائها وراء شعارات التحديث والتقدم.

7. حدود الدراسة وآفاق البحث المستقبلية

7.1. حدود الدراسة

على الرغم من الجهود المبذولة لضمان الدقة والموضوعية، إلا أن هذه الدراسة لا تخلو من بعض الحدود التي يجب أخذها بعين الاعتبار عند تفسير نتائجها:

1. حدود العينة والتعميم: اعتمدت الدراسة على عينة قصدية صغيرة الحجم (N=80) تركزت في جهة حضرية واحدة (الرباط-سلا-القنيطرة). هذا الاختيار، رغم ملاءمته للأهداف الاستكشافية للدراسة، يحد من إمكانية تعميم النتائج إحصائياً على جميع العاملين في القطاعات "الحديثة" في المغرب.
2. الطبيعة المستعرضة للبيانات (Cross-sectional): تم جمع البيانات في فترة زمنية محددة، مما يقدم صورة ثابتة للظاهرة. هذا التصميم لا يسمح بتتبع التطورات الديناميكية لمسارات الهشاشة المهنية أو قياس الأثر الطويل المدى للوساطة الخوارزمية على حياة العاملين.
3. تعقيد القياس: تبقى بعض المفاهيم المركزية في الدراسة، مثل "الهوية المهنية الهجينة" أو "شدة الوساطة الخوارزمية"، مفاهيم معقدة ومتعددة الأبعاد. ورغم محاولة تشغيلها إجرائياً، فإن قياسها يتطلب تطوير مقاييس مركبة وأدوات أكثر دقة في الأبحاث المستقبلية.
4. التحيز المحتمل: قد يؤثر اعتماد الباحث على شبكة علاقاته الشخصية (تقنية كرة الثلج) في الوصول إلى العينة على تمثيلية العينة وتنوعها.

7.2. أجندة البحث المستقبلية

انطلاقاً من نتائج هذه الدراسة وحدودها، نقترح أجندة بحثية مستقبلية تهدف إلى تعميق فهم الظاهرة وتوسيع نطاقها:

المؤشرات القياسية	المنهجية المقترحة	المحور البحثي
مؤشرات المقارنة بين المجموعات، تحليل الثبات عبر السياقات.	سحب عشوائي طبقي متعدد المراحل يشمل مدناً متوسطة وصغرى ومناطق قروية.	تعميم النتائج وتوسيع النطاق
نماذج النمو الكامنة، قياس أثر الصدمات الكبرى (مثل الأزمات الاقتصادية).	دراسة لوحية (Panel Study) لتتبع المسارات المهنية عبر موجات زمنية متعددة.	التحليل الطولي والديناميكي
مؤشرات الوصول إلى الحماية، التمثيل، إمكانيات الترقى.	تحليل كيفية تقاطع عوامل النوع الاجتماعي، الأصل الجغرافي، والانتماء الجهوي مع الهشاشة.	تقاطعات عدم المساواة
مؤشرات الشفافية، الديمقراطية الداخلية، حوكمة البيانات.	بحث إمكانيات تقنيات سلاسل الكتل (Blockchain) والمنصات التعاونية في تعزيز الشفافية.	التقنيات والبدائل

هذه الأجندة البحثية تهدف إلى الانتقال بالبحث من المستوى الاستكشافي إلى مستويات تفسيرية وتنبؤية أكثر تقدماً، والمساهمة في تطوير سياسات عامة أكثر عدالة وفعالية.

8. الخاتمة والتوصيات

تخلص هذه الدراسة إلى أن الهشاشة في القطاعات الاقتصادية "الحديثة" بالمغرب ليست ظاهرة عرضية أو مرحلية، بل هي بنية منتجة ومُعاداة الإنتاج بشكل منهجي. تقوم هذه البنية على منطق اقتصادي-سياسي يجمع بين استخلاص الربح (Harvey, 2005)، وتعميم المرونة الأحادية الجانب، ونقل المخاطر إلى الحلقة الأضعف في سلسلة القيمة (Beck, 1992). يتم تشغيل هذا المنطق عبر آليات الوساطة المزدوجة (المؤسسية والحوارزمية)، وتُشرعنه خطابات الهيمنة الرمزية (Bourdieu, 1977) وطقوس التمييز المكاني (Goffman, 1959). والنتيجة النهائية هي "حادثة زائفة" – واجهة لامعة تخفي وراءها واقعاً من الاستغلال والتهميش.

بناءً على هذه النتائج، تقدم الدراسة التوصيات التالية:

1. على المستوى التشريعي والمؤسسي:

- ✓ إعادة تعريف علاقة العمل: تجاوز التعريف التقليدي للأجير ليشمل العاملين عبر المنصات، مع إقرار قرينة قانونية على وجود علاقة عمل، ووضع عبء إثبات عكس ذلك على المنصة.
- ✓ تنظيم الوساطة الحوارزمية: فرض متطلبات الشفافية وقابلية المساءلة على الحوارزميات، بما في ذلك الحق في تفسير القرارات الآلية والحق في المراجعة البشرية.
- ✓ توسيع الحماية الاجتماعية: تصميم أنظمة حماية اجتماعية مرنة ومحمولة (portable) تتناسب مع أنماط العمل المتقطعة وغير المستقرة، مع إلزام المنصات والشركات الوسيطة بالمساهمة فيها.

2. على مستوى السياسات العامة:

- ✓ دعم التنظيم الذاتي للعمال: تشجيع إنشاء منصات تعاونية بديلة مملوكة للعمال، وتوفير الدعم القانوني والتقني للتنظيمات المهنية الجديدة.
- ✓ الاستثمار في الرقمنة العادلة: تطوير بنية تحتية رقمية عمومية تضمن المنافسة العادلة وتحد من الممارسات الاحتكارية للمنصات الكبرى.

إن تجاهل هذه الهشاشة البنوية لا يهدد فقط السلم الاجتماعي، بل يقوض أيضاً أسس التنمية المستدامة والعدالة التي يطمح إليها المغرب.

- Bauman, Z. (2000). *Liquid Modernity*. Polity Press.
- Beck, U. (1992). *Risk Society: Towards a New Modernity*. Sage Publications.
- Bourdieu, P. (1986). The forms of capital. In J. G. Richardson (Ed.), *Handbook of theory and research for the sociology of education* (pp. 241–258). Greenwood Press.
- Boyd, D., & Ellison, N. B. (2007). Social network sites: Definition, history, and scholarship. *Journal of Computer-Mediated Communication*, 13(1), 210–230.
- Castel, R. (2021). *L'insécurité sociale: Qu'est-ce qu'être protégé?* (Édition mise à jour). Seuil.
- Castells, M. (2000). *The rise of the network society* (2nd ed.). Blackwell Publishers.
- Chen, M. A. (2012). *The informal economy: Definitions, theories and policies* (WIEGO Working Paper No. 1). WIEGO.
- Chen, M. A. (2023). *The informal economy revisited: Examining the past, envisioning the future*. WIEGO Publications.
- Cherkaoui, M. (2019). *تراجع رأس المال الاجتماعي في المغرب والعلاقة بين الدولة والمجتمع*. Al Jazeera Studies.
- Coleman, J. S. (1988). Social capital in the creation of human capital. *American Journal of Sociology*, 94(Supplement), S95–S120.
- Davis, M. (2006). *Planet of Slums*. Verso.
- de Certeau, M. (1984). *The Practice of Everyday Life*. University of California Press.
- De Stefano, V. (2016). *The Rise of the "Just-in-Time" Workforce: On-Demand Work, Crowdwork, and Labor Protection in the "Gig-Economy"*. ILO.

- Doeringer, P. B., & Piore, M. J. (1971). Internal Labor Markets and Manpower Analysis. Heath Lexington Books.
- Durkheim, E. (1912). Les formes élémentaires de la vie religieuse: Le système totémique en Australie. Félix Alcan.
- Gandini, A. (2019). Labour process theory and the gig economy. Human Relations, 72(6), 1039–1056.
- Goffman, E. (1959). The Presentation of Self in Everyday Life. Doubleday.
- Gramsci, A. (1971). Selections from the Prison Notebooks. International Publishers.
- Granovetter, M. S. (1973). The strength of weak ties. American Journal of Sociology, 78(6), 1360–1380.
- Harvey, D. (2005). A Brief History of Neoliberalism. Oxford University Press.
- Hochschild, A. R. (1983). The Managed Heart: Commercialization of Human Feeling. University of California Press.
- Hollander, J. A., & Einwohner, R. L. (2004). Conceptualizing resistance. Sociological Forum, 19(4), 533–554.
- Huws, U. (2014). Labor in the Global Digital Economy. Monthly Review Press.
- Illouz, E. (2007). Cold intimacies: The making of emotional capitalism. Polity Press.
- International Labour Organization. (2023). Women and men in the informal economy: A statistical update (3rd ed.). ILO Publications.
- Kalleberg, A. L. (2022). Precarious work and the challenge for employment policy. Work and Occupations, 49(4), 417–448.
- Kerkvliet, B. J. T. (2009). Everyday politics in peasant societies (and ours). Journal of Peasant Studies, 36(2), 227–243.
- Klein, N. (2007). The Shock Doctrine: The Rise of Disaster Capitalism. Metropolitan Books.

- Lin, N. (2001). *Social Capital: A Theory of Social Structure and Action*. Cambridge University Press.
- Osterman, P. (1999). *Securing Prosperity*. Princeton University Press.
- Paugam, S. (2000). *Le salarié de la précarité: Les nouvelles formes de l'intégration professionnelle*. Presses Universitaires de France.
- Polanyi, K. (2001). *The Great Transformation: The Political and Economic Origins of Our Time*. Beacon Press.
- Portes, A., & Castells, M. (1989). World underneath: The origins, dynamics, and effects of the informal economy. *The Informal Economy*, 11–37.
- Putnam, R. D. (2000). *Bowling Alone: The Collapse and Revival of American Community*. Simon & Schuster.
- Rosenblat, A. (2018). *Uberland: How Algorithms Are Rewriting the Rules of Work*. University of California Press.
- Scott, J. C. (1985). *Weapons of the Weak: Everyday Forms of Peasant Resistance*. Yale University Press.
- Sennett, R. (2006). *The Culture of the New Capitalism*. Yale University Press.
- Srnicek, N. (2017). *Platform Capitalism*. Polity Press.
- Standing, G. (2020). *The precariat: The new dangerous class (Revised ed.)*. Bloomsbury Academic.
- Sundararajan, A. (2016). *The sharing economy: The end of employment and the rise of crowd-based capitalism*. MIT Press.
- Thompson, E. P. (1990). *Customs in Common*. Merlin Press.
- Turner, V. (1969). *The ritual process: Structure and anti-structure*. University of Chicago Press.
- Vallas, S., & Schor, J. B. (2020). What do platforms do? Understanding the gig economy. *Annual Review of Sociology*, 46, 273–294.
- Van Gennep, A. (1909). *Les rites de passage*. Émile Nourry.

- Vultur, M. (2010). La précarité, un concept fantôme dans la réalité mouvante du monde du travail. Sociologies.
 - Weil, D. (2014). The Fissured Workplace. Harvard University Press.
 - Wellman, B., & Haythornthwaite, C. (2002). The Internet in Everyday Life. Blackwell.
 - Wharton, A. S. (2009). The sociology of emotional labor. Annual Review of Sociology, 35, 147-165.
 - Wood, A. J., Graham, M., Lehdonvirta, V., & Hjorth, I. (2019). Good gig, bad gig: Autonomy and algorithmic control in the global gig economy. Work, Employment and Society, 33(1), 56-75.
- المنذوبية السامية للتخطيط – Les Brefs du Plan (2021). مذكرة رقم 16: القطاع غير المهيكل بالمغرب . الرباط. HCP.
- المنذوبية السامية للتخطيط (2024). مذكرة حول الوحدات الإنتاجية غير المنظمة ودمجها في الاقتصاد الوطني. الرباط : HCP.

دور المتغيرات الديموغرافية في تفسير العلاقة بين الرضا الوظيفي والأداء المهني: دراسة

تطبيقية على اللجنة الأولمبية العمانية

هناة سعيد ناصر البطاشي

باحثة بسلك الدكتوراه، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية المحمدية جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء

HanaAlbattashi@outlook.com

د. سعيد خمري

أستاذ التعليم العالي رئيس مختبر القانون والحقوق

كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية المحمدية جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء

المملكة المغربية

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أثر الرضا الوظيفي بمكوناته المختلفة على الأداء الوظيفي للعاملين في اللجنة الأولمبية العمانية، مع الوقوف على الفروق ذات الدلالة الإحصائية التي قد تعزى إلى المتغيرات الديموغرافية (العمر، النوع الاجتماعي، المستوى التعليمي، وسنوات الخبرة). تم اعتماد المنهج الوصفي الكمي، حيث جُمعت البيانات من خلال استبانة طبقت على عينة مكونة من (28) موظفاً وموظفة، وقد تم تحليلها باستخدام الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS).

تضمنت الدراسة اختبار مجموعة من الفرضيات المتعلقة بتأثير الرضا عن علاقات العمل، فرص المكافآت والترقيات، العدالة، وتوقعات الفرد على الأداء الوظيفي، إضافة إلى اختبار أثر الرضا الوظيفي على الرغبة في العمل، وكذلك دراسة الفروق في آراء المشاركين حسب العوامل الديموغرافية.

أظهرت النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha < 0.05$) تعزى للمتغيرات الديموغرافية، كما لم يظهر أثر معنوي واضح لعناصر الرضا الوظيفي على الأداء الوظيفي بشكل عام. تؤكد نتائج الدراسة على ضرورة إعادة النظر في آليات التحفيز والتطوير المهني في المؤسسات الرياضية بسلطنة عمان.

الكلمات المفتاحية: الرضا الوظيفي، الأداء الوظيفي، المتغيرات الديموغرافية، اللجنة الأولمبية العمانية، سلطنة عمان.

أهمية الدراسة

تكمن أهمية هذه الدراسة في تناولها لموضوع لم يسبق تناوله في اللجنة الأولمبية العمانية، ما يمنح نتائجها قيمة مضافة يمكن البناء عليها في صياغة خطط التطوير المؤسسي والتحسين الإداري في القطاع الرياضي بسلطنة عمان. كما تسهم النتائج في مساعدة صنّاع القرار على فهم العلاقة بين الرضا الوظيفي والأداء وتحديد العوامل المؤثرة فيهما (Greenberg, 2011)، مما يعزز من كفاءة السياسات الإدارية وتوجيه الموارد البشرية بشكل فعال (Robbin et al., 2019). علاوة على ذلك، تقدم الدراسة إطارًا مرجعيًا يمكن الاستفادة منه في أبحاث لاحقة على مستوى اللجان الرياضية والمؤسسات الحكومية ذات الصلة.

منهجية الدراسة

اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي باعتباره الأنسب لطبيعة الأهداف، حيث سعى إلى تحليل العلاقة بين الرضا الوظيفي بمكوناته والأداء الوظيفي من جهة، والفروق بين آراء الموظفين وفق المتغيرات الديموغرافية من جهة أخرى (Sekaran et al., 2016).

تم تطوير استبانة بحثية شاملة تضمنت مجموعة من المحاور المتعلقة بالرضا عن علاقات العمل، المكافآت والترقيات، العدالة، وتوقعات الفرد. تكون مجتمع الدراسة من العاملين في اللجنة الأولمبية العمانية، وتم اختيار عينة ميسرة بلغ عددها (28) موظفًا وموظفة.

لتحليل البيانات تم استخدام برنامج SPSS، وجرى تطبيق عدد من الأساليب الإحصائية منها: التكرارات، المتوسطات، الانحدار البسيط والمتعدد، وتحليل التباين الأحادي (ANOVA) (Hair et al., 2019) لاختبار الفرضيات الرئيسية والفرعية.

فرضيات الدراسة

استندت الدراسة إلى مجموعة من الفرضيات الرئيسية التي تهدف إلى استقصاء العلاقة بين الرضا الوظيفي بمكوناته المتعددة (الرضا عن علاقات العمل، فرص المكافآت والترقيات، العدالة التنظيمية، وتوقعات الفرد) والأداء الوظيفي للعاملين في اللجنة الأولمبية العمانية. كما تناولت الفرضيات أثر الرضا الوظيفي على الرغبة في العمل (Griffin et al., 2014) كأحد مكونات الأداء الوظيفي، إضافة إلى بحث الفروق الديموغرافية في تقييمات الموظفين، التي تشمل متغيرات العمر، النوع الاجتماعي، المستوى التعليمي، وسنوات الخبرة الوظيفية (Spector, 1997). جاءت الفرضيات على النحو التالي (Robbin et al., 2019) (Cohen, 1988):

- **الفرضية الأولى (Ho1):** لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مكونات الرضا الوظيفي والأداء الوظيفي عند مستوى دلالة $(\alpha < 0.05)$.
- **الفرضية الثانية (Ho2):** لا يؤثر الرضا الوظيفي على الرغبة في العمل لدى العاملين في اللجنة الأولمبية العمانية عند مستوى دلالة $(\alpha < 0.05)$.
- **الفرضية الثالثة (Ho3):** لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في آراء الموظفين حسب المتغيرات الديموغرافية (العمر، النوع الاجتماعي، المستوى التعليمي، سنوات الخبرة) عند مستوى دلالة $(\alpha < 0.05)$.

دور المتغيرات الديموغرافية في تفسير العلاقة بين الرضا الوظيفي والأداء المهني هناك سعيد ناصر البطاشي

تحليل فرضيات الدراسة

الفرضية الرئيسية الأولى Ho1:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha < 0.05$) للرضا الوظيفي المتمثل بـ (الرضا عن علاقات العمل، الرضا عن فرص المكافآت والترقيات، الرضا عن العدالة، الرضا عن توقعات الفرد) على الأداء الوظيفي باللجنة الأولمبية العمانية.

استخدمت الباحثة لاختبار هذه الفرضية تحليل الانحدار المتعدد للتحقق من أثر الرضا الوظيفي بأبعاده على الرضا الوظيفي في اللجنة الأولمبية العمانية، وتعرض نتائج الكشف عن العلاقة ذات الدلالة الاحصائية بين مستوى الأداء الوظيفي والرضا الوظيفي لدى العاملين باللجنة الأولمبية العمانية، وكما هو موضح في الجداول الآتية:

جدول رقم (1) معامل ارتباط بيرسون بين الرضا الوظيفي والأداء الوظيفي

معامل الارتباط (R)	معامل التحديد (R ²)	معامل التحديد المعدل
.269 ^a	.072	.035

المصدر: من إعداد الباحثة على برنامج SPSS

المؤشرات الإحصائية تبين بالجدول رقم (1) وجود علاقة ارتباط بين المتغير التابع (الأداء الوظيفي) والمتغير المستقل (الرضا الوظيفي) بعد ان بلغ معامل ارتباط بيرسون (R) لعينة الدراسة قيمة (.269a)، وهو ارتباط طردي ضعيف، ويلاحظ هنا ان اشارة معامل الارتباط موجبة وهو ما يؤكد على وجود علاقة ارتباطية موجبة ضعيفة بين الرضا الوظيفي واداء العاملين باللجنة الأولمبية العمانية، ويمكن تحديد قيمة الأثر من خلال الاطلاع على معامل التحديد (R^2)، إذا تشير قيمتها إلى نسبة التباين المفسر في أداء العاملين باللجنة والتي تنسب إلى الرضا الوظيفي (المتغير المستقل)، أي أنه لو أضيف متغير مستقل للنموذج فأن قيمته سترتفع حتى لو لم يكن هنالك اهمية للمتغير المستقل في النموذج، بحيث أنه كلما ازدادت قيمة R^2 دل ذلك على قدرة الرضا الوظيفي ومدى الاعتماد عليه في تفسير الاختلاف أو التباين الذي قد يظهر في متغير أداء العاملين (المتغير التابع) ومن هنا فقد كانت قيمة معامل التحديد R^2 (.072)، تعني أن ما قيمته (0.072) من التغيرات في أداء العاملين ناتج عن التغيير في مستوى الاهتمام بالرضا الوظيفي بأبعاده، وباقي التغييرات يحدث نتيجة لعوامل اخرى لم يتم وضعها في الاعتبار. وهو معامل أثر كبير وفق لمعيار كوهن. لذلك تم حساب معامل التحديد المعدل والبالغ قيمته (.035). وترى الباحثة أن هذه النتيجة تعتبر نتيجة منطقية فمن الطبيعي أنه في حالة ارتفاع الرضا الوظيفي لدى الموظف باللجنة فإن ذلك يزيد من أدائه في العمل. وكانت نتائج الدراسة غير متوقعة نظراً لارتفاع مستوى الرضا لدى موظفي اللجنة الأولمبية العمانية، والذي كان يتوقع بأن يكون المستوى منخفض.

دور المتغيرات الديموغرافية في تفسير العلاقة بين الرضا الوظيفي والأداء المهني هناك سعيد ناصر البطاشي

جدول (2) نتائج تحليل تباين خط الانحدار

قيمة F الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجتي حرية (25.1) تساوي 2.91774

المتغير المستقل الرضا الوظيفي	مجموع المربعات	درجات الحرية	معدل المربعات	F المحسوبة	مستوى الدلالة	اتجاه الدلالة
مجموع مربعات الانحدار	.553	1	.553	1.945	.175a	غير دالة إحصائياً
مجموع مربعات البواقي	7.113	25	.285			
المجموع	7.667	26				

المصدر: من إعداد الباحثة على برنامج SPSS

ويبين الجدول رقم (2) تحليل التباين والذي يهدف إلى التعرف على القوة التفسيرية للنموذج ككل عن طريق قيمة F المحسوبة البالغة (1.945)، وهي أصغر من قيمة F الجدولية البالغة قيمتها (2.91774) عند مستوى الدلالة المعنوية ($\alpha < 0.05$) ودرجة حرية (1، 25)، وبمستوى الدلالة (.175a)، إذ تعد هذه القيمة أكبر عن مستوى الدلالة المعنوية ($\alpha < 0.05$)، مما يعني أن هذه القيمة غير دالة إحصائياً لأن قيمة مستوى دلالتها أكبر من 0.05. كما يؤكد هذه النتيجة الجدول رقم (3)، فقد بلغت قيمة درجة التأثير (B) الرضا الوظيفي في التنبؤ بقيمة المتغير التابع (أداء العاملين) إذ تؤثر بقيمة (.132)، وهذا يعني أن الزيادة بدرجة واحدة في مستوى الاهتمام بالرضا الوظيفي بأبعاده يؤدي إلى مستوى أفضل من الأداء، كما في جدول رقم (3) تشير قيمة Beta إلى أن أثر الرضا الوظيفي على الأداء الوظيفي هو إيجابياً وتبلغ قوه هذه العلاقة (.269) وقيمة t المحسوبة بلغت (1.395)، وهي أقل من قيمتها الجدولية (1.706)، ومستوى دلالتها البالغة (.175) وهي ليست دالة إحصائياً لأنها أعلى من مستوى الدلالة المعنوية (0.05)، مما يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة للرضا الوظيفي على الأداء الوظيفي باللجنة الأولمبية العمانية. وبما أن قاعدة القرار تقبل الفرضية العدمية إذا كانت القيمة المحسوبة أقل من القيم الجدولية، وإذا كانت مستوى الدلالة أقل من 0.05، فعليه نقبل الفرضية الرئيسية الأولى ورفض الفرضية البديلة وذلك لكون نتيجة الفرضية أنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha < 0.05$) للرضا الوظيفي المتمثل بـ (الرضا عن علاقات العمل، الرضا عن فرص المكافآت والترقيات، الرضا عن العدالة، الرضا عن توقعات الفرد) على الأداء الوظيفي باللجنة الأولمبية العمانية.

دور المتغيرات الديموغرافية في تفسير العلاقة بين الرضا الوظيفي والأداء المهني
هناك سعيد ناصر البطاشي

جدول رقم (3) معاملات خط الانحدار

النموذج	المعاملات الغير معيارية		المعاملات المعيارية	T	مستوى الدلالة	اتجاه الدلالة
	B	الخطأ المعياري	Beta			
ثابت (Constant)	4.111	.335		12.273	.000	ليست دالة إحصائياً
الرضا الوظيفي	.132	.095	.269	1.395	.175	

قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجتي حرية (26) تساوي 1.706

المصدر: من إعداد الباحثة على برنامج SPSS

الفرضية الفرعية الأولى H_{o1-1} : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha < 0.05$) للرضا لعلاقات العمل على الأداء الوظيفي باللجنة الأولمبية العمانية.

استخدم الباحث لاختبار هذه الفرضية الانحدار البسيط للتحقق من أثر علاقات العمل على الأداء الوظيفي باللجنة الأولمبية العمانية وهي كالتالي:

جدول رقم (4) معامل ارتباط بيرسون بين علاقات العمل وأداء العاملين

معامل الارتباط (R)	معامل التحديد (R ²)	معامل التحديد المعدل
.118 ^a	.014	-.026-

المصدر: من إعداد الباحثة على برنامج SPSS

يبين الجدول رقم (4) أن قيمة معامل الارتباط الخطي بين علاقات العمل وأداء العاملين لعينة الدراسة بلغ (.118a)، وهو ارتباط طردي ضعيف، وبلغت قيمة (R²) معامل التحديد (.014). تعني أن ما قيمته (0.014) من التغيرات في أداء العاملين ناتج عن التغيير في مستوى الاهتمام بعلاقات العمل، وهو حجم أثر صغير.

دور المتغيرات الديموغرافية في تفسير العلاقة بين الرضا الوظيفي والأداء المهني هناك سعيد ناصر البطاشي

كما يتضح من الجدول رقم (5) أن القيمة الإحصائية (F) بلغت (0.352)، وهي أصغر من قيمة F الجدولية البالغة قيمتها (2.91774) عند مستوى الدلالة المعنوية ($\alpha < 0.05$) ودرجة حرية (1، 25)، وبمستوى الدلالة (0.558a). إذ تعد هذه القيمة أكبر عن مستوى الدلالة المعنوية ($\alpha < 0.05$)، مما يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة للرضا الوظيفي على الأداء الوظيفي باللجنة الأولمبية العمانية. كما يؤكد هذه النتيجة قيمة B بالنسبة لعلاقات العمل البالغة (0.093)، وهذا يعني أن الزيادة بدرجة واحدة في مستوى الاهتمام بعلاقات العمل يؤدي إلى مستوى أفضل من الأداء، كما أن تشير قيمة Beta إلى أن أثر علاقات العمل على الأداء الوظيفي هو إيجابيا وتبلغ قوه هذه العلاقة (0.593)، وقيمة t المحسوبة بلغت (0.593)، وهي أقل من قيمتها الجدولية (1.706)، ومستوى دلالتها البالغة (0.558) بالتالي ليست دالة إحصائية لأنها أعلى من مستوى الدلالة المعنوية (0.05). وعليه نقبل الفرضية الفرعية الأولى، لكون نتيجة هذه الفرضية لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha < 0.05$) للرضا لعلاقات العمل على الأداء الوظيفي باللجنة الأولمبية العمانية.

جدول (5) تحليل تباين خط الانحدار بين الرضا لعلاقات العمل على الاداء الوظيفي

المتغير المستقل	مجموع المربعات	درجات الحرية	معدل المربعات	F المحسوبة	مستوى الدلالة
مجموع مربعات الانحدار	106	1	.106	.352	.558a
مجموع مربعات البواقي	7.560	25	.302		
المجموع	7.667	26			
النموذج	المعاملات الغير معيارية		المعاملات المعيارية	T	مستوى الدلالة
	B	الخطأ المعياري	Beta		
ثابت (Constant)	4.253	.521		8.156	.000
علاقات العمل	.093	.158	.118	.593	.558

قيمة F الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجتي حرية (25،1) تساوي 2.91774

المصدر: من إعداد الباحثة على برنامج SPSS

الفرضية الفرعية الثانية Ho1-2: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha < 0.05$) للرضا لفرص المكافآت والترقيات على الأداء الوظيفي باللجنة الأولمبية العمانية

دور المتغيرات الديموغرافية في تفسير العلاقة بين الرضا الوظيفي والأداء المهني
هناك سعيد ناصر البطاشي

جدول رقم (6) معامل ارتباط بيرسون بين فرص المكافآت والترقيات على الأداء الوظيفي

معامل الارتباط (R)	معامل التحديد (R ²)	معامل التحديد المعدل
.185 ^a	.034	-.004-

المصدر: من إعداد الباحثة على برنامج SPSS

ويبين الجدول رقم (6) أن قيمة معامل الارتباط الخطي بين فرص المكافآت والترقيات على الأداء الوظيفي لعينة الدراسة بلغ (.185a)، وهو ضعيف طردي، وبلغت قيمة (R²) معامل التحديد (.034) أي أن ما قيمته (0.034) من التغيرات في أداء العاملين ناتج عن التغيير في مستوى الاهتمام بفرص المكافآت والترقيات، وهو حجم أثر صغير.

جدول (7) تحليل تباين خط الانحدار بين فرص المكافآت والترقيات على الأداء الوظيفي

مستوى الدلالة	F المحسوبة	معدل المربعات	درجات الحرية	مجموع المربعات	الرضا عن فرص المكافآت والترقيات
.355a	.890	.263	1	.263	مجموع مربعات الانحدار
		.296	25	7.403	مجموع مربعات البواقي
			26	7.667	المجموع
مستوى الدلالة	T	المعاملات المعيارية	المعاملات الغير معيارية	B	النموذج
		Beta	الخطأ المعياري		
.000	16.955		.283	4.804	ثابت (Constant)
355	-.943-	-.185-	.116	- .109-	فرص المكافآت والترقيات

قيمة F الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجتي حرية (25،1) تساوي 2.91774

المصدر: من إعداد الباحثة على برنامج SPSS

يتضح من الجدول رقم (7) أن القيمة الإحصائية (F) بلغت (.890) وهي أصغر من قيمة F الجدولية البالغة قيمتها (2.91774) عند مستوى الدلالة المعنوية ($\alpha < 0.05$) ودرجة حرية (1،25)، وبمستوى الدلالة (.355a) إذ تعد هذه القيمة

دور المتغيرات الديموغرافية في تفسير العلاقة بين الرضا الوظيفي والأداء المهني هناك سعيد ناصر البطاشي

أكبر عن مستوى الدلالة المعنوية ($\alpha < 0.05$)، مما يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة للرضا لفرص المكافآت والترقيات على أداء العاملين باللجنة الأولمبية العمانية. وبلغت قيمة B (-1.109)، وقيمة t المحسوبة بلغت (-0.943). وهي أقل من قيمتها الجدولية (1.706)، ومستوى دلالتها البالغة (0.355a). بالتالي ليست دالة إحصائية لأنها أعلى من مستوى الدلالة المعنوية (0.05). وعليه نقبل الفرضية الفرعية الثانية ونرفض الفرضية البديلة، لكون نتيجة هذه الفرضية لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha < 0.05$) للرضا لفرص المكافآت والترقيات على الأداء الوظيفي باللجنة الأولمبية العمانية.

الفرضية الفرعية الثالثة Ho1-3: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha < 0.05$) للرضا للعدالة على الأداء الوظيفي باللجنة الأولمبية العمانية

يبين الجدول رقم (8) أن قيمة معامل الارتباط الخطي بين العدالة والأداء الوظيفي لعينة الدراسة بلغ (0.069a)، وهو ضعيف طردي، وبلغت قيمة (R2) معامل التحديد (0.005). أي أن ما قيمته (0.005) من التغيرات في أداء العاملين ناتج عن التغيير في مستوى الاهتمام بالعدالة في العمل، وباقي التغيرات يحدث نتيجة لعوامل أخرى لم يتم وضعها في الاعتبار. وهو معامل أثر صغير وفق لمعيار كوهن.

جدول رقم (8) معامل ارتباط بيرسون بين الرضا للعدالة على الأداء الوظيفي

معامل الارتباط (R)	معامل التحديد (R2)	معامل التحديد المعدل
.069a	.005	-.035-

المصدر: من إعداد الباحثة على برنامج SPSS

كما يتضح من الجدول رقم (9) أن القيمة الإحصائية (F) بلغت (1.120). وهي أصغر من قيمة F الجدولية البالغة قيمتها (2.91774) عند مستوى الدلالة المعنوية ($\alpha < 0.05$) ودرجة حرية (1،25)، وبمستوى الدلالة (0.732a). إذ تعد هذه القيمة أكبر عن مستوى الدلالة المعنوية ($\alpha < 0.05$)، وبلغت قيمة B (0.035) وهذا يعني أن الزيادة بدرجة واحدة في مستوى الاهتمام بالعدالة يؤدي إلى مستوى أفضل من الأداء، كما أن قيمة t المحسوبة بلغت (0.346). وهي أقل من قيمتها الجدولية (1.706)، ومستوى دلالتها البالغة (0.732a). بالتالي ليست دالة إحصائية لأنها أعلى من مستوى الدلالة المعنوية (0.05). مما يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha < 0.05$) للرضا للعدالة على الأداء الوظيفي باللجنة الأولمبية العمانية، بالتالي نقبل الفرضية الفرعية الثالثة ونرفض الفرضية البديلة التي تنص على وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha < 0.05$) للرضا للعدالة على الأداء الوظيفي باللجنة الأولمبية العمانية.

جدول (9) تحليل تباين خط الانحدار بين العدالة على الأداء الوظيفي

دور المتغيرات الديموغرافية في تفسير العلاقة بين الرضا الوظيفي والأداء المهني
هناك سعيد ناصر البطاشي

مستوى الدلالة	F المحسوبة	معدل المربعات	درجات الحرية	مجموع المربعات	الرضا عن فرص المكافآت والترقيات
.732a	.120	.305	1	.037	مجموع مربعات الانحدار
		.305	25	7.630	مجموع مربعات البواقي
			26	7.667	المجموع
مستوى الدلالة	T	المعاملات المعيارية	المعاملات الغير معيارية		النموذج
		Beta	الخطأ المعياري	B	
.000	16.650		.268	4.470	ثابت (Constant)
.732	.346	.069	.100	.035	العدالة

قيمة F الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجتي حرية (25،1) تساوي 2.91774

المصدر: من إعداد الباحثة على برنامج SPSS

الفرضية الفرعية الرابعة 4-Ho1: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha < 0.05$) للرضا لتوقعات الفرد على الأداء الوظيفي باللجنة الأقليمية العمانية

جدول رقم (10) معامل ارتباط بيرسون بين توقعات الفرد على الأداء الوظيفي

معامل التحديد المعدل	معامل التحديد (R2)	قيمة الارتباط (R)
.019	.056	.237 ^a

المصدر: من إعداد الباحثة على برنامج SPSS

يبين الجدول رقم (10) أن قيمة معامل الارتباط الخطي لتوقعات الفرد على الأداء الوظيفي لعينة الدراسة بلغ (.237a)، وهو طردي ضعيف، وبلغت قيمة (R2) معامل التحديد (.056) أي أن ما قيمته (0.056) من التغيرات في أداء العاملين ناتج عن التغيير في مستوى الاهتمام بتوقعات الفرد، وباقي التغييرات يحدث نتيجة لعوامل أخرى لم يتم وضعها في الاعتبار، وهو معامل أثر صغير وفق لمعيار كوهن.

كما تشير النتائج في جدول رقم (11) أن قيمة F المحسوبة بلغت (.233a) وهي أصغر من قيمة F الجدولية البالغة قيمتها (2.91774) عند مستوى الدلالة المعنوية ($\alpha < 0.05$) ودرجة حرية (1،25)، وبمستوى الدلالة (.233)، إذ تعد هذه الدلالة أكبر من مستوى دلالة الإحصائية ($\alpha < 0.05$)، كما أن قيمة B بالنسبة لتوقعات الفرد (.098)، وهذا يعني أن الزيادة

دور المتغيرات الديموغرافية في تفسير العلاقة بين الرضا الوظيفي والأداء المهني هناك سعيد ناصر البطاشي

بدرجة واحدة في مستوى الاهتمام بتوقعات الفرد يؤدي إلى مستوى أفضل من الأداء، كما أن تشير قيمة Beta إلى أن أثر توقعات الفرد على الأداء الوظيفي إيجابية وتبلغ قوه هذه العلاقة (.237). وقيمة T المحسوبة بلغت (1.222) وهي أقل من قيمتها الجدولية (1.706)، ومستوى دلالتها البالغة (.233a)، بالتالي ليست دالة إحصائيا لأنها أعلى من مستوى الدلالة المعنوية (0.05). مما يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha < 0.05$) للرضا لتوقعات الفرد على الأداء الوظيفي للعاملين باللجنة الأولمبية العمانية، وعليه نقبل الفرضية الصفرية ونرفض الفرضية البديلة التي تنص على إنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha < 0.05$) للرضا لتوقعات الفرد على الأداء الوظيفي باللجنة الأولمبية العمانية.

جدول (11) تحليل تباين خط الانحدار بين توقعات الفرد على الأداء الوظيفي

مستوى الدلالة	F المحسوبة	معدل المربعات	درجات الحرية	مجموع المربعات	الرضا عن فرص المكافآت والترقيات
.233a	1.492	.432	1	.432	مجموع مربعات الانحدار
		.289	25	7.235	مجموع مربعات البواقي
			26	7.667	المجموع
مستوى الدلالة	T	المعاملات الغير معيارية		المعاملات المعيارية	
		Beta	الخطأ المعياري	B	
.000	15.258		.278	4.240	ثابت (Constant)
.233	1.222	.237	.080	.098	توقعات الفرد

قيمة F الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجتي حرية (25،1) تساوي 2.91774

المصدر: من إعداد الباحثة على برنامج SPSS

وأخيرا يشير الجدول رقم (12) إلى ملخص نتائج التحليل الإحصائي للفرضية الرئيسية الأول.

جدول رقم (12) نتيجة التحليل الإحصائي للفرضية الرئيسية الأولى

القرار	النتيجة	الفرضية
علاقة طردية ضعيفة	ليست دالة إحصائيا	تأثير الرضا الوظيفي على الأداء الوظيفي
علاقة طردية ضعيفة	ليست دالة إحصائيا	تأثير علاقات العمل على الأداء الوظيفي
علاقة طردية ضعيفة	ليست دالة إحصائيا	تأثير فرص المكافآت والترقيات على الاداء الوظيفي

دور المتغيرات الديموغرافية في تفسير العلاقة بين الرضا الوظيفي والأداء المهني هناك سعيد ناصر البطاشي

علاقة طردية ضعيفة	ليست دالة إحصائيا	تأثير العدالة على الأداء الوظيفي
علاقة طردية ضعيفة	ليست دالة إحصائيا	تأثير توقعات الفرد على الأداء الوظيفي

المصدر: من إعداد الباحثة

الفرضية الرئيسية الثانية Ho2:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha < 0.05$) للرضا الوظيفي على الأداء الوظيفي المتمثل بالرغبة في العمل باللجنة الأوبية العمالية.

جدول رقم (13) معامل ارتباط بيرسون بين الأداء الوظيفي والرضا الوظيفي

معامل الارتباط (R)	معامل التحديد (R ²)	معامل التحديد المعدل
.578 ^a	.334	.279

المصدر: من إعداد الباحثة على برنامج SPSS

يبين الجدول رقم (13) أن قيمة معامل الارتباط الخطي بين المتغير التابع (الأداء الوظيفي) والمتغير المستقل (الرضا الوظيفي) لعينة الدراسة بلغ (.578a)، وهو ارتباط طردي متوسط، وبلغت قيمة (R²) معامل التحديد أي درجة الارتباط للنموذج الكلي (.334). تعني (0.334) من المتغير في المتغير التابع (الأداء الوظيفي) يرجع للتغير في محاور المتغير المستقل (الرضا عن علاقات العمل، الرضا عن فرص المكافآت والترقيات، الرضا عن العدالة، الرضا عن توقعات الفرد) وباقي التغيرات تحدث نتيجة لعوامل أخرى لم يتم وضعها في الاعتبار. وهو معامل أثر متوسط وفق لمعيار كوهن. كما أن معامل التحديد المعدل بلغت قيمته (.279).

دور المتغيرات الديموغرافية في تفسير العلاقة بين الرضا الوظيفي والأداء المهني
هناك سعيد ناصر البطاشي

جدول (14) تحليل تباين خط الانحدار بين الأداء الوظيفي والرضا الوظيفي

الأداء	مجموع المربعات	درجات الحرية	معدل المربعات	F المحسوبة	مستوى الدلالة
مجموع مربعات الانحدار	10.632	2	5.316	6.029	.008 ^a
مجموع مربعات البواقي	21.164	24	.882		
المجموع	31.796	26			
النموذج	المعاملات الغير معيارية		المعاملات المعيارية	T	مستوى دلالة T
	B	الخطأ المعياري	Beta		
ثابت (Constant)	-.836-	1.652		-.506-	.617
الاداء الوظيفي	.464	.340	.228	1.363	.185

قيمة F الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجتي حرية (2،24) تساوي 3.4028

المصدر: من إعداد الباحثة على برنامج SPSS

ويتضح من الجدول رقم (14) أن القيمة الإحصائية (F) المحسوبة بلغت (6.029) وهي أكبر من قيمة F الجدولية البالغة قيمتها (3.4028) عند مستوى الدلالة المعنوية ($\alpha < 0.05$) ودرجة حرية (2،24)، وبمستوى الدلالة (.008a)، إذ تعد هذه القيمة أقل من مستوى الدلالة المعنوية ($\alpha < 0.05$)، مما يعني أن هذه القيمة دالة إحصائياً لأن قيمة مستوى دلالتها أقل من 0.05، كما يتضح من الجدول أن قيمة B بالنسبة للأداء الوظيفي بلغت (.464)، وبينت قيمة Beta إلى أن أثر الأداء الوظيفي على الرضا الوظيفي هو إيجابياً وتبلغ قوه هذه العلاقة (.228). كما أن قيمة t المحسوبة بلغت (1.363) وهي أقل من قيمتها الجدولية (1.706)، ومستوى دلالتها البالغة (.185)، وبما أن قاعدة القرار تقول نرفض الفرضية العدمية إذا كانت قيمة F المحسوبة أكبر من القيم الجدولية، وإذا كانت مستوى الدلالة أقل من 0.05، إذن عليه نرفض الفرضية العدمية التي تنص على أنه (لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($a < 0.05$) للرضا الوظيفي على الأداء الوظيفي المتمثل بالرغبة في العمل باللجنة الأولمبية العمانية)، ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($a < 0.05$) للرضا الوظيفي على الأداء الوظيفي المتمثل بالرغبة في العمل باللجنة الأولمبية العمانية.

دور المتغيرات الديموغرافية في تفسير العلاقة بين الرضا الوظيفي والأداء المهني هناء سعيد ناصر البطاشي

الفرضية الفرعية الأولى Ho1-1: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha < 0.05$) للرضا الوظيفي على الرغبة في العمل باللجنة الأولمبية العمانية

جدول رقم (15) معامل ارتباط بيرسون بين الرغبة في العمل على الرضا الوظيفي

معامل الارتباط (R)	معامل التحديد (R ²)	معامل التحديد المعدل
.532 ^a	.283	.254

يبين الجدول رقم (15) أن قيمة معامل الارتباط الخطي بين الرغبة في العمل والرضا الوظيفي بلغ (.578a)، وهو ارتباط طردي متوسط، وبلغت قيمة (R²) معامل التحديد أي درجة الارتباط للنموذج الكلي (.283)، تعني (0.283) من المتغير في المتغير التابع (الرغبة في العمل) يرجع للتغير في محاور المتغير المستقل (الرضا عن علاقات العمل، الرضا عن فرص المكافآت والترقيات، الرضا عن العدالة، الرضا عن توقعات الفرد) وباقي التغيرات تحدث نتيجة لعوامل أخرى لم يتم وضعها في الاعتبار. وهو معامل أثر صغير وفق لمعيار كوهن. كما يبين أن معامل التحديد المعدل بلغت قيمته (.254).

جدول (16) تحليل تباين خط الانحدار بين الرغبة في العمل على الرضا الوظيفي

الأداء	مجموع المربعات	درجات الحرية	معدل المربعات	F المحسوبة	مستوى الدلالة
مجموع مربعات الانحدار	6.495	1	6.495	9.859	.004 ^a
مجموع مربعات البواقي	16.468	25	.659		
المجموع	22.963	26			
النموذج	المعاملات الغير معيارية		المعاملات المعيارية	T	مستوى الدلالة
	B	الخطأ المعياري	Beta		
ثابت (Constant)	1.940	.510		3.806	.001
الرغبة في العمل	.452	.144	.532	3.140	.004

قيمة F الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجتي حرية (1،25) تساوي 4.2417

المصدر: من إعداد الباحثة على برنامج SPSS

دور المتغيرات الديموغرافية في تفسير العلاقة بين الرضا الوظيفي والأداء المهني هناك سعيد ناصر البطاشي

ويتضح من الجدول رقم (16) أن قيمة F المحسوبة بلغت (9.859) وهي أكبر من قيمة F الجدولية البالغة قيمتها (4.2417) عند مستوى الدلالة المعنوية ($\alpha < 0.05$) ودرجة حرية (1,25)، وبمستوى الدلالة (004a)، إذ تعد هذه القيمة أقل من مستوى الدلالة المعنوية ($\alpha < 0.05$)، مما يعني أن هذه القيمة دالة إحصائياً لأن قيمة مستوى دلالتها أقل من 0.05، كما يتضح من الجدول أن قيمة B بالنسبة لرغبة في العمل بلغت (0.452)، وبينت قيمة Beta إلى أن أثر الرغبة في العمل على الرضا الوظيفي هو إيجابياً وتبلغ قوة هذه العلاقة (0.532). كما أن قيمة t المحسوبة بلغت (3.140) وهي أكبر من قيمتها الجدولية (1.706). وبما أن قاعدة القرار تقول نرفض الفرضية العدمية إذا كانت قيمة F المحسوبة أكبر من القيم الجدولية، وإذا كانت مستوى الدلالة أقل من 0.05، إذن عليه نرفض الفرضية العدمية التي تنص على أنه (لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($a < 0.05$)) للرضا الوظيفي على الرغبة في العمل باللجنة الأولمبية العمانية)، ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($a < 0.05$) للرضا الوظيفي على الرغبة في العمل باللجنة الأولمبية العمانية.

وبيين الجدول رقم (17) ملخص النتائج للتحليل الإحصائي للفرضية الرئيسة الثانية.

الفرضية	النتيجة	القرار
تأثير الأداء الوظيفي على الرضا	دالة إحصائية	علاقة طردية متوسطة
تأثير الرغبة في العمل على الرضا	دالة إحصائية	علاقة طردية متوسطة

المصدر: من إعداد الباحثة

الفرضية الرئيسية الثالثة Ho3:

لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha < 0.05$) في إجابات (المدرء، رؤساء الأقسام، الإداريين، الإعلاميين والموظفين) في اللجنة الأولمبية العمانية تعزى العوامل الديموغرافية المتمثلة في النوع الاجتماعي، العمر، المستوى التعليمي، عدد سنوات الخبرة)

تعرض الباحثة اختبار هذه الفرضية ونتائجها المتعلقة بتحديد الفروق ذات الدلالة عند مستوى دلالة إحصائية 0.05 في تحديد مستوى الرضا الوظيفي للعينة المبحوثة تعزى للعوامل الديموغرافية (النوع الاجتماعي، والعمر، والمستوى العلمي وسنوات الخبرة)، حيث سنستعرض تحليل الانحدار المتعدد كما هو موضح في الجداول الآتية:

دور المتغيرات الديموغرافية في تفسير العلاقة بين الرضا الوظيفي والأداء المهني
هناك سعيد ناصر البطاشي

جدول رقم (18) نتائج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لعينة الدراسة للعوامل الديموغرافية

المتغيرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	العدد
الرضا الوظيفي	3.3704	1.10586	27
النوع الاجتماعي	1.2963	.46532	27
العمر	2.4815	1.01414	27
المستوى العلمي	2.3704	1.30526	27
سنوات الخبرة	2.4815	1.28214	27

المصدر: من إعداد الباحثة

ويبين الجدول رقم (18) قيم المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتصورات أفراد عينة الدراسة للعوامل الديموغرافية، يلاحظ من الجدول أن المتغير النوع الاجتماعي بلغ (1.2963) وانحراف المعياري (.46532)، حيث بلغت قيمة المتوسط الحسابي (2.4815) لعامل العمر لعينة الدراسة وانحراف معياري (1.01414)، كما أن عامل المستوى العلمي بلغ متوسطه الحسابي (2.3704) وبقيمة انحراف معياري (1.30526). وحصل عامل سنوات الخبرة على متوسط الحسابي (2.4815)، وانحراف معياري (1.28214).

جدول رقم (19) معامل ارتباط بيرسون بين الرضا الوظيفي والمتغيرات الديموغرافية

معامل الارتباط (R)	معامل التحديد (R ²)	معامل التحديد المعدل
.509 ^a	.259	.083

المصدر: من إعداد الباحثة على برنامج SPSS

يبين الجدول رقم (19) أن قيمة معامل الارتباط الخطي بين الرضا الوظيفي والمتغيرات الديموغرافية لعينة الدراسة بلغ (0.509a). وهو ارتباط طردي متوسط، وبلغت قيمة (R²) معامل التحديد أي درجة الارتباط للنموذج الكلي (.259). تعني (.0259) من المتغير في المتغيرات الديموغرافية يرجع للتغير في محاور المتغير المستقل (الرضا عن علاقات العمل، الرضا عن فرص المكافآت

دور المتغيرات الديموغرافية في تفسير العلاقة بين الرضا الوظيفي والأداء المهني هناك سعيد ناصر البطاشي

والتريقات، الرضا عن العدالة، الرضا عن توقعات الفرد) وباقي التغيرات تحدث نتيجة لعوامل أخرى لم يتم وضعها في الاعتبار. كما أن معامل التحديد المعدل بلغت قيمته (0.083).

جدول (20) تحليل تباين الانحدار المتعدد بين الرضا الوظيفي والمتغيرات الديموغرافية

المتغيرات الديموغرافية	مجموع المربعات	درجات الحرية	معدل المربعات	F المحسوبة	مستوى الدلالة
مجموع مربعات الانحدار	8.239	5	1.648	1.469	.242 ^a
مجموع مربعات البواقي	23.55	21	1.122		
المجموع	31.79	26			

المصدر: من إعداد الباحثة على برنامج SPSS

ويبين الجدول رقم (20) تحليل التباين والذي يهدف إلى التعرف على القوة التفسيرية للنموذج ككل عن طريق قيمة F المحسوبة (1.469)، وهي أصغر من قيمة F الجدولية البالغة قيمتها (2.6848) عند مستوى الدلالة المعنوية 0.05 ودرجة حرية (5،25)، وبمستوى الدلالة (.242a)، إذ تعد هذه القيمة أكبر عن مستوى الدلالة المعنوية 0.05، مما يعني أن هذه القيمة غير دالة إحصائياً لأن قيمة مستوى دلالتها أكبر من 0.05.

جدول رقم (21) معاملات خط الانحدار

مستوى الدلالة	T	المعاملات الغير معيارية		النموذج	
		المعاملات المعيارية	المعاملات الغير معيارية		
		Beta	الخطأ المعياري	B	
.003	3.304		1.341	4.431	ثابت (Constant)
.418	-.826-	-.156-	.448	-.370-	النوع الاجتماعي
.377	.903	.245	.296	.268	العمر
.594	.541	.122	.191	.103	المؤهل العلمي
.034	-2.268-	-.639-	.243	-.551-	سنوات الخبرة

المصدر: من إعداد الباحثة

دور المتغيرات الديموغرافية في تفسير العلاقة بين الرضا الوظيفي والأداء المهني هناء سعيد ناصر البطاشي

كما يؤكد هذه النتيجة الجدول رقم (21) قيمة t المحسوبة في متغير النوع الاجتماعي بلغت (-.826) وهي أقل من قيمتها الجدولية (1.706)، ومستوى دلالتها البالغة (0.418) وهي ليست دالة احصائياً لأنها أعلى من مستوى الدلالة المعنوية (0.05)، كما بلغت قيمة t المحسوبة في متغير العمر (0.903) ومستوى دلالتها البالغة (0.377)، كما أن قيمتها في متغير المؤهل العلمي (0.541) وبمستوى دلالة (0.594)، بينما بلغت قيمة t المحسوبة في (-2.268) ومستوى دلالة (0.034)، حيث لوحظ في جميع المتغيرات أن قيمة t المحسوبة أصغر من قيمتها الجدولية (1.706).

والجدول رقم (22) يوضح نتائج تلك الفروق حيث استخدمت الباحثة لاختبار هذه الفرضية أيضاً اختبار تحليل التباين الأحادي (One way Analysis of Variance ANOVA) واختبار T للفروق بين استجابات أفراد عينة الدراسة، ويلاحظ من الجدول إن مستوى الدلالة لجميع العوامل الديموغرافية أكبر من مستوى الدلالة 0.05 بالتالي يدل ذلك على عدم وجود فروق ذو دلالة إحصائية بين الرضا الوظيفي وبين العوامل الديموغرافية، وسيتم توضيحها بشكل تفصيلي في نتائج الفرضيات الفرعية التابعة لهذه الفرضية. وبهذا يمكن القول إنه تقبل الفرضية العدمية التي تنص لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha < 0.05$) في إجابات (المدرء، رؤساء الأقسام، الإداريين، الإعلاميين والموظفين) في اللجنة الأولمبية العمانية تعزى العوامل الديموغرافية المتمثلة في النوع الاجتماعي، العمر، المستوى التعليمي، عدد سنوات الخبرة). جدول رقم (22) اختبار تحليل التباين الاحادي (ANOVA) حول المتغيرات الديموغرافية على استجابات أفراد عينة الدراسة

الرضا الوظيفي	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة	اتجاه الدلالة
النوع الاجتماعي	ذكر	العدد 19	25		.865	.361	غير دالة إحصائياً
	أنثى	العدد 8					
العمر	بين المجموعات	4.976	3	1.659	1.422	.262	غير دالة إحصائياً
	داخل المجموعات	26.820	23	1.166			
	المجموع	31.796	26				
المستوى العلمي	بين المجموعات	2.663	4	.666	.503	.734	غير دالة إحصائياً
	داخل المجموعات	29.133	22	1.324			
	المجموع	31.796	26				
سنوات الخبرة	بين المجموعات	7.109	3	2.370	2.208	.114	غير دالة إحصائياً
	داخل المجموعات	24.688	23	1.073			
	المجموع	31.796					

دور المتغيرات الديموغرافية في تفسير العلاقة بين الرضا الوظيفي والأداء المهني
هناك سعيد ناصر البطاشي

المصدر: من إعداد الباحثة على برنامج SPSS

الفرضية الفرعية الأولى 1-Ho1: لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha < 0.05$) في إجابات (المدرء، رؤساء الأقسام، الإداريين، الإعلاميين والموظفين) في اللجنة الوطنية العمالية تعزى العوامل الديموغرافية المتمثل في النوع الاجتماعي.

جدول رقم (23) نتائج اختبار T للفروق بين استجابات أفراد عينة الدراسة نحو تأثير الرضا الوظيفي على أداء العاملين تعزى للنوع الاجتماعي

الرضا الوظيفي	النوع الاجتماعي	حجم العينة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الحرية	قيمة F	قيمة T المحسوبة	مستوى الدلالة	اتجاه الدلالة
علاقات العمل	ذكر	19	3.1053	.71839	25	.176	-1.635-	.678	غير دالة إحصائيا
	أنثى	8	3.5625	.49552					
الحوافز والمكافآت	ذكر	19	2.4211	.88605	25	.172	1.256	.682	غير دالة إحصائيا
	أنثى	8	1.9375	.97970					
العدالة	ذكر	19	2.5000	1.15470	25	2.673	.269	.115	غير دالة إحصائيا
	أنثى	8	2.3750	.95431					
توقعات الفرد (ما يطمح له الفرد)	ذكر	19	3.4211	1.34643	25	.145	1.219	.706	غير دالة إحصائيا
	أنثى	8	2.7500	1.19523					
مجموع الرضا الوظيفي	ذكر	19	3.4737	1.19575	25	.865	.742	.361	غير دالة إحصائيا
	أنثى	8	3.1250	.87627					

قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية (25) تساوي 1.708

المصدر: من إعداد الباحثة على برنامج SPSS

دور المتغيرات الديموغرافية في تفسير العلاقة بين الرضا الوظيفي والأداء المهني هناك سعيد ناصر البطاشي

استخدم الباحث لاختبار هذه الفرضية اختبار (T-Test) للفروق بين متوسطات عينتين مستقلتين طبقاً لمتغير النوع الاجتماعي كما هو موضح في الجدول رقم (23). ويتبين من نتائج التحليل بالجدول أعلاه أن قيمة (T) المحسوبة لكل مجال من مجالات الرضا الوظيفي هي أصغر من قيمة (T) الجدولية البالغة (1.708) كما أن قيمة T المحسوبة لجميع المجالات (بلغت (0.742) وهي أصغر من قيمة (T) الجدولية والتي تساوي 1.708 عند مستوى دلالة 0.05، كما أن مستوى الدلالة لكل مجال من تلك المجالات أكبر من 0.05، حيث بلغت قيمة مستوى الدلالة (0.361). وهي أكبر من 0.05 مما يعني عدم وجود فروق جوهرية في كل من (علاقات العمل، والحوافز والمكافآت، و العدالة، وتوقعات الفرد (ما يطمح له الفرد)) على الأداء من وجهة نظر موظفي اللجنة الأولمبية العمانية تعزى لمتغير النوع الاجتماعي، وبالتالي قبول الفرضية العدمية أي لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha < 0.05$) في إجابات (المدراء، رؤساء الأقسام، الإداريين، الإعلاميين والموظفين) في اللجنة الأولمبية العمانية تعزى للنوع الاجتماعي. وترى الباحثة أن عدم وجود هذه الفروق بسبب النوع الاجتماعي للعاملين باللجنة تعود إلى أن الموظفين سواء إناث أو الذكور يخضعون لنفس سياسات وظروف العمل.

الفرضية الفرعية الثانية 2-1: لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha < 0.05$) في إجابات (المدراء، رؤساء الأقسام، الإداريين، الإعلاميين والموظفين) في اللجنة الأولمبية العمانية تعزى للعوامل الديموغرافية المتمثلة في العمر.

لاختبار الفرضية استخدم الباحث اختبار تحليل التباين الأحادي انوفا (One Way ANOVA) للفروق بين متوسطات العينات والنتائج موضحة في الجدول رقم (24) والذي يوضح أن قيمة (F) المحسوبة لجميع المجالات بلغت (1.422) وهي أصغر من قيمة (F) الجدولية البالغة (3.0280) عند مستوى دلالة 0.05 ودرجتي حرية (23،3)، كما أن مستوى الدلالة لكل مجال أكبر من مستوى الدلالة 0.05، حيث كانت قيمة F المحسوبة بمحور علاقات العمل (1.558) وبمستوى دلالة (0.227)، وبمحور الحوافز والمكافآت (1.641) وبمستوى دلالة (0.207)، بينما بلغت قيمة F في محور العدالة على (1.926) وبمستوى دلالة (0.154)، أما في محور توقعات الفرد (ما يطمح له الفرد) فقد بلغت قيمة F المحسوبة (1.834) وبمستوى دلالة (0.169). وبما أن قاعدة القرار تقول نقبل الفرضية العدمية إذا كانت القيمة المحسوبة أقل من القيم الجدولية، عليه نقبل الفرضية الفرعية الثانية ونرفض الفرضية البديلة، وذلك لكون نتيجة الفرضية عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 في آراء عينة الدراسة في مستوى الرضا الوظيفي تعزى لمتغير العمر، ومن هنا فإن العمر ليس له تأثير على الاختلافات بين أفراد عينة الدراسة في النظر إلى اثر الرضا الوظيفي على أداء العاملين باللجنة الأولمبية العمانية. وعليه فإن نرفض الفرض البديل ونقبل الفرض الصفري القائل " لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha < 0.05$) في إجابات (المدراء، رؤساء الأقسام، الإداريين، الإعلاميين والموظفين) في اللجنة الأولمبية العمانية تعزى للعوامل الديموغرافية المتمثلة في العمر " وتعزو الباحثة السبب أن الموظف سواء كان صغيراً في السن أو كبير كونه في وظيفة جيدة في اللجنة الأولمبية العمانية يعد ذلك عاملاً رضا هام بالنسبة له.

دور المتغيرات الديموغرافية في تفسير العلاقة بين الرضا الوظيفي والأداء المهني
هناك سعيد ناصر البطاشي

جدول رقم (24) نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي للفروق (انوفا) بين إجابات افراد عينة الدراسة حول أثر الرضا الوظيفي على أداء العاملين وفقاً لمتغير العمر

الرضا الوظيفي	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة	اتجاه الدلالة
علاقات العمل	بين المجموعات	2.058	3	.686	1.558	.227	غير دالة إحصائياً
	داخل المجموعات	10.127	23	.440			
	المجموع	12.185	26				
الحوافز والمكافآت	بين المجموعات	3.909	3	1.303	1.641	.207	غير دالة إحصائياً
	داخل المجموعات	18.258	23	.794			
	المجموع	22.167	26				
العدالة	بين المجموعات	6.116	3	2.039	1.926	.154	غير دالة إحصائياً
	داخل المجموعات	24.347	23	1.059			
	المجموع	30.463	26				
توقعات الفرد (ما يطمح له الفرد)	بين المجموعات	8.720	3	2.907	1.834	.169	غير دالة إحصائياً
	داخل المجموعات	36.447	23	1.585			
	المجموع	45.167	26				
مجموع الرضا الوظيفي	بين المجموعات	4.976	3	1.659	1.422	.262	غير دالة إحصائياً
	داخل المجموعات	26.820	23	1.166			
	المجموع	31.796	26				

دور المتغيرات الديموغرافية في تفسير العلاقة بين الرضا الوظيفي والأداء المهني هناك سعيد ناصر البطاشي

قيمة F الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجتي حرية (23،3) تساوي 3.0280
المصدر: من إعداد الباحثة على برنامج SPSS

الفرضية الفرعية الثالثة H_01-3 : لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha < 0.05$) في إجابات (المدرء، رؤساء الأقسام، الإداريين، الإعلاميين والموظفين) في اللجنة الأولمبية العمانية تعزى العوامل الديموغرافية المتمثل في المستوى التعليمي

لاختبار الفرضية استخدم الباحث اختبار تحليل التباين الأحادي انوفا (One Way ANOVA) للفروق بين متوسطات العينات والنتائج مبينة في الجدول رقم (25) والذي يبين أن قيمة F المحسوبة لجميع المجالات بلغت (503) وهي أصغر من قيمة F الجدولية البالغة (2.8167) عند مستوى دلالة 0.05 ودرجتي حرية (4،22) وبمستوى دلالة (0.734)، كما أن مستوى الدلالة لكل مجال أكبر من مستوى الدلالة 0.05، حيث كانت قيمة F المحسوبة بمحور علاقات العمل (0.537) وبمستوى دلالة (0.537)، وبمحور الحوافز والمكافآت (0.402) وبمستوى دلالة (0.805)، بينما بلغت قيمة F في محور العدالة على (0.647) وبمستوى دلالة (0.635)، أما في محور توقعات الفرد (ما يطمح له الفرد) فقد بلغت قيمة F (1.400) وبمستوى دلالة (0.267)، مما يعني عدم وجود فروق جوهرية في كل من (علاقات العمل، والحوافز والمكافآت، والعدالة، وتوقعات الفرد) (ما يطمح له الفرد)) يعزى لمتغير المؤهل العلمي عند مستوى دلالة 0.05، ومن هنا فإن المؤهل العلمي ليس له تأثير على الاختلافات بين أفراد عينة الدراسة في النظر إلى اثر الرضا.

وتعزى الباحثة بعدم وجود فروق في رضا الموظفين تعزى للمستوى التعليمي في جميع محاور الرضا الوظيفي، لأن المؤهل العلمي يعتبر حافزاً للتقدم لوظائف عليا في اللجنة الأولمبية العمانية بشكل خاص وفي أماكن أخرى يطمح الموظف للعمل بها بشكل عام، أيضاً طبيعة العمل في اللجنة أحياناً تحتم على جميع موظفي اللجنة من حملة المؤهلات المختلفة القيام بنفس العمل دون تدمير، وأن أساليب وطرق ومعايير الرضا الوظيفي ثابتة لجميع المؤهلات العلمية للعاملين في اللجنة الأولمبية العمانية، وأن جميع العاملين باللجنة يتأثرون بالرضا الوظيفي على اختلاف مستوياتهم العلمية.

جدول رقم (25) نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي للفروق (ANOVA) بين إجابات افراد عينة الدراسة حول أثر الرضا الوظيفي على أداء العاملين وفقاً لمتغير المستوى العلمي

الرضا الوظيفي	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة	اتجاه الدلالة
علاقات العمل	بين المجموعات	1.552	4	.388	.803	.537	غير دالة إحصائياً
	داخل المجموعات	10.633	22	.483			
	المجموع	12.185	26				

دور المتغيرات الديموغرافية في تفسير العلاقة بين الرضا الوظيفي والأداء المهني
هناك سعيد ناصر البطاشي

غير دالة إحصائياً	.805	.402	.377	4	1.508	بين المجموعات	الخوافر والمكافآت
			.939	22	20.658	داخل المجموعات	
				26	22.167	المجموع	
غير دالة إحصائياً	.635	.647	.801	4	3.205	بين المجموعات	العدالة
			1.239	22	27.258	داخل المجموعات	
				26	30.463	المجموع	
غير دالة إحصائياً	.267	1.400	2.292	4	9.167	بين المجموعات	توقعات الفرد (ما يطمح له الفرد)
			1.636	22	36.000	داخل المجموعات	
				26	45.167	المجموع	
غير دالة إحصائياً	.734	.503	.666	4	2.663	بين المجموعات	مجموع الرضا الوظيفي
			1.324	22	29.133	داخل المجموعات	
				26	31.796	المجموع	

قيمة F الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجتي حرية (22،4) تساوي 2.8167

المصدر: من إعداد الباحثة على برنامج SPSS

الفرضية الفرعية الرابعة 4-1Ho: لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha < 0.05$) في إجابات (المدرء، رؤساء الأقسام، الإداريين، الإعلاميين والموظفين) في اللجنة الأولمبية العمانية تعزى العوامل الديموغرافية المتمثل في عدد سنوات الخبرة

دور المتغيرات الديموغرافية في تفسير العلاقة بين الرضا الوظيفي والأداء المهني هناك سعيد ناصر البطاشي

لاختبار الفرضية استخدم الباحث اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) للفروق بين متوسطات العينات المستقلة والنتائج موضحة في الجدول رقم (26) والذي يبين أن قيمة (F) المحسوبة لجميع المجالات بلغت (2.208) وهي أصغر من قيمة (F) الجدولية البالغة (3.0280) عند مستوى دلالة 0.05 ودرجتي حرية (3،23) وبمستوى دلالة (0.114)، كما أن مستوى الدلالة لكل مجال أكبر من مستوى الدلالة (0.05) باستثناء مجال توقعات الفرد (ما يطمح له الفرد)، حيث كانت قيمة F المحسوبة بمحور علاقات العمل (0.836) وبمستوى دلالة (0.488)، وبمحور الحوافز والمكافآت (0.402) وبمستوى دلالة (0.753)، بينما بلغت قيمة F في محور العدالة على (1.998) وبمستوى دلالة (0.142)، أما في محور توقعات الفرد (ما يطمح له الفرد) فقد بلغت قيمة F المحسوبة (3.234) وهي أكبر من قيمة F الجدولية البالغة (3.0280) وبمستوى دلالة (0.041) وعليه أجراء الباحث اختبار شيفيه للمقارنات البعدية لتجانس البيانات لمعرفة دلالة الفروق بين الفئات في مجال توقعات الفرد والتي يوضحها الجدول رقم (4-35)، وبصفة عامة يبين أن قيمة مستوى الدلالة لجميع المجالات تساوي (0.114)، فقد تبين من الجدول عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين توقعات الفرد (ما يطمح له الفرد) تبعاً لمتغير سنوات الخبرة فقد حصلت جميع فئات سنوات الخبرة على دلالة إحصائية أكبر من مستوى الدلالة الإحصائية 0.05، كما يلاحظ من الجدول رقم (4-36) وجود فروق في توقعات الفرد (ما يطمح له الفرد) لصالح سنوات الخبرة الأقل وهي (أقل من 5 سنوات) حيث كان متوسطها الحسابي أعلى من غيرها بلغت قيمته (3.8889) تليها الفقرة الثانية والتي نصت على (6 - 10 سنوات) بمتوسط حسابي قدره (3.7000)، ومن ثم الفقرة الرابعة والتي تنص على (16 سنة فأكثر) بلغ متوسط حسابها (2.8889)، وجاءت الفقرة الثالثة في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي قدره (1.8750) والتي نصت على (11 - 15 سنة). فقد تبين في الجدول رقم (27) أن الموظفين الذين لديهم خبرة أقل من 5 سنوات لديهم مستوى رضا وظيفي أكثر من الموظفين الذين يملكون سنوات خبرة من 16 سنة فأكثر.

وبناء على ما تقدم فإننا نرفض الفرضية البديلة ونقبل الفرضية العدمية التي تنص على أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha < 0.05$) في استجابات العاملين باللجنة الأولمبية العمانية تعزى لسنوات الخبرة.

وتعزو الباحثة سبب قبول الفرضية لأن جميع أفراد عينة الدراسة سواء ذوي الخبرة القصيرة أو الطويلة يخضعون لبرامج إعداد وتأهيل وتدريب مشتركة على حد سواء من خلال الدورات المقدمة في الأكاديمية الأولمبية العمانية أو بالتعاون مع بعض معاهد التدريب، وهذه البرامج قد تعدل من خبرات العاملين الجدد فتجعلهم يقتربون أو يتساوون مع من العاملين الذين لهم خبرة طويلة في العمل باللجنة، كما إن أغلبية الموظفين الذين يمتلكون خبرة قصيرة باللجنة هم من أصحاب المؤهلات العلمية التي نوعاً ما تمكنهم من الاقتراب مع العاملين ذوي الخبرة الطويلة مما لا يجعل فروق بينهم تعزى لسنوات الخبرة، أيضاً ربما الموظفين أصحاب الخبرة التي تقل عن 5 سنوات هم موظفين طموحين لم يسبق لهم العمل مما يجعلهم أكثر تقبلاً وتأقلم مع بيئة العمل باللجنة الأولمبية العمانية بالظروف الحالية للعمل وذلك لخبرتهم القصيرة وحاجتهم للمساعدة والتوجيه، بينما الموظفين الذين يملكون خبرة طويلة قد يكونوا أقل تقبلاً لأي سياسات أو أوامر تملئ عليهم أو تقبل الإملاءات بحكم اعتزازهم بمدة خدمتهم بالعمل باللجنة، فهم يتوقعون التقدير من الموظفين الآخرين، كما ربما يقارنون أنظمة العمل باللجنة بأنظمة العمل بجهات أخرى بالسلطنة مما يؤدي لقلّة الرضا بالنسبة لهم أكثر من الموظفين أصحاب الخبرة الأقل من الموظفين.

دور المتغيرات الديموغرافية في تفسير العلاقة بين الرضا الوظيفي والأداء المهني
هناك سعيد ناصر البطاشي

جدول رقم (26) نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي للفروق (انوفا) بين إجابات افراد عينة الدراسة حول أثر الرضا الوظيفي على أداء العاملين وفقاً لمتغير سنوات الخبرة

الرضا الوظيفي	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة	اتجاه الدلالة
علاقات العمل	بين المجموعات	1.198	3	.399	.836	.488	غير دالة إحصائياً
	داخل المجموعات	10.988	23	.478			
	المجموع	12.185	26				
الحوافز والمكافآت	بين المجموعات	1.106	3	.369	.402	.753	غير دالة إحصائياً
	داخل المجموعات	21.061	23	.916			
	المجموع	22.167	26				
العدالة	بين المجموعات	6.298	3	2.099	1.998	.142	غير دالة إحصائياً
	داخل المجموعات	24.165	23	1.051			
	المجموع	30.463	26				
توقعات الفرد (ما يطمح له الفرد)	بين المجموعات	13.401	3	4.467	3.234	.041	دالة إحصائياً
	داخل المجموعات	31.765	23	1.381			
	المجموع	45.167	26				
مجموع الرضا الوظيفي	بين المجموعات	7.109	3	2.370	2.208	.114	غير دالة إحصائياً
	داخل المجموعات	24.688	23	1.073			
	المجموع	31.796	26				

دور المتغيرات الديموغرافية في تفسير العلاقة بين الرضا الوظيفي والأداء المهني
هناك سعيد ناصر البطاشي

قيمة F الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجتي حرية (23،3) تساوي 3.0280

المصدر: من إعداد الباحثة على برنامج SPSS

جدول رقم (27) نتائج اختبار المقارنات البعدية شيفيه

الدلالة الإحصائية	القيمة الاحتمالية	الفرق في المتوسطات	سنوات الخبرة	
غير دالة إحصائية	.994	.18889	6-10	أقل من 5 سنوات
غير دالة إحصائية	.069	2.01389	11-15	
غير دالة إحصائية	.375	1.00000	فأكثر 16	
غير دالة إحصائية	.994	-.18889	أقل من 5 سنوات	6-10 سنوات
غير دالة إحصائية	.178	1.82500	11-15	
غير دالة إحصائية	.679	.81111	فأكثر 16	
غير دالة إحصائية	.069	-	أقل من 5 سنوات	11-15 سنة
غير دالة إحصائية	.178	-	6-10	
غير دالة إحصائية	.569	-	فأكثر 16	
غير دالة إحصائية	.375	-	أقل من 5 سنوات	16 سنة فأكثر
غير دالة إحصائية	.679	-.81111	6-10	
غير دالة إحصائية	.569	1.01389	11-15	

المصدر: من إعداد الباحثة

دور المتغيرات الديموغرافية في تفسير العلاقة بين الرضا الوظيفي والأداء المهني
هناء سعيد ناصر البطاشي

جدول رقم (28) لاختبار شيفيه للفروق المتعددة بين توقعات الفرد (ما يطمح له الفرد) وسنوات الخبرة

توقعات الفرد (ما يطمح له الفرد)		
الفأ=0.05	عينة الدراسة	سنوات الخبرة
1		
3.8889	9	أقل من 5 سنوات
3.7000	5	6 - 10 سنوات
1.8750	9	11 - 15 سنة
2.8889	4	16 سنة فأكثر
.056	27	مستوى الدلالة

المصدر: من إعداد الباحثة

الفرضية الفرعية الرابعة H_{03} : لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha < 0.05$) في إجابات (المدرء، رؤساء الأقسام، الإداريين، الإعلاميين والموظفين) في اللجنة الأولمبية العمانية تعزى العوامل الديموغرافية المتمثلة في النوع الاجتماعي، العمر، المستوى التعليمي، عدد سنوات الخبرة.

ويوضح الجدول رقم (28) ملخص لنتائج التحليل الإحصائي للفرضية الرئيسية الثالثة.

جدول رقم (29) نتائج التحليل الإحصائي للفرضية الرئيسية الثالثة

الفرضية	النتيجة	القرار
وجود فروق بين الرضا وفقاً للنوع الاجتماعي	ليست دالة إحصائياً	لا توجد فروق
وجود فروق بين الرضا وفقاً للعمر	ليست دالة إحصائياً	لا توجد فروق
وجود فروق بين الرضا وفقاً للمستوى التعليمي	ليست دالة إحصائياً	لا توجد فروق
وجود فروق بين الرضا وفقاً لسنوات الخبرة	ليست دالة إحصائياً	لا توجد فروق

المصدر: من إعداد الباحثة

نتائج الدراسة

أظهرت نتائج التحليل الإحصائي للبيانات المجمعة من العينة المكونة من (28) موظفاً وموظفة ما يلي:

- الرضا الوظيفي والأداء الوظيفي: لم تُثبت الفرضية الأولى وجود تأثير معنوي للرضا الوظيفي، بمكوناته المختلفة، على الأداء الوظيفي (انظر جدول رقم 12). حيث سجلت جميع المتغيرات علاقة طردية ضعيفة غير دالة إحصائياً، مما يشير إلى ضعف تأثير هذه العوامل على الأداء الوظيفي ضمن عينة الدراسة.
- الرضا الوظيفي والرغبة في العمل: على الرغم من ضعف العلاقة بين مكونات الرضا والأداء الوظيفي، أكدت نتائج الفرضية الثانية وجود تأثير دال إحصائياً للرغبة في العمل على الرضا الوظيفي، مع تسجيل علاقة طردية متوسطة. وهذا يدل على أهمية الجانب النفسي والدافعي للعاملين في تحسين مستويات الرضا.
- الفروق الديموغرافية: أكدت نتائج الفرضية الثالثة غياب وجود فروق ذات دلالة إحصائية في آراء المشاركين عند تقسيمهم حسب العمر، النوع الاجتماعي، المستوى التعليمي، وسنوات الخبرة، ما يدل على تجانس التقييمات والاتجاهات بين مختلف الفئات الوظيفية في اللجنة الأولمبية.

التوصيات

بناءً على نتائج الدراسة، توصي الباحثة بما يلي:

- إعادة النظر في آليات التحفيز: ضرورة تطوير وتحسين برامج التحفيز والتقدير الوظيفي بما يحقق تفعيل الرضا الوظيفي وتعزيز مساهمته في رفع الأداء، مع التركيز على المكافآت والتقدير المعنوية والمادية الملائمة.
- تعزيز التطوير المهني: اعتماد خطط تدريبية مستمرة تهدف إلى رفع كفاءة الموظفين، وتحفيزهم على التعلم المستمر، مما يساهم في تحسين مستوى الأداء ورفع الروح المعنوية.
- الاهتمام بالعوامل النفسية: تطوير بيئة عمل إيجابية تدعم الرغبة في العمل من خلال توفير ظروف عمل محفزة، دعم التواصل الفعال بين الموظفين والإدارة، وتعزيز الشعور بالانتماء الوظيفي.
- إجراء دراسات مستقبلية موسعة: يُنصح بتوسيع نطاق البحث ليشمل مؤسسات رياضية متعددة في السلطنة، واستخدام عينات أكبر وأدوات قياس متنوعة لتعميق الفهم حول تأثير الرضا الوظيفي والعوامل المرتبطة به.

الخاتمة

تشكل هذه الدراسة إضافة معرفية قيمة في مجال الإدارة الرياضية في سلطنة عمان، حيث سلطت الضوء على العلاقة المعقدة بين الرضا الوظيفي والأداء الوظيفي في بيئة اللجنة الأولمبية. وعلى الرغم من عدم تأكيد وجود تأثير معنوي مباشر للرضا الوظيفي على الأداء الوظيفي، إلا أن العلاقة الإيجابية بين الرغبة في العمل والرضا الوظيفي تبرز دور العوامل النفسية والدافعية في تعزيز الأداء. من هنا، فإن تحسين بيئة العمل وتطوير آليات التحفيز والتطوير المهني تعتبر من الضرورات الملحة التي يمكن أن تساهم في تحقيق أهداف المؤسسات الرياضية بكفاءة أكبر. تؤكد الدراسة كذلك على أهمية توحيد السياسات الإدارية التي تراعي الفروق الفردية وتعزز التكافؤ والعدالة في بيئة العمل، مما يدعم استدامة الأداء المتميز والتميز المؤسسي.

- Robbins, S. P., & Judge, T. A. (2019). *Organizational behavior* (18th ed.). Pearson.
- Spector, P. E. (1997). *Job satisfaction: Application, assessment, cause, and consequences*. Sage Publications.
- Sekaran, U., & Bougie, R. (2016). *Research methods for business: A skill-building approach* (7th ed.). Wiley.
- Cohen, J. (1988). *Statistical power analysis for the behavioral sciences* (2nd ed.). Routledge.
- Greenberg, J. (2011). *Behavior in organizations* (10th ed.). Pearson.
- Griffin, R. W., & Moorhead, G. (2014). *Organizational behavior: Managing people and organizations* (11th ed.). Cengage Learning.
- Hair, J. F., Black, W. C., Babin, B. J., & Anderson, R. E. (2019). *Multivariate data analysis* (8th ed.). Cengage Learning.

دور النخبة الإدارية في الإصلاح الإداري

عبد الاله الفتاحي

المملكة المغربية

الملخص:

المقال يدرس مكانة النخبة الإدارية في المغرب ودورها في الإصلاح الإداري وضبط عمل الدولة على المستويات المركزية والترابية والمحلية. يبدأ بتحديد مفهوم "النخبة" وتطورها تاريخياً: من الإدارة المخزنية قبل الحماية، إلى الإدارة الاستعمارية التي أدخلت البيروقراطية الحديثة، ثم مرحلة ما بعد الاستقلال التي ورثت نموذجين معاً دون قطيعة كاملة. يوضح النص أن النخبة الإدارية في المغرب ليست فقط جهازاً تقنياً ينفذ سياسات الدولة، بل فاعل تنظيمي وسياسي يؤثر في القرار العمومي، خصوصاً مع تراجع وزن النخب الحزبية وصعود ما يسمى بالتقنوقراط. يُبرز المقال أن الوصول إلى مواقع المسؤولية العليا لا يعتمد دائماً على الكفاءة والاستحقاق، بل يتأثر أحياناً بالرأسمال العائلي والشبكات والعلاقات، مما يخلق تفاوتاً بين الخطاب الرسمي حول الحكامة والواقع العملي. على المستوى المركزي، تقوم هذه النخبة بإعداد وتتبع مشاريع الإصلاح (رقمنة الإدارة، تبسيط المساطر، السجل الاجتماعي الموحد...) وتؤمن الاستمرارية التقنية للدولة. وعلى مستوى اللامركز، يبرز دور الوالي والعامل في مراقبة الشأن الترابي، التنسيق التنموي، والإشراف الانتخابي. وعلى مستوى اللامركزية، يشارك المنتخبون المحليون في التدبير ولكن بفعالية متفاوتة. في المقابل، يسجل المقال أعطاباً بيوية: تضارب المصالح، ضعف المحاسبة، البيروقراطية الثقيلة، وتسييس التعيينات. ويقترح في الأفق ضرورة تجديد النخب عبر إدماج الكفاءات داخل الأحزاب، والاعتماد على معايير الجدارة والتخصص لتأهيل أطر قادرة على مواكبة أورش الإصلاح الإداري والحكامة الترابية.

الكلمات المفتاحية: النخبة الإدارية، الإصلاح الإداري، التقنوقراط، المركزية واللامركزية، الحكامة، الكفاءة والاستحقاق، الدولة المغربية، الوالي والعامل، المساءلة والشفافية.

تشكل النخبة الإدارية بالمغرب عنصرا أساسيا في الهيكل السياسي، ولضمان تأهيلها بشكل جيد، يتعين علينا فهم الإطار العام لهذه المؤسسة واستعراض كيفية تكوينها بفاعلية¹، فهي تحتاج إلى آليات فعالة لإعدادها وتأهيلها لتنفيذ مهامها بكفاءة، ويجب علينا أن نفهم الإطار العام لهذه المؤسسة ونلتفت إلى النظام القانوني الذي ينظمها.²

للنخبة الإدارية دور محوري في تحسين أداء الإدارة لتتوافق مع تطورات المجتمع، فهي أيضا أداة أساسية لتنفيذ سياسات الدولة ومراقبة الاختلالات التي قد تنشأ في الإدارة العمومية.

والحديث عن النخبة الإدارية يقتضي منا معرفة مفهومها، بحيث يحيل مفهوم النخبة (elite) في المعجم الفرنسي على الصفوة والأفضل في كل شيء، من هنا جاء مصطلح النخبوية (elitism)، وتم استخدام هذا المفهوم منذ القرن 17، وفي المعجم العربي لا نجد اختلافا بين الدالتين كما أشار إلى ذلك ابن منظور في كتابه لسان العرب.³

لكن مفهوم النخبة لم يرح في علم الاجتماع والسياسة إلا منذ نهاية القرن التاسع عشر على يد (فيلفريد و باريتز، موسكا، مكاس فيبر...)

تاريخيا شهدت النخبة الإدارية في المغرب عدة تطورات، حيث كانت تتألف قبل الحماية من النخبة الإدارية المخزنية وفي مرحلة الحماية كانت الإدارة تسيطر عليها القوة الاستعمارية وتعمل بما يوافق مصالحها، وبعد الاستقلال شهدت البلاد تطورات في مجال الإدارة والنخبة الإدارية.

إن أهمية دراسة هذا الموضوع تتجلى في الدور المهم والحيوي للنخبة الإدارية في تحسين أداء الإدارة المغربية وتعزيز الشفافية والمساءلة وتطوير الكفاءات الإدارية مما ساهم في تحقيق التنمية ومكافحة الفساد.

إن الإشكالية التي نسعى لمعالجتها يمكن صياغتها على الشكل التالي:

- كيف تؤثر النخب الإدارية في عملية الإصلاح الإداري؟
- وتتفرع عن هذه الإشكالية الجوهرية أسئلة على النحو التالي:
- كيف تطورت النخبة الإدارية بالمغرب؟
- ماهي مكانن نجاح النخبة الإدارية؟
- ماهي مكانن خلل النخبة الإدارية؟
- كيف تعزز تأثير النخبة الإدارية في عملية الإصلاح الإداري مقابل تراجع دور النخبة السياسية؟

¹ - Driss BASRI: l'agent d'autorité memoire de diplome d'etude supérieures de doctorat en droit university Mohamed V, Rabat, 1976, P :15.

² - تأسست مدرسة البوليتك سنة 1794 من طرف كارنولازا ومونك كاسير لتكوين المتصرفين المدنيين والمفكرين في العلوم والتقنيات قصد إدماجهم في الهيئات الكبرى للدولة الغربية.

³ - أبو القاسم الزياتي، مجلة، "وجهة نظر"، الإيداع القانوني 1998، عدد 56_57 ص: 9.

- ماهي الآفاق المستقبلية للنخبة الإدارية في علاقتها مع الإصلاح الإداري؟
ولتحليل هذا الموضوع يستوجب منا الاعتماد على المنهج التاريخي لفهم تطور إنتاج النخبة الإدارية بالمغرب، وكذا توظيف المنهج السوسولوجي لمقاربة وضعية النخبة الإدارية بمحيطها الاجتماعي، مع تبني المنهج التحليلي لتحليل بنيتها ووظائفها، بهدف فهم أدوارها وتأثيرها في التنمية الشاملة.

وتأسيسا على ما سبق، ومن أجل الإجابة على إشكالية هذه الورقة البحثية ارتأينا تقسيمها إلى محورين:

المحور الأول: النخب الإدارية - الجذور والتطور -

المحور الثاني: مساهمة النخبة الإدارية في عملية الإصلاح الإداري.

المحور الأول: النخب الإدارية - الجذور والتطور -

تأثر تنظيم الإدارة في المغرب بشدة بمجريات تطور أوضاع البلاد عبر التاريخ، سواء من الناحية التاريخية أو السياسية أو الاجتماعية. فعندما نتناول موضوع النخبة الإدارية في المغرب، يجب أن نضع في الاعتبار أنه لا يمكن فصلها عن هذه السياقات. إن فهم حاضر تنظيم الإدارة يستدعي ضرورة إلقاء الضوء على الماضي السياسي للبلاد وكيف أثرت هذه الأحداث على شكل ووظيفة الإدارة العمومية.

فالبحث عن الجذور التاريخية للنخبة الإدارية في التاريخ الإداري للمغرب، يمكننا من الوقوف على مراحل تطور هذه المجموعة الإدارية.

I. الجذور التاريخية:

إن واقع الإدارة المغربية ساهمت فيه عدة عوامل لا يمكن فصلها عن جذورها البعيدة سواء قبل الحماية أو خلالها، كما أنه لا يمكن إنكار دور المستعمر في وضع مجموعة من القواعد والأعراف السياسية وترسيخها، ويمكن رصد هذه السيرة عبر ثلاث مراحل¹:

1- المرحلة السابقة لعهد الحماية:

تسمى هذه المرحلة بالإدارة المخزنية ولا ترقى إلى مستوى الإدارة العصرية وذلك بسبب عدم خضوعها لضوابط عقلانية تحدد تنظيمها ومكانتها داخل الدولة.

2- مرحلة الحماية:

خلال هذه المرحلة، شهد الجهاز البيروقراطي في المملكة تحولا نحو العقلانية والفعالية، فقد شهدت إصلاحات هامة قامت بها السلطات الاستعمارية، حيث تم تطوير الجهاز البيروقراطي بشكل جوهري، وتم توفير الوسائل المادية والقانونية الضرورية لأداء الوظائف الإدارية التقليدية، وكذلك تطوير هياكل إدارية جديدة للتعامل مع التحديات الاقتصادية والاجتماعية الحديثة، وذلك بهدف بسط نفوذها على مجموع تراب المملكة.

¹رشيد الخطابي، النخب الإدارية بالمغرب، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام، جامعة محمد الخامس كلية الحقوق، 2015_2016، الرباط، ص: 6.

3-مرحلة الاستقلال:

وجدت الإدارة المغربية نفسها أمام إرث مزدوج، إرث المخزن التقليدي وإرث إدارة الحماية، غير أن السلطات لم تسعى إلى إحداث قطيعة مع ماضي المخزن التقليدي، كما أنها لم تسعى إلى إحداث قطيعة مع الماضي الاستعماري، ومن ثم ظلت الإدارة المعمول بها في المغرب بعد الاستقلال مطبوعة بعمق تاريخها السياسي والإداري، فهي لم تنشأ من فراغ ولم تكن وليدة الصدفة¹.

II. الطابع التأطيري للنخبة الإدارية :

إن دراسة مسارات وملامح (profile) النخبة الإدارية السوسيو-أكاديمية والمهنية وخلفياتهم الاجتماعية توضح تواجد ثنائية البنى التعليمية فيما يخص عملية تكوينها، كما أن سياسة الترخيب في المغرب ليست قائمة فقط على محدد الكفاءة والاستحقاق بل مازال الرأسمال العائلي والاقتصادي والشبكات الاجتماعية حاضرا².

1-المسار المهني والتكويني :

يعتبر التدرج المهني أمرا بالغ الأهمية في إنتقاء الكوادر الإدارية المميزة، سواء من خلال انتمائهم إلى مختلف وزارات ومؤسسات القطاع العام أو تقدمهم في مختلف الأقسام والمجالات داخل تلك المؤسسات وتنوع تجاربهم الثقافية. علاوة على ذلك، لاحظنا أن معظم الأبحاث السوسيوولوجية التي تناولت مسألة النخب الإدارية تسلطت بشكل كبير على موضوع التعليم والبحث العلمي كواحد من العوامل الحاسمة في انتقاء النخب الإدارية³ إلى جانب الانتماء العائلي وشبكة العلاقات، والبنية التعليمية للنخبة الإدارية، تتميز كذلك بتباينها سواء من حيث التكوين في الخارج (مدرسة القناطر الفرنسية...) أو داخل المغرب. أو من حيث طبيعة الدبلومات المحصلة عليها (تكوين إداري ENA-السلطة RAT، تكوين بيداغوجي -أستاذ التعليم العالي، تكوين العلوم الدقيقة...) ومن هنا يمكننا التعرف على نوعية الثقافة التي تشبعوا بها والتي يحاولون نشرها وإتباعها بصدد مزاولتهم لمهامهم.

2 خصائص انتقاء النخبة الإدارية :

بفضل ثروتهم من المعرفة العلمية والمهارات العملية، تعمل النخبة الإدارية وفقا لخطط ومناهج منطقية هذا النهج يجعل العمل التقني يلعب دورًا حاسمًا في المجتمعات المتقدمة.

تختلف النخبة الإدارية عن النخبة السياسية من خلال أسلوب تكوينها وتأسيسها، حيث تعتمد النخبة الإدارية على الاختيار القائم على الكفاءة والخبرة التقنية، فيما يتعلق بإدارة القطاعات الحيوية والمؤسسات العمومية، سواء على الصعيد السياسي والاقتصادي والاجتماعي، يأتي ذلك نتيجة للخبرة والتخصص التقني الذي يتمتع به أعضاء هذه الفئة، وتجدر الإشارة إلى أن إختيار القيادة الإدارية في المغرب ليس محصورا فقط في مجال الكفاءة والاستحقاق، في بعض الحالات، يعتمد اختيارهم على

¹ امينة حطان، أسس الإصلاح الإداري بالمغرب، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام، كلية الحقوق، اكادال، الرباط 2009، ص: 32.

² Driss. ELANDALOUSSI, formation et sélection des élites administratives au Maroc, cas de L'E .N .A.P, thèse pour le doctorat de 3^e cycle en sciences sociales et politiques, juin 1980 p :32.

³ أمينة المسعودي، الوزراء في النظام المغربي 1955-1999، مطبعة النجاح الجديدة الدار البيضاء، الطبعة الأولى، السنة 2011 ص: 134.

دور النخبة الإدارية في الإصلاح الإداري عبد الاله الفتاحي

العوامل الأخرى مثل الرأسمال العائلي والاقتصادي والشبكات الاجتماعية، على الرغم من القيود الدستورية المفروضة على التعيين في المناصب القيادية الإستراتيجية¹.

وقد وظف النظام السياسي في المغرب فئة النخبة الإدارية في مجال الإدارة والاقتصاد والسياسة كبديل محتمل للنخبة الحزبية الحاملة لتوجه إيديولوجي ومشروع سياسي بديل.

المحور الثاني: مساهمة النخبة الإدارية في عملية الإصلاح الإداري:

I. واقع النخبة الإدارية المغربية :

1 - مكانن نجاح النخبة الإدارية:

النخبة الإدارية على المستوى المركزي تشمل الوزراء، الكتاب العامون، مدراء الإدارات المركزية بالإدارات العمومية والمقاولات العمومية...، أما على المستوى اللامركز الإداري، فإنها تشمل: الوالي، العامل، الباشا...، في حين على مستوى اللامركزية الإدارية نجد النخبة السياسية.

أ- على المستوى المركزي:

تعتبر النخبة الإدارية على المستوى المركزي المحرك الأساسي لتفعيل السياسة الحكومية المعتمدة في مجال الإصلاح الإداري، حيث عهد لها المشرع إعداد وتنفيذ البرامج التحديثية للإدارة العمومية:

أحد أهم إسهامات النخبة الإدارية تكمن في تقديم تحليل دقيق للموضعية الإدارية والمشاركة الفعالة في عمليات اتخاذ القرارات، كما أنها مسؤولة عن ضمان تنفيذ القوانين بكفاءة وفعالية، وتقوم أيضا بالإشراف والوصاية على المؤسسات العمومية، بالإضافة إلى التعاون مع المجتمع المدني لتنفيذ عمليات الإصلاح الإداري بنجاح، في رقمنة الإدارة، وإخراج السجل الاجتماعي الموحد إلى حيز الوجود. بالإضافة إلى تبسيط المساطر الإدارية ..

ب- على المستوى اللامركز الإداري:

شرح المغرب في تطبيق نظام اللامركز الإداري منذ السنوات الأولى للاستقلال، وجعل منه مبدأ ثابتا في نظامه الإداري²، فالمركية المفرطة للاختصاصات تعيق مصالح المواطنين على المستوى المحلي³، وعدم تفعيل اللامركز الإداري بشكل جيد كان موضوع انتقادات لاذعة من قبل مؤسسات دولية ووطنية⁴.

¹ تقرير أطروحة دراسة جيوسياسية النخب، النخب التكنوقراطية بالمغرب 1998-2018 فئة المهندسين نموذجا، على موقع

<https://www.belpresse.com/politique/102009.html>، تاريخ النشر على الموقع 02 سبتمبر، 2019، اطلعت عليه

2023/05/28 الساعة 17:42

² عبد الحق طالبي، مؤسسة الوالي او العامل بين المركزية وعدم التركيز الإداري دراسة مقارنة، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام كلية الحقوق، أكادال مطبعة الجديدة الرباط، 2011-2012، ص: 20.

³ ناصر محمد الصائغ، الإدارة العامة والإصلاح الإداري في الوطن العربي، شركة الشرق الأوسط للطباعة، عمان الأردن 1986، ص: 27.

⁴ Hassan Ouazzani : décentralisations et pratiques locales du développement, Imprimerie Najah EL Jadida, CASABLANCA 1996 P : 52.

دور النخبة الإدارية في الإصلاح الإداري عبد الاله الفتاحي

وللتخفيف من معضلة المركزية المفرطة قامت السلطات بعدة إجراءات لدعم عدم التركيز الإداري ونقل عدة اختصاصات إلى المصالح الخارجية¹.

تعد مؤسسة الوالي والعامل من أهم وأبرز الوظائف التي تحتل مكانة سامية في التنظيم الإداري المغربي على المستوى الترابي، وتبرز هذه الأهمية على مستوى:

- . المراقبة على الجماعات الترابية .
- . الإشراف على العمليات الانتخابية والاستفتاء .
- . التدخل في جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية .
- . التعاقد مع المصالح اللامركزية للجماعات الترابية لتحقيق التنمية..

ج - على مستوى اللامركزية:

يقصد بالنخبة المحلية الأعضاء الجماعيين الذين يشاركون بقوة القانون في تدبير شؤون الجماعة والمطالبة بالمساهمة في تحقيق التنمية المحلية وذلك بالمساهمة المباشرة عبر مختلف المقترحات والمبادرات والتعديلات التي تتقدم بها، بهدف ضمان فعالية مردوديتها في عملية صناعة القرار المحلي²، بسبب عدم قدرة الدولة على مواجهة المشكلات انطلاقاً من المركز، إذ تعتبر اللامركزية آلية ناجحة في إدارة المشاكل المتراكمة وتحويلها إلى وحداتها اللامركزية المختلفة للتغلب عليها، من هنا ينبع دور النخبة السياسية في بلورة شكل وطبيعة الدولة التي تم الإعلان عنها منذ السنوات الأولى للاستقلال.

2-مكامن الخلل:

عرفت النخبة الإدارية شأنها شأن باقي النخب أزمة بنيوية، إذ أصبحت سمعتها متضررة بفعل نيران النقد الموجه إليها، سواء من طرف العموم أو من طرف المجتمع السياسي، مما يقتضي منا تحديد بعض مظاهر قصورها، كما أن تنامي ظاهرة ولوج النخبة الإدارية إلى الحياة السياسية أصبح له أثر كبير على ممارسة السلطة السياسية.

1- جوانب قصور النخبة الإدارية:

ساهمت بعض المظاهر في تكريس أزمة النخبة الإدارية، فالولاءات السياسية والشخصية أضحت تؤثر على قراراتها وأدت إلى التضارب في المصالح، ناهيك عن ضعف التنسيق والتأطير داخل الإدارة، وقصور التدبير والتخطيط في السياسة التكوينية المستمرة، وضعف المشاركة في عملية التنمية وغياب ربط المسؤولية بالمحاسبة.

إن الإدارة المعاصرة بأساليبها المتطورة لا تبدو أثارها في الواقع إلا من خلال أداء متميز للنخبة الإدارية التي لا تقدم على أي عمل إلا على ضوء خطة مدروسة، وعدم ترك الأمور للصدفة³.

¹ محمد أهاني، مؤسسة الوالي والعمل في النسق الإداري، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام، جامعة مولاي إسماعيل، كلية العلوم القانونية و الاقتصادية و الاجتماعية، مكناس، المغرب 2020 _ 2021 ص: 16.

² . ظهور شريف رقم 1.15.85 صادر في 20 من رمضان 1436 الموافق 7 يوليوز 2015 بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات، المنشور بالجريدة الرسمية عدد 6380 بتاريخ 6 شوال 1436 الموافق 23 يوليوز 2015، صفحة: 6660.

³ Raymond Aron, les étapes de la pense sociologique, édition Gallimard, 1967, PARIS, P :413

ب- تعزيز وظيفة النخبة الإدارية وافتراغ النخبة الحزبية:

إن تراجع دور النخبة السياسية في الدولة أعطى مجالاً لإضفاء الطابع التقني على الحياة العامة أو ما يعرف بـ **Technocratisation de la politique**، نظراً لتنامي دور المعرفة المتخصصة في تدبير الشؤون العامة، وبالتالي

تعزيز الوظيفة التكنوقراطية في مقابل الوظيفة السياسية.¹

ولعل المتأمل في طبيعة المناخ السوسيو-سياسي بالمغرب يربطه بموضوع السياسات العمومية، سيقف على مجموعة من الخصائص التي تميز هذا المناخ، وأهمها تلك الهوة بين ما هو موجود من إمكانيات وموارد بشرية في مجال الفعل العمومي وحالة المؤسسات الموكلة لها اتخاذ القرار السياسي.²

إن الفعل السياسي هو في الأساس فعل ديموقراطي يقوم على أساس تكافؤ الفرص بين الأفراد والجماعات سواء في علاقة بانتماهم الحزبي أو في علاقة بانتماهم لمؤسسات الدولة التمثيلية.

نتيجة الحاجة المتواصلة للخبرات والكفاءات التقنية لتنفيذ المشاريع في عدة مجالات أصبح الطلب متزايداً على النخبة التقنية، والأكثر من ذلك أصبحت تحضر كفاعل سياسي على مستوى التخطيط والتنفيذ، لكن هناك من ينتقدها باعتبارها توظف كأذرع لتنفيذ مشاريع النظام ولا تحمل مشروعاً سياسياً بديلاً.³

II. الافاق المستقبلية :

1 تعزيز المؤسسات الحزبية بالكفاءات :

إن استعادة المؤسسات الحزبية لدورها كمؤسسة سياسية يتحتم عليها استقطاب كفاءات ذات مستوى تكويني مهم قادر على خلق التوازن بين الفاعلين في المشهد السياسي والإداري المغربي وتعزيز دورهم في إعداد واتخاذ القرارات الإستراتيجية ومواجهة التحديات والأزمات التي تفرض بتفصيلاتها على الواقع السياسي والإداري المغربي، مما أضحت معه مسألة تجديد النخب أمراً ضرورياً خصوصاً في ظل إعطاء الأحزاب السياسية الأولوية للصوص الانتخابي، وبالتالي تقديم في كل استحقاق انتخابي وجوه وأسماء معروفة بدلاً من أسماء جديدة.

2- اعتماد مقاربات الكفاءات في إنتقاء النخب وتجديد مناصب المسؤولية:

إن أي تحديث للإدارة وعصرنتها مواكبة التطورات الحاصلة على المستوى الدولي يستوجب بالضرورة امتلاك الدولة لترسانة مهمة من النخبة الإدارية والسياسية، وما يستنتج أن النخب الحالية غير قادرة على مواكبة الرهانات التنموية التي تقودها الدولة مما يستدعي ضرورة توفر شرط الكفاءات والاستحقاق في إنتقاء النخب المؤهلة لمواكبة الأوراش التنموية الكبرى من تبسيط المساطر الإدارية، رقمنة الإدارة، ورش اللاتمركز الإداري، ميثاق المرافق العمومية...، وفق قواعد الحكامة والتدبير الاستراتيجي والاشتغال وفق أجندة خاصة.

¹ عبد الرحيم العطري، "صناعة النخب"، دفاتر مجلة وجهة نظر، عدد 57-56، ص9

² مريم المرابط، "التكنوقراط في العمل الحكومي"، حكومة إدريس جطو نموذجاً، رسالة لنيل دبلوم الماستر، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، فاس، 2020-2021، ص: 19.

³ - أبو القاسم الزباني، "مجلة وجهة نظر"، مرجع سابق، ص: 7.

دور النخبة الإدارية في الإصلاح الإداري عبد الاله الفتاحي

خاتمة:

تلعب النخبة الإدارية دورا بارزا في عملية الإصلاح الإداري وتحسين جودة الحياة السياسية والاجتماعية. ولتحقيق هذه الأهداف بفعالية، يجب أن نعتد معايير الكفاءة والجدارة في عمليات الانتقاء. بالإضافة إلى ذلك، يمكن تعزيز المؤسسات الحزبية من خلال تعيين الكفاءات، مما يعزز التوازن في الساحة السياسية والإدارية.

من بين الانتقادات الموجهة للنخبة الإدارية أنها تشغل مواقع قيادية دون إظهار كفاءتها الحقيقية في الواقع وهذا يعيق القدرة على تقديم تشخيص دقيق للأوضاع الاجتماعية والاقتصادية، مما يستدعي الأمر تقييم الحصيلة المنجزة لهذه الفئة في ميدان الإصلاح الإداري.

دور النخبة الإدارية في الإصلاح الإداري عبد الاله الفتاحي

لائحة المراجع :

✓ الكتب :

- المسعودي أمينة، الوزراء في النظام المغربي 1955-199 الأصول المال. مطبعة النجاح الجديدة الدار البيضاء الطبعة الأولى، السنة 2011.
- لحرش كريم، الدستور الجديد للمملكة - شرح وتحليل - سلسلة العمل التشريعي والاجتهاد القضائي، الطبعة الثانية مطبعة النجاح، الدار البيضاء.
- طالبي عبد الحق، القانون الإداري عدم التركيز الإداري الطبعة الأولى مطبعة الجديدة الدار البيضاء
- ناصر محمد، الإدارة العامة والإصلاح الإداري في الوطن العربي، شركة الشرق الأوسط للطباعة، عمان الأردن 1986.

✓ الأطروحات:

- * الخطابي رشيد النخب الإدارية، أطروحة في نيل الدكتوراه في القانون العام جامعة محمد الخامس كلية الحقوق الرباط، 2015-2016.
- * اهناي محمد، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام، مؤسسة الوالي والعمل في النسق الإداري المغرب 2020/2021.
- * حطان امنة، أسس الإصلاح الإداري بالمغرب، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام كلية الحقوق اكдал، الرباط 2009.

✓ الرسائل :

- * المرابط مريم، "التكنوقراط في العمل الحكومي"، حكومة إدريس جطو نموذجاً، رسالة لنيل دبلوم الماستر، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، فاس، 2021-2020.

✓ مقالات :

* الزباني أبو القاسم، "مجلة وجهة نظر"، عدد 57 56.

✓ الظواهر:

- * ظهير شريف رقم 1.15.85 صادر في 20 من رمضان 1436 الموافق 7 يوليوز 2015 بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات، المنشور بالجريدة الرسمية عدد 6380 بتاريخ 6 شوال 1436 الموافق 23 يوليوز 2015.

✓ مراجع متوفرة على الأنترنت باللغة العربية والأجنبية:

- * تقرير أطروحة دراسة سوسيوسياسية للنخب، النخب التكنوقراطية بالمغرب 1998-2018 فئة المهندسين نموذجاً
موقع <https://www.belpresse.com/politique/102009.html>

✓ مراجع اجنبية:

*BASSRI DRISS, la gent d'autorité memoire de,diplome d'etude
supérieures de doctorat en droit, université Mohamed v Agdal, rabat
1976.

* AL Driss. ELANDALOUSSI, formation et séélection des élites
administratives au Maroc,cas de L'E .N .A.P ,thèse pour le doctorat de 3^e
cycle en sciences sociales et politiques ,juin 1980.

*OUAZZANI HASSAN, décentralisations et pratiques locales du
développement, Casablanca, imprimerie NAJAH ELJADIDA,
CASABLANCA ,1996.

*Raymond Aron, les étapes de la pense sociologique, édition
Gallimard,1967 ,PARIS.

المجتمع الرقمي:

من إنتاج المعرفة إلى السيطرة الناعمة

محمد أعريم

باحث في سلك الدكتوراه بكلية الآداب والعلوم الإنسانية

جامعة محمد الخامس، الرباط

تخصص: علوم الإعلام والتواصل

المملكة المغربية

الملخص:

لقد استطاع التطور التكنولوجي في عالمنا المعاصر، تحقيق تقدم ملموس في رقمنة الحياة الإدارية، وتمكن من تسهيل الحياة للناس من خلال إختصار المسافة، والزمن بين الحضارات المعاصرة، وتقليل الكلفة. ما جعل البيئة الرقمية تُساعد الموارد البشرية على استثمار هذا التطور، وجعل المجتمع الرقمي يراهن على تحويل المعلومة إلى معرفة وإنتاج الثروة، من خلال إستخدامها، وتقاسمها في زمن بدأ التفكير في حوسبة الأشكال المجردة للمعلومات، والبيانات مما يَطْرُحُ أسْتَحْضار المواءمة بين ما هو إنساني وآلي، والانتباه إلى ما بدأ يطرحه الجرم الإلكتروني، حتى لا يبقى العلم محايداً عمّا يجري من تحالفات وتوافقات على المستوى الدولي. التي بفضلها تضمن للهويات الوطنية الحضور والوجود في الفضاء المرقمن.

الكلمات المفاتيح: المجتمع الرقمي، البيانات، تكنولوجيا المعلومات، الاعلام، التواصل، الإتصال، المعرفة، الحوسبة الحديثة، إنتاج الثروة.

يعتبر توصيف المجتمع الرقمي مدخلاً مركزياً لمعرفة حدود الإنتساب في هذا الفضاء الجديد؛ المبني على الإتصال وإنتاج المعلومة وتقاسمها.

إذا كانت البيانات مادة أساسية لإنتاج المعلومة، فإنها بحقٍ تعتبر مدخلاً، بينما تُعدُّ المعلومة مُخرَج لها بَعْدَما تتم عملية المعالجة. إنها مجال لاستعمال المفاهيم، والأحداث، والأشياء، والأشخاص التي تصف الظاهرة بشكل عام، وتحوُّل في الطبيعة البشرية وكيونيتها؛ أي كما يذهب كيت دفلين: الإنتقال من مجال الصناعة واللوجستيك إلى مجال المعلومة والمعرفة، وتطوير أسلوبها الذي أصبح متاحاً للجميع⁽¹⁾.

لذلك، فتحويل المعلومات والبيانات إلى معرفة يتطلب توضيح الفرق بين كل هذه المستويات، إذ تكتسي البيانات عند طَبْعِها صفة التَّمثُّل، ويتم أستعمالها بشكل سريع، سواء تَمَّظَّهت في الجانب الخطي أو من خلال حِفْظِها في أسطوانة الكمبيوتر، أو تمثُلها في الفكر الجمعي للمجتمع، فتصبح مَعْرِفَةً في مُفَكَّرَةِ الفرد وفِكْرِهِ.

لذلك، تصبح المعلومات قادرة على تعديل، وتغيير البناء المعرفي والذهني للإنسان بشتى الطرق من خلال نشاط النظام العصبي؛ الذي يتأثر بالمصادر الخارجية التي تدفع الإنسان إلى معرفة الميكانيزمات التي تقود العملية التواصلية، وتسريع إيصال الرسالة. وعليه، ترسم هذه المعلومات مسار البيانات عند المعالجة؛ أي عند تفسيرها وتحليلها لتصبح قابلة للتسجيل، والتداول، والنشر، والتوزيع عبر أشكال دالة.

هكذا، يتضح أن البيانات المرتبطة بالمعلومات، هي أمتداد لها، بل هما معاً وجهان لعملة واحدة؛ أي عملة المعرفة التي تنسج خيوط الإتصال، والتواصل في العالم الذي يتم فيه إستغلال البيانات؛ بحيث يتم إقتحام الخصوصيات الفردية والجماعية، بل حتى خصوصيات الدول؛ الأمر الذي يزيد من تعقب الدول الكبرى للدول الصغرى، من أجل السيطرة، والهيمنة تحت مُسميات العولمة، والحدثة، والتطور الإلكتروني، وتخصصات الذكاء الإصطناعي.

في هذا الإطار، فإن الحواسب التي يتم التعامل معها يومياً، تتمكن من تتبع معلومات شخصية وحميمية عنك أيها المستعمل، وتتضمن جميع اهتماماتك.

إنه التوصيف الذي يَنْسَجِبُ على العالم الرقمي الذي يتجاوز الحدود المعقولة في الإستعمال.

فما هي العلاقة التي تجمع البيانات بالمعلومات والمعرفة؟

إذا كانت البيانات دالٌ وضعي للحقل الذي يتم الإشتغال فيه، فإنها كذلك سيرة لتنتقال المجتمع من مجال الصناعة واللوجستيك إلى مجال "المعرفة" و"المعلومة"؛ التي تُمَكِّنُ تكنولوجيا معالجة المعلومات من حَصْدِ هذا الزاد المعرفي.

وبذلك، فإن أي خطابٍ حول هذه المسألة يُعَدُّ تَعَدُّداً للخطابات حول المعلومة المتعددة والمختلفة.

وعليه، يمكن القول بأن المعلومة، إنتاج خطاب، وميتا لغة للمتخصصين والدارسين على أختلاف اهتماماتهم العلمية؛ حيث يتم تحويل المعلومة إلى معرفة؛ التي يضمن عِلْمُهَا توضيح الفرق بين البيانات والمعلومات والمعرفة.

(1) كيت ديفلين Keith Devlin: الإنسان والمعرفة في عصر المعلومات، تحويل المعلومات إلى معرفة، ط، 1، ترجمة شادن الياني، السعودية، 2001، ص19.

ومن هنا يمكن القول بأن البيانات هي مجموعة من الحقائق، والأرقام، والنصوص، والصور، والأسماء، والأصوات، والعناوين...؛ التي يتم تحليلها وتنظيمها فيتم أستعمالها للوصول إلى المعلومات ليتمثلها الفرد، والجماعة، ويوظفها في الحياة العملية للعيش بنهاة الحس المشترك.

يساعدنا هذا التحليل على دراسة العوالم المادية، في حين يبقى للمتخصصين في مجال المعلومات الحظ الأوفر لمواجهة المجالات الأكثر إنسانية عند تدفق المعلومات. وضبط التشريعات، والقوانين في المجتمعات الرقمية، خصوصاً عند التداول، والتنظيم عند البحث عن المادة الخام للصناعة المعرفية التي تتجاوز الحدود الجغرافية، والتقنية، والإدارية، والثقافية.

لذلك تحتاج طبقة "عمال المعلومات وإنتاجها" إلى أساليب جديدة في الإدارة التي أصبحت فيها المعلومات وتكنولوجياها قادرة على إنتاج الثروة، وأصبح هذا المنحى يقود رغبة الناس لتقاسمها مع الآخرين، مما يعجل بزوغ عواقب غير محتملة، وغير مرغوب فيها، خصوصاً أن تمدد البيانات أصبح يهدد أمنها وخصوصيتها.

فكيف يتحدد المجتمع الرقمي في هذا السياق؟

بكل تأكيد أن الحق في المعرفة لا يتأسس على فئة دون أخرى، بقدر ما أن للجمهور حقه فيها⁽¹⁾، لذلك إتجه المختصون في مجال المعلومات إلى اعتبارها محوراً مركزياً لمجتمع ما بعد الصناعة، الذي لا ينفصل عن البناء الاجتماعي المبني على الإتصال، والتواصل الذي يعتمد تكنولوجيا الإتصال الذكية.

إنه المجتمع الذي يتمكن فيه كل فرد من إنتاج المعلومة، وأستخدامها، وتقسامها بين الأفراد، والجماعات من أجل إنتاج الثروة وتوظيفها في مناحي الحياة، سواء كانت ذات مظهر مدني، أو سياسي، أم متعلقة بالحياة الفردية والجماعية.

يقودنا هذا التعريف إلى القول، بأن نشوء الظاهرة الإتصالية ظهرت مع الحضارة الرومانية والمصرية والإغريقية والهندية والصينية منذ القرن الأول بعد الميلاد. وصولاً إلى اعتماد المواصلات السلوكية واللاسلكية في القرن العشرين، الذي دفع نحو الإهتمام بتكنولوجيا الفضاء والمركبات الفضائية.

في هذا السياق، بدأت ملامح المجتمع الرقمي، الذي نشأ مع السياسات الحديثة لليابان من خلال الإستعمال المرن للحواسيب الدقيقة المسماة «جوه شاكاي» «johoshakar»، وهي القريبة من حيث الترجمة إلى مفهوم «مجتمع المعلومات».

إنه نموذج ما بعد المرحلة الصناعية في اتجاه الحوسبة ذات الشكل المجرد للمعلومات.

هكذا سيشق هذا التطور طريق مجتمع المعلومات وسيهتم بإنتاج: القيم المادية؛ أي القيم المعلوماتية، وبه سيسيطر الحاسوب على المجتمع الرقمي ومجاله الذهني؛ ما سيمكن المجتمعات من اختيار المعرفة المبنية على تمتع الشخص بحريته في رسم خريطة حياته، أي من خلال الإعتماد على المعيار التقني والاجتماعي والاقتصادي والسياسي والثقافي، لتحسين ظروف العمل، وإنتاج الثروة، والمساهمة في القرار السياسي، وتمكين جماعة الضغط من فرض أسلوبها في الحياة العامة.

إن الغرض من الوقوف على هذه الملامح المفسرة، هو الإنباه إلى سيرورة التطور العلمي لتكنولوجيا الإتصال، والتأصيل المعرفي لها، وذلك من خلال الطبيعة الإتصالية التي يتميز بها الإنسان في حياته، علماً بأن ما يؤطر هذا التواصل، والإتصال مستمد من

(1) Voir le droit de pouvoir, Fédération internationaliste des journalistes, Juin 1992, Bruxello, p: 5.

فلسفات، وخلفيات سياسية، وفكرية، وثقافية، لذلك ستعمل الكيانات الوطنية على وضع سياسة وطنية لأستراتيجيتها المعلوماتية وأعتبرها المدخل الرئيسي لعهد إقتصاد المعرفة، وذلك من خلال عملية إنتاج، ومراقبة المعلومات لحماية نظامها، وبسبب نفوذها والسيطرة على أنشطة النظام الاقتصادي المبني على الملكية الخاصة، من خلال القطاع التعليمي، والعلمي، والإعلامي التي بفضلها يمكن الوصول إلى ركائز المجتمع الرقمي من خلال بسط نظام مؤسساتي يعكس كفاءة الإدارة وسيطرتها داخل بيئتها.

يقود هذا المنحى إلى طرح سؤال المواءمة بين ما هو إنساني وآلي، وذلك من أجل توفير الفضاء الأنسب للحوار بينهما، وذلك لما يمكن أن ينتجه التفكير في مآل الفلسفة النانومترية وعلاقتها بالمجتمع الرقمي، بحيث أن ثورة النانوتكنولوجيات تذهب إلى أن الحياة تقع على سُلَّم النانومتر؛ أي جزء من مليار متر؛ لذلك فالمزوجة بين البيولوجيا والنانوتكنولوجيات سيؤدي إلى تبعية الإنسان، ما يبشر بغياب إنسانيته، لأن الكل اليوم مَبْنِي على الأنترنت والذكاء الاصطناعي.

وعليه، فإن هذه الثورة النينية هي في حقيقة الأمر إتجاه نحو تعديل إنسانيتنا وطبيعتنا البيولوجية، الأمر الذي سي طرح إشكالات فلسفية، وعلمية مستقبلاً⁽¹⁾.

إنه مستقبل العلوم المتعددة الفوائد والمخاطر، بحيث تُعدُّ هذه الجهود كما هو الحال مع مبادرة نيني Nini الأمريكية National Nano، بالفردوس العلمي الذي لا يزال يراوح نفسه في المختبرات العلمية، الأمر الذي يثير فينا التفاؤل والخوف، عن مدى أخلاقية هذه التكنولوجيات، والعلوم الدقيقة على الحياة البشرية والبيئية معاً، وذلك لما تشكله هذه الثنائية من لازمة وجودية لطرح السؤال الحقيقي حول كينونتنا الزمانية والمكانية، فكيف للمجتمع الرقمي والمعرفة، التعامل مع التفكير في الهندسة الاجتماعية والبيئية المطروحة للنقاش، خصوصاً عند العزم على تطبيق تكنولوجيات المعلومات على أجهزة الحوسبة الحديثة، ودمجها لطابعها الإنحائي في الأجهزة القابلة للإرتداء والتطبيقات الطبية والفضائية وأنترنت الأشياء، والخلايا الكهروضوئية التي يتم خياطتها على الملابس، والورق الإلكتروني، الذي يُمكنُّ لغة وتطبيقات النانوتكنولوجي في مجال الكمبيوتر من فرصة ذهبية لبسط سيطرتها. كل هذا، يطرح المسألة الأخلاقية في المجتمع والبيئة الرقمية التي وصل فيها الكمبيوتر، وتكنولوجيات المعلومات، والإتصال إلى ثورة ما بعد الحداثة، مما يستوجب التفكير في قدرة الإنسان المرقمن التخلي عن خطاطته الذهبية الموروثة.

إنها ثورة وجودية، ليس فقط في التطور الشامل لمجتمع المعرفة أو كونها عملية لفعل كلامي ومعرفة يقوم بمهمة التواصل⁽²⁾، بل في التعامل مع المسألة الأخلاقية التي ستقبل تغيير الطبيعة البشرية بأبعاد تكنولوجية جديدة، تجعل من المجتمع الرقمي رقماً بلا روح، مما يجعله تحت الطلب، الذي بمقتضاه يصير تابعاً عندما سيستسلم لرغبة التقنية الجامحة التي ستجعل منه أنا رقمية.

لذلك، يلزم الأمر التحلي بالعمق، والنضح في التعامل مع هذا التحول، خصوصاً، فيما يتعلق بحياة المجتمع الرقمي داخل هذه البيئة الافتراضية المعنية بإنتاج المعرفة بين الأفراد، والأنظمة، والمجتمعات في أنحاء العالم.

ففي ظل هذه الرؤية الجديدة للإعلام، والإتصال ستممكن الهويات الرقمية التي ينتجها المستخدمون من تعبيد الطريق للجرم الإلكتروني، سواء من خلال القرصنة أو الاستدراج، والتخفي، والتصيد. ما يفرض على الدول بناء مؤسسات مستقلة تكون حكماً بين الأطراف المتنازعة؛ حتى لا يُعطى للتمرد على القانون سلطة جديدة للمجتمع الديمقراطي، وتجنب الصدام بين ما هو فردي وأجتماعي، ما يركي الاحتكام إلى القوانين الرقابية التي تضمن التمييز بين الحق والواجب، ودرءاً للسقوط في إيديولوجية الإتصال

(1) حسن بركات، ثورة النانوتكنولوجيات ومصير الإنسان، مجلة "دراسات إنسانية اجتماعية"، جامعة وهران 2، المجلد 10، ع 2 خ، ص 521.

(2) زكي حسين الورد، مجبل لازم المالكي: "المعلومات والمجتمع"، ط 1، الأردن الوراق للنشر والتوزيع، 2002، ص 25.

التي تجرد مفهومه، دون الركون إلى مقوماته المضمونية، فتسقط في المبتذل اليومي الذي يزكي الإتصال من أجل الإتصال وما يخلقه من خلل في مضمون التواصل الجاد.

فما هو موقف الدول من هذا التَّعَبُّر الذي يقود المجتمع الرقمي؟

بكل تأكيد، أن مفهوم الدولة في عصرنا الحالي، قد عرف إزاحة واضحة عن عناصر قوتها التقليدية التي كانت مبنية على السلاح، والمال فقط، فأصبح العيش في كيانات الدول على ما لا يعرفه الآخرون عنك، أي من خلال الأنشطة السرية في المجالات السياسية، والاقتصادية، والعلمية، والمعرفية، وغيرها من المجالات التي كانت مؤسساتها تتعبأ من أجل إقناع الداخل الترابي، وإنشاء التحالفات في الخارج، لكن هذا الكيان التاريخي للدول، تعزز دوره بمكانته الإعلامية، وأصبح لزاماً للدخول في علاقة مع شبكات القوة، التي أملت حفظ معلوماتها وسجلاتها، وفق التطور الذي ساعد على اختصار الجهد، والزمن للوصول إليها، وجعلها سهلة الولوج.

لذلك، غادرت الدول مكانها التقليدي المبني على القوة، وأتجهت نحو المعرفة التي تمهد الطريق لاحتواء الكيانات، والتماهي مع مثيلاتها حتى لا يتم عزلها دولياً.

وعليه، فالعلم ليس محايداً، ولا يمكن للمعرفة أن تكون فوق سلطة الواقع وخارجه عنه، ما يستوجب الإمتثال لمتطلبات عصر العولمة والابتكار لتسخير الطبيعة وتطويع الإنسان.

لذلك، فإن الثورة الرقمية ليست محايدة، ولا يمكن أن يكون العلم بعيداً عما يجري على كوكب الأرض، إذ هو نفسه سلطة، وعنصر أساسي في استراتيجية الصراع العالمي الذي يختار تقليص الحدود بين الإختيارات العلمية، وأستراتيجية السلطة. وعليه سنجد فوكو يقدم نقداً لاذعاً للعلوم الإنسانية*، باعتبارها تُرسي أستراتيجيات السيطرة من خلال طرائق وآليات تجعل التطور العلمي، والسياسي يتماشى والسيطرة على الإنسان.

هذا ما يجعل الصراع محتدماً، بين الدول في تملك المعرفة وتقنيات التواصل الرقمي، التي تساعد على الإنتشار والسيطرة، فبفضل هذا المجتمع الذي يتحكم في تقنيات الإعلام، والتواصل، والمعرفة، يتمكن من فرض سيطرته الناعمة، ويحقق تميزه وقوته بين الدول. إنها مفاتيح القوة، والضعف للسلوك البرغماتي القائم على المصالح، الذي يجعل الفاعلين على الساحة الدولية لا يفكرون في الطريقة المثلى لتحقيق الغايات ما يف بوجود قدر من المغامرة والعشوائية.

هكذا يجب الإهتمام بالبنية التحتية للمعلومات والاتصالات، لا باعتبارها موضة العصر، وإنما بكونها ركائز مصيرية للبيئة الرقمية، التي يحتاجها المجتمع الرقمي لتدبير وتسيير الأنشطة التي تقوم بها المؤسسات في الكيانات الوطنية، لأن المجتمع المعرفي بحاجة ماسة إلى الانخراط المبدع، والمسؤول للقائمين على بناء الثروة في المجتمع، وليس أقتناء ما يحتاجه هذا المجتمع من تقنيات وأستهلاكها، وتسليع المعرفة بعيداً عن الهويات المتعددة للبلدان، وتأقلمها مع التطورات العالمية التي أختارت الإلتقاء إلى حقل هذا الإبتكار لتتضمن السياسات التنموية، والابتعاد عن السقوط في الفجوة الرقمية بين العالم المتقدم والعالم المتأخر؛ من خلال خلق الفرص المتاحة لمتطلبات المجتمع الرقمي، باعتماد بيئة سليمة للوسائط المتعددة، والإلتقاء إلى عولمة العالم من خلال جعل المعرفة تتقاطع وكيوننة أنتشارها التي تُعدُّ بحق وجهاً من أوجه الثقافة بشكل عام، وتتمكن من الإستفادة من هذا التحول الرقمي، وركب قطار عصر تكنولوجيا المعلومات، والإتصال من خلال التخطيط، وصناعة البرمجيات، والتحفيز، والتشجيع على الإبداع، والإبتكار.

* يمكن العودة في هذا الصدد إلى كتاب: ميشل فوكو: الكلمات والأشياء les mots et les choses.

ولا يتأتى، هذا إلا من خلال أمتلاك وعي تاريخي بالوضعية التي تعيشها المجتمعات، وما يواجهها من تحديات، لذلك، فالمجتمع الرقمي، بحاجة إلى جرأة أكثر في عالمنا والانتباه إلى الصناعات الفضائية ذات البعد السلمي، بالرغم من أن المسافة بين الدول تعرف فجوة عميقة، إن على المستوى التقني أو المعرفي، ما يجعلنا غير قادرين على تحصين السيادة الإتصالية، خصوصاً عند حدوث الأزمات التي يتم فيها أستغلال الدول الكبرى، الوسيط الجديد بشكل ناعم للمحتوى الرقمي وجعله يخدم إيديولوجيتها، بالتخفي تحت طائلة الإنسانية، والثقافة، والحضارة، والأخلاق الكونية، من أجل السيطرة، والهيمنة كخلفية فكرية، فكيف يمكن تحصين المحيط الرقمي من الإنزلاق، وتحديد قواعده القانونية المنظمة لمجالات تدخلات الأفراد، والمؤسسات، والهيئات والدول. ؟

لقد أدى التطور العلمي في عصرنا الحالي إلى التأثير على نمط الحياة بشكل عام، ما دفع المؤسسات إلى تغيير نمط تعاملها مع المجتمعات، خصوصاً في المجال الخدماتي والتحول من نمط اقتصاد السلع إلى اقتصاد الخدمات⁽¹⁾ الذي يسم هذا العصر بالرفاه في العيش وتسهيل حياة الإنسانية، ما جعل الخدمات العمومية التي يقدمها المجال الرقمي، تلي رغبات المرتفقين.

وعليه، فإن مشروع الإدارة الإلكترونية أصبح يتطلب اليوم تغيير وتجهيز البنية التحتية للمؤسسات، والإحتكام إلى القانون الذي ينظم هذه العلاقة، ويعزز هذا المسار من أجل السهر على تنزيل الاستراتيجية التي تدعم قدرات الإدارة وجاذبيتها، من خلال ضبط آليات اشتغالها، وتعزيز ثقة المواطن، والإدارة في مدى نجاعة هذا المناخ الجديد. ورسم حدود جغرافية جديدة مبنية على التدافع، لإنتاج لغة ومفاهيم جديدة في الفكر والمجتمع، والإقتصاد، والسياسة التي تنتج المعلومة في عصر السبرنتيك؛ الذي إنتقل من توظيف المعلومة، وتقنية المعلومات، وإنتاجها إلى ثقافة المعلومات، وانتشار الوسائط، وتقدير هذا الإنتاج الذي يتجه إلى مغادرة مكان الامتيازات الفردية، والتقنية، والتنظيمية من داخل كيانه، وقدرته على التكيف مع سِمَتِهِ وَحَاصِرَتِهِ المفتوحة التي تَأْتِي الإنغلاق الذي يسبب الإختناق.

إن دعم التواصل الأفقي بدل التواصل العمودي، يساهم في بناء المجتمع الديمقراطي؛ الذي يحترم الحقوق والواجبات التي تساهم في خلق فرص للاندماج الواعي، ونبذ الإنعزال الإجتماعي دون الفصل التام بين الواقع الحي، والواقع الافتراضي، واستدعاء علماء الاجتماع، وعلماء النفس لتأطير هذا التحول في المجتمع الإنساني الذي بدأ يتحول في سلوكه، وثقافته، وسيكولوجيته التي ترمي إلى إنتاج أشكال بشرية في الفكر، والسلوك، والتأثير على البناء الاجتماعي، ما يعجل التفكير في أشكالها، وملاحظتها، ودراسة حدود التلاقي بين الشعوب التي يجمعها الفضاء الأزرق.

فعلى الرغم من المزايا الكبرى لثورة الإتصالات والمعرفة، إلا أنه لطفاً إلى سطح الواقع عدة سلبيات إن على المستوى الفردي، أو الاجتماعي، أو التنظيمي كظهور فوارق طبقية جديدة تفرق بين من يملك القدرات المعرفية، والمالية لاستخدام هذه التكنولوجيا ومن لا يملكونها؛ ما يعني إمتلاك سلطة القرار، والهيمنة السياسية والثقافية بشكل ناعم.

لأن مستقبل المجتمعات الرقمية ستعيش سرعة غير محدودة في التقدم، والإبتكار* إلى جانب هشاشة بعض الجماعات، وعدم إستفادة ساكنيها من هذه الوسائط التي أصبحت حقاً من حقوق الإنسان.

(1) والترتوت أندرسون: عَصْرُ الجينات والإلكترونيات، ترجمة أحمد مستجير، دار الكتب المصرية، 1997، ص 81.

* هذا خلافاً لما عاشه المجتمع الرقمي في الغرب باعتباره إمتداداً للتطور العلمي والتكنولوجي لتكنولوجيات الإتصال والمعارف (أنظر جمال الزرن: تدويل الإعلام العربي (الوعاء ووعي الهوية)، صفحات الدراسات والنشر، ط 1، سوريا 2011، ص 79).

لذلك بات من الضروري، تدارك هذه الفجوة، علماً بأن التطور التقني أصبح مرتبطاً بمآلات ما يقدمه العلم، وتاريخه للإنسان الذي يعيش هذه المرحلة من التقدم التي تفرض التنظير لمستقبل هذه التكنولوجيا، وثورتها على القيم الكلاسيكية في علاقتها بالكيان البشري، الذي يعتبر النواة المركزية في هذا التطور، والقادر على توصيف هذا المنحى من التقدم والسيطرة عليه، لأن السلعة الأكثر رواجاً في عالمنا تقوم على التقدم التكنولوجي، وتدبير المعطيات والبيانات وتحويلها إلى معرفة، ما يزيد من مخاوف الدول، والجماعات، والأشخاص حول طبيعة هذا الواقع وقدرتنا على معرفته في أدق تفاصيله.

وعليه ستتحمل الكيانات الوطنية، والهيئات المتخصصة مسؤولية تدبير هذه المرحلة الحرجة حتى لا يخرج هذا التقدم عن جذوره الثقافية، والأخلاقية، والتصدي لعدم التوازن بين الاندفاع نحو المعرفة، والتفريط في العقد الاجتماعي وحسه المشترك؛ الذي يجمع الناس ويساهم في الوحدة بينهم، وزيادة رفاه الإنسان للتشبث بالفرص الابتكارية، وعدم السقوط في تدبير الصراعات والحروب، وتفكيك الدول الصغرى، والضعيفة لأن الجُرم الإلكتروني قد يدفع إلى عدة توترات بين الدول والجماعات والأفراد، ما يفرض على الجميع التعاون من أجل ضمان عيش مشترك يجعل التكنولوجيا قاطرة للتنمية.

لذلك، فإن إنتاج المعرفة في المجتمع الرقمي عرف نمطاً جديداً في تقاسمها بشكل منفتح يسمح بالمشاركة في هذه الإنتاجية، بخلافاً لما كان سائداً في المجتمعات التقليدية التي ارتبط فيها الإنتاج بالصالونات الأكاديمية.

وعلى الرغم من هذا الإنفتاح الواضح في الممارسات إلا أنها تخضع لعملية تدبير دقيقة في توجيه محتوى المعرفة، وتوزيعها بشكل يتماشى والبنى الفكرية، والنفسية التي تجعل السلوك البشري يتفاعل مع هذا المنحى الجديد الذي يُسمح فيه بإنتاج المعرفة بشكل جماعي، وتشاركي، لكنها في الحقيقة تخضع لرقابة غير مباشرة من خلال البيئة التحتية الرقمية التي تتحكم فيها شركات المنصات الكبرى؛ بأعتماد خوارزميات تنظيم المعرفة التي تقوم بتقنية المحتوى، وتوجيه المستعمل نحو ما يتناسب مع إختياراته ورغباته.

وعليه تصبح المعرفة ذات سلطة، تُفرز تشكياً جديداً للإدراك، وتوجيه السلوك في الفضاء الرقمي من خلال استراتيجية الإقناع، ويُسَطِّه الهيمنة بشكل ناعم، بعيداً عن العنف والقوة؛ إن على مستوى إعادة تعريف الأولويات المعرفية أو المفاهيم المتداولة مع تركيبها وفق أهميتها، وتحقيق التفاعل.

هكذا تحول المجتمع الرقمي إلى الاعتماد على المجتمع الشبكي في تشكيل الوعي، والنسيج الاجتماعي، وأتجه إلى تحرير المعرفة والإنسان من قبضة التأمل الفلسفي وتحسين وضعه⁽¹⁾ وذلك باعتماد الإنتاج التشاركي بدل الإنتاج النخبوي لتعبيد الطريق لمنطق سيطرة الخوارزميات، والتفاعل من أجل تحقيق الإحتواء الناعم كتوجه معرفي لأستغلال البيانات كوسيلة للضبط الاجتماعي.

إن قبول المجتمع البشري توطين الرقمنة، قد ساهم حقاً في إتاحة فرص عديدة لإنتاج المعرفة، لكنه كذلك أحكم أدوات تحقيق ممارسة سلطة ناعمة، وإعادة تشكيل المخيال البشري؛ المقيّد بتحكم رياضي يجعل من المبدأ الخوارزمي آلية للسلطة والسيطرة والضبط الاجتماعي.

لذلك ففهم العلاقة التي تجمع المعرفة والسلطة في هذا المجال يفرض تغيير السؤال: من ينتج المعرفة؟ إلى من يتحكم في ظهورها؟ وكيف تتم عملية الإحتواء لضبط الايقاع الثقافي والاجتماعي، مما يلزم تحديد آليات تفكيك سلطة هذه التقنية واستراتيجياتها؛ وذلك

(1) دارن بارني: المجتمع الشبكي، ترجمة أنور الجمعاوي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط 1، بيروت، 2015، ص51.

المجتمع الرقمي: من إنتاج المعرفة إلى السيطرة الناعمة محمد أعريم

من خلال إعادة النظر في تعريف المنصات ومنطقها الخوارزمي أي؛ بالعودة إلى تحديد مفاهيم: المعرفة الرقمية، الفضاء الأزرق والعالم الافتراضي والسلطة الناعمة. وغيرها من المفاهيم التي يشتغل عليها هذا المجال.

إنه الاتجاه نحو نقد الخطاب السائد ودراسة شروط القيم الجديدة التي أملتتها الشركات التكنولوجية، التي أصبحت تنافس الدول في تحقيق الإحتواء الناعم؛ من خلال ضبط ميكانيزمات هذا التصور الجديد للمعرفة. الذي أصبح نسقاً معلوماتياً يتحكم في التواصل، ويُحقق المعرفة، ومجالاً لممارسة السلطة بطرق ناعمة.

المصادر والمراجع بالعربية

- جمال الزرن: تدويل الإعلام العربي (الوعاء الهوية)، صفحات الدراسات والنشر، ط 1، سوريا 2011.
- حسن بركات: ثورة النانوتكنولوجيات ومصير الإنسان، مجلة دراسات إنسانية واجتماعية، جامعة وهران 2، المجلد 10، ع 2 خ.
- دارن بارني: المجتمع الشبكي، ترجمة أنور الجمعاوي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط 1، بيروت، 2015.
- زكي حسين الوردني، مجبل لازم المالكي، المعلومات والمجتمع، ط 1، الأردن الوراق للنشر والتوزيع، 2002.
- كيت ديفلين Keith Devlin: الإنسان والمعرفة في عصر المعلومات، تحويل المعلومات إلى معرفة، ط 1، ترجمة شادن اليافي، السعودية، 2001.
- والترتوت أندرسون: عصر الجينات والإلكترونيات، ترجمة أحمد مستجير، دار الكتب المصرية، 1997.

المصادر والمراجع بالفرنسية

- Fédération internationaliste des journalistes, le droit de pouvoir, Juin 1992, Bruxello.
- Michel Foucault : les mots et les choses : الكلمات والأشياء (une archéologie des sciences humaines) : publiée en 1966 par Gallimard, comme il existe de nombreuses rééditions, le titre original que Foucault avait envisagé était : l'ordre des choses.

مقدمة:

تعدّ القبيلة الخلية الأساس للمجتمع الأمازيغيّ والمحور المنظم لمختلف علاقاته الاجتماعية والاقتصادية والثقافية...، وذلك في إطار قواعد صارمة وأنساقٍ عرفيةٍ مترسّخةٍ في عاداته، وأضحّت مع مرور الزمن جزءاً أصيلاً من حياة أهله. وتستمدّ هذه الأبنية التشريعية سلطتها الكبيرة من حاجة الناس لضبط علاقاتهم مع أفراد وسطهم وجيرانهم، ولذلك تعتبر سجلاً حفيظاً لكلّ ما يشهدهونه في مواسم الحزن أو الفرح، والحرب أو السلم، والقلة أو الوفرة... ومن المستندات الدفينة التي يستنبط من خلالها الدارسون المعطيات الموضّحة والمكمّلة للوثائق الأدبية والفنية والتاريخية والجغرافية...¹

وتعتبر أعراف الأعراب والتّوابع والتّفاعل الاجتماعيّ، في هذا الإطار، من أشهر الأعراف المنظمة للحياة الاجتماعية للقبائل الزّايانية، وإحدى الوثائق المعبرة عن إيقاعات الحياة اليومية للمجتمع المحليّ، إذ لا تقتصر أهميتها على ضبط العلاقات الداخليّة للقبيلة، بل تسهم أيضاً في نسج وتنظيم علاقاتها مع القبائل المجاورة والبعيدة؛ على اعتبار أنّ الزواج، من جهة، لا يكون بالضرورة داخل المجال القبليّ، ولأنّ المجال الزّايانيّ، من جهة أخرى، يعرف حركةً دؤوبةً وحضوراً مستمرّاً للعناصر البشرية الأجنبية (غير الأمازيغيّة) أو القادمة من القبائل الأخرى.

● أهمية موضوع الدراسة:

يكتسي هذا الموضوع أهميةً بالغةً بالنظر إلى:

- اشتغاله على الأعراف عامّة، وأعراف بلاد إزيان خاصّة، وعرف "أمحارص" بشكلٍ خاصّ؛
- حاجة الناس الدائمة إلى العرف لأنّه يحفظ حقوقهم من جهةٍ أولى، ويدافع عن مصالحهم من جهةٍ ثانية، ويعدّ المصدر الأوّل للقواعد القانونية من الناحية التاريخية من جهةٍ ثالثة؛
- أهميته الكبيرة في تحديد بعض معالم الهوية الأمازيغيّة للمجتمع المغربيّ، وتأثيره الكبير في جملة من أحكام الأحوال الشخصية ومدوّنة الأسرة الحالية.

● أهداف الدراسة:

تستهدف هذه الدراسة:

- بيان المقصود بالعرف، في ارتباطه بمفهوم العادة، والوقوف على أهميته التاريخية والاجتماعية والثقافية.
- رصد بعض التمايزات والفروق التي تفصل بين مصطلحات عديدة وأحكام عرفية رائج في بلاد إزيان، وتكاد تستعمل لدى العديد من الباحثين الكولونياتيين وحتى المعاصرين بمدلول واحد (أمحارص، وأمأزال، وأشنقبيّ...).
- فحص دلالة مصطلح "أمحارص" والبحث في أصوله العرفية الأمازيغيّة الزّايانية الخاصة؛
- الكشف عن بعض امتدادات الأعراف السابقة، فضلاً عن أعرافٍ أخرى مرتبطة بها، والوقوف على بعض أحكامها وتطبيقاتها في المجتمع الأمازيغيّ الزّايانيّ (أعراف الأعراب).

¹ - حليلة بن كرعي، تحديد بعض المفاهيم المتصلة بالعرف، الأعراف بالبادية المغربية، منشورات مجموعة البحث في تاريخ البوادي المغربية، سلسلة ندوات ومناظرات رقم 1، مطبعة السلام، الرباط، 2004، ص: 7.

● منهجية الدراسة:

يقتضي كل عملٍ بحثيٍّ، منذ ولادة فكرته إلى أن يصير بناءً قائماً متكاملًا، السير وفق مبدأ كَلْبِيٍّ يحكمه ويوجهه ويسدده. وهو ما لا يتحقق إلا باتباع منهجٍ رصينٍ يلائم ويناسب الإشكال العلمي المطروح وموضوع البحث، ومن ثمّ تبنت هذه الدراسة ثلاثة مناهج رئيسيةٍ ومتكاملةٍ:

- المنهج الوصفي: عبر جمع المادة البحثية من مظاهرها وتقديمها عبر آنية الاستقراء؛
- المنهج التحليلي: من خلال تحليل بنية عناصر موضوع الدراسة، وتفكيك ما تضمنته من إشكالاتٍ ومفارقاتٍ؛
- المنهج المقارن: من خلال مقارنة آراء العديد من الباحثين في مسألة عرف "أمحارص"، فضلاً عن مقارنته بمفاهيم ومصطلحاتٍ قريبةٍ منه دلاليًا.

● خطة الدراسة:

- بالنظر إلى أهمية موضوع البحث، فإننا نعرض محاوره على النحو الآتي:
- **المطلب الأول** (المدخل المفهومي): الوقوف على ماهية العرف لغةً واصطلاحاً، وتحديد شروطه وحدود الفصل والوصل بينه وبين "العادة"، وتعريف كلٍّ من المصطلحات: القبيلة، وقبيلة إزيان، والأسرة؛
 - **المطلب الثاني**: فحص دلالات مصطلح "أمحارص" والبحث في بعض جوانبه العرفية؛
 - **المطلب الثالث**: رصد الفروقات والتمايزات الموجودة بين مصطلحات "أمحارص" و"أمزاید"، و"أمازال"، و"أشنقيطي" و"أحرسان" عند قبائل إزيان؛
 - **المطلب الرابع**: الوقوف على بعض الأعراف المنظمة لعلاقة قبائل إزيان بالأجانب (الأغراب والصيوف)؛

1- المدخل المفهومي

للإحاطة بمجمل المداخل المفهومية والمصطلحية المؤطرة لموضوع الدراسة، سنحاول في البداية تحديد أبعادها المضمونية الرئيسية، كما حدّدها بعض المعجمات اللغوية وثلةً من الدراسات التاريخية والأصولية والفقهية (العرف، والعادة، والقبيلة، وقبيلة إزيان، والأسرة):

أ- العرف:

● العرف في اللغة

تذكر معاجم اللغة العربية للعرف أكثر من معنى، إلا أنّ ما يأتي في معجمٍ منها لا يخرج كثيراً عمّا يرد عند غيره. وقد لخصها، عملياً، المعجم الوسيط، فقال: "العرف: المعروف، وهو خلاف التكر وما تعارف عليه الناس في عاداتهم ومعاملاتهم"¹. وقد يكون أحمد بن فارس أحسن صنفاً عندما بسط معناه في عبارةٍ لطيفةٍ وموجزةٍ تشمل ما ذكره سلفه من علماء العربية: "العين والرّاء والفاء أصولٌ صحيحةٌ يدلّ أحدها على تتابع الشيء متصلاً ببعض والآخر على السكون والطمأنينة"². ونفهم من ذلك أمرين مرتبطين بماهية العرف اللغوية:

¹- مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، دار الدعوة، بيروت، لبنان، الجزء 2، ص: 595.

²- ابن فارس، أبو الحسين أحمد، معجم مقاييس اللغة، تحقيق عبد السلام هارون، ط: 2، 1971م، مطبعة مصطفى الحلبي وأولاده، القاهرة، مصر، ج: 4، ص: 281.

- تتابع الشيء متصلاً ببعضه: كقوله تعالى: " والمرسلات عرفاً"¹، أي متتابعاتٍ، سواء أكانتا رباحاً أو خيالاً أو ملائكةً. ومنه أيضاً عرف الفرس أي شعر عنقه المتتابع². ويقال كذلك: "جاء القطا عرفاً"، أي بعضها خلف بعضٍ. والمعروف ضد النكر، وهو اسم فعلٍ يعرف بالعقل والشرع حسنه، واستدلّ أهل اللغة على ذلك بقوله تعالى: "يا بني أقم الصلاة وامر بالمعروف"³، و"تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر"⁴. ومن ثمّ قال صاحب "المصباح المنير": "...وأمرت بالعرف، أي المعروف، وهو الخير والرفق والإحسان، ومنه قولهم: من كان أمراً بالعرف فليأمر بالمعروف، أي من أمر بالخير فيأمر برفقٍ وقدرٍ يحتاج إليه"⁵.

- السكون والطمأنينة: بمعنى: المعرفة والعرفان؛ تقول: عرف فلاناً فلاناً عرفاناً ومعرفةً، وهذا أمرٌ معروفٌ، لأنّ من أنكر شيئاً توخّش منه ونبا عنه. والعرف (المعروف) سميّ بذلك لأنّ النفوس تسكن إليه⁶.

● العرف في الاصطلاح:

إذا كانت دلالة العرف في لغة العرب تدور على أمرين اثنين: تتابع الشيء متصلاً ببعضه ببعض، والسكون والطمأنينة؛ فقد قدّم له باحثو اللغة والفقهاء تعاريف اصطلاحية كثيرةً، نذكر منها تعريفاً للجرجاني، يبدو أشملها وأعمّها وأدقّها: "العرف ما استقرت النفوس عليه بشهادة العقول، وتلقته الطبائع بالقبول، وهو حجةٌ أيضاً لكونه أسرع إلى الفهم"⁷، وهو الأمر ذاته الذي جاء به الكفوي حين اعتبره: "ما استقرّ في النفوس من جهة شهادات العقول، وتلقته الطبائع السليمة بالقبول"⁸، وكذلك ابن عابدين لما عدّه: "ما يستقرّ في النفوس من الأمور المتكررة المعقولة عند الطبائع السليمة"⁹، والقرايبي الذي قال في العرف القويّ "أن تكون عادة أهل العرف يستعملون اللفظ في معنى معيّنٍ ولم يكن ذلك لغة"¹⁰.

ونعود إلى تعريف الجرجانيّ لفحص مضامينه ودلالاته وإدراك أبعاده، فنجد:

- "ما": من صيغ العموم، وتشمل العرف القويّ والفعليّ أو العمليّ؛
- "استقرت النفوس عليه": قيدٌ يخرج ما يحصل عن طريق التدرّج والمصادفة، ولم يعتده القوم، لأنّه لا يعدّ عرفاً، إلا إذا تكلم به بعض الناس، وشاع استعماله وانتشر بينهم وارتضوه، حتّى صار علماً عندهم؛

1- سورة المرسلات، الآية: 1.
2- الفيروز آبادي، القاموس المحيط، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ج. 3، 1407هـ/1986م، ص: 173.
3- سورة لقمان، الآية: 17.
4- سورة آل عمران، الآية: 110.
5- أحمد الفيومي، المصباح المنير، مطبعة بولاق، القاهرة، مصر، الطبعة: 3، الجزء 2، 1316هـ، ص: 24.
6- ابن فارس، أبو الحسين أحمد، معجم مقاييس اللغة، تحقيق عبد السلام هارون، ط: 2، 1971م، مطبعة مصطفى الحلبي وأولاده، القاهرة، مصر، ج: 4، ص: 281.
7- الجرجاني، علي بن محمد، التعريفات، ضبطه وصحّحه جماعة من العلماء تحت إشراف دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1403هـ/1983م، ص: 149.
8- الكفوي، أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني القرمي، الكليات: معجم في المصطلحات والفروق اللغويّة، تحقيق عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط: 2، 1432هـ/2011م، فصل العين، ص: 520.
9- ابن عابدين، مجموعة رسائل ابن عابدين، نقلاً عن أبي حافظ السّفيّ في كتابه المستصفي، مطبعة المكتبة الهاشميّة، دمشق، 1316هـ، ص: 112.
10- القرايبي، شهاب الدين أحمد بن إدريس بن عبد الرحمان المالكيّ (ت. 684هـ)، الفروق: أنوار البروق في أنواع الفروق، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، 1998م، ج: 1، ص: 314.

- "بشهادة العقول": قيدٌ يخرج ما استقرّ في النفوس من جهة الأهواء والتزوات والرغبات المضلّلة؛
- "تلقتّه الطّبائع بالقبول": قيدٌ يخرج به ما أنكرته الطّبائع كلّها أو بعضها، فهو نكّرٌ وليس عرفاً¹.

ب- العادة:

العادة، في اللّغة، من المعاودة أو العود، أي التكرار، قال الخليل بن أحمد الفراهيدي: "العادة: الدّربة في الشّيء، وهو أن يتمادى في الأمر حتّى يصير له سجيّة، ويقال للرجل المواظب في الأمر معاوّدٌ. وفي كلام بعضهم: الزموا ثقي الله واستعيدوها، أي: تعوّدوها، ويقال معنى تعوّد: أعاد"². واعتبرها الجرجاني: "ما استمرّ النَّاسُ عليه على حكم العقول وعادوا إليه مرّةً أخرى"³. وعرفها جمهور الأصوليين اصطلاحاً بأنّها: "غلبة معنيّ من المعاني على النَّاسِ"⁴، و"الأمر المتكرّر من غير علاقةٍ عقليّة"⁵. ومن ثمة فهي لا تخرج على معنيين اثنين؛ فرديّ وجماعيّ:

- **المعنى الفرديّ:** الأمر المتكرّر من طرف شخصٍ ما، أي: ما اعتاده في شؤونه الخاصّة، كقولهم: عادة فلانٍ في نومه أنّه يستيقظ باكراً، أو عادته في أكله أنّه لا يأكل الطّعام الفلانيّ.
- **المعنى الجماعيّ:** الأمر المتكرّر من طرف عاقّة الناس أو أغلبهم، أي ما اعتادته الجماعات في أقوالها وأفعالها. وترادف العادة، بهذا المعنى الخاصّ، العرف. ومن ثمّ يبدو مناط اللّبس بينهما في عامل التكرار الذي توسم به العادة، فتجعل الناس يسكنون ويطمئنّون إليها، ويستقرّ تعاملهم عليها، فتصير عرفاً جارياً. وهو الأمر الذي جعل عدداً من دارسي الفقه يعبرون عن أحدهما بالآخر، ولا يفرقون بينهما بفارقٍ مؤثّرٍ، فقالوا: "العادة محكمة"، و"المعروف عرفاً كالمشروط شرطاً"، إلى غيرها من القواعد المبسوطة في متون كتبهم.

يتّضح، إذن، أنّ العرف ما اطمأنت إليه النفوس، وعرفته في قرارتها، واستحسنته العقول، وتقبّلتها الطّبائع بالاستعمال الشّائع والمتكرّر عن ميلٍ ورغبةٍ، ولم ينكره أصحاب الذّوق السليم في الجماعة. ومن ثمّ اعتبر أساساً ومستنداً متيناً لكثير من الأحكام العمليّة الصّابطة لتصرّفات النَّاسِ في مختلف مجالات الفقه، وبات له سلطانٌ واسعٌ وأثرٌ بالغٌ في الأحكام الفقهيّة: توليداً، وتجديداً، وتعديلاً، وتحديداً، وإطلاقاً، وتقييداً... وتأتي حيويّته هذه من كونه يعكس بصدقٍ حاجيات أفرادٍ اعتادوا اتباع سلوكٍ معيّنٍ على وجه الاطراد، واعتقدوا بالزاميّته. ولذلك لا تكفي الحالة الشّاذّة المبنية على ممارسةٍ أو عادةٍ قديمةٍ لقيام قاعدةٍ قانونيّةٍ عرفيّةٍ، لأنّها تستلزم أيضاً شعوراً عند الأفراد بضرورة احترامها.

¹ - عبيدي عمر، العرف والعمل في المذهب المالكي، تحت إشراف اللّجنة المشتركة لإحياء التّراث بين دولتي الإمارات والمملكة العربيّة، مطبعة فضالة، المحمديّة، 1982م، ص: 31-32

² - الفراهيديّ، الخليل بن أحمد، العين، ترتيب وتحقيق عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ط: 1، ج: 1، 1419هـ/1999م، ص: 340.

³ - الجرجانيّ، علي بن محمّد بن علي الزين الشريف (ت. 816هـ)، التعريفات، ج: 1، م. س، ص: 149.

⁴ - القرّانيّ، شرح تنقيح الفصول، تحقيق طه عبد الرّؤوف سعد، شركة الطّباعة الفنّيّة، القاهرة، مصر، ط: 1، 1973م، ص: 481.

⁵ - الحلبيّ، ابن أمير الحاج، التقرير والتّحبير، شرح وتحقيق التّحرير في أصول الفقه الجامع بين اصطلاحيّ الحنفية والشّافعية، للإمام محمّد بن عبد الواحد بن عبد الحميد السّيبواسيّ ثمّ السّكندريّ، كمال الدّين بن الهمام الحنفيّ، ضبطه وصحّحه عبد الله محمود محمّد عمر، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ط: 1، ج: 1، 1419هـ/1999م، ص: 340.

ويقوم العرف، بناءً عليه، على عنصرين أساسيين: ماديّ قوامه تعوُّد النَّاسِ على سلوكٍ معيَّن مدَّةً من الزَّمن، ومعنويّ يتمثَّل في اعتقادهم بضرورة احترامه. ومن ثَمَّة عرّفه بعض الباحثين المعاصرين كمصطفى الزُّرقا بقوله: "عادة جمهور قومٍ في قولٍ أو فعلٍ"، وعبد الكريم زيدان: "ما اعتاده النَّاسُ وساروا عليه في أمور حياتهم ومعاملاتهم من قولٍ أو فعلٍ أو تركٍ"¹.

ت- القبيلة:

"القبيلة" كلمة استعيرت، حسب بنفينايس (1969)، من قاموس المؤسَّسات القديمة للدَّلالة على الانتساب إلى جماعةٍ بالولادة²، وبدأ استخدامها الأنثروبولوجي مع بداية القرن التاسع عشر محيلاً على التَّنظيم السِّياسيِّ لمجتمعاتٍ موجودةٍ في حقبةٍ معيَّنة (بربرية) من تطوُّر البشريَّة (مورغن، 1877م)، وبقيت مقترنةً بالمقاربة الوظيفيَّة للمجتمعات الفاقدة للدَّولة، والتي تسمَّى بشكلٍ عامٍّ "مجتمعاتٍ قبليَّة"³، حتَّى أضحت تدلُّ على مجتمعاتٍ شديدة التَّنوع من حيث طريقتها في الحفاظ على النَّظام الاجتماعيِّ دون وجود سلطةٍ مركزيَّة (إيفانز وبريتشارد، 1942)⁴.

وقد قام، شاييرا (1956م)⁵ وغلوكمان (1965م)، في هذا الصِّدد، بإظهار مدى استطاعة القدرات القبليَّة على التوفيق بين المؤسَّسات السِّياسيَّة والتَّشريعيَّة، فساهما في انبثاق مفهوم "القبليَّة" الذي صار يدلُّ، بصورةٍ تعميميَّةٍ متزايدةٍ، على التَّصرُّفات الجماعيَّة السَّائدة في المجتمعات التي تكبح قيام الدَّولة الحديثة⁶. كما جعل كلٌّ من إ.ر. سرفيس (1962) و م. ساهلنز (1968م) من القبيلة إحدى الحقبات العامَّة في تطوُّر البشريَّة، والتي انطلقت من "ثورة العصر الحجريِّ الحديث" لتكون مرحلةً بين الزَّمرة والدَّولة⁷.

ث- قبيلة إزْيَان:

إزْيَان قبيلةٌ أمازيغيَّة تنتمي إلى كونفدراليَّة أيت ومالو، تقع في ممرِّ السُّلاطين، وهو موقعٌ استراتيجيٌّ يربط شرق المغرب بغيره، ويمر عبر المدن: فاس ومكناس ومراكش. و"إزْيَان" (ⵉⵣⵢⵏ) في الأمازيغيَّة، جمع "أزَّاي" (بتفخيم الزَّاي) (ⵉⵣⵢⵏⵉⵎ)، الذي قد يكون مشتقاً من جذر "إيزي" (بتفخيم الزَّاي) (ⵉⵣⵢⵏ)، ويدلُّ على المزارَّة، التي ترمز، عادةً، عند الأمازيغ إلى الشَّجاعة

¹ - الزُّرقا، مصطفى أحمد، المدخل الفقهيِّ العامِّ، الفقه الإسلاميُّ في ثوبه الجديد، دار الفكر، ط: 10، 1387هـ/1968م، الجزء 2، ص. ص: 839 - 840.

² - BENVENISTE E. 1969, le vocabulaire des institutions indo-européennes, Editions de Minuit, Paris.

³ - MORGAN L. 1877, Ancient Society, New York, Solt (trad.fr. La société archaïque, Paris, Anthropos, 1971)

⁴ - EVANS-PRITCHARD E.E., 1940. The Nuer. Oxford, Clarendon Press (trad.fr. Les Nuer, Paris, Gallimard, 1968)

⁵ - SCHAPER A., 1958, Government and Politics in Tribal Society, Londres, Watts.

⁶ - GLUCKMAN M., 1965, Politics, law and Rintal in Tribal Society; Chicago.

⁷ - SAHLINS M., 1968, Tribesmen, Englewood Cliffs, New Jersey. Prentice Hall.

والإقدام؛ إذ عُرفَ الرّيايونيون بأهمّ شديديو البأس، وأهمّ محاربون مرموقون¹. كما قد يكون مشتقاً من الجذر "إِرَائِي" (٤*٣*٤) (تقيل) دلالةً على قدرتهم على التّحمّل ومواجهة الصّعب والأنفة والكبرياء².

وتمتدّ هذه القبيلة جغرافياً من جبل تاغاط إلى بوكجدي وأفلكتور شرقاً، حيث توجد قصورها الرّئيسة. ويشكّل المجموع بلاداً متوسّطة الغنى، تنتشر الصّخور بوضوح في أجزائها العليا المكسوة في الأغلب بغابات كثيفة من أشجار الأرز، لكن الأراضي الصّالحة للزراعة والمروية تنتشر ناحية قصور أيت شارض وأروكو وجنان إيمس (جن الماس) إلى الشّمال لدى أيت اللّحيان، أحد فروع أيت بومووغ. وفي المناطق المنخفضة المجاورة للنّهر، تقع خنيفرة، المدينة الحمراء المكوّنة من منازل ذات سقوفٍ منخفضةٍ تطلّ عليها القلاع القانديّة لموحى أوحمو وأولعايدي وأقربائهما. وعلى بعد 10 كم إلى الأسفل توجد تامسكورت، وهي إقامة قديمة لعشيرة من أولاد سيدي بناصر أُخليت سنة 1914م، وأعيد تعميمها بالتدريج. وأخيرا السّهول الخصبّة لبوزفور وأذخسان ولهري من جهة، ووادي الفايحة والمرتفعات المشجّرة لبوعرار التي تزوّد السّاكنة بالعرعار والمراعي الواسعة والغنيّة، من جهةٍ أخرى³.

ج- الأسرة:

رغم أنّ الأسرة مؤسّسة اجتماعية ضاربة في القدم، إلّا أنّ مفهومها ما يزال غامضاً؛ حيث تتباين تعريفاتها، وتتعدّد تصنيفاتها بين أنماطٍ عديدةٍ: الأسرة الأيبسيّة، والأسرة الأيمسيّة، والأسرة البنيويّة، والأسرة الشّرعية، والأسرة الطّبيعية، والأسرة النّووية أو الرّوجية، والأسرة الممتدة...⁴ غير أنّها تعدّ من الوجهة السّوسيو اقتصادية الخلية الأولى واللّبنّة الأساس التي يتشكّل منها المجتمع الإنساني، لأنّها ليست سوى صورة مصغّرة تعكس هوية المجتمع وواقعه بكلّ أبعاده الإنسانيّة والاجتماعيّة والثّقافية والاقتصاديّة... وهي ليست فقط استجابةً لضرورة إنسانيّة اقتضتها استمراريّة النّوع البشريّ وتعاقبه؛ وإنّما تمثّل أيضاً حتمية اجتماعية تعكس طبيعة الإنسان المتألمة إلى الارتباط والاجتماع بالأخر، ما دام، كما هو متداول، "عاجزاً بنفسه مستطيعاً بغيره".

وترتكز هذه المؤسّسة في تطوّرها واستمرارها على ثنائيةٍ مركزيّة يتقاسمها مقومان أساسيان: مقومٌ إنسانيّ اجتماعي، ومقومٌ اقتصاديٌّ نفعيٌّ؛ إذ لا يمكن، من جهة، أن تقوم أو تستمرّ إلّا بوجود علاقة اجتماعية وإنسانيّة مميّزة، يطبعها الوّد والاحترام والتّعاون والتّكافل، كما يتطلّب تكوينها واستمرارها، من جهةٍ أخرى، احترام مجموعةٍ من الالتزامات والحقوق، ومراعاة بعض الضّوابط المحدّدة للعلاقات الاقتصاديّة بين أفرادها.

واستناداً إلى ذلك، سنشتغل في هذه الدّراسة على "الأسرة الممتدة"، أي تلك التي لا تقتصر في بنيتها التّكوينيّة على الرّوجين والأبناء فقط، كالأسرة النّووية، وإنّما تنسحب على كافّة الأفراد الذين يجمعهم داخلها العيش المشترك والتّعاون والتّكافل الاجتماعيّ.

¹ - روبر أسبينيون، روبر أسبينيون (قائد الشّؤون الحربيّة الإسلاميّة، مدير المركز الإسلاميّ للتّوثيق والنّشر بالإقامة العامّة الفرنسيّة بالمغرب)، أعراف قبائل زايان: مساهمة في دراسة القانون العرقيّ الأمازيغيّ المغربيّ، ترجمة محمد أوراغ، تنسيق: أحمد الشّهي، منشورات المعهد المللكيّ للثقافة الأمازيغيّة، مركز الترجمة والتّوثيق والنّشر والتّواصل، مطبعة المعارف الجديدة، الرّباط، 2007، ص: 16.

² - Victorien Loubignac, Etude sur le dialecte berbère des Zaïans et Ait Sgougou, publication de l'institut des hautes études marocaine, Paris, E. Leroux, 1924, première partie, p : 4.

³ - سعيد كّون، الجبل الأمازيغيّ آيت أومالو وبلاد زايان: "المجال والإنسان والتّاريخ"، تعريب: محمد بوكبوط، منشورات الرّمن، سلسلة ضفاف، التّوزيع: سيريس، العدد 18، نونبر 2014م، ص.ص. 17-18.

⁴ - عبد القادر القصر، الأسرة المتغيرة في مجتمع المدينة العربيّة: دراسة ميدانيّة في علم الاجتماع الحضريّ والأسريّ، دار النّهضة العربيّة للطّباعة والنّشر، بيروت، ط: 1، 1999م، ص: 33 وما بعدها.

إمكانات الجماعة التي تبنته في خلال العمل والحرب¹. كما يجد فيه رئيس الخيمة مساعداً إضافياً للعناية بممتلكاته، وورثاً استثنائياً يلحقه بنفسه؛ إذا لم يكن لديه ورثة ذكور.

ب- شروط "عقد أمحارص" وبعض مقوماته الشكلية والمضمونية والطقوسية

إذا كان الزواج بالمهر، وهو الزواج القائم على "شراء" الزوجة (حسب تعبير جورج مارسي في "القانون العرفي الزموري") نظير عقد مشفوع بصداد يدفعه الزوج لأسرة الزوجة، فتخضع له المرأة بشكل صارم، الرجة الأكثر شيوعاً لدى أمازيغي الأطلس المتوسط، فسيكون من التجوز الاعتقاد بأنه النوع الوحيد من العقود الزوجية المتداولة بينهم. إذ يوجد، في المقابل، من حيث الرابطة القانونية القائمة بين الزوجين، نمط آخر من الزواج، تبدو فيه وضعية الزوج متدنية مقارنة بالزوجة، وهو الذي يتحقق من خلال عقد "أمحارص" (ⵎⵏⵏⵓⵔⵓⵙⵓⵎ)؛ إذ لا يرتبط الأبناء سوى برابطة قانونية محدودة مع والدهم، وينتمون، من حيث المبدأ، إلى عشيرة والدهم، التي تبقى بعد زواجها عند والديها لتربيتهم. بينما يقيم الزوج مع والد زوجته أو زوجته نفسها، إذا كانت هي "ربة الخيمة"، ويتقاضى أجراً عينياً مقابل نصيب محدد (3/1 أو 4/1 أو 5/1) يؤخذ من المحصول عند نهاية العقد.

وبعد فترة معينة متفق عليها مسبقاً، لا تتعدى، في الأغلب، عشر سنوات، يكون لأمحارص، متى أوفى بالتزاماته التعاقدية على النحو الواجب، خيار تحويل زواجه إلى زواج عادي، بدفع مهر محددة قيمته سلفاً لرئيس الخيمة (من 20 إلى 50 فرنكا "سنتيماً")²، تخصم من حصته في المحصول. غير أن الموافقة الشخصية والصرحة للزوجة تبقى دائماً مطلوبة حتى يتمكن، بعد ذلك، من الإعداد والانتقال إلى المسكن الزوجي الخاص داخل القبيلة أو خارجها، والاستفادة، بالتالي، من الشروط القاعدية العامة السارية على الزواج العادي المهور، والتي، تمنح حرية الإقامة للزوج حيث أراد. كما يوقر لها هذا العقد قدراً كبيراً من الحرية الضمنية أو المنصوص عليها:

- موافقتها ضرورية قبل الزواج وبعده، وحتى عند الرغبة في ترسيمه (أو تشريعه) بعد وفاء أمحارص بكل التزاماته التعاقدية؛
- الاستفادة من تسهيلات كبيرة للتطلق (خاصة إذا ثبت زواجه بأخرى أو تم تعنيفها)؛
- ارتباطها بشكل وثيق بأسرتها الأبوية؛ إذ لن يتمكن الزوج من قطع هذا الارتباط عند مغادرة أراضي القبيلة بعد ترسيم الزواج، حيث تشترط لزوماً في العقد الجديد عدداً معيناً من الزيارات السنوية لأسرتها.

ويمكن، في هذا الصدد، أن نشير أيضاً إلى نوع وسيط بين الزواج المهور وزواج أمحارص تتداوله كثيراً بعض قبائل المغرب الأوسط³؛ حيث تكتفي عائلة الزوج بتقديم بعض الهدايا للطرف الآخر، والتي ستكون، مبدئياً، قابلة للتعويض عند الطلاق. ويشبه هذا النمط الخاص من الزواج نمط آخر كان سائداً في آسيا الصغرى القديمة عند البابليين هو "التيراتو" (tirhatou) و (Hittite) kousata). غير أن القاعدة المتعلقة بالتعويض في حالة الانفصال ليست ثابتة عند كل القبائل، حسب ما إذا كانت هذه الهدايا

1- A. Bertrand, « Amḥars », Encyclopédie berbère [En ligne], 4 | 1986, document A193, mis en ligne le 01décembre 2012, consulté le 13 octobre 2020. URL : <http://journals.openedition.org/encyclopedieberbere/2901> ; DOI : <https://doi.org/10.4000/encyclopedieberbere.2901>

2 - Georges Marcy, Le droit coutumier Zemmour, Publication de l'institut des hautes études marocaines, Librairie Larose, Paris, 1949, p. 54

3- Ibid, p. 55.

الشَّهَادَةُ أَمَامَ "الْجُمَاعَةِ" ثَالِثًا وَأَخِيرًا. وَلَا يَكُونُ لِأَمْحَارِصَ الْحَقُّ فِي تَرْكِ الْخِيْمَةِ وَاصْطِحَابِ زَوْجَتِهِ مَعَهُ إِلَّا بَعْدَ تَحْرِيرِ نَفْسِهِ تَمَامًا مِنْ كَلِّ الدَّيُونِ وَاللِّتِمَامَاتِ¹، وَإِلَّا سَيُخْرَجُ، كَمَا يَقَالُ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ، عَارِيًا "أَدِ يَغْفُ حَزْوُضِي أُمَّ يَرْضِي"، أَيْ أَنَّهُ يَخْرُجُ عَارِيًا كَمَغْزَلِ جَرْدٍ مِنْ صُوفِهِ، إِلَّا مَا جَاءَ بِهِ مِنْ مَمْتَلِكَاتٍ شَخْصِيَّةٍ عِنْدَ دُخُولِهِ الْخِيْمَةَ، وَتَمَّ بَسْطُهَا فِي الْعَقْدِ. وَإِنْ كَانَ يَسْتَطِيعُ تَطْلِيْقَ زَوْجَتِهِ قَبْلَ انْتِهَاءِ الْمُدَّةِ الْمُتَّفَقِ عَلَيْهَا، وَلَكِنْ تَحْتَ طَائِلَةِ فِقْدَانِ جَمِيعِ حَقُوقِهِ، وَاللِّتِمَامِ بِشُرُوطٍ كَثِيرَةٍ، مِثْلُ:

- إِذَا أَنْجَبَ أَطْفَالًا رَضْعًا مِنْ هَذَا الزَّوْجِ، يَجِبُ عَلَيْهِ دَفْعُ نَفَقَتِهِمْ لِلزَّوْجَةِ خِلَالَ عَامِي الرِّضَاعَةِ؛

- تَبْقَى لِرئيسِ الْخِيْمَةِ السُّلْطَنَةُ عَلَى أَبْنَائِهِ، بِمَا فِي ذَلِكَ حَصُولُهُ عَلَى مَهْرِ بَنَاتِهِ².

وَقَدْ يَحِقُّ لَهُ مَا يَحِقُّ لِغَيْرِهِ مِنْ أَعْضَاءِ الْخِيْمَةِ مِنَ الْمِيرَاثِ عِنْدَ وَفَاةِ رِئِيسِهَا، أَيْ جَمِيعِ الْحَقُوقِ الطَّبِيعِيَّةِ الْخَاصَّةِ بِالْوَرِثِ الشَّرْعِيِّ، مَتَى تَمَّ التَّنْصِيصُ عَلَى ذَلِكَ بِعِبَارَاتٍ صَرِيحَةٍ فِي طُقُوسٍ مَعْرُوفَةٍ. وَإِذَا تَمَّ الطَّعْنُ فِيهِ مِنْ قِبَلِ الْوَرِثَةِ الطَّبِيعِيِّينَ، تَقِيمُ "الْجُمَاعَةُ" وَقَائِعَ الْقَضِيَّةِ، وَإِلَّا فَإِنَّ نَصِيبَهُ يَسَاوِي نَصِيبَ أَوْلَادِهِ. كَمَا يَحِقُّ لِرَبِّ الْخِيْمَةِ كَلِّ مَا يَتْرَكُهُ أَمْحَارِصَ عِنْدَ وَفَاةِ، مَهْمَا كَانَتْ صَنُوفِ "تَأْمَحَارِصَتْ".

ت- صَنُوفُ "تَأْمَحَارِصَتْ" (†⊕⊗⊙⊚) فِي الْبِيئَةِ الزَّيَّانِيَّةِ

يَتَّخِذُ، عَمُومًا، هَذَا التَّمَطُّ الْخَاصَّ مِنَ الْعُقُودِ وَأَشْكَالِ التَّبَيُّ صَوْرَتَيْنِ مُخْتَلِفَتَيْنِ: التَّبَيُّ اللَّامِشْرُوطِ (أَمْحَارِصُ نْ وَابْدَا) وَالتَّبَيُّ الْمَشْرُوطِ (أَمْحَارِصُ نْ شَرْضُ):

❖ التَّبَيُّ اللَّامِشْرُوطِ (أَمْحَارِصُ نْ وَابْدَا)

يُخَوَّلُ هَذَا الْعَقْدُ لِأَمْحَارِصَ (مَتَى كَانَ غَرِيبًا أَوْ قَرِيبًا بَعِيدًا كَابْنِ الْأَخِ الْبَيْتِمِ "أَكُوْجِيلِ") جَمِيعَ حَقُوقِ الطِّفْلِ الشَّرْعِيِّ، وَيَفْرَضُ عَلَيْهِ وَاجِبَاتِهِ، وَيَعْتَرَفُ لَهُ بِنَصِيبٍ مِنْ أَمْلَاكِهِ إِسْوَةً بِأَبْنَائِهِ الشَّرْعِيِّينَ. وَيَتَمَّ طَقْسُ التَّبَيُّ، فِي هَذِهِ الْحَالَةِ، بِالْتِمَامِ "الْجُمَاعَةِ" فِي وَجْبَةِ طَعَامٍ يَقْدَمُهَا رَبُّ الْخِيْمَةِ، وَفِي خِصْمٍ تَنَاوَلَ الطَّعَامَ يَبَادِرُ إِلَى الْقَوْلِ: "هَانَ فُلَانٌ أُمُّ نَنَّا أُمُّ وَارَاوُ يُونُو، أَدِ بُكْ كَدَا كُ أَيْنَا إِيْكَانُ وَيَنُو" (إِنَّ فُلَانًا مِثْلُهُ مِثْلُ أَبْنَائِي، لَهُ الْحَقُّ فِي نَصِيبِ كَذَا مِنْ كَلِّ مَا أَمْلِكُ). وَقَدْ يَسْجَلُ وَيَحْفَظُ هَذَا الْإِعْلَانُ عَلَى يَدِ إِمَامِ مَسْجِدِ الدَّوَّارِ (طَّلَبُ نْ وَاسُونُ (⊕⊗⊙⊚ | ⊕⊗⊙⊚)) يَدْعَى لِتَرْكِيَةِ هَذَا الْحِفْلِ. لَكِنَّ هَذَا الْإِجْرَاءَ، هُوَ كَالْفَاتِحَةِ، غَيْرُ إِجْبَارِيٍّ، وَيَبْقَى اخْتِيَارِيًّا وَرَهِينًا بِحُضُورِ إِمَامِ الْمَسْجِدِ. وَيَحْضُرُ هَذَا الْحِفْلُ عَادَةً أَبُ التَّبَيُّ، إِذَا كَانَ حَيًّا وَالتَّبَيُّ قَاصِرًا، وَيَعْلَنُ لِلْجُمَاعَةِ أَنَّهُ يَقْبَلُ التَّبَيُّ بِقَوْلِهِ: "فُئْلُخُ" (أَقْبَلُ)، وَهُوَ مَا يَحْدِثُ حِينَ تَكُونُ الْأُمُّ وَحْدَهَا الْبَاقِيَةَ عَلَى قَبْدِ الْحَيَاةِ. أَمَّا حِينَ يَكُونُ الْوَالِدَانِ مُتَوَقِّينَ وَالتَّبَيُّ قَاصِرًا، يَتَوَلَّى الْمَوَافَقَةَ أَوْ الرِّفْضَ وَلِيَّةُ الشَّرْعِيِّ³.

وَلَا يَهْمُ سَنَ التَّبَيُّ كَثِيرًا؛ إِذْ يُمْكِنُ لِلرِّجَالِ فِي سَنِّ الْعِشْرِينَ وَالثَّلَاثِينَ أَوْ أَكْثَرَ أَنْ يَأُوبِهُمُ الْغَيْرُ. وَلَعَلَّ ذَلِكَ هُوَ الْأَكْثَرُ شِيوعًا بَيْنَهُمْ، لِأَنَّ تَبَيُّ أَطْفَالٍ صَغَارٍ لِدَوَاعٍ عَاطِفِيَّةٍ مَجْهُولٍ تَقْرِيْبًا فِي هَذِهِ الْفَتْرَةِ⁴. لَا سِيَّمًا أَنْ هَذَا التَّبَيُّ لَا يَخْلُقُ رَوَابِطَ دِمٍّ بَيْنَ التَّبَيُّ وَالتَّبَيُّ (أَمْحَارِصُ)؛ حَيْثُ يُمْكِنُ لِهَذَا الْأَخِيرِ أَنْ يَتَزَوَّجَ ابْنَةَ مُتَبَيِّهِ (وَهُوَ مَا يَحْدِثُ فِي أَغْلِبِ الْحَالَاتِ)، كَمَا يُمْكِنُهُ أَيْضًا أَنْ يَتَزَوَّجَ أَرْمَلَتِهِ. وَقَدْ يَطْرُدُهُ مِنْ خِيْمَتِهِ، بَعْدَ تَمْكِينِهِ مِنْ نَصِيبِهِ فِي الْمَمْتَلِكَاتِ الَّتِي اعْتَرَفَ لَهُ بِهَا يَوْمَ تَبَيُّهِ، وَإِلَّا عَلَيْهِ إِثْبَاتُ أَحْطَائِهِ أَمَامَ "الْجُمَاعَةِ"

¹ - ibid. p. 66.

² - Ibid, p.68.

³ - سعيد كَتُون، الْجِبَلِ الْأَمَازِيغِيَّ آيْتِ أُوْمَالُو وَيَلَادِ زَايَانَ: "الْمَجَالُ وَالْإِنْسَانُ وَالتَّارِيخُ"، م. س، ص. 81.

⁴ - سعيد كَتُون، الْجِبَلِ الْأَمَازِيغِيَّ آيْتِ أُوْمَالُو وَيَلَادِ زَايَانَ: "الْمَجَالُ وَالْإِنْسَانُ وَالتَّارِيخُ"، م. س، ص. 81.

للفصل بينهما. ويمكن لأمحارص مغادرة خيمة متبنيه للعيش في مكانٍ آخر بسبب تصرفات رب الخيمة السيئة أو لرغبته الشخصية في المغادرة. ويتم اللجوء، حسب الحالة، وكلما دعت الضرورة إلى ذلك، "للجماعت" لتحديد شروط الانفصال¹.

وما خلا حالات الأخطاء الجسيمة (خاصةً تلك المرتبطة بالمساس بالأعراض)، يفرض العرف الزاياني على أمحارص أن يبقى سنةً على الأقل في الخيمة التي استقبلته ليحق له الحصول على الفوائد المعترف له بها، وقد وضعت هذه القاعدة لتفادي استغلال بعض الأفراد لهذا العرف بتقليص المدة الزمنية والمطالبة بمزاياه ومنافعه. لأن الهدف من هذا العقد يبقى في النهاية هو تحويل أمحارص إلى وريثٍ لزعيم الخيمة، ويرتبط كثيراً بوفاته².

❖ التَّبْيُّ المشروط (أَمْحَارِصُ نْ شُرْضُ)

يتم هذا التَّمَطُّ من التَّبْيِّ أو ما يسمّى "زواج المشروط" حسب الشروط السابقة نفسها، لكنه يفترض أن يمكث أمحارص عدداً من السنوات في الخيمة الجديدة للحصول على نصيبه. كما يمكن لربة خيمة أن تتبّي طفلاً أو قريباً أو غريباً، تبعاً للطقوس السابقة. ويطلق على الطفل المتبّي دائماً اسم "أَمْحَارِصُ" أو "أَمَارَالُ"³.

وتتحدّد مدة العقد، في هذه الحالة، بين سنتين وعشر سنواتٍ، وتعدّ اختباراً للأجنبي؛ إذ تهدف إلى اختبار مدى قدرته وقابليته للاندماج في الجماعة الجديدة. ومن ثمة يعتبر خلال هذه المدة متطّلاً أو زائداً (أَمْزَائِدُ)، وذا مكانة اجتماعية متدنية. وإن كان دائماً يستطيع تغيير نوع عقد الزواج من درجة أمحارص إلى درجة أعلى وبلوغ مكانة ماثلة لتلك الخاصة بأعضاء القبيلة الآخرين، وذلك بعد أداء الصّدّاق المتفق عليه. أمّا إذا غادر الخيمة، مكرهاً، قبل انقضاء أجل العقد، فيتوجّب على زعيمها، كما سبق ذكره، أن يسدّد له مقداراً من المال بدلاً عن الضّرر، يعادل الأجرة السنوية لراعٍ في المنطقة، تضرب في عدد السنوات التي قضاها في خدمته. غير أنّه في الحالتين معاً، لا يمكن أن يطالب بنصيب في الممتلكات المشتركة، أو أن يرغم زوجته وأولاده على مرافقته⁴.

وتعدّ المرأة الوثائق المتين لهذه العلاقة، لأنّها هي التي تربط أمحارص بأسرتها وبالقبيلة بأكملها. وغالباً ما تكون بنتاً أو أختاً أو إحدى قريبات رب الخيمة أو أرملة تحت وصايته، وقد لا تمت إليه بصلة قرابة كالغريبة التي يتولّى أمر صداقتها. حيث يمكنها، إذا لم تُعامل بشكلٍ لائقٍ أو أتاحت لها إمكانية رفض هذا الزواج، ونادراً ما كان يقع ذلك، أن تفرّ من الخيمة وتتركه (عرف الفرار). ويعطي هذا العقد في نهايته لأمحارص، من الناحية النظرية، إمكانية التخلّي عن زوجته والعودة إلى قبيلته؛ غير أنّ الممارسة العملية، أثبتت أنّ الزواج هو الذي يعطي الشرعية لعلاقتهم. ومن ثمة يبقى هذا العقد رهين الموافقة الصريحة للزوجة، خاصةً أن جمع الصّدّاق يعتبر شرطاً تعجيزياً؛ إذ يصعب على خادمٍ بسيطٍ أن يحصل عليه في ذلك الوقت.

ث - شروط انعقاد زواج أَمْحَارِصُ وفسخه

يشترط عقد أمحارص بقاء المرأة بعد زواجها في القبيلة وسط عائلتها، لتتولّى تربية أبنائها، ولزوم الزوج خيمة صهره أو زوجته، إذا كانت تتولّى أمورها بنفسها، وأن يضع الزوج نفسه في خدمة أهل الزوجة كخادمٍ أو شريكٍ ذي مرتبةٍ دونيةٍ في الأسرة. وذلك مقابل تزويجه والحصول على مأوى وغذاءٍ وألبسةٍ ونسبةٍ من المحصول في نهاية العقد 3/1 أو الربع 4/1 لبدء حياته الخاصة. ويمكنه،

1- م. ن.

2- م. ن. 81.

3- م. ن، ص: 82.

4- م. ن.

في كلِّ وقتٍ، أن يطلب من ربِّ "أَلْمَسِي" تَبِيه. وإذا قبل بذلك، فإنَّه يصرِّح أمام الشَّهود بصيرورته ابنه ووريثه بالتَّبِي¹ (الانتقال من "أَمْحَارِصَ نُّ شَرُضْ" إلى "أَمْحَارِصَ نُّ وَابْدَا").

ويشترط في أمحارص أن يكون بالغاً ومتحرراً من السُّلطة الأبويَّة، وقادراً على الاشتغال ومساعدة ربِّ الخيمة في كلِّ الأعمال التي تهم سيرها الطَّبيعي، وألا يتزوَّج إلا بامرأةٍ واحدةٍ. وإذا توفيت، يبقى لسيدِّه الخيار بين تزويجه من جديدٍ أو ترحيله. كما يمكنه، لضمان مستقبله والحفاظ على ممتلكاته، أن يدعو، لحظة إبرام العقد، إلى اجتماع أفراد "الجماعت"، ليحضرُوا شروط وضع خدماته رهن إشارة رئيسه².

وينسلخ أمحارص، متى أوفى بالتزاماته، من وضعيَّة الخاضع، ويغدو حرّاً التَّصرّف في أملاكه، وقادراً على ممارسة سلطته على زوجته وأبنائه، ومغادرة الدَّوَّار (أسون)، إلا إذا تضمَّن العقد بنداً خاصاً يمنع ذلك. وإذا رغب في حلِّ العقد قبل الآوان، فلن يستردَّ إلا ما بقي من ممتلكاته، إن لم يتمَّ تجميعها وإدماجها مع ممتلكات الخيمة (غير أنه يستعيد ثمنها عند قبائل آيت بوحدو)، كما يضاف ما حصل عليه من أملاكٍ بالافتناء أو الهبة خلال فترة خضوعه بشكلٍ تلقائيٍّ لميراث زعيم الخيمة، وتلحق به أيضاً ذريته، لأنَّ الزَّايانيين يعتبرونها بدائل عن المصاريف المترتبة عن وجوده بينهم، ويردِّدون بهذا الصَّدد المثل القائل: "كلِّ ما تجرفه السيول فهو لصاحب الحقل" (أَيْتًا ذُ بِيُوِي وَاسِيْفُ يُّ بَابُ يِيْكُرْ). وتعتبر المرأة التي تخلَّى عنها أمحارص مغادراً القبيلة مطلَّقةً، وينبغي أن تلتزم بالعدَّة قبل إقدامها على الزَّواج من جديدٍ³. وإذا وافت المنية ربَّ الخيمة، فإنَّ ابن أمحارص لا يرث من جدِّه لأمه، إلا إذا عاشوا في حماية الفقيد بشكلٍ دائمٍ، ولم يخلف لا أباً ولا أمّاً ولا إخوةً أشقاء أو من الأب، ولا أحفاداً. وإذا لم يترك الفقيد إلا أبعاد المقرَّبين (أبناء العم)، فإنَّ لابن أمحارص الثلث ممَّا تركه، ويؤول ثلثا التُّركة للورثة الباقين⁴. وبخصوص الشَّهادة، فلا تجوز شهادة أمحارص في أفراد الخيمة التي احتضنته وأحسنَّت إليه⁵.

وعموماً، يرتبط وجود أو استمرار هذا النوع من الزَّواج بقانون العرض والطلب؛ إذ عاد وانتشر، وفقاً للقبطان دينات (Dinat)، خلال المرحلة الكولونياليَّة (مرحلة التَّهدئة حسب التَّعبير الاستعماريِّ)، بعد أن توقَّف لمدَّةٍ طويلةٍ عند "إيشقيرن" (ⵉⵛⵉⵛⵉⵔⵉⵏ)⁶، بسبب دخول عددٍ كبيرٍ من الأعْرَابِ إلى القبيلة ورغبتهم في الزَّواج من نساءها، بالنظر إلى التَّسهيلات الكبيرة التي يقدِّمها، واستعداد القبيلة لاستدراك النَّقص الكبير الذي باتت تشهده من حيث رجالها الأصليُّون (من أصل "أشقيِر")، أمام استمرار العمليَّات العسكريَّة وإبعاد ونفي الرِّجال المناوئين للسلطات الاستعماريَّة أو بسبب دعوتهم للخدمة في الجبهات المختلفة ضمن فيالق القوَّات المحليَّة الفرنسيَّة⁷.

¹ - أبو الوفاء رحَّال، مقال نشر بجريدة "العلم"، العدد 21894 بتاريخ 9 فبراير 2011.

² - روبر أسبينيون، أعراف قبائل زايان: مساهمة في دراسة القانون العرقيِّ الأمازيغيِّ المغربيِّ، م. س، ص: 109.

³ - م. ن، ص: 110.

⁴ - م. ن، ص: 111.

⁵ - م. ن، ص: 121.

⁶ - Géorges Marcy, Le droit coutumier Zemmour, p. 57.

⁷ - Ibid. p. 58.

ويقترَب، من جهةٍ أُخرى، مصطلح أمحارص دلاليًا وتداوليًا واجتماعيًا من مصطلحاتٍ كثيرةٍ متداولةٍ في المنطقة، حتى ليشقَّ على غير الزاياتي تحديد الفروق بينها كأمازالٍ وأشْنَقِيَّيٍّ وأمَزَايْدٍ... إذ تكاد تستعمل بدلالاتٍ واحدةٍ¹، ولذلك وجب الوقوف على بعض الجوانب الخلافية والتمييزية بينها.

3- التحديدُ المصطلحيُّ لمفاهيمٍ قريبةٍ من "أَمْحَارِصَ"

ترتبط بمصطلح "أَمْحَارِصَ" في بلاد إِرْزَيَانَ مصطلحاتٌ ومفاهيمٌ عُرفِيَّةٌ كثيرةٌ، نبسط، فيما يلي، أبرز مضامينها الدلالية والتداولية والاجتماعية بالترتيب ("أَمْأَزَالُ"، و"أَمْزَايْدُ"، و"أَشْنَقِيَّيٍّ"، و"أَخْرُصَانُ"):

3-1-أَمْأَزَالُ (ⵎⴰⴷⴰⵏⵉⵎⴰⵣⴰⵏⵉ)

يحيى هذا الاسم في وسط المغرب (إِرْمُون، وإِرْزَيَانَ، وأيت التظير، وأيت امكيل...) على الرجل الذي يعيش مع أرملةٍ أو مطلقةٍ، ربةٍ خيمةٍ (لَأَلُ وَحَامُ (ⵎⴰⴷⴰⵏⵉⵎⴰⵣⴰⵏⵉ))، ويعمل على الحفاظ على شؤونها وأملأها، ولا يتصرف في كل ذلك إلا بعد العودة إليها. إذ غالباً ما كانت ترغب هذه المرأة في العيش مع رجلٍ دون عقد زواجٍ، فتأويه في خيمتها تحت اسم "أَمْأَزَالُ" (حرفياً: الذي يجري، ويقوم بمختلف الأشغال)²، حتى يهتم بخيمتها كما لو كان رئيسها وزعيمها، بحيث يعدّه سكان الدوّار والقبيلة بمثابة زوجها الحقيقي، غير أنه قد يسرح بمجرد انتهاء رضاها عنه أو حبّها له دون أن يكون له الحق في أيّ تعويضٍ، لأنّ العرف، في هذه الحالة، يعتبر التمتع بكلّ موارد الخيمة مكافأةً كافيةً له نظير الخدمات التي قدّمها. وعلى الرّغم من انتهاء هذه العلاقة في الأغلب بالزواج، فإنّ وضعيّة "أَمْأَزَالُ" هشّةٌ وقريبةٌ من "أَمْحَارِصَ"، أو ربما تكون حالةً خاصّةً منه، لأنّه، أولاً، لا يقوم بالضرورة على إحدى الصيغتين الكتابيّة أو الشفويّة في تحريره، ويتأسّس، ثانياً، على إشراف وسلطة الزوجة، وحتى الأبناء الذين ينتجون عن هذه العلاقة التعايشيّة / التساكيّة، هم، ثالثاً، مرتبطون ومشدودون إلى سرير الزوج المتويّ، بل ويملكون حقوقاً من ميراثه³، ومن ثمّ لا يرغب في "تأْمَازَالُتْ" / (ⵎⴰⴷⴰⵏⵉⵎⴰⵣⴰⵏⵉ) إلا الأشخاص في وضعيّةٍ سوسيو اقتصاديةٍ متدنّيةٍ.

ولا تواكب انضمام أمازال للخيمة الجديدة أيّ طقوسٍ؛ إذ يكفي أن تخبر المرأة بذلك أهلها أو عضواً من "الجماعت"، بيد أنه يمكنها، حين تفضّل بسط حماية أكبر على ممتلكاتها، احترازاً من سوء استعمال أمازال، أن تدعو إلى انعقاد "الجماعت" في خيمتها، لتشهر ذلك بجديّة أمامهم، ويدوّن إمام المسجد أو "الطالب" الحدث في وثيقةٍ خاصّةٍ مشفوعةٍ بأسماء الشهود، دون التقيّد الصّارم

¹ من أبرز الدلائل على ذلك جعلهما في درجةٍ واحدةٍ عند روبري أسبينيون (روبير أسبينيون، أعراف قبائل زايان، م. س، ص: 109).

² أمازال بتريق الزاي، حرفياً الجراي، أو المسخر بالدرجة المغربية.

³ - GUENNOUN S., La montagne berbère ou les Aït Oumalou et le pays Zaïan, éd. Omnia, Rabat, 1933, pp. 143. à 145. Et SURDON G., Esquisse de droit coutumier berbère marocain, éd. Moncho, Rabat, 1928, p. 152 à 153. VINOGRADOV AMAL R., «The socio-political organization of a berber "Taraf" Tribe : pre-protectorate Morocco, in Arabs and Berbers, éd. by Gellner & Micaud-Duckworth, London, 1972, pp. 73 et 74. Et A. Bertrand, «Amazzal», Encyclopédie berbère [En ligne], 4 | 1986, document A185, mis en ligne le 01 décembre 2012, consulté le 16 octobre 2020. URL : <http://journals.openedition.org/encyclopedieberbere/2467> ; DOI : <https://doi.org/10.4000/encyclopedieberbere.2467>.

بقراءة الفاتحة¹. وبذلك يلج الرجل الخيمة ويساعدها في تدبير ممتلكاتها أو ميراث زوجها في انتظار تحمّل أبنائها المسؤولية. لأنّ حرية المرأة، في وضعها، مقيدةً نسبيّاً، ولا يكون لها عادةً إلا أن تلتحق بأسرتها الأصلية، وتترك أبنائها العائلة الزوج المتوفّي أو تبقى في خيمتها لترعى أبنائها، وتزوّج بالضرورة من قريبٍ من عائلة الزوج، إذا كانت ممن يرجى منها ذلك.

3-2-أمزايّد (ⵎⴰⴷⴰⵢⴰⵢⴷ)

تحدّد الدلالة الحرفيّة ل"أمزايّد" في اللّغة الأمازيغيّة في المضاف أو الزائد، ويقصد به: "الدّعويّ الملقق بالقوم: أمحاز (ج): ثمحازن؛ أمحارص (ج) ثمحارصن، أنفور (ج) ثنفورن، ثمزدي (ج) ثمزداين"². ويستخدم اصطلاحاً في وسط المغرب للإشارة إلى الأجنب الذين خدموا القبيلة، ولم يتمّ دمجهم بالكامل في الهيكل القبليّ الجماعيّ.

وقد كانت لأمزايّد، على غرار أمازال وأمحارص، مكانة اجتماعيّة أقلّ من غيره من أفراد الخيمة والقبيلة؛ إذ لم تكن له عضويّة "الجُمَاعَت" أو القدرة على حمل السلاح. لأنّه لا يعدّ حتّى ضيفاً، ولكن طفيليّاً، وبالتالي، كان لهذا المصطلح طابعٌ ازدرائيّ بين أهالي إزيان. على الرّغم من أنّ لديه الحقّ في استغلال الممتلكات الجماعيّة، وأبناءه يعتبرون، بعد ذلك، أعضاء كاملي العضويّة في القبيلة، كما هو الحال لدى أمازيغ الجنوب المغربيّ.

وقد تطوّر معنى "أمزايّد" مع الاستعمار، ليستعمل مثل أمحارص وأمازال، مرادفاً للعامل الزراعيّ (Commis agricole)³. ولأنّه غالباً ما يكون قويّ البنية وفي ريعان شبابه، فقد تطوّر معناه مرّة أخرى، وأضحى يطلق في التداول الأمازيغيّ الرّاهن، على كلّ شابٍ في مقتبل العمر قادرٍ على العمل البدنيّ.

3-3-أشنقيطيّ (ⵎⴰⴷⴰⵢⴰⵢⴷ ⵏ ⵉⵙⵏⵓⵏⵉⵢⵉⵏ)

يطلق "أشنقيطيّ" على بعض أصناف خدم عائلة موحى أوحمو أزايّتي (عائلة أمحزون أو إمحزان)، الذين اختصّوا بأداء مهامّ وخدمات حراسة المراعي والقيام برعاية الخيل وكلاب الصيّد... ولذلك يتداخل معناه بمعنى أمحارص وأمازال، خاصّة أمام إمكانيّة الانتقال السلس من وضعيّة إلى أخرى عبر رابطة الزواج. وغالباً ما كان ما كان يتمّ إحضارهم من عرب منطقة "الكعارة" نواحي مدينة أبي الجعد أو شمال مناطق نفوذ إزيان، وحتى أحياناً من جنوب المغربيّ وموريتانيا، ومن ثمّة أصل تسميته "أشنقيطيّ"⁴ (نسبةً

1- يبدو لترجم "الجبل الأمازيغيّ" أنّ صاحبه تعسّف كثيراً وهو يظهر آيت أو مالو غير حريصين على التقيّد بمقتضيات الشرع، في حين يكاد يكون مستحيلاً أن يحضر فقيه أو "طالب" مجمعاً دون قراءة الفاتحة والدعاء بما يرجى الاستجابة له.

2- محمد شفيق، المعجم العربيّ الأمازيغيّ، ج: 1، ص: 725.

3- VINOGRADOV (Amal. R.) «The socio-political Organization of a berber "Tara" tribe : pre- protectorate Morocco, in Arabs and Berbers, ed. by Gellner & Micaud-Duckworth, London, 1972, p. 73-74.

4- "شنقيط" مدينة واحات تقع في أقصى شمال موريتانيا واسمٌ تاريخيٌّ من أسمائها (تبعد عن نواكشوط العاصمة بأكثر من 530 كم). كانت تاريخياً مركزاً مهماً للتجارة الصحراوية، ومكاناً مركزياً لتجمّع الحجاج قبل الانطلاق إلى الأراضي المقدّسة في قافلةٍ واحدة. ويقال إنّها كلمةً أمازيغيّةً صنهاجيّة تعني "عيون الخيل"، أي عيون الماء التي تشرب منها، وقبل هي كلمةً عربيّةً وأصلها "سن قيط" أي طرف جبل "قيط" المجاور لها، أو إنّ أصلها هو "الشقيط" وهو نوعٌ من الأواني الخزفيّة الذي كان منتشرًا هناك. وتعدّ هذه المدينة من أبرز مراكز العلم والثقافة في إفريقيا، وتسمّى بكعبة إفريقيا وبلد المليون شاعرٍ، إذ المشهور عن صبيبتها ممن بلغوا ست عشرة سنة أنّهم يحفظون القرآن الكريم كاملاً، وأقلّهم حفظاً يحفظون ألف بيتٍ شعريّ، (اطلع عليه <https://www.se7al7ya.com/2019/04/o-you-from-chinguetti-origin-and-meaning.html>)

يوم الخميس 25 غشت 2022 على الساعة 15 مساءً).

إلى مدينة شنقيط الموريتانية)، بمعنى أنه يؤتى بهم تحت الطلب، وليسوا، في جميع الأحوال، من نفس القبيلة أو أعراباً فآزين أو منفيين من قبائل أخرى. ومن أعرافهم أنه إذا قتل أحدهم، فإنّ ديتته تناهز 300 ريال، في الوقت الذي لا تتسلم فيه الأسرة المحزونة أيّ تعويضٍ مقابل أيّ فردٍ مقتولٍ من أفراد عائلتها، حيث كانت تنتقم دائماً لنفسها من الجاني عكس كلّ القبائل الأخرى من إزيان¹.

3-4-أَحْرُصَانُ (٥٨٩٤٥)

كان الكثير من أعيان أهالي إزيان يملكون عبداً (إحْرُصَانًا) من الأمازيغيين المنتمين للقبيلة، أو من العرب ذوي البشرة البيضاء، أو الزنوج المؤتى بهم من السودان. إذ كانوا لا يستعبدون أسرى الحروب، لأنّ الفدية كانت الأكثر تداولاً ورواجاً بينهم. وقد تضمنت الأسواق الزايانية وقتئذٍ أماكن خاصةً بالتجارة فيهم. كما لا يزال بعضهم يحتفظ بذكريات بيع الأطفال أثناء فترة المجاعة في القبيلة وبعض القبائل المجاورة (إمْرَائِصُ، وآيت مكيلد...)². وبالتنظر إلى غلبة العبيد الوافدين من السودان على غيرهم، وتفضيلهم لأداء بعض المهام البدنية الخاصة، فقد تطوّرت دلالة العبد عند الزايانيين لتكثُر كثيراً على اللون الأسود، فأضحى يسمّى كلّ عبدٍ سواءً كان أبيض البشرة أو أسود "أَحْرُصَانًا"، وذلك فيما يسمّيه اللغويون بانتقال دلالة الخاصّ على العام. ومن ثمّ لا يفصل بين العبيد و"إشْنَقِيّين"، بالنظر إلى تطابق مهامهم عند العائلة المحزونة وبالتمديد بينهم وبين إمحارصن أو إمحوراص وإمازالن.

ويحقّ للأمازيغيّ الزاياني، في هذا الإطار، عقد قرانه بالزنجيّة، وإن كان ذلك نادراً جداً، كما يحقّ له ضرب عبده أو بيعه أو إبقائه على قيد الحياة أو حتّى إماتته، غير أنه لم تسجّل إلّا حالاتٌ نادرةٌ لقتل العبيد، كان أغلبها مرتبط بفضايا الشرف³. وقد يصح، بهذا الصدد، العبد (أحْرُصَان) المفرج عنه رسمياً بإعلانٍ صريحٍ من ربّ الخيمة في السّوق، مصحوباً بتلاوة الشّهادة، في مقام أمحارص، ويحتفظ بنفس حقوقه وواجباته. ويسمح له بحيازة أملاكٍ خاصّةٍ به، لا سيّما أنّ العادة كانت أن يزوجه سيّده إحدى بناته، فيكون الأطفال ثمرة هذا الزّواج أحراراً⁴. أمّا إذا حدث وقتل، فديتته لا تتجاوز 60 ريالاً (300 ريال للإنسان الحرّ). وإذا سرق أو قتل، فالسيّد هو الذي يتحمّل المسؤولية المدنية، وعليه تأدية مستحقّات الدّيّة⁵.

ولا مريّة ونحن بصدد دراسة هذه الحالات الخاصّة من الأجنبيّ الذين قدموا إلى بلاد إزيان، وصاروا جزءاً من بنيتها التكوينية، أنّه ينبغي، حتى تتضح الرّؤية أكثر، أن نفتح على أعرافٍ أخرى تنظّم حياتهم في هذه التّربوع الأمازيغيّة، وتضبط علاقتهم بغيرهم، سواء كانوا أعراباً أو ضيوفاً.

4- بعض الأعراف المنظّمة لعلاقة قبائل إزيان بالأجانب

نقصد بالأجانب هنا الأشخاص الدّخيلين على بلاد إزيان، وهم في هذا المقام: الأعراب والصّيوّف وعابرو السّبيل:

4-1- الأعراب

¹ - روبري أسبينيون، أعراف قبائل زايان، م. س، ص: 56.

² - م. ن، ص: 75.

³ - م. ن.

⁴ - م. ن، ص، ص: 75-76.

⁵ - م. ن، ص: 56.

الغريب في اللّغة الأمازيغيّة: من ليس من القوم = أمجلا (ج) ثمجلاتن، وأنفور (ج) ثنفورن، ثمزدي (ج) ثمزدان، وأنافتاغ (ج) ثنافتاغ¹ و"أسمتاي (ج) نسمتتين، وأبيدا، وهو الشّيء الغريب الذي من ورائه شر²، وأمتيحوح (ج) ثمتيحا، وهو الغريب الهادف الذي لا يعرف من أمره شيء³. وهو أيضاً "البعيد عن وطنه (ثميني ك (ج) ثميني ك)ن⁴. والأعراب اصطلاحاً هنا هم الأمازيغيّون الممتنون لغير قبائل إرّيّان، والعرب الذين جاؤوا في الأغلب للتجارة وإمامة المساجد، وزاولوا الزراعة والرعي في كلِّ من آيت نوح، ولهري، وتامسكورت، وأروكو، وتاسكارت... واليهود، وإن لم يتمكنوا من الإقامة بهذه البلاد إلا بصعوبة، إذ يبدو أنهم كانوا يقتلون من قبل أهلها، ومن ثمة كان على اليهودي الذي يؤمّ إحدى القبائل الزاينيّة إشهار إسلامه وتغيير اسمه قبل حلوله بينهم وطلب الحماية من أحد الأعيان، الذي يذيع في السوق خبر إسلامه وحمايته. والمثير أنه لم يتمكن أيّ يهودي من التّفاذ إلى هذه المنطقة قبل الحماية الفرنسيّة⁵. وأمّا المسيحيّون، فقد كانت لديهم مكانة رفيعة، حيث كان شيخ القبيلة أو "أمعاز ن ثقبيلت" يشملهم برعايته الخاصّة، فلا يتجرأ أحد على نيلهم بسوء، على اعتبار أنّ الضّيافة تشمل حماية المضيف ومجموعته.

ومن ثمة كان من واجب كلِّ غريب لا يقوم بوظيفة دينيّة، وبنوي الإقامة بقبيلة زاينيّة، أن يطلب تبنيّه بشكلٍ عادي وبسيط أو يقدّم ذبيحة (شاة أو "ثيخسي") لوليّ يختاره. وبذلك يحصل على حقّ المواطنة ونفس حقوق سكّان القبيلة، وإلا عليه أن يقيم فيها مدّة جيلين على أقلّ تقدير⁶. ولا يملك من طلبت حمايته بهذه الطريقتين الرّفص، بل يعتبر من دفع "عار" الشاة أو "أوتبخسي" (⊕⊗⊙⊘⊙⊗⊕) محميّاً له في كلّ الظروف وتجاه الجميع. وفي حالة عجز الحمي عن إنصاف نفسه من ضرر ما يتدخّل الحامي، وإذا تطلّب الأمر ذلك، تتدخّل إلى جانبه عشيرته أو دوّاره أو قبيلته أو اتّحاديته على التّوالي. وهكذا يعتبر عضواً فاعلاً ونشطاً في القبيلة ومساهمياً رئيساً في الكلف والفوائد المشتركة، ويشارك في الدّفاع عنها عند اندلاع الحرب. وتعدّ التحويلات العقاريّة لصالح الغريب الذي لم يكتسب حقّ المواطنة أمراً محظوراً؛ إذ لا يجوز له اقتناء عقاراتٍ إلا إذا رخصت له لجماعت ذلك، في حين قد يسند له الأهالي أراضي زراعيّة بمقابل⁷. فيؤدّي ما بذمته من الضرائب مثل باقي السّاكنة.

وإذا نشب نزاع بينه وبين أحد أفراد القبيلة، يحقّ له أن يتدخّل ويفاوض بنفسه دونما الاستعانة بحاميه. كما يحتفظ بحريّة العودة إلى عشيرته الأصليّة شريطة التخلّي عن الحقوق التي صارت له بحكم انضمامه إلى الدوّار، والإبقاء فقط على ممتلكاته الشخصيّة⁸. وإذا اندلعت حربٌ داخلية مع قبيلة مضيّفة، لا يمكن قبوله، بعد انتهاء القتال، بين ظهريّ حمّاته من جديدٍ إلا إذا أثبت أنه لم يقتل بيديه أحد أعضاء الدوّار المتبّي له⁹. وفضلاً عن ذلك فإنّه يتمتّع بكلّ الحقوق السّياسيّة والمدنيّة التي ينعم بها سكّان القبيلة:

- الانخراط في مداورات "الجماعت"؛
- المشاركة في تعيين الكفيل والرئيس؛

1- محمد شفيق، المعجم العربيّ الأمازيغيّ، م. س، ج: 2، ص: 180.

2- م. ن، ص: 180.

3- م. ن، ص: 181 - 180.

4- م. ن.

5- يقرّ أسبينيون في هذه الحالة بغياب أيّ قاعدة عرفية خاصّة بهم، في مقابل ما جاء به منها مثلاً سعيد كتون في كتابه "الجبل الأمازيغيّ".

6- روبر أسبينيون، أعراف قبائل زاينان، م. س، ص: 47.

7- م. ن، ص: 98.

8- هؤلاء الأعراب جذبهم مصالح أو صداقات أو هم هارون أو منفيون عن عشائرهم الأصليّة.

9- سعيد كتون، الجبل الأمازيغيّ آيت أومالو وبلاد زاينان: "المجال والإنسان والتاريخ"، م. س، ص: 83.

- إمكانية التعيين خليفةً أو مقدماً (غير أنّ هذا الأمر نادر الحصول).

وتجدر الإشارة إلى أنّه بخلاف "تاضنا" (toEo)، التي هي عبارة عن رعاية مرحليّة ذات تكلفة باهضة تمنح للأعراب وأبناء السبيل أو لكلّ من كان في مهمّة عملٍ، يتميّز عرف "الرعاية" أو "الحب" (تأبمات) (to>Eot) بمجانيّته واستقراره ودوامه، ويستفيد منه كلّ فردٍ من القبيلة أو غريبٍ يحلّ بها بعد نحر ثورٍ أو خروفٍ أو نعجةٍ أمام خيمة من يلتمس منه العطف، أو إحصار قلب سكرٍ أو قدرٍ من المال، أو الإمساك بندي امرأةٍ قريبةٍ من الشخص المتوخى عطفه، ويحوّل له ذلك، حين يكون مطارداً أو متابعاً، اللجوء لخيمةٍ تحميه من المعتدين. وعلى الحامي وقف كلّ المتابعات ضدّه، والوصول إلى اتّفاقاتٍ مادّيّةٍ وماليّةٍ يسهم معه فيها أفراد القبيلة مع أصحاب الحقّ.

ولا يحقّ لأفراد القبيلة نفسها وضع أنفسهم تحت رعاية شخصٍ إلّا في حالتي القتل (الخطأ والعمد)؛ غير أنّ هذا النوع من الحماية تراجع بعد سنواتٍ قليلةٍ من الحماية الفرنسيّة، حين ضعفت كتلة إزيان بعد الخلافات الحادّة التي نشبت بين أولعائدي، حفيد موحى وحمّو، وأبناء هذا الأخير. فنتج عن ذلك صراعٍ أقطابٍ تشتتت معه القبيلة، حيث سعى كلٌّ تجمّع للحصول على دعم طرفٍ من الأطراف المتعارضة، يضع نفسه تحت رعايته؛ ومن ثمّ كانت لدى كلّ فردٍ من جماعة "إحزان" (عائلة موحى وحمّو) مجموعة من الخيام تحت حمايتهم، وذلك في كلّ جماعةٍ أو قبيلةٍ بعد طقوس لمّ الأصابع أو تبادل العمائم... وفيما يلي بعض القواعد الصّابطة لعرف الرّعاية:

- لا فرق بين الحماية الممنوحة للأعراب وتلك الخاصّة بأهالي القبيلة؛
- يمكن أن يبقى شخصٌ تحت الرّعاية نفسها طيلة حياته مع ورثة الحامي؛
- إذا كانت الرّعاية ملتزمةً لأمرٍ محدّدٍ، فهي تنتهي ببلوغه.
- إذا كانت الرّعاية الفرديّة من حقّ كلّ شخصٍ نافذٍ، فإنّ الرّعاية الجماعيّة لا تمنحها إلّا جماعة "إحزان" (القائد موحى وحمّو وأبناؤه وحفدته)¹.
- إذا هلك الغريب دون أن يتخلّف زوجةً ولا ولداً ولا أيّ وريثٍ آخر، فإنّ كلّ ممتلكاته تعود للحامي. وإذا ظهر بعد ذلك أحدٌ من أقربائه، فعليه أن يسلمه ما حصل عليه من ميراثٍ.
- إذا هلك وترك أرملةً ليس لها ولدٌ، وكانت غريبةً عن القبيلة، فلها نصيبٌ معيّنٌ تحدّده لجماعت، وما تبقى يعود للحامي إلى حين ظهور أحدٍ من ورثته. وإذا خلّفت أولاداً ذكوراً، فإنّهم يحصلون على مجموع الميراث، وإذا لم يتخلّف غير الإناث، فإنّ الحامي يستولي عليهنّ وعلى مجموع الميراث.
- يلزم الغريب الذي له الحقّ في الإرث بالإقامة في القبيلة للحصول على ما يؤول إليه من قريبه الهالك².
- إذا قتل الغريب، يؤدّي القاتل الدّيّة لعائلته، ويلقي "العار" على حاميه، الذي يتسلّمهما معاً، إذا كانت الضّحية بدون أهلٍ.

وبالتّسبة للأعراف الخاصّة بالزّواج، فقد اختلف كثيراً في شرعيّة عقد القران بين المسيحيّين واليهود (المسيحيّات واليهوديات) والمسلمين (المسلمات)؛ إذ لا توجد، حسب أسبينيون، أيّ قاعدةٍ عرفيّةٍ تضبط ذلك، غير أنّه يجوز زواج الرّجل الأمازيغيّ المسلم

¹ - روبر أسبينيون، أعراف قبائل زايان، م.س، ص. ص: 66-67-68.

² - م. ن، ص. ص: 116-117.

من اليهودية شريطة إدخالها إلى ملته، وإلا لن يتم تشريع الزواج، وتحفظ المرأة بدينها، وتعدّ ضمن ما ملكت يدها¹. كما لا تقبل، في هذا الإطار، شهادة العبيد والأعراب، ولا يعتدّ بإفادات غير المسلمين، بينما يسمح لبعض الأعراب المقيمين والمتمتعين بتقدير واحترام القبيلة بالإدلاء برأيهم².

4-2- الضيوف

تعتبر الضيافة أمراً مشهوراً عند كل القبائل الأمازيغية، وهي واجبٌ مقدّسٌ لا ينبغي التملص منه، ويفترض القيام به بسخاءٍ وكرمٍ وبنوع من التباهي؛ ومن ثمّ كان من آداب استقبال الضيف في بلاد إزيان الترحيب به بجملة، ومعاملته بكلّ التقدير والتجليل، مهما كانت مكانته الاجتماعية، وعدم إظهار الحزن أمامه، والابتعاد عن سؤاله عن ظروف وأسباب سفره إلا بعد استقراره واطمئنانه. ولا تطلب منه المغادرة أبداً، لأنّ فترة الضيافة لا تستغرق عادةً إلا ثلاثة أيّام، يسلمه بعدها ربّ الخيمة بعض المؤن الخاصة بالطريق، ولا ينفكّ يدافع عنه حتى يبلغ مقصده³.

وإذا كان عابر السبيل على معرفةٍ بأحد قاطني الدوّار «أسون»، فإنّه يطلب منه أن يستضيفه، وإلا فهو ضيف الله (أُنْبِجِي نْ رِيّ (oθiξ | oθθξ))، أي ضيف الجماعة بأكملها. يأتي وسط «أسون»، وينتظر الاهتمام به، فيستقبل من أحد المحسنين، أو يقاد إلى رئيس الدوّار الذي يعين الخيمة التي ستأويه بنظام "تاؤالا" أي حسب الترتيب بين الخيام أو "إلمسيئن". غير أنّه عادةً ما يطلب ضيافة (المسجد) بشكلٍ مباشرٍ، ويقوم الفقيه (الطالب) بإعلان قدمه، ليشرك الجميع في إيوائه، ونادراً ما كان يسهم بنصيبه في مصاريف الضيافة.

وتبعاً لوضعهم الاجتماعي، تتنوّع طرائق وأمناء استقبال الضيوف. وتوجد، عموماً، أربع طبقات، تتخذ كلّ واحدة اسم الطعام الذي يقدّم لها:

- طبقات الأعيان وكبار الشخصيات وذوو الامتياز من الوجهاء، ورؤساء القبائل، وأعضاء الجماعة، والأولياء الصالحين: تقتضي قيمة شخصيتهم نحر ذبيحةٍ أو أكثر (ثيمغراسن): ضيوف الذبيحة أو "إنبجيون نْ ثمغروست".
- الطبقة الوسطى: يقدّم لهم طبقٌ من الكسكس بالدجاج: ضيوف الدجاجة "إنبجيون نْ ثقولوست".
- طبقة البسطاء: يحضّر لهم طعامٌ من الكسكس بدون لحم: ضيوف الكسكس "إنبجيون نْ طعام".
- طبقة عامة الناس: لا يقدّم لهم إلا الخبز: ضيوف الخبز "إنبجيون نْ وغروم".

وقد أنشئت كلّ قبيلةٍ كبيرةٍ بمدينة خنيفرة، بمبادرةٍ من السلطات المحليّة، مقرّاتٍ من مالها الخاصّ، وهي المعروفة بمنازل إزيان (ثيداز نْ الشيوخ / ثيداز نْ يزايان)، خصّصتها لتنظيم الاحتفالات العموميّة وإيواء ساكنتها الوافدة إلى المدينة لقضاء أوطارها.

وقبل الختم، إذا كانت الموضوعيّة العلميّة، من جهةٍ، تقتضي دراسة المجتمع المغربي من خلال مكوّناته المختلفة، على الرّغم من تشعبها وكثرتها، كما استند إلى ذلك جاك بيرك (Jacques Berque) وهو يبيّن مدى عمق وتحدّر الأعراف والتقاليد الأمازيغيّة في البنية التشكيلية لهذا المجتمع، حيث قال: "كنا ندرك الإفريقي الشمالي من خلال مقارنته بنا، في حين أنّه كان يجب إدراكه من

¹ م. ن، ص: 78.

² روبر أسبينيون، أعراف قبائل زايان، م. س، ص: 121.

³ م. ن، ص: 27-28.

خلال مشكلاته الخاصة وتعقده الداخلي. وفي كلمة واحدة، يجب فهمه كما يفهم نفسه، أي يجب اعتبار تأويلاته الخاصة¹. وكان العرف، من جهة ثانية، دليلاً كافياً لثبوت الأحكام الإلزامية والتفصيلية بين الناس، حيث لا حجة سواه، ومفضلاً عن القياس متى عارضه، وكانت منطقة الدراسة، من جهة ثالثة، مجالاً أمازيغياً تجاذب سكانه أطراف الصراع مع المستعمر والمخزن السلطاني، وهيمنت عليه الأعراف المحليّة التي ما فتئت تنهل من تلاقحها بالحضارات التي عبرت أرضه عبر العصور، فلا مرية أنّ القوانين المغربيّة المعاصرة، وهي تروم تحقيق العدالة الاجتماعية والمدنيّة والجنائيّة...، قد تأثرت بهذه الأعراف الأمازيغيّة في كثيرٍ من نصوصها الحديثة؛ غير البحث في مدى استحضرها أو تغييرها لذلك يستلزم معالجة عميقة وخاصةً لأنّها لا تخضع للنمذجة أو التوحيد، وتتغيّر بتغيّر المناطق الأمازيغيّة، ما دام لكلّ قبيلة أعرافها الخاصّة، والقوانين نفسها منذورةً للتغيّر والتطوّر. ومن ثمّ تفتتح هذه الدراسة على السؤال الإشكاليّ الآتي: إلى أيّ حدّ تستحضر القوانين المغربيّة (مدونة الأسرة، والقانون المدني، وقانون الشغل...) أعراف الأعراب كما عرفها وأثبتها المجتمع الزّباينيّ عبر العصور؟

خاتمة:

يمكن القول من حصاد ما سبق، إنّ الوثائق العرفيّة الأمازيغيّة المرتبطة بالأجانب والأعراب تكتنز موادّاً تاريخيّةً وأثروبوسياسيّةً واجتماعيّةً تنقل هوم مجتمعاتها في أدقّ تفاصيل حياتها اليوميّة. كما يبدو جليّاً أنّ الزّواج المهور لم يكن دائماً النمط العلائقيّ الأكثر انتشاراً عند قبائل "إزْيَانَ"؛ إذ يوجد نمط آخر يرغم فيه الزّوج على القبول به بسبب قصوره المادّي والاجتماعي؛ ما دام "المناخ" السّوسيو اقتصاديّ السائد وقتئذٍ (المجاعات والجفاف وعدم الاستقرار السياسيّ) هياً لهذا المجتمع ظروف استعادة مؤسّسات اجتماعيّة عرفيّة كانت بائدةً إلى عهد قريبٍ كعقد "أَمْحَازِصَ"²، الذي يقوم على علاقةٍ تعاقديّةٍ تميّز بشكلياتها الخاصّة؛ إذ يمكن أن يكون مطلقاً أو مقيداً في الزّمن، ويقتضي في الأغلب تمريره أمام "الجماعت"، والاتّفاق على بنوده، التي ترتبط عادةً بثلاثة عناصر:

- المنقولات التي يتمّ توفيرها للوفد الجديد (الزّوج) للاستقرار (الخيمة، والأغطية، والمأكل، والمشرب، والملبس...);

- الحصّة من الأرباح التي سيتمّ اقتطاعها في نهاية العقد (غالباً الثلث أو الربع)؛

- المدّة التي سيقضيها الزّوج في خدمة رئيس الخيمة (غالباً بين 3 و10 سنوات).

ومن أهمّ النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

- يعتبر العرف الأمازيغيّ مصدراً أساسياً للتّشريع المغربيّ في حالة غياب النّص القانونيّ لحسم الصراعات، ومن ثمّ تتأثر نوازل الأحوال الشّخصية والقضايا المدنيّة والاجتماعيّة، في معظم أحكامها، بمختلف أعراف القبائل المغربيّة عبر العصور؛

¹ - Berques j., 1944, Essai sur la méthode juridique Magrèbine, études islamiques, rabat p. 113.

² - للاطلاع على البيبليوغرافيا، ينظر:

• Capitaine Bendaoud, Adoption des adultes par contrat mixte de mariage et de travail chez les Beni Mguild, in « Revue Marocaine de Législation, doctrine, jurisprudence chérifiennes », N° 2, 1935, pp. 35-40 ;

• Capitaine Turbet, L'adoption des adultes chez les Ighezranes, Ibid., p. 40 et n° 3, 1935, p. 41 ;

• Aspion, op. Cit. pp. 153-155.

- يثير عقد أمْحَارِصَ اهتماماً بالغاً، ويرتبط بضرورتين متناقضتين: الحفاظ على أصالة وتجانس الجماعة والرغبة في زيادة إمكاناتها من الرجال في ظلّ عدم وجود نظامٍ محدّد للأجور ومشاركة الكثير منهم في الحروب والمعارك مع المستعمر وضده، والشعور الأخلاقيّ الذي يجبرها على الاحتفاظ بالأجنبيّ الذي بات ينتمي إليها عن طريق روابط الدّم.
 - يوجد لبسٌ كبيرٌ بين مصطلحات "أمْحَارِصَ"، و"أمازال"، و"أمزايد"، و"أشْنَقِيْطِي"، والعبء أو "أحرضان" بالنظر إلى هشاشة وضعيّاتهم الاجتماعية والاقتصادية والنفسية وإمكانية الانتقال من حالةٍ إلى أخرى حسب الظروف والسيّاقات الزمّنية والسياسية والاجتماعية...
 - القانون العربيّ "أَزْرَفُ" (ОЖОН) من خلال "أَزْرَفُ نَ" ومْحَارِصَ" عند إزْيَانَ حتميةٌ تنظيميةٌ للمصالح والعلاقات بين المكوّنات المجتمعية المحلية وتطوّر مع الأحقاب والعصور متأثراً بالتشريعات السماويّة والوضعية السائدة.
 - تفيد دراسة هذا النمط الخاصّ من الرّواج الأمازيغيّ (أمْحَارِصَ)، بالنظر إلى البنات المضمونة والقيمة المتعلقة بتطوّر مدوّنات الأحوال الشخصية وأنساق تشكيل الأسر المغربية، في جميع تفاصيله القانونيّة والطّفوسية، وفي ارتباطٍ وثيقٍ بالظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي جاء فيها، الباحثين في علم الاجتماع والقانون والتاريخ... في فهم آليات تطوّر العلاقات المختلفة التي عرفها المجتمع المغربيّ عبر العصور، ومقارنتها بالسيرورات المستجدة التي صار يشهدها الرّواج الشرعيّ في العصر الزّاهن، واستشراق أبعاد وتطوّرات هذه المؤسسة في المستقبلين القريب والمتوسّط. خاصةً أمام التفقات الباهظة التي أضحى يستلزمها، وعدم توفّر الشّباب على الموارد الكفيلة بتحقيق اكتفاء ذاتيّ اجتماعيّ أمام التطوّر العمليّ الكبير الذي ما انفكّ يعرفه هذا المجتمع برّمته.
 - من حسناته انتشار هذا التراث الشّعبيّ (الأعراف الأمازيغية) من الضياع والتسيان، وبالتالي تقديم قيمةٍ مضافةٍ إلى صرح الدّراسات القانونيّة والتاريخيّة المغربية.
- وهكذا توصي الدّراسة ب:
- ضرورة الاهتمام بالأعراف الأمازيغية وإبراز دورها المهمّ في تأصيل وإعادة تشكيل الهوية المغربية من جهة، وصياغة النّصوص القانونيّة المتعلقة بالأحوال الشخصية من جهة ثانية.
 - توعية المجتمع البحثيّ بمسائل الأحوال الشخصية التي تأثّرت بالأعراف الأمازيغية؛
 - توجيه الباحثين إلى الاهتمام بالأعراف الأمازيغية عاقمةً، والزّيانية خاصةً، وإبراز دور الأحكام القضائيّة التي جعلت العرف مصدرها الوحيد للفصل في قضايا الأحوال الشخصية والقانون المدنيّ بشكلٍ عامّ.
- ولأنّ هذا الموضوع بنيةً نسقيّةً متكاملةً، فإنّ البحث فيه يحتاج إلى تعمّقٍ أكبر ونفسٍ أطول، ويستلزم الاطلاع على جلّ عناصر المنظومة العرفيّة القبليّة الزّيانية للإحاطة بماهية العرف الواحد (أمازال، وأشْنَقِيْطِي، وأحرضان، وأنْبجِي، وتاضاً، وتأمّات...)، ما دامت العلاقة بينها متشابكةً ومتقاطعةً اجتماعياً وأخلاقياً وتربوياً واقتصادياً وسياسياً...

المراجع والمصادر:

➤ العربية

- ابن عابدين، مجموعة رسائل ابن عابدين، نقلًا عن أبي حافظ النسفي في كتابه المستصفي، مطبعة المكتبة الهاشمية، دمشق، 1316هـ.
- ابن فارس، أبو الحسين أحمد، معجم مقاييس اللغة، تحقيق عبد السلام هارون، ط: 2، 1971م، مطبعة مصطفى الحلبي وأولاده، القاهرة، مصر، ج: 4.
- ابن فارس، أبو الحسين أحمد، معجم مقاييس اللغة، تحقيق عبد السلام هارون، ط: 2، 1971م، مطبعة مصطفى الحلبي وأولاده، القاهرة، مصر، ج: 4.
- أبو الوفاء رحال، مقال نشر بجريدة "العلم"، العدد 21894 بتاريخ 9 فبراير 2011.
- أحمد الفيومي، المصباح المنير، مطبعة بولاق، القاهرة، مصر، الجزء 2، الطبعة: 3، 1316هـ.
- الجرجاني، علي بن محمد بن علي الزين الشريف (ت. 816هـ)، التعريفات، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط: 1، 1983م، ج: 1.
- الجرجاني، علي بن محمد، التعريفات، ضبطه وصححه جماعة من العلماء تحت إشراف دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1403هـ/1983م.
- جورج مارسلي في كتابه "القانون العربي الزموري (Droit Coutumier Zemmours) طبعة 1494.
- الحلبي، ابن أمير الحاج، التقرير والتحرير، شرح وتحقيق التحرير في أصول الفقه الجامع بين اصطلاحية الحنفية والشافعية، للإمام محمد بن عبد الواحد بن عبد الحميد السيواسي ثم السكندري، كمال الدين بن الهمام الحنفي، ضبطه وصححه عبد الله محمود محمد عمر، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط: 1، ج: 1، 1419هـ/1999.
- حليلة بن كرعى، تحديد بعض المفاهيم المتصلة بالعرف، الأعراف بالبادية المغربية، منشورات مجموعة البحث في تاريخ البوادي المغربية، سلسلة ندوات ومناظرات رقم 1، مطبعة السلام، الرباط، 2004.
- روبر أسبينيون (قائد الشؤون الحربية الإسلامية، مدير المركز الإسلامي للتوثيق والنشر بالإقامة العامة الفرنسية بالمغرب)، أعراف قبائل زايان: مساهمة في دراسة القانون العربي الأمازيغي المغربي، ترجمة محمد أوراغ، تنسيق: أحمد الشهي، منشورات المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، مركز الترجمة والتوثيق والنشر والتواصل، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، 2007.
- الزرقاء، مصطفى أحمد، المدخل الفقهي العام، الفقه الإسلامي في ثوبه الجديد، دار الفكر/ ط: 10، 1387هـ/1968م، الجزء 2.
- سعيد كنون، الجبل الأمازيغي آيت أومالو وبلاد زايان: "المجال والإنسان والتاريخ"، تعريب: محمد بوكبوط، منشورات الزمن، سلسلة ضفاف، التوزيع: سيريس، العدد 18، نونبر 2014م.
- عبد القادر القصير، الأسرة المتغيرة في مجتمع المدينة العربية: دراسة ميدانية في علم الاجتماع الحضري والأسري، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، ط: 1، 1999م.
- عبيدي عمر، العرف والعمل في المذهب المالكي، تحت إشراف اللجنة المشتركة لإحياء التراث بين دولتي الإمارات والمملكة المغربية، مطبعة فضالة، المحمدية، 1982م.

- الفراهيدي، الخليل بن أحمد، العين، ترتيب وتحقيق عبد الحميد هندراوي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط: 1، ج: 1، 1419هـ/1999م.
- الفيروز آبادي، القاموس المحيط، مؤسسة الرسالة، ج. 3، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، 1407هـ/1986م.
- القراني، شرح تنقيح الفصول، تحقيق طه عبد الرؤوف سعد، شرطة الطباعة الفنيّة، القاهرة، مصر، ط: 1، 1973م.
- القراني، شهاب الدين أحمد بن إدريس بن عبد الرحمان المالكي (ت. 684هـ)، الفروق: أنوار البروق في أنواع الفروق، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1998م، ج: 1.
- الكفوي، أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني القريني، الكلبيات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، تحقيق عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط: 2، 1432هـ/2011م، فصل العين.
- مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، دار الدعوة، لبنان، الجزء 2.
- محمد شفيق، المعجم العربي الأمازيغي، منشورات أكاديمية المملكة المغربية، سلسلة معاجم، الرباط، ج: 2.
- مقابلة شفوية مع شيوخ القبيلة يوم 30 يونيو 2022 على الساعة 18 مساءً.

➤ الأجنبية

- BENVENISTE E. 1969, le vocabulaire des institutions indo-européennes, Editions de Minuit, Paris.
- Berques j., 1944, Essai sur la méthode juridique Magrèbine, études islamiques, rabat..
- Bertrand, A. «Amḥars», Encyclopédie berbère [En ligne], 4 | 1986, document A193, mis en ligne le 01 décembre 2012, consulté le 13 octobre 2020. URL: <http://journals.openedition.org/encyclopedieberbere/2901>; <https://doi.org/10.4000/encyclopedieberbere.2901>
- Bousquet G. h., Note sur le mariage «mechrouth» dans la région de Gouraya, in «Revue Algérienne, Tunisienne et Marocaine de Législation et de Jurisprudence», janvier -février 1934.
- Capitaine Bendaoud, Adoption des adultes par contrat mixte de mariage et de travail chez les Beni Mguild, in « Revue Marocaine de Législation, doctrine, jurisprudence chérifiennes», N° 2, 1935;
- Capitaine Turbet, L'adoption des adultes chez les Ighezranes, n° 3, 1935;
- encyclopedieberbere/2467 ; DOI : <https://doi.org/10.4000/encyclopedieberbere.2467>.
- EVANS-PRITCHARD E.E., 1940. The Nuer. Oxford, Clarendon Press (trad.fr. Les Nwer, Paris, Gallimard, 1968)

- GLUCKMAN M., 1965, Politics, law and Rintal in Tribal Society ; Chicago.
- Georges Marcy, 1949, Le droit coutumier Zemmour, Publication de l'institut des hautes études marocaines, Librairie Larose, Paris.
- GUENNOUN S., La montagne berbère ou les Aït Oumalou et le pays Zaïan, éd. Omnia, Rabat, 1933, pp. 143. à 145. Et SURDON G., Esquisse de droit coutumier berbère marocain, éd. Moncho, Rabat, 1928, p. 152 à 153. VINOGRADOV AMAL R., «The socio-political organization of a berber "Taraf" Tribe : pre-protectorate Morocco, in Arabs and Berbers, éd. by Gellner & Micaud-Duckworth, London, 1972, pp. 73 et 74. Et A. Bertrand, «Amazzal», Encyclopédie berbère [En ligne], 4 | 1986, document A185, mis en ligne le 01 décembre 2012, consulté le 16 octobre 2020. URL : <http://journals.openedition.org/>
- Lods Cf. A., Israël, in «L'Evolution de l'Humanité», Paris. 1930.
- MORGAN L.. 1877, Ancient Society, New York, Solt (trad.fr. La société archaïque, Paris, Anthropos, 1971)
- SAHLINS M., 1968, Tribesmen, Englewood Cliffs, New Jersey. Prentice Hall.
- SCHAPER I., 1958, Government and Politics in Tribal Society, Londres, Watts.
- Victorien Loubignac, 1924, Etude sur le dialecte berbère des Zaïans et Ait Sgougou, publication de l'institut des hautes études marocaine, Paris, E. Leroux, première partie.
- VINOGRADOV (Amal. R.), 1972, «The socio-political Organization of a berber "Taraf" tribe : pre- protectorate Morocco, in Arabs and Berbers, ed. by Gellner & Micaud-Duckworth, London.

دور مهرجان تويزكي الدولي للرحل في حفظ الهوية الثقافية والتراثية والوطنية

بالصحراء المغربية -دراسة تاريخية سياسية-

د.الشيخ حبتا

إطار تربوي بالأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين جهة كلميم واد نون،

المديرية الإقليمية أسا الزاك، ثانوية واد الصفا التاهيلية

المملكة المغربية

الملخص:

تحمل هذه الدراسة عنوان : دور مهرجان تويزكي الدولي للرحل في حفظ الهوية الثقافية والتراثية والوطنية بالصحراء المغربية -دراسة تاريخية سياسية-، حيث أن التراث جزء مهم من مكونات المملكة المغربية سواء في شقه الأمازيغي أو الحساني، وهو نابع من أنماط عيش السكان القدامى بمجال المملكة وفي مختلف عصورها التاريخية وإمبراطورياتها التي حكمتها أو التي تأثرت بها وتلاقحت معها لتخلف لنا تراثا غنيا وعريقا.

لقد بذلت المملكة المغربية جهودا كبيرة في الحفاظ على تراثها الثقافي وعلى عاداتها وتقاليدها مكوناتها البشرية عبر مختلف محافظات المملكة سواء الداخلية أو الصحراوية الواقعة جنوبها، غير أننا ارتأينا في بحثنا هذا التطرق إلى مهرجان تويزكي الدولي للرحل ودوره في الحفاظ على الهوية الثقافية والتراثية والوطنية بالصحراء، نظرا لأهمية قضايا الصحراء في السياسة الخارجية والداخلية للمملكة من خلال التطرق عبر مباحث هذه الورقة إلى السياسة الاستعمارية بالصحراء وخصوصا منطقة تويزكي التي عرفت وجودا إسبانيا بمباركة من فرنسا صاحبة الحماية على المجال المغربي خلال الحملة الاستعمارية التي عرفتها بلدان إفريقيا وآسيا وبذلك لم تكن الصحراء بمنأى عن هذه الأطماع والتنافس والتسويات؛ كما تم التطرق لفكرة المهرجانات وبداياته وكل فقراته ذات المرجعية الثقافية الحسانية التي تعد سمة من سمات أهل الصحراء، فضلا عن أهداف المهرجان الدولي السياسية والاجتماعية والتراثية، إضافة إلى دور المهرجان في التصدي للضغوط التي عرفتها الصحراء المغربية والتي مازالت تعاني منها لحدود الآن ولم يسلم مجال تويزكي مجال الدراسة بدوره من هذه الضغوط.

الكلمات المفاتيح: الصحراء المغربية، مهرجان تويزكي، الرحل، الثقافة الحسانية، الهوية الوطنية، التراث المادي واللامادي، الحكم الذاتي، الأسا الزاك/تويزكي، الإبل و”مزايين”، الشارة (الرواية التقليدية).

Astract :

This study is titled: "The Role of the International Twizki Nomads Festival in Preserving Heritage along with the Cultural and National Identity in the Moroccan Sahara – A Historical and Political Study." Heritage is a vital constituent of the Moroccan Kingdom as a composite entity, whether in terms of its Amazigh or Hassani aspects. It originates from the lifestyles of ancient inhabitants across the kingdom's historical periods and the empires that ruled or influenced it, resulting in a rich and deep-rooted heritage. Morocco has long made significant efforts to preserve its cultural heritage, traditions, and customs across its provinces, both in the inner cities and the southern desert regions. However, this research in particular, focuses on the Twizki International Nomads Festival and its role in maintaining cultural, heritage, and national identity in the Sahara. Given the significance of Sahara-related issues in the foreign and domestic policies of the Kingdom, this paper explores colonial policies in the Sahara, particularly in the Twizki region, which experienced Spanish presence with the accordance granted by France, since Morocco was then under French protection, which came about during the colonial campaign that affected several countries in Africa and Asia. The Sahara was not spared from these greedy desires. The study also explores the concept of festivals, their origins, and various segments, which are deeply rooted in Hassani culture and background, which make it a defining trait of the Sahara's people. The study also dissertates the concept of festivals, their origins, and the Hassani cultural elements featured in the Twizki Festival, which reflect the unique identity of the Sahara's people. Additionally, the study highlights the festival's political, social, and heritage-related objectives and its role in countering the pressures that the Moroccan Sahara has faced—and continues to face up until now—including the challenges in the Twizki region itself.

دور مهرجان تويزكي¹ الدولي للرحل في حفظ الهوية الثقافية والتراثية والوطنية بالصحراء المغربية -دراسة تاريخية

سياسية-

المقدمة:

من المعروف أن الصحراء المغربية تعرضت لعدة أطماع متعددة منذ العصر الحديث حيث عرفت تنافسا بين الدول الاستعمارية الأوروبية من أجل الظفر بها والسيطرة عليها ونذكر على سبيل المثال: البرتغاليين والبريطانيين والأسبان والاسكتلنديين إلى أن آلت الأوضاع إلى فرض الحماية على المغرب من قبل فرنسا على كافة المجال المغربي وبعد ذلك تمكنت اسبانيا من الحصول من هذه الأخيرة على الساقية الحمراء كجزء من الصحراء المغربية بموجب اتفاقيات بينهما . وبذلك قامت اسبانيا بالاستقرار في الصحراء بعد التمهيد لذلك منذ العصر الحدي أي خلال القرن الخامس عشر ميلادي، ثم بعد ذلك وجدت رفضا من قبل القبائل الصحراوية التي لها علاقة مع السلطة المركزية بموجب ظواهر البيعة والمراسلات والحزكات التي كان يقوم بها السلاطين المغاربة في الصحراء، وبذلك حدثت مجموعة من التفاعلات في الصحراء من ضمنها تبلور فكرة مقاومة الوجود الأسباني في الصحراء وتنظيم المسيرة الخضراء من قبل الحسن الثاني تم عقد اتفاقية مدريد مع اسبانيا وموريتانيا وبذلك تم التوصل إلى حل من أجل جلاء الوجود الأسباني من الصحراء. ولم تقف الأمور عند هذا الحد بل ظهرت مطالب بتمكين سكان الصحراء من "حقهم في تقرير مصيرهم" وقد أصبحت القضية دولية بين رفوف الأمم المتحدة إلى اليوم.

ومن هذا المنطلق قامت المملكة المغربية بعدة جهود لإثبات علاقاتها الوطيدة بالصحراء وخصوصا من حيث التراث والثقافة الحسانية باعتبارها أحد مكونات التراث الثقافي سواء في شقه المادي أو اللامادي أو في الأقاليم الشمالية أو الجنوبية على حد سواء، ويتجلى هذا الغنى الثقافي والتراثي من خلال العادات والتقاليد وأماط العيش البدوية المتوارثة عن الأجيال، والتي تمتح من القيم العربية والإسلامية الأصيلة ومن سمات وطبائع العرب القدامى.

ونظرا لأهمية هذا الجانب الثقافي من حيث دعم الجانب السياسي المتمثل في قضايا الصحراء بذلت المملكة المغربية جهودا كبيرة في هذا المجال، إلا أن فكرة مهرجان تويزكي للرحل وأجرائه على أرض الواقع يعد جهدا جبارا في صون التراث الحساني كأحد مكونات الصحراء من خلال مواجهة كل الآراء الرافضة للتوجه المغربي في بناء مغرب حداثي متماسك تعتبر الصحراء أحد ركائزه وأعمدته المتينة، لذلك صببت فعاليات المهرجانات في هذا المنحى من خلال فقرات وعروض غنية.

مشكلة الدراسة:

تكمن مشكلة الدراسة في دور مهرجان تويزكي للرحل في صون الهوية الثقافية والوطنية بالصحراء المغربية، بحيث سنبحث في هذه الدراسة عن الأهداف التي دفعت إدارة المهرجان إلى السهر على تنظيم فعاليات مهرجان تويزكي الدولي للرحل ودور هذا الأخير في مواجهة التضليل الذي يعرفه ملف قضية الصحراء المغربية.

¹ تمت تسمية المهرجان على المكان الذي تقام فيه فعالياته وفقراته وتويزكية جماعة قروية تقع في محافظة أسا الزاك بجهة كلميم واد نون جنوب المملكة المغربية، وتبعد حوالي 36 كلم جنوب شرق مدينة أسا، ويبلغ عدد سكانها 5022 نسمة، موزعين على 172 أسرة. وأغلب سكان تويزكي يعيشون حياة الرحل معتمدين على تربية الماشية .
-للمزيد أنظر : موسوعة ويكيبيديا الدولية .

دور مهرجان تويزكي الدولي للرحل في حفظ الهوية الثقافية والتراثية والوطنية بالصحراء المغربية د.الشيخ حبتا

ولذلك بحثنا في هذا الموضوع لإبراز جهود المملكة المغربية من خلال دعمها لهذا المهرجان لاسيما في شقه الصحراوي/الحساني، ودعم فعالياته طيلة أيام التنظيم المعلن عنها برعاية من وزارة الثقافة عبر مندوبيتها الجهوية بكلميم وادنون الذي يقع ضمن نفوذها جماعة تويزكي التابعة لمحافظة آسا الزاك، وعليه تحاول الدراسة الإجابة عن التساؤلات التالية:

- ما أساليب السياسة الاستعمارية بمنطقة الصحراء/تويزكي؟

- ماهية فقرات فعاليات مهرجان تويزكي الدولي للرحل؟

- ما أهداف مهرجان تويزكي الدولي للرحل؟

- ما دور مهرجان تويزكي الدولي للرحل في مواجهة التضليل الذي يمارس على المملكة المغربية بشأن قضايا لصحراء المغربية؟

أهمية الدراسة:

تبرز أهمية الدراسة في بيان دور مهرجان تويزكي للرحل في صون التراث الثقافي الحساني الوطني المغربي بالصحراء المغربية من خلال جهود المملكة المغربية في شخص جماعة تويزكي في مواجهة المزاعم التي تتعرض لها قضية الصحراء من قبل خصومها الإقليميين وكذا الدوليين.

أهداف الدراسة:

إنطلاقا من الأهمية الثقافية والتراثية والسياسية لمهرجان تويزكي الدولي للرحل فإن الدراسة تهدف إلى مايلي:

بيان فقرات فعاليات مهرجان تويزكي الدولي للرحل- الكشف عن البعد الصحراوي لمختلف فعاليات المهرجان ذات المرجعية الصحراوية- التطرق إلى دور مهرجان تويزكي في مواجهة الضغوط الإقليمية والدولية التي تتعرض لها الصحراء المغربية- الوصول إلى دور التراث الحساني في الصحراء المغربية وضرورة الحفاظ عليه من الاندثار والنسيان. ناهيك عن مواجهة المزاعم الرامية إلى تضليل توجهات وفلسفة المملكة المغربية بشأن قضايا الصحراء .

منهجية الدراسة:

ستعتمد هذه الدراسة على منهج البحث التاريخي من حيث جمع المادة العلمية التاريخية من مصادرها الأساسية، ثم دراستها دراسة نقدية متأنية، واستقصاء المعلومات والحقائق التاريخية الواردة فيها، ثم كتابتها بأسلوب تاريخي وبلغة تاريخية منسقة وورصينة، مع استخدام القواعد الأساسية في منهج البحث التاريخي وخصوصا المرتبطة بالوصف الدقيق، والتفسير الشامل والتحليل العميق، والمقارنة الموضوعية، وكل ذلك من أجل إنجاز دراسة تاريخية شاملة وعامة في ضوء هذا المنهج.

الدراسات السابقة:

لا توجد دراسة سابقة حول موضوع بحثنا لا من قريب ولا من بعيد، حتى أن الدراسة فتحت الباب لدراسة الوجود الأسباني بمجال تويزكي الذي لم يسبق لأي باحث أن تطرق له، باستثناء بعض الدراسات التي تناولت الوجود الفرنسي بالجنوب المغربي، إلا أن الوجود الاسباني بتويزكي كانت له أهداف عسكرية محضة نظرا لكون المنطقة قريبة من منطقة المحبس وتندوف الحدوديتين مع الجارة الشقيقة الجزائر.

الحدود الزمانية والمكانية: رغم أن الدراسة تناولت دورات المهرجان التي انطلقت منذ عام 2018م وهو أول سنة تم تنظيم النسخة الأولى من المهرجان إلى غاية 2024م وهو تاريخ النسخة الرابعة، وجدري بالذكر أن المهرجان يتم تنظيمه سنويا، باختيار القائمين عليه لتيمة من التيمات المتعلقة بالصحراء وبجياة البدو الرحل. فإننا نظرفنا للسياسة الاستعمارية التي عرفتها المنطقة منذ وجود الحماية الفرنسية والإسبانية في المغرب بمختلف مجالاته بما فيها الصحراء. أما الحدود المكانية للدراسة فقد تطرقت لمجال توييزكي وبالضبط " واد الخنك " مكان تنظيم فعاليات المهرجان الدولي للرحل وهو مجال لازال شاهدا على تاريخ الصحراء وعلى هجومات الأعداء إلى وقت قريب .

أولا: السياسة الاستعمارية في الصحراء المغربية /أسا الزاك/ توييزكي:

لقد كانت الصحراء محط أطماع الدول الاستعمارية منذ القرن الخامس عشر ميلادي حيث حطت بريطانيا بساحل طرفاية وانحسرت في بناء كوخ خشبي من أجل ممارسة الأنشطة التجارية مع سكانها وقد قامت بعدة محاولات من أجل ربط علاقات تجارية مع القبائل الصحراوية وإضفاء الشرعية على وجودها هناك، بعد محاولات متكررة وجهودات كبيرة ذهابا وإيابا لإقناع المستكشفين لحكومة بلدانهم بدور الصحراء وغناها من حيث الأرباح والعائدات الاقتصادية¹.

بعد بريطانيا قدمت اسبانيا إلى الصحراء واستطلعت الأوضاع وأرسلت مبعوثيها بدعوى إنشاء جمعيات استكشافية بالصحراء وابتزاز المغرب بعد ذلك بالمعاهدات التي أبرمتها معه مثل المعاهدة التجارية الإسبانية المغربية لعام 1862م توصي فيها اسبانيا المغرب بإنقاذ الصيادين الأسبان في حالة غرقهم بالسواحل الجنوبية للصحراء بلغة الغضب والإلزام². ثم بعد ذلك تواجدت في الداخلة من خلال مجموعة من المستكشفين الأسبان، إلا أن حصلت فرنسا على حق الاستقرار بمنطقة الساقية الحمراء بموجب اتفاقية توجست فرنسا منها رغم المصالح الاستعمارية بينهما؛ وأسندت لأسبانيا قطعة أرض حرصت على تسميتها ب "منطقة نفوذ" وليس "منطقة حماية" ثانية، وبموافقة اسبانيا على هذا الإجراء من طرف فرنسا، تكون اسبانيا قد اعترفت طواعية أو رغما عنها بالامتياز الذي حصلت عليه من فرنسا، وأصبحت تتبوء الدرجة الثانية، أو بصيغة أدق دخلت اسبانيا مستأجرة المنطقة التي حصلت عليها لا شريكة لفرنسا في امتيازاتها³.

ليمتد نفوذ اسبانيا بعد ذلك إلى منطقة سيدي افني مستقبلية الميناء والسواحل الأطلسية به وقامت بتعيين حاكم عسكري لها بإيفني⁴ وقامت بترقية كاباث (Capaz) إلى رتبة جنرال بتاريخ 29 غشت/آب 1934م، لإعطائه الهيبة العسكرية بالمنطقة المحتلة

¹ للمزيد أنظر : نورالدين بلحداد ، السلطان الحسن الأول والسيادة المغربية على الأقاليم الجنوبية 1873-1894م ، ط1، منشورات المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير، دار أبي رقراق للطباعة والنشر، 2011م، ص 30 .

² أنظر : محمد دحمان، الساقية الحمراء ووادي الذهب في الكتابات الإسبانية 1885-1939م ، ط1، طوب بريس للطباعة والنشر والتوزيع، الرباط، 2014م، ص ص 17-25 .

³ جرمان عياش، أصول حرب الريف، ترجمة محمد الأمين البراز وعبد العزيز التمساني خلو، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 1998م، ص، ص80-81.

⁴ José Antonio Gonzales Alcantud, Marroquies en la guerre civil espanola, campos equivococ, Anthropol editorial, Barcelona, 2003, PP 156-157.

دور مهرجان توييزكي الدولي للرحل في حفظ الهوية الثقافية والتراثية والوطنية بالصحراء المغربية د.الشيخ حبتا

والقيام بالمهام الاستعمارية بها. حيث تم اقتراحه لنيل صليب الاستحقاق البحري Cruz Merito Naval، ونظرا لمشاركته في الحملات الاستعمارية بالمغرب أطلقت اسبانيا على ساحل غمارة اسم "ميناء كاباث" « Puerto Capaz » اعترافا له بذلك¹.

اكتفت فرنسا بوسط المغرب وبعض المناطق من جنوب المغرب بعد اقتسام الصحراء مع اسبانيا بموجب الاتفاق الفرنسي الاسباني بتاريخ 3 أكتوبر/تشرين أول 1904م والذي حدد في مواده السرية المناطق التي نالتها اسبانيا والتي كانت تتمثل في مرفأ ملوية على البحر الأبيض المتوسط إلى خط ممتد بين مجاري نهر إناون وسبو ومجاري نهر ورغة وكرت، ولوكوس بطريق جبل مولاي بوشتي مارا بعد ذلك على الشاطئ الأطلسي بالقرب من الزرقا. أما في الصحراء فقد حصلت اسبانيا بالإضافة إلى ممتلكات ريو دي أورو (وادي الذهب) والواردة في معاهدة 27 يونيو/حزيران 1900م بواسطة خط في اتجاه دراع (وادي درعة) والسوس حتى يصل إلى البحر عند مصب ميزا².

وقد امتد النفوذ الاسباني إلى منطقة توييزكي التابعة لمحافظة آسا الزاك التي كانت تابعة لفرنسا وفق جهاز إداري دشنته تشرف عليه الإقامة العامة مركزيا والمجلس الاستشاري الجهوي وقائد المنطقة جهويا، ومدن مقسمة إلى بلديات ومراكز ودوائر قروية يشرف عليها المراقب المدني، ضابط الشؤون الأهلية والمجلس القروي الذي كان هيئة استشارية. ولم تكن آسا الزاك محافظة أو مدينة بمعنى أصح بل كانت قرية عدد سكانها قليل ودورها الاقتصادية كانت بطيئة بحيث كان سكانها دائمي الحركة والترحال سواء صوب جوف الصحراء أو سواء صوب مقرات خدمتهم العسكرية.

تبعد منطقة توييزكي عن آسا حوالي 30 كيلومترا وهي أرض صحراء تتميز بغطاء نباتي متأثر بكيفية التساقطات المطرية التي تعرفها المنطقة، ورغم ذلك فقد كانت منطقة توييزكي أهلة بالسكان وكانت تعرف حياة طبيعية رغم طابعها الصحراوي. لقد كان سكان توييزكي شغوفين بحياة البادية والصحراء وكانوا يسكنون خيامهم ويعيشون في تجمعات بشرية شبيهة بحياة الرحل بشبه الجزيرة العربية، لقد كانت غاية هذه التجمعات حماية بعضها البعض وكان الرحل دائم الحركة من خلال الرعي والتسوق في الأسواق البعيدة عن توييزكي ويكون التسوق بشكل دوري قد يصل إلى أسبوعين أو شهر يقطن من خلاله الرحل ما تحتاجه أسرته الكبيرة طيلة هذه المدة.

¹ خالد بويقران، محمد بويقران، كاباث والحملة الاستعمارية الاسبانية على افني سنة 1934م، وردود فعل المقاومة، مجلة الذاكرة الوطنية، عدد 30، منشورات المنوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير، 2017م، ص154.

² جاء في الاتفاق الفرنسي الاسباني في 3 أكتوبر/تشرين أول 1904م (المواد السرية) ماييلي:
" تقسم منطقة النفوذ الاسبانية إلى شقين: تمتد في الشمال من مرفأ ملوية على البحر الأبيض المتوسط إلى خط ممتد بين مجاري نهر إناون وسبو ومجاري نهر ورغة وكرت، ثم ينعطف شمالا حتى لكوس بطريق جبل مولاي بوشتي مارا بعدئذ على الشاطئ الأطلسي بالقرب من الزرقا (المادة الثانية).
حددت المنطقة الاسبانية في الجنوب، بالإضافة إلى ممتلكات ريو دي أورو (وادي الذهب) الموصوفة في معاهدة 27 يونيو/حزيران سنة 1900م، بواسطة خط في اتجاه دراع (وادي درعه) والسوس حتى يصل إلى البحر عند مصب ميزا (المادتان الرابعة والخامسة).
تعهدت اسبانيا أن لا تتخلى، جزئيا أو كليا، عن سيطرتها عن أي من هذه المناطق (المادة السابعة).
وافقت اسبانيا ألا تقوم منفردة بإجراءات في المنطقة الشمالية بدون استشارة فرنسا أولا، على أن يكون هذا الشرط نافذا لمدة أقصاها خمس عشرة سنة."
-أنظر: روم لاندو، تاريخ المغرب في القرن العشرين، ترجمة نيقولا زيادة، ط2، دار الثقافة، بيروت، 1986م، ص518.

دور مهرجان تويزكي الدولي للرحل في حفظ الهوية الثقافية والتراثية والوطنية بالصحراء المغربية د.الشيخ حبتا

ولا يقل دور المرأة الصحراوية أهمية وصعوبة عن دور الرجل بحيث تنوب عنه في الخيمة وتهتم بأبنائها الصغار وتستقبل الوافدين على الخيمة بتقديم أواني الشاي الصحراوي، ولا تجلس معهم إلا إذا كان أعمامها أو أخوالها أو أمها وأبؤها لأن المجتمع الصحراوي محافظ إلى أبعد الحدود ويعاب على المرأة مجالسة الرجل إذا لم يكن مقربا منها قرابة دموية حقيقية.

لم تكن الحياة بالصحراء سهلة حيث كان التنقل ميزة أهل الصحراء وذلك من أجل البحث عن الماء والكلأ وظروف ملائمة لأهل الخيمة ولما يمتلكونه من مواشي وإبل، كما أن العيش في الصحراء كان صعبا بالمقارنة بالعيش في الحواضر لأن الأوضاع الاجتماعية الاقتصادية كانت صعبة بالمجال المغربي عموما بفعل التدهور في الأوضاع الاقتصادية وزاد الوضعية صعوبة الوجود الاستعماري في المنطقة¹.

تأثر مجال تويزكي بالحملة الاستعمارية التي عرفتها عدة دول من بينها المغرب حيث قامت فرنسا وإسبانيا بالاتفاق وتوحيد وجودهما في الصحراء ولاسيما في منطقة تويزكي، حيث كان المكلفون بالشؤون الاستعمارية موجودون في تويزكي ثم بنوا ثكنة عسكرية خاصة بهم لازالت بنائيتها شاهدة على الوجود الإسباني بالمنطقة سموها "أوفيسينا" وكان الأسبان يعملون فيها لخدمة إدارتهم العسكرية بالمنطقة، كما استخدموها لصد المقاومة الصحراوية الراضية للوجود الأجنبي عموما والوجود الإسباني خصوصا، حيث أدركت السلطات الاستعمارية الإسبانية صعوبة العيش والمكوث في الصحراء لذلك شيدت ثكنة عسكرية ليقطن فيها جنودها.

ومازالت البناية الإسبانية شاهدة على الوجود الإسباني في المنطقة بجماعة تويزكي الحدودية، وبسبب المواد المستعملة فيها من الطين والحجارة لازالت البناية صامدة، ومازالت من بين المعالم الأثرية التي عرفها تاريخ الصحراء المعاصر، والمؤرخة للوجود الاستعماري بالمنطقة التي عرفت عمليات عسكرية بين عناصر القوات المسلحة العسكرية والقوات الإسبانية².

¹ الشيخ حبتا، النظام الضريبي في مغرب ما قبل الحماية، دراسة تاريخية (1800-1902م)، مجلة الذاكرة الوطنية، عدد 43، منشورات المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير، 2024م، ص123.

-ألبير عياش، المغرب والاستعمار حصيلة السيطرة الفرنسية، ترجمة عبد القادر الشناوي ونور الدين سعودي، ط1، دار الخطابي للطباعة والنشر، 1985م.

-عبد الله العروي، مجمل تاريخ المغرب، المركز الثقافي العربي، ط، الدار البيضاء، 2007م.

-محمد خير فارس، المسألة المغربية 1900-1912م، ط1، مكتبة دار الشرق، 1980م.

-الطيب بياض، المخزن والضرية والاستعمارية ضريبة الترتيب 1880-1915م، إفريقيا الشرق، الدار البيضاء، 2011م،

-جرمان عياش، دراسات في تاريخ المغرب، الشركة المغربية للنشر المتحددين، ط1، 1986م.

-عبد الرحمان المودن، البوادي المغربية قبل الاستعمار، قبائل إيناون والمخزن بين القرن 16 و19م، منشورات كلية الآداب، الرباط، 1995م

-علال الخديمي، المدخل الأجنبي والمقاومة بالمغرب 1894-1910م، حادثة الدار البيضاء واحتلال الشاوية، ط2، إفريقيا الشرق، 1994م.

-محمد المنوني، مظاهر بقعة المغرب الحديث، ج2، ط2، 1985م.

² شهادة إبراهيم هيران المزداد سنة 1955م بدوار المخزن آسا، اشتغل في صفوف القوات المساعدة، فيما عرف قديما عسكري بو كندورة، استهل مسيرته العملية بمنطقة الكطفية سنة 1976م، ثم ب طاطا بمنطقة فم اركيم و اما تيفيس في الثمانينيات، ليستغل بعد ذلك بمطار كلميم، ليختتم مسيرته العملية في مركز آسا بالمقاطعة الثالثة، إلى غاية إحالته على التقاعد / المعاش. سبق له أن عاصر شغلت مناصب عسكرية من بينها: والده وحمام أوطاهر -مبارك أو طاهر - سيرواجي -سعيد أو الراس -محمد لديدي -شباخ - احميميدي - أوتزومارت الحسين.

دور مهرجان تويزكي الدولي للرحل في حفظ الهوية الثقافية والتراثية والوطنية بالصحراء المغربية د.الشيخ حبتا

لقد تكالبت القوات الفرنسية والاسبانية على مجال أيتوسى وعلى أراضيهم الواقعة على حدود درعة والذي كان يتكون من أشجار النخيل والمراكز الدينية، لأن القوات الاستعمارية كانت مدركة للموقع الاستراتيجي لمنطقة أيتوسى وتويزكي خصوصا من الناحية الحدودية مع تندوف القريبة من الحدود مع الجارة الجزائر.

وبفعل تباين القوة بين دولتين رأسماليتين حاملتين باحتواء أكبر عدد من المجالات الغنية بالثروات الطبيعية، وبين دولة كانت تعرف نظاما قريبا من حيث التنظيم الاجتماعي . استسلمت ايتوسى دون تردد لهذا التحالف عام 1934م لأنهم كانوا بدوا حينئذ في شمال درعة وأيضا لأن المستعمرات وصلت إلى الحدود بينما كان الجيران محتجزين في مراكزهم التجارية على الساحل¹ ورغم ذلك لم يقبل مكون ايتوسى القبلي هذا الوضع المتمثل في السيطرة الأجنبية وكسر الهبة القبلية حينها.

لقد استخدمت اسبانيا سياسة التفرقة بحيث اختارت تنظيمات قبلية ضمت قبيلة أيتوسى² حيث ركزت اهتمامها على ايدومليل³ وخصوصا أيت وعبان، وسعوا إلى الحفاظ على العلاقات معهم للتواصل مع إداونكييت⁴، كما أنه يستوجب عليهم إنشاء مراكز على واد الزاك⁵ الذي كان الأسبان يتحدثون عنه لمدة عامين.

لم تكنف اسبانيا باستقطاب مكونات من أيتوسى بعينها فقط، بل قامت بإثارة الفتنة بين أيتوسى واركيبات مستغلة حياة البداوة التي كانت تعرفها القبيلتين على الرغم من حدود كل قبيلة إلا أن التغيرات المناخية لعبت دورا كبيرا في التلاقي القبلي بين المكونين القبليين، وقد نجحت اسبانيا في ذلك حيث ساهمت في الاعتقاد أن السلطات الاستعمارية مصدر أمان للقبيلتين عوض اتحادهما ضد الوجود الأجنبي بالصحراء، وهو ما ظهر لما رفض القايد محمد ولد الخرشى⁶ الانصياع للأوامر الفرنسية حيث غادر منطقة النفوذ الفرنسي ممانعا لقراراتها صوب المنطقة الإسبانية ، وقد أدركت بعد ذلك فرنسا أن القايد محمد ولد الخرشى لا يلين وعصي على التطوع، وهو أمر دفع بإسبانيا إلى محاولة استقطاب القائد محمد الخرشى وجعله يتكلف بحل الخلافات مثل تسوية نزاعات الزيني

¹ Le capitaine De Furst, étude sur la tribu des Aït Oussa, Assa le 5 août 1939, centre d'études et de recherches « Entreprendre », Imprimerie et papeterie El Watanya, Marrakech, 2011, P40.

² قبيلة من ضمن قبائل الصحراء كانت تستقر بالصحراء وقد لعبت دورا كبيرا في: توفير الجيش الوطني المغربي في مواجهة البوليساريو في حبر الصحراء، مواجهة القوات الفرنسية والاسبانية المتواجدة في مجالها وتضم فرقتي: اداونكييت وإداومليل وكل فرقة تضم تجمعات عشائرية.

³ تتكون فرقة اداومليل من، أيت بوجمعة- اداوتيا- أيت ادر- امغلاي- أمفالس- أيت وعبان.

⁴ تتكون اداونكييت من: أهل بوجمعة ومسعود- مسعيد وسعيد- أكوارير- أجواكين- أهل حمو علي.

⁵ واد الزاك الموجود ضمن نفوذ مدينة الزاك الواقعة في إقليم آسا الزاك بجهة كلميم وادنون جنوب المغرب، يبلغ عدد سكانها 12763 نسمة حسب إحصائيات سنة 2014م، يتميز الزاك بمناخ صحراوي وجاف قاحل وقربها من الصحراء وبقلة التساقطات المطرية ونذرها. لعبت الزاك دورا محوريا في مواجهة الوجود الأجنبي بالمنطقة وفي حرب الصحراء التي كانت بسبب النزاع حول منطقة الصحراء بين الجزائر والبوليساريو الجناح العسكرية للجمهورية الصحراوية.

⁶ أحد زعماء قبيلة أيتوسى بجنوب المملكة عرف بدوره الكبير في حل المنازعات التي كانت تقع بين قبيلته أيتوسى وبين القبائل الصحراوية الأخرى ، حاولت فرنسا الاعتماع عليه لتوطيد نفوذها في المناطق الصحراوية غير أنه رفض ذلك وهو ما يبرز على انه كان شجاعا ورافضا وممانعا للسياسة الاستعمارية الفرنسية .

دور مهرجان توييزكي الدولي للرحل في حفظ الهوية الثقافية والتراثية والوطنية بالصحراء المغربية د.الشيخ حبتا

صيف عام 1937م، وهو لا يأمل فقط في أن يكون قائدا لمجموعة من مجموعات أيتوسى بل هو كذلك لما رفض الخضوع لفرنسا في قراراتها الإذعانبة¹.

لقد كانت الزعامات في الصحراء متباينة من حيث ممانعة الوجود الأجنبي غير أن أهمها في مجال أيتوسى القائد محمد ولد الخرشى الذي كان يتميز بالشجاعة والزعامة الحربية والذكاء والفطنة والكياسة وكانت آراؤه متناسقة مع مواقفه، مترعما عدة حروب ضد عدة قبائل في إطار نزاعات داخلية ومساهمته في عدة معاهدات على الخصوص مع امربيط² والتي كانت ودية وحارة³، وذلك راجع إلى التجارب التي راكمتها الرجل من خلال حياته اليومية مع أقرانه من شيوخ باقي القبائل.

لقد لعب القايد محمد ولد الخرشى دورا مهما في مجال حل النزاعات من خلال فطنته وتعقله ويظهر ذلك من خلال موقفين اثنين: ففي إحدى الوقائع كان حاضرا ضمن القواد الذين يحضرون ضمن مجلس التقاضي في آسا برئاسة الضابط الفرنسي حيث تمكن من حل مشكل دعوى حول الإبل بين شخصين من قبيلة أيتوسى وشخص من قبيلة ركيبات وكانت فطنته وذكاؤه بشهادة الضباط الفرنسيين. أما الموقف الثاني فهو لما تم استدعاء القائد محمد الخرشى من قبل هنري بيران Henry Perrin من أجل التفاوض معه حول بعض الأمور، ومن بينها أن القائد محمد ولد الخرشى متوجه لتوييزكي الواقعة آنذاك تحت النفوذ الاسباني وسأله الضابط عن السبب فأخبره أنه من أجل تسوية مشكل لأحد أفراد القبيلة استنجد به وطلب مساعدته وأنه سيحل هذه القضية مع الضابط الاسباني هناك⁴.

إن التطرق لهذه الأحداث كان من أجل إبراز الوجود الاسباني بمنطقة توييزكي بموجب التسويات الاستعمارية التي عرفتها المستعمرات منذ مطلع القرن التاسع عشر والتي آلت الأمور إلى وجود المغرب والجزائر ضمن النفوذ الفرنسي ومنطقة الساقية الحمراء وتوييزكي ضمن النفوذ الاسباني، وليس كما يشاع على أن إسبانيا اكتفت بشمال المغرب ومنطقة الساقية الحمراء بالصحراء.

ولم تكن توييزكي أرضا خلاء بل كانت تسكنها عدة أسر وعائلات مثل: محمد الكرم- بوجمعة ولد سالم- أهل عيسى- أهل سيد أحمد القلال- أهل عدي، كما كانت المنطقة تزخر بروج تجاري مهم وتتوفر فيها عدة محلات تجارية للبيع والشراء بمختلف المواد التي يحتاجها الناس في حياتهم اليومية⁵، وقد كانت توييزكي ثالث تجمع سكاني قبل عام 1979م، كما كانت تزخر بموقع استراتيجي

¹ ورد في كتاب دوفورست أنه يأمل في أن يكون قائدا والحق أنه كذلك وقد رفض الانسحاب مخافة أن يقع صراع بينه وبين القائد بوزيد ولد الرباني حول قيادة مكونات القبيلة، وهي ميزة يتصف بها الصحراويون في القديم حيث أنهم لا يتنازعون حول الأمور السياسية ويعتبر الانسحاب بمثابة تبصر وحكمة.
² هي واحدة من القبائل الصحراوية العريقة التي عاشت في الصحراء وانتقلت عبر رحابها وقاومت من أجل الدفاع عنها ضد جميع الغزاة الذين حاولوا السيطرة عليها.

³ Frédéric de la Chapelle, les Tekna du Sud Marocain, Paris, 1934, P98.

⁴ كان بإمكان الضابط هنري بيران الضغط على القائد محمد الخرشى بحكم النفوذ الذي كان يتمتع به آنذاك، إلا أن معرفته بموقف هذا الأخير الثابت من الوجود الأجنبي بمجال أيتوسى جعلته يتجنب ذلك مخافة إثارة الفتن والقتال.

⁵ يروي عدي بدأ وهو أحد سكان الجماعة قديما قبل زمن الاستعمار أن مجال توييزكي كان يعرف روجا تجاريا غير مسبوق، وكان هذا الراوي ينقل الماء لمجال جماعة توييزكي، وهو الآن عضو في المجلس الجماعي بها.

دور مهرجان تويزكي الدولي للرحل في حفظ الهوية الثقافية والتراثية والوطنية بالصحراء المغربية د.الشيخ حبتا

جعل منها ممرا لمجموعة من أممكاكبر¹ مثل: تندوف- سيدي الغازي أحمد أو موسى...والحق أن الجماعة لها حدود مع الجدار الأمني العسكري العازل مع الزاك وتندوف الشرقية².

لقد اعتمدت اسبانيا نظام الأهالي المعمول في السياسات الاستعمارية المنطلقة مطلع القرن التاسع عشر ميلادي وذلك بالاعتماد على تشخيصات محلية من أجل خدمتها وإغرائها بتمكينها من عدة امتيازات وقد شملت هذه السياسة مختلف المناطق الخاضعة لها، وذلك من أجل مساعدتها في إحكام السيطرة على المجال المرغوب استعمارها.

كما اعتمد الأسبان في الصحراء على الأنظمة القبلية في الصحراء ولم تقتصر على القبائل الكبيرة، وتفرقتها بل قامت بزرع الفتنة بين مكونات القبيلة الواحدة وذلك من أجل تفكيكها ومن بين الوسائل التي استخدمتها: الزعم بأحقية بعض القبائل على مجال يعينه دون المجالات الأخرى وقد حققت هذه السياسة نتائج إيجابية بالنسبة لإسبانيا من بينها إطالة الوجود الاستعماري بالصحراء³.

لم تكن منطقة تويزكي بمعزل عن حرب الصحراء التي أفرزتها ظرفية الصراع بين القطبين العملاقين: الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي فيما عرف بالحرب الباردة، حيث اندلعت حرب الصحراء بين المغرب والبوليساريو المدعومة من التيارات الاشتراكية التي كانت في أوج قوتها، وصلت حرب الصحراء إلى تويزكي بحكم قربها من المناطق التي تعرضت لهجمات البوليساريو مثل: الزاك- لبيرات- آسا...وهو ما ساهم في هجرة جماعية كبيرة لسكان مجال تويزكي نحو كلميم وآسا مما سبب فراغا بالمجال باستثناء بعض الأسر التي لازالت قاطنة في الجماعة والتي تأتي بفعل مجهودات المجلس الجماعي من أجل إعمار الجماعة والحيلولة دون إفراغها إفراغا تاما، وذلك بتدشين أوراش ومشاريع لخدمة الرحل المستقرين في النفوذ الترابي للجماعة.

ويحتل إقليم آسا الزاك مراتب متقدمة من حيث أقاليم جهة كلميم وادنون من حيث عدد مواقع الفن الصخري التي تم جردها ودراستها بسبعين موقعا. إلا أنها تتوزع بشكل متباين حسب جماعات الإقليم، وتوجد خصوصا على ضفاف الوديان التي تشكل روافد رئيسة لوادي درعة ناهيك عن كون الإقليم يزخر بمناطق مترامية الأطراف من الصحراء الغنية بمختلف أنواع التضاريس تبعا لجغرافية المنطقة.

وتقدم مواقع ضفتي وادي الزاك معطيات مهمة عن البيئة القديمة بهذا المجال، الذي كانت تنتشره رطوبة نسبية مكنت من ممارسة نشاط الرعي إلى غاية فترة متأخرة نسبيا، كما تدل على ذلك المشاهد المتقوسة لقطعان الوحيش التي ترافقها نقوش السواطير المعدنية⁴. والتي عكست الحياة اليومية بمجال تويزكي بوجود ساكنة بشرية تتغذى على الصيد وتربية الوحيش جاعلة منه قوتها اليومي .

¹ يقصد بأممكاكبر جمع أممكار المواسم الدينية والتجارية التي كانت تعقد وكانت مكان لقاء التجار والعلماء والفقهاء.

² قامت فرنسا منذ وجودها بالمغرب والجزائر بالتخطيط لخلق تآزم في العلاقات بين البلدين، حيث تم الاستيلاء على مناطق مغربية كتندوف وتم ضمها للحدود الجزائرية، طالب المغرب بأراضيه من فرنسا لكن دون جدوى، كما طالب بأراضيه من الجزائر قبل نيلها لاستقلالها فاعترفت الحكومة المؤقتة بأحقية المطالب المغربية، غير أنه بعد الاستقلال تنكرت لذلك مما ساهم في حدوث اشتباكات عرفت بحرب الرمال.

³ Voir, Jilal Aladnani, Sébastien Boussois, à la conquête du Sahara Marocain, Casa-Express éditions, Rabat-Paris.

⁴ التي كان يستخدمها الإنسان القديم في حياته سواء في الدفاع عن نفسه أو في توفير وسائل العيش من قطع الأشجار أو صيد الوحيش أو غير ذلك.

دور مهرجان تويزكي الدولي للرحل في حفظ الهوية الثقافية والتراثية والوطنية بالصحراء المغربية د.الشيخ حبتا

وتجبل منطقة آسا الزاك التي توجد تويزكي ضمن نفوذها بعدة مواقع للفن الصخري والتي تحوي عدة نقوش صخرية تبين أن المنطقة عرفت وجودا بشريا قديما لازالت شواهدة قائمة من خلال المواقع الأثرية التي قام المختصون بالتنقيب عن هذه النقوش الصخرية بدراستها وتحليلها وسير أغوارها¹.

تتوفر منطقة تويزكي على عدد مهم من النقوش الصخرية القديمة والذي هو عبارة عن رسوم لعدة حيوانات قديمة مما يدل على أن المنطقة كانت تظم تجمعا بشريا قديما، قام بالنقش على الصخور الحيوانات التي عاصرها وقد كانت هذه الحيوانات عبارة عن حيوانات منقرضة أو نادرة مثل وحيد القرن والغزلان والأبقار وهذا يدل على أن الإنسان استخدم تقنية النقر في الصخور من أجل تصوير حياته وإعطاء صورة عامة عنها².

إن تصدر منطقة تويزكي النقوش الصخرية من حيث العدد من ضمن الجماعات الأخرى يبين أن المنطقة كانت أهلة بالسكان وأنها كانت ملائمة لعيش الناس والوحيش الذي أثبتته النقوش الصخرية، غير أن هذه الهجرات التي عرفت البشرية في العصور القديمة هي التي كان لها دور كبير في إخلائها سواء بسبب قسوة المناخ الحار والجاف الذي تتميز به المنطقة، أو بسبب الطبيعة الترحالية للمنطقة وانتقال الإنسان باستمرار للبحث عن غذاء له من الوحيش الذي توفره له الطبيعة وخصائصها³.

تعتبر منطقة تويزكي تابعة للمجال النفوذي لآسا الزاك وهي إحدى الجماعات التي تتميز بطابعها البدوي ويسكنها العديد من الرحل العاشقين لحياة الصحراء والراغبين في الاستمرار في هذا لنموذج الاجتماعي، لأنه يجعلهم يشعرون بالانتماء للصحراء وحياتها، فلا الحضارة أغوتهم ولا المدن سحرهم، حتى أخذ هؤلاء على عاتقهم مسؤولية حفظ التراث وصيانتها وحراسة الديار/ الخيام الصحراوية.

أجمعت معظم الدراسات والمصادر التاريخية على أن المجال الصحراوي قائم بالأساس على الحياة الترحالية الرعوية، وكانت هناك جماعات قبلية مختلفة تنتقل من مكان لآخر وفقا للعديد من المحددات: السياسية والأمنية والإيكولوجية، وذلك من أجل البحث عن أماكن خصبة تتجمع بها، وتختلف التنقلات في مسارات مختلفة وحسب الظروف الأمنية والمناخية، فأحيانا تتجه نحو الشمال وأحيانا أخرى نحو الجنوب أو الشرق بحثا عن الماء والكأ والعشب، وخلال هذه العمليات الترحالية كان الرعاة الرحل ينتقلون بممتلكاتهم وأموالهم ومواشيهم وخيامهم، متبعين خططا متوافقة مع الوسط الطبيعي الجاف والصعب/ القاسي وكذلك الظروف الحربية آنذاك، فمنذ الترحال تكون الوجهة المقصودة معروفة من حيث قيمتها⁴ ومن حيث المدة التي سيمكث فيها الرحل القادمون إليها، وبذلك فإن أسلوب العيش هذا الترحال لم يكن يخضع قبل الاستعمار لأي تحكم في الوجود أو تحديد مكان الرعي والانتجاع به؛ فكان الرحل ينتقلون بكل حرية في المجال حسب الظروف المناخية والطبيعية المنتشرة.

¹ بلغ عدد مواقع الفن الصخري بإقليم آسا الزاك سبعون موقعا صنفتها مديرية الثقافة الجهوية والإقليمية في دليل خاص بها. -للمزيد أنظر: عبد الهادي فك، نور الدين زديديات، محمد حمو، دليل مواقع الفن الصخري بجهة كلميم وادنون، المحافظة الجهوية للتراث الثقافي جهة كلميم وادنون، 2020م، ص 39.

² عبد الهادي فك، نور الدين زديديات، محمد حمو، مرجع سابق، ص 39.

³ تتميز مواقع إقليم آسا الزاك بتنوع مواضيع نقوشها واختلاف أساليبها وتنوع المراحل الكرونولوجية التي تنتمي إليها، ويعتبر موقع أزرو إنكلان بجماعة عوينة لنا (جماعة عوينة تركز) أكبر موقع على مستوى الإقليم من حيث عدد النقوش التي تم جردها والتي تتجاوز عشرة آلاف نقش. ودلت دراسة موضوعات الموقع على استمرارية ظاهرة النقش به لمدة زمنية طويلة ممتدة على الأقل منذ الألف الثالث قبل الميلاد إلى الفترة الراهنة.

⁴ نقصد بذلك تور المنطقة على الماء والكأ والعشب وكذا مدى قابليتها لسقوط الأمطار مقارنة مع مناطق أخرى.

دور مهرجان تونيزكي الدولي للرحل في حفظ الهوية الثقافية والتراثية والوطنية بالصحراء المغربية د.الشيخ حبتا

لكن ومع ظهور الحدود الترابية بالمجال مع المستعمر والدولة الوطنية من بعده، عرف أسلوب حياة البدو تغيرا وفقا للتوطنات الجديدة لجغرافية المجال الصحراوي، بحيث يضم هذا الأخير مجموعة من القبائل على طول مجال جغرافي ينطلق من درعة السفلى ووادنون إلى الرأس الأبيض عند شبه جزيرة الكويرة، ويتميز هذا المجال عبر تاريخه الطويل بتعاقب العديد من القبائل المختلفة¹.

ومن ضمن هذه القبائل اتحادية تكنة بحيث شمل انتجاع وتحرك هذه الفروع المكونة لاتحادية تكنة كل المجال الممتد من وادنون وصولا رأس طرفاية ووادي الساقية الحمراء، حيث نجد مجموعات من الزركيين وأيت لحسن ويكوت والشناكلة²، وتتميز هذه القبائل بمزاوجتها لنمط الترحال والاستقرار، حيث توجد مداشر وقصور وأسواق قديمة معروفة مثل: أمكار كلميم، وأمكار آسا³...

لقد اشتهرت هذه القبائل بدورها المحوري في التجارة عبر الصحراء حيث وصلت إلى أسواق السودان الغربي وبلاد شنقيط، ومن أهم هذه المناطق المشهورة بالتجارة نذكر على سبيل المثال لا الحصر: منطقة تكاوست، ونول لمطة، حيث أنه بعد انهيار المحور الشرقي كانت سحلماسة أهم منطقة فيه، تحولت التجارة نحو الطريق الغربي وأصبحت القبائل التكنية تلعب دورا محوريا في حياة التجارة عبر الصحراء، ولعل ذلك ما دفع العديد من القبائل الرحل إلى الاستقرار والدخول في عالم التجارة على حساب الرعي والترحال، والشاهد على ذلك تلك الأسواق والمداشر⁴ وبالتالي يمكن القول أن بعض المكونات القبلية بالصحراء استقرت قبل دخول المستعمر لكن في بعض الأماكن فقط، وسيتم تكريس هذا الاستمرار بشكل كبير مع تدخل المخزن والاحتلال تم مع الدولة الحديثة عقب الاستقلال.

ثانيا: مهرجان تونيزكي الدولي للرحل :

أ- بلورة فكرة تنظيم المهرجان :

انبثقت فكرة تنظيم مهرجان تونيزكي مع توالي الاحتفالات الوطنية بجماعات إقليم آسا الزاك حيث كان يتم الاحتفال بذكرى المسيرة الخضراء بجماعة الزاك الحدودية، وكان يتم الاحتفال بذكرى عيد العرش المجيد الذي كان يصادف فصل الصيف، اقترح الشاب الحضرمي بنكا⁵ أن يتم تنظيم تظاهرة ثقافية على المجلس القديم غير أننا لم نل استحسانا لديهم في البداية، اصطحب هذا الخير عدة أصدقاء لمنطقة "واد الحنك"⁶ واقترح عليهم أن يتم تنظيم تظاهرة ثقافية سنوية تعنى بالتراث الحساني وحفظه من النسيان والاندثار في

¹ مبارك أيت خليفة، إشكالية تونين بدو الصحراء، الجريدة الإلكترونية صحراء بريس، بتاريخ 1 يونيو/ حزيران 2013م:

www.maghress.com

² قبائل صحراوية كبرى تضم تجمعات عشائرية تربطها رابطة القرابة والمصاهرة والجوار.

³ يتم تنظيم أمكار آسا سنويا وهو عبارة عن حلقة وصل بين التجار والعلماء والفقهاء من مختلف النواحي والبلدان، دأبت المملكة المغربية على تنظيمه وتمويله نظرا لقيمتها الرمزية الدينية والسياسية.

-Voir : Vincent Mansour Monteil, écrits sur le Sahara, 1^{ère} édition, Imprimerie papeterie El Watanya, Marrakech, 2013, P18.

⁴ مبارك أيت خليفة، مرجع سابق.

⁵ الحضرمي بنكا مزداد سنة 1979م، حاصل على الإجازة في التاريخ شعبة التراث المادي واللامادي، له مشوار سياسي مهم: رئيس جماعة تونيزكي موضوع الدراسة منذ سنة 2015م، عضو المجلس الإقليمي بمحافظة آسا الزاك من 2015 إلى 2021م، عضو جهة كلميم واد نون منذ 2021م ونائب رئيس لجنة المالية بنفس الجهة عن حزب التجمع الوطني للأحرار منذ سنة 2021م، كان منتصيا لحزب الاتحاد الاشتراكي من 2015 إلى 2021م، كان عضوا في حركة لكل الديمقراطيين وبعد ذلك حزب الأصالة والمعاصرة من سنة 2008 إلى سنة 2015م.

⁶ المكان الذي أصبح مسرحا لفعاليات المهرجان الدولي للرحل.

دور مهرجان تويزكي الدولي للرحل في حفظ الهوية الثقافية والتراثية والوطنية بالصحراء المغربية د.الشيخ حبتا

زمن التكنولوجيا والعولمة، هذه المرة استحسن الأصدقاء الفكرة وتهيئة المجال وتسويته رغم صعوبة التضاريس ، من أجل أن يحتضن التظاهرة الثقافية للجماعة الحدودية تويزكي وتم الاتفاق على أن التظاهرة ستهتم بالحياة البدوية بالصحراء واعتماد ما هو محلي .

وبوصول الحضرمي بنكا للمنصب الرئاسي للجماعة شمر عن سواعده وسافر صوب العاصمة الرباط من أجل الترويج للفكرة والبحث عن شركاء وداعمين له في مشروعه الثقافي والتراثي الذي أخذ على عاتقه إنجاحه والتضحية من أجل استمراره، وانتشاره ليس فقط إقليميا أو جهويا ولكن كان يطمح أن يكون المهرجان دوليا، وقد كانت هذه الفكرة من الصعوبة بما كان يفعل صعوبة التنزيل وصعوبة الإيمان بالفكرة من طرف كل من يسمع فكرة التدويل وإنجاح التظاهرة الفكرية.

لقيت فكرة تنظيم مهرجان تويزكي للرحل استحسان المندوب الإقليمي للفلاحة الأنصاري دادي آنذاك والمندوب الإقليمي للثقافة الطالب بوي العتيك¹ وقدما الدعم المعنوي والمادي لرئيس الجماعة وصاحب فكرة تنظيم المهرجان الخاص بالرحل والحياة البدوية للإنسان بالصحراء الذي كان يحدوه الحماس لتحقيق حفظ الهوية الثقافية الحسانية، كما دعمه أيضا رئيس المجلس الإقليمي لآسا الزاك، رشيد التامك ماديا بالإضافة إلى مجموعة من المقاولين المحليين غير أن الدعم المادي لم يكن كافيا لولا إصرار صاحب الفكرة على تنزيلها والسهر على تنفيذها.

لقد كانت بوادر النجاح بادية منذ البداية لكل المسؤولين الإقليميين وحتى الوطنيين إلا أن ما كانت تحتاجه هو الأجرأة على أرض الواقع وتحدي الصعوبات والثنطات، وهو ما حصل حيث استعان صاحب الفكرة بفريق من أصدقائه وزملائه في التدبير السياسي والذين آمنوا بأفكاره وبإصراره وبطموحه من أجل الوصول إلى الهدف المنشود، وهو ما حصل بعد عدة مجهودات مضيئة لإخراج فكرة المهرجان إلى الوجود.

وبعد توالي نسخ المهرجان وإشعاعه الوطني من داخل المملكة المغربية وكذلك من خارجها عبر سفراء دول الخليج العربي وكذا الدول الأوروبية الذين استهوتهم فكرة المهرجان وأسلوب الطبيعة الخالي من كل تصنيع وتكلف؛ حصل المهرجان على صفة الدولية أصبح يسمى المهرجان الدولي للرحل بتويزكي بفضل جهود القائمين عليه وبفضل إدارة وإصرار صاحب الفكرة الأولى لتنظيم هذه التظاهرة التراثية والثقافية.

¹ ولد سنة 1954م بمدينة كلميم وبها نشأ وتعلم ، التحق بمركز تكوين المعلمين بأكادير سنة 1970م وتخرج منه وفي نفس الوقت كان يتابع دراسته الجامعية بكلية الشريعة بفاس ومنها حصل على ليسانس عام 1976م ، ثم اشتغل بسلك التدريس أستاذا للتعليم الثانوي ومدرسا لمادة اللغة العربية بمدينة كلميم واستمر في مهام التدريس إلى سنة 1986م، حيث عين مندوبا لوزارة الثقافة بكلميم وسيشغل هذا المنصب إلى سنة 1996م، ليعين مندوبا لمركز الدراسات والأبحاث الحسانية ما بين 1996م و 24 ماي/ أيار 2010م ، كما اشتغل مندوبا لوزارة الثقافة بالعيون ما بين 2002م و 2007م ثم مديرا جهويا للثقافة بمراكش سنتي 2010م و 2011م ومديرا جهويا للثقافة بكلميم ما بين 2011م و 2014م .وهو عضو لاتحاد كتاب المغرب ، كما حصل سنة 2012م على شهادة دبلوم الدراسات العليا في الأدب العربي أصوله اللغوية ومناهجه النقدية بجامعة القاضي عياض بمراكش ، وله عدة مساهمات وإنتاجات أدبية وأبحاث علمية .

ب-أصناف التراث:

التراث هو عبارة عن الممتلكات التي يتم توارثها من جيل إلى جيل، وتشمل هذه الممتلكات المادية، كالمباني التاريخية أو الآثار التي لها قيمة معينة عند أمة محددة أو لدى البشرية جمعاء، والممتلكات المعنوية، كالعادات والتقاليد التي يتم تناقلها بين الأجيال، مثل: الأغاني المتوارثة، والأدب، وعادات الاحتفالات والمجالس¹.

1-التراث المادي: يعرف التراث المادي على أنه أحد أشكال التراث الثقافي الذي يستخدم للتعبير عن جميع الآثار المادية بشكل عام، مثل المباني التراثية، المواقع الأثرية، والآثار التاريخية، والتحف، والقطع الأثرية المادية التي تصنع وترمم وتنتقل عبر الأجيال كالإبداعات الفنية، وغيرها من المواد الملموسة، إضافة إلى جل الآثار المهمة لمجتمع ما، أو لأمة محددة، أو للبشرية جمعاء².

ويمكن تعريف التراث الثقافي المادي في المادة الأولى من القانون رقم 4 لعام 2020م بخصوص التراث الثقافي في إمارة الشارقة كنموذج بأنه: "كل تراث ثقافي له أهمية ثقافية سواء أكان ثابتا أو منقولاً خلفته أو أنتجته الحضارات السابقة أو الأجيال السالفة، وتم إنشاؤه أو صنعه أو نقشه أو صورته أو خطه أو بناه الإنسان قبل سنة 1900 ميلادي ويشمل ذلك:

-المجمعات البشرية والمباني التاريخية والمواقع الثقافية والمناظر الطبيعية الثقافية والمغاور أو المسكوكات والفخاريات والمخطوطات والوثائق وسائر المصنوعات التي تدل على نشأة العلوم والفنون والصناعات والديانات والتقاليد الخاصة بالحضارات أو منطقة ذات صلة بأحداث تاريخية مهمة، أو أي شيء أضيف إليها أو أعيد بناؤه بعد ذلك التاريخ.

-البقايا البشرية والحيوانية والنباتية التي يرجع تاريخها إلى ما قبل عام 600 ميلادية³.

وبذلك يطلق اسم التراث المادي الثقافي على كل ما يتمثل في القصور والمعابد والقلاع والنقوش والنقوش الحجرية التي مر عليها زمن طويل⁴.

ويمكن تقسيم أنواع التراث الثقافي المادي في المادة الأولى من القانون رقم 4 لسنة 2020م بخصوص التراث الثقافي في إمارة الشارقة كنموذج على النحو التالي⁵: التراث المادي الثابت- التراث المادي المنقول- التراث المغمر بالمياه- التراث المادي الطبيعي- التراث الثقافي غير المادي.

وقد اتسع نطاق مفهوم التراث الثقافي بشكل كبير خلال القرن العشرين، وكان لليونيسكو دور كبير في تحقيق هذا التوسع الذي يشمل حاليا المناظر الطبيعية والآثار الصناعية، بل وامتد إلى أشكال أخرى مختلفة لها صلة بمفهوم التراث العالمي أو التراث المشترك

¹ <https://www.mawdo3.com>

² <https://www.mawdo3.com>

³ المادة 1 من القانون رقم 4 لسنة 2020م بشأن التراث الثقافي في إمارة الشارقة.

⁴ زيدان أحمد عادل، الدور الحضاري لدولة الإمارات العربية المتحدة في صون التراث الثقافي العربي والعالمي من أجل تنمية مستدامة، ط1، ندوة الثقافة والعلوم، دبي، 2019م، ص29.

⁵ محمد سعيد الكتيبي، أسعد حماد أبورمان، جهود إمارة الشارقة في حفظ التراث الثقافي واستدامته خلال الفترة من 1971-2020م، مجلة وقائع تاريخية، عدد 39، يوليو/تموز 2023م، ص458.

-المادة 1 من القانون رقم 4 لسنة 2020م بشأن التراث الثقافي في إمارة الشارقة.

-المادة 2 من اتفاقية حماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي، التي أقرها المؤتمر العام في دورته السابعة عشرة، 16 نونبر/تشرين ثاني 1972م.

-المادة 1 من القانون رقم 4 لسنة 2020م بشأن التراث الثقافي في إمارة الشارقة.

دور مهرجان تويكي الدولي للرحل في حفظ الهوية الثقافية والتراثية والوطنية بالصحراء المغربية د.الشيخ حبتا

بين الإنسان، ويعاني هذا النوع التراثي غير المادي من الهشاشة بشكل خاص، حيث يتطلب الرعاية والمتابعة الدائمة بشكل كاف كي لا يتعرض للتشويه والانقراض، وذلك يعد واحدا من أولويات اليونسكو في المجال الثقافي¹.

2- التراث اللامادي: هو الممارسات والتصورات وأشكال التعبير والمعارف والمهارات، وما يرتبط بها من آلات وقطع ومصنوعات وأماكن ثقافية، التي تعتبرها الجماعات والمجموعات، وأحيانا الأفراد جزءا من تراثهم الثقافي، وهذا التراث الثقافي غير المادي المتوارث جيلا عن جيل، تبذعه الجماعات والمجموعات من جديد بصورة مستمرة بما يتفق مع بيئتها وتفاعلاتها مع الطبيعة وتاريخها، وهو ينمي لديها الإحساس بهويتها والشعور باستمراريتها، ويعزز بذلك احترام التنوع الثقافي والقدرة الإبداعية البشرية².

ويتجلى التراث اللامادي بصفة خاصة في المجالات التالية³:

-التقاليد وأشكال التعبير الشفهي، بما في ذلك اللغة كواسطة للتعبير عن التراث الثقافي غير المادي.

-فنون وتقاليد أداء العروض.

-الممارسات الاجتماعية والطقوس والاحتفالات.

-المعارف والممارسات المتعلقة بالطبيعة والكون.

-المهارات المرتبطة بالفنون الحرفية التقليدية.

ولا يمثل التراث الثقافي اللامادي التقاليد الموروثة من الماضي فحسب، بل يتمثل أيضا في الممارسات الريفية والحضرية المعاصرة التي تشارك فيها المجموعات الثقافية المتنوعة التي تمثل المجتمع بمختلف طبقاته، ويتميز بالشمولية⁴ والواقعية⁵ والاعتراف به من قبل المجتمع⁶.

يعد التراث غير المادي جزء مهم من المخزون التراثي والثقافي لأي بلد في العالم، وهو يعبر عن جميع التقاليد والطقوس والممارسات الاجتماعية والفولكلور والمخزون الفني واللغوي، وهو مصطلح تم تداوله بشكل كبير في العقود الأخيرة بعد تسليط اليونسكو الضوء

¹ موسوعة ويكيبيديا الدولية.

² موسوعة ويكيبيديا الدولية.

³ المادة 2 من نص اتفاقية حماية التراث اللامادي الموقع الرسمي لمنظمة اليونسكو، نسخة محفوظة 29 أكتوبر/تشرين أول 2015م، موقع واي باك مشن.

⁴ من المهم أن يشمل التراث غير المادي على العديد من الجوانب الثقافية والفكرية والاجتماعية وأن يؤثر ويتأثر بها، كما وأن يضم التراث المرتبط بمختلف فئات المجتمع وطبقاته وفتاته، مما يشجع التماسك الاجتماعي والشعور بالهوية الوطنية والانتماء إلى المجتمع.

⁵ من المهم أن يكون التراث غير المادي مرتبطا فعلا بالبلد الذي يزعم بتمثيلها وأن لا يكون مضاف إليها بغرض إغناء تاريخها وتحسين صورتها أمام دول العالم.

⁶ لا يمكن أن يكون التراث الثقافي غير المادي تراثا إلا عندما يتم الاعتراف به قبل المجتمعات أو المجموعات أو الأفراد الذين ينشؤونه ويحافظون عليه وينقلونه، حيث لا يمكن لأي تقليد أن يتم شمله ضمن التراث دون أن يكون جزءا منه بشكل حقيقي.

-هلا خريسات، مفهوم التراث غير المادي، الموقع الإلكتروني موضوع: www.mawdo3.ma آخر تحديث 08:45 بتاريخ 13

أغسطس 2023.

دور مهرجان تويزكي الدولي للرحل في حفظ الهوية الثقافية والتراثية والوطنية بالصحراء المغربية د.الشيخ حبتا

عليه عام 2003م وصياغة صوت التراث الثقافي غير المادي في كل دول العالم، حيث تكمن أهمية التراث الثقافي اللامادي في ثروة المعارف والمهارات التي تنتقل عبره من جيل إلى جيل.

ويلعب اليونسكو دورا مهما في تشجيع دول العالم على حماية تراثها المادي واللامادي، وتحت الدول على ترشيح مختلف عاداتها وتقاليدها ليتم إدراجها ضمن قائمة اليونسكو للتراث غير المادي، وتقوم اليونسكو أيضا بالقيام بنشرات توعوية مستمرة للتأكيد على أهمية التراث غير المادي والحفاظ عليه من الضياع والنسيان.

ج - دورات المهرجان:

1-النسخة الأولى :

لقد كانت النسخة الأولى لمهرجان الرحل تويزكي تحت شعار "الحكاية الشعبية الحسانية ذكرة وعبر" عام 2018م بحيث تم الاحتفاء بأحد أهرامات الحكاية الشعبية والتراث الحساني ويتعلق الأمر بسيداتي السلامي¹، وقد كانت هذه النسخة نقطة بداية المهرجان حيث بواسطتها تم التأسيس الفعلي لفكرة المهرجان الخاص بالرحل بتويزكي. انطلقت هذه النسخة الأولى رغم الصعوبات التي تعترض كل مشروع ثقافي، غير أن إصرار صاحب فكرة المهرجان ثم الجهة المنظمة للمهرجان كان لهما دورا كبيرا في هذا المجال. تحتزن الحكاية الشعبية الحسانية مجموعة من الخصائص حيث أنها أحد عناصر التراث الحساني وتتضمن القصص والعبر التي تحت الصحراويين على الاقتداء بها والتخلي بعدة صفات مثل: الشجاعة والمروءة والكرم والصدق والأمانة والحلم والإيثار... إلى غير ذلك من الصفات ولا يقف دور الحكاية الشعبية عند هذا الحد بل تعتبر موجهة للأجيال القادمة لذلك وجب حفظها وتدوينها من أفواه وألباب روادها. ولما كان للرواية الشعبية هذا الدور المهم في حياة الحسانيين فقد ارتأت إدارة مهرجان تويزكي للرحل افتتاح فعاليات هذا المهرجان بدور الحكاية الشعبية الحسانية؛ لا بل أحضرت أحد أكبر روادها في الصحراء: سيداتي السلامي الذي كان ضيف النسخة الأولى والذي تم تكريمه من طرف الجهة المنظمة للمهرجان. لقد كان هذا الأخير شيخا مسنا غير أن ولعه بالتراث الحساني لم يمنعه من ذلك طوال سنوات حياته التي سخرها لخدمة التراث الحساني وحفظ الذاكرة الحسانية والرواية الشعبية الحسانية.

لقد أثنى الراوي/ الأديب سيداتي السلامي على فكرة المهرجان لما لها من دور في الحفاظ على التراث الحساني وحفظه من الاندثار والنسيان في زمن العولمة والتطور التكنولوجي السريع الذي أصبح يؤثر بشكل مباشر على الحياة البدوية التقليدية في الصحراء، كما أصبح يهدد الخصوصية الصحراوية المعتمدة على كل ما هو محلي وتقليدي وبدوي، لأن السكان البدويين غلبت عليهم سمات الحضارة والتمدن وبالتالي فقد أصبح من الصعب العودة لأصول الأسلاف أمام هذا التطور الرهيب الذي عرفته الحياة، وقد أشاد سيداتي السلامي بمبادرة المهرجان وعبر عن ارتياحه للفكرة لغايتها ومغزاها وتنبأ بنجاحها وتطورها مستقبلا.

إن الحديث عن قيمة الحكاية الشعبية باعتبارها أحد روافد التراث والأدب الحساني المعتمدة على السرد المتعلق بوقائع الحياة في الماضي من أجل أن يتعظ بها جيل الأبناء وأن يقتدوا ببطولات آباؤهم وأجدادهم والنهل من أخلاقهم والتأثر بالشيم الأخلاقية التي كانت لدى الأسلاف، والابتعاد عن مخارم المروءة التي طبعت فئات المجتمع الحدائي.

¹ ازداد سيداتي السلامي في فضاء الصحراء الرحب بمنطقة نكجير عام 1941م واسمه الكامل سيداتي ول السلامي ول الحبيب ول المصطفى ، فقد بره في الثانية من عمره .بدأ حياته في تيرس وحفظ القرآن الكريم رغم أنه كفيف في سن الثانية عشر، وتميز بذاكرة وموهبة تحفظ العلوم والنحو واللغة والشعر والصرف والفقهاء واللغة الإسبانية حتى استوى على ما هو عليه :عالم، فقيه، شاعر، حافظ، مؤرخ، مهتم بكل جوانب الثقافة الحسانية وهي موهبة لم تجتمع لشخص إلا نادرا ، توفي بتاريخ 9 مايو/ أيار 2020م وبوفاته فقدت الثقافة الحسانية بمختلف روافدها هرا من أهرامها العظام.

دور مهرجان توييزكي الدولي للرحل في حفظ الهوية الثقافية والتراثية والوطنية بالصحراء المغربية د.الشيخ حبتا

لقد كان سيداتي السلامي مدركا لأهمية أهداف المهرجان في الحفاظ على الهوية الحسانية وعلى ثقافة مجتمع البيضان المهدة بالانقراض والاختفاء والعزلة، لذلك رأى برؤية متبصرة ثابتة بحكم سنوات التجربة، أن المهرجان وسيلة للحفاظ على نمط عيش الرحل بالجمال الصحراوي بصوره الحقيقية بدون تعديل أو تغيير رغم ما عرفته الحياة الإنسانية من تحولات مست أنماط العيش واللهجة والعادات والتقاليد. ولم يقف تنبؤ الراوي/ الأديب سيداتي السلامي عند هذا الحد بل تنبأ بأن هذه التظاهرة الثقافية ستلفت انتباه الدولة وهياكلها إلى ضرورة تبنيتها ودعمها لما تحمله من أهمية في إغناء النسيج الثقافي المغربي الغني وتنوع مجالاته الجغرافية الثقافية والاجتماعية.

لقد ساهم الوعي بالثقافة الحسانية وأحد روافدها (الحكاية الشعبية) من قبل الساهرين على إقامة مهرجان توييزكي للرحل في اختيار هذا الموضوع المرتبط بالحفاظ على الهوية والثقافة الصحراوية المترامية الأطراف والمهددة بالنسيان، ناهيك عن الغيرة التي تحذوهم في هذا الصدد على تراث أجدادهم وآبائهم وضرورة الحفاظ عليه من التهميش ومن النسيان وكذلك من مخاطر العولمة¹ التي تحدد الثقافات المحلية وتجعل ثقافات القوى الاقتصادية المهيمنة نموذجا لباقي الشعوب في إطار ما سمي بالغزو الثقافي الذي أصبح من أخطر أنواع الغزو² لأنه يجعل أفراد المجتمعات ينسلخون عن بيئاتهم وعن ثقافتهم الأصلية ويقلدون الثقافات الأجنبية كتقليد الأعمى من دون وعي أو تفكير.

إن افتتاح الدورة الأولى من مهرجان توييزكي للرحل يعكس إدراكا حقيقيا لأهمية الحفاظ على ثقافات الشعوب وحضارتها وتراثها في مواجهة التحولات الدولية على مختلف الأصعدة والميادين، وهو ما ساهم بشكل فعال في تدوين وتسجيل الفعاليات والاحتفاظ بها في شبكات التواصل الاجتماعي وفي الشبكة العنكبوتية الدولية وفي اليوتيوب أيضا، إذ يكفي البحث عن التراث الحساني لتتهاطل عليك خيارات أنماط عيش سكان البدو/ الرحل وكيفية عيشهم وعاداتهم وتقاليدهم ومآكلهم ومشربهم وملبسهم وألعابهم الشعبية من خلال فقرات هذه التظاهرة الثقافية.

¹ محمد علي غوات، العرب والعولمة، منشورات مكتبة مدبولي، القاهرة 2002م، ص، 10-19
-مجموعة مؤلفين العولمة والنظام الدولي الجديد، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة كتب المستقبل العربي، عدد 38، بيروت دجنبر/ كانون أول 2004م، ص، 181-184.

-عبد القادر نيال، منطلقات العولمة، أهدافها وآلياتها وآثارها الاقتصادية والاجتماعية. أنظر الموقع الإلكتروني:

www.kobayat.net/data/documents/arab-awlamat

² عبد الهادي بوطالب، العالم ليس سلعة: في نقد العولمة، منشورات الزمن، العدد 26، الدار البيضاء، 2001م، ص 25.
-عبد الإله بلقزيز، العولمة والممانعة: دراسات في المسألة الثقافية، المعرفة للجميع، عدد 4، منشورات رمسيس، الرباط، فبراير/ شباط 1999م، ص 52.
-عبد الغني رجواني، عصر المعلومات: جموح تكنولوجيا المعلومات في ظل العولمة، المعرفة للجميع عدد 9، منشورات رمسيس، الرباط، غشت/ آب- شتنبر/ أيلول 1999م، ص 28.

-غالب أحمد عطايا، العولمة الثقافية عن موقع: www.fikrwanakd.net

-Voir, A. Mattelart, « Diversité culturelle et mondialisation », Ed. La découverte, Paris, 2005.

-Alternatives économiques, hors série N° 59, décembre 2003.

-Alternatives économiques, hors série N°62, 4^{ème} trimestre 2004.

2-النسخة الثانية :

أما الدورة الثانية فقد أختار لها المنظمون ثقافة الرحل بإفريقيا: موارد محلية في خدمة التنمية" عام 2019م ، وهي تيمة تحمل الوعي بالعلاقات المغربية الإفريقية وأهميتها في العلاقات بين البلدين سواء في القضايا التنموية أو من حيث تعزيز التعاون الإفريقي من داخل القارة السمراء، في ظل سعي الدول القوية اقتصاديا إلى التكتل في مجموعات جهوية من أجل تقليص الفوارق الاجتماعية ومن أجل تذويب البون الشاسع بين الدول القوية والدول الضعيفة.

إن القارة الإفريقية اليوم تعرف تنافسا دوليا من أجل استقطابها ومن أجل ربط العلاقات الاقتصادية والسياسة والاجتماعية والدبلوماسية مع قارة غنية من حيث مواردها البشرية والطبيعية ومن حيث انتماء الدول الأفريقية لها، وهو ما زادها غنى وقيمة والشاهد هو التهافت الدولي والتنافس الدولي من أجل ربط وتوطيد العلاقات الإفريقية معها.

ويعتبر موضوع الدورة مدخلا من المداخل الرئيسة للتعاون المغربي الإفريقي الذي يوليه المغرب أهمية كبرى في سياسته الخارجية منذ عهد الملك الحسن الثاني ليستمر فيه العاهل المغربي محمد السادس وفق منظوره بخصوص التعاون جنوب-جنوب ، عبر تدشين المملكة المغربية لعدة استثمارات بالقارة الإفريقية وعبر توفير دعم تضامني لهذه البلدان ، ثم عبر تنفيذ مجموعة مشاريع وبرامج تنموية وعدة ميادين مثل : إنشاء وحدات صناعية لإنتاج اللقاحات ومصانع لإنتاج الأسمدة، مما يساهم في تعزيز المنظومة الصحية والأمن الغذائي بإفريقيا، ناهيك عن عدة مجهودات أخرى¹.

إن اختيار موضوع ثقافة الرحل بإفريقيا هو رغبة أيضا في توطيد العلاقات بين المغرب وإفريقيا على مستوى الحياة البدوية الترحالية المتشابهة إلى حد كبير بسبب الانتماء للقارة الإفريقية وبسبب تشابه التضاريس الصحراوية ، وامتداد كل من إفريقيا والمغرب على مجال صحراوي شاسع (بإفريقيا بالصحراء الكبرى وفي المغرب صحراء الساقية لحمرى ووادي الذهب ووادي نون)، وكذلك تشابه في الفلاحة الإفريقية والمغربية إلى حد كبير بفعل انتمائها إلى دول الجنوب ذات الخصائص المتشابهة.

ويمكننا القول أن اختيار شعار الدورة لم يأت اعتباطا ولكن جاء عن وعي بضرورة تكريس التعاون الثقافي والاجتماعي بين رحل إفريقيا ورحل المملكة المغربية بالصحراء بغية توطيد العلاقات المغربية الإفريقية على المستوى الاقتصادي خصوصا من حيث الوقوف

¹ مثل تيسير ولوج صادرات الدول الإفريقية الأقل نموا إلى السوق المغربية وتيسير ولوج الطلبة الأفارقة بالجامعات ومؤسسات التكوين المهني بالمغرب مع توفير منح دراسية لفائدتهم، وتسوية وضعية حوالي 50 ألف مهاجر من البلدان الإفريقية جنوب الصحراء والقاطنين بالمغرب منذ 2014م. أما فيما يخص ميدان المناخ والأمن الغذائي فقد قامت المملكة بعدة مبادرات وفق منظور تشاركي وشمولي ساهم في بلورة رؤية إفريقية واضحة وطموحة من أجل رفع تحديات التغيرات المناخية بدعم اللجان الثلاث التي تم إطلاقها بمناسبة القمة الإفريقية للمناخ المتناسقة بدعم من الملك محمد السادس على هامش مؤتمر مناخ Cop22 المنعقد بمراكش عام 2016م بإطلاق مبادرة تريبل أ (Triple A) من أجل ملائمة الفلاحة الإفريقية مع التغيرات المناخية والتي تضم حاليا 38 دولة إفريقية وشركاء متنوعين في مجالي التنمية والتمويل، ومبادرة تريبل إس (Triple S)، بشراكة مع السنغال من أجل تحقيق الاستقرار والأمن بإفريقيا، إلى جانب مبادرتي الولوج إلى الطاقة المستدامة ومركز المناخ للشباب الإفريقي الذين تم إطلاقهما على هامش قمة المناخ سنة 2019. ناهيك عن إطلاق مبادرة المكتب الشريف للفوسفات التي تم بموجبها تخصيص 4 ملايين طن من الأسمدة لفائدة المزارعين الأفارقة من أجل الاستجابة لحاجيات إفريقيا الضرورية من هذه المادة الحيوية.

-للمزيد أنظر: المغرب يستعرض تجربة التعاون الإفريقي، جريدة هسبريس الإلكترونية: <http://www.hespress.com> بتاريخ الثلاثاء 7

مارس/آذار 2023م، على الساعة 04:17.

دور مهرجان تويكي الدولي للرحل في حفظ الهوية الثقافية والتراثية والوطنية بالصحراء المغربية د.الشيخ حبتا

على الموارد المحلية في خدمة التنمية، بالنظر للدور المحلي في تزويد المركز بالمنتجات والسلع والموارد الطبيعية، وهو ما سيعزز لا محالة الميزان التجاري للدولة في إطار صادراتها ووارداتها مع شركائها التجاريين الأفارقة والدوليين.

3-النسخة الثالثة :

أما الدورة الثالثة والتي اختارت موضوع "الماء والترحال وعلاقة البدو بالمجال" في دجنبر/كانون أول 2022م، فقد انطلقت من موضوع جوهري وهو إشكالية ندرة الماء التي يعاني منها العالم عامة والعالم العربي خاصة، بحيث أن حصة الفرد من الماء في انخفاض ملحوظ بسبب توالي سنوات الجفاف وبسبب ارتفاع درجات الحرارة لعدة شهور في السنة، ناهيك عن عدم عقلنة استغلال الموارد المائية داخل المدن والوادي لعدم وعي أغلب السكان بمخاطر نضوب مصادر المياه.

إن أكثر ففة في حاجة إلى المياه هي ففة البدو الرحل التي تنتقل بحثا عنه وعن الكلاً. ولا تعرف الاستقرار بفعل حاجتها لهذه المادة الحيوية التي لا تستطيع كل كائنات الكون العيش بدونها، ومن هنا فقد جاءت تيمة النسخة الثالثة بفعل معاناة الرحل من شح المياه لهم ولمواسيهم ولا بلهم، بفعل الحاجة المستمرة للماء وبفعل المجهودات الكبيرة المبذولة في سبيل توفير المياه وحفظها من التلوث، على الرغم من محاولة الرحل الاستقرار بقرب المناطق التي تحتفظ بمياه الأمطار ما أمكن، إلا أن هذه المياه مهددة بالجفاف مع توالي السنين، مما يجعل الرحل مضطرين إلى البحث مجددا عن مجال آخر به ماء وهكذا دواليك.

وبالتالي فالقيمون على الفعاليات ربطوا خصوصية المهرجان بالرحل وبنمط عيشهم وبضرورة الحفاظ على هذه الخصوصية التراثية التي تعتبر مظهرا من مظاهر الحضارة الإنسانية دون تبديل أو تغيير لها، وهو ما يظهر أنهم (أي القيمون) متشبثون بحياة البدو الرحل وبأتماط عيشهم¹ ومشربهم ومأكلهم وملبسهم وكذلك حرصهم على استمرار هذه العادات والتقاليد رغم التطور الحضاري الذي عرفته الحياة، رافضين التخلي عن أتماط عيش الأجداد وتقاليدهم وعاداتهم وسلوكاتهم.

3-النسخة الرابعة :

أما الدورة الرابعة من فعاليات المهرجان فقد كانت موسومة بعنوان "البدو والرحل ثقافة وهوية في خدمة الوحدة الترابية" بتاريخ دجنبر/كانون أول 2024م، عرفت هذه النسخة تفاعلا مع مستجدات القضية الصحراوية وتوالي الضغوط عليها من جوانب إقليمية وجوانب دولية، بل إن منطقة تويكي التي ينظم فيها المهرجان مازالت تتعرض لعدة هجومات بوليسارية بسبب قربها من الحزام الأمني للقوات المسلحة الملكية التي تدافع عن المجال الصحراوي من العدوان والعمليات الهجومية التي تحدث في الحدود المغربية مع المناطق العازلة والغربية من الحدود الجزائرية.

إن تنظيم المهرجان يعتبر تحديا لكل من يزعم بأن أرض الصحراء خلاء لا بشر فيها ولا سلطة فيها، حيث تدخل الجماعة الحدودية تويكي ضمن الجماعات التابعة لآسا الزاك أحد المحافظات الصحراوية التابعة لمنطقة الصحراء التي عرفت مواجهات بين الجنود المغاربة والرحل المغاربة والجنود البوليساريين فيما عرف بحرب الصحراء التي خلقت خسائر بشرية بين أطرافها. ولعب البدو الرحل دورا كبيرا في هذه الحرب حيث يتسم هؤلاء بالبأس والشجاعة ومعرفة مسالك الصحراء، رغم عتاقة أسلحتهم إلا أن ذلك ساهم في دحض الهجومات التي عرفتها حرب الصحراء.

¹ يحتفظ الرحل بالماء في أكياس بلاستيكية كبيرة مصنوعة لهذا الغرض بما صنوبر يسمح لهم بأخذ الكمية التي يحتاجونها من الماء في الاستعمال والسقي والطهي والغسيل وبذلك يمكن القول أن الرحل طوعوا الحضارة لصالح بدواتهم ونمط عيشهم.

دور مهرجان تويزكي الدولي للرحل في حفظ الهوية الثقافية والتراثية والوطنية بالصحراء المغربية د.الشيخ حبتا

إن رسالة فعاليات المهرجان خلال هذه النسخة واضحة للمناوئين للتوجه المغربي على انه رغم الضغوط والتهديدات ،فإننا لن نحيد عن تنظيم هذه الدورة بربوع صحراء تويزكي التي كانت مسرحا لأحداث حرب الصحراء ،التي كانت فيها مواجهات ضارية بين القوات المسلحة الملكية وجبهة البوليساريو المدعومة من الأنظمة الاشتراكية الراجعة في توسيع مجالات إيديولوجيتها ما استطاعت إلى ذلك سبيلا ،وهو ما عرف في دواليب الأمم المتحدة بقضية الصحراء ¹ .

ولا زالت صحراء تويزكي شاهدة على شجاعة الصحراويين المدافعين عن أراضيهم وإصرارهم على رفضهم التخلي عن حبة رمل واحدة من صحرائهم ومضحين بريوع عمرهم في سبيل وحدة المملكة واستقرارها بعيدا عن التقسيم والتجزئة، فهذه الفئة هي التي كانت أساس بناء الدولة المغربية الحديثة والتي ساهمت في استقرار البلاد وفي الحفاظ على مجال الصحراء برمزيته ودلالته الوطنية .

فهذه الفئة من الجيش الوطني المغربي سواء في محافظات المملكة الداخلية أو المحافظات الواقعة بالصحراء المغربية حصلت الآن على تقاعدها/معاشها وأصبحت تعرف بمجموعة المتقاعدين في صفوف الجيش المغربي وقواته المساعدة، وجب على الدولة الاهتمام بها وتحسين ظروف عيشها أمام التغيرات الاقتصادية التي يعرفها العالم، لأنها هي التي أسهمت في تركيز أسس الدولة الحديثة كما أصبحت مكونا عريضا داخل المجتمع المغربي الصحراوي ،كما أنه وجب استثمار خبرتها أيام وجودها في فيا في الصحراء المتزامية الأطراف ،من حيث تدوين تاريخ الصحراء ،ومن حيث الاستفادة من تجاربها الحربية ومن حيث أيضا شغفها بالدفاع عن أرضها تحت سيادة المملكة المغربية ،وهو ما جاء بشكل صريح لا تلميح ولا قابلية للتأويل خلال محاولات تحفيظ أراضيهم الموروثة عن أجدادهم وهو ما تسبب في تحرك هذه الفئة وشرائح عديدة فيما عرف بجراك القبائل الصحراوية بالوديان الثلاث² من أجل التصدي ومواجهة السطو الذي كان سيطال أراضيهم³ .

ساهمت شجاعة البدو الرحل في مواجهة المستعمر الفرنسي والاسباني الراغب في احتلال منطقة الصحراء ،وقد كانت منطقة تويزكي من ضمن المناطق التي تم الهجوم عليها بغية الاستمرار فيها لمدة طويلة، غير أن القوات الاستعمارية عانت في مواجهة السكان المدافعين عن أرضهم رغم تباين جودة الأسلحة للدول الإمبريالية وعتاقة وقدم الأسلحة الخاصة بالبدو الرحل الذين كانوا لا يعرفون الخوف مهما كلفهم ذلك دفاعهم عن وطنهم وأرضهم.

د- فقرات البرامج:

1-مزاين الإبل:

وهي مسابقة تجمع فيها الإبل لاختيار الأجل بينها في شبه الجزيرة العربية، ويقام دوريا كل عام وخصوصا في فصلي الخريف والشتاء⁴ . وبدأ استخدام كلمة مزاين في السعودية تقريبا لما اتفق مجموعة من ملاك الإبل بدعم من الأمير سلطان بن محمد الكبير

¹ شكلت قضية الصحراء إحدى القضايا الشائكة والمعقدة والعصية على الحل بفعل تعدد وتداخل أطرافها وفعل تعنتهم في الحسم في مخرجات قرارات المحكمة الدولية بلاهاي التي أقرت وجود علاقات بين المملكة المغربية وصحرائها ،وبفعل عدم حضور نية حقيقية من أجل التوافق وحل القضية، على الرغم من أنها من مخلفات الحرب الباردة .

² واد الذهب وواد الساقية الحمراء وواد نون وهي ما مكونات الصحراء المغربية المتنازع عليها في ما يعرف بقضية الصحراء المغربية .

³ ويتعلق الأمر بالقبائل الصحراوية المرابطة بالصحراء المغربية ، أما بالنسبة لمكون أيتوسي إحدى قبائل الصحراء فقد تم انتخاب لجان الأرض عن كل فخذة صحراوية من أجل القيام بإجراءات الحراسة والتعرض والتعبير عن رفضها لأي إجراء هدفه الالتفاف على أراضيهم ،وكانت تشتغل إلى جانبها تنسيقية الأطر :وهو تجمع يشمل النخبة من أطر مكون أيتوسي الحاملين لشواهد عليا في مختلف المجالات العلمية بقيادة الأستاذ الحسين احريش .

⁴ من أبرز مزاينات الإبل في الخليج "مهرجان الملك عبد العزيز للإبل".

دور مهرجان تويزكي الدولي للرحل في حفظ الهوية الثقافية والتراثية والوطنية بالصحراء المغربية د.الشيخ حبتا

على إقامة تجمع بينهم للتنافس على جائزة أجمل الإبل. وكانت المعايير التي يتم عن طريقها تصنيف الإبل في الجمال معروفة لدى الكثير من أهل البادية الذين بدأوا في تحري الجمال في إبلهم والبحث عنه وتهجينه في بداية عهد الملك خالد الذي كان من المعجبين بالإبل والباحثين عن جمالها؛ بعد هذه البداية اتفقوا على عمل مزاين يشمل عددا أكبر من المشاركين وكانت مسماة (مزاين نوبا)¹ وبعد هذه المزاين بدأت المزاينات تتوالى خصوصا بعد شهرة المشاركين بين قبائلهم وتشجيع أبناء القبيلة للمتسابق وأنه يمثلهم جميعا².

تشابه قبائل الصحراء مع القبائل الخليجية من حيث الشغف بالبداءة وحياة الرحل بشتى أنماطها، لذلك ارتأى مهرجان تويزكي للرحل أن يخصص فقرة خاصة بالتنافس حول أجمل الإبل من قبل أصحابها وتصل عدد الإبل المتنافسة إلى 600 رأس، تحذو كل مشارك الرغبة في الفوز بجائزة أجمل الإبل لعله ينسبه تعب تربيتهما واللحاق بها في جوف الصحراء ومسالكها الوعرة. كما يخصص القيمون على هذه المسابقة جوائز خاصة بالحليب وجوائز الفحل وجائزة أحسن مربي للإبل.

يروم القيمون على المهرجان تشجيع تربية الإبل والعناية بها وعدم التخلي عنها باعتبارها تراثا مهما لأهل الصحراء، خصوصا الرحل منهم الذين أصبحوا ينتظرون التظاهرة السنوية بشغف كبير وبحماس منقطع النظير من أجل المشاركة مجددا في المسابقة المنظمة ضمن الفعاليات التراثية للمهرجان، كما يرومون الحفاظ الهوية الصحراوية والتي تعتبر الإبل أحد مكوناتها .

إن ما يحسب للقيمين على المهرجان أنهم يسندون تدبير فقرات المهرجان لأهل الاختصاص من أجل جلب رؤوس الإبل وتحديد معايير المسابقات وشروطها وكذا اختيار الفائزين عبر لجان تحكيم مختصة في كل فقرة من فقرات المهرجان، دون تدخل من الإدارة الفنية للمهرجان التي يكتفي دورها في توفير حاجيات المهرجان وتقديم تحفيزات مادية تشجيعية للمشاركين في الفعاليات وللمساهمين في يومياتها.

2- الخيام الموضوعاتية:

منذ النسخة الأولى من المهرجان تحمس الغيورون على التراث الحساني ونصبوا خيامهم على شكل دائري فيما يعرف عند الصحراويين بـ " الفريك / المَراح"³ وهو عبارة عن تجسيد لحياة الرحل في الماضي، حيث كان الناس يعيشون في خيام جماعات في وقار واحترام، وقد كان هذا التجمع بمثابة اتحاد بين المجتمع الصحراوي الذي كان يقطن الصحراء، كما كان أيضا بمثابة تلاحم اجتماعي فرضته الحياة البدوية للرحل.

¹ كانت نوبا إحدى النوق الغوالي التي يملكها الأمير سلطان بن محمد.

- بعد هذه المزاين كانت هناك عدة مزاينات أخرى منها: مزاين نوبا الثاني- مزاين نوبا الثالث- مزاينات حبيب الريم-. وكانت المزاينات تزداد شعبية وعددا في كل مرة، حتى تكلف بإقامتها الأمير مشعل بن عبد العزيز آل سعود الذي شغل منصب رئيس هيئة البيعة في المملكة العربية السعودية. وأصبحت هذه المهرجانات تستقطب الآلاف من الجماهير الذين يحجون إلى أم رقية وهي منطقة قريبة من منطقة حفر الباطن في السعودية. وأصبح هذا المهرجان معلما يزوره أبناء الخليج العربي ويتنافس فيه ملاك الإبل منافسة شرسة للحصول على المراكز الأولى. وتمت تسميته باسم مهرجان الملك عبد العزيز للإبل، ويشتمل هذا المهرجان على سوق كبير تتوفر فيه كل احتياجات المتنزهين والزوار للمهرجان، وتظهر مخيمات أصحاب الإبل المشاركين بشكل مبهر في أعماق الصحراء، تترين بعقود الأنوار والاحتفالات والمحاورات الشعرية بين الشعراء.

- للمزيد أنظر: موسوعة ويكيبيديا الدولية .

² موسوعة ويكيبيديا الدولية.

³ يقصد به تجمع الخيام التي كانت منصوبة في مكان معين من الصحراء هذا التجمع قد يكون عائلي وقد يكون قبلي، وقد الهدف منه التكتل على شكل تجمعات لتوفير الأمن لبعضهم البعض .

دور مهرجان تويزي الدولي للرحل في حفظ الهوية الثقافية والتراثية والوطنية بالصحراء المغربية د.الشيخ حبتا

لقد كان الرحل يعيشون في هذا الشكل بحيث كان الرجال يعملون بعيدا ويتسوقون في الأسواق البعيدة بينما كانت النساء تمكث في الخيام تقوم بأشغال شاقة رغم أنها لا تبرح خيامها مثل: الطهي والغزل والخياطة ومراقبة القطيع الصغير سواء الصغار منهم الغير قادرين على الرعي مع القطيع الكبير أو مراقبة الرؤوس المريضة من القطيع إلى أن تتعافى، والحق أن عمل المرأة الصحراوية ليس بالأمر الهين رغم مكوثها في خيمتها وفي "مَرَاحِهَا".

ويتميز المجتمع الحساني بالتعاون والتضامن والتكافل بحيث أن الحاضر ينوب عن الغائب من الرجال في الحماية والتسوق وتلبية الحاجات التي تتطلبها الحياة اليومية للرحل، حتى أن مروءة الرجل تقاس بمدى تضحيته ومدى تقديمه المساعدة للنساء والجيران، ويعتبر الإيثار صفة يتميز بها الصحراويون داخل مجتمعاتهم وفي معاملاتهم المادية والمعنوية. ونفس الأمر ينطبق على النساء بحيث نجد التعاون فيما بينهم في أمور الطبخ والحطب وحلب الماشية والنوق وعلاج القطيع من الماشية والإبل، وتقديم المساعدة الطبية فيما بينهم عن طريق الطب البديل والعلاج التقليدي بالوسائل والأعشاب الطبية.

يجسد المهرجان هذه الحياة التي كانت سائدة أيام البداوة عن طريق نصب خيام والسكن فيها طيلة مدة المهرجان ويتم الطبخ أمام الخيام وكذلك ممارسة الحياة البدوية على حالها من جمع للحطب وطبخ تقليدي على النار، والخياطة وحياسة الملابس، وتحضير الشاي لضيوف المهرجان الدولي للرحل، القادمين من مختلف المدن والجماعات المجاورة.

ومن ضمن الخيام نجد الصناعات التقليدية الذين يبيعون منتوجات من أواني تقليدية ومن مجوهرات وحلي مصنوعة من العقيق ذو الجودة العالية ومن الفضة والنحاس، كما أن الصناعات التقليدية يعملون طيلة أيام المهرجان في إصلاح الأواني التي يلزمها لحام أو إصلاح. ومن حسنات المهرجان أن الصناعات التقليدية يبيعون منتوجاتهم ويعملون كما لو أنهم يعملون في محلاتهم دون تضييع عملهم أو وقتهم، لأنه قد يؤجل الناس إصلاح أوانيهم لغاية وجود الصناعات التقليدية في رواق المهرجان، بالإضافة إلى ذلك يعرض تجار المنتوجات التقليدية منتوجاتهم مثل: الحصير والوسائد الجلدية والمعروفة بـ "أصرامه"، والأواني المصنوعة بمعدن شبيهة بالألمنيوم يسمى "لَبِيْظَة".

كما تأتي التعاونيات التي تبيع منتوجاتهم في المهرجان مستغلة زيارة الناس للمهرجان وتشمل منتوجات هذه التعاونيات التي تزور المواسم والأسواق لعرض منتوجاتها وبيعها حتى للسكان الوافدين من المجالات البدوية للرحل، والذين يعيشون في البوادي بشكل فعلي ويجدون ما يحتاجون له سنويا من المنتجات المعروضة في هذه الخيام المنصوبة في ساحة المهرجان المجسدة لحياة الرحل الحقيقية من دون تغيير.

3- الرماية التقليدية: "الشارة" :

تعتبر لعبة الرماية التقليدية "الشارة" من أهم الرياضات التراثية بالمجالات الصحراوية، حيث كان المزاولة لهذه اللعبة يتنافسون في التسديد وبلوغ الهدف، وتعتمد هذه اللعبة على الدقة في التسديد وعلى حدة البصر وكذلك التركيز في الهدف. يعود تاريخ هذه اللعبة إلى عصور قديمة حيث كان يمارسها البدو الرحل الصحراويون في الصحراء¹. وتقوم على تحديد الهدف الذي يتنافسون في رميه بالبنادق الخاصة لهذه اللعبة التقليدية.

¹ تنتشر اللعبة أيضا في موريتانيا حيث تعرف جميع المحافظات تنظيم دورات سنوية لهذه اللعبة وسط إقبال كبير من المشاركين والجمهور، وقد سعت السلطات الموريتانية إلى تكوين لجنة مؤقتة لتسيير مسابقات الرماة التقليدية، في محاولة حكومته لجعلها قبلة للممارسين. ويرى الموريتانيون أنه رغم حجم الإقبال الكبير والتعاطي مع هذه اللعبة التقليدية غير أنها ظلت عاجزة عن الخروج من إطارها الإقليمي ومشاركة الرماية الموريتانية في تظاهرات عالمية وتنظم

دور مهرجان تويزكي الدولي للرحل في حفظ الهوية الثقافية والتراثية والوطنية بالصحراء المغربية د.الشيخ حبتا

وهذه اللعبة حاضرة بقوة في فقرات مهرجان تويزكي الدولي للرحل حيث يتم تخصيص ساحة خاصة للقيام بالمنافسات تكون بعيدة عن فضاء المهرجان لسلامة مرتاديه، لأن الرمي فيها يكون بالبندق، وهي تشكل خطرا على سلامة الأطفال والتجمعات البشرية، وبذلك يتم تنظيم الإقصائيات للبارعين في "الشارة" إلى أن تفرز الإقصائيات الفائزين في الدورة وفي الفئات العمرية المشاركة في المنافسات.

توفر إدارة المهرجان الدعم المالي واللوجستي لإنجاح المنافسات ويشترك فيها عدة جمعيات مهتمة بها في ميدان الشارة وتمتد المنافسات ليومين من أيام المهرجان، ويحج لميدان الشارة الممارسون والشغوفون باللعبة لمتابعة أطوارها ولتتبع المنافسات بين الممارسين الساعين إلى تحقيق ألقاب الدورة. وتعتبر اللعبة موروثا ثقافيا قديما مارسه الصحراويون في البوادي وأثناء ترحالهم من أجل كسر روتين الأيام الطويلة التي كانوا يراعون فيها إبلهم وغنمهم، وبقيت اللعبة متوارثة أبا عن جد بفضل الغيورين على التراث الثقافي الحساني.

ورغم معاناة هذه اللعبة من الضعف في الترويج لها ومن تعرضها للانقراض بالنظر لكونها تمثل تراثا عريقا بالصحراء وشكلا من أشكال التسلية لدى الرحل، إلا أنه يمكن القول أن مهرجان الرحل الدولي بتويزكي قد أعاد لها الحياة وقد ساهم في ترويجها من جديد وحفظها من الاندثار والاختفاء بتخصيص فقرة خاصة لها، والشاهد هنا أن الشيوخ هم من يمارسونها إلى جانب الشباب الذين يهوونها ويحبون ممارستها متأثرين في ذلك بأبائهم وأجدادهم الذين خبروا اللعبة وقوانينها وفوائدها.

لقد أوكلت إدارة المهرجان تنظيم أطوار منافسات "الشارة" لمختبرين متخصصين في ممارستها وجعلتهم في لجان التحكيم من أجل الإشراف على الإقصائيات والسهر على أجواء المنافسة المنظمة ضمن فعاليات المهرجان وتحديد الفائزين في مختلف الفئات العمرية، وإمداد أسمائهم للإدارة من أجل تكريمهم بشواهد تقديرية وتحفيزات مادية من أجل ضمان المنافسة السنوية لهذه اللعبة في أفق الحفاظ عليها من داخل جماعة تويزكي الحدودية.

4-الندوات العلمية:

دأبت إدارة المهرجان ووعيا منها بأهمية البحث العلمي في نشر ثقافة الصحراء وعاداتها وتقاليدها وكذلك مستجداتها؛ على تنظيم ندوات فكرية وعلمية من قبل باحثين متخصصين في التاريخ والتراث والحفريات والنقوش الصخرية والجغرافيا وعلم الاجتماع وذلك كل حسب اهتمامه وتخصصه، ولعل الهدف من هذه الندوات إغناء فقرات المهرجان بالندوات العلمية التي تتناول تيمة كل نسخة من نسخ المهرجان.

إن البحث العلمي مهم في تعزيز الأهداف المنوطة بالمهرجان، فبالنقاش العلمي الرصين يتم التطرق للقضايا التي يعالجها المهرجان الدولي للرحل في المهرجان ومن ثم الخروج بتوصيات حول الموضوع المدروس، وذلك من أجل أن لا تكون الندوات شكلية لا معنى لها كما هو الشأن في العديد من المهرجانات الأخرى، إلا أن مهرجان تويزكي حقق سبقا على مستوى البحث العلمي بتخصيصه لفقراته ندوات علمية يؤطرها باحثون في المجال الذي تتناوله الندوة.

موريتانيا سنويا مسابقة رسمية لهذه اللعبة تحت اسم كأس رئيس الجمهورية للرمية التقليدية ضمن مهرجان مدائن التراث" وتحت إشراف رئيس الجمهورية محمد ول الشيخ الغزواني.

-أنظر: الشارة...لعبة تقليدية يتوارثها الموريتانيون ومساع لنشرها بالخارج، جريدة أصوات مغاربية الإلكترونية، على الموقع الإلكتروني:

<http://www.maghrebvoices.com> بتاريخ شتنبر/أيلول 2023م.

دور مهرجان توييزكي الدولي للرحل في حفظ الهوية الثقافية والتراثية والوطنية بالصحراء المغربية د.الشيخ حبتا

تتميز الندوات بتنوعها وذلك يعكس تنوع المواضيع التي تتطرق لها نسخ الفعاليات، ولا غرو في ذلك فالقيمون على المهرجان حريصون على عدم التكرار والرتابة في فقرات المهرجان، لأنه أصبح دوليا وبالتالي فمن الواجب مراعاة البعد الدولي مادام يخصص كل دورة لإحدى الدول كضيف شرف النسخة، وبالتالي فإن هؤلاء الضيوف سينقلون صورة الحياة الخاصة بالرحل إلى بلدانهم وإلى أصدقائهم في بلدان أخرى مما يحتم الحرص على السهر على إنجاح كل نسخة من النسخ.

ولم يأت تفعيل هذه الفقرة اعتباطيا ولكن لقناعة إدارة المهرجان بالبحث العلمي¹ ودوره في ترويج مؤهلات منطقة توييزكي الطبيعية والأركيولوجية والإيكولوجية وما تزخر به من نقوش صخرية في حاجة إلى المزيد من الدراسة والتناول من قبل دارسي التراث التاريخي القديم، وإثبات وتفسير الحياة التي يتسم بها مجال توييزكي من خلال نمط عيش الإنسان القديم بالمنطقة، وكذلك الوحيش الذي كان يعيش بها وهو ما سيعطي فكرة عن الأزمنة الغابرة في منطقة توييزكي.

لا تخرج مواضيع الندوات العلمية عن تيمة المهرجان الدولي للرحل بتوييزكي حيث اهتمت بمجال توييزكي وتاريخه وما يزخر به من إمكانات وموارد مجالية، من خلال امتدادات المجال الجغرافية وحدوده ومساحته وكذلك خصائص جغرافيته من حيث المناخ والتضاريس والنباتات المنتشرة في المجال المدرس ، والوحيش الذي يتلاءم مع الخصائص المناخية والطبيعية والنباتية من حيث نمط العيش ومن حيث الاستمرار والتوالد سواء الحيوانات البيوضة (كالثعابين والسحالي والأفاعي...) أو الحيوانات الثديية (كالغزلان والضباع...)².

لقد أبانت الندوة عن أهمية مجال توييزكي الاقتصادية والاجتماعية وذلك بغية لفت الانتباه إلى هذه الأهمية من أجل العمل على استغلالها في السياحة وفي الاستثمار في هذه الثروة الغنية التي يزخر بها مجال توييزكي الحدودي المتاخم للحدود الشرقية للجزائر. ومن ثم العمل على تسويق هذه المؤهلات المجالية على المستوى الدولي، خاصة وأن نسبة مهمة من السياح الأجانب تستهويهم حياة البدو الرحل التي عاشها أهل الصحراء قديما³. والتي كيفها الناس حاليا مع التطورات التكنولوجية الحالية ومع الطفرة التي عرفتها أتماط عيش الناس في مختلف الأمكنة؛ حيث أصبح الناس يتنقلون بسياراتهم الرباعية الدفع والقادرة على التكيف مع التضاريس الوعرة، وحمل الأمتعة الثقيلة من أعطية وخيام وألبسة وأغذية وأواني. كما يقوم الناس باستخدام الهواتف الذكية لتحديد الأماكن وقبلة الصلاة والاتجاهات والإحداثيات الجغرافية، وهي أمور سهلت الاستمتاع بحياة الرحل وجعلتهم يمارسونها في الصحاري بشكل موسمي⁴.

تلعب المرأة في المجتمع الصحراوي دورا مهما أسوة بالرجل وقد تقوم بمهام أكثر منه من حيث الصعوبة والتعقيد والإتقان، فإذا كانت وظيفة الرجل تقتصر على التسوق الموسمي/الدوري وعلى الرعي، فإن المرأة الصحراوية تقوم بغير ذلك من داخل خيمة زوجها

¹ يهدف البحث العلمي من ضمن ما يهدف إليه السعي إلى البحث عن كل ما هو جديد في جميع الميادين والوصول إلى حقائق جديدة (ومن الممكن أن تكون تلك الحقائق الجديدة موجودة من قبل ولكن لم تكتشف بعد فيأتي الباحث العلمي وبمنهجية محددة يختار تلك الحقائق ومتغيراتها ليصل إلى حقيقة كلية جديدة)، ثم التنبؤ بالمستقبل من خلال معرفة المستقبل من خلال التنسؤ العلمي والمعرفة والتحليل الاستباقي للمشكلات ومتغيراتها وذلك لا يحدث إلا من خلال إتباع الباحثين للمناهج والأساليب العلمية الصحيحة، بالإضافة إلى تقديم حلول قوية للمشكلات والابتكار والتجديد، وزيادة المعرفة المكتسبة للبشرية. ولأهمية هذا الميدان تنفق الدول المتقدمة ميزانيات ضخمة من أجل دعم البحث العلمي والمجهودات الفكرية والمستجدات العلمية وتسجيل الملكيات الفكرية وحفظها باسم أصحابها وصونها من السرقة والانتحال.

² لقد كان عنوان الندوة: "مجال توييزكي: التاريخ والموارد التراثية" من إلقاء الدكتور محمد بوزنكاض أستاذ التعليم العالي، جامعة ابن زهر تخصص تاريخ.

³ يتوافد على المهرجان عدد مهم من السياح الأجانب الذين عبروا عن إعجابهم بفكرة المهرجان وكذلك نمط عيش البدو الرحل الذي يروم المهرجان إلى الحفاظ عليه.

⁴ أثناء فترة الحجر الصحي بفعل انتشار فيروس كورونا اختار عدد مهم من الصحراويين قضاء فترة الحجر الصحي في المناطق الصحراوية بعيدا عن ضوضاء المدن وضجيجها.

والمساحة المحيطة بها¹. وبالتالي فدور المرأة في الصحراء لا يمكن إنكاره ولا تجاهله، فهذا الدور التي تقوم به يتم تدريبها عليه منذ نعومة اظافرها .

ولما كانت للمرأة الصحراوية كل هذه القيمة الاجتماعية عند أهل الصحراء ومجتمعهم فإن فقرة الندوات العلمية الخاصة بالمهرجان، لم تحمل دورها وكذلك دراسة أهميتها واستحالة الاستغناء عنها لاستمرار الحياة الاجتماعية، ولم يقتصر الأمر عند ذلك بل تم التطرق إلى إسهامها في التطور الإقليمي والسياحي من خلال المنتوجات الحرفية التي تنتجها المرأة البدوية في حياتها اليومية رغم صعوبة مهامها؛ فالمرأة تقوم بصناعة الحصير الذي يفتشه المجتمع الصحراوي من نبات صحراوي قادر على الاستمرار لمدة طويلة رغم جفافه². كما أنها تصنع الخيام بشعر الماعز، وتصنع الزرابي بصوف الماشية وتفنن في الصناعة التقليدية بصناعة أدوات جلدية مزينة بالصباغة والنيلة بمختلف الألوان، ويتم عرضها في المعارض الإقليمية والدولية ليقنتيها السياح الأجانب لإعجابهم بها، ويقنتيها الصحراويون في بلاد المهجر كونها تمثل جزءا لا يتجزأ من هويتهم الثقافية والوطنية.

يظهر دور المرأة في الزفاف الصحراوي فتتزين بأفضل أنواع الزينة والملابس التقليدية والحلي والمجوهرات التقليدية المصنوعة من الفضة، لأن الصحراويين كانوا في القديم يعتبرون الفضة أكثر قيمة من الذهب بل كانوا يتطيرون من هذا الأخير ويعتبرونه نذير شؤم وسوء عليهم³، ولذلك كانوا يمتنعون عن لبسه في الزينة وفي الأيام العادية وذلك تجنباً لما قد يجلبه لهم هذا المعدن من سوء.

ولا تخرج الندوات العلمية عن معالجة مواضيع الثقافة الحسانية على اعتبار أن التظاهرة المنظمة من بين أهدافها نشر الثقافة الحسانية والعناية بها وحفظها من الاندثار والنسيان وتظهر هذه الأهداف من خلال أيام التظاهرة التي تغطي في مجمل فقراتها حياة الصحراء ونمط عيشهم وترحالهم في الصحراء، حتى أن الندوات العلمية يتم تنظيمها من داخل الخيام التي كان يعيش فيها الصحراويون قديماً، رغم التطور الذي عرفته حياة الصحراء في الفترة الراهنة والمعاصرة.

إن تنظيم الندوات العلمية من قبل الباحثين في التراث والثقافة والتاريخ والجغرافيا داخل خيام هو دلالة على تمسك الجهات المنظمة بثقافة الصحراء، ودعوة للأجيال الحالية والقادمة من أجل التمسك بالحياة الصحراوية وبنمطها وأدواتها التقليدية التي تحمل رمزية قوية في التاريخ والانتماء لمجتمع الصحراء، كما أن هذه الندوات تفتح المجال للباحثين للانتباه للعديد الإشكالات المتعلقة بتاريخ الصحراء.

إن للبحث العلمي دور كبير في إثارة الإشكالات المرتبطة بالرحل وبطبيعة حياتهم وبصعوبة تنقلاتهم التي تتحكم فيها الظروف المناخية المتقلبة باستمرار؛ من حيث لفت الانتباه إلى الجهات الوصية من سلطات محلية ووزارة الفلاحة بضرورة إيلاء أهمية لهذه الشريحة الواسعة التي اختارت الرعي وحياة الرحل كنمط عيشها اليومي وكمصدر لقوتها وقوت أسرها، خصوصا وأن هناك من يعتمد في حياته بشكل كلي على هذا النمط من الحياة بشكل اختياري لا اضطراري. مقابل ذلك هناك من اختار هذا النمط لشغفه به ولشعوره بنوع من الحنين لأبائه وأجداده الذين كانوا يفتشون أرض الصحراء ويلتحفون السماء في حياتهم الرعوية والترحالية، ورغم

¹ كان الصحراويون يعيشون في جماعات من الخيام غير المتباعدة من أجل توفير الحماية لبعضهم البعض ومن أجل مواجهة المخاطر المحدقة بهم.
² الحصير هو فراش من نبات يسمى "البيتمار" ينبت في أودية الصحراء وعلى الجنبات الرملية يصعب قطعه باليد ويستعملون أداة المنجل لقطعه، ويستغرق مدة طويلة رغم جفافه ويصمد أمام تقلبات الدهر وتوالي السنين، في الحواضر الصحراوية تم تعويضه بالصناعة البلاستيكية حيث أصبح الحصير مصنوعا بالبلاستيك.

³ يحضر التطير بشدة في المجتمع الصحراوي فكان الناس يشمئزون من الغراب ويخشون العواض التي يعتبرونها موانع خير، كما كانوا يعتبرون فتح عقدة زي المرأة الصحراوية دلالة على حدوث حدث ما كما كانوا يمتنعون عن القيام بعدة أعمال في أيام محددة مثل الاستحمام أو الكس أو التنظيف.

دور مهرجان توييزكي الدولي للرحل في حفظ الهوية الثقافية والتراثية والوطنية بالصحراء المغربية د.الشيخ حبتا

ذلك فقد كان هؤلاء الرحل يعيشون حياة هادئة بعيدا عن ضوضاء الحضارة وصخبها، فكان الشيوخ والكهول والنساء رغم كبر سنهم إلا أنهم كانوا يتمتعون بصحة جيدة بسبب نقاء أجواء الصحراء وطبيعة المياه العذبة التي كانوا يشربونها، وطبيعة النظام الغذائي الذي كانوا يتبعونه.

ثالثا: أهداف المهرجان الدولي للرحل بتوييزكي:

أ-الأهداف السياسية:

بالنظر لكون منطقة توييزكي تنتمي لمنطقة الصحراء التي تعرف قضية حساسة تتنازعها مع المملكة المغربية عدة دول مدعية بأنها ليست مغربية وأن الاستعمار الاسباني قاومه وطرده الصحراويون ، وأن المغرب قام "بالسيطرة" على الصحراء وأنها لا تنتمي إليه¹؛ قاوم المغرب هذه الضغوط بالحسم معها في عدة محطات أممية ودولية وذلك برفضها والتعبير عن ذلك صراحة على لسان المكلفين بالدبلوماسية المغربية وراعيتها الملك محمد السادس وقبله والده الحسن الثاني.

غير أن دور الدبلوماسية الملكية في هذا الصدد لا يمكن إنكاره رغم تقاعس الدبلوماسية المكلفة بملف الصحراء وقضاياها، وهو ما دفع الملك محمد السادس للتحرك شخصيا في ملف الصحراء في مختلف القارات الدولية فيما عرف بالدبلوماسية الملكية ؛ وربط العلاقات مع عدة دول متنوعة كما لعب دورا مهما في سحب الاعترافات الدولية فيما عرف بالجمهورية الصحراوية المدعومة من طرف الجزائر. وبالتالي التضييق على المواقف المناوئة للموقف المغربي من قضيته الحاسمة من خلال عدة جهود متنوعة يدخل من ضمنها تنظيم المهرجان الدولي للرحل بتوييزكي.

قدم المغرب حلا اعتبرته عدة دول هو الأقرب للمنطق للواقع ويتعلق الأمر بمبادرة مقترح الحكم الذاتي² الرامية إلى احتضان الصحراويين الموجودين في الحدود بين المغرب والجزائر، ودعوتهم للعيش بين ظهري أهلهم الموجودين في باقي المحافظات الصحراوية التي استفادت من التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية... كما أنها أصبحت تفوق باقي المحافظات الأخرى وسط البلاد تنمويا ، غير أن إلحاح المغرب على استمرار السيادة المغربية على كل المناطق والمحافظات والسكان والتعامل بالعملة المغربية والعيش تحت العلم المغربي لم يعجب من يدفعون بالمزيد من تأزم لقضية الصحراوية.

إن تنظيم مهرجان توييزكي الدولي للرحل بهذا الحجم في منطقة الصحراء وبسمات صحراوية فريدة هو بمثابة إثبات لعلاقات المملكة المغربية بالصحراء وبالصحراويين عبر تاريخ المنطقة وجغرافيتها، وهو ما أثبتته دفعوات المغرب التي قدمها الحسن الثاني لما تقدم إلى محكمة العدل الدولية، لإثبات أحقية المغرب على صحرائه وقطع الطريق على من يدعون هيمنة المغرب على الصحراء .

¹ واجهت المملكة هذه المزاعم بالتقدم بنفسها للأمم المتحدة وأثبتت علاقتها بالصحراء بالوثائق والمراسلات والحركات التي كان يقوم بها السلاطين المغاربة في تخوم الصحراء وفيافيها ، فما كان من محكمة العدل الدولية إلا أن ادركت أن هناك علاقات بيعة تربط الصحراويين بالسلاطين والملوك العلويين .

² أمينة المسعودي، مشروع الحكم الذاتي المغربي، دار أبي رقرق للطباعة والنشر، مركز الدراسات الصحراوية، الرباط، 2016م .
-الطالب بوياء العينين، الجهوية كخيار استراتيجي لمعالجة الإشكالات التنموية والسياسية، الجهوية المتقدمة بالمغرب، ط2، طوب بريس، الرباط، 2011م .

-بلقاسم كرمي، السيادة المغربية من خلال التسويات السلمية في القانون الدولي، مطبعة فضالة، الحمديّة، 1988م .

-صالح المستف، الجهة بالمغرب رهان جديد لمغرب جديد، منشورات الجامعة المغربية، الدار البيضاء، 1993م .

-محمد بويوش، الجهوية السياسية كأداة لتجاوز مشكل الصحراء، منشورات المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، ط1، الرباط، 2006م .

-كريمة خورشيا بنعثمان، نزاع الصحراء في إطار الأمم المتحدة حديث التاريخ .. ومغزل السياسة، بوانت كوم، 2015م .

دور مهرجان تويزكي الدولي للرحل في حفظ الهوية الثقافية والتراثية والوطنية بالصحراء المغربية د.الشيخ حبتا

كما يعد المهرجان الدولي للرحل بتويزكي بمثابة تحد للرافضين لوجود أية تسوية للقضية الصحراوية، لاسيما الحل المتمثل في مبادرة الحكم الذاتي المغربية والتي تعتبر بمثابة تنازل كبير بالنسبة للمغرب لن يزيد عليه قيد أنملة ، كما أنه (أي المهرجان) تحدي آخر للهجومات التي لازالت منطقة تويزكي تتعرض لها من طرف الجناح العسكري للبوليساريو المدعومة من عدة أطراف أخرى .

ولعل القائمين على هذا المهرجان أدركوا رمزية منطقة تويزكي في قضية الصحراء وفي الحرب التي كانت مسرحا لها ؛ وتوريط عدة قوى فاعلة مجاورة فيها بسبب التقارب المغربي الاسباني واقتراب الوصول إلى حل للجلاء الاسباني عن الصحراء، ناهيك عن قوة الإيديولوجيا الاشتراكية حينئذ فيما سمي فيما بعد مرحلة الحرب الباردة، والتي عرفت تنافسا شديدا بين أقطاب العالم الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي، ولم تكن قضية الصحراء بعيدة عن هذه الأوضاع الدولية المتسارعة.

ب-الأهداف الاجتماعية:

يهدف مهرجان تويزكي للرحل من ضمن ما يهدف إليه إلى تحسين الأوضاع الاجتماعية لرحل المنطقة خصوصا وأنهم يعتمدون على الظروف المناخية من أجل الاستمرار في تربية مواشيهم وإبلهم، كما أنهم ينتقلون في المناطق التي تتوفر على الماء والعشب على قلته بسبب الطبيعة والمناخ الصحراويين الجافين، وبسبب هذه الأوضاع فإن فعاليات المهرجان أخذت على عاتقها دعم هذه الفئة سواء خلال أيام المهرجان أو من خلال مجهودات الجماعة الخاصة لتويزكي؛ عبر تقديم مساعدات النقل وتوفير حاويات كبيرة للماء الصالح للشرب أو عبر دعمهم في التنقل في مجالات الجماعة.

كما يقوم المهرجان بالترويج لمعاناتهم اليومية المرتبطة بصعوبات عيشهم مما يتيح للمسؤولين بمديرية الفلاحة الوعي بها، وبالتالي برحمة مشاريع دعم هذه الفئة خصوصا في السنوات التي تعرف جفافا بسبب ندرة الأمطار عبر المشاريع الوطنية التي تترجمها وزارة الفلاحة وطينا وجهويا وتنزيلها إقليميا وكذلك تقرب الخدمات من هذه الفئة التي تزاوّل الرعي والترحال من قبيل: إدماجهم في الاستفادة من الأوراش الكبرى التي تقوم وزارة الفلاحة بتقديمها للعالم القروي، ناهيك عن المجهودات التي تقدمها المبادرة الوطنية للتنمية البشرية للعالم القروي.

إن كل هذا من شأنه تحسين الأوضاع الاجتماعية لهذه الفئة وأيضا تخفيف وطأة معاناتهم وتذليل صعوباتهم ، من خلال توالي سنوات الجفاف بالصحراء خصوصا وأن مواشيهم وإبلهم معتمدة على الرعي بالمجالات الصحراوية بالدرجة الأولى، وبالتالي فقد وجب دعم هذه الفئة التي أتعبها التنقل لمناطق داخلية ومعاناتها من التضيق عليها من أصحاب المراعي ، الذين يقولون بأن إبل ومواشي الكسابة الرحل تفسد الغلال والضيعات، وقد نتج عن ذلك عدة مشاكل وصلت حد الاعتداءات الجسدية واشتباكات عنيفة.

ج-الأهداف التراثية/ الثقافية:

بالنظر إلى فقرات وفعاليات المهرجان فإنها تطرقت لجوانب من حياة الصحراويين البدوية القديمة والتي كانت تمثل أسلوب عيش الصحراويين قديما، إلا أنه رغم التطور الذي عرفته حياة الصحراء فإن فئة من أهلها مازالوا متشبثين بعاداتهم وتقاليدهم وأنماط عيشهم البدوية، فمهما بلغت الحواضر من تقدم ورقي فإن سكان الصحراء مازالوا متمسكين بحياتهم القديمة.

وبفعل التطورات التي عرفتها الحياة فإن فئة من الصحراويين سخروا هذا التطور لصالح الحياة الصحراوية، بحيث أصبحوا يستخدمون وسائل النقل الخاصة لهذا الغرض، من أجل التنقل والذهاب للمجالات الرعوية الأهلة من لأجل البحث عن العشب

دور مهرجان تويكي الدولي للرحل في حفظ الهوية الثقافية والتراثية والوطنية بالصحراء المغربية د.الشيخ حبتا

لتغذية مواشيتهم وإبلهم، وقد تطول عملية البحث لأيام وشهور لأنها ستساعدهم على الاستقرار لفترة من الزمن إلى غاية ظهور مكان أفضل وهكذا دواليك.

تحبل أيام الفعاليات بمظاهر الثقافة الحسانية وبأنماط عيش الحسانيين¹ وذلك من أجل حفظ الثقافة الحسانية من الاندثار، بفعل التطورات التي عرفتتها الحياة عموما وحياة الرحل خصوصا، وهو أمر محمود لأنه لولا ذلك لما عرفت الأجيال مظاهر حياة أجدادهم وآبائهم ولما عرفوا صعوبة حياة الرحل التي عانوا منها هؤلاء.

تساهم الفعاليات كذلك في الترويج للثقافة الحسانية على المستوى الدولي ولعل ارتياد المزيد من السياح الأجانب على الفعاليات في كل نسخة لهو خير شاهد على ذلك، لأن الأجانب أدركوا من خلال الفعاليات أن حياة الصحراء أفضل من حياة المدن والضجيج الذي يصاحبها. لذلك استهوتم أجواء الصحراء وحيوية سكانها ونقاء عيشها، فكان من بين الزوار سياح من مختلف الدول الأوروبية الذين ألقوا موعد المهرجان السنوي لزيارته .

ومن خلال دراسة تاريخ الصحراء نجد أن اسبانيا قامت باستطلاعات أولية منذ القرن الخامس عشر ميلادي من أجل دراسة المجتمع الصحراوي ومدى قابليته للتطوع والتحكم، وقد أعجب المكلفون بهذه البحوث والاستطلاعات بحياة الصحراويين لما يتميزون به من شجاعة وبأس ورغبة في التضحية من أجل مجاهم وأرضهم، ومن ضمن ما أعجب الأسباب كذلك أنماط عيش الصحراويين والمظاهر الاجتماعية لحياتهم وخصوصا احترام المرأة وعملها بالخيمة نيابة عن زوجها الذي قد يظل غائبا لفترة طويلة عنها وعن أبنائها، كما أعجب الأسباب كذلك بمظاهر الوقار والحشمة التي تطبع حياة الصحراويين سواء بين الكبار والصغار أو بين الزوجات وأزواجهم : فنلك كانت ثقافة الصحراويين التي سادت مجتمعاتهم .

فالثقافة هي مجموع نتاج جماعة في مجالات العلم والأدب والفن والفكر، والمثقف هو الشخص المتمكن من مجال معرفي ما، وله اطلاع على المعارف الأخرى، بمعنى أن لديه غنى فكريا وعلميا واسعاً، وفي لسان العرب تُقْفَ الرجل ثقافة أي أصبح حاذقاً²، وتقف ثقفا أي صار فطنا³؛ وثقافة Culture تعني كل ما فيه استنارة للذهن وتحذيب للشخصية، وتنمية لملكة النقد والحكم لدى الفرد في المجتمع⁴.

ويقال أن كلمة Culture، ثقافة هي واحدة من كلمتين يكتنفها التعقيد فلا يفوقها سوى كلمة Nature طبيعة، التي تعد الأعمد. وحتى مع استخدام كلمة ثقافة في الكتابات السوسولوجية والأنثروبولوجية، لم يفلح العلماء في الوصول إلى تعريف واحد يتفقون عليه، رغم ما كتب عنها⁵. وإزاء هذه الأهمية الاجتماعية والعلمية للثقافة، حاول كثير من علماء الاجتماع منذ القرن العشرين؛ وما زالوا يحاولون الوصول إلى تعريف أو تحديد لمفهوم الثقافة، وهو أمر ليس باليسير⁶. لعل من أقدم التعريفات للثقافة وأكثرها انتشارا حتى الآن لقيمتها التاريخية، تعريف إدوارد تايلور⁷ الذي قدمه أواخر القرن التاسع عشر في كتابه "الثقافة البدائية" والذي يذهب فيه

¹ نسبة للثقافة الحسانية وفي أدبيات تاريخ الصحراء نسبة إلى بنو حسان ويطلق عليهم أيضا البيضان .

² ابن منظور، لسان العرب، ج1، دار صادر، بيروت، لبنان، د.ت.ن، ص، ص684-285

³ عبد الله العلابي، مختار الصحاح في اللغة والعلوم، ط4، دار الحضارة، بيروت، 1974م، ص158.

⁴ نفسه ص 159

⁵ تيري ايغلتن، الثقافة في طبعاتها المختلفة، ترجمة نائر الأديب، منشورات مجلة الكرمل، عدد2، بيروت، 2000، ص9

⁶ ادوارد تايلور، الثقافة البدائية، ترجمة علي سيد الصاوي، مجلة عالم المعرفة، عدد 223، يوليو/ تموز 1997م، ص 9.

دور مهرجان تويكي الدولي للرحل في حفظ الهوية الثقافية والتراثية والوطنية بالصحراء المغربية د.الشيخ حبتا

إلى أن الثقافة هي كل مركب يشتمل على المعرفة والمعتقدات والفنون والأخلاق والقانون والعرف. وغير ذلك من القدرات أو العادات التي يكتسبها الإنسان باعتباره عضواً في مجتمع¹.

وهكذا يبرز هذا التعريف العناصر اللامادية لحياة الناس في جماعة ما؛ كالأخلاق والقانون والأعراف التي تنشأ نتيجة التفاعل الاجتماعي، وتأخذ طابعاً إلزامياً إلى جانب العنصر المادي للثقافة؛ علاوة على العلاقات بالناس وبالعناصر المكونة للثقافة²، ومن أبسط تعريفات الثقافة وأكثرها وضوحاً تعريف عالم الاجتماع "روبرت بيرستد" الذي ظهر في أوائل الستينيات حيث عرفها: "إن الثقافة هي ذلك الكل المركب الذي يتألف من كل ما تفكر فيه، أو تقوم بعمله، أو تمتلكه كأعضاء في مجتمع"³ وهو تعريف يكشف عن البعد التأليفي للثقافة باعتبارها تنطوي على مجموعة من المكونات بعضها فكري وبعضها سلوكي وبعضها مادي⁴.

أما عند العرب فالمفكر محمد عابد الجابري اعتبر أن كلمة ثقافة تتحدد في علاقتها العفوية مع كلمة مثقف، بمعنى أن الثقافة هي ما يجعل الإنسان مثقفاً وهو من "مهمته استهلاك المواد الفكرية والمساهمة في إنتاجها ونشرها"⁵ عندما قام عابد الجابري بتتبع تطور مفهوم الثقافة ودخولها البيئة العربية وجد أن كلمة ثقافة ترتبط في أذهاننا اليوم بشؤون الفكر عامة، ولكنها مع ذلك لا تثير فينا مضموناً واضحاً محدداً. والسبب يرجع في ذلك أنها حديثة العهد في خطابنا العربي لأن معاجمنا القديمة على حد قوله لا تعطينا عن أصل الكلمة ومشتقاتها إلا هاتين الدالتين أو ما يشبههما يقال ثقف الولد، إذ صار حاذقاً وثقف الكلام: حذقه وفهمه بسرعة. ولا يكتفي عابد الجابري بهذا بل رصد تطور المفهوم في الثقافة الفرنسية: "إن كلمة Culture الفرنسية تعني في الأصل الزراعة والفلاحة، وقد تطور مدلولها ابتداءً من القرن السادس عشر ميلادي لتفيد معنى مجازياً هو تنمية بعض القدرات العقلية بالتدريب والمران، ثم لتدل بعد ذلك على مجموع المعارف المكتسبة التي تمكن من تنمية روح النقد والقدرة على الحكم"⁶، والملاحظ من هذا التعريف الفرنسي للثقافة أنها انتقلت عبر مسار تطورها من زراعة الأرض إلى زراعة الفكر وحيث ثماره، ويعرف المفكر المغربي محمد عابد الجابري الثقافة من خلال النظر إليها عبر ثلاث مستويات⁷: الثقافة على المستوى الفردي - الثقافة على المستوى الشعبي - الثقافة على المستوى الإنساني العام .

وتعتبر الثقافة الشعبية جوهر الثقافة الإنسانية، إذ تهدف إلى التعبير عن فلسفة الحياة اليومية للإنسان، فهي المرآة التي تعكس البنية الثقافية للمجتمع الذي تنتمي إليه، رغم عدم الاهتمام بها وإهمالها وفي هذا الصدد يقول بورديو في حديثه عن الثقافة الشعبية "بالرغم من رواجها الكبير إلا أنها مقصاة من أنظمة التعليم والإدارة والدولة"⁸.

¹ عبداتي بوشعاب، الدراما التلفزيونية من الإنتاج إلى التلقي، ط1، سليكي أخوين، طنجة، 2020م، ص33.

² عبداتي بوشعاب، مرجع سابق، ص33.

³ ادوارد تايلور، مرجع سابق، ص9.

⁴ عبداتي بوشعاب، مرجع سابق، ص34.

⁵ محمد عابد الجابري، المسألة الثقافية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، بيروت، 1999م، ص18.

⁶ محمد عابد الجابري، مفهوم الثقافة وقاموس الخطاب العربي المعاصر، منشور في المدونة الشخصية للكاتب:

www.aljabriabed.net/culture1htm تاريخ الدخول: 2018/07/22م.

⁷ عبداتي بوشعاب، مرجع سابق ص34.

⁸ ليلي حنانة، البنية السردية في الحكاية الشعبية "ثلث طرش نموذجاً"، مجلة الدراسات الثقافية واللغوية والفنية الصادرة عن المركز العربي الديمقراطي برلين

(ألمانيا)، العدد 14، المجلد4، غشت/آب 2020م، ص120.

دور مهرجان توكيزي الدولي للرحل في حفظ الهوية الثقافية والتراثية والوطنية بالصحراء المغربية د. الشيخ حبتا

وتتماز الثقافة الحسانية هي الأخرى بنوع من الأدب، خصوصا الأدب الذي هو عبارة عن حلقات دائمة تتمثل في السمر الليلي والذي يعد مجالا فسيحا من حيث الزمان والمكان لتداول القصة والحكاية الشعبية والشعر والأمثال الشعبية. وكل هذه الأنواع الأدبية تم الاعتناء من خلالها بالقصاصين والشعراء، نظرا لما لها من دور في تثقيف الناس والحفاظ على الثقافة الشعبية¹.

ويعتبر الأدب الحساني كغيره من أصناف الأدب فإنه يتكون من عدة أنواع من العناصر: الشعر- النظم- السرد- الحكى- النثر- الأمثال الشعبية- الحكاية الشعبية التي تتواتر عبر الأجيال والعصور والتي تحمل في طياتها العديد من الغايات والأهداف، رغم أن ما تم تدوينه في هذا السياق يبقى قليلا بفعل عدم وعي الأجيال الجديدة بقيمة الثقافة ونمط عيش القدماء وبالتالي ضياع التراث الثقافي لمجتمع البيضان. وبذلك فالثقافة الحسانية ليست بمعزل عن الثقافات التي يؤرنو منتسبوها إلى الحفاظ عليها، فهي لصيقة بهم أينما حلوا وارتحلوا في كل المعمور والبقاع².

د-الحفاظ على اللهجة الحسانية:

اللهجة الحسانية هي لهجة بدوية مشتقة من العربية التي كانت تتحدث بها قبائل بني حسان الذين سيطروا على أغلب صحاري موريتانيا ومناطق من أزواد شمالي مالي وجنوب المغرب وجنوب غرب الجزائر (تندوف) بين القرنين الخامس عشر والسابع عشر، وتنسب الحسانية إلى قبائل بني حسان الذين مثلوا أكثر الهجرات العربية تأثيرا في المنطقة وأهمها، ووجهها العربي الذي تعرفه اليوم والذين قدموا من شبه الجزيرة مرورا بصعيد مصر مع حلفائهم من بني هلال وبني سليم ضمن التغيرية المشهورة في التراث العربي³.

ويرجع بطرس البستاني نسبة الحسانيين إلى عرب المعقل وهم من نسل حسان بن مختار بن معقل الحسانية، أو قبائل بني حسان : قبائل عربية تنحدر من شبه الجزيرة العربية، أبحرت في الصحراء الواسعة من المشرق العربي (الخليج) نحو المغرب العربي (المحيط) ما بين القرنين الخامس عشر والسابع عشر ميلادي، وتركت فروعا لها خلال مشوارها الطويل في جنوب تونس والجزائر وليبيا والمغرب، إلى أن استقرت نهائيا في شمال موريتانيا، وتقوقع آل حسان على أنفسهم ورفضوا الاختلاط بأي من القبائل الأمازيغية أو السكان الأصليين للمناطق التي استقروا بها، ليحافظوا على لهجتهم الحسانية وعلى عاداتهم وتقاليدهم وقوانينهم التي وضعوها لأنفسهم عرفا لا يجيد عنه أحد منذ القرن الخامس عشر، وحتى الآن فالحسانيون لا يتزوجون إلا من بعضهم، ويحظر الزواج من خارج القبيلة⁴، لذلك حافظوا على لهجتهم العربية الفصحى كما هي دون تبديل "اللهجة الحسانية" بسبب انغلاقهم وعدم تأثرهم بالتغيرات المحيطة وأيضا حافظوا على عاداتهم وتقاليدهم ونسبهم الحساني الصرف⁵.

¹ عباس الجبراري، ثقافة الصحراء، ط1، دار الثقافة، الدار البيضاء، 1978م، ص33.

² يصعب على الصحراويين مفارقة بعض الطقوس رغم استقرارهم في الغربة بحيث لا يستغنون عن الشاي الصحراوي وكيفية تحضيره رغم زحمة الحياة وقلة الوقت الكافي لتحضيره ناهيك عن الطبخ التقليدي والتداوي بالأعشاب الصحراوية .

³ الزبير غالي، لغتي هويتي (اللهجة الحسانية)، 13 أكتوبر/تشرين أول 2011م،

<https://www.facebook.com/159348824158541/photos>

⁴ الحساني للحسانية والحسانية للحساني.

-رغم التحولات التي عرفها المجتمع الحساني على كافة المجالات إلا أن هذا المعتقد/التوجه لازال سائدا في أنماط الزواج عندهم بحيث يتمتعون عن تزويج بناتهم لغير الحسانيين وهذا النمط لازال معمولا به حتى عند النخبة المثقفة لهذا المجتمع.

⁵ عماد فواز، قبائل بني حسان، جريدة الوطن الإلكترونية، 12 غشت/آب 2016م، على الموقع الإلكتروني -<https://www.al-watan.com/PrintNews>

دور مهرجان تويكي الدولي للرحل في حفظ الهوية الثقافية والتراثية والوطنية بالصحراء المغربية د.الشيخ حبتا

وقد انتشرت هذه اللهجة كبديل عن الأمازيغية التي كانت تتحدث بها (قبائل صنهاجة)، سكان تلك المناطق السابقة على هجرة بني حسان¹، القادمين من المعقل... وتعتبر من أفصح اللهجات العربية، وذلك بحكم العزلة التي ظلت قبائل بني حسان العربية تعيش فيها في جوف الصحراء الكبرى. ومعلوم أن الدولة العثمانية لم تصل إلى المغرب وموريتانيا وصحراء الجزائر ولأن الاستعمار الفرنسي لم يتجاوز 50 عاما، وظل مهمشا ومعزولا من قبل السكان رغم محاولات التغلغل في المجتمع الحساني بالصحراء². ولذلك كانت التأثيرات الخارجية قليلة في اللهجة الحسانية، وإذ استثنينا تعابير أمازيغية قليلة وأخرى وولفية (سنغالية)، فإن اللهجة الحسانية تعتبر من أقرب اللهجات إلى اللغة العربية الفصحى، وهناك أكثر من نبرة نطق داخل اللهجة الحسانية والفرق بينها هو كيفية النطق أي (اللهج)³.

وحسب الأرشيف الفرنسي فإن الحسانية هي اللغة الأم لسكان موريتانيا وأهالي أقاليم المغرب الجنوبية الصحراوية⁴ ولكن يصعب رسم حدود جغرافية دقيقة لها، لكن حدودها التقريبية تمتد من كلميم شمالا إلى تندوف في الشمال الشرقي، وتومبوكتو في الجنوب الشرقي ثم نهر السنغال في الجنوب⁵. ورغم ذلك لا يمكن التوافق الأمازيغي الحساني بفعل التلاقح المجالي للمملكة المغربية، وهذا التلاقح تكرر بسبب الهجرات التي قام بها الطرفين ما أسهم في استقرارها جنبا على جنب: والشاهد هنا إتقان حسانيين للأمازيغية، وإتقان أمازيغيين للحسانية.

ورغم كون اللهجة الحسانية إلى اللغة العربية الفصحى فإنها تعتبر صعبة الاكتساب والتعلم سواء من حيث الكتابة والنطق والتداول، بحيث يمكن التمييز بين لهجة الحساني وبين لهجة من تعلمها واكتسبها من غير الحسانيين، كما أنها تعتبر من أعقد اللهجات من حيث الصعوبة نظرا لكونها تتميز بعدة سمات وعناصر منها⁶: التسكين والصرف والجمع: (تسكين أوائل الكلمات - تسكين الحرف الذي يلي لام التعريف - اختلاف تصريف الفعل مع بعض الضمائر - اختلاف صيغ الجمع) اختلاف دلالة الكلمة الواحدة في اللغة العربية والحسانية.

وبالنظر لأهمية اللهجة الحسانية في المغرب وارتباطا بقضية الصحراء المغربية التي تتنازعها مع المغرب عدة بلدان راغبة في بتر الصحراء عن مجالها الصحراوي المغربي منذ عصور وحضارات قديمة، توالى مطالب من الأقاليم الصحراوية باعتماد اللهجة الحسانية ضمن المناهج التعليمية التربوية في قطاع وزارة التعليم، أسوة بالأمازيغية التي تدرس في الجامعات والمدارس المغربية⁷، فمن غير المعقول

¹ قبيلة بمنية، يتشابه الحسانيون مع اليمينيون في عدة خصائص مثل لكنة اللسان والبشرة السمراء ونمط العيش من مأكل وملبس ومشرب.

² محمد دحمان، مرجع سابق، ص 17-25.

³ الموسوعة الدولية ويكيبيديا.

⁴ يتكلم سكان المحافظات الصحراوية بالحسانية مثل آسا الزاك - كلميم - طانطان - العيون - بوجدور - الداخلة - طاطا، كما أن القاطنين من غير الحسانيين يتحدثون الحسانية بفعل التلاقح اللغوي والاجتماعي داخل بلاد البيضان، والعكس صحيح بالنسبة للحسانيين الذين هاجروا إلى داخل الأقاليم المغربية حيث أظهرت زيارتهم لذويهم في عدة مواسم دينية أو مناسبات اجتماعية فقد انهم للكنة الحسانية بفعل تأثيرهم بالوسط غير الحساني الذي ترعرعوا فيه أما الأبناء فنفس الشيء حدث معهم.

⁵ أصوات مغربية، ماذا تعرف عن اللهجة الحسانية؟ بتاريخ 16 نونبر/تشرين ثاني 2018م: <https://www.maghres.com>

⁶ للمزيد أنظر: عبد الله لاطرش، الأمثال في اللهجة الحسانية، البنية الجمالية والصورة الاجتماعية، مجلة آفاق علمية، عدد 3، المجلد 13، 2021م، ص 365-366-367-368.

⁷ ساهمت مطالب ونضالات الناطقين بالأمازيغية في تمكينهم من تعييدها وتأسيس معهد ملكي خاص بما يعنى بالبحوث التاريخية والثقافية والاجتماعية الخاصة بالأمازيغية، كما تم اعتمادها مادة مدرسة في المدارس والجامعات المغربية.

دور مهرجان تويزكي الدولي للرحل في حفظ الهوية الثقافية والتراثية والوطنية بالصحراء المغربية د.الشيخ حبتا

أن لا يولي المغرب لل لهجة الحسانية أهمية كبرى من حيث كونه يعيش دفاعا مستميتا عن قضية الصحراء من الضغوط المتنوعة التي يتعرض لها¹ والتي تعتبر لل لهجة الحسانية والتراث الحساني إحدى وسائل الدفاع في مواجهة من يحتجز صحراويين على أرضه ويروم إقامة "دولة لهم"².

هـ-الأهداف الاقتصادية:

إن المجال المغربي يتميز بتعدد وتنوعه وقد قامت الدولة منذ نيلها لاستقلالها بعدة محاولات من أجل العناية بكافة المجالات القروية والجبلية وكذلك الترحالية، وذلك لضمان توازن بين مجالات المغرب ولتسخيرها خدمة للسكان، فيما عرف بسياسة إعداد التراب الوطني التي قام بها المغرب من أجل عدم تكريس العزلة والتهميش والفقر لدى سكان كل مجال على حساب مجال آخر.

ولا تخرج منطقة تويزكي عن هذه الجهود حيث قامت الدولة بتمويل بناء سد مائي كبير بمنطقة تويزكي ، من أجل الحفاظ على ماء الأمطار والحفاظ عليها من أجل استغلالها للسقي من قبل الرحل والكسابة ومرتادي مجال جماعة تويزكي، وقد ساهم السد بالفعل في حفظ حقينة مهمة من المياه المطرية التي عرفتها الجماعة منذ بناء السد ، وهو ما وفر كميات مهمة من المياه الصالحة للاستعمال كما أنه سيساهم في إنعاش الفرشة المائية التي تعرف ارتفاع درجات الحرارة خصوصا خلال فصل الصيف.

ولا تقتف أدوار السدود عند هذا الحد بل تقوم بتخزين كمية مهمة من المياه في ظل تناقص حصة الفرد من الماء بالعالم العربي بفعل توالي سنوات الجفاف والتصحر والإفحال والترمل... وكذلك ضمان الأمن الغذائي للبلاد حيث تحسنت نسبة تغطية الحاجيات بالنسبة لبعض المواد بكيفية ملحوظة وهكذا فحاجيات الإنسان مثل: السكر والحليب والخضروات تتم تغطيتها بنسب تتراوح بين 70% و100%³.

¹ أنظر: الشيخ حبتا، الضغوط الإقليمية والدولية على المغرب بشأن الصحراء المغربية 1974-2014م، رسالة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ، 2023.

² نقصد بذلك أن اللهجة الحسانية كقيلة بدحض الآراء المناوئة للمغرب والرامية إلى تأسيس كيان مستقل عن المحافظات الجنوبية للمملكة المغربية من حيث اعتماد اللهجة في المدارس وإنشاء مسالك وتخصصات وكليات خاصة باللهجة الحسانية لمواجهة الهجمة الشرسة التي تشنها الدول المناوئة للمغرب عن طريق تكريس البحث العلمي والجامعات والمعاهد المغربية لذلك.

³ بالإضافة إلى توفير الماء الصالح للشرب والري فإن للسدود أدوار أخرى منها إنتاج الطاقة الكهربائية المعتمدة على تكنولوجيا معروفة ومتحكم فيها، ناهيك عن الحماية من الفيضانات حيث تحتوي الحمولات المتدفقة بشكل كبير من التساقطات المطرية وتجنب حدوث كوارث طبيعية لها مخلفات خطيرة على السكان. ويعود الارتفاع الحاصل في الخسائر الناتجة عن هذه الحمولات إلى النمو الديمغرافي المتزايد وكذا التعمير واستغلال المناطق المعرضة للفيضانات وارتفاع الاستثمار والبنيات المنجزة دون معايير السلامة وضعف وسائل الاتصال خلال الحمولات. وللسدود أيضا دور في المجال الصناعي من حيث: توفير المياه اللازمة للأنشطة الصناعية وتوفير الطاقة الكهربائية الكافية لتشغيل المركبات الصناعية، وقد تمكنت سياسة السدود من تحقيق هذه الأهداف بنسب متفاوتة تتراوح بين 80% و100% بحيث مكنت السدود من تطوير القطاع الصناعي والخدمات في عالية وسافلة المشروع المنجز. أما على المستوى الاجتماعي فإن السدود تهدف إلى خلق فرص العمل على مستويين (مستوى إنجاز المنشآت المائية وصيانتها ومستوى الإنتاج الفلاحي)، كما تعمل على تحسين مداخيل الفلاحين وإنعاش التنمية السياحية وتطوير الصيد وأخيرا لهذه السدود تأثيرات على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي، وتعاين من عدة مشاكل مثل: التوحد، التبخر، انجراف التربة.

-للمزيد أنظر: عبد المجيد بوشتي، سياسة السدود بالمغرب، البيئة بريس من أجا مستقبل مستدام منصف وعادل، على الموقع الإلكتروني

دور مهرجان تويزكي الدولي للرحل في حفظ الهوية الثقافية والتراثية والوطنية بالصحراء المغربية د.الشيخ حبتا

وبما أن منطقة تويزكي لا تخرج عن المجالات الصحراوية الرعوية فإنها تساهم في إنعاش الاقتصاد الوطني من خلال العائدات التي توفرها السياحة الوافدة على المجال الصحراوي، من قبل فئة مهمة من السياح سواء خلال أيام فعاليات المهرجان أو خلال الأيام العادية، بالنظر لكون المناخ الصحراوي لمنطقة تويزكي أسرتهم أجواء الرحل وحياتهم البسيطة والطبيعية بعيدا عن ضوضاء المدن وضجيجها. وبطبيعة الحال فإن توافد الكم الهائل من السياح يوفر عائدات مالية مهمة للدولة، من خلال التحويلات المالية التي يقوم بها هؤلاء السياح الأجانب، ومن البديهي أن تستفيد خزينة الدولة من هذه التحويلات والمعاملات المالية للعملة الصعبة.

ويكفي هذا الهدف وحده لتلقت الدولة إلى دعم إدارة المهرجان وتوفير الإمكانيات الضرورية من أجل الرقي بالمهرجان إلى مراتب المهرجانات الدولية المحافظة على تراث شعوبها وأممها، بما أن نفس الأدوار يؤديها مهرجان تويزكي الثقافي الذي يروج لنمط عيش السكان الرحل وكيفية عيشهم خلال فترات قديمة.

ولا يقتصر الدور الاقتصادي عند التحويلات التي تعرفها البلاد بل يؤثر إيجابا على محافظة آسا الزاك حيث تعرف المنطقة رواجا اقتصاديا من طرف الزوار المحليين الذين يقتنون ما يحتاجونه خلال أيام الفعاليات، ناهيك عن انتقال تجار وحرابين لمكان المهرجان وبذلك تنشط التجارة ويعم الرواج التجاري أيام الفعاليات.

وعموما فالعامل الاقتصادي يعد من بين العوامل المهمة للمهرجان حيث يصبو منظموه إلى إنعاش الجماعة وإعادة اعمارها بالسكان رغم طابعها الصحراوي ، إلا أن ذلك لم يردع إدارة المهرجان من التفكير في إنعاش والتحقق من صيرورة إعمارها، عبر المساعي التي يقوم بها المجلس الجماعي من عقد اتفاقيات شراكة ومن توفير التجهيزات الأساسية من طرق وإنارة ومن محطات توفير المياه الشروب ... رغم الصعوبات الكثيرة التي تواجه هذه المساعي العديدة والتي من شأنها أن تجعل الجماعة قابلة للاستقرار ومنطقة جذب للسكان الذين هجروها بسبب حرب الصحراء ، وبسبب صعوبة العيش فيها زمن ما قبل الوجود الاستعماري بالمنطقة.

رابعاً: دور المهرجان في مواجهة الضغوط الإقليمية والدولية:

إن ما يحسب للمملكة الإمارات المغربية أنها واحدة من أكثر الدول اهتماما وإشعاعا في مجال الفنون والثقافة على الصعيدين الإقليمي والدولي، فقد ارتبط مفهوم المتاحف بمدى حفاظ الدولة على تاريخها وتراثها وحضارتها، حيث قامت المملكة بإنشاء ثمانية متاحف بين عامي 1915 و1947م من المتاحف العامة التي اختزنت مجموعات مختلفة من التحف والمخطوطات والأعمال التي خلفتها الأجيال السابقة بكل تراثها الضارب في تاريخ جذور المغرب¹.

ويعتبر متحف لوداية الواقع داخل قصبه الأوداية التاريخية في الرباط، أول متحف عصري مغربي تم افتتاحه عام 1915م، حيث كانت متحفا للفن الأصلي يعرض الزراي والحلي التقليدية للسياح، ومع بداية ظهور الطبقة البورجوازية المغربية، ظهرت متاحف من نوع خاص تحت رعاية المؤسسات أو الشركات الخاصة و متاحف من نوع آخر تحت إشراف الدولة وهي متاحف ذات مستوى عالمي² في الرباط ومراكش وتطوان، وتمكن الفنانون المغاربة من تطوير مهاراتهم في الساحة الفنية بدعم من الدولة الهادف إلى تطوير مهارات الفنانين الناشئين في الدولة، والذين يرغبون في العمل في مجالات الفنون والثقافة، ونشر الفنون والثقافة المغربية في جميع بقاع العالم، ودعم الأساليب الحديثة لنشر ثقافة وتراث وتاريخ المملكة.

¹ قامت الدولة بعد ذلك بإبلاء أهمية كبيرة للمتاحف الموجودة في المدن التاريخية القديمة لكونها تلعب دورا مهما في استقطاب السياح الأجانب والجاليات المغربية المقيمة في الخارج لكون التراث الثقافي يشعروا بالانتماء لهويتها الوطنية.

² موسوعة ويكيبيديا الدولية.

تلعب وزارة الثقافة دورا مهما في هذا المضمار حيث تدعم المهرجانات الفنية برعاية العاهل المغربي محمد السادس، وتخصص اعتمادات مالية مهمة للسهر على الجانب الفني والتراثي وترويج الفن المغربي الأصيل بروافده الغنية والمتنوعة والفريدة. والتي تعتبر إحدى أسباب عالمية ثقافة وتراث المملكة المغربية عبر مختلف العصور والمراحل التاريخية التي تعود إلى الفينيقيين والقرطاجيين في علاقات التأثير والتأثر المتبادلين والتي مازالت شواهد حاضرة في مختلف المكونات الثقافية والتراثية المغربية¹.

من المعروف أن التراث مفهوم يطلق على ما أنتجته الحضارات والأمم السابقة يتم توارثها من السلف إلى الخلف وهي التي خلفها الإنسان في كافة مناحي الحياة المادية وغير المادية، والتي عبرت عنه وتمثلت في تحقيقه لتراث شمل ميادين الفكر والعلم واللغة والأدب والفنون والعمارة على الأرض، ويتأكد هذا المعنى المتواتر للتراث في أنه كل ما تركه من كانوا قبلنا، مما يدل على ماضي وتاريخ الأمم والحضارات القديمة التي وصلت إليها سواء كان هذا التراث ماديا أو غير مادي، فالتراث الثقافي يشكل في مجمله سمة مميزة لكل حضارة، تظهر شخصيتها من خلال الآثار المتروكة أن التاريخ المكتوب أو المنقول عنها، حتى وصل إلى الأجيال الحاضرة².

ومن هذا المنطلق تستمد الأمم هويتها من تراثها الثقافي، والمملكة المغربية تتميز بتراث عريق أهم سماته التلاحق الثقافي بين مكونات المجتمع المغربي سواء في الميادين المادية أو غير المادية، ويتجلى هذا التراث في التقاليد والعادات التي تتوارثها الأجيال، التي تمتح من الأخلاق الإسلامية، والأعراف العربية العظيمة، فالتراث عنوان الأصالة ورمز الثقافة والهوية، وزيادة عدد المتاحف في الدولة، والفعاليات الثقافية والمهرجانات والقرى التراثية، وبناء المساجد الذي يؤكد حرص الدولة واعتزازها بتراثها وحفظها لاستدامته³.

وبما أن التراث الصحراوي أحد مكونات التراث المغربي فإن التراث يدخل في صميم حياة الصحراويين العصرية حتى في مجال مهم كالملبس فهم لا يزالون يلبسون الملابس التقليدية، وتوجد في الدولة اليوم ركيزتان: التراث والحداثة ويشملان مختلف الجوانب، بحيث لا تقتصر على الفكر والأدب فقط، فهناك الشعر التقليدي والشعر الحديث، وهناك الموسيقى التقليدية المعتمدة على الآلات التقليدية المتوارثة، وهناك الموسيقى الحديثة المعتمدة على الآلات الإلكترونية، ولم يغفل السكان ولا المسؤولون قضية التراث وضرورة الاهتمام به من مختلف جوانبه، وبدا ذلك بشكل واضح منذ نهاية الستينيات في شكل جهود فردية، وتزايد في بداية السبعينيات في بعض الدول العربية منها: المملكة المغربية والإمارات العربية المتحدة، فكان اهتمام حكاهم هذه الدول عاملا محفزا لحفظ التراث والعناية

¹ محمد بوكبوت، الممالك الأمازيغية في مواجهة التحديات، صفحات في تاريخ الأمازيغ القديمة، مركز طارق بن زياد، 2002م، ص 29.

-هيروودوت، نصوص قديمة حول المغرب، أورده جون برينيون في تاريخ المغرب، منشورات هابتي، 1967م، ص 27.

-عبد العزيز بن عبد الله، الفن المغربي تعبير رائع عن مدارك الأجيال، مجلة للسان العربي، الجزء 1، المجلد 9، يناير 1972م، ص 33.

-لاكروا، نوميديا وموريطانيا الطنجية، أورده إبراهيم حركات وآخرون، دار الكتب، لبنان، ص 143-133.

-Naima Elkhatib Boujibar, mémorial du Maroc : Naissance d'un foyer, Nord organisation, Rabat, 1983, P129.

² سلامة سالم سلمان، دور التراث الثقافي في التنمية المستدامة ومدى مساهمته في تحسين نوعية حياة المجتمعات المحلية، بحوث وأوراق عمل ندوة الاتجاهات المعاصرة في إدارة التراث الثقافي، المنعقدة في مراكش (المملكة المغربية في غشت/أغسطس 2008م) المنظمة العربية للتنمية الإدارية، أعمال المؤتمرات، القاهرة، ص 86.

³ أحمد الشرقاوي، من التراث الإماراتي، ج 2، ط 1، مركز الياية للنشر والإعلام، القاهرة 2014م، ص 15-18.

-أبو الفتوح محمد والزهراني، عبد الناصر بن عبد الرحمان، التراث الثقافي ماهيته، مهادته وكيفية الحفاظ عليه، ط 1، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، 2017م، ص 366-377.

-حازم حسن الأعرج، الفكر الثقافي في دولة الإمارات العربية المتحدة، ثبات الأصل ومواكبة العصر، ط 1، أوستن ماكولي للنشر، 2021م، ص 366-367.

دور مهرجان تويكي الدولي للرحل في حفظ الهوية الثقافية والتراثية والوطنية بالصحراء المغربية د.الشيخ حبتا

به، فظهرت بعض الجمعيات الشعبية مثل جمعيات الفنون الشعبية والهياكل/الأجهزة الرسمية المهتمة بالتراث الثقافي والمحافظة عليه إلى يومنا الحاضر¹، ومن مميزات مظاهر/تجليات الحياة الثقافية والاهتمام بالتراث الثقافي وانعكاسه على المجتمع نلاحظ ما يلي²:

- يعتبر التراث الإسلامي من مقومات الحراك الثقافي في الدولة، فهو الموروث الذي يضيف على صورة المشهد الثقافي الأصالة والتجدر، فالحراك الثقافي ليس وليد المرحلة، بل هو امتداد لإرث ثقافي وحضاري له بريقه وأهميته في رسم ملامح ثقافة اليوم، وفهم هذا الإرث بالشكل الصحيح يجعل تلك الصورة أكثر نقاء وأكثر موضوعية.

- يتسم الحراك الثقافي للدولة بالتوافق مع روح العصر، فهو مواكب لركب التطور، ويأخذ من هذا التطور ما يسهم في تعزيز صورته، ويعمل على إثراء روح العصر، من خلال الإبداع والابتكار في شتى صنوف الثقافة من مادية ومعنوية.

- شكلت المشاركة المجتمعية زخما للتراث الثقافي في الدولة وقد أتت تلك التشاركية المجتمعية من خلال روح المواطنة الإيجابية والولاء للوطن والقادة فظهرت الإبداعات والإسهامات الثقافية من قبل المثقفين الذين يشتهرون بما يقدمونه وما ينجزونه.

- تعتبر الفعاليات والأنشطة الثقافية بمختلف أشكالها أحد ملامح صورة الحراك الثقافي وقد تنوعت وتعددت تلك الفعاليات، وغطت معظم نشاطات واهتمامات المثقفين في المجتمع، فمن أنشطة فنية وأدبية إلى معارض ثقافية وأنشطة تراثية ومنتديات ومؤتمرات والعديد من الفعاليات التي رصدت لها الدولة ميزانيات ضخمة³ بهدف إنجاحها وتحقيق صورة ثقافية مشرفة للدولة⁴.

لا يخرج مهرجان تويكي للرحل عن الجهود التي تبذلها المملكة المغربية من أجل مواجهة الضغوط الممارسة على المغرب بخصوص الصحراء المغربية سواء كانت هذه الضغوط إقليمية ودولية من حيث كون الصحراء تتميز بالثقافة الحسانية بالإضافة إلى الثقافة الأمازيغية، وهذا الغنى لا يعد سمة من سمات الصحراء المغربية وحدها، بل هي سمة من سمات المملكة المغربية الحاضرة للمجال المغربي عموما ولتنوعه الثقافي الغني.

ولعل تصدير دستور المملكة لعام 2011م بمقتضيات أساسية نصت على أن وحدة الدولة المغربية تعتمد على "مكوناتها العربية-الإسلامية والأمازيغية والصحراوية الحسانية والغنية بروافدها الإفريقية والأندلسية المتوسطية" كما يكرس الفصل الخامس من الدستور البعد المهم لهذا الموروث وهو اللهجة الحسانية حيث يعيد التأكيد على التزام الدولة المغربية بالحفاظ على هذه اللغة وتطويرها وتقنينها كمكون من مكونات الهوية الثقافية المغربية الموحدة⁵.

لقد كانت محاور فعاليات المهرجان مهتمة بالموروث الحساني للقبائل الصحراوية الموجودة في الصحراء المغربية وفيها وفيها وذلك لتحسيس هذه القبائل بالاعتزاز بهويتها الثقافية وانتمائها من أجل الحفاظ من الاندثار، من خلال تشجيع الندوات الفكرية والمعارض التراثية والاهتمام بالعادات والتقاليد الصحراوية في المحافل الوطنية والدولية. وذلك للحيلولة من أي تمويه للعالم على أن هناك استنساخ

¹ ناصر حسين العبودي، صفحات من آثار وتراث دولة الإمارات العربية المتحدة، ط1، مركز زايد للتراث والتاريخ، العين، 2003م، ص157.

² محمد سعيد الكتيبي، أسعد حمان أبو رمان، مرجع سابق، ص457.

³ رغم ذلك فوزارة الثقافة بالمملكة المغربية لا تقدم دعما ماديا يليق بالمهرجانات السياسية والثقافية مثل مهرجان تويكي الدولي للرحل خصوصا وأنه ينظم في مجال صحراوي ترحالي بعيد عن المجال الحضري ما يستدعي توفير إمكانات مالية هائلة من أجل إنجاح فعاليات التظاهرة وتسهيل التنقل لها من قبل السكان والزوار الوافدين.

⁴ حازم حسن الأعرج، مرجع سابق، ص، ص366-367.

⁵ أنظر دستور المملكة المغربية 2011.

دور مهرجان تويكي الدولي للرحل في حفظ الهوية الثقافية والتراثية والوطنية بالصحراء المغربية د.الشيخ حبتا

للموروث الحساني وأن الأصل هو ما يوجد في الصحراء المغربية وليس ما يوجد خارجها؛ ولا نقصد هنا إقصاء الثقافة الموريتانية المتشابهة مع الموروث الحساني بحكم التلاصق الجغرافي والجوار المشترك والتاريخ والمصير المشترك بين البلدين؛ والذي لولا السياسة الاستعمارية لكانت العلاقات البينية أفضل مما هي عليه الآن.

إن فعاليات المهرجان هي دعوات مباشرة للعناية بالثقافة الحسانية وبمكوناتها رغم التطورات التي لحقت حياة البدو بالصحراء، إلا أن الحفاظ على الموروث الثقافي الحساني والاهتمام به هو أمر مهم على الدولة أن تتفطن له عن طريق ايلائه نفس الاهتمام الذي تم إعطاؤه للثقافة الأمازيغية. والقيام بدسترة الثقافة الحسانية وتأسيس معاهد خاصة بها وتكليف ذوي الاختصاص العلمي والأكاديمي للقيام بالتأطير والتكوين، لأن الأمر لا يتعلق بثقافة معينة في المملكة المغربية ولكن يتعلق بأحد وسائل المواجهة والدفاع فيما تتعرض له الصحراء من هجوم وتكالب واستفزاز.

ولا ننكر هنا جهود المملكة في هذا الإطار حيث ورد في الفصل الخامس من الدستور المغربي 2011م على أن الدولة تعمل على صيانة الحسانية باعتبارها جزءا لا يتجزأ من الهوية الثقافية المغربية الموحدة، وعلى حماية اللهجات والتعبيرات الثقافية الشائعة في المغرب. وتسعى التوجيهات الملكية إلى تعزيز هذه الجهود الرامية لصون التاريخ والفضاء الصحراوي الحساني، وذلك وعيا منها بأهمية الحفاظ وصيانة التراث الذي يضمن التنمية المستدامة للأقاليم الجنوبية للمملكة¹.

ويمكن القول أن اهتمام المملكة المغربية بالتراث الحساني قد كان منذ ظهور قضية الصحراء على الواجهة الدولية، حيث سارعت الدولة إلى اعتماده ضمن الفيسفساء الذي تمتاز به مختلف ثقافات المملكة والمواجهة به في مختلف اللقاءات والمنتديات الدولية، وقد أطلقت وزارة الثقافة باعتبارها الراعي الأول للشأن الثقافي عدة مشاريع مهمة في الجهات الجنوبية الثلاثة² والتي تهتم بتعزيز التراث اللامادي والمادي.

ورغم ذلك فإن العناية بالتراث الحساني لا زالت في حاجة إلى عدة مجهودات جادة ومسؤولة دوغما للاقتصار على إنجازات³ أو خطابات في الإعلام الرسمي تبقى حيصة اللحظة والمناسبة والأحداث المرتبطة بالثقافة الحسانية أو بأحداث ومستجدات قضية الصحراء، التي مازالت المملكة تسعى إلى طي ملفها طيا نھائيا وهو ما لا يتأتى إلا بالقيام بإجراءات كفيلة بمواجهة الهجمة الدعائية ضد المغرب.

لقد ظهرت عدة مطالب من طرف مثقفين وأكاديميين بخصوص إدماج الحسانية ضمن المناهج الدراسية التعليمية في إطار البعد الجهوي، الذي توجهت فيه الدولة عن طريق تدريس مقومات الثقافة الحسانية في المدارس الموجهة للناشئة سواء في المقررات الدراسية أو في الأنشطة الموازية، غير أن هذه الخطوة رغم ذلك تحتاج إلى الجرأة من طرف الدولة لتطبيقها عمليا وتعميمها على كافة الجهات المغربية، لتعريفها بأهمية التراث الحساني باعتباره أحد المكونات الثقافية المهمة، لاسيما وأن سكان باقي المحافظات المغربية يدون إعجابهم باللهجة والثقافة الحسانية التي تبث في الإعلام الجهوي للمحافظات الصحراوية.

¹ دستور المملكة المغربية 2011م.

² جهة كلميم واد نون - جهة العيون الساقية الحمراء - جهة الداخلة واد الذهب.

³ من بين الإنجازات على المستوى الثقافي تم تخصيص 3 مديريات في جهة كلميم وادنون، والعيون الساقية الحمراء وجهة الداخلة وادي الذهب، تعمل على الحفاظ وتعزيز الثقافة الصحراوية بالمنطقة كما تعبر الدولة المغربية في عدة مناسبات عن نيتها في ترميم الثقافة الحسانية الصحراوية على مستوى ما تعبر عنه الدولة، حيث أن وزارة الثقافة تقوم بالتحضير لدراسات حول عناصر من التراث الثقافي اللامادي بالمنطقة من أجل تقديمها للتسجيل في قائمة التراث اللامادي باليونسكو مستقبلا ومن أجل حماية هذا التراث إلا أن ترميم التراث الحساني مازال في حاجة للمزيد من الجهود للعناية به والحفاظ عليه.

دور مهرجان تويزكي الدولي للرحل في حفظ الهوية الثقافية والتراثية والوطنية بالصحراء المغربية د.الشيخ حبتا

أما على مستوى البحث العلمي والجامعي فإنه يتوجب على الجامعة فتح مسالك ومسارات خاصة بالتاريخ حول الصحراء وثقافتها وأماط عيش سكانها، ناهيك عن التحولات التي تعرفها قضية الصحراء باستمرار وذلك بضرورة القيام بتشجيع بحوث الماجستير والدكتوراه حول الصحراء، وكذلك فتح باب التكوينات المستمرة في جميع أسلاك التعليم العالي، لمواجهة من يزعمون بعدم أحقية المغرب بصحرائه¹. والحق أن المسؤولية تقع على الجامعة المغربية ومن يسيرها من أساتذة جامعيين وإداريين في اعتماد خطة ناجحة للاهتمام بقضية الصحراء وبتطوراتها الدولية، وإصدار كتب وبحوث حولها ما دامت المملكة المغربية قد قدمت حججا دامغة للمجتمع الدولي مثبتة لحق المملكة في صحرائها، من خلال المراسلات والمعاملات وامتداد سلطة الملوك العلويين للصحراء بالظواهر والقوانين والبيعات التي مافتئ سكان الصحراء يقدمونها لملوك الدولة العلوية منذ توليها الحكم في المغرب.

إن الاهتمام بالتراث الحساني في مهرجان تويزكي هو بمثابة تحدي للمناوئين للتوجهات المغربية بخصوص قضايا الصحراء، وتعبير خالص بأن الأصل هنا في مجال الصحراء ومع أهلها وليس في أي مكان آخر من الأمكنة الأخرى، ولو أن الصحراويين يحملون هويتهم أينما حلوا وارتحلوا. غير أن الخصوصية التراثية بالصحراء خالية من أي تقليد أو محاكاة، لاسيما وأن الساهرين عليها خيروا ومارسوا حياة الصحراء لا بل مازالوا متشبثين بها. ويقوم المغرب باستثمار التراث الحساني لكونه يتشابه بشكل كبير مع العادات والتقاليد بموريتانيا، ولذلك يخشى أن يتم اعتبار التراث الموجود في الأقاليم الجنوبية مجرد استنساخ "للنسخة الأصل"، لذلك عمل على حماية الثقافة الصحراوية الحسانية حيث تم الاعتراف بها كأحد مقومات الهوية المغربية في الدستور المغربي، وتم التنصيص على صيانتها والعمل على حمايتها وتسميتها كمكون ثقافي أصيل².

وتعتبر الثقافة الحسانية المغربية متجذرة في التاريخ من خلال قوتها الرمزية وحركيتها المستمرة حيث تتميز بالاعتماد على الجانب الشفهي، وهي الوسيلة المعتمدة في نقل التجارب والتواصل وهي الحافظة للذاكرة الجماعية، والتي تتمظهر من خلال جلسات السمر على كؤوس الشاي بطابعه وطقوسه التي تجعل من المجلس مكانا لتبادل الأفكار والأشعار ونقاش مختلف القضايا والأمور³.

وتشمل ثقافة البيضان (الحسانية) عربا موريتانيين ومغاربة وصحراويين وهي القاسم المشترك بين المغرب وموريتانيا ويطلق هذا الاسم على من يتكلمون اللهجة العربية الحسانية من العرب المرابطين بالمملكة المغربية والجمهورية الإسلامية الموريتانية. فالحسانية ثقافة غنية بالعديد من الأنماط التعبيرية الشفوية المتعددة، حيث كانت وزارة الثقافة المغربية تهدف إلى الحفاظ على معالم الثقافة المغربية ويسعى المشروع إلى إظهار غنى الثقافة المغربية الصحراوية وتعدد مناهلها العربية الإسلامية والصحراوية الحسانية والأمازيغية ناهيك عن المناهل الإفريقية والأندلسية والعبرية والمتوسطية.

¹ تقوم الجزائر بتشجيع مراكز بحثية لإنجاز بحوث ليسانس وماجستير ودكتوراه وذلك من أجل تضليل الرأي العام الدولي حول الأطروحة المغربية بخصوص قضايا بالصحراء.

-بدأت الدولة مؤخرا بالاهتمام نسبيا بالثقافة الحسانية من داخل الجامعات المغربية إلا أن التجربة ليست شاملة وبقيت حبيسة الجامعات القريبة من الصحراء، أو في شكل احتفالات نظمها الطلبة، الصحراويون للإشادة بالتراث الحساني وكذا بمبادرة الحكم الذاتي التي تقدم بما المغرب وهذه المحاولة كانت بجامعة الحسن الأول بسطات إلا أنها تبقى قريبة رغم عدم تعميمها على باقي الجامعات المغربية الأخرى.

² مصطفى الخلفي، مغربية الصحراء حقائق وأوهام حول النزاع دليل من أجل ترفع فعال ومؤثر، ط1، 2019م، ص91.

³ زبيدة الخواتري، العربية والأمازيغية والحسانية والأندلسية والإفريقية... الروافد الثقافية المتنوعة للمغرب، موقع الجزيرة الإلكتروني، بتاريخ 2020/1/5 م.

دور مهرجان تويزكي الدولي للرحل في حفظ الهوية الثقافية والتراثية والوطنية بالصحراء المغربية د.الشيخ حبتا

ولا يخرج مهرجان تويزكي الدولي للرحل عن تنظيم التظاهرات الثقافية والفنية في الأقاليم والمحافظة الصحراوية الجنوبية طوال السنة، للتعريف والعناية بالثقافة الحسانية والتي أصبحت ملتقيات سنوية للاحتفاء بالتراث الحساني، بحيث تم تصنيف موسم طانطان من روائع التراث اللامادي وفي عام 2005م تم تسجيله ضمن لائحة التراث الإنساني الغير مادي.

غير أن مهرجان تويزكي يحمل خصوصية متميزة ومفردة من حيث اعتماد الثقافة الحسانية الأصيلة كما هي عليه في الفترات القديمة وكما عاشها السكان، بالإضافة إلى تنظيم المهرجان في المجال الصحراوي بعيدا عن المجال الحضري والمدني مما فسح المجال لبناء مجمع الخيام والإبل لقضاء المهرجان وسمح بممارسة الألعاب الشعبية ومنافساتها طيلة أيام المهرجان، وهو ما جعل المهرجان فريدا عن غيره من المهرجانات.

إن الحرص على إحضار الإعلام الوطني¹ والدولي² هو نابع من نية إدارة المهرجان في تدويل الثقافة الحسانية ونشرها على أبعاد الحدود، وترويج أيضا لقضية الصحراء في ظل تنامي الضغوط عليها وحياسة المؤامرات ضدها سواء من قبل الأطراف الإقليمية والدولية، التي أزعجتهم الدينامية التي تعرفها الصحراء سواء في المحافظات أو في المجالات الصحراوية بقيادة نخب صحراوية سياسية يراهن عليها المغرب في تدبير مرحلة الحكم الذاتي التي تقدم بها المغرب كحل نهائي لقضية الصحراء؛ باعتباره آخر التنازلات التي يمكن للمغرب أن يقدمها للأمم المتحدة التي يوجد ملف الصحراء ضمن اهتماماتها.

إن مهرجان تويزكي الدولي للرحل لا يحمل فقط بعدا واحدا ولكنه يحمل مجموعة من الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وهو سبب كافي بالإضافة إلى كونه من جهود المملكة للدفاع عن قضية الصحراء ضد الضغوط التي تتعرض لها؛ لدعمه وتكريس عدة مجهودات من قبل الدولة لاستمراره بشكل دوري والتطوير من فعالياته لتكون شاملة لمختلف جوانب حياة البدو الرحل التي عاشها الصحراويون.

الخاتمة: في ضوء ما تم عرضه من جهود المملكة المغربية في دعم مهرجان تويزكي للرحل من أجل مواجهة المزايم المضللة لحقائق قضايا الصحراء المغربية، يمكن القول أن:

¹ تعتبر قناة العيون الجهوية من بين القنوات الوطنية بالإضافة إلى القناة الأولى الوطنية والقناة الثانية وحدير بالذكر التنويه بتخصيص الإذاعة الوطنية للتلفزة حصة للثقافة الحسانية في الخدمة الإعلامية الوطنية المغربية العمومية منذ عام 2004م، عبر قناة العيون ذات الصيت الواسع في الصحراء ومحافظةها، والتي كان لها دور كبير في التعريف بالتراث الحساني وذلك باعتماد برجمة عامة ومتنوعة، بتعبير حساني في معظمه خصوصا لسكانه أقاليم الصحراء، ضامنة للأعلام قريب مع إعطاء الأولوية لتغطية الأحداث الجهوية والمحلية ناهيك عن قيام القناة بتشجيع وإشاعة الإبداع الفكري والفني خاصة الموسيقى أما المستوى الجهوي فإن القناة الجهوية تساهم في تامين التنوع الثقافي واللغوي الذي يميز

وقد ورد في دفتر تحملات القناة على أنها تعتمد نظاما مفتوحا لطلبات العروض لتمكين شركات الإنتاج الصحراوية الحسانية من المشاركة ببرامجها. -ومن بين الجهود الأخرى التي يقوم بها المغرب: إطلاق مشروع متحف التراث الصحراوي بالداخلة بدعم من المكتب الشريف للفوسفات والمجلس الوطني لحقوق الإنسان ووكالة تنمية الأقاليم الجنوبية، بالإضافة إلى دعم المبادرة الوطنية للتنمية البشرية ما مجموعه 116 مشروعا في المنطقة ما بين 2007 و2012م، ناهيك عن إنشاء مركز الدراسات الصحراوية التابع لجامعة محمد الخامس بالرباط عام 2013م، بمبادرة من المجلس الوطني لحقوق الإنسان ووكالة تنمية أقاليم الجنوب والمكتب الشريف للفوسفات من أجل تشجيع البحث العلمي المرتبط بالصحراء بما يساهم في المحافظة على الذاكرة والقيام بأبحاث تطبيقية حول مجالات المعرفة التاريخية والاجتماعية والثقافية للأقاليم الجنوبية.

² اهتمت قنوات خليجية بتغطية فعاليات المهرجان أهمها دولة الكويت الشقيقة ناهيك عن قنوات الدول التي يتم اختيارها ضيوف شرف المهرجان.

دور مهرجان تويزكي الدولي للرحل في حفظ الهوية الثقافية والتراثية والوطنية بالصحراء المغربية د.الشيخ حبتا

فعاليات مهرجان تويزكي للرحل كانت متنوعة وغنية ثقافيا وتراثيا طيلة أيام التنظيم بحيث تطرقت لمختلف أنماط عيش السكان الصحراويين القدامى بتفاصيلها سواء في ما يتعلق بالحياة اليومية، أو فيما يتعلق بالسلوكيات التي يقوم بها الصحراويون من خلال حياتهم داخل الجماعات لتوفير الأمن فيما بينهم ودخولهم في تنظيمات قبلية لتحقيق ذلك.

فكرة المهرجان بحد ذاتها تعتبر طفرة في المجال الثقافي في زمن التطورات التي عرفها العالم الدولي ورغبة صاحبها في الحيلولة دون اندثار التراث الصحراوي الأصيل، وتسخير هذه التطورات التقنية واللوجيستية لخدمة هذا الأخير، وهو ما يقوم به رواد الصحراء ومستكشفوها والذين لا يفارقونها وأخص بالذكر الكسابة الذين فضلوا امتهان كسب الإبل والمواشي وجعلها موردا لعيشهم رغم التقلبات المناخية.

لم يثن البعد الجغرافي وكذا صعوبة التضاريس بمجال تويزكي منظمو المهرجان عن تنظيم فعالياته به، رغم صعوبات التنقل والإنارة وتوفير المياه والخيام ومعدات الاستقرار في المجال الصحراوي طيلة أيام الفعاليات، والحق أن اختيار مجال تويزكي الصحراوي أضفى على المهرجان طابع الأصالة من حيث عيش حياة البدو الرحل في الصحراء كما هي دون تغير أو تكلف.

رغم شح الدعم المقدم للجهة المنظمة للمهرجان إلا أنها مصرة على تقديمه كل سنة في أحسن وجه وأحسن نسخة، وبمجهودات جبارة بميزانية خاصة تتطلب تنقل الوفود وإيوائهم وتوفير الطعام لهم ناهيك عن تنقل الخيام والإبل والزوار، وهو ما يستلزم تقديم دعم خاص لهم بالنظر لأهداف المهرجان ودوره في فضاء الصحراء.

لا يقتصر المهرجان على البعد الثقافي والتراثي بل يحمل أبعادا متعددة منها الاجتماعية والاقتصادية ويبقى البعد السياسي أهمها من حيث دفاعه عن قضية الصحراء، وتعرض جماعة تويزكي لهجومات بوليسارية خلال حرب الصحراء : فيما عرف بمعارك جبال واركيز الضاربة بين الجيش الملكي المغربي وبين القوات البوليسارية المدعومة من التيارات الاشتراكية حينئذ؛ ومازالت نفوذ الجماعة عرضة للهجوم العسكري بالنظر لقربه من منطقة المحبس وتندوف الحدوديتين.

تنظيم المهرجان بحلة صحراوية أصيلة هو تحد لكل من يدعي استنساخ الهوية الصحراوية وبعدها عن المملكة المغربية، وأن أرض الصحراء خلاء لا تصل لها أحكام وقوانين السلطة المركزية ولا تربطها علاقات البيعة بالصحراء. وهو أمر مهم فيما عرف بـ"نظرية التحدي والاستجابة" في العلاقات الدولية وفي فلسفة التاريخ لصاحبها أرنولد توينبي.

ويجب التنبيه إلى أن جهود المهرجان ذات أثر بعيد المدى على قضايا الصحراء التي قدمت المملكة فيها حلا جريئا يتمثل في مبادرة الحكم الذاتي التي ستحول للصحراويين تسير شؤونهم بأنفسهم، وبالتالي فمنطقة تويزكي لا تتجزأ ولا تقع بمعزل عن الصحراء بالإضافة إلى محافظات آسا الزاك وكلميم وطانطان الذين يحسون بنوع من الإقصاء في تعاطي الدولة مع مطالبهم الاجتماعية والاقتصادية، رغم ما قدموه وسبق قدمونه من تضحيات جسام في سبيل الوحدة الوطنية والذود عن كل حبة رمل في الصحراء.

وهكذا نرى أن جماعة تويزكي للرحل لم تحد عن القيام بدورها من خلال السهر على تنظيم فعاليات المهرجان والسهر على تنظيم فقراته بإسنادها للمتخصصين في المجالات: الألعاب الشعبية- مزاين الإبل- سباقات الإبل- محاضرات البحث العلمي وندواته.

ختاما وجب على مراكز البحث والجامعات المغربية توثيق فعاليات المهرجان ونشرها وتقاسمها مع الباحثين عبر كتب تاريخية تساهم في حفظ الهوية التاريخية والوطنية؛ ومواجهة المراكز البحثية التي ترصد ميزانيات ضخمة من أجل دعم التضليل والتحريف بخصوص قضايا الصحراء. فجهود المملكة لا يمكن إنكارها إلا أنه وجب مضاعفتها بالنظر لحساسية القضية والمرحلة التي اتسمت بتنظيم اصطفايات مناوئة للمملكة المغربية وراغبة في تقسيم مجالها وتقطيع صحرائها وهو أمر صعب، إلا أن مواجهته يعتبر أفضل

دور مهرجان توييزكي الدولي للرحل في حفظ الهوية الثقافية والتراثية والوطنية بالصحراء المغربية د.الشيخ حبتا

من انتظار تنامي الاصطفافات والتكتلات المغرصة التي تحركها الضغينة والكراهية إزاء تاريخ المملكة العريق والموغل في القدم بقرون لا بعشرات السنين.

دور مهرجان تويكي الدولي للرحل في حفظ الهوية الثقافية والتراثية والوطنية بالصحراء المغربية د.الشيخ حبتا

قائمة المصادر والمراجع :

أولاً- المراجع العربية :

- ابن منظور، لسان العرب، ج1، دار صادر، بيروت، لبنان، د.ت.ن،
- أحمد الشرفاوي، من التراث الإماراتي، ج2، ط1، مركز الياة للنشر والإعلام، القاهرة 2014م.
- جرمان عياش، أصول حرب الريف، ترجمة محمد الأمين البزاز وعبد العزيز التمسماي خلق، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 1998م .
- دستور المملكة المغربية 2011م.
- روم لاندو، تاريخ المغرب في القرن العشرين، ترجمة نيقولا زيادة، ط2، دار الثقافة، بيروت، 1986م .
- زيدان أحمد عادل، الدور الحضاري لدولة الإمارات العربية المتحدة في صون التراث الثقافي العربي والعالمي من أجل تنمية مستدامة، ط1، ندوة الثقافة والعلوم، دبي، 2019م .
- عباس الجزائري، ثقافة الصحراء، ط1، دار الثقافة، الدار البيضاء، 1978م.
- عبد الهادي فك، نور الدين ازديدات، محمد حمو، دليل مواقع الفن الصخري بجهة كلميم وادنون، المحافظة الجهوية للتراث الثقافي بجهة كلميم وادنون، 2020م .
- عبد الهادي فك، نور الدين زديدات، محمد حمو، دليل مواقع الفن الصخري بجهة كلميم وادنون، المحافظة الجهوية للتراث الثقافي بجهة كلميم وادنون، 2020م .
- محمد دحمان، الساقية الحمراء ووادي الذهب في الكتابات الإسبانية 1885-1939م، ط1، طوب بريس للطباعة والنشر والتوزيع، الرباط، 2014 .
- محمد عابد الجابري، المسألة الثقافية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، بيروت، 1999م
- محمد علي غوات، العرب والعولمة، منشورات مكتبة مدبولي، القاهرة 2002م،
- مصطفى الخلفي، مغربية الصحراء حقائق وأوهام حول النزاع دليل من أجل ترفع فعال ومؤثر، ط1، 2019م .
- ناصر حسين العبودي، صفحات من آثار وتراث دولة الإمارات العربية المتحدة، ط1، مركز زايد للتراث والتاريخ، العين، 2003م .
- نورالدين بلحداد، السلطان الحسن الأول والسيادة المغربية على الأقاليم الجنوبية 1873-1894م، ط1، منشورات المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير، 2011م .
- أبو الفتوح محمد والزهراني، عبد الناصر بن عبد الرحمان، التراث الثقافي ماهيته، مهاداته وكيفية الحفاظ عليه، ط1، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، 2017م.

دور مهرجان تويكي الدولي للرحل في حفظ الهوية الثقافية والتراثية والوطنية بالصحراء المغربية د.الشيخ حبتا

- ألبيير عياش، المغرب والاستعمار حصيلة السيطرة الفرنسية، ترجمة عبد القادر الشناوي ونور الدين سعودي، ط1، دار الخطاب للطباعة والنشر، 1985م .
- الطالب بوياء العينين، الجهوية كخيار استراتيجي لمعالجة الإشكالات التنموية والسياسية، الجهوية المتقدمة بالمغرب، ط2، طوب بريس، الرباط، 2011م .
- الطيب بياض، المخزن والضريبة والاستعمارية ضريبة الترتيب 1880-1915م، إفريقيا الشرق، الدار البيضاء، 2011م،
- أمينة المسعودي، مشروع الحكم الذاتي المغربي، دار أبي رراق للطباعة والنشر، مركز الدراسات الصحراوية، الرباط، 2016م
- بلقاسم كرمي، السيادة المغربية من خلال التسويات السلمية في القانون الدولي، مطبعة فضالة، المحمدية، 1988م .
- جرمان عياش، دراسات في تاريخ المغرب، الشركة المغربية للناشرين المتحدنين، ط1، 1986م.
- حازم حسن الأعرج، الفكر الثقافي في دولة الإمارات العربية المتحدة، ثبات الأصل ومواكبة العصر، ط1، أوستن ماكولي للنشر، 2021م،
- صالح المستف، الجهة بالمغرب رهان جديد لمغرب جديد، منشورات الجامعة المغربية، الدار البيضاء، 1993م.
- عبد الرحمان المودن، البوادي المغربية قبل الاستعمار، قبائل ايناون والمخزن بين القرن 16 و19م، منشورات كلية الآداب، الرباط، 1995م
- عبد الله العروي، مجمل تاريخ المغرب، المركز الثقافي العربي، ط، الدار البيضاء، 2007م.
- عبداتي بوشعاب، الدراما التلفزيونية من الإنتاج إلى التلقي، ط1، سليكي أخوين، طنجة، 2020م
- علال الخديمي، المدخل الأجنبي والمقاومة بالمغرب 1894-1910م، حادثة الدار البيضاء واحتلال الشاوية، ط2، إفريقيا الشرق، 1994م.
- كريمة خورشنا بنعثمان، نزاع الصحراء في إطار الأمم المتحدة حديث التاريخ .. ومغزل السياسة، بوانت كوم، 2015م .
- لاكروا، نوميديا وموريطانيا الطنجية، أورده إبراهيم حركات وآخرون، دار الكتب، لبنان .
- محمد المنوني، مظاهر يقظة المغرب الحديث، ج2، ط2، 1985م.
- محمد بوبوش، الجهوية السياسية كأداة لتجاوز مشكل الصحراء، منشورات المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، ط1، الرباط، 2006م .
- محمد بوكبوط، الممالك الأمازيغية في مواجهة التحديات، صفحات في تاريخ الأمازيغ القديمة، مركز طارق بن زياد، 2002م .
- محمد خير فارس، المسألة المغربية 1900-1912م، ط1، مكتبة دار الشرق، 1980م.
- هيروودوت، نصوص قديمة حول المغرب، أورده جون برينيون في تاريخ المغرب، منشورات هايبي، 1967م.

ثانيا -المراجع الأجنبية :

- A. Mattelart, « Diversité culturelle et mondialisation », Ed. La découverte, Paris, 2005.
- Frédéric de la Chapelle, les Tekna du Sud Marocain, Paris, 1934.
- Jilal Aladnani, Sébastien Boussois, à la conquête du Sahara Marocain, Casa-Express éditions, Rabat-Paris.
- José Antonio Gonzales Alcantud, Marroquies en la guerre civil espanola, campos equivococ, Anthropol editorial, Barcelona, 2003.
- Le capitaine De Furst, étude sur la tribu des Aït Oussa, Assa le 5 août 1939, centre d'études et de recherches « Entreprendre », Imprimerie et papeterie El Watanya, Marrakech, 2011.
- Vincent Mansour Monteil, écrits sur le Sahara, 1^{ère} édition, Imprimerie papeterie El Watanya, Marrakech, 2013.
- Naima Elkhatib Boujibar, mémorial du Maroc : Naissance d'un foyer, Nord organisation, Rabat, 1983.

ثالثا -الدوريات العربية :

- ادوارد تايلور، الثقافة البدائية، ترجمة علي سيد الصاوي، مجلة عالم المعرفة، عدد 223، يوليو/ تموز 1997م
- الشيخ حبتا، النظام الضريبي في مغرب ما قبل الحماية، دراسة تاريخية (1800-1902م)، مجلة الذاكرة الوطنية، عدد 43، منشورات المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير، 2024م .
- تيري ايغلتن، الثقافة في طبعاتها المختلفة، ترجمة نادر الأديب، منشورات مجلة الكرمل، عدد2، بيروت، 2000م .
- عبد الإله بلقزيز، العولمة والممانعة: دراسات في المسألة الثقافية، المعرفة للجميع، عدد 4، منشورات رمسيس، الرباط، فبراير/ شباط 1999م .
- عبد الله لاطرش، الأمثال في اللهجة الحسانية، البنية الجمالية والصورة الاجتماعية، مجلة آفاق علمية، عدد3، المجلد 13، 2021م .
- عبد الهادي بوطالب، العالم ليس سلعة: في نقد العولمة، منشورات الزمن، العدد 26، الدار البيضاء، 2001م
- ليلى حنانة، البنية السردية في الحكاية الشعبية "ثلث طرش نموذجاً"، مجلة الدراسات الثقافية واللغوية والفنية الصادرة عن المركز العربي الديمقراطي برلين (ألمانيا)، العدد 14، المجلد4، غشت/آب 2020م .

دور مهرجان توييزكي الدولي للرحل في حفظ الهوية الثقافية والتراثية والوطنية بالصحراء المغربية د.الشيخ حبتا

- محمد سعيد الكتبي، أسعد حمان أبو رمان، جهود إمارة الشارقة في حفظ التراث الثقافي واستدامته خلال الفترة من 1971-2020م، مجلة وقائع تاريخية، عدد 39، يوليو/تموز 2023م .
- خالد بويقران، محمد بويقران، كابات والحملة الاستعمارية الاسبانية على افني سنة 1934م، وردود فعل المقاومة، مجلة الذاكرة الوطنية، عدد 30، منشورات المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير، 2017م
- عبد العزيز بنعبد الله، الفن المغربي تعبير رائع عن مدارك الأجيال، مجلة اللسان العربي، الجزء 1، المجلد 9، يناير 1972م .
- عبد الغني رجواني، عصر المعلومات: جموح تكنولوجيا المعلومات في ظل العولمة، المعرفة للجميع عدد 9، منشورات رمسيس، الرباط، غشت/ آب - شتنبر/أيلول 1999م
- مجموعة مؤلفين العولمة والنظام الدولي الجديد، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة كتب المستقبل العربي، عدد 38، بيروت دجنبر/ كانون أول 2004م .
- رابعا - الدوريات الأجنبية :
- Alternatives économiques, hors série N° 59, décembre 2003.
- Alternatives économiques, hors série N°62, 4^{ème} trimestre 2004.
- خامسا -الرسائل الجامعية :
- الشيخ حبتا، الضغوط الإقليمية والدولية على المغرب بشأن الصحراء المغربية 1974-2014م، رسالة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ، 2023.
- سادسا -الشبكة الدولية :
- أصوات مغربية، ماذا تعرف عن اللهجة الحسانية؟ بتاريخ 16 نونبر/تشرين ثاني 2018م:
<https://www.maghres.com>
- الشارة... لعبة تقليدية يتوارثها الموريتانيون ومساع لنشرها بالخارج، جريدة أصوات مغربية الإلكترونية، على الموقع الإلكتروني: <http://www.maghrebvoices.com> بتاريخ شتنبر/أيلول 2023م.
- المغرب يستعرض تجربة التعاون الإفريقي، جريدة هسبريس الإلكترونية: <http://www.hespress.com> بتاريخ الثلاثاء 7 مارس/آذار 2023م، على الساعة 17:04.
- زبيدة الخواتري، العربية والأمازيغية والحسانية والأندلسية والإفريقية... الروافد الثقافية المتنوعة للمغرب، موقع الجزيرة الإلكتروني، بتاريخ 2020/1/5م .
- عبد القادر نبال، منطلقات العولمة، أهدافها وآلياتها وآثارها الاقتصادية والاجتماعية. أنظر الموقع الإلكتروني:
www.kobayat.net/data/documents/arab-awlamat

دور مهرجان تويزكي الدولي للرحل في حفظ الهوية الثقافية والتراثية والوطنية بالصحراء المغربية د.الشيخ حبتا

- عبد المجيد بوشتي، سياسة السدود بالمغرب، البيعة بريس من أجا مستقبل مستدام منصف وعادل، على الموقع الإلكتروني

<https://albaiaapresse.ma>

- مبارك أيت خليفة، إشكالية توطين بدو الصحراء، الجريدة الإلكترونية صحراء بريس، بتاريخ 1 يونيو/ حزيران 2013م:

www.maghress.com

- محمد عابد الجابري، مفهوم الثقافة وقاموس الخطاب العربي المعاصر، منشور في المدونة الشخصية للكاتب:

www.aljabriabed.net/culture1htm تاريخ الدخول: 2018/07/22م.

- هلا خريسات، مفهوم التراث غير المادي، الموقع الإلكتروني موضوع: www.mawdo3.ma آخر تحديث 08:45

بتاريخ 13 أغسطس 2023.

-غالب أحمد عطايا، العولمة الثقافية عن موقع: www.fikrwanakd.net

-<https://www.mawdo3.com>

- عماد فواز، قبائل بني حسان، جريدة الوطن الإلكترونية، 12 غشت/آب 2016م، على الموقع الإلكتروني

<https://www.al-watan.com/PrintNews>

- الزبير غالي، لغتي هويتي (اللهجة الحسانية)، 13 أكتوبر/تشرين أول 2011م،

<https://www.facebook.com/159348824158541/photos>

سابعاً-البحوث والمؤتمرات :

- زيدان أحمد عادل، الدور الحضاري لدولة الإمارات العربية المتحدة في صون التراث الثقافي العربي والعالمي من أجل تنمية

مستدامة، ط1، ندوة الثقافة والعلوم، دبي، 2019م .

- سلامة سالم سلمان، دور التراث الثقافي في التنمية المستدامة ومدى مساهمته في تحسين نوعية حياة المجتمعات المحلية، بحوث

وأوراق عمل ندوة الاتجاهات المعاصرة في إدارة التراث الثقافي، المنعقدة في مراكش (المملكة المغربية في غشت/أغسطس 2008م/

المنظمة العربية للتنمية الإدارية، أعمال المؤتمرات، القاهرة .

السلطان مولاي اليزيد (1790-1792) والتنكيل باليهود

بين الفتنة الداخلية وتصفية الحسابات

د. غزلان بن صوفية

حاصلة على دكتوراه في التاريخ من جامعة سيدي محمد بن عبد الله

كلية الآداب والعلوم الإنسانية سايس-فاس

المملكة المغربية

الملخص:

نجد أن تجربة الحياة السياسية لمولاي اليزيد ورغم قصر مدتها تكتنفها الكثير من الظلال، فالأحكام الغير المنصفة في حقه جعلت منه مجرد قوس داخل مسار خلافة السلاطين والملوك العلويين، حيث تُجمع جل الأسطوغرافيا التي أرخت لسيرته، على أن الرجل كان شخصا مغامرا مندفعاً قاد البلاد نحو الفتنة والهلاك. والواقع أن مولاي اليزيد، كان يعكس في مواقفه تطلعات شرائح عريضة من المجتمع، فلقد سعى إلى استتباب الأمن في البلاد وبجميع الطرق سواء باللين أو الشدة، وكان عداؤه لبعض اليهود نابعا من كونهم يمارسون الاحتكار للموارد الاقتصادية الأساسية في المغرب، وبحكم تفاعلهم مع أفكار الثورة الفرنسية، روجوا لها فأثاروا بذلك الانقسامات الاجتماعية.

فقد ظل منغيا طيلة شبابه بسبب الدسائس والمكائد التي كانت تحاك ضده، وكان لبعض اليهود يد في ذلك، لذا حاولنا في هذه الورقة التطرق لفتنة يهود تطوان على عهد السلطان مولاي اليزيد "1790 - 1792"، في إطار مقارنة بين كتابات محلية وأجنبية عموما، دون إغفال رسائل عبرية، لمعرفة هل الأمر يتعلق فعلا بتعرض اليهود للتنكيل ومحاولة تصفيتهم أم أن الأمر هو مجرد فتنة ليس إلا؟ دون أن نُغفل طبعا تقديم بعض الروايات عن معاناتهم في تلك الفترة وبعض أسباب الاعتداء عليهم.

الكلمات المفتاح: السلطان مولاي اليزيد "1790 - 1792" - يهود تطوان - فتنة أم تصفية - معاناة اليهود - الدسائس والمكائد

Abstract:

Despite its brevity, Moulay al-Yazid's political life is shrouded in many shadows. The unfair rulings against him rendered him a mere figure within the succession of Alaouite sultans and kings. Most histories chronicling his life agree that he was an adventurous, impulsive man who led the country toward strife and destruction. In reality, Moulay al-Yazid's positions reflected the aspirations of broad segments of society. He sought to establish security in the country by all means, both gentle and harsh. His hostility toward some Jews stemmed from their monopoly on Morocco's essential economic resources and, by virtue of their engagement with the ideas of the French Revolution, their promotion of it, thereby inciting social divisions. He remained in exile throughout his youth due to the intrigues and plots that were hatched against him, and some Jews had a hand in that, so in this paper we tried to address the sedition of the Jews of Tetouan during the reign of Sultan Moulay Al-Yazid (1790-1792), within the framework of a comparison between local and foreign writings in general, without neglecting Hebrew letters, to find out whether the matter is really related to the Jews being exposed to persecution and an attempt to eliminate them or whether the matter is just a sedition and nothing more? Without, of course, neglecting to present some accounts of their suffering during that period and some of the reasons for the attacks on them.

كثر الجدل حول قمع السلطان مولاي اليزيد لليهود إبان حكمه، واضطهاده وتشريده لهم، فاستغل الذين كتبوا عن هذه الفترة الطابع الحزين الذي يجعل النصوص العبرانية حول المرحلة تدخل في إطار أدبيات بكائيات التاسع من شهر آب (ذكرى خراب الهيكل)، ووظفوها في إطار إنتاج تاريخ دموي لهذا السلطان المصلح الذي لم يحكم سوى سنتين فقط.

فلما بويع مولاي اليزيد، سعى جاهدا إلى استتباب الأمن في البلاد وبجميع الطرق سواء باللين أو الشدة كما هي عادة جميع السلاطين، ولتحقيق ذلك بادر إلى إجراء مجموعة من الإصلاحات المالية والعسكرية، كإلغاء المكس وتنظيم الجيش، دون أن ينسى الانتقام من الإهانات الشخصية التي تعرض لها أثناء نفيه، ضد من كانوا سببا في محنته أو شاركوا فيها.

لذا سنحاول في هذا العمل تسليط الضوء على هذه الفترة للوقوف على ما جرى فعلا، وهل الأمر يتعلق فعلا بفتنة أم أنه مجرد محاولة تصفية حسابات؟

1- وضعية اليهود على عهد السلطان سيدي محمد بن عبد الله

شهدت مدينة الصويرة منذ تأسيسها نشاطا تجاريا كبيرا، وأضححت بذلك أهم المرافئ المفتوحة على ما وراء البحار، حيث استقطبت عددا كبيرا من التجار اليهود الذين استقروا بها بمن فيهم طبقة كانت تعرف بتجار السلطان. فكان هذا العامل الاقتصادي حجر الزاوية في بناء مجتمع يهودي نشط تجاريا وفكريا. ويقدر ما كانت هذه الطائفة ترعى التقاليد والأعراف، بقدر ما كانت تعيش حياة عادية لا تفرق بين أهل المعتقدات في مناحي الحياة على اختلاف أنواعها، فاليهودي رجل إنسان بغض الطرف عن معتقده، يصادق جاره المسلم ويعاديه ويكرهه بما خلق عليه الله الإنسان. والمسلم وإن كان من عامة الناس كان يعمق إيمانه بما جاء في الكتاب العزيز: "يا أيها الناس إنا خلقناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا" كان هذا الإيمان وإن كان نظريا، من أعظم ما ميز الله به الإنسان المغربي المتحضر بذواته، الرفيع الأخلاق في تمدنه، القنوع بما هو عليه، المؤمن بما تجري به المقادير خيرا أو شرا.¹

أ- دور اليهود في البلاط:

في أوائل الألفية الثانية، ظهر بحث بجامعة ستانفورد يحمل عنوان: «يهودي السلطان، المغرب وعالم اليهود السفرد»، لدانييل شرودر، الذي وقف كثيرا عند شخصيتين يهوديتين بارزتين في تاريخ الدولة العلوية، أحدهما هو «صامويل سومبال»، والثاني هو «مايير مقنين». فالأول كان ترجمانا ومستشارا دبلوماسيا للسلطان سيدي محمد بن عبد الله، وكاتباً بديوانه، ويقال إنه هو الذي نبه السلطان إلى أهمية الموانئ البحرية، ووجه نظره إلى مدينة الجديدة، لقرىها من مدينة الصويرة، المدينة التي تعرف حضورا متجذرا لليهود المغاربة، ثم توقف ابن سومبال بعد ذلك في جعل الصويرة أهم ميناء في المغرب، ومركزا لإقامة كل القنصليات الأجنبية.

أما مايير مقنين يهودي السلطان، الذي يحتل تاريخ مكانة اليهود في القصر السلطاني في الإيالة الشريفة، فهو الولد البكر لأبراهام كوهين الذي لقب في الحومة بمقنين نسبة للطائر العذب الصوت، لجمال صوته، ولد بمراكش في القرن 18 بملاحها الشهير، وبعد تأسيس سيدي محمد بن عبد الله لمدينة الصويرة عام 1764م، رحل التاجر أبراهام كوهين بن مقنين إلى المدينة الجديدة رفقة أبنائه الأربعة: شلومو، مسعود، دافيد ومايير .

¹ - حاييم، الزعفراني، *يهود الأندلس والمغرب*، ت. أحمد شلحان، ج. 1، مطبعة النجاح الجديدة، الرباط، 2000، ص. 7.

السلطان مولاي اليزيد (1790-1792) والتكامل باليهود بين الفتنة الداخلية وتصفية الحسابات دة. غزلان بن صوفية

كان ميناء الصويرة قد أصبح آنذاك أحد أكبر المراكز التجارية في المغرب بديناميته الاقتصادية النشيطة، ومن هذه المدينة سيتعمق الدور اليهودي في بلاط السلاطين العلويين الذين كلفوا تجارا يهودا كبارا بتزويد خزانة المخزن بالضرائب، وبشراء الأسلحة التي يحتاج إليها القصر سواء في معارك المخزن ضد قبائل السببية أو في صراعه ضد أطماع الدول الأجنبية.

كان هدف السلطان من هذه العملية هو الارتقاء بميناء الصويرة ليصبح الميناء الرئيسي في المغرب؛ وجعل المدينة مركزا لاستقطاب الأنشطة التجارية الأجنبية، ومقرا لإقامة كل القنصليات.

كما كان اختياره للصويرة، مدينة وميناء، نابع من حرصه على التحكم في مداخل التجارة في الموانئ الجنوبية؛ خصوصا وقد عرفت حالات التمرد من طرف بعض العمال والنافذين السياسيين في الجنوب؛ كما هي حالة العامل الطالب صالح الذي استأثر لزمن بمدخيل ميناء أكادير. وقد جرى العرف السلطاني التجاري بإقراض التجار اليهود رؤوس الأموال اللازمة لتجارهم، ولهذا كانوا يحملون صفة "تجار السلطان"، الذين يغذون الخزانة بمدخيل الرسوم الجمركية؛ كما كان يعول عليهم في تلبية حاجات المخزن من الأسلحة وباقي اللوازم، وحينما يعم الركود، وتهمز المداخل يطلب التجار بتسديد ما في ذمتهم من قروض سلطانية. ومن الأسماء اليهودية التي برزت، إلى جانب آل مقنين هناك: سالومون صباح، حايم كدالة، ومرخاي دي لامار وبوجناح..

وبخصوص تفاصيل المعاملات التجارية لآل مقنين بالمغرب، هناك العديد من الوثائق وبصفة خاصة كناشين تجارين للأخوين مقنين، تقدم حصيلة دقيقة وصورة صادقة عن الأنشطة التجارية لليهود المغاربة السفرديم حتى أوائل القرن التاسع عشر.

فشملت الواردات المنسوجات، السكر، البن، الأرز، قضبان الحديد، الصلب، القصدير، الشبة، الورق والسكاكين..¹ وفي العقود اللاحقة وصل الشاي الأخضر من الصين، عبر إنجلترا، ليصبح المشروب السائد، وليكون واحدا من أهم السلع المستوردة من طرف التجار اليهود¹.

ب- اليهود والمسلمون:

إن وجود أوليغارشية يهودية حسب تعبير حايم الزعفراني تتمتع بحظوة كبيرة عند السلطان، لم يكن ليمنع باقي اليهود في عهد سيدي محمد سيدي محمد بن عبد الله من الخروج من حيزهم للذهاب إلى حي المغاربة أو إلى القصر، لقد كان وفق ما أورده «لامبرير»² كان مفروضا عليهم ارتياد هذه الأمكنة حفاة، كما أن تلك الطائفة كانت تؤدي للسلطان ضرائب سنوية نسبية وهي معرضة دائما لأداء رسوم بشكل اعتباطي، عكس باقي المغاربة المسلمين.²

حاول السلطان أن يظهر حسن المعاملة لهم حسب تعبير لومبرير، إلا أن بيعهم البضاعة أربع أضعاف ثمنها، لم يمكنهم من الاعتناء، وبدل أن يتمتعهم السلطان بحقوقهم نجده هو سبب تعاستهم، بعدما لجأ أغلبهم إلى المغرب هربا من الإسبان والبرتغال وانتشروا

¹-دانييل شرودر، **يهودي السلطان المغرب وعالم اليهود السفرد،** تع. خالد بن الصغير، الرباط، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، دار أبي رقرق، الرباط، 2011، ص.231.

²- G.Lemprière, **Voyage dans l'Empire du Maroc et le Royaume de Fes**, fait pendant les années 1790 et 1791, trad . de M.de Sainte Suzane, éd.Tavernier Legras et Cordier, Paris, 1801,p. 154

بجميع مدن المغرب وبواديها، غير أنهم اعتبروا أقل مكانة، رغم ذكاء بعضهم المتميز والذين كانوا يشغلون مناصب المسؤولية في المجال المالي والتجاري وكذا صرف العملة..¹

ويضيف لومبرير ورغم الخدمات التي كانوا يقدمونها، إلا أن المغاربة عاملوهم بقسوة لم يعاملوا بها حتى حيواناتهم، مما أدى بهم إلى رفع شكاويهم، لكن لم يجدوا من ينصفهم وهو ما دفعهم للانتقام بسبب الظلم الذي تعرضوا له وبجميع الأشكال، فكل هذا الاضطهاد جعلهم بدون مبادئ ولا نزاهة². وسنطوي هنا نموذجاً يهودي كان مشهوراً اسمه يعقوب اتاييل (Jacob Attael) الذي لعب دوراً مهماً داخل الإمبراطورية، حيث أعجب به السلطان سيدي محمد، وجعله كاتباً في بلاطه ومنحه ثقته التامة غير أنه سرعان ما خان تلك الثقة وبادلها بالإساءة للسلطان وأتباعه.

فقد تواجد اليهود في جميع ربوع المغرب في المدن كما في القرى، في أعماق دمنات وسوس إلى جبال الريف الصعبة الولوج، إنهم في جميع القرى والتجمعات المهمة، العربية منها والأمازيغية، يلعبون دور الوسيط بين السكان والمزارعين والموانئ. فهم باعة السكر والشموع والمصرفيين، والعرب يظنون أنهم لن يكونوا سعداء ولن يعرفوا ماذا يفعلون في الأماكن التي تغيب عنها هذه الأقلية.³

وتأسيساً على ما سبق يتبين أن واقع اليهود لم يكن أفضل حالاً في عهد سابق عن حكم مولاي اليزيد، بل إن تلك الظروف الضاغطة والمهينة التي عايشتها تلك الطائفة لعقود وعهود مضت، والتي جعلت من بعضها يمارس أشكالاً من المكر والخداع كنتيجة، أدى إلى الاحتقان بينهم وبين فئة من باقي المغاربة باتت تتحين الفرصة للانتقام من خبث تلك الأقلية الأكثر اضطهاداً على حد قولها.

2_ السلطان مولاي اليزيد وأحداث تطاوين بين النصوص العربية والعبرية

في ذكرها لأحداث تطاوين استعملت النصوص العربية ألفاظاً وعبارات معينة مثل "إطلاق الجند على اليهود"، و"استباحتهم واصطلام نعمتهم"، أو "الإذن للجيش بنهب ملاح أهل الذمة"، أو "أمر مولاي اليزيد للجيش بنهب ملاح تطاوين والاحتواء على ما فيه من مال". وهذا المعجم وهذه العبارات تجعل النصوص العربية المقتضبة المتعلقة بأحداث تطاوين على عهد السلطان مولاي اليزيد، مغايرة للنصوص العبرانية المغربية التي أمعن في تبيان همجية التقتيل والتشريد والسلب الذي طال يهود تطاوين في تلك الفترة، وهو أمر يصعب أن يقع، ويستبعد حدوثه بتلك الصورة ولتبيان هذا الموضوع تم اعتماد المصادر العبرانية التالية:⁴

— رسالة ابن أبي الربيع إبراهيم كوريات إلى أبيه المستقر في الصويرة. وقد أورد تفاصيلها اليهودي الإيطالي الأصل سمبول رومانيلي الذي انتقل من جبل طارق إلى المغرب على عهد السلطان سيدي محمد بن عبد الله، وأقام مدة ليست بالقصيرة في تطاوين وطنجة، ثم تنقل بين مدن المغرب ودون رحلته التي طبعت في إنجلترا في النصف الثاني من القرن التاسع عشر وقد قام الباحث نورمان ستيلمان من جامعة بغمهتون بترجمتها ترجمة جيدة إلى الإنجليزية.⁵

1. Lemprière ,op.cit.,p.155

2.-Ibid.,p.156

3 -Ludovic, De Campou, *Un Empire qui croule le Maroc Contemporain*, éd.Plon, Nourrit, et Cie, Paris, 1886, p.38

4- عبد العزيز، شهر، *يهود تطاوين وأورشليم الصغيرة*، منشورات جمعية تطاوين أسمىر، تطاوين، ط.1، 2000، ص.11

5- عبد العزيز شهر، *كتاب التواريخ - أحبار عائلة ابن دنان الغرناطية الفاسية ومع كتاب القبالة لنزيل فاس الربيع إبراهيم بن سليمان طروتياي*، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية تطاوين، تطاوين، 2007

– نصوص للري بن عطار من كتاب "دبري هيميم شل فاس" أو كتاب التواريخ، والكتاب من تأليف أفراد من عائلة ابن دنان الغرناطية الفاسية، نشره سنة 1993 محققا الباحث مير بنيهاو في مركز البحث حول الشتات *Diaspora Research Institute Tel Aviv* وقد تم تحقيقه وترجمته من العبرانية إلى العربية.

وقد كان الباحث جورج فيدا G. Vajda قد ترجم بعض نصوصه إلى الفرنسية، ونشرها في مجلة هسبريس تحت عنوان *Un Recueil de Textes Historiques Judéo – Marocaines* غير أن ترجمته أفقدت النص رونقه، وكثيرا من تفاصيله على حد تعبير عبد العزيز شهير.

– نص لحبيب بن يوسف طوليدانو،¹ من كتاب التواريخ السالف الذكر.

– مراثية لشاعر مكناس داود هارون بنحسايين صاحب ديوان "تليلة لدافيد" (تسبيحة لداود) نشر في أمستردام بعناية اليهودي المغربي موسي الدرعي،² وأعيد طبعه في الدار البيضاء في الثلاثينيات من القرن العشرين.

وقد نشرت المراثية منفردة كذلك من طرف الباحث كوفمان *Kaufman* سنة 1898 في مجلة الدراسات اليهودية R.E.J تحت عنوان:³

Une élogie de David B. Aron ibn Husein Sur les souffrances des juifs au Maroc en 1790

– مراثية مخطوطة لابن الدهان الطنجي جاء في كتاب التواريخ:

"في آخر شهر نيسان من عام 5550 لبدء الخليفة (1790) بلغ خبر شؤم من مدينة الرباط يعلن موت الملك سيدي محمد تغمد الله برحمته. وضجت كل المدينة، وكانت فوضى عظيمة، وكان ارتباك في أوساط اليهود وبين الكوييم. وانتابنا خوف وعجز وذعر، وخلصنا أنفسنا موتى، وقلنا إن أهل القبائل سينزلون إلى المدينة يقينا ليسلبوا الجميع وليستبيحوا النساء، وكان الجميع يفر ويهرب أمواله تحت البيوت، ولم يغمض لأحد جفن تلك الليلة، لأن الجميع كان يحفر ويبي على الأموال، وهناك من هرب أمواله عند الكوييم.

وبايعوا ابن السلطان، وكان اسمه مولاي اليزيد، وكان فارا من أبيه⁴. وكان أبوه يروم قتله لأنه كان متمردا عليه، ولم تمض أيام قليلة حتى سمعنا أن المولى يزيد خرج من الجبل وذهب إلى تطاوين. وخرجت طوائف تطاوين وبأيديها هدية يوم السبت المقدس، وأمر السلطان بقتل يهود مملكته وأمر لمن أتى برأس يهودي بعشرة مثاقيل، وقالوا بسفك روح الطائفة وأهم الله أحد قضاة المدينة الذي انحنى أمام المسيح، وقال له: لن يكون فعلا حسنا حسب شريعتنا قتل كل اليهود. قال الملك: إنني أخذت عهدا على نفسي مع قبيلة أمهاوش "عليها اللعنة" بأن أقتل كل اليهود حتى أتولى الأمر، فأجابه القاضي: ليست هذه بمشورة، اسلبهم أموالهم واتركهم

¹– عبد العزيز شهير، جوانب من تاريخ جماعي يهود تطوان بصمات سفيرادية في فضاء مغربي ضمن : Hespéris-Tamuda LI (2) (2016):p.326

²– عبد العزيز، شهير، م.س.، ص.12

³–David Kaufman, "Une élogie de David Ben Aron Ibn Housen sur les souffrances des juifs au Maroc en 1790," Revue des études juives 37 (1898): 120 – 126.

⁴– عبد العزيز، شهير، يهود تطاوين أورشليم الصغيرة، م.س.، ص.13

السلطان مولاي اليزيد (1790-1792) والتنكيل باليهود بين الفتنة الداخلية وتصفية الحسابات دة. غزلان بن صوفية

كالموتى. وقال قولاً حسناً، وأرسل السلطان كل القبائل التي كانت معه إلى تطاوين وسلبوا اليهود يوم السبت المقدس، وكان اليهود مقيمين مطمئنين لا يعلمون ما سيحل بأموالهم. وأمرنا أن ننقل ثروتنا وأموال الكوييم التي كنا نقوم عليها على ألف جمل، وبعد ذلك أرسل الملك "الوداية" الذين كانوا نازلين بمكناس لسلب ملاح مكناس، وهكذا فعلوا يوم 14 من شهر أيار، وأخبروا بأن المسيء صفح عنهم كي يرجع الفارون من الطائفة، ويخرجوا ثروتهم.

واستجاب كثير منهم لهذا الأمر، واجتمع الرجال والنساء والأولاد، وكانوا يتضرعون جوعاً وعوزاً، وتعرضوا للسلب في أزقة المدينة".

ونقل الربى يهودا بن عطار ما يلي من تقييد الربى إلبعازر بملول كما جاء في كتاب التواريخ:¹

"وفي شهر نيسان سنة 5550 لبدء الخليقة مات سيدي محمد، وملك ابنه اليزيد "المدنس" (شخيق طمى). ويوم السبت الأعظم وصل الخبر المريع المدينة، وكانت كل القلوب مغمومة. وفي أيام العيد وصلت رسائل من مدينة الرباط تعلن موت سيدي محمد بغتة، ولم يكن ابنه الطاغية بالمدينة، وبمجرد هلاك أبيه انتقل إلى تطاوين ليحكمها، ونصب نفسه خلفاً له، وقرر إبادة كل يهود تطاوين، والعياذ بالله، كما فعل هامان، فأرسل عبيده لاستباحة حي اليهود من الحبل إلى رباط الحذاء [سير الحذاء]، ونهبوا كل ما تشتاقت إليه النفس من مأكلاً، وكل ما أعدنا لعيد الفصح، أخذوا كل شيء وأذلوا النساء واستحبوا العذار، وأخضعوا الشبان الصلحاء وكم هي النفوس التي أزهقوا.

وكان زمن محنة يهود تطاوين ما عدله زمن قبله. ومن هناك سافر الملك إلى مدينة الرباط، وكان حظ يهود الرباط كيهود تطاوين في اليوم الثاني من الفصح، وكذلك كان مصير يهود سلا.

ومن هناك أرسل الملك رسالة إلى كل قواده وعبيده في كل عمل المغرب، قراه ومدنه بأن يسلبوا وينهبوا كل أموال اليهود وركسهم. وكان نصيبهم كنصيب تطوان في السلب والنهب وإذلال النساء، وهلكت نفوس كثيرة. وملك بعده أخوه المولى سليمان في السابع عشر من آذار سنة خمسين وخمسمائة بعد الخمسة آلاف لبدء الخليقة، وكان قلب هذا الملك بيد الله، وجهه للصلاح والعطف على بني إسرائيل... فصنع معهم حسنات عظيمة. وفي نهاية شهر آذار ورد الربى السموال دانيو من مدينة وزان على المولى سليمان²، واستقبله بكرم كبير".

قال: "في شهر نيسان سنة 5550 ملك مسيء متكبر عدو اليهود كهامان الشرير اسمه اليزيد دمر اسمه، ظلم إسرائيل في كل مدن المغرب وقتل منهم أناسي كثيرة..."

ونقل عن مردخاي بيردغو ما يلي مما ورد في كتاب التواريخ:

"سنة خمسين وخمسمائة بعد الخمسة آلاف لبدء الخليقة هي سنة الذل والخراب والأسر والنهب والسلب بعد موت سيدي محمد بن عبد الله، وفيها جُرحَ أبناء إسرائيل الساكنون بأقاليم المغرب بمكناس وتطاوين والقصر والعرائش وتازة، وخرج أبناء فاس وهجروا ملاحهم..."

وجاء في نص لحبيب بن يوسف طوليدانو ورد في كتاب التواريخ:

¹ - نفسه، ص. 14.

² - عبد العزيز، شهر، م.س.، ص. 15.

"واحسرتاه، مر بنا يوم مظلم، ما رأى مثله أباًؤنا ولا آباؤهم، يوم السبت الرابع والعشرين من شهر نيسان عام خمسين وخمسمائة بعد خمسة آلاف لبدء الخليقة، ورد على مكناس نبأ موت سيدي محمد بن عبد الله، وبسماح هذا أخذنا رعب وذعر... ووردت أخبار من مدينة تطاوين تفيد بأن الملاح قد نهب وهلكت مئات الأنفس ومئات البهائم، وورد الخبر بسلب يهود تطاوين والقصر والعرائش، وأخرج يهود فاس من الملاح إلى قصبه زرارة..."

أما رسالة ابن أبي الربيع إبراهيم كوريات التي أورد رومانيللي فصلا منها في كتابه المذكور فقد جاء فيها ما يلي:

"قدم مولاي يزيد إلى مدينة تطاوين يوم الجمعة بروح مدمرة ونفس محرقة لليهود...¹، لا يصغي إلا إلى نصيحة انتقامه وصوت غضبه، وقد خرج الناس للسلام عليه، خرج الفضلاء بلباسهم، لكنه ربطهم إلى ذبول خيولهم وأتى بهم إلى المدينة. ويوم السبت أمر عبيده بمهاجمة اليهود فقتلواهم... وكان شباب إسرائيل مهزومين. إلا أن الرب تجلّى فأجرى حكمته على لسان طالب فقيه قال للسلطان: حاشى أن يعاقب سيدي السلطان الشرير بالصدق، ولم يحكم الرسول محمد بذلك. رجاء لا تمد يدك إلى المذنبين. ما الذي صنعه ذلك القطيع؟ إذا أردت قتل هؤلاء المقهورين أو رغبت في ثروتهم، فمد يدك وخذ كل ما لديهم. قال السلطان: إذا كان الأمر كذلك، فكذلك افعلوا. وقال السلطان: كل ما تسلبون هو لكم.

فصعدوا إلى بيوت اليهود واقتحموا نوافذهم لسلب السلايب ونهب الغنائم، ونبشوا المطامير وفتشوا كل بيت، وكانوا كلما وقعت أعينهم على ثمين امتدت أيديهم إليه، بُحَّت المقدسات، وسُفِّكت أمتعة القديس في الأسواق، وانتزعت أقرط الذهب من آذان النساء، وأخذت الأساور من معاصمهن. وجرّدوا النساء وتركوهن عاريات، واستباحوا العذارى ودنسوا النساء وملاً صراخ اليهود كل الأرض... ولم يتمكن اليهود من الفرار..."

وفي تقديم مرثية داود هارون بن حساين المكناسي قال كلوفمان ناشرها في مجلة الدراسات اليهودية عدد 37 سنة 1898:

"حتى هنا كنا نعرف فقط من خلال علاقة صموئيل رومانيلي، الوحشية الفظيعة التي مورست على اليهود في المغرب، ولكن ذكريات وأهوال تلك الفترة احتفظ بها أيضا في وثائق أخرى في الجدول التاريخي اليهودي في هذه المرثيات التي تتعلق بأعاني الحداد المخصصة ل 9 آب.²

إن هذه المرثية المذكورة هي رواية يهودية لأحداث الفتنة التي عمدت مدن المغرب إبان مبايعة السلطان مولاي اليزيد، والشاعر في آخرها يعلن أن ما حدث ليس إلا عارضا، وأن السعادة ستتحقق للطائفة بمجيء المسيح المخلص ابن داود. وقد أفرغها ابن حساين في قالب قصائد التاسع من شهر آب، ذكرى خراب الهيكل رمز يهودية الدولة عند اليهود.

إن ابن حساين يضع حدث الفتنة في سياق فهم الطائفة للتاريخ، ومن شأن النكبات صغيرة كانت أو كبيرة أن تحقق تماسك الطائفة وتجعلها تعيش تاريخا خاصا في سياق التاريخ اليهودي، تاريخ السند الفاعل بالنسبة لها، وهي بهذا تعيش تاريخين في نفس الوقت: تاريخها اليهودي الخاص، وتاريخها في إطار تاريخ البلد (المغرب) الذي هي جزء لا يتجزأ منه.³

1- عبد العزيز، شهر، م.س.، ص. 16.

2- عبد العزيز، شهر، م.س.، صص. 17- 18.

3- عبد العزيز شهباز، جوانب من تاريخ جماعي يهود تطوان بصمات سبرفردية في فضاء مغربي ضمن : (2) Hespéris-Tamuda LI (2016):p.328

3_ حكايات عن معاناة اليهود ومساعدتهم من داخل البلاط

أ- نهب اليهود من طرف الجوييم وتدخل السلطانة أم مولاي اليزيد

عاش اليهود كارثة في ليلة 15 و16 ايار من 1790م، حيث اخترق جميع الجوييم المدينة وسلبوهم لمدة خمسة عشر يوماً، وأخذوا ينقبون داخل كل المنازل حيث وجدوا كنوزاً مجهولة أصحابها، كانت لأبائهم وأسلافهم. ويحكى أن في تلك الليلة كان كسوفاً للقمر من جراء الحريق. وفي الرابع من الشهر الموالي، اقتحم جيرانهم العبيد الملاح من أجل نهبهم، وأخذوا في الهرب من غرفة لأخرى والنساء يصرخن من الفجاعة وأغلبهن أجهضن خوفاً من العار الذي قد يصبنه. وفي ليلة 14 و15، لم يبق أحد في منزلهم لأنهم اجتمعوا مع عائلاتهم للبقاء، فجاء على لسانهم أن الله أنزل الشفقة في قلب أم السلطان مولاي اليزيد ومنعت النهب فتراجع أعداؤهم مذهولين.¹

ب- عفو السلطان عن اليهود وممتلكاتهم

جاء عند (Vajda): " في 24 من صوان (26ماي/ 6يونيو) في الصباح الباكر أرسل مولاي اليزيد مبعوثاً إليهم، والذي جمع جميع اليهود وقال لهم بأن السلطان عفا عنهم وأن عفوه يشمل ممتلكاتهم وأشخاصهم حيث لن يعانوا أبداً، شريطة أن يغادروا حيهم والذهاب للاستقرار في قصبة Zirara، ونحن نسمعه انقلب وضعنا ولم نعرف ماذا سوف نجيب لأن الأمر يتعلق بطردنا، ومباشرة جاء الجند والعبيد لإخراجنا وبدءنا الرحيل. كان يوماً شديد الحرارة، وذهبنا حفاة بدون أحذية إلى القصبة رفقة الحمالة والحمير الذين يحملون أثاثنا غير أنهم وضعوه وسط الطريق لأن المسافة بعيدة، في نفس اليوم رحل العبيد الذين يسكنون بالحي المجاور بدورهم إلى مكناس، في حين ثلاثة آلاف من الأودية جاؤوا من مكناس للاستقرار بفاس، كل هذا الدخول والخروج من المدينة سبب في جلبه داخلها، مع سحابة من الغبار والحرارة الجذ مفرطة.²

ج- اندلاع حريق يحي اليهود وطلب المساعدة من السلطانة الأم

شب حريق في فبراير 1791، في أكواخ اليهود واحترق معظم الأثاث. كان حريقاً مهولاً دفع بهم إلى الالتجاء إلى الضفة النهر، كان هناك تدافع بسبب فتاة صغيرة قضت نحبها، فاستغل الجوييم القاطنين بالحي المجاور هذه الكارثة فبدؤوا بنهبهم، ومن حسن الحظ أن والي المدينة شاهد الحريق من فاس الجديدة، فتحزم واتجه مع مرافقيه إلى المكان على حصانه، وأوقف الجوييم وضربهم وبقي حتى انطفأ الحريق.³ فأوصى عليهم ثم ولى من حيث أتى. وأعلن وجوب إطفاء القناديل والمواقد بسبب الحريق الذي اندلع في العديد من الأماكن واشتد في ليلة Simhat Torah (19\9 أكتوبر) 1791م، فبعد الصلاة أرادوا الاحتفال وإحياء ذكرى تدمير المعبد، في الواقع لم يتمكنوا من الاحتفال بطقوس مفرحة، لأنهم أحسوا على حد قولهم إن غضب القدر يلاحقهم فلقد وقع شغب كبير في القصبة، حيث شب حريق مهول، قضى على حوالي 200 كوخ، وكتب وخزانات وموائد وجرات العسل والسمن، وكذا اللحم المجفف. وقدر ذلك بحوالي عشر قناطر من الفضة، لم يتمكن أحد من إنقاذ حاجياته، حيث أن النار تتطاير من كوخ لآخر بشكل غير اعتيادي حيث وصل اللهب إلى السماء، فالتجأوا رجالاً ونساء وأطفالاً، إلى ساحة القصبة وبقوا هناك إلى غاية منتصف

¹- Georges, Vajda, « Un Recueil de Textes Historiques Judéo-Marocains », Collection Hespéris, N 12, éd. Larose, Paris, 1951, p.81

²- Georges, Vajda, op-cit., p.82

³- Ibid., p.87

الليل. فاليهود والجوييم نزلوا على الأكواخ بالعصي ووجدوا صعوبة في إطفاء النار، ونفس الشيء في اليوم الموالي عاشوا دخانا كثيفا، الأرض كانت سوداء مثل الفحم.

في يوم Simhat Torah، احتفل عدد قليل بالذكرى، لأن اليهود اجتمعوا وذهبوا للقاء الجوييم، وكذلك والدة السلطان حيث رووا لها مسألتهم، فتأثرت لمعانهم وكتبت لابنها السلطان مولاي اليزيد برسالة استعطاف تروي له حالتهم من أجل الشفقة عليهم.¹

مما سبق وعند مقارنة النصوص العبرانية السالفة الذكر بما ورد في المصادر المغربية العربية عن أحداث تطوان زمن السلطان مولاي اليزيد ومعاملته لليهود يمكن استنتاج ما يلي:

لقد كان وصول السلطان إلى تطوان يوم السبت الأعظم حسب المصادر العبرانية، وهو أمر يتعارض وما جاء عند السكيرج² (انظر تاريخ تطوان لمحمد داود، المجلد الثالث (ص 179)

تؤكد النصوص العبرانية على أن السلب وقع يوم السبت الأعظم بينما عند السكيرج يورد أن النهب بدأ يوم الخميس، وأن أهل تطواين استجدادوا بدار الشيخ الصالح المجذوب سيدي عبد الله الحاج البقال مخافة اندلاع النهب إلى ناحية المسلمين (انظر تاريخ تطوان م 3 ص 180).³ وهنا يسجل أنه باستثناء ابن إبراهيم بن عطار الذي أورد رومانيللي رسالته، التي كان بعث بها إلى والده المقيم في الصويرة، فإن النصوص المتعلقة بأحداث تطوان 1790م لم تشهد الوقائع المذكورة، مما انعكس على الأخبار التي أوردوها، فجاءت مضطربة، فغرضهم لم يكن التأريخ للنزلة بقدر ما كان استغلال معطياتها كمنفعة لتحقيق للطائفة مزيدا من التماسك، وتكفر لها خروجها عن سياق تاريخها المنشود، لتحقيق وعي بالتاريخ يعيد إنتاج سياق أحداث خراب الهيكل كل يوم من 9 آب \ أغسطس.⁴

— انطلاق النهب والسلب يتعارض والطمأنينة التي ورد ذكرها في النصوص العبرانية،⁵ من انشغال اليهود في دفن ذخائرهم، ويتعارض مع ما ذكره من استقبالهم للسلطان يوم الجمعة عند مشارف باب النوادر، حاملين الهدايا، فالسلطان ورد على تطوان يوم الخميس.

— جاء عند الضعيف أن النهب طال الملاح، ولم يتحدث عن قتل أكثر من يهودي سيق إلى السلطان ليقتص منه بسبب سبه أحد الشرفاء وهذا الأمر يتعارض مع ما جاء في النصوص العبرانية من إبادة لكثير من اليهود (انظر تاريخ الدولة السعيدة في حديثه عن مولاي اليزيد). أما الزباني في معرض حديثه عن السلطان مولاي اليزيد في "الروضة السليمانية" فقد اكتفى بالقول "وأطلق الجند على أهل الذمة فاستباحهم وأزال نعمتهم"⁶

1- Ibid. ;p.88

2- عبد العزيز، شهر، م.س.، صص. 18-19، انظر أيضا محمد داود، تاريخ تطوان، المجلد 3، ص. 179.

3- محمد، داود، تاريخ تطوان، م. 3، منشورات جمعية تطاون أسمير، مطبعة الخليج العربي، تطوان، ط. 1، 2009، ص. 18.

4- Hespéris-Tamuda LI (2) (2016):p.329

5- شهر، م.س.، ص. 19.

6- أبو القاسم الزباني: الروضة السليمانية في ملوك الدولة العلوية ومن تقدمها من الدول الإسلامية، مخطوط ص. 228

— نجد المصادر العبرانية المغربية تتفق مع المصادر العربية المغربية (الضعيف مثالا) في ذكر حادث تعليق ثلاثة من اليهود في مكناس وقتل الحزان فُحُّهُ أو بَكُّهُ (الحسن بَحُّه)، والمصادر العبرانية تذكر أسماء هؤلاء الثلاثة وهم: بنيامين بن سمحون، ويعقوب بن سعدون، ومرديناخي الشريكي أو الحزان باكة أو *Paco*، الذي ذكر رومانيللي أنه كان مقربا إلى السلطان سيدي محمد بن عبد الله، وأن هذا الأخير كان يقول: "لو أقدمت على مجازة مرديناخي لأعطيته كل بيت المال ولم أوفه حقه". وقد خصه ابن حساين المذكور أعلاه بقصيدة مدح وردت في ديوانه المطبوع في أمستردام، ذكر فيها أن كلام مرديناخي يقر في قلب الملك كالمسامير، وهو أمر دال على خطورة هذا الرجل الذي كانت له اليد كذلك في المشاكل التي وقعت بين مولاي اليزيد وأبيه سيدي محمد بن عبد الله، وأنه التجأ إلى جبل العلم متحصنا، كما أن تغلغل أهل الذمة وخصوصا تجار السلطان في تسيير الدولة، الأمر الذي جعلهم شوكة تدمي كل من نشد الإصلاح.¹

وبالإضافة إلى تلك الأسماء التي ورد ذكرها في المصادر العبرانية هناك إبراهيم بن زكري وموسى جميلة.²

وبالرجوع إلى الضعيف، يوجد ما يلي:

"لما لحقه خبر موت أبيه عشية يوم الأربعاء الثامن والعشرين من رجب، ومن حينه نحض لتطاون فدخلها يوم الجمعة أول من شعبان المبارك من سنة أربع ومائتين وألف، ثم طلع المنبر وخطب بالناس وسمى نفسه محمد المهدي اليزيد، وفي الغد أمر بنهب ملاح تطاون، أي 2 شعبان.³ "يعني أن الملاح نهب يوم السبت"

وفي اليوم الثامن من شعبان المذكور صعد مولانا اليزيد على المنبر، وخطب بأهل تطاون، وسمى نفسه محمد المهدي اليزيد. وبعد أن صلى بهم الجمعة أتوا بيهودي من تونس سب أحدا من الشرفاء، فأحرقه.

وفي يوم السبت التاسع من شعبان خرج مولانا اليزيد من تطاون إلى طنجة.⁴

كما جاء كذلك أنه في يوم السبت الثاني من شعبان أمر مولانا اليزيد بنهب ملاح تطاون فوجدوا فيه مالا كثيرا نحو المائة قنطار من المال الذي احتوى عليه من السلع والكتان والملف، ومن حلي اليهود من ذهب وفضة وجوهر وغير ذلك، وفسقوا في نساء اليهود وفضوا أختام أبكارهم، ولم يتركوا منهم واحدة، ونهبوا ما عليهم وتركوهم حفاة عراة عبدة للمعتبرين، وهدموا سقوف الديار وحفروها، وهبطوا في الآبار، وغلطوا في بعض ديار المسلمين المجاورين لهم، وكان حادثا عظيما حتى قيل أن أحدا من الناهبين، قبض في بكر يهودية فقبضت في الدربوز من فوق الدار فخر بها الدربوز فسقطت هي والذي قبض فيها، "في اعتقادي نوع من المبالغة" فماتا جميعا وريح قوم منهم. وفي يوم الاثنين الرابع من شعبان أوقع مولاي اليزيد بقائد العبيد العباس السفياي بعد أن طلع في غطاء سيدي علي بوغالب بالقصر، وكان محترما به، فحلف ألا يعتقه، فضربه بالسيف وقطع رأسه بتطاون، وأمر بنهب اليهود حيثما وجدوا، وبنهب كل ملاح في كل أرض من مدن المغرب. لأنه كان يكره اليهود والنصارى.⁵

1- شهر، م.س، ص.20.

2- عبد العزيز، شهر، م.س، ص.21.

3- محمد، الضعيف، تاريخ الضعيف (تاريخ الدولة السعيدة)، تحقيق وتعليق وتقديم أحمد العماري، نشر دار المآثورات، الرباط، 1986م، ص.204.

4- الضعيف، م.س، ص.206.

5- الضعيف، م.س، ص.202.

هناك نوع من التهويل، فما كان في تطاوين فتنة لا غير، طالت رؤوسا بعينها من أفراد الطائفة كانت على ما يبدو من شبكة مردينخاي الشريك المذكور. والفتنة المذكورة طبيعية في أزمته انقلاب الحكم خاصة حينما لا يكون الإجماع على ولي للعهد.¹ إن أغلب الساكنة التطوانية يهودية كانت أم مسلمة، هي من أصول أندلسية، اكتوت بنار الطرد والإبعاد عن أرض الأندلس، وعانت الأمرين في طريق اندماجها مع العنصر غير الأندلسي في هذا البلد الذي التجأت إليه، وقد أدى ذلك إلى نشوء علاقة خاصة قل نظيرها في باقي المدن المغربية، وكثيرة هي النصوص التطوانية العبرانية والعربية التي تجمع على نموذجية العلاقة التي تجذرت بين المسلمين واليهود في تطاوين.

4 _ تصفية حسابات قديمة مع بعض اليهود

وجاء عند الضعيف: "أنه في الحادي عشر من شعبان وفيه ورد أمره بنهب ملاح الرباط وسلا، فراجع عبد الله بركاش مولانا اليزيد على أن يقبض منهم المال واليهود في غاية الضيق، فأخذوا في بيع حوائجهم كالصناديق والنحاس وغير ذلك، ودفعوا للسلطان نحو الخمسمائة مثقال.

وفي الثالث عشر منه بعث ليقبض الحزان اليهودي بالرباط، فنهبت داره هو والحزان ديبيل، وضرب وضربت أولاده بالسوط لأنه كان صاحب أبيه، فقبض منه أربعة آلاف مثقال.

وأمر بذهب اليهود فانتهب ملاح مكناس، نهبه الودايا وفتكوا بأبكارهم، ونهب ملاح القصر والعراش وطنجة وتطوان، وعلق ثلاثة من اليهود بمكناس. وسبب تعليقهم أن واحدا منهم اشتكى على أبيه وهو بالحياة على ابنته التي كانت عند مولانا اليزيد، فبعث له أبوه ونزعها منه، فحلف في اليهودي، فقال له حتى تكون أميرا وعلقني، فلما تولى علقه وقتل الحزان فحة، بعد أن أنعم له بأربعين قنطارا فلم يقبلها منه سوى قطع الرقبة، ولم يبق لليهود عاتق بكر".²

لوكان لمولاي اليزيد حقد دفين لليهود، كيف يمكن له أن يعيش فتاة من ديارهم، والظاهر أن فراقها ترك أثرا في نفسه، فلم ينس أن يثار من أبيها ولو بعد سنوات حيث كان مصيره ما سبق ذكره، بالإضافة أنه لم ينس معاقبة كل من أساء إليه في عهد والده وكان سببا في كرهه له.

ويحكى يان كذلك، أن محمد بن عبد المالك قايد طنجة قد اختصم مع يهودي فاحش الثراء يدعى يعقوب بن عطال، فاتهمه بالتجسس لصالح الإنجليز.

استدعى الإمبراطور بن عطال فقتله ببندقيته، وقطع رأسه وعلقه على باب طنجة، فكان اليهودي الذي كان يسمسّر مع الإسبان يلقي هكذا مصير.³

ويضيف بوتوتسكي، ومن جهة أخرى، فقد نعم اليهود على عهد سيدي محمد بن عبد الله بحماية مميزة، فأصبحوا أغنياء، متغطسين، مقبطين بالنسبة للمغاربة، هكذا فتضحية مولاي اليزيد بهم يعد عملا شعبيا، يسعد كثيرا من الناس.

كما أن عامة الناس في تطوان يرفضون شراء منتجات اليهود التي يعرضها الجنود للبيع، إذ يعتبرونها كسبا غير مشروع.

1 - عبد العزيز، شهر، م.س.، ص. 21

2 - الضعيف، م.س.، ص. 207

3 - يان بوتوتسكي، م.س.، ص. 117

كما أن مقتظفا من رسالة جورج كولاو إلى (Luiz Pinto Souza Coutinho) لويس پنتو دو سوزا كوتينيو، في طنجة، يوم 1 ماي 1790 يقول فيها: وفي يوم 17 استدعينا نحن القناصل القاطنين بطنجة من طرف السلطان الجديد إلى تطوان. وعندما وصلنا إلى هذه المدينة، وجدناها قد تعرضت للنهب، وكان اليهود أكثر من تعرض للنهب رجالا ونساء، بحيث لم يسلموا من أي نوع من أنواع التعسف، وظل النهب في المدينة ثلاثة أيام. ويقال بأن الخسائر وصلت إلى 600000 كروادوش، ضاعت لمغاربة مسلمين وأوربيين ويهود، ومات في هذه الأوضاع المضطربة ما بين 18 و20 شخصا، بعضهم مات دفاعا عن عائلاتهم، والبعض الآخر دهستهم جموع العامة والجنود. وقد تم هذا التخريب في كافة أنحاء البلاد، ولم يسلم بعض القناصل بدورهم من المضايقات، حيث لم يسمح لهم بدخول تطوان إلا بصعوبة، حيث دخلوها وسط مظاهر العداء، وتحت حماية الحراس. وقد تم الإعلان فورا بأن ما وقع من تعسف ضد اليهود، وما تم التعبير عنه من مظاهر العداء ضد الأوربيين هو من تأثير المتطرفين الذين كانوا يرافقون السلطان من الزاوية، وبعض القراصنة الذين يرغبون في الحرب.¹

كما زعم أن متمردا يدعى أبو احلاس أعدم 50 يهوديا حرقا ما بين "1790-1792"، وكان من بينهم الحزان يهودة أفرياط.²

وهذا يؤكد بالفعل أن الأمر فتنة لتصفية حسابات، مستغلين ثقة السلطان، فحاكوا بذلك الدسائس والمؤامرات. إن جملة الاغتيالات التي طالت بعض وجهاء اليهود على عهد السلطان مولاي اليزيد تدخل ضمن حملة تطهيرية إصلاحية، لقد كان السلطان يروم الحد من تغلغل هؤلاء في اقتصاد البلاد، وأغلبهم إن لم نقل كلهم كانوا من تجار السلطان، كانوا يوجهون اقتصاد البلاد وعلاقاتها مع أوروبا. وتذكر المصادر العبرانية أن السلطان مولاي اليزيد أخذ مال هؤلاء والأموال التي كانت مودعة عندهم من طرف الجوييم (غير اليهود).

وهكذا لم يكن الأمر يتعلق بملاحقة وتقتيل واستئصال لكن الأمر كان فتنة لا غير بتطوان، طالت رؤوسا بعينها من أفراد الطائفة كانت على ما يبدو من شبكة مردينخي الشريكي.

أما عن توجهه إلى تطوان قبل غيرها فلم يكن إلا لكونها أقرب المدن إلى جبل العلم حيث كان مقيما، ثم إنه كان يروم محاصرة سبتة. وقد فعل.³

فكان عداء المولى اليزيد لبعض اليهود، لأنه اعتبرهم محتكرين للموارد الاقتصادية الأساسية في المغرب حيث استفادوا من أفكار الثورة الفرنسية وروجوا لها.

1- عثمان، المنصوري، العلاقات المغربية البرتغالية (1790-1844)، الجزء الثاني، مطبعة فضالة، المحمدية، ص. 29.

2- دانييل، شروتر، تجار الصورة المجتمع الحضري والإمبريالية في جنوب غرب المغرب 1844-1886، ت. خالد، بن الصغير، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية الرباط، النجاح الجديدة، البيضاء، ط. 1، 1997، ص. 92.

3- عبد العزيز، شهر، م. س.، ص. 21.

خاتمة

كان مولاي اليزيد من أنجال محمد بن عبد الله ومن أم أوروبية وكان يحترم علماء الدين والأشراف، وهو إلى ذلك ذو روح وطنية متشعبة بكرهية الاحتلال الأجنبي والإمبريالية بصفة عامة،¹ وقد اعتبر بعض المؤرخين والكتاب هذه الكراهية تعصبا دينيا ضد غير المسلمين، والصحيح أن تهاقت الدول الأوروبية للاستفادة أكثر ما يمكن، وتحركات العناصر اليهودية بعد الثورة الفرنسية واحتكار هذه العناصر داخل المغرب للتجارة الوطنية الأساسية فضلا عن التجارة الخارجية، هو ما دفع مولاي اليزيد لعذائه بشكل سافر وغير دبلوماسي للمعادين للمصالح المغربية، وكان للمبعوثين الإسبان من اليهود الدور في إثارة الانقسامات المغربية.² فوصف من طرف الأوروبيين بالمتعصب، ووصف من طرف بعض المؤرخين المغاربة بالسلطان المتشعب بالروح الوطنية العالية.

كان يخاطب القوى الأجنبية خطاب الند للند، بكل ثقة واعتزاز، فإذا كان الضعيف يصور مولاي اليزيد أحيانا كشخصية مناضلة، والمشرقي يصوره متمسكا بمذاهب الفتوة والدين، إلا أن أكسسوس جعل من مهلكه رحمة للمومنين. والحق أنه كان يجمع بين شدة البطش وشدة الغيرة على كرامة الإسلام والتزب الوطني تجاه الأطراف المعادية، أما فيما يخص علاقة مولاي اليزيد بيهود تطوان، فإنه سبق وطلب منهم إقراضه بعض المال حسب لومبرير والذي كان في أمس الحاجة إليه، مع وعده لهم بتسديده بفائدة، إلا أن اليهود استعملوا سياسة الأذان الصماء لطلبات الأمير الملحة، والذي كان في محنة، ولم يرغبوا مساعدته..

¹ - إبراهيم حركات، المغرب عبر التاريخ من نشأة الدولة العلوية إلى إقرار الحماية، الجزء الأول، دار الرشاد الحديثة، الدار البيضاء، الطبعة الثانية، 1994، م، ص. 120.
انظر أيضا:

Jacques ,Caillé, *La petite Histoire du Maroc de la mort de Moulay Ismaïl 1727 à 1850*, Casablanca, 1952, p.132

وكذلك:

ماريانواريباس، بالاو، مجلة تطوان، ع. 3-1958، 4-1959

² - إبراهيم حركات، م.س.، ص. 121.

السلطان مولاي اليزيد (1790-1792) والتكامل باليهود بين الفتنة الداخلية وتصفية الحسابات دة. غزلان بن صوفية

المصادر و المراجع باللغة العربية

- بوتوتسكي يان، *رحلة في إمبراطورية المغرب تمت خلال سنة 1791*، ترجمة عبد الله باعلي، مطابع الرباط نت، الرباط
- حركات ابراهيم، *المغرب عبر التاريخ من نشأة الدولة العلوية إلى إقرار الحماية*، الجزء الأول، دار الرشاد الحديثة، الدار البيضاء، الطبعة الثانية، 1994 م
- داوود محمد، *تاريخ تطوان*، م.3، منشورات جمعية تطاون أسمير، مطبعة الخليج العربي، تطوان، الطبعة الأولى، 2009 م
- الزعفراني حاييم، *يهود الأندلس والمغرب*، ترجمة أحمد شلحان، الجزء الأول، مطبعة النجاح الجديدة، الرباط، 2000 م
- الزباني أحمد، *الروضة السليمانية في ملوك الدولة العلوية ومن تقدمها من الدول الإسلامية*، مخطوط
- شروتدانييل، *تجار الصويرة المجتمع الحضري والإمبريالية في جنوب غرب المغرب 1844-1886*، ترجمة خالد بن الصغير، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية الرباط، النجاح الجديدة، البيضاء، الطبعة الأولى، 1997 م
- شروتدانييل، *يهودي السلطان المغرب وعالم اليهود السفرد*، تعريب خالد بن الصغير، الرباط، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية. الرباط، دار أبي رقرق، الرباط، 2011 م
- شهر عبد العزيز، *يهود تطواين وأورشليم الصغيرة*، منشورات جمعية تطاون أسمير، تطوان، الطبعة الأولى، 2000 م
- شهر عبد العزيز، *كتاب التواريخ - أحبار عائلة عائلة ابن دنان الغرناطية الفاسية ومعه كتاب القبالة لنزيل فاس الربري إبراهيم بن سليمان طروتبال*، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية تطوان، تطوان، 2007
- الضعيف محمد، *تاريخ الضعيف (تاريخ الدولة السعيدة)*، تحقيق وتعليق وتقديم أحمد العماري، نشر دار المآثورات، الرباط، 1986م
- المنصوري عثمان، *العلاقات المغربية البرتغالية (1790-1844)*، الجزء الثاني، مطبعة فضالة، المحمدية، 2005م

المجلات والدوريات بالعربية

- بالاو ماريانو أريباس، *مجلة تطوان*، ع.3-1958، 4-1959
- شهر عبد العزيز، جوانب من تاريخ جماعى يهود تطوان بصمات سيرفاردية في فضاء مغربي ضمن: *Hespéris-Tamuda LI (2) (2016)*

المصادر والمراجع باللغات الأجنبية

- Caillé Jacques, *La petite Histoire du Maroc de la mort de Moulay Ismaïl 1727 à 1850*, Editions Atlantique, Casablanca, 1952
- De Campou Ludovic, *Un Empire qui croule le Maroc Contemporain*, Editions Plon, Nourrit, et Cie, Paris, 1886

- Kauffman David, “Une élogie de David Ben Aron Ibn Houssen sur les souffrances des juifs au Maroc en 1790,” Revue des études juives 37 (1898)
- Lemprière G., *Voyage dans l'Empire du Maroc et le Royaume de Fes*, fait pendant les années 1790 et 1791, traduit de l'anglais par M.de Sainte Suzane, Editions Tavernier Legras et Cordier, Paris, 1801

• المجلات و الدوريات باللغات الأجنبية

- Vajda Georges, « **Un Recueil de Textes Historiques Judéo-Marocains** », Collection Hespéris,N 12, éd. Larose, Paris,1951

الصين وعلاقتها بالقوى الكبرى في النظام العالمي

د. محسن البقالي

دكتور في الحقوق تخصص القانون والاقتصاد والتدبير القانون العام
المملكة المغربية

الملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى تحليل إحدى أبرز العلاقات الدولية المعاصرة ضمن النظام العالمي، والمتمثلة في العلاقة بين الصين والقوى الكبرى. وتتميز هذه العلاقة بدرجة عالية من التعقيد والتداخل، مما يجعل من الصعب رسم مسار واضح لها، نظراً لتشابك المصالح وتباين الرؤى بين الأطراف المعنية. وتكتسب هذه العلاقة أهمية استراتيجية بالغة، إذ تُعد من المحركات الأساسية للتحويلات الجيوسياسية الراهنة، إلا أنها تتسم بعدم الاستقرار نتيجة التنافس الحاد بين القوى الكبرى، وسعي كل طرف إلى تحقيق مصالحه الوطنية وفق تصورات خاصة به.

ومنذ تأسيس الدولة الصينية الحديثة، انتهجت القيادة الصينية مساراً دبلوماسياً جديداً يتجاوز الأطر التقليدية التي كانت تحكم علاقاتها الخارجية، متبينة أسلوباً أكثر مرونة وابتكاراً، يغيّر الصورة النمطية التي لطالما ارتبطت بالصين في نظر القوى العظمى. وقد أسهم هذا التحول في تعزيز موقع الصين على الساحة الدولية، وتوسيع نطاق نفوذها العالمي بشكل ملحوظ.

الكلمات المفتاحية: العلاقات الدولية، النظام العالمي، الصين، القوى الكبرى، التنافس الدولي، المصالح المتداخلة، التحول الاستراتيجي.

China and Its Relations with the Major Powers in the Global System

Abstract:

This research paper aims to analyze one of the most prominent contemporary international relationships within the global system, namely the relationship between China and the major powers. This relationship is characterized by a high degree of complexity and interdependence, making it difficult to delineate a clear trajectory due to overlapping interests and divergent perspectives among the involved parties. It holds significant strategic importance, as it constitutes one of the key drivers of current geopolitical transformations. However, it remains marked by instability, stemming from intense competition among the major powers and each party's pursuit of its national interests according to its own vision.

Since the establishment of the modern Chinese state, the Chinese leadership has adopted a new diplomatic approach that transcends the traditional frameworks which previously governed its foreign relations. This approach is notably more flexible and innovative, diverging from the stereotypical image long held by the great powers regarding China. This shift has contributed to strengthening China's position on the international stage and significantly expanding its global influence.

بعد نهاية الحرب الباردة، اتسم النظام الدولي بمرحلة من الأحادية القطبية، حيث تولّت الولايات المتحدة الأمريكية قيادة العديد من الشؤون الدولية، مستندة إلى ما تمتلكه من قدرات تكنولوجية متقدمة، وإمكانات عسكرية وثقافية، فضلاً عن موارد بشرية مؤهلة، مدعومة بمؤسسات قانونية وسياسية داخلية فعالة. وقد ساهمت هذه العوامل مجتمعة في تعزيز حضور الولايات المتحدة الفاعل على الساحة الدولية. ومع مطلع القرن الحادي والعشرين، بدأت هذه الزعامة الأمريكية تواجه منافسة متزايدة من قبل عدد من الدول الصاعدة، لا سيما في المجالات الاقتصادية والعسكرية. ومن بين هذه القوى، برزت الصين كقوة اقتصادية صاعدة، باتت تشكل تحدياً حقيقياً للهيمنة الأمريكية.

فبفضل إرثها الاشتراكي، تحولت الصين إلى عملاق اقتصادي بكل المقاييس، مستندة إلى المبادئ والتوجيهات التي أرساها مؤسسو الدولة الحديثة، أمثال "ماو تسي تونغ" و"دينغ شياو بينغ". وقد تمكنت الصين من تحقيق معدلات نمو اقتصادي متواصلة وسريعة، بلغت نحو 9.3%، وهو من أعلى المعدلات على مستوى العالم، مما أهلها لاحتلال المرتبة السادسة عالمياً. ورغم التدايعات السلبية التي خلفتها الأزمة المالية العالمية عام 2008، فإن الصين حرصت على الحفاظ على وتيرة نموها الاقتصادي. وقد ساهمت سياسة الإصلاح الداخلي والانفتاح على العالم الخارجي في تحقيق إنجازات ملموسة على الصعيدين المحلي والدولي. وقد تبنت الدولة نموذج "اقتصاد السوق الاشتراكي"، الذي يقوم على دور الدولة المركزي في إدارة القطاع العام، وإصلاح المؤسسات المملوكة لها، مع إتاحة الفرصة أمام القوى العاملة الصينية للمساهمة الفاعلة في عملية التنمية.¹

يتسم النظام الإقليمي لجنوب آسيا بتعدد القضايا التي تشكل موضعاً للنزاع بين أعضائه، وتبرز الصين كطرف فاعل في العديد من هذه التفاعلات الصراعية، إما نتيجة لوجود تهديد مباشر لمصالحها في الإقليم، أو دعمًا لحليفها الأول "باكستان" في مواجهة "الهند"، أو سعيًا لسيطرتها بين الدول الصغرى في المنطقة. وتعد الصراعات الحدودية من أبرز القضايا الخلافية في هذا النظام، تليها المنافسة على الزعامة والهيمنة الإقليمية، لا سيما بين الهند والصين، وما يترتب على ذلك من تأثيرات على أنماط الولاء والتحالفات، ومحاولات استقطاب بقية الدول نحو أحد طرفي الصراع. ويضاف إلى ذلك اشتعال سباق تسلح خطير بين دول الإقليم، اتخذ طابعاً نووياً تجاوز الإطار الإقليمي، ليشكل مصدر قلق بالغ على المستوى العالمي.²

المبحث الأول: التنافس الجيوسياسي في آسيا: قراءة في الاستراتيجيات الأمريكية والصينية

بعد انحسار التهديد الشيوعي في جنوب شرق آسيا، دخلت الولايات المتحدة مرحلة من الاطمئنان، معتقدة أن هيمنتها الإقليمية آمنة. لكن تصاعد نفوذ دول آسيوية وتحول مركز الاقتصاد والنقل العالمي نحو آسيا، خاصة جنوب شرقها، دفع واشنطن لإعادة النظر في استراتيجيتها. الصين، على وجه الخصوص، وسعت حضورها في المنطقة، لا سيما في بحر الصين الجنوبي، مستفيدة من قوتها الاقتصادية لتطوير قدراتها العسكرية والتكنولوجية، في ظل غياب قوة إقليمية موازنة. وأصبح واضحاً أن نفوذها الإقليمي

¹ - سهرة قاسم محمد حسين: الصعود الصيني وتأثيره على الهيمنة الأمريكية في الشرق الأوسط (2001-2009)، مكتبة جزيرة الورد، القاهرة، الطبعة الأولى: 2013، ص: 52.

² - بن عائشة محمد الأمين الصين: "هندسة سياسية إقليمية للريادة العالمية"، الناشر: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، ألمانيا-برلين، الطبعة الأولى، فبراير 2021، ص: 73.

الصين وعلاقتها بالقوى الكبرى في النظام العالمي د. محسن البقالي

يمهد لهيمنة أوسع عالميًا.¹ وتكتسب آسيا أهمية متزايدة للمصالح الأمريكية، حيث تحتل المرتبة الثانية بعد أوروبا. وعبر وزير الخارجية الأمريكي السابق جيمس بيكر عن ذلك بقوله: "الولايات المتحدة قوة باسيفيكية كما هي قوة أطلنطية." ومن هنا، ترى الاستراتيجية الأمريكية ضرورة إبقاء الصين ضعيفة ومنقسمة داخليًا للحفاظ على التوازن الإقليمي ومنع صعودها كقوة مهيمنة.² وعليه، تسعى هذه الدراسة من خلال هذا المبحث إلى تناول المسار التعاوني بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية (المطلب الأول)، ثم مسار التوتر والصراع بين الصين والولايات المتحدة (المطلب الثاني).

المطلب الأول: المسار التعاوني بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية

يتناول هذا المطلب أوجه التعاون بين الصين والولايات المتحدة، رغم التوترات التي تشوب علاقاتهما. ويُعزى هذا التعاون إلى المصالح الاقتصادية والسياسية المشتركة، حيث تعتمد الصين على التكنولوجيا والأسواق الأمريكية، بينما ترى الولايات المتحدة في الصين بيئة استثمارية واعدة. كما تسعى الدولتان إلى إدارة خلافاتهما عبر الحوار والدبلوماسية، بما يحقق مكاسب متبادلة ويعزز الاستقرار الإقليمي والدولي، ولمعرفة ذلك تم تقسيم هذا المطلب إلى فرعين وهما:

الفرع الأول: التعاون الاقتصادي والسياسي الثنائي

كما لا شك فيه أن ثمة تقاربًا وتعاونًا صينيًا-أمريكيًا سيحدث في المستقبل، في ظل ترسيخ العلاقات الاقتصادية والسياسية بين البلدين. فالصين تعتمد على أسواق الولايات المتحدة وتكنولوجياها العالية والمتطورة، بينما ترى الولايات المتحدة في الصين المكان المناسب لإقامة مشاريعها الاستثمارية، لوجود أرضية ملائمة لنجاح هذه المشاريع، حتى لا تسيطر عليها قوى اقتصادية أخرى منافسة، خاصة اليابانية، وكذلك باقي الدول الأوروبية.

وفي ظل تفعيل لغة الحوار والاعتماد على الدبلوماسية في حل القضايا العالقة بين البلدين، فإن التقارب والتعاون بينهما يصب في مصلحة الطرفين، ويحقق مكاسب لكل منهما. فالولايات المتحدة الأمريكية تعمل جاهدة على عرقلة كل تحالف استراتيجي صيني موجه ضدها، خاصة في ظل تطور العلاقات الصينية مع دول الجوار، مثل اليابان التي افتتحت (1222) مشروعًا استثماريًا في الصين نهاية عام 1999.³ لم تقتصر واشنطن على الإجراءات الاقتصادية السابقة، بل بادرت في منتصف عام 2018م، إلى شنّ حرب تجارية واسعة النطاق ضد الصين، اتسمت بفرض رسوم جمركية متبادلة على سلع بمليارات الدولارات. وقد تحولت هذه المواجهة، خلال الثمانية عشر شهرًا التالية، إلى أحد أشدّ الاضطرابات التي شهدتها منظومة التجارة العالمية منذ الكساد الكبير في ثلاثينيات القرن الماضي.⁴

¹ -ريم فيصل جرجيس: التحول في التفكير الاستراتيجي الأمريكي حيال الصين في القرن الحادي والعشرين، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، 2022، ص: 106 وما بعدها.

² -سليم كاطع علي، إنعام عبد الرضا سلطان: العلاقات الأمريكية - الصينية: الواقع وآفاق المستقبل، قضايا سياسية، مجلد 2016، العدد 43-44/30 أبريل 2016، ص: 179 وما بعدها.

³ -عاهد مسلم المشاقبة، صايل فلاح مقداد: مرجع سابق، ص: 276.

⁴ -Steve Liesman, Trade War Losses for the U.S. and China Grow into the Tens of Billions of Dollars, CNBC, 5/11/2019, available at www.cnbc.com/2019/11/05/trade-losses-for-the-us-china-mount-into-tens-of-billions-of-dollars.htm, accessed 19/12/2023.

الصين وعلاقتها بالقوى الكبرى في النظام العالمي د. محسن البقالي

ورغم تصاعد حدة التوتر، أبدت الصين رغبتها في تحسين العلاقات الثنائية ودفعها نحو مسار أكثر استقرارًا. فقد صرّح الرئيس الصيني شي جين بينغ بأن العلاقة بين البلدين تُعد من بين أهم العلاقات الثنائية على مستوى العالم، مؤكدًا أنها، رغم ما شهدته من اضطرابات، تسير في الاتجاه الصحيح. كما أعرب عن استعداد بلاده للعمل مع الولايات المتحدة على أساس من عدم الصراع وعدم المواجهة، والاحترام المتبادل، والتعاون الذي يحقق المنفعة للطرفين. وشدد على أهمية توسيع التعاون العملي على المستويات الثنائية والإقليمية والدولية، إلى جانب إدارة الخلافات والقضايا الحساسة بأسلوب بناء، بما يضمن تطور العلاقات الثنائية وفق تطلعات الجانبين.¹

تشير التقارير والمعطيات الإحصائية الصادرة خلال السنوات الأخيرة إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية أصبحت شريكًا اقتصاديًا رئيسيًا للصين، حيث تُعد العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين ركيزة قوية تشكل حصنًا منيعًا في مواجهة الأزمات والمخاطر المحتملة. ورغم هذا الترابط، لا تخلو العلاقة من بعض التوترات والصراعات الاقتصادية والاستراتيجية الهادئة في عدد من المناطق، أبرزها منطقة بحر الصين الجنوبي، التي تسعى الصين فيها إلى تقليص النفوذ الأمريكي قدر الإمكان. وفي المقابل، لا تتوقف الولايات المتحدة وبعض دول الاتحاد الأوروبي عن مطالبة الصين بالوفاء بالتزاماتها المرتبطة بعضويتها في منظمة التجارة العالمية، واحترام حقوق الإنسان، وإجراء إصلاحات اقتصادية تعزز تحرير السوق، وتشجع على الاستثمار، وتسهم في تخليق الحياة العامة، إلى جانب تبني إصلاحات سياسية أكثر جرأة.²

الفرع الثاني: التعاون الإقليمي متعدد الأطراف

ولهذا، تنظر الولايات المتحدة الأمريكية بقدر من الواقعية إلى التمدد الصيني، ورغم التعاون القائم بينهما على عدة واجهات ومستويات، فإنها تسعى إلى التضييق على هذا القطب الصاعد بوسائل ملتوية وغير مباشرة، متجنبه قدر الإمكان حدوث صدام مباشر معه. لذا تحرص واشنطن على تحقيق مصالحها بطرق مختلفة، بل تسعى إلى توظيف التأثير الصيني في آسيا لتدبير بعض الأزمات والقضايا التي تمس مصالحها الخاصة ومصالح الغرب بشكل عام، لا سيما فيما يتعلق بالمساعدة في تخفيف حدة الأزمة مع كوريا الشمالية والحد من خطورة مشروعها النووي. وفي المقابل، تسعى الصين إلى الاستفادة من التقدم التكنولوجي الغربي والأمريكي لصالحها، كما تستفيد من الأسواق الغربية المربحة على المستويين المالي والاقتصادي.³

وفي تطور لافت، واستجابة منها لمواقف جيرانها، انتهجت بكين سياسة الانفتاح على محيطها الآسيوي، وعزمت على تعميق وتحسين علاقاتها معهم. ومن بين أبرز المحطات التي اعتمدها الصين لتعزيز الثقة بينها وبين محيطها الآسيوي، تقديم الدعم والمساعدات لجيرانها للخروج من تداعيات الأزمة المالية عام 1997م، حيث قدمت مجموعة من المساعدات والقروض ذات الفوائد المنخفضة، في خطوة جاءت على النقيض تمامًا من الموقف المتشدد الذي اتخذته المؤسسات المالية العالمية والمقرضون الدوليون تجاه الاقتصادات الآسيوية المتضررة من الأزمة. وكرد فعل إيجابي على هذا السلوك الصيني، قامت دول منظمة الآسيان بضم الصين إلى المنظمة في العام

¹ - عاهد مسلم المشاقبه، صايل فلاح مقداد: مرجع سابق، ص: 276 وما بعدها.

² - إدريس لكريبي: الصين وتحولات النظام الدولي الراهن، مجلة المستقبل العربي، المجلد 40/ العدد 461، 2017، ص: 131.

³ - إدريس لكريبي: مرجع سابق، ص: 131.

الصين وعلاقتها بالقوى الكبرى في النظام العالمي د. محسن البقالي

نفسه، ضمن إطار ما عُرف آنذاك بـ "آسيان 3+10" (الصين، اليابان، وكوريا الجنوبية). ولم يمض وقت طويل حتى تُوجت علاقات الصين بالمنظمة بتوقيع اتفاق "الصين-آسيان" الخاص بإنشاء منطقة التجارة الحرة بين دول المنظمة، وذلك في عام 2002م.¹

والأمر الذي ميّز العقدتين الأخيرين هو نشأة وميلاد عدة منظمات تعكس تعاون الصين مع دول آسيا، وكان من أبرز هذه المنظمات: "آسيان 1+10" (آسيان + الصين)، و"آسيان 3+10" (الصين، اليابان، وكوريا الجنوبية)، ومنظمة شنغهاي للتعاون (SCO)، والمجلس الاقتصادي لدول حوض المحيط الهادئ. فعلى سبيل المثال لا الحصر، نشطت الصين بشكل كبير ضمن منظمة شنغهاي للتعاون،² التي كانت القيادة الصينية وراء تأسيسها عام 2001، إلى جانب روسيا وجمهورية آسيا الوسطى. وعلى الرغم من أن الهدف الرئيسي من إنشاء هذه المنظمة كان مواجهة الأخطار الأمنية غير التقليدية، كالإرهاب، فإن نشاطها سرعان ما امتد ليشمل أبعادًا اقتصادية مهمة. وفي عام 2003، وخلال المؤتمر السنوي للمنظمة، أعلن رئيس الوزراء الصيني عن تخفيض التعريف الجمركية على عدد كبير من السلع المتبادلة بين دول المنظمة، تمهيدًا لإنشاء منطقة تجارة حرة فيما بينها.³

المطلب الثاني: مسار التوتر والصراع بين الصين والولايات المتحدة

يثير الصعود المتواصل للقوة الصينية قلقًا استراتيجيًا لدى الولايات المتحدة، التي تعتبره تهديدًا لاستقرار آسيا ومصالحها الحيوية. ويذهب الاتجاه الصراع في العلاقات الأمريكية-الصينية إلى أن بكين تسعى لتوسيع نفوذها إقليميًا وعالميًا، مدفوعة بنمو اقتصادي متسارع منذ التسعينيات، وتحديث عسكري مستمر وفقًا لاستراتيجية "النسر ذو رأسين". وفي حال استمرار هذا المسار، فإن الصراع بين الطرفين في الفضاء الجيوسياسي الباسيفيكي مرشحٌ للانتقال إلى مستوى التفاعات العالمية، وهو تطور يصعب تجنبه في المدى القريب.⁴ لفهم مآلات هذا التنافس، تبرز الحاجة إلى تحليل الخيارات الاستراتيجية المتاحة أمام الطرفين في إدارة علاقتهما الثنائية. وفي هذا السياق، يمكن تحديد ثلاث سيناريوهات محتملة تمثل أبرز المسارات المستقبلية لهذا الصراع الدولي وهي:

الفرع الأول: سيناريو المواجهة العسكرية المباشرة بين الولايات المتحدة والصين

يقول الليبرالي الصيني شي ينهونغ: "إن الولايات المتحدة ستفوز باللعبة العسكرية في المحيط الهادئ بتعزيز قواعدها العسكرية في غوام وأوكيناوا وهاواي، والصين لا تحب تلك اللعبة، بل تلعب لعبة مختلفة تقوم على الاستثمار الاقتصادي والتجارة، والهجرة، ودبلوماسية الابتسام". ويضيف أن الولايات المتحدة لا تستطيع إيقاف هذا المسار، فهي تخسر لعبة الصين ولن تتمكن من عرقلة نحوها. والواقع أن كلا الدولتين، الولايات المتحدة والصين، تمتلكان ترسانة نووية مدمرة وصواريخ عابرة للقارات تحمل رؤوسًا نووية، مما يجعل احتمال اندلاع حرب عسكرية مباشرة بينهما أمرًا بالغ الخطورة، إذ يعني ببساطة هلاك الطرفين ومعهما البشرية جمعاء. ويدرك الطرفان جيدًا أن الحرب العسكرية المباشرة بين القوى الكبرى لم تعد خيارًا واقعيًا، ولن تتكرر بأي شكل من الأشكال، خاصة بعد

1- حنان قنديل: الصين واستمرارية الصعود السلمي، مجلة السياسة الدولية، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية العدد، 183 يناير 2011، ص: 56.

2- هدير طلعت سعيد عبد اللطيف: رؤية الصين للعلاقات الدولية وانعكاساتها على الوطن العربي (2013-2022)، الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية - مصر 2022، ص: 364.

3- حنان قنديل: مرجع سابق، ص: 56/57.

4- محمد سعد أبو عامود: "العلاقات الأمريكية-الصينية"، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، مؤسسة الأهرام، عدد 145 جوان 2001، ص: 97.

الصين وعلاقتها بالقوى الكبرى في النظام العالمي د. محسن البقالي

التجربة المريرة التي عاشها العالم خلال الحربين العالميتين الأولى والثانية، وما خلفته من دمار شامل طال المتنازعين وغير المتنازعين على حد سواء.¹

وفي ضوء هذه المعادلة المعقدة، يبدو أن التنافس بين واشنطن وبكين سيستمر في إطار صراعات غير مباشرة، تتخذ أشكالاً اقتصادية وتكنولوجية وجيوسياسية، حيث تسعى كل منهما إلى ترسيخ نفوذها العالمي دون الانزلاق إلى مواجهة عسكرية مباشرة. وهذا ما يجعل إدارة هذا التنافس مسألة استراتيجية دقيقة، تتطلب توازناً بين الردع والاحتواء، وبين المنافسة والتعايش.

الفرع الثاني: قيام حرب باردة بين أمريكا والصين في دجنبر 1991

انتصرت الولايات المتحدة الأمريكية في حربها الباردة ضد الاتحاد السوفيتي بفضل مجموعة من الامتيازات التي لم تعد متوفرة لها في مواجهة الصين اليوم. فمن عام 1945م، وحتى عام 1989م، تمكنت من حشد نحو 344 ألف جندي أمريكي في أوروبا تحت مظلة حلف شمال الأطلسي، بهدف احتواء تمدد الاتحاد السوفيتي، وهو ما ساهم في تحقيق الانتصار عليه بالتعاون مع حلفائها، من الناحية الجيوسياسية. وعلى الجانب الآخر، لم يكن الاتحاد السوفيتي قادراً على مجاراة الولايات المتحدة اقتصادياً أو تكنولوجياً أو إعلامياً وثقافياً، بل أخفق أيضاً في أدوات الحرب الناعمة.²

أما الصين اليوم، فتمثل منافساً أكثر تعقيداً وقوة على مختلف الأصعدة، بما في ذلك الاقتصاد، التكنولوجيا، النفوذ الدبلوماسي، والقدرة العسكرية. علاوة على ذلك، فإن أي حرب باردة جديدة بين الولايات المتحدة والصين لن تبدأ من مركز القوة الذي كانت واشنطن تتمتع به عقب الحرب العالمية الثانية، حين خرجت دون أضرار مادية تُذكر، وكانت تهيمن على أكثر من 50% من الناتج القومي العالمي، خلافاً للاتحاد السوفيتي الذي خرج مدمراً بالكامل.

واختصاراً، يبدو من غير المرجح أن تتحول الحرب بين الصين والولايات المتحدة إلى مواجهة عالمية أو نووية. ففي كلا السيناريوهين، ستكون الخسائر والتكاليف والعواقب على الطرفين، وعلى العالم بأسره، أكبر بكثير من أي مكاسب محتملة قد تُجني من صراع تقليدي ضروس ومطول في غرب المحيط الهادئ.³ ومع ذلك، فإن احتمالية وقوع كارثة حقيقية تظل قائمة، وهو ما يستدعي التفكير الحذر في مسارات هذا الصراع ومخاطره المحتملة، خاصة في ظل تعقيدات البيئة الدولية وتشابك المصالح الاستراتيجية.

الفرع الثالث: سيناريو استمرار سياسة الاحتواء الأمريكي للصين والسعي نحو التهدئة والتفاهم

في ظل تصاعد النفوذ الصيني على المستويين الإقليمي والدولي، تواصل الولايات المتحدة تبني سياسة الاحتواء تجاه الصين، مع الحرص الشديد على تجنب المواجهة المباشرة. وترتكز هذه الاستراتيجية على عزل الصين من خلال التطويق العسكري، ومنع وصولها إلى الأسواق الرئيسية، وقطع ارتباطها الاقتصادي ببقية العالم، بهدف شلّ مسار تنميتها وضمان استمرار الهيمنة الأمريكية على النسق

¹ - مقال بعنوان: من ينتصر إذا نشبت حرب بين أمريكا والصين حول تايوان؟ دراسة تتوقع خسائر هائلة وأسلحة مفاجئة ستحسمها، بتاريخ 09/01/2023. متاح على الرابط: <https://arabicpost.net>

² - مقال بعنوان: دراسة أمريكية تحلل سيناريوهات صراع محتمل بين الولايات المتحدة والصين، منشور في صحيفة نيويورك "الشرق الأوسط"، بتاريخ 19 أغسطس 2022. متاح على الرابط: <https://aawsat.com/home/article/382521>

³ - ديفيد سي. جومبرت، أستيريد ستاث سيفالوس... وآخرون: الحرب ضد الصين التفكير فيما لا يتقبله العقل، الناشر: مؤسسة RAND، سنة النشر: 2016، ص: 31 وما بعدها. يمكن الاطلاع على النسخة الكاملة باللغة العربية من خلال موقع مؤسسة RAND :

https://www.rand.org/content/dam/rand/pubs/research_reports/RR1100/RR1140/RAND_RR1140z2.arabic.pdf

الصين وعلاقتها بالقوى الكبرى في النظام العالمي د. محسن البقالي

الدولي. ويُعد هذا التوجه إعادة لتطبيق أفكار المفكر جورج كينان بشأن سياسة الاحتواء التي استُخدمت سابقًا ضد الاتحاد السوفيتي.¹ ويمكن تحليل هذا السيناريو من خلال محورين رئيسيين:

أولاً: محاولة الولايات المتحدة الحد من النفوذ الصيني عبر أدوات غير مباشرة وسياسات احتوائية.

إن الحرب القادمة ستكون حرب تموضع وإعادة تمركز في النظام العالمي الجديد، وفق خريطة التنافس بين الولايات المتحدة والصين، وسعي كل منهما لتحديد موقعه الجديد في هذا العالم المتغير. فالولايات المتحدة ستواصل حربها الباردة الاقتصادية ضد الصين، بهدف عرقلة نمو الشركات الصينية الرائدة ومنع توسعها في الأسواق الغربية، كما يتضح من القيود التي فرضتها على شركة "هاواي" لمنعها من تطوير شبكات الجيل الرابع.² غير أن الصين لن تقف مكتوفة اليدين، بل سترد بإجراءات مقابلة. وستستمر الولايات المتحدة في اتباع سياستها الحالية التي تمهد إلى احتواء المد الصيني وعزله عن محيطه، من خلال تعزيز وجودها العسكري في كوريا الجنوبية وتايوان واليابان والفلبين، بهدف تطويق الصين ووضع خطوط الملاحاة البحرية والمضائق تحت سيطرة حلفائها في بحر الصين الجنوبي ومنطقة غرب المحيط الهادئ. كما ستواصل شن حروب اقتصادية ضد الصين، ومحاولة تقليص تمددها الجغرافي في محيطها الإقليمي.³ وأيضاً سيستمر بالمقابل حرمان الصين من الحصول على التكنولوجيا الحديثة، والقيام بمنع حلفاء الولايات المتحدة من إعطائها للصين، وسيكون هناك حرب أيديولوجية وسياسية وإعلامية، تستخدم فيه وسائل الضغط كالعقوبات والمقاطعة.⁴

ثانياً: السعي نحو التهدئة والنفاهم من خلال الحوار والتعاون في القضايا الإقليمية والدولية.

إن كلا الدولتين، الولايات المتحدة والصين، تترعبان على قمة الاقتصاد العالمي وتمتلكان قدرات عسكرية هائلة، مما يجعل خيار الردع المتبادل قائماً بينهما، ويُرجح أن يكون الاتفاق الشامل بينهما أقرب من أي سيناريو آخر للصدام. ويذهب أنصار هذا الطرح إلى أن ما يشهده العالم اليوم من توتر متصاعد تجاه الصين ليس سوى حالة غضب دولي مؤقت، ستتطور إلى حرب تجارية محدودة، سرعان ما تنتهي. بل إن بعض التوقعات تشير إلى احتمال مطالبة الصين بتعويضات ضخمة، في حال ثبت أن فيروس كورونا خرج من مختبرات صينية.

وفي هذا السياق، لا يمكن تجاهل التصعيد الذي تبناه الرئيس الأمريكي دونالد ترمب تجاه الصين، والذي اعتُبر محاولة لتحويل الأنظار عن أزماته الداخلية، عبر اتهام بكين بإخفاء معلومات حول الفيروس، بل وادعاء أنها قامت بتصنيعه عمداً وتصديره. وقد رُوج لفكرة تحميل الصين المسؤولية ومطالبتها بدفع الثمن، في إطار سعي ترمب لكسب التأييد الشعبي خلال الانتخابات. ويُفهم من هذا التصعيد أنه كان تكتيكاً سياسياً مؤقتاً، هدفه توجيه الرأي العام، مع احتمالية التراجع عنه لاحقاً في حال تغيرت الظروف

¹-Indo – Pacific Strategy of the United States, The White House, Washington DC, February, 2022,pp.8-19.

²-محمد صخري: حظر هواوي وبدايات الحرب التكنولوجية بين أمريكا والصين، نشر بتاريخ 08/04/2002، متاح على الرابط: www.politics.dz.com

³- ديفيد سيجومبرت، أستريدستايسيفالوس... وآخرون: مرجع سابق، ص: 65-66-67.

⁴-علي الحاروني: سيناريوهات الصراع الأمريكي – الصيني ... ومصير تايوان، نشر بتاريخ 28 يونيو 2023، متاح على الرابط: <https://presst.com/2023/01/28>

الصين وعلاقتها بالقوى الكبرى في النظام العالمي د. محسن البقالي

السياسية، والعودة إلى سياسة التهدئة وكأن شيئاً لم يكن.¹ ومهما كان مصدر الفيروس، فإن الطرفين حاولا توظيفه لخدمة مصالحهما وتعزيز مواقفهما في المحافل الدولية.

بناءً على ما سبق، هناك دوافع واقعية تدفع الصين والولايات المتحدة إلى التعاون رغم التوترات القائمة. فالصين تعتمد على التكنولوجيا والأسواق الأمريكية، في حين يعتمد القطاع الزراعي الأمريكي على السوق الصينية، مما يجعل العلاقة بينهما مزيّجاً من المنافسة والشراكة. وتسعى الدولتان إلى تفاهم مشترك يضمن اعترافاً بمكانة الصين ضمن النظام العالمي، مقابل احترام دور الولايات المتحدة في منطقة المحيط الهادئ. وتُعد الصين اليوم منافساً أكثر قوة مما كان عليه الاتحاد السوفيتي سابقاً، في وقت تراجعت فيه الهيمنة الأمريكية مقارنة بفترة رئاسة رونالد ريغان. ومع ذلك، تواصل مراكز التفكير المحافظة في الولايات المتحدة الضغط باتجاه احتواء الصين، خاصة مع تصاعد قوتها العسكرية.²

المبحث الثاني: الصعود الصيني: من النفوذ الإقليمي إلى التأثير العالمي

تسعى الصين، بصفاتها قوة آسيوية صاعدة، إلى تعزيز مكانتها الدولية عبر سياسة خارجية شاملة تنطلق من الداخل نحو الخارج. لقد تحوّلت إلى قوة متنامية سياسياً واقتصادياً وعسكرياً، تهدف إلى تحقيق نهضة وطنية واستعادة مكانتها العالمية، بعد أن ظلت محصورة في محيطها الإقليمي خلال فترة الحرب الباردة. لكن طموحات الصين تصطدم بتفرد الولايات المتحدة في قيادة النظام الدولي، في وقت تطالب فيه الصين بنظام متعدد الأقطاب قائم على المساواة والمنفعة المتبادلة. ورغم تأكيد الصين على سلمية توجهها وسعيها لتعزيز التنمية والسلام العالميين، فإنها تواجه حملات تشويه، خاصة من الإعلام الأمريكي والأوروبي، الذي يصورها كمصدر تهديد محتمل.³ ولذلك سنوضح فيما يلي التوجه الإقليمي والعالمي لجمهورية الصين الشعبية، من خلال مطلبين، ففي (المطلب الأول) سنتناول على ضوء العلاقات الصينية بالقوى الإقليمية الآسيوية، أما في (المطلب الثاني) سنعالج فيه العلاقات الاستراتيجية بين الصين والقوى العالمية.

المطلب الأول: علاقات الصين بالقوى الإقليمية الآسيوية

تتبنى الدبلوماسية الصينية، منذ الثورة الشيوعية، توجهاً ثابتاً يقوم على اعتبار الصين جزءاً من دول العالم النامية. وقد سعت بكين إلى تجسيد هذا الانتماء من خلال علاقاتها مع تلك الدول، سواء عبر الأطر الجماعية، كما في بدايات حركة عدم الانحياز، أو من خلال العلاقات الثنائية المباشرة. ولم تؤدِ الإصلاحات الاقتصادية والسياسية التي شهدتها الصين إلى تغيير هذا التوجه، بل تشير العديد من المؤشرات إلى حرصها على تعزيزه. وتُعد علاقات الصين مع دول الجوار، أو مع مجموعة الدول الآسيوية،⁴ من أبرز

¹ - ماركوس جوناثان: العلاقات الصينية-الأمريكية: بعيداً عن كليشيهات "الحرب الباردة"، نشر بتاريخ 18 مارس/ آذار 2021، متاح على الرابط:

<https://www.bbc.com/arabic/world-56428623>

² - اياد جاسم محمد: محددات العلاقات الصينية الأمريكية في الربع الأخير من القرن العشرين، الجامعة العراقية /كلية الإعلام، مجلة الجامعة العراقية، عدد 26/2، ص: 426.

³ - صفاء حسين علي الجبوري: العلاقات الصينية-الأمريكية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية المجلد 2 العدد/2011، ص: 181.

⁴ - وليد سليم عبد الحي: المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي 1978-2010، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الطبعة الثانية: 2014، ص: 171.

الصين وعلاقتها بالقوى الكبرى في النظام العالمي د. محسن البقالي

وأهم علاقاتها ضمن العالم النامي، نظرًا لما تحمله من أبعاد استراتيجية واقتصادية وجيوسياسية. وبعد هذه التوطئة الموجزة، سنسلط الضوء على طبيعة العلاقات الصينية مع القوى الإقليمية الآسيوية، مع التركيز على نماذج مختارة منها.

الفرع الأول: تطور العلاقات بين الصين واليابان

يشكل تاريخ العلاقات الصينية-اليابانية أحد أبرز ملامح التفاعلات في النظام الدولي بمنطقة شرق آسيا، إذ تتأثر هذه العلاقات بشكل مباشر بطبيعة العلاقة بين كل من الصين والولايات المتحدة. وقد أُقيمت العلاقات الدبلوماسية بين الصين واليابان عام 1981م، تزامنًا مع بداية تحسن العلاقات الصينية-الأمريكية.¹

وقد أجمع معظم الباحثين في الشأن الآسيوي على أن العلاقات بين الصين وعدوتها التقليدية اليابان تُشبه قنبلة قابلة للانفجار في أي لحظة، مستندين في ذلك إلى عدة أسباب، من أبرزها النزاع حول الأراضي التي يُعتقد أنها تحتوي على احتياطات نفطية مهمة للطرفين. فمنذ عام 2005م، تكررت عمليات تحليق طائرات المراقبة الصينية في أجواء مناطق متنازع عليها، إلى جانب مواجهات دبلوماسية متكررة، منها اعتراض الصين على محاولة اليابان الحصول على مقعد دائم في مجلس الأمن، ورفضها المتكرر لزيارات كبار المسؤولين اليابانيين للنصب التذكاري الخاص بمجرمي الحرب في طوكيو، وهو ما يُعد استفزازًا واضحًا للمشاعر الصينية.²

وقد شهدت العلاقات بين البلدين تقلبات حادة منذ تطبيعها عام 1972، حيث ارتبطت هذه التقلبات بأحداث مفصلية، مثل إلغاء الصين من طرف واحد لمشروع "شان-باو" المشترك عام 1981، وقمع مظاهرات ساحة "تيان آنمن" عام 1989م، وإجراء التجارب النووية عام 1995م، رغم الضغوط اليابانية لثنيها عن ذلك. ومنذ تلك الفترة، تدهورت العلاقات بشكل ملحوظ، وظل التوتر قائمًا في العديد من الملفات التاريخية، وعلى رأسها سلوك اليابان خلال الحرب العالمية الثانية. وتُعد المسألة الأكثر إثارة للجدل هي زيارة المسؤولين اليابانيين، وعلى رأسهم رئيس الوزراء "جونيتشيرو كوزومي"، لمعبد "ياسوكوني" (Yasukuni)، وهو معبد شنتوي في طوكيو يُخلد أرواح نحو 2.5 مليون ياباني قُضوا خلال الحرب، من بينهم 14 عسكريًا صُنفتهم محكمة الشرق الأقصى ضمن الفئة "أ" كمجرمي حرب.³

ورغم تعدد الخلافات بين الصين واليابان، فإن العلاقات الثنائية بينهما تقوم على أساس المصالح الاستراتيجية المشتركة والمنافع المتبادلة. فقد أصبحت الصين أكبر شريك تجاري لليابان، بينما تُعد اليابان ثالث أكبر شريك تجاري للصين بعد الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية.⁴ ويجرّص الطرفان على بناء روابط تقوم على مبدأ "رابح-رابح"، من خلال تعزيز التعاون في مختلف المجالات.

¹ - تشوي هوانغ: الدبلوماسية الصينية، مترجم إلى اللغة العربية، دار النشر الصينية عبر القارات، بكين، فبراير 2005، ص: 105 وما بعدها.

² - نادبة حلمي: التنافس الإقليمي من منظور الصين، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية العدد، 183 يناير 2011، ص: 75-76.

³ - Masaru Tamamoto, How Japan Imagines China and See Itself, World Policy Journal, Winter 2005/06, p59

⁴ - صباح جاسم محمد الجنابي: "أثر المتغير الجيوبوليتيكي في السياسة الخارجية الصينية تجاه تايوان"، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين-ألمانيا، الطبعة الأولى: 2021، ص: 67.

الصين وعلاقتها بالقوى الكبرى في النظام العالمي د. محسن البقالي

يُظهر الإرث التاريخي أثرًا بالغًا في العلاقات السياسية بين اليابان وجيرانها الآسيويين، خصوصًا الصين وكوريا الجنوبية، اللتين تعترضان على طريقة عرض تاريخ الحرب اليابانية في المناهج الدراسية. وقد أدى ذلك إلى مظاهرات مناهضة لليابان عام 2005، أعقبتها حملة دبلوماسية من البلدين لعرقلة مساعي طوكيو في الحصول على مقعد دائم بمجلس الأمن الدولي.¹

في المقابل، وبناءً على اعتقاد الصين بأن التقدم الياباني مدعوم أمريكيًا، حرصت على الحفاظ على علاقات مستقرة معها، مقدّمة مجموعة من الإجراءات التجارية لتعزيز التعاون الاقتصادي. ومن أبرز هذه المبادرات: اتفاقية تفادي ازدواج الضريبي (1993)، واتفاقية التأمين البحري (1985)، واتفاقية حماية الاستثمارات (1988). وقد ساهمت هذه الخطوات في دفع اليابان إلى رفع الصين من قائمة العقوبات التي فرضتها الدول الصناعية السبع عام 1990، عقب أحداث "تيان آنمن" عام 1989.²

الفرع الثاني: مسار العلاقات الصينية-الهندية

كانت الهند من أوائل الدول التي اعترفت بقيام جمهورية الصين الشعبية، حيث أقامت علاقات دبلوماسية معها عام 1950م. ومع ذلك، تُعد العلاقات الصينية-الهندية من أكثر الملفات حساسية وتعقيدًا بعد العلاقات الصينية-اليابانية، وذلك نتيجة مجموعة من العوامل التاريخية والسياسية. فقد اندلعت حرب بين البلدين عام 1962 بسبب نزاع حدودي، كما أن احتضان الهند للزعيم الروحي للبت "الدلاي لاما"، والتقارب الاستراتيجي بين الصين وباكستان، كلها عوامل ساهمت في توتر العلاقات الثنائية.³ ويضاف إلى ذلك الصراع الأيديولوجي بين الطرفين؛ فالصين تنتمي إلى المدرسة الشيوعية وتعارض الهيمنة الغربية والأمريكية، بينما ترتبط الهند بعلاقات استراتيجية وثيقة مع الولايات المتحدة. كما تعارض الصين المسعى الهندي للحصول على مقعد دائم في مجلس الأمن الدولي، معتبرة أن هذه الخطوة قد تُخلّ بتوازن القوى الإقليمي وتُضعف دورها في المنطقة. وتُعزز هذه الخلافات أيضًا بدعم الهند للتوجهات الانفصالية في التبت وإيوائها لزعيمها الروحي.⁴

من المفيد الإشارة إلى تأثير المتغيرين الأمريكي والباكستاني في توجيه مسار العلاقات الصينية-الهندية. ففي حين شهدت العلاقات الصينية-الأمريكية توترًا بسبب قضايا مثل حقوق الإنسان ودعم تايوان، شهدت العلاقات الهندية-الأمريكية تحسنًا ملحوظًا في عدة مجالات. أما العامل الباكستاني، فيُعد من أبرز مصادر التوتر، إذ استخدمت الصين علاقتها الوثيقة بباكستان كأداة لاحتواء الهند ومنع صعودها كمنافس إقليمي.⁵

تركز السياسة الخارجية الصينية على منع بروز أي قوة منافسة لها في آسيا، أو على الأقل تحجيم ميزات القوى المحتملة عبر التحالفات الإقليمية. وتنظر إلى الهند باعتبارها مصدرًا للتهديد، ليس بسبب صراع مباشر، بل نتيجة التنافس على النفوذ في جنوب آسيا، وسعي كل طرف لترسيخ مكانته كقوة إقليمية.⁶ ويمتد التصور الصيني للتهديد ليشمل الولايات المتحدة، التي تُتهم بمحاولة

¹-Masaru Tamamoto, Op, Cit, p.6.

² - توماس ويلبورن: الصين في مواجهة الدول الكبرى، ترجمة الدار العربية للعلوم، الرباط، الطبعة الأولى: 2007، ص: 28.

³ - محمد المنصوب: الصين القصة الكاملة للقوة العالمية الصاعدة، مطابع نجد-الرياض، الطبعة الأولى: 2015، ص: 166.

⁴ - صباح جاسم محمد الجنابي: مرجع سابق، ص: 69-70.

⁵ - باهو مردان: العلاقات الصينية الهندية، بكين 2014، نشر بتاريخ 13/07/2019، متاح على الرابط:

<https://www.academia.edu>

⁶ - عبد العزيز مهدي الراوي: العلاقات الصينية الهندية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة وأفاقها المستقبلية، مجلة السياسة الدولية، العدد 14، لسنة 2010، ص: 25.

الصين وعلاقتها بالقوى الكبرى في النظام العالمي د. محسن البقالي

"احتواء التنين" من خلال تعزيز تحالفاتها العسكرية في آسيا، خاصة مع اليابان، ودعمها المستمر لتايوان، إلى جانب تكثيف وجودها العسكري في المنطقة. كما تتهمها الصين بتشجيع النزعات الانفصالية في كل من تايوان والتبت، والترويج لفكرة "التطور السلمي"، التي تُعدّها القيادة الصينية تهديداً مباشراً لاحتكار الحزب الشيوعي للسلطة.¹

وأحدث مظاهر التوتر بين الصين واليابان تمثلت في دعوة بكين لطوكيو إلى لعب دور بناء في حفظ السلام، وعدم التحول إلى "طلبة" لتوسع الناتو في آسيا، وذلك ردّاً على الكتاب الأبيض الدفاعي الياباني الصادر في 12 يوليو 2024، والذي وصف تدريبات الصين حول تايوان بأنها جزء من "استراتيجية غزو". الصين أعربت عن استيائها، واعتبرت الوثيقة تدخلاً خطيراً في شؤونها الداخلية وترويجاً لرواية "التهديد الصيني" التي تُفاقم التوترات الإقليمية.²

وفي الوقت نفسه، أكد نائب وزير الخارجية الصيني، دينغ لي، أن تايوان كانت مستعمرة يابانية لفترة طويلة، وأن طوكيو تتحمل عبئاً تاريخياً ثقيلاً تجاهها. وفي ظل تصريحات يابانية لا تتماشى مع موقف الصين، حثت بكين طوكيو على عدم السير في الاتجاه الخاطئ، مؤكدة أنها ستتخذ الرد المناسب. وقد أعربت الصين عن معارضتها الشديدة لزيارة نائب وزير الخارجية الياباني المرتقبة إلى تايوان في السابع من أغسطس، للمشاركة في مراسم عزاء الرئيس التايواني السابق لي تنغ هوي، الذي توفي عن عمر ناهز 97 عامًا.³ واعتبرت الصين هذه الزيارة انتهاكاً للبيانات السياسية المشتركة، مطالبة اليابان بعدم إرسال إشارات خاطئة للقوى الانفصالية في تايوان، وقدمت احتجاجاً رسمياً شديد اللهجة بهذا الخصوص.

المطلب الثاني: العلاقات الاستراتيجية بين الصين والقوى العالمية

إن سعي الدول لضمان مصالحها القومية يدفعها إلى الدخول في علاقات سياسية متعددة الأبعاد، تتحدد وفق مدى تشابه أو تعارض تلك المصالح. فالدول ذات المصالح المتعارضة تنخرط في أنماط متباينة من الحركة السياسية، تسعى من خلالها إلى التأثير المتبادل، ضمن عملية صراع تختلف حدته من حالة إلى أخرى. وفي المقابل، فإن تشابه المصالح أو عدم تعارضها بين دولتين خلال فترة زمنية معينة، قد يدفعهما إلى التعاون في ميادين متنوعة، إدراكاً منهما للفوائد المترتبة على هذا التعاون، سواء في الحاضر أو المستقبل.⁴

وفي هذا السياق، يتناول هذا المطلب العلاقات الصينية-الروسية (الفرع الأول)، ثم العلاقات الصينية-الأوروبية (الفرع الثاني).

الفرع الأول: العلاقات الصينية - الروسية.

مرت العلاقات الروسية-الصينية بعدة مراحل من التطور منذ نهاية الحرب الباردة؛ إذ انتقلت من مرحلة "حسن الجوار" في أوائل التسعينيات، إلى "الشراكة البناءة" عام 1994م، ثم إلى "الشراكة التعاونية" عام 1996م، وصولاً إلى "شراكة استراتيجية شاملة".⁵

¹- فوزي درويش: الشرق الأقصى الصين واليابان (1853-1972)، مطابع غباشي بطنطا، الطبعة الثالثة: 1987، ص: 215 وما بعدها.

²- مقال بعنوان: ما مآلات التنافس الياباني الصيني على النفوذ في دول جزر المحيط الهادئ؟، تقديرات المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، أبو ظبي، 31 يوليو 2024، ص: 2.

³- فاليري كوليكوف: إلى أن يقود تدهور العلاقات بين الصين واليابان؟ مركز حورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، 11 آب 2022، ص: 5.

⁴- صفاء حسين على الجبوري: مرجع سابق، ص: 160.

⁵- غزلان محمود عبد العزيز محمد: التقارب العسكري الروسي الصيني، واحتمالات التحالف العسكري، المجلد الثامن، العدد الخامس عشر، يناير 2023، ص: 24.

الصين وعلاقتها بالقوى الكبرى في النظام العالمي د. محسن البقالي

وفي عام 2001م، وقّعت الدولتان اتفاقين مهمين: الأول "معاهدة الصداقة"، التي أرسّت أساسًا لتحالف استراتيجي، والثاني تأسيس "منظمة شنغهاي للتعاون" بمشاركة جمهوريات آسيا الوسطى، في خطوة اعتبرها المحللون محاولة مشتركة لبسط النفوذ الإقليمي وإبعاد الولايات المتحدة عن المنطقة.¹

وفي 27 ديسمبر 1991م، وقّع الطرفان محضرًا أنهى الخلافات الموروثة من العلاقة مع الاتحاد السوفييتي، لتبدأ مرحلة جديدة من التحسن منذ عام 1992م، حين أكد الرئيس الروسي بوريس يلتسين خلال زيارته لبكين أهمية التوازن بين التوجهين الغربي والآسيوي، باعتبار روسيا دولة أوراسية. ثم جاءت قمة بكين عام 1996م، لترسي دعائم الشراكة الاستراتيجية بعد تسوية نهائية لمشاكل الحدود، وفق اتفاقيتي 1991 (الحدود الشرقية) و1994 (الحدود الغربية).²

تُظهر متابعة التاريخ المعاصر للعلاقات الروسية-الصينية مسارًا تدريجيًا نحو التقارب. فمند أول قمة بعد انهيار الاتحاد السوفييتي في بكين عام 1992م، بدأت سلسلة من الاتفاقيات، أبرزها اتفاق التبادل العسكري لعام 1993م، والبحث في ترتيب الحدود. وفي عام 1994م، أسفرت زيارة رئيس الوزراء الروسي "تشيرنوميردين" عن تعزيز التعاون المدني والعسكري، تزامنًا مع زيارة الرئيس الصيني "جيانغ زيمين" التي شهدت اتفاقًا على ترسيم الحدود والالتزام بعدم القيام بنشاطات عسكرية خطيرة قرب الحدود المشتركة. وفي 1995م، اتفق الطرفان على تبادل الطلبة العسكريين ومناقشة القضايا الأمنية في آسيا والمحيط الهادئ. ثم توصلت قمة بكين عام 1996م، إلى إنشاء خط ساخن بين البلدين، إلى جانب توقيع عقود لتزويد الصين بالغاز الطبيعي الروسي، مما عزز الشراكة الاستراتيجية بينهما.³

وفي السياق ذاته، يرى "Piontkovsky Andrei"، المدير التنفيذي لمركز موسكو للبحوث الاستراتيجية، أن الصين لا تُعبر اهتمامًا كبيرًا للتحديث الاقتصادي والسياسي في روسيا، بقدر ما تهتم ببقائها مصدرًا للمعادن والطاقة، و"خلفية استراتيجية" في مواجهتها مع الولايات المتحدة. وينطبق ذلك على منظمة شنغهاي للتعاون، التي تعتبرها الصين أداة لتعزيز نفوذها الإقليمي، حتى لو تطلب الأمر التضحية بالمصالح الروسية.⁴ كما يرى نائب وزير الطاقة الروسي الأسبق "فلاديمير ميلوف" أن تفوق الصين البشري وسرعة تحديثها العسكري قد يدفعها إلى استخدام القوة ضد روسيا في حال نشوب نزاع بين الطرفين.⁵

أصبح العدو المشترك عنصرًا رابطًا في البناء الجيوسياسي الروسي الصيني، وقد عبّر أحد محرري ومعلقي وكالة "رويترز" البريطانية عقب إعلان الشراكة الاستراتيجية بين الصين وروسيا عام 2001م، بقوله: "الشراكة الصينية الروسية تقوم على الخصومة المشتركة، لا على القيم المتبادلة".⁶ وهو ما أكده أيضًا الرئيس الصيني جيانغ زيمين خلال حفل توقيع معاهدة الصداقة وحسن الجوار مع روسيا، حين قال: "إن هذه المعاهدة تستهدف مواجهة الهيمنة الأمريكية على الساحة الدولية".⁷ وفي 16 يوليو 2001م، تم توقيع

¹ - محمود عبد الفضيل... وآخرون: آفاق التحولات الدولية المعاصرة، عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى: 2002، ص: 48.

² - علي حسين باكير: العلاقات الاستراتيجية الصينية-الروسية، فصيلة الدفاع الوطني اللبناني: عدد 56 أبريل 2006، متاح على الرابط:

<http://alibakeer.maktoobblog.com/?pos>

³ - وليد سليم عبد الحي: مرجع سابق، ص: 168.

⁴ - محمد المنصوب: مرجع سابق، ص: 178 وما بعدها.

⁵ - المرجع نفسه: ص: 17.

⁶ - سعيد اللاوندي: أمريكا في مواجهة العالم: حرب باردة جديدة، القاهرة: نضمة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الرابعة: 2004، ص: 119.

⁷ - منير مباركية: "استراتيجيات القوى الكبرى في مواجهة سياسات الاحتواء الأمريكية - حالي روسيا والصين"، مذكرة لنيل درجة ماجستير في العلاقات الدولية، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2008، ص: 179 وما بعدها.

الصين وعلاقتها بالقوى الكبرى في النظام العالمي د. محسن البقالي

"ميثاق التعاون وحسن الجوار"، الذي نصّ على تسوية جميع القضايا العالقة بين الطرفين، بما في ذلك إنهاء النزاعات الحدودية الممتدة منذ عام 1968م، والتي كانت تُحمّل الصين مسؤولية التوتر.¹ وفي يونيو 2005م، تمكن الجانبان من ترسيم الحدود المتبقية عبر توقيع معاهدة اعتُبرت إنجازًا كبيرًا في العلاقات الثنائية، ومثلت الحل النهائي للمشكلة الحدودية بين البلدين في منطقة الشرق الأقصى.

الفرع الثاني: العلاقات الصينية-الأوروبية .. التمسك بالمكانة الصحيحة وتعزيز استقرارها.

شهدت العلاقات السياسية بين الصين والاتحاد الأوروبي في السنوات الأخيرة تطورًا نوعيًا يعكس نضجًا في مستوى التفاهم والتقارب، تجلّى في تكثيف الحوارات وعقد القمم السياسية، وتعزيز التعاون في مختلف المجالات. وقد حرص الاتحاد الأوروبي على دفع الصين للوفاء بالتزاماتها ضمن منظمة التجارة العالمية، وفتح أسواقها، ومكافحة الانتهاكات، خاصة في مجال الملكية الفكرية، إلى جانب الدعوة لحل سلمي لقضية تايوان. في المقابل، تنتهج الصين سياسة حسن الجوار والحفاظ على الشراكة الاستراتيجية، مدفوعًا بمحاجتها إلى الأسواق الخارجية والتكنولوجيا المتقدمة، ما يستدعي مشاركتها الفاعلة في الحوارات الأوروبية، خصوصًا في المشاريع الكبرى مثل السكك الحديدية بين صربيا وهنغاريا. كما يمكن للاتحاد الأوروبي الاستفادة من التمويل الصيني لدعم مشاريع البنية التحتية، بما يعزز فرص النمو الاقتصادي للطرفين بشكل متوازن.

♦ أولاً: خصوصية العلاقات الأوروبية - الصينية

يمكن القول إن العلاقات بين أوروبا والصين تتميز بالخصوصية والتفرد في طبيعتها، بين تكتل اقتصادي بحجم الاتحاد الأوروبي من جهة، وبين دولة كبيرة بحجم الصين من جهة أخرى، وهو ما يمكن تفسيره في ضوء ما يلي:

1- الاعتماد الأوروبي على الصين تجاريًا واقتصاديًا: تُعد الصين الشريك التجاري الأول للاتحاد الأوروبي، وهو ما يطلق عليه البعض بـ "الاعتماد الانتحاري" في ظل وجود اختلالات تجارية بينهما، خاصة مع فتور العلاقات منذ أوائل العام 2021 عندما توقفت المفاوضات حول الاتفاقية الشاملة للاستثمار التي سعت لتحقيق أقصى استفادة للطرفين، وتمثل إطارًا قانونيًا موحدًا يسيّر عليه الطرفان وتحل بديلاً لنحو 20 اتفاقية ثنائية بين الصين ودول الاتحاد الأوروبي في مجال الاستثمار. وتتأكد صعوبة استغناء أوروبا عن الصين في ضوء بعض المؤشرات ومنها، أن الصين شحنت في العام الماضي 6.4 مليون حاوية إلى أوروبا، بينما شحن الاتحاد الأوروبي 1.6 مليون حاوية فقط إلى الصين، وبالتالي فإن أوروبا غير مستعدة للاستغناء عن الصين في الوقت الراهن، لما له من مخاطر على الأمن الاقتصادي الأوروبي.²

ورغم ذلك، هناك خلافات سياسية انعكست بشكل كبير على عدم التوصل إلى تفاهات اقتصادية؛ من بينها الموقف الصيني من الحرب في أوكرانيا والاتهام بدعم روسيا عسكريًا، إضافة إلى تعويضات كوفيد-19 والتوترات حول مضيق تايوان، فضلًا عن مشكلة الأمن الاقتصادي الأوروبي الذي أصبح في قبضة الصينيين تقريبًا، وقد ترتب على ذلك أن استثمارات الاتحاد الأوروبي في الصين قد تراجعت بنسبة تصل إلى 50%.³

¹ - نايف سيف: العلاقات الصينية الروسية بعد الحرب الأوكرانية والسعي لنظام دولي متعدد الأقطاب، مجلة الشرائع للدراسات القانونية، المجلد/ 4 العدد/1/2024، ص: 365.

² - محمد أبو سريع: استعادة التوازن.. ماذا ينتظر العلاقات الاقتصادية الأوروبية الصينية؟، القاهرة الإخبارية، نشر بتاريخ 25 سبتمبر 2023، متاح

على الرابط: <https://alqaheranews.net/news>

³ - محمد أبو سريع: مرجع سابق.

2- ضغط أوروبي وعجز تجاري لصالح الصين: يعترزم الاتحاد الأوروبي، الضغط على الصين، لتخفيف العراقيل التي تضعها أمام الصادرات الأوروبية، خلال الاجتماع رفيع المستوى، بعد أن بلغ العجز التجاري بين الكتلة الأوروبية وبكين نحو 400 مليار يورو، العام الماضي. وأوضح مفوض التجارة في الاتحاد الأوروبي أن العجز المذهل، الذي تضاعف خلال عامين، يؤكد على حاجة بكين لفتح أسواقها. فالعلاقة التجارية بين الصين والاتحاد الأوروبي "غير متوازنة أبدًا"، فبكين لديها فائض تجاري ضخم، كما أن مستوى الانفتاح من الجانب الصيني ليس هو نفسه لدى الاتحاد الأوروبي.

◆ **ثانياً: توتر العلاقات الصينية الأوروبية**

شهدت العلاقات بين الصين والاتحاد الأوروبي في الفترة الأخيرة توترًا ملحوظًا، خاصة على الصعيدين الاقتصادي والأمني. فقد تصاعدت الاحتكاكات التجارية إثر سلسلة من الإجراءات الأوروبية التصعيدية ضد بكين، شملت فرض قيود على واردات المعدات الطبية وتوربينات الرياح، ومداهمة مقرات شركة صينية لصناعة المعدات الأمنية، ضمن تحقيقات بشأن تلقيها إعانات حكومية. وتأتي هذه التحركات ضمن حملة تقودها رئيسة المفوضية الأوروبية، أورسولا فون دير لاين، بهدف تقليص الاعتماد على الواردات الصينية، لا سيما في التقنيات الحيوية، إلى جانب تحقيق تدعيمه فرنسا لمواجهة تدفق السيارات الكهربائية الصينية.¹ وردت بكين بإطلاق تحقيق مضاد حول أسعار مشروب البراندي الفرنسي، في خطوة تعكس تصاعد التوتر التجاري. أمنياً، ألقّت السلطات في ألمانيا وبريطانيا القبض على ستة أشخاص بتهمة التجسس لصالح الصين. أما سياسياً، فيبدي الاتحاد الأوروبي قلقاً متزايداً من تنامي النفوذ الصيني عالمياً، وتوثيق علاقاتها مع روسيا في ظل الحرب على أوكرانيا، إضافة إلى موقفها من العدوان الإسرائيلي على غزة. ورغم متانة العلاقات بين الطرفين، فإن هذه الملفات الحساسة دفعت بروكسل إلى إعادة النظر في سياستها تجاه بكين، ويمكن إبراز أبرزها على النحو الآتي:

1- الاستراتيجية الأوروبية في الهندو-باسيفيك وانعكاساتها على التوازن مع الصين: كشف الاتحاد الأوروبي في عام 2021م، عن استراتيجية جديدة تهدف إلى تعزيز حضوره في منطقتي المحيط الهندي والهادئ، وذلك من خلال توثيق التعاون مع دول المنطقة لما لها من أهمية استراتيجية متزايدة. ويُتوقع أن تضع هذه الاستراتيجية الاتحاد الأوروبي في مواجهة مباشرة مع النفوذ الصيني المتنامي، لا سيما في ظل النهج الأحادي الذي يتبعه تحالف "أوكوس" في تحركاته ضمن تلك المنطقة دون إشراك الاتحاد الأوروبي، مما قد يحد من فاعلية تحركات بروكسل.² وفي السياق ذاته، تواجه الدبلوماسية الصينية في أوروبا انتقادات متزايدة بسبب الضغوط المستمرة التي تمارسها بكين على تايوان، والتي تعتبرها جزءاً لا يتجزأ من أراضيها، في حين ينظر الاتحاد الأوروبي إلى تايوان بوصفها دولة مستقلة ذات سيادة، تخضع لنظام ديمقراطي، الأمر الذي يدفع دول الاتحاد إلى دعمها في مواجهة المطالب الصينية. وقد عبّر البرلمان الأوروبي، في سبتمبر 2022م، عن هذا الموقف من خلال إصدار قرار بأغلبية ساحقة يدين التصرفات الصينية الاستفزازية تجاه تايوان، محذراً من أن هذه التحركات قد تترتب عليها عواقب وخيمة على مستقبل العلاقات الصينية-الأوروبية.³

¹ مقال بعنوان: تقليل المخاطر: هل نجحت جولة شي في إصلاح العلاقات الصينية الأوروبية؟، تقديرات المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، 15 مايو 2024، ص: 1.

² نور نبيه جميل: التنافس الجيوسياسي في منطقة الاندو-باسيفيك، مركز حوراي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، 6 حزيران 2024، ص: 6.

³ مقال بعنوان: ما ملامح التحركات الأوروبية في منطقة الهندو-باسيفيك؟، نشر بتاريخ 27 سبتمبر 2025، متاح على الرابط:

<https://apa-inter.com/post.php?id=4855>

2- الخلافات حول معايير الاقتصاد والشؤون الاجتماعية: تُعتبر معايير الاقتصاد والشؤون الاجتماعية من أبرز نقاط الخلاف بين الصين والاتحاد الأوروبي. فالاتحاد الأوروبي يعتمد اقتصاد السوق المفتوح، المرتكز على الشفافية، الحوكمة الرشيدة، وحماية حقوق الإنسان والبيئة، وهي مبادئ تُشكل أساس سياساته التنظيمية لضمان استقرار العلاقات التجارية والاستثمارية. في المقابل، يتبع النموذج الصيني نهج تدخل الدولة لتحقيق نمو اقتصادي سريع، مما يؤدي إلى تفاوت في تطبيق الحوكمة والشفافية، ويعكس اختلافاً جوهرياً في فلسفة إدارة الاقتصاد، يؤثر مباشرة على طبيعة العلاقات الثنائية، خاصة في المجالات التجارية والاستثمارية.¹

يتجلى هذا الاختلاف بشكل واضح في قضايا مثل حماية الملكية الفكرية ونقل التكنولوجيا، حيث يحرص الاتحاد الأوروبي على صون حقوق الشركات والمخترعين بدقة، بينما تميل الصين إلى سياسات أكثر تساهلاً تضع أولوية للنمو الاقتصادي حتى وإن استدعى ذلك التهاون في بعض المعايير. كما يظهر التباين في السياسات الاجتماعية، إذ يولي الاتحاد الأوروبي اهتماماً خاصاً بحقوق العمال والمعايير البيئية، في حين تركز الصين على تحقيق التنمية والاستقرار، مما يؤدي إلى فروق واضحة في الممارسات الاقتصادية بين الطرفين.²

3- تباين المواقف بشأن الحرب في أوكرانيا: بعد مرور ما يزيد على عامين على اندلاعها، ما زالت الحرب الدائرة في أوكرانيا، تمثل إحدى نقاط الخلاف الرئيسية في إطار العلاقات بين الصين والاتحاد الأوروبي. فمن جهته، يتكفل الغرب وراء أوكرانيا، ويتخذ العديد من المواقف التي تدعم موقفها ضد روسيا. فقد شهدت الفترة الأخيرة بروز العديد من المواقف الغربية اللافتة، ومنها دعوة الرئيس الفرنسي، إيمانويل ماكرون، في 2 مايو 2024م، الغرب إلى التدخل العسكري المباشر في أوكرانيا لمواجهة تقدم القوات الروسية، وهو الطرح الذي جاء على خلفية مخاوفه من تأثر الأمن الأوروبي في حال نجاح روسيا في الانتصار في أوكرانيا.³

وتسعى الصين إلى الحفاظ على متانة علاقاتها مع روسيا من جهة، وحماية مصالحها التجارية مع أوكرانيا من جهة أخرى، باعتبارها بوابة نحو الاتحاد الأوروبي وشريكاً رسمياً في مبادرة "الحزام والطريق". كما تحرص على تجنب المزيد من التدهور في علاقاتها مع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، وتفادي التعرض لعقوبات بسبب مواقفها من الصراع، دون أن ترضخ لإرادة الغرب في إخضاعها أو إعاقة صعودها. وفي هذا السياق، حاولت الصين تقديم نفسها كوسيط محتمل في الحرب الروسية الأوكرانية، مستغلة نفوذها الدولي وعلاقاتها القوية بروسيا، ومستفيدة من وجود قبول غربي عام لدورها في الوساطة.⁴

4- الحرب الإسرائيلية على غزة: مثلت الحرب التي أطلقتها إسرائيل على قطاع غزة منذ السابع من أكتوبر الماضي، رداً على استهداف حركة حماس لها، أحد محددات العلاقات بين الصين والاتحاد الأوروبي، ولاسيما في ظل تباين مقاربتين الطرفين تجاه الحرب،

¹-Dahl, Jordyn, and Camille Gijs. "Eu Risks Fragile Unity by Whacking China to Woo Trump." POLITICO, February 4, 2025. <https://www.politico.eu/article/eu-fragile-unity-woo-china-trade-us-donald-trump-tariffs/>

²-Klemensits, Péter. Working Paper: EU-China Economic Relations and Trade Disputes. https://china-cee.eu/wp-content/uploads/2025/02/Working_paper-202507-Klemensits-Péter.pdf

³-مقال بعنوان: تقليل المخاطر: هل نجحت جولة شي في إصلاح العلاقات الصينية الأوروبية؟، مرجع سابق، ص: 2.

⁴-حومالك محمد : الصعود الروسي والصيني: قراءة في الأسس النظرية المفسرة وواقع العلاقات الدولية المعاصرة، شؤون استراتيجية، العدد17/ مارس 2024، ص: 135 وما بعدها.

الصين وعلاقتها بالقوى الكبرى في النظام العالمي د. محسن البقالي

التي أسفرت عن استشهاد ما يقرب من 35 ألف فلسطيني. فمن جهتها، تبنت الصين العديد من المرتكزات للتعامل مع تداعيات الحرب، تمثلت في: الدعوة للوقف الفوري لإطلاق النار، ومنع استهداف المدنيين، والمطالبة بدخول المساعدات الإنسانية إلى قطاع غزة، ورفض سياسة العقاب الجماعي.¹

وبينما يعتقد جمهرة من المحللين أن الصين ضحت بعلاقتها مع إسرائيل لصالح العالم العربي، فإن الحدثين أقل ترابطاً بكثير مما يبدو على السطح. إن العلاقات بين الصين وإسرائيل مهيأة لأن تشهد إعادة تقييم وإعادة تنظيم لتفاعلاتها الدبلوماسية والاقتصادية والسياسية. وإليك الأسباب. اتسمت علاقات الصين مع إسرائيل - على قصرها - بالبرغماتية والتعقيد في آن معا. والصين بطبيعتها ليست عدوا لليهود. ومتحف شنغهاي للاجئين اليهود يستعيد ذكرى اليهود الذين لجأوا إلى شنغهاي في ثلاثينات وأربعينات القرن العشرين عندما لم يكن يستقبلهم سوى قلة في العالم. وبينما تواصل مجتمعات عديدة محاربة العداء للسامية، على المستويين الإثني والتاريخي، فالصينيون ليسوا بالأساس في حالة عداء للسامية.²

وبالنظر إلى ذلك، يتضح لنا أن موقف الاتحاد الأوروبي إزاء الحرب الإسرائيلية على غزة اتسم بازدواجية المعايير وتجاهل صريح للانتهاكات المرتكبة بحق الفلسطينيين، إذ امتنع عن اتخاذ أي إجراءات لمحاسبة إسرائيل أو ربط علاقاته بها بسلوكها خلال الحرب. وقد أسهمت الانقسامات الداخلية بين دول الاتحاد في إضعاف قدرته على بلورة موقف موحد وفعال، خاصة في ظل اعتقاد غالبية القادة الأوروبيين أن الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي لا يمس المصالح الحيوية للاتحاد الأوروبي.

¹ - مقال بعنوان: تقليل المخاطر: هل نجحت جولة شي في إصلاح العلاقات الصينية الأوروبية؟، مرجع سابق، ص: 2.

² - شيرلي يو: العلاقات الصينية-الإسرائيلية تتجه للتدهور... دون حرب غزة، نشر بتاريخ 21 يوليو 2024، متاح على الرابط:

<https://www.majalla.com/node>

خاتمة:

اتجهت الصين نحو الانفتاح على العالم الخارجي، رافعة شعار "ليخدم كل ما هو عالمي الصين"، في سعيها لتعزيز موقعها الاقتصادي والدبلوماسي والاستراتيجي. وقد نجحت، بعد جهود حثيثة، في ترسيخ مكانتها ضمن النظام الدولي، بانضمامها إلى منظمة الأمم المتحدة وحصولها على المقعد الدائم في مجلس الأمن عام 1972م، وإقضاء حكومة تايبان. كما التحقت بمؤسسات "بروتن وودز" مثل صندوق النقد الدولي ومجموعة البنك الدولي، وتكرّس حضورها الاقتصادي عالمياً بانضمامها إلى منظمة التجارة العالمية في ديسمبر 2001م، في تأكيد على أن القرن الحادي والعشرين بات يحمل بصمة آسيوية، وفي مقدمتها الصينية. وفي إطار استكمال أدوارها الاقتصادية، سعت الصين إلى بناء علاقات متينة مع القوى الغربية، وعلى رأسها الولايات المتحدة والمجموعة الأوروبية، باعتبارها أسواقاً استراتيجية للمنتجات الصينية، مستفيدة من بيئة الاستثمار الجاذبة، رغم التباينات السياسية بين الأطراف. وتدل المؤشرات السابقة على أن عناصر القوة الصينية الشاملة تواصل نموها وفق ما هو مرسوم في الوثائق الرسمية، ما يعكس نجاح القيادة في معالجة التحديات الداخلية، الاجتماعية والسياسية، ويزر فعالية دبلوماسية حسن الجوار في خلق بيئة إقليمية داعمة لصعود الصين. ويتطلب هذا المسار إثبات حسن النوايا الصينية، بما يضمن أن صعودها لن يشكل تهديداً للقوى الإقليمية، بل قد يسهم في تعزيز الأمن والاستقرار، ويجعل من هذا القرن قرناً آسيوياً بامتياز، وهو ما يُعد حلماً مشتركاً لدول المنطقة. كما يتوقف نجاح هذا السيناريو على قدرة الصين في إدارة سياستها الخارجية بفعالية، خاصة في علاقاتها مع الولايات المتحدة والقوى الكبرى الأخرى، من خلال بناء أرضية مشتركة قائمة على المصالح المتبادلة، مع الاستمرار في التنافس على قيادة النظام الدولي، والسعي لكسر الأحادية القطبية نحو نظام متعدد الأقطاب.

وأخيراً، نجحت الصين في إرساء نمط جديد من العلاقات بين القوى الكبرى، حيث تمكنت من إقناع الأطراف الأخرى بأننا نعيش في عالم شديد التشابك، قائم على الاعتماد المتبادل بشكل متزايد، مما يجعل العلاقات الدولية ضرورة لا يمكن اختزالها في لعبة صفرية. ففي هذا العالم، يصعب أن يستفيد طرف واحد على حساب الآخر، بل إن تحقيق المنافع المشتركة والمتبادلة بين مختلف الدول بات أكثر واقعية وضرورة. وقد اقتنعت النخب الصينية والغربية بأننا دخلنا مرحلة جديدة، تتأثر فيها السياسات والاقتصادات العالمية بما يحدث داخلياً وخارجياً على حدٍ سواء، وهو ما دفع هذه القوى إلى الشروع في تفاعل فعّال وبنّاء فيما بينها.

قائمة المراجع:

➤ الكتب:

- محمود عبد الفضيل... وآخرون: آفاق التحولات الدولية المعاصرة، عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى: 2002.
- أحمد عبد الجبار عبد الله: الصين والتوازن الاستراتيجي العالمي بعد عام 2001 وآفاق المستقبل، لبنان: الدراسات العربية للعلوم، الطبعة الأولى: 2015.
- إسلام عيادي، محمد اليوسفي... و(آخرون): السياسة الخارجية الصينية اتجاه الشرق الأوسط بعد الربيع العربي، الناشر: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين-ألمانيا، الطبعة الأولى: 2018.
- بن عائشة محمد الأمين الصين: "هندسة سياسية إقليمية للريادة العالمية"، الناشر: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، ألمانيا-برلين، الطبعة الأولى، فبراير 2021.
- تشوي هوانغ: الدبلوماسية الصينية، مترجم إلى اللغة العربية، دار النشر الصينية عبر القارات، بكين، فبراير 2005.
- توماس ويلبورن: الصين في مواجهة الدول الكبرى، ترجمة الدار العربية للعلوم، الرباط، الطبعة الأولى: 2007.
- ديفيد سي. جومبرت، أستريد ستاث سيفالوس... وآخرون: الحرب ضد الصين التفكير فيما لا يتقبله العقل، الناشر: مؤسسة RAND سنة النشر: 2016.
- سعيد اللاوندي: أمريكا في مواجهة العالم: حرب باردة جديدة، القاهرة: نخضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الرابعة: 2004.
- سهرة قاسم محمد حسين: الصعود الصيني وتأثيره على الهيمنة الأمريكية في الشرق الأوسط (2001-2009)، مكتبة جزيرة الورد، القاهرة، الطبعة الأولى: 2013.
- صباح جاسم محمد الجنابي: "أثر المتغير الجيوبوليتيكي في السياسة الخارجية الصينية تجاه تايوان"، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين-ألمانيا، الطبعة الأولى: 2021.
- -فوزي درويش: الشرق الأقصى الصين واليابان (1853-1972)، مطابع غباشي بطنطا، الطبعة الثالثة: 1987.
- محمد المنصوب: الصين القصة الكاملة للقوة العالمية الصاعدة، مطابع نجد-الرياض، الطبعة الأولى: 2015.
- محمود عبد الفضيل... وآخرون: آفاق التحولات الدولية المعاصرة، عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى: 2002.
- هدير طلعت سعيد عبد اللطيف: رؤية الصين للعلاقات الدولية وانعكاساتها على الوطن العربي (2013-2022)، الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية - مصر 2022.
- وليد سليم عبد الحي: المكانة المستقبلية للصين في للنظام الدولي 1978-2010، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الطبعة الثانية: 2014.
- تشوي هوانغ: الدبلوماسية الصينية، مترجم إلى اللغة العربية، دار النشر الصينية عبر القارات، بكين، فبراير 2005.

➤ الأطروحات والرسائل:

- ريم فيصل جرجيس: التحول في التفكير الاستراتيجي الأمريكي حيال الصين في القرن الحادي والعشرين، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، 2022.

الصين وعلاقتها بالقوى الكبرى في النظام العالمي د. محسن البقالي

• منير مباركية: "استراتيجيات القوى الكبرى في مواجهة سياسات الاحتواء الأمريكية - حالي روسيا والصين"، مذكرة لنيل درجة ماجستير في العلاقات الدولية، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2008.

➤ الدوريات:

- إدريس لكربي: الصين وتحولات النظام الدولي الراهن، مجلة المستقبل العربي، المجلد 40/ العدد 461، 2017.
- اياد جاسم محمد: محددات العلاقات الصينية الأمريكية في الربع الأخير من القرن العشرين، الجامعة العراقية / كلية الإعلام، مجلة الجامعة العراقية، العدد 2/36، ديسمبر 2017.
- حنان قنديل: الصين واستمرارية الصعود السلمي، السياسة الدولية، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية العدد/ 183، يناير 2011.
- حومالك محمد : الصعود الروسي والصيني: قراءة في الأسس النظرية المفسرة وواقع العلاقات الدولية المعاصرة، شؤون استراتيجية، العدد 17/ مارس 2024.
- سليم كاطع علي، إنعام عبد الرضا سلطان: العلاقات الأمريكية - الصينية: الواقع وآفاق المستقبل، قضايا سياسية، مجلد 2016، العدد 43-44 / 30 أبريل 2016.
- صفاء حسين علي الجبوري: العلاقات الصينية-الأمريكية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية المجلد 2/ العدد، 2011.
- عبد العزيز مهدي الراوي: العلاقات الصينية الهندية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة وأفاقها المستقبلية، مجلة السياسة الدولية، العدد 14، لسنة 2010.
- غزلان محمود عبد العزيز محمد: التقارب العسكري الروسي الصيني، واحتمالات التحالف العسكري، المجلد الثامن، العدد الخامس عشر، يناير 2023.
- فاليري كوليكوف: إلى أن يقود تدهور العلاقات بين الصين واليابان؟ مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، 11 آب 2022.
- محمد سعد أبو عامود: "العلاقات الأمريكية-الصينية"، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، مؤسسة الأهرام، عدد 145 جوان 2001.
- مقال بعنوان: تقليل المخاطر: هل نجحت جولة شي في إصلاح العلاقات الصينية الأوروبية؟، تقديرات المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، 15 مايو 2024.
- مقال بعنوان: ما مآلات التنافس الياباني الصيني على النفوذ في دول جزر المحيط الهادئ؟، تقديرات المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، أبو ظبي، 31 يوليو 2024.
- نادية حلمي: التنافس الإقليمي من منظور الصين، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية العدد، 183 يناير 2011.
- نايف سيف: العلاقات الصينية الروسية بعد الحرب الأوكرانية والسعي لنظام دولي متعدد الأقطاب، مجلة الشرائع للدراسات القانونية، المجلد 4 العدد 1/ 2024.

- نور نبيه جميل: التنافس الجيوسياسي في منطقة الاندو-باسفيك، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، 6 حزيران 2024.

❖ ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية:

• Steve Liesman, Trade War Losses for the U.S. and China Grow into the Tens of Billions of Dollars, CNBC, 5/11/2019, available at www.cnbc.com/2019/11/05/trade-losses-for-the-us-china-mount-into-tens-of-billions-of-dollars.htm, accessed 19/12/2023.

• Indo – Pacific Strategy of the United States, The White House, Washington DC, February, 2022.

• Masaru Tamamoto, How Japan Imagines China and See Itself, World Policy Journal, Winter 2005/06.

• Dahl, Jordyn, and Camille Gijs. “Eu Risks Fragile Unity by Whacking China to Woo Trump.” POLITICO, February 4, 2025. <https://www.politico.eu/article/eu-fragile-unity-woo-china-trade-usdonald-trump-tariffs>

• Klemensits, P. (2025). EU-China economic relations and trade disputes_ (Working Paper No. 202507). China-CEE Institute. Retrieved from ; https://china-cee.eu/wp-content/uploads/2025/02/Working_paper-202507-Klemensits-Péter.pdf

❖ ثالثا: المواقع الإلكترونية:

• مقال بعنوان: من ينتصر إذا نشبت حرب بين أمريكا والصين حول تايوان؟ دراسة تتوقع خسائر هائلة وأسلحة مفاجئة ستحسمها، بتاريخ 09/01/2023. متاح على الرابط:

<https://arabicpost.net>

• مقال بعنوان: دراسة أمريكية تحلل سيناريوهات صراع محتمل بين الولايات المتحدة والصين، منشور في صحيفة نيويورك "الشرق الأوسط"، بتاريخ 19 أغسطس 2022. متاح على الرابط:

<https://aawsat.com/home/article/382521>

• محمد صخري: حظر هواوي وبدايات الحرب التكنولوجية بين أمريكا والصين، نشر بتاريخ 08/04/2002، متاح على الرابط: www.politics.dz.com

• علي الحاورني: سيناريوهات الصراع الأمريكي – الصيني ... ومصير تايوان، نشر بتاريخ 28 يونيو 2023، متاح على الرابط: <https://pressst.com/2023/01/28/>

الصين وعلاقتها بالقوى الكبرى في النظام العالمي د. محسن البقالي

- ماركوس جوناثان: العلاقات الصينية-الأمريكية: بعيدا عن كليشيهات "الحرب الباردة"، نشر بتاريخ 18 مارس/ آذار 2021، متاح على الرابط:
<https://www.bbc.com/arabic/world-56428623>
- باهو مردان: العلاقات الصينية الهندية، بكين 2014، نشر بتاريخ 13/07/2019، متاح على الرابط:
<https://www.academia.edu>
- علي حسين باكير: العلاقات الاستراتيجية الصينية-الروسية، فصيلة الدفاع الوطني اللبناني: عدد 56 أبريل 2006، متاح على الرابط:
<http://alibakeer.maktoobblog.com/?pos:>
- محمد أبو سريع: استعادة التوازن.. ماذا ينتظر العلاقات الاقتصادية الأوروبية الصينية؟، القاهرة الإخبارية، نشر بتاريخ 25 سبتمبر 2023، متاح على الرابط:
<https://alqahernews.net/news:>
- مقال بعنوان: ما ملامح التحركات الأوروبية في منطقة الهندو-باسيفيك؟، نشر بتاريخ 27 سبتمبر 2025، متاح على الرابط:
<https://apa-inter.com/post.php?id=4855>
- شيرلي يو: العلاقات الصينية-الإسرائيلية تتجه للتدهور... دون حرب غزة، نشر بتاريخ 21 يوليو 2024، متاح على الرابط:
<https://www.majalla.com/node:>

الدلالة التأويلية والخطاب السردى:

قراءة مفاهيمية في الخطاب والتأويل والسرد والأدب العجائبي

د. منير محقق

كاتب وناقد و باحث جامعي مغربي، حاصل على شهادة الدكتوراة في الأدب العربي
المملكة المغربية

الملخص:

تتناول هذه الدراسة الخامسة ضمن المشروع البحثي الشامل مفهوم التأويل كأداة فلسفية وسيميائية مركزية لفهم الخطاب السردى والحكاية والأدب العجائبي. وتعتمد الدراسة على ما تم التوصل إليه في الدراسات السابقة ضمن المشروع، من تحليل الخطاب السردى وفق المنهج الشكلاي إلى التحليل البنيوي، مروراً بسيمياء البنية وصولاً إلى سيمياء الأهواء، لتقدم رؤية متكاملة تُظهر التجاور بين التحليل الغربي للمفكرين البارزين مثل أمبرتو إيكو و رولان بارت و ميشيل فوكو و جوليا كريستيفا وفولفغانغ إيزر، ومن ثم المقاربات العربية التي صاغها محمد مفتاح و نصر حامد أبو زيد و طه عبد الرحمن.

وتؤكد الدراسة على تعددية المعاني و المرجعية الثقافية و البعد الرمزي والفلسفي للتأويل، كما تُبرز العلاقة الحية بين النص والقارئ والسياق الاجتماعي والثقافي، ما يجعل التأويل أداة محورية في التحليل المتقدم للخطاب السردى والأدب العجائبي، ويثري فهم البنية الدلالية للنصوص ضمن الإطار الثقافي والفلسفي.

الكلمات المفتاحية: التأويل، الخطاب السردى، السرد، الحكاية، الأدب العجائبي، التحليل السيميائي، الدراسات العربية والغربية.

Abstract

The fifth study within this comprehensive research project examines **interpretation (hermeneutics)** as a central **philosophical** and **semiotic tool** for understanding **narrative discourse**, storytelling, and fantastic literature. The study builds upon the findings of previous research within the project, ranging from formalistic approaches to structuralist analysis, passing through the **semiotics of structure** and culminating in the **semiotics of passions**, offering an integrated perspective that juxtaposes the Western analyses of prominent thinkers such as **Umberto Eco**, **Roland Barthes**, **Michel Foucault**, **Julia Kristeva**, and **Wolfgang Iser**, with Arabic **interpretations** by **Mohamed Meftah**, **Nasr Hamid Abu Zayd**, and **Taha Abderrahman**.

The study emphasizes the multiplicity of **meanings**, cultural reference, and the symbolic and philosophical dimensions of **interpretation**, highlighting the dynamic relationship between **the text**, **the reader**, and **the socio-cultural context**. Hence, interpretation is positioned as a pivotal tool in the advanced academic analysis of narrative discourse and fantastic literature, enriching the understanding of the semantic structure of texts within their cultural and philosophical framework.

على سبيل التقديم

تعتبر هذه الدراسة امتداداً طبيعياً لمشروع بحثي شامل تناول تطور تحليل الخطاب السردى من مختلف المقاربات النظرية، حيث بدأت الرحلة بالدراسة الأولى المعنونة بـ "الاتجاه الشكلاني في تحليل الخطاب السردى - فلاديمير بروب نموذجاً"، والتي ركزت على الأسس الشكلانية للخطاب والحكاية السردية، مستعرضة بنيتها الداخلية وعناصرها الثابتة والمتكررة.

تلتها الدراسة الثانية بعنوان "الاتجاه البنيوي في تحليل السرد - من القواعد التحويلية عند تودوروف إلى المفارقات السردية والزمنية عند جيرار جنيت"، والتي وسعت الأفق التحليلي إلى دراسة الزمن السردى والمفارقات والبني التحويلية، مع التركيز على التفاعلات الداخلية للنصوص.

أما الدراسة الثالثة، الموسومة "من البنية إلى المعنى: الدلالة البنيوية وآفاق التحليل السيميائي - مشروع غريماس ومدرسة باريس نموذجاً"، فقدت خطوة متقدمة في فهم المعنى من خلال تحليل الدلالة البنيوية وتوظيف السيميائية في كشف الرموز والبنى الثقافية للنصوص.

ثم جاءت الدراسة الرابعة "سيميائية الأهواء: من الاستهواء إلى الجسد السردى - قراءة لمشروع غريماس وفونتنى"، والتي سلطت الضوء على أبعاد التأويل الجسدي والنفسي في السرد، وكيفية تحليل الأهواء والرغبات الإنسانية كجزء من البنية السيميائية للنص، مما أتاح فهماً أعمق للعلاقات بين القارئ والنص والثقافة.

وتأتي هذه الدراسة الحالية، بعنوان "الدلالة التأويلية والخطاب السردى: قراءة مفاهيمية في الخطاب والتأويل والسرد والأدب العجائبي"، استكمالاً لهذا المشروع البحثي المتسلسل، لترسخ فكرة أن تحليل الخطاب السردى لا يقتصر على البنية وحدها، بل يمتد إلى التأويل والفهم الرمزي، مستفيداً من تجارب كبار المفكرين الغربيين مثل أمبرتو إيكو و رولان بارت و ميشيل فوكو و جوليا كريستيفا و فولفغانغ إيزر و بول ريكور وإرنست كاسيرير، ومن المفكرين العرب مثل محمد مفتاح و نصر حامد أبو زيد و طه عبد الرحمن.

ويهدف هذا المشروع البحثي، من خلال هذه الدراسة الحالية والخامسة ضمن سلسلة الدراسات السابقة إلى استكشاف التأويل كأداة فلسفية وسيميائية لفهم الخطاب السردى والحكاية والأدب العجائبي، وربطه بالذاكرة الثقافية الجماعية وإمكانات القارئ في استكشاف الرموز والمعاني العميقة.

تعريف الخطاب

تنتمي العبارات المشتقة من جذر (خ ط ب) إلى حقول دلالية مختلفة، بحيث يمكن اعتبار الخطاب نظام القول أو الفعل العقلي، أي القائم على الحجة والدليل، وفي قوله تعالى: ﴿لَا يَمْلِكُونَ مِنْهُ خِطَابًا﴾⁽¹⁾، وهذا يقتضي أن الخطاب نظام القول المؤثر والمقنع لكل الأطراف.

ففي معجم مقاييس اللغة لابن فارس "الكلام المتبادل بين اثنين، يقال: خاطبه يخاطبه خطاباً، والخطبة من جنس الخطاب ولا فرق، وفي النكاح: الطلب أن يزوج وقال تعالى "لا جناح عليكم فيما عرضتم به من خطبة النكاح" والخطبة: الكلام المخطوب به،

(1). سورة النبأ، الآية 37.

والخطب، الأمر يقع ، وإنما سمي بذلك لما يقع فيه من التخاطب والمراجعة⁽¹⁾. وفي أساس البلاغة للزمخشري: نجد "خطب فلان، أحسن الخطاب، والخطاب هو المواجهة بالكلام، وأختطب القوم فلانا: إذا توجهوا إليه بخطاب يحثونه فيه على تزوج صاحبتهم وتقول له: أنت الأخطب، البين الخطبة"⁽²⁾.

وفي العين للخليل: "الخطاب هو مراجعة الكلام، والخطبة مصدر الخطيب، وكان الرجل في الجاهلية إذا أراد الخطبة قام في النادي فقال: خطب، ومن أرادته قال: نكح، والخطب: المرأة وهو الزوج والخطبة إن شئت في النكاح وإن شئت في الموعدة"⁽³⁾. وفي الكشاف "نجد أن الخطاب" في أصل اللغة توجيه الكلام نحو الغير للإفهام ثم نقل إلى الكلام الموجه نحو الغير للإفهام وقد يعبر عنه بما يقع به التخاطب"⁽⁴⁾.

جاء في أساس البلاغة للزمخشري "خطب فلان: أحسن الخطاب، والخطاب هو المواجهة بالكلام، واختطب القوم فلانا: إذا توجهوا إليه بخطاب يحثونه فيه على تزوج صاحبتهم. وتقول له: أنت الأخطب: البين الخطبة"⁽⁵⁾.

وعموما الخطاب اسم مصدر مشتق من خاطب، وهو يدل على ما ينجزه المخاطب المتمثل في توجيه الكلام إلى الغير، وقد يتقاطع الخطاب في معناه مع مصطلحين آخرين هما: الكلام باعتباره مرادفاً للمخاطبة، وقد سبق لابن منظور أن ميز بينهما من خلال معنى التبادل والمشاركة حين قارن بين المصطلحين إذ يقول 'والخطاب والمخاطبة مراجعة الكلام وقد خاطبه بالكلام مخاطبة وخطابا وهما يتخاطبان⁽⁶⁾ وهو تعريف يجعل الخطاب أعم وأشمل من معنى المخاطبة، إذ أن هذه الأخيرة لا تشمل سوى نوع مخصوص من ذلك .

إن لفظ الخطاب يتكرر كثيرا بالاقتران بوصف الآخر مثل: الخطاب الثقافي، الخطاب السياسي، الخطاب التاريخي، الخطاب الاجتماعي، الخطاب الصوتي.

ولذلك ورد الخطاب بتعريفات متنوعة بهذه الميادين العديدة بوصفه فعلا، يجمع بين القول والعمل، فهذا من سماته الأصلية، وليس في هذا تشتت بقدر ما فيه من غنى وسعة في التصنيف، وقد ورد لفظ الخطاب عند العرب قديما، كما ورد عند الغربيين.

الخطاب عند العرب

ورد لفظ الخطاب في الثقافة العربية في عدة مواضع، إذ ورد في القرآن الكريم بصيغ متعددة منها: صيغة الفعل في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا خَاطَبَهُمُ الْجَاهِلُونَ قَالُوا سَلَامًا﴾⁽⁷⁾، وفي قوله تعالى عن داوود عليه السلام ﴿وَشَدَدْنَا مُلْكَهُ وَأَتَيْنَاهُ الْحِكْمَةَ وَفَصَّلَ الْخِطَابَ﴾⁽⁸⁾.

(1). ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، دار إحياء التراث العربي الطبعة الأولى 2001، ص: 304، مادة خطب.

(2). عبد الواسع الحميري، الخطاب والنص، دار مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت-لبنان، ط1، (2008)، ص12.

(3). عبد الواسع الحميري، الخطاب والنص المفهوم-العلاقة-السلطة، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة الأولى، 2008، ص: 13

(4). محمد علي بن علي التهانوي كشاف اصطلاحات الفنون، دار قهرمان للنشر والتوزيع، إستانبول، 1984، ج 1، ص: 403

(5). الزمخشري، أساس البلاغة، دار صادر، بيروت، الطبعة الأولى، 1992، ص: 167/168

(6). ابن منظور، لسان العرب، دار صادر بيروت العرب الجزء 1، ص: 1149.

(7). سورة الفرقان، الآية: 63.

(8). سورة ص، الآية: 20.

ولقد عد الرازي صفة فصل الخطاب من الصفات التي أعطاها الله تعالى لداوود معتبرا إياها من علامات حصول قدرة الإدراك والشعور، والتي يمتاز بها الإنسان على أجسام العالم الأخرى من الجمادات والنباتات وجملة الحيوانات.

وقد ورد اسم المفعول (المخاطَب) عند النحاة للدلالة على طرف الخطاب الآخر، أي الذي يوجه المرسل كلامه إليه، وقد وردت كثير من الاشتقاقات في مادة "خ ط ب" ومن بين الأدلة على ذلك إيراد النحاة العرب لاسم الفاعل (مخاطَب) ولاسم المفعول (مخاطَب)، بوصفهما طرفي الخطاب⁽¹⁾. ويعرفه الآمدي بأنه "اللفظ المتواضع عليه المقصود به إفهام من هو متهيئ لفهمه" أما الجويني فيرى:

"بأن الكلام والخطاب والتكلم والتخاطب والنطق واحد في حقيقة اللغة وهو ما به يصير الحي متكلماً"⁽²⁾.

الخطاب عند الغربيين

تعددت مصطلحات الخطاب وتنوعت بتنوع الدراسات واختلافها، وعموما يطلق مصطلح الخطاب على أحد هذين المفهومين: الأول أنه ذلك الملفوظ الموجه إلى الغير، بإفهامه قصدا معينا، والثاني الشكل اللغوي الذي يتجاوز الجملة.

والخطاب حسب بنفنيست Benveniste هو كل تلفظ يفترض متحدثا ومستمعا، تكون للطرف الأول نية التأثير في الطرف الثاني بشكل من الأشكال⁽³⁾.

ومن ثمة يميز بنفنيست Benveniste بين نظامين للتلفظ هما: الخطاب والحكاية التاريخية، ذلك أن الخطاب لا يقتصر في كونه وحدة لسانية مفرغة، بل يتشابه مع الثقافة والمجتمع، "فالخطاب قوامه جملة الخطابات الشفوية المتنوعة ذات المستويات العديدة، وجملة الكتابات التي تنقل خطابات شفوية شأن المراسلات والمذكرات والأعمال التعليمية، حيث يختلف عن الحكاية التاريخية في مستويين اثنين هما: الزمن وصيغ الضمائر"⁽⁴⁾.

أما فوكو فقد أخذ يحدد مفهوم الخطاب على أساس أنه لا يمكن فصل مفهوم الخطاب عن مفهوم اللغة، وعن ذلك التمييز القائم بين لغة جدلية ولغة غير جدلية؛ حيث تمتاز اللغة غير الجدلية أو غير الخطابية في منظور فوكو، بالاختراق والتجاوز والتعدي وبالطابع الوجودي، بينما اللغة الجدلية أو الخطابية أو الخطاب بصورة دقيقة يمتاز بتلك الخصائص التي بها يختلف عن مفهوم اللغة، وإن كانت اللغة تلتقي مع الخطاب في مرجع الطابع الوجودي.

ويقول فوكو نطلق مصطلح الخطاب على مجموع الملفوظات التي تنتمي إلى تشكيلة خطابية واحدة⁽⁵⁾، ويقصد بالتشكيلة الخطابية المنظومة المنطوقية العامة التي تحكم مجموع الإنجازات اللفظية⁽⁶⁾.

(1). عبد الهادي بن ظافر الشهيري، استراتيجية الخطاب، دار الكتاب الجديدة المتحدة، ط1، (2004)، ص36

(2). نفس المرجع نفس الصفحة.

(3). محمد البارد، إنشائية الخطاب في الرواية العربية الحديثة، مركز النشر الجامعي، تونس، 2004 ص: 1.

(4). المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

(5). دومينيك مانغونو، المصطلحات المفاتيح لتحليل الخطاب، الدار العربية للعلوم ناشرون، ط1، (2008)، ص40

(6). عبد الواسع الحميري، الخطاب والنص، دار مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت-لبنان، ط1، (2008)، ص1043

مفهوم السرد لغة واصطلاحاً

السرد لغة: تقدمه شيء إلى شيء، تأتي به متسقا بعضه إثر بعض متتابعاً، وقيل سرد الحديث ونحوه، يسرده سرد إذا تابعه، وكان جيد السياق له⁽¹⁾. ومن المجاز نجوم سرد أي متتابعة، وتسرد الدر: تتابع في النظام، وماش مسرد يتابع خطاه في مشي ه⁽²⁾.

أما اصطلاحاً: فالسرد خطاب غير منجز، وله تعريفات شتى، تتمركز في كونها طريقة تروي بها القصة، وسنعمد في هذا النطاق على تعريف "جيرار جنيت" للسرد، بحيث عزفه من خلال تمييزه القصة، أي مجموع الأحداث المروية "من الحكاية" أي الخطاب الشفهي أو المكتوب الذي يرويها "ومن السرد"، أي الفعل الواقعي أو الخيالي الذي ينتج هذا الخطاب، وقد رأى "الشكلايون" أن السرد وسيلة توصيل القصة إلى المستمع أو القارئ، بقيام وسيط بين الشخصيات والمتلقي الذي هو الراوي⁽³⁾.

مفهوم الحكاية

إن مصطلح **الحكاية** يتضمن كل الإجراءات السردية القائمة على بنيات حدثية وشخصيات أي عوامل تنجز هذه الأحداث في سياق زمني ومكاني اعتماداً على علاقات متفاعلة ومتناقضة والتي يقوم بها عنصر الحكيم، هذا الأخير الذي يؤطره وجود سارد يختار التوضع وفق وجهة نظر معينة.

أما إذا انتقلنا إلى مفهوم **الحكاية** لدى الغرب فنجد نموذجاً في هذا السياق، وهو الفيلسوف الألماني "هيجل"، الذي اعتبر **الحكاية** في الفلسفة أداة منحطة لعرض الفكر مؤكداً أنه حتى عندما يلجأ الفلاسفة إلى سرد الحكايات، فإن الفكرة هي التي تأتيهم في البداية، أما الصور فتأتي فيما بعد، وهذا يعني أن الحكاية غير قائمة بذاتها، بل هي بمثابة الحرص الطارئ على الجوهر⁽⁴⁾.

مثلت اجتهادات "الشكلايين الروس" حول النظرية الأدبية وأعمال "فلاديمير بروب" حول **الحكاية العجيبة** وكذلك السرديات وسيميوطيقا الحكيم ونظريات لسانيات النص وتحليل الخطاب ومرورا باجتهادات الأنثروبولوجيين (ستروس) وعلماء الأديان (ميرسيا) الإنسياب في الاشتغال بالسرد الذي حظي بمكانة متميزة سواء تجلى من خلال الخطاب اليومي أو الصحفي أو التاريخي أو الأسطوري أو الأدبي...، وقد ساهمت أهم هذه الإنجازات في ظهور علوم عديدة تعنى بالسرد أي صارت علوم سردية خاصة منذ أواسط هذا القرن لها قضاياها ومناهجها الخاصة سواء بالسرد الحديث المتمثل في الرواية - القصة... أو السرد القديم الذي يمثل الحكايات العجيبة - الأساطير - القصص الديني...

وفي هذا النطاق نجد "جيرار جنيت" يضيق مجال السرديات بحصر موضوعها من خلال صيغة، السرد (الخطاب)، أما المشتغلون بالحكي والبنيات الحكائية فيوسعون مجال اهتمامهم بانطلاقهم من المحتوى⁽⁵⁾، ويحيل مصطلح "السرد" إلى الكيفية التي يتم بها بناء النص الأدبي وهو يختلف عن "القصة" التي تمثل المادة الأولية الخام كما يختلف عن "النص" الذي يمثل الشكل النهائي والواقع المادي الناجم عن امتزاج "القصة" "بالسرد"، فالقصة القصيرة منظومة أدبية نطلعنا فيها الكاتب (المبدع) على ما يتضمنه عالمه التخيلي من وقائع وشخصيات تبدو لنا مألوفة تارة وغريبة تارة أخرى، وعملية نقل هذا العالم الخيالي إلى القارئ إنما يقوم به السارد "الراوي" إذ

(1). ابن منظور، لسان العرب، دار صادر بيروت، مادة (سرد)

(2). الزمخشري، أساس البلاغة، دار الكتب المصرية، الجزء الأول، 1922، مادة (سرد)

(3). ميساء سليمان الإبراهيم، البنية السردية في كتاب الامتناع والموانسة، ط. 2011 ص 11 ← 13.

(4). الكرمل "مجلة الاتحاد العام للكاتب والصحافيين الفلسطينيين 1993. محور، التاريخ والحكاية لمصطفى كاك ص 91.

(5). قال الراوي: البنات الحكائية في السيرة الشعبية لـ سعيد يقطين ص 13، 16/ ط I، 1997 الناشر: المركز الثقافي العربي.

بفضله يعرض الكاتب مادته العملية القصصية بالكيفية التي يشاء أن يستخدمها وعليه يكون الراوي هو الشخصية التي تمثل "الأنا الثانية للكاتب" غير أن الفرق بين الإثنين يتمحور في أن الأخير منشئ النص ومانعه "فهو الذي اختار الأحداث والشخصيات والبدائيات والنهايات كما اختار الراوي، لكنه لا يظهر ظهوراً مباشراً في النص القصصي" فهو لا يسترسل في سرد حكايته بنفسه، بل يحول هذا النمط إلى الشخصية الخيالية.

فالكاتب مثلما يكون مؤلفاً للمادة القصصية فهو "ينسج أيضاً صورة مسقطة عن ذاته"، يلجأ بتجسد هذه الرؤية في شخصية الراوي الذي يلزمها بأداء دورها الوظيفي، المتمثل في الكشف عن عالم قصته الإبداعية، فلا تتوقف وظيفة الراوي فقط عند حدود نقل مروى، بما فيه ذلك من أحداث ووقائع فحسب، بل قد يكون فاعلاً في تلك الأحداث أو ربما يتدخل في سياقها السردى ببعض التعليقات، ويتخذ الراوي وضعيتين: إما يكون داخل الحكى، أو أن يكون موجوداً خارج الحكى، وعلى هذا النحو فإن العلاقة التي تربط الراوي بأحداث القصة وشخصياتها تتضمنها علاقة أخرى، تربطه والأحداث بركن آخر هو "المروى له" ذلك أن عملية التلقي يحددها حجم المعلومات التي يقدمها الراوي للقارئ والكيفية التي يقدم بها هذه المعلومات؛ ومن ثم كانت السردية هي "العلوم التي تبحث عن تشكيل نظرية لعلاقات النص السردية (الحكى والقصة)، إنما لم تهتم بالنص السردى مفرداً أو بالقصة".

ويدل **الخطاب السردى** على النص المقرر من حقيقته المادية، ومن حيث هو نص مكتوب بلغة معينة تستغرق قراءته زمناً معلوماً كما يخضع إلى ترتيب زمني معين، وإلى فضاء الانتظام والتمظهر، وعليه فإن مجال السرد أضحى يشمل شتى الخطابات الأدبية وغيرها، مروية كانت أم مقروءة، يقول بارت "يمكن أن يؤدي الحكى بواسطة اللغة المستعملة، شفاهية كانت أو مكتوبة... إنه حاضر في الأسطورة والخرافة والملحمة والتاريخ...".

ومنه تتشكل البنية السردية للمؤلف القصصي بتفاعل الأركان الثلاثة الراوي، والمروى له، باعتبار الراوي صلة وصل بين الطرفين الآخرين، فهو المكلف بإدارة أحداث القصة، وتقديم شخصياتها للقارئ إلا أنه قد يتيح الفرصة لشخصية من الشخصيات بممارسة العملية السردية، بل قد يكون هو نفسه إحدى هذه الشخصيات فيؤدي بذلك دورين في الآن ذاته، دور الراوي ودور الشخصية القصصية الرئيسية.

لكن يظل السؤال يطرح نفسه: أين يوجد السرد؟

فللإجابة عن هذا السؤال سوف ندرج في هذا الصدد رأيين متناقضين على النحو الآتي:

الأول: يعتبر أن **السرد** يرتبط بخطابات معينة مثل ما هو الشيء في الكتابات الروائية والقصصية وأنه يدرس اعتماداً على العلوم السردية أو السرديات.

الثاني: يعتبر أن **السرد** لا يوجد في خطاب بعينه بل إنه يوجد في كل الخطابات، وقد كان "رولان بارت" سباقاً لذلك حيث يعتبر أن **السرد** موجود في الأسطورة والملحمة والحكاية والتاريخ... فهو يتمظهر في أشكال متعددة ومتنوعة لأنه بنية لا يمكن ضبطها أو حصرها، ومعنى ذلك أنه لا يوجد شعب من دون سرد فهو كوني ويرتبط بثقافة معينة.

ويكشف "جيرار جينيت" على كون **الحكاية** خطاب سردى، حيث يعدها جوهر **السرد** باعتبارها ثابتة وأساسية، فالسرد يقوم على **حكاية** خيالية أو واقعية أعيد إنتاجها بطابع خيالي أو واقعي في نموذج لفظي يندرج تحت أنواع أدبية، وقد صنّف "جيرار جينيت" دلالة كلمة **حكاية** في ثلاثة اتجاهات:

أ. إنها الخطاب الشفوي أو المكتوب الذي يضطلع برواية حدث أو سلسلة من الأحداث.

ب. تشير إلى سلسلة الأحداث الحقيقية أو التخيلية، بغض النظر على الوسيط اللساني.

ج. إنها تدل على حدث، إلا أنه ليس حدثاً يروى؛ بل هو الحدث الذي يقوم على أن شخصاً ما يروي شيئاً، إنه فعل السرد متناول بوصفه غاية (1).

فالحكاية بمعناها الأخير تدل على الخطاب المنطوق به من الجهة التركيبية والدلالية، فهي تطلعننا على الأحداث التي تروىها عن طريق السرد الذي أنتجها، من خلال وسيط، هو الخطاب الذي يحمل علامات أو قرائن تدل على أسبقية العمل المروي على العمل السردى (2)، مما يجعل الحكاية لاحقة بالسرد، فالحكاية في تحققها الأول الشفهي أو حتى المكتوب تنتظم لتشكيل الأحداث، ويفرّق فيها بين مستويين اثنين:

✓ الأول: أنها متوالية من الأحداث المروية بما تتضمنه من استرجاع واستباق وحذف، واصطلاح الشكلايون الروس على هذا المستوى بـ: "المبنى".

✓ أما الثاني: "الاحتمال" المنطقي لنظام الأحداث واصطلاحاً عليه بـ "المتن"، فالمبنى يحيل على الانتظام الخطابي للأحداث في سياق البنية السردية. أما المتن فيحيل على المادة الخام التي تنظم جوهر الأحداث في سياقها التاريخي (3).

وفي السياق نفسه نجد "توماشفسكي" يميز بين المتن الحكائي والمبنى الحكائي فجعل الأول: مقترن بالحكاية والوقائع والأحداث كما يفترض وقوعها في الواقع، وجعل الثاني: هو التجلي الكتابي لعناصر المتن الحكائي، مما يجعله منتجا لغوياً صرفاً ويمكنه ألا يكون لغوياً فقط.

نستنتج من خلال رأي "توماشفسكي" إذا أنه قد بيّن عن اختلاف بين المستويين؛ فالمتن الحكائي يخضع لمبدأ السببية والتعلق بينما المبنى الحكائي يتأسس لعالم متخيل حيث زمن الخطاب.

ويشير "تودوروف" إلى أن الحكاية تتكون من مجموعة من الأفعال القابلة للسرد من قبل مجموعة مختلفة ومتعددة من الرواة، ومن ثم فهي غير ثابتة المعالم من حيث الأداء؛ إذ إن كل راو يقدمها بحسب رؤيته الخاصة، ويتساءل "رولان بارت" عن وجود بنية الحكاية، وينتهي إلى أنها موجودة في الحكايات، ولكن ليس في كل الحكايات (4).

أما فيما يخص مستوى الحكاية فنجد وفق منظور "كلود ليفي شتراوس" أنه يعتمد فيه على تحديد بنية الحكاية، من خلال دراسته للأنساق الثقافية والبنية الاجتماعية، حيث يرى أن الأشكال الثقافية المحكومة بعلاقات التشابه في البنى تفضي إلى نظام من المفاهيم والدلالات والتي تفسر حقيقة المجتمعات البشرية، أي فكرة ارتباط السرد بالحياة الاجتماعية وتعبيره عن مظاهر الواقع المادي والاجتماعي وارتباطه بأشكال ثقافية أخرى، والاهتداء إلى بناء السطحية والعميقة في إقامة عملية التواصل (5).

(1). جنيت، جيرار، خطاب الحكاية، تر: عبد الجليل الأزدي ومحمد معتصم الأزدي، المجلس الأعلى للثقافة 2، 1997، ص 37.

(2). جنيت، جيرار، خطاب الحكاية، ص 40.

(3). ميساء سليمان الابراهيم، البنية السردية في كتاب الإمتاع والمؤانسة، ط. 2011 ص 18. 20.

(4). نفس المرجع. نفس الصفحة.

(5). نفس المرجع ص 32 - 33.

مفهوم السردية

يعرف الدكتور رشيد بن مالك السردية بقوله: "يطلق مصطلح السردية على تلك الخاصية التي تخص نموذجاً من الخطابات ومن خلالها نميز بين الخطابات السردية والخطابات غير السردية" وقد لاحظ إميل بنفنيست استخدام هذا الطرح للتمييز بين الحكاية التاريخية والخطاب في معناه الضيق، معتمداً في ذلك على مقياس مقولة المتكلم، حيث يميز استخدام الغائب الحكاية والمتكلم الأنا الخطاب، ومفهوم الخطاب حسب بنفنيست هو كل تلفظ يتصور متكلماً ومتلقياً، تكون فيه نية الأول التأثير على الثاني بطريقة ما، أما الحكاية (القصة) فهي ما جرى فعل الطرح الموضوعي التاريخي. فإذا كان الخطاب هو الكيفية التي يقدم بها السارد الأحداث، فإن تحليل الحكاية هو تحليل للمضمون، أما تحليل الخطاب فهو تحليل للشكل أي كيفية الأداء.

وقد أظهرت السرديات في مقاربتها المختلفة وجود تنظيمات مجردة وعميقة تحتوي على معنى ضمني منظم لإنتاج هذا النموذج من الخطابات. وعملت السردية بالتدرج كقاعدة لتنظيم كل خطاب سردي وغير سردي باعتباره يمثل امكانيتين إما أن يكون الخطاب تسلسلاً منطقياً بسيطاً للجمل وبالتالي فإن المعنى لا يكون إلا نتيجة لاطراد يتجاوز إطار اللسانيات والسميائيات. وإما أن يكون الخطاب دالاً وفعالاً لغوياً واعياً ومحتوياً على تنظيمه الخاص.

ويعني السرد فعل الحكيم المنتج للمحكى، أو إذا شئنا التعميم، مصوغ الوضع الخيالي الذي يندرج فيه والذي ينتجه السارد.

مفهوم الأدب العجائبي

تعتبر الحكاية العجيبة بمثابة نوع سردي شعبي، لا يكتمل إلا بتوافر مجموعة من الشروط التكوينية الأساسية، إذ تهيمن عليها الظواهر الخارقة من سحر وجن وأفعال خارجة عن المنطق والمعقولة، ولا يخضع إلى سلطة المكان والزمان دون التركيز على المغزى الوعظي والأخلاقي المباشر، فهي تقدم عوالمها العجائبية كما لو كانت أمراً طبيعياً، كما يعد الأدب العجائبي فضاء حافلاً بالمغامرات الخارقة والعجائب المبهرة التي تحمل القارئ إلى عوالم مثيرة، يمتزج فيها الواقع بالخيال والحلم بالوهم والحقيقة بالسحر، والتي تدفعه إلى تصور ما هو أبعد من الواقع وأغرب من الخيال، ليجد نفسه في عالم يلتقي فيه العجيب بالغريب، والملاحظ أن هناك عدة مصطلحات تستخدم كمرادف لمفهوم العجائبي من قبيل العجيب والغرائبي والخارق والخرايبي، ولتحديد مصطلح العجائبي وضبطه، رأينا أنه من الضروري أن نقف عند مفهوم العجيب والغريب، معتمدين في ذلك على تصور تزفيتان تود ووروف من خلال كتابه "مدخل إلى الأدب العجائبي" الصادر سنة 1970، الذي كان يحاول من خلاله موقعة الأدب العجائبي بين الأجناس الأدبية⁽¹⁾، والذي يرى على أن مفهوم العجائبي لا يعرف إلا من خلال مفهومي العجيب merveilleux والغريب étrange.

مفهوم العجيب في المعاجم العربية

إن مفهوم "العجب معناه إنكار ما يرد عليك لقلته إعتياده"⁽²⁾.

والعجيب في هذا الطرح يعكس غموضاً يستند على نقيض المؤلف الذي تحدثه العادة، فقلة الإعتياد تخلق حالاً من الالتباس والغموض القائم على التردد والحيرة المولدين للدهشة. وقريب من هذا المفهوم ما يقوله "الزجاج": أصل العجب في اللغة أن

(1). فائزة عليلو، الأنماط الحكائية العربية، قراءة في نماذج من "ألف ليلة وليلة" و "كليلة و دمنة"، الطبعة الأولى، 2016، ص. 51.

(2) - ابن منظور، لسان العرب: جمال الدين محمد بن مكرم - دار الصادر بيروت - المجلد الأول ط6-1997 ص580.

الإنسان إذا رأى ما ينكره قال عجب من كذا...⁽¹⁾. وتعريف الزجاج يشير إلى موقف المتلقي لهذه العجائب والذي يعبر عن إنكاره للشيء الخارج عن حدود الحقيقة والاعتيادي والمألوف، وكل ما هو متعارف عليه. ويذهب "ابن الأعرابي" في نفس السياق فيعرف العجب بأنه النظر إلى شيء غير مألوف ولا معتاد ويستشهد بقوله تعالى: "وإن تعجب فعجب قولهم" وحسب هذا التعريف فإن خروج العجب عن المألوف يضع الإنسان وجها لوجه أمام المجهول. ويرى الرماني "أن من شأن الناس أن يتعجبوا مما لا يعرف سببه"⁽²⁾ فمصدر العجب يأتي من إحساس الإنسان أن ما يحدث له الآن لم يحدث له من قبل، ولا بد من الإشارة إلى أن هذا الاعتقاد يفترض وجود تصورات عن العالم قد تكون خفية أو غيبية، ولكنها تؤثر في طريقة إدراكه لما يحيط به.

وزعم "الخليل" أن بين "العجيب" و "العجاب" فرقا فأما العجيب والعجب متله فالأمر يتعجب منه وأما العجاب فالذي يتجاوز حد العجيب والاستعجاب شدة التعجب والتعجب، العجائب لا واحد لها من لفظها، ويقال رجل يعجب بالكسر أي ذو أعاجيب وهي جمع أعجوبة⁽³⁾.

واستكمالا للمعنى اللغوي لكلمة العجب لا بد من ذكر العلاقة بين هذه الكلمة والاستحسان يقال أعجبتني هذا الشيء وأعجبت به، وهو شيء معجب إذا كان حسنا جدا.

وهكذا نجد أن مفهوم العجيب بالنسبة لأغلبية المعاجم العربية قد حصر في نطاق الانفعالات النفسية للإنسان، فالعجب يتحدد انطلاقا من معرفة السبب، ولهذا قيل إذا عرف السبب بطل العجب. وأما بالنسبة للمعاجم غير العربية، فستتطرق إلى هذا المفهوم من خلال بعض القواميس الأجنبية مكتفين في ذلك بثلاثة نماذج.

مفهوم العجيب في المعاجم الغربية

ورد في قاموس Le petit Larousse، أن "العجيب هو الذي يبعد عن ساحة المألوف والعادي للأشياء، والذي يظهر فوق الطبيعي"؛ أما بالنسبة لقاموس "le petit Robert"، فهو عالم ما فوق طبيعي"⁽⁴⁾؛ في حين نجد في القاموس الموسوعي أن "العجيب هو كل ما يبعد عن ساحة المألوف للأشياء... فالعجيب في هذه القواميس الأجنبية يكمن في الأشياء فوق الطبيعية والتي يصعب إيجاد تفسير لها في العالم المألوف إذا فهو كل شيء خارق للعادة والطبيعة.

مفهوم الغريب

"الغريب" في اللغة: الغامض من الكلام وأغرب الرجل، جاء بشيء غريب وأغرب له، وأغرب به صنع به قبيحا. وأغرب الرجل إن اشتد وجعه من مرض أو غيره وإستغرب في الضحك وإستغرب منه أكثر منه.⁽⁵⁾ والغريب كما أورده القزويني كل أمر عجيب قليل الوقوع مفارق للعادات المعهودة، والمشاهدات المألوفة، وذلك إما بتأثير نفوس قوية أو أمور فلكية وكل

(1) - المصدر السابق: ابن منظور

(2) - مصدر نفسه: ابن منظور، ص 580²

(3) - ابن فارس، أبي الحسين احمد بن زكرياء (مقاييس اللغة) حققه علي بشري، اتحاد كتاب العرب، دمشق ج 4، 2002، ص 243، 244.

(4) - le petit Robert .Nouvelle edition.paris1987.p1186

(5) - لسان العرب، أبو فضل جمال الدين بن منظور، دار الصادر، بيروت، ط 1- مج 10، ص 385

ذلك بقدرته الله تعالى وإرادته. ⁽¹⁾ والغريب يكشف سيرورات مخالفة لمجريات الحياة المألوفة، وهو يعرض مقابلة بين ما هو غريب ومألوف، والشيء الغريب يأتي من منطقة خارج منطقة الألفة"

ومن هنا يتضح لنا أن كلا المفهومين يعبران عن حالة من التعجب والغرابة إزاء موقف أو حادثة يصعب إيجاد سبب لها في إطار ما هو واقعي ومألوف.

العجائبي عند تود وروف

يعتبر كتاب تود وروف **Introduction à la littérature fantastique** مدخل إلى الأدب العجائبي، المطبوع سنة 1970 من أبرز الأثار النقدية المنظرة لموضوع العجائبية، والمحددة لأطره وضوابطه وجميع تفرعاته النظرية والتطبيقية، لكن وقبل تحديد هذا المفهوم ومحاولة ضبطه، لابد من الوقوف عند أصل الكلمة، حيث نجد في قاموس اللغة الفرنسية أن كلمة العجائبية *fantastique* تعود إلى المفردة اللاتينية *phantations* المأخوذة بدورها عن الكلمة الإغريقية *phantastikos* والتي

تخص المخيلة وتعني في القرن 16 كل ما هو شارد الذهن، خارق، ثم خيالي، وكذلك نجد أن العجائبية هي كل ما يقع خارج الواقع، ويتجاوز حدود المألوف، فالعجائبية في مفهومها العام تعني كسر حدود المنطق، وخرق الواقع وتحطيم الحواجز العقلية والمنطقية والانتقال من منطقة الوعي إلى منطقة اللاوعي. وبالتالي فهي محاولة للتخلص من الواقع ومعاينة كل ما يقع خارج حدوده والإبحار في الخيال واللاوعي، وقد نمت بوادر هذا الجنس في القرون الوسطى.

ويحدد تود وروف ثلاثة وظائف أساسية هي:

- الوظيفة التداولية: إذ إن فوق الطبيعي يثير مشاعر الخوف والرعب التي تبت في العقول القلق والتردد.
- الوظيفة الدلالية: حيث يتخذ الفوق الطبيعي تجليه الخاص. - الوظيفة التركيبية: تتجلى في قدرتها على تنظيم الحكمة وتطويرها من خلال عناصر الغرابة.

ومن أهم الأسباب التي تدفع المبدعين إلى استثمار العجائبي في نصوصهم التأليفية هو أن الخارق يشكل وسيلة ناجعة في تناول الأشياء الواقعية والتي لا يمكن تناولها بواقعيتها بل بوصفها كأشياء خارجة عن كل ما هو مألوف، لأن الخارق يسمح بتجاوز الحدود المغلقة واختراق الرقابة الذاتية وكل الطابوهات المحرمة، فيصبح العجائبي بذلك وسيلة لحوض الصراع ضد الرقابة بمختلف أشكالها سواء أكانت ذاتية أم إجتماعية.

مفهوم التأويل

التأويل كمفهوم فلسفي وسيميائي

يمثل التأويل أحد الركائز الأساسية لفهم النصوص الأدبية والسردية، فهو العملية التي تكشف عن البنية العميقة للمعنى، متجاوزًا الحرفية الظاهرية للملفوظات النصية. **فالتأويل** لا يقتصر على مجرد تفسير النص وفق معناه المباشر، بل يتعداه إلى تأويل رمزي وثقافي وفلسفي يربط بين النص والقارئ والسياق الاجتماعي والثقافي الذي أنتج النص نفسه. وفي هذا الإطار، يمكن

(1) - حسين علام، العجائبي في الأدب من من ظور شرعية السرد، منشورات الاختلاف ط 2010، م 1.

اعتبار التأويل أداة لفهم التجربة الإنسانية بأبعادها الرمزية والفكرية، كما يتيح إدراك الدور الإبداعي للغة في تشكيل العالم الرمزي للإنسان.

وقد تطور مفهوم التأويل عبر الفكر الغربي والعربي، حيث تناول كبار المفكرين الغربيين أمثال أمبرتو إيكو و رولان بارت وميشيل فوكو و جوليا كريستيفا و فولفغانغ إيزر وبول ريكور و إرنست كاسيرير وغيرهم هذا المفهوم من زوايا متعددة، مؤكداً على أنه ليس مجرد نشاط معرفي أو لغوي، بل ممارسة فلسفية وثقافية، تجمع بين التحليل السيميائي و قراءة الخطاب، وفهم البنية الرمزية للنصوص. كما تطور التأويل في الدراسات العربية على يد مفكرين عرب مثل محمد مفتاح و طه عبد الرحمن وغيرهم الذين أضفوا بعداً معرفياً و قيمياً مرتبطاً بالثقافة العربية والذاكرة الجماعية.

فالتأويل إذن يمثل من هذه الزاوية، جسراً بين النص والقارئ والثقافة والوجود الإنساني، ويعتبر أداة مركزية في تحليل الخطاب السردى والحكاية والأدب العجائبي، إذ يسمح بفهم المعنى الرمزي والوظائف العميقة للنصوص، ويكشف عن قدرة الإنسان على التعامل مع الرموز واستكشاف المعاني الممكنة في سياقها الثقافي والفلسفي.

أولاً- التأويل عند كبار المفكرين الغربيين:

يمكن فهم التأويل عند المفكرين الغربيين كإطار شامل يجمع بين اللغة، النص، الثقافة، والسلطة .

أ- أمبرتو إيكو: تعددية المعنى والنص المنظم

يرى أمبرتو إيكو أن التأويل نشاط يتيح تعددية المعاني، لكنه نشاط مقيد بالقوانين الداخلية للنص، بحيث يحافظ على التماسك السردى والدلالي، ويمنع الانزلاق نحو التأويل الفوضوي. فالتأويل عند إيكو ليس حرية مطلقة للقارئ، بل هو نشاط منظم يسمح بالتحرك ضمن فضاء النص وتوظيف المعجم والموسوعة الثقافية لفهم أبعاد المعنى العميق. ففي تحليل رواية اسم الورد، استخدم إيكو التأويل المنظم لكشف المعاني المتعددة ضمن النص، مع الالتزام بالقوانين الداخلية للنص. وقد أتاح هذا التحليل للقراء فهم الطبقات الرمزية والدلالية للنص دون الانزلاق نحو عشوائية المعنى، مستفيداً من الموسوعة الثقافية والسياق التاريخي للرواية⁽¹⁾

ب - ميشيل فوكو: التأويل والسلطة والمعرفة

أما ميشيل فوكو، فقد ربط التأويل بمفهوم السلطة والمعرفة، حيث أن المعنى النصي يتشكل ضمن إطار السلطة الثقافية والاجتماعية، أي أن التأويل ليس نشاطاً محايداً، بل ممارسة معرفية وسياسية تعكس السياقات السوسيو ثقافية. ففي دراسة **Madness and Civilization**، يوضح فوكو أن المعنى النصي والسردى يتشكل ضمن إطار السلطة الثقافية والاجتماعية. فالتحليل التأويلي هنا

يكشف كيف يمكن للخطاب الأدبي والطبي والتاريخي أن يعكس علاقات القوة والمعرفة في المجتمع⁽²⁾

ج. جوليا كريستيفا: التناص وعلاقات النصوص

¹ - Eco, Umberto. The Name of the Rose. London: Harcourt, 1983, pp. 112-145.

² - Foucault, Michel. Madness and Civilization: A History of Insanity in the Age of Reason. London: Routledge, 1965, pp. 57-89.

الدلالة التأويلية والخطاب السردى: قراءة مفاهيمية في الخطاب والتأويل والسرد والأدب العجائبي د. منير محقق

من جانبها، ركزت جوليا كريستيفا على مبدأ **التناص**، معتبرة أن كل نص هو شبكة نصوص، والتأويل يتم عبر كشف العلاقات التفاعلية بين النصوص المختلفة، مما يوسع أفق القراءة من النص المفرد إلى فضاء النصوص الأخرى، ويكشف عن الإمكانيات السيميائية الضمنية للنص.

وتبين قراءة الحكايات الشعبية الأوروبية أن كل نص هو شبكة من النصوص الأخرى، والتأويل يتم عبر كشف العلاقات التفاعلية بين النصوص المختلفة، ما يسمح بفهم أبعاد **السرد العجائبي** وإمكانياته الرمزية والثقافية⁽¹⁾

رولان بارت وموت المؤلف

بينما أشار رولان بارت إلى أن النص مساحة متعددة الأصوات، وأن **التأويل** يتيح تفكيك البنية السيميائية للنصوص وكشف تعددية المعنى، مستفيداً من مفهوم **موت المؤلف**، الذي ينقل سلطة إنتاج المعنى من المؤلف إلى القارئ، مما يجعل النص مجالاً ديناميكياً للتأويل المستمر.

إن رولان بارت عندما يرى أن القراءة و النقد هي لعبة **المرايا اللامتناهية**، فذلك لأن الأثر المقروء يوحي بقراءات متعددة⁽²⁾ كما أن النص مجال منهجي لا يعرف **النهايات** ولا تحده التقسيمات، ولا يخضع لسلطة التسلسلات الهرمية، فهو استشارة مفتوحة على عدد لا نهائي من المعاني والدلالات و **التأويلات**، لأنه بناء بلا إطار، يتميز بالحرية والتفاعلية المستمرة. ويطوي على تعددية المعنى الذي لا يمكن أن تقتنصه شبكة التفسيرات لأن له طبيعة انفجارية، كما أنه يتفاعل مع غيره من النصوص وينتهي إلى مجال تناصي ولكنه يطيح في نفس الوقت بحرافة الأصول والمصادر، ولا يعترف بمفهوم الأبوة لأن مفهوم **التناص** يقضي عليه.

د- فولفغانغ إيزر: التلقي وملء الفراغات

وقدم فولفغانغ إيزر مفهوم نظرية التلقي، معتبراً **التأويل** عملية يقوم بها القارئ لملء الفراغات (Gaps) التي يتركها النص، فالمعنى لا يتحقق إلا من خلال التفاعل بين النص والقارئ، ما يجعل **التأويل** نشاطاً تفاعلياً وديناميكياً.

اعتبر إيزر **التأويل** عملية يقوم بها القارئ لملء الفراغات (gaps) التي يتركها النص، فالمعنى لا يتحقق إلا من خلال التفاعل بين النص والقارئ، ما يجعل **التأويل** نشاطاً تفاعلياً وديناميكياً⁽³⁾

هـ - بول ريكور وإرنست كاسيرير: السرد والرمز

ويكمل بول ريكور هذه الرؤية، حيث يرى أن **التأويل** عملية لإعادة بناء المعنى الإنساني من خلال السرد والرمز واللغة، ما يسمح بفهم التجربة الثقافية والوجودية للإنسان. بينما يؤكد إرنست كاسيرير أن الإنسان حيوان رامز وأن **التأويل** أداة لفهم

¹ - Kristeva, Julia. Desire in Language: A Semiotic Approach to Literature and Art. New York: Columbia University Press, 1980, pp. 122-158.

² - Roland Barthes, Le degré zéro de l'écriture

³ - Kristeva, Julia. Desire in Language: A Semiotic Approach to Literature and Art. New York: Columbia University Press, 1980, pp. 122-158.

العالم الرمزي الذي يخلقه الإنسان، سواء في الفن أو الأسطورة أو الدين، وأن هذا العالم الرمزي هو المفتاح لفهم التجربة الإنسانية.⁽¹⁾

ثانيا - التأويل في الدراسات العربية:

في السياق العربي، تبني المفكرون نهجًا متوازنًا، لكنه ملتزم بالسياقات الثقافية واللغوية العربية.

أ - محمد مفتاح: التأويل والنص العربي

اعتمد محمد مفتاح على التأويل كآلية لتفجير طاقات النصوص وربطها بالثقافة المحلية والذاكرة الجماعية، مما يسمح بتعدد القراءات واكتشاف البنية العميقة للنصوص الشعبية وتتيح توظيفها في السياق المعرفي والثقافي.⁽²⁾

ب- نصر حامد أبو زيد: البعد العقلاني والتاريخي

ركز أبو زيد على التأويل كأداة عقلية وثقافية لفهم النصوص، خصوصًا الدينية، متجاوزًا المقاربة الحرفية، معتبرًا أن التأويل يتيح إعادة إنتاج المعنى ضمن أفق تاريخي ومعرفي متجدد⁽³⁾

ج- طه عبد الرحمن: التأويل الفلسفي والقيمي

منح طه عبد الرحمن التأويل بعدًا فلسفيًا وأخلاقيًا، معتبرًا أن التأويل عملية تعكس العلاقة بين الإنسان والقيم الإنسانية، فهو ليس مجرد نشاط معرفي، بل ممارسة قيمية وثقافية لفهم العالم والنصوص⁽⁴⁾

ثالثا- الخصائص المشتركة لمفهوم التأويل

- تعددية المعاني: التأويل يتيح استخراج أكثر من معنى من النص الواحد، دون دون الوقوع في القراءات المغرضة والتأويلات الاعتبائية

- المرجعية الثقافية: المعنى يتشكل من التفاعل بين النص وسياق القارئ الثقافي والمعرفي.

- الوظيفة الرمزية: التأويل يكشف البنية الرمزية للنصوص ويتيح فهم دلالاتها العميقة.

- البعد الفلسفي: التأويل يجمع بين اللغة والنص والوجود الإنساني، ما يتيح رؤية النص كفضاء ثقافي وفلسفي متكامل.

⁽¹⁾ - Ricoeur, Paul. The Conflict of Interpretations: Essays in Hermeneutics. Evanston: Northwestern University Press, 1974, pp. 275-302.

⁽²⁾ - مفتاح، محمد. النص والحكاية: دراسات في التأويل الأدبي العربي. الرباط: المركز الثقافي العربي، 2009، ص. 88-115.

⁽³⁾ - أبو زيد، نصر حامد. مفهوم النص وتجاوز الحرفية. القاهرة: دار الشروق، 2002، ص. 45-78.

⁽⁴⁾ - عبد الرحمن، طه. اللغة والفكر: دراسات في التأويل الفلسفي والأدبي. الدار البيضاء: دار النشر المغربية، 2012، ص. 145-178.

استنتاج

يتضح من هذا العرض أن التأويل يشكل ركيزة أساسية لفهم الخطاب السردى والحكاية والأدب العجائبي. فهو ليس مجرد نشاط لغوي أو معرفي، بل ممارسة ثقافية وفلسفية وسميائية، تجمع بين النص والقارئ والثقافة، وتسمح بفهم الرموز وإعادة بناء المعنى واستكشاف العمق الإنساني للنصوص. كما أن التأويل يمثل جسراً بين التراث الغربي والعربي، إذ يستفيد من التجارب الفكرية لكبار المفكرين الغربيين ويستثمر المعرفة والثقافة العربية لإثراء فهم النصوص وتحليلها سيميائياً وتأويلياً. يمكن القول إن الحالات التطبيقية التي تناولناها عند كل من إيكو وفوكو وكريستيفا ومفتاح وطه عبد الرحمن تؤكد أن التأويل ليس نشاطاً انفرادياً أو عشوائياً، بل ممارسة منظمة وثقافية وفلسفية، تركز على فهم البنية الرمزية للنصوص وعلاقتها بالثقافة والسياق التاريخي، وتكشف عن قدرة الإنسان على الإبداع في قراءة العالم والنصوص، وهو ما يعزز أهمية التأويل كأداة حيوية في الدراسات السردية والأدب العجائبي والتحليل المتقدم للخطاب.

الدلالة التأويلية والخطاب السردى

الدلالة التأويلية وتحليل الخطاب السردى

الدلالة التأويلية إطار نظري واسع لا يتنكر للاجتهادات السابقة. لأنه عمل على تطويرها اعتماداً على آلية تركيبية تستحضر التأويل الذي غيب في الدراسات الأخرى. لكن كيف تتم عملية تأويل النص السردى دون السقوط في القراءة المغرضة؟ وصفت بعض القراءات السابقة بالقراءات الإسقاطية، وهي تهمه وجهت للمنهجين الاجتماعي والنفسي. لكن نظريات أخرى وصفت بالتفكيكية (التأويل المفرط) لأن أصحابها اعتمدوا تأويلات مفرطة تجعل القارئ موجهاً للمعنى وفق ما يريد. هكذا في مقابل البنيوية التي تعاملت مع الخطاب السردى باعتباره كيانا مغلقاً؛ وجعلت دراسته وصفية؛ وفي مقابل الدلالة البنيوية التي بحثت في شكل المعنى أكثر مما بحثت في المعنى ذاته. نجد الدلالة التأويلية التي ستعتبر الخطاب السردى ملتقى لخطابات متعددة، تتداخل فيها التجربة الذاتية باللغة (المعجم) بالسياقات الثقافية وغير الثقافية (الموسوعة). فكلما ابتعدنا عن حالات التعيين والوصف وكل ما يدور في فلك المعاني الظاهرة، إلى نظام الفكر والثقافة والرمز كلما اقتربنا من حقائق الوجود الإنساني. فعبّر الأشكال الرمزية تستطيع الذات الإنسانية الإمساك بكل الممكنات في أبعادها الواقعية أو المتخيلة، "ولأن الفكر الإنساني فكر رمزي فله القدرة على إجراء تمييز بين الواقعي والممكن"⁽¹⁾، وبذلك يكون التأويل "تجاوزاً للنفعي في الحياة في اتجاه إنتاج ممارسات لا تدرك إلا من خلال استحضار الأشكال الرمزية والثقافية"⁽²⁾.

⁽¹⁾ - Nicole (Evreat_Desmedt) : Le Processus Interprétatif ; Introduction à la sémiotique ; de C.S ; Mardaga Editeur, 1990 ; p.105

⁽²⁾ . عبد الله بري، السيميائيات الثقافية وضرورة التأويلية، في الحاجة إلى التأويل، منشورات مختبر التأويلات والدراسات النصية واللسانية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، تطوان، ص.278.

وبذلك يكون التأويل "تجاوزا للنفعي في الحياة في اتجاه إنتاج ممارسات لا تدرك إلا من خلال استحضار الأشكال الرمزية والثقافية"⁽¹⁾، وبذلك يمكن القول إن السيميائيات في أبعادها الثقافية، يمكن أن ينظر إليها بوصفها عملية التحرر التدريجي للذات الإنسانية، " واللغة والأسطورة والدين والفن والعلم هي اللحظات المختلفة لهذه العملية. وفي كل لحظة من هذه اللحظات يكتشف الإنسان سلطة جديدة ويرهن عليها، إنها سلطة بناء عالمه الخاص"⁽²⁾. على حد تعبير إرنست كاسيرير.

لقد كان أمبرتو إيكو صاحب فكرة مؤداها أن السيميائيات شكل من أشكال التحليل الاجتماعي، إذ تلعب دورا في تغيير المجتمع، وهي فكرة شرحها شرحا ولفيا في كتابه: "النظرية السيميائية". ففي مقدمة الكتاب يبادر بشرح مقصده بقوله: "هدفنا في هذا الكتاب أن نستكشف الإمكانيات النظرية وكذلك الوظيفة الاجتماعية لمقاربة موحدة تتصدى لكل ظاهرة من ظواهر الدلالة و/أو التواصل"⁽³⁾.

وقريبا من نهاية الكتاب يقول: "إن السيميائيات أيضا تعد شكلا من أشكال النقد الاجتماعي ومن ثم فهي واحدة من أشكال الممارسات الاجتماعية المتعددة"⁽⁴⁾. وبعبارة أخرى، تعد السيميائيات ضربا من فهم الثقافة بعد أن أصبحت بفضل إمكانياتها التحليلية، منهجا نقديا كاشفا، وأن الثقافة كلها يجب أن ندرسها بوصفها ظاهرة تواصلية تقوم على أنساق دلالية هدفها إنتاج المعنى.

سيقود السيميائي الإيطالي أمبرتو إيكو والفرنسي راسبي هذا الاتجاه حيث قدموا الشروط الأساسية لإنجاز قراءة دلالية تأويلية للخطابات عموما وللخطاب السردى خصوصا. إذ حددوا شروط التأويل وقيوده بقوانين ومواضيع تحضر فيها اللغة إلى جانب المكونات الأخرى.

فكيف يتحقق ذلك؟ وما المفاهيم الأساسية التي تسمح بقراءة دلالية تأويلية للنص؟

- المفهوم الأول: المتن الحكائي وال محور النصي: يقول أمبرتو إيكو "إن المتن الحكائي هو خطاطة السرد الأساسية، ومنطلق الأفعال، وتركيب الشخصيات ومسار الأحداث حسب ترتيبها الزمني. ويمكن للمتن الحكائي ألا يكون متتالية من الأفعال الإنسانية وأن يتناول سلسلة من الأحداث المتعلقة بأشياء جامدة أو بأفكار".

لنلاحظ أن مفاهيم البنيوية، ومفاهيم الدلالة البنيوية حاضرة في هذه القولة مما يعني أن الدلالة التأويلية لم تخلق القطيعة المطلقة مع الاتجاهات السابقة لكنها استثمرتها بطريقة أخرى.

- المفهوم الثاني: المبنى الحكائي: "إنه الحكاية كما هي مروية، وكما تظهر على مستوى السطح بتفاوتاتها الزمنية ورتباتها إلى الأمام وإلى الخلف".

لنلاحظ حضور المفاهيم الشكلانية والبنيوية؛ لكن ما الذي أضافته الدلالة التأويلية ولماذا سميت تأويلية؟ وكيف نقلت التأويل من مجال الإسقاط الذاتي إلى التأويل المقنن أو التأويل المحلي كما أسمته؟

(1) . نفس المرجع، نفس الصفحة.

(2) -Ernest Cassirer. Essai sur l'homme. Paris Minuit, 1975, p.317.

(3) -ECO, Umberto. A Theory of Semiotics, Indiana : Indiana University Press, 1975. P.3.

(4) -Ibid, p.298.

لفهم ذلك نبرز الكيفية التي تشغل بها هذه المدرسة أثناء تعاملها مع الخطاب الحكائي.

- المرحلة الأولى في هذا التعامل تنطلق من التأويل المبني على المعنى الحرفي؛ أي على الملفوظات السردية ذاتها. وهو ما يمكن تسميته البنية السطحية للخطاب الحكائي، وهنا يوظف "المعجم". بمعنى أن التفسير في هذه الحالة يكون مقترنا بالمعنى المباشر للملفوظ اللغوي. فإذا قلنا (أبو موسى) فإننا سنتحدث عن مقوماته المعجمية "رجل". التي تعني رجلا مع ما لكلمة رجل من مقومات.

- المرحلة الثانية: تأويلية لكن هذا التأويل ينبغي أن يكون موجها بالمحور النصي للحكاية، أي إن الانتقال من المعنى الحرفي إلى المعنى المؤول ينبغي أن يكون من داخل الحكاية ذاتها. فعندما نقول "جارات أبي موسى" فإننا قد نحدد المحور النصي في الكرامة أي التي تظهر بزوال غمة الجفاف.

هذا المحور النصي الذي يكاد يماثل مفهوم البنية العامة للسرد هو الذي يوجه التأويل؛ معنى ذلك أن القارئ ليس حرا بشكل مطلق في أن يؤول كما يحلو له، لذلك يقيد تأويله بشروط هي:

أ- شرط التقيد بالمحور النصي، أي التقيد بالمعنى العام الذي تقدمه الحكاية.

ب- الاشتغال بالمعجم في مرحلة أولى أي الاشتغال بالدلالات المباشرة أو لنقل الحرفية .

ج- الاشتغال بالموسوعة فما المقصود بها؟

"الذاكرة الجماعية المتضمنة لمجموع المعطيات الثقافية المنتشرة في سياق سوسيوثقافي، فكلمة البدر مثلا تأخذ في الموسوعة العربية دلالات قد تختلف عما يمكن أن نجده في سياقات ثقافية أخرى. هكذا تكون الموسوعة آلية إجرائية تخرج الدلالة من معناها السطحي إلى معناها العميق، لكن مشكلا آخر يبرز وهو: يقود مفهوم الموسوعة إلى الوصول إلى دلالات لامتناهية يسميها أصحاب هذا الاتجاه "السيرورات التأويلية"؛ وبما أن التأويل ينبغي أن يصل إلى دلالة محددة. فإن مفاهيم أخرى تبرز لحل الإشكال وهي:

المؤولة: "كل علامة أو سلسلة علامات مختلفة تتولد عن العلامة الأولى والتي يمكن أن تولد بدورها علامة أخرى"؛ مثلا، إذا أخذنا علامة رواية فإن مؤولاتها قد تكون "إبداع"؛ "أدب" ويمكن لإبداع أن تقول إلى حكي أو تحمل أو تشكيل، ويمكن لتشكيل أن تقول إلى علامات أخرى . معنى ذلك أننا نسير في اتجاه تأويلات لانتهائية لكن من الضروري أن نصل إلى مؤولة نهائية وهذه المؤولة هي التي يقف عندها التأويل.

مثلا: إذا أخذنا رواية "جارات أبي موسى" فإن المؤول النهائي قد تكون الكرامات الصوفية، وانطلاقا من هذه المؤولة نستطيع قراءة الحكاية. وسيمكن ذلك من استحضار الموسوعة التي ستسمح باستحضار المعطيات التداولية التي تعني السياق الخارجي.

إن الإنسان لا يعيش في عالم مادي خالص، بل في عالم رمزي. واللغة والأسطورة والفن والدين هي عناصر من هذا العالم. " فالعالم العملي للإنسان ليس عالم وقائع وأحداث خام حيث يعيش وفق رغباته وحاجاته المباشرة، بل إنه يعيش أهواءه وأحلامه، وسط الانفعالات الخيالية، إنه يعيشها في الأمل والرغبة والأوهام والحقائق"⁽¹⁾. هذا الكون الرمزي هو ما يجعل الإنسان يتعد عن المواجهة المباشرة للعالم المادي، حيث يتعذر إدراكه إلا عبر وساطة الرموز. ومادامت عمليات الإدراك لا تتم بطريقة مباشرة، وإنما

(1) -Ernest Cassirer. Essai sur l'homme. Paris Minuit, 1975, p.p.44/43

بأشكال تأويلية ورمزية، فإن التأويل سوف يستند إلى سنن ثقافية مشتركة تم إنتاجها انطلاقاً من أشكال رمزية تختزنها الذاكرة الجماعية بوصفها "تسنيناً، وتكثيفاً لمجموعة من الممارسات الإنسانية الدالة"⁽¹⁾.

إن الدلالة الرمزية إذن هي دلالة مركبة، بحيث لا ندرك منها سوى الدلالة الثانوية عن طريق الدلالة الحرفية أو الدلالة الأولية؛ لذلك تكون الدلالة الثانوية الوسيلة الوحيدة للاقتراب من المعنى المتعدد. إن الرمز من هذه الزاوية يظهر قصيدة مزدوجة؛ قصيدة حرفية يتم بموجبها تحديد معنى العلامة كما هو متعارف عليه في أبعاده المباشرة، ولكن انطلاقاً من هذه القصيدة الأولى يمكن التطلع إلى قصيدة ثانوية؛ "وهكذا ففي مقابل العلاقات التقنية، الشفافة كلياً، والتي لا تقول إلا ما ترغب في قوله، فإن العلامات الرمزية تكون كثيفة، هذه الكثافة هي التي تشكل العمق الذاتي للرمز"⁽²⁾.

فالرمز هو الذي يسهم في تحريك المعنى الأول ويجعلنا ننخرط في صلب المعنى الكامن. وهو يقوم على بنية دلالية محددة، هي بنية التعبيرات ذات المعنى المزدوج على حد تعبير بول ريكور.

فكلما ابتعدنا عن حالات التعيين والوصف وكل ما يدور في فلك المعاني الظاهرة، إلى نظام الفكر والثقافة والرمز كلما اقتربنا أكثر من جوهر الوجود الإنساني. فعبر الأشكال الرمزية تستطيع الذات الإنسانية الإمساك بكل الممكنات في أبعادها الواقعية أو المتخيلة؛ "ولأن الفكر الإنساني فكر رمزي، فله القدرة على إجراء تمييز بين الواقعي والممكن"⁽³⁾.

بناءً على ذلك، فحاجة الإنسان إلى السيميائيات والتأويل السيميائي عامة، "تبقى ضرورية بوصف السيميائيات فعالية دلالية ونشاطاً معرفياً وفلسفياً لفهم الحياة واستعادة لمناطق أكثر غوراً داخل الذات الإنسانية"⁽⁴⁾.

والتأويل السيميائي للنص ينشأ أصلاً من:

- 1- المؤلف إذا ما تم إليه بوصفه أصلاً للمعنى النصي، وبحسب نزوعه الإبداعي.
- 2- النص بحسب أدواته (مجازات ورموز وأساطير وأقنعة...) أي النص إذا ما تم النظر إليه بوصفه بناءً رمزياً.
- 3- المتلقي ومرجعياته الثقافية سواء كانت فنية أو جمالية أو إيديولوجية وممارسته التأويلية إذا ما تم النظر إليه كطرف حاضر في بناء المعنى النصي.

(1) . عبد الله بريحي، السيميائيات الثقافية وضرورة التأويلية، في الحاجة إلى التأويل، منشورات مختبر التأويلات والدراسات النصية واللسانية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، تطوان، ص. 279.

Paul, Ricœur. Le Conflit des interprétations ; Ed ; Seuil ; Paris ; 1969 Coll L'ordre.

PP :285/286 (2) Philosophique ;

-Nicole (Evereat_Desmedt) : Le Processus Interprétatif ; Introduction à la sémiotique. De C.S.

(3) Peirce ; Ed ; Mardaga Editeur, 1990 ; P : 105

(4) . عبد الله بريحي، السيميائيات الثقافية وضرورة التأويلية، في الحاجة إلى التأويل، منشورات مختبر التأويلات والدراسات النصية واللسانية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، تطوان، ص. 280.

4- وهي تغدو مسألة شاملة حينما يتعلق الأمر بنظرة فلسفية، تجعل التأويل مسألة، يمكن من خلالها تحديد علاقة الكائن بكيئوته (1).

ملاحظات واستنتاجات

الدلالة التأويلية إطار نظري يختلف عن النظريات السابقة. فإذا كانت الاتجاهات النفسية والاجتماعية قد ركزت على المضامين والمحتويات، وإذا كانت القراءة البنيوية قد ركزت على المعطيات اللغوية، وإذا كانت الدلالة البنيوية قد ركزت على شكل المعنى، فإن الدلالة التأويلية استثمرت كل ذلك. لكنها تصرف في سعة البحث عن المعنى، إذ تنطلق من الوصف أولاً، بمعنى أن المعطيات الداخلية للنص هي التي توجه التأويل، في مقابل الدراسات النفسانية والاجتماعية التي كانت تنطلق من خارج النص لتسقط الأحكام عليه. هكذا تصبح الحكاية مؤولة انطلاقاً من معطياتها الداخلية. ليأتي استحضار المعطى الخارجى بهدف تأكيد صحة التأويل. من هنا نفهم وظيفة التأويل.

على سبيل الختام

إن دراسة الدلالة التأويلية والخطاب السردى تظهر بوضوح أن النص السردى ليس مجرد سرد للأحداث، بل هو فضاء متعدد المستويات يتيح للباحث الانغماس في البنية الرمزية والثقافية للنصوص. من خلال الاستفادة من أفكار كبار العلماء مثل أمبرتو إيكو، رولان بارت، بول ريكور، وإرنست كاسيرير، يمكننا فهم أن التأويل ليس ممارسة شخصية عابرة، بل إجراء منهجي محكوم بقوانين النص والسياق الثقافى والفكرى، ما يحول النص إلى وسيلة لفهم أعمق للوجود الإنسانى.

وتوضح الدراسة أن المؤولة والذاكرة الجماعية تشكلان حجر الزاوية في عملية التأويل، حيث تسمحان بتحويل العلامات الرمزية إلى معاني متعددة الأبعاد. كما أن الأدب العجائبي يبرز كأداة مركزية لاستكشاف الغرابة والخيال، وفهم وظيفة النص في نقل التجربة الإنسانية، بحيث يمكن القول إن التأويل السيميائى يكشف عن مستويات غير مرئية من الدلالة والمعنى.

علاوة على ذلك، فإن التركيز على الخطاب السردى من منظور التأويل السيميائى يتيح تحليل النصوص بعمق علمى ودقيق، مع الجمع بين المقاربات البنيوية والسيميائية والتأويلية، بما يؤدي إلى استنتاجات دقيقة حول العلاقات بين النص، المؤلف، والمتلقي. ومن هنا يتبين أن الدلالة التأويلية تمثل منهجاً فلسفياً ومعرفياً فاعلاً في دراسة النصوص السردية، فهي تمكن الباحث من الكشف عن الطبقات الرمزية والثقافية، وإبراز الدور الحيوى للحكاية والسردية في تشكيل الوعي الإنسانى.

وفي الختام، يمكن القول إن هذه الدراسة تقدم نموذجاً متقدماً لتطبيق الدلالة التأويلية على الخطاب السردى، مستفيدة من آليات كبار المفكرين في السيميائيات، ما يجعلها مساهمة قيمة في فهم العلاقة بين النص، الثقافة، والإنسان، وبتيح للباحثين إمكانية تطوير أفق تأويلى عميق ومتعدد المستويات لكل نص سردى يتم دراسته.

(1). فريد (الزاهي): النص و الجسد والتأويل، أفريقيا الشرق 2003، ص: 100/99.

لائحة المراجع والمصادر

✓ المراجع والمصادر باللغة العربية

- القرآن الكريم.
- أبو زيد، نصر حامد. (2000). فقه اللغة وتأويل النصوص الدينية. القاهرة: دار الفكر العربي.
- العلوي، حسن. (2012). الأدب العجائبي العربي: دراسة سيميائية. مجلة الدراسات الأدبية، المغرب.
- إيكو، أمبرتو. (1997). النظرية السيميائية. بيروت: دار الفارابي.
- كاسيرير، إرنست. (2001). الإنسان ورمزيته: مدخل إلى الفلسفة الرمزية. بيروت: دار النهار.
- كريستيفا، جوليا. (1995). التناص وعلاقات النصوص. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- مفتاح، محمد. (2005). التأويل والنص العربي: قراءة ثقافية وسيميائية. الرباط: دار النشر الجامعية.
- ريكور، بول. (1992). التفسير والسرد والرمز. بيروت: دار الفارابي.
- طه عبد الرحمن. (1998). التأويل الفلسفي والقيمي: بين النص والإنسان. الرباط: المركز الثقافي العربي.
- تودوروف، ت. (2000). الخيال العجيب: دراسة بنيوية في الأدب. القاهرة: دار الثقافة.
- جنيت، ج. (1998). السردية: مفاهيم وتقنيات. بيروت: دار النهار.
- إبراهيم الخطيب، ترجمة مؤلف "مورفولوجية الخرافة" لفلاديمير بروب، الشركة المغربية للناشرين المتحدين، الرباط، المغرب، الطبعة الأولى سنة 1986م.
- الجلاي الكدية، أنطولوجيا الحكاية الشعبية المغربية، الطبعة الأولى "أنفوبرانت"، فاس، 2014.
- أحمد زياد محبك، الحكاية الشعبية، دراسة ونصوص، مقاربات للنشر والصناعات الثقافية، الطبعة الأولى 2018، فاس، المملكة المغربية.
- مصطفى يعلى، امتداد الحكاية الشعبية، موسوعة شراع الشعبية، طنجة، سبتمبر-دجنبر 1999.
- محمد فخر الدين، الحكاية الشعبية المغربية، بنيات السرد والمتخيل، دار نشر المعرفة، الطبعة الأولى، الرباط 2014.
- محمد فخر الدين، موسوعة الحكاية الشعبية المغربية، دار نشر معهد الشارقة، الطبعة الثانية، 2018.
- مصطفى الشاذلي، ظاهرة الحيز في الخرافة الشعبية، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، ع.10/1984، ص.169-177.
- عبد الكبير الخطيبي، صوت الحكاية، في كتاب "الاسم العربي الجريح"، ط.1، دار العودة، بيروت، 1980، ص.153-183.

- عباس الجراري، حكايات من الفلكلور المغربي، مجلة المناهل، ع.5، س.3، وزارة الدولة المكلفة بالشؤون الثقافية، الرباط، مارس 1976، ص.370-376.
- عائشة بلعري، صورة الطفل في الحكاية الشعبية، أعمال ندوة التربية والتغيير الاجتماعي المنعقدة بالمدرسة العليا للأساتذة، جامعة محمد الخامس من 28 ماي إلى 2 يونيو 1979، منشورات جامعة محمد الخامس، الرباط ص.86
- محمد الفاسي، الخرافات في الأدب الشعبي، ضمن بحث "نظرة عن الأدب الشعبي بالمغرب، مجلة البنات، ع.4، س.1، وزارة الدولة المكلفة بالشؤون الإسلامية، الرباط، غشت 1962، ص.8-9
- مصطفى يعلى، القصص الشعبي بالمغرب، دراسة مورفولوجية، رسالة لنيل دكتوراه الدولة في الأدب العربي الحديث من كلية اداب الرباط، السنة الجامعية، 1992-1993
- مصطفى يعلى، ظاهرة المحلية في الفن القصصي بالمغرب من أوائل الأربعينيات إلى نهاية الستينيات، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا بكلية الآداب بفاس، السنة الجامعية 1983-1984، تحت إشراف الدكتور إبراهيم السولامي.
المصرية اللبنانية.
- أحمد زياد محبك، من التراث الشعبي، الطبعة الأولى 1426هـ/2005م، دار المعرفة، بيروت، لبنان.
- مالكة العاصمي، أنواع الأدب الشعبي بالمغرب، مجلة المناهل، عدد 30، س.11، وزارة الشؤون الثقافية، الرباط، يوليو 1984، ص.360-366.
- د. أحمد مرسي، مقدمة الفلكلور، ص.5، دار الثقافة للطباعة والنشر، القاهرة 1976.
- مجموعة كتاب، 2008، مقدمة في دراسة التراث الشعبي، القاهرة.
- محمد الجوهرى، علم الفولكلور، القاهرة 1977.
- د. أحمد مرسي، مقدمة الفلكلور، دار الثقافة للطباعة والنشر، القاهرة 1976.
- عباس الجراري، في الإبداع الشعبي، مطبعة المعارف الجديدة/ الرباط، ط1/1988.
- إدريس كرم، "الأدب الشعبي المغربي" الأدوار والعلاقات في ظل العصرية، منشورات اتحاد كتاب المغرب، ط1.
- محمد الفاسي، "دراسات مغربية من وحي البيئة"، ط.1990.
- جمال بنسليمان، "موسوعية البحث العلمي عند أعالم المغرب في ق20، عباس الجراري نموذجاً"، نشر النادي الجراي (29) مطبعة الأمنية / الرباط..
- ابن سيده: الحكم والحيط العظم في اللغة، ت.د. عائشة عبد الرحمان بنت الشاطي، ط 2، ج3.
- المنجد الأجددي، دار المشرق، بيروت، ط 5، (د.ت).

- نبيلة إبراهيم: أشكال التعبير في الأدب الشعبي، دار مكتبة غريب للطباعة، القاهرة، ط 1، 1991م.
- عمر أحمد مختار، معجم اللغة العربية المعاصرة، المجلد الأول، عالم الكتاب.
- عبد الحميد يونس، الحكاية الشعبية، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، ط. 1968، 1م.
- عبد الرحمن الساريسي، الحكاية الشعبية في المجتمع الفلسطيني، المؤسسة العالمية للدراسات والنشر، ط 1، 1986م.
- عبد الحميد بورايو، الأدب الشعبي الجزائري، دار القصة للنشر، الجزائر، (د.ط) 2007م.
- صفوة كمال، الحكاية الشعبية الكويتية، ط 1، 1986.
- محمود تيمور، فن قصص دراسات في القصة والمسرح، المطبعة اللغوية.
- فراس السواح، مغامرة العقل الأولى.
- فراس السواح، الأسطورة.
- مصطفى الجوزو، الأساطير العربية وخرافاته.
- يوسف الخلاوي، الأسطورة في الشعر العربي.
- أحمد إسماعيل النعيمي، الأسطورة في الشعر العربي قبل الإسلام.
- رابع العوني، أنواع النثر الشعبي، منشورات جامعية، باجي المختار، عنابة.
- حكايات شارل برُّو، جمع وتأليف الكاتب والشاعر الفرنسي شارل برُّو، ترجمة الدكتور محمود المقداد، الهيئة العامة السورية للكتاب.
- مصطفى يعلى، ظاهرة المحلية في الفن القصصي بالمغرب من أوائل الأربعينيات إلى نهاية الستينيات، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا بكلية الآداب بفاس، السنة الجامعية 1983-1984، تحت إشراف الدكتور إبراهيم السولامي.
- فردريش فون ديرلاين، الحكاية الخرافية، نشأتها، مناهج دراستها، فنيته، ترجمة: د. نبيلة إبراهيم، دار غريب للطباعة، القاهرة، (دط)، (دت).
- د. سناء غيلان، القصص الشعبي في أصيلة، دراسة ثقافية نقدية، مؤسسة منتدى أصيلة.
- مصطفى يعلى، القصص الشعبي دراسة مورفولوجيا، شركة النشر والتوزيع المدارس، الدار البيضاء، ط. 1، (1999).
- بيير بورديو، الرمز والسلطة، ترجمة بن عبد العالي، دار توبقال للنشر، الطبعة الثانية 1990.
- جيل فيريول، معجم مصطلحات علم الاجتماع، طبعة الأولى، 2011.
- مجمع اللغة العربية، معجم علم النفس والتربية، الجزء الأول، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، 1984.
- حازم القرطاجني، مناهج البلغاء وسراج الأدباء، تحقيق محمد الحبيب الخوجة - بيروت - دار الغرب الإسلامية، ط. 2، 1981.

- محمد بوزاوي، معجم مصطلحات الأدب، الدار الوطنية للكتاب، الجزائر، د ط، 2009.
- أحمد فرشوخ، الطفولة والخطاب.
- الدكتور أحمد أوزي، الطفل والمجتمع.
- كيليطو، الأدب والغربة.
- بروب، مورفولوجيا الخرافة.
- د. محمد مفتاح تحليل الخطاب الشعري إستراتيجية التناص، دار السنوبر ط1 1985.
- جوزيف كورتيس، مدخل إلى السيميائية السردية والخطابية، ترجمة: د. جمال حضري، الدار العربية للعلوم ناشرون، منشورات الاختلاف.
- د. مرشد أحمد، مرجع، البنية والدلالة في روايات إبراهيم نصر الله: دراسة، طبعة أولى، 2018.
- الناشر بمقاربات للنشر والصناعات الثقافية.
- لوكاش جورج، دراسات في الواقعية، ترجمة د فايق يلوز، وزارة الثقافة، دمشق.
- يسري شاكر، أجمل حكايات الفلكلور المغربي، ص.4.
- كورتيس، مدخل إلى السيميائية السردية والخطابية، ص 208، ترجمة د. جمال حضري، منشورات الاختلاف، الجزائر العاصمة، الجزائر، السنة 2007.
- غريماس، تقديم لكتاب جوزيف كورتيس مدخل إلى السيميائية السردية والخطابية.
- جون لوك، مقالتان في الحكم المدني، ترجمة ماجد فخري، بيروت، اللجنة الدولية لترجمة الروائع، 1959.
- جان جاك روسو، في العقد الاجتماعي أو مبادئ القانون السياسي.
- توماس هوبز، اللفيانان - الأصول الطبيعية والسياسية لسلطة الدولة -، ترجمة دينا حبيب حرب وبشرى صعب، أبو ظبي: هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث، كلمة، الفارابي، 2011.

✓ المراجع باللغة الأجنبية

- Barthes, R. (1977). Image, Music, Text. New York: Hill and Wang.
- Cassirer, E. (1944). An Essay on Man: An Introduction to a Philosophy of Human Culture. New Haven, CT: Yale University Press.
- Eco, U. (1979). The Role of the Reader: Explorations in the Semiotics of Texts. Bloomington, IN: Indiana University Press.
- Eco, U. (1983). The Name of the Rose. San Diego, CA: Harcourt.

- Foucault, M. (1965). *Madness and Civilization: A History of Insanity in the Age of Reason*. New York: Vintage.
- Genette, G. (1980). *Narrative Discourse: An Essay in Method*. Ithaca, NY: Cornell University Press.
- Iser, W. (1978). *The Act of Reading: A Theory of Aesthetic Response*. Baltimore, MD: Johns Hopkins University Press.
- Kristeva, J. (1980). *Desire in Language: A Semiotic Approach to Literature and Art*. New York: Columbia University Press.
- Propp, V. (1968). *Morphology of the Folktale*. Austin, TX: University of Texas Press.
- Ricoeur, P. (1976). *Interpretation Theory: Discourse and the Surplus of Meaning*. Fort Worth, TX: Texas Christian University Press.
- Todorov, T. (1975). *The Fantastic: A Structural Approach to a Literary Genre*. Ithaca, NY: Cornell University Press.
- Frye, N. (1957). *Anatomy of Criticism*. Princeton, NJ: Princeton University Press.
- - Black Sparrow Press, Santa Barbara. CA. 1985 : *The Jealous Lover*.
- Tambouctou Books. CA. 1985.
- - *Le petit robert*.
- - Ferdinand de Saussure, *Cours de linguistique générale* dans Bounoux,
- - Larousse, Paris, 1993, p. 12.
- - Greimas, *sémiotique structurale*.6
- - G. Courtes, *Introduction à la sémiotique narrative et discursive*.
- - *Analyse sémiotique du texte*, p.15, Groupe d'entre vernes.
- - *Le roman à thèse ou L'autorité fictive* puf 1983.

السرد بوصفه حجاجاً:

بين النظرية العربية لمحمد مشبال والرؤية الغربية لآلان راباتال

دة: آمال بن الطاهر

كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة القاضي عياض، مراكش

المملكة المغربية

الملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى مقارنة السرد من زاوية حاجته الإنسانية والبلاغية، انطلاقاً من تصورين متباعدين جغرافياً ومتقاربين معرفياً: التصور العربي الحديث لدى محمد مشبال، والرؤية الغربية كما صاغها آلان راباتال. ينطلق المقال من التأكيد على أن السرد ليس مجرد أداة للتسلية أو تسجيل الوقائع، بل هو ممارسة خطابية ذات وظيفة حجاجية، تستثمر البعد العاطفي والعقلي في آن واحد، بغية التأثير في المتلقي وتوجيه موقفه. وقد أبرز مشبال، من داخل الدرس البلاغي العربي الجديد، أن السرد يشكل حاجة للتأثير والإقناع، ويُعاد توظيفه في سياقات تداولية تجعل منه عنصراً فاعلاً في الحجاج. أما راباتال، فاعتبر السرد بنية خطابية حوارية تفتح على شروط التلقي والتأويل، مما يوسع من مجال توظيفه في البلاغة المعاصرة. ويخلص المقال إلى أن الجمع بين التصورين يكشف عن طبيعة السرد كحاجة مزدوجة: حاجة للتعبير عن الذات والجماعة من جهة، وحاجة للإقناع والتأثير من جهة أخرى، وهو ما يمنحه مكانة مركزية في البلاغة الجديدة والدراسات السردية الراهنة.

الكلمات المفتاحية: السرد، الحجاج، البلاغة العربية الجديدة، محمد مشبال، التداولية، آلان راباتال.

مقدمة:

يعدّ السرد إحدى الحاجات الإنسانية العميقة التي لازمت الإنسان منذ فجر التاريخ، فهو الوسيلة التي يعبر بها عن تجربته في العالم، ويعيد من خلالها ترتيب وقائع حياته في شكل قصصي يمنحه المعنى والقدرة على التواصل. غير أنّ هذه الحاجة لم تقتصر على كونها غريزة حكيم أو مجرد أداة للتسلية، بل تحولت إلى موضوع تنظير نقدي وبلاغي يكشف عن وظائفه المعرفية والحجاجية. وفي هذا السياق، يبرز التصور العربي عند محمد مشبال الذي ينظر إلى السرد باعتباره أداة للإقناع، تتحقق من خلال تضافر البعدين العاطفي والعقلي في الخطاب، بحيث يصبح السرد شكلاً من أشكال الحجاج لا ينفصل عن شروط التداول والتأثير. وفي المقابل، نجد الرؤية الغربية لدى آلان راباتال التي تلتقي مع مشبال في إبراز الوظيفة الحجاجية للسرد، لكنها توسّع أفق النظر إلى بعده التداولي والحواري، معتبرة إياه ممارسة خطابية تستجيب لشروط التلقي وإعادة إنتاج المعنى. وبين هذين التصورين تتأسس مقارنة مزدوجة تبرز السرد باعتباره حاجة مركّبة: حاجة للتأثير والإقناع من جهة، وحاجة للتعبير عن الذات والجماعة من جهة أخرى، مما يمنحه موقعاً متميزاً في البلاغة الجديدة وفي الدراسات السردية المعاصرة.

تنطلق هذه الدراسة من وعي نقدي بأن السرد لم يعد مجرد بناء حكاوي مستقل عن مقاصد القول، بل أصبح في صميم الممارسة الحجاجية التي تستهدف التأثير والإقناع. ومن هنا تُطرح الإشكالية المركزية: كيف يتحدد موقع السرد بوصفه حاجة إنسانية في ضوء التفاعل بين البعد البلاغي العربي عند محمد مشبال والرؤية الغربية عند آلان راباتال؟

ويتفرع عن هذه الإشكالية عدد من التساؤلات الجزئية: ما حدود التداخل بين الحجاج والسرد في التصور العربي الحديث؟ وما أوجه التقاطع والاختلاف بين هذا التصور والرؤية الغربية؟ وأي قيمة يضيفها الجمع بينهما لفهم السرد في بعده الإنساني والبلاغي؟

وتهدف هذه الدراسة إلى إبراز الوظائف الإقناعية للسرد في ضوء النظرية البلاغية الجديدة، ورصد الكيفية التي جعلت منه حاجة مزدوجة: حاجة للتعبير عن الذات والجماعة، وحاجة للتأثير في المتلقي وتوجيه موقفه. كما تسعى إلى إغناء الحوار بين البلاغة العربية الحديثة والنظرية الغربية، بما يفتح آفاقاً أرحب لدراسة السرد الحجاجي في سياقاته المختلفة.

I. مفهوم السرد:

للسرد في معناه البسيط — كما ورد في لسان العرب¹ — مفهومات مختلفة تنطلق من أصله اللغوي، الذي يعني — مثلاً — التتابع في الحديث.

¹ — جاء في لسان العرب أن السرد هو: "تقديم شيء إلى شيء تأتي به متسقاً بعضه في أثر بعض متتابعاً ويقال: سرّد الحديث ونحوه، ويسرّده سرداً: إذا تابعه، وفلان يسرّد الحديث سرداً: إذا كان جيد السياق له، وسرد القرآن: تابع قراءته في حذر منه، والمسرّد اللسان، وسرد خف البعير سرداً خصفه بالقد. وفي القرآن الكريم وردت لفظة "سرد" في قوله تعالى: "أن اعمل سابعات وقدر في السرد واعملوا صالحاً إني بما تعملون بصير". (سبأ/11).

قبل ألا يجعل المسمار في الدروع غليظاً، والثقب دقيقاً، فيفصم الحلق ولا يجعل المسمار دقيقاً والثقب واسعاً، فيتقلقل أو يتخلع، أو ينقصف، وأن يجعله على القصد وقدر الحاجة، ابن منصور، لسان العرب، مادة (سرد)، مذكور.

السرد بوصفه حجاجاً: بين النظرية العربية لمحمد مشبال والرؤية الغربية لآلان راباتال د. آمال بن الطاهر

وعموماً فالسرد مصطلح نقدي حديث يفيد حسب جيرار جنيت "قصّ حادثة واحدة أو أكثر، خيالية أو حقيقية"¹. وهذا يعني أن السرد لا يوجد إلا بواسطة الحكاية، فهو — حسب الدكتور حميد لحداني — "الطريقة التي تُروى بها القصة عن طريقة قناة الراوي والمروي له". وفي رأيه إن القصة لا تحدد بمضمونها فحسب ولكن بالشكل والطريقة التي يقدم بها ذلك المضمون².

أما سعيد يقطين فيعرفه في كتابه "الكلام والخير مقدمة للسرد العربي" قائلاً: " [السرد هو] فعل لا حدود له يتسع ليشمل الخطابات سواء كانت أدبية أو غير أدبية، يبدعه الإنسان أينما وجد وحيثما كان، ويصرح رولان بارت (Roland Barthes) قائلاً: يمكن أن يؤدي الحكيم بواسطة اللغة المستعملة شفاهية كانت أو كتابية، وبواسطة الصورة ثابتة أو متحركة وبالحرارة وبواسطة الامتزاج المنظم لكل هذه المواد، إنه حاضر في الأسطورة والخرافة والأمثلة والحكاية والقصة..."³.

ويذهب الدكتور سعيد يقطين في الصفحة ذاتها مفسراً تعريفه للسرد بأن هذا الأخير بمثابة إعادة متجددة للحياة؛ إذ تجتمع فيه أسس الحياة من شخصيات وأحداث وما يؤطرهما معا من زمان ومكان، تدخل في صراع يحافظ على حياة السرد وسيرورة الحكيم وفق تعدد لغوي وإيديولوجي وفكري يتسع ليشمل خطابات متعددة ومختلفة.

وإجمالاً؛ فإننا لن نطيل الحديث عن التعريفات التي قُدمت لمفهوم "السرد"؛ لأنها ستقودنا إلى تعريفات متعددة وترجمات مختلفة فيما يخص بعض المصطلحات المشتقة من الجذر ذاته (س ر د) مثل: (السرديات، وعلم السرد، والسردية،...). لذلك اقتصرنا فقط على بعض التعريفات التي تشترك — بشكل عام — في جوهر دلالة المصطلح. لاسيما وأنا بصدد تمثيل حدود العلاقة بين الحجاج والسرد.

II. العلاقة بين الحجاج والسرد:

إن هناك علاقة وطيدة بين الحجاج من جهة ومختلف أنواع الخطابات من جهة ثانية؛ فاللغة الطبيعية ذات سمة حجاجية، يذهب أبو بكر العزاوي في هذا الصدد قائلاً: "إن الحجاج اللغوي هو منطق اللغة وهو المنطق الطبيعي الذي نبجده في كل النصوص والخطابات التي تنجز باللغة الطبيعية بمختلف أنواعها وأمطاتها"⁴. ومن ثمة لا وجود لخطاب هادف ومُبين من دون حجاج. "فالحجاج نبجده في القصيدة الشعرية والمقالة الأدبية والخطبة الدينية والمحاورة اليومية والالفة الإشهارية والمفاوضات التجارية والأطروحات الجامعية والمناظرات الفكرية والندوات العلمية والرواية والمسرحية والخطاب السياسي والخطاب المسرحي والنص البصري وغيره. إذن كل الخطابات والنصوص حجاجية، لكن مظاهر الحجاج ودرجته تختلف من نص لنص آخر، فهناك فرق بين القصيدة الشعرية ذات البعد الفني الجمالي ومرافعة المحامي ذات الطابع الدفاعي القانوني"⁵.

وهكذا؛ فإن هذا القول يؤكد أن الحجاج غاية متوخاة من كل خطاب، إلا أن نوعية الحجاج تختلف من جنس أدبي ونمط خطابي إلى آخر؛ تبعاً للسمات البنائية، والموضوعاتية، والتصويرية، وكذا اللغوية لكل صنف خطابي بعينه. ومن ثمة ينطلق الحجاج

¹ محمد عناني: معجم المصطلحات الأدبية الحديثة، الشركة المصرية العالمية للنشر، مصر، ط3، 2003م، ص 59.

² ينظر: حميد لحداني: بنية النص السردية من منظور النقد الأدبي، المركز الثقافي العربي للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، والدار البيضاء، المغرب ط1، آب 1991، ص 45.

³ سعيد يقطين: الكلام والخير مقدمة السرد العربي، المركز الثقافي العربي، بيروت، لبنان، ط1، 1997، ص 19.

⁴ أبو بكر العزاوي: الخطاب والحجاج، مؤسسة الرحاب الحديثة للطباعة والنشر، بيروت — لبنان، ط1، 2010، ص 9.

⁵ أبو بكر العزاوي: من المنطق إلى الحجاج from logic to argumentation، عالم الكتب الحديث، إربد — الأردن، ط1، 2016، ص 29.

السرد بوصفه حجاجاً: بين النظرية العربية لمحمد مشبال والرؤية الغربية لآلان راباتال د.ة: آمال بن الطاهر

في اللغة عامة من مسلمة "أنا نتكلم عامة بقصد التأثير"¹. هذه المسلمة التي تحاول أن تبين أن اللغة الطبيعية تحمل بصفة ذاتية وجوهية (Intrinsèque) وظيفة حجاجية، يُشر لها في البنات القولية وفي المحتوى القضوي، وفي كل المظاهر الصوتية والصرفية والتركيبية والمعجمية والدلالية². كما أن الطبيعة الإنسانية في عمومها تترع إلى الحجاج والمحااجة قصد إفحام الخصم وغلبته بالحجج والأدلة.

وعموماً؛ فإننا سنعمل في هذه الورقة لا على تبين حدود التقاطع بين الحجاج وأشكال الخطاب عامة؛ وإنما على رصد العلاقة بين الحجاج ونمط بعينه من الخطاب ألا وهو "الخطاب السردى" داخل التصور الحجاجي، متخذين من تصور كل من الدكتور محمد مشبال من خلال كتابه "في بلاغة الحجاج — نحو مقارنة بلاغية حجاجية لتحليل الخطابات" وآلان راباتال عبر كتابه «Argumentation en racontant (re) lire et (ré) écrire les textes littéraires» كأتمودجين على ذلك.

1. نبذة عن تصور محمد مشبال للعلاقة بين السرد والحجاج:

بالرغم من الاهتمام البالغ الذي حظيت به الدراسات السردية من لدن النقاد والدارسين، فقد ظل الاهتمام بالعلاقة بين السرد والحجاج — لاسيما السرد الحديث — شبه مغيب في متون هذه الدراسات المتنوعة. علماً أن العلاقة بين هذين النمطين متجذرة تاريخياً؛ إذ تارة نجد السرد يكون في خدمة الحجاج، وتارة أخرى يكون الحجاج في خدمة السرد.

ففي خدمة السرد للحجاج نلني الدكتور محمد مشبال في معرض دراسته للمثل³ في كتابه "في بلاغة الحجاج نحو مقارنة حجاجية لتحليل الخطابات"، يعدّه مكوناً حجاجياً يسعى إلى تبليغ حكمة فهو — حسب قوله — محكي في درجته الدنيا؛ محكي لأنه "يخدم الحجاج أو الغرض الإقناعي للخطابات"⁴. ويضيف أن معظم الدارسين المعاصرين يتفقون على أن (المثال) عند أرسطو يؤكد حضور السرد (أو التخيل) في الحجاج، أو تضمين السرد في الخطاب الحجاجي. فالمثال هو أحد مصادر السرد في الخطاب الحجاجي وفق النظرية البلاغية القديمة، إلى جانب (العرض) وهو تقنية من تقنيات ترتيب أجزاء الخطاب (ص 107).

وهكذا؛ فالنص السردى — حسب الدكتور مشبال — يلتقي مع العديد من التقنيات البلاغية الحجاجية كالمثل والتمثيل؛ إذ كل هذه العناصر تراوج في نسج خطابها بين التخيل والإقناع، وبين وصفها للعالم وتصويره من جهة، وبين تعديل اعتقاد المتلقي وتحفيزه على العمل من جهة أخرى.

¹ — أبو بكر العزاوي: من المنطق إلى الحجاج from logic to argumentation، مذكور، ص 70.

² — ينظر: نفسه، ص 71.

³ — صحيح أن المثال يندرج ضمن المحكيات السردية القديمة، ونحن في ورقتنا هذه نسعى إلى تبين العلاقة بين السرد والحجاج في الخطاب السردى الحديث؛ إلا أننا أشرنا إلى بعض ملامح هذه العلاقة في بعض الأنماط السردية القديمة. لنؤكد أن العلاقة بين الخطابين متجذرة منذ أقدم العصور.

⁴ — محمد مشبال: في بلاغة الحجاج نحو مقارنة بلاغية حجاجية لتحليل الخطابات، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2017م، ص 106.

ويضيف الباحث في معرض آخر من الكتاب نفسه مؤكداً خدمة الحجاج للسرد بقوله: "إن الحجاج يتخلل مواضع من النص (السردية) من قبيل الحوارات والوقفات الوصفية والمشاهد السردية والتعليقات التأويلية"¹. وإن هذا القول يؤكد أننا لا نكاد نفرغ من قراءة رواية أو قصة أو حكاية أو أي نص سردي حتى يتبدى لنا الأسلوب الحجاجي بشكل بارز سواء على لسان الراوي ذاته أو على لسان الشخصيات؛ يبرر سلوكيات كل منهما (الراوي والشخصيات)، وكذا أقوالهما وإدراكهما، وغيرها من العمليات الذهنية والوظائف اللغوية التي يؤديها كل من الراوي والشخصيات في النص السردية. فمختلف الرؤى والمنظورات التي يشير إليها النص الروائي؛ تعد أحد المصادر الأساس للتوجه الحجاجي والتأثير الإقناعي غير المباشر؛ إذ تكشف العديد من العناصر اللغوية والأسلوبية في النص السردية عن أحكام القيمة للذات المدركة (قد تكون إحدى الشخصيات المتخيلة، كما قد تكون الراوي ذاته).

كما قد يتجلى الحجاج في النصوص السردية عبر دفاع الذات المتحدثة (الراوي — الشخصيات) عن إحدى القضايا ووجهات النظر المعروضة إما بشكل مباشر أو بشكل غير مباشر. بل والأكثر من ذلك قد تُحتزل القصة أو الرواية إلى فكرة محددة أو قضية بعينها تكون هي الإطار الذي يتمحور حوله السرد. الأمر الذي من شأنه أن يمد جسور التواصل بين النص التخيلي والمتلقي بتعليمه وإفادته برأي أو حكمة، أو بتهديب أخلاقه، أو بإقناعه بصحة مسألة أو قضية قصد تثبيتها وتقويتها في نفسه، أو بحمله على إنجاز فعل ما. فإذا كان السرد يحول المعنى المجرد إلى حضور حسي وعاطفي؛ إذ يصف الحدث بقدر من التفصيل لتشويق المتلقي وتأجيح رغبته في تتبع مختلف فصول النص السردية؛ فإنه يجسد بهذا؛ الدعوى المطروحة في النص خدمة لمشروع الإقناع.

ذلك أن الحجاج قد يُبنى في النص السردية وفق حجج عقلية (من قبيل القيم المتفق عليها والأمثال السائرة أو من خلال استخدام شخصياتها لتقنيات حجاجية عقلية متعددة)، وقد يُبنى وفق وسائل تحيل إلى الشخص؛ شخص المتكلم (فقد يكون الحجاج على بناء صورة إيجابية للذات) أو شخص المتلقي (لا يخلو النص السردية من علامات لإثارة أهواء المتلقي للتأثير فيه)².

فإذا كان السرد — حسب الباحث — باعتبارها نمطاً من أنماط القول أو الخطاب، يقوم على حركة في الزمن ويرصد العلاقة بين الوقائع وتتابعها والتحول في خصائص الفاعلين، وكان الحجاج باعتبارها نمطاً آخر من أنماط القول والخطاب، يسعى إلى إقناع المتلقي وتصديقه للدعوى، ويقوم على بنية ثابتة لا زمنية، مثله مثل الوصف الذي يسعى إلى تحديد صفات الموضوع في الفضاء، فإن هذه الأنماط — كما يقول الدكتور مشبال — لا توجد منفصلة في النصوص؛ إذ تتداخل وتأخذ أوضاعاً وأشكالاً ووظائف تتحدد على أساسها طبيعة النص. ويضيف أنه إذا كان الحجاج والوصف يخدمان الحبكة في النصوص السردية التخيلية (الرواية مثلاً)، فإن نمطاً نصوفاً سردية حجاجية (الخبر والنادرة والأمثلة...) تُسخر فيها الحبكة السردية لخدمة الحجاج؛ وفي هذه الحال يصبح النص السردية مثلاً استقرائياً *exemple inductif*؛ أي حكاية تتضمن بنية حجاجية مثلما يتضمن المثال *exemple* والتمثيل *analogie*؛ إنها تقنيات يتلازم فيها الحجاج والتخييل (أو الحجاج و السرد)³.

ولا بد أن نشير هنا إلى أن الدكتور مشبال في كتابه — الذي اعتمدهناه كمتن عربي/مغربي لتبين العلاقة بين الحجاج والسرد — يشير في أحد مواضعه إلى أن السرد الروائي يتعارض مع السرد الكلاسيكي؛ ففي السرد الروائي يكون الحجاج خادماً للحبكة

¹ محمد مشبال: في بلاغة الحجاج نحو مقارنة بلاغية حجاجية لتحليل الخطابات، مرجع مذكور، ص 122.

² ينظر: نفسه، ص 122.

³ ينظر: نفسه، ص 112.

السرد بوصفه حجاجا: بين النظرية العربية لمحمد مشبال والرؤية الغربية لآلان راباتال د: آمال بن الطاهر

السردية — كما أشرنا سابقا — كربة السارد في توصيل وجهة نظره وأحكامه القيمة، وحجاج الشخصيات عندما تترجى وتهدد وتندب وتنهى وتعرض وتدافع وتتهم وتستحسن وتستهن وتضرب الأمثلة وتستشهد ويطوع بعضها بعضا، وغير ذلك من مظاهر الحجاج التي لا يخلو منها النص السردى التخيلي (الرواية)، لكنها تظل أفعالا بلاغية حجاجية تابعة للسرد وخادمة له؛ تكشف عن الشخصيات وتسهم في نمو الحكمة من دون أن تجعل النص السردى حجاجيا في مجموعه¹.

وإجمالا؛ فافتراض التداخل بين السرد والحجاج؛ قائم على أساس أن السرد معني منذ القدم بالتواصل مع القارئ؛ إذ كان — حسب قول الدكتور مشبال — وسيلة ممتعة للتثقيف والتعليم والتوجيه الاجتماعي والخلقي. ومن هنا أمكن النظر إلى السرد القديم بأنه كان أداة في خدمة الحجاج؛ فالنصوص السردية القديمة كالنوادير والأخبار والحكاية والأمثال وغيرها من الأنماط الحكائية القديمة الأخرى نصوص سردية حجاجية، القصد منها إحداث التأثير في المتلقي².

ومع ذلك فإننا نرى أنه ليست كافة النصوص السردية الحديثة تسعى في المحصلة النهائية إلى صياغة دعوى صريحة أو توصيل حكمة أو وجهة نظر معينة يتوخى المؤلف من خلالها دفع المتلقي إلى تشكيل موقف معين. فالرواية تسعى بالأساس إلى إمتاع القارئ وإفساح آفاق مفتوحة أمامه للعمليات التأويلية (الميرمونيطيقا).

صحيح أن السرد في الرواية الحديثة لم يعد في خدمة الحجاج كما كانت الحال عليه في السرد القديم؛ إلا أن الرواية مع ذلك لا يمكنها أن تتخلص من بلاغة الحجاج. فهذا الجنس — حسب ما ذهب إليه الدكتور مشبال — الذي يقوم على إعادة صياغة وتنظيم خطابات الحياة في حبات سردية، لا يمكنه أن يقوم من دون حجاج، لكنه في هذه الحال يكون حجاجا في خدمة السرد وليس العكس. فليس مطلوبا من الرواية أن تبني مواقف حجاجية (التأثير في المتلقي)، ومع ذلك يندر وجود رواية تخلو من شخصيات تتحاجج وتتجادل فيما بينها ما دام ذلك لا يكون على حساب بعدها التخيلي³.

ونخلص من تصور الدكتور محمد مشبال إلى أن النص السردى الحديث يتحاذبه بعدان؛ البعد الجمالي (الإستيتيقي) والبعد الحجاجي (وإن كان لا يُبنى عليه دائما). فحسب تعبيره يمكن حتما صهر صيغتين خطابيتين هما: (السرد والحجاج)، وذلك لتأدية وظيفة تداولية. ويؤكد ذلك بقوله: "ليس النص السردى إذن حكاية ممتعة فقط، ولكنه أيضا أداة للتواصل؛ أي إنه يقوم على حكاية وشخصيات ووصف وتشويق، على نحو ما يقوم أيضا على موضوع ذي طابع اجتماعي؛ فالغاية منه توجيه الاعتقاد لأجل توجيه الفعل"⁴. كما أنه (أي النص السردى) يضم بين ثنايا حكاياته/ حكاياته الحجاج الذي يتشكل سردا، وبذلك تتحطم الفوارق المميزة بين السرد والحجاج⁵.

فإذا سلمنا بالفكرة القائلة: إننا نتحدث بهدف التأثير، لاسيما إذا اعتبرنا الحجاج ظاهرة لغوية تحضر في مختلف أجناس الخطابات، فالسرد بذلك يشمل حتما الحجاج، لأنه يروم الإقناع والتأثير بالأساس. فالخطاب حسب إميل بنفنيست: "كل قول

¹ ينظر: محمد مشبال: في بلاغة الحجاج نحو مقارنة بلاغية حجاجية لتحليل الخطابات، مرجع مذكور، ص 122.

² ينظر: نفسه، ص 131.

³ ينظر: نفسه، ص 131 — 132.

⁴ نفسه، ص 117.

⁵ Voir: Aron Kibédi Varga, Discours, Récit, Image, op, cit, p. 20

السرد بوصفه حجاجاً: بين النظرية العربية لمحمد مشبال والرؤية الغربية لآلان راباتال د.ة: آمال بن الطاهر

يشمل الحجاج لأنه يفترض متكلماً وسامعاً مع توافر مقصد التأثير بوجه من الوجود في هذا السامع¹. ونضيف إلى قول بنفنيست: إن الخطاب الواحد هو في جوهره جملة من الخطابات والمواقف والرؤى والمقصدات. ومن ثمة فالخطاب المفرد هو مزيج من الصيغ النصية، والأنماط التعبيرية التي تؤكد تبعية، وكذلك خدمة كل منها للآخر.

2. نبذة عن تصور آلان راباتال للعلاقة بين السرد والحجاج:

إن مختلف الجوانب التي سبق ذكرها في تصور الدكتور محمد مشبال حول العلاقة بين السرد والحجاج، وغيرها كالتساؤل عن كيفية عمل الحجاج داخل المحكي؟ وتفصي بعدة الوظيفي داخل الخطاب السردية؟ وكيفية تفاعل السرد مع الحجاجي؟ فحل هذه الجوانب جديدة بالاهتمام والبحث داخل الدراسات السردية العربية. الأمر الذي نجده لدى بعض الدارسين الغربيين للسرد الغربي كالباحث الفرنسي آلان راباتال الذي أخلص جل كتاباته لتقصي/ وتمثل العلاقة بين السرد والحجاج، لاسيما كتابه الموسوم بـ: «Argumentation en racontant (re) lire et (ré) écrire les Textes littéraires».

فآلان راباتال طمخ عبر كتابه هذا؛ إلى التمهيد لتصور حجاجي جديد يبنى على مد الجسور بين الحجاج والسرد. مؤكداً عدم رفضه للأشكال الحجاجية الكلاسيكية، بقدر ما يرفض الانحسار داخلها من دون بلوغ عوامل حجاجية جديدة تندد بتنوع الأساليب الحجاجية في إطار تصور تداولي/تخاطبي للغة وللقرءة معاً.

إن راباتال يؤكد في حل فصول كتابه على دينامية الحجاج؛ وأن طرقه وأساليبه تتنوع بتنوع الأجناس النصية والعصور التاريخية، وكذا بتنوع ظروف إنتاجه تبعاً لسياقاته التخاطبية أولاً، ولأهدافه الحجاجية ثانياً. لاسيما إذا أضيفت إلى جانب أشكال الحجاج المباشر "إشكالية" أنواع الحجاج غير المباشرة. وفي هذا السياق تأتي دراسة الوظائف الحجاجية للسرد التي تسهم في إنتاج الآثار الحجاجية الأكثر فعالية والتي لا تبني خطاباً حجاجياً فقط، وإنما تبني فضاءات وشخصيات تتحاجج أيضاً.

وهكذا؛ فقد شكل البحث في العلاقة بين السرد والحجاج الخلفية النظرية وكذا المنهجية للمشروع المعرفي لراباتال. فعلى طول امتداد فصول كتابه وهو يحرص على تبين العلاقة "الجينية/الجينولوجية" بين السرد والحجاج. هذه العلاقة التي امتدت منذ الجنود الأولى للاستعمالات "اللغوية" الإنسانية القديمة؛ حيث كان السرد يعكس احتياجات الإنسان ومقاصده، قبل أن يصبح موضوعاً جمالياً ضمن الأجناس الثانوية (أو الأجناس المصغرة) (حسب باختين)². الأمر الذي أكسب السرد طابعاً تخاطبياً أساسياً، ومن ثمة أعاد إلى الواجهة استكشاف العلاقات الوظيفية بين السرد والحجاج.

فالأساطير والكتب الدينية وكذا الصراعات البشرية القديمة والواجبات الأخلاقية... وغيرها من أشكال الأنشطة الإنسانية — البدائية بتعبير راباتال — المتعددة كلها قد سطرت في شكل سردي. مما جعل وظيفة السرد تتمثل في لغته التي اضطلعت بدور رئيس في التعبير عن القوانين الاجتماعية التي تحل — في البشر — محل الموانع الغريزية. ومع تطور الاحتياجات البشرية، تطورت

¹ — أحمد يوسف: سيميائيات التواصل وفعالية الحوار: المفاهيم والآليات، منشورات مختبر السيميائيات وتحليل الخطابات، جامعة وهران، الجزائر، 1ط، 2004م، ص 88.

² — Voir: Alain Rabatel: Argumentation en racontant (re) lire et (ré) écrire les textes littéraires, De Boeck & Larcier, s. a, 2004, Éditions de Boeck Université, Bruxelles, p10

السرد بوصفه حجاجا: بين النظرية العربية لمحمد مشبال والرؤية الغربية لآلان راباتال د.ة: آمال بن الطاهر

كذلك أنماط اللغة السردية للاستجابة للاحتياجات الجديدة التي أوجدتها الوظيفة السردية، وكان أول استخدام لها هو وضع القوانين التأسيسية التي تحكم التنظيم الاجتماعي لجميع المجموعات البشرية¹.

ويضيف آلان راباتال أن أشكال العنف والأزمات (صراع أبطال الأساطير) التي مر بها الإنسان القديم، وكذا رغبته في محاكاة العناصر المحيطة به، ومن ثمة تدفق طاقاته الترميزية؛ قد منحتة بالفعل حجة بدائية أنبأت عن ظهور أشكال رمزية جديدة من الحجاج. ومن ثمة يغدو الحجاج عملية تراكمية وليست عملية خطية أحادية الاتجاه. فتطوير الطاقات الصوتية والترميزية للإنسان القديم هو تطوير لمهارات السرد القديمة؛ والتي لا ينبغي إغفالها ضمن الأشكال الحجاجية العقلانية الجديدة.

وهكذا؛ فإن مختلف هذه التفاعلات بين الإنسان وحاجاته اللغوية؛ قد أسهمت في تطور الأنواع السردية، وكذا في تطلعات الذات البشرية. وبهذا تعد هذه الإضاءة التاريخية للعلاقة بين السرد والحجاج، من بين الأسس المعرفية التي تؤكد هذا التقاطع المعرفي والمنهجي. ففي الحجاج يُعتمد السرد لجعل الآخر يتبين الاستراتيجيات المتنوعة للحجاج، وفي السرد أيضا يوظف الحجاج كمرتبة عليا ضمن مراتب النهج العقلاني.

هذه هي الخلفية النظرية لهذا الكتاب. أما بالنسبة للتطبيق الإجمالي، فهو يضع كتابه كهدف مركزي لتسليط الضوء على القيمة الحجاجية غير المباشرة لآثار وجهة النظر في السرد، من خلال التفاعلات بين إعادة الكتابة (الكتابة باعتبارها مكانا يتم فيه التفكيك) وإعادة القراءة (المعرفة في الأدب) أي التفاعل بين فعل اللغة المدونة والأثر التي تحدثه هذه اللغة لدى القارئ. ولذلك جاء هذا الزوج المفهومي عنوانا فرعيا لكتاب راباتال (re) lire et (ré) écrire les textes littéraires) والذي أشاد من خلاله بضرورة تكسير القراءة النمطية للأدب. فراباتال يتفق مع أطروحات دفايس حول الرهانات التعليمية لقراءة النصوص الأدبية. فكلاهما يؤمن بأن قراءة الأدب، ودراسته لا بد أن تفضيا إلى الوصول إلى مستوى أكثر تعقيدا من الصور النمطية للقراءة والكتابة الأدبيين.

وعموما؛ فراباتال يؤكد أن مقارنته للسرد عبر تمثل الدرس الحجاجي؛ تتبين عبر ما أسماه بمفهوم "وجهة النظر point de vue" الذي يعدّ هو الآخر موجها حجاجيا داخل النص السردية. إذ يفيد — حسبه — الطريقة التي ينظر بها أحد الفاعلين (الراوي أو الشخصية المتخيلة) إلى موضوع ما (سواء أكان ماديا أم معنويا). أما الفاعل، القائم بالإحالة إلى الموضوع، فيعبر عن وجهة نظره سواء بطريقة مباشرة (تعليقات صريحة، أحكام قيمة،...)، أو بطريقة غير مباشرة بواسطة الإحالة (الضمائر مثلا)².

وترتبط وجهة النظر لدى راباتال بما يُطلق عليه "عملية التنبير" (Focalisation) أي طريقة التركيز على الموضوعات المرئية في عملية السرد. فالرؤية هي بمثابة الصوت السردية، لذلك يرفض الفصل بين الرؤية (من يرى) والتلفظ (من يتكلم)؛ فمن يرى هو من يتكلم. ويعطي أهمية للرائي والمرئي معا. فالمبئر والمبار كلاهما مهمان في تأويل النص السردية. ويرفض راباتال

¹ — Voir: ibid. p. 11.

² — عاشور فني: وجهة النظر حسب راباتال، فضاءات الدكتور عاشور فني، السبت 2 أبريل 2016 http://fenni-e.2016-spaces.blogspot.com/2016/04/blog-post_42.html

أيضاً الرؤية من الخارج في غياب عون تلفظ مصرح به "يكفي وجود أشياء مدرّكة حتى نستنتج باستدلال اقتضائي (Inférence présuppositionnelle) أن هذه الإدراكات الممتلئة تحيل جميعها إلى الراوي"¹.

ومن ثمة؛ نجد يميز في كتابه "Argumentation en racontant"، بين ثلاثة أصناف من وجهات النظر. وقد قام تصنيفه بالاستناد إلى مقولة الفصل التلغظي بين بداية عملية التبئير ونهايتها. وهو ما يطلق عليه؛ تعيين حدود وجهة النظر (Bornage du point de vue). وتمثل تلك الأصناف الثلاثة في ما يأتي²:

- وجهة النظر الممتلئة (Point de vue représenté): يتولى الراوي — المتكلم في هذه الوجهة نقل الإدراك الممثل مع وضع علامة الفصل الأولى حيث يتولى هذا الراوي المتكلم من خلال علامة البداية، تنبيه القارئ إلى وجود وجهة نظر ونسبتها إلى ذاتها المتلفظة من دون أن نلمس تدخلها واضحاً منه للنفاد إلى وعي هذه الذات .
- وجهة النظر المروية (Point de vue raconté): فالراوي من وجهة النظر هذه يعتبر راويًا من الخلف، وتبئيره للشخصيات يعد تبئيراً من الدرجة الصفر. فهو مطلع على أعماق الشخصيات وعلى أحلامها وهواجسها.
- وجهة النظر المثبتة (Point de vue asserté): تُنسب وجهة النظر إلى الراوي الذي يتولى سرد الإدراكات والأفكار المتصلة بالشخصية مع اعتماد فصل تلغظي واضح وجليّ بينه وبين هذه الشخصية³.

خاتمة:

وإجمالاً؛ فإذا كانت المقاربة التقليدية للتبئير قد قصرت جهدها في البحث عن البؤرة (Foyer) أي "من يرى" أو "من يعرف"، فإن مقاربة آلان راباتال تتمثل في البحث عن البصمات اللغوية لوجهة نظر ما (الراوي أو الشخصية) في كيفية تقديم مرجع (Réfèrent) الشيء المدرك، أي "ما هو مرئي" أو "ما عُرِف".

وخلاصة؛ فإن تصور الدكتور محمد مشبال لا يبتعد كثيراً عن تصور الباحث الفرنسي آلان راباتال؛ فإذا كان هذا الأخير قد أخلص دراساته الحجاجية — لاسيما كتابه السالف الذكر — لمقاربة المتون السردية — بما فيها الخطابات التعليمية الأكاديمية — الفرنسية بالخصوص — القديمة منها والحديثة. فكذلك الدكتور محمد مشبال أفرد الكثير من أبحاثه في الحجاج لمقاربة النصوص السردية الكلاسيكية منها والمعاصرة. ليخلص كل من الدارسين إلى العلاقة المتينة بين الخطاب السردى والخطاب الحجاجي؛ بل إن هذه العلاقة متحدرة بين الخطابين منذ أقدم العصور.

وهكذا، يتضح في ضوء هذه الدراسة أنّ السرد ليس مجرد بناء حكاوي يسعى إلى المتعة الجمالية، بل هو حاجة إنسانية ووظيفة خطابية تقوم على الإقناع والتأثير. فمن خلال قراءة تصور محمد مشبال، برزت أهمية السرد في البلاغة العربية الحديثة باعتباره أداة حجاجية قادرة على شدّ المتلقي عبر تداخل البعد العاطفي والعقلي. ومن خلال رؤية آلان راباتال، اتسع منظور السرد ليشمل بعده التداولي والحواري، حيث يعدّ وسيلة لإعادة إنتاج التجربة الإنسانية داخل نسق بلاغي مفتوح على التلقي

¹ ينظر: صابرة الدويبي: وجهة النظر في رواية "اللس والكلاب"، (مقال)، مجلة الجزيرة للعلوم التربوية والإنسانية، جامعة الجزيرة عمادة الدراسات العليا والبحث العلمي، السودان، مج 11، ع1، 30 يونيو/حزيران، 2014، ص11. ينظر Gezira Journal of Educational Sciences and Humanities, ISSN 9556-1728 VOL 11 NO 1

² — صابرة الدويبي: وجهة النظر في رواية "اللس والكلاب"، (مقال)، مذكور، ص12.

³ — نفسه، ص13.

السرد بوصفه حجاجاً: بين النظرية العربية لمحمد مشبال والرؤية الغربية لآلان راباتال دة: آمال بن الطاهر

والتأويل. ومن ثمّ، فإنّ الجمع بين التصورين يبرز أنّ السرد يستجيب لحاجتين متكاملتين: التعبير عن الذات والجماعة من جهة، والتأثير في الآخر وإقناعه من جهة ثانية. وهذا المعنى يغدو السرد ممارسة بلاغية معاصرة تسهم في توسيع آفاق الدرس الحجاجي، وتؤكد أنّ الحاجة إلى السرد لا تنفصل عن الحاجة إلى الحجاج بوصفهما معاً جوهر الخطاب الإنساني.

المصادر والمراجع:

القرآن الكريم.

I. المصادر:

1. العربية:

➤ في بلاغة الحجاج نحو مقاربة بلاغية حجاجية لتحليل الخطابات، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2018.

2. الأجنبية:

➤ Rabatal, Alain: Argumentation en racontant (re) lire et (ré) écrire les textes littéraires, De Boeck & Larcier, S.A., Éditions de Boeck Université, Bruxelles. 2004.

II. المعاجم:

➤ ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين بن مكرم: لسان العرب، دار صادر، بيروت، ط4، 2005.
➤ عناني، محمد: معجم المصطلحات الأدبية الحديثة دراسة ومعجم إنجليزي — عربي، الشركة المصرية العالمية للنشر، مصر، ط3، 2003م.

III. الكتب:

1. العربية:

➤ العزاوي، أبو بكر:
➤ الخطاب والحجاج، مؤسسة الرحاب الحديثة للطباعة والنشر، بيروت — لبنان، ط1، 2010.
➤ اللغة والحجاج، العمدة في الطبع، الدار البيضاء، المغرب، ط1، 2006م.
➤ لحداني، حميد: بنية النص السردي (من منظور النقد الأدبي)، المركز الثقافي العربي للنشر والتوزيع، بيروت، والدار البيضاء، المغرب، ط1، آب، 1991.

➤ يقطين، سعيد:

➤ انفتاح النص الروائي — النص والسياق —، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، ط2، 2001.
➤ تحليل الخطاب الروائي "الزمن — السرد — التنبؤ"، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، ط4، 2005.
➤ الكلام والخبر مقدمة السرد العربي، المركز الثقافي العربي، بيروت، ط1، 1997.
➤ يوسف، أحمد: سيميائيات التواصل وفعالية الحوار: المفاهيم والآليات، منشورات مختبر السيميائيات وتحليل الخطابات، جامعة وهران، الجزائر، ط1، 2004م.

2. الأجنبية:

Amossy, Ruth: L'argumentation dans le discours, Armand Colin, Paris, ➤
2012.

Varga, Aron Kibédi: Discours, Récit, Image, Éditions, Pierre Mardaga. ➤
Bruxelles, Liège, 1989.

.IV المقالات:

➤ الدويبي صابرة: : وجهة النظر في رواية "الرص والكلاب"، (مقال)، مجلة الجزيرة للعلوم التربوية والإنسانية، جامعة
الجزيرة عمادة الدراسات العليا والبحث العلمي، السودان، مج 11، ع1، 30 يونيو/حزيران، 2014.

➤ فني، عاشور: وجهة النظر حسب راباتال، فضاءات الدكتور عاشور فني، السبت 2 أبريل 2016. [http://fenni-](http://fenni-e-spaces.blogspot.com/2016/04/blog-post_42.html)
[e-spaces.blogspot.com/2016/04/blog-post_42.html](http://fenni-e-spaces.blogspot.com/2016/04/blog-post_42.html)

"التاريخ والهوية في النص الزجلي المغربي"

قراءة في كتاب فن الزجل – القصيدة – لعباس الجيراري

الطالب حمزة لحلو

باحث في سلك الدكتوراه بكلية الآداب والعلوم الإنسانية عين الشق

أستاذ التعليم الثانوي التأهيلي

المملكة المغربية

الملخص

يتناول المقال قراءة تركيبية في كتاب "فن الزجل – القصيدة" لعباس الجيراري، بوصفه عملاً تأسيسياً في دراسة الزجل المغربي كلون أدبي يحمل الذاكرة والهوية. يوضح أن الجيراري يرى في الأدب الشعبي، وخاصة القصيدة الزجلية، صورة صادقة للشخصية الوطنية أكثر من الأدب "المدرسي"، لأنه نابع من اللغة اليومية ومن معيش الناس وتاريخهم. يكشف المقال منهج الجيراري في جمع المادة الزجلية من كتب التاريخ والرحلات والفقهاء والوثائق المتناثرة، ثم تصنيفها فنياً وموضوعياً. يناقش عمله مفاهيم أساسية: تعريف الزجل وأنواعه، لغته وعلاقته بالفصحى والعامية، البنية العروضية والإيقاعية، والموضوعات الكبرى مثل المرأة، الحياة، الدين، والمديح النبوي، إضافة إلى تتبع نشأة القصيدة الزجلية وتطورها وازدهارها وأعلامها. في النهاية، يبرز المقال أن الزجل ليس كلاماً عامياً عابراً، بل شكل شعري منظم له محوره وأسلوبه وصوره وحجته، يمارس وظيفة ثقافية وتاريخية: توثيق الوجدان الجماعي، وتثبيت الهوية المغربية، وتأكيد استمرارها داخل سياق اجتماعي وسياسي متحول.

الكلمات المفتاحية: الزجل المغربي، القصيدة الشعبية، عباس الجيراري، الهوية الثقافية، العامية المغربية، العروض الزجلي، الذاكرة الجماعية.

مقدمة:

يعد كتاب "فن القصيدة" للباحث الأكاديمي عباس الجيراري عملا متميزا في موضوعه من ناحية، ومن ناحية أخرى هو باكورة تأليفه، باعتباره أطروحة أكاديمية لنيل الدكتوراه. وهو كما بين للقارئ في مقدمة الكتاب، أن رغبته كانت متجددة ومهيأة للخوض في غمار جمع وتمحيص مادة الأدب المغربي المعبر عن الثقافة الوطنية. إنه أدب معبر عن أصوله، ويعتبره الباحث بنية إبداعية، يرتبط في أشكاله ومضامينه ببقية بنيات المجتمع الذي ينبغ فيه مبدعوه. وأنه لا مناص له من أن يتأثر بمختلف العناصر الجدلية التي توجه حركة تاريخ هذا المجتمع وتتحكم في تشكيل نمطه وتكوين شخصية أفرادها (1).

بهذا الصدد يذكر أربعة دوافع أساسية حفزته على الإقبال نحو هذا البحث الأكاديمي.

1. دوافع التأليف الكتاب:

وتتحدد في:

أولا: أن الأدب الشعبي صورة للشخصية الوطنية، مهما كانت باهتة فهي أوضح من الصورة التي يعكسها الأدب المدرسي المتكف

ثانيا: أن دراسته بمثابة تعزيز لإقليمية الأدب وتقرير لمذهبه الذي يؤيد الداعين له منهاجا للكشف عن أدب الأقاليم العربية المختلفة وسبيل الأمة العربية إلى أن شتات أديها المبعثر المجهول .

ثالثا: أن الأدب الشعبي مكمل للأدب المدرسي وأن من شأن دراسته أن تساعد على الربط بين الأدبين واجتياز الهوة الكبير التي تصل بينهما.

وعطفا على ذلك، نجد الباحث مستصحا موقف المثقفين المغاربة من الأدب العامي، ذاكرا أنه واجه إنكارا وعدم تحفيز نحو اتخاذ الرجل موضوعا لرسالة جامعية. ومدافعة لهذا الموقف، أوضح الباحث رأيه مؤكدا أن الأدب الشعبي مكون أساسي للتراث المغربي، وهو بتعبيراته المتنوعة إبداعيا يعد تجليا لمقومات الشخصية الوطنية والذاكرة الجماعية.

كما أن الباحث يجيب عن إشكالية العامية في الأدب، فبين أن العامية في التراث الشعبي المغربي ليست مظهرا لصورة الفصحى أو عائقا لمصالحة التعبير بها، بل يرى أنها (العامية) مزيج مركب من العربية كما وفدت إلى المغرب، ومن اللغة المحلية. ويشير بهذا الصدد إلى نقطة مهمة تتعلق بمرحلة الاستعمار التي هدفت إلى القضاء على اللغة العربية وأيضا العامية، من أجل فرض سياسته اللغوية وجعلها أداة للفكر والثقافة. وفي آخر هذا السجال، أوضح الباحث أن العربية أثبتت رسوخها وقوتها في العالم العربي، وغدت مصدرا متماسكا قوميا وثقافيا في العالم العربي.

2. التصميم المنهجي للكتاب:

قسم الباحث كتابه إلى مدخل، بين فيه مختلف أنواع الغناء في المغرب، فعرض فيه للقصيدة الزجلية وإيقاعاتها الموزونة، وطرق إنشائها، وأن الزجل حظي بشعبية، وظلت قصائده محل احتفاء في الذاكرة الجماعية. ثم أتبع المدخل ثلاثة أبواب، لكل باب ثلاثة فصول. الباب الأول: الشكل. ويتفرع إلى الفصول التالية: الفصل الأول: مفهوم الزجل وأنواعه. الفصل الثاني: اللغة والفنية. الفصل الثالث: العروض. وهناك الباب الثاني وسمه ب: الموضوعات. ويتفرع إلى الفصول التالية: الفصل الأول: المرأة. الفصل الثاني: في الحياة. الفصل الثالث: مع الناس. الفصل الرابع: في حمى الله والرسول. والباب الأخير كان بعنوان: الأعلام.

وفيه تتوزع ثلاثة فصول. الفصل الأول: مرحلة النشأة. الفصل الثاني: مرحلة التطور. الفصل الثالث: مرحلة الازدهار. وختم الباحث عمله بإيراد ملحق يتضمن جميع الفهارس التي اعتمدها في جمع مادة البحث.

3. منهجية جمع مادة الكتاب:

دأب الباحث على وضع خطة بحثية في جمع مادة التأليف من خلال جمع ماتفرق من الأدب المغربي في بطون كتب التراث المغربي، فبيحث في مصادر متباينة ككتب التاريخ العام والخاص، وكتب التراجم والطبقات، وكتب الجغرافيا والرحلات، وكذلك في الفهارس والبرامج، وحتى في الكناشات وكتب النوازل الفقهية..(2).

وبعد جمع مادة الكتاب نجد حرص الكاتب على تصنيف وترتيب مادة الكتاب ثم تقديم تعقيبات على شكل شروحات في مرحلة تاريخية بالمغرب أو مقارنة بين الموضوعات الأدبية وسياقها التاريخي والاجتماعي، ثم يستخلص نتائج لها تنير مجال التلقي عند القارئ.

الباب الأول: الشكل

وقد ابتدأ فصله الأول بمفهوم الزجل، فاستهله بتحقيق تاريخي عن مصدر الكلمة، ليجعل لها ارتباطا دلاليا من الناحية اللغوية(3) ثم بين أن الاستعمال الاصطلاحي لمفهوم الزجل(4) ظهر مع ابن قزمان(5)، الذي يعد أول من نحتته كفن له أداؤه وغرضه.

ثم عرض الباحث لمقارنة في تسمية الزجل بين الشعر الشعبي والفن الأندلسي(6)، فأورد أخبارا تشير إلى أنه من حيث النمط الفني فقد ارتبط الزجل بالفن الأندلسي(7)، وأكثر منه في الشعر المغربي، فأعقب إثر ذلك مبينا أن مفهوم الزجل قد استوعب كل نظم باللغة العامية، باعتبار أن الشعر العامي في مرحلة زجلية سابقة حاكى نظم الزجل المبني على قواعده، وفي هذا الصدد أورد قول صفي الدين الحلبي: "وأول ما نظموا الأرزجال جعلوها قصائد مقصدة وأبياتا مجردة على عروض العرب بقافية واحدة كالقريض لا يغيره بغير اللحن واللفظ العامي، وسموها القصائد الزجلية"(8). كما ذكر الباحث أن المغاربة أطلقوا لفظ الزجل للدلالة على ما ينظمون من شعر بالعامية، ثم سرد تبعا لهذا المعطى أبياتا تشتمل على كلمة الزجل للشاعر سعيد التلمساني(9)، كنوع من التعبير عن طريقة الأداء. وفي ملاحظة أخرى، يرى أنه قد وقع التباس في تجنيس الفنون عند المغاربة، وبني رأيه في ذلك على أقوال أدباء، كقول محمد التادلي في فتح الأنوار: "إن الكلام الذي يتكلم به الإنسان من حيث هو إما معرب أو ملحون، وكل منهما إما منظوم أو منشور، لكن جرى في الاصطلاح أن الموزون يطلق على النظم المعرب، والملحون يطلق على النظم غير المعرب.. والملحون هو موشحات وقصدان"(10). واعتبر الباحث أن هذا غير دقيق في التجنيس، فعقب على محمد التادلي قائلا: "جعل الموشح لونا من ألوان الشعر الملحون، مع اعتبارنا أن هذا خلط"(11). كما يرى الباحث أنه حينما نقيس الملحون الأندلسي والملحون المغربي، نجد أن الملحون المغربي في تعداد أوزانه وتنوع قوافيه وعدم خضوعه لبحور الخليل أقرب إلى الزجل منه إلى الملحون الأندلسي الذي التزم شكل القصيدة المعربة. ثم بين الباحث أن مصطلح الزجل قد استوعب في العصر الحديث كل ألوان الشعر الذي ينظم باللهجات العامية المحلية، ويعتبر من جهة ثانية أن مسعى توحيد اللغة والاشتغال على المصطلحات من طرف حماة اللغة العربية قد يكون قاصرا عن توحيد الرؤية وتحقيق التفاهم والتعبير. وبالتالي يرى أن "دراسة الأشعار العامية بصفة خاصة، واللهجات العربية المحلية بصفة عامة هي السبيل الموصول إلى الوحدة اللغوية المنشودة"(12).

التاريخ والهوية في النص الزجلي المغربي الطالب حمزة لحلو

والكاتب من خلال تصويره للمصطلح يفضل أن يجعل الزجل مستوعبا لكل أن الشعر الشعبي المغربي، ويدعو بذلك إلى تبني واستعمال هذا اللفظ بدل أي كلمة أخرى، خصوصا وأنه في مرحلة التأسيس والتعريف به كجزء من التراث المغربي، قد فقد بوصلة الاهتمام والدرس من طرف الدارسين.

وفي بيان أنواع الزجل، أورد الباحث اعتمادا على كتاب "الأقنوم في مبادئ العلوم" لعبد الرحمان الفاسي، خمسة عشر نوعا من الزجل، وهي حسب الباحث لها مواطن مختلفة وأدوات متباينة، حيث هناك المدن والقرى والبوادي والجبال... وهناك لهجات متباينة، كالريفية والشلمحية والسوسية والعربية، ولكن كل لهجة من هذه اللهجات شهر شعبي خاص.

في الفصل الثاني المعنون ب"اللغة والفنية"، وفي حديثه عن اللغة عرض لمرحلي التعريب والعامية. فأشار الباحث إلى أن عهد المرابطين كان لحظة مهمة لنهضة معرفية شملت التعريب والاهتمام باللغة العربية، وذلك بفضل عوامل، ذكر منها: قوة الدولة في مجالات الدين والاقتصاد والسياسة وتجليات ذلك على نفوس المغاربة من استقرار وتهيء فرص التعلم والدرس/ الوحدة مع الأندلس والتي تعد تلاقحا ثقافيا مهما ساهم في انبعاث حركة علمية شاملة، وبالتالي حظيت بعناية الدولة والحرص على تجويدها وانتشارها في أنحاء المغرب.

وقد استمر هذا الإشعاع الثقافي والتعريب على مستوى الإنتاج المعرفي في عصر الموحدين، وسار حسب الباحث في اتجاهين: انتشار العربية لغة للكتابة والعلم/ انتشار العربية لغة التخاطب والحياة اليومية، وفي هذا الاتجاه يقول عنها الباحث: "وهي لغة لم تكن معربة بأي حال من الأحوال، وإنما كانت لهجة دارجة تختلف في المغرب عن غيره من الأقاليم، وهي التي يهمنا أن نتعرف عليها" (13).

من جهة موازية، أورد الباحث مقطعا للكاتب إبراهيم أنيس من كتابه "في اللهجات العربية" يعرف فيه العامية بأنها: "مجموعة من الصفات اللغوية تنتمي إلى بيئة خاصة، ويشترك في هذه الصفات جميع أفراد هذه البيئة. وبيئة اللهجة هي جزء من بيئة أوسع وأشمل تضم عدة لهجات، لكل منها خصائصها، ولكنها تشترك جميعا في مجموعة من الظواهر اللغوية التي تيسر اتصال أفراد هذه البيئات بعضهم ببعض، وفهم ماقد يدور بينهم من حديث فهما يتوقف على قدر الرابطة التي تربط بين هذه اللهجات. وتلك البيئة الشاملة التي تتألف من عدة لهجات هي ما اصطلاح على تسميتها باللغة. فالعلاقة بين اللغة واللهجة هي العلاقة بين العام والخاص" (14). ويرى الباحث أن اللهجات داخل اللغة الواحدة تتميز بثلاثة عناصر: طبيعة الأصوات/ مبنى بعض الكلمات/ معنى بعض الكلمات. كما يعزو تكوين اللهجات إلى أربعة عوامل مهمة: توارث الكلام جيلا إثر جيل/ طبيعة الأقاليم/ الاحتكاك بالأعاجم والاتصال بهم ومدى هذا الاتصال وما ينقل به من كلمات وتراكيب أجنبية/ اختلاف الألسنة والحناجر قوة وضعفا وصلابة ورخاوة.

وبناء على هذا الرأي استند الباحث إلى نص بن حزم من كتابه (الإحكام في أصول الأحكام) الذي يذكر أن العربية هي لغة مضر وربيعا للغة حمير لغة واحدة، تبدلت بتبدل مساكن أهلها فحدث فيها جرش(الحك)، كالذي يحدث من الأندلسي إذا رام نعمة أهل القيروان، ومن القيرواني إذا رام نعمة الأندلسي.. وهكذا في كثير من البلاد فإنه بمجاورة أهل البلدة بأمة أخرى تتبدل لغتها تبديلا لا يخفى على من تأمله. ونحن نجد العامة قد بدلت الألفاظ في اللغة العربية تبديلا وهو في البعد عن أصل تلك الكلمة كلغة أخرى ولا فرق، فنجدهم يقولون في العنب، العنيب، وفي السوط، أسطوط... (15)

ثم استرسل الباحث في بيان فكرة أن اللهجة العامية تجلّ طبيعي لعوامل البيئة والهجرة والاندماج المجتمعي، واستدل على ذلك بأشبه ونظائر من التطور الذي عرفته اللغة العربية و العصرين الأموي والعباسي. وفي جانب آخر متعلق بالعامية، يتأسف بأنها لم تحظ بالكتابة والتقييد بما يوفي حقها. وقد ذكر الباحث تبعاً لذلك خصائص للعامية، قسمها إلى قسمين: الأول يشمل اللهجة الدارجة المغربية، أي المنتشرة في أهم المدن والمناطق. والثاني خاص باللهجة الزجل، وهي تدخل في نطاق اللهجة العامية لاختلاف عنها إلا في بعض الجوانب التي حاول الشعراء تطويرها أو إضافتها تطويعاً، والاختلاف يكون على المستوى الصوتي أكثر منه في بنية الكلمات.

يستوقفنا الكاتب بعد ذلك مع بلاغة العامية، فيرى أنها: "تنطوي على امتصاص المعاني والأفكار الجديدة واكتساب الألفاظ والتراكيب الوافدة". وأورد إثر هذا الطرح الجديد مظاهر البلاغة في القصيدة الزجلية من خلال عناصر ذكر منها: الجناس، وهو لا يكون عندهم إلا تاماً كقول الشاعر: بجفائك عمدا لي عدت نحيل / ماشفت تعذابي أو لامحاني / سيف لجفا محاني / لعباد لامحاني. فامحاني الأولى، جمع محنة، والثانية فعل محاً فاعله السيف، والثالثة فعل لمح بمعنى رأى فاعله العباد.

كما نجد ذاكرة مبحث التصريف باعتباره نوعاً من الجناس، حيث يتصرف الشاعر في كلمة باستعراض عدد من اشتقاقاتها، وغالباً ما يفعل ذلك باسم الحبيبة، مثال ذلك قول المدغري في قصيدة (مسعودة): كولو المسعود ياطلوع اكواكب لسعاد / أنا من سعد اسعادتك وانت مسعودا / أنت بدر السعود وانت لهلال اسعود.

وعرض الباحث لمبحث التضمين أو التلزم كمكون للقصيدة، وهو أن يضمن الشاعر القافية أكثر من حرف ويلتزم ذلك في كل القصيدة أو في بعض أقسامها، وهو ما يسمى في الأدب العربي بلزوم مالا يلزم، مثال ذلك قصيدة (ملكة) للحاج أحمد الغرابلي التي التزم في قسمها الأول بحرف اللام والكاف: يا من طلوع هلالك / يفجي الظلام لحالك / نحكي اشموس لفلاك / لله جد لي بوصالك.

وذكر الباحث أيضاً مبحثاً يسمى بالنشب، وهو ثلاثة أنواع: نشب الكلمة وهو أن يستهل الشطر بكلمة من الشطر الذي قبله، والبيت بكلمة من البيت السابق عليه، مثال ذلك قول الشاعر محمد بوزيان في قصيدته (المحجوب): محبوب خاطري من فكك وعمدالي / عمدا لي والنوم ضج من لنجال / لنجال على الخد دمعا سلسالي / سلسالي يهوا كما لمطر هطال. وهناك نشب كلمتين ومثاله قول الشاعر أحمد الغرابلي في قصيدته (عين الرحمة): عين الرحما الرحما ياقرة لنيام / ياقرة لنيام جد لي يابجر التعظيم / يابجر التعظيم والفضل ياعين الرحما.

ثم انتقل الباحث إلى الحديث عن فنية الأسلوب، باعتباره جانباً مهماً في فن القصيدة، حيث بين فيه الباحث خصائص أسلوبية ترتقي بفنية التعبير، وحددها في: التشبيه والمقارنة، مثل تشبيه المرأة بالغزال والطائر والياقوتة والقمر والزهرة والمصباح. ومن حيث المقارنة، فإن الشاعر يقيم مقارنة بين جمال محبوبته وجمال الشمس والقمر، كما يقارن بين حاله وحال محبوبته، فيقابل بين قلبه المشتعل وقلبه المرتاح.

وهناك خصيصة الحركة والحوية والتشخيص، حيث يشير الباحث إلى أنها غدت سمة منتشرة في القصيدة الزجلية، وتتجلى في أن العنصر المشبه يتحرك بصفاته داخل القصيدة ويخلق صوراً من خلال تشخيصه لها، موظفاً في ذلك معجمي الطبيعة والمرأة. وهناك خصيصة الحوار، ويقسمها الباحث إلى نوعين:

1) حوار قصير يتجلى بين الشاعر ومحبوبته في خلال شكواه وصباوته، فتجيبه كاشفة عن أوصافها، ومثله حوار الشاعر مع الشمعة والحمام.

2) حوار طويل ويقصد فيه الشاعر إلى تعددية الأصوات ومسرحية القصيدة داخل تيمة عاطفية (نموذج قصائد الحراز).

وذكر الباحث خصيصة القصة كبناء سردي يقوم على الجمع بين الخيال والتاريخ والواقع (نموذج قصيدة الدمليج).

ثم انتقل بنا الباحث في الفصل الثالث "العروض" إلى البحور، وبين بأن أوزان القصيدة محددة في نطاق العروض العربي إيقاعاً ونعماً. فأورد بذلك تفعيلات خاصة للزجالين المغاربة يطلقون عليها (الصروف) وهي قطع معدنية تتخذ مقاييس لوزن الكيل الدندنة = مالي مالي).

وقد أطلق الزجالون المغاربة على البحور "لمرات" جمع مرمة، ومعناها المنوال. والعروض عندهم أربعة أقسام: المبيت، مكسور الجناح، المشتب، السوسي.

المبيت: يقوم على عدد معين الأقطار في البيت وعلى عدد من الأبيات، يلتزم كل قسم من أقسام القصيدة، وهو حسب الباحث مطرد في استعمال الشعراء، ويتفرع إلى أشكال أربعة:

1) المثنى: ويتركب البيت فيه من شطرين، يطلقون على الأول الفراش، والثاني الغطاء

2) الثلاثي: ويتكون البيت في من ثلاثة أقطار

3) المربوع أو الرباعي: ويتكون البيت فيه من أربعة أقطار.

4) لشطار أو الخماسي: ويتكون البيت فيه من خمسة أقطار.

وبالنسبة لقسم مكسور الجناح، فإنه يتفرع إلى أربعة أجزاء:

1) الدخول: وهو شطر يقدم في الاستهلال لاغطاء له

2) لمطيلعات: وهي مجموعة من الأقطار القصيرة.

3) بيت على وزن الحربة وقافيتها كأنه تمهيد لها.

4) الحربة أي اللازمة.

وهناك قسم المشتب وهو مكون من بيت يفصل بين أول أقطاره وبقية مجموعة من الأقطار القصيرة تسمى "لمطيلعات"، وكأنه محشو بهذه الأقطار الزائدة.

أما قسم السوسي فهو مكون من ثلاثة أجزاء:

1) بيت من شطرين يستهل به القسم.

2) مجموعة من الأقطار المرسله دون تقييد في العدد والوزن والقافية، لا يخضع لغير تسلسل الإنشاد.

3) بيتان أو ثلاثة أبيات على نفس الوزن والقافية، تكون كالتمهيد للحربة.

ثم استوقفنا الباحث على بناء القصيدة، وعرض في مستهل إيضاحه أسماء القصيدة الزجلية (قصيدا، لقصيد)، و من حيث البناء فإنها تبدأ بمقدمة يطلق عليها "السرابة" ويقدم فيها الزجال المغربي بقطعة قصيرة تكون في نفس البحر، بمهد بها لضبط إيقاع الوزن الذي سينظم عليه.

وهناك أجزاء القصيدة وتسمى بلفصالا، وتبدأ بالدخول، الذي يطلق على أول جزء من القصيدة، تليه الحربة أي اللازمة، وبين الدخول والحربة تنقسم الأبيات حسب موضوع القصيدة، والغالب حسب الباحث أن الأقسام تتراوح من أربعة إلى عشرة. كما أوضح الباحث نظام القافية في القصيدة، فذكر أن هناك مظهرين للقافية تقوم عليهما لقصيدة، المظهر الأول عند استعمال حرف واحد، وقد وصفوا القصيدة على هذا النمط بأنها على مخمها أي لم يدخلها حرف آخر، أما المظهر الثاني فيتجلى في استعمال قوافي داخلية في البيت.

جاز بنا الباحث بعد ذلك إلى باب "الموضوعات" وهو يشتمل على موضوعات القصيدة التي غدت مورد الزجال، ومتخيل فضائه الشعري، حيث يستقي منه مادته، ويخلق في أجوازه تعبيراته وصوره الشعرية. وقد ابتداء البحث بفصل أول عنوانه "المرأة" باعتبارها موضوعا كونيا يعث على التعبير، ويجرك في نفسية الشاعر مواجيد التعبير عن خلجات متعلقة بالمرأة إلى مقام رفيع، ونظروا إليها جوهرًا للحياة ومحور الكون.

تبعًا لذلك يتفاعل الشاعر مع موضوع الحياة، وهو ما بينه الباحث في الفصل الثاني، وفي ذلك يتشابه الشاعر الزجال مع الشاعر العربي من حيث الجمع بين نوازع الثروة على المألوف أو التمرد على قيود المجتمع، والاستسلام إلى قدرة الله والتعلق به. وقد ذكر الباحث تشكلات لهذا الموضوع من خلال: الخمر والطبيعة، فيذكر الشاعر أسماءها، أو صافها، أو أي شربها، أو وقته المفصل لشربها، أو الاستمتاع بملذاتها. و من جانب آخر يستحضر تيمة الدين، فيذكر الاستغفار، أو ينتقل إلى حال يصف فيه خمرة التصوف. كما عقد الباحث فصلا بعنوان "مع الناس" وفيه بين تجليا مهما في الموضوعات تعلق بأعراض الشعر الاجتماعية المحددة في الفخر، المدح، الرثاء، الهجاء. وقد ركز فيها على جانب التخييل باعتباره عنصرا مهما في استصحاب المشهد الشعري، وتعلق مكون الوصف وخلق مجال التعبير والبوح داخل فضاء النص الشعري الزجلي.

وهناك موضوع أخير فيه هذا الفصل بعنوان "فيحى الله والرسول" تطرق إليه الباحث لأهميته وفرادته، حيث ظل محل إبداع عند الشعراء المغاربة، فأوضح الباحث بهذا الصدد أن الشاعر الشعبي قد امتلك القدرة على توظيف تيمة عرفانية متعلق بالشمال المحمدية، إذ غدت معينا ورافدا تنهياً به القصائد ضمن مناسباتها، فيقول الباحث عطفًا على هذا المعطى: "ولم يكتف الشاعر الشعبي بارتضاء القول في المديح النبوي، وإنما جعل منه فنا قائم الكيان، ناضج الصور، مكتمل الخصائص، تناول فيه سيرة الرسول بما فيها من صفات وشمائل ومعجزات.. وكانت المواسم الدينية، وخصائص ذكرى المولد النبوي أعظم مناسبات لإنشاد هذه القصائد." (16)

وقد وسم الباحث الباب الثالث ب"الأعلام" خصصه للحديث عن الذي برزوا في الشعر الشعبي. فعقد فصلا أولا بعنوان "مرحلة النشأة"، وفيه طرح الباحث إشكال البدايات سواء على مستوى النصوص أو النسبة إلى أصحابها، فابتداء بقوله: "من الصعب تحديد نشأة شعر أدوات لهجة عامية دارجة، وليس من شك كذلك في أن تلك الصعوبة تزداد حين لا تتوفر النصوص الأولى لهذا الشعر مروية كانت أو مدونة.. ص(17). وأورد بعد ذلك أقوال لأساتذة مؤرخين مناقشا إياهم في مسألة تحديد البدايات الزجلية، كقول الأستاذ محمد الفاسي (18) الذي حدد بداية الشعر الشعبي مع بن عبود في قصيدة "الحربة"، وذلك في منتصف القرن العاشر، مع أن الباحث لا يوافق في هذا التحديد، فيذكر قبل ذلك الشاعر ابن غرلة الذي عاش في عصر الموحدين، وابن حسون، وابن شجاع التازي، وهذا الأخير قد ورد عند ابن خلدون إثر ذكره على فن عروض البلد، حيث قال: "فاستحسنه أهل فاس وولعوا به ونظموا على طريقته وتركوا الإعراب الذي ليس من شأنه." (19)

أيضا هناك الشاعر الكفيف الزرهوني، الذي أورد فيه الباحث قول ابن خلدون: "وكان لهذه العصور القريبة من فحولهم بزرهون من ضواحي مكناسة رجل يعرف بالكفيف، أبدع في مذاهب هذا الفن" (20). والفكرة التي أكد عليها الباحث من خلال هذه المعطيات التاريخية هي إثبات وجود الزجل منذ عهد الموحدين. وتبعاً لذلك طرح إشكال أصل القصيدة الزجلية، فعرض أسئلة نشأة القصيدة، أهى امتداد للزجل الأندلسي؟، أم محاكاة للموشح؟، أم هي متأثر بشعر أهل الأمصار العرب الوافدين إلى المغرب؟ أم أنها تطوّر لأغان ومرددات شعبية محلية؟. فيتتبع الباحث باستقصاء تاريخي منهجي لبيان أن من المحتمل نظم المغاربة الزجل على نمط الزجل الأندلسي في عهد الموحدين، كما يفترض أن يكون حتى في عهد المرابطين باعتبار التأثير الثقافي للعدوتين. ويمكن أيضاً أن التأثير بفن الموشحات كان سمة بارزة، كما أن زجلي البدايات رويت عنهم أبيات الموشح قبل أن يتفردوا بالقصيدة الزجلية، كابن غرلة (21) الذي رويت له موشحة معروفة باسم "العروس"، ومن ناحية أخرى يمكن الترويج بأن تأثر الشعر الشعبي بالأغاني والمرددات الشعبية المحلية التي كانت بالمغرب وارد لما يتناسب مع طبيعة التعبيرات الاجتماعية في مناسباتها المفرحة أو المحزنة بطرقها المتواضع عليها والمألوفة من حيث عاداتها وأعرافها. ثم أشار الباحث إلى أن الزجل قد تشكل بطفرة نوعية من خلال محاكاته لما سماه بن خلدون بـ "عروض البلد" فقال عنه: "ثم استحدث أهل الأمصار بالمغرب فنا آخر من الشعر في أعراب مضروجة كالموشح نظموها فيه بلغتهم الحضرية أيضاً وسموه عروض البلد..". (22). كما يرى الباحث أن المحاكاة الزجلية امتداد موسوم لأشعار العرب الوافدين، وخاصة منهم الملاليين، وقال بهذا الصدد: "فليس من قبيل المصادفة أن تكون القصيدة في شكلها الحالي ظهرت في جنوب المغرب وأن يكون أغلب أعلامها من الفلاليين الصحراويين.. بل ليس من قبيل المصادفة أن نجد الأزجال المغربية آثاراً للقصص والملاحم الشعبية التي جاء بها أولئك العرب، تتمثل في الإشارة إلى أسماء عبلة وجازية وعنترة" (ص23). وقد عقد الباحث فصلاً ثانياً بعنوان: "مرحلة التطور" أوضح فيه ظواهر التطور والتجديد في فن لقصيدة، وذلك من خلاله عرضه لقصائد متعددة (عبد أحسانين، حمادى الحمري، عبد الرحمان المجذوب..). وخلص إلى أن التطور شمل المضمون من خلال تطرق الشاعر إلى تيمات، الطبيعة، الكون، المرأة.. الحياة.. أيضاً تطور فن القصيدة من حيث الشكل، سواء على مستوى التقسيم أو اللازمة، أو توظيف مكون الحوار وبناء قصة النص الشعري الزجلي. ثم ختم الباحث الباب الرابع بفصل "مرحلة الازدهار" حيث حدد فيه زمن تجدد القصيدة في الربع الأخير من القرن الثالث عشر، وفيها برز شعراء زجالون متميزون كالجليلي امتيرد التي اختص بشعر الحمريات، وأيضاً يعتبر من الذي وظفوا الرمزية من خلال قصيدته "الشمعة"، ثم قصيدته "الحراز". وهناك الشاعر الزجال "الحاج محمد النجار المراكشي" الذي برز في الشعر الوصفي

لمظاهر الحياة الاجتماعية. ومن البارزين في مرحلة الازدهار الشاعر الزجال "عبد القادر بن عبد الرحمان بوخريص"، الذي تولى قضاء مدينة فاس، وقد اختص في المديح النبوي، وهناك أيضاً "محمد بن علي العمراني" من نواحي تافيلالت، وكما ذكر الباحث أن هذا الشاعر الزجال يعد أول من نظم زجلاً سياسياً كما هو مبثوث في قصيدته "المصرية"، وهو من الذين أجادوا في قصائد تسمى بـ "السولان" التي يوجهها الزجال لخصومه محاولاً تعجيزهم إن لم يستطيعوا حل الأسئلة التي تضمنتها، إلى غير ذلك من الأعلام الذين شكلوا رؤية الازدهار وبرزوا في فن القصيدة.

خاتمة:

يمكن القول في الأخير أن كتاب "القصيدة" للباحث الأكاديمي عباس الجيراري بمثابة وثيقة صادقة لتاريخ الأدب المغربي، ممثلاً في لون شعري غدا جزء قيماً في ذاكرتنا ومحل اعتزاز ثقافي يتفاعل مع البيئة السوسيوثقافية، ويوثق ثرائها الحضاري، كما أنه مظهر ارتكاز قويم للهوية التي تكرر وجودها الأدبي من داخل الثقافة الوطنية الممتدة، ثم تملك القدرة على الانفتاح على الآخر برؤية حضارية، دون التباس أو استلاب الذاكرة الثقافية وراثتنا الشعبي الموروث الشفوي والمدون. ii

التاريخ والهوية في النص الزجلي المغربي الطالب حمزة لحلو

الهوامش:

- (1) عباس الجيراري. الأدب المغربي من خلال ظواهره وقضاياها. الجزء الأول. منشورات مكتبة المعارف الرباط. الطبعة الثانية 1982. ص3
- (2) نفسه ص5
- (3) والزجل لغة هو رفع الصوت والتطريب. يقال: زجل يعنى طرب وتعنى.. "أنظر لويس معلوف. المنجد في اللغة. دار المشرق. بيروت. ط1992. ص294
- (4) يقول ابن خلدون: "واستحدثوا فنا سموه بالزجل، والتزموا النظم فيه على منحاهم لهذا العهد، فجاجوا فيه بالغرائب واتسع فيه للבלاغة مجال بحسب لغتهم المستعجمة" انظر مقدمة ابن خلدون. اعتناء ودراسة أحمد الزعبي، دار الأرقم بن أبي الأرقم للنشر والتوزيع. ط1991 ص681
- (5) نفسه ص681
- (6) نفسه ص681
- (7) عباس الجيراري. الزجل في المغرب القصيدة. نسخة مصورة ص50
- (8) "سعيد بن عبد الله التلمساني المنشأ، المنداسي الأصل، أبو عثمان شاعر بالملحون. من آثاره "العقيقة" قصيدة لامية في مدح النبي(ص)" أنظر معجم أعلام الجزائر. عادل نويهض.
- (9) المجلد الأول. مؤسسة نويهض الثقافية. ط، الثانية. 1980. ص68
- (10) الزجل في المغرب القصيدة ص52
- (11) نفسه ص52
- (12) نفسه ص54
- (13) نفسه ص101
- (14) باعتبار أن اللهجة العامية في مستواها المعجمي والتركيب والدلالي أصولها عربية
- (15) الزجل في المغرب-القصيدة- ص103
- (16) الزجل في المغرب-القصيدة- ص103
- (17) نفسه ص534
- (18) "تخرج من مدرسة العلوم المشرقية بباريس، درس بمعهد الدروس العليا بالرباط، ثم ولي إدارة جامعة القرويين. وهو أول وزير للتربية الوطنية بعد استقلال المغرب، ثم عميد جامعة محمد الخامس. من مؤلفاته: أزهار البساتين في أخبار الأندلس والمغرب على عهد المرابطين والموحدين. توفي سنة 1991. أنظر معجم المطبوعات المغربية لإدريس الماحي القيطوني الحسيني. تقديم عبد الله كنون. ص271
- (19) الزجل في المغرب-القصيدة- ص544
- (20) نفسه ص545
- (21) "ورد هذا الاسم في المراجع بصور مختلفة مثل: ابن غرلة، ابن غرل، ابن غزال.. وكان شاعرا مغربيا ينظم الموشح والزجل والمزمن، فيلحن في الموشح، ويعرب في الزجل.. واختلافوا فيمن اخترع الزجل، فقيل: إن مخترعه ابن غرلة.. توفي سنة 558". أنظر العاقل الحاي والمرخص الغالي لصفي الدين الحلبي. تحقيق حسن نصار. مطبعة دار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة. طبعة ثانية. 2002.
- (22) الزجل في المغرب. القصيدة. ص556
- (23) نفسه، ص515

مستويات اللغة وحركية التخيل في شعر عبد الحميد رثيف
حمزة لولو

حث في سلك الدكتوراه بكلية الآداب والعلوم الإنسانية عين الشق
أستاذ التعليم الثانوي التأهيلي
المملكة المغربية

الملخص:

يسعى هذا المقال إلى مقارنة التجربة الشعرية عند الشاعر المغربي عبد الحميد رثيف من خلال تحليل مستويات اللغة وحركية التخيل التي تنهض عليها قصيدته. ويستند هذا التحليل إلى فرضية أساسها أن اللغة في شعر رثيف ليست أداة للتعبير فحسب، بل هي كيان جمالي ومعرفي يكشف عن أنساق فكرية ووجدانية، ويعيد بناء العلاقة بين الذات والعالم. ومن ثم، يتناول المقال ثلاثة مستويات لغوية متداخلة: المستوى المعجمي الذي تتجلى فيه خصوصية المفردة وتفاعل التراثي الحديث، والمستوى الصوتي والدلالي حيث يتحول الإيقاع إلى حامل للانفعال والمعنى، والمستوى التركيبي الذي يمنح النص وحدته العضوية وتماسكه الإيحائي.

كما يقف المقال عند حركية التخيل في شعر رثيف، بوصفها تجسيداً لحيوية الخيال في تشكيل الرؤية الشعرية؛ إذ يتراوح بين الخيال المادي الذي يعكس صراع الذات مع الواقع، والخيال الدينامي الذي يسمو بها نحو آفاق روحية وإنسانية رحبة. وبهذا المعنى، يغدو شعر عبد الحميد رثيف تجربة وجودية حدائية، تؤسس لقصيدة تزاوج بين الفكر والوجدان، وبين اللغة والكيان، لتجعل من الكتابة فعلاً مقاوماً للنسيان والصمت، ومجالاً لتجدد المعنى في أفق إنساني مفتوح.

الكلمات المفتاحية: اللغة الشعرية، عبد الحميد رثيف، التخيل، الإيقاع والدلالة، الذات والواقع، الحدائث الشعرية، الذاكرة والمعنى.

يظل سؤال العلاقة بين الكاتب والنص من أكثر الأسئلة إرگًا في حقل الإبداع: أيهما يكتب الآخر؟ أهو المؤلف الذي يبدع النص، أم أن النص، بما يحمله من طاقة لغوية ومعرفية، هو الذي يكتب مؤلفه، يكشفه، ويجبره على الاعتراف؟ يبدو النص، بهذا المعنى، تجليًا لأنساق ذهنية متشابكة، وتعبيرًا متناميًا بصوت الكاتب وتجربته الحياتية والوجودية. فالكتابة لا تنبثق من فراغ، بل تتم داخل وجود رمزي يتقاطع فيه الماضي الحاضر، والذاكرة لوعي، حيث ترفض الذات أن تتجاوز ذاكرتها مع لحظة الراهن إلا عبر وسيط تخيلي يعيد تركيب التجربة.

ومن سفرٍ ملي إلى آخر، تواصل الذات الشاعرة انفتاحها على عوالم الحسّ والحدس، فتنازعها رغبة البوح والتعبير والحاجة إلى الخيال كفضاء متعال، يتجاوز واقعية الأشياء وصورها النمطية. إن الخيال، في هذا الأفق، ليس ترفًا جماليًا، بل ضرورة وجودية تتيح للذات أن تحيا داخل اللغة، وأن تُعيد من خلالها ترتيب علاقتها لعالم.

وإذ كانت اللغة وعاء الفكر ووسيلة التعبير عن التجربة الإنسانية، فإنها في المجال الأدبي تتخذ بُعدًا مضاعفًا: تصبح الذاكرة فضاءً حيًا تُعيد عبره الذات إنتاج العالم رمزًا، وتتحوّل الكتابة الأدبية - والشعرية خاصة - إلى أسمى أشكال التجلي الوجداني والمعرفي، حيث يتقاطع البوح الذاتي مع الوعي لوجود، ويتجسد الإنسان في أسمى صوره اللغوية.

إن هذا التداخل بين اللغة والخيال، وبين الذات والنص، يجعل التجربة الشعرية فعل كشفٍ دائم للوجود الإنساني في أبعاده العميقة. ومن هذا المنطلق، تتأسس حداثة الكتابة الشعرية بوصفها سؤالًا مفتوحًا لا يبحث عن يقينٍ بقدر ما ينقب في المعنى. ومن هنا تتبع الحاجة إلى مساءلة مفهوم الحدّثة الشعرية نفسها، ورها تما الجمالية والفكرية، كما تجلت في تجربة الشاعر عبد الحميد رثيف.

الحداثة الشعرية ورهانات الكتابة

كلما كانت التجربة الشعرية أرسخ فهمًا ومعرفة، وأعمق وعيًا بوجودها في العالم، كانت أقدر على بناء رؤية فلسفية للكون والإنسان والمجتمع، تتيح لها أن تمتطي مركب الإبداع وتخوض عباب المغامرة. فالشعر، في هذا الأفق، ليس ترفًا لغويًا، بل مغامرة في اللاشعور، تقوم على جدلٍ دائم بين الرغبة والممانعة، بين فلسفة الرفض وصرخة الضمير الإنساني.

وفي ضوء هذا الوعي، يتجدد حضور الشاعر في عوالم الحدّثة الشعرية بوصفها وعيًا متجاوزًا لذاتها وللأطر التقليدية التي كَبَلت الشعر العربي قروًا. فالحدّثة، كما يتمثلها الشاعر، ليست شكلاً لغويًا فحسب، بل هي موقفٌ وجوديٌّ من العالم، يعبر عن زم الذات في الزمن، وعن رغبتها في كسر السكون وإعادة كتابة علاقتها لواقع والتاريخ والآخر.

إن الحدّثة بهذا المعنى "لاتصال"، فالمصالحة استسلام للنهاية والقائم. من أجل ذلك، فإن الحدّثة تسكن موطن الاختلاف حيث تتصارع الدلالات وتتعايش التناقضات. يقول محمد بنيس في كتابه "كتابة الحو": "مصطلح الحدّثة ذو دلالات متعارضة إلى حد التناقض، للحدّثة الشعرية مفاهيم توالف بين تعارضاتها¹. " لذلك، فإن الفقيصة الحديثة لا تدعي تقديم إجابات نهائية، بل تكنفي بطرح أسئلة مقلقة تُبقي المعنى في حالة توترٍ دائم بين الإمكان والتحقق.

في هذا السياق، تتحوّل الكتابة الشعرية إلى رهان معرفي وجمالي يسعى إلى إبداع لغة جديدة تُعيد تسمية الأشياء من داخل التجربة، لغةً تمتح من الذاكرة لكنها لا تكرر، وتستند إلى الترات لا لتستنسخه، بل لتعيد ويله في ضوء الحاضر. إن الشاعر

مستويات اللغة وحركية التخييل في شعر عبد الحميد رثيف حمزة لحو

الحدائي، من هذا المنظور، كائنٌ يسكن المفارقة؛ فهو ينتمي إلى زمنه ويفارقه في الوقت نفسه، يصلح اللغة ليمرّد عليها، ويستعملها ليكشف محدوديتها.

إذا كانت الحدائة الشعرية تسائل اللغة بوصفها شرطاً لوجود المعنى، فإنها في الوقت نفسه تسائل الإنسان في جوهره، عتباره الكائن الذي يبحث في اللغة عن خلاصه الوجودي. ومن هنا، لا تنفصل التجربة الحدائية عن بعدها الفلسفي، إذ يتخذ الشاعر موقفاً فكرياً من قضا الإنسان ومعا ته، كما عبّر عن ذلك الناقد إحسان عباس في مقالة له عن ديوان "وحدي مع الأم" للشاعرة الفلسطينية فدوى طوقان، حين قال: "بل لعل الشعر الذي لا ينطوي على فلسفة عميقة ليس من الألوان المحببة إلي.. والشاعر لا يجرز عظمة إلا إذا كان عميق الإدراك لمشكلات الكون والإنسان، على هذا الأساس، فإن عظمة بعض كبار الأدباء من أمثال جوته وطاقور وريلكه والمنتبي والمعري تتحدد في أن كل واحد من هؤلاء مفكر على طريقته الخاصة، وأن له موقفاً محددًا من الإنسان ومشكلاته"².

ولما كان الإنسان يتنازعه منذ الأزل أمران: الخوف من الموت، وأفكرة المصير، والحنين إلى الماضي. فإن الشاعر المفكر يستبين هذا الصراع كامناً في مختلف صور الوجود الإنساني، وعليه أن يتخذ موقفاً شعورياً فكرياً منه، دون أن يجد حلاً له. وأشكال هذا الصراع متعددة لا يحيط بها حصر، إذ قد تكون صراعاً بين القوة والضعف، الثورة والسلام، الحياة والموت، المستقبل والماضي، التقدم والتراجع، الرجاء والخوف، الواقع والحلم.. إلى غير ذلك من الجدل القائم بين هذه الثنائيات. وحسب اعتقاد، فإن الشاعر المغربي البيضاوي عبد الحميد رثيف قد تبني تصوراً قائماً على هذه الفلسفة، هيمأت به عوالم الذات الشاعرة، وانبتت عليه التجربة الشعرية. والمطلع على قصائده سيُعَدُّ بتيمات وجودية وجدانية توفقه ملياً أمام رمزية القصيدة وانزحات اللغة إلى درجة الانفتاح المتجدد والممتد على ويلات تغري بمصاحبة النص مرات عديدة.

ثم إننا حين نقارن بين التصور الحدائي للشعر العربي ورهات الكتابة في عوالم تجربة الشاعر، يجوز لنا القول إن بناء النص الشعري عند عبد الحميد رثيف، يستلم مشروعية صفة الحدائة، وإن جسد القصيدة يحيا بنقَس حدائي أسلوبياً وتخييلياً.

بناء على ذلك، وجب أن نعقلن هذا الطرح بهذه المحاولة البحثية في تجربة الشاعر عبد الحميد رثيف، فاحتر لها عنوان: "مستويات اللغة وحركية التخييل في شعر عبد الحميد رثيف". وفيها سنبحث في المستوى المعجمي، المستوى الصوتي والدلالي، ثم المستوى التركيبي. وسنمر بعد ذلك إلى تتبع حركية التخييل من خلال توظيف نوعين من الخيال: الخيال المادي والخيال الدينامي.⁴

مستويات اللغة في شعر رثيف

المستوى المعجمي:

إن المتأمل في قصائد الشاعر عبد الحميد رثيف يلحظ منذ الوهلة الأولى حضور خاصية أساسية في بنائها النصي، هي خاصية الانسجام المعجمي، التي تُحدث لُفاً دقيقاً بين المفردات، وتُضفي على النص نغمةً توحى لتماسك والاكتمال. فالشاعر لا يتعامل مع المفردة باعتبارها وحدة لغوية جامدة، بل بوصفها عنصراً ذا ذاكرة، يحمل رصييداً من الدلالات الثقافية والتاريخية، ويتفاعل مع مفردات أخرى في شبكة متكاملة من العلاقات الدلالية والإيحائية.

ويبرز هذا التفاعل من خلال الجمع بين الملفوظ التراثي القديم والملفوظ الحديث المعاصر في فضاء واحد، فينشأ عن ذلك حواراً لغويّاً حصباً بين زمنين وثقافتين. فالمعجم عند رثيف لا يقتصر على الاستدعاء التراثي من ب الحنين، ولا على الحدائي من ب التحديث الشكلي، بل يقوم على تجسير معرفي بينهما، يربط ثقافة الانتماء وعي الحاضر، ويتيح للقارئ أن يتحرك داخل

مستويات اللغة وحركية التخيل في شعر عبد الحميد رثيف حمزة لحلو

النص بين ماضي الذاكرة وحاضر التجربة. ومن الأمثلة الدالة على هذا المزج المعجمي جمعه بين مفردات من حقول دلالية مختلفة، كالجمع بين كلمتي (طابور / التهافت)، (الأجمل/الأفحل)، (سهاف /المجد/نوال المجد)، (الخيل/الجياد)، (فأهيم / ضاع رشدي)، (ضريح/محراب)، (متحتن/متمسح)، (يجب/وفائي / بطت/الناعي / قوم/نخلتي/عكاظ).

فهذه الأمثلة، على سبيل البيان، تكشف أننا أمام ثقافة معجمية ثرية يتداخل فيها التراثي بالحدائي، ويمتزج الماضي بالحاضر في نسيج لغوي واحد. فالشاعر لا يستدعي مفرداته عفواً، بل يتمثلها بوعي دلالي عميق، ويُعيد توظيفها في سياقات رمزية منفتحة على أفق القراءة الحدائية. ومن خلال هذا التفاعل بين طبقات اللغة، يتحوّل المعجم الشعري إلى جسرٍ للتأويل، وإلى مجالٍ حيّ لتشييد المعنى وتحديده، كلما تهيأت شروطه النفسية والاجتماعية والجمالية.

ومن جانب آخر، يتجلى في شعر عبد الحميد رثيف تداخلٌ دقيق بين المستوى الصوتي والمستوى الدلالي، إذ يُدرك الشاعر أنّ الموسيقى الداخلية للنص ليست مجرد زينة إيقاعية، بل هي أداة دلالية تسهم في بناء المعنى وتكثيف التجربة الشعورية. فهو يمتلك حسناً إبداعياً رقيقاً يمكنه من استثمار الطاقة التعبيرية للأصوات، فيتعامل مع الوحدة الصوتية كما يتعامل الطبيب مع نبض القلب: إصغاءً، وتتبعاً، واستشفافاً للحركة الخفية في الجسد الشعري للنص.

وليس في ذلك ضرب من المبالغة، إذ سرعان ما يلحظ القارئ هذا التناسق العضوي بين إيقاع الحروف وتولّد المعاني، بين الصوت والمعنى، فيتحقق بذلك ما يمكن وصفه - على حدّ تعبير نزار قباني - ن الشعر هو «رسم بالكلمات»، أي تحويل اللغة إلى تشكيلٍ موسيقي بصري تنبض فيه الأصوات لصور والدلالات.

فإذا أخذ على سبيل المثال قصيدة "غزة"، فإن فيها تكراراً للوحدة الصوتية (الغين) إحدى عشرة مرة، وهي تدل على معنى الغياب والاختفاء والصمت.. إلى غير ذلك من المعاني التي يمتزج فيها الإحساس بمجد أهالي غزة ومصابرتهم عدوان الاحتلال الإسرائيلي، وتستز النظام الدولي على جرائمهم، بل الأدهى والأمر صمت الأنظمة العربية، و لتالي غياب الحلم بين حنا المأساة وتحددها مع الأ م. عبر هذا المساق، يوظف الشاعر حرف(راء) مرة واحدة، كوحدة صوتية تدل على التكرار والانسحاب والاستمرار. إنه استمرار للمقاومة الفلسطينية بغزة، وتكرار لوصمة العار المشوشة على جبين الأنظمة العربية. وهو مادلت عليه تباعاً شحنة شعورية جارفة للوحدة الصوتية (الخاء)، يتنامى معها المعنى العضوي للقصيدة. فالخاء تدل على التفريق والتصدع، وهو ما عبر عنه الشاعر بقوله: " والباقون للحوارين قدوة".

وفي قصيدة بعنوان " مركب الموت"، تتلقى صو وجود ينم عن حالة الاهتزاز النفسي. إنه ليس صوت الشاعر الذي يكتب النص، بل إنها أصوات تتكلم به، تحتضن ذكراه، تسعى بجنق إلى كوة الحياة. فالشاعر يكثف حرف (السين) إحدى عشرة مرة، وهو خفي مهموس لا يظهر لك الملامح بقدر ما يرسم المعاني التي تدركها لبصيرة. إنها دفقة شعورية تتداعى في جسد القصيدة عبر هذا المستوى الصوتي الدلالي، وذلك للتعبير عن حالة وجودية شجية يستमित فيها ماض مابقوة في الذاكرة، فُتسابق الذات نفسها إلى الانعتاق من سرداب هذه الحالة اللاشعورية عبر أسلوب التنفيس لكتابة. لكن ومع ذلك، فإننا نستشف نفس المتأوه في القصيدة، فحضور حرف (الصاد) كوحدة صوتية في ثلاث أبيات شعرية، تشكل في معناها غربة الذات ومنفاها النفسي. إنها وحدة صوتية تدل على الصورة الحسية، تكررت في المواضع التالية: (يصعّد في السماء/ صك استسلام/ أو رصاصة في الصدر). فإذا كان حرف السين ينتقل للمفوز إلى معناه التجريدي المرتبط بما يستبطنه الوجدان، فإن الصاد يخلق من المفوز صورة حسية، ويعطي للأشياء مادية الظهور والتجلي في النص الشعري، وكلا الوجدتين الصوتيتين تنسجان لغة القصيدة ببناء تركيب له وحدة عضوية تعبر عن حالة وجودية معينة.5

مستويات اللغة وحركية التخييل في شعر عبد الحميد رثيف حمزة لحلو

وداخل هذا النسيج اللغوي الشعري، يهمننا الوقوف على المستوى التركيبي الذي سنحدده في مبحثين: مبحث تركيب الملفوظ، ومبحث تركيب الجمل.6

- تركيب الملفوظ

يتجلى حذق الشاعر عبد الحميد رثيف في طريقة تعامله مع اللغة، إذ لا يتعامل مع الملفوظ بوصفه وحدةً شكليةً فحسب، بل يعتبره كائناً دلاليًا حيًّا يبيِّن في النص نبضًا متجددًا، ويمنحه قدرةً على محاورة القارئ وخلق فضاءٍ رحبٍ للتلقي والتأويل. فالشاعر يُعيد للملفوظ عقله الخاص، ويجعله ينتج المعنى من داخله عبر تفاعل الصوت والبنية والحركة.

إن تركيب الملفوظ في شعر رثيف يقوم على مبدأ ائتلاف المبنى واختلاف المعنى؛ فهو يوظف البنية اللفظية ذاتها في أكثر من سياق، لكن بمعانٍ متغايرة تتشكل وفق المقام الدلالي العام للنص. ويتجلى هذا الوعي التركيبي في مستويات عدّة، منها التباين بين رتبة الحرف أو تغيير الحركة الإعرابية لإنتاج دلالات جديدة.

ولعل أبرز الأمثلة على ذلك ما نراه في تقابلاتٍ من قبيل: بَعْرَةٌ/عَرَّةٌ (في قصيدة «غزة»)، و(البَيْن/بَيْن) في قصيدة «حملتُ بعضي» و(طُعْم/طُعْم) و(جَد/جَد) في قصيدة «مركب الموت»، ثم (أحبرتني/أبحرتني) و(الطُول/الطُول) و(عَجِي/عَجِي) في قصيدة «تبه». إن هذه الأمثلة تدلّ على قدرة الشاعر على توليد المعنى من داخل البنية ذاتها، وعلى وعيه الدقيق بطاقات الكلمة العربية في تحولها الصوتي والدلالي، مما يمنح النص وحدة عضوية تجمع بين التنوع والانسجام.

- تركيب الجمل

يتسع فضاء الصور الشعرية لتركيب الجمل ليشمل فضاء النص باعتباره خطأ شعر يتواصل مع المرسل إليه، و لتالي فإننا ننتقل من تركيب الملفوظ إلى تركيب الجمل التي يقوم عليها نسيج الخطاب ومدى تماسكه. وسنقتصر في هذا المبحث على قاعدتين أساسيتين: قاعدة الربط البياني، وقاعدة الربط الخلافي أو الربط لأداة.7

نعني بقاعدة الربط البياني كل جملتين متتاليتين في النص، نيتهما بيان للأولى، ترتبطان ارتباطًا مباشرًا بغير أداة. وهذا وارد في نصوص الشاعر عبد الحميد رثيف، مثل قوله: (حملت بعضي/أفر به من الردى)، (بطت يقيني/حب بعضي/زاد روعي/أيها المتحننت في المحراب، غير متمسح بضريح/أو أهداب/تبتل، لك الخلود/تمثل، لك الوعود). فنلاحظ أن قاعدة الربط البياني متجسدة في القصيدة، مما يعطي للنص وحدة عضوية متماسكة، ويتقدم إلى القارئ باعتباره خطأ يتصل بفضاء التلقي الجمالي. ثم هناك قاعدة الربط الخلافي أو الربط لأداة، ونعني بها كل جملتين متتاليتين في النص نيتهما تخالف الأولى، ترتبطان داء. وهي القاعدة التركيبية متجلية في قصائد الشاعر عبد الحميد رثيف مثل قوله: (أيها السابح في برزخ/من قراح التلاقي/سيدا كنت/في احتراق الفراق)، وقوله في قصيدة «مركب الموت»: «نعيمنا فيها وهم: رجاء س/كن أنت بقرار/فقط كن اختيار/متخلفا أو فحارب..» وفي قصيدة بعنوان «تبه» نقف عند عبارات (بنا بهم/من حسرة سالف/كيف أنسى/أني خلقت). فهذه أمثلة على سبيل البيان لا الحصر تدل على تحقق المستوى التركيبي من حيث تركيب الملفوظ أو تركيب الجمل، مما يقدم تجربة الشاعر في النص بوعي متنامي لطريقة بناء النص الشعري وتمثله لرؤيته الحدائثية.

حركية التخييل

نتنقل إلى حركية التخيل في شعر عبد الحميد رثيف، التي تُعبرُ من ملكة "تشكيل الصور"، إلى "تغيير الصور" أحيًا ، وتستند حسب اعتقاد إلى نوعين من الخيال: خيال مادي، وخيال دينامي.

الخيال المادي

ونعني لخيال المادي تلك التأملات التي ينتجها الإنسان تجاه الأشياء المادية، وفيها يقع تصادم الذات لجوهر الصلب من الواقع، إنها مواجهة الإنسان للمادة. وعند تلقي تجربة الشاعر عبد الحميد رثيف، تستوقفنا أنسنة الأشياء بنوع من التصادم النفسي مع الواقع، أو التجربة الذاتية في الواقع، فنعبر معه من تشكل الصورة إلى تغيير الجانب الإدراكي فيها، مثل قول الشاعر: ويكر الليل/كما أعتاد/بتكالب الأمل/فتفرين من الكل/أين مني تلك البسيمة بلسما/ لسقام أقام/ وجاع وجراح)، حملت بعضي، أفر به من الردى/ أرجو الوصال، بمعبد الحياة/ فالبين شقاء وفناء/بسمه تفهمني/تزرعني البسمات). فهذه الصور تُعبر بنا إلى تغيير الإدراك والولوج إلى تجربة الشاعر لسبر أغواره النفسية داخل النص.

إنها حالة مأساة تتجدد في الخيال، بين أنين وحنين، بين صمت ووه، بين أشجان ونسيمات رضا. فالأشياء المادية في مدونة الشاعر تزهب صدمة الذات ولحظات الاغتراب، مما يبعث الخيال على دينامية وسرعة الانتقال من تشكيل الصورة إلى تغييرها حتى في المعاني المجردة دون المحسوسة مثل: (رجاء س/معراجا لسدرة من عدم/ حياة موت/خنوع كبرء/شدى شجيا/ فاسمع بصمت صوتي..).

الخيال الدينامي

وفي جانب آخر، يستند الشاعر إلى الخيال الدينامي، ونعني به خيال الحركة أو ماعبر عنه الفيلسوف الفرنسي غاستون شلار بعلم النفس التصاعدي⁸، وتندرج ضمنه معاني (الصعود، الارتقاء، التسامي). إننا نجد في عمق التجربة الحياتية للشاعر دوحة وجدانية ضرة، تنداعى فيها مشروعية الالتزام برؤية ملية حاملة، تقاوم من أجل جدوى اليقين، وتزرع الأمل والإنسان في فضاءات النصوص الشعرية. وهناك أمثلة عديدة تدل على هذه المعاني المعبرة عن الخيال الدينامي، من حيث توظيف الشاعر ملفوظات دالة، مثل: (المتحنت، الحراب، تبثل، الخلود، رب كريم، قد قضى ماقضى، رحمة، تحرني، السماء، فحارب، جسورا، كن سيذا، الغيث، أجدادي، النخل، أرويهما، دمائي..). فنفسية الشاعر لاتظل سحينة حالة وجودية، أو ترتكن إلى نمطية الواقع المرئي، بل إنها تسمو بعهد روحي والتميز إنساني، رادة الخيال الواعية، بقيمة الانتماء المعرفي والعرفاني للذات الشاعرة.

خاتمة

إن تجربة الكتابة في الأطر المعرفية والوجدانية للشاعر عبد الحميد رثيف متعددة في عواملها الحياتية، وتكسر ربة الزمن بل إن جاز القول تتأبى وتعالى على الزمن، كما تحرص على تشييد ذاكرة حية متجددة للنص، فينتظم فيها التجاور والتجاوز، الاتصال والانفصال، لتنبعث التجربة الشعرية برهان كتابة من أجل الالتزام بموضوعات الإنسان في علاقته لوجود والحياة. فمن عمق التجربة يترنم صوت الشاعر رثيف الإنسان بلحن القصيدة على وتر الروح، ومن النسق الموضوعاتي للتجربة نعطفاتها الوجدانية إلى التلقي الإنساني برحابة اليقين، والمجد، وتحقق أحلام اليقظة في غد منشود.

الهوامش:

مستويات اللغة وحركية التخيل في شعر عبد الحميد رثيف حمزة لحو

- 1_محمد بنيس، كتابة الحو. دار توبقال ، البيضاء. الطبعة الأولى، 1994
- 2_إحسان عباس. من الذي سرق النار، خطرات في النقد والأدب. جمعيتها وقدمتها دة.وداد القاضي. المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الطبعة الأولى، 1980، بيروت، ص9.
- 3_نظرية العدوى عند تولستوي هو أن يدخل المتلقي في حالة ذهنية حين يقرأ أو يسمع أويرى عملاً فنياً لآخر، توحد بينه وبين ذلك المتفنن، وبين آخرين ثروا لعمل الفني--فالفن الصحيح يحطم الوعي عند المتلقي ن ثمة فاصلاً بينه وبين الكاتب.(للاستزادة ينظر في كتاب نقد الشعر لإحسان عباس).
- 4_سعيد بوخليط، "غاستون شلار: جمالية العلم وذكاء الشعر". دراسات، الطبعة 1، 2021، الأردن، عمان. ص38-39.
- 5_شوقي حمادة. نوادر ودقائق ومدهشات علمية. مؤسسة نوفل، بيروت لبنان، الطبعة 1، 1984. الفصل الثاني: دلالة الحروف على المعاني. والفصل السادس: المنطق العقلي في تراكيب العربية.
- 6_أوكان عمر. اللغة والخطاب، إفريقيا الشرق. البيضاء، المغرب، الطبعة الأولى، بيروت، 2001. ص15.
- 7_نفسه، ص18.
- 8_غاستون شلار: جمالية العلم وذكاء الشعر، ص57-58.

اللغات العربية المتخصصة وإشكالية ترادف المصطلحات

د. وردة القويطي

حاصلة على شهادة الدكتوراه في اللسانيات

كلية اللغات والآداب والفنون جامعة ابن طفيل القنيطرة، المغرب

Elkouitiouarda@gmail.com

المملكة المغربية

الملخص:

تعد إشكالية تعدد المصطلحات، من أكثر الإشكالات التي تقود إلى اللبس والاضطراب والفوضى الاصطلاحية؛ وكذا إلى الارتباك في التواصل بين المتخصصين داخل اللغات الخاصة، بل إن تعدد المصطلحات العلمية كان سبباً في ظهور الحواجز اللغوية ونشوء نوع من التنافر عوض الاتفاق بين المتخصصين المنتمين إلى حقل علمي أو معرفي معين.

وفقاً لهذا الطرح، نقوم في هذه الورقة بالوقوف على ظاهرة الترادف المصطلحي التي تعتبر من الظواهر المصطلحية الشائعة في اللغات الخاصة عموماً واللغات العربية المتخصصة على وجه الخصوص. حيث يشكل الترادف مشكلاً من المشاكل اللغوية التي تمس دقة مصطلحات اللغات العربية المتخصصة، كونه يخالف الوضع المثالي الذي تسير عليه المصطلحات؛ ألا وهو وجود مصطلح واحد للمفهوم الواحد داخل اللغة الخاصة الواحدة. لذلك سنحاول في هذه الورقة تتبع هذه الظاهرة وفق التصميم التالي: نقوم في الفقرة الأولى بتحديد مفهوم الترادف في اللغات العربية المتخصصة، ثم ننتقل في الفقرة الثانية إلى رصد الترادف المصطلحي الواردة في بعض المعاجم العربية المختصة في مجالات علمية مختلفة، أما الفقرة الثالثة فنخصصها للحديث عن أسباب تفشي ظاهرة الترادف في اللغات العربية المتخصصة، وفيما يتعلق بالفقرة الرابعة والأخيرة نركز فيها على سبل توحيد مصطلحات اللغات العربية المتخصصة.

الكلمات المفتاح: اللغات العربية المتخصصة، الترادف، المصطلح، التوحيد المصطلحي.

من المعلوم أن المصطلحات تمثل صلب اللغات الخاصة والمجال الوحيد الذي تولد فيه وتنمو، تميزاً لها عن اللغة العامة المستعملة في المواقف العامة وبين جميع الناس.

ولكي تقوم المصطلحات بالدور المنشود لها؛ في تمثيل المعرفة العلمية وتحسين التواصل بين أهل الاختصاص في لغة خاصة معينة، ينبغي أن تتصف بدقة الدلالة ووضوح الأسلوب، لكن مع ما تفرزه الساحة العلمية الأجنبية من مصطلحات جديدة في جميع العلوم والتخصصات؛ وجدت اللغات الخاصة ولا سيما اللغة العربية المتخصصة نفسها أمام سيل مصطلحي مهم يجب الاستفادة منه ونقله إلى العربية إما ترجمة أو تعريباً؛ لمواكبة و مسايرة العلوم الحديثة، إلا أن هذا النقل كان سبباً في فوضى وتشتت المصطلح، وظهور مشكل تعدد مقابلات و معاني المصطلح الواحد كما لو أننا أمام مفردات معجمية عامة ليست بمتخصصة.

1- مفهوم الترادف

لقد ورد مفهوم الترادف داخل المعاجم العربية سواء منها العامة أو الخاصة، بمعنى:

__ تماثل المعاني لكلمتين أو أكثر في اللغة نفسها.¹

__ الكلمات التي لها المعنى نفسه مع صيغ مختلفة. وفي النظرية الدلالية المعاصرة، لا تكون الوجدتان مترادفتان إلا إذا كان لدهيما المعنى البنيوي نفسه والمحدد بواسطة تحليل دقيق.²

__ الاتحاد في المفهوم، وقيل: هو توالي الألفاظ المفردة الدالة على شيء واحد باعتبار واحد.³

__ الاتحاد في المفهوم، لا الاتحاد في الذات. كالإنسان والبشر، وحق المترادفين صحة حلول كل منهما محل الآخر.⁴

نستخلص من خلال هذه التعريفات المقدمة، أن الترادف يتحقق عندما تتعدد ألفاظ المعنى الواحد في نفس اللغة، بمعنى أن كل لفظ تعدد مبناه واتحد معناه يصبح مترادفاً شرط أن يحدث في لغة واحدة.

وارتكازاً على ما سبق، يمكن تعريف الترادف في اللغات العربية المتخصصة، بأنه استعمال أكثر من مصطلح عربي للتعبير عن المفهوم الواحد، وعليه يكون الترادف المصطلحي عبارة عن "وجود مصطلحين مختلفين أو أكثر للدلالة على مفهوم واحد"⁵، وبهذا المعنى فهو يقف على فكرة مركزية هي الاشتراك في المعنى أو المضمون؛ والتعدد في الشكل. الشيء الذي يمكن التعبير عنه على النحو التالي:

¹ مبارك مبارك، معجم المصطلحات الألسنية، ص 282

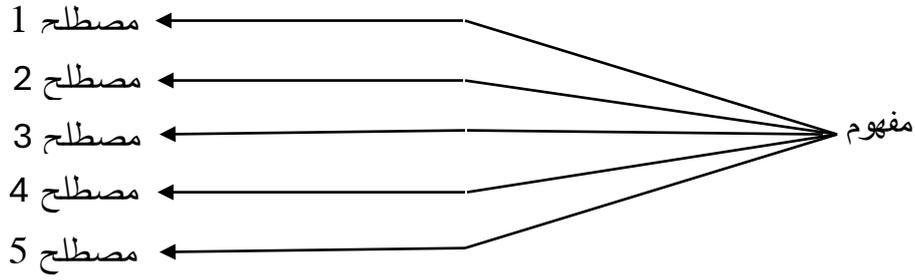
² المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معجم الموحد لمصطلحات اللسانيات، ص 146.

³ الشريف الجرجاني، معجم التعريفات، ص 50.

⁴ أبي البقاء أيوب الكوفي، الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، ص 315.

⁵ Helmut Felber, Manuel de terminologie, p153

اللغات العربية المتخصصة وإشكالية ترادف المصطلحات د. وردة القويطي



1. رسم بياني يوضح تعدد المصطلحات للمفهوم الواحد¹

2- ظاهرة الترادف المصطلحي في اللغات العربية المتخصصة

يطرح الترادف المصطلحي داخل اللغات الخاصة عموماً واللغات العربية المتخصصة بشكل خاص، إشكالات عديدة نذكر منها:

- تعدد المصطلحات للمفهوم الواحد في اللغة العربية الخاصة الواحدة.
 - إعاقة التواصل العلمي الفعال بين المتخصصين داخل اللغات العربية المتخصصة.
 - فقدان دقة ووضوح المصطلح.
 - تداخل المصطلحات العلمية والتقنية مع بعضها البعض.
 - خرق مبدأ الأحادية بين المصطلح والمفهوم؛ الذي يمثل القاعدة الأساسية التي تقوم عليها اللغات العربية المتخصصة.
- هذه الإشكالات كانت سبباً رئيسياً في رفض الترادف المصطلحي واستبعاده داخل اللغات العربية المتخصصة، لأنه يخرق أهم المبادئ التي يقوم عليها المصطلح والمتعلقة بالأحادية المصطلحية.
- ويمكن — إلى حد ما — أن نعتبر تعدد المصطلحات أمراً طبيعياً إذا ما تعلق الأمر بتعدد اللغات، إذ من المعلوم أن المفهوم العلمي هو مفهوم عالمي لا يكاد يظهر بلغة ما حتى تتناقله اللغات الحية في العالم، فيعبر في هذه الحالة عن المفهوم الواحد بمصطلحات متعددة بتعدد اللغات المستعمل فيها، لكن حينما يتعلق الأمر بتعدد المصطلحات الدالة على مفهوم واحد وفي مجال علمي واحد وداخل لغة خاصة واحدة، فالأمر غير مقبول، لأنه يصبح عائقاً من عوائق التواصل، بمعنى أن وظيفة المصطلحات في تأمين التواصل بين المتخصصين تتعطل².

لهذا اعتُبر الترادف المصطلحي من أكبر العراقيل التي تواجه دقة اللغات العربية المتخصصة ودلالة مصطلحاتها المحددة، لأن وضوح العلوم يحتم توخي الدقة في اختيار المصطلحات وطريقة توظيفها في اختيار الوجه الواحد في الاستعمال، أما قضية الترادف أو التعدد المصطلحي للمفهوم الواحد فتوهم المتلقي بتعدد المفاهيم، فليس في صالح اللغات العربية المتخصصة أن يكون لكل

¹ محمد هشام الخياط، علم المصطلح لطلبة كليات الطب والعلوم الصحية، ص243.

² نفس المرجع، ص244.

اللغات العربية المتخصصة وإشكالية ترادف المصطلحات دة. وردة القويطي

دارس أو باحث متخصص؛ مصطلحاته العلمية التي يعبر بها عن نفس المفهوم، فهذا سيؤدي بلا شك إلى الضبابية والغموض وعدم الدقة، وحتى إلى صعوبة التواصل بين المتخصصين في مختلف البلدان.

فالترادف المصطلحي في اللغات العربية المتخصصة يخلق نوعاً من التشويش والضبابية في فهم المعنى المقصود، وبحول تعدد المصطلحات للمفهوم العلمي أو التقني الواحد دون فهم دقيق للمعنى المقصود في المصطلح، خاصة وأن تصنيف المفاهيم وطريقة التعبير عنها يختلف من تخصص لآخر ومن لغة إلى أخرى، مما ينتج صعوبة تبادل المعلومات وتنميتها.

وفي هذا الإطار يقول إبراهيم بن مراد في مقال له بعنوان من قضايا المنهج في نقل المصطلح العلمي ووضعه وتقييمه في اللغة العربية: "...أما في مجال المصطلحات فإن الترادف من أخطر الظواهر، لأنه مؤدٍ إلى إفقاد المصطلح العلمي أهم ما ينبغي أن يتصف به: الدقة والخصوصية. لذلك فإن علماء المصطلحات كانوا وما يزالوا يدعون إلى تخصيص مصطلح واحد لمفهوم علمي واحد ذي مضمون واحد في مجال واحد"¹. والمقصود من كلام إبراهيم بن مراد، أن ضمان دقة المصطلحات وخصوصيتها داخل اللغات العربية المتخصصة يقتضي أن يتمتع المصطلح بأحادية العلاقة بينه وبين المفهوم.

يظهر الترادف المصطلحي في اللغات العربية المتخصصة غالباً عند اللجوء إلى الترجمة من اللغات الخاصة الأجنبية، فكل لغة خاصة تشهد ترجمة المصطلح الأجنبي تشيع فيها ظاهرة تعدد المصطلحات الدالة على المفهوم الواحد، وفيما يلي جدول توضيحي للترادف في اللغة العربية اللسانية:

المفهوم	الترادفات العربية المعبرة عنه
Phonème	فونيم / صوتم / صوت / فونيمة / صوتيم / صوت مجرد / صوتية / مستصوت / لافظ / صوتية.
Linguistique	لانكويستيك / علم اللغة العام / علم اللغة الحديث / اللغويات / اللسانيات / اللسانيات / الألسنية / اللسانية.
Morphème	مورفيم / صيغم / وحدة صرفية / مورفيمية / صرفية مجردة / صرفيم / صرفية / صرفية.
Topic	محور / موضع.
Thème	مبتدأ / محور.
Préfixes, Suffixes	سوابق ولواحق / سوابق وذبول / تويج وتذييل / صدور ولواحق / الزيادات أو الأحشاء أو البدء والإلحاق / الصدر والكاسعة.
Synchrone	متزامن / تزامني / وصفي / متعاصر / متواقت / آني / ثابت / سنكروني / مستقر / أفقي.
Diachronique	تطوري / تعاقبي / متعاقب / تاريخي / زماني / دياكروني.
Lexème	وحدة معجمية / لكسيم / مفردة مجردة / ماصل / معجمية.
Monème	المونيم / الكلمة.
Enonciation	الأداء / التكلم / التلفظ.

¹ إبراهيم بن مراد، من قضايا المنهج في نقل المصطلح العلمي ووضعه وتقييمه في اللغة العربية، مجلة المعجمية، العدد 8، ص 62

اللغات العربية المتخصصة وإشكالية ترادف المصطلحات دة. وردة القويطي

موقع / وضع.	Position
عمودي / رأسي.	Vertical
تماثل / تناسق / تناظر.	Symétrie

2. جدول للمصطلحات المترادفة في اللغة الخاصة باللسانيات¹

من خلال هذا الجدول، يتبين أن اللغة اللسانية تعرف انتشاراً واسعاً لظاهرة الترادف المصطلحي إلى درجة تصل للإرباك والفوضى المصطلحية، ولربما هذا راجع إلى العمل الترجمي الفردي للمترجمين، وعدم تضافر الجهود الترجمية والتعريفية بين المؤسسات والهيئات، هذا بالإضافة إلى اقتراض اللغة العربية اللسانية مصطلحات جديدة من اللغة اللسانية الأجنبية؛ وهي تملك نظائر هذه المصطلحات داخل معجمها الخاص، مما أعطى للمفهوم الواحد مصطلحات عديدة أحدها عربي أصيل والثاني مقترض. وجدير بالذكر أن مشكل تعدد المصطلح العربي الموضوع للمفهوم الواحد، سار في معظم اللغات الخاصة، فهو وضع عام يمس غالبية العلوم والتقنيات، فإذا نظرنا إلى اللغة العربية المعلوماتية مثلاً؛ نجد أنها عرفت تعدداً مصطلحياً للمفهوم الأجنبي الواحد؛ حتى وإن كانت من العلوم التي أصبحت اليوم محور الدول المتقدمة التي تعرف تطوراً علمياً وتكنولوجياً، وجزء لا يتجزأ من حياة كل باحث ودارس ومؤسسة... ودليل ذلك الجدول التالي الذي يضم بعض المفاهيم الأجنبية التي ترجمت بأكثر من مصطلح داخل معجم مصطلحات المعلوماتية:

الصفحة	المترادفات العربية المعبرة عنه	المفهوم
173	نطاق / مجال	Domaine
88	تدقيق / تفقُّد	Check
317	خط / سطر	Line
321	لائحة / مسرد	List
352	تعديل / تغيير	Modification
375	فارغ / معدوم	Nul
385	مرتبة / رتبة / ترتيب	Order
479	متتالي / تسلسلي / متابعي	Sequence
540	عابر / مؤقت	Transient

¹ عبد العزيز المطاد، المصطلحية واللغة العربية من المقاربات التقليدية إلى المناهج الحديثة، ص132.

اللغات العربية المتخصصة وإشكالية ترادف المصطلحات دة. وردة القويطي

540	متلقٍ / مُجيب	Transponder
-----	---------------	-------------

3. جدول للمصطلحات المترادفة في معجم مصطلحات المعلوماتية¹

ما يلاحظ على هذا المعجم، أنه يعج بالمترادفات المقابلة للمفهوم الأجنبي الواحد مع أن اللجنة العلمية القائمة على إصدار هذا المعجم، أشارت في مقدمته إلى أنها أخذت بالمبادئ الأساسية التي أقرتها المجامع اللغوية عند وضع المقابل العربي والتي كان من أهمها: ألا يوضع للمصطلح الأجنبي الواحد إلا مقابلاً عربياً وحيداً ما لم يكن هناك ضرورة واضحة، بيد أننا لا نجد داخل هذا المعجم أيّ خضوع لهذا المبدأ؛ ولا حتى الضرورة التي أدت إلى خرق هذا المبدأ، خصوصاً وأن المصطلحات التي تم مقابلتها داخل المعجم بأكثر من مصطلح؛ واردة في معاجم معلوماتية أخرى بمقابل واحد.

وما يسري على اللغة المعلوماتية واللغة اللسانية، يسري كذلك على اللغة الكيميائية التي شهدت هي الأخرى استعمال مصطلحين عربيين أو أكثر مقابل مصطلح أجنبي داخل نفس المعجم، ويمكن أن نتأمل في النماذج التالية الواردة في الجدول أسفله لنتبين صدق هذه الدعوى:

الصفحة	المترادفات العربية المعبرة عنه	المفهوم
7	متوفر / متاح	Accessible
8	دقيق / مضبوط	Accurate
34	أنتمون / إثم	Antimonic
49	قاعدة / أساس	Base
55	بيولوجي / علم الأحياء	Biology
58	حصّر / منع / إعاقة / توقّف	Block
61	معزز / داعم	Booster
99	موافق / ملائم	Compatible
99	جدارة / كفاية	competence
107	تحويل / قلب	Conversion
113	خلق / إنشاء	Creation

¹ معجم مصطلحات المعلوماتية، الجمعية العلمية السورية للمعلوماتية، الطبعة الأولى

اللغات العربية المتخصصة وإشكالية ترادف المصطلحات
دة. وردة القويطي

118	دورة / حلقة	Cycle
120	قائم / معتم	Dark
129	إزالة الملوحة / نزع الملح	Desalting
426	مُحمّ / ملتهب	pyrogen
490	لين / رخو	Soft

4. جدول للمصطلحات المترادفة في معجم مصطلحات الكيمياء¹

وكون لغة الرياضيات من اللغات التي تُعرف بوضوح مصطلحاتها وإيجاز مفاهيمها، لأنها تنتمي للعلوم التطبيقية الدقيقة، تسابق الباحثون في وضع المصطلحات المقابلة لها غير أنهم وقعوا في فخ تعدد المصطلحات للمفهوم الرياضي الواحد ودليل ذلك المصطلحات المترادفة الواردة في الجدول التالي:

الصفحة	المترادفات العربية المعبرة عنه	المفهوم
152	تقوس / انحناء	curvature
616	سلمي / عددي	scalar
28	حلقة / طوق	annulus
31	قمة / ذروة	apex
50	قاعد / أساس	base
74	اختزال / اختصار / حذف	cancel
81	فئة / طائفة	category
212	يساوي / يعادل	equate
228	استنفادي / شامل	eschaustive
638	إشارة / علامة	sign

¹ معجم مصطلحات الكيمياء، مجمع اللغة العربية بدمشق

5. جدول للمصطلحات المترادفة في معجم مصطلحات الرياضيات¹

من خلال ما سبق ذكره يمكن القول، إن تعدد المصطلحات المعبرة عن المفهوم الواحد داخل نفس المعجم المختص، وداخل نفس اللغة العربية المتخصصة يوحي إلى حد كبير بالارتباك في استخدام مصطلحات اللغات العربية المتخصصة على اختلاف تخصصاتها، والقصور في التعاطي مع المصطلحات الأجنبية ومفاهيمها. هذه الظاهرة من المفروض ألا يكون لها وجود داخل المجالات العلمية والمعرفية الخاصة، لأن المصطلحات تقتضي مبدأ الأحادية، بمعنى أن المصطلح يقتضي أن يجمع بين تسميته ومفهومه علاقة الأحادية.

3- أسباب الترادف في اللغات العربية المتخصصة

يكاد يجمع معظم المشتغلين بالحقل المصطلحي على أن تعدد المصطلحات العربية للمفهوم الأجنبي الواحد، يعود إلى:

- وضع مصطلحات لغة خاصة معينة، دون الاطلاع على ما هو موجود مسبقا في المعجم الخاص لهذه اللغة، فتتعدد المصطلحات المقترحة للمفهوم العلمي أو التقني.
- اضطلاع جهات ومؤسسات متفرقة ومتعددة (من مجامع لغوية وعلمية؛ وجامعات؛ ولجان الترجمة والتعريب في وزارات التربية...) بوضع مصطلحات اللغات العربية المتخصصة دون الرجوع إلى جهة موحدة، مما ساهم في شيوع ظاهرة الترادف واضطراب مصطلحات اللغات العربية المتخصصة وتشتتها.
- تسارع وثيرة تطور العلوم يفرض تسارعا في وثيرة تعريب المصطلحات، وغالبا ما يؤدي هذا الاستعجال إلى غياب التنسيق في ترجمة مصطلحات اللغات الخاصة الأجنبية، والنتيجة تراكم وتعدد المصطلحات العربية للمفهوم الواحد².
- التعصب القطري؛ ذلك بأن عدداً من العلماء والباحثين يتعصبون للمصطلح الموجود في القطر الذي ينتمون إليه، حتى وإن وجد مصطلح آخر في قطر عربي أو أكثر يبدو لهم أكثر دقة في الدلالة على المفهوم المراد التعبير عنه.
- غياب التعاون بين العلماء والمصطلحيين؛ ذلك بأن وضع المصطلح العربي المناسب لمقابلة المصطلح الأجنبي يحتاج إلى المتخصص في المجال العلمي الذي تتحدد وظيفته في بيان المفهوم وشرحه، وإلى المتخصص في علم المصطلح الذي عليه أن يراعي ضوابط صياغة المصطلح العربي وقواعده. فغالبا ما يكون المتخصص في مجال علمي ما غير متمكن من اللغة نظرا لظروف تكوينه، وغالبا ما يكون المتخصص في علم المصطلح غير ملم بالمفهوم العلمي الذي يدل عليه المصطلح الأجنبي³.
- الاختلاف في الطرائق والمنهجيات التي توضع بها مصطلحات اللغات العربية المتخصصة، الأمر الذي أفضى إلى اختلاف المصطلح وتعدده، ففي حين يفضل بعضهم، مثلا، وسائل لغوية معينة كالاشتقاق والمجاز، يميل بعضهم الآخر إلى وسائل أخرى كالاقتراض والتعريب، فتكون النتيجة وجود مصطلحين للتعبير عن الشيء الواحد، مثل مورفيم/ صرفم؛ وفونيم/ صوتم؛ وبراغماتية/ ذرائعية... إلخ

¹ معجم مصطلحات الرياضيات، مجمع اللغة العربية بدمشق

² وهيبة الرقش، دقة المصطلح في لغات الاختصاص، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 48، المجلد أ، ص 236

³ محمد هيثم الخياط، علم المصطلح لطلبة كليات الطب والعلوم الصحية، ص 248

اللغات العربية المتخصصة وإشكالية ترادف المصطلحات دة. وردة القويطي

- التباين في اللغة المصدر المنقول عنها، بحيث تنطلق دول المشرق العربي من اللغة الإنجليزية لوضع مصطلحات اللغات العربية المتخصصة، في حين تُتخذ الفرنسية في دول المغرب العربي منطلقاً لوضع المصطلحات العربية المتخصصة. هذا الاستخدام المزوج للغتين كمصدر لوضع المصطلحات داخل الوطن العربي، صاحبه تعدد المصطلح وازدواجيته، فمثلاً مصطلح *nitrogine* في الإنجليزية يقابله مصطلح *azote* في الفرنسية، هذان المصطلحان تم اقتراضهما في اللغة العربية الخاصة بالكيمياء فشاع استعمال وتروجين وآزوت.

- قد ينتج ازدواج المصطلح وتعدده في اللغات العربية المتخصصة عن ازدواجيته أصلاً في اللغة الخاصة المصدر، فتنقل تلك الازدواجية إلى العربية عندما يُترجم مصطلحان مترادفان يُستعملان للدلالة على مفهوم واحد بلفظين عربيين مختلفين، مثلما هو الحال بالنسبة للمصطلحين *Root* و *Radical* في الإنجليزية؛ تمت ترجمتهم إلى اللغة اللسانية — أصل وجذر، وهما مترادفان يدلان على نفس المفهوم أو المعنى. والمصطلحين *Alert* و *Alarm*؛ تمت ترجمتهم إلى اللغة العربية المعلوماتية — منبه وإنذار، وهما مترادفان يعبران عن المفهوم ذاته في اللغة الإنجليزية الخاصة بالمعلوماتية.

- تعدد المناهج المتبعة في صوغ المصطلحات: لوضع مصطلح دقيق يعبر عن المفهوم بشكل واضح وشامل داخل لغة ما خاصة، يجب التوفر على منهج واضح ومحدد لهذا الغرض. لذلك فمسألة المنهج تأخذ أهمية بالغة في اللغات العربية المتخصصة، وذلك بغرض بلوغ مطمحين اثنين: أولهما الدقة العالية للمصطلحات، وثانيهما الاستجابة لمتطلبات المشتغلين بالقضايا المصطلحية من مصنفين وإحصائيين ومترجمين في مختلف ضروب العلوم والتقنيات،¹ لكن مسألة تعدد المناهج واختلافها بين المتخصصين في وضع المصطلحات أدى إلى تشتت المصطلح وتعدده وزيادة صعوبة توحيد، وهو ما أشار إليه إبراهيم كايد محمود بقوله: "ومع إيماننا بأهمية المنهج وضرورة الالتزام به، إلا أننا نجد في عالمنا العربي اضطراباً وخلطاً ورؤية غير واضحة في كثير من المناهج التي يسير عليها علماءنا، كل ذلك أدى إلى قصور هذه المناهج وعدم وفائها بالغرض المراد"².

توحي هذه الأسباب المتعددة، أن مهمة توحيد مصطلحات اللغات الخاصة عموماً واللغات العربية المتخصصة تحديداً مهمة صعبة، تحتاج إلى مجهود مضاعف ومكثف من قبل المتخصصين في المجال المصطلحي واللجان العلمية والثقافية، ودليل ذلك أن الدعوة إلى توحيد المصطلحات قديمة جداً ومع ذلك لم يكده يتحقق منها شيء على أرض الواقع، لأن الأمر لا يرتبط بتوحيد المصطلحات داخل الأقطار العربية فحسب؛ بل حتى توحيد مناهج وضع المصطلحات ونقلها، إذ أن القائمين على وضع المصطلحات في اللغة العربية المتخصصة لا يركزون على منهج واحد؛ واضح ودقيق، فلكل سياسته وخلفيته العلمية ومنهجه الذي يستند إليه.

ولعله من المفيد في هذا المجال الإشارة إلى أن ظاهرة تعدد المصطلح للمفهوم الواحد؛ ليست وفقاً على اللغات العربية المتخصصة وحدها، بل نجدتها كذلك في اللغات الأجنبية كالفرنسية والإنجليزية، وقد نبه عدد من الباحثين الغربيين أمثال فيلبر ودوبوك وديبوا وكريستين دوريو... وغيرهم، إلى وجود ظاهرة الترادف في الدراسات اللغوية الأجنبية، حيث ميز ديوبوا بين نوعين من المترادفات التي قد تمس اللغات الخاصة الأجنبية:

¹ محمد هيثم الخياط، علم المصطلح لطلبة كليات الطب والعلوم الصحية، ص42

² إبراهيم كايد محمود، المصطلح ومشكلات تحقيقه، اللسان العربي العددان 55/56، ص16

اللغات العربية المتخصصة وإشكالية ترادف المصطلحات دة. وردة القويطي

- مترادفات مطلقة (كاملة): عندما يكون للمصطلحات المترادفة نفس المعنى، وقابلة لاستبدال بعضها البعض في كل السياقات، وهي حالة نادرة الوقوع في اللغات الخاصة الأجنبية.

- مترادفات جزئية: عندما يكون للمصطلحات المترادفة معاني متقاربة جدا لدرجة يصعب على غير المتخصص التفريق بينها، وهذا ما يجعلها غير قابلة للاستبدال مع بعضها البعض؛ كونها تتحقق في سياقات تواصلية مختلفة¹.

أما فيلبر فقد أرجع أسباب ظهور المترادفات في اللغات الخاصة الغربية إلى الاستعمالات المختلفة والمتعددة للمصطلح المحلي إلى جانب مصطلحات من أصل مختلف مثل:²

- استعمال المصطلح المحلي جنبا إلى جنب مع المصطلح الدولي:

الجوهر/ المادة (substance) = (matter) المادة

- استعمال المصطلح المحلي جنبا إلى جنب مع المصطلح المُقترَض:

مكتب (bureau) = طاولة الكتابة (writing desk)

- استعمال أسماء المخترعين وخصائصهم الجوهرية (أو الخارجية) كعناصر للمصطلح:

تأثير حراري (effet thermique) = (effet johnson) تأثير جونسون

- استعمال المصطلح جنبا إلى جنب مع الرمز (في الفيزياء، والكيمياء... إلخ) أو الاختصار:

Eau = H2O الماء

Résistance = R المقاومة

- استعمال المصطلح العلمي جنبا إلى جنب مع اسم العلامة التجارية أو الرمز:

حمض أستيل الساليسيليك (acide acétylsalicylique) = aspirine (علامة تجارية)

(Chimie) = C9H8O4

- استعمال المصطلح العلمي جنبا إلى جنب مع المصطلح العام:

صداع (céphalée) = (mal de tête) ألم الرأس

واستنادا لما سبق ذكره نقول، إن وجود الترادف داخل اللغات الخاصة عموما واللغات العربية المتخصصة تحديداً، ينهك مصطلحاتها ويفقدها أهم الخصائص الجوهرية التي تتميز بها عن اللغة العامة وهي الدقة والخصوصية والوضوح والأحادية الدلالية بين المصطلح والمفهوم. فإذا كان الترادف في اللغة العامة سمة من سمات الشراء اللغوي؛ فهو في اللغات الخاصة مصدر للتشويش وعائق من عوائق التواصل بين المتخصصين ويؤدي إلى الغموض في فهم المعنى المقصود.

¹ J Dubois, Dictionnaire de linguistique, p 465

² Helmut Felber, Manuel de terminologie, p154

وأمام هذا الوضع الفوضوي الذي تشهده مصطلحات اللغات العربية المتخصصة كان لا بد من حصول ردة فعل من قبل المختصين في المجال المصطلحي وهو الدعوة إلى توحيد المصطلحات، لتجاوز إشكالية تعدد المفاهيم وتشتت المصطلحات.

4- سبل توحيد المصطلحات داخل اللغات العربية المتخصصة

إن توحيد مصطلحات اللغات الخاصة عموماً واللغات العربية المتخصصة بشكل خاص داخل الأقطار العربية غاية يصبو إليها كل الباحثين والمشتغلين بالمجال المصطلحي، لتغلب على التعددية المصطلحية وحل مشكل سوء التفاهم بين المتخصصين في مجال معرفي معين، لذلك أولوه علماء المصطلح عناية كبيرة لما له من دور وأهمية في بناء مصطلحات موحدة داخل اللغات الخاصة؛ وتحقيق الوظيفة التواصلية العلمية بين أهل الاختصاص.

فضمان التواصل العلمي الناجح بين المتخصصين داخل اللغات العربية المتخصصة، يرتبط بمدى خضوع مصطلحات هذه اللغات لمبدأ الأحادية بين المصطلح والمفهوم؛ الذي ينصّ على تخصيص مصطلح واحد للمفهوم العلمي الواحد، وتمثيل المفهوم العلمي الواحد بالمصطلح الواحد لا أكثر، واعتماده في الاستعمال بين المتخصصين داخل لغة خاصة واحدة. وهذا يعني أن عملية ضبط المصطلحات وتوحيدها تستلزم من أهل الاختصاص الاتفاق على وضع قوانين موحدة أو نظام موحد لتوليد المصطلحات وبالتالي تحقيق مبدأ الأحادية بين المصطلح والمفهوم، لضمان سلامة التواصل بين المتخصصين والحصول على معنى موحد في أذهانهم. وفي هذا الشأن حرص علماء المصطلحية على وضع بعض الخطوات التي يجب البدء بها للحد شيئاً ما من فوضى مصطلحات اللغات العربية المتخصصة وتعددتها:

- تثبيت موقع كل مفهوم في منظومة المفاهيم الخاصة بتلك اللغة المتخصصة، طبقاً للعلاقات المنطقية بين تلك المفاهيم.
 - تثبيت معاني المصطلحات عن طريق تعريفها.
 - تخصيص كل مفهوم بمصطلح واضح، يتم اختياره بدقة من بين المترادفات الموجودة.
 - وضع مصطلح جديد للمفهوم المستحدث عندما يتعذر العثور على المصطلح المناسب من بين المترادفات الموجودة.¹
- إن الاعتماد على هذه الخطوات كبدائية لبناء مصطلحات عربية خاصة موحدة؛ من شأنه أن ينتج لنا مصطلحات تحمل السمات الأساسية للمصطلح العلمي: الدقة والوضوح والإيجاز، هذه السمات التي تحقق الوظيفة التواصلية للمصطلح داخل اللغات الخاصة بشكل عام.

¹ علي القاسمي، علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العملية، ص 349

حاولنا في هذه الورقة التطرق إلى قضية مهمة تترك حل العاملين بالدراسات المصطلحية وهي قضية ترادف المصطلحات في اللغات الخاصة عموماً واللغات العربية المتخصصة بشكل خاص. فمسألة توحيد مصطلحات اللغات العربية المتخصصة في الأقطار العربية وتفادي إشكالية تعدد المصطلحي للمفهوم الواحد، مطلباً يسمو بتحقيقه حل العاملين بالمجال المصطلحي للتغلب على فوضى وتشتت المصطلح وكذا تعدده، فاللغات الخاصة مهما كان مجال اشتغالها؛ تتطلب دقة ووضوح مصطلحاتها فلا يجوز أن يكون للمفهوم الواحد أكثر من مصطلح، ولا أن يكون للمصطلح الواحد أكثر من مفهوم، فالعلاقة الدلالية بين المصطلح والمفهوم لا يجب أن تتجاوز الأحادية داخل أي لغة خاصة معينة.

إلا أن أمر تحقيق توحيد المصطلحات، يبقى مستعصياً في ظل ما تعرفه مصطلحات اللغات العربية المتخصصة من فوضى عارمة في الاستعمال أدت إلى عدم استقرارها داخل الميادين المتخصصة، وهو ما يمكن تلخيصه في ظاهرة الترادف المصطلحي، التي تعتبر من الظواهر اللغوية التي تعيق عملية توحيد المصطلحات في اللغات العربية المتخصصة، كونها السبب المباشر في شيوع إشكالية تعدد المصطلحات للمفهوم الواحد، الأمر الذي أدى إلى تداخل المصطلحات مع بعضها البعض وفقدانها خاصية الدقة والوضوح، وبالتالي إعاقه التواصل بين المتخصصين داخل اللغات العربية المتخصصة. لهذا استبعدت النظرية العامة للمصطلحية هذه الظاهرة داخل اللغات الخاصة لأنها تخرق أهم المبادئ التي يقوم عليها المصطلح والمتعلقة بأحادية العلاقة بين المصطلح والمفهوم.

المصادر والمراجع:

- إبراهيم بن مراد، من قضايا المنهج في نقل المصطلح العلمي ووضعه وتقييسه في اللغة العربية، مجلة المعجمية، العدد 8، تونس 1992، (ص 45-68).
- إبراهيم كايد محمود، المصطلح ومشكلات تحقيقه، مجلة اللسان العربي العددان 56/55، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، مكتب تنسيق التعريب، الرباط 2003، (ص 8-29).
- أبي البقاء أيوب الكوفي، الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، الطبعة الثانية، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر، بيروت (1419هـ / 1998 م).
- المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات، إشراف ليلي المسعودي ومحمد شباضة، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم مكتب تنسيق التعريب، سلسلة المعاجم الموحدة رقم 1، الرباط 2002.
- عبد العزيز المطاد، المصطلحية واللغة العربية من المقاربات التقليدية إلى المناهج الحديثة، منشورات الرباط نت 2017.
- علي القاسمي، علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العملية، الطبعة الأولى، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت- لبنان 2008.
- علي بن محمد الشريف الجرجاني، معجم التعريفات، تحقيق ودراسة محمد صديق المنشاوي، دار الفضيلة للنشر والتوزيع 1413.
- مبارك مبارك، معجم المصطلحات الألسنية، الطبعة الأولى، دار الفكر اللبناني 1995.
- محمد هيثم الخياط، علم المصطلح لطلبة كليات الطب والعلوم الصحية، منظمة الصحة العالمية، بيروت-لبنان 2007.
- معجم مصطلحات الرياضيات، مجمع اللغة العربية بدمشق، الطبعة الأولى 2018.
- معجم مصطلحات الكيمياء، مجمع اللغة العربية بدمشق، الطبعة الأولى 2014.
- معجم مصطلحات المعلوماتية، الجمعية العلمية السورية للمعلوماتية، الطبعة الأولى 2000.
- وهيبه الرقش، دقة المصطلح في لغات الاختصاص، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 48، المجلد أ، ديسمبر 2017، (ص 231-241).
- Helmut Felber, Manuel de terminologie, centre internationale d'information pour la terminologie (Infoterm), paris 1987.
- Jean Dubois, Dictionnaire de Linguistique, Larousse 2002.

عيوب المعاجم العربية:

نظرة نقدية لتطوير آفاق الصناعة المعجمية

الباحث زروق عبد الإله

أستاذ مادة اللغة العربية لسلك الثانوي التأهيلي

أستاذ مادة التواصل لتكوين المهني

طالب حث بسلك الدكتوراه

عضو ضمن فريق الدراسات اللغوية والأدبية بمركز كرت للدراسات والأبحاث

المملكة المغربية

الملخص:

يحاول هذا البحث النظر في بعض عيوب المعاجم (القديم والحديث) من خلال بعض النماذج التي تظهر فيها هذه العيوب بشكل واضح وجلي، وليس القصد هنا الوقوف عند العيوب كلها وإنما العيوب التي تشكل عقبة عند الباحث خاصة، وعند العامة عامة ممن كانت لهم ضالة فيها، أما المتخصص في الصناعة المعجمية سيدرك أن العيوب المعجمية أكبر مما ذكر، ولذلك تم التركيز في هذه الورقات على قضيتين مهمتين هما: الترتيب والتعريف، إذ يتصلان اتصالاً مباشرة لغاية النفع للمعجم عند مستعمله، فصعوبة البحث ويسرها مرتبطة لترتيب بدرجة أولى وكلما كان منهج الترتيب معقداً جعل الهدف المرجو صعباً والعكس صحيح. وعند الوصول إلى الكلمة المرادة ينبثق أمامنا مشكل التعريف، إذ الغاية منه الشرح والإيضاح والتفسير وإزالة الإبهام فكيف إذا تحول المعجم من هذه الوظيفة إلى وظيفة عكسية تماماً؟ بدل الإيضاح يلتمس الغموض والإغلاق...

وفي محاولة لتوجيه الصناعة المعجمية (على الأقل التي ستأتي مستقبلاً) في هذه الورقات للتنبيه إلى هذه المشاكل وإلى ضرورة وضع القارئ- البسيط والمبتدئ أولاً، والباحث والمتقّف غير المتخصص في حقل اللغة نياً- في الاعتبار عند التأليف، ليكون المعجم خادماً لكل الفئات، لا لمن كان له حظ من التخصص فقط.

الكلمات المفتاحية: العيوب المعجمية، الترتيب المعجمي، التعريف المعجمي، صعوبة البحث، وضوح الشرح، المستعمل غير المتخصص، تطوير الصناعة المعجمية.

مقدمة:

سعت المعاجم منذ نشأتها إلى إزالة العُجمة والعُموض عن الألفاظ، وحفظ اللغة من الزوال والاندثار، لازمةً بذلك منهاجا خاصا في الجمع والتعريف والترتيب، ومُسائلةً هذه الألفاظ من جهة أصالتها وفصاحتها، ومدى ارتباطها ببيان العربي وانسجامها مع معانيه، وقد كان المهّد الأول لهذه الصناعة المعجمية مع العرب. فقد توافرت متطلبات ظهور أول معجم في ريف البشرية المعروف، في البلاد العربية، ونتيجة لذلك فقد ولد فيها أقدم معجم عثر عليه لحد الآن¹.

وارتبطت هذه النشأة لمعاجم العامة التي تُعنى للغة ومعانيها بين عامة الناس، فكان أول معجم ضجّ مع "الخليل بن أحمد الفراهيدي" (ت. 175 هـ / 791 م) الموسوم ب: "العين" (ومن الطبيعي أن يكون هذا المعجم في اللغة العامة، إذ الحاجة كانت أمسّ إلى جمع شتيتها أولا وتدوين الرصيد المعروف منها)².

وقد استمر التصنيف المعجمي بعد كتاب العين بظهور مجموعة من المعاجم التي تعنى بغريب القرآن والحديث، ومعاجم أخرى جاءت في شكل رسائل لغوية تهتم بحقل من الحقول، ليظهر في الفترة ذاتها (-أي النصف الأول من القرن الثالث- معجمان علميان مختصان، إلا أنهما ليسا من وضع علماء عرب- فالحركة العلمية العربية لا تزال آنذاك في مرحلة الإنشاء- بل هما معجمان مترجمان من اللغة اليونانية، والمعجمان هما "المقالات الخمس" -ويسمى أيضا "كتاب الحشائش"- للعالم اليوناني "ديوسقوريدس" العين زربي وهو مئة نقل "اصطف بن سبيل"، وكتاب "الأدوية المفردة" للعالم اليوناني "جالينوس البرغامي" وهو من نقل حنين بن إسحاق³.

هكذا سيغدو في تقسيم المعاجم صنفان، صنف عام يُعنى للغة عامة وصنف خاص يختص بمصطلحات في حقل معين، ولكل صنف من هذين الصنفين طريقته الخاصة في التعريف ومرتكزاته في الشرح والإيضاح.

وعلى الرغم من الجهود المبذولة في الصناعة المعجمية إلا أنها لم تخلُ من عيوب وزلات ونقائص. إذ (يعد العمل المعجمي من أصعب مجالات النشاط لعلم اللغة، فهو يتطلب مواصفات خاصة في صناعة يندر توافرها الآن، وهو نيا يتطلب دقة وصبرا متناهيين ولذا يذهب Gleason قائلا: "إن عمل المعاجم عمل مضجر إلى أقصى حد... إنه الدقة... إنه عبء عظيم لا يمكن تصديقه وإلى جانب هذا وذاك فإن العمل المعجمي يستلزم معرفة كل شيء عن اللغة المعنية، والخصائص الملائمة لوحداها المعجمية، والنظام العام للغة، كما يستلزم تكوين صورة واضحة عن مستعمل المعجم وهدفه وتفكيره)⁴.

ولذلك تحاول هذه الدراسة الوقوف عند بعض العيوب التي شكلت عقبة أمام الباحث والصانع المعجمي أولا والقارئ نيا، وذلك لوقوف عند أهم عناصر الصناعة المعجمية ومكوّناتها، المتمثلة في قضاء الكبرى، وهي: الترتيب والتعريف، وما تعانیه من نقائص وعيوب، وهو ما سيأتي بيانه من خلال حل الإشكالات الآتية:

- ما هي العيوب المنهجية للمعاجم على مستوى الترتيب والتعريف؟ وكيف تؤثر هذه العيوب على فعالية المعجم وقدرته على خدمة المستخدم له؟
- وإلى أي مدى يشكل اعتماد المعاجم العربية نظام الترتيب الصوتي عائقا أمام المستخدم؟

¹ علي القاسمي: المعجمية العربية بين النظرية والتطبيق، مكتبة لبنان، شرون، ط1، 2003، ص24.

² إبراهيم بن مراد: دراسات في المعجم العربي، دار الغربي الإسلامي، ط1، ص9.

³ المرجع نفسه، ص10 بتصرف.

⁴ أحمد مختار عمر: التفكير اللغوي عند العرب، الناشر "عالم الكتب". القاهرة، مصر، ط6، 1988، ص161

عيوب المعاجم العربية: نظرة نقدية لتطوير آفاق الصناعة المعجمية الباحث زروق عبد الإله

- هل تحترم المعاجم في قضية التعريف نوعيتها التي تُصنف تحتها؟ وهل يؤدي هذا التعريف وظيفته التي وضع لأجلها؟
1) الترتيب المعجمي:

أ- مفهوم الترتيب المعجمي:

يقصد لترتيب المعجمي ذلك المنهج المتبع في تنظيم المداخل المعجمية وموادها وطريقة عرضها مع معانيها، وذلك لاستعانة بخطة ذات نمط منطقي يكون بمثابة خريطة طريق لتسهيل الوصول إلى الكلمة المراد معرفتها وتعريفها.

في السياق ذاته يُعرف "محمد القطيطي" الترتيب المعجمي لمعنى نفسه، يذهب قائلا: (الترتيب هو المنهج الذي يسلكه واضع المعجم في تصنيف المداخل المعجمية وترتيبها، وترتب دلالتها تحت كل مدخل منها، ويتمثل ذلك في وضع ألفاظ المداخل أيهما في أولاً، وأيهما في ثانياً، وقد عدّه المحدثون -الترتيب- الركن الأساسي في المعجم، فهو يحفظ وقت مستعمل المعجم، ويضبط عملية الرصد والتسجيل، فلا يضيع شيئاً من المادة المعجمية، ويكشف عن العلاقة بين مشتقات المادة الواحدة)¹.

فالغاية إذن من الترتيب هي جعل العمل المعجمي مجانياً للعشوائية، إذ إنه قرار منهجي استباقي، يحفظ وقت المستخدم للمعجم، ويضبط عملية الجمع وتسجيل المادة، كما أنه يمنع ضياع المادة اللغوية أو إهمالها. كما أنه يكشف عن العلاقات بين الكلمات المشتقة من أصل واحد، وذلك حينما يرجعها المعجمي إلى حروفها الأصلية ويجعلها ضمن مدخل واحد.

ب- أنواع الترتيب المعجمي:

تعددت أنواع الترتيب المعجمي وعلى هذا الأساس اختلفت المدارس المعجمية لاختلاف مناهجها (ما بين اتجاه يعتمد الحرف الأول من جذر الكلمة دون غيره كما هو وارد في كتاب "الحجيم" للشيباني، واتجاه لا يكتفي بمراعاة الحرف الأول من جذر الكلمة ولكنه يراعي أيضاً ما بعده، فيسير من اليمين إلى اليسار حرفاً بعد حرف، كما هو مطبق في "أساس البلاغة" للزمخشري. واتجاه يراعي الحرف الأول من الكلمة بحسب صورتها التلفظية لا حسب الجذور أو الأصول الاشتقاقية... واتجاه يعتمد اللائحة الصوتية وتقاليب كل كلمة وتعدد الأبنية كما هو مطبق في كتاب "العين". واتجاه يعتمد الحرف الأخير أولاً ثم الأول فالأوسط كما هو متبع في كتاب "الصحاح" ومدرسته، واتجاه مخالف لكل ما سبق وهو الذي يقسم الألفاظ حسب حقولها الدلالية متدرجاً من الكل إلى الجزء، كما هو في "المخصص" لابن سيده وأشباهه. وأخيراً هناك الاتجاه الفريد من نوعه الذي استخدمه الفارابي في كتابه "ديوان الأدب" القائم على ترتيب الألفاظ حسب أبنيتها الصرفية لا حسب ما تبتدئ أو تنتهي به.²

ويمكن أن نلخص هذه المدارس فيما يلي:

¹ محمد القطيطي: أسس الصياغة المعجمية في كشاف اصطلاحات الفنون، دار حرير للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، ط1، 1431 هـ- 2010م، ص64.

² د. عبد العلي الوديعري: قضا المعجم العربي في كتابات ابن الطيب الشرقي، منشورات عكاظ، الطبعة الأولى-الطبعة الأولى-الطبعة الأولى، 1409 هـ 1989، ص249.

عيوب المعاجم العربية: نظرة نقدية لتطوير آفاق الصناعة المعجمية
الباحث زروق عبد الإله

نوع المعجم	نماذج له
1. معاجم المعاني	- الغريب المصنف لأبي عبيد القاسم بن سلام (157-224 هـ) - متخير الألفاظ لابن فزرس (329-395 هـ) - المخصص لابن سيده (398-457 هـ)
2. معاجم الترتيب الصوتي	- العين للخليل بن أحمد (100-170 هـ) - تمذيب اللغة للأزهري (282-370 هـ) - المحكم لابن سيده (398-458 هـ)
3. معاجم الأبنية	- ديوان الأدب للفارابي (350 هـ) - شمس العلوم لنشوان بن سعيد الحميري (467-538 هـ) - مقدمة الأدب للزمخشري (467-538 هـ)
4. معاجم الترتيب الألفبائي حسب أوائل الكلمات (بعد التجريد)	- أساس البلاغة للزمخشري (467-538 هـ) - المصباح المنير للفيومي (770 هـ) - المعجم الوسيط (مجمع اللغة العربية لقاهرة) - المعجم العربي الأساس (المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم)
5. معاجم الترتيب الألفبائي حسب أواخر الكلمات (بعد التجريد)	- الصحاح للجوهري (393 هـ) - لسان العرب لابن منظور (630-711 هـ) - القاموس المحيط للفيروز دي (729-817 هـ) - ج العروس للزبيدي (1145-1205 هـ) ¹

إن هذا الاختلاف الحاصل في قضية الترتيب يعكس تباينا في التصور الذهني لمسألة اللغة، وكل منهج يحمل رؤية فلسفية خاصة ويخدم غرضا معينا، ويعكس عقلية عصرها وخلفية مصنفها، مما يجعل هذا التعدد ثراء لا اختلافا عشوائيا. كما يعكس هذا الاختلاف محاولات جادة من المعجميين لتجاوز النقص الحاصل فيها، وهو ما سيأتي...

ج. عيوب الترتيب:

إذا كانت الغاية من الترتيب المعجمي هي تسهيل عملية البحث في المعاجم وتنظيم المواد بكيفية تُسهّل الوصول إليها، والإحاطة للغة من دون نسيان أو تجاوز أي لفظ، فإنه في كثير من الأحيان يخرج الترتيب عن وظيفته وبدل التيسير ينهج التعسير، وذلك يرجع إما لصعوبة المنهج أو لتقصير فيه، ويمكن أن نعرض لذلك على سبيل التمثيل لا الحصر معجمين أحدهما قديم والآخر حديث: أما الأول فهو "معجم العين" للخليل بن أحمد الفراهيدي، وهو ينتمي لمدرسة الترتيب الصوتي، التي تعتمد في ترتيب الحروف على مخارجها الصوتية من أعماق نقطة في الحلق إلى الشفاه، (وكان من أثر المنهج الذي سارت عليه هذه المدرسة أن وقعت في بعض الأخطاء والمآخذ، التي ظهرت بشكل رز في الكتب الأولى، وحاولت الكتب الأخيرة أن تلتطف منها كثيرا).

¹ أحمد مختار عمر: صناعة المعجم الحديث، عالم الكتب الحديث، القاهرة، مصر، ط2، 2009م، ص37

عيوب المعاجم العربية: نظرة نقدية لتطوير آفاق الصناعة المعجمية الباحث زروق عبد الإله

وأول هذه المآخذ صعوبة البحث فيها، ومشقة الاهتداء إلى اللفظ المراد، واستنفاد الوقت الطويل من الباحث، بسبب الترتيب على المخارج والأبنية والتقاليب. وكثيرا ما وقع المؤلفون أنفسهم في أخطاء في تلك الخطوات، بوضع كلمة في غير بنائها أو اعتبار حرف مزيد أصليا، أو العكس، أو ما إلى ذلك مما يستحيل معه على القارئ الوصول إلى طلبته¹.

ولم يكن الانتقاد بمس كتاب العين في الوقت الحالي فقط، بل إنه لم يسلم قديما من النقد كذلك رغم مكانته اللغوية، فقد وضع له "الإمام السيوطي" في كتابه "المزهر" سماه (قدح الناس في كتاب العين) وساق فيه جملة من آراء علماء اللغة ممن يعتد بهم، ومن جملة ما ذكر رأي "ابن جني" يقول فيه: (أما كتاب العين ففيه من التخليط والخلل والفساد ما لا يجوز أن يُجمل على أصغر أتباع الخليل، فضلا عنه نفسه، ولا محالة أن هذا التخليط لحق هذا الكتاب من قبل غيره، فإن كان الخليل فيه عملاً فلعله أوماً إلى عمل هذا الكتاب إيماء ولم يله بنفسه، ولا قرره ولا حرره، ويدل على أنه كان نحو نحوه أنني أحد فيه معاني غامضة، ونزوات للفكر لطيفة، وصيغة في بعض الأحوال مستحكمة، وذاكرتُ به يوماً أعلني فرأيتُه منكراً له، فقلت إن تصنيفه مُنساق متوجه، وليس فيه التعسف الذي في كتاب الجمهرة، فقال: الآن إذا صنّفَ إنسان لغة لتزكية تصنيفاً جيداً يؤخذ به في العربية أو كلاهما هذا نحوه)².

أما المعجم الحديث فهو "المعجم الوسيط" لمجمع اللغة العربية لقااهرة، فهو بمجهود جماعي مؤسسي، ومعنى ذلك أن الخطأ فيه أقل منه مما يكون في العمل الفردي، ثم إن وضعه بدءاً كان لغاية تعليمية، فقد حثت وزارة المعارف (التعليم) سنة 1940 على إنتاجه لتسهيل عملية البحث للطلاب، ولذلك اختار هذا المعجم الترتيب الألفبائي اعتبار الأواخر في ترتيب المداخل، وذلك اعتماد الأصول أو الجذور، بحيث يتم إزالة الزوائد والاعتماد على البنية الأصلية للكلمة.

لكن رغم فهجه لمنهج بسيط في قضية الترتيب إلا أنه لم يسلم من مجموعة من العيوب في هذا الباب، وهي عيوب يشترك معه فيها غيره من المعاجم، من ذلك:

عدم التقيد لتسلسل الألفبائي للمدخل دائماً، من أمثلة ذلك (وضع "أرثودكس" قبل "أرث" والحال أن التضعيف في الراء من ب الزدة وأن ثلاثي الفعل هو "أرث" ومنه "الإرث"...) ³.

وهذا يخلق ارتباكاً لدى الباحث، إذ إن إحكام الصنعة المعجمية تكمن ابتداءً في قضية الترتيب والالتزام بها، فأول طريق يسلكه الباحث في المعجم هو طريق الترتيب، ولعله عند البحث يتوجه قصداً إلى موقع اللفظ ألفبائياً ولا يحصل مبتغاه فينصرف عن ذلك ظناً غياب هذا اللفظ من المعجم.

ومن المشاكل المنهجية كذلك في قضية الترتيب في المعجم الوسيط ترتيب الألفاظ الأعجمية، ومن ب الإنصاف أن نشير إلى أن المعجم الوسيط (فيه تجديد من نواحٍ شتى، منها خاصة طريقة ترتيب اللفظ الأعجمي وتعريفه، فلقد رُتب بحسب ترتيب حروف

¹ حسين النصار: المعجم العربي نشأته وتطوره، ص 305.

² العلامة عبد الرحمن جلال الدين السيوطي: المزهر في علوم اللغة وأنواعها، ضبط وتصحيح: محمد أحمد جاد المولى بك. علي محمد البحراوي. محمد أبو الفضل إبراهيم، ج 2، المكتبة العربية، بيروت، لبنان، ص 79.

³ إبراهيم بن مراد: مشاكل الترتيب المنهجية في المعجم العام العربي الحديث: تطبيق على المعجم الوسيط، مجلة المعجمية - تونس ع3- 1987، ص 7.

عيوب المعاجم العربية: نظرة نقدية لتطوير آفاق الصناعة المعجمية الباحث زروق عبد الإله

هجائه. وفي ذلك إقرار بخصوصيته، وهي أنه لا يخضع للأصل الاشتقاقي الذي يخضع له اللفظ العربي. وتُهج في تعريفه منهج تحديد مستويات عجمته بواسطة مصطلحات، بعضها قديم، ولكن أعيد ضبط مفهومه - كـ "مغرب" و"دخيل" و"مولد" و"محدث"¹

لكن مع ذلك يبقى اللفظ الأعجمي مشكلة، ليس في المعجم الوسيط فقط بل حتى في المعاجم القديمة كذلك، ومشكلته متصلة بمسألة اشتقاقية وهي اشتقاق العربي من الأعجمي، ومن أمثلة ذلك (إيراد المصنف لفظة الاستيرق تحت "برق" فأنزل الألف والسين والتاء فيها - وهي نصف الحروف منزلة "استخرج" مع أنه ذكر الاستفداج في "سفدج" وكذلك أورد الأرجوان في "رجو" فأنزلها منزلة الأفعوان والأفحوان مع أنهما عجمية فكان ينبغي أن تُعامل معاملة العُفوان. وبهذا الاعتبار أبعدها من أصل وضعها وحقبها عن طلبها... وفي الواقع فإن اعتبار زدة الحروف في الألفاظ الأعجمية أمرًا غريبًا لأن شأن المزيد أن يستغني عنه لأصل الذي زيد عليه وهنا ليس كذلك إذ لا شيء من الهمزة والالف والنون في أرجوان زائد، ومن ثم يتعين إيراده في "أرج"²

2) التعريف المعجمي:

أ. مفهوم التعريف المعجمي:

يقصد لتعريف المعجمي تبين وبيان الوحدات المعجمية وتقديم معلومات دلالية بمختلف المستويات اللغوية حولها (والتعريف هو النوع من التعليق على اللفظ، أو العبارة، وهو كذلك شرح نص - اللفظ أو العبارة - وهو يفترض أن يكون لكل لفظ أو عبارة مقابل، أي أنه يفترض منطقيًا وجود دلالة كونية تعادل اللفظة أو العبارة المعنيتين. وتظهر تلك الدلالة زوجًا من المتزادات يكون إما لفظًا فداً أو جملة. فنستطيع أن نعوض لفظة بلفظة أو جملة بجملة من ذلك: الأبح: السمين، الأبح: الوتر الغليظ، الصوت من أو ر العود.

إن التعريف المعجمي المعروف ينقسم إلى قسمين مشهورين...: التعريف الاسمي ومنهجه تعريف المدخل سم مفرد أو جملة تبدأ سم لأن حالة الاسمية تستعمل غالبًا في التعريف. فقلّ أن يستعمل الفعل لتعريف المدخل...

والتعريف المنطقي: إنه تعريف خارج عن اللغة يعتمد المنطق، فهو يصنف الكلمات بحسب المجرّد والمحسوس والحقيقة والمجاز وكثيرًا ما يفسر المدخل بجملة أو بنص يصف مضمونها من دون أن يعرفها لغو...³

والتعريف هنا إنما هو فعل إجرائي غايته الإيضاح وهذه مهمته الطبيعية، والذي يتم عبر طرق متعددة إما مرادف أو لُضد أو المثال أو لشرح والتفسير...، كما قد يضم معلومات مختلفة عن المادة سواء من الناحية البنائية (صرف نحو...) أو من الناحية الدلالية (معجميا، سياقيا...)

ب. عيوب التعريف:

إن قضية التعريف من القضايا الجوهرية في صناعة المعاجم العربية، حيث تشكل الطريقة التي تُعرّفُ بها المفردات اختبارًا حقيقيًا لدقة المعجم وفائدته ومدى عمليّته، وعلى الرغم من الجهود الكبيرة التي بذلها المعجميون العرب (قديمًا وحديثًا)، سواء في المعاجم

¹ هلال بن حسين: منهج معالجة اللفظ الأعجمي في المعجم العربي الحديث: تطبيق على المعجم الوسيط، مجلة المعجمية - تونس ع 11 - 1995، ص 73.

² إبراهيم بن مراد: مشاكل الترتيب في المعجم العام العربي، ص 24.

³ محمد رشاد الحمراوي: من قضايا المعجم العربي قديمًا وحديثًا، المعهد القومي لعلوم التربية، ط 1، 1986، ص 165.

عيوب المعاجم العربية: نظرة نقدية لتطوير آفاق الصناعة المعجمية الباحث زروق عبد الإله

العامة أو الخاصة) إلا أنه ما تزال تعاني من عدة عيوب منهجية في ب التعريف، تصرفه عن وظائفه الأساسية: (شرح المعنى، بيان النطق، بيان الهجاء، التأصيل الاشتقاقي، المعلومات الصرفية والنحوية، معلومات الاستعمال، المعلومات الموسوعية...) ¹ ويمكن أن نقدم شيئاً من هذه العيوب فيما يلي:

- الغموض والإبهام:

ترتبط ظاهرة الغموض في المعاجم أسباب كثيرة يمكن أن نعزب بعضها على سبيل المثال لا الحصر على الشكل التالي:

- **الاكتفاء بالترادف:** قد يكون الترادف في بعض الأحيان حلاً سريعاً لكن إذا كان اللفظ معقداً غريباً إنه يُحتاج إلى وسيلة أخرى، وقد نصادف في بعض الأحيان أن هذا الترادف نفسه يحتاج إلى شرح، من أمثلة ذلك ما ورد في معجم "القاموس المحيط" في شرح كلمة (الأيق) حيث قدم "الفيروزا دي" كلمة (المريط) كمرادف لها، وكلاهما يحتاج لشرح ².
- **الشرح بالاشتقاق:** هو من العيوب المربكة، إذ لا يمكن شرح الشيء بمشتقه ومادته الأصلية غير معروفة، كشرح كلمة (ن) لعبارة التالية تَبَّأْتُ الطَّرِيقَ والأثر: بمعنى كَبَّأْتُهَا ³.
- **الاختصار الشديد:** وذلك حينما يكتفي المعجمي يراد معنى واحد للجذر اللغوي، وهذا كثير الحضور عن ابن فارس، وليس المقصود هنا الحديث عن الأصل وإنما المعاني المتفرعة عنه، من أمثلة ذلك: كلمة (زقب) يقول في شرح هذه المادة (الزء والقاف والباء كلمة. يقال طريق زقب أي ضيق) ⁴.

بينما قد نجد لها معنى آخر غير الضيق كمعنى الدخول والإنشاد، أو اسم علم لموضع ما... ⁵.

الخلط بين المعنى العام والخاص:

على الرغم من وضوح التصنيف النظري بين المعاجم العامة والخاصة، فإن الواقع العملي لعدد غير قليل من الإصدارات المعجمية يكشف عن وجود خلط واضح بينهما، وهذا العيب لا يقلل من قيمة هذه المعاجم فحسب، بل يخلق فجوة في الفهم الدقيق للغة، خاصة عند طلبة العلم والباحثين فضلاً عند العامة، إذ إن تقديم المعجم لمعلومات دلالية لا تحترم تصنيفه المعجمي ونوعه، فلا يُعلم تبعاً لذلك المعنى العام من الخاص، من أمثلة ذلك:

كلمة "الجوع": يراد بها في المعاجم المختصة أو الحاجة إلى الطعام، يقول ابن فارس (الجيم والواو والعين، كلمة واحدة، فالجوع ضد الشبع) ⁶.

وعند صاحب اللسان المعنى ذاته (الجوع اسم للمخمصة وهو نقيض الشبع...) ⁷.

¹ د. سالم سليمان الخماش، المعجم وعلم الدلالة، ص 87.

² مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآ دي، القاموس المحيط، تحقيق: أنس محمد الشامي و زكر جابر أحمد، دار الحديث القاهرة، مصر، 1429 هـ - 2008 م، مادة (أيق).

³ مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآ دي، القاموس المحيط، مذكور، مادة (ن).

⁴ أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكر، مقاييس اللغة، تحقيق عبد السلام هارون، دار الفكر/ مادة (زقب).

⁵ ابن منظور: لسان العرب، تحقيق عبد على الكبير ومحمد أحمد حسب وهشام محمد الشاذلي/ دار المعارف - القاهرة/ مادة (زقب).

⁶ أحمد بن فارس، مقاييس اللغة، مادة (جوع).

⁷ ابن منظور: لسان العرب، مادة (جوع).

عيوب المعاجم العربية: نظرة نقدية لتطوير آفاق الصناعة المعجمية الباحث زروق عبد الإله

والمعنى المقدم ههنا سليم، إذ المقصود به المعنى المعروف عند الناس عامة وليس عند فئة معينة، لكن حينما نذهب إلى معجم مختص نجد يسوق المعنى ذاته وكان المنتظر منه أن يخصص دلالاته بحسب الحقل الذي ورد فيه، يقول الأصفهاني في المفردات (الجوع الألم الذي ينال لألم الناجم عن الحاجة إلى الطعام)¹.

وكذلك في كلمة الإحباط التي تدل على معنى البطلان والإفشال في المعاجم العامة² ولم يخرج الأصفهاني عن المعنى ذاته في كلمة البطلان في سياق القرآن، ولم يحدد المعنى الخاص لهذه الكلمة في السياق القرآني...³.

معجم المفردات هو معجم يعنى لفاظ غريب القرآن، وكما هو معلوم أن القرآن أحدث نقلة دلالية في الألفاظ، لكن الاصفهاني لم يقف عند المعنى الذي اختص به القرآن واكتفى المعنى الذي قدمه أصحاب اللغة، وبذلك خرج عن وظيفته، وعن عنوان معجمه الذي هو (مفردات القرآن) والأمثلة في هذا الباب كثيرة...

تجاوز المعروف:

من المفوات التي سقط فيها بعض المعجميين تجاوز بعض الألفاظ المستعملة، بحجة أنها معروفة معلومة بين الناس ولا تحتاج إلى تعريف، واكتفوا بعبارة (وهو معروف)، وقد نجد لذلك تفسيراً إذ ما وضعناه في سياقه التاريخي حيث كانت المعاجم تؤلف للخواص والنخبة من العلماء الذين يفترض فيهم الإحاطة بعدد كبير من مفردات اللغة، لكن ومع ذلك ليس هذا مبرراً لتجاوزها، إذا كانت معروفة عند البعض فهي غير ذلك عند البعض الآخر، وما كان معلوماً في وقته أصبح غريباً في الوقت الحالي، وهو ما ضيع علينا معرفة عدد من المفردات معرفة صليية.

ومن أمثلة ذلك ما ورد في "الصحاح" في عدد كبير من الكلمات. حيث يذهب قائلنا: (الجواب معروف.../ البقل معروف.../ شجر الخلاف معروف.../ الخلل معروف.../ الخصم معروف.../ الخُرج معروف.../ الخبيص معروف.../ الخانوت معروف.../ الحاجة معروفة.../ الحُقَّة معروفة.../ الجنب معروف.../ الحزب معروف.../ الجراد معروف.../ صَبِغ معروف...)⁴

¹ أبو القاسم الحسين بن محمد المعروف لأصفهاني، المفردات في غريب القرآن، تحقيق: محمد سيد الكيلاني، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ص103

² ينظر: المقاييس ومعجم الدوحة التاريخي في مادة: حبط.

³ ينظر المفردات في غريب القرآن، ص106.

⁴ أبو نصر إسماعيل بن حمادة الجوهري، ج اللغة وصحاح العربية، تحقيق د: محمد محمد مر، أنس محمد الشامي، ذكر جابر أحمد، دار الحديث القاهرة، مصر، 1430 هـ-2009م، مواد (جوب، بقل، شجر، خلل، خصم، خرج، خبص، حنت، حوج، حقق، جنب، جرب، جرد، صبغ).

خاتمة:

وإجمالاً؛ فعلى الرغم من اجتهادات التأليف المعجمي ومحاولات التطور التي لحقته، لا يزال شيء من النقص لصيقاً به يستدعي بذل جهود أكثر جدية، تجاوزاً للارتباك الحاصل عند البحث وعند التعريف. ولا يقصد هنا أن المعاجم العربية القديمة أو الحديثة بعيدة المقصد والغاية بل هي في صلب المرام ومحكمة الصنعة وورصينة المنهج ولا ينكر فضلها عاقل، ويبقى ما ذكر من عيوب مجرد مشاكل جانبية وإصلاحها فيه تجويد وتطوير لهذه المعاجم وتسهيل على الباحث، وإنّ ملىء عيباً عند اليوم -خاصة في عصر التكنولوجيا والسرعة- لم يكن عيباً فيما مضى، إذ إن إنسان هذا العصر كائن سريع على عجلة من أمره، منسجم مع زمانه لا تغريه المطولات الملتوت ولا تجذبه المشتبكات المعقدات، يود قضاء حاجته ومأربه في لحظة خاطفة دون عناء وتعب، بل دون الرجوع إلى المعاجم نفسها والبحث والتنقيب فيها، وأصبح اللجوء إلى المعاجم الإلكترونية (كمعجم الدوحة الإلكتروني على سبيل المثال) هو الحل الأسهل والسبيل الأيسر والأمثل، فهي توفر الجهد وتقرب الأقصى بضغطة زرّ، وقد حلت مشكلة الترتيب نسبياً، هذا لنسبة إلى المعاجم العامة دون الخاصة، لكن كيف السبيل إلى ذلك في الحقول المعرفية الخاصة؟ فلا توجد معاجم إلكترونية ترعى هذه المهمة ولا تزال المشكلة فيها قائمة، ثم إن المادة المعجمية وإن أصبحت سهلة البحث مع المعاجم الإلكترونية و نقلها من الكتب الورقية إلى الرقمنة يتطلب شيئاً من المهارة الحاسوبية والدراية ببعض البرامج المخصص لذلك، يبقى نقلها فيه نسخ ولصق مما يجعل مشكلة التعريف قية، ولذلك وجب أن يكون النقل مع التغيير و الاختصار والتمحيص، وعزل المعاني العامة عن الخاصة، وإظهار المعنى الجديد من القديم، وفرز المعنى الحقيقي من المجازي، فليس كل حث متخصص في علوم العربية ليفرق بين هذه الثنائيات، ومن التجني أن نجعل المعاجم معرضاً لكل المستويات اللغوية، فهذا يخلق خلطاً وتشتتاً عن قارئ اليوم.

لائحة المصادر والمراجع:

✓ المعاجم:

- الحسين أحمد بن فارس بن زكر : مقاييس اللغة، تحقيق عبد السلام هارون، دار الفكر
- أبو عبد الرحمان الخليل بن أحمد الفراهيدي: كتاب العين، تحقيق الدكتور مهدي المخزومي والدكتور إبراهيم السامرائي
- أبو القاسم الحسين بن محمد المعروف لأصفهاني: المفردات في غريب القرآن، تحقيق: محمد سيد الكيلاني، دار المعرفة بيروت
- مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآ دي: القاموس المحيط، تحقيق: أنس محمد الشامي وزكر جابر أحمد، دار الحديث القاهرة 1429 هـ - 2008م
- ابن منظور: لسان العرب، تحقيق عبد على الكبير ومحمد أحمد حسب وهشام محمد الشاذلي، دار المعارف - القاهرة
- مجمع اللغة العربية: المعجم الوسيط، الطبعة الرابعة 1425 هـ، 2004م، مكتبة الشروق الدولية
- أبو نصر إسماعيل بن حمادة الجوهري: ج اللغة وصحاح العربية، تحقيق د: محمد محمد مر، أنس محمد الشامي، زكر جابر أحمد، دار الحديث القاهرة 1430 هـ - 2009م

✓ كتب:

- إبراهيم بن مراد: دراسات في المعجم العربي، دار الغربي الإسلامي، الطبعة الأولى 1987، ص9
- إبراهيم بن مراد: مشاكل الترتيب المنهجية في المعجم العام العربي الحديث: تطبيق على المعجم الوسيط، مجلة المعجمية- تونس ع3- 1987، ص7
- أحمد مختار عمر: التفكير اللغوي عند العرب، الناشر "عالم الكتب". القاهرة، الطبعة السادسة 1988، ص161
- الدكتور علي القاسمي: المعجمية العربية بين النظرية والتطبيق، مكتبة لبنان، الطبعة الأولى 2003
- حسين النصار: المعجم العربي نشأته وتطوره، الطبع الرابعة: 1408 هـ، 1988م، دار مصر للطباعة
- سالم سليمان الخماش: المعجم وعلم الدلالة، 1428 هـ، موقع لسان العرب
- عبد الرحمن جلال الدين السيوطي: المزهرة في علوم اللغة وأنواعها، ضبط وتصحيح: محمد أحمد جاد المولى بك. علي محمد البجاوي. محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العربية: بيروت، الجزء الثاني، ص79
- عبد العلي الودغيري: قضا المعجم العربي في كتابات ابن الطيب الشرقي، منشورات عكاظ، الطبعة الأولى-المرط 1409 هـ، 1989، ص249
- محمد رشاد الحمزاوي: من قضا المعجم العربي قديما وحديثا، ط: الأولى 1986 المعهد القومي لعلوم التربية، ص165

عيوب المعاجم العربية: نظرة نقدية لتطوير آفاق الصناعة المعجمية
الباحث زروق عبد الإله

- محمد القطيطي: أسس الصياغة المعجمية في كشف اصطلاحات الفنون، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، الطبعة الأولى 1431 هـ - 2010م، ص64
- هلال بن حسين: منهج معالجة اللفظ الأعجمي في المعجم العربي الحديث: تطبيق على المعجم الوسيط، مجلة المعجمية- تونس ع11 - 1995، ص73

الهوية المغربية في زمن الشاشة: هل تعيدنا وسائل الإعلام الرقمية إلى ذاتنا؟ حميد الزاوي

الهوية المغربية في زمن الشاشة: هل تعيدنا وسائل الإعلام الرقمية إلى ذاتنا؟

حميد الزاوي

باحث في ماستر التواصل والثقافة الرقمية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية

جامعة محمد الأول، وجدة

المملكة المغربية

الملخص:

يعرف المغرب، في ظل التطور التكنولوجي المتسارع وانتشار وسائل الإعلام الرقمية، تحولات عميقة في بنيته الاجتماعية وثقافته الرقمية، خاصة فيما يتعلق بتمثل الأفراد لهويتهم الوطنية والثقافية. ورغم أن هذا الانفتاح الرقمي يتيح أرضية خصبة للتواصل الثقافي والانخراط في العالم المعولم، إلا أنه يطرح في المقابل تحديات ترتبط بالمحافظة على الخصوصيات في زمن الطوفان المعلوماتي، مما يجعلنا نتناول في هذه الورقة البحثية الكيفية التي يمكن للهوية المغربية أن تتفاعل بها مع الفضاء الرقمي دون أن تفقد توازنها، وذلك من خلال تحليل مكونات الهوية المغربية، وتبيان تأثير الإعلام الرقمي عليها، واقتراح مداخل نظرية وتربوية للحفاظ على توازن الهوية المغربية وإشعاعها الإفريقي والعالمي.

الكلمات المفتاحية: الهوية المغربية، الإعلام الرقمي، العولمة، الانفتاح، الثقافة الرقمية.

مقدمة:

تعدُّ الهوية المغربية من أكثر الهويات تنوعاً وغنىً في العالم العربي والإسلامي، بحكم موقع المغرب الجغرافي عند ملتقى الحضارات، وتاريخه العريق الذي عرف تداخلاً بين التراث الأمازيغي والعربي والإسلامي، بالإضافة إلى التأثيرات الأندلسية والإفريقية والأوروبية. وبينما يشهد المغرب اليوم انفتاحاً متزايداً على العالم في مجالات الاقتصاد، والتعليم، والإعلام، والثقافة، تُطرح تساؤلات حقيقية حول قدرة هذا الانفتاح على التعايش مع البنية الأخلاقية والثقافية الأصيلة التي تُشكّل جوهر الهوية المغربية. في وقت يعرف المجتمع المغربي تزايد سريع في استعمال وسائل التواصل الاجتماعي، مما أدى إلى ظهور مبادئ وقناعات ومعتقدات جديدة وغريبة على البيئة المحلية، حيث أصبح المجال العام الافتراضي أرضية خصبة للنقاش والتواصل، ونقل وتبادل الأفكار والمعارف في شتى المجالات الثقافية والفكرية، وهو ما ينعكس على انتماء الفرد المغربي ووعيه وقيمه، ويهدد خصوصياته التي لا بد من المحافظة عليها والتمسك بها، إن الإعلام الرقمي يقوم بتنميط كل الهويات الثقافية واختزلها في ثقافة واحدة هي ثقافة الطرف الأقوى تكنولوجياً وسياسياً واقتصادياً. لذلك تعتبر الهوية المغربية من بين الهويات المتضررة من المضامين الإعلامية الرقمية التي تسوقها وسائل الإعلام الجديد. لكن رغم فوائد الإعلام الرقمي المتمثلة في تسهيل الوصول إلى المعرفة، يظل يخبيء في طياته العديد من المخاطر التي تهدد الهوية المغربية، ومن ثمة فآثار الإعلام الرقمي على الهوية لم تعد تقتصر في التنميط والطمس والدوبان، بل تعدته لتطال تشويه صورة الهوية وربطها بالعنف والتخلف والدمار والقتل. ومن ثم البحث في الموضوع يستدعي منا الإجابة عن بعض الأسئلة من أبرزها:

فما هو الإنسان المرقمن الذي نريده؟ وكيف نجعل هذا الإنسان قادراً على حفظ استقلالته وسيطرته على ذاته في عصر الثورة الرقمية؟ وضمان حريته في الاختيار؟ وكيف يفهم هذا الإنسان المرقمن هويته المتعددة دون الوقوع في الفصام؟ وكيف يساهم الإعلام الرقمي في تعزيز الهوية المغربية؟ وهل يؤثر الإعلام الرقمي سلبيًا أم إيجابيًا على الهوية؟ وهل الإعلام الرقمي قادراً على إيجاد حلول لتحديات الهوية المغربية، أم هو سبب في زعزعتها؟ وكيف يمكن للتنمية الرقمية تحقيق التناغم بين الهوية والإعلام الرقمي؟

الإشكالية:

يعرف العالم العربي عموماً والمغرب خاصة في عصر الثورة الرقمية نقاشات ساخنة بين العديد من الباحثين والمهتمين بقضايا الإعلام والهوية، مما يجعلنا نتناول في هذه المقالة التحديات التي يطرحها الإعلام الرقمي على الهوية المغربية، سوف نحاول معالجة أزمة الذات الجماعية وذلك من خلال شقين إما انفتاحها أو اختراقها، إما تجميدها أو ذوبانها في ظل الطوفان المعلوماتي الجديد، وما يملكه من تقنيات حارقة تستحوذ على عقول الأفراد وتفصل المكان عن الهوية، لذلك شغلت قضايا الإعلام والهوية مختلف المفكرين السوسولوجيين، والأنثروبولوجيين، والفلاسفة، وعلماء الدين والاقتصاد، ورجال القانون، والمتقنين في زمن العولمة الرقمية. إن المبالغة في الدفاع عن الهوية يمكن أن يحول الهوية إلى متحف جامد سكوبي ويفقد دورها ككيان ديناميكي، وحتى إن أردنا ذلك لا نستطيع لأن التغيير قادم لا محالة ويحدث رغماً عنا، ومن الأفضل أن نعرف ونتعلم كيف نتعامل مع الرقمنة لحماية ثوابت الهوية المغربية ومسايرة التطورات التكنولوجية دون القطع مع تراث الأجداد وعاداتهم وتقاليدهم.

¹ - ورد في الورقة التقديمية لندوة دولية، صراع الهوية في عصر التماهي الرقمي، المركز الجامعي للدراسات والبحوث الأفريقية ومختبر صناعة الثقافة الرقمية، كلية الآداب ووحدة، المغرب، 28 ماي 2025

الهوية المغربية في زمن الشاشة: هل تعيدنا وسائل الإعلام الرقمية إلى ذاتنا؟ حميد الزاوي

ومن خلال ما سبق سنحاول معالجة الإشكالية التالية:

❖ كيف يمكن للإعلام الرقمي أن يساهم في تثبيت الهوية المغربية وتعزيز إشعاعها الإفريقي و العالمي دون المس بجوهر ذاتنا؟

وعلى ضوء هذه الإشكالية المطروحة نتناول بعض الأسئلة الأخرى:

- كيف يمكن توظيف الإعلام الرقمي لتعزيز الهوية المغربية؟
- وما أخطار الإعلام الرقمي على الهوية المغربية؟
- ما سبل الوقاية من مخاطر الإعلام الرقمي؟
- كيف يمكن تحقيق التناغم والتوازن بين الإعلام الرقمي والهوية المغربية لتعزيز الإشعاع الفكري والثقافي؟
- وهل يستطيع المغرب أن يوازن بين الانفتاح والتحديث دون المساس بجوهر هويته؟ أم أن خطر الانغلاق يهدد قدرته على التفاعل مع متغيرات العصر؟

أهمية الموضوع:

يشهد المغرب، كغيره من المجتمعات المعاصرة، تحولات كبرى بفعل تطور وسائل الإعلام الرقمي، حيث أصبح الفضاء الافتراضي مجالاً رئيسياً لتشكيل الوعي، والتعبير عن الذات، وإعادة تعريف مفاهيم الانتماء والهوية. لكن هذا الواقع الجديد، بما يحمله من إمكانيات الانفتاح والتفاعل مع العالم، يطرح في الآن ذاته تحديات كبيرة على مستوى الهوية الثقافية المغربية، التي باتت تتأرجح بين التمسك بالأصالة والانغلاق، والانفتاح على القيم الكونية، أحياناً دون تمحيص، حيث أتاح اقتحام الوسائط الرقمية لحياتنا اليومية فرصاً واسعة لعلماء الإثنوغرافيا الرقمية والباحثين فيها لتناول ومساءلة الظواهر الاتصالية الجديدة التي باتت تحدث بطرق مختلفة عبر فضاءات رقمية متنوعة، ومنها الإعلام الرقمي. فقد أعاد حضور الرقمنة في مجالات الحياة اليومية تعريف الطرق التي نعبّر بها عن هويتنا وتمثالاتنا¹، تبدو أهمية الموضوع من خلال ما أصبح للإعلام الرقمي ووسائل التواصل الاجتماعي من دور هام في التأثير على الهوية المغربية، ونشر الأفكار المتطرفة والهدامة للثقافات المغربية المبنية على التعدد، والتنوع، والاختلاف، حيث أن الدين الإسلامي يعد مثالا مركبا تركيبيا خاصا للتعدد الحضاري² وبعد أن أصبحت الهوية المغربية مهددة بالثورة الرقمية والذكاء الاصطناعي وتعيش حالة من القلق. لا بد من التأكيد في هذه الدراسة على أهمية الإعلام الرقمي لحماية النفس البشرية من التردّي الثقافي الذي تنتج عنه الهمجية في زمن العلم بلا فن، حيث أن التطرف الرقمي مثلا يخلق ثقافة عنيفة أحيانا، ليست الهمجية بداية، بل هي لاحقة الثقافة السابقة لها بالضرورة³، وهكذا يمكن القول أن التنمية الرقمية قادرة على تحقيق التوازن والتناغم بين الرقمنة والهوية وذلك ب:

- نشر وإشاعة الوعي بأخطار الأعلام الرقمي والصفحات الرقمية على الهوية المغربية.

¹ -ساتيفر كور غيل و موهان جيوتي، "الإثنوغرافيا الرقمية"، ترجمة: بن شرامد أمين، مقال علمي محكم، جامعة سغافورة الوطنية، العدد 53، مارس 2023، ص 1.

² -توماس باور، "ثقافة اللتباس نحو تاريخ آخر للإسلام"، ترجمة: رضا قطب، ط 1، 2017، بيروت، ص 37.

³ -ميشيل هنري، "الهمجية زمن علم بلا ثقافة"، ترجمة: جلال بدلة، دار الساقى، ط 1، 2022، ص 27.

الهوية المغربية في زمن الشاشة: هل تعيدنا وسائل الإعلام الرقمية إلى ذاتنا؟ حميد الزاوي

- تحقيق التناغم بين الهوية والرقمنة لتعزيز الشعور بالانتماء إلى الوطن.
- توعية المجتمع المغربي بطرق الوقاية من أخطار الإعلام والرقمنة.
- إبراز دور الإعلام الرقمي في تثبيت الهوية المغربية.

المبحث الأول: مفهوم الهوية والإعلام الرقمي.

لقد أجاد التقدم العلمي والتكنولوجي استخدام الإعلام الرقمي والذكاء الاصطناعي من طرف مختلف الشعوب، كل هذا وغيره من التحولات في العالم الافتراضي صارت المحرك الرئيسي للمركبة الفضائية الأرض، التي لا يحكمها شيء من السياسة ولا أخلاق ولا فكر¹، إنها تحمل في طياتها مخاطر مهلكة للبشرية جمعاء، وترافقها صور للتردي الثقافي والمهجمية²، مما يعني أن العالم على مشارف أزمة حضارية ناتجة عن الاستخدام المتزايد للعلم، مما سينتق عنه الدخول في مرحلة ما بعد الإنسانية، إنه عصر جديد للبشرية، مع إمكانية العيش لأمد طويل والحفاظ على الشباب والصحة، والتحرر من الأنشطة المملة وغير الضرورية عبر تعميم الروبوتات، يرى إدغار موران بقدر ما هنالك من تقدم رقمي، فإن هناك احتمالات كارثية، لذلك فنحن نعيش مصيرا موحدا في مركبة فضائية واحدة، بالرغم من كون تقنية الذكاء الاصطناعي تدعى أنها من إحدى الإنجازات العظيمة للعقل البشري³، والإنسان حيوان أزمي بصفته كائن معقد وآلة بالغة التعقيد يمتلك قابلية التأقلم مع الفوضى وبمقدوره مقاومة كل الأزمات⁴، فبعد الثورة المعلوماتية، جاءت ثورة الذكاء الاصطناعي التي وصفت من طرف الرئيس الروسي فلاديمير بوتين على أنها أخطر من الثورة النووية، وإذا كانت الثقافة هي تعبير عن طريقة عيش الإنسان داخل هذا العالم، فإنها متعددة الأقطاب متفاوتة من حيث قوتها العلمية والإعلامية، ولكل ثقافة حركية وخصوصية، وكل إنسان يحاول الحفاظ على هويته، وكلما انسلخ منها وجد نفسه حاملا لقيم ثقافية أخرى، ومن الأسلحة الفتاكة التي تقوم بتطويع الإنسان والتلاعب بعقله وهويته الإعلام الرقمي.

فما تأثير الإعلام الرقمي على الهوية المغربية؟ وهل نحن أمام انفتاح خلاق، أم انغلاق دفاعي؟ وهل يستطيع الإعلام الرقمي أن يكون أداة لبناء الهوية بدل تقويضها؟

المطلب الأول: مفهوم الإعلام الرقمي.

الإعلام يحمل في طياته معنيين اثنين: **المعنى الأول** يفيد الإشعار أو الإخبار أو التبليغ، وتكون الرسالة في هذه الحالة هي العنصر الأساس المحدد للمعنى، **والمعنى الثاني** يجمل على النشر، وذلك باستخدام وسيلة من وسائل الإعلام المكتوبة⁵، وكلمة إعلام تقابلها في اللغة الفرنسية "information" وتحمّل في ثناياها عدة معاني كما يشير ذلك معجم لاروس، الذي عرف الإعلام بأنه كل حدث، كل واقعة، كل حكم يعرض على مرأى ومسمع جمهور كبير أو صغير نسبيا، على شكل صور، أو نصوص، أو خطابات، أو أصوات. إلا أن مصطلح الإعلام الرقمي في ذاته لم يكن محل اهتمام وبحث إلا في العصور الحديثة، وقد أصبح علما قائما بذاته

1- إدغار موران، "هل نسير إلى الهاوية"، ترجمة: عبد الرحيم حزل، الدار البيضاء، إفريقيا الشرق، 2012، ص11.

2- المرجع نفسه، ص12.

3- إدغار موران، "في مفهوم الأزمة"، ترجمة: بديعة بو ليلة، دار الساقى، بيروت، ط2018، ص1، ص21.

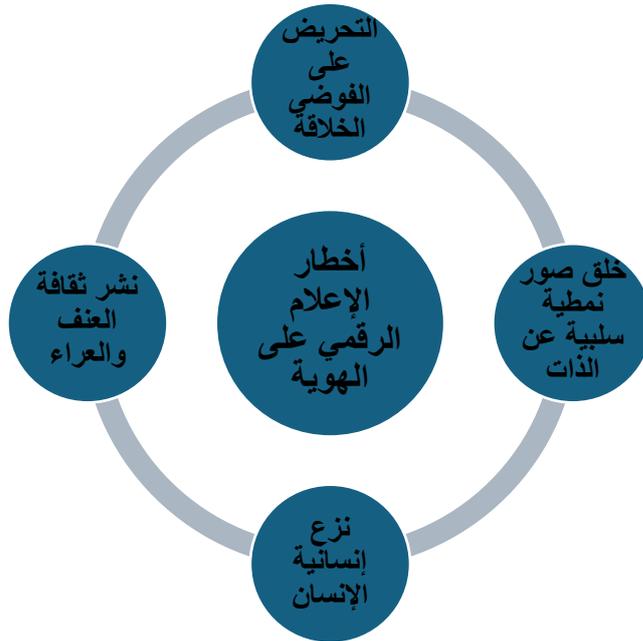
4- المرجع نفسه، ص26.

5- اليحيوي يحيى، في الإعلام والسياسة والأخلاق، ط1، منشورات عكاظ، الرباط، المغرب، 2015، ص20.

الهوية المغربية في زمن الشاشة: هل تعيدنا وسائل الإعلام الرقمية إلى ذاتنا؟ حميد الزاوي

له أصوله ونظرياته في القرن العشرين، بل في بداية النصف الثاني منه على وجه التحديد، نظرا للتطور الملحوظ في وسائل الاتصال¹.

ومع بداية القرن الواحد والعشرين ظهرت موجة تسونامي تكنولوجي، ليظهر عصر جديد من البشرية يصبح الإنسان فيه هو العبد، بينما الآلة هي السيد، سوف تشهد السنوات القليلة المقبلة تغيرا جذريا في أنماط الحياة في مجتمع ما بعد المعلومات، وهو المجتمع الخامس في تاريخ البشرية، الذي يأتي بعد أربع مجتمعات هي الصيد، والزراعة، والصناعة، والمعلومات²، إنها مرحلة جديدة من تاريخ الإنسانية تهيمن فيها العقول الصناعية الذكية على العقول البشرية، وتتحكم في حياة الأفراد الخوارزميات وترتب لهم أولوياتهم، وأفكارهم، ومن ثم فالإعلام يعد من أبعاد الظاهرة الإنسانية المتميزة، وهو جوهر الاتصال، مثلما أن التواصل جوهر الاتصال، ومن ثم فالتواصل والإعلام يخرقان بقية الأبعاد الوجودية للإنسان، وأقصى عقوبة للإنسان حرمانه من التواصل مع الغير. ومما سبق أستنتج أن الإعلام مطية للتواصل، والتواصل ثمرة من ثمرات الإعلام، ولهذا يوصف الإنسان كائنا اجتماعيا مزدوج الصفة، فهو منتج للإعلام وركن من أركان التواصل بعناصره المختلفة، وهذه العناصر ثوابت للعملية الإعلامية، وهذا يبرر القول بأن الإعلام والتواصل متلازمان، بل بينهما علاقة وجودية، وبكلمة، فالإعلام معني بالرسالة، أما التواصل فمعني بالعلاقة، وهذه مسألة أكثر تعقيدا³، ولا مبالغة إن قيل أن تأثير الإعلام على التواصل أكبر، وقدرته على الإخضاع أشد، وأن الغاية الوحيدة من الإعلام إقناع الجماهير بما يملكه الأقوى إعلاميا، لأن إحدى خصائص الجماهير هي سرعة تأثرها⁴. فما هي أخطار الإعلام الرقمي على الهوية المغربية؟



¹ -إسراء ديبغ، "الإعلام الإلكتروني ومواقع التواصل الاجتماعي في التصور الفقهي"، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2020، ص7

² -إيهاب خليفة، "مجتمع ما بعد المعلومات تأثير الثورة الصناعية الرابعة على الأمن القومي"، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى، 2019، ص9

³ -وولتون دومينيك، الإعلام ليس تواسلا، دار الفرابي، ط1، بيروت، لبنان، 2012، ص13

⁴ -غوسطاف لوبون، سيكولوجية الجماهير، ترجمة هاشم صالح، دار الساقى، ط1، بيروت لبنان، 1991، ص66

المطلب الثاني: مفهوم الهوية وعلاقتها بالإعلام الرقمي:

يذهب كلود ليفي شتراوس إلى أن لقاء الرجل والمرأة هو الأرضية التي التقت عليها الطبيعة والثقافة أول مرة، بل هي نقطة البداية وأصل الثقافة بأسرها، وكان هذا الفعل الثقافي الأول وقوام صناعتها¹، ولفهم الذات الإنسانية نحن في حاجة إلى براديجم معرفي مركب هو براديجم: الأنترو بيو إيكو سياسية، أي استحضار السياقات والمقاربات الأنتروبولوجية والبيولوجية والاقتصادية والسياسية لتفسير كل ظاهرة إنسانية، لذلك فإن التفكير في قضايا الإنسان والتواصل والإعلام والهوية تقع ضمن حقول معرفية عدة، فهي متعددة الأبعاد والتخصصات داخل نفس الحقل المعرفي،² فمنذ أن تلفظ الإنسان بأول كلمة وهو يبحث عن حقيقة الإنسان، الإنسان، الإنسان يحاول فهم الإنسان، ويطرح سؤال على الدوام: ما الإنسان؟ الإنسان يبحث عن معنى الإنسان، ومعنى المعاني، ونذكر في الإطار الفيلسوف الإغريقي ديوجانس الكلبي الذي كان يحمل مصباحا في واضحة النهار، وعندما استفسر عن ذلك قال: أنا أبحث عن حقيقة الإنسان.³

لا شك أن الهوية فكرة عامضة ومعقدة نوعا ما، فهي وحدة وتعدد في نفس الوقت تشير إلى وعينا بماهيتنا، وإدراكنا للخصائص الأساسية التي تميزنا عن غيرنا، إذن تتحدد هويتنا من خلال تلك الأفكار التي نحملها عن أنفسنا، وتلك التي يحملها عنا الآخرون. وعليه فالهوية منتوج اجتماعي وثقافي يتشكل من خلال انتماء الإنسان لذاته، لأن الانتماء حاجة متجددة وجوهرية في النفس البشرية، لا سيما في ظل تسارع التغيرات الرقمية، حيث أصبح موضوع الهوية موضع محك وتقصي وبحث من طرف العديد من الباحثين من أجل فهمه وتحسينه. ومن هذا المنظور، يعد مفهوم الهوية من المفاهيم المركزية التي سجلت حضورها الدائم في مجالات علمية عديدة، ولا سيما في مجال العلوم الإنسانية ذات الطابع الاجتماعي، وهي من أكثر المفاهيم تغلغلا في عمق حياتنا الثقافية والاجتماعية اليومية، ومن أكثرها شيوعا واستخداما.⁴

الهوية لغة من "هو" الذي هو في اصطلاح الفلاسفة الغيب أو الحقيقة المطلقة⁵، وتعني الهوية باطن الشخص الدال على حقيقته أو حقيقة الشيء من حيث تميزه عن غيره⁶. ويعرف معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية الهوية بوصفها عملية تمييز الفرد لنفسه عن غيره. وهي جوهر الشيء وثوابته التي تتجدد ولا تتغير، تتجلى وتفصح عن ذاتها، دون أن تخلي مكانها لنقيضها طالما بقيت الذات على قيد الحياة⁷. كما عالج علم الاجتماع الهوية فيما تعلق بهوية الشخص في مجاله الاجتماعي، وذلك لأنه يشعر بالهوية مع

1 - زيجمونت باومان، الحب السائل: عن هشاشة الروابط الإنسانية، ترجمة حجاج أبو جبر، تقديم هبة رعوف عزت، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، ط1، بيروت، 2016، ص75

2 - أوردها الدكتور مصطفى لمريط أستاذ علوم الإعلام والاتصال والصحافة بكلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الأول بوجدة، المغرب، في محاضرة له في وحدة الإعلام الهوياتي، ماستر التواصل والثقافة الرقمية، الدورة الربيعية للموسم الجامعي 2024/2025

3 - أوردها الدكتور مصطفى لمريط أستاذ علوم الإعلام والاتصال والصحافة بكلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الأول بوجدة، المغرب، في محاضرة له في وحدة الإعلام الهوياتي، ماستر التواصل والثقافة الرقمية، الدورة الربيعية للموسم الجامعي 2024/2025

4 - Mucchielli Alex. (2023). L'identité , Que sais-je?, Presses Universitaires de France, p.5.10

5 - محمد عابد الجابري، الموسوعة الفلسفية العربية، معهد الإنماء العربي، المجلد 2، بيروت، 1986، ص821

6 - أحمد زكي بدوي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، مكتبة لبنان، بيروت، ط2، 1993، ص206

7 - محمد عمار، مخاطر العولمة على الهوية الثقافية، نضرة مصر للطباعة والنشر، ط1، 1999، ص7

الهوية المغربية في زمن الشاشة: هل تعيدنا وسائل الإعلام الرقمية إلى ذاتنا؟ حميد الزاوي

أشخاص المجتمع الذي ينتمي إليه، أي ما يوحد أفراد المجتمع ويمنحهم سمات حضارية وثقافية تميزهم عن غيرهم من المجتمعات الأخرى¹.

أما الهوية في علم النفس يرى إيريكسون أنها تولد من خلال التفاعل بين الميكانيزمات السيكولوجية والعوامل الاجتماعية، والإحساس بالهوية ينتج من الميل اللاشعوري للفرد بحيث يكون امتدادا لتجاربه الذاتية، كما ينتج من البحث عن الإحساس بالتكامل والوحدة والانتماء من خلال تنوع التشابه بنمط معين في الطفولة². وتحدد الهوية باعتبارها عملية بناء على أساس سمة ثقافية مفردة، أو منظومة من السمات الثقافية التي تعطي الأسبقية على باقي المصادر المنتجة للمعنى³.

وفي عصر الثورة الرقمية، أو ما يعرف بالعالم الجديد، أو مجتمع ما بعد المعلومات، الذي يتميز بلغة خاصة وهوية رقمية، إنها هوية جديدة في طور التشكل، وفي العالم العربي حيث يزداد التعامل مع العالم الافتراضي ووسائل الإعلام، يمكن أن نتوقع انقسام خطير في الهوية بسبب التطرف الديني والحركات الدينية المتطرفة على المؤسسات التقليدية الرسمية في الدول العربية. هذه التحولات السريعة في الإعلام الرقمي تطرح إشكالات جوهرية على مستوى القيم: هل يؤدي الانفتاح إلى تآكل القيم التقليدية؟ هل يمكن التوفيق بين الحدثة والأصالة؟

في هذا السياق، نلاحظ بروز خطابين:

خطاب محافظ يحذّر من الانسلاخ عن الهوية ويدعو إلى التثبيت بالقيم الأخلاقية الأصيلة. وخطاب حدائي يدعو إلى الحرية الفردية وتطوير القيم بما ينسجم مع متطلبات العصر. غير أن المقاربة المتوازنة ترى أن الانفتاح لا يعني بالضرورة التخلي عن الأخلاق، بل يمكن أن يكون مدخلاً لتجديد القيم وإعادة بنائها على أسس عقلانية، دون قطيعة مع التراث والثوابت الدينية⁴. إن رهان المغرب اليوم هو الحفاظ على هويته الجامعة التي تشكل مصدر قوة ووحدة، وفي الوقت ذاته، الانفتاح على العالم بروح نقدية ومسؤولة. ولا يمكن تحقيق هذا التوازن دون استحضار الأخلاق كمنظومة ضابطة للانفتاح، وضامنة لاستمرارية القيم الأصيلة في زمن التغيرات المتسارعة.

المطلب الثالث: آثار الإعلام الرقمي على الهوية المغربية.

الهوية المغربية تعني أن بلاد المغرب أمة واحدة تتألف من قبائل متعددة، لكنها تشكل فيما بينها امتدادا جغرافيا وثقافيا وحضاريا واحدا، تتكامل فيه الموارد الطبيعية والبشرية، والمتضررون من هوية مغربية مشرقة هم حتما من أعداء الوطن، الذين يمنعون وحدة الذات الجماعية المغربية، خوفا على مصالحهم ومستقبلهم في المنطقة، وفق ما يعبر عنه الخبير الجيوسياسي ألفريد هنري كيسنجر مهندس السياسة الخارجية الأمريكية بقوله: من مصلحة أمريكا وإسرائيل لا أمن في لبنان، ونحن نقول من مصلحة أعداء الوطن لا هوية ثقافية مغربية مستقلة ومشرقة، لكن دور الإعلام الرقمي هو سيف بحدين، له منافع وإيجابيات تفيد الآخرين،

¹ - هانس بيتر مارتين، هارولد شومان، فخ العولمة، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1998، ص10
Erikson, E.H. Adolescence et crise, Texte traduit par Joseph Nass et Claude Louis-

² - Combet. Paris : Flammarion. 1972, p 167

³ - Castells Manuel, Le pouvoir de l'identité, édition Fayard, 1999, Paris, p 16

⁴ - أوردها الدكتور محمد بوشنتوف أستاذ وحدة الإعلام وقضايا الهوية بكلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الأول بوجدة المغرب، محاضرة، ماستر التواصل والثقافة الرقمية، الدورة الربيعية، 2024-2025

الهوية المغربية في زمن الشاشة: هل تعيدنا وسائل الإعلام الرقمية إلى ذاتنا؟ حميد الزاوي

وله سلبيات وعواقب كبيرة على الهوية المغربية، فالدعاية في النظام الديمقراطي هي بمثابة الهراوات في الدول الشمولية¹، وفن الديمقراطية يمكن تطويعه لخدمة ما يوصف بتصنيع الإجماع، بمعنى جعل الرأي العام يوافق على أمور لا يرغبها بالأساس عن طريق استخدام وسائل الدعاية²، ووسائل الإعلام قادرة على تطويع الإنسان وطمس هويته وتوجيهه إلى مواضيع تافهة، لذلك لا بد من تحديد سلبيات الأعلام الرقمي لتفاديها وتوحي الحذر منها، ونذكر منها:

- التلاعب بالعقول وتوجيه الرأي العام وفق الأيديولوجية المتحكمة في منابع العملية الإعلامية.
 - إضعاف العلاقات الاجتماعية، سواء داخل الأسرة الواحدة أو مع الأصدقاء والمعارف وذلك نتيجة لجوء الإنسان لتكوين علاقات افتراضية بديلة عن العلاقات الواقعية، وتحول علاقته مع من حوله من حميمة إلى علاقات فتور، ومن ثم يمكن أن ينقسم الإنسان إلى جسد بيولوجي وأنا رقمي.
 - تنامي ظاهرة الإدمان على الإنترنت، وذلك بسبب تعلق الشباب به واستعماله بشكل مفرط لفترات طويلة مما يتسبب في ضياع الوقت وهدم القيم المغربية الأصيلة.
 - تراجع إنتاجية المجتمع الفكرية والأخلاقية، وقتل إبداع الموهوبين نتيجة إهدار الوقت في الجلوس طويلا لتصفح مواقع التواصل الاجتماعي.
 - عدم توفر الخصوصية لمستخدمي الشبكات الاجتماعية، وذلك بسبب عرض بياناتهم على ملفاتهم الشخصية، فضلا عن مشاركتهم للآخرين يومياتهم كالسفر، والرحلات والأماكن التي يتواجدون فيها، مما قد يجعلهم عرضة للاختراق والتجسس والابتزاز من قبل الآخرين.
 - التأثير سلبا على الصحة النفسية بسبب للاستخدام المفرط لمواقع التواصل الاجتماعي، فقد يصاب المستخدم بالكتئاب أو الشعور بالوحدة والعزلة الاجتماعية.
 - تعرض أصحاب المواقع للجرائم الإلكترونية كالسرقة، والتحرش، والقرصنة وغيرها يشكل خطرا على فئة الأطفال، الذين ينشغون بمواقع خاصة بهم، حيث يتعرضون للشتم والسرقة، أو لقطات مخلة بالأدب، ولا يستطيعون التصرف الصائب مع هذه المشاكل، مما يؤثر على سلوكهم الاجتماعي والديني وحالتهم النفسية ومجتمعهم ومستقبلهم والتأثير في هويتهم.
 - قتل النشاط والحيوية لدى الناس وتعزيز الكسل والفتور، فلا يبادرون بأي مجهود، حيث بإمكان أي شخص أن يشارك أو يعلق أو يتفاعل مع الآخرين وهو في بيته جالسا خلف مكتبه.
 - تعرض الشباب للانحراف نتيجة الأفكار الهدامة والدعوات المنحرفة، وتشكيل تجمعات فاسدة، كما أن وسائل الإعلام الرقمي سهلت المجال لإقامة العلاقات المحرمة³ وذوبان ثوابت الهوية المغربية.
- ويمكننا تلخيص التأثيرات الإيجابية والسلبية للإعلام الرقمي على الهوية في النقاط التالية:

¹ -نعوم تشومسكي، "تعريف أميمة عبد اللطيف، السيطرة على الإعلام الإنجازات للهائلة للبروباغندا"، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، 2005، ص12

² - نفس المرجع، ص9

³ -إسراء ديبغ، "الإعلام الإلكتروني ومواقع التواصل الاجتماعي في التصور الفقهي"، جامعة النجاح الوطنية، نابلس فلسطين، 2020، ص36-38

الهوية المغربية في زمن الشاشة: هل تعيدنا وسائل الإعلام الرقمية إلى ذاتنا؟ حميد الزاوي

الإيجابيات	السلبيات
<p>-الترويج للتنوع الثقافي المغربي داخلياً وخارجياً.</p> <p>-تعزيز التبادل الثقافي والانفتاح على تجارب إنسانية عالمية.</p> <p>-تمكين الشباب من التعبير عن ذواتهم وهوياتهم بشكل حر.</p> <p>-إحياء التراث المغربي عبر المنصات الرقمية: أمازيغية، موسيقى شعبية، لباس تقليدي....</p>	<p>-انتشار اللغات الأجنبية والقيم الاستهلاكية الغربية بشكل غير نقدي.</p> <p>-بروز هويات افتراضية هجينة قد لا تمت للواقع المغربي بصلة.</p> <p>-استغلال الهوية في النزاعات السياسية أو الإيديولوجية.</p> <p>-الارتباك بين الخصوصية الثقافية والانفتاح المفرط، ما يؤدي إلى فقدان البوصلة القيمية.</p>

المبحث الثاني: كيف يمكن للإعلام الرقمي أن يحقق التناغم مع الهوية المغربية.

في ظل التحولات الكبرى التي بات يعيشها الإنسان مع الثورة الرقمية، وبالنظر إلى الانتقال الكبير الذي عرفه هذا الأخير مع الثورة المعلوماتية، حيث تحول من إنسان الواقع إلى إنسان المواقع، ومن الإنسان الرقمي إلى الإنسان المرقم، هذه الموجة الجارفة للعوالم الرقمية أدت إلى تنميط العالم وفق ثقافة واحدة، مما جعل المغرب عرضة لموجة تسليع الثقافة، وتبضيع القيم، والقضاء على الخصوصيات الوطنية وتعويضها بنماذج ثقافية جديدة، ومن ثم أصبحت العوالم الرقمية تتحكم في كل مجريات حياتنا، وفي الوقت نفسه نفتقد لكل الوسائل لمواجهة مغريات التقنية، وهذا ما يجعلنا نتساءل: كيف نعمل على مواجهة الرقمنة لحماية الهوية المغربية؟ وكيف نتفاعل معها في إطار يبني متناغم يحافظ على القيم الثقافية للأنا المغربية؟ وهل يمكن تحقيق ذلك؟ وما التوازن الممكن؟

المطلب الأول: خصائص ومميزات الهوية المغربية.

الهوية المغربية مركبة من أبعاد متعددة، أهمها: البعد الأمازيغي كأصل تاريخي وسكاني راسخ، والبعد العربي الإسلامي الذي تعزز مع الفتح الإسلامي وشكل العمود الفقري للثقافة المغربية، إضافة إلى البعد الأندلسي والإفريقي والمتوسطي من خلال التبادل الثقافي، والهجرات، والتأثيرات الفنية والمعمارية. ولا ننسى البعد الملكي الوحدوي الذي يشكل عاملاً مستقرًا ورمزًا للتماسك الوطني. ومن ثم نستنتج أن الهوية المغربية وحدة وتعدد في نفس الوقت، هذا التعدد لا يعني التنافر، بل التكامل، وهو ما جعل الهوية المغربية مرنة وقابلة للتطور.

يقول الدكتور الطيب بياض أن تكتب عن الذات، أو الوطن، أو الأرض، أو الهوية، لا بد أن تقع تحت ضغط قوتين: الذاتية والموضوعية، الوجداني والعقلاني، وي طرح سؤال: ما معنى أن تكون مغربياً¹؟ الشخصية المغربية هادئة تستمد ثقافتها من ذاتها وقدراتها ومن ثقل رصيدها التاريخي والحضاري، وتعرف كيف تستلهم من هذا الرصيد أجوبة فاعلة بدل ردود فعل منفعة ومتسعة²، على الرغم من كثرة ما كتب أو قيل عن الهوية المغربية، فإن الحاجة ماسة إلى التذكير بأهم مكوناتها وخصائصها، فهي تتمثل في مقومات

¹-الطيب بياض، "الشخصية المغربية تأصيل وتأويل"، منشورات باب الحكمة، تطوان، 2024، ص19

²-المرجع نفسه، ص33

الهوية المغربية في زمن الشاشة: هل تعيدنا وسائل الإعلام الرقمية إلى ذاتنا؟ حميد الزاوي

ثابتة وقيم ناظمة لها، تجعل الكل يتفاعل معها، بإدراك عميق وحتى بدونها، وهي في ثباتها قد تتعرض لبعض عوامل التطوير، إن لم نقل التغيير، الذي يفرضه تفاعل الذات مع نفسها ومع الآخرين، ويتيح لها إمكانية التأثير والتأثر، ومن ثم فإن الهوية هي التي تختنا على بناء الوطن وتنميتها، والعمل على حفظ وحدته وكرامته، وبممكن حصر مكونات الهوية وفق الدكتور عباس الجراري في:

أولاً: الوطن الذي ينطلق من الأرض، والوطن بالنسبة إلينا، هو المغرب المتميز بموقعه الجغرافي على رأس القارة الأفريقية.

ثانياً: الدين بما له من تأثير على المعتقدات، والدين في المغرب هو الإسلام، فأصبح لقداسته والالتزام به رمزا للهوية والوحدة الوطنية، وقد نص الدستور المغربي في أماكن كثيرة على المكون الديني للهوية المغربية، مذكرا في الفقرة الثانية من تصديره أن المملكة المغربية دولة إسلامية ذات سيادة كاملة، وأن الهوية المغربية تتميز بتبوء الدين الإسلامي مكانة الصدارة فيها¹.

ثالثاً: اللغة باعتبارها وسيلة تواصل لحماية الذات والدفاع عنها، وتخليصها من التبعية، واللغة في المغرب هي العربية الفصحى والأمازيغية، مع ما يغنيها من لغات ولهجات محلية، بدءا من الحسانية والعامية العربية المنتشرة في البوادي.

رابعا: الثقافة، بدءا من التراث الذي تراكم عبر العصور والأجيال، والثقافة في المغرب تعكس ما للمغاربة من عبقرية ونبوغ، وهي في علاقة تفاعلية ببقية مكونات الهوية، ولاسيما بمقوم اللغة الذي يتيح لها التكيف والتجدد والتفاعل مع الثقافات الأخرى، دون القطع مع جذورها، ومن روافد الثقافة المغربية: العربية والأمازيغية والحسانية، وتراثها الأفريقي والأندلسي، والعبري، والمتوسطي.

من هنا يكون التمسك بالهوية والدعوة إلى تجميدها راجع من الخوف على فقدان الخصوصيات الوطنية والذوبان في القيم الكونية، وفرض نموذج العولمة الرقمية بما له من خطط تسويقية وأبعاد ثقافية وقوة تقنية وإعلامية، قد يؤدي إلى طمس وذوبان الذات الجماعية المغربية، وهذا لا يعني الانكماش على الذات هو الحل، ورفض الآخر الذي فرض تقدمه العلمي والتكنولوجي، بل يجب الانفتاح ومشاركة الآخر دون التخلي عن الثوابت والخصوصيات الوطنية، لأن المغرب بجميع جهاته مهما تعددت، ووطن يعيش فينا ونعيش فيه².

المطلب الثاني: سبل تحقيق التناغم بين الإعلام الرقمي والهوية المغربية.

تعيش الهوية المغربية، التي تتسم بتعدد مكوناتها اللغوية والثقافية والدينية، حالة من التحدي بين الحاجة إلى تثبيت الثوابت والمحافظة على الخصوصيات، وبين انفتاح قد يؤدي إلى ذوبان الهوية أو تراجع حضورها. إن المطلوب ليس الاختيار بين التثبيت أو التفتيت، بل بناء مقاربة وسطية تراعي: الانفتاح الواعي والمسؤول على الفضاء الرقمي دون ذوبان، وتحديد الهوية من الداخل، وجعلها مرجعا للتفاعل لا حاجزا أمام التغيير.

لقد قدمت الهوية المغربية نفسها إلى العالم من هويتها التي أنشأها، عبر تمييز نفسها عن المجتمعات المهيمنة، وهي عكس الحضارة الأوروبية التي أرادت معرفة الآخرين بناء على نزعتها التوسعية، وفق ما يشهد به "فوكوياما"، عندما قال إن الإسلام يشكل إيديولوجيا منسقة ومتناسكة وله معايير الخاصة ونظريته المتصلة بالعدالة السياسية والاجتماعية، كذلك فإن للإسلام جاذبية يمكن أن تكون عالمية، وهي شهادة نادرة في حق الإسلام، بوصفه إيديولوجيا وفكر، وعقيدة وأخلاق، وشريعة وهدى³. الحضور الهوياتي داخل الإعلام ضرورة لا يمكن القفز عليها، الدين سؤال الأسئلة، الدين إعلاميا يتجاذبه طرفان، طرف يخبرنا أنه

¹ - الفقرة الثانية من ديباجة تصدير دستور المملكة المغربية، المراجع سنة 2011.

² - عباس الجراري، "الثقافة من الهوية إلى الحوار، منشورات النادي الجراي"، الطبعة الأولى، الرباط، 1993، ص 13-14.

³ - مصطفى عطية جمعة، "الثقافة والتواصل حوار الذات وحوار الحضارات"، دارالنشر، وكالة الصحافة العربية، مصر، 2023، ص 135.

الهوية المغربية في زمن الشاشة: هل تعيدنا وسائل الإعلام الرقمية إلى ذاتنا؟ حميد الزاوي

حدثي، وآخر محافظ، إنها حرب إعلامية، فأين يقف الإعلام من هذا النقاش؟ ما هي الحدود الفاصلة بين أن تكون مع أو ضد؟ تعدد وسائل الإعلام يوهم الجمهور بأنه حر في اختياره والحقيقة أنه يدور في فلك واحد، يملكه أباطرة المال والأعمال، فيظن المشاهد أنه يختار ما يشاء، ولا يدري أنه أشبه بالزبون الذي يتنقل في محل تجاري كبير، ففي جميع الأحوال سيشتري، إنها أسطورة الفرد والاختيار الحر¹، أو ما يعرف عند كارل ماركس بالوعي المزيف، أو الوعي المقلب، الإعلام ضرورة بشرية حياتية وعلمية، ولا غنى عنه، لكن كيف يمكن أن يكون الإعلام حراً، وغير تابع لجهة معينة، وكيف نوظفه بالطريقة الصحيحة التي تعزز الهوية المغربية، ومن ثم يمكن أن يساهم في الحفاظ على ثوابت الذات الجماعية المغربية المتمثلة في الديانة الإسلامية واللغة العربية، والتراث العربي الإسلامي المشترك، وكل الثوابت الدينية التي تزيد من الإشعاع الحضاري والهوياتي للمغرب في إفريقيا والعالم، ومن أجل ذلك يجب أن نحرص على تحقيق الوظائف النبيلة للإعلام الرقمي.

فالإعلام حين يكون خطابه مهذباً ومضبوطاً في ألفاظه ومعانيه، يُشكّل بوابة لنشر اللغة وتطويرها وتجديدها، ونفخ روح المعاصرة في مفرداتها المعجمية وأساليبها التعبيرية، وهذا ما ثبت أن "أكبر تطور عرفته اللغة العربية في عصرنا الحاضر كان على أيدي الصحفيين، من محرري الصحف والمذيعين وغيرهم من القائمين على شتى وسائل الإعلام"². ويكمن سر ذلك في كون كل وسيلة إعلامية تعمل على خلق مفرداتها ومصطلحاتها الخاصة واختراع تعابير تفرسها طبيعتها؛ وميادين عملها، وفي هذا إثراء لمضامين اللغة ومفرداتها، وتوسيع لنطاق استخدامها.

الخطاب الإعلامي المغربي يشهد في العقود الأخيرة انفتاحاً متزايداً في المواضيع التي يتناولها من خلال تبني خطاب حقوق الإنسان والقيم الكونية، والنقاش حول الحريات الفردية، المساواة، النوع الاجتماعي...

وفي سياق التحولات التي يشهدها المغرب استعداداً لاحتضان نهائيات كأس العالم 2030، نبّه الأكاديمي المغربي عبد الفتاح لحجمري إلى أن "الإعلام المغربي لا يواكب هذا التحول بنفس الدينامية التي تعرفها الملاعب والمنشآت.

فبينما تتطور الكاميرات، وتحدث أنظمة البث، وتؤثت الملاعب بأحدث التقنيات، يظل الإعلام، حسب رأيه، حبيس منطقة رمادية، تتكرر فيها الوجوه والعبارات، وتغيب عنها المقاربات النقدية الجادة"³.

¹ - هربر تشيلر، "المتلاعبون بالعقول"، ترجمة عبد السلام رضوان، عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، مارس 1999، ص 13

² - بشير إبراهيم، الصورة في الخطاب الإعلامي، مجلة جامعة عنابة، العدد 23، عام 2020م، ص 149.

³ - عبد الفتاح لحجمري، الإعلام المغربي لا يواكب سرعة التحولات ما قبل "موندريال 2030"، مقال بجريدة هسبريس الإلكترونية، الإطلاع بتاريخ: 2025/09/21، الموقع:

<https://www.google.com/url?sa=t&source=web&rct=j&opi=89978449&url=https://www.hespress.com/%25D9%2584%25D8%25AD%25D8%25AC%25D9%2585%25D8%25B1%25D9%258A>

<https://www.hespress.com/%25D8%25A7%25D9%2584%25D8%25A5%25D8%25B9%25D9%2584%25D8%25A7%25D9%2585->

<https://www.hespress.com/%25D8%25A7%25D9%2584%25D9%2585%25D8%25BA%25D8%25B1%25D8%25A8%25D9%258A-%25D9%2584%25D8%25A7->

<https://www.hespress.com/%25D9%258A%25D9%2588%25D8%25A7%25D9%2583%25D8%25A8->

<https://www.hespress.com/%25D8%25B3%25D8%25B1%25D8%25B9%25D8%25A9-%25D8%25A7->

ويقول لحجمري "الكاميرا ترى... لكن من يُعلّم الشاشة أن تفكر؟ ماذا لو كانت مباراة الإعلام أهمّ من مباراة الكرة؟ ماذا لو كان الفوز الحقيقي لا يُقاس بعدد الأهداف، وإنما بعدد الأفكار التي نعبّر بها للعالم؟ أليس الإعلام الذي يكتفي بنقل اللقطات السريعة أشبه بلاعب يركض خلف الكرة دون أن يعرف معنى اللعبة؟ وهل يمكن لبلد يستعد لاحتضان كأس العالم أن يهينّ الملاعب بالعشب الأخضر ويترك شاشاته بلا خصوبة فكرية؟ ألسنا بحاجة، قبل الكاميرات الراقية والـVAR الدقيق، إلى بوصلة ذهنية تجعل من الإعلام قوة اقتراح لا صدى للتصفيق؟ ثم أليس الوقت قد حان لنسأل: كيف نصنع إعلاماً يتحدث مع العالم لا عنه، يشارك في صياغة النقاش بدل أن يكتفي بالتعليق على أطرافه؟ وكيف يمكن للمباراة أن تكشف عن أبعاد الهوية والتاريخ والاقتصاد، وأن تعكس العلاقات الاجتماعية والثقافية للمغاربة بشكل أعمق؟ ومن ثم السؤال الذي يطرح نفسه هو: ما سبل تجديد الخطاب الإعلامي المغربي؟"¹

لذلك، ووفق عبد الفتاح لحجمري: "فإنّ تطوير الإعلام المغربي لتثبيت الهوية يبدأ من تحرير الخيال: يجب أن تنتقل من إعلام الوصف إلى إعلام التحليل، العالم لا ينتظر منا أن نصفه... العالم يطلب منا أن نترجم له خصوصيتنا إلى لغة كونية، بذكاء، وبِحكمة، حينها لن يكون الإعلام المغربي مجرد آلة بثّ، سيغدو قوة اقتراح، وذاكرة جماعية، ورؤية تتخطى الجغرافيا.

السخرية المؤلمة أن الإعلام المغربي يتقن فنّ المؤجّل: مؤتمرات تُبثّ بعد انتهائها، برامج تناقش قضايا فقدت صلاحيتها، ومحللون يفسرون ما فهمه المواطن قبلهم بأيام عبر "فيسبوك" أو "تيك توك". المعضلة هنا ليست تقنية، إنها فلسفية: هل نريد إعلاماً يلاحق العالم، أم إعلاماً يلاحق نفسه؟ هل نريد شاشة تعكس الزمن الحاضر، أم مرآة متصدعة تعيد لنا صورة الأمس؟ لذلك ستكون كأس العالم المقبلة الاختبار الأكبر: إذا بقينا أسرى "المباراة المؤجّلة" سننتقل للعالم صورة بلد يشاهد نصف النهائي، بينما الآخرون يحتفلون بالكأس؛ وحينها لن ينفعنا تبرير "العطب التقني" لأن العطب الحقيقي ليس في الأسلاك، وإنما في الذهنية".²

المطلب الثالث: التنشئة الرقمية ودورها في بناء الذات المغربية الجديدة.

ساهم التطور التكنولوجي في ظهور ما يعرف بالإعلام الجديد، وأصبح إقبال الجمهور على هذه الوسائل قويا.³ وكنتيجة لذلك ظهر الإعلام الرقمي، ومن تبعاته الخطيرة، أنه أسهم بشكل واضح في تراجع دور المؤسسات التربوية، إذ سحب البساط منها وأضحى يتحكم في إنتاج القيم الكونية، ومن ثم أصبح الإعلام الرقمي ينقل من رقابة الدولة، ويخدم إيديولوجيات معينة، مما أتاح الفرصة لظهور بعض الشباب المتطرفين، حيث وجدوا في قنوات الأعلام الديني منصة مناسبة لنشر أفكارهم التي تخدم إيديولوجياتهم، إن استخدام وسائل الإعلام الرقمي يمكن أن يؤدي إلى تفكك في الانتماء، وتراجع أهمية المكان كمكان أساسي للهوية، ويؤكد على ذلك الأنثروبولوجي مارك أوجيه في كتابه الألامكنة، حيث يعبر مفهوم الألامكنة عن كل ما يحو الذاكرة و الشخصية والهوية ويرسخ الرتبة كالعالم الافتراضي، مما يجعل الفرد ينتمي إلى ثقافات متعددة وليس ثقافته فقط، وسيطرة اللغة الانجليزية على وسائل الإعلام الجديد يهدد اللغة العربية التي تشكل أساس الهوية الثقافية المغربية، وهذا العامل يضعف الهوية

1623235.html&ved=2ahUKEwjWn9aev-

mPAxWfcaQEhfzGysQFnoECCIQAQ&usg=AOvVaw05MMMq9FVn1S34zBTJ53jF

¹ - نفس المرجع.

² - نفس المرجع.

³ - عباس مصطفى صادق، "الإعلام الجديد: المفاهيم والوسائل والتطبيقات"، عمان، دار الشروق للنشر والتوزيع، 2008، ص 29

الهوية المغربية في زمن الشاشة: هل تعيدنا وسائل الإعلام الرقمية إلى ذاتنا؟ حميد الزاوي

ويساعد على ذوبانها، كما أن الانفجار المعلوماتي والغزو الثقافي للمجتمعات قد يشكل اعتداء على الخصوصية الثقافية من خلال استهداف العقيدة والتشكيك في أصول الدين وحيوية اللغة، إضافة إلى التأثير في الأخلاق بنشر ثقافة العراء العالمي، وهدم المؤسسة الأسرية، ونزع إنسانية الإنسان وكرامته، وبالتالي إضعاف علاقة الفرد بمجتمعه وهويته.

إن قدوم عصر الآنية يدخل الثقافة البشرية والأخلاق في أرض لا خريطة لها، حيث تفقد العادات التي تواكب الحياة كل نفع ومعنى، وقد وصف غي دوبور هذا الوضع بقوله: الرجال يشبهون أزماهم أكثر من آبائهم وأمهم لأنهم يعيشون حاضرا يريد أن ينسى الماضي، ويبدو أنه لم يؤمن بالمستقبل¹.

فعلى الرغم من أن نشأة الحداثة وإن كانت غربية في أصلها من الناحية الجغرافية إلا أنها ومن خلال تفاعلها مع الثقافات المحلية الأخرى نتج عنها صور أخرى للحداثة من خلال آليات التبني والتزليل، وبهذا أمكن الحديث عن حداثة يابانية وأخرى صينية وثالثة إسلامية².

فكيف يمكن توظيف التطور التكنولوجي إعلاميا لخدمة الهوية المغربية؟ وكيف يمكن تدبير الشأن الإعلامي في ظل الثورة الرقمية؟ ومن يتحمل مسؤولية تعزيز وتقوية الهوية المغربية؟

العلاقة بين الإعلام الرقمي والهوية هي علاقة معقدة ومتشابكة، والإعلام يلعب دورا حاسما في تشكيل هذه العلاقة وتوجيهها، مما يتطلب تكيفا مستمرا مع الوضع الراهن لتحقيق التوافق والانسجام بين الهوية والإعلام الرقمي.

يوضح الدكتور المصطفى شكدي في كتابه المعنون بـ"سيكولوجية الإنسان المرقم" أن التكنولوجيا الرقمية أصبحت موجهة للإنسان المستخدم لها، وهو ما يعني أنه صار مرقما فاعلا ومتحكما فيه وخاضع للبرمجيات الخوارزمية، وهذا يعني أن الإنسان المرقم في نظر الدكتور شكدي هو الذي تتحكم فيه منصات الإعلام الرقمي، تلك التحولات جعلت الهوية متحورة لأن المجتمع صار متصلا كليا بالعالم الرقمي. والمفاهيم الكلاسيكية في حياتنا اليومية خلال القرن الواحد والعشرين عرفت انقلابا جذريا كمفهوم القرابة، والصداقة والرابطة الاجتماعي الذي انتفى بعد أن صار التواصل عن بعد توأما عن قرب، أي أنه تواصل حضوري بطريقة ما، ونحن في المغرب لازلنا في مرحلة الانبهار والإعجاب من الانفجار الرقمي. فكيف يمكن أن نقدم حلول لحفظ الهوية من الرقمنة ونحن في قمة الاستهلاك؟ هذه التقنية الرقمية كانت ضيفة عندنا، أما الآن أصبحنا نحن الضيوف، وقسم كبير من مجريات حياتنا يجري عبر وسائل التواصل الاجتماعي، فهي توفر لنا سبلا لضمان القوت اليومي وفضاء للتعرف والتواصل بين الجنسين، ومساحة للتعليم ومعرضا للفنون، ومنبرا للإعلام الديني والسياسي والاقتصادي وأداة للشحن الإيديولوجي.

أضحت وسائل الإعلام الرقمي سلاحا في يد الثقافة الغربية تحطم به القيم والأخلاق في المجتمعات العربية، وذلك عبر نشر الإباحية وتشويه عقول الشباب، وتنمية الفردية والروح الاستهلاكية، والهروب من واقع الحياة، والاستسلام له، والانبهار بالنموذج الأجنبي على حساب الهوية المحلية، وترجع الشعور بالانتماء للوطن وازدياد اليأس والإحباط³.

¹ - زيجمونت باومان، الحداثة السائلة، ترجمة حجاج أبو جبر، تقديم هبة رعوفا عزت، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، ط1،

بيروت، 2016، ص194

² - طه عبد الرحمن، روح الحداثة: المدخل إلى تأسيس الحداثة الإسلامية، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، الطبعة الأولى، 2006، ص23

³ - عيساتي رحيمة، برامج الفضائيات العربية: قراءة نقدية في المحتوى القيمي، ورقة مقدمة ضمن فعاليات المؤتمر الدولي حول: الفضائيات العربية

والهوية الثقافية، كلية الاتصال، جامعة الشارقة، 2010، ص223

الهوية المغربية في زمن الشاشة: هل تعيدنا وسائل الإعلام الرقمية إلى ذاتنا؟ حميد الزاوي

هذه الحياة الجديدة تجعل كل شخص متصل قادر على البوح بذاته بالانتقال من الحميمية العادية إلى الحميمية المفرطة¹، وفضح الذات وذلك عن طريق إظهار جوانب معينة منها ومساهمة في نشر ثقافة العراء العالمي، مما يؤدي إلى سقوط الأنا الأعلى كما في التحليل النفسي وذوبان الهوية الوطنية، ومن ثم يطرح السؤال: من هو الإنسان المرقمن الذي نريد؟ وكيف تتلاعب الخوارزميات بالإنسان المرقمن؟ كيف نحافظ على استقلالية وهوية الإنسان المرقمن؟ إن مستعمل الخوارزميات الرقمية يظل بطريقة ضمنية، تحت تأثير هذه التقنية التي توجه سلوكه على الشبكات والمنصات فأقدا لإرادته واختياراته الحرة، ليصبح مبرجا ومتحكم فيه وفق الخوارزميات التي أعدت مسبقا لإنتاج مضامين ضاربة للهوية المحلية ومساهمة في طمسها، ومن ثم نجد الإنسان الرقمي يستعمل التكنولوجيا، أما الإنسان المرقمن فهو الذي تستعمله التكنولوجيا.

المجتمع المغربي لم يكن كما كان من قبل بعد أن أنتجت التنشئة الخوارزمية مجتمعا مرقمنا، وهي بذلك تكون قد خلقت إنسانا آخر وذات جديدة في ظل الارتباط المكثف بالعالم الرقمي، وهو ما يعني أن الذات الجماعية المغربية دخلت مرحلة إعادة التشكل، ومن ثم لا بد من إعادة تعريف الهوية المغربية.

ومع استمرار انتشار الرقمنة في حياتنا اليومية، وتجلي ذلك في تفاعلاتنا وعلاقاتنا وممارستنا التواصلية العلائقية، يصبح من المهم للغاية دراسة العمليات التفسيرية التي تتكون بفضل هذه التقنيات، كون ظهور التكنولوجيا الرقمية طرح ألغازا مثيرة للاهتمام بالنسبة للإثنوغرافيون للنظر في عوامل إدراج الرقمنة في حياتنا، والتي أصبحت جزءا محوريا من الحقائق الحية والمفاهيم المغيرة للذات والثقافة والمجتمع²، إن هويتنا هي عنوان أمتنا ومصدر تميزها عن الشعوب والأمم الأخرى، والمتتبع لقضايا الهوية يدرك أنها أصبحت مضطربة، بفعل العولمة الرقمية، حيث يجد شباب اليوم نفسه منشطرا بين الانتماء إلى لتاريخ وتراث طالما اعتز به، وبين عالم رقمي وجد ضالته فيه، فتغلغل في نفسه، وسيطر على أفكاره، يحاول أن يوجهه الوجهة الأخرى، ويبعده قدر المستطاع عن هويته الأصيلة.

عصر الشاشة حقبة تنتفي فيها الثوابت، وتسيطر الهشاشة على العلاقات، والهوية، والعمل، والقيم. يعيش الفرد تحت ضغط حرية مفرطة، ولكنه بلا يقين أو أفق واضح، في عالم يتغير بسرعة، إنه عصر الثقافة السائلة، كما وصفه عالم الاجتماع البولندي زيجمونت باومان يتميز بالتغير المستمر وشعور الأفراد بعدم الاستقرار وذوبان في الهوية، وأن اللايقين هو اليقين الوحيد، والتغير هو الثبات الوحيد³.

في عصر الرقمنة أصبحت القيم الثقافية معروضة في السوق الاستهلاكية وخاضعة لمنطق المواضع الذي يقلل من شأن الأشياء ويحط من قيمة القديم الذي ينبغي أن يترك مكانه للحديد، وأصبح السلوك الشخص حربائيا يسعى إلى إثبات قدرته على أن يكون شخصا جديدا، بل على تغيير هويته باستمرار كما يغير ملابسه وكل ذلك مقابل ثمن بسيط جدا امتثالا لتوصية الثقافة، كما أن المواضع أضحت تشكل كل أسلوب حياة في حالة من الثورة الدائمة اللانهائية⁴.

¹-مصطفى الشكدالي، "سيكولوجيا الإنسان المرقمن: التنشئة الخوارزمية وبناء الهوية في عصر الثورة الرقمية-مقاربة سيكوسيرانية"، مؤسسة باحنون، 2024، ص14-40

²- ساتيفر كور غيل و موهانجيو، "الإثنوغرافيا الرقمية"، ترجمة: بن شرامد أمين، مرجع سابق، ص14

³- زيجمونت باومان، الحدائث السائلة، ترجمة حجاج أبو حبر، تقديم هبة رعوف عزت، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، ط1، بيروت، 2016، ص27

⁴- زيجمونت باومان، الثقافة السائلة، ترجمة: حجاج أبو حبر، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، الطبعة الأولى، بيروت، 2018، ص28

الهوية المغربية في زمن الشاشة: هل تعيدنا وسائل الإعلام الرقمية إلى ذاتنا؟ حميد الزاوي

إن العالم اليوم أصبح يزدحم بالعديد من الأحداث، والمخاضات، التي تكون في مجملها صراع بين الحضارات والهويات، خصوصاً بين الشرق والغرب، ولذا فلا عجب أن تكون الحرب حرباً ثقافية تحت ما يسمى بالعمولة، هذه الأخيرة تهدف إلى اكتساح الخصوصيات، وطمس الهويات، وعدم السماح لأي أمة أن تتميز بهويتها، تميزاً يتعارض مع العمولة، ومن أجل بلوغ تلك الغايات تم تجنيد سلاح تكنولوجيا الإعلام، تقنية دخلت البيوت، وسيطرت على العقول، والهدف فك الارتباط بين الوطن والمواطن، وإلغاء عامل الأرض والتراث، المشكلان للهوية، وقد ينتج عن ذلك إبادة شاملة للموروث الثقافي، خاصة الأمم الضعيفة منها، وغير المحصنة، فالمرحلة التي نجتازها اليوم، أصبحت تهدد الهوية بالتلاشي والذوبان، والمجتمع المغربي باعتباره جزءاً من هذا العالم الرهيب يوجد بين صدمة الحداثة وحلم الأصالة، يتأثر مثل بقية المجتمعات المستهلكة، المستقبل للقيم الرقمية الجديدة¹، والتي تهدد الهوية المغربية، حيث أصبح المواطن المغربي منبهاً بالرقمنة، ويستقي مفاهيمه من تجارب تفرضها وسائل الإعلام الرقمي، وهي نفسها مرجعيته الدنيوية والدينية، كل هذا في غياب وسائل إعلام خاصة بنا، فالمغرب لازال بعيداً كل البعد عن تكنولوجيا الرقمنة الحديثة، والدور الوحيد المنوط بنا في عالم الرقمنة هو دور المستقبل المتلقي، ومن ثم يطرح سؤال: هل نحن المغاربة غير قادرين على إحداث منصات رقمية خاصة بنا؟ وكيف يمكننا مقاومة هذا الاستعمار الرقمي؟

الفضاء الرقمي يمثل منيراً مفتوحاً للتواصل والتبادل الثقافي والاجتماعي. لقد أتاح هذا الفضاء للمغاربة، خاصة الشباب، فرصاً لا محدودة للوصول إلى المعرفة، والتعبير عن الأفكار، والانخراط في الحوارات العالمية. وساهمت وسائل التواصل الاجتماعي والمنصات الرقمية في انتشار الثقافة المغربية ورفع صوتها على المستوى الدولي.

مع ذلك، هذا الانفتاح لا يخلو من تحديات. فالعمولة الرقمية غالباً ما تأتي مع هيمنة ثقافات ولغات قوية مثل الإنجليزية والفرنسية، مما يطرح إشكالية تراجع اللغات المحلية، وخصوصاً العربية والأمازيغية، في المشهد الرقمي. كما يمكن للانفتاح غير المضبوط أن يؤدي إلى استلاب ثقافي وتبني قيم وممارسات لا تتماشى مع خصوصيات المجتمع المغربي.

الإعلام الرقمي هو عالم مفتوح لا حدود له، يسهل فيه تداول المعلومات والثقافات بسرعة فائقة، مما يعزز فرص التواصل لكنه أيضاً يهدد خصوصيات الهوية الوطنية عبر انتشار ثقافات ولغات غريبة على نطاق واسع، وتبني أنماط استهلاكية وثقافية عالمية، إضافة إلى هيمنة المحتوى الرقمي الأجنبي على حساب المحتوى المحلي. كل هذه العوامل قد تؤدي إلى ذوبان الهوية أو تآكل عناصرها المركزية.

فالخوف الذي نواجهه اليوم يتأسس على وعي متزايد بتنامي التوحش في هذا العالم، واعتيادية الشر فيه، ويزيد الخوف من احتمالية قبولنا للشر، بل والتطبيع معه، ما دام يوفر لنا الحماية، ولو كان ذلك بمقابل دماء الآخرين، إذ يرى فرانسيس فوكوياما أن هذه الفجوة نتجت عن تحولات تاريخية، من عقلانية حجت المشاعر الإنسانية، إلى رأسمالية متوحشة تماوت معها البنية الاجتماعية وقيم التضامن، وتآكل الرأسمال الاجتماعي².

الخوف وفق باومان لم يعد مجرد انفعال بشري طبيعي، بل تحول إلى سمة حضارية في زمن الحداثة السائلة. فالمجتمعات المعاصرة لا تعيش الخوف من أحداث محددة بقدر ما تعيش الخوف من المجهول، من هشاشة أنماط الحياة، ومن المستقبل المجهول.

¹ - نور الدين بن نعيجة، "الهوية الوطنية بين الموروث التاريخي وتحديات العمولة والرقمنة"، مجلة الباحث، العدد 2017، 18، ص 116-122

² - زيجمونت باومان، الخوف السائل، ترجمة: حجاج أبو جبر، تقديم: هبة رءوف عزت، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، ط1، 2017، ص 15-

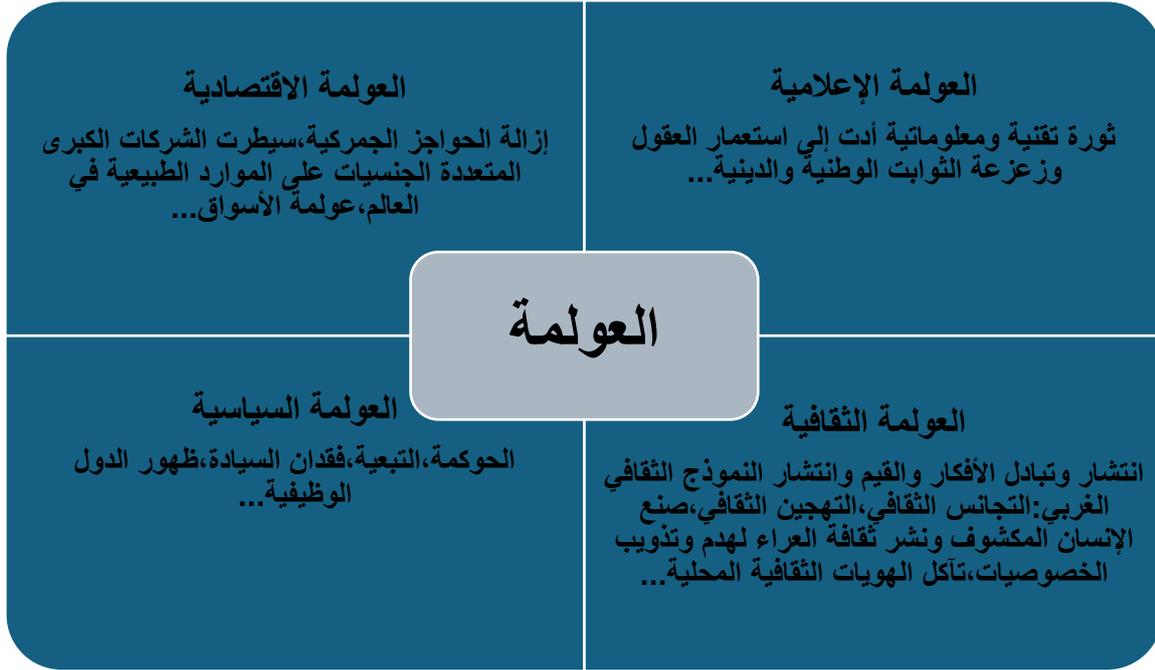
الموقع: <https://foulabook.com/book/downloading/554613829>

الهوية المغربية في زمن الشاشة: هل تعيدنا وسائل الإعلام الرقمية إلى ذاتنا؟ حميد الزاوي

هذا الخوف يُستخدم سياسياً واقتصادياً كأداة للسيطرة، ويشكل نمطاً جديداً من الوجود البشري القلق. ورغم سوداوية التحليل، فإن باومان يلمح إلى إمكانية تقويض هيمنة الخوف عبر النقد والتضامن الإنساني.

واقع اليوم يعرف بعصر الحداثة والثقافة السائلة لا مجال فيه للرقابة ولا للسيطرة، وفي خضم هذا المناخ العالمي المتحول والغير المستقر، تعاضم دور وسائل الإعلام، التي أصبحت تهدد هويتنا وتراثنا، مما يستدعي منا التخطيط وإعادة النظر في سبل الحفاظ على مقومات الهوية المغربية وإعادة تعريفها، وتحسينها من كل الأخطار الناجمة عن الاستعمار الرقمي في عصر العولمة الرمزية.

ويمكننا تلخيص الأخطار الكبرى للعولمة في :



إن الهوية المغربية في زمن العولمة الإعلامية ليست قضية محصورة بين خيارين متناقضين "تجميد أو ذوبان"، بل هي مسعى لبناء تفاعل معرفي وحضاري ذكي ومتوازن. يتطلب ذلك وعياً جماعياً وإرادة مؤسساتية لاستثمار الإيجابيات التي يوفرها الفضاء الرقمي، مع حماية الثوابت الدينية والثقافية واللغوية التي تشكل أساس الانتماء الوطني. بهذا التوازن، يمكن للهوية المغربية أن تصبح رصيذاً وقوة في العالم الرقمي المتغير، وتساهم في بناء مجتمع معرفي متفتح ومتحدر في آن واحد.

استنتج من خلال ما سبق أن الإعلام المعاصر قادر على تشكيل ذات جماعية مغربية بمميزات ومواصفات جديدة، ويمكن تحقيق التناغم والتوازن بين الإعلام والهوية والعولمة وذلك ب:

- ضرورة إعادة هيكلة الحقل الإعلامي في المغرب بالموازاة مع التطور التكنولوجي والإعلامي لتحقيق الأمن الروحي والتسامح الديني، وبناء هوية متعددة متجددة في بيئة رقمية مستقلة.
- دراسة وتحليل دور الإعلام في تعزيز الحوار بين الثقافات وتشجيع التنوع الحضاري والتواصل الهوياتي في سياق العولمة بالمنطقة.
- البحث العلمي في كيفية إنتاج محتوى رقمي يخدم الهوية المغربية ويحمي النفس البشرية.
- إنتاج برامج إعلامية تسلط الضوء على أهمية تشجيع البحث في قضايا الإعلام والهوية في الجامعات المغربية.

الهوية المغربية في زمن الشاشة: هل تعيدنا وسائل الإعلام الرقمية إلى ذاتنا؟ حميد الزاوي

- إنتاج محتوى رقمي باللغات الوطنية العربية والأمازيغية يعكس القيم والتقاليد.
- استخدام المنصات الرقمية لنشر التراث الثقافي المغربي.
- العمل على بناء سيادة رقمية تحمي المحتوى المحلي وتدعم الهوية.
- إشراك المجتمع المدني في البرامج الإعلامية من أجل التوعية الشاملة حول أهمية الحفاظ على الهوية المغربية.

الخاتمة:

لقد حاولت هذه المقالة البحثية تناول تأثير الإعلام الرقمي على الهوية المغربية، وإبراز العلاقة الجدلية بين الإعلام والهوية، حيث يؤثر كل منهما على الآخر، ففي عصر العولمة أصبح الإعلام فضاء محوري لتشكيل الوعي، مما جعله يلعب دوراً بالغاً في بناء الهويات وتعزيز وتقوية روابط الأخوة بين الشعوب، والمساهمة في تشكيل الشخصية المغربية، وإبراز هويتها وتميرها للأجيال القادمة، كما يعمل الإعلام الجديد على غرس قيم المحبة والتعاون ونشر رسالة الوعي، والوحدة والتعاون، ومن ثم أصبح من الضروري ترشيد استعمال وسائل الإعلام الجديد لتجاوز الطائفية والتعصب المذهبي وتحقيق التسامح الديني وتقبل الآخر.

فمن يتحمل مسؤولية حماية الهوية العربية من أخطار الإعلام الجديد في الوقت الراهن، نحن أم الحكومة أم المجتمع المدني؟ وهل الإعلام ساهم في تعميق الجرح الهوياتي المغربي؟ وكيف تؤثر الإمبراطوريات الإعلامية الأمريكية على الهوية المغربية؟ وهل يمكننا صناعة ثقافة إعلامية خاصة بنا لمواجهة تحديات العولمة؟ وكيف يمكن الاستثمار في الإعلام الرقمي لتحقيق الأمن الروحي وتحسين النفس البشرية وتعزيز الهوية المغربية؟

ومن أجل إثراء الموضوع تم التوصل إلى عدة توصيات وحلول، علماً بأنها تكون مفتاحاً للحفاظ على الهوية المغربية، وإرسائها في ظل العولمة الرقمية:

- ضرورة إحداث منابر إعلامية محايدة وأكثر مصداقية تعنى بموضوع الهوية المغربية والتواصل الهوياتي.
- دمج وحدة التربية الرقمية في المدرسة العمومية لنشر ثقافة رقمية واعية تستند إلى التفكير النقدي واحترام الآخر مع الحفاظ على الانتماء الوطني.
- تعزيز المحتوى الرقمي المحلي: تشجيع الإنتاج الرقمي باللغة العربية والأمازيغية يعكس القيم والتجارب المغربية ويخلق حضوراً قوياً في الفضاء الرقمي.
- إحداث منصات رقمية وطنية تُدار بمقاربة تشاركية، تُمكن من توثيق وحفظ الثقافة المغربية في صيغتها الرقمية، ومقاومة طغيان المحتوى المستورد.
- سياسات رقمية متوازنة: دعم بنية تحتية رقمية وطنية تعزز السيادة الرقمية وتوازن بين الانفتاح العالمي والمحافظة على الخصوصيات المحلية.
- تشجيع الحوار الثقافي: فتح المجال للنقاشات المفتوحة حول الهوية والانفتاح مع احترام التنوع والتعددية.
- دعم المبادرات الرقمية التي تروج للثقافة المغربية.
- مواكبة الشباب عبر التكوين والتأطير في المجال الرقمي من طرف جمعيات المجتمع المدني، ليصبحوا فاعلين لا مستهلكين فقط.
- إن الحرب اليوم هي حرب إعلامية، تستهدف الأفكار والعقول، والمنتصر فيها من امتلك مفاتيح الذكاء الاصطناعي، لذا يجب إحداث منصات رقمية مغربية خالصة نابعة من الواقع المحلي.

الهوية المغربية في زمن الشاشة: هل تعيدنا وسائل الإعلام الرقمية إلى ذاتنا؟ حميد الزاوي

- إن عصرنا الحالي هو عصر الانفتاح والتواصل العالمي، لا مجال فيه للعزلة والانغلاق، والحل الوحيد للحفاظ على الهوية المغربية، هو تربية الشباب تربية تكنولوجية مغربية.
 - إن الحفاظ على التراث هو حفاظ على الهوية، لذلك يجب عرض التراث المغربي في المنصات الإعلامية الرقمية والتلفزيونية في أفلام ورسوم متحركة للمساهمة في رفع مستوى الوعي حول أهمية الحفاظ على الهوية.
 - يمكن لوسائل الإعلام المغربية الاحتفال بالهوية من خلال الترويج للغة العربية وتسلية الضوء على الجوانب الفريدة للثقافة المغربية وروافدها المتنوعة.
 - إعادة النظر في المشهد الثقافي المغربي من خلال تجديد الخطاب ووسائل التلقين تماشيا مع متطلبات العصر.
 - تعزيز القيم الإسلامية من خلال إنشاء محتوى رقمي في وسائل التواصل الاجتماعي يؤثر في الشباب بعرض قصص الأنبياء والرسول والحكماء في رسوم ومقاطع فيديو...
 - تشجيع الإعلام الرقمي في موضوع الهوية للوصول إلى جمهور أوسع من الشباب المغربي ومن ثم صناعة نوع من الحصانة والمناعة ضد العولمة الرقمية.
 - وضع سياسات رقمية وطنية توازن بين الانفتاح العالمي وحماية الخصوصيات الثقافية.
 - دعم الابتكار المحلي في مجال المحتوى الرقمي و توعية المستخدمين بأهمية المحافظة على الهوية الرقمية بخصوصياتها المغربية.
 - ضرورة تدريس موضوع الهوية المغربية وأهميتها لطلبة الإعلام في المؤسسات الجامعية المغربية.
 - تشجيع البحث العلمي في مجال سوسيولوجيا الإعلام والهوية الرقمية، بهدف تتبع أثر الإعلام الجديد على تشكيل الوعي الجمعي المغربي.
 - ضرورة تطور الفكر والحريات و توفر مناخ ديمقراطي وحماية قانونية لمختلف وسائل الإعلام المغربية، لتكون لديها الجرأة على مناقشة جميع القضايا التي تخدم مصالح الهوية المغربية.
- وفي الأخير أقول يجب علينا أن نعي جيدا زمن الذكاء الاصطناعي، والخطر الذي أصبح يهددنا، ونبحث عن حلول جذرية تتماشى مع العصر الذي نعيش فيه، فنحاول أن نستفيد من هذه التقنية ونأخذ الجوانب الإيجابية منها، ونجعلها أسلحة بين أيدينا ننشر من خلالها ثقافتنا وتراثنا.

لائحة المصادر والمراجع:

1. البيبلوغرافيا:

-الكتب العربية:

- توماس باور، ثقافة الالتهاس نحو تاريخ آخر للإسلام، ترجمة رضا قطب، الطبعة الأولى، 2017، بيروت
- ميشيل هنري، الهمجية زمن علم بلا ثقافة، ترجمة جلال بدلة، دارالساقبي، الطبعة العربية الأولى، 2022
- إدغار موران، هل نسير إلى الهاوية، ترجمة عبد الرحيم حزل، الدار البيضاء، إفريقيا الشرق، 2012
- إدغار موران، في مفهوم الأزمة، ترجمة بديعة بو ليلة، دارالساقبي، بيروت، الطبعة الأولى، 2018
- إسراء ديبغ، الإعلام الإلكتروني ومواقع التواصل الاجتماعي في التصور الفقهي، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2020
- طه عبد الرحمن، روح الحداثة: المدخل إلى تأسيس الحداثة الإسلامية، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، الطبعة الأولى، 2006
- زيجمونت باومان، الحداثة السائلة، ترجمة حجاج أبو جبر، تقديم هبة ريعوف عزت، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، ط1، بيروت، 2016
- زيجمونت باومان، الثقافة السائلة، ترجمة: حجاج أبو جبر، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، الطبعة الأولى، بيروت، 2018
- زيجمونت باومان، الخوف السائل، ترجمة: حجاج أبو جبر، تقديم: هبة ريعوف عزت، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، ط1، 2017، الموقع: <https://foulabook.com/book/downloading/554613829>
- اليحيوي يحيى، في الإعلام والسياسة والأخلاق، ط1، منشورات عكاظ، الرباط، المغرب، 2015.
- إيهاب خليفة، مجتمع ما بعد المعلومات تأثير الثورة الصناعية الرابعة على الأمن القومي، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى، 2019
- حسين سعد، براديجمات البحوث الإعلامية، الطبعة الأولى، دار النشر، بيروت، 2017
- عبد الملك الدناني، خالد درار، عمر بن عمر، تقنيات الذكاء الاصطناعي وتطبيقاته في المجال الإعلامي بالدول العربية، دار شهر زاد للنشر والتوزيع، عمان، 2024
- محمد خليل الرفاعي، دور الإعلام في العصر الرقمي في تشكيل قيم الأسرة العربية دراسة تحليلية، مجلة جامعة دمشق - المجلد 27 العدد الأول والثاني، 2011
- محمد عابد الجابري، مواقف إضاءات وشهادات سلسلة كتب شهرية من ملفات الذاكرة، دار النشر المغربية ديماء، الطبعة الأولى، 2007

الهوية المغربية في زمن الشاشة: هل تعيدنا وسائل الإعلام الرقمية إلى ذواتنا؟ حميد الزاوي

- إيريك إيركسون، ترجمة جميل سامر، الهوية وتشتتها في حياة وأعمال إيريك إيركسون، ط1، دار الجامعي، الإمارات العربية المتحدة، 2010
 - محمد مسلم، خصوصيات الهوية وتحديات العولمة، ط1، دار النشر، قرطبة، الجزائر، 2004، بتصرف
 - إسراء ديبغ، الإعلام الإلكتروني ومواقع التواصل الاجتماعي في التصور الفقهي، جامعة النجاح الوطنية، نابلس فلسطين، 2020
 - الطيب بياض، الشخصية المغربية تأصيل وتأويل، منشورات باب الحكمة، تطوان، 2024
 - الفقرة الثانية من ديباجة تصدير دستور المملكة المغربية، المراجع سنة 2011.
 - عباس الجراري، الثقافة من الهوية إلى الحوار، منشورات النادي الجزائري، الطبعة الأولى، الرباط، 1993
 - مصطفى عطية جمعة، المثاقفة والتواصل حوار الذات وحوار الحضارات، دار النشر، وكالة الصحافة العربية، مصر، 2023
 - هربر تشيلر، المتلاعبون بالعقول، ترجمة عبد السلام رضوان، عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، مارس 1999
 - عباس مصطفى صادق، الإعلام الجديد: المفاهيم والوسائل والتطبيقات، عمان، دار الشروق للنشر والتوزيع، 2008
 - مصطفى الشكدي، سيكولوجيا الإنسان المرقم: التنشئة الخوارزمية وبناء الهوية في عصر الثورة الرقمية-مقاربة سيكوسيرانية، مؤسسة باحثون، 2024
 - وولتون دومينيك، الإعلام ليس توأصلا، دار الفري، ط1، بيروت لبنان، 2012، ص13
 - غوستاف لوبون، سيكولوجية الجماهير، ترجمة هاشم صالح، دار الساق، ط1، بيروت لبنان، 1991، ص66
 - -زيجمونت باومان، الحب السائل: عن هشاشة الروابط الإنسانية، ترجمة حجاج أبو جبر، تقديم هبة رءوف عزت، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، ط1، بيروت، 2016، ص75
 - محمد عابد الجابري، الموسوعة الفلسفية العربية، معهد الإنماء العربي، المجلد 2، بيروت، 1986، ص821
 - أحمد زكي بدوي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، مكتبة لبنان، بيروت، ط2، 1993، ص206
 - محمد عمارة، مخاطر العولمة على الهوية الثقافية، نضرة مصر للطباعة والنشر، ط1، 1999، ص7
 - هانس بيتر مارتن، هارولد شومان، فتح العولمة، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1998، ص10
- الكتب الأجنبية:
- Erikson, E.H. Adolescence et crise, Texte traduit par Joseph Nass et Claude Louis-Combet. Paris : Flammarion. 1972
 - Castells Manuel, Le pouvoir de l'identité, édition Fayard, 1999, Paris

Mucchielli Alex.(2023).L'identité ,Que sais-je?,Presses Universitaires de France

الأبحاث والدراسات:

• ساتيفر كور غيل و موهان جيوتي، الإثنوغرافيا الرقمية، ترجمة بن شرادمأمين، مقال علمي محكم، جامعة سنغافورة الوطنية، العدد 53، مارس 2023، المصدر:

https://www.researchgate.net/publication/320928917_Digital_Ethnography

• نور الدين بن نعيجة، الهوية الوطنية بين الموروث التاريخي وتحديات العولمة والرقمنة، مجلة الباحث، العدد 18، 2017،

• عيساتي رحيمة، برامج الفضاءات العربية: قراءة نقدية في المحتوى القيمي، ورقة مقدمة ضمن فعاليات المؤتمر الدولي حول: الفضاءات العربية والهوية الثقافية، كلية الاتصال، جامعة الشارقة، 2010

الويبوغرافيا:

• عبد الفتاح لحجمري، الإعلام المغربي لا يواكب سرعة التحولات ما قبل "موندريال 2030"، مقال بجريدة هسبريس الإلكترونية، الإطلاع بتاريخ: 2025/09/21، الموقع:

<https://www.google.com/url?sa=t&source=web&rct=j&opi=89978449&url=https://www.hespress.com/%25D9%2584%25D8%25AD%25D8%25AC%25D9%2585%25D8%25B1%25D9%258A-%25D8%25A7%25D9%2584%25D8%25A5%25D8%25B9%25D9%2584%25D8%25A7%25D9%2585-%25D8%25A7%25D9%2584%25D9%2585%25D8%25BA%25D8%25B1%25D8%25A8%25D9%258A-%25D9%2584%25D8%25A7-%25D9%258A%25D9%2588%25D8%25A7%25D9%2583%25D8%25A8-%25D8%25B3%25D8%25B1%25D8%25B9%25D8%25A9-%25D8%25A7-1623235.html&ved=2ahUKEwjWn9aev-mPAxWfcaQEHfczGysQFnoECCIQAQ&usg=AOvVaw05MMMq9FVn1S34zBTJ53jF>

الذات خارج خطة السلطة:

- تأملات في المقاومة الإثيقية لدى ميشال فوكو -

عبد الله بوسنينة

باحث في سلك الدكتوراه، تخصص الفلسفة السياسية

إشراف: د. محمد مزيان

كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية جامعة ابن طفيل القنيطرة

المملكة المغربية

الملخص:

يعد ميشال فوكو من أبرز المفكرين الذين أعادوا التفكير في علاقة السلطة بالذات، فبالنسبة إليه، فالسلطة ليست مجرد جهاز قمعي أو مؤسسة مركزية، بل شبكة معقدة من العلاقات تنتشر في كل مستويات المجتمع، وتنتج أنماطاً معينة من الذوات عبر الخطابات والممارسات والانضباط. غير أن فوكو لا يرى الذات خاضعة كلياً لهذه السلطة؛ إذ يفتح مجالاً لفهم الذات كحقل للمقاومة أيضاً.

في أعماله المتأخرة، خصوصاً في (تأريخ الجنسانية و تأويل الذات)، ينتقل فوكو من تحليل آليات السلطة والمعرفة إلى التفكير في كيفية تشكل الذات الإثيقية. فالمسألة بالنسبة له لم تعد فقط كيف تُنتج السلطة الذوات، بل كيف يمكن للذات أن تعمل على نفسها، وأن تُعيد صياغة علاقتها بالسلطة عبر ما يسميه (ممارسة الحرية). هذه الممارسات لا تعني رفض السلطة كلياً، بل التعامل النقدي معها، وفهم حدودها، والعمل على بناء أشكال جديدة من العيش تتجاوز السيطرة والتنطيع.

تكمن أهمية المقاومة الإثيقية عند فوكو أذن، في كونها ليست ثورة سياسية تقليدية، بل تحولاً ذاتياً. والفعل الإثيقي في تصوره، هو نوع من الاهتمام بالذات التي تجعل الفرد قادراً على إنتاج ذاته بحرية ومسؤولية، بعيداً عن الأطر الجاهزة التي تفرضها الخطابات السلطوية. إنها مقاومة يومية، صامتة أحياناً، لكنها تُعيد تعريف الحرية ليس كحق مجرد، بل كممارسة مستمرة لإبداع الذات.

وبذلك، يمكن القول، إن فوكو يقترح تصوراً للذات خارج خطة السلطة بمعناها الحتمي، من خلال إمكان بناء ذوات نقدية تمارس حريتها ضمن شروط الواقع دون أن تُستوعب كلياً فيه. فالمقاومة الأخلاقية عنده ليست خروجاً من السلطة، بل شكل من أشكال العمل داخلها ومن خلالها لفتح إمكانات جديدة للوجود الإنساني.

الكلمات المفتاحية: ميشال فوكو - السلطة - المقاومة - الذات - الإثيقا.

لقد انبثقت فكرة المقاومة الإيثيقية للسلطة الحيوية في فكر ميشال فوكو، من صميم انفتاحه على الثقافة اليونانية والرومانية، وذلك من خلال اكتشافه لأهمية مبدأ الاهتمام بالذات " le souci de soi " الذي أنتجته هذه المرحلة باعتباره نمطاً من بناء العلاقة بين الذات ونفسها على نحو لم تكن فيه تحت المحددات الخارجية. ولعل هذا الموقف الإيثيقي تجاه الحياة لدى الإغريق والرومان، هو ما جعلنا نفترض بأن نقد فوكو للنموذج الحديث - الذي أقبر صيغة الاهتمام بالذات واستعاض عنها بفرض مناهج معرفية حوّلت الأفراد من وضع الذات إلى موضوع للمعرفة - هو نتيجة انبهار بهذا الموقف. لذا فقد أكدّ بالقول بأن " اللحظة الديكارتية (...) قد لعبت بطريقتين على إعادة تقسيم وتمجيد مبدأ اعرف نفسك فلسفياً، والبخس والحط من قيمة الاهتمام بالنفس." ¹ وعبر هذا التفاضل بين معرفة الذات والاهتمام بها، يكون الفكر الحديث في تصور فوكو قد أبان عن رغبته في جعل الذات مجرد كيان هش تُترسّم عليه هُويات جاهزة تمنحها السلطة عبر إقامة نظام المراقبة والتحكم في الحياة الخاصة للذوات.

تتبدى هذه العودة/اللقاء الذي أقامه فوكو، بشكل جلي ضمن دروس **تأويل الذات (1981-1982)**، حيث استفاض في كشف الأساليب الفنية الخاصة بالاهتمام بالذات التي ميّزت هذه الحقبة. فمنذ أفلاطون مثلاً، يكشف فوكو على أن أهمية الاهتمام بالذات كانت أرضية مهمة لإعداد الشباب لممارسة الحكم، ذلك ما يعكسه قوله: " يمكننا أن نرى في ألسبياد أن الاهتمام بالذات بشكل واضح، مرتبط بالحلم السياسي لشباب أرسطراطي: إذا كنت ترغب في حكم الآخرين، يجب عليك أولاً أن تهتم بنفسك." ² وواصل فوكو تقصّيه لهذه الثقافة التي تُعنى بالذات إلى حدود القرن الثاني بعد الميلاد؛ وبتركيزه على هذه اللحظة يكون قد أقام توكيداً على وجود انتكاسة طالت هذه التقنيات في ظل قبضة الكنيسة والسلطة الكلاسيكية على الذات. وذلك وفق مسلسل طويل من عمليات الإخضاع لمدونات توجيهية تُمحي كل أثر فردي في تشكيل الذات لذاتها. لذا، يكون استحضار فوكو لهذه النماذج السابقة على مجيء المسيحية هو فرصة لإنتاج مبدأ قديم يقاوم به الصيغ المعيارية الحديثة التي أرهنت الذات لعلاقات السلطة والمعرفة. وبذلك تكون هذه العودة مناسبة لـ " تشكيل وتطوير ممارسة للذات تهدف منها إلى أن تكون هي نفسها صانعة لجمال الحياة الخاصة بها." ³

يجد فوكو في هذا الثقافة التي تُعنى بالشكل الإيثيقي للحياة، سمة فلسفات للهروب؛ وما يجعلها كذلك في نظره، هو انتاجها لمبدأ الاهتمام بالذات كممارسة حرة تسمح بأن يفتح الأفراد على إمكانات الحياة المتنوعة وغير "المُعمّرة" عكس ما ستبلوره المسيحية لاحقاً في شكل نمط من التزهّد الموجه سلفاً لغايات لا فردية؛ ولعل هذا هو ما يعكسه قول فوكو: " بالفعل، ليس هنالك في الثقافة القديمة، وفي الثقافتين اليونانية والرومانية، اهتمام بالذات منظور إليه بوصفه قانوناً عاماً ينطبق على كلّ فرد مهما كان نمط الحياة التي يتبعها، إن الاهتمام بالذات اختيار في نمط الحياة." ⁴ ومنه تكون غاية الأديبات الذاتية القديمة هي تملك الذات لذاتها بعيداً عن وضع البقاء تحت تصرف وتوجيه قوى خارجية.

يسعى فوكو إذن، عبر التذكير بقيمة هذا المبدأ إلى إعادة تشكيل العلاقة بالذات في الفكر المعاصر على خطى بديلة عن تلك التي أقرّها النموذج المعرفي الحديث، وذلك عن طريق تقويض النظريات التي تقدم الذات كموضوع؛ بالإضافة إلى رغبته في دحض

¹ فوكو (ميشال)، تأويل الذات، دروس ألقيت في الكوليج دي فرانس 1981-1982، ترجمة الزواوي بغوره، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت 2011، ص 23.

² Foucault (Michel), Qu'est-ce que la critique ? suivi de « la culture de soi », Vrin, p. 90-91.

³ فوكو (ميشال)، هم الحقيقة، مختارات، ترجمة مصطفى المسناوي وآخرون، منشورات الاختلاف، الطبعة الجزائرية الأولى 2006، ص. 107.

⁴ فوكو (ميشال)، تأويل الذات، مرجع سابق، ص. 112.

الذات خارج خطة السلطة: - تأملات في المقاومة الإثيقية لدى ميشال فوكو - عبد الله بوسنينة

الوساطة السلبية للمسيحية التي أقامت معيارية قيمة في مجال الأخلاق، تحكمها قواعد للسلوك الإنساني وفق منطق القبول والرفض، باعتبارها ثنائية للتصنيف والتحديد أساساً.

يذكرنا هذا التقيؤ الذي يعتمله المنهج الجنيالوجي لدى فوكو، بنقد نيتشه لثقافة المعيار في المسيحية؛ ولعل هذه من أهم النقاط الواصلة بين فكر الفيلسوفين، إذا ما اعتبرنا أن الأول يرى أن نظام التصنيف هو بالأساس نظام للسلطة، والثاني يجد فيه نظاماً للقوة. لذلك نجد نيتشه يقول: "الحكم حسن لا يصدر بتاتاً عن أولئك الذين تمت معاملتهم بالحسن، بل الصالحون أنفسهم، أي المتميزون، الأقوياء، الذين رفعم وضعهم وسمو روحهم واعتبروا أنفسهم صالحين، هم الذين حكموا على أعمالهم بأنها حسنة، أي بمقابلتها لما هو سافل وحقير وعامي ورعاعي."¹

إننا نجد في هذا الوصف الذي خصّه نيتشه للأخلاق الغربية الحديثة، ما يُبرّر وهم القيم التي صاغتها الحداثة وهي تدّعي الانفصال عن الكنيسة، إذ لم تعدو أن تكون في نظره، سوى مفعولات لإرادة القوة؛ وهذا التصور هو ما بصم أثره في فكر فوكو وهو يبحث أثار السلطة على الذات، حيث نثر على نفس المعنى عندما ينتهي إلى أن وظيفة السلطة الحديثة في علاقتها بالمعرفة، هي الرغبة في تحويل الذات على نحو يسمح بأن تصير موضوعاً للتحكم. لذا، يؤكّد على أن "علاقات السلطة-المعرفة ليست أشكالاً معطاة للتقسيم، بقدر ما هي قوالب للتحويلات."²

يسمح لنا هذا القول، بأن نتأوّل استرجاع فوكو للتجربة الإغريقية والرومانية - بشأن حرية الذات في تشكيل حياتها وفق أنماط حرة - على أنها تجربة كتابة نقدية للممارسات المعيارية التي صاغتها السلطة الغربية الحديثة. إذ لم يكن بوسعها أن يقيم هذا النقد من وجهة نظرنا، إلا في أفق رؤية إثيقية تُعفيه من بلورة نظرية في الاخلاق. وعلى أساس هذا التأويل يبدو هذا المنعطف كصيغة من صيغ المقاومة للمقاربة المعيارية التي بصمت التجربة الحديثة، حيث تُقام الحدود وترسم الفوارق بين السوي والمنحرف، بين العاقل والمجنون؛ وهي الرؤية نفسها التي سمحت لفوكو بدحض مقولة الذات الحقوقية التي زعمت الحداثة إرساء أسسها؛ ولعل هذا هو ما نستشقه من قوله "نحن لا زلنا مرهونين إلى صورة محددة عن السلطة-القانون، السلطة-السيادة التي سطرها مُنظرو الحق والمؤسسة الملكية. فعن هذه الصورة ينبغي أن نتحرر."³ هكذا يستخلص فوكو إلى أن الذاتية الحديثة هي ذاتية معيار وليست ذاتية حقوق.

إن مطمح فوكو على طول خطّه النقدي (الأركيولوجي والجنيالوجي)، ناهيك عن هذه الدروس التأويلية التي قدّمها في الكوليج دو فرانس بشأن أهمية ثقافة الذات لدى كل من اليونان والرومان، كان الهدف منها هو تأسيس قطيعة عن أشكال الذاتية الحديثة كما صاغها المشروع المعرفي والحقوق في العصر الكلاسيكي. وهذا ما يعكس رغبته في بناء آلية للمقاومة تكون بموجبها الذات خارج خطة المعايير الثقافية والسلطوية من جهة، والنماذج المعرفية من جهة ثانية؛ حيث تُفرض الهويات بشكل لا يسمح للذات بالمشاركة في اختيار شكل حياتها. لذا، لا غرابة أن يصف جيل دولوز هذا النمط من الخضوع بقوله: "بمُصر الصراع من أجل ذاتية حديثة، عبر مقاومة شكلين حاليين للخضوع، يقوم أولهما على قولبة الافراد تبعاً لمقتضيات السلطة، أما الثاني، فيقوم

¹ نيتشه (فريدريك)، جنيالوجيا الاخلاق، ترجمة وتقديم محمد الناجي، أفريقيا الشرق 2012، ص، 20.

² Foucault (Michel), Histoire de la sexualité 1 la Volonté de savoir, Gallimard 1976, p. 131.

³ ibid, p. 118.

على دمج كل فرد في هوية معلومة ومحددة التحديد الكلي والنهائي : وعليه فإن الصراع من أجل الذاتية، هو صراع من أجل حق في الاختلاف، ودفاع عن الحق في التنوع والتغيير.¹

في سياق هذا التحدي، نفهم أن مرمى فوكو المتمثل في تحرير الذات من خطة سلطة الأنظمة المعيارية لتصير وفقها غير مشدودة بمحددات لا تشارك في بلورتها، هو نفسه المرمى الذي شغل بال جيل دولوز، حيث الغاية لدى الفيلسوفين تتجلى في خلق قدرة لدى الذات تُبرز من خلالها تفردا هوياتي بعيداً عن لمسات السلطة. وهذا في نظرهما لن يتأتى إلا بإشاعة ثقافة المقاومة لكل الأشكال المؤطرة للذات.

هكذا يتصور دولوز أن وجود ذاتية حرة هو أمرٌ مرهون بمقاومة دائمة؛ ذلك هو مغزى قوله: "إذا كان من الصحيح أن السلطة تُحاصر حياتنا اليومية و جوانبتنا وفرديتنا أكثر فأكثر، إذا كانت السلطة امتست تخترق الأفراد، وتظهر عبرهم، إذا كان من الصحيح أن المعرفة ذاتها أصبحت تفرض نفسها على الأفراد أكثر فأكثر، مُنشئةً بذلك تأويلات وقوالب جاهزة مُقننة ومنظمة للذات الراغبة، فماذا سيبقى من ذاتيتنا؟ لن يتبقى أبداً منها شيء، ما دام من اللازم أن تنشئ نفسها كل حين كبادرة مقاومة."²

إذا كانت قراءة دولوز لأعمال فوكو التي خصّها بهذا الكتاب، وجدت في فكرة المقاومة لازمة أبدية لا يمكن للذات أن تستغني عنها في مواجهة السلطة، فإنه يزكي متلازمة فوكو القائلة: " حيثما توجد السلطة تكون هنالك مقاومة."³ فالرجل يسكنه همٌّ المراجعة النقدية لمقولات الحدائث الغربية والتي يحكمها التصور الأرسطي بخصوص الهوية، وهو ذات الهيم الذي شغل فوكو وهو يعالج مسألة الذات لإنقاذها من تدجين المؤسسات [القانونية] وألياتها التحويلية، والتي رسختها الحدائث الغربية بشكل لم تعد فيه هذه الذات سوى مجموع صور منسوخة عن أصل سلطوي متعالي عنها. هكذا يتبدى لنا التقاطع التكاملي بين رغبة دولوز في إعلاء مقولة الهوية المختلفة، وبين مسعى فوكو في تحرير الذات من قبضة الإخضاع والتدجين.

يتعلق الأمر مع فوكو إذن، بالانفلات من قوى الاختراق التي تقيمها السلطة وهي تروم السيطرة على الذات، لهذا نجد أطروحته بشأن المقاومة هي بمثابة دعوة إلى مضاعفة قوى الحياة ضد الأساليب المعيارية. لذا، اختلق هذا المنعطف التأويلي ليعيد التذكير بما أبدعته الحضارات القديمة من تشكيلات وفنون للعيش، سمتها الأساس هي الإرادة في التشريع الحر لشكل الحياة، حيث كان " هدف الفلسفة الإغريقية هو إعطاء الفرد القدرة على العيش بشكل مختلف، جيّد، وبطريقة أكثر سعادة عن الآخرين."⁴ من هنا تكمن جمالية الذات القديمة في كونها تحوّل الحياة إلى مشروع ذاتي تنخرط في تطويره وفق أساليب روحية حرة، تسمح في الأخير من بناء شكل حياة بعيداً عن التشكيلات الخارجية.

لقد مكنتنا هذه المقاييس التي أقامها فوكو بين هذه الثقافات القديمة بشأن كفاءات الاهتمام بالذات من فهم مآل الذات في التصور المسيحي والحديث، حيث تميّز ببسط قبضة مراقبة وإخضاع الذات لقوالب تحويلية جعلت منها في المرحلة الأولى ذاتاً ناقصة بالنظر إلى كمال الإله، وفي المرحلة الثانية تشكّلت الذات باعتبارها رهينة للقواعد القانونية. هكذا بلغنا مع فوكو أن مطلب إزالة

¹ (دولوز (جيل)، المعرفة والسلطة، مدخل إلى قراءة فوكو، ترجمة سالم يفوت، المركز الثقافي العربي، بيروت/لبنان، الدار البيضاء/المغرب، الطبعة الأولى، 1987، ص.ص. 114-115.

² (دولوز (جيل)، المعرفة والسلطة، مدخل إلى قراءة فوكو، مرجع سابق، ص. 114.

³ Foucault (Michel), Histoire de la sexualité 1, p. 125.

⁴ Foucault (Michel), Subjectivité et Vérité, conférence à Dartmouth Collège, 1980, Vrin, 2005, p. 41.

الذات خارج خطة السلطة: - تأملات في المقاومة الإثيقية لدى ميشال فوكو- عبد الله بوسنينة

بصمة السلطة عن الذات، لا يكون إلا بتفعيل هذه الأخيرة لاختياراتها التي تؤسس بشكل إثيقي وليس بأمر أخلاقي، حيث استمرارية "جهزوت" السلطة لا يكون إلا في أفق البقاء على صيغة ذات باعتبارها موضوعاً.

لائحة المراجع والمصادر:

✓ بالعربية:

- دولــــوز (جيل)، المعرفة والسلطة، مدخل إلى قراءة فوكو، ترجمة سالم يفوت، المركز الثقافي العربي، بيروت/لبنان، الدار البيضاء/المغرب، الطبعة الأولى، 1987.
- فوكو (ميشال)، تأويل الذات، دروس ألقيت في الكوليج دي فرانس 1981-1982، ترجمة الزواوي بغوره، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت 2011.
- فوكو (ميشال)، هم الحقيقة، مختارات، ترجمة مصطفى المسناوي وآخرون، منشورات الاختلاف، الطبعة الجزائرية الأولى 2006.
- نيتشه (فريدريك)، جنيالوجيا الاخلاق، ترجمة وتقديم محمد الناجي، أفريقيا الشرق 2012.

✓ بالفرنسية:

- Foucault (Michel), Histoire de la sexualité 1 la Volonté de savoir, Gallimard 1976.
- Foucault (Michel), Qu'est-ce que la critique ? suivi de « la culture de soi », Vrin.
- Foucault (Michel), Subjectivité et Vérité, conférence à Dartmouth Collège, 1980, Vrin, 2005

فلسفة الدين ووجود الله عند جون هيك
الطالب الباحث هشام حمداني

طالب باحث بسلك الدكتوراه، بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بنمسك جامعة الحسن الثاني
المملكة المغربية

الملخص:

تعتبر الظاهرة الدينية أعلق وألصق الظواهر بالإنسان في كل زمان ومكان، فهي لا تنفك عنه بحال من الأحوال، ففي كل المجتمعات توجد جماعات تقيّة تحشى الله، أو براهما أو يسوع.... ولها اعتقادات معينة وتؤدي طقوساً عبادية معينة، جماعات تصاب بنوع من الرهبة في هذا الكون تجاه الأشياء الجلييلة، كبحر ضخم متلاطم الأمواج أو سماء عظيمة.... ولم يخل مجتمع من المجتمعات على مر التاريخ البشري المديد من بعض تجليات الظاهرة الدينية.

والعجيب أن يقضي الإنسان سحابة يومه في التدين - ظاهراً على الأقل - ولا يسأل عن معنى الدين، والدراسات الكثيرة المعاصرة في حقل فلسفة الدين تعكس ما لهذا الأخير من أثر كبير في حياتنا، فقد صار مجالاً للاهتمام لأسباب كثيرة: منها ما هو ديني، وما هو سياسي، وما هو اجتماعي....

ورغم أن الاهتمام بالدين قديم، قدم الإنسان غير أن فلسفة الدين لم تظهر إلا مع كائط عند حدود القرن 18 وهذا لا يعني أنه لم يتم التفكير في الدين من قبل، ولكن التفكير في الدين في ظل مبحث فلسفة الدين هو الذي كان غائبا ودائماً تأتي التسمية متأخرة ونموذج ذلك الفيلسوف Xénophon فقد فكر فيه أثناء الحقبة اليونانية وقبل التأسيس، كما فكر فيه وتناول بعض قضاياها فلاسفة كبار من مثل: سقراط وأرسطو وأفلاطون وطاليس وفيثاغورس.... فالممارسة كانت معروفة لكن الاسم لم يكن معروفاً.

ولعل من بين أبرز المتخصصين في فلسفة الدين من الفلاسفة المعاصرين جون هيك الذي أدلى بدلو مملوء في حقل الدراسات الدينية بكل ما يعتمل فيها من موضوعات وأطاريح، وكان له وهات نظر تفرّد بها كتعريف فلسفة الدين وتمييزها عن اللاهوت الطبيعي والوحياني، و نظرية التعددية الدينية، وكذا رؤيته لمعضلة وجود الشرّ في العالم و بحثنا هذا سينصبّ على قراءة تصوّر جون هيك لفلسفة الدين ووجود الله بين أدلة إثباته وأدلة نفي وجوده ليخلص إلى فكرة أساس و هي أن الاعتقاد الديني انجذاب نفسي واطمئنان روحي وليس اقتناعاً عقلياً صرفاً، فما مفهوم فلسفة الدين حسب جون هيك؟ وكيف نظر إلى وجود الله؟

الكلمات المفتاحية: فلسفة، الدين، علم اللاهوت، الله، علم الكلام، البراهين، اللاهوت الطبيعي...

توطئة

يقول المؤرخ الإغريقي بلورتاخ¹: "لقد وجدت في التاريخ مدن بلا حصون، ومدن بلا قصور، ومدن بلا مدارس، ولكن لم توجد أبداً مدن بلا معابد". يمكننا أن نستنتج من المقولة السالفة الذكر أن الظاهرة الدينية لصيقة بالإنسان ملازمة له، لا تنفك عنه بحال من الأحوال، ففي كل المجتمعات توجد جماعات تقيية تحشى الله، أو براهما أو يسوع.... ولها اعتقادات معينة وتؤدي طقوساً عبادية معينة، جماعات تصاب بنوع من الرهبة في هذا الكون تجاه الأشياء الجلييلة، كبحر ضخّم متلاطم الأمواج أو سماء عظيمة.... ولم يخل مجتمع من المجتمعات على مر التاريخ البشري المديد من بعض تجليات الظاهرة الدينية.

والعجيب أن يقضي الإنسان سحابة يومه في التدين - ظاهراً على الأقل - ولا يسأل عن معنى الدين، والدراسات الكثيرة المعاصرة في حقل فلسفة الدين تعكس ما لهذا الأخير من أثر كبير في حياتنا، فقد صار مجالاً للاهتمام لأسباب كثيرة: منها ما هو ديني، وما هو سياسي، وما هو اجتماعي.... حتى صرنا لا نعرف ما الذي فعلناه بهذا الدين؟ أو ما الذي فعله هذا الدين بنا؟ وما مستقبل هذا الدين؟ وكما يقول فيورباخ فالدين يبدأ مع الإنسان ولا شك انه ينتهي معه، فالإنسان في بعض تعاريفه الكائن المتدين بطبعه؛ أي انه بطبيعته يميل إلى التعلق بالمطلق المقدس واللجوء إليه طلباً للمدد ضد محن الحياة ونوائب الدهر.

ورغم أن الاهتمام بالدين قديم، قدم الإنسان غير أن فلسفة الدين لم تظهر إلا مع كانط عند حدود القرن 18 وهذا لا يعني أنه لم يتم التفكير في الدين من قبل، ولكن التفكير في الدين في ظل مبحث فلسفة الدين هو الذي كان غائبا ودائماً تأتي التسمية متأخرة ونموذج ذلك الفيلسوف Xénophon فقد فكر فيه أثناء الحقبة اليونانية وقبل التأسيس، كما فكر فيه وتناول بعض قضاياها فلاسفة كبار من مثل: سقراط وأرسطو وأفلاطون وطاليس وفيثاغورس.... فالممارسة كانت معروفة لكن الاسم لم يكن معروفاً.

خرجت فلسفة الدين من معطف كانط في (الدين في حدود مجرد العقل/بسيط العقل) ففلسفة الدين من إبتداع تلامذة كانط بوحى منه²، فكانط في كتبه طرح ثلاث أسئلة:

ما الذي يمكنني أن اعرفه؟

ما الذي عليّ أن أفعله؟

ماذا يمكنني أن آمل؟ أي الدين.

فالسؤال الأخير يتغيى الأمل، فضيلة الرجاء، والغرض من الدين أن يعطيك الأمل إذ يصعب على الإنسان تصديق أنه سيعيش ثمانين سنة مثلاً ثم ينطفئ وينتهي إلى زوال وعدم ولا أمل.

¹ بلوتارخ هو مؤرخ وكاتب سيرة ذاتية وخبير أفلاطوني يعرف أيضاً باسم فلوطرخس أو بلوتارخوس. ولد في اليونان وتلقى تعليمه في أثينا وعاش فيها كمواطن روماني، وعلى الرغم من ذلك كانت لغته وانتمائه يونانيين، ومثل شعبه أمام الحاكم الروماني.

² من محاضرات أستاذنا الدكتور محمد الشيخ حفظه الله

والإنسان "كائن مائت"¹ بلغة فيلسوف العرب الكندي ويصعب عليه تقبل ذلك فالموت يجعلنا نفكر في الدين، لهذا تناول الكندي بدوره كمت معظم فلاسفة الإسلام مسألة الموت والخوف منه في العديد من مصنفاتهم ومؤلفاتهم عرضاً أو غرضاً، فإما تناولوها في إطار الحديث عن الموت أو في إطار الحديث عن دفع الأحزان والغموم، أو في إطار نقاشاتهم لموضوعة البعث وما يرافقه من نقاشات.²

كانط ينطلق من فكرة أن "الإنسان كائن متناه هش"، هش طاقته لها حدود، ومعرفته لها أيضاً حدود، ومن هنا فإرادة وجمالية التجربة العاطفية في حياة الإنسان، إذ تعطيه الأمل والرجاء ففي الحب يقضي الإنسان عمره وهو يأمل في العيش مع من يحب، طاقته ومعرفته لهما حدود. والعقل العملي هو الذي يصلح لهذا المجال فهو الذي يأتي منه الإيمان فمثلاً عندما تتعرض للظلم ولا تستطيع أخذ حقك تؤمن أنه في يوم ما سيأخذ الظالم جزاءه، وهنا أهمية الدين بالنسبة لكانط.

وقد اختلطت فلسفة الدين في بداية أمرها ب «اللاهوت الطبيعي»³ حيث ظن أن الغاية منها هي تعزيز المعتقدات الدينية والدفاع عنها، إلا أن الأمر ليس كذلك ومرد هذا الخلط يرجع إلى صعوبة تعريف هذا المبحث الجديد القديم وهذا عائد لأمرين:

أولهما أن فلسفة الدين كلمتان هناك اختلاف كبير في تعريف كل منهما على حدة فما بالك إذا اجتمعا وهذا واضح جلي في مساهمات فلاسفة الدين فالكثير منهم فضلوا تعريفها بعمارستها عملياً (بممارسة الحدادة تصير حدادا)

وثانيهما: أن الدين قطب نظر تهتم به كثير من المباحث الأخرى كسوسولوجيا الدين (تعنى بدراسة الظواهر الدينية كهجران الكنائس وملء المساجد) وأثنوبولوجيا الدين (وتهتم بالإنسان في علاقته بالمقدس) وعلم الأعصاب الديني (الذي أدخل الدين إلى المختبر) وعلم اللاهوت، بنوعيه الوحياني، والعقلاني، وفيثومينولوجيا الدين التي اشتغلت على الدين من زوايا مختلفة.

غير أن فلسفة الدين استطاعت تحديد مفهومها، ومنهجها وغاياتها، وذلك بعد أن فك شفراتها فلاسفة كبار من طينة توماس هوبز وباروخ سبينوزا وفريدريك شلايرماخر وجون لوك ومونتسكيو... فهي الدراسة النقدية للمفاهيم والمعتقدات الدينية، أي أنها تدرس الدين من خارجه بموضوعية وتجرد إذ تتطلب الحياد القيمي والخروج عن الدين (بعكس اللاهوت الذي يدافع عن العقائد)

فوظيفة فيلسوف الدين أن يفكر في الدين لا أن يدافع عن الدين، بعيداً عن كل تقديس أو تدينيس، يريد البحث والدراسة من خلال مساءلة المفاهيم، واستشكال القضايا، وفحصها بنار العقل لبيان صحتها من زائفها.

¹ فيلسوف العرب الكندي ذكر أن الإنسان كائن متناه ضعيف هش مائت وذلك في رسالته الشهيرة "رسالة في الحيلة لدفع الأحزان" التي تعدّ من بين أهم النصوص في الفلسفة العربية الإسلامية التي تعالج مسألة الحزن والخوف وكيفية تلافي أسباب الحزن، كما قدّم فيها الكندي علاجات وأدوية لدفع الحزن والخوف من الموت باعتباره أهم موجبات الحزن.

² ابن مسكويه تهذيب الأخلاق "وابن حزم في الأخلاق والسير" و"الحيلة لدفع الأحزان" للكندي، أو الفارابي في "فصول منتزعة"، وأبي بكر الرازي في "الطب الروحاني"، أو يحيى بن عدي في "تهذيب الأخلاق وفخر الدين الرازي في "رسالة في ذم لذات الدنيا"....

³ اللاهوت الطبيعي عبارة عن جملة من المعارف اللاهوتية التي يمكن أن يهتدي إليها العقل البشري بيسر ودون حاجة إلى الوحي الإلهي وإن كان اكتمالها رهين هذا الوحي. جاء في كتاب علم اللاهوت: "علم اللاهوت الطبيعي هو العلم المستمد من الضمير والعقل وشهادة الطبيعة، وبه نستطيع أن نحصل على معرفة الله ومحبيته وعبادته، مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث:

<https://www.mominoun.com/articles/%D8%A7%D9%84%D9%84%D8%A7%D9%87%D9%88%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B7%D8%A8%D9%8A%D8%B9%D9%8A-3639>

ورغم كثرة الدراسات التي تصب في هذا الحقل المعرفي الخصب فإنه لا يفتأ يعد بالعطاء إذ ما يزال مجالاً بكرًا، نُضج وما احترق. أما في عالمنا الإسلامي فهو علم ما نُضج وما احترق، فقد كان أول استخدام للمصطلح فقط في 1898 من طرف محمد رشيد رضا في مجلة المنار.

التعريف بجون هيك:

- ولد في مدينة يوركشاين ببريطانيا سنة 1922 من أبوين متوسطي الحال ونشأ محبا للبحث والاطلاع.
- أبدى اهتماما مبكرا بالفلسفة والدين فقرأ في سن مبكرة نيتشه وكانط وشوبنهاور ولايبنتز وراسل وغيرهم
- مر بتجربة روحية انتشى فيها بوجود حقيقة سامية سارع بالاستجابة لها باعتناق البروتستانتية بعد ان مر بأزمة روحية ومرحلة من الضياع الذهني إثر التحاقه بجامعة هول لدراسة الحقوق
- التحق بجامعة إندبرغ لدراسة الفلسفة إلا أن دراسته لها انقطعت بسبب اندلاع الحرب العالمية الثانية.
- تشاء الأقدار أن يطلب للخدمة العسكرية التي سيرفضها انطلاقا من التزامه اللامشروط بالتعاليم المسيحية لتعارضها مع عنف الحرب.
- انضم إلى وحدة الإسعاف وخدم فيها زهاء ثلاث سنوات إذ لم يستطع الفكك من خيار الحرب بعد انتهاء الحرب عاد إلى إندبرغ لدراسة الفلسفة فيها وانضم مرة أخرى للاتحاد الإنجيلي الذي لم يعد منسجما مع أفكاره.
- ابتعد عن الحركة الطلابية الإنجيلية إذ لمس من زملائه نفورا بعد ان بدأ بطرح أسئلة كبيرة حول تناقضات النصوص الإنجيلية والكثير من روايات الكتاب المقدس؛ إذ كيف يمكن رفض التطور البيولوجي فقط لأنه متعارض مع ما ورد في سفر التكوين وكيف يمكن تقبل واستساغة انسجام الحب الإلهي اللامتناهي مع العذاب الأبدي الشديد الذي أعد لغالبية البشر.
- وفي صيف 1942 بعد انتهاء الحرب عاد إلى إندبرغ، اكتشف أثناء دراسته أهمية إيمانويل الكبرى، ونظريته في الدين.
- تخرج من إندبرغ بتفوق وحصل على منحة دراسية ثم نال شهادة الدكتوراه من جامعة أكسفورد على أطروحته الإيمان والاعتقاد التي قام بمراجعتها وترجمت ا فيما بعد بعنوان الإيمان والمعرفة. 1957
- التحق بالمعهد اللاهوتي للرهبان بكلية وستمنستر حيث درس فيه ثلاث سنوات عين بعدها قسيسا في الكنيسة المشيخية الانجليزية.
- في عام 1959 التحق بمعهد " برينستن " للتعليم اللاهوتي لتدريس الفلسفة المسيحية بنيوجرسي بالولايات المتحدة الأمريكية.
- وفي عام 1967 التحق بقسم اللاهوت بجامعة برمنغهام في بريطانيا، والتي كان لها كبير الأثر في رؤيته للأمور إذ لفت انتباهه ما كان سائدا فيها آنذ من عدم التسامح والعنصرية والتعصب الديني في أذهان البريطانيين بما فيهم الكنيسة.
- ومنذ ذلك الحين بذل جهدا كبيرا لمواجهة العنصرية الدينية، ومحاربة التعصب، وعدم التسامح الديني من خلال دروسه ونشاطه الاجتماعي ومحاضراته المتنوعة، ومؤلفاته المختلفة، فأصبح من دعاة الحوار بين الأديان، ومن العاملين على بلورة فكرة التعددية الدينية.

- في 1979 شغل منصب كرسي " دان فورث " في فلسفة الدين في الدراسات العليا في "كليرمونت" كاليفورنيا.
- وفي 1986 عرض مشروعه الكبير في تفسير التجربة الدينية وفهم الاستجابة للمتعالي وذلك في عدة محاضرات جمعت ونشرت فيما بعد فيما بعد تحت عنوان فلسفة الدين الاستجابة البشرية للمتعالي في 1980.
- في عام 1991 حاز على جائزة "غراويمير" كاعتراف وتقدير لإسهاماته الكثيرة في اللاهوت المعاصر.
- يعد بحق أحد أكبر اللاهوتيين المعاصرين ويشغل منصب نائب رئيس الجمعية البريطانية لفلسفة الدين وجمع الإيمان العالمي.

أشهر مؤلفاته

- المعرفة والإيمان: مقدمة عصرية لمسألة المعرفة الدينية 1957.
- Faith and knowledge: A modern introduction to the problem of religious. cornell university press ,1957 .
- فلسفة الدين، الطبعة الأولى سنة 1963.
- Philosophy of religion (2nd ed in 1973, 3rd ed en 1983 ,4th ed in 1990) englwood giffs. NJ: prentics hall .
- الشرُّ والهِ المحبة الطبعة الأولى 1961 .
- Evil and the God of Love (2nd ed in 1977) New York: Harper and Row
- المسيحيةُ في المركز، الطبعة الأولى سنة 1968، وطبع تحت عنوان "مركز الثقل في المسيحية" بعد مراجعته سنة 1977.
- Christianity at the Centre, New York : Herder and Herder. Revised in 1997 as the Centre of Christianity (San Fransisco : Harper and row) and revised again in 1983 as The Second Christianity (london : SCM press).
- أدلة على وجود الله، طبع عام 1971.
- Arguments of the Existence of God. New York. Herder and Herder, 1971
- الله وعالم المعتقدات: مقالات في فلسفة الدين طبع سنة 1973.
- God and the Universe of Faiths: Essay in the Philosophy of Religion. New York: St Martin's Press, 1961.
- الموتُ والحياةُ الأبدية، طبع سنة 1976.
- Death and Eternal Life. New York: Harper and row.
- لله أسماءٌ عدة، طبع سنة 1980.
- God Has Many Names. Philadelphia: Westminster Press, 1980.

- إشكاليات التعددية الدينية، طبع سنة 1985.

- Problèmes of Religious pluralism. New York: Macmillan Press 1985.

- تأويل الدين: الاستجابات البشرية للمتعالى، طبع سنة 1989.

- An Interpretation of Religion: Human Responses to the Trenscentent. New Haven: Yale Univercity Press (1989)

- مجازية تجسد الإله: الكريستولوجيا في عصر التعددية 1993

- The Metaphor of God Incarnate : Christology Pluralistic Age. Loiuiseville, KY : Westminster John Press (1993)

محاوُر القراءة:

الكتابُ قيدُ القراءةُ إحدى بواكير أحد أهم اللاهوتيين وفلاسفة الدين في هذا العصر وقد قصد من خلاله بطريقة عملية تقديم مادة تعرف بهذا المجال المعرفي من حيث موضوعه، ومسائله، ومنهجه، وهو موجه بالدرجة الأولى لطلاب الفلسفة، والعلوم الدينية، بغية تعريفهم بشكل تطبيقي إلى فلسفة الدين كمجال معرفي خصب، وأهم ما دار فيها من نقاشات في القديم والحديث وفق المنهج الفلسفي العقلي بموضوعية وتجرد.

وقد قسمه مؤلفه إلى مقدمة وأحد عشر فصلا، حيث خصص كل فصل لمسألة كبرى من مسائل هذا الموضوع، عرضها وناقش أهم ما فيها من أفكار وحجج واعتراضات وردود.

ونظرا لإكراهات عديدة ستنصب محاور هذه القراءة على بعض من مسائل الكتاب لأن الخوض في كل مسأله يتطلب مساحة ورقية وزمنية أكبر مما يتيح هذا البحث لذا سأقتصر على المحاور التالية.

مقدمة:

المحور الاول: تعريف الدين وفلسفة الدين وتمييزها عن اللاهوت الطبيعي والوحياني.

المحور الثاني: مفهوم الإله في التراث اليهودي المسيحي.

المحور الثالث: أهم الأدلة والبراهين الفلسفية على وجود الله وعلى عدم وجوده.

خاتمة:

الفصل الأول: تعريف فلسفة الدين وتعريف الدين

1- تعريف فلسفة الدين:

يجمع جون هيك في تعريفه لفلسفة الدين بين الطريقتين: فهو يعرفها بطريقة نظرية، كما أنه يمارسها تطبيقياً، وعملياً في كل فصول ومباحث الكتاب، على طريقة من يعمل بالفكرة القائلة " إنك بممارسة الحدادة تصبح حداداً " برايان ديفيس Brian Davies

عرفها بالإيجاب وبالسلب وإن بشكل مقتضب إذ يميزها عن اللاهوت سواء الطبيعي أو الوحياني

يُميز جون هيك في المقدمة بين فلسفة الدين، واللاهوت الطبيعي، واللاهوت الوحياني: فاللاهوت الطبيعي ويرى تسميته بعلم الدفاع عن العقائد الدينية فهو الذي يتوسل بالعقل وآلياته للاستدلال على وجود الإله؛ إذ يتشكّل من الحقائق اللاهوتية التي يمكن التوصل إليها عن طريق العقل البشري مستقلاً دونما حاجة إلى نص ديني ك (وجود الله خلود النفس....) بينما اللاهوت الوحياني يتكوّن من الحقائق التي لا يمكن للعقل البشري الوصول إليها ولا سبيل لمعرفة إلا عن طريق الوحي: (إن الله ثلاثة أقانيم).

أما التعريف بالإيجاب: فلسفة الدين تعني التفكير الفلسفي حول الدين، إذ هي فرع من فروع الفلسفة يعني بدراسة المفاهيم المنظومات الاعتقادية الدينية، كما يدرس ظواهر التجربة الدينية وأعمال العبادة والتأمل التي تتأسس عليها المنظومات الدينية الاعتقادية. يقول جون هيك: "... والإحتفاظ باسم فلسفة الدين لما تعنيه بالضبط؛ أي التفكير الفلسفي حول الدين، (تشبيهاً بفلسفة العلم، وفلسفة الفن...) فلسفة الدين إذا، ليست جزءاً من التعاليم الدينية، ولا ينبغي أن تعالج من وجهة نظر دينية فالمحدد والمشكك والمؤمن جميعهم يستطيعون التفلسف حول الدين وعليه ليست فلسفة الدين فرعاً من فروع اللاهوت"¹

وأما التعريف بالسلب: فلسفة الدين ليست فرعاً من فروع اللاهوت، ولا جزءاً من الدين ولا مسألة من مسائله رغم ارتباطها به ودراستها ومناقشتها لقضاياها ومسائله؛ فاللاهوت علم دفاعي يدافع عن الله واليوم الآخر، بينما فلسفة الدين لا تدافع عن أية عقيدة ولا تهاجم أية عقيدة.

وبناء عليه فالمتدين وغير المتدين، المؤمن والمُلحد، جميعهم يستطيعون التفلسف حول الدين شريطة التحلي بالموضوعية والتجرد في دراسة ومناقشة قضايا الدين ومسائله.

2 - تعريف الدين:

يقدم المؤلف تعاريف متباينة للدين، تبعاً للحقول المعرفية المستقاة منها، ومن بينها:

- التعريف السيكلوجي: الدين عبارة عن إحساسات وتجارب وأعمال البشر في العزلة حين يشعرون بالارتباط بشيء يعتبرونه الهيا " وليم جيمس"²

¹ جون هيك، فلسفة الدين، ترجمة طارق عسيلي، دار المعارف الحكيمة، الطبعة الأولى 2010، ص 3.

² جون هيك، فلسفة الدين، ترجمة طارق عسيلي، دار المعارف الحكيمة، الطبعة الأولى 2010، ص 4-5.

فلسفة الدين ووجود الله عند جون هيك الطالب الباحث هشام حمداني

- التعريفُ السوسولوجي: الدين مجموعة اعتقادات، وممارسات، ومؤسسات اجتماعية، طورها البشر في مجتمعات مختلفة " تالكوت بارسونز "

- التعريف الطبيعي: الدين مجموعة وساوس وشكوك تعيق ممارسة الأعمال بحرية " سالمون ريناخ " والتعريفُ المشترك بين الأديان المعروفة: الدين اعتراف بشري بوجود قوة فوق بشرية مسيطرة وهي الإله أو الآلهة الذين يستحقون الطاعة

يرى المؤلفُ صعوبة تعريف الدين، بعد ذكر التعاريف المختلفة والمتنوعة، لان كل التعريفات المقدمة تبقى مشروطة، إذ تقرر كيف تستعمل المصطلح وتفرضه بشكل تعريف. ويرى إن هناك إمكانا أكثر مرونة وهو ألا يكون لكلمة دين معنى واحد صحيح فلا توجد خصائص موحدة لشيء يسمى " الدين " بل هناك عائلة من المتشابهات المتشعبة ففي كثير من الأديان توجد عبادة الإله أو الآلهة وفي بعض الأديان لا وجود لهذا الأمر "النيفرانا البوذية ".

وأحيانا تدعوا الأديانُ إلى اللحمة والتماسك الاجتماعي وأحيانا يعتبرُ الدينُ هو ما يمارسه الإنسانُ في خلوته وعزلته. كما يعبر الدين أحيانا عن التناغم والانسجام والسكينة النفسية، وفي أحيان أخرى نجد الكثير من دعاة الأديان العظام مختلي التوازن أو حتى مخبولين.

وهذا موجود في الأديان الكبرى، وفي الاعتقادات غير الدينية من جهة أخرى كالماركسية مثلا بتمثالها الأخروي، وأنبيائها، وشهادتها، وقديسيها. غير أن هناك ميزة مشتركة ومنتشرة بين جميع الأديان، وتعلق بما يسمى "خلاصا أو حرية " إذ لكل دين بنية خلاصية يتأسسُ عليها، حيث يدعوا إلى الانتقال من السيئ إلى الحسن، ومن الحسن إلى الأكثر حسنا، ويعتبر الحياة بعيدا عن الإله خطاما.

وهكذا تعرضُ المنظومات الدينية "عائلة المتشابهات" طرقها الخاصة والمختلفة إلى المطلق من خلال الإيمان أو الاستجابة للمطلق المتعالي "النعمة المقدسة" أو وهب النفس للإله كليا أو الانضباط الروحي المؤدي إلى الحرية والتنوير ففي كل مرة يتجلى الخلاصُ في نوعية وجود جديدة، وفضلى، ومتميزة ومرغوبة، تنشأ نتيجة التحول من مركزية الذات إلى مركزية الواقع.

الفصل الثاني: مفهومُ الإله في التراثين اليهوديِّ المسيحيِّ وصفاته

مفهومُ الإله:

يرجعُ جون هيك التعبيرات الأساسية المستعملة في التعبير عن الإله إلى الأصول القديمة فيما اليوناني أو اللاتيني:¹

فكلمةُ الإله إما مأخوذة من الكلمة اليونانية theos

أو مأخوذة من الكلمة اللاتيني Deus

وبحاولُ البحث عن دلالتها من جهتي السلب والايجاب:

فمن جهة السلب: يجد أن كلمة atheis "لا ألوهة" تعني الاعتقاد بعدم وجود اله.

وكلمةُ agnosticism أي "اللاأدرية" أي الاعتقاد بأنه ليس لدينا سبب كافٍ لنؤكد أو ننفي وجود الإله.

¹ جون هيك، فلسفة الدين، ترجمة طارق عسيلي، دار المعارف الحكيمية، الطبعة الأولى 2010، ص 9

وكلمة "skepticism" تعني ببساطة الريبة.

وكلمة الطبيعانية "Naturalism" تشير إلى كل جوانب حياتنا البشرية الأخلاقية والدينية وتشكل جزءاً من البيئة الطبيعية.

وأما من جهة الإيجاب فإن عبارة تأليه "deism" ويمكن أن تدل إما على فكرة "الغائب" أي الإله الذي خلق الكون منذ القدم، وحركه ثم بعد ذلك تركه وشأنه، كصانع ساعات سويسري. أو يمكن أن تمثل عبارة تاريخية للربوبية الانكليزية في القرن الثامن عشر والتي جاء في تعاليمها أن اللاهوت الطبيعي يكفي لترير الدين.

صِفَاتُ الْإِلَهِ:

التَّوْحِيدُ: Monotheism

لعل الصفة المركزية في العهدين القديم والجديد تتمحور حول التوحيد الذي نشأ كصراع حلّ بشكل ثابت مع الشرك وإله القبيلة وكلمة monotheism أي واحدية الإله هي الاعتقاد بوجود كائن واحد متعال شخصي وأخلاقي يطلب استحابة كلية وتامة من البشر فقد جاء في سفر التثنية (إسمع يا إسرائيل الرب إلهنا رب واحد. فتحب الرب إلهك من كل قلبك ومن كل نفسك ومن كل قوتك) سفر التثنية 6_54

وعلى الرغم من وجود آلهة أخرى مثل داغون الفلسطيني وكموش إله المؤابيين فان رسالات الأنبياء الكبار قبل المسيح كعاموس وحرقيال وأشعيا الأول وارميا وأشعيا الثاني قد قررت بإصرار أن يهوه لم يكن إله قبيلة فقط للعبانيين بل هو خالق السماوات والأرض الحاكم على كل الشعوب وكل التاريخ فهو حتما إله عالمي شولي.

وكما تشير هذه الكلمات السامية فان الفهم السامي للإله الذي استمر في المسيحية والإسلام هو توحيدي بالتأكيد.

بيد أن حياتنا تواجه صعوبات في الاحتفاظ بممارسة هذا الإيمان فجهودنا موزعة بين تقديم عبادات لعدة آلهة. فالتأمل لحياتنا لا شك سيروعه ما نبذله من جهود ونستنفذه من طاقات في خدمة إله المال، واله المصالح، والنجاح، والقوة والرياضة..... بينما نخصّص الفترة الأقصر (يوم أو بضع يوم في الأسبوع) لإله الإيمان.

وهكذا لا تكتب الاستمرارية للتوحيد الخالص الذي لطالما نادى به الأنبياء للإله كرب للتاريخ، يقول جون هيك: "تشهد عناصر الشرك والتوحيد القبلي الموجودة في حياتنا الإحتفاظ بممارسة هذا الإيمان، حتى في ثقافة سرت فيا التعاليم التوحيدية لقرون، فمثلا لو زارنا كائن حساس دينيا، من كوكب آخر، سيكتشف بلا شك أننا نقسم طاقاتنا في خدمة آلهة متعددة، كإله المال والمصالح، والنجاح، والقوة، والآلهة الأصنام، ولفترة قصيرة (مرة في الأسبوع) إله الإيمان اليهود-مسيحي¹.

مَوْجُودٌ بِذَاتِهِ SELF-EXISTENT

لَا مَتْنَاهُ INFINITE

الإله أبدي أزلي سرمدي غير محدود، لم يسبقه ولن يلحقه عدم. وكون الإله غير محدود فكرة أساسية مركزية تتكرر كثيرا في التوحيد اليهود-مسيحي. وهذا يتشابه كثيرا مع الثقافة العربية الإسلامية.

¹ جون هيك، فلسفة الدين، ترجمة طارق عسيلي، دار المعارف الحكيمية، الطبعة الأولى 2010، ص 11-12

وهذا التأكيد على لِمحدودية الإله دفع تيليش "Tillich"¹ للاعتقاد انه لا يمكن حتى أن نقول أن الإله موجود فالوجود لا ينطبق على الخالق والمخلوق بنفس المعنى، أضف إلى هذا أن عبارة الإله موجود تحده وإذا تساءلنا أو أجبنا كيفما كان الجواب فإننا سنسأل عما هو فوق الوجود فالإله حسب هذا الرأي هو الوجود نفسه وليس شيئاً موجوداً. يقول: "وبالتالي لا يمكن لنا أن نسأل أو نجيب عن وجود الإله. وإذا سألنا فإننا سنسأل عما هو بطبيعته فوق الوجود، وسيكون الجواب سواء أكان إيجاباً أو سلباً، نفياً واضحاً لطبيعة الإله، أضف أن مسألة إثبات ونفي وجود الإله مسألة إلحادية؛ فالإله هو الوجود نفسه، وليس شيئاً موجوداً. وهنا تكمن المفارقة في قضية -الإله غير موجود-².

وهو موجود بذاته وهي ترجمة للعبارة اللاتينية الموجود من ذاته «a se esse» وهاته الفكرة تشتمل على عنصرين رئيسيين:

1- عدم احتياج الإله لا في وجوده ولا في صفاته لأي حقيقة أخرى أو موجود أعلى، فهو الأقوى، والأغنى، وجوده لا محدود ولا مشروط، له وجود مستقل مطلق.

2- يترتب على هذا أزلية وأبدية الإله وسرمدية فلا شيء سابق عليه أو جده ولا شيء لاحق عليه يقدر أن يفنيه؛ فهو الموجود بذاته المستقل في وجوده المستعني عن غيره. ويصفه القديس أنسلم بأرقى عبارات الإجلال والتزيه والتقدیس فيقول: "إنك بالفعل لم تنوجد لا بالأمس ولا اليوم ولا غداً، وإنك حتماً خارج كل زمان، فالأمس وغداً كائناً في الزمان، وأنت رغم أنه لا يمكن لشيء أن يوجد بدونك لست في زمان أو مكان، لان كل الأشياء فيك، ولا شيء يحويك وأنت تحوي كل الأشياء"³.

خَالِقُ: CREATOR

الإله في التعليم اليهودي - مسيحي واحد، لا متناه، موجود بذاته، موحد لكل ما سواه، خالق للكون من عدم. ويميز جون هيك هنا بين الخلق والتحويل؛ فالخلق هو الإيجاد من عدم وهذا من شأن الإله وحده. أما تصميم أشكال جديدة من مواد موجودة مسبقاً فليس خلقاً، ويترتب على هذا نتيجتان:

أولاهما: التمييز المطلق بين الإله والخلق واستحالة صيرورة المخلوق إلهاً.

وثانيتهما: الارتباط الأبدي والتعلق الدائم للخلق بالإله الخالق المنعم عن طريق الصلاة والطقوس فالإنسان أعطي مواهب ونعماً لا حصر لها يتوجب عليه أن يتلقاها بالشكر والمسؤولية تجاه الخالق المنعم. ومن الدلالات العلمية لهذه الفكرة أنها تستلزم طرح سؤال: هل يكون خلق العالم الطبيعي قد حصل في لحظة محدودة في الماضي البعيد؟

وللإجابة عن هذا قدم توما الأكويني⁴ تصوراً مفاده أن فكرة الخلق لا تلغي بالضرورة إمكان أزلية الوجود المادي، فالكون رغم مخلوقته ولا إستقلاليتها فإنه قد يكون بلا بداية، وهذا ما يناقض الوحي المسيحي. بينما قدم القديس أوغسطين تصوراً أكثر

¹ بول تيليش فيلسوف ألماني، من أكبر فلاسفة الدين في عصره، وُلد في العشرين من أغسطس عام ١٨٨٦م في قرية إشتارتسديل Starzeddel بمقاطعة براندنبورج Brandenburg في بروسيا بألمانيا الشرق.

² جون هيك، فلسفة الدين، ترجمة طارق عسيلي، دار المعارف الحكيمة، الطبعة الأولى 2010، ص 12-13

³ Proslogin, chap 19 M trans M.J charlesworth st Anslem, s proslogin (oxford :Clardon press

1965). pp 142-143

⁴ الخلاصة اللاهوتية لتوما الأكويني (Summa Theologiae) هي أشهر أعمال القديس توما الأكويني، وتعد من أعظم المؤلفات اللاهوتية والفلسفية في الفكر المسيحي الغربي. كتبها بين عامي 1265 و1274، لكنها لم تكتمل بسبب وفاته.

نضجاً إذ يرى أن الخلق لم يحصل في الزمان، بل إن الزمان هو وجه من أوجه عالم الخلق. فالكون ككل زمنيّ موجود بسبب ارتباطه بالإله.

شخصي: PERSONAL

الاعتقادُ باله شخصيٌّ واضحٌ في الكتاب المقدس والأدبيات اليهودية المسيحية ففي العهد القديم يتحدثُ الإلهُ بعبارات شخصية مثل " ثم قالَ أنا إلهُ أبيك إلهُ إبراهيمَ، وإلهُ إسحاق، وإلهُ يعقوبَ "والأنبياءُ أيضاً خاطبوا الإلهَ بعبارات شخصية من قبيل: " اسمع يا إلهي صراخي، واسمع يا إلهي صلاتي "

وما يقصدُ عبارةُ أن الإلهَ شخصي هو الإشارةُ إلى أن الإلهَ "هو على الأقل شخصي" وانه مهما كان هذا الإلهُ متعالياً عن إدراكنا له، فهو ليس أقل من شخصي، وليس شخصياً فحسب بل إنه دائماً الإلهُ القدوسُ المتعال.

محبٌ وخيرٌ: Loving Good

الإلهُ يتصفُ بصفةُ المحبةِ والخيرِ والصلاحِ، والمحبةُ وتختلف عن الهوى، فمحبةُ الإلهِ لمخلوقاته البشرية محبةٌ شاملةٌ وغير مشروطة، وتعطى للآخرين لا لوجود صفات خاصة فيهم ولا بسبب استحقاقهم لها، بل هي ناتجة عن طبيعة الإله المحب. وبسبب هاته الطبيعة يعرف الإله في الأدبان كأمان وعون لحياة البشر "الإله لنا ملجأ، وقوة عون في الضيقات " لا شيء يستدعي فينا الخير الأقصى سوى المحبة، التي لا يمكن أن يسعها إلا أفضل ما يمكننا تقديمه، ولأن محبة الخالق للمخلوقات المتنوعة على صورته لا متناهية، فان محبة هذه المخلوقات لخالقها ينبغي أن تكون بنفس الصفة، لأن الإله خير كله، حب كله، وصلاح كله، وبخصوص صلاح الإله نواجه مشكلة فلسفية مهمة تتعلق بالإيمان بصلاح الإله، فهل هذا الإيمان يستلزم معايير مستقلة عن الإله تقاس على أساسها خيرية الإله؟ أم أن الإله هو الخير وأن طبيعته مهما كانت فهي معيار للخير؟

لكل من هاتين المشكلتين صعوبتها وتحدياتها بالنسبة للسؤال الأول: فإذا كان الإله خيراً بالنسبة لبعض المعايير المستقلة، لا يكون الحقيقة المطلقة الوحيدة، بل يكون موجوداً في كون أخلاقي له معاييرهِ المستقلة. أما بالنسبة للسؤال الثاني فان الجواب عنه يوصلنا إلى نتائج من الصعب إن لم يكن من المستحيل تقبلها لأنه إذا كان الإله خيراً بذاته فقد تصير العداوة والبغضاء... فضائل فقط لأن الإله أمر بها لأنه خير، وكل ما يريد أن يكون خيراً. وهذا يتعارض مع اعتنقه الإنسانية من مبادئ أخلاقية ثابتة.

ويخلص جون هيك إلى أن الخير مفهوم علائقي يشير إلى تحقيق الرغبات الطبيعية للموجود، وأن البشر حينما يقولون أن الإله خير فإنما يقصدون من وراء ذلك أن وجود الإله وأفعاله يشكلان أفضل الشروط لخير وسعادة الإنسان؛ فأفعال الإله معللة بمصالح العباد في المعاش والمعاد -حسبما يرى الأصوليون مثل فخر الدين الرازي وغيره-، والإله جعل العلاقة به سبيلاً لتحقيق أفضل وأسمى ما تطمح إليه الطبيعة البشرية.

مقدس: HOLY

الإله مقدس وعظيم، لا آخريه له يشعر الإنسان أمامه بالخشوع والرهبة وقد عبر أشعيا عن هذا الأمور بوضوح قائلاً: بمن تشبهون الإله؟ وأي شبه تعادلون به؟

فلسفة الدين ووجود الله عند جون هيك الطالب الباحث هشام حمداني

فهو مبين لمخلوقاته مختلف عنها " أفكاري ليست أفكاركم، ولا طرقكم طريقي يقول الرب، لأنه كما علت السماوات عن الأرض هكذا علت طريقي عن طرقكم وأفكاري عن أفكاركم "

أن الإله كمقدس يتطلب الوعي به ككائن غاية في الغموض، والتعلق به كقوة تتضاءل أمامها كل القوى، هو وعي للقدرة والمقصود الذي لا خيار لنا أمامه إلا أن ننحني بخشوع ورهبة من عظمتة وقدسيتة ولا محدوديته وخبريته.

والملاحظ أن صورة الإله في التراث اليهودي والمسيحي تتلاقى كثيرا مع صورته في التراث الإسلامي، في جوانب عديدة من تعريف للإله وصفاته العديدة مثل التوحيد القدرة اللاتناهي والتقدس فالتقافة العربية الإسلامية أيضا تقدس الإله وتصفه بكل نعوت الجلال والكمال، كما تنفي وتسلب عنه جميع صفات النقص والسوء وكل ما من شأنه أن يقلل من قداسة وعظمة الإله.

الفصل الثاني: براهين على وجود الله وعلى عدم وجوده

البراهين على وجود الله:

في هذا المبحث يعرض جون هيك الأدلة الفلسفية المختلفة والتي قدمها كبار اللاهوتيين والفلاسفة على وجود الإله.

البرهان الأنطولوجي:

أول من طوره اللاهوتي الكبير القديس أنسلم،¹ ويتأسس على فكرة الكائن الأعظم -الأكمل- الموجود الذي لا يمكن تصور أكمل منه. ولهذا البرهان صيغتان:

أولاهما: أن الكائن الأكمل الذي لا يمكن أن يتصور ما هو أكمل منه لا بد موجود في الذهن وفي الواقع وإلا امتنع أن يكون هو الأكمل والأعظم، فمنتهى الكمال يتكون من الوجود الذهني بالإضافة إلى الوجود الواقعي.

وثانيهما: بما أن الله المطلق الكمال لا يحدّه زمان ولا مكان، فإن إمكان أن يكون وجوده مسبقا بعدم أو إمكان انعدامه في المستقبل مستحيل. إذا فما لا يمكن تصور أعظم ولا أكمل منه موجود ذهنيا وواقعا ويستحيل حتى التفكير بأنه غير موجود.²

وقد تعرض هذا البرهان للنقد عن طريق غونيلون³ إذ زعم أن تحليل أنسلم يؤدي إلى نتائج متناقضة إذا طبق في مجالات أخرى.

وفي مرحلة لاحقة يأتي ديكارت ليركز على نقطة دارت حولها اغلب النقاشات الحديثة للبرهان الأنطولوجي، وهي افتراض أن الوجود عبارة عن خاصية ومحمول، فالوجود كخاصية بفقدانها أو بالحصول عليها يكون معطى ما عرضة للبحث، ويزعم أن الوجود يجب أن يكون بين المحمولات التي تعرف الله فكما تكون مساواة مجموع زوايا المثلث لقائمتين، خاصية ضرورية للمثلث، فإن الوجود خاصية ضرورية للكائن الفائق الكمال، فالمثلث من دون المقومات الذاتية لماهيته لا يكون مثلثا، والإله من دون الوجود لا يكون إلها.

¹ القديس أنسلم (St. Anselm of Canterbury) هو أحد أبرز المفكرين المسيحيين في العصور الوسطى، ويُعتبر "أب اللاهوت المدرسي" (Scholastic Theology)، أي المنهج العقلي في عرض العقيدة المسيحية.

² جون هيك، فلسفة الدين، ترجمة طارق عسيلي، دار المعارف الحكيمة، الطبعة الأولى 2010، ص 25

³ نعم، راهب غاونيلو - (Gaunilo) راهب بندكتي معاصر للقديس أنسلم - قدم أشهر نقد مبكر للبرهان الأنطولوجي الذي صاغه أنسلم لإثبات وجود الله.

وبدورها تعرضت تخریجة ديكارت للنقد على يد كانط وراسل وغيرهم، غير أن الجدير بالذكر أن بعض اللاهوتيين رأوا في برهان أنسلم تجل لأهمية كشف الله عن ذاته فأنسلم لا يحاول جعل الملحد مؤمناً وإنما هدف إلى توجيه العقيدة المسيحية نحو فهم أعمق لموضوعاتها وقد أدى البرهان الأنطولوجي إلى إذكاء الفكر الفلسفي.

البرهان الكوزمولوجي

هاته المحاولة كانت لتوما الاكوييني الذي قدم خمس طرائق لإثبات وجود الله منطلقاً من بعض المميزات العامة للعالم مدللاً على عدم إمكانية وجود عالم بهذه المميزات الخاصة إلا بوجود الحقيقة المطلقة التي نسميها الله وهذه الطرائق:

الطريقة الاولى: تنطلق من وجود الحركة إلى المحرك الذي لا يتحرك.

الطريقة الثانية: تنطلق من المعلول إلى العلة الأولى.

الطريقة الثالثة: تنطلق من إمكانات الوجود إلى واجب الوجود.

الطريقة الرابعة: من مراتب القيم إلى القيمة المطلقة.

الطريقة الخامسة: تنطلق من الغائية في الطبيعة إلى المبدع الخلاق.

وقد ركز جون هيك على برهاني الأكويني الثاني والثالث، فأما البرهان الثاني المعروف ببرهان العلة الأولى أي أن لكل حادث علة، وأن لهذه العلة علة، ويستمر التسلسل إلى ما لا نهاية أو يكون لها بداية ويستبعد الأكويني بالتسلسل ليستنتج وجود العلة الأولى التي نسميها الله.¹

أما برهان الأكويني الثالث المعروف ببرهان الإمكان ومضمونه أن كل شيء في العالم من حولنا ممكن الوجود أي أن الشيء الموجود كان يمكن ألا يوجد، أو كان يمكن أن يوجد بشكل مختلف ودليل ذلك أن هذا الشيء لم يكن موجوداً قبل أن يوجد (كورقة تحتاج في وجودها إلى الشجر يحتاج آلات القطع والعمال والمصانع....) فكل واحد من هذه الأمور يتوقف على عوامل أخرى وكل شيء يدل على أشياء أخرى وراءه، ولو كانت الأشياء كلها ممكنة لكان ثمة زمن لا يوجد فيه شيء، وبالتالي يمتنع وجود أي شيء لعدم وجود علة؛ وبما أن هناك موجودات، إذاً يجب أن يوجد شيء لا يتصف بالإمكان - واجب الوجود - وهذا ما نسميه الله.

برهان النظام (أو برهان الغائية)

هذا البرهان الأكثر شعبيةً والأوسع انتشاراً بين البسطاء والعوام كما بين المثقفين والفلاسفة وهو قديم استعمله أفلاطون في محاورته تيماوس والأكوييني في الطرائق الخمسة ووليام بالي، ومفاده استبعاد إقصاء الصدفة والعشوائية، فكل شيء في الكون يسير إلى غاية ويؤدي وظيفة محددة مضبوطة ومعقدة؛ ومثاله أن عقلنا قد يقبل وجود حجر في الصحراء وينسب الأمر إلى العوامل الطبيعية والمناخية، غير أنه يستحيل أن تتقبل عقولنا وجود ساعة بالصحراء ونسب الأمر لنفس الظروف لأن الساعة خليط معقد مركب من العجلات والعقارب والروصورات والصواميل والمحاور التي تعمل بتناغم لإعطاء الوقت المحدد إذا لا مفر لنا من التسليم بوجود عقل ذكي مسؤول عن الظاهرة

الإيمان بوجود الله ونظرية الاحتمال

¹ جون هيك، فلسفة الدين، ترجمة طارق عسيلي، دار المعارف الحكيمة، الطبعة الأولى 2010، ص 26-27

ومفاده أننا عندما نأخذ بالحسبان الخصائص اللاهوتية للتطور البيولوجي إضافة إلى الخبرات الدينية والأخلاقية والجمالية والمعرفية للإنسان، يصبح احتمال وجود الله أكثر رجحاناً من احتمال عدم وجوده، ويغدو تقدّم الإيمان بوجود الله على أنه الرؤية الكونية والنظام الميتافيزيقي الأكثر احتمالاً، ويوجد في الكتب المعاصرة التي تناولت مسألة الاحتمال نظريتان أساسيتان: هما نظرية التردد ونظرية معقولية الاعتقاد وهكذا يكون التفسير الديني للحياة هو الأكثر احتمالاً من التفسير الطبيعي.

البرهان الأخلاقي

يؤكد هذا البرهان في صيغته المتنوعة أن التجربة الأخلاقية تستلزم وجود إله، فشعور الفرد بالتزام تجاه بقية البشر يفترض وجود إله هو مصدر وأساس هذا الالتزام.¹

وقد صيغ هذا البرهان بطريقتين:

الطريقة الأولى: عبارة عن استدلال منطقي إذ القوانين الأخلاقية الموضوعية دليل على وجود الإله المانع لها، فموضوعية القيم لا سيما الأخلاقية برهان على وجود مصدر متعال للقيم. وأيضاً يستدل بوجود الضمير على وجود إله هو صوت هذا الضمير. فإذا كنا نشعر بالمسؤولية أو الخجل أو الخوف حينما نتخطى صوت الضمير فهذا يستوجب وجود ما نكون مسؤولين أمامه أو نخافه ونخجل منه وإذا كان سبب هذه المشاعر لا ينتمي إلى هذا العالم يجب أن يكون الهدف الذي يتوجه إليه هذا الإدراك الحسي خارقاً ومقدساً.

الطريقة الثانية: ويقول أن من يلتزم باحترام القيم الأخلاقية من خلال ممارستها، عليه الإيمان بشكل واضح بمصدر وأساس فوق البشر لهذه القيم هو ما يسميه الدين إلهاً.

البراهين على عدم وجود الله:

في هذا المبحث يتطرق المؤلف لأشهر النظريات، والأفكار، التي تنزع القول بعدم وجود الإله، والطعون عليها، والردود على الطعون.

النظرية الاجتماعية للدين

وفحوى هذه النظرية أن الآلهة التي يعبدها البشر هي كائنات خيالية صنعها المجتمع في لاوعيتهم، لتكون أدوات يسيطر بها على تصوراتهم وسلوكياتهم، فالله ما هو إلا رمز للمجتمع، ويرى إيميل دور كايم أن الشعور بالله كمالاً نهائي للبشريكم في الطريقة التي يساعد فيها المجتمع أفرادها في كل محن الحياة الكبرى، فالمجتمع بما هو حقيقة كبرى يتجاوز الفرد وجوداً حقيقياً، وهو يشكل الحقيقة الواقعية التي صارت رمزاً للإله، وهكذا تفسر النظرية كيف تتحول الضغوط الطبيعية للمجتمع لتصبح شعوراً بوجود خارق لله من خلال ميل شامل للعقل البشري لخلق الصور الذهنية والرموز، وههنا وحسب هذا التفسير لا يبقى الله الكائن الخارق الخالق للبشرية، بل يصير الإنسان هو الذي خلق الله بهدف تأمين وجوده الاجتماعي والحفاظ عليه.²

ولم تسلم هذه النظرية من سهام نقد المفكرين الدينيين الذين أكدوا على الصعوبات التالية:

- اتهام النظرية بالفشل في المدى الشامل للإدراك الديني الذي يتجاوز المجتمع التجريبي ليقر بوجود علاقة أخلاقية مع باقي المخلوقات البشرية.

¹ جون هيك، فلسفة الدين، ترجمة طارق عسيلي، دار المعارف الحكمية، الطبعة الأولى 2010، ص 42-43

² جون هيك، فلسفة الدين، ترجمة طارق عسيلي، دار المعارف الحكمية، الطبعة الأولى 2010، ص 48

- واتهامها أيضا بالفشل في تفسير الإبداع الأخلاقي للعقل النبوي التي يتجاوز السائد ويتميز بالتجديد.
- وأيضاً اتهامها بالفشل في تفسير الانفصال الاجتماعي للضمير في مسألة الفرد الذي يختلف مع المجتمع لأنه يسير في الإتجاه المعاكس كمثال "عاموس" الذي تبرأ من المجتمع اليهودي في عصره أو عبر العصور.

نظرية فرويد حول الدين:

ويرى هذا الاتجاه أن المعتقدات الدينية ما هي إلا تصورات وتجليات وتنفيذ لأقدم وأقوى رغبات البشر وأشدّها إلحاحاً، فالدين دفاعٌ عقليٌّ ضد كل ما يتهدد الحياة كالزلازل الموت المرض... والحل الذي تبنته الديانة اليهودية والمسيحية ما هو إلا إسقاطٌ لما في الذاكرة الدفينة حول سلطة الأب على الكون ليصبح الوجه الذي يبتسم لنا في المهدي، كبيراً إلى درجة الإطلاق ويبتسم لنا من السماء.

ويستحضر عقدة أوديب التي تتركز على المشاعر المتناقضة المتضاربة للكشف عن الشحنة الهائلة من مشاعر الحياة الدينية ومشاعر الخطيئة التي ترتبط بها، والهدف من ربط الدين بعقدة أوديب التي تتجدد في كل ذكر هو إبراز السلطة الغامضة لله في الذهن البشري، والإحساس القوي بالخطيئة الذي يدفع الناس إلى الخضوع لهذه السلطة فالدين إذا هو عودة المكبوت وهو العصب الشامل المستحود على الإنسانية، والذي يمكن تجاوزه على الأقل عندما يتعلم الناس مواجهة العالم، غير معتمدين على الأوهام بل على معرفة علمية حقيقية.

وقد جوّهت نظرية فرويد ببعض الاعتراضات نوجزها فيما يلي:

- أن فرضية القبيلة البدائية التي تتأسس عليها عقدة أوديب مرفوضة كلياً من علماء الأثروبولوجيا، كما أن عقدة أوديب لم تعد مفتاحاً للحل، حتى عند كثير من خلفاء فرويد.
- أن نظرية فرويد الدينية، تعد إلى حد كبير تأملية، وهي أقرب إلى النظريات الفلسفية منها إلى التقارير التجريبية.

تحدي العلم الحديث

منذ بداية عصر النهضة وانتشار كم هائل من المعلومات العلمية حول العالم بشكلٍ واسعٍ في كل المجالات الفيزيائية والبيولوجية والجيولوجية وعلم الحيوان والكيمياء... أضحت كثيرٌ من الحقائق الدينية تتنافى مع معطيات العلم التجريبي وحمي وطيس المواجهة بين المعرفتين العلمية والدينية. إلا أنه في كل معركة كبرى بين العلماء ورجال الدين كانت الغلبة للمنهج العلمي وأثبت صحته من خلال ثماره العملية التي أنتجها، مما اضطر معه رجال الدين إلى إجراء تعديلاتٍ ضروريةٍ على مظاهر الاعتقاد الديني التي تضاربت مع الاكتشافات العلمية، فلم تعد العقول العلمية تقبل فهم الكتابات الدينية التي تعكس ثقافة ما قبل العلم من قبيل أن الجنة في السماء فوق رؤوسنا، وأن جهنم في الأرض تحت أقدامنا... وإذا كان الأمر كذلك فما قول العلم في الروايات الكثيرة حول العجائب، والمعجزات، والكرامات، والصلوات، المستجابة الموثقة، في الكتب المقدسة، والمؤلفات، و السجلات الإنسانية، منذ فجر التاريخ حتى يوم الناس هذا، هل يمكن اعتبارها متعارضة مع العلوم؟¹

تتعلق الإجابة عن هذا السؤال حسبما يرى جون هيك بكيفية تعريفنا للمعجزة، إذ يمكن تعريفها بعبارات غير دينية كالقول بأنها خرقٌ أو امتدادٌ للنظام الطبيعي، أو بعبارات دينية بقولنا أنها حدث غير عادي ومذهل يستحضر ويستثير فينا الإدراك بوجود الله، غير أنه لا يسع المرء إنكار المعجزات، لأن المبدأ الذي ينفي حصول أي شيء بخلاف القانون الطبيعي لا يعني عدم

¹ جون هيك، فلسفة الدين، ترجمة طارق عسيلي، دار المعارف الحكيمة، الطبعة الأولى 2010، ص54

فلسفة الدين ووجود الله عند جون هيك
الطالب الباحث هشام حمداني

وجود أحداث غير عادية فالرد العلمي الأسلم يكون بالسعي لمراجعة و توسيع الفهم الحالي للطبيعة بهدف استيعابها بالقوانين الطبيعية تشتمل على تعميمات مصاغة لتغطي أي شيء حصل سابقاً بالفعل .

وتأسيسا على كل ما سبق يتبدى بجلاء لا وضوح بعده أهم الفوارق بين فلسفة الدين والفلسفة الدينية، كما الفرق بين علم الكلام وفلسفة الدين، وأيضا المائز بين فلسفة الدين واللاهوت سواء الوحياني أو الطبيعي، ففلسفة الدين هي الدراسة النقدية العقلية المحايدة والموضوعية لكل العقائد الدينية، أما اللاهوت فعلم يتغيب الدفاع عن عقيدة دينية معينة و تفنيد غيرها، لهذا لا مجال فيه للموضوعية والحياد أما فلسفة الدين فيمارسها المؤمن والملحد والمتدين وغير المتدين على السواء وهكذا بعض عرض الأدلة المثبتة لوجود الله، والأدلة النافية لوجوده، يخلص المؤلف الى نتيجة مفادها أننا أمام عالم فوق التجربة، حيث يمكن إثبات وجود الشيء، وعدم وجوده، حيث نكون أمام تكافؤ الأدلة، وأمامها يختار الفكر، ويتوقف العقل البشري. يقول أبو البركات البغدادي: " ألا إن للعقول حدودا تقف عندها " وههنا لا يملك الإنسان إلا أن يسلم مع المسلمين أن الدين و الإعتقاد الديني اعتقاد قلبي و اطمئنان نفسي ليس إلا، ولا علاقة له بالإقتناع والنظر العقلي؛ إذ العقل يحار و يتوقف و يعجز أمام تكافؤ الأدلة ليفسح المجال لغيره من مكونات الإنسان الأخرى لتأخذ بيده إلى ما تطمئن إليه النفس و يرتاح إليه الخاطر.

لائحة المراجع والمصادر:

✓ الكتب:

- فلسفة الدين: جون هيك. ترجمة طارق عسيلي. دار المعارف الحكيمة.
- مشكلة الشر: دانيال سبيك. ترجمة سارة السباعي. دار نشر بوليتي. المملكة المتحدة.
- مدخا إلى فلسفة الدين: محمد عثمان الخشت. نشر مؤمنون بلا حدود.
- دراسات نقدية في فلسفة الدين: أديب صعب. دار النهار للنشر.
- فلسفة الدين: جان غرونجان. ترجمة عبد الله المتوكل. نشر مؤمنون بلا حدود.
- فكرة القدسي: رودولف اوطو. دار المعارف الحكيمة.
- في فلسفة الدين: بولس الخوري. دار الهادي بيروت لبنان.

✓ المقالات:

- التعددية الدينية والاحلاق العالمية مقال لآسيا شكيرب.
- الدين بين الفلسفة واللاهوت: أديب صعب، جون هيك والتعددية الدينية. مقال مؤمنون بلا حدود.
- التعددية الدينية في فلسفة جون هيك وجيه قانصو.
- الدين بين الفلسفة واللاهوت أديب صعب.

الذكاء الاصطناعي كآلية لتعزيز الحكامة

في تدبير الموارد البشرية الترابية

د. أحمد العلام

دكتوراه في القيادة وإدارة الأعمال

دكتوراه مهنية في إدارة الأزمات

المملكة المغربية

الملخص:

يشكّل الذكاء الاصطناعي أداة استراتيجية لتعزيز الحكامة في تدبير الموارد البشرية الترابية، من خلال تحسين الكفاءة الإدارية والشفافية وتطوير جودة الخدمات العمومية. فهو يتيح آليات مبتكرة للتوظيف، التدريب، وتقييم الأداء، مما يساهم في ترشيد الموارد والاستجابة لانتظارات المواطنين المتزايدة. كما يفتح المجال أمام بناء إدارة محلية أكثر ذكاءً وقدرة على اتخاذ قرارات دقيقة مبنية على التحليل البياني. ورغم الإمكانيات الواسعة لهذه التكنولوجيا، فإن نجاحها يبقى مرهوناً بمدى توافر بنية تحتية رقمية قوية، وإطار تشريعي ملائم، وكفاءات بشرية مؤهلة. في هذا السياق، يشكّل اعتماد الذكاء الاصطناعي فرصة لإرساء حكامة ترابية فعّالة ومتجددة تستجيب لتحديات العصر الرقمي ومتطلبات التنمية المستدامة.

الكلمات المفتاحية: الذكاء الاصطناعي، الحكامة الترابية، تدبير الموارد البشرية، الكفاءة الإدارية، الشفافية، التحليل البياني،

التحول الرقمي

يشهد العالم اليوم تحولاً جذرياً بفعل التطورات المتسارعة في مجال الذكاء الاصطناعي، الذي لم يعد مجرد تقنية داعمة، بل أضحت آلية استراتيجية قادرة على إعادة تشكيل أنماط الإدارة والحكامة في مختلف القطاعات. وفي السياق المغربي، تبرز الحاجة الملحة إلى استثمار إمكانات هذه التكنولوجيا لتعزيز كفاءة وفعالية تدبير الموارد البشرية على المستوى الترابي، باعتبارها إحدى الدعائم الأساسية لنجاح السياسات العمومية.

إن الحكامة الترابية، التي تقوم على مبادئ الشفافية، المشاركة، والمساءلة، تواجه تحديات متنامية مرتبطة بتعقيد العمليات الإدارية، محدودية الكفاءات الرقمية، وتزايد انتظارات المواطنين. وهنا يبرز الذكاء الاصطناعي كأداة مبتكرة تتيح تحسين آليات التوظيف، التدريب، وتقييم الأداء، فضلاً عن تعزيز الشفافية في اتخاذ القرار.

كما أن التجارب الدولية الرائدة أثبتت أن إدماج الذكاء الاصطناعي في الإدارة المحلية يساهم في ترشيد الموارد، والرفع من جودة الخدمات العمومية، وتطوير ثقة المواطنين في مؤسساتهم. غير أن هذا التحول يظل رهيناً بمدى توافر بيئة مؤسسية وقانونية قادرة على احتضان هذه التكنولوجيات بشكل مسؤول وأخلاقي.

وبناءً عليه، يهدف هذا البحث إلى دراسة الذكاء الاصطناعي كآلية لتعزيز الحكامة في تدبير الموارد البشرية الترابية، من خلال تحليل أبعاده النظرية والتطبيقية، واستكشاف التحديات والفرص التي يتيحها في السياق المغربي. كما يسعى إلى تقديم مقترحات عملية وسياساتية لتكريس حكامة ذكية تماشى مع متطلبات العصر الرقمي وتستجيب لتطلعات التنمية المستدامة.

الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي

يعتبر الذكاء الاصطناعي أحد أهم الأدوات التكنولوجية الحديثة التي تساهم في إعادة تشكيل أنماط التدبير العمومي، خاصة في مجال الموارد البشرية الترابية. فمن خلال قدرته على تحليل المعطيات الضخمة والتنبؤ بالاتجاهات السلوكية والتنظيمية، أصبح الذكاء الاصطناعي رافعة لتعزيز الحكامة الترابية القائمة على الشفافية، الكفاءة، والمساءلة. وتبرز العلاقة بين الذكاء الاصطناعي والحكامة الترابية في كونه أداة لتحسين اتخاذ القرار، وتوجيه السياسات العمومية وفق معايير دقيقة تستند إلى البيانات بدلاً من الاجتهادات التقليدية. كما أن دمج هذه التكنولوجيا في تدبير الموارد البشرية يتيح إمكانات واسعة لتحسين الأداء الوظيفي، سواء عبر آليات التقييم الموضوعي للموظفين، أو من خلال التنبؤ بالاحتياجات التدريبية، أو حتى تحسين توزيع الكفاءات بما ينسجم مع متطلبات التنمية المحلية. ومن ثم فإن الذكاء الاصطناعي لا يمثل مجرد أداة تقنية، بل يشكل آلية استراتيجية لتكريس حكامة أكثر فعالية في تدبير الموارد البشرية الترابية.

1. العلاقة بين الذكاء الاصطناعي والحكامة الترابية

يعتبر الذكاء الاصطناعي أداة فعالة لدعم الحكامة الترابية عبر تحسين عمليات اتخاذ القرار، وزيادة الشفافية في الإدارة، وتعزيز التفاعل بين المواطنين والإدارة المحلية. كما أن استخدام تقنيات مثل التحليل التنبؤي والروبوتات يساهم في تحسين الأداء الإداري بشكل كبير¹.

كما تُشكل العلاقة بين الذكاء الاصطناعي والحكامة الترابية في المغرب محورا أساسياً لتعزيز اللامركزية المتقدمة، حيث يساهم الذكاء الاصطناعي في تحسين كفاءة تدبير الموارد البشرية وتعزيز الشفافية. "إن الذكاء الصناعي، باعتباره تكنولوجيا ذات طابع عرضاني، يؤثر تأثيراً كبيراً على المجتمع وبنياته التنظيمية. فهو يوفر حلولاً مبتكرة لمواجهة مختلف التحديات والتطورات

2. ويدعم الذكاء الاصطناعي اتخاذ القرارات الترابية عبر تحليل البيانات، مما يقلل التفاوتات الجهوية ويعزز المشاركة المواطنة في الجماعات الترابية.

2. جدوى دمج الذكاء الاصطناعي في تحسين الأداء الوظيفي

"تظهر الدراسات الحديثة أن دمج تقنيات الذكاء الاصطناعي، مثل التعلم الآلي وتحليل البيانات الضخمة، يمكن أن يحسن الأداء الوظيفي بنسبة تصل إلى 30%، خاصة في الإدارات المحلية التي تواجه تحديات في الموارد البشرية"³.

3. التحديات والآفاق المستقبلية

على الرغم من الفوائد الكبيرة للذكاء الاصطناعي، تواجه الجماعات الترابية تحديات تتعلق بضعف البنية التحتية الرقمية ونقص الكفاءات البشرية القادرة على التعامل مع هذه التقنيات. "غياب إطار قانوني خاص بالذكاء الصناعي وفتح غير كاف للمعطيات العمومية"⁴. يعيقان التطبيق الفعال. ومع ذلك، فإن الاستثمار في التدريب وتطوير البنية التحتية يمكن أن يساهم في تخطي هذه العقبات، مما يعزز الحكامة الذكية.

بالإضافة إلى الإمكانيات الكبيرة التي يوفرها الذكاء الاصطناعي لتطوير تدير الموارد البشرية الترابية، إلا أن هناك العديد من التحديات التي تعيق تحقيق الفاعلية المطلوبة. من أبرز هذه التحديات ضعف البنية التحتية الرقمية في العديد من الجماعات الترابية، مما يحد من إمكانيات تطبيق الأنظمة الذكية. بالإضافة إلى ذلك، تعاني المؤسسات المحلية من نقص الكفاءات البشرية المؤهلة للتعامل مع تقنيات الذكاء الاصطناعي، وهو ما يتطلب استثمارا كبيرا في برامج التدريب والتطوير المستمر.

"وتشمل أبرز التحديات التي تواجه تطبيق الذكاء الاصطناعي في المؤسسات المحلية ضعف التمويل اللازم لتطوير البنية التحتية الرقمية، ونقص التكوين التقني للموظفين، فضلاً عن مقاومة التغيير التي تبديها بعض الأطراف داخل هذه المؤسسات"⁵.

وفي ظل هذه العقبات، يتوقع أن يشهد المستقبل القريب اهتماما متزايدا بتوظيف الذكاء الاصطناعي في تعزيز الحكامة الترابية، خاصة من خلال الاستثمار في التعليم الرقمي وتطوير حلول مبتكرة تتناسب مع احتياجات الجماعات الترابية. كما أشار جاكوب كوهين: "يعد الاستثمار في تدريب الكفاءات البشرية

1. جوناثان ماركس، الحكامة والذكاء الاصطناعي: تحديات وآفاق، المملكة المتحدة، 2020، ص. 45، دار نشر

أكسفورد

2. رقم الصفحة: 17؛ المؤلف: جمعية التنمية الزراعية والاجتماعية؛ عنوان المرجع: الذكاء الاصطناعي بالمغرب: أي استخدامات وأي آفاق للتطوير؟؛ البلد: المغرب؛ تاريخ النشر: 2025.

3. ماريا رودريغيز، التكنولوجيا في الإدارة المحلية: دراسة تطبيقية، إسبانيا، 2018، ص. 112. دار نشر برشلونة،

4. رقم الصفحة: 31؛ المؤلف: جمعية التنمية الزراعية والاجتماعية؛ عنوان المرجع: الذكاء الاصطناعي بالمغرب: أي استخدامات وأي آفاق للتطوير؟؛ البلد: المغرب؛ تاريخ النشر: 2025

5. كارلوس مينديز، إدارة الأداء باستخدام الذكاء الاصطناعي، البرتغال، 2019، ص. 92.

وتطوير البنية التحتية الرقمية أحد الحلول الاستراتيجية لتعزيز تطبيقات الذكاء الاصطناعي في الإدارة المحلية"¹.

المطلب الأول: مفهوم الذكاء الاصطناعي: النشأة والتطور

ظهر مفهوم الذكاء الاصطناعي لأول مرة في خمسينيات القرن العشرين، عندما عُرِف بأنه قدرة الأنظمة الحاسوبية على أداء المهام التي تتطلب عادة الذكاء البشري، مثل التفكير، التعلم، وحل المشكلات. تاريخياً، كان مؤتمر "دارتموث" عام 1956 نقطة انطلاق رسمية لتطوير هذا المجال، حيث اجتمع علماء من مختلف التخصصات لتحديد آفاق الذكاء الاصطناعي. منذ ذلك الحين، شهد المجال تطوراً ملحوظاً مع ظهور تقنيات مثل التعلم الآلي، والشبكات العصبية، ومعالجة اللغة الطبيعية.

أصبح الذكاء الاصطناعي في السنوات الأخيرة، أداة استراتيجية في مختلف المجالات، بما في ذلك الإدارة والتخطيط. كما أشار جون مكارثي، أحد مؤسسي المجال، إلى أن "الذكاء الاصطناعي ليس مجرد تقنية، بل هو إطار شامل لفهم كيفية عمل العقول البشرية ومحاكاتها"².

"شهد الذكاء الاصطناعي تطوراً كبيراً من حيث المفهوم والتطبيق، حيث انتقل من كونه مجرد إطار نظري إلى تطبيقات عملية في مجالات مثل الطب، النقل، والحكامة. هذا التطور يعكس الابتكارات المستمرة في تصميم الخوارزميات وتحليل البيانات الضخمة" حسب أندرو نج³.

المطلب الثاني: الحكامة الترابية: المبادئ والأبعاد

الحكامة الترابية هي نهج إداري يركز على تعزيز الشفافية، المشاركة، والمساءلة في إدارة الشؤون المحلية. تُعد الحكامة الترابية جزءاً من الحكامة العامة، لكنها تتعلق بشكل خاص بالمستوى الترابي، حيث يتم التركيز على إشراك الفاعلين المحليين، من سلطات ومجتمع مدني وقطاع خاص، لتحقيق تنمية مستدامة.

وتستند الحكامة الترابية في المغرب إلى مبادئ أساسية تهدف إلى تعزيز اللامركزية وتحسين تدير الجماعات الترابية، ويمكن للذكاء الاصطناعي أن يدعم تطبيق هذه المبادئ من خلال أتمتة العمليات وتحليل البيانات. تشمل هذه المبادئ الشفافية، المساءلة، والمشاركة، التي تُعد ركائز أساسية لتحقيق تنمية ترابية مستدامة تتماشى مع الدستور المغربي لسنة 2011. وتستند الحكامة الترابية إلى مجموعة من المبادئ، من أبرزها:

1. الشفافية

الشفافية تُعد ركيزة أساسية للحكامة الترابية، حيث تتطلب توفير معلومات واضحة ودقيقة عن السياسات والقرارات لتعزيز ثقة المواطنين. ويمكن للذكاء الاصطناعي دعم هذا المبدأ عبر نشر البيانات المفتوحة وتسهيل الوصول إليها. وكما أوضحت جمعية التنمية الزراعية والاجتماعية إلى أن: "إن الذكاء الصناعي، باعتباره تكنولوجيا ذات طابع عرضاني، يؤثر تأثيراً كبيراً على المجتمع وبنياته التنظيمية. فهو يوفر حلولاً مبتكرة لمواجهة مختلف التحديات والتطورات"⁴. فمساندة الذكاء الاصطناعي للشفافية تعزز الثقة وتقلل من الفساد الإداري في الجماعات الترابية.

2. المساءلة

تعد المساءلة ركيزة أساسية للحكامة الترابية، حيث تكفل خضوع المؤسسات المحلية للمسؤولية عن قراراتها وأفعالها أمام المواطنين، مما يعزز الشفافية والعدالة في تدبير الجماعات الترابية. يساهم الذكاء الاصطناعي في تعزيز هذا المبدأ من خلال أنظمة تتبع الأداء الإداري وتحليل البيانات لتقييم

1. جاكوب كوهين، الذكاء الاصطناعي في الإدارة العامة، الولايات المتحدة، 2021، ص. 114.

2. جون مكارثي، الذكاء الاصطناعي: الأسس النظرية والتطبيقات، الولايات المتحدة، 1985، ص. 12. دار نشر MIT،

3. أندرو نج، التعلم العميق والذكاء الاصطناعي، الولايات المتحدة، 2019، ص. 34، دار نشر ستانفورد

4. جمعية التنمية الزراعية والاجتماعية؛ عنوان المرجع: الذكاء الاصطناعي بالمغرب: أي استخدامات وأي آفاق للتطوير؟؛ رقم الصفحة: 17؛ البلد: المغرب؛ تاريخ النشر: 2025.

السياسات المحلية بدقة. "تتطلب الحكامة الجيدة إطاراً يضمن مساءلة المؤسسات العمومية، بما يتماشى مع مبادئ الشفافية والمشاركة المنصوص عليها في الدستور المغربي لسنة 2011"1 وفقاً لما جاء به محمد أمين الصغير في مؤلفه. باستخدام الذكاء الاصطناعي، يمكن أتمتة عمليات المراقبة وتقديم تقارير دورية، مما يعزز الكفاءة ويحد من الفساد في الجماعات الترابية.

3. المشاركة

إشراك المواطنين في صنع القرار يُعد جوهر الحكامة الترابية، حيث يعزز الديمقراطية المحلية ويضمن استجابة السياسات لاحتياجات السكان. يمكن للذكاء الاصطناعي تطوير منصات رقمية لتسهيل المشاركة المواطنية. "يمكن أن يشكل الذكاء الاصطناعي مساعداً أساسياً في دينامية تحول وتحسين الخدمات الاجتماعية، لتوفير حلول تقنية تيسر ولوج المواطنين والمواطنات إلى تلك الخدمات"2. هذا النهج يدعم التفاعل بين الجماعات الترابية والمواطنين.

ووفقاً لما ذكره محمد حمزة في كتابه: الحكامة والتنمية المستدامة، فإن "الحكامة الترابية ليست فقط عملية إدارية، بل هي إطار شامل يهدف إلى تعزيز التفاعلات الإيجابية بين الفاعلين المحليين لتحقيق أهداف مشتركة"3. وعليه فالحكامة الترابية تتجاوز كونها مجرد آلية إدارية تقنية، إذ تمثل إطاراً مؤسسياً وتنموياً يرمي إلى تنسيق جهود الفاعلين المحليين وتعزيز التعاون بينهم من أجل تحقيق تنمية مستدامة وأهداف مشتركة تخدم المصلحة العامة.

واعتبر كارلوس رويس في كتابه على أن: "تعتمد الحكامة الترابية على تعزيز الثقة بين المواطنين والإدارة المحلية، وهو ما يتطلب أدوات فعالة تساعد في تحسين الأداء العام وتقليل الفجوة بين المواطن والمؤسسة"4 ولهذا تركز الحكامة الترابية على بناء علاقة ثقة متبادلة بين المواطن والإدارة المحلية، وهو ما يستوجب تبني آليات عملية ترفع من جودة الخدمات العمومية وتحد من مظاهر الانفصال أو عدم الرضا بين المجتمع والمؤسسات.

المطلب الثالث: التداخل بين الذكاء الاصطناعي والحكامة

يمثل الذكاء الاصطناعي أداة فعالة لدعم الحكامة الترابية من خلال تحسين عمليات اتخاذ القرار وتعزيز الكفاءة في الإدارة. عبر تحليل البيانات الضخمة واستخدام تقنيات التعلم الآلي، يمكن للإدارات المحلية تحسين استهداف السياسات والتخطيط الاستراتيجي. على سبيل المثال، يمكن للذكاء الاصطناعي التنبؤ باحتياجات السكان بناءً على تحليل الأنماط السكانية والاقتصادية. كما أشار جاكوب كوهين في كتابه *الذكاء الاصطناعي والحكامة: تحديات وفرص*، فإن "الذكاء الاصطناعي يساهم في تحسين الحكامة الترابية من خلال توفير أدوات تحليل متقدمة قادرة على تقديم رؤى استراتيجية تدعم صناع القرار المحليين" 5. ويتبين من هذا أن الذكاء الاصطناعي يساهم في دعم الحكامة الترابية عبر تمكين الفاعلين المحليين من أدوات تحليل ذكية تستخلص مؤشرات دقيقة، مما يساعد على صياغة قرارات استراتيجية أكثر فعالية واستجابة لاحتياجات التنمية المحلية. وأبان إميلي جونز في كتابه على أن: "التداخل بين الذكاء الاصطناعي والحكامة يتجلى في استخدام خوارزميات متقدمة لتعزيز الشفافية والكفاءة، مما يؤدي إلى تحسين العمليات الإدارية وزيادة رضا المواطنين عن الخدمات المقدمة" 6.

1. محمد أمين الصغير؛ عنوان المرجع: الحكامة الترابية في المغرب: التحديات والآفاق؛ البلد: المغرب؛ رقم الصفحة: 22 تاريخ النشر: 2023.

2. جمعية التنمية الزراعية والاجتماعية؛ عنوان المرجع: الذكاء الاصطناعي بالمغرب: أي استخدامات وأي آفاق للتطوير؟؛ رقم الصفحة: 18؛ البلد: المغرب؛ تاريخ النشر: 2005.

3. محمد حمزة، الحكامة والتنمية المستدامة، المغرب، 2015، ص. 67. المركز المغربي للدراسات الإدارية

4. كارلوس رويس، إدارة الحكامة المحلية: منظور عالمي، إسبانيا، 2017، ص. 89. إسبانيا: دار نشر مدريد.

5. جاكوب كوهين، الذكاء الاصطناعي والحكامة: تحديات وفرص، الولايات المتحدة، 2021، ص. 45. دار نشر هارفارد،

6. إميلي جونز، تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي في الحكومات المحلية، المملكة المتحدة، 2020، ص. 106. دار نشر أكسفورد

كما يتضح التكامل بين الذكاء الاصطناعي والحكامة من خلال توظيف الخوارزميات المتطورة لتعزيز الشفافية ورفع مستوى الكفاءة، الأمر الذي يساهم في تطوير الأداء الإداري وتحقيق مستوى أعلى من رضا المواطنين عن الخدمات العمومية.

المبحث الثاني: تدبير الموارد البشرية في الجماعات الترابية:

يشكل تدبير الموارد البشرية في الجماعات الترابية من المرتكزات الجوهرية لتحقيق الحكامة المحلية والتنمية المستدامة. فالموارد البشرية تمثل الأداة الفاعلة في تنزيل السياسات العمومية وتنفيذ البرامج التنموية على المستوى المحلي. ومن ثم فإن تطوير كفاءاتها وتحسين أساليب إدارتها يشكلان شرطا أساسيا لرفع جودة الأداء وتعزيز ثقة المواطنين في العمل الترابي.

المطلب الأول: تعريف الموارد البشرية الترابية وخصوصياتها

تُعرف الموارد البشرية الترابية بأنها مجموع الأفراد العاملين في الجماعات الترابية والذين يساهمون في تنفيذ السياسات المحلية وتقديم الخدمات العمومية للسكان. وتتميز هذه الموارد بعدة خصوصيات، من أبرزها ارتباطها المباشر بالتنمية المحلية، تعدد التخصصات الوظيفية، وضرورة التكيف مع بيئة عمل ديناميكية تتسم بتغير الحاجات المجتمعية.

تركز الموارد البشرية الترابية على تقديم خدمات القرب، مما يجعلها ذات طابع ميداني أكثر من غيرها من الموارد البشرية. كما أشار أحمد السالمي في كتابه إدارة الموارد البشرية في الجماعات الترابية، "إن الموارد البشرية الترابية هي العنصر الأساسي لتحقيق التنمية المحلية، كونها تمثل حلقة الوصل بين القرارات الإدارية والمواطنين" 1. لذا تُعتبر الموارد البشرية الترابية ركيزة محورية في مسار التنمية المحلية، إذ تضطلع بدور الوسيط بين القرارات الإدارية ومختلف شرائح المجتمع، بما يضمن تفعيل السياسات على أرض الواقع وتحقيق القرب من المواطن.

"تميز الموارد البشرية الترابية بضرورة امتلاكها لمهارات ميدانية وتقنية، بالإضافة إلى قدرتها على التفاعل مع المجتمع المحلي، مما يجعلها ركيزة أساسية لتحقيق أهداف الجماعات الترابية" كما أفاد جون بيترسون في كتابه 2. وتعد الموارد البشرية الترابية محوراً استراتيجياً في عمل الجماعات المحلية، حيث يتطلب دورها الجمع بين الكفاءات التقنية والمهارات الميدانية، إضافة إلى القدرة على التواصل الفعال مع المحيط المجتمعي، بما يجعلها عنصراً حاسماً في تحقيق أهداف التنمية الترابية.

المطلب الثاني: وظائف وأدوار الموارد البشرية بالجماعات الترابية

تلعب الموارد البشرية بالجماعات الترابية دوراً محورياً في تنفيذ السياسات المحلية وتحقيق التنمية المستدامة. من بين أهم وظائفها: إعداد الخطط التنموية، تقديم الخدمات الأساسية كالنقل والنظافة، وضمان التفاعل مع المواطنين. بالإضافة إلى ذلك، تسهم هذه الموارد في تعزيز الحكامة الترابية من خلال تطبيق مبادئ الشفافية والمساءلة.

كما أن هذه الأدوار تتطلب كفاءات متنوعة، تشمل القدرة على اتخاذ القرارات، إدارة الأزمات، وتوظيف التكنولوجيا الحديثة. وفقاً لما ذكرته ماريا رودريغيز في كتابها *إدارة الموارد البشرية في الحكومات المحلية*: "تمثل الموارد البشرية في الجماعات الترابية العمود الفقري للإدارة المحلية، كونها المسؤولة عن تنفيذ وإدارة المشاريع التنموية" 3. وعليه تشكل الموارد البشرية داخل الجماعات الترابية الركيزة الأساسية للإدارة المحلية، إذ يقع على عاتقها الإشراف على تنفيذ البرامج التنموية وتدريب مختلف المشاريع التي تستجيب لاحتياجات المجتمع المحلي.

1. أحمد السالمي، *إدارة الموارد البشرية في الجماعات الترابية*، المغرب، 2018، ص. 33. المركز المغربي للدراسات الإدارية،

2. جون بيترسون، *إدارة الموارد البشرية المحلية: دراسة مقارنة*، كندا، 2017، ص. 56. دار نشر فانكوفر

3. ماريا رودريغيز، *إدارة الموارد البشرية في الحكومات المحلية*، إسبانيا، 2019، ص. 78، إسبانيا: دار نشر برشلونة

وأبان إيمانويل كارتر في كتابه على أنه: "تعدد أدوار الموارد البشرية بالجماعات الترابية بين الإدارية والتقنية والتنظيمية، مما يتطلب وجود هيكل تنظيمي مرن يستجيب لتحديات ومتطلبات العمل المحلي" 1. وتختلف المهام التي تقوم بها الموارد البشرية بالجماعات الترابية مما يستوجب توفر هيكل تنظيمي يساير المتطلبات وتطلعات العمل الترابي.

المطلب الثالث: الإكراهات التقليدية لتدبير الموارد البشرية الترابية

تواجه الموارد البشرية الترابية عدداً من الإكراهات التقليدية التي تحد من فعاليتها. من أبرز هذه الإكراهات: ضعف التكوين والتأهيل المهني، نقص الكفاءات المتخصصة، والتحديات المرتبطة بالتمويل. إضافة إلى ذلك، تعاني العديد من الجماعات الترابية من غياب نظم حديثة للتنظيم الإداري، مما يؤدي إلى ضعف التنسيق بين مختلف المصالح.

كما أن ثقافة المحسوبة والبيروقراطية تمثل عائقاً كبيراً أمام تحقيق أداء فعّال للموارد البشرية. وفقاً لما أشار إليه بيير دوبوا في كتابه التحديات الإدارية في الجماعات المحلية: "تحتاج الجماعات الترابية إلى إصلاحات هيكلية عميقة لتجاوز الإكراهات التقليدية التي تعيق تطور الموارد البشرية"².

وأبرز كارلوس مينديز في كتابه على أنه: "تعد الإكراهات التقليدية مثل نقص الموارد المالية والبشرية من بين التحديات التي تواجه الجماعات الترابية، مما يفرض تبني استراتيجيات جديدة تعتمد على التكنولوجيا والتكوين المهني"³. وهكذا تواجه الجماعات الترابية تحديات عدة نتيجة محدودية الموارد المالية والبشرية، مما يجد من قدرتها على تحقيق التنمية المحلية بفعالية. وللتغلب على هذه الإكراهات، أصبح من الضروري اعتماد استراتيجيات مبتكرة تركز على توظيف التكنولوجيا الحديثة وتعزيز التكوين المهني، مما يساهم في تحسين الأداء الإداري وتعزيز التنمية المستدامة. بهذا الشكل، تتحول القيود التقليدية إلى دافع لتطوير آليات عمل أكثر مرونة وفعالية

الفصل الثاني: الذكاء الاصطناعي وتدبير الموارد البشرية الترابية

يشكل هذا الفصل محطة أساسية لبحث دور الذكاء الاصطناعي في تدبير الموارد البشرية الترابية، باعتبارها محوراً في الإدارة المحلية وأداة استراتيجية لتحقيق الحكامة الجيدة. فإذا كان التدبير التقليدي يعاني من قصور في الكفاءة والشفافية، فإن الذكاء الاصطناعي يقدم حلولاً مبتكرة عبر التوظيف الذكي، التدريب الموجه، والتقييم الموضوعي للأداء. ومن هنا، يهدف هذا الفصل إلى إبراز الإمكانيات العملية والتحديات المرتبطة بتوظيف الذكاء الاصطناعي في مجال الموارد البشرية الترابية، مع الوقوف عند رهاناته المستقبلية.

المبحث الأول: إمكانيات الذكاء الاصطناعي في الموارد البشرية

يمثل الذكاء الاصطناعي أحد أهم الأدوات التكنولوجية الحديثة التي أعادت تشكيل مقاربات التدبير في مجال الموارد البشرية الترابية. فهو لا يقتصر على أتمتة العمليات الإدارية الروتينية فحسب، بل يتعداها إلى تحليل المعطيات الضخمة الخاصة بالموظفين، والتنبؤ بالاحتياجات المستقبلية للموارد البشرية وفقاً للتحويلات السكانية والتنظيمية. كما يتيح الذكاء الاصطناعي تطوير آليات دقيقة للتوظيف، من خلال استخدام خوارزميات قادرة على مطابقة الكفاءات مع متطلبات المناصب بشكل أكثر موضوعية وشفافية.

إلى جانب ذلك، يساهم الذكاء الاصطناعي في تصميم برامج تدريبية موجهة تراعي الفوارق الفردية بين الموظفين، مما يرفع من مستوى النجاعة والفعالية التنظيمية. ومن خلال أنظمة التقييم الذكية، يمكن للإدارات الترابية رصد مؤشرات الأداء بشكل آني، مع اقتراح حلول تصحيحية للتراجع أو القصور.

1. إيمانويل كارتر، إدارة الموارد البشرية في السياق المحلي، فرنسا، 2016، ص. 44. فرنسا: دار نشر باريس

2. بيير دوبوا، التحديات الإدارية في الجماعات المحلية، بلجيكا، 2020، ص. 92. دار نشر بروكسل

3. كارلوس مينديز، تحسين إدارة الموارد البشرية في الجماعات المحلية، البرتغال، 2018، ص. 61. البرتغال: دار نشر

وبذلك، فإن إمكانات الذكاء الاصطناعي في تدبير الموارد البشرية الترابية تتجاوز الطابع التقني إلى بعد استراتيجي، إذ تسهم في ترسيخ مبادئ الحكامة الجيدة عبر تحسين الشفافية، وتعزيز المشاركة، وتطوير التخطيط الاستراتيجي للموارد البشرية.

المطلب الأول: التوظيف والاختيار عبر الذكاء الاصطناعي

يُعد الذكاء الاصطناعي أداة فعالة لتحسين عملية التوظيف في الموارد البشرية الترابية، حيث يُمكن استخدامه لتحليل السير الذاتية، تقييم الكفاءات، وفرز المرشحين بناءً على معايير محددة مسبقاً. تعتمد هذه الأنظمة على الخوارزميات القادرة على تحديد الأنسب للمناصب المطلوبة بدقة وسرعة، مما يقلل من التحيز البشري ويعزز الإنصاف في عمليات التوظيف.

وفقاً لدراسة أجرتها ماريا جونز في إدارة الموارد البشرية باستخدام الذكاء الاصطناعي، "تتيح الأنظمة الذكية إجراء الاختيار الأمثل للموظفين من خلال تحليل البيانات الشخصية والمهنية للمرشحين، مما يساعد في اختيار الكفاءات الأكثر ملاءمة لكل وظيفة"1. ومن هذا المنظور تمكن الأنظمة الذكية المؤسسات من اتخاذ قرارات دقيقة في عملية اختيار الموظفين عبر تحليل البيانات الشخصية والمهنية للمرشحين. ويساهم هذا الاستخدام المتقدم للتكنولوجيا في تحديد الكفاءات الأكثر ملاءمة لكل وظيفة، مما يعزز فعالية التوظيف ويقلل من المخاطر المرتبطة بالاختيار غير الدقيق. وبذلك، تشكل هذه الأنظمة أداة استراتيجية لدعم الإدارة الموارد البشرية وتحقيق الأداء الأمثل.

وأشار جون بيترز على أنه: "يمكن للذكاء الاصطناعي أن يقلل من الوقت المستغرق في عمليات التوظيف بنسبة تصل إلى 50٪، مع تحسين دقة اختيار المرشحين من خلال تحليل البيانات الضخمة واستخدام تقنيات التعلم الآلي"2. وفي هذا السياق يساهم الذكاء الاصطناعي في تسريع عمليات التوظيف بشكل ملحوظ، إذ يمكنه تقليص الوقت المستغرق بنسبة تصل إلى 50٪. ويعتمد ذلك على تحليل البيانات الضخمة وتوظيف تقنيات التعلم الآلي لاختيار المرشحين الأكثر ملاءمة بدقة عالية، مما يعزز جودة القرارات التوظيفية ويزيد من كفاءة إدارة الموارد البشرية.

المطلب الثاني: التكوين المستمر والتأهيل الذكي للموظفين

يُساهم الذكاء الاصطناعي في تقديم برامج تكوين مستمر مخصصة للموظفين، حيث يمكن للأنظمة الذكية تحليل احتياجات الأفراد وتقديم محتوى تدريبي يتناسب مع مستواهم وكفاءاتهم. كما يمكن استخدام تقنيات الواقع الافتراضي والمحاكاة لتطوير المهارات العملية في بيئات تدريب افتراضية تحاكي الواقع.

أشار أحمد زكي في كتابه التكنولوجيا الذكية في التكوين المهني إلى أن "الذكاء الاصطناعي يمكن للجماعات الترابية من تحسين كفاءة موظفيها عبر تخصيص برامج تدريبية تعتمد على تحليل الأداء الفردي والتوصية بمسارات تأهيلية مخصصة"3. كما يتيح الذكاء الاصطناعي للجماعات الترابية تعزيز كفاءة موظفيها من خلال تصميم برامج تدريبية مخصصة تستند إلى تحليل الأداء الفردي لكل موظف. كما يساهم في اقتراح مسارات تأهيلية مناسبة لكل حالة، مما يرفع من مستوى الأداء الوظيفي ويضمن تطوير المهارات بما يتماشى مع احتياجات المؤسسة وأهدافها التنموية.

وأفاد إميلي براون على أنه: "تتيح الأنظمة الذكية تصميم خطط تدريبية مخصصة تعتمد على تحليل المهارات الحالية والفجوات التي يعاني منها الموظفون، مما يؤدي إلى تحسين مستمر في الأداء الوظيفي"4. وتمكن الأنظمة الذكية المؤسسات من وضع خطط تدريبية مخصصة عبر تحليل المهارات الحالية وتحديد الفجوات لدى الموظفين. ويساعد هذا النهج في تعزيز التطوير المهني المستمر، مما يؤدي إلى تحسين الأداء الوظيفي ورفع كفاءة الموارد البشرية بشكل عام.

1. ماريا جونز، إدارة الموارد البشرية باستخدام الذكاء الاصطناعي، 2020، ص. 45. (الولايات المتحدة: دار نشر نيويورك،
2. جون بيترز، الثورة الرقمية في التوظيف، 2019، ص. 34. (ألمانيا: دار نشر برلين
3. أحمد زكي، التكنولوجيا الذكية في التكوين المهني، 2021، ص. 62. (مصر: دار الأهرام
4. (إميليا براون، التعلم الذكي في المؤسسات الحكومية، 2020، ص. 87. (المملكة المتحدة: دار نشر أكسفورد

المطلب الثالث: تقييم الأداء والتحفيز باستخدام الأنظمة الذكية

يمكن للذكاء الاصطناعي تحسين تقييم أداء الموظفين في الجماعات الترابية عبر أدوات تحليل البيانات التي تراقب الإنتاجية ومستوى الإنجاز بدقة. كما تتيح هذه الأنظمة تقديم تغذية راجعة فورية، مما يساعد على تحسين الأداء الفردي والجماعي. بالإضافة إلى ذلك، يمكن استخدام الذكاء الاصطناعي لتحديد الحوافز المناسبة بناءً على الأداء، مما يعزز رضا الموظفين.

حسب دراسة لحاكوب كوهين في كتابه الذكاء الاصطناعي في الإدارة العامة، "تعمل الأنظمة الذكية على تعزيز الشفافية في تقييم الأداء من خلال جمع وتحليل بيانات دقيقة عن أنشطة الموظفين، مما يؤدي إلى تحسين العدالة التنظيمية"¹.

كما تساهم الأنظمة الذكية في تعزيز الشفافية داخل المؤسسات من خلال جمع وتحليل بيانات دقيقة ومستمرة عن أنشطة الموظفين وأدائهم. وتتيح هذه الأنظمة تقديم تقييمات مبنية على معايير موضوعية، مما يقلل من التحيزات الشخصية والتقديرية العشوائية. يؤدي ذلك إلى تعزيز العدالة التنظيمية عبر ضمان أن التقييمات تعتمد على أداء فعلي مدعوم بالأدلة، مما يعزز الثقة في النظام الإداري ويحفز الموظفين على تحسين إنتاجيتهم بشكل مستدام.

وأبرز كارلوس مينديز إلى أن: "يسهم استخدام الذكاء الاصطناعي في تقييم الأداء الوظيفي في تحسين دقة التقييم وتقليل الانحياز الشخصي، مما يعزز من ثقة الموظفين في النظام الإداري ويزيد من حماسهم"². كما يساهم توظيف الذكاء الاصطناعي في عمليات تقييم الأداء الوظيفي في تعزيز دقة التقييم وتقليل الانحيازات الشخصية. ويؤدي ذلك إلى زيادة ثقة الموظفين في النظام الإداري وتحفيزهم على تقديم أداء أفضل، بما ينعكس إيجابياً على كفاءة المؤسسة وفعاليتها التشغيلية.

ونتيجة لهذا يظهر بأن الذكاء الاصطناعي يساعد في تحسين عملية تقييم الأداء الوظيفي من خلال استخدام أنظمة تحليلية دقيقة تعتمد على البيانات، مما يقلل من احتمالية التحيز الشخصي أو العوامل الذاتية في التقييم. تتيح هذه التقنية تقديم تقييمات موضوعية وشفافة، مما يعزز شعور الموظفين بالعدالة داخل بيئة العمل. ونتيجة لذلك، تزداد ثقة الموظفين في النظام الإداري، وهو ما ينعكس إيجاباً على مستوى حماسهم وأدائهم الوظيفي. كما تساهم هذه الأدوات في تقديم تغذية راجعة مستمرة تدعم تحسين الأداء الفردي والجماعي.

المبحث الثاني: الحكامة الذكية في تدبير الموارد البشرية الترابية

يشكل تدبير الموارد البشرية الترابية أحد الركائز الأساسية لتعزيز فعالية الجماعات الترابية في تحقيق التنمية المحلية. ومع تزايد تعقيدات العمل الإداري وتنوع المهام، برزت الحاجة إلى اعتماد مقاربات مبتكرة تركز على التكنولوجيا الحديثة، بما في ذلك الذكاء الاصطناعي والأنظمة الذكية. ويهدف هذا المبحث إلى استكشاف مفهوم الحكامة الذكية في إدارة الموارد البشرية الترابية، مع التركيز على كيفية تحسين الكفاءة، وضمان الشفافية، وتعزيز العدالة في تقييم وتطوير الموظفين.

المطلب الأول: الشفافية والرقابة عبر أدوات الذكاء الاصطناعي

تسهم أدوات الذكاء الاصطناعي في تعزيز الشفافية والرقابة داخل الجماعات الترابية من خلال قدرتها على جمع وتحليل البيانات المتعلقة بالأداء الوظيفي وصنع القرار. وتُستخدم هذه الأدوات لمراقبة الموارد البشرية وضمان الامتثال للسياسات والقوانين، مما يساعد في تقليل الفساد الإداري وتحسين الثقة بين العاملين والإدارة.

المطلب الأول: الشفافية والرقابة عبر أدوات الذكاء الاصطناعي

تسهم أدوات الذكاء الاصطناعي في تعزيز الشفافية والرقابة داخل الجماعات الترابية من خلال قدرتها على جمع وتحليل البيانات المتعلقة بالأداء الوظيفي وصنع القرار. وتُستخدم هذه الأدوات لمراقبة

1. جاكوب كوهين، الذكاء الاصطناعي في الإدارة العامة، ص. 104. الولايات المتحدة: دار نشر هارفارد

2. كارلوس مينديز، إدارة الأداء باستخدام الذكاء الاصطناعي، 2019، ص. 49. (البرتغال: دار نشر لشبونة).

الموارد البشرية وضمان الامتثال للسياسات والقوانين، مما يساعد في تقليل الفساد الإداري وتحسين الثقة بين العاملين والإدارة.

أشار جاكوب كوهين في كتابه الذكاء الاصطناعي في الإدارة العامة إلى أن "الأنظمة الذكية توفر تقارير دقيقة وموثوقة تُستخدم لتحليل العمليات الإدارية وتحديد مواطن الخلل، مما يعزز من الشفافية في الإدارة العامة"¹.

وتوفر الأنظمة الذكية أدوات تحليل متقدمة قادرة على إنتاج تقارير دقيقة وموثوقة تعتمد على جمع البيانات ومعالجتها بشكل منهجي. وتستخدم هذه التقارير لتحليل العمليات الإدارية بشكل شامل بهدف الكشف عن نقاط الضعف ومواطن الخلل في الأداء. هذا النهج يعزز الشفافية الإدارية من خلال تقديم رؤى واضحة وقابلة للقياس حول كفاءة العمليات ومدى تحقيق الأهداف، مما يدعم اتخاذ قرارات مستنيرة ويزيد من ثقة الأطراف المعنية في الإدارة العامة.

حسب إميلي براون في دراسته: "تتيح أدوات الذكاء الاصطناعي مراقبة الأداء في الوقت الفعلي، مما يساعد في تعزيز الشفافية وتقليل التحيز في التقييمات الإدارية"².

تمكن أدوات الذكاء الاصطناعي المؤسسات من مراقبة الأداء الوظيفي في الوقت الفعلي من خلال جمع وتحليل البيانات بشكل مستمر ودقيق. يتيح ذلك تقيماً فورياً وموضوعياً لأنشطة الموظفين، مما يقلل من احتمالية التحيز أو الاعتماد على الأحكام الذاتية في التقييمات الإدارية. كما تعزز هذه الأدوات الشفافية من خلال تقديم تقارير واضحة وقائمة على معطيات فعلية، مما يدعم بناء الثقة بين الموظفين والإدارة ويجفهم على تحسين أدائهم.

كما يسهم الذكاء الاصطناعي في تعزيز شفافية عملية اتخاذ القرار داخل الجماعات الترابية، من خلال توفير بيانات دقيقة وتحليلات موضوعية تقلل من التدخلات الشخصية والانحيازات. فاعتماد أدواته يتيح تتبع القرارات ومراقبة مساراتها بشكل لحظي، مما يعزز من مصداقية الإدارة ويكرس مبادئ المساءلة. وبهذا، تصبح الرقابة المدعومة بالذكاء الاصطناعي أداة جوهرية لتحقيق حكمة رشيدة قائمة على الوضوح والإنصاف.

المطلب الثاني: اتخاذ القرار المبني على البيانات الضخمة

يمكن الذكاء الاصطناعي الجماعات الترابية من اتخاذ قرارات مبنية على تحليل كميات هائلة من البيانات الضخمة. تتيح هذه الأدوات رصد الاتجاهات والتوقعات لتحسين التخطيط الإداري وتوجيه الموارد البشرية بكفاءة. كما أن التحليل المتقدم للبيانات يساهم في تحديد أولويات العمل ومجالات التدخل.

وفقاً لما ذكره أحمد زكي في كتابه *إدارة البيانات الضخمة في المؤسسات الترابية*: يوفر الذكاء الاصطناعي أدوات تحليل متقدمة تساعد المسؤولين في اتخاذ قرارات مستنيرة بناءً على معلومات دقيقة وموثوقة" (أحمد زكي، *إدارة البيانات الضخمة في المؤسسات الترابية*، مصر، 2021، ص. 102).

"يساهم استخدام البيانات الضخمة في تحسين عملية اتخاذ القرار، حيث يتيح تحليلها تحديد الأنماط والاتجاهات التي تساعد على تحسين استراتيجيات الإدارة"³.

كما يساهم تحليل البيانات الضخمة في دعم عملية اتخاذ القرار الإداري من خلال توفير رؤى دقيقة حول الأنماط والاتجاهات السائدة في الأداء والبيئة التشغيلية. تتيح هذه التحليلات فهماً أعمق للتحديات والفرص، مما يساعد في صياغة استراتيجيات إدارية أكثر فعالية وملاءمة لتحقيق الأهداف التنظيمية. كما يمكن استخدام البيانات الضخمة من التنبؤ بالاحتياجات المستقبلية والتخطيط المبكر، مما يعزز كفاءة الإدارة واتخاذ قرارات مستنيرة مبنية على معلومات دقيقة وشاملة.

1. جاكوب كوهين، *الذكاء الاصطناعي في الإدارة العامة*، الولايات المتحدة، 2021، ص. 89. دار نشر هارفارد

2. إميلي براون، *التكنولوجيا والشفافية في الإدارة العامة*، المملكة المتحدة، 2020، ص. 56. دار نشر أكسفورد

3. جون بيترز، *البيانات الضخمة وصنع القرار الذكي*، ألمانيا، 2019، ص. 74. دار نشر برلين

المطلب الثالث: المشاركة والاندماج المهني في ظل التحول الرقمي

في ظل التحول الرقمي، أصبح الذكاء الاصطناعي أداة لتعزيز المشاركة والاندماج المهني داخل الجماعات الترابية. يمكن لهذه الأدوات تسهيل التفاعل بين الموظفين والإدارة من خلال منصات رقمية تتيح التعبير عن الآراء والمساهمة في صنع القرار. كما تعمل الأنظمة الذكية على تعزيز بيئة عمل تفاعلية تدعم التعاون والشراكة في تحقيق الأهداف.

كما أوضح كارلوس مينديز في كتابه *الإدارة الرقمية والمشاركة المهنية*، "يساهم التحول الرقمي في تعزيز المشاركة المهنية من خلال توفير منصات رقمية تُشرك الموظفين في العمليات الإدارية، مما يعزز من شعورهم بالاندماج والرضا الوظيفي"¹.

يساهم التحول الرقمي في تعزيز المشاركة المهنية من خلال تطوير منصات رقمية تتيح للموظفين التفاعل المباشر مع العمليات الإدارية وصنع القرار. تُوفر هذه المنصات فرصاً للتعبير عن الآراء والمشاركة في تصميم السياسات والإجراءات، مما يعزز من شعورهم بالاندماج في بيئة العمل. كما يؤدي ذلك إلى تحسين مستوى الرضا الوظيفي، حيث يشعر الموظفون بأن مساهماتهم معترف بها ومؤثرة، مما يعزز من التزامهم بأهداف المؤسسة ويحفزهم على تحسين أدائهم.

"وأوضح ماريانا جونز في كتابه *التحول الرقمي في العمل المؤسسي*، *الولايات المتحدة* تساعد الأنظمة الرقمية على تعزيز الاندماج المهني من خلال توفير قنوات تواصل مباشرة بين الموظفين والإدارة، مما يؤدي إلى تحسين بيئة العمل وزيادة الإنتاجية"².

تساهم الأنظمة الرقمية في تعزيز الاندماج المهني عبر إنشاء قنوات تواصل مباشرة وفعالة بين الموظفين والإدارة، مما يسهم في تقليص الفجوة بين الطرفين. توفر هذه القنوات فرصاً للتفاعل السريع وتبادل الأفكار والملاحظات، مما يدعم بناء بيئة عمل تعاونية وداعمة. كما يؤدي تعزيز التواصل إلى تحسين فهم الموظفين للأهداف التنظيمية، وزيادة شعورهم بالمشاركة، وهو ما ينعكس إيجابياً على مستوى الإنتاجية وجودة الأداء الوظيفي.

الفصل الثالث: التحديات والآفاق المستقبلية

يُعد هذا الفصل امتداداً تحليلياً للفصول السابقة، إذ يركز على الإكراهات والعوائق التي تعترض سبيل توظيف الذكاء الاصطناعي في تدير الموارد البشرية الترابية، مع استشراف الإمكانيات المستقبلية الكفيلة بتحويل هذه التحديات إلى فرص إصلاحية. فالذكاء الاصطناعي، رغم إمكاناته الواعدة في الرفع من الكفاءة والشفافية، يظل محاطاً بعدة إشكاليات تقنية، تنظيمية، وأخلاقية، تجعل من عملية اعتماده أمراً معقداً يتطلب تدرجاً وحوكمة دقيقة. ومن ثمة، يشكل هذا الفصل مناسبة لتفكيك التحديات الراهنة، ومناقشة الرهانات المستقبلية التي يمكن أن تؤسس لمسار إصلاح شامل ومندمج للإدارة الترابية.

المبحث الأول: التحديات المرتبطة بتطبيق الذكاء الاصطناعي

تتحلى التحديات المرتبطة بتطبيق الذكاء الاصطناعي في مجال الموارد البشرية الترابية في عدة مستويات متداخلة. فمن الناحية التقنية، تواجه الجماعات الترابية ضعفاً في البنية التحتية الرقمية وصعوبة في إدارة البيانات الضخمة اللازمة لتشغيل الخوارزميات بفعالية.

ومن الناحية القانونية، يطرح غياب إطار تشريعي واضح إشكالات تتعلق بحماية المعطيات الشخصية وضمان الشفافية في استخدام الأنظمة الذكية. أما على المستوى البشري، فإن ضعف التكوين الرقمي لدى الموظفين يقف حائلاً أمام الاستغلال الأمثل لهذه التقنيات. كما تظل هناك مخاوف اجتماعية وأخلاقية، مثل تهديد مناصب الشغل أو تكريس التحيزات الخوارزمية، مما يستدعي استراتيجيات متكاملة لمواجهة هذه التحديات.

1. كارلوس مينديز، *الإدارة الرقمية والمشاركة المهنية*. البرتغال: دار نشر لشبونة، 2019.

2. ماريا. *جوز التحول الرقمي في العمل المؤسسي*. الولايات المتحدة: دار نشر نيويورك، 2020.

المطلب الأول: التحديات القانونية والأخلاقية

يمثل الجانب القانوني والأخلاقي أحد أبرز التحديات التي تواجه تطبيق الذكاء الاصطناعي في تدبير الموارد البشرية الترابية. يتمثل التحدي القانوني في قلة التشريعات الواضحة التي تحكم استخدام الذكاء الاصطناعي، سواء فيما يتعلق بحماية البيانات الشخصية أو ضمان الشفافية في اتخاذ القرارات. أما التحدي الأخلاقي، فيرتبط بمسائل مثل التحيز الخوارزمي وانتهاك خصوصية الأفراد عند استخدام البيانات.

كما أشار جاكوب كوهين في كتابه *الذكاء الاصطناعي والقانون: حدود الاستخدام*: "يتطلب تطبيق الذكاء الاصطناعي إطاراً قانونياً وأخلاقياً يوازن بين الابتكار وحقوق الأفراد، خاصة فيما يتعلق بخصوصية البيانات والحصول على موافقة مسبقة لاستخدامها"¹.

إن تطبيق تقنيات الذكاء الاصطناعي في مجال تدبير الموارد البشرية الترابية لا يمكن أن يتم بمعزل عن وضع إطار قانوني وأخلاقي صارم، يضمن التوازن بين متطلبات الابتكار وحماية حقوق الأفراد. فخصوصية البيانات تظل من أبرز القضايا الحساسة، حيث يتعين التأكد من جمعها ومعالجتها وفق معايير تحترم السرية وتمنع أي استعمال تعسفي. كما أن مبدأ الموافقة المسبقة يمثل ركيزة أساسية لإرساء ثقة الموظفين والمواطنين في الأنظمة الذكية، بما يعزز الشرعية والقبول الاجتماعي لتلك التطبيقات. ومن ثم، يصبح إدماج الذكاء الاصطناعي رهيناً بوجود منظومة تشريعية وأخلاقية متكاملة تؤطره وتوجهه نحو خدمة الصالح العام دون المساس بالحقوق الأساسية للأفراد. وهو ما أكدته تقرير منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD)، 2022، الذي شدد على أن الحكومات مطالبة بوضع أطر واضحة للذكاء الاصطناعي توازن بين فرص الابتكار وحماية حقوق الإنسان².

"يعد غياب التشريعات الواضحة أحد أبرز العوائق أمام استخدام الذكاء الاصطناعي، حيث يؤدي ذلك إلى مخاطر تتعلق بإساءة استخدام البيانات وانعدام الشفافية في القرارات المؤسسية" حسب ما أكد عليه ماريا رودريغيز، *القانون والذكاء الاصطناعي: دراسة مقارنة*³.

ويشكل غياب التشريعات الواضحة المنظمة لاستخدام الذكاء الاصطناعي عائقاً جوهرياً أمام توظيفه في تدبير الموارد البشرية الترابية، إذ يفتح المجال أمام ممارسات قد تنطوي على مخاطر جسيمة. فمن دون إطار قانوني صارم، يصبح احتمال إساءة استخدام البيانات الشخصية وارداً، سواء من خلال استغلالها لأغراض غير مشروعة أو توظيفها في عمليات مراقبة غير عادلة. كما أن غياب الشفافية في الآليات التي تعتمد عليها الأنظمة الذكية لاتخاذ القرارات المؤسسية يؤدي إلى إضعاف الثقة في نتائجها ويشكل إشكالات مرتبطة بالمساءلة والمشروعية. وعليه، فإن وجود تشريعات دقيقة ومحدثة يعد شرطاً أساسياً لضمان الاستخدام المسؤول والمتوازن للذكاء الاصطناعي في المجال الترابي.

المطلب الثاني: التحديات التقنية والبنية التحتية

تواجه الجماعات الترابية تحديات تقنية متعددة عند محاولة تطبيق الذكاء الاصطناعي، أبرزها ضعف البنية التحتية الرقمية، مثل شبكات الإنترنت غير المستقرة، ونقص الأجهزة الحديثة اللازمة لتشغيل الأنظمة الذكية. كما أن قلة الكفاءات المتخصصة في التعامل مع تقنيات الذكاء الاصطناعي تعيق تنفيذ المشاريع المرتبطة بها.

1. جاكوب كوهين، الذكاء الاصطناعي والقانون: حدود الاستخدام، الولايات المتحدة، 2019، ص. 78، دار نشر

هارفارد

2. منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD)، 2022، ص. 45، باريس – فرنسا

3. ماريا رودريغيز، القانون والذكاء الاصطناعي: دراسة مقارنة، إسبانيا، 2020، ص. 56، دار نشر برشلونة

إن نجاح تطبيقات الذكاء الاصطناعي في تدبير الموارد البشرية الترابية يظل رهيناً بتوافر بنية تحتية متينة قادرة على استيعاب المتطلبات التقنية المتزايدة لهذه الأنظمة. فالتجهيزات التكنولوجية المتطورة، من مراكز بيانات وشبكات اتصال عالية الكفاءة، تمثل الأساس المادي الذي يضمن سرعة المعالجة ودقة الأداء. غير أن الجانب التكنولوجي وحده غير كافٍ، إذ يستلزم الأمر موارد بشرية مؤهلة قادرة على إدارة هذه الأنظمة وصيانتها وتطويرها بما يواكب التحولات الرقمية المتسارعة. ومن ثمة، فإن الاستثمار المتوازن في التكنولوجيا والمهارات البشرية يشكل شرطاً استراتيجياً لتحقيق استدامة وفعالية تطبيقات الذكاء الاصطناعي في المجال الترابي.

ويؤكد أحمد زكي في إدارة التكنولوجيا الذكية في المؤسسات العامة: "تتطلب تطبيقات الذكاء الاصطناعي بنية تحتية قوية تشمل تجهيزات تكنولوجية متطورة، بالإضافة إلى مهارات بشرية قادرة على إدارة الأنظمة الذكية وتطويرها"¹.

وتبرز هذه الفقرة أهمية توفر بنية تحتية تكنولوجية متقدمة وكفاءات بشرية مؤهلة كشرط أساسي لنجاح تطبيقات الذكاء الاصطناعي في الجماعات الترابية. تشمل هذه البنية أجهزة حديثة وقدرات اتصال عالية السرعة، بينما تتطلب المهارات البشرية تدريباً متخصصاً في إدارة وتطوير الأنظمة الذكية. وبين محمد أمين الصغير في كتابه على أنه: "تتطلب الحكامة الجيدة إطاراً يضمن مساءلة المؤسسات العمومية، بما يتماشى مع مبادئ الشفافية والمشاركة"². "الجمع بين هذه العناصر يعزز كفاءة الحكامة الذكية، لكنه يواجه تحديات في المناطق ذات الموارد المحدودة. التكوين المستمر وتطوير البنية التحتية ضروريان لضمان استدامة هذه التطبيقات.

الذكاء الاصطناعي كآلية لتعزيز الحكامة في تدير الموارد البشرية الترابية د. أحمد العلام

وأبان جون بيترز في كتابه التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي في الإدارة على أنه: "يمثل نقص البنية التحتية الرقمية تحدياً رئيسياً أمام تطبيق الذكاء الاصطناعي، حيث تؤدي هذه الفجوة إلى زيادة التكاليف وتعطيل العمليات الإدارية المستندة إلى التكنولوجيا"³.

يعد ضعف البنية التحتية الرقمية من أبرز العقبات التي تواجه إدماج تقنيات الذكاء الاصطناعي في تدير الموارد البشرية الترابية، إذ يؤدي غياب التجهيزات الكافية والأنظمة المتطورة إلى إبطاء وتيرة التحول الرقمي. وتترجم هذه الفجوة التقنية في ارتفاع تكاليف الاستثمار، نتيجة الحاجة المستمرة إلى تحديث المعدات وتطوير الشبكات. كما تنعكس سلباً على فعالية العمليات الإدارية، حيث تعجز الأنظمة القائمة عن استيعاب متطلبات المعالجة الذكية للبيانات وتقديم خدمات ذات جودة عالية. ومن ثم، فإن معالجة هذا الخلل تستوجب وضع استراتيجيات استثمارية متكاملة تستهدف تحديث البنية الرقمية بما يضمن استدامة وفعالية استخدام الذكاء الاصطناعي.

وقد أكد تقرير البنك الدولي حول التنمية الرقمية: أن الفجوات في البنية التحتية الرقمية تمثل أحد أبرز معوقات إدماج التكنولوجيا المتقدمة في الإدارة العمومية، خاصة في الدول النامية⁴.

وتمثل الفجوات في البنية التحتية الرقمية أحد أبرز المعوقات التي تحد من إدماج التكنولوجيا المتقدمة في الإدارة العمومية، لا سيما في الدول النامية. إذ يعيق نقص التجهيزات الرقمية المتطورة والاتصال الفعال بالشبكات الحديثة قدرة المؤسسات على تبني الحلول الذكية، مما يؤثر سلباً على كفاءة العمليات الإدارية وجودة الخدمات العامة.

1. أحمد زكي، إدارة التكنولوجيا الذكية في المؤسسات العامة، مصر، 2021، ص. 112. (دار الأهرام)

2. المؤلف: محمد أمين الصغير؛ عنوان المرجع: الحكامة الترابية في المغرب: التحديات والآفاق؛ رقم الصفحة: 22؛ البلد: المغرب؛ تاريخ النشر: 2023).

3. جون بيترز، التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي في الإدارة، ألمانيا، 2019، ص. 98. (دار نشر برلين)

4. World Bank, "World Development Report 2021: Data for Better Lives", Washington D.C., p. 87)

المطلب الثالث: التحديات التنظيمية والثقافية

تشكل العوائق التنظيمية والثقافية تحدياً كبيراً أمام تطبيق الذكاء الاصطناعي في الجماعات الترابية. على الصعيد التنظيمي، تعاني العديد من المؤسسات من غياب استراتيجيات واضحة لتبني الذكاء الاصطناعي، إلى جانب مقاومة التغيير من قبل العاملين، الذين قد يخشون من فقدان وظائفهم بسبب الأتمتة. أما على الصعيد الثقافي، فإن ضعف الوعي بأهمية الذكاء الاصطناعي في تحسين الأداء الإداري يبطئ من وتيرة التحول الرقمي.

كما أوضح كارلوس مينديز في الثقافة الرقمية في الإدارة المحلية: "يتطلب تطبيق الذكاء الاصطناعي التغلب على الحواجز الثقافية من خلال نشر ثقافة الابتكار والتدريب المستمر، بالإضافة إلى إدماج الفاعلين المحليين في عملية التحول التكنولوجي"¹.

تسلط الفقرة الضوء على ضرورة التغلب على الحواجز الثقافية لتطبيق الذكاء الاصطناعي في الحكامة الترابية من خلال تعزيز ثقافة الابتكار والتدريب المستمر. كما تؤكد على أهمية إشراك الفاعلين المحليين لضمان نجاح التحول التكنولوجي. "يمكن أن

الذكاء الاصطناعي كآلية لتعزيز الحكامة في تدبير الموارد البشرية الترابية د. أحمد العلام

يشكل الذكاء الصناعي مساعدا أساسيا في دينامية تحول وتحسين الخدمات الاجتماعية، لتوفير حلول تقنية تيسير ولوج المواطنين والمواطنين إلى تلك الخدمات "2. هذا الإدماج يعزز القبول المجتمعي للتكنولوجيا، بينما يساهم التدريب في بناء كفاءات محلية. التغلب على هذه الحواجز يتطلب استراتيجيات توعية وشراكات مع المجتمع المدني.

ويمكن للذكاء الصناعي أن يشكل أداة محورية في تعزيز دينامية تحول وتحسين الخدمات الاجتماعية، من خلال تقديم حلول تقنية تسهل وصول المواطنين والمواطنات إلى هذه الخدمات. ويسهم هذا الاستخدام في رفع كفاءة الأداء الإداري، وتقليل العوائق البيروقراطية، وضمان استجابة أسرع وفعالة لاحتياجات المجتمع.

وأكد إميلي براون في كتابه *الإدارة الذكية والتحول الرقمي إلى أن*: "تعد مقاومة التغيير من قبل العاملين واحدة من أبرز التحديات التنظيمية التي تواجه المؤسسات عند محاولة دمج الذكاء الاصطناعي، مما يستدعي اعتماد سياسات تدريبية وتواصلية فعالة"3.

وتعتبر مقاومة التغيير من قبل العاملين أحد أبرز التحديات التنظيمية التي تواجه المؤسسات عند السعي لإدماج الذكاء الاصطناعي. ومن أجل تجاوز هذه العقبة، يصبح من الضروري تبني سياسات تدريبية وتواصلية فعالة تهدف إلى توعية الموظفين بمنافع التكنولوجيا الجديدة، وتعزيز قدراتهم على التكيف معها، بما يضمن نجاح عملية التحول الرقمي وتحقيق أهداف المؤسسة.

المبحث الثاني: آفاق تعزيز الحكامة الترابية عبر الذكاء الاصطناعي

يُعد الذكاء الاصطناعي (AI) أداة حاسمة في تعزيز الحكامة الترابية بالمغرب، خاصة في تدبير الموارد البشرية الترابية، حيث يساهم في تحسين الكفاءة الإدارية، وتعزيز الشفافية، وتقليص الفوارق الجهوية. يركز هذا المبحث على آفاق دمج الذكاء الاصطناعي في الجماعات الترابية، مع الاستناد إلى الاستراتيجيات الوطنية، والتجارب الدولية، والمقترحات العملية، لتحقيق حكامة ذكية مستدامة تتوافق مع الدستور المغربي لسنة 2011 والإصلاح الجهوي لسنة 2015.

1. كارلوس مينديز، *الثقافة الرقمية في الإدارة المحلية*. البرتغال: ص. 67 دار نشر لشبونة، 2018.

2. المؤلف: جمعية التنمية الزراعية والاجتماعية؛ عنوان المرجع: الذكاء الاصطناعي بالمغرب: أي استخدامات وأي آفاق للتطوير؟ رقم الصفحة: 18؛ البلد: المغرب؛ تاريخ النشر: 2025).

3. براون إميلي، *الإدارة الذكية والتحول الرقمي*. المملكة المتحدة: ص. 49. (دار نشر أكسفورد، 2020).

المطلب الأول: دور الاستراتيجيات الوطنية في التحول الرقمي الترابي

تشكل الاستراتيجيات الوطنية في المغرب أساساً لدمج الذكاء الاصطناعي في الحكامة الترابية، حيث تهدف إلى تحقيق انتقال رقمي شامل يعزز تدبير الموارد البشرية على المستويات المحلية. من أبرز هذه الاستراتيجيات "المغرب الرقمي 2030"، التي تركز على بناء اقتصاد رقمي شامل وتعزيز اللامركزية الرقمية. في هذا السياق، يُبرز التقرير الرسمي لوزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة الدور المحوري للرقمنة في تجاوز الفجوة الرقمية الترابية، حيث يُنص على: "إطلاق الاستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي في أفق 2030، والتي ستمكّن من تجاوز الفجوة الرقمية، وتأمين السيادة الرقمية، ودعم الابتكار، وتحسين التنافسية الاقتصادية الوطني، وتساهم في تغدو بلادنا أمة رقمية بامتياز"1.

إن إطلاق الاستراتيجية الوطنية "المغرب الرقمي 2030" يعد إطاراً مرجعياً قانونياً واستراتيجياً معتمداً من الدولة، يهدف إلى تجاوز الفجوة الرقمية وتعزيز سيادة الرقمية للمملكة، من خلال رقمنة الخدمات العمومية، دعم الابتكار، وتحسين التنافسية الاقتصادية الوطني، بما يجعل المغرب أمة رقمية بامتياز. وقد ورد في نص الاستراتيجية أن أحد محاورها الرئيسية هو **رقمنة الخدمات العمومية** وتسريع الرقمنة لتسهيل المعاملات على المواطن والشركة، إلى جانب تطوير حلول رقمية مغربية وتحفيز الشركات الناشئة ودعم الكفاءات الرقمية، كما جاء في تصريح وزير الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة عند الإعلان الرسمي للاستراتيجية بمدينة الرباط في 25 شتنبر 2024.

كما يساهم هذا التحول في تفعيل مبادئ اللامركزية المتقدمة، من خلال دمج الذكاء الاصطناعي في إدارة الموارد البشرية بالجماعات الترابية، مثل تحسين التكوين الرقمي للمسؤولين المحليين وأتمتة الإجراءات الإدارية. وفقاً لمراجعة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD). رقم الصفحة: 99؛ المؤلف: منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية؛ عنوان المرجع Digital : Government Review of Morocco؛ البلد: فرنسا؛ تاريخ النشر: 2018. (هذه الاستراتيجية تعزز القدرة على توزيع الموارد البشرية بشكل أكثر كفاءة، مما يدعم التنمية الجهوية ويقلل من التفاوتات بين المناطق الحضرية والريفية.

ويساهم التحول الرقمي في ترسيخ مبادئ اللامركزية المتقدمة من خلال إدماج تقنيات الذكاء الاصطناعي في تدبير الموارد البشرية بالجماعات الترابية، ما يعزز قدرة الإدارات المحلية على اتخاذ قرارات أكثر فعالية وشفافية. ويظهر ذلك جلياً في تحسين برامج التكوين الرقمي للمسؤولين المحليين، مما يرفع مستوى كفاءتهم في استخدام الأنظمة الذكية وإدارة البيانات. كما يتيح الذكاء الاصطناعي أتمتة العديد من الإجراءات الإدارية الروتينية، مما يقلل من الأخطاء ويسرع من تنفيذ المهام. وتشير مراجعة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) إلى أن إدماج الذكاء الاصطناعي في الإدارة المحلية يعد أداة استراتيجية لدعم اللامركزية وتعزيز الحكامة الجيدة على المستوى الترابي.

بالإضافة إلى ذلك، يُركز البرنامج الوطني للتحول الرقمي على بناء بنى تحتية رقمية ترابية، بما في ذلك استخدام الذكاء الاصطناعي لتحليل البيانات المحلية، مما يساعد في تخطيط التكوين والتوظيف في الجماعات.

ويؤكد التقرير نفسه: "الحكومة تولى لورش الرقمنة أهمية كبيرة، وذلك من خلال إطلاقها استراتيجية جديدة للتحول الرقمي في أفق 2030" 4. مما يعكس التزاماً وطنياً بتعزيز الحكامة الذكية

1. وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة؛ عنوان المرجع: مشروع نجاعة الأداء 2023؛ رقم الصفحة: 38؛ البلد: المغرب؛ تاريخ النشر: 2023).

2. المغرب الرقمي 2030، وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة، المغرب+2Intelligencia+2. Maroc).

3. منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD, 2022, p. 47)

4. المؤلف: وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة؛ عنوان المرجع: مشروع نجاعة الأداء 2023؛ رقم الصفحة: 38؛ البلد: المغرب؛ تاريخ النشر: 2023)،

كرافعة للتنمية المستدامة. وتولي الحكومة أهمية كبيرة لمبادرة الرقمنة، من خلال إطلاق استراتيجية شاملة للتحول الرقمي تهدف إلى تطوير البنية التحتية الرقمية وتحسين الخدمات العامة بحلول عام 2030. وتعكس هذه الاستراتيجية التزام الدولة بتعزيز الكفاءة الإدارية، وتسهيل ولوج المواطنين للخدمات، ودعم الابتكار في القطاع العام لضمان إدارة أكثر فعالية وشفافية.

المطلب الثاني: تجارب مقارنة دولية في تدبير الموارد البشرية بالذكاء الاصطناعي

توفر التجارب الدولية دروساً قيمة يمكن للمغرب الاستفادة منها في إدماج الذكاء الاصطناعي ضمن تدبير الموارد البشرية بالجماعات الترابية، خاصة فيما يتعلق بأتمتة الإجراءات الإدارية وتحسين جودة التوظيف المحلي. فقد أظهرت دول مثل **السعودية** و**سنغافورة** قدرة الذكاء الاصطناعي على تعزيز الكفاءة المؤسسية وتقليل الأخطاء الإدارية، من خلال استخدام أنظمة ذكية لإدارة البيانات وتحليل الأداء.

في السعودية، أدخلت هيئة الاتصالات والفضاء والتكنولوجيا تقنيات الذكاء الاصطناعي في إدارة رأس المال البشري، مما أسهم في تحويل العمليات التقليدية إلى نهج يعتمد على البيانات والتحليل الذكي، مما حسن اتخاذ القرار ورفع مستوى الشفافية. فقد استخدمت وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية منصة رقمية تعتمد على الذكاء الاصطناعي لتحليل طلبات التوظيف ومطابقتها مع فرص العمل الشاغرة، مما قلص مدة التوظيف من أسابيع إلى أيام وفقاً لتقرير صادر عن **McKinsey & Company**، فإن 41% من الأنشطة العملية الحالية في السعودية يمكن أتمتها باستخدام الذكاء الاصطناعي، مما يعكس إمكانيات كبيرة لتحسين فعالية الموارد البشرية من خلال التحول الرقمي¹.

أما في **سنغافورة**، فقد ركزت الحكومة على دمج الذكاء الاصطناعي في عمليات التوظيف والتدريب، مما ساعد في تحديد الكفاءات المناسبة وتوجيه الموارد البشرية نحو المجالات الأكثر حاجة للمهارات المتقدمة. تشير دراسة صادرة عن **ADP** إلى أن 51% من الشركات متعددة الجنسيات في سنغافورة تستكشف استخدام الذكاء الاصطناعي لإدارة الرواتب، بينما 49% تسعى بنشاط لاستبدال العمليات اليدوية بحلول مؤتمتة، مما يعزز الكفاءة ويقلل من التكاليف التشغيلية **HRM Asia**. فقد اعتمدت الحكومة على نظام **GovTech** المدعوم بالذكاء الاصطناعي لتوظيف الموظفين المحليين في الوزارات والهيئات العامة، حيث يقوم النظام بتحليل السير الذاتية واختيار أفضل المرشحين وفق معايير محددة مسبقاً، مع تقديم توصيات تدريبية مخصصة للموظفين الجدد لتحسين كفاءتهم. كما يستخدم الذكاء الاصطناعي في منصة **SkillsFuture** لتقديم برامج تدريبية ذكية تتكيف مع احتياجات السوق، مما ساهم في رفع مهارات القوى العاملة بشكل مستمر².

هذه التجارب تؤكد أن الاستثمار في البنية التحتية الرقمية والتكوين المتخصص للموظفين يمثل عنصراً جوهرياً لضمان نجاح إدماج الذكاء الاصطناعي في الإدارة العامة. وعليه، فإن الاستفادة من هذه التجارب الدولية يمكن أن توجه السياسات المغربية نحو اعتماد استراتيجيات ذكية تعزز الحكامة وتطوير الموارد البشرية الترابية بشكل مستدام.

في سياق المقارنة الدولية، تُعد سنغافورة نموذجاً رائداً في إدماج الذكاء الاصطناعي لتحسين إدارة الموارد البشرية على مستوى الإدارات المحلية، حيث تم تطوير أنظمة ذكية للتنبؤ بالاحتياجات التوظيفية، مما مكن من تخطيط الموارد البشرية بكفاءة وتقليل التكاليف التشغيلية بنسبة تصل إلى 30%، وفقاً لتقارير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية³.

1. McKinsey & Company. mckinsey.com, 2021

2. hrmasia.com, 2022

3. منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD, 2022, p. 52)

كما أسهمت هذه الأنظمة في تحسين دقة التوظيف وتوجيه البرامج التدريبية بما يتلاءم مع المهارات المطلوبة فعلياً في السوق، مما عزز الأداء المؤسسي والشفافية في العمليات الإدارية. من جهة أخرى، تُبرز تجربة إستونيا نجاحاً ملموساً في دمج الذكاء

الذكاء الاصطناعي كآلية لتعزيز الحكامة في تدبير الموارد البشرية الترابية د. أحمد العلام

الاصطناعي ضمن الخدمات الترابية، حيث استخدمت أنظمة ذكية لأتمتة عمليات التدريب والتقييم للموظفين، مما ساعد على تسريع العمليات وتحسين كفاءتها. وقد أتاح هذا الدمج مراقبة أداء الموظفين بشكل مستمر وتقديم توصيات تطويرية فردية، مما عزز مستوى الخدمة المقدمة للمواطنين وكفاءة الجماعات المحلية. هذه التجارب تؤكد أن الاستثمار في التقنيات الذكية والبنية التحتية الرقمية، مع تهيئة الكفاءات البشرية المؤهلة، يمثل مفتاحاً رئيسياً لتحقيق حكامة فعالة ومستدامة على المستوى الترابي.

تستخلص التجارب الدولية السابقة، مثل سنغافورة وإستونيا، مجموعة من الدروس القابلة للتطبيق على السياق المغربي، حيث يمكن إدماج الذكاء الاصطناعي لتعزيز الكفاءة والشفافية في تدبير الموارد البشرية بالجماعات الترابية. فمثلاً، يمكن تطوير أنظمة تنبؤ بالاحتياجات الوظيفية تعتمد على تحليل البيانات الإحصائية حول شغور المناصب والكفاءات المطلوبة، مما يساهم في تخفيض تكاليف التوظيف وتحسين توجيه برامج التدريب. كما يمكن إنشاء منصات تقييم رقمية لمراقبة أداء الموظفين بشكل دوري، مع تقديم توصيات تطويرية مخصصة لكل فرد، على غرار التجربة الإستونية، مما يعزز التحفيز ويزيد من الإنتاجية. ومن جهة أخرى، يمكن للمغرب الاستثمار في تكوين رقمي مستمر للموظفين المحليين لتمكينهم من إدارة الأنظمة الذكية بفعالية، إلى جانب تحديث البنية التحتية الرقمية بما يواكب متطلبات الذكاء الاصطناعي. إن هذه النماذج التطبيقية تمثل خطوة نحو تبني حوكمة رقمية ذكية في الجماعات الترابية، قادرة على تعزيز الشفافية، تحسين جودة الخدمات، وضمان اتخاذ قرارات مستندة إلى بيانات دقيقة وموثوقة، بما يتماشى مع أهداف الاستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي 2030.

وتشكل التجارب الدولية في مجال إدماج الذكاء الاصطناعي في تدبير الموارد البشرية بالجماعات الترابية مصدراً غنياً بالدروس المستفادة التي يمكن للمغرب الاستفادة منها. في هذا السياق، تبرز تجارب كل من سنغافورة وإستونيا كنماذج ناجحة.

ففي سنغافورة، قامت الحكومة بتطوير أنظمة ذكية للتنبؤ بالاحتياجات الوظيفية، مما مكن من تخطيط الموارد البشرية بكفاءة وتقليل التكاليف التشغيلية بنسبة تصل إلى 30%. وفقاً لتقرير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) لعام 2022، فإن "التحول الرقمي في سنغافورة أسهم بشكل كبير في تحسين فعالية وكفاءة الخدمات العامة، بما في ذلك إدارة الموارد البشرية" OECD.1.

أما في إستونيا، فقد تم دمج الذكاء الاصطناعي في الخدمات الترابية لأتمتة عمليات التدريب والتقييم، مما عزز الكفاءة في الجماعات المحلية. يشير تقرير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لعام 2022 إلى أن "إستونيا حققت تقدماً ملحوظاً في استخدام الذكاء الاصطناعي لتحسين جودة الخدمات العامة، بما في ذلك في مجال تطوير الموارد البشرية" OECD.2.

هذه التجارب تظهر كيف يمكن لتطبيقات الذكاء الاصطناعي أن تحسن من فعالية وكفاءة تدبير الموارد البشرية في الجماعات الترابية، مما يوفر دروساً قيمة للمغرب في سعيه نحو تعزيز حكامته الرقمية.

بالرغم من النجاحات الملحوظة في إدماج الذكاء الاصطناعي ضمن إدارة الموارد البشرية على المستوى الدولي، إلا أن هذه التجارب تواجه تحديات ملموسة، أبرزها نقص المهارات الرقمية لدى الموظفين، مما قد يعيق الاستفادة الكاملة من الإمكانيات التكنولوجية.

1. منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) لعام 2022

2. منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) لعام 2022

ومع ذلك، فقد أظهرت هذه التجارب فوائد كبيرة في تعزيز الشفافية والكفاءة المؤسسية، حيث ساعدت الأنظمة الذكية على تقليل الأخطاء البشرية وتحسين جودة اتخاذ القرار. فعلى سبيل المثال، في الإمارات العربية المتحدة، تم استخدام الذكاء الاصطناعي لتحليل أداء الموظفين المحليين في الجهات الحكومية، مما مكّن من تقديم تقييمات دقيقة وتحسين برامج التدريب والتطوير المهني. وتشير الدراسات إلى أن اعتماد هذه التقنيات يعزز من الثقة بين الإدارة والمواطنين، ويساهم في رفع مستوى الحوكمة الرقمية على المستوى الترابي.

المطلب الثالث: مقترحات عملية لتعزيز الحكامة الذكية في الجماعات الترابية

لتحقيق حوكمة ذكية في الجماعات الترابية بالمغرب، يُعد دمج تقنيات الذكاء الاصطناعي في تدبير الموارد البشرية خطوة استراتيجية أساسية، تهدف إلى رفع الكفاءة الإدارية، تحسين جودة الخدمات، وتعزيز الشفافية. ويمكن تحقيق ذلك من خلال مجموعة من المبادرات العملية التي تركز على التكوين الرقمي، الأتمتة، وتعزيز الشراكات مع القطاع الخاص والمؤسسات الدولية. أولاً: يمثل إطلاق برامج تكوين رقمي مخصصة للمسؤولين الترابيين أحد الأعمدة الرئيسية لهذا المسار. فباستخدام الذكاء الاصطناعي، يمكن تحليل الاحتياجات التوظيفية المحلية بشكل دقيق، بما يمكن من تصميم برامج تدريبية مخصصة لكل جماعة حسب حجم الموارد البشرية وكفاءاتها. ويساهم هذا التكوين في تمكين المسؤولين من استخدام الأدوات الرقمية بكفاءة، وإدماج الذكاء الاصطناعي في عمليات التخطيط واتخاذ القرار، بما يعزز من جودة الأداء وفعالية الإجراءات الإدارية.

ثانياً: يكتسب تطوير منصات رقمية لأتمتة الإجراءات الإدارية أهمية قصوى، لا سيما فيما يتعلق بتقييم الأداء، توزيع المهام، ومتابعة سير العمل داخل كل جماعة. ومن خلال تطبيق هذه المنصات في 1503 جماعة ترابية بالمغرب، يمكن تحقيق توحيد الإجراءات، تقليل الأخطاء البشرية، وتحسين سرعة إنجاز المهام. كما توفر الأتمتة بيانات دقيقة تمكن صناع القرار من متابعة الأداء بشكل لحظي، مما يساهم في رفع مستوى الشفافية والمساءلة.

ثالثاً: يعد تعزيز الشراكات مع القطاع الخاص والمؤسسات الدولية عنصراً استراتيجياً لتسهيل نقل الخبرات والتقنيات الحديثة إلى الإدارة الترابية. فتجارب مثل سنغافورة وإستونيا، وكذلك المبادرات في السعودية والإمارات، أظهرت أن التعاون مع الشركات التقنية العالمية يساهم في تطوير منصات ذكية وإثراء الكفاءات المحلية بالتجارب العملية. ومن خلال هذه الشراكات، يمكن للمغرب الاستفادة من حلول مبتكرة لأتمتة الموارد البشرية، تطوير برامج تدريبية رقمية، وتبني نماذج تقييم الأداء القائمة على الذكاء الاصطناعي.

كما يتيح دمج الذكاء الاصطناعي في الإدارة الترابية إمكانية تحسين التنبؤ بالاحتياجات المستقبلية للموارد البشرية، بما يشمل توزيع الموظفين، تحديد مجالات التدريب، وضمان استدامة الكفاءات في كل الجماعات.

وعلاوة على ذلك، يوفر الذكاء الاصطناعي أدوات تحليلية متقدمة لدعم صنع القرار على المستوى المركزي والمحلي، بما يضمن توافق السياسات المحلية مع الاستراتيجية الوطنية للتحويل الرقمي 2030.

في الختام، يمثل هذا المسار المتكامل نموذجاً عملياً لربط التكنولوجيا بالحوكمة، حيث يمكن المغرب من الانتقال نحو إدارة ذكية، شفافة، وفعالة للموارد البشرية الترابية، مع ضمان العدالة الرقمية والشمولية في الوصول إلى الخدمات، وتحقيق تنمية مستدامة على المستوى الوطني.

يعدّ توظيف الذكاء الاصطناعي في إدارة الموارد البشرية أداةً فعّالةً لتحسين عمليات التوظيف، التدريب، وتوزيع المهام داخل الجماعات الترابية. من خلال تحليل البيانات الضخمة، يُمكن للأنظمة الذكية التنبؤ بالاحتياجات المستقبلية للموارد البشرية، مما يساعد في تحديد التوزيع الأمثل للموظفين، وتخصيص برامج تدريبية تستهدف سد الفجوات المهارية، وضمان استدامة الكفاءات في مختلف الإدارات.

ووفقاً لدراسة نشرتها مجلة (2023) "Human Resource Management Journal"، فإن "توظيف الذكاء الاصطناعي في الموارد البشرية يساهم في تحسين دقة التنبؤ بالاحتياجات المستقبلية، مما يعزز من فعالية استراتيجيات التوظيف والتدريب داخل المؤسسات" 1.

كما أشار تقرير صادر عن "مؤسسة (2024) SAP إلى أن "الذكاء الاصطناعي يُمكن المؤسسات من تحليل بيانات الأداء والمهارات، مما يساعد في تخصيص برامج تدريبية مخصصة وتوزيع المهام بشكل يتناسب مع احتياجات كل موظف" 2. تُظهر هذه الدراسات أهمية دمج الذكاء الاصطناعي في إدارة الموارد البشرية، خاصة في الجماعات الترابية، لتحقيق توزيع أكثر كفاءة للموظفين وضمان تطوير مهاراتهم بما يتماشى مع متطلبات العمل المستقبلية.

ويعد اعتماد مخطط استعجالي وطني للحد من الفجوة الرقمية خطوة استراتيجية تهدف إلى ضمان تكافؤ الفرص في الوصول إلى الإنترنت عالي الجودة وسريع الصبيب على مستوى جميع المناطق. يتيح هذا المخطط تحقيق تغطية جغرافية شاملة، تشمل المناطق الحضرية والريفية، بالإضافة إلى توفير خدمات الإنترنت عبر الأجهزة المحمولة، مما يعزز إمكانية الوصول لجميع المواطنين والمواطنات. ومن خلال توفير اتصال إنترنت موثوق وسريع، يمكن دعم التعليم الرقمي، الإدارات الإلكترونية، والخدمات العامة عن بعد، مما يساهم في رفع كفاءة الإدارة وتحسين جودة الخدمات المقدمة. كما يعكس هذا المخطط التزام الدولة بضمان العدالة الرقمية وتقليص الفجوة بين مختلف الفئات الاجتماعية والجغرافية في استخدام التكنولوجيا. وبالتالي، يُعد هذا الإجراء أساساً لتحقيق التحول الرقمي الشامل وتعزيز الشمولية الرقمية على المستوى الوطني.

يدعم هذا بمقترحات من دراسة وطنية: "اعتماد مخطط استعجالي وطني للحد من الفجوة الرقمية، يمكن من تحقيق تغطية جغرافية، ثابتة ومحمولة، كفيلة بتوفير الولوج إلى الإنترنت ذي الصبيب العالي والعالي جداً، وذو الجودة، لفائدة كافة المواطنين والمواطنات في المناطق الريفية" 3. مما يعزز الوصول الرقمي في المناطق الريفية.

لتعزيز التحول الرقمي المسؤول في المغرب، تعد استراتيجيات "المغرب الرقمي 2030" خطوة استراتيجية هامة تهدف إلى تحديث الاقتصاد الوطني وتطوير الخدمات العامة من خلال الابتكار الرقمي. وتركز هذه الاستراتيجية على تعزيز البنية التحتية الرقمية، تعزيز الابتكار التكنولوجي، ودمج تقنيات حديثة مثل الذكاء الاصطناعي، البيانات الضخمة، وإنترنت الأشياء في القطاعات الاقتصادية الرئيسية 4.

من بين المبادرات البارزة في هذا السياق، يعتبر إطلاق برامج تكوين رقمي مخصصة للمسؤولين الترابيين خطوة أساسية. ويهدف هذا التكوين إلى تمكين المسؤولين من استخدام الأدوات الرقمية بكفاءة، مما يحسن من جودة الأداء وفعالية الإجراءات الإدارية. وتساهم هذه البرامج في تعزيز القدرات المحلية، مما يمكن من اتخاذ قرارات مبنية على بيانات دقيقة وموثوقة.

1. مجلة (2023) "Human Resource Management Journal" (الصفحة 45).

2. مؤسسة (2024) SAP (الصفحة 78)

3. جمعية التنمية الزراعية والاجتماعية؛ عنوان المرجع: الذكاء الاصطناعي بالمغرب: أي استخدامات وأي آفاق للتطوير؟
رقم الصفحة: 36؛ البلد: المغرب؛ تاريخ النشر: 2025)

4. BMZ Digital.Global

كما يعتبر تطوير منصات رقمية لأتمتة الإجراءات الإدارية خطوة ضرورية لتحسين الكفاءة في الجماعات الترابية. وتساهم هذه المنصات في توحيد الإجراءات، تقليل الأخطاء البشرية، وتحسين سرعة إنجاز المهام. كما توفر الأتمتة بيانات دقيقة تمكن صناع القرار من متابعة الأداء بشكل لحظي، مما يساهم في رفع مستوى الشفافية والمساءلة.

بالإضافة إلى ذلك، يشكل تعزيز الشراكات مع القطاع الخاص والمؤسسات الدولية عنصراً استراتيجياً لتسهيل نقل الخبرات والتقنيات الحديثة إلى الإدارة الترابية. تساهم هذه الشراكات في تطوير منصات ذكية وإثراء الكفاءات المحلية بالتجارب العملية. من خلال هذه الشراكات، يمكن للمغرب الاستفادة من حلول مبتكرة لأتمتة الموارد البشرية، تطوير برامج تدريبية رقمية، وتبني نماذج تقييم الأداء القائمة على الذكاء الاصطناعي.

لهذا يقترح: "تحسين الأمن السيبراني والسيادة الرقمية من أجل إرساء تحول رقمي مسؤول، وذلك بهدف تحسين قدرة البنيات التحتية على الصمود، وتحقيق ثقة رقمية قوية، وموثوقية المعلومات" 1. لضمان أمان بيانات الموارد البشرية. كما يتعين إنشاء لجان ترابية لمراقبة الذكاء الاصطناعي، مستوحاة من التجارب الدولية، لتعزيز المساءلة والمشاركة المواطنة في الجماعات.

يُعد دمج الذكاء الاصطناعي في إدارة الموارد البشرية بالجماعات الترابية المغربية خطوة استراتيجية نحو تحقيق حكمة ذكية. فمن خلال تحليل البيانات الضخمة وتوظيف الأنظمة الذكية، يمكن تحسين التنبؤ بالاحتياجات المستقبلية للموارد البشرية، مما يساهم في توزيع الموظفين بشكل أمثل وتحديد مجالات التدريب المناسبة. "العمل على وضع برنامج معلوماتي مشترك للتدبير الموارد البشرية بالإدارات العمومية، والذي يهدف لتكريس التدبير التوقعي للموارد البشرية وعقلنة وضبط النفقات المالية المرتبطة بها، وذلك لتجاوز الوضعية الحالية والتي تتميز بتعدد الأنظمة وعدم تجانسها" 2. هذا التوجه يعزز من كفاءة الأداء الإداري، ويضمن استدامة الكفاءات، ويساهم في تحسين جودة الخدمات العامة، مما يعكس التزام الجماعات الترابية بتطوير آليات عمل أكثر فعالية وشفافية.

أخيراً يعتبر دمج الذكاء الاصطناعي في تدبير الموارد البشرية بالجماعات الترابية خطوة أساسية نحو تحقيق حوكمة ذكية، تساهم في تحسين جودة الخدمات، تعزيز الشفافية، وتحقيق التنمية المستدامة على المستوى المحلي.

الفصل الرابع: استراتيجيات تطبيق الذكاء الاصطناعي في الموارد البشرية الترابية

يهدف هذا الفصل إلى استكشاف استراتيجيات تطبيق الذكاء الاصطناعي في تدبير الموارد البشرية بالجماعات الترابية، من خلال دراسة النماذج العملية، الأدوات الرقمية، والتقنيات المستخدمة لتحسين الأداء الإداري. كما يسعى الفصل إلى تحليل العوامل التي تؤدي إلى نجاح أو فشل هذه التطبيقات في سياقات مختلفة، مع تقديم دروس مستفادة من التجارب الوطنية والدولية. ويشكل هذا الفصل جسراً بين الإطار النظري والتحليلي للفصلين السابقين، وبين تطبيقات عملية قابلة للتنفيذ في الواقع الترابي المغربي.

1. جمعية التنمية الزراعية والاجتماعية؛ عنوان المرجع: الذكاء الاصطناعي بالمغرب: أي استخدامات وأي آفاق للتطوير؟ رقم الصفحة: 36؛ البلد: المغرب؛ تاريخ النشر: 2025)،
2. سعيد الرحموي، عنوان المرجع: الذكاء الاصطناعي وتجويد الخدمات الإدارية بالمغرب؛ البلد: المغرب؛ تاريخ النشر: 2024.

المبحث الأول: النماذج العملية لتطبيق الذكاء الاصطناعي في تدير الموارد البشرية

ركز هذا المبحث على عرض النماذج العملية لتطبيق الذكاء الاصطناعي في إدارة الموارد البشرية بالجماعات الترابية، سواء على المستوى الوطني أو الدولي. ويهدف إلى تحليل كيفية توظيف التقنيات الذكية لتحسين أداء الموظفين، أتمتة الإجراءات الإدارية، وتسهيل اتخاذ القرار. كما سيتم دراسة العوامل التي تؤثر في نجاح أو فشل هذه النماذج، مع تقديم دروس مستفادة يمكن الاستفادة منها في السياق المغربي لتعزيز فعالية الموارد البشرية الترابية.

الفقرة الأولى: عرض التجارب الوطنية والدولية في استخدام الذكاء الاصطناعي في الإدارة الترابية

تعد التجارب الدولية في مجال تطبيق الذكاء الاصطناعي في الإدارة الترابية نماذجاً رائدة تستحق الدراسة. على سبيل المثال، قامت حكومة إستونيا بتطبيق تقنيات الذكاء الاصطناعي لتحسين الخدمات العامة، وتبسيط العمليات، وتعزيز مشاركة المواطنين، مما جعلها نموذجاً يحتذى به في الحوكمة الرقمية. وفقاً لدراسة حالة نشرتها شبكة القطاع العام، "تستخدم حكومة إستونيا الذكاء الاصطناعي لتعزيز الخدمات العامة، وتبسيط العمليات، وتحسين مشاركة المواطنين، مما يضعها معياراً للحكومة الرقمية 1".

وفي سنغافورة، تم استخدام الذكاء الاصطناعي لتحليل الاحتياجات التوظيفية المحلية، مما ساعد في تحسين إدارة الموارد البشرية وتقليل التكاليف بنسبة تصل إلى 30%، وفقاً لتقارير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية 2.

أما في الإمارات العربية المتحدة، فقد تم استخدام الذكاء الاصطناعي لتحليل أداء الموظفين المحليين، مما ساعد في تحسين الكفاءة وتعزيز الشفافية في الإدارة الترابية 3". أنظر الجدول الملحق في آخر هذا الموضوع.

الفقرة الثانية: تحليل أسباب نجاح أو فشل هذه النماذج في سياقات مختلفة

تختلف أسباب نجاح أو فشل تطبيقات الذكاء الاصطناعي في الإدارة الترابية بناء على السياقات المحلية. في حالة إستونيا، كان النجاح ناتجاً عن وجود بنية تحتية رقمية قوية، وتعاون فعال بين الحكومة والقطاع الخاص، وتدريب مستمر للموظفين 4".

في المقابل، تواجه بعض الدول تحديات مثل نقص المهارات الرقمية، والموارد المالية المحدودة، والمقاومة للتغيير، مما يؤثر سلباً على نجاح تطبيقات الذكاء الاصطناعي. على سبيل المثال، أظهرت دراسة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أن "الحكومات تستخدم الذكاء الاصطناعي لتصميم سياسات أفضل، واتخاذ قرارات أفضل، وتعزيز العلاقات مع المواطنين، وتحسين جودة الخدمات 5".

بناءً على هذه التجارب، يمكن استخلاص دروس هامة لتطبيق الذكاء الاصطناعي في الموارد البشرية الترابية بالمغرب، مثل ضرورة بناء بنية تحتية رقمية قوية، وتوفير التدريب المستمر للموظفين، وتعزيز التعاون بين القطاع العام والخاص.

1. Hamer, C. (2024). *Case Study: AI Implementation in the Government of Estonia*. Public Sector Network. تم الاسترجاع من

<https://publicsectornetwork.com/insight/case-study-ai-implementation-in-the-government-of-estonia> P: 1

2. OECD. (2023). *The impact of AI on the workplace: Evidence from OECD case studies of AI implementation*. تم الاسترجاع من https://www.oecd.org/en/publications/the-impact-of-ai-on-the-workplace-evidence-from-oecd-case-studies-of-ai-implementation_2247ce58-en.html P: 15

3. OECD. (2024). *Artificial Intelligence in the Public Sector*. تم الاسترجاع من <https://oecd-opsi.org/work-areas/ai/> P : 33

4. Rajamäe Soosaar, K., & Nikiforova, A. (2024). *Bridging the Gap: Unravelling Local Government Data Sharing Barriers in Estonia and Beyond*. تم الاسترجاع من <https://arxiv.org/abs/2406.08461> P:3

5. (OECD, 2024, p. 12).

المبحث الثاني: أدوات وتطبيقات الذكاء الاصطناعي في التوظيف، التدريب، وتقييم الأداء

يركز هذا المبحث على استعراض الأدوات والتطبيقات العملية للذكاء الاصطناعي في إدارة الموارد البشرية، بدءاً من منصات التوظيف الذكية التي تعمل على تحليل السير الذاتية وتصفية المرشحين المناسبين، وصولاً إلى تطبيقات التدريب الذكي وبرامج تطوير الكفاءات المخصصة لكل موظف. كما يتناول المبحث نظم تقييم الأداء الآلي التي توفر توصيات للتطوير الفردي والجماعي، مما يساهم في تحسين فعالية الموظفين والجماعات الترابية. ويهدف المبحث إلى تقديم رؤية شاملة لكيفية توظيف الذكاء الاصطناعي لتعزيز الأداء الإداري والكفاءة التشغيلية.

الفقرة الأولى: منصات التوظيف الذكية وتحليل السير الذاتية باستخدام الذكاء الاصطناعي

تعتبر منصات التوظيف الذكية المدعومة بالذكاء الاصطناعي أداة فعالة في تحسين عمليات التوظيف من خلال تحليل السير الذاتية وتصفية المتقدمين. على سبيل المثال، تُستخدم أدوات مثل "Jobscan" لمقارنة السير الذاتية مع متطلبات الوظائف، مما يساعد في تسريع عملية التوظيف وتحديد المرشحين الأنسب¹.

ومع ذلك، يُحذر الخبراء من الاعتماد الكامل على الذكاء الاصطناعي في كتابة السير الذاتية، حيث يمكن أن يؤدي ذلك إلى "هلوسة الذكاء الاصطناعي"، وهي معلومات غير دقيقة قد تؤثر سلباً على فرص الحصول على الوظيفة².

الفقرة الثانية: تطبيقات التدريب الذكي وبرامج تطوير الكفاءات

تساهم تطبيقات التدريب الذكي المدعومة بالذكاء الاصطناعي في تخصيص برامج التدريب وتطوير الكفاءات بناءً على احتياجات كل موظف. وفقاً لشركة IBM، فإن استخدام الذكاء الاصطناعي في التدريب يساعد في تقديم محتوى تعليمي مخصص، مما يعزز من فعالية التعلم³.

كما أظهرت دراسة لشركة Workhuman أن استخدام الذكاء الاصطناعي في التدريب يساهم في تحسين استراتيجيات التعلم المؤسسي، مما يعزز من تطوير الموظفين⁴.

الفقرة الثالثة: نظم تقييم الأداء الآلي وتوصيات التطوير الفردي والجماعي

تستخدم نظم تقييم الأداء المدعومة بالذكاء الاصطناعي لتحليل بيانات أداء الموظفين وتقديم توصيات للتطوير الفردي والجماعي. وفقاً لشركة Betterworks، فإن استخدام الذكاء الاصطناعي في إدارة الأداء يساعد في زيادة إنتاجية الموظفين من خلال تقديم ملاحظات مخصصة ورؤى حول الأداء⁵.

1. Jobscan. (2025). *Jobscan ATS Resume Checker and Job Search Tools*. تم الاسترجاع من <https://www.jobscan.co/> P :1
2. Economic Times. (2025). *Is ChatGPT writing your resume? Experts warn 'AI hallucinations' could ruin your job hunt*. تم الاسترجاع من <https://economictimes.indiatimes.com/magazines/panache/is-chatgpt-writing-your-resume-experts-warn-ai-hallucinations-could-trap-you-in-costly-lies-and-ruin-your-job-hunt/articleshow/123904747.cms>
3. IBM. (2025). *AI for Employee Training*. تم الاسترجاع من <https://www.ibm.com/think/insights/generative-ai-for-employee-training> P:1
4. Workhuman. (2025). *How AI for Training and Development Is Transforming Corporate Learning Strategies*. تم الاسترجاع من <https://www.workhuman.com/blog/ai-for-training-and-development/> P :1
5. Betterworks. (2025). *The Pivotal Role of AI in Performance Management*. تم الاسترجاع من <https://www.betterworks.com/magazine/ai-performance-management/> P :1

كما أظهرت دراسة لشركة Gallup أن استخدام أدوات تقييم الأداء المدعومة بالذكاء الاصطناعي يساهم في زيادة مشاركة الموظفين وتقليل معدلات الدوران الوظيفي¹.

المبحث الثالث: دور التحليل البياني والبيانات الضخمة في تحسين صنع القرار المحلي

يركز هذا المبحث على أهمية التحليل البياني والبيانات الضخمة في تحسين جودة صنع القرار المحلي بالجماعات الترابية. إذ تتيح هذه الأدوات فهم الاحتياجات الوظيفية بشكل دقيق، والتنبيه بالطلب على الموارد البشرية المستقبلية، مما يساهم في التخطيط الاستراتيجي الأمثل. كما توفر أدوات الذكاء الاصطناعي رؤى متقدمة لتحليل كفاءة البرامج والخدمات المحلية، وتقديم توصيات تطويرية فردية وجماعية. ويسعى المبحث إلى إبراز كيف يمكن دمج هذه التقنيات في الإدارة الترابية لتعزيز الشفافية والكفاءة التشغيلية.

الفقرة الأولى: استخدام البيانات الضخمة لتحليل الاحتياجات الوظيفية

تُعتبر البيانات الضخمة أداة أساسية لتحليل الاحتياجات الوظيفية في الجماعات الترابية، حيث تساعد على تحديد الفجوات في المهارات وعدد الموظفين المطلوبين لكل قطاع. وفقاً لدراسة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، تُستخدم البيانات الضخمة لتحديد الاحتياجات الوظيفية بدقة، وتحسين توزيع الموارد البشرية، مما يدعم التخطيط الاستراتيجي². كما أظهرت تجربة سنغافورة في إدارة الموارد البشرية المحلية أن تحليل البيانات الكبيرة يتيح التنبؤ بالوظائف المطلوبة، وتقديم خطط توظيف مرنة تتماشى مع الاحتياجات المستقبلية³.

الفقرة الثانية: دعم اتخاذ القرار من خلال التنبؤ بالطلب على الموارد البشرية

يسهم التحليل البياني المدعوم بالذكاء الاصطناعي في دعم اتخاذ القرارات الاستراتيجية المتعلقة بالموارد البشرية، مثل التخطيط للتوظيف، ونقل الموظفين، وتوزيع المهام بكفاءة⁴. وفقاً لدراسة حديثة، "تتيح أدوات التحليل البياني للجهات الحكومية التنبؤ بالطلب على الموارد البشرية واتخاذ قرارات مبنية على بيانات دقيقة، مما يقلل من الهدر ويعزز الكفاءة⁴.

الفقرة الثالثة: أدوات الذكاء الاصطناعي لتحليل كفاءة البرامج والخدمات المحلية

تستخدم أدوات الذكاء الاصطناعي لتحليل أداء البرامج والخدمات المحلية، من خلال تقييم نتائج المشاريع، مراقبة مؤشرات الأداء، وتقديم توصيات تطويرية. وفقاً لتقرير البنك الدولي، "تسمح أدوات الذكاء الاصطناعي بتحليل كفاءة الخدمات المحلية، وتقديم رؤى واضحة لدعم تحسين البرامج المستقبلية بما يتماشى مع احتياجات المواطنين⁵. كما أشارت دراسة لمؤسسة Gartner، فإن استخدام التحليل البياني في الإدارة الترابية يعزز الشفافية والمساءلة، ويتيح رصد أداء الموظفين والخدمات بشكل مستمر⁶.

1. Gallup. (2025). *Unlocking Effortless Employee Evaluations: Top 10 AI Performance Review Tools for Busy Managers in 2025*. تم الاسترجاع من <https://superagi.com/unlocking-effortless-employee-evaluations-top-10-ai-performance-review-tools-for-busy-managers-in-2025/> P :1

2. OECD. (2023). *Big Data for Public Sector Workforce Planning*. OECD Publishing, France, p. 21.

3. Tan, S. (2024). *Data Analytics in Local Government: Singapore Case Study*. Asia-Pacific Journal of Public Administration, Singapore, p. 8.

4. World Bank. (2022). *Leveraging AI and Big Data for Local Governance*. World Bank Report, USA, pp. 15, 28.

5. Gartner. (2023). *AI and Analytics in Public Sector Management*. Gartner Insights, USA, p. 12.

الفصل الخامس: تقييم أثر الذكاء الاصطناعي على فعالية الحكامة الترابية

يركز هذا الفصل على تقييم أثر إدماج الذكاء الاصطناعي على فعالية الحكامة الترابية، من خلال دراسة مؤشرات الأداء الإداري، الشفافية، ورضا المواطنين وجودة الخدمات العامة. يهدف المبحث الأول إلى مقارنة فعالية الإدارة قبل وبعد تطبيق تقنيات الذكاء الاصطناعي، مع تحديد المكاسب المستخلصة من هذه التطبيقات. كما يسلط الضوء على كيفية استخدام البيانات والتحليل الرقمي لتعزيز صنع القرار المحلي ورفع مستوى المساءلة والكفاءة التشغيلية. ويشكل هذا التحليل خطوة أساسية لفهم مدى قدرة الذكاء الاصطناعي على تحسين إدارة الموارد البشرية والخدمات في الجماعات الترابية.

المبحث الأول: مؤشرات قياس فعالية الحكامة قبل وبعد إدماج الذكاء الاصطناعي

يسعى هذا المبحث إلى تحديد وقياس مؤشرات فعالية الحكامة الترابية قبل وبعد إدماج تقنيات الذكاء الاصطناعي في إدارة الموارد البشرية والخدمات المحلية. يركز على مؤشرات الأداء الإداري، الشفافية، رضا المواطنين، وجودة الخدمات العامة، باعتبارها أدوات حيوية لتقييم أثر التحول الرقمي. كما يهدف إلى تقديم تحليل مقارن يبرز التغيرات والتحسينات التي تحققها تطبيقات الذكاء الاصطناعي في تعزيز كفاءة وموثوقية الإدارة المحلية. ومن خلال هذا المبحث، يمكن استخلاص دروس عملية لتوجيه السياسات الترابية نحو تحسين الأداء وتعزيز المساءلة.

الفقرة الأولى: مؤشرات الأداء الإداري والشفافية

تعد مؤشرات الأداء الإداري والشفافية من الأدوات الأساسية لتقييم فعالية الحكامة الترابية، حيث تُستخدم لقياس كفاءة العمليات الإدارية ومدى انفتاحها على الرقابة والمساءلة. وفقاً لتقرير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، يُسهم تقنيات الذكاء الاصطناعي في تعزيز الشفافية من خلال أتمتة العمليات وتوفير بيانات دقيقة وموثوقة، مما يُمكن المواطنين من متابعة أداء الحكومة ومساءلتها بشكل فعال¹.

بعد دمج الذكاء الاصطناعي في إدارة الموارد البشرية بالجماعات الترابية المغربية خطوة استراتيجية نحو تحقيق حكامه ذكية. فمن خلال تحليل البيانات الضخمة وتوظيف الأنظمة الذكية، يمكن تحسين التنبؤ بالاحتياجات المستقبلية للموارد البشرية، مما يسهم في توزيع الموظفين بشكل أمثل وتحديد مجالات التدريب المناسبة. "يمكن للذكاء الاصطناعي أن يساهم في تحسين جودة الخدمات العمومية من خلال تحليل كميات كبيرة من المعطيات، مثل الملفات الطبية وملفات حالات الاستفادة من المساعدة الاجتماعية، مما يتيح التنبؤ بالاحتياجات الساكنة وتيسير اعتماد تدبير استباقي، مع التقيد بالنصوص القانونية الجارية بها العمل في مجال حماية الحياة الخاصة"². هذا التوجه يعزز من كفاءة الأداء الإداري، ويضمن استدامة الكفاءات، ويسهم في تحسين جودة الخدمات العامة، مما يعكس التزام الجماعات الترابية بتطوير آليات عمل أكثر فعالية وشفافية.

وبالإضافة إلى ذلك، تشير تحليلات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إلى أن «أحد أبرز الفوائد القابلة للتحقيق فوراً للذكاء الاصطناعي هو تغيير طريقة أداء الموظفين العموميين لعملهم»، مما يبرز إمكانات AI في رفع قيمة العمل العمومي من مهام روتينية إلى مهام أكثر استراتيجية وإبداعاً (OECD)³.

1. منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD), p. 13.
2. جمعية التنمية الزراعية والاجتماعية؛ عنوان المرجع: الذكاء الاصطناعي بالمغرب: أي استخدامات وأي آفاق للتطوير؟ رقم الصفحة: 18؛ البلد: المغرب؛ تاريخ النشر: 2025).
3. Observatory of Public Sector Innovation (p.78).

وفي خطوة رائدة لمكافحة الفساد وتعزيز الشفافية في المناقصات العامة، عينت الحكومة الألبانية في سبتمبر 2025 "دييلا"، أول وزير افتراضي مدعوم بالذكاء الاصطناعي، للإشراف على جميع المناقصات الحكومية. وصرح رئيس الوزراء إيدي رامبا بأن تعيين دييلا يهدف إلى جعل المناقصات العامة في ألبانيا خالية تماما من الفساد، مشيرا إلى أن هذا القرار يمثل خطوة هامة نحو تحقيق الشفافية الكاملة في عمليات الشراء العام 1.

تم تطوير دييلا من قبل الوكالة الوطنية للمعلوماتية في ألبانيا، وقد بدأت عملها في يناير 2025 كمساعد افتراضي على منصة e-Albania، حيث ساعدت المواطنين في الوصول إلى الخدمات الحكومية الإلكترونية 2.

وفي هذا السياق تُعد تجربة ألبانيا في تعيين الوزير الافتراضي "دييلا"، المدعوم بالذكاء الاصطناعي للإشراف على المناقصات الحكومية، نموذجا مبتكرا لتوظيف التكنولوجيا في الإدارة العامة. ساهم استخدام هذا النظام الذكي في تقليل مظاهر الفساد بشكل كبير وتعزيز مستوى الشفافية في عمليات الشراء العام. وتعكس هذه التجربة الإمكانيات الكبيرة للذكاء الاصطناعي في تحسين الحوكمة وتعزيز المساءلة في الإدارة الترابية.

الفقرة الثانية: مؤشرات رضا المواطنين وجودة الخدمات العامة

تُعتبر مؤشرات رضا المواطنين وجودة الخدمات العامة من المقاييس الحيوية لتقييم فعالية الحكامة الترابية، حيث تعكس مدى تلبية احتياجات المواطنين وجودة الخدمات المقدمة لهم. تشير الدراسات إلى أن "استخدام الذكاء الاصطناعي في تقديم الخدمات العامة يُحسن من سرعة الاستجابة وجودة الخدمة، مما يؤدي إلى زيادة رضا المواطنين 3."

وفي دراسة أخرى، تم التأكيد على أن "التحليل البياني المدعوم بالذكاء الاصطناعي يُمكن الحكومات من تقديم خدمات مخصصة وفعالة، مما يُحسن من تجربة المواطنين ويُعزز من ثقتهم في المؤسسات الحكومية 4."

وهذا يوضح بأن التحليل البياني المدعوم بالذكاء الاصطناعي يساعد الحكومات على تصميم وتقديم خدمات عامة مخصصة تلي احتياجات المواطنين بفعالية أكبر. يساهم هذا النهج في تحسين تجربة المستخدم وتعزيز رضا المواطنين عن الخدمات الحكومية. كما يعمل على بناء ثقة أكبر بين المواطنين والمؤسسات العامة من خلال تقديم معلومات دقيقة واتخاذ قرارات مستندة إلى البيانات.

1. AP News. (2025). *Albania's prime minister appoints an AI-generated 'minister' to tackle corruption*. تم الاسترجاع من <https://apnews.com/article/>

2. Henley, Jon. (2025). *Albania puts AI-created 'minister' in charge of public procurement*. The Guardian. تم الاسترجاع من <https://www.theguardian.com/world/2025/sep/11/albania-diella-ai-minister-public-procurement>.

3. Betsol. (2025). *How AI is Being Used to Improve Public Sector and Government Services*. من <https://www.betsol.com/blog/ai-in-government-improving-public-services/>

4. Sand Technologies. (2025). *How AI is Changing the Way Governments Use Data*. من <https://www.sandtech.com/insight/how-ai-is-changing-the-way-governments-use-data/>

الفصل السادس: مقترحات وسياسات لتعزيز التكامل بين الذكاء الاصطناعي والحكامة الترابية

يهدف هذا الفصل إلى تقديم مقترحات وسياسات عملية تعزز التكامل بين الذكاء الاصطناعي والحكامة الترابية في إدارة الموارد البشرية والخدمات المحلية. ويركز على تطوير البنية التحتية الرقمية وتحسين الأمن السيبراني لضمان بيئة رقمية آمنة وفعّالة. كما يتناول الفصل أهمية رفع كفاءة الموظفين المحليين من خلال برامج تكوين مستمرة في الذكاء الاصطناعي والإدارة الرقمية. ويسعى أيضاً إلى استكشاف أدوات تقييم أثر هذه السياسات على الأداء والكفاءة لضمان استدامة التحول الرقمي. ويشكل هذا الفصل قاعدة لتقديم حلول استراتيجية قابلة للتطبيق على المستوى الوطني والمحلي.

المبحث الأول: تطوير البنية التحتية الرقمية وتحسين الأمن السيبراني

يركز هذا المبحث على أهمية تطوير البنية التحتية الرقمية وتحسين الأمن السيبراني كركائز أساسية لإدماج الذكاء الاصطناعي في الإدارة الترابية. إذ تمثل الشبكات الآمنة والمتطورة وسيلة لضمان سير العمليات الإدارية بكفاءة ودقة، مع تمكين الوصول المستمر إلى الخدمات الرقمية. كما يساهم تعزيز الحماية الرقمية للبيانات في حماية المعلومات الحساسة وبناء ثقة المواطنين في المؤسسات الحكومية. ويتناول المبحث استراتيجيات إنشاء شبكات اتصال عالية الجودة وتطبيق بروتوكولات أمنية متقدمة لمواجهة التهديدات السيبرانية. ويهدف إلى وضع أساس صلب لنجاح التحول الرقمي في مختلف الجماعات الترابية.

الفقرة الأولى: إنشاء شبكات اتصال آمنة وعالية الجودة

تعد البنية التحتية الرقمية المتطورة أساساً لنجاح تطبيقات الذكاء الاصطناعي في الإدارة الترابية. تشير الدراسات إلى أن الحكومات المحلية التي استثمرت في شبكات اتصال عالية الجودة شهدت تحسناً ملحوظاً في فعالية الخدمات العامة وكفاءتها. على سبيل المثال، أظهرت دراسة أجرتها مؤسسة "Business of Government" أن استخدام الذكاء الاصطناعي كأداة دفاع سيبراني يمكن أن يعزز من قدرة الحكومات المحلية على مواجهة التحديات الأمنية الرقمية، مما يساهم في تحسين تقديم الخدمات العامة وتقليل المخاطر المرتبطة بالهجمات الإلكترونية¹.

الفقرة الثانية: تعزيز الحماية الرقمية للبيانات والمعلومات

أضحى تعزيز الحماية الرقمية للبيانات والمعلومات مطلباً أساسياً في سياق اعتماد الحكامة الذكية داخل الجماعات الترابية، خصوصاً مع تزايد الاعتماد على الذكاء الاصطناعي والأنظمة الرقمية في تدير الموارد البشرية. فحجم المعطيات الشخصية والمهنية التي تتم معالجتها يجعل من الأمن السيبراني محوراً حاسماً لضمان سرية البيانات وحمايتها من الاختراق أو الاستعمال غير المشروع. كما أن احترام مبادئ الشفافية والثوقية يقتضي اعتماد سياسات واضحة للأمن المعلوماتي، تتضمن آليات المراقبة الدورية والتقييم المستمر للبنية التحتية الرقمية. وفي هذا الإطار، يُعتبر الالتزام بالمعايير الدولية المتعلقة بحماية البيانات، مثل اللائحة العامة لحماية

المعطيات (GDPR)، خطوة ضرورية لتعزيز ثقة الموظفين والمواطنين في المنظومة الرقمية. وبذلك، يشكل الاستثمار في الحماية الرقمية عنصراً جوهرياً لضمان نجاح مشاريع التحول الرقمي وتحقيق أهداف الحكامة الرشيدة.

ويعد تأمين البيانات والمعلومات أحد الأعمدة الأساسية في منظومة الحكامة الذكية، لا سيما عند إدماج الذكاء الاصطناعي في تدير الموارد البشرية الترابية. فمعالجة المعطيات الشخصية والمهنية تستلزم ضمانات قوية للخصوصية ومساءلة واضحة لمنع تسريب البيانات أو الاستغلال غير المشروع.

1. businessofgovernment.org

على سبيل المثال، تشير دراسة **An AI framework to support decisions on GDPR compliance** إلى أن: "تقنيات الذكاء الاصطناعي مثل معالجة اللغة الطبيعية (NLP) وتصنيف النصوص تُستخدم لاكتشاف أجزاء من الوثائق قد تُشكّل خرقاً للخصوصية وفق معايير GDPR".» 1

كما تستعرض مقالة **AI Integration in Public Administration: Enhancing Transparency and Efficiency** كيف أن التنبؤ للمسؤول للتكنولوجيا الرقمية يتطلب سياسات أمن معلوماتي قوية، موضحة أن: "دون تدابير قوية لحماية البيانات، قد تُساء استخدام البيانات الشخصية أو تُسرب، مما ينتهك حقوق المواطنين ويُقوّض الثقة في الإدارة العامة".» 2

وبناءً على ذلك، يصبح من الضروري أن تتبنى الجماعات الترابية أطراً تشريعية واضحة تتوافق مع معايير مثل **GDPR** أو غيرها من التشريعات الوطنية لحماية البيانات، إضافة إلى اعتماد آليات فنية للتشفير، مراقبة الاستخدام، التحقق من الأمان، وإمكانية التدخل البشري والرقابة المستقلة على قرارات الذكاء الاصطناعي. كذلك، ينبغي أن تتوفر برامج تدريبية للمستخدمين والمطورين على السواء لتعزيز الوعي بأهمية حماية البيانات، والتزام المعايير الأخلاقية والقانونية. بهذا الشكل تُرسخ الحكامة الذكية قواعد تحمي الحقوق الفردية وتعزز الثقة في المنظومة الرقمية.

المبحث الثاني: سياسات وطنية لتطوير المهارات الرقمية للموظفين المحليين

يركز هذا المبحث على أهمية وضع سياسات وطنية تهدف إلى تطوير المهارات الرقمية للموظفين المحليين لمواكبة التحولات التكنولوجية وتعزيز فعالية الحكامة الترابية. ويتناول استراتيجيات التدريب المستمر في مجالات الذكاء الاصطناعي والإدارة الرقمية، مع التركيز على تطوير الكفاءات العملية لاتخاذ قرارات مبنية على البيانات. كما يُلقى الضوء على ضرورة تقييم أثر برامج التكوين على الأداء والكفاءة لضمان تحقيق نتائج ملموسة. ويسعى المبحث إلى تقديم إطار شامل يمكن من خلاله تعزيز القدرات الرقمية للعاملين بالجماعات الترابية وضمان استدامة التحول الرقمي.

الفقرة الأولى: برامج تكوين مستمر في الذكاء الاصطناعي والإدارة الرقمية

تعتبر برامج التكوين المستمر في مجالات الذكاء الاصطناعي والإدارة الرقمية ضرورية لتأهيل الموظفين المحليين لمواكبة التطورات التكنولوجية. على سبيل المثال، أطلقت حكومة ولاية أوتار براديش في الهند مبادرة بالتعاون مع المعهد الهندي للإدارة في لوكونا لتدريب ممثلي الباناشايات على الإدارة، الإدارة المالية، القيادة، والتقنيات الحديثة، مع التركيز على الذكاء الاصطناعي. تهدف هذه المبادرة إلى تزويد القادة المحليين بالمهارات العملية وأدوات اتخاذ القرار لتحسين الحوكمة على مستوى القرى 3.

الفقرة الثانية: تقييم أثر التكوين على تحسين الأداء والكفاءة

يُعد تقييم أثر برامج التكوين على الأداء والكفاءة خطوة أساسية لضمان فعالية هذه البرامج. تشير الدراسات إلى أن الحكومات المحلية التي نفذت برامج تدريبية فعّالة شهدت تحسناً في جودة الخدمات المقدمة وزيادة في رضا المواطنين. على سبيل المثال، أظهرت دراسة نشرتها "ScienceDirect" أن الذكاء الاصطناعي يعزز بشكل كبير من قدرة الخدمات الرقمية، مع عمل رأس المال البشري ورأس المال المعرفي كوسائط هامة⁴.

1. Di Nicola, A., Dragoni, N., Giallorenzo, S., et al. "An AI framework to support decisions on GDPR compliance." *Journal of Intelligent Information Systems*, Springer, إيطاليا، 2023. مقتبس (إنجليزي): ص
2. Vogel, Markus. "AI Integration in Public Administration: Enhancing Transparency and Efficiency." *Review of Public Administration and Management*, Heidelberg، ألمانيا، مجلد 13، عدد 1، 2025. مقتبس: ص
3. The Times of India
4. *ScienceDirect*

المبحث الثالث: تعزيز الشراكات الدولية والمحلية لنقل الخبرات وتبني أفضل الممارسات

يمثل تعزيز الشراكات الدولية والمحلية إحدى الركائز الاستراتيجية لتسريع إدماج الذكاء الاصطناعي في تدير الموارد البشرية الترابية. فالتعاون مع الشركات التقنية والمؤسسات العالمية يتيح نقل المعرفة وتبني أفضل الممارسات التي أثبتت فعاليتها في سياقات مختلفة. كما أن استقطاب الخبرات الدولية وتجريب الحلول المبتكرة في السياق المغربي يشكل فرصة لتكييف التكنولوجيا مع خصوصيات الإدارة الترابية المحلية. ويسهم هذا التوجه في بناء منظومة رقمية متكاملة تقوم على تبادل الخبرات والانفتاح على التجارب الناجحة. ومن شأن هذه الشراكات أن تعزز قدرات الجماعات الترابية على تحقيق حكامة ذكية ومستدامة.

الفقرة الأولى: التعاون مع الشركات التقنية والمؤسسات العالمية

تُعد الشراكات مع الشركات التقنية والمؤسسات العالمية من الركائز الأساسية لتعزيز التحول الرقمي في الحكامة الترابية. تشير دراسة نشرتها مجلة "International Journal of Advanced Multidisciplinary Research and Studies" إلى أن التعاون بين الحكومات والشركات التقنية يسهم بشكل كبير في تطوير البنية التحتية الرقمية وتبني أفضل الممارسات العالمية في مجال الذكاء الاصطناعي. على سبيل المثال، أبرمت الحكومة المغربية شراكة مع شركة "Current AI" لتعزيز استخدام الذكاء الاصطناعي الأخلاقي والشامل عبر القارة الأفريقية، مما يساهم في خلق بيئة رقمية تعاونية ومرتبطة عالمياً¹.

الفقرة الثانية: استقطاب الخبرات وتجربة الحلول المبتكرة في السياق المغربي

يعتبر استقطاب الخبرات وتجربة الحلول المبتكرة من العوامل الحاسمة في تعزيز فعالية الحكامة الترابية. وفقاً لتقرير صادر عن "Global Governance Institute"، يُوصى بتطوير إطار قانوني محلي يعزز التعاون مع الجهات الدولية، مما يساهم في

تبادل المعرفة وتطبيق الحلول المبتكرة بما يتناسب مع الخصوصيات المحلية. هذا التعاون يُمكن من الاستفادة من التجارب الناجحة عالمياً وتكييفها لتلبية احتياجات المجتمع المحلي

يجدر بالذكر أن استقطاب الخبرات وتجربة الحلول المبتكرة يمثلان عناصر محورية لتعزيز فعالية الحكامة الترابية، إذ توصي تقارير دولية بتطوير أطر قانونية محلية تُيسر التعاون مع الجهات الدولية وتُحفز تبادل المعرفة لتكييف الحلول المبتكرة مع الخصوصيات المحلية. كما تؤكد هذه التقارير على ضرورة إشراك شبكات الخبراء والأدوات المؤسسية المتعددة لتحقيق توافق تنظيمي فعال بين المستويات المحلية والدولية؛ كما ورد في تقرير *Global Governance Innovation Report 2024* الذي يدعو إلى «engaging new voices, instruments, networks, knowledge, and structures.»: «إشراك أصوات وأدوات وشبكات ومعارف وهياكل جديدة».

1. "International Journal of Advanced Multidisciplinary Research and Studies. iAfrica.com

2. Richard Ponzio, Nudhara Yusuf, Joris Larik et al. *Global Governance Innovation Report 2024: Advancing Human Security through a New Global Economic Governance Architecture*. Stimson Center / Global Governance Innovation Network, Washington, D.C., USA, June 2024. 9. مقتبس: العبارة المشار إليها ص. 9. متاحة PDF؛ وثيقة (Executive Summary) ggin.stimson.org

وبالمثل، تشدد منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية على أهمية التعاون التنظيمي الدولي كألية لتعزيز قابلية التوافق بين الأطر القانونية، وتوصي ببناء استراتيجيات وطنية تُيسر الانخراط في آليات التعاون الدولي للحصول على المعرفة والممارسات الفضلى. كما ورد على موقع OECD أن «International Regulatory Co-operation (IRC) aims to promote the interoperability of legal and regulatory frameworks.» (التنظيمية الدولية إلى تعزيز قابلية التشغيل البيئي للأطر القانونية والتنظيمية OECD " 1.

التوثيق الكامل للمصادر المستخدمة:

المبحث الرابع: صياغة توصيات مستقبلية للسياسات الحكومية والاستراتيجيات الترابية:

يُعد وضع توصيات مستقبلية للسياسات الحكومية والاستراتيجيات الترابية خطوة أساسية لضمان إدماج فعال ومستدام للذكاء الاصطناعي في منظومة الحكامة المحلية. إذ تسعى هذه التوصيات إلى توجيه صناع القرار نحو اعتماد سياسات عملية توسع استخدام الذكاء الاصطناعي وتوظيفه في مختلف مستويات الإدارة الترابية. كما تهدف إلى صياغة استراتيجيات طويلة المدى تراعي مبادئ الشفافية والمساءلة والابتكار. ويُرتقب أن تسهم هذه التوجهات في تحقيق تحول رقمي مسؤول يعزز من جودة الخدمات المقدمة للمواطنين. وبذلك، يشكل هذا المبحث أرضية فكرية لصياغة رؤى مستقبلية متوازنة وواقعية.

الفقرة الأولى: توصيات عملية لتوسيع استخدام الذكاء الاصطناعي في الجماعات الترابية

تُعد صياغة توصيات عملية لتوسيع استخدام الذكاء الاصطناعي في الجماعات الترابية خطوة أساسية نحو تحقيق حكمة رقمية فعالة. تشير دراسة نشرتها "Digital Policy Alert" إلى أهمية تبني سياسات تشجع على الابتكار الرقمي وتوفير التدريب المستمر للموظفين المحليين، مما يساهم في تحسين تقديم الخدمات العامة وتعزيز الشفافية².

كما تقتضي متطلبات الحكامة الحديثة وضع توصيات عملية تساهم في توسيع نطاق اعتماد الذكاء الاصطناعي داخل الجماعات الترابية، بما يعزز من كفاءتها وشفافيتها. وفي هذا الإطار، يوصى ب:

1. تطوير بنية تحتية رقمية متينة تمكن من استيعاب التطبيقات الذكية وضمان استدامتها.
2. الاستثمار في برامج التكوين المستمر لتمكين الموارد البشرية من التعامل بكفاءة مع الأدوات الرقمية الجديدة، وتجاوز مقاومة التغيير.
3. وضع إطار قانوني وتنظيمي متكامل شرطاً أساسياً يضمن حماية البيانات وصيانة الخصوصية،
4. تعزيز التعاون بين الجماعات الترابية والجهات الدولية لتبادل الخبرات ونقل التجارب الناجحة.
5. تشجيع الابتكار المحلي عبر تحفيز الشراكات مع الجامعات والمراكز البحثية لتطوير حلول ذكية تتماشى مع الخصوصيات السوسيو-اقتصادية للمجتمع.

الفقرة الثانية: استراتيجيات مستدامة لتحقيق حكمة ذكية وشفافة

تعتبر الاستراتيجيات المستدامة لتحقيق حكمة ذكية وشفافة من الضرورات لتحقيق تنمية محلية شاملة. وفقاً لتقرير صادر عن (UNDP) "United Nations Development Programme"، يُوصى بتطوير أنظمة مؤسسية وتنظيمية تدعم التحول الرقمي، مع التركيز على الشفافية والمساءلة في استخدام الذكاء الاصطناعي، مما يعزز من فعالية الحكامة الترابية ويساهم في تحقيق التنمية المستدامة³.

1. OECD (Organisation for Economic Co-operation and Development). (موقع توضيحي حول 2021-2024 *International regulatory co-operation*. Paris, France, 2021-2024). اقتباس من صفحة الشرح العام للمفهوم على موقع [OECD](https://www.oecd.org/).
2. Digital Policy Alert
3. UNDP "United Nations Development Programme" (UNDP)

استنتاجات عامة: علاقة تكاملية بين الذكاء الاصطناعي والحكامة في المجال الترابي

تكشف الدراسة عن علاقة تكاملية بين الذكاء الاصطناعي والحكامة الترابية، حيث يعمل الذكاء الاصطناعي كرافعة لتحسين التدبير المحلي وتعزيز المشاركة المواطنة في الجماعات الترابية بالمغرب. في هذا السياق، يُبرز البحث أن "إن الذكاء الصناعي، باعتباره تكنولوجيا ذات طابع عرضي، يؤثر تأثيراً كبيراً على المجتمع وبنياته التنظيمية. فهو يوفر حلولاً مبتكرة لمواجهة مختلف التحديات والتطورات، كما أنه يعيد تشكيل تمثالتنا للعالم وطرق تفاعلنا مع بعضها البعض"¹.

الذكاء الاصطناعي كآلية لتعزيز الحكامة في تدبير الموارد البشرية الترابية د. أحمد العلام

هذا التكامل يظهر في دمج الذكاء الاصطناعي مع الحكامة لتحسين تدبير الموارد البشرية، مثل أتمتة التوظيف والتكوين في الجهات الـ12، مما يعزز الكفاءة ويقلل من الفجوة الرقمية بين المناطق الحضرية والريفية.

كما أن "يمكن أن يشكل الذكاء الصناعي مساعدا أساسيا في دينامية تحول وتحسين الخدمات الاجتماعية، لتوفير حلول تقنية تيسر ولوج المواطنين والمواطنات إلى تلك الخدمات أينما كانوا وبشكل يراعي وضعياتهم وخصوصياتهم"2. هذا يعكس كيف يساهم الذكاء الاصطناعي في تعزيز اللامركزية، من خلال تحليل البيانات الترابية لتخطيط التنمية الجهوية، مع الحفاظ على مبادئ الشفافية والمساءلة كما في القوانين التنظيمية 111.14 و113.14. بالتالي، يصبح الذكاء الاصطناعي جزءا لا يتجزأ من الحكامة الذكية، مما يدعم التنمية المستدامة ويواجه التحديات الاجتماعية-الاقتصادية في المغرب.

الملحق 2: جدول مقارنة التجارب الدولية

الدولة	التطبيقات	النتائج المحققة	الدروس المستفادة
سنغافورة	التوظيف الذكي، التدريب	خفض التكاليف بنسبة 30%	أهمية التحليل البياني
إستونيا	أتمتة تقييم الأداء	تعزيز الكفاءة في الإدارات المحلية	دمج الذكاء الاصطناعي في التدريب
الإمارات	تحليل أداء الموظفين	تحسين التخطيط والتوظيف المحلي	تطوير الشفافية

تُبرز التجارب الدولية أن إدماج الذكاء الاصطناعي في تدبير الموارد البشرية يحقق نتائج ملموسة تتجلى في خفض التكاليف وتعزيز الكفاءة وتحسين التخطيط. ففي سنغافورة، أظهر التوظيف الذكي والتدريب قيمة التحليل البياني في ترشيد النفقات. أما إستونيا، فقد قدمت مثالا متقدما على دور أتمتة تقييم الأداء في رفع كفاءة الإدارات المحلية وربطها بالتدريب المستمر. بينما ركزت الإمارات على تحليل أداء الموظفين بما ساعد على تطوير الشفافية في التوظيف والتخطيط. ومن ثم، يمكن استخلاص أن الجمع بين التكنولوجيا والتحليل الاستراتيجي يشكل ركيزة أساسية لحوكمة أكثر فاعلية وشفافية.

1. جمعية التنمية الزراعية والاجتماعية؛ عنوان المرجع: الذكاء الاصطناعي بالمغرب: أي استخدامات وأي آفاق للتطوير؟ رقم الصفحة: 17 البلد: المغرب؛ تاريخ النشر: 2025).

2. جمعية التنمية الزراعية والاجتماعية؛ عنوان المرجع: الذكاء الاصطناعي بالمغرب: أي استخدامات وأي آفاق للتطوير؟ رقم الصفحة: 18 البلد: المغرب؛ تاريخ النشر: 2025).

المراجع بالعربية:

1. أحمد السالمي، إدارة الموارد البشرية في الجماعات الترابية، المغرب، 2018، ص. 33. المركز المغربي للدراسات الإدارية،

2. أحمد زكي، إدارة التكنولوجيا الذكية في المؤسسات العامة، مصر، 2021، ص. 112. (دار الأهرام

الذكاء الاصطناعي كآلية لتعزيز الحكامة في تدير الموارد البشرية الترابية د. أحمد العلام

3. إميلي براون، التكنولوجيا والشفافية في الإدارة العامة، المملكة المتحدة، 2020، ص. 56. دار نشر أكسفورد
4. إميلي جونز، تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي في الحكومات المحلية، المملكة المتحدة، 2020، ص. 106. دار نشر أكسفورد
5. أندرو نج، التعلم العميق والذكاء الاصطناعي، الولايات المتحدة، 2019، ص. 34، دار نشر ستانفورد
6. إيمانويل كارتر، إدارة الموارد البشرية في السياق المحلي، فرنسا، 2016، ص. 44. فرنسا: دار نشر باريس
7. بيير دوبوا، التحديات الإدارية في الجماعات المحلية، بلجيكا، 2020، ص. 92. دار نشر بروكسل
8. جاكوب كوهين، الذكاء الاصطناعي في الإدارة العامة، الولايات المتحدة، 2021، ص. 114.
9. جمعية التنمية الزراعية والاجتماعية؛ عنوان المرجع: الذكاء الاصطناعي بالمغرب: أي استخدامات وأي آفاق للتطوير؟ رقم الصفحة: 17؛ البلد: المغرب؛ تاريخ النشر: 2025.
10. جون بيترز، البيانات الضخمة وصنع القرار الذكي، ألمانيا، 2019، ص. 74. دار نشر برلين
11. جون بيترسون، إدارة الموارد البشرية المحلية: دراسة مقارنة، كندا، 2017، ص. 56. دار نشر فانكوفر
12. جون مكارثي، الذكاء الاصطناعي: الأسس النظرية والتطبيقات، الولايات المتحدة، 1985، ص. 12. دار نشر MIT
13. جوناثان ماركس، الحكامة والذكاء الاصطناعي: تحديات وآفاق، المملكة المتحدة، 2020، ص. 45، دار نشر أكسفورد
14. سعيد الرحموني، عنوان المرجع: الذكاء الاصطناعي وتجويد الخدمات الإدارية بالمغرب؛ البلد: المغرب؛ تاريخ النشر: 2024.
15. كارلوس رويس، إدارة الحكامة المحلية: منظور عالمي، إسبانيا، 2017، ص. 89. إسبانيا: دار نشر مدريد.
16. كارلوس مينديز، إدارة الأداء باستخدام الذكاء الاصطناعي، 2019، ص. 49. البرتغال: دار نشر لشبونة.
17. كارلوس مينديز، تحسين إدارة الموارد البشرية في الجماعات المحلية، البرتغال، 2018، ص. 61. البرتغال: دار نشر
18. كارلوس مينديز، الإدارة الرقمية والمشاركة المهنية. البرتغال: دار نشر لشبونة، 2019.
19. كارلوس مينديز، الثقافة الرقمية في الإدارة المحلية. البرتغال: ص. 67. دار نشر لشبونة، 2018.
20. ماريا رودريغيز، إدارة الموارد البشرية في الحكومات المحلية، إسبانيا، 2019، ص. 78، إسبانيا: دار نشر برشلونة
21. ماريا رودريغيز، التكنولوجيا في الإدارة المحلية: دراسة تطبيقية، إسبانيا، 2018، ص. 112. دار نشر برشلونة،
22. ماريا رودريغيز، القانون والذكاء الاصطناعي: دراسة مقارنة، إسبانيا، 2020، ص. 56، دار نشر برشلونة
23. ماريا. جونز التحول الرقمي في العمل المؤسسي. الولايات المتحدة: دار نشر نيويورك، 2020.
24. مجلة (2023) "Human Resource Management Journal" (الصفحة 45).

25. محمد أمين الصغير؛ عنوان المرجع: الحكامة الترابية في المغرب: التحديات والآفاق؛ البلد: المغرب؛ رقم الصفحة: 22 تاريخ النشر: 2023.
26. محمد حمزة، الحكامة والتنمية المستدامة، المغرب، 2015، ص. 67. المركز المغربي للدراسات الإدارية
27. وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة، المغرب Maroc+2Intelligencia+2 المغرب الرقمي 2030،
28. منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD, 2022, p. 52)
29. منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD), p. 13
30. مؤسسة (2024) "SAP" (الصفحة 78)
31. وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة؛ عنوان المرجع: مشروع نجاعة الأداء 2023؛ رقم الصفحة: 38؛ البلد: المغرب؛ تاريخ النشر: 2023،

المراجع بالإنجليزية

1. "International Journal of Advanced Multidisciplinary Research and Studies. iAfrica.com
2. (OECD, 2024, p. 12).
3. . Digital Policy Alert
4. . McKinsey & Company. mckinsey.com, 2021
5. AP News. (2025). *Albania's prime minister appoints an AI-generated 'minister' to tackle corruption.* من الاسترجاع من <https://apnews.com/article/>
6. Betsol. (2025). *How AI is Being Used to Improve Public Sector and Government Services.* من الاسترجاع من <https://www.betsol.com/blog/ai-in-government-improving-public-services/>
7. Betterworks. (2025). *The Pivotal Role of AI in Performance Management.* من الاسترجاع من <https://www.betterworks.com/magazine/ai-performance-management/> P :1
8. BMZ Digital.Global
9. businessofgovernment.org
10. Di Nicola, A., Dragoni, N., Giallorenzo, S., et al. "An AI framework to support decisions on GDPR compliance." *Journal of Intelligent Information Systems*, Springer, 2023. إيطاليا، — SpringerLink

11. Economic Times. (2025). *Is ChatGPT writing your resume? Experts warn 'AI hallucinations' could ruin your job hunt.* P:1 تم الاسترجاع من <https://economictimes.indiatimes.com/magazines/panache/is-chatgpt-writing-your-resume-experts-warn-ai-hallucinations-could-trap-you-in-costly-lies-and-ruin-your-job-hunt/articleshow/123904747.cms>

12. Gallup. (2025). *Unlocking Effortless Employee Evaluations: Top 10 AI Performance Review Tools for Busy Managers in 2025.* تم الاسترجاع من <https://superagi.com/unlocking-effortless-employee-evaluations-top-10-ai-performance-review-tools-for-busy-managers-in-2025/> P :1

13. Gartner. (2023). *AI and Analytics in Public Sector Management.* Gartner Insights, USA, p. 12.

14. Hamer, C. (2024). *Case Study: AI Implementation in the Government of Estonia.* Public Sector Network. تم الاسترجاع من <https://publicsectornetwork.com/insight/case-study-ai-implementation-in-the-government-of-estonia> P: 1

15. Henley, Jon. (2025). *Albania puts AI-created 'minister' in charge of public procurement.* The Guardian. تم الاسترجاع من <https://www.theguardian.com/world/2025/sep/11/albania-diella-ai-minister-public-procurement>.

16. hrmasia.com, 2022

17. IBM. (2025). *AI for Employee Training.* تم الاسترجاع من <https://www.ibm.com/think/insights/generative-ai-for-employee-training> P:1

18. Jobscan. (2025). *Jobscan ATS Resume Checker and Job Search Tools.* تم الاسترجاع من <https://www.jobscan.co/> P :1

19. OECD (Organisation for Economic Co-operation and Development). *International regulatory co-operation.* Paris, France, 2021–2024 (موقع توضيحي حول OECD مبادئ التعاون التنظيمي الدولي). اقتباس من صفحة الشرح العام للمفهوم على موقع www.oecd.org

20. OECD. (2023). *Big Data for Public Sector Workforce Planning.* OECD Publishing, France, p. 21.

21.OECD. (2023). *The impact of AI on the workplace: Evidence from OECD case studies of AI implementation*. تم الاسترجاع من https://www.oecd.org/en/publications/the-impact-of-ai-on-the-workplace-evidence-from-oecd-case-studies-of-ai-implementation_2247ce58-en.html P: 15

22.OECD. (2024). *Artificial Intelligence in the Public Sector*. تم الاسترجاع من <https://oecd-opsi.org/work-areas/ai/> P : 33

23.Observatory of Public Sector Innovation p.78).

24.Rajamäe Soosaar, K., & Nikiforova, A. (2024). *Bridging the Gap: Unravelling Local Government Data Sharing Barriers in Estonia and Beyond*. تم الاسترجاع من <https://arxiv.org/abs/2406.08461> P:3

25.Richard Ponzio, Nudhara Yusuf, Joris Larik et al. *Global Governance Innovation Report 2024: Advancing Human Security through a New Global Economic Governance Architecture*. Stimson Center / Global Governance Innovation Network, Washington, D.C., USA, June 2024. 9. مقتبس: العبارة المشار إليها ص. 9. وثيقة (Executive Summary) متاحة PDF. ggin.stimson.org

26.Sand Technologies. (2025). *How AI is Changing the Way Governments Use Data*. تم الاسترجاع من <https://www.sandtech.com/insight/how-ai-is-changing-the-way-governments-use-data/>

27.ScienceDirect

28.Tan, S. (2024). *Data Analytics in Local Government: Singapore Case Study*. Asia-Pacific Journal of Public Administration, Singapore, p. 8.

29.The Times of India

30.UNDP"United Nations Development Programme" (UNDP)

31.Vogel, Markus. "AI Integration in Public Administration: Enhancing Transparency and Efficiency." *Review of Public Administration and Management*, Heidelberg, ألمانيا، مجلد 13، عدد 1، 2025. مقتبس: ص.

32. Workhuman. (2025). *How AI for Training and Development Is Transforming Corporate Learning Strategies*. تم الاسترجاع من <https://www.workhuman.com/blog/ai-for-training-and-development/> P :1

33. World Bank, "World Development Report 2021: Data for Better Lives", Washington D.C., p. 87)

34. World Bank. (2022). *Leveraging AI and Big Data for Local Governance*. World Bank Report, USA, pp. 15, 28.

L'intelligence artificielle au service de la pédagogie:

Entre innovation et défis éthiques

Yasmine BEN AOUAMA

yasminebenaouama@gmail.com

My Lahcen HASNAOUI

myhasnaoui@gmail.com

ACTE-TEAM, EDS- Laboratory-FSE, University Mohammed V of Rabat
Maroc

Résumé

Cet article propose un **état de l'art** sur l'intégration de l'intelligence artificielle (IA) dans le domaine de l'éducation, en mettant particulièrement l'accent sur la **personnalisation des apprentissages**. À travers une revue critique de la littérature scientifique récente, trois axes principaux émergent. Le premier concerne les **apports pédagogiques de l'IA**, notamment l'apprentissage adaptatif, les systèmes de tutorat intelligents, l'évaluation continue et les environnements immersifs. Le deuxième axe met en lumière les **défis éthiques et sociaux** liés à l'usage de ces technologies, parmi lesquels figurent la protection des données, les biais algorithmiques, la fracture numérique et la redéfinition du rôle de l'enseignant. Enfin, le troisième axe souligne la nécessité de promouvoir une **IA responsable**, fondée sur la transparence des algorithmes, la formation des enseignants et le développement d'une culture numérique critique chez les apprenants. Cette revue met en évidence non seulement les promesses de l'IA comme levier d'innovation pédagogique, mais aussi ses limites et les **lacunes de la recherche actuelle**, telles que le manque d'études longitudinales et la faible prise en compte des contextes éducatifs du Sud. L'article conclut sur l'importance de concilier **innovation technologique et responsabilité éthique** afin de construire une éducation plus inclusive, équitable et durable.

Mots-clés : Éducation-Intelligence artificielle (IA)- Apprentissage adaptatif- Systèmes de tutorat intelligents-Innovation pédagogique.

Abstract

This article presents a state-of-the-art review on the integration of Artificial Intelligence (AI) in education, with a particular focus on personalized learning. Through a critical review of recent literature, three main themes emerge. The first highlights the pedagogical contributions of AI, including adaptive learning, intelligent tutoring systems, continuous assessment, and immersive learning environments. The second addresses the ethical and social challenges of AI in education, such as data protection, algorithmic bias, the digital divide, and the redefinition of the teacher's role. The third emphasizes the need for responsible AI, grounded in algorithmic transparency, teacher training, and the development of learners' digital literacy and critical thinking. This review underlines both the promises of AI as a driver of pedagogical innovation and its limitations, as well as the gaps in current research, such as the lack of longitudinal studies and the limited focus on Global South educational contexts. The article concludes by stressing the importance of reconciling technological innovation with ethical responsibility to build a more inclusive, equitable, and sustainable education system.

Introduction

L'intégration de l'intelligence artificielle (IA) dans le domaine de l'éducation représente une rupture technologique qui transforme en profondeur les méthodes pédagogiques traditionnelles. Historiquement, l'enseignement a évolué de l'apprentissage de masse vers des approches plus individualisées, et l'IA marque l'avènement d'une ère où la personnalisation atteint un niveau sans précédent (Roll & Wylie, 2016)¹.

Les technologies basées sur l'IA promettent d'offrir des solutions innovantes en s'adaptant aux besoins spécifiques de chaque apprenant, en automatisant les tâches administratives des enseignants et en permettant une analyse fine des parcours d'apprentissage (Baker & Siemens, 2014)². De plus, "les étudiants attendent de ces plateformes une expérience d'apprentissage plus interactive et adaptée à leurs besoins individuels" (Lebrun, 2007)³. Cette révolution technopédagogique s'accompagne de défis éthiques et sociaux majeurs. Les questions de transparence des algorithmes, de respect de la vie privée, de protection des données sensibles, mais aussi de justice et d'équité face à l'accès à ces technologies sont au cœur des débats.

L'IA est un puissant moteur de changement, offrant des promesses d'innovation telles que l'apprentissage adaptatif, l'analyse prédictive et la création de contenus personnalisés. D'autre part, son utilisation soulève des défis éthiques majeurs, notamment la protection de la vie privée des élèves, le risque de biais algorithmique qui peut perpétuer les inégalités (O'Neil, 2016)⁴, et la redéfinition du rôle de l'enseignant. La question est donc de savoir comment l'éducation peut tirer parti de l'IA sans compromettre ses valeurs fondamentales d'équité, de dignité humaine et

¹ Roll, I., & Wylie, R. (2016). *Evolution and revolution in artificial intelligence in education*. *International Journal of Artificial Intelligence in Education*, 26(2), 795-817.

² Baker, R. S., & Siemens, G. (2014). *Educational data mining and learning analytics*. In *Handbook of Learning Analytics*. Society for Learning Analytics Research.

³ Lebrun, M. (2007). *Théories et méthodes pédagogiques pour enseigner et apprendre: quelle place pour les TIC?*. De Boeck Supérieur.

⁴ O'Neil, C. (2016). *Weapons of Math Destruction: How Big Data Increases Inequality and Threatens Democracy*. Crown.

de développement du jugement critique, comme le soulignent Holmes et al. (2021)¹.

L'analyse de l'IA en pédagogie se fait sous deux angles distincts. Elle est avant tout technologique, car elle étudie les avancées concrètes permises par les algorithmes et les façons de leur incorporation dans les systèmes éducatifs. Elle est principalement éthique, car elle remet en question la façon dont ces innovations s'harmonisent avec les valeurs essentielles de l'éducation : équité, inclusion, autonomie et humanité. Dans cette perspective, l'IA ne peut être considérée uniquement comme un instrument ; elle doit être perçue comme une transformation systémique qui redéfinit les rôles, les responsabilités et les objectifs de l'éducation.

L'utilisation de l'intelligence artificielle (IA) dans l'éducation est actuellement au centre des discussions scientifiques et éducatives. Un nombre croissant de recherches ont examiné son potentiel en termes de personnalisation de l'apprentissage, d'aide aux enseignants et de changement des méthodes d'enseignement. Cet article s'inscrit dans une démarche de **revue de littérature** et vise à dresser un **état de l'art** des recherches existantes. L'objectif est d'analyser les principaux apports de l'IA dans le domaine éducatif, d'identifier les défis éthiques et sociaux soulevés, puis de mettre en évidence les pistes de réflexion ouvertes par une approche responsable de l'IA. En recensant et en comparant les contributions majeures, ce travail cherche à offrir une vision synthétique et critique des connaissances actuelles, tout en soulignant les lacunes qui appellent de futures recherches.

L'IA, moteur de l'innovation pédagogique

L'intelligence artificielle, au service de la pédagogie, représente un horizon d'innovation autant qu'un terrain de vigilance. Elle ne doit pas être perçue comme une solution magique, mais comme un partenaire de l'humain, au service d'un projet éducatif inclusif, équitable et durable. Le véritable défi n'est pas seulement de l'intégrer dans les classes, mais d'apprendre à l'utiliser de façon responsable, critique

¹ Holmes, W., et al. (2021). *Ethics of AI in Education: A Review and Agenda for Further Research*. *International Journal of Artificial Intelligence in Education*, 31(2), 241-267.

et éthique. Le véritable enjeu n'est pas de déterminer si l'IA pourra remplacer les enseignants, mais plutôt de comprendre comment elle peut apporter une valeur ajoutée à leur rôle éducatif et humain.

L'incorporation de l'IA dans le domaine éducatif ne se réduit pas à une simple amélioration technologique des méthodes actuelles ; elle représente un véritable vecteur de transformation pédagogique. L'IA se positionne comme un catalyseur d'innovation en proposant de nouvelles méthodes d'enseignement, en accentuant la personnalisation de l'apprentissage et en préparant le terrain pour des expériences pédagogiques novatrices. Cette dynamique se déroule dans un cadre où les systèmes d'éducation, face à l'augmentation massive du nombre d'apprenants et à la diversité grandissante des profils, s'efforcent de trouver un équilibre entre efficacité, équité et inclusion.

Au cœur de l'innovation pédagogique portée par l'IA se trouve l'apprentissage adaptatif. Ces systèmes utilisent des algorithmes pour ajuster en temps réel le contenu, le rythme et la difficulté des exercices en fonction des performances et du profil de chaque élève. Par exemple, des plateformes comme Khan Academy ou Duolingo (Rolfé et al., 2017)¹ analysent les réponses des utilisateurs pour identifier leurs points forts et leurs lacunes, puis leur proposent des activités ciblées pour renforcer leur compréhension. Cette approche permet de surmonter les limites d'un enseignement de masse en offrant un parcours individualisé qui respecte le rythme de chacun, prévenant ainsi le décrochage scolaire ou la stagnation des élèves les plus avancés. L'IA agit ici comme un tuteur intelligent, capable de fournir un soutien personnalisé sans la supervision constante d'un enseignant humain.

Les systèmes de tutorat intelligents et les plateformes d'apprentissage adaptatif permettent désormais de rompre avec ce modèle unique. En analysant les réponses, les comportements et même les temps de réaction des apprenants, l'IA ajuste dynamiquement le contenu proposé. Ainsi, un étudiant en difficulté reçoit des explications supplémentaires ou des exercices adaptés, tandis qu'un étudiant avancé bénéficie de défis supplémentaires. Cette différenciation, autrefois difficile à mettre

¹ Rolfé, M., et al. (2017). *Using Duolingo to support student vocabulary development in an ESL context*. *CALL-EJ*, 18(2), 1-15p.

en œuvre dans une salle de classe traditionnelle, devient aujourd'hui une réalité grâce aux algorithmes.

Cette personnalisation dépasse la simple adaptation des exercices : elle touche également le suivi émotionnel et motivationnel. Certaines applications sont capables de détecter la baisse d'engagement ou la frustration d'un apprenant et de réajuster le rythme ou le mode d'interaction. L'IA contribue ainsi à créer un environnement d'apprentissage plus inclusif, qui respecte les singularités de chacun.

Au-delà de la personnalisation, encourage l'apparition de nouvelles modalités d'enseignement. Par exemple, les salles de classe intelligentes, dotées de capteurs et d'instruments de suivi en direct, offrent la possibilité d'évaluer l'attention, la participation ou même les échanges sociaux entre élèves. Ces données, présentées à l'enseignant sous forme d'indicateurs précis, constituent une aide précieuse pour modifier la stratégie d'enseignement et stimuler l'implication collective.

L'IA favorise aussi l'élaboration de formats immersifs et interactifs. Les environnements de réalité augmentée ou virtuelle, améliorés par des algorithmes intelligents, proposent des expériences d'apprentissage novatrices. Par exemple, les étudiants ont la possibilité d'examiner un modèle 3D d'une cellule vivante, d'interagir avec un avatar historique pour décrypter un événement du passé, ou encore de reproduire une expérience scientifique complexe sans les restrictions matérielles d'un laboratoire physique. Ces outils encouragent l'apprentissage pratique et stimulent la motivation des apprenants.

L'innovation pédagogique ne se mesure pas seulement en termes d'efficacité, mais aussi de capacité à inclure des publics souvent marginalisés. À ce titre, l'IA joue un rôle déterminant. Les outils de reconnaissance vocale permettent, par exemple, de générer automatiquement des transcriptions pour les étudiants malentendants. Les systèmes de traduction instantanée brisent les barrières linguistiques et facilitent l'intégration d'apprenants issus de contextes multiculturels.

De plus, l'IA propose des solutions d'assistance cognitive aux apprenants souffrant de troubles spécifiques de l'apprentissage, tels que la dyslexie ou la dyscalculie. En adaptant les supports, en simplifiant les instructions ou en proposant des représentations alternatives, ces outils contribuent à rendre l'éducation plus

équitable. Loin de créer une « école à deux vitesses », l'IA peut devenir un vecteur de justice éducative si elle est mise au service de l'égalité des chances.

Un autre secteur radicalement modifié par l'intelligence artificielle est celui de l'évaluation. Traditionnellement considérée comme une étape ponctuelle et parfois anxiogène, l'évaluation se transforme, grâce à l'intelligence artificielle, en un processus continu et formateur. Les systèmes d'analyse automatisée offrent aux apprenants un retour d'information instantané, précis et personnalisé, facilitant ainsi un avancement continu.

Ces outils représentent aussi une aide précieuse pour l'enseignant : ils fournissent des tableaux de bord détaillés qui permettent de suivre le progrès des compétences, de repérer les faiblesses et d'identifier les élèves qui décrochent. Au lieu de remplacer l'enseignant, l'IA offre une perspective enrichie et lui donne la possibilité de consacrer plus de temps à un accompagnement de qualité et à l'interaction humaine.

L'intelligence artificielle en tant que catalyseur de l'innovation pédagogique entraîne nécessairement une reconsidération du rôle de l'enseignant. Il n'est plus simplement un vecteur de connaissances, mais joue également le rôle d'accompagnateur et de médiateur. Avec l'aide de l'intelligence artificielle, il est en mesure de déléguer certaines activités routinières : correction automatique, gestion administrative, suivi statistique afin de privilégier ce qui est primordial : l'interaction humaine, le développement de l'esprit critique et le soutien des trajectoires.

Cette progression n'est pas sans provoquer des discussions. Il y a des craintes quant à une possible « déshumanisation » de la relation pédagogique, où l'éducateur se transformerait en simple surveillant de dispositifs. Certains considèrent cela comme une occasion de restaurer l'aspect relationnel et éthique de l'enseignement, en déléguant les tâches techniques aux instruments technologiques et en soulignant l'importance inégalée du lien humain.

L'IA est également un outil puissant pour l'analyse des données éducatives (Educational Data Mining et Learning Analytics). En collectant et en traitant d'énormes quantités de données générées par les interactions des élèves avec les plateformes d'apprentissage, les algorithmes d'IA peuvent révéler des modèles de comportement, de performance et d'engagement. Ces analyses permettent aux

enseignants de détecter les difficultés des élèves bien avant qu'elles ne deviennent critiques (Baker & Siemens, 2014)¹. Par exemple, un tableau de bord alimenté par l'IA peut alerter un enseignant si un élève commence à passer beaucoup de temps sur une question simple ou si ses notes chutent de manière inattendue. Cette capacité à fournir des retours d'information rapides et prédictifs libère l'enseignant des tâches de surveillance routinières et lui permet de se concentrer sur des interventions ciblées et plus significatives, renforçant ainsi son rôle d'accompagnateur et de mentor (Selwyn, 2019)².

Défis Éthiques et Sociaux de l'IA en Éducation

L'intelligence artificielle (IA) offre des promesses d'innovation pédagogique, son intégration dans l'éducation soulève également des questions éthiques et des défis sociaux majeurs qui ne peuvent être ignorés. L'adoption de ces technologies nécessite une réflexion approfondie sur leurs implications en termes de confidentialité, d'équité et sur l'évolution du rôle de l'humain dans le processus d'apprentissage.

L'un des défis éthiques les plus pressants est la collecte massive de données sur les apprenants. Les systèmes d'IA, pour personnaliser l'apprentissage, collectent des informations sensibles telles que les performances académiques, les habitudes de navigation, les interactions sociales et même les émotions via des outils d'analyse faciale ou vocale. ces armes de destruction mathématique peuvent codifier le passé dans l'avenir, créant des profils d'élèves basés sur des données qui pourraient les suivre tout au long de leur vie.

Ce risque est particulièrement élevé chez les mineurs. La question se pose de savoir qui a accès à ces données, comment elles sont stockées et protégées, et si elles pourraient être utilisées à des fins non éducatives, comme la publicité ciblée ou l'évaluation discriminatoire. Les experts en éthique, insistent sur la nécessité d'une transparence totale et d'un contrôle rigoureux de la part des parents et des élèves

¹ Baker, R. S., & Siemens, G. (2014). *Educational data mining and learning analytics*. In *Handbook of Learning Analytics*. Society for Learning Analytics Research.

² Selwyn, N. (2019). *Is technology good for education?*. Polity Press.

eux-mêmes pour s'assurer que les données ne sont pas utilisées pour des pratiques de profilage invasives.

L'éthique de l'éducation impose de considérer l'enseignant non comme un acteur secondaire, mais comme le garant de l'humanité de l'acte éducatif. L'IA doit être pensée comme un outil de soutien, et non comme un substitut, afin de préserver le rôle irremplaçable de l'enseignant dans la transmission des valeurs, la socialisation et l'accompagnement humain. "l'intégration réussie des technologies dans les pratiques éducatives nécessite la prise en compte de facteurs organisationnels et institutionnels" (Peraya, 2014)¹.

Vers une IA Responsable

Dans le domaine éducatif ne peut se réduire à une simple implémentation technologique rapide. Elle doit être accompagnée d'une réflexion sur les conditions de son usage responsable. L'IA n'est pas seulement un instrument neutre, elle véhicule des décisions de conception, des objectifs sous-entendus et des répercussions sociales qui requièrent une régulation appropriée.

Plutôt que de considérer l'IA comme un substitut de l'humain, il convient de la concevoir comme un prolongement des capacités pédagogiques. Une IA responsable doit s'inscrire dans une vision humaniste de l'éducation, où la technologie soutient l'autonomie de l'apprenant et renforce le rôle de l'enseignant.

L'innovation technologique ne prend sens que si elle répond à des besoins éducatifs réels : réduire les inégalités, améliorer l'inclusion, enrichir les méthodes d'apprentissage. L'IA responsable ne doit pas imposer une logique marchande ou standardisée, mais au contraire favoriser la diversité culturelle et pédagogique.

Une IA responsable doit être conçue non pas comme une substitution à l'enseignant, mais comme un outil qui soutient et enrichit la mission éducative. Comme le rappelle Holmes

¹ Peraya, D. (2014). Un regard critique sur les technologies en éducation. Distances et médiations des savoirs,

(5)

(2022)¹, « l'IA doit rester un instrument pédagogique centré sur l'humain, au service de l'autonomie des apprenants et du renforcement du rôle de l'enseignant ».

Cela implique une approche humaniste, dans laquelle la technologie favorise l'inclusion, l'individualisation des apprentissages et la promotion de la diversité culturelle. Floridi et Cowls (2021)¹¹ insistent sur le fait que « l'éthique de l'IA ne consiste pas seulement à éviter le mal, mais à promouvoir activement le bien commun ».

La transparence est un élément clé de l'intelligence artificielle éthique. Il ne devrait pas y avoir d'opacité dans les décisions prises par les systèmes éducatifs, qui ne devraient pas fonctionner comme des « boîtes noires ». L'explicabilité est indispensable pour établir une confiance à long terme entre l'homme et la machine.

Dans le domaine de l'éducation, cela implique que quand un algorithme suggère un plan d'étude ou anticipe une probabilité d'échec, les professeurs et les étudiants sont tenus de saisir la raison qui se cache derrière. Cette capacité d'explication repositionne l'IA en tant qu'instrument d'assistance à la décision, plutôt qu'en tant qu'autorité incontestable « La plupart des gens ne souhaitent pas que Google réponde à leurs questions; ils veulent que Google leur dise quelle est la prochaine action qu'ils devraient faire »².

La réussite de l'intégration de l'IA en éducation dépend également de la préparation des enseignants et des élèves. Selon Bickerstaff (2025)³, « il est essentiel de développer une culture de l'IA éthique au sein des établissements éducatifs ». Cela inclut la formation continue des enseignants et l'éducation des élèves aux enjeux éthiques liés à l'IA.

La question de la transparence est centrale, Les enseignants et les étudiants doivent comprendre comment les systèmes prennent leurs décisions. Or, les

¹ Holmes, W., & Tuomi, I. (2022). *Artificial Intelligence in Education: Promise and Implications*. UNESCO. ¹¹ Floridi, L., & Cowls, J. (2021). *A Unified Framework of Five Principles for AI in Society*. Harvard Data Science Review.

² Wall Street Journal, 13 août 2010.

³ Bickerstaff, A. (2025). *EdExec Summit: 4 Tips to Plan for Successful AI Adoption*. Tech Learning.

modèles d'IA, notamment ceux basés sur l'apprentissage profond, sont souvent perçus comme des « boîtes noires ».

Selon Chaudhry, Cukurova et Luckin (2022)¹, « la transparence est une condition préalable à l'implémentation des autres dimensions éthiques de l'IA, telles que l'interprétabilité, la responsabilité et la sécurité » (*A Transparency Index Framework for AI in Education*). Par exemple : lorsqu'un système d'IA recommande un parcours d'apprentissage personnalisé, il est essentiel que l'enseignant puisse comprendre les critères sur lesquels se fonde cette recommandation. Sans explicabilité, la confiance des acteurs éducatifs est menacée.

L'un des piliers d'une approche responsable de l'intelligence artificielle en éducation repose sur la formation des enseignants, des élèves et des parents. L'IA ne doit pas être considérée comme une simple boîte à outils, mais comme une technologie porteuse de transformations profondes qui nécessitent compréhension, vigilance et esprit critique.

Les professeurs jouent un rôle clé dans l'interaction entre l'intelligence artificielle et les étudiants. Sans une formation appropriée, il y a un danger que les outils soient employés de façon superficielle ou à l'encontre des visées éducatives. Ainsi, les programmes de formation continue doivent inclure des modules sur :

- Les usages pédagogiques de l'IA.
- Les enjeux éthiques (protection des données, biais algorithmiques, équité).
- Les limites de la technologie.

Les élèves, principaux bénéficiaires, doivent eux aussi être sensibilisés à l'IA. Cela implique de développer une culture numérique critique qui leur permette d'interroger les résultats fournis par une machine, d'identifier d'éventuels biais et de garder une distance réflexive. Selon la Commission européenne (2022), « l'éducation à l'IA doit favoriser une citoyenneté numérique active et éclairée ». Former les élèves à l'esprit critique face aux technologies constitue donc une condition préalable pour éviter une dépendance aveugle aux outils automatisés.

¹ Chaudhry, M. A., Cukurova, M., & Luckin, R. (2022). *A Transparency Index Framework for AI in Education*. arXiv preprint arXiv:2206.03220.

Conclusion

L'intelligence artificielle s'impose aujourd'hui comme un levier puissant de transformation pédagogique, capable de réinventer les pratiques éducatives et d'ouvrir de nouvelles perspectives d'apprentissage. Le premier chapitre a montré comment l'IA constitue un moteur d'innovation pédagogique, en favorisant la personnalisation des parcours, l'adaptabilité des contenus et le développement d'approches centrées sur l'apprenant. De la gestion automatisée des exercices à l'accompagnement intelligent des élèves, l'IA offre des opportunités inédites pour enrichir l'expérience éducative et soutenir l'action des enseignants. Elle ne se limite pas à un simple outil technique, mais tend à redéfinir le rôle même de l'école dans une société en mutation numérique.

Cependant, cette promesse ne peut être dissociée des défis éthiques et sociaux qu'elle soulève, développés dans le deuxième chapitre. L'opacité des algorithmes, les risques liés aux biais, la protection des données personnelles et les inégalités d'accès constituent des enjeux majeurs.

L'IA peut être un outil d'émancipation, mais elle peut également renforcer des formes d'exclusion si son usage n'est pas guidé par une réflexion éthique et sociale solide.

C'est dans cette optique qu'a été présenté le troisième chapitre sur la nécessité d'aller vers une IA responsable. L'éducation à l'IA ne doit pas se limiter à sa dimension technique, mais inclure une approche critique et humaniste. Cela passe par la formation des enseignants, la sensibilisation des élèves et l'implication des parents, afin de construire une culture commune autour d'un usage réfléchi et éclairé.

Cette revue de littérature a montré que l'intelligence artificielle constitue à la fois un puissant moteur d'innovation pédagogique et une source de questionnements éthiques et sociaux. Les travaux existants mettent en avant ses apports en matière de personnalisation des apprentissages, de tutorat intelligent, de suivi des élèves et d'inclusion des publics à besoins spécifiques. Toutefois, ils soulignent également les risques liés à la protection des données, aux biais algorithmiques, aux inégalités d'accès et à la redéfinition du rôle de l'enseignant.

L'état de l'art met ainsi en évidence plusieurs **lacunes** : un manque d'études longitudinales sur l'impact réel de l'IA dans les apprentissages, une faible prise en compte des contextes éducatifs du Sud, et une attention encore limitée aux questions d'équité et de justice sociale.

En conclusion, l'IA en éducation doit être envisagée non comme une simple technologie, mais comme un **enjeu systémique** qui interroge l'avenir même de la pédagogie. L'analyse critique de la littérature existante invite à poursuivre les recherches autour d'une **IA responsable**, conciliant innovation technologique et respect des valeurs éducatives fondamentales.

BIBLIOGRAPHIE

- Baker, R. S., & Siemens, G. (2014). *Educational data mining and learning analytics*. In *Handbook of Learning Analytics*. Society for Learning Analytics Research.
- Bickerstaff, A. (2025). *EdExec Summit: 4 Tips to Plan for Successful AI Adoption*. Tech Learning.
- Chaudhry, M. A., Cukurova, M., & Luckin, R. (2022). *A Transparency Index Framework for AI in Education*. arXiv preprint arXiv:2206.03220
- Lebrun, M. (2007). *Théories et méthodes pédagogiques pour enseigner et apprendre: quelle place pour les TIC?*. De Boeck Supérieur.
- O'Neil, C. (2016). *Weapons of Math Destruction: How Big Data Increases Inequality and Threatens Democracy*. Crown.
- Holmes, W., et al. (2021). *Ethics of AI in Education: A Review and Agenda for Further Research*. *International Journal of Artificial Intelligence in Education*, 31(2), 241–267. Peraya, D. (2014). Un regard critique sur les technologies en éducation. *Distances et médiations des savoirs*, (5)
- Holmes, W., & Tuomi, I. (2022). *Artificial Intelligence in Education: Promise and Implications*. UNESCO.
- Floridi, L., & Cows, J. (2021). *A Unified Framework of Five Principles for AI in Society*.
- Harvard Data Science Review.
- Baker, R. S., & Siemens, G. (2014). *Educational data mining and learning analytics*. In *Handbook of Learning Analytics*. Society for Learning Analytics Research.
- Selwyn, N. (2019). *Is technology good for education?*. Polity Press.
- Rolfe, M., et al. (2017). *Using Duolingo to support student vocabulary development in an ESL context*. *CALL-EJ*, 18(2), 1–15p.
- Roll, I., & Wylie, R. (2016). *Evolution and revolution in artificial intelligence in education*.
- *International Journal of Artificial Intelligence in Education*, 26(2), 795–817. *Wall Street Journal*, 13 août 2010

**Modèles théoriques d’évaluation des plateformes
d’enseignement à distance et pertinence
du modèle HELAM: revue critique**

Yousra GRINE

grine.yousra@gmail.com

My Lahcen HASNAOUI

myhasnaoui@gmail.com

Mohammed BOUGUIDOU

bouguidou@yahoo.fr

ACTE-TEAM, EDS- Laboratory-FSE

University Mohammed V of Rabat

Maroc

Résumé :

La pandémie de Covid-19 a accéléré le recours massif à l’enseignement à distance, mettant en évidence la nécessité d’évaluer l’efficacité et la qualité des plateformes numériques. De nombreux modèles théoriques ont été développés pour analyser l’acceptation et l’utilisation des technologies éducatives, notamment le modèle d’acceptation de la technologie (TAM), la théorie unifiée de l’acceptation et de l’usage des technologies (UTAUT) et le modèle de DeLone et McLean. Toutefois, ces approches présentent des limites lorsqu’il s’agit de rendre compte de la complexité des environnements d’apprentissage en ligne. Dans ce contexte, le modèle hexagonal d’évaluation de l’apprentissage en ligne (HELAM) propose une vision multidimensionnelle intégrant la qualité du système, du service, du contenu, de même que la perspective de l’apprenant, le soutien et l’attitude des instructeurs. C’est dans ce sens que cet article présente une revue critique de la littérature, en mettant en évidence les apports et les insuffisances de chacun de ces modèles. Il souligne également la pertinence de l’adaptation du modèle HELAM au contexte marocain, marqué par le développement de la plateforme e-Takwine Tanmia. Ce travail offre ainsi une base théorique pour de futures recherches empiriques visant à

comprendre et à améliorer l’expérience des utilisateurs dans les dispositifs d’enseignement à distance.

Mots-clés : Enseignement à distance ; Évaluation des plateformes ; Modèle HELAM ; Modèle TAM ; Modèle UTAUT ; Modèle DeLone et McLean ; Maroc ; Intelligence artificielle.

Abstract

The Covid-19 pandemic has accelerated the widespread adoption of distance education, highlighting the urgent need to evaluate the quality and effectiveness of online learning platforms. Several theoretical models have been developed to analyze the acceptance and use of educational technologies, including the Technology Acceptance Model (TAM), the Unified Theory of Acceptance and Use of Technology (UTAUT), and the DeLone and McLean Information System Success Model. However, these approaches have limitations in capturing the complexity of online learning environments. In this context, the Hexagonal e-Learning Assessment Model (HELAM) proposes a multidimensional approach integrating system quality, service quality, content quality, learner perspectives, instructor attitudes, and support. This article presents a critical literature review of these models, highlighting their strengths and weaknesses. It also underlines the relevance of adapting the HELAM model to the Moroccan context, particularly in the case of the e-Takwine Tanmia platform. The work provides a theoretical foundation for future empirical research aimed at better understanding and improving user experience in distance education systems.

Introduction

L’enseignement à distance (EAD) s’est progressivement imposé comme une modalité incontournable de formation au cours des dernières décennies, favorisé par l’essor des technologies de l’information et de la communication (TIC). Toutefois, la pandémie de Covid-19 a constitué un tournant décisif : en 2020, plus de 1,5 milliard d’apprenants dans le monde ont été contraints de poursuivre leur scolarité à travers des dispositifs numériques (UNESCO, 2020). Cette généralisation soudaine a mis en évidence non seulement les potentialités offertes par l’EAD, telles que l’accessibilité, la flexibilité, la diversification des pratiques pédagogiques, mais également ses limites en termes de qualité, d’équité et d’efficacité.

Dans ce contexte, la question de l’évaluation des plateformes d’apprentissage en ligne s’avère centrale. L’efficacité d’un dispositif ne se réduit pas à son accessibilité technique, mais repose aussi sur la pertinence des contenus, l’expérience de l’utilisateur, l’accompagnement proposé et la satisfaction des apprenants. Plusieurs modèles théoriques ont été élaborés pour analyser l’acceptation et l’utilisation des technologies éducatives, parmi lesquels le Technology Acceptance Model (TAM, Davis, 1989), la Unified Theory of Acceptance and Use of Technology (UTAUT, Venkatesh et al., 2003, 2012) et le modèle de succès des systèmes d’information de DeLone et McLean (1992, 2003). Ces modèles ayant permis de mieux comprendre les conditions d’adoption des innovations technologiques, présentent certaines limites lorsqu’ils sont appliqués aux environnements éducatifs en ligne, qui mobilisent des dimensions pédagogiques, sociales et organisationnelles spécifiques.

Afin de dépasser ces insuffisances, Ozkan et Koseler (2009) ont proposé le modèle hexagonal d’évaluation de l’apprentissage en ligne (HELAM). Celui-ci se distingue par son approche multidimensionnelle, qui prend en compte la qualité technique du système, du service et du contenu, ainsi que la perspective de l’apprenant, le soutien institutionnel et l’attitude des instructeurs. HELAM offre ainsi un cadre plus global et pertinent pour l’évaluation des dispositifs d’EAD, en articulant des dimensions techniques et pédagogiques.

Au Maroc également, la pandémie a accéléré l’adoption de l’EAD. Plusieurs initiatives ont été déployées, dont la plateforme E-Takwine Tanmia¹, destinée à renforcer les compétences des enseignants et à accompagner la transition numérique du système éducatif. Toutefois, le succès de telles initiatives dépend largement de leur capacité à répondre aux besoins réels des utilisateurs, à s’adapter aux contextes locaux et à garantir une expérience d’apprentissage satisfaisante. Cela soulève la nécessité d’un modèle d’évaluation adapté, capable de mesurer de façon rigoureuse et multidimensionnelle la qualité de ces dispositifs.

C’est dans cet esprit que cet article propose une revue critique des principaux modèles d’évaluation des systèmes d’information et d’adoption des technologies éducatives (TAM, UTAUT, modèle de DeLone et McLean), avant de mettre en évidence la valeur ajoutée du modèle HELAM. Il vise à montrer que ce dernier constitue une base théorique pertinente pour analyser et améliorer les dispositifs marocains d’enseignement à distance, tout en ouvrant la voie à de futures recherches sur l’intégration de nouvelles technologies telles que l’intelligence artificielle.

Revue de littérature

Le modèle de DeLone et McLean (1992, 2003)

Le modèle de DeLone et McLean, proposé initialement en 1992 puis révisé en 2003, est largement mobilisé pour mesurer le succès des systèmes d’information. Il distingue plusieurs dimensions, dont la qualité du système et de l’information, ainsi que l’effectivité de l’usage, auxquelles s’ajoutent la satisfaction de l’utilisateur et les bénéfices nets. Dans la version révisée de ce modèle, les auteurs ont intégré la qualité du service afin de tenir compte de l’importance du support technique et organisationnel (DeLone & McLean, 2003).

Ce modèle présente l’avantage de proposer une vision relativement complète du succès d’un système d’information. Toutefois, son application directe à l’enseignement à distance demeure limitée, car il ne prend pas suffisamment en

¹ E-Takwine Tanmia est une plateforme marocaine lancée en 2016 par le Centre national d’innovation pédagogique et d’expérimentation afin d’améliorer les compétences et capacités des personnels éducatifs et administratifs.

considération la spécificité des environnements d'apprentissage, notamment la perspective de l'apprenant et la dynamique pédagogique.

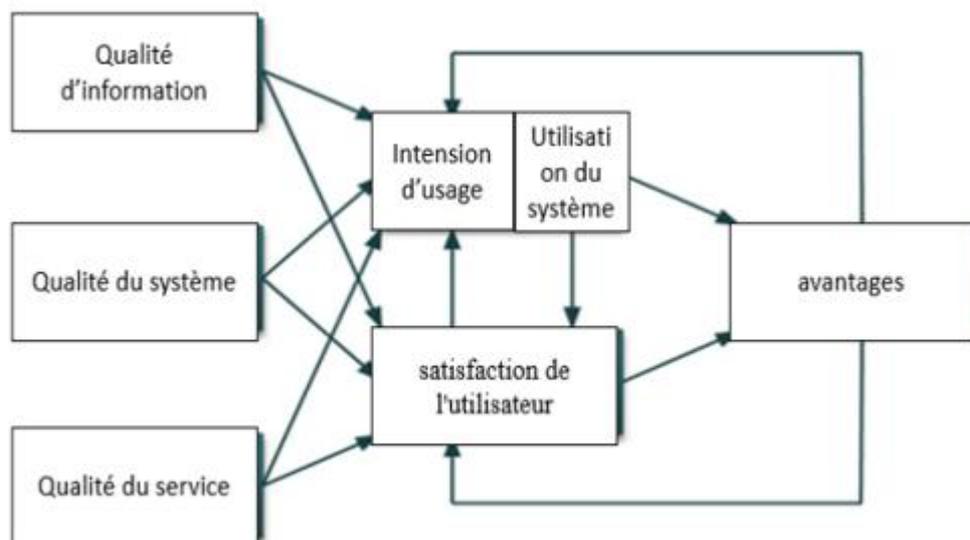


Figure 1 : schéma du modèle DeLone et McLean (1992)¹

Le modèle d'acceptation de la technologie (TAM, Davis 1989)

Le modèle d'acceptation de la technologie (Technology Acceptance Model, TAM), élaboré par Davis (1989), s'appuie sur deux variables clés : l'utilité perçue et la facilité d'utilisation perçue. Ces deux dimensions influencent l'attitude de l'utilisateur et déterminent son intention comportementale, laquelle conditionne l'utilisation réelle du système. Ce modèle a été largement utilisé pour analyser l'adoption des technologies éducatives, car il permet d'identifier rapidement les facteurs essentiels favorisant ou freinant leur appropriation. Cependant, le TAM a été critiqué pour son caractère réducteur et pour l'absence de variables contextuelles et sociales. Venkatesh et Davis (2000) ont proposé son extension, le TAM2, intégrant l'influence des normes sociales et des variables cognitives. Malgré ces évolutions, le modèle demeure centré sur un nombre limité de facteurs et ne permet pas d'évaluer la richesse multidimensionnelle de l'expérience d'apprentissage en ligne.

¹ Source : DeLone & McLean, 1992.

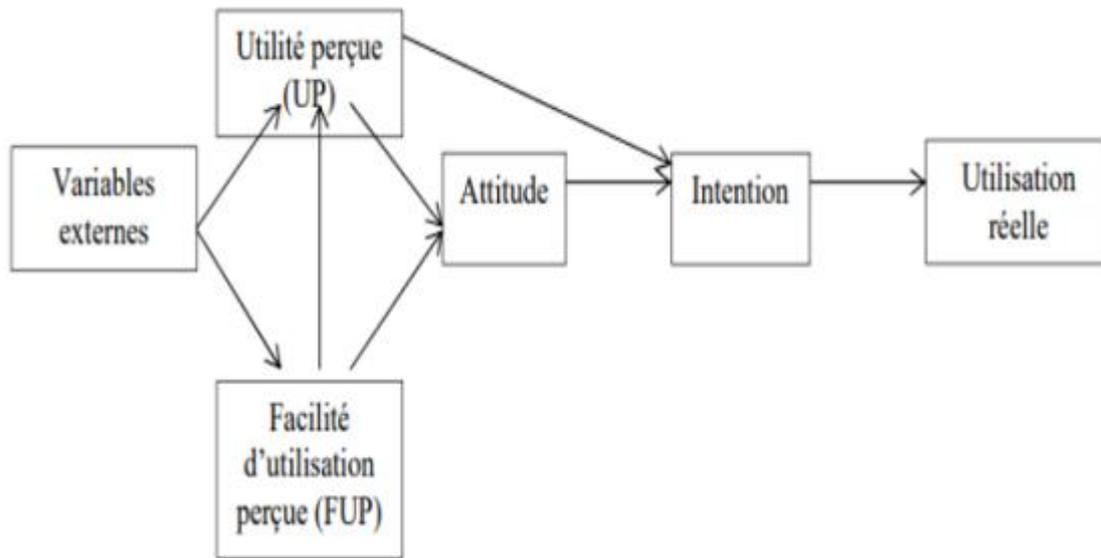


Figure 2 : schéma du modèle d'acceptation de la technologie (TAM, Davis 1989)¹

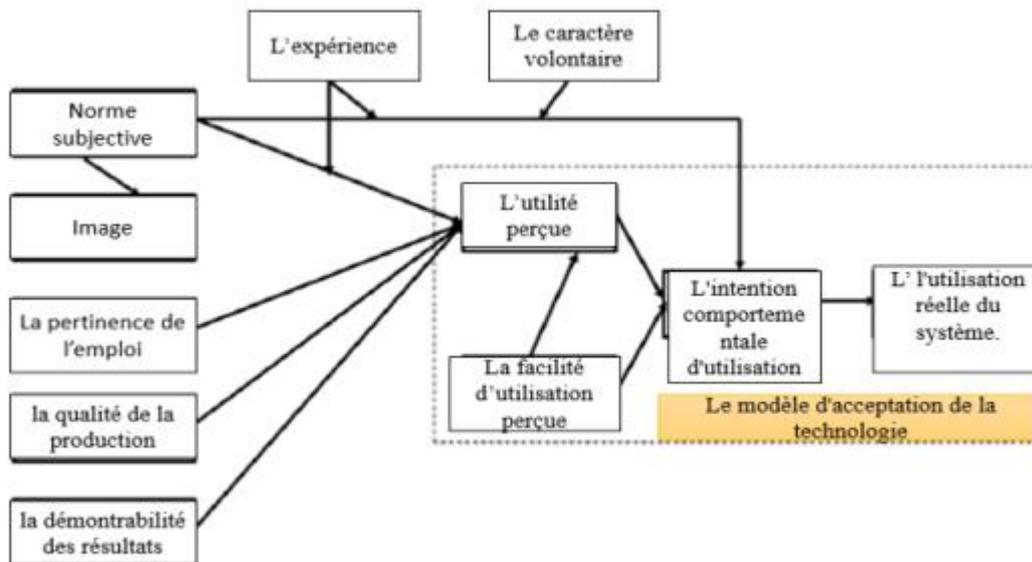


Figure 3: schéma du modèle TAM 2 par Venkatesh et Davis (2000)²

¹ Source : Davis, 1989.

² Source : Venkatesh et Davis, 2000.

La théorie unifiée de l'acceptation et de l'usage des technologies (UTAUT, Venkatesh et al., 2003, 2012)

Afin de dépasser les limites des modèles antérieurs, Venkatesh et al. (2003) ont proposé la théorie unifiée de l'acceptation et de l'usage des technologies (UTAUT). Ce modèle intègre et unifie les principaux déterminants issus de huit théories existantes, dont le TAM et la théorie de l'action raisonnée. Il met en évidence quatre variables principales : l'attente de performance, l'attente d'effort, l'influence sociale et les conditions facilitatrices. Ces variables influencent directement l'intention d'usage et l'utilisation effective du système, avec un effet modérateur lié au genre, à l'âge, à l'expérience et au volontariat d'usage. En 2012, une extension (UTAUT2) a introduit de nouvelles variables comme la motivation hédonique, le prix et l'habitude, rendant le modèle plus complet pour analyser l'adoption des technologies grand public (Venkatesh, Thong & Xu, 2012). Toutefois, malgré sa richesse, l'UTAUT reste complexe à opérationnaliser et ne prend pas toujours en compte des dimensions pédagogiques spécifiques aux environnements numériques d'apprentissage.

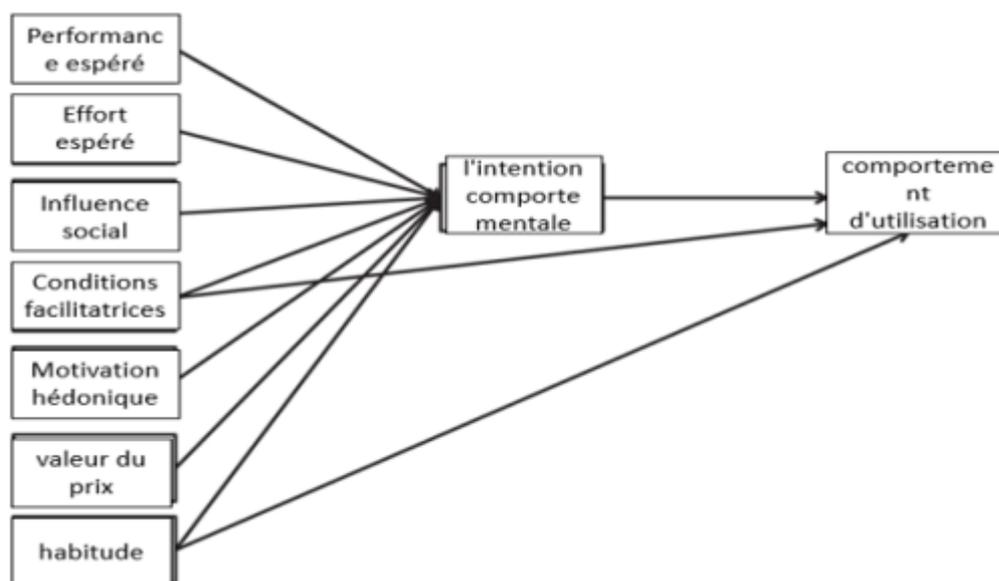
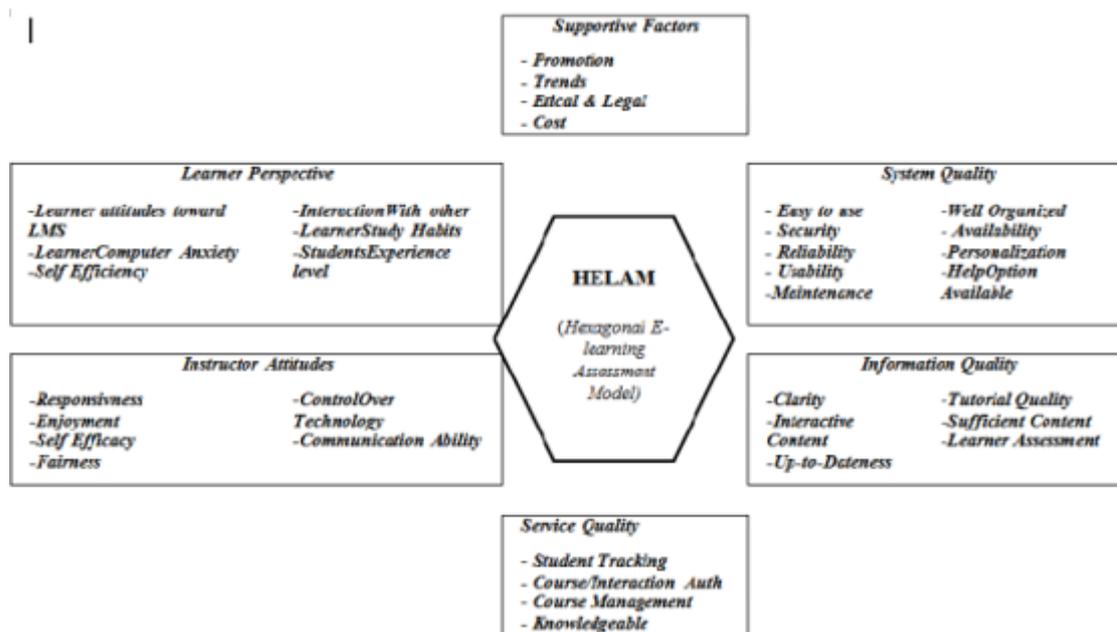


Figure 4 : schema de la théorie unifiée de l'acceptation et de l'usage des technologies (UTAUT) Venkatesh et al (2012)¹

Le modèle HELAM (Ozkan & Koseler, 2009)

Le modèle hexagonal d'évaluation de l'apprentissage en ligne (HELAM), proposé par Ozkan et Koseler (2009), a été conçu spécifiquement pour évaluer les systèmes d'e-learning. Il se distingue par son approche multidimensionnelle, intégrant six composantes principales : la qualité du système, du service et du contenu, ainsi que la perspective de l'apprenant, le soutien et l'attitude des instructeurs.

L'intérêt du modèle HELAM réside dans sa capacité à prendre en compte la complexité des environnements d'apprentissage en ligne en combinant des aspects techniques, organisationnels et pédagogiques. Il permet ainsi d'obtenir une vision globale de la qualité perçue et de la satisfaction des apprenants. Toutefois, certaines de ses dimensions doivent être adaptées en fonction du contexte d'application. Par exemple, dans des dispositifs d'autoformation, la dimension relative aux instructeurs peut perdre de sa pertinence, alors que la qualité du contenu et du service reste déterminante.



¹ Source : Venkatesh et al , 2012.

Figure 5 : schéma du modèle hexagonal (HELAM) par Ozkan et Koseler (2009)¹

Comparaison et limites

L’examen comparatif de ces modèles met en évidence des forces et des limites complémentaires. Le modèle de DeLone et McLean fournit une base solide pour évaluer le succès d’un système d’information, mais il demeure trop général pour l’enseignement à distance. Bien que la TAM offre un cadre simple et prédictif, il demeure restreint pour capturer la complexité des environnements numériques. L’UTAUT élargit la compréhension en intégrant des facteurs sociaux et contextuels, sa complexité rend son application parfois difficile. Enfin, le modèle HELAM se révèle particulièrement adapté aux plateformes d’e-learning grâce à sa multi dimensionnalité, toutefois il nécessite des ajustements pour s’adapter aux réalités locales, comme le contexte marocain.

Pertinence du modèle HELAM dans le contexte marocain

L’enseignement à distance au Maroc a connu un essor significatif à la suite de la pandémie de Covid-19, qui a accéléré la mise en œuvre de solutions numériques pour assurer la continuité pédagogique. Plusieurs initiatives institutionnelles ont été déployées, parmi lesquelles la plateforme **e-Takwine Tanmia**, destinée à accompagner les enseignants et les formateurs dans la transition vers le numérique. Dans ce contexte, la question de l’évaluation de la qualité et de l’efficacité des dispositifs s’avère essentielle pour assurer leur durabilité et leur amélioration continue.

Le modèle **HELAM** (Ozkan & Koseler, 2009), conçu spécifiquement pour évaluer les environnements d’apprentissage en ligne, se distingue par son approche multidimensionnelle. Son application au contexte marocain présente un double intérêt. D’une part, il permet de prendre en compte non seulement des aspects techniques (qualité du système et du service), mais aussi des dimensions pédagogiques et humaines (qualité du contenu, perspective de l’apprenant, soutien et attitude des instructeurs). D’autre part, il offre une structure suffisamment flexible pour être adaptée aux spécificités locales.

¹ Source : Ozkan & Koseler, 2009.

Dans le cas de la plateforme **e-Takwine Tanmia**, certaines dimensions du modèle nécessitent toutefois une adaptation. La composante liée à l'attitude des instructeurs, par exemple, se révèle moins pertinente dans un dispositif d'autoformation où l'accompagnement direct est limité. En revanche, la **qualité du contenu** (clarté, pertinence, actualisation) et la **qualité du service** (accessibilité technique, assistance en ligne) apparaissent comme des déterminants majeurs de la satisfaction des utilisateurs et de leur intention de réutilisation de la plateforme.

De plus, le contexte marocain impose la prise en compte des facteurs spécifiques tels que l'hétérogénéité des infrastructures technologiques, les inégalités d'accès aux ressources numériques et les compétences variables des utilisateurs en matière de littératie numérique. Ces éléments renforcent la nécessité d'un modèle d'évaluation adapté, capable de rendre compte de la diversité des situations et de proposer des pistes d'amélioration concrètes.

Enfin, l'intégration progressive de l'**intelligence artificielle (IA)** dans les plateformes éducatives ouvre de nouvelles perspectives. L'IA peut contribuer à la personnalisation des parcours, à l'analyse prédictive des difficultés d'apprentissage et à l'automatisation du suivi des apprenants. L'adaptation du modèle HELAM au Maroc pourrait ainsi inclure de nouveaux indicateurs liés à l'usage de l'IA, permettant de mieux mesurer l'impact de ces technologies émergentes sur la qualité de l'expérience d'apprentissage.

En somme, une fois ajusté au contexte marocain, le modèle HELAM constitue un outil pertinent et prometteur pour évaluer et améliorer les dispositifs d'enseignement à distance, tout en ouvrant la voie à des perspectives d'innovation pédagogique appuyées par l'intelligence artificielle.

Conclusion

L'examen des principaux modèles théoriques d'évaluation des systèmes d'information et d'adoption des technologies éducatives met en évidence une évolution progressive, allant des approches centrées sur l'utilité et la facilité d'utilisation (TAM) à des cadres plus complexes intégrant des facteurs sociaux et contextuels (UTAUT). Le modèle de DeLone et McLean a posé des bases pour

l'évaluation de la qualité et du succès des systèmes d'information, mais son application directe à l'enseignement à distance demeure limitée.

Quant au modèle HELAM (Ozkan & Koseler, 2009), il se distingue, en raison de sa nature multidimensionnelle, par sa pertinence pour l'analyse des environnements numériques d'apprentissage. Il offre la possibilité de croiser des dimensions techniques, pédagogiques et organisationnelles, ce qui en fait un cadre particulièrement adapté aux plateformes de formation en ligne. Toutefois, son utilisation dans le contexte marocain nécessite certaines adaptations, notamment l'exclusion partielle de la dimension liée aux instructeurs dans les dispositifs d'autoformation et l'accent mis sur la qualité du contenu et du service.

Ce travail confirme ainsi que le modèle HELAM constitue une base théorique pertinente pour évaluer les plateformes marocaines telles que **e-Takwime Tanmia**. Il met également en lumière des défis spécifiques liés au contexte national, tels que les disparités d'accès aux ressources numériques, les infrastructures techniques inégales et le besoin de renforcer les compétences numériques des utilisateurs.

Les limites de cette étude tiennent principalement au caractère exploratoire de l'analyse et au fait qu'elle s'appuie sur des modèles existants qui ne captent pas encore pleinement les évolutions technologiques récentes. À cet égard, l'intégration de **l'intelligence artificielle (IA)** dans les dispositifs éducatifs représente une perspective incontournable. L'IA pourrait enrichir les modèles d'évaluation actuels en introduisant de nouveaux indicateurs, tels que la capacité de personnalisation des parcours, la détection prédictive des difficultés ou encore l'automatisation du suivi des apprenants.

En conclusion, l'adaptation du modèle HELAM au contexte marocain constitue une démarche prometteuse pour améliorer la qualité de l'enseignement à distance. Elle ouvre la voie à de futures recherches qui devront explorer plus en profondeur l'impact de l'intelligence artificielle sur l'expérience des apprenants et sur l'efficacité des dispositifs numériques d'apprentissage.

Bibliographie et webographie :

- Davis, F. D. (1989). *Perceived usefulness, perceived ease of use, and user acceptance of information technology*. *MIS Quarterly*, 13(3), 319–340. <https://doi.org/10.2307/249008>
- DeLone, W. H., & McLean, E. R. (1992). *Information systems success: The quest for the dependent variable*. *Information Systems Research*, 3(1), 60–95. <https://doi.org/10.1287/isre.3.1.60>
- DeLone, W. H., & McLean, E. R. (2003). *The DeLone and McLean model of information systems success: A ten-year update*. *Journal of Management Information Systems*, 19(4), 9–30. <https://doi.org/10.1080/07421222.2003.11045748>
- Ozkan, S., & Koseler, R. (2009). *Multi-dimensional students' evaluation of e-learning systems in the higher education context: An empirical investigation*. *Computers & Education*, 53(4), 1285–1296. <https://doi.org/10.1016/j.compedu.2009.06.011>
- Venkatesh, V., & Davis, F. D. (2000). *A theoretical extension of the Technology Acceptance Model: Four longitudinal field studies*. *Management Science*, 46(2), 186–204. <https://doi.org/10.1287/mnsc.46.2.186.11926>
- Venkatesh, V., Morris, M. G., Davis, G. B., & Davis, F. D. (2003). *User acceptance of information technology: Toward a unified view*. *MIS Quarterly*, 27(3), 425–478. <https://doi.org/10.2307/30036540>
- Venkatesh, V., Thong, J. Y. L., & Xu, X. (2012). *Consumer acceptance and use of information technology: Extending the unified theory of acceptance and use of technology*. *MIS Quarterly*, 36(1), 157–178. <https://doi.org/10.2307/41410412>
- UNESCO. (2020). *Education: From disruption to recovery*. UNESCO. <https://www.unesco.org/en/covid-19/education-response>

Evidence-Based Teaching: A Critical Analytical Study of the Epistemological and Methodological Foundations of Research- Informed Pedagogy

Mohammed GUEROUAOUI

Educational Inspector, Salé Directorate;

Visiting Lecturer at the Higher School of Education and Training, Kenitra

Ibn Tofail University

Morocco

Abstract:

This article offers a critical analytical study of Evidence-Based Teaching (EBT) as both an epistemological framework and a methodological practice for transforming education into a science of action. It investigates how empirical rigor, methodological transparency, and reflective pedagogy can coexist in a domain shaped by human complexity and moral responsibility. Through twenty-five thematically structured sections, the study explores the concepts of validity, reliability, causal inference, and meta-analysis, while emphasizing ethical reflection, teacher agency, and policy coherence. It concludes that evidence-based education must evolve from a technocratic paradigm into a culture of inquiry, an approach that values interpretation as much as verification, and care as much as accuracy. By integrating data-driven methods with contextual and ethical intelligence, EBT emerges as a human-centered science capable of sustaining both truth and meaning in educational practice.

Keywords: Evidence-Based Teaching; Educational Research; Validity; Reliability; Causal Inference; Meta-Analysis; Reflective Practitioner; Methodological Ethics; Evidence-Informed Policy; Pedagogical Innovation

Introduction:

Over the past few decades, Evidence-Based Teaching (EBT) has become one of the most debated and transformative paradigms in educational theory and practice. Emerging from the broader Evidence-Based Practice (EBP) movement in medicine, EBT seeks to ensure that instructional decisions are guided by empirical research rather than intuition, habit, or ideology. It aspires to bridge the persistent divide between educational research and classroom reality, proposing that teaching should rest upon validated knowledge rather than subjective judgment. Yet this ambition conceals a profound epistemological and ethical question: Can education, a fundamentally human and interpretive endeavor, be governed by the same empirical logic that defines the natural sciences?

This question forms the core problem of the present study, which aims to explore how evidence-based teaching can reconcile the scientific demand for rigor with the pedagogical need for flexibility and meaning. Teaching does not unfold in controlled laboratories but in dynamic, uncertain, and morally charged spaces. Learners bring diverse experiences, emotions, and cultural backgrounds that resist reduction to variables. Thus, while EBT promises precision and accountability, it also risks oversimplifying the complexity of human learning. The challenge, then, lies in constructing an educational epistemology that values both empirical verification and interpretive understanding, uniting data with judgment, and science with care.

This article adopts a critical analytical perspective, examining the epistemological foundations, methodological frameworks, and ethical implications of EBT as a scientific and practical model. It argues that evidence-based teaching must transcend the narrow confines of statistical positivism and evolve into a dialogical paradigm where research and practice continuously inform one another. The educator is redefined not as an executor of data-driven protocols but as a reflective practitioner, a co-creator of knowledge who interprets evidence within context. Ultimately, this inquiry proposes a reimagined vision of EBT as a human science of action: empirically grounded, ethically responsible, and pedagogically adaptive, a mode of teaching that learns from evidence without becoming enslaved to it

1–Conceptual and Historical Foundations of Explicit Instruction

Evidence-Based Teaching (EBT) represents a major epistemological and methodological transformation in the field of educational sciences. It is defined as a systematic approach to teaching that integrates the best available empirical evidence with professional expertise and contextual judgment to improve learning outcomes. Unlike traditional pedagogical models grounded in intuition or experience, EBT is founded on the triad of scientific verification, methodological transparency, and explicability of results. The concept finds its roots in the broader movement of Evidence-Based Practice (EBP), which first emerged in medicine during the 1990s before being adopted in psychology, social sciences, and education. Within the educational domain, this paradigm proposes that teaching should be guided not merely by custom or ideology but by empirically validated findings derived from robust research designs such as randomized controlled trials (RCTs), quasi-experiments, and longitudinal studies.¹

However, the integration of empirical evidence into teaching practice requires a critical distinction between scientific evidence and pedagogical evidence. The former refers to quantitative findings that can be generalized across contexts, while the latter includes context-sensitive insights that emerge from reflective practice. This duality reveals that evidence is not purely objective data but also a cognitive and ethical construct shaped by the researcher's interpretation and the educator's professional judgment. Hence, evidence in education is always situated, depending on cultural, institutional, and relational variables that condition its application. Consequently, Evidence-Based Teaching should not be viewed as the mechanistic application of data, but as a reasoned, iterative process that bridges theory and practice. It embodies a form of scientific rationality specific to education, one that recognizes both the rigor of empirical inquiry and the complexity of human learning processes.²

¹ Robert E. Slavin, *Educational Psychology: Theory and Practice*, 12th ed. (Boston: Pearson Education, 2021), p. 34.

² *Ibid.*, pp. 35–36.

The cornerstone of Evidence-Based Teaching (EBT) lies in the quality of evidence (Quality of Evidence) used to inform pedagogical decisions. This quality is defined as the degree to which research findings are trustworthy, valid, and replicable across educational contexts. In the educational sciences, assessing the strength of evidence requires analyzing three main dimensions: internal validity, external validity, and transparency of the research process. Internal validity refers to the degree to which observed effects in a study can be attributed to the intervention itself rather than to extraneous variables. External validity concerns the generalizability of those findings beyond the original study setting. Methodological transparency, in turn, ensures that each stage of data collection, analysis, and interpretation is clearly documented, allowing other researchers to replicate and verify the study. Without transparency, the credibility of educational evidence remains limited, regardless of statistical sophistication.¹

High-quality evidence in education thus requires rigor in design and humility in interpretation. While quantitative methods, such as randomized controlled trials (RCTs) and quasi-experimental designs, provide strong causal inferences, they must be complemented by qualitative analyses that reveal the contextual and human dimensions of learning. Indeed, learning outcomes are influenced not only by instructional techniques but also by culture, motivation, and socio-emotional climate. Consequently, the best evidence is mixed-method evidence, integrating numerical data with interpretive insights. This hybrid model, often called methodological pluralism, allows researchers and educators to capture both the measurable and the meaningful. It transforms the teacher's role from a passive consumer of evidence into an active interpreter who translates data into meaningful classroom strategies. In this sense, the quality of evidence becomes a matter of scientific integrity and pedagogical discernment, two inseparable conditions for genuine educational progress².

¹ John W. Creswell and J. David Creswell, *Research Design: Qualitative, Quantitative, and Mixed Methods Approaches*, 5th ed. (Thousand Oaks, CA: SAGE Publications, 2018), p. 43.

² Ibid., pp. 44–45.

The methodological foundation of Evidence-Based Teaching (EBT) rests on the ability to isolate causal relationships between teaching interventions and learning outcomes. This is achieved through experimental and quasi-experimental designs, which form the backbone of empirical validation in education. An experimental design is defined as a research framework in which participants are randomly assigned to treatment and control groups in order to test the causal effect of an intervention under controlled conditions. Randomization serves as a safeguard against selection bias, ensuring that observed differences can be attributed to the intervention itself rather than pre-existing disparities. This design enables researchers to establish a high level of internal validity, making it possible to determine what works in a scientifically verifiable manner. Nevertheless, such designs are often difficult to implement in real classrooms due to ethical, logistical, and contextual constraints. The educational environment is dynamic and heterogeneous; learners cannot always be randomly allocated, and interventions rarely remain insulated from external influences.¹

In response to these constraints, researchers often rely on quasi-experimental designs, which maintain elements of control and comparison while relaxing the requirement of random assignment. These designs, such as matched groups, pre-test/post-test models, and regression-discontinuity approaches, allow researchers to approximate causal inference in naturalistic settings. While they typically yield lower internal validity than true experiments, they often possess higher ecological validity, as they reflect authentic classroom conditions. To enhance their rigor, quasi-experiments integrate statistical controls, such as propensity-score matching and multilevel modeling, which account for contextual variability among learners and institutions. In the context of Evidence-Based Teaching, both experimental and quasi-experimental frameworks are indispensable: the former provides strong causal proof, while the latter ensures that findings remain relevant and applicable to

¹ Robert E. Slavin, *Educational Research: In Pursuit of Truth and Utility* (Boston: Pearson Education, 2020), p. 57.

real educational systems. Together, they constitute the empirical architecture upon which reliable and generalizable pedagogical knowledge is built¹.

Within the framework of Evidence-Based Teaching (EBT), the concept of Effect Size serves as a pivotal indicator for evaluating the magnitude of educational interventions. It is defined as a standardized quantitative measure that estimates the strength of the relationship between an instructional variable and a learning outcome. Unlike significance tests, which merely indicate whether an effect exists, effect size measures how much of an effect there is, thus offering insight into practical importance. Common indices such as Cohen's *d*, Hedges' *g*, and Pearson's *r* translate abstract statistical results into interpretable metrics, enabling comparisons across studies. An effect size of 0.2 is typically considered small, 0.5 moderate, and 0.8 large, though these thresholds must always be interpreted contextually. In educational settings, such measures reveal not only whether a teaching method "works," but whether it produces meaningful learning gains relative to the resources and effort invested. This shift from significance to magnitude represents a movement toward quantitative realism, where decision-making is informed by the size and not merely the existence of an effect.²

However, effect size becomes truly informative only when embedded within a framework of meta-analytic synthesis, where multiple studies are aggregated to reveal consistent trends across different populations and contexts. In this sense, the Effect Size transcends individual experiments to become a comparative metric of educational efficacy. Yet, this quantification is not without limitations: small samples, publication bias, and heterogeneity among studies can distort effect-size estimates. Consequently, robust evidence requires both statistical correction methods, such as weighted averages and confidence intervals, and qualitative interpretation grounded in theory and context. The purpose of reporting effect size, therefore, is not to reduce education to numbers but to render its impacts measurable, comparable, and transparent. It represents an epistemic bridge between

¹ Ibid., pp. 58–59.

² John Hattie, *Visible Learning: A Synthesis of Over 800 Meta-Analyses Relating to Achievement* (London: Routledge, 2009), p. 19.

empirical rigor and pedagogical meaning, allowing educators and policymakers to prioritize interventions that demonstrate both significance and substance. By doing so, Evidence-Based Teaching evolves from descriptive research into a cumulative science of effective learning.¹

Applied educational research occupies an essential position in the architecture of Evidence-Based Teaching (EBT) because it functions as the intermediary between theoretical inquiry and practical implementation. It is defined as the systematic investigation of teaching interventions under authentic conditions, aiming to test, refine, and adapt evidence-based models to real classroom contexts. Unlike laboratory research, which seeks control and isolation, applied research values ecological validity, embracing the complexity of social interaction, institutional constraints, and learner diversity. It draws upon methodologies such as action research, design-based research (DBR), and formative evaluation studies. In action research, the teacher becomes both practitioner and investigator, using cycles of planning, acting, observing, and reflecting to improve pedagogical practices. Meanwhile, design-based research focuses on developing and iteratively testing educational innovations, allowing continuous feedback between empirical data and theoretical constructs. These approaches strengthen the empirical foundation of teaching by ensuring that evidence is not produced in abstraction but within the dynamics of actual learning environments.²

Moreover, field-based models highlight the principle that evidence is context-dependent. What works in one classroom may not replicate identically in another due to variations in culture, motivation, and institutional resources. Therefore, applied research emphasizes adaptive transfer rather than mechanical replication. The validity of an educational innovation is measured not by uniform results but by its capacity for contextual integration. To achieve this, researchers often employ mixed-method triangulation, combining statistical outcomes with qualitative insights from observation and interviews, ensuring that findings capture both

¹ Ibid., pp. 22–23.

² David Hopkins, *A Teacher's Guide to Classroom Research*, 5th ed. (Maidenhead: Open University Press, 2014), p. 88.

effectiveness and meaning. In this sense, applied research serves as the translational phase of the evidence cycle: it converts empirical findings into actionable knowledge that teachers can understand, test, and modify. Through this continuous loop of design, implementation, and reflection, Evidence-Based Teaching transcends its theoretical origins to become a living system of professional learning, capable of generating its own evidence through practice.¹

2-Core Principles and Pedagogical Framework:

Within the framework of Evidence-Based Teaching (EBT), the concepts of internal validity and external validity constitute two pillars of empirical rigor. Internal validity is defined as the degree to which the observed outcomes of an educational intervention can be attributed to the intervention itself rather than to confounding factors. It concerns the logic of causation: whether the relationship between cause and effect is genuine or merely apparent. Researchers ensure internal validity through strict control mechanisms, including random assignment, pre-testing, and the elimination of rival hypotheses. For instance, when a study reports improved student performance after introducing a new teaching strategy, internal validity guarantees that such improvement results from the strategy and not from variables like prior knowledge or instructor bias. Without this safeguard, conclusions remain speculative and unreliable. Hence, internal validity functions as the scientific conscience of educational experimentation, ensuring that inferences drawn from data are justified and reproducible.²

In contrast, external validity deals with the generalizability of findings, the extent to which the results obtained from one study can be applied to other settings, populations, or times. Educational research faces unique challenges in this regard, since classrooms differ by culture, socioeconomic status, institutional norms, and teacher expertise. Consequently, a pedagogical approach validated in one region may yield different results elsewhere. To enhance external validity, researchers employ replication studies, cross-cultural comparisons, and multi-site trials to test

¹ Ibid., pp. 91–92.

² Donald T. Campbell and Julian C. Stanley, *Experimental and Quasi-Experimental Designs for Research* (Boston: Houghton Mifflin, 1963), p. 40.

the robustness of findings. Yet, there is often an inevitable tension between internal and external validity: increasing control can reduce ecological realism, whereas expanding realism can weaken control. Therefore, Evidence-Based Teaching seeks a methodological equilibrium where internal precision and external relevance reinforce each other rather than conflict. This balance ensures that evidence is both scientifically sound and educationally meaningful, grounding decisions in research that is rigorous yet adaptable to the diversity of human learning contexts.¹

In the architecture of Evidence-Based Teaching (EBT), reliability serves as a fundamental guarantee of consistency and explicability in educational measurement. It is defined as the degree to which an assessment or research instrument yields stable and consistent results across time, observers, and contexts. Reliability ensures that differences in student performance or research outcomes reflect genuine variation rather than random error. Classical test theory distinguishes between several types of reliability: test-retest reliability, which measures temporal stability; inter-rater reliability, which evaluates the degree of agreement among different observers; and internal consistency, which examines coherence among items within a single instrument, often quantified by Cronbach's alpha. Each of these indicators reflects a distinct dimension of measurement stability and thus reinforces the credibility of empirical evidence in education. Without reliability, even the most sophisticated statistical analyses lose their interpretive power, as results cannot be trusted to reflect enduring or reproducible phenomena.²

Nevertheless, reliability should not be conflated with validity. A test may consistently produce the same results without necessarily measuring what it claims to measure. Thus, reliability represents a necessary but not sufficient condition for scientific truth. In the context of teaching practice, reliability extends beyond tests to include classroom observations, performance rubrics, and teacher evaluations. Ensuring reliability in these domains requires methodological transparency, standardized protocols, and continuous calibration of evaluators. Moreover,

¹ Ibid., pp. 41–42.

² Robert L. Linn and Norman E. Gronlund, *Measurement and Assessment in Teaching*, 10th ed. (Upper Saddle River, NJ: Pearson Education, 2012), p. 76.

advances in psychometrics, such as Generalizability Theory and Item Response Theory (IRT), have expanded the notion of reliability to encompass multidimensional and probabilistic perspectives on educational data. These models treat reliability not as a static property but as an evolving index sensitive to contextual variation and sample heterogeneity. Within Evidence-Based Teaching, the pursuit of reliability is thus inseparable from the quest for epistemic accountability: a commitment to producing data that can withstand scrutiny, replication, and practical application in diverse educational environments.¹

Within the evidence-based paradigm, bias represents one of the most pervasive threats to the integrity of educational evidence. Methodological bias is defined as a systematic deviation in the design, data collection, or interpretation of a study that leads to distorted or misleading conclusions. Such bias can emerge at multiple stages of the research process, from sampling errors and flawed randomization to selective outcome reporting or confirmation bias during analysis. In educational research, methodological bias is particularly insidious because classrooms are complex social systems where numerous variables interact simultaneously. Even small procedural inconsistencies, such as unequal teacher expectations or differences in implementation fidelity, can compromise internal validity. Researchers mitigate these risks through rigorous control procedures, pre-registration of studies, and transparent reporting standards such as consort and prisma guidelines. These frameworks require full disclosure of methodology, data handling, and limitations, thereby transforming transparency into a scientific safeguard against bias.²

A specific form of distortion, known as publication bias, further undermines the reliability of educational evidence. It is defined as the tendency for studies with statistically significant or positive results to be published more frequently than those with null or negative findings. This asymmetry creates an inflated perception of effectiveness, as the published literature disproportionately represents successful interventions. Meta-analyses often reveal this bias through statistical tools such as

¹ Ibid., pp. 78–79.

² David Moher et al., Preferred Reporting Items for Systematic Reviews and Meta-Analyses: The PRISMA Statement (PLoS Medicine, 2009), p. 2.

funnel plots and fail-safe N calculations, which expose gaps in the evidence base. To counteract publication bias, major journals and research repositories now encourage the registration of all trials, regardless of outcome, and promote open data initiatives to make raw datasets publicly accessible. Recognizing and correcting for bias does not weaken the authority of evidence; rather, it strengthens it by fostering epistemic honesty and methodological rigor. In Evidence-Based Teaching, the credibility of the field depends not on the absence of bias but on the systematic efforts to detect, report, and minimize it, turning transparency itself into the highest form of scientific reliability.¹

In the field of Evidence-Based Teaching (EBT), the credibility of an intervention does not depend solely on its theoretical design or statistical significance, but also on the precision with which it is implemented. This dimension is captured by the concept of implementation fidelity, defined as the degree to which an educational program, method, or intervention is delivered as originally intended by its designers. High fidelity ensures that outcomes can be confidently attributed to the intervention itself rather than to variations in execution. Researchers typically assess fidelity through multiple indicators: adherence (whether procedures follow the prescribed protocol), exposure (the amount and duration of the intervention), quality of delivery (the skill with which it is enacted), and participant responsiveness (the extent to which learners engage). Without such monitoring, the internal validity of any educational study is jeopardized, since deviations from the model may create spurious results. Implementation fidelity thus serves as the empirical bridge between research and practice, ensuring that what is tested in controlled settings is faithfully replicated in real classrooms.²

However, fidelity must always be balanced with adaptive flexibility. Strict replication without consideration of contextual variation risks transforming evidence-based models into rigid, technocratic prescriptions. Educational

¹ Ibid., pp. 6–7.

² Dane, A. V., and B. H. Schneider. “Program Integrity in Primary and Early Secondary Prevention: Are Implementation Effects out of Control?” *Clinical Psychology Review* 18, no. 1 (1998): pp 23–45.

environments differ in resources, teacher expertise, and learner diversity; thus, responsible fidelity means maintaining core components while allowing adaptation of peripheral features to local realities. This principle, often termed adaptive fidelity, recognizes that implementation is itself a creative, reflective process rather than mechanical compliance. Researchers increasingly use process evaluation and mixed-method documentation to trace how interventions evolve during enactment, thereby distinguishing between necessary adaptations and harmful deviations. In practice, effective evidence-based teaching requires that fidelity be conceptualized not as uniformity but as consistency with purpose, preserving the essential logic of an intervention while respecting the complex dynamics of authentic classrooms. In this sense, implementation fidelity embodies the methodological conscience of educational reform: it safeguards the scientific integrity of innovation without stifling the professional judgment of teachers.¹

A central challenge within Evidence-Based Teaching (EBT) concerns the contextual transfer of evidence, defined as the process by which empirically validated findings are adapted and applied to educational settings different from those in which they were originally produced. While experimental and quasi-experimental designs often yield statistically robust results, these results are not automatically transferable to new populations or cultural environments. Educational interventions are inherently situated phenomena, deeply embedded in linguistic, institutional, and socio-emotional contexts. Thus, the question is not merely "Does it work?" but rather "Under what conditions, for whom, and why does it work?" This perspective aligns with what philosophers of science call ecological validity, the extent to which research findings maintain their explanatory power when moved beyond controlled settings. Contextual transfer requires not replication in form but translation in meaning: reinterpreting evidence in light of local constraints, pedagogical traditions, and learner diversity.²

¹Ibid., pp. 38–39.

² Thomas A. Schwandt, *Evaluation Foundations Revisited: Cultivating a Life of the Mind for Practice* (Stanford, CA: Stanford University Press, 2015), p. 62.

To operationalize contextual transfer, researchers and practitioners rely on frameworks such as Design-Based Implementation Research (DBIR) and Realist Evaluation. These approaches emphasize the mechanisms through which interventions produce effects, rather than the mere outcomes themselves. In DBIR, teachers, researchers, and policymakers collaborate to co-design adaptations that preserve the core principles of an intervention while tailoring its components to the local ecosystem. Similarly, Realist Evaluation asks: "What works, for whom, in what circumstances, and through what mechanisms?", an inquiry that foregrounds the interplay between evidence and context. This dynamic understanding of transfer transforms EBT from a static model into a living epistemology, capable of evolving with educational realities. In this light, evidence is no longer viewed as a universal prescription but as context-sensitive knowledge requiring interpretive intelligence. The ultimate test of evidence, therefore, lies not in its ability to be repeated identically but in its capacity to remain meaningful across diversity, a principle that redefines generalization as adaptive understanding rather than mechanical duplication.¹

3-Cognitive and Linguistic Dimensions:

At the heart of Evidence-Based Teaching (EBT) lies the challenge of establishing causal inference, defined as the process of determining whether and how a specific educational intervention directly produces an observed effect. Causal inference is more than a statistical operation; it represents the epistemological foundation upon which the credibility of evidence rests. In education, identifying causality is notoriously difficult, given the multitude of interacting variables, social, cognitive, emotional, and institutional, that shape learning outcomes. Randomized Controlled Trials (RCTs) are often celebrated as the "gold standard" for causal identification, since they minimize confounding variables through random assignment. However, in complex social environments such as classrooms, pure randomization is rarely attainable or ethically acceptable. Consequently, researchers have turned to alternative frameworks, counterfactual reasoning, instrumental

¹ Ibid., pp. 64-65.

variables, and causal modeling (SEM), to approximate the logic of experimentation under real-world conditions.¹

Beyond the technical realm, causal inference in education carries profound philosophical implications. It requires distinguishing between causation, which implies a generative mechanism, and correlation, which merely indicates association. For instance, the observed relationship between teacher feedback and student achievement may reflect deeper mediating factors such as motivation or classroom climate. To move from correlation to causation, researchers construct causal diagrams that model the directionality and interaction of variables. Methods such as propensity score matching and regression discontinuity designs allow for statistical control of pre-existing differences, thereby reinforcing the credibility of inferences. Yet, causal explanation in education must remain humble, recognizing that human learning is not reducible to mechanistic determinism. Instead, causal inference in EBT aspires to a form of conditional explanation: identifying not absolute laws but probabilistic regularities grounded in empirical patterns. This nuanced view transforms causality from a fixed link between variables into a dynamic relationship between evidence, context, and interpretation, a hallmark of mature educational science.²

The evolution of Evidence-Based Teaching (EBT) has increasingly embraced Bayesian inference as a flexible and transparent approach to reasoning under uncertainty. Bayesian inference is defined as a statistical and epistemological framework that updates the probability of a hypothesis in light of new evidence. Unlike traditional frequentist approaches, which rely solely on fixed samples and significance tests, the Bayesian paradigm views knowledge as dynamic, continuously refined as new data accumulate. This iterative process is grounded in Bayes' theorem, which expresses the posterior probability of a hypothesis as a function of its prior probability and the likelihood of the observed data. In educational research, this means that earlier findings, such as previous studies, expert

¹ Judea Pearl and Dana Mackenzie, *The Book of Why: The New Science of Cause and Effect* (New York: Basic Books, 2018), p. 73.

² *Ibid.*, pp. 75–76.

consensus, or contextual information, can be formally integrated into new analyses. Consequently, Bayesian models do not treat evidence as isolated but as cumulative and conditional, evolving with the field's growing knowledge base.¹

In practice, Bayesian inference enables educators and researchers to make more nuanced decisions about teaching interventions, especially in complex or data-scarce environments. For example, a school evaluating the effectiveness of a new literacy program can begin with an informed prior (based on earlier research) and update its beliefs as classroom data become available. This continuous updating reflects the adaptive nature of educational systems, where evidence is rarely absolute and often shaped by context. Furthermore, Bayesian methods produce credible intervals instead of rigid confidence intervals, offering a probabilistic interpretation that is more intuitive for decision-making. Beyond statistics, Bayesian reasoning embodies an epistemic virtue central to EBT: intellectual humility. It acknowledges that certainty in education is provisional and that learning, both for students and systems, is an ongoing process of evidence revision. Thus, Bayesian inference represents more than a method; it is an ethic of inquiry that transforms uncertainty from a limitation into a source of growth and refinement in educational knowledge.²

In the epistemology of Evidence-Based Teaching (EBT), the concept of meta-analysis represents one of the most powerful tools for synthesizing and interpreting the growing body of educational research. Meta-analysis is defined as a statistical method that aggregates the quantitative results of multiple independent studies addressing the same question in order to estimate an overall effect size and identify patterns across research contexts. This approach transcends the limitations of single experiments by combining data from varied sources, thereby enhancing statistical power and precision. It enables educators and policymakers to move beyond anecdotal evidence and base decisions on a collective understanding of "what works" across diverse educational environments. By weighting individual studies according

¹ Gelman, Andrew, and Jennifer Hill. *Data Analysis Using Regression and Multilevel/Hierarchical Models*. (Cambridge: Cambridge University Press, 2007), p. 112.

² *Ibid.*, pp. 115–116.

to their sample size and methodological quality, meta-analysis constructs a hierarchy of evidence, where conclusions rest not on isolated findings but on the cumulative strength of empirical data.¹

However, the practice of meta-analysis in education faces its own methodological and interpretive challenges. Differences in study design, measurement instruments, and participant demographics can introduce heterogeneity, complicating direct comparisons. Statistical techniques such as random-effects models, subgroup analyses, and meta-regression help account for this variability, ensuring that aggregated results remain representative. Yet, meta-analysis must also be understood as an interpretive act, not merely a mechanical computation. The process of selecting, coding, and weighting studies involves judgment and theoretical framing, making transparency in methodology essential. Moreover, the accumulation of evidence is never neutral, it reflects the research community's collective priorities, publication norms, and epistemic values. Thus, meta-analysis embodies both the promise and the peril of evidence accumulation: it can consolidate scientific understanding or, if misapplied, amplify biases embedded in the literature. For Evidence-Based Teaching, its greatest contribution lies in transforming dispersed empirical findings into a coherent map of educational effectiveness, while reminding researchers that synthesis itself demands as much rigor as experimentation.²

Within the framework of Evidence-Based Teaching (EBT), systematic reviews function as the intellectual scaffolding upon which reliable educational knowledge is built. A systematic review is defined as a methodologically rigorous synthesis of existing studies addressing a specific research question, conducted according to transparent, replicable, and pre-specified procedures. Unlike narrative reviews, which are selective and interpretive, systematic reviews follow structured protocols such as prisma or Cochrane guidelines, ensuring that inclusion criteria, search strategies, and data extraction processes are explicitly documented. This level of

¹ Borenstein, Michael, Larry V. Hedges, Julian P. T. Higgins, and Hannah R. Rothstein. Introduction to Meta-Analysis. (Chichester: Wiley, 2009), p. 27.

² Ibid., pp. 33–34.

transparency minimizes bias and maximizes reproducibility, enabling the review itself to serve as an empirical contribution rather than a mere commentary. The systematic review thereby becomes a meta-research tool, a way of studying research itself, to assess the consistency, scope, and methodological soundness of evidence in education.¹

In the context of pedagogy, systematic reviews have revolutionized the way educational reforms are conceived and implemented. They allow policymakers and practitioners to discern which interventions demonstrate robust, replicable success and which rest on weak or inconsistent evidence. For example, large-scale reviews conducted by organizations such as the Education Endowment Foundation (EEF) or the What Works Clearinghouse (WWC) have informed curriculum design, literacy strategies, and teacher training programs across multiple educational systems. Yet, systematic reviewing is not a purely mechanical process, it involves critical interpretation and contextual judgment. The choice of inclusion criteria, the coding of study variables, and the synthesis of diverse methodologies all demand epistemic reflexivity. Thus, the systematic review embodies a dual nature: it is both a technical process and an ethical responsibility to ensure that accumulated evidence reflects not only methodological rigor but also educational relevance. In this sense, systematic reviews serve as the moral compass of evidence-based education, guiding the field toward transparency, accountability, and cumulative understanding.²

The progression of Evidence-Based Teaching (EBT) depends on a process known as evidence accumulation, defined as the systematic integration of empirical findings across time, contexts, and methodologies in order to construct coherent and generalizable knowledge about teaching and learning. Unlike isolated studies, which offer only snapshots of educational phenomena, accumulated evidence builds a longitudinal epistemic narrative, a dynamic synthesis that connects past research, current experimentation, and future inquiry. This accumulation transforms education from a collection of fragmented interventions into a cumulative science

¹ Gough, David, Sandy Oliver, and James Thomas. *An Introduction to Systematic Reviews*. 3rd ed. (London: SAGE Publications, 2021), p. 49.

² *Ibid.*, pp. 52–53.

characterized by theoretical depth and methodological continuity. However, the process demands two essential conditions: consistency of measurement and transparency of reporting. Without these, the field risks what philosophers of science call "epistemic fragmentation," where disconnected findings proliferate without convergence or reproducibility. The aim of accumulation, therefore, is not mere quantity but coherence, the construction of an integrated understanding that aligns empirical results with pedagogical meaning.¹

In educational research, evidence accumulation often takes the form of longitudinal meta-synthesis, cross-context replication, and living systematic reviews. These approaches ensure that educational evidence evolves alongside pedagogical practice, adapting to new data while maintaining a stable theoretical framework. Furthermore, accumulation requires a critical dialogue among different research traditions, quantitative, qualitative, and mixed-methods, so that evidence becomes polyphonic rather than monolithic. Through this dialogue, Evidence-Based Teaching transcends the notion of static proof and embraces an evolving model of probabilistic confirmation, in which certainty increases through repeated verification and contextual adaptation. This epistemic maturity marks a shift from "what works" to "why and when it works." Hence, evidence accumulation is not only a methodological necessity but a moral and intellectual commitment to continuity, reflection, and renewal in educational inquiry. It establishes an ecology of evidence, where the reliability of each finding is strengthened through its relationship to others, forming a cumulative web of pedagogical understanding.²

4-Ethical and Inclusive Perspectives:

In the epistemic evolution of Evidence-Based Teaching (EBT), knowledge integration emerges as a central principle ensuring that evidence does not remain compartmentalized within narrow research silos. It is defined as the systematic synthesis of insights, methods, and theoretical frameworks drawn from diverse

¹ Cooper, Harris, Larry V. Hedges, and Jeffrey C. Valentine. *The Handbook of Research Synthesis and Meta-Analysis*. 3rd ed. (New York: Russell Sage Foundation, 2019), p. 61.

² *Ibid.*, pp. 64-65.

disciplines in order to create a coherent understanding of teaching and learning processes. This integrative orientation recognizes that no single methodological lens, be it psychological, sociological, or cognitive, can fully capture the multidimensional reality of education. Instead, integration requires constructing epistemic bridges that connect the micro-level of classroom practice to the macro-level of policy and cultural systems. Within this perspective, educational evidence becomes an interdisciplinary nexus rather than a closed dataset. It gains explanatory depth by combining causal models from psychology, ecological frameworks from sociology, and interpretive paradigms from anthropology, forming a network of mutually reinforcing perspectives.¹

Yet, the pursuit of integration presents both methodological and philosophical challenges. Methodologically, it requires the reconciliation of different evidence standards, quantitative precision versus qualitative meaning, generalizability versus contextual specificity. Philosophically, it demands an epistemology of complementarity, where distinct forms of knowing coexist without hierarchical subordination. This is achieved through triangulation, a process of cross-validating findings by examining the same phenomenon through multiple methodologies. For example, the quantitative measurement of a teaching intervention's effect size may be integrated with qualitative narratives of student experience to yield a richer understanding of its impact. Integration thus transforms evidence from isolated fragments into relational intelligence, a living system of knowledge that evolves through interaction and reflection. In this light, Evidence-Based Teaching becomes not a fixed doctrine but a transdisciplinary conversation between sciences and practices, bridging the rigor of proof with the meaning of human learning. The integrity of educational knowledge, therefore, rests not on the uniformity of evidence but on the dialogical coherence among its many voices.²

The credibility of Evidence-Based Teaching (EBT) depends on the capacity of researchers and practitioners to reconcile the often divergent paradigms of

¹ Biesta, Gert. *Good Education in an Age of Measurement: Ethics, Politics, Democracy*. (Boulder, CO: Paradigm Publishers, 2010), p. 87.

² *Ibid.*, pp. 90–91.

quantitative and qualitative inquiry. This intersection, sometimes called methodological complementarity, is defined as the deliberate integration of numerical precision and interpretive depth to capture both the measurable and the meaningful dimensions of educational reality. Quantitative research, with its statistical rigor and causal inference, allows for the identification of patterns and generalizable effects. In contrast, qualitative research, rooted in phenomenology, ethnography, and grounded theory, uncovers the lived experiences behind those patterns, revealing how learners and teachers construct meaning within specific contexts. The methodological intersection between the two is not a compromise but a synergy, creating a fuller, multidimensional understanding of how teaching interventions function in complex educational ecosystems.¹

In practice, this integration is operationalized through mixed-methods designs, such as sequential explanatory, convergent parallel, or embedded designs. These frameworks allow data from one paradigm to inform, validate, or expand the other, for example, using qualitative interviews to interpret quantitative test outcomes or applying surveys to generalize ethnographic insights. The result is an epistemic balance: numbers acquire meaning through narrative, and narratives gain robustness through measurement. This methodological synthesis also reflects an ethical stance within EBT, recognizing that human learning cannot be fully reduced to metrics. Rather, it must be understood as an interplay between statistical tendencies and personal transformations. By weaving together data and dialogue, Evidence-Based Teaching evolves from a science of prediction into a science of understanding. Thus, the methodological intersection represents more than a technical innovation; it signifies a philosophical reconciliation between objectivity and subjectivity, between the quest for general truth and the respect for individual experience.²

In the methodological synthesis underpinning Evidence-Based Teaching (EBT), the concept of effect size acquires renewed significance when examined through the dual lens of quantitative and qualitative integration. Traditionally, effect size

¹ Creswell, John W., and Vicki L. Plano Clark. *Designing and Conducting Mixed Methods Research*. 3rd ed. (Thousand Oaks, CA: SAGE Publications, 2018), p. 104.

² *Ibid.*, pp. 107–108.

denotes the magnitude of an intervention's impact, expressed through statistical indices such as Cohen's *d*, Hedges' *g*, or odds ratios. However, when situated within mixed-method frameworks, it becomes not merely a numerical summary but a bridge connecting measurement with meaning. It quantifies how much learning changes, while qualitative inquiry reveals why and how that change occurs. In this respect, the effect size serves as a "translation device," converting empirical evidence into pedagogical insight. Its interpretation is therefore contingent upon contextual understanding, what counts as a "large" or "small" effect depends on the population, subject matter, and educational goals involved. Consequently, in an integrated research design, the size of the effect is less an end in itself than a starting point for interpretive reflection.¹

Moreover, the qualitative dimension of effect size invites a reconsideration of its epistemological role. For instance, a statistically modest intervention, say, an effect size of 0.3, might represent a profound change in under-resourced or marginalized learning environments. Conversely, a high numerical effect might mask superficial improvements that fail to sustain over time. To address such nuances, contemporary EBT employs meta-inferential analysis, wherein effect sizes are reinterpreted through qualitative feedback loops involving teacher interviews, learner narratives, and classroom observations. This recursive dialogue between data and experience produces what can be termed interpretive validity, a form of truth grounded in both empirical rigor and human meaning. Thus, effect size, once seen as a static indicator, becomes a dynamic epistemic mediator linking the measurable and the experiential. In the broader logic of Evidence-Based Teaching, it reminds us that genuine evidence is never just about magnitude but about significance, ethical, cognitive, and transformative.²

Within the empirical framework of Evidence-Based Teaching (EBT), multilevel causal analysis represents an essential advancement in understanding how educational interventions operate across nested contexts, students within

¹ Hattie, John, and Gregory C. R. Yates. *Visible Learning and the Science of How We Learn*. (London: Routledge, 2013), p. 121.

² *Ibid.*, pp. 123–124.

classrooms, classrooms within schools, and schools within educational systems. It is defined as a statistical and conceptual approach that estimates causal relationships at different hierarchical levels while accounting for interdependencies among those levels. Unlike traditional single-level analyses, which treat all observations as independent, multilevel models recognize that learning outcomes are shaped by both individual characteristics (e.g., motivation, prior knowledge) and contextual factors (e.g., teacher expertise, institutional resources). By partitioning variance into within-group and between-group components, this framework isolates the specific influence of teaching interventions while preserving ecological validity. In essence, multilevel causal analysis reveals that causation in education is rarely linear; it is contextually distributed across overlapping systems of interaction.¹

Methodologically, this approach employs techniques such as Hierarchical Linear Modeling (HLM) or Multilevel Structural Equation Modeling (MSEM), allowing researchers to capture the complexity of educational causality. For instance, an instructional method may show minimal effect at the individual level but a substantial one at the classroom level when collective dynamics, peer learning, social cohesion, or classroom climate, are accounted for. These models also help to identify cross-level interactions, showing how institutional variables (like teacher training quality) moderate the impact of individual interventions. Philosophically, multilevel analysis aligns with a systemic epistemology: it dissolves the false dichotomy between micro and macro, individual and collective, quantitative and qualitative. It portrays education as a web of nested causalities where each layer shapes, constrains, and enables the others. Thus, Evidence-Based Teaching, when informed by multilevel analysis, transcends reductionism and attains a holistic causal understanding, one that reflects the relational, dynamic, and emergent nature of real educational change.²

In the epistemological expansion of Evidence-Based Teaching (EBT), contextual causal reasoning has emerged as a necessary corrective to overly

¹ Raudenbush, Stephen W., and Anthony S. Bryk. *Hierarchical Linear Models: Applications and Data Analysis Methods*. 3rd ed. (Thousand Oaks, CA: SAGE Publications, 2021), p. 142.

² *Ibid.*, pp. 146–147.

mechanistic understandings of cause and effect. It is defined as the interpretive process through which researchers and practitioners explain causal relations in education by considering the influence of contextual, cultural, and relational variables that condition how and why effects occur. Unlike traditional causal reasoning, which isolates variables under controlled conditions, contextual reasoning emphasizes mechanisms within contexts: it seeks to uncover how specific configurations of people, practices, and environments give rise to observable learning outcomes. This perspective, rooted in the Realist Evaluation approach, shifts the causal question from "Does it work?" to "What works, for whom, in what circumstances, and through which mechanisms?" In doing so, it acknowledges that causality in education is not a universal law but a contingent regularity that emerges through interaction and meaning.¹

Contextual causal reasoning thus transforms the researcher into a theoretical interpreter rather than a mere observer of data. It relies on mechanism-based explanations, where causes are understood as generative processes rather than isolated variables. For example, the success of a collaborative learning intervention may depend not solely on group size or instructional design but on subtler mechanisms such as trust, dialogue, and cognitive interdependence among students. To model these dynamics, researchers combine qualitative process tracing with quantitative modeling, constructing layered narratives that reveal the interplay between cause and context. This synthesis produces what can be called causal pluralism, an acknowledgment that different causal paths may lead to the same educational outcome, depending on situational configurations. In this sense, Evidence-Based Teaching evolves into a contextually grounded science, where understanding replaces prediction as the ultimate epistemic goal. The emphasis moves from discovering general laws to articulating transferable insights, those that remain faithful to human variability while maintaining empirical rigor.²

¹ Pawson, Ray, and Nick Tilley. *Realistic Evaluation*. (London: SAGE Publications, 1997), p. 71.

² *Ibid.*, pp. 73–74.

5–Implementation, Policy, and Future Perspectives:

As Evidence-Based Teaching (EBT) matures into a global framework for educational practice, questions of methodological ethics become increasingly central to its legitimacy and sustainability. Methodological ethics refers to the moral principles governing the design, implementation, and dissemination of educational research and evidence-based interventions. It requires that the pursuit of knowledge be guided not only by rigor and precision but also by respect for human dignity, equity, and autonomy. In the classroom context, this translates into the ethical imperative that students should never be treated merely as data points or experimental subjects. The principle of informed consent, the right to withdraw, and the protection of learner privacy are not bureaucratic constraints but constitutive dimensions of ethical science. Moreover, transparency in data handling and honest reporting of findings, whether positive, null, or negative, form the moral backbone of credible evidence. By ensuring that methods respect participants and contexts, EBT reaffirms that evidence in education is inseparable from values; its truth must always be accompanied by justice.¹

Beyond procedural ethics, methodological ethics in education demands epistemic humility, an awareness of the limits of one's evidence and the situated nature of all knowledge. Researchers and practitioners alike must resist the technocratic temptation to impose universal "best practices" without considering local cultural and moral frameworks. Ethical evidence acknowledges difference and dialogue: it treats teachers as co-constructors of knowledge, not passive implementers of external mandates. This ethos gives rise to the notion of pedagogical integrity, where research serves the learner's flourishing rather than institutional control. The ethical teacher-researcher thus embodies a dual accountability, to scientific standards and to the moral community of education. By aligning truth-seeking with care, Evidence-Based Teaching transcends its statistical roots and becomes an ethical enterprise, a practice of responsibility toward the

¹ Noddings, Nel. *The Ethics of Care: A Personal, Political, and Global Approach*. (Berkeley: University of California Press, 2013), p. 54.

human beings whose lives it seeks to improve. As such, methodological ethics transforms evidence from a tool of measurement into a covenant of trust between research, practice, and humanity.¹

In the practical realization of Evidence-Based Teaching (EBT), the reflective practitioner occupies a central epistemic and moral role. Defined by Donald Schön, this concept refers to the teacher or educator who actively interprets, questions, and reconstructs their own practice through continuous reflection on experience and evidence. Rather than treating research findings as fixed prescriptions, the reflective practitioner engages in a process of situated inquiry, asking not "What should I apply?" but "How does this evidence illuminate my unique teaching context?" This reflective stance transforms the classroom into a living laboratory where evidence is tested, adapted, and reinterpreted through action. Teachers thereby become co-researchers, contributing to the evolution of educational knowledge rather than merely consuming it. Reflection, both in action (during teaching) and on action (afterward), thus becomes the mechanism by which abstract evidence is translated into practical wisdom (phronesis), bridging the gap between theory and lived pedagogy.²

The reflective practitioner embodies a form of practical epistemology, a mode of knowing grounded in dialogue, judgment, and moral awareness. Through reflective cycles of observation, experimentation, and feedback, the teacher does not simply implement external findings but constructs localized evidence relevant to their learners. This recursive process produces what might be termed "micro-evidence": insights emerging from practice that complement macro-level research. Furthermore, reflection nurtures professional autonomy, enabling teachers to resist the standardization pressures often associated with evidence-based reforms. In this sense, the reflective educator represents the ethical conscience of EBT, ensuring that evidence serves the learner, not bureaucracy. The true success of evidence-based education, therefore, depends not on compliance but on interpretive agency.

¹ Ibid., pp. 56–57.

² Schön, Donald A. *The Reflective Practitioner: How Professionals Think in Action*. (New York: Basic Books, 1983), p. 49.

The reflective practitioner stands as both critic and custodian of evidence, translating data into humane, context-sensitive action. Through reflection, teaching itself becomes a form of inquiry, an ever-evolving dialogue between evidence and experience that sustains the moral and intellectual vitality of education.¹

Within the systemic dimension of Evidence-Based Teaching (EBT), evidence-based educational leadership plays a decisive role in ensuring that evidence informs not only classroom practice but also institutional vision and governance. It is defined as the capacity of educational leaders, principals, coordinators, and policymakers, to make informed decisions by integrating empirical data, professional expertise, and community values into coherent strategies for school improvement. This model departs from managerial or bureaucratic paradigms that rely on intuition or tradition; instead, it envisions leadership as an epistemic practice rooted in inquiry, reflection, and accountability. The evidence-based leader fosters a culture where data become dialogical rather than disciplinary tools, means for collective learning rather than surveillance. In such a setting, decision-making is guided by triangulation: combining quantitative performance indicators (such as assessment results) with qualitative insights (such as teacher feedback or student voice). The goal is not control but capacity building: transforming schools into learning organizations governed by transparency and shared inquiry.²

Ethically, evidence-based leadership embodies a form of distributed intelligence. Rather than monopolizing authority, the leader acts as a facilitator of evidence interpretation across the educational community. Teachers, students, and parents participate in co-constructing meaning from data, thereby democratizing the epistemic process. This participatory governance reinforces institutional resilience, enabling schools to adapt continuously to changing social, technological, and pedagogical demands. Moreover, evidence-based leadership integrates accountability with care, balancing the pursuit of measurable improvement with

¹ Ibid., pp. 52–53.

² Leithwood, Kenneth, and Karen Seashore Louis. *Linking Leadership to Student Learning*. (San Francisco: Jossey-Bass, 2012), p. 88.

the preservation of human dignity. It recognizes that data must serve people, not the reverse. Thus, the educational leader becomes not a manager of performance but a steward of meaning, a guardian ensuring that knowledge generation, ethical integrity, and institutional purpose remain aligned. Within EBT, leadership ceases to be an administrative function and becomes a transformative pedagogy in itself: a collective practice of reasoning together toward more just, effective, and reflective educational systems.¹

At the macro level of Evidence-Based Teaching (EBT), evidence-informed educational policy constitutes the bridge between research and governance. It is defined as the systematic use of high-quality empirical evidence to design, implement, and evaluate educational reforms and policies that promote equity, efficiency, and continuous improvement. Unlike technocratic approaches that impose standardized solutions from above, evidence-informed policy emphasizes contextual intelligence, recognizing that the validity of an intervention depends on its alignment with cultural, institutional, and socioeconomic realities. The goal is not to replace professional judgment with data, but to enhance judgment through data. Policymakers in this framework act as mediators between the world of research and the realities of practice, ensuring that public decisions reflect both scientific insight and democratic legitimacy. This vision redefines policy not as a top-down directive but as an iterative learning system, a form of collective reasoning guided by evidence and sustained by transparency.²

However, the institutionalization of evidence in policy raises deeper philosophical questions about the ethos of governance. When evidence becomes a public good, it must adhere to the principles of accessibility, pluralism, and accountability. Policies informed by evidence must not only demonstrate efficiency but also embody justice: they must serve the needs of marginalized learners and ensure fair distribution of educational opportunities. To achieve this, governments and research institutions increasingly adopt open-data platforms, evidence

¹ Ibid., pp. 90–91.

² Nutley, Sandra M., Isabel Walter, and Huw T.O. Davies. *Using Evidence: How Research Can Inform Public Services*. (Bristol: Policy Press, 2007), p. 101.

clearinghouses, and participatory evaluation mechanisms that invite teachers, parents, and civil society into the policy conversation. In this way, evidence-informed policy becomes a democratic practice, a public dialogue grounded in verifiable truth rather than political rhetoric. Thus, within EBT, policymaking itself transforms into a pedagogical act: the state learns from its citizens, research learns from practice, and governance becomes an exercise in shared inquiry. Evidence thereby transcends its instrumental role to embody a public ethos of knowledge, a moral commitment to reason, equity, and collective enlightenment.¹

The future of Evidence-Based Teaching (EBT) lies in its capacity to evolve from a methodology into a culture of inquiry, a living system that continuously integrates innovation, ethics, and human understanding. The coming decades will likely witness a shift from static evidence models toward adaptive evidence ecosystems, in which data, reflection, and collaboration form a dynamic feedback loop. Emerging technologies such as learning analytics, natural language processing, and adaptive assessment systems will enable unprecedented precision in capturing learning processes. Yet, the true frontier will not be technological but epistemological: redefining what counts as "evidence" in light of human complexity. Rather than privileging quantitative supremacy, the future EBT will emphasize contextual validity and interpretive intelligence, recognizing that educational knowledge must remain sensitive to diversity, uncertainty, and moral responsibility. In this vision, evidence ceases to be a static artifact and becomes a living dialogue among researchers, teachers, learners, and communities, a co-creation of meaning grounded in trust and transparency.²

The maturation of Evidence-Based Education also demands a global and intercultural expansion. Educational systems worldwide differ in values, resources, and epistemic traditions; therefore, the next evolution of EBT must embrace plural epistemologies, acknowledging indigenous, experiential, and non-Western ways of knowing as legitimate forms of evidence. This pluralism will transform evidence-

¹ Ibid., pp. 104–105.

² Hargreaves, Andy, and Dennis Shirley. *The Fourth Way: The Inspiring Future for Educational Change*. (Thousand Oaks, CA: Corwin Press, 2009), p. 176.

based practice into evidence-responsive education, where research serves not uniformity but equity. Moreover, the ethical imperatives of sustainability, social justice, and digital citizenship will redefine what it means for an intervention to work. The future of EBT thus lies in cultivating epistemic sustainability: ensuring that educational knowledge grows responsibly, inclusively, and reflexively. In this renewed paradigm, teaching becomes a global act of stewardship, guided by data, enlightened by ethics, and sustained by humanity. Evidence-Based Teaching, reimagined in this way, is not merely a scientific movement but a moral horizon: a shared commitment to learning as a lifelong, collective pursuit of truth and care¹.

Conclusion:

The exploration of Evidence-Based Teaching (EBT) throughout this study reveals that the quest for rigor in education must never come at the expense of meaning, ethics, or humanity. While the paradigm of evidence has transformed teaching into a more accountable and research-informed practice, its true value lies not in the accumulation of data but in the cultivation of intelligent discernment. Evidence, in this sense, is not an end but a process, a living dialogue between theory and experience, between the universal and the particular. The challenge of EBT, therefore, is not to replicate the methods of the natural sciences, but to reimagine what science means in the human context: a disciplined form of inquiry that remains sensitive to complexity, difference, and moral purpose.

The findings of this work affirm that effective teaching cannot be reduced to formulas, statistical models, or decontextualized best practices. Rather, it emerges from the interaction of reliable research, reflective judgment, and the lived realities of learners. The teacher, as a reflective practitioner, transforms evidence into pedagogical wisdom, an active, adaptive form of knowledge responsive to context and guided by care. Likewise, educational leadership and policymaking must ensure that evidence serves equity and dialogue, not standardization or control.

Looking ahead, the future of evidence-based education depends on embracing epistemic pluralism, a recognition that empirical, interpretive, and ethical forms of

¹ Ibid., pp. 178–179.

knowing can and must coexist. Such pluralism transforms EBT from a technical framework into a culture of inquiry that values collaboration over compliance, reflection over prescription, and understanding over mere measurement. In this renewed vision, Evidence-Based Teaching becomes not merely a method of improving outcomes but a moral project, a commitment to uniting truth with care, and science with humanity.

Bibliography:

- Borenstein, Michael, Larry V. Hedges, Julian P. T. Higgins, and Hannah R. Rothstein. *Introduction to Meta-Analysis*. Chichester: Wiley, 2009.
- Biesta, Gert. *Good Education in an Age of Measurement: Ethics, Politics, Democracy*. Boulder, CO: Paradigm Publishers, 2010.
- Campbell, Donald T., and Julian C. Stanley. *Experimental and Quasi-Experimental Designs for Research*. Boston: Houghton Mifflin, 1963.
- Cooper, Harris, Larry V. Hedges, and Jeffrey C. Valentine. *The Handbook of Research Synthesis and Meta-Analysis*. 3rd ed. New York: Russell Sage Foundation, 2019.
- Creswell, John W., and J. David Creswell. *Research Design: Qualitative, Quantitative, and Mixed Methods Approaches*. 5th ed. Thousand Oaks, CA: SAGE Publications, 2018.
- Creswell, John W., and Vicki L. Plano Clark. *Designing and Conducting Mixed Methods Research*. 3rd ed. Thousand Oaks, CA: SAGE Publications, 2018.
- Dane, A. V., and B. H. Schneider. "Program Integrity in Primary and Early Secondary Prevention: Are Implementation Effects out of Control?" *Clinical Psychology Review* 18, no. 1 (1998): 23–45.
- Gelman, Andrew, and Jennifer Hill. *Data Analysis Using Regression and Multilevel/Hierarchical Models*. Cambridge: Cambridge University Press, 2007.
- Gough, David, Sandy Oliver, and James Thomas. *An Introduction to Systematic Reviews*. 3rd ed. London: SAGE Publications, 2021.
- Hargreaves, Andy, and Dennis Shirley. *The Fourth Way: The Inspiring Future for Educational Change*. Thousand Oaks, CA: Corwin Press, 2009.
- Hattie, John. *Visible Learning: A Synthesis of Over 800 Meta-Analyses Relating to Achievement*. London: Routledge, 2009.
- Hattie, John, and Gregory C. R. Yates. *Visible Learning and the Science of How We Learn*. London: Routledge, 2013.
- Hopkins, David. *A Teacher's Guide to Classroom Research*. 5th ed. Maidenhead: Open University Press, 2014.

- Leithwood, Kenneth, and Karen Seashore Louis. *Linking Leadership to Student Learning*. San Francisco: Jossey-Bass, 2012.
- Linn, Robert L., and Norman E. Gronlund. *Measurement and Assessment in Teaching*. 10th ed. Upper Saddle River, NJ: Pearson Education, 2012.
- Moher, David, et al. "Preferred Reporting Items for Systematic Reviews and Meta-Analyses: The PRISMA Statement." *PLoS Medicine* 6, no. 7 (2009): 1–6.
- Noddings, Nel. *The Ethics of Care: A Personal, Political, and Global Approach*. Berkeley: University of California Press, 2013.
- Nutley, Sandra M., Isabel Walter, and Huw T. O. Davies. *Using Evidence: How Research Can Inform Public Services*. Bristol: Policy Press, 2007.
- Pawson, Ray, and Nick Tilley. *Realistic Evaluation*. London: SAGE Publications, 1997.
- Pearl, Judea, and Dana Mackenzie. *The Book of Why: The New Science of Cause and Effect*. New York: Basic Books, 2018.
- Raudenbush, Stephen W., and Anthony S. Bryk. *Hierarchical Linear Models: Applications and Data Analysis Methods*. 3rd ed. Thousand Oaks, CA: SAGE Publications, 2021.
- Schön, Donald A. *The Reflective Practitioner: How Professionals Think in Action*. New York: Basic Books, 1983.
- Schwandt, Thomas A. *Evaluation Foundations Revisited: Cultivating a Life of the Mind for Practice*. Stanford, CA: Stanford University Press, 2015.
- Slavin, Robert E. *Educational Psychology: Theory and Practice*. 12th ed. Boston: Pearson Education, 2021.

Les groupements territoriaux de santé : un instrument de la territorialisation des politiques de santé au Maroc

Dr. Rachid KHAY

Docteur en Droit Public et Sciences Politiques
Université Mohamed, FSJES Agdal, Rabat
Maroc

Résumé :

Ce texte traite des réformes du système de santé au Maroc, particulièrement par l'instauration des groupements territoriaux de santé (GST) qui sont des structures considérées comme une réponse à la territorialisation de la politique sanitaire. La mise en place de ces organisations pour but de décentraliser la gouvernance de la santé, progresser l'accès aux soins, et intégrer les systèmes de santé public et privé. La réforme répond à des défis démographiques comme le vieillissement de la population et l'accroissement des maladies chroniques. Elle s'inspire du modèle français des groupements hospitaliers territoriaux pour défendre la coordination des soins et renforcer les ressources humaines. L'article met l'accent sur l'intérêt de la formation et de la motivation des professionnels de santé pour garantir l'efficacité de ces changements.

Les mots-clés : Système de santé, groupements territoriaux de santé (GST), décentralisation, défis démographiques, la territorialisation.

Abstract:

This text discusses healthcare system reforms in Morocco, particularly through the establishment of territorial health groups (GST). The implementation of these organizations aims to decentralize healthcare governance, improve access to care, and integrate public and private healthcare systems. The reform addresses demographic challenges such as the aging population and the increase in chronic diseases. It draws inspiration from the French model of territorial hospital groups to promote care coordination and strengthen human resources. The article emphasizes the importance of training and motivating healthcare professionals to ensure the effectiveness of these changes.

Introduction :

Pour surmonter les limites exigées par la centralisation bureaucratique et les obstacles qu'elle engendre dans le secteur de la santé¹, une stipulation nécessaire pourrait être par l'implantation d'une administration démocratique des régions sanitaires. Cette administration devrait être assurée par des entités légitimes, dotées de la capacité et de la volonté de promouvoir activement le développement de ces régions, en tenant compte de leurs spécificités et de leurs besoins propres. Néanmoins, il est important de reconnaître qu'une décentralisation excessive du pouvoir comporte un risque non négligeable². Ce risque réside dans la possibilité de voir ce pouvoir transféré à des équipes ou des structures qui ne possèdent pas les compétences, l'expérience ou les ressources nécessaires pour mener à bien la mission qui leur est confiée.

Par conséquent, il est impératif d'accompagner et de soutenir activement ce processus de décentralisation. Cela implique de transférer progressivement des pouvoirs et des responsabilités du niveau central de l'administration vers les régions, en veillant à ce que ces dernières soient préparées à les assumer pleinement. De plus, il est crucial d'adapter et de moderniser le cadre juridique existant. Cette adaptation doit permettre une véritable régionalisation de la gestion de la santé, en offrant aux régions l'autonomie et la flexibilité nécessaires pour prendre des décisions adaptées à leur contexte local, tout en garantissant la cohérence et l'équité du système de santé dans son ensemble.

La mise en œuvre de ce changement est actuellement supervisée par une commission multidisciplinaire avec l'assistance de consultants dans le cadre du programme PASS2 (Programme d'appui à la réforme du secteur de la santé au Maroc)³. Il convient de noter que d'autres pays ont adopté des modèles de régionalisation avancés, bien que dans des contextes différents. Malgré ces

¹ Elmorchid, B., & Allah, H. H. Le Monde Arabe : La Leçon Marocaine.

² Roig, C. (1966). Théorie et réalité de la décentralisation. *Revue française de science politique*, 16(3), 445-471.

³ BELHASSANI, M. (2023). Protection sociale au Maroc : État des lieux. *Revue Dossiers De Recherches en Économie Et Management Des Organisations*, 8(2), 102-136.

variations, la régionalisation s'est révélée efficace pour réformer et améliorer les systèmes de santé.

Dans le contexte de la troisième réforme majeure entreprise pour moderniser le système de santé national au Maroc, le ministère de la Santé et de la Protection Sociale s'engage à instaurer une nouvelle approche de gouvernance régionale. Cette transformation significative passera notamment par la mise en place **de groupements territoriaux de santé (GST)**¹ ; des entités conçues pour améliorer la coordination et l'efficacité des services de santé à l'échelle régional². Cette réforme ambitieuse ne se limite pas à la restructuration administrative ; elle vise également à renforcer les ressources humaines, en attirant et en retenant des professionnels de santé qualifiés, et à promouvoir les partenariats public-privé, en encourageant la collaboration entre les secteurs public et privé pour offrir des soins de santé de meilleure qualité et plus accessibles à la population. L'objectif primordial de cette réforme est d'améliorer la gestion hospitalière de manière significative. Pour ce faire, elle prévoit l'intégration d'un modèle commercial néoclassique au sein des structures publiques existantes (I). Cette intégration permettra de créer une plateforme de gestion qui soit à la fois efficace, robuste, compétitive et pleinement intégrée (II). Une telle plateforme sera capable d'unir et de coordonner les systèmes de santé publics et privés, assurant ainsi une meilleure allocation des ressources et une prestation de soins plus homogène et de qualité supérieure pour tous les citoyens marocains.

I- Le Groupement Sanitaire Territorial (GST) : un levier de transformation :

Le GST n'est pas une simple réorganisation administrative, c'est une véritable révolution de la gouvernance. Il regroupe les établissements de santé d'un même territoire en une seule entité juridique autonome³. Cette autonomie vise à donner

¹ Najdi, A. (2022). La refonte du système de santé au Maroc à l'échelle régionale. Revue Marocaine de Santé Publique, 9(14).

² Bouhmala, A. La refonte du système de santé au Maroc : à l'aune de la gouvernance territoriale et financière.

³ YOUNES, K., & CHERKAOUI, Y. OPTIMISER LES GROUPEMENTS SANITAIRES TERRITORIAUX AU MAROC : Enseignements du modèles français, Québécois, Rwandais et Kaiser PERMANANTE.

aux managers et aux professionnels de la santé une plus grande latitude pour prendre des décisions, améliorer la qualité des soins et optimiser l'utilisation des ressources.

Le modèle de GST retenu est hautement intégré. Il repose sur l'idée que la fusion des établissements permet de mutualiser les services et de rationaliser les coûts, tout en développant une stratégie médicale commune. Les missions du GST sont multiples et couvrent tout le spectre de la santé, de l'offre de soins de proximité à la recherche et la formation¹.

● **Contexte de la réforme : Un tournant stratégique pour la santé publique au Maroc**

Le système de santé marocain se trouve à un moment charnière de son histoire. Il fait face à des défis majeurs, notamment une augmentation significative de la prévalence des maladies chroniques², conséquence directe du vieillissement progressif de la population marocaine³. Cette évolution démographique exerce une pression considérable sur les ressources et les infrastructures de santé existantes⁴. Parallèlement, des disparités importantes persistent en matière d'accès aux soins de santé, créant des inégalités entre les différentes régions et les différents groupes socio-économiques du pays. De plus, le système de santé marocain est confronté à un impératif de modernisation, afin de s'adapter aux avancées technologiques et aux meilleures pratiques internationales.

Conscient de ces enjeux, le Maroc a engagé une réforme ambitieuse et de grande envergure de son système de santé⁵. Cette initiative s'inscrit dans le cadre des Hautes

¹ Najdi, A. (2022). La refonte du système de santé au Maroc à l'échelle régionale. *Revue Marocaine de Santé Publique*, 9(14).

² Benyaich, A., Aksissou, M., Hormi, A., Elkhatabi, L., & Fait, S. (2025). Évaluation des facteurs de risque des maladies chroniques non transmissibles dans la zone rurale d'Oujda-Angad, Maroc. *Médecine des Maladies Métaboliques*, 19(2), 179-191.

³ CHRAIBI, W., CHERKAOUI, N., QUYOU, A., & CHOULLI, M. Le vieillissement de la population marocaine : Un problème majeur pour la santé publique !

⁴ du Maroc, R., & PLAN, H. C. A. (2007). Croissance économique et développement humain. *Eléments pour une planification stratégique*.

⁵ Catusse, M. (2010). Maroc : un fragile état social dans la réforme néolibérale. *L'Etat face aux "débordements" du social au Maghreb. Formation, travail et protection*, 121-148.

Orientations Royales, qui soulignent la nécessité d'une refonte complète et profonde du secteur de la santé. L'objectif principal de cette réforme est de dépasser les limites et les inefficacités du modèle fragmenté actuel, caractérisé par une séparation marquée entre les établissements publics et les prestataires privés. Cette fragmentation est souvent illustrée par une pyramide inversée, où les services de soins primaires sont moins développés que les services spécialisés. La réforme vise à créer un système de santé intégré, cohérent et plus équitable¹, garantissant un accès égal aux soins pour tous les citoyens marocains, indépendamment de leur origine ou de leur situation géographique. Il s'agit de construire un système plus juste et plus performant, capable de répondre aux besoins de santé de l'ensemble de la population.

- **Analyse de la structure organisationnelle : une transposition des théories de Mintzberg**

Le document utilise les théories de Henry Mintzberg pour conceptualiser la structure du GST². La figure des cinq composantes d'une organisation met en évidence comment le GST, en tant que nouvelle entité, peut organiser son fonctionnement. On peut imaginer que la représentation des cinq composantes d'une organisation offre un aperçu précieux sur la manière dont une entité peut structurer son fonctionnement interne. Cette figure met en lumière les interdépendances et les relations entre les différentes parties constitutives d'une organisation. Dans ce contexte, il est intéressant de considérer comment le GST, en tant qu'entité nouvelle et potentiellement en développement, peut s'inspirer de ce modèle pour organiser efficacement ses propres opérations et activités. On peut ainsi imaginer que le GST, en s'appuyant sur cette structure organisationnelle, serait en mesure de définir clairement les rôles et les responsabilités de chaque composante, d'optimiser les processus internes et de favoriser une communication fluide entre les différents acteurs impliqués. Cette approche permettrait au GST de se positionner

¹ Sadkaoui, M., Zerouali, S., & Saaoudi, E. M. (2025). Refonte du système de santé Marocain : Analyse des dynamiques institutionnelles. *[RMd] Revista Multidisciplinar*, 7(2), 111-132.

² Romelaer, P. (2007). Henry Mintzberg, un grand généraliste des Organisations et de la Stratégie. *Les grands auteurs en stratégie*.

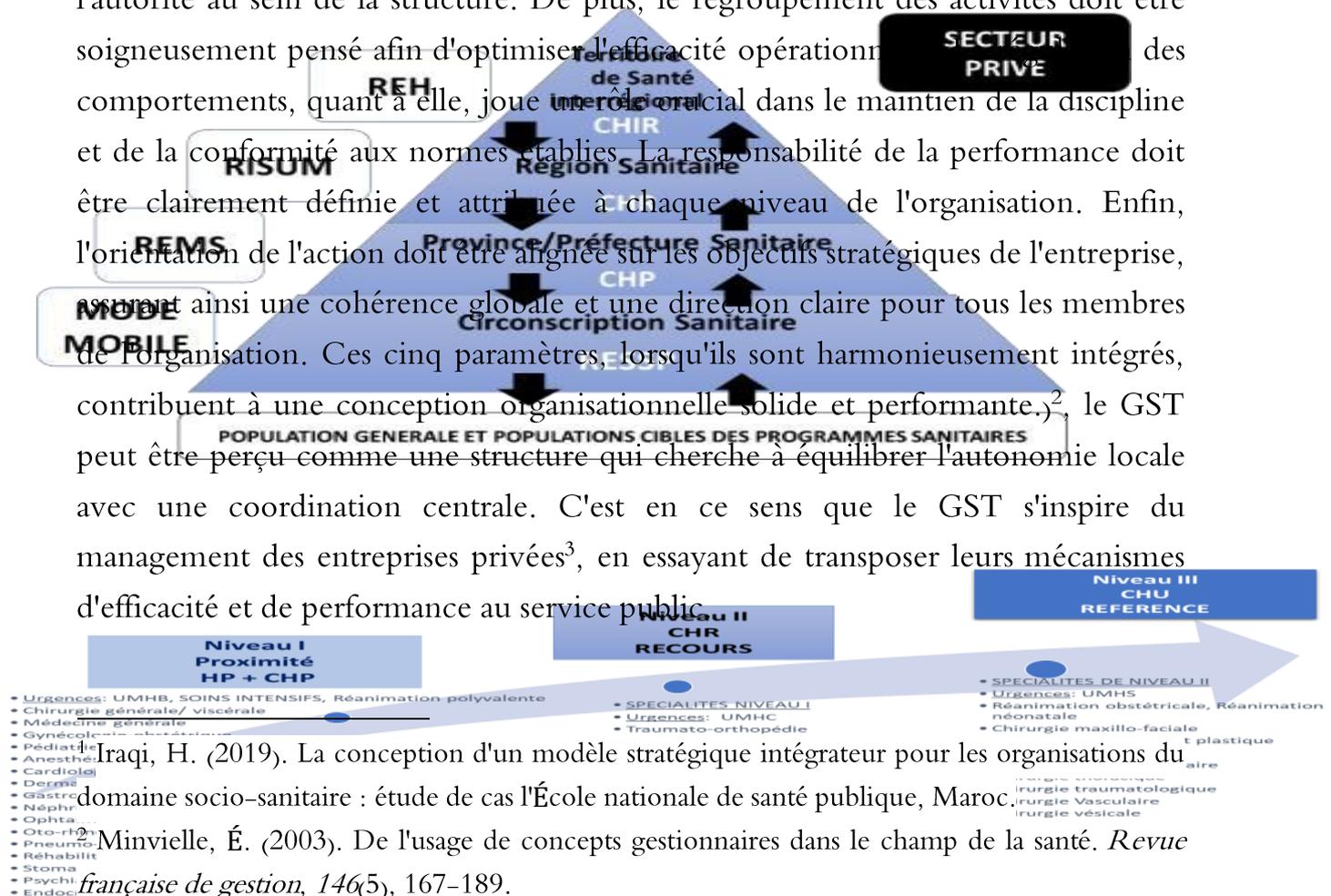
LES GROUPEMENTS TERRITORIAUX DE SANTE : UN INSTRUMENT DE LA
TERRITORIALISATION DES POLITIQUES DE SANTE AU MAROC

DR. RACHID KHAY

de manière stratégique et d'assurer une gestion cohérente et performante de ses ressources et de ses activités¹ :

- Le **sommet stratégique** est la direction du GST, responsable des grandes orientations.
- La **technostructure** inclut les services de planification et d'évaluation.
- La **ligne hiérarchique** représente les responsables des différents établissements et services.
- Les **fonctions de support** regroupent les services administratifs et logistiques.
- Le **centre opérationnel** est constitué par les professionnels de santé qui sont en contact direct avec les patients.

En s'appuyant sur les cinq paramètres fondamentaux de la conception organisationnelle, il est essentiel de prendre en considération l'allocation de l'autorité au sein de la structure. De plus, le regroupement des activités doit être soigneusement pensé afin d'optimiser l'efficacité opérationnelle des comportements, quant à elle, joue un rôle crucial dans le maintien de la discipline et de la conformité aux normes établies. La responsabilité de la performance doit être clairement définie et attribuée à chaque niveau de l'organisation. Enfin, l'orientation de l'action doit être alignée sur les objectifs stratégiques de l'entreprise, assurant ainsi une cohérence globale et une direction claire pour tous les membres de l'organisation. Ces cinq paramètres, lorsqu'ils sont harmonieusement intégrés, contribuent à une conception organisationnelle solide et performante.² le GST peut être perçu comme une structure qui cherche à équilibrer l'autonomie locale avec une coordination centrale. C'est en ce sens que le GST s'inspire du management des entreprises privées³, en essayant de transposer leurs mécanismes d'efficacité et de performance au service public.



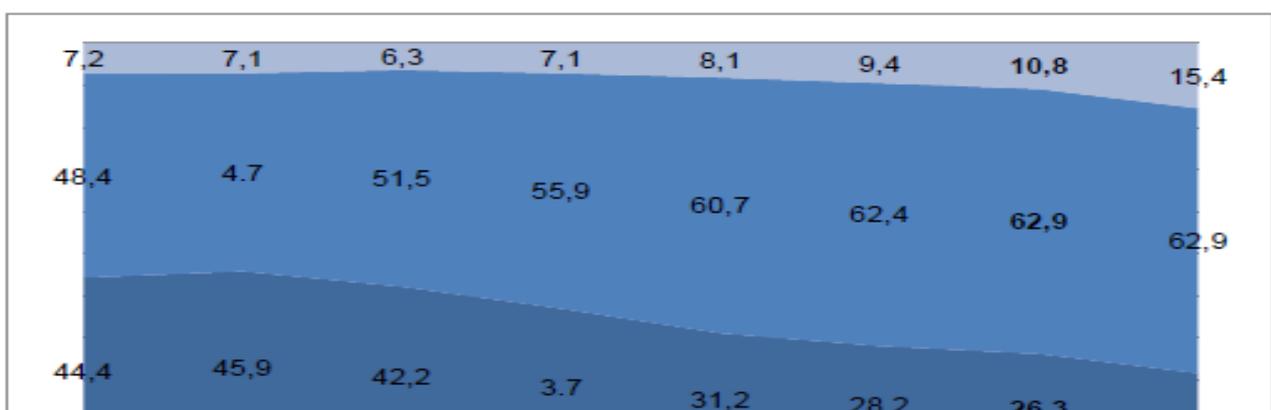
LES GROUPEMENTS TERRITORIAUX DE SANTE : UN INSTRUMENT DE LA
TERRITORIALISATION DES POLITIQUES DE SANTE AU MAROC
DR. RACHID KHAY

Source : Ministère de la santé et de la Protection sociale¹

- Les enjeux démographiques : l'urgence de la réforme

L'évolution démographique du Maroc représente un moteur fondamental et une source d'urgence pour la réforme du système de santé². L'analyse des données démographiques révèle une transition significative, comme le montre le graphique fourni, avec un vieillissement progressif de la population.

Evolution de la structure par âge de la population



Source : Rapport HCP Edition 2020

Historiquement, le pays a connu une structure d'âge jeune, mais la proportion des individus de 60 ans et plus est en constante augmentation¹. Cette transition n'est pas un simple ajustement statistique, mais un changement profond qui modifie le paysage sanitaire du pays. Elle se traduit par une prévalence croissante de maladies chroniques telles que le diabète², les pathologies cardiovasculaires³ et les cancers⁴, qui nécessitent des soins de longue durée, coûteux et complexes. Le système de santé actuel, axé sur les soins de courte durée et la gestion des maladies aiguës, n'est plus adapté à cette nouvelle réalité⁵.

¹ Sajoux, M., & Nowik, L. (2010). Vieillesse de la population au Maroc. *Autrepart*, 53(1), 17-34.

² Merzouk, M., Altouares, Y., Astié-Amedeol, D., Boëtsch, G., Dutour, O., Dutour-Meyer, A., ... & Hanaire-Broutin, H. Qualité de vie et maladie chronique. *SANTE*, 16(1).

³ Benyaich, A. (2017). Les effets du régime méditerranéen sur les maladies chroniques : Maladies cardiovasculaires, stress oxydatif, dyslipidémie, diabète sucré, pression artérielle, cancer, maladies neurodégénératives et obésité. *Nutrition Research Reviews*.

⁴ MAAMRI, A. (2015). Données épidémiologiques sur le cancer dans le monde et au Maroc Revue bibliographique. *Annales des sciences de la santé*, 1(1), 20-29.

⁵ Carissimo, G. O. (2020). Le juste soin : adapter le système de santé à la réalité épidémiologique et démographique.

Face à ce défi structurel, la mise en place du Groupement Sanitaire Territorial (GST) apparaît comme une réponse stratégique. Le GST est conçu pour dépasser la fragmentation du système et pour créer des filières de soins intégrées¹ capables de prendre en charge les patients de manière continue. Par exemple, une filière de soins pour les maladies chroniques pourrait permettre à un patient d'être suivi tout au long de son parcours, depuis le diagnostic en médecine de ville jusqu'aux soins spécialisés en hôpital, en passant par la rééducation et les soins à domicile. De même, une filière de soins palliatifs pourrait assurer une prise en charge complète et humaine pour les patients en fin de vie. En mutualisant les ressources, en coordonnant les différents établissements de santé d'un même territoire et en encourageant la collaboration entre les professionnels, le GST a le potentiel de transformer l'offre de soins pour qu'elle soit plus efficace, plus juste et mieux adaptée aux besoins d'une population vieillissante². Cette approche proactive est indispensable pour garantir la viabilité et la pertinence du système de santé marocain dans les décennies à venir.

II- Les groupements sanitaires territoriaux : une réforme pour moderniser les hôpitaux au Maroc

La modernisation du système de santé au Maroc est une priorité stratégique, axée sur une réforme en profondeur pour améliorer la qualité et l'accès aux soins. Inspirée du modèle français de Groupements Hospitaliers Territoriaux (GHT), cette transformation se concrétise par la création du Groupement Sanitaire Territorial (GST), une entité conçue pour harmoniser et centraliser la gestion des infrastructures de santé à l'échelle régionale. Cette initiative, soutenue par des cadres législatifs tels que les lois n° 08-22 et 06-22, vise à renforcer la gouvernance, à optimiser les ressources et à adapter le système de santé aux besoins croissants de la population.

¹ Battesti, M. (2023). *Le groupement hospitalier de territoire* (Doctoral dissertation, Université Jean Monnet (Saint-Etienne)).

² Bussière, C. (2023). Définir, évaluer et comprendre la santé, l'accès aux soins et le bien-être de populations vulnérables : Une approche microéconomique. *Erudite HDR/Erudite Accreditation to supervise Ph. D.*

● **Le Groupement Sanitaire Territorial (GST) au Maroc : une adaptation du modèle français pour réformer la santé publique**

La notion de groupement hospitalier territorial (GHT) a été introduite en France en 2016 dans le cadre de la législation visant à moderniser le système de santé¹. Son objectif est de regrouper plusieurs établissements de santé au sein d'une région spécifique afin d'améliorer la coordination des soins et d'optimiser le traitement des patients².

Le Maroc a récemment mis en place une initiative novatrice dans le domaine de la santé publique³, en créant le premier groupement hospitalier territorial officiel du pays, inspiré du modèle français. Cette structure novatrice prend la forme du Groupement Sanitaire Territorial (GST) de Tanger, une entité publique à caractère expérimental, établie au sein de la région de Tanger-Tétouan-Al Hoceïma⁴. La mission principale de ce groupement est de prendre en charge la gestion et la coordination de l'ensemble des infrastructures sanitaires présentes dans cette région spécifique, en les regroupant sous une seule et unique entité administrative. L'objectif ultime de cette démarche ambitieuse est de contribuer activement à la réforme en profondeur du système de santé national marocain, afin de le rendre plus performant et plus accessible.

En effet, l'ambition affichée est d'améliorer significativement l'accès aux soins de santé pour tous les citoyens marocains, en optimisant l'organisation et le fonctionnement des services de santé. Le premier conseil d'administration de ce groupement, un événement marquant, a été présidé par le Chef du Gouvernement, soulignant l'importance stratégique de cette initiative pour le pays⁵. Ce conseil a été l'occasion de lancer officiellement un programme médical régional, conçu pour

¹ Cazin, L. (2017). *Regrouper pour mieux gouverner ? Le cas des hôpitaux publics français* (Doctoral dissertation, Université Paris sciences et lettres).

² Vosges, G. H. T. Enjeux et perspectives dans la construction des Groupements Hospitaliers de Territoire (GHT).

³ Maaini, A. (2024). *Infrastructures de la santé au Maroc* (Doctoral dissertation, Banque africaine de développement).

⁴<https://www.sante.gov.ma/Pages/actualites.aspx> ?

⁵ <https://www.sante.gov.ma/Pages/actualites.aspx>

répondre aux besoins spécifiques de la population de la région de Tanger–Tétouan–Al Hoceïma. De plus, une étape cruciale a été franchie avec la mise en place d'un système d'information sanitaire unifié pour l'ensemble de la région, permettant une meilleure collecte, analyse et diffusion des données de santé, afin d'améliorer la prise de décision et la planification des ressources. Le gouvernement marocain a mis en œuvre diverses initiatives pour améliorer la coordination des soins entre les établissements de santé du pays.

Ainsi, l'expérience française de groupements hospitaliers territoriaux (GHT) s'est révélée être une mesure coercitive importante pour améliorer la gouvernance hospitalière au Maroc.

En ce qui concerne la loi n° 08–22¹, il est important de souligner que son objectif principal est de relever les défis et les obstacles qui entravent la prestation des soins de santé sur le plan local et de renforcer l'aspect de gouvernance du système de santé national. Ceci est basé sur les choix

Stratégiques décrits dans le rapport complet sur le nouveau modèle de développement, en particulier la proposition de consolider le centre hospitalier universitaire (CHU) et toutes les unités hospitalières régionales au sein d'un établissement public autonome unique chargé des soins de santé, de la formation et de la recherche scientifique. L'objectif est de réglementer efficacement l'offre publique de soins de santé à l'échelle régionale.

En outre, la loi-cadre 06–22² contient également des dispositions qui impliquent la création d'un groupement sanitaire territorial (GST) dans chaque région. Cela se fait en se référant à un texte réglementaire qui détermine le siège de chaque groupe et les établissements de santé qui le composent. En outre, les fonctions de chaque groupement sanitaire territorial (GST) sur son territoire respectif sont définies, des missions étant attribuées à chaque groupe dans ces domaines fondamentaux : la prestation de soins de santé, la santé publique, les soins, la formation, la recherche et l'innovation, ainsi que le domaine administratif. Cela implique de déterminer les organes administratifs et de gestion, tels que le conseil d'administration et le

¹ Loi 08–22 relative à la création des groupements sanitaires territoriaux

² Loi-cadre 06–22 relative au système national de santé,

directeur général du groupe, ainsi que leurs responsabilités. En outre, des dispositions sont prises pour réglementer la gestion financière et les ressources humaines des groupes de santé. (Voir organigramme).

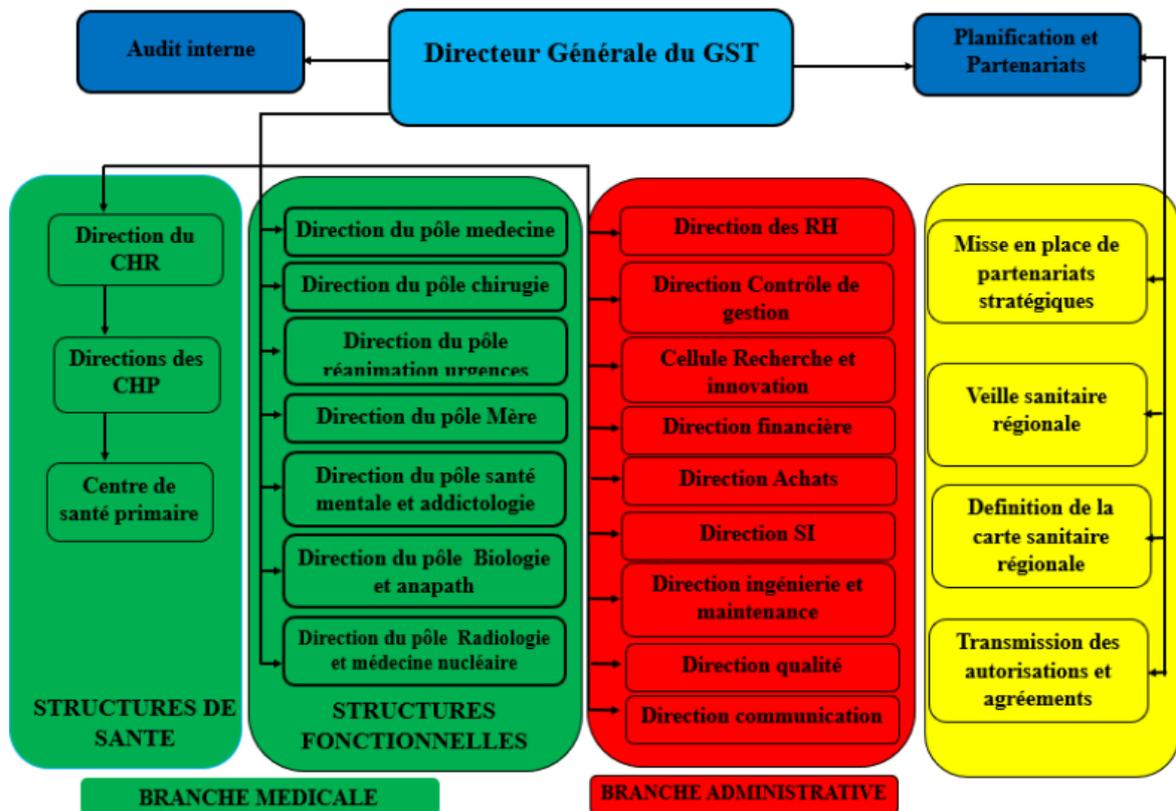


Figure : Organigramme prévu des groupements sanitaires territoriaux¹.

Conformément à la législation française, l'objectif du groupe hospitalier territorial est de faciliter la mise en œuvre d'une stratégie de prise en charge collaborative et progressive des patients au sein des établissements. L'objectif principal est de garantir un accès équitable à des soins de santé sûrs et de hautes qualités. Cela implique de rationaliser les pratiques de gestion par le biais de la délégation des responsabilités ou du transfert d'activités entre les établissements. Au sein de chaque groupe, les institutions participantes élaborent un plan médical

¹ Ministère de la santé et de la Protection sociale. <https://www.sante.gov.ma/Pages/Accueil.aspx>

partagé qui garantit des services de santé locaux ainsi que l'accès à des soins et à un soutien spécialisé.¹

Concernant le périmètre géographique desservi par les GHT en France, une autonomie importante est accordée aux acteurs de terrain pour déterminer les contours souhaités. Certaines recommandations proposent de mettre en place des GHT d'une taille permettant aux médecins et aux patients de voyager au maximum une heure entre l'établissement central et les institutions périphériques².

Le groupement hospitalier territorial en France ne possède pas de personnalité morale. Chaque établissement public de santé, sauf dispositions spécifiques concernant son rôle dans les soins territoriaux, devient parti à un accord de groupement hospitalier territorial.

Dans ce concept de GHT, les hôpitaux universitaires jouent un rôle important dans le regroupement. Tous les groupes hospitaliers territoriaux collaborent avec un centre hospitalier universitaire. Cette collaboration se manifeste dans le plan médical partagé du groupe hospitalier territorial et est formalisée par un accord entre l'institution centrale du groupe hospitalier territorial et le centre hospitalier universitaire.

Les hôpitaux des Forces armées royales jouent un rôle central au sein du Grand Hôpital de territoire (GHT). En France, les hôpitaux militaires peuvent participer au développement du projet médical partagé de l'Agence régionale de santé ou du groupe hospitalier territorial, sous réserve de l'autorisation du ministre de la Défense et de l'accord du directeur général. De même, les établissements publics de santé agréés en psychiatrie, les établissements médico-sociaux publics ou les services peuvent contribuer au projet médical partagé de groupes dont ils ne font pas partie, avec l'accord du directeur général de l'Agence régionale de santé, dans le cadre des communautés psychiatriques territoriales.

¹ Loi française modifiant le code de la santé publique n°2016-41 : Modernisation de notre Système de Santé, promulguée le 26 janvier 2016. JORF n°0022 du 27 janvier 2016.

² Cazin, L, Regrouper pour mieux gouverner ? : Le cas des hôpitaux publics français. 2017. Thèse de doctorat. Paris Sciences et Lettres, 2017.

Compte tenu de leurs ressources et de leur expertise, les services de protection civile et la Gendarmerie royale peuvent contribuer de manière significative aux soins hospitaliers, notamment en matière de transport sanitaire et de gestion de crise dans les territoires.

Les établissements privés pourraient également collaborer avec un groupe hospitalier territorial, par le biais d'un accord de partenariat garantissant l'alignement de leur projet médical sur celui du groupe.

Un groupe hospitalier territorial peut être établi sur un territoire compris dans une ou plusieurs régions sanitaires. En France, après la rédaction de l'accord fondateur du GHT, celui-ci est soumis à l'agence ou aux agences régionales de santé compétentes. Le ou les directeurs généraux des agences régionales de santé évaluent la conformité de l'accord avec les projets régionaux de santé. Ils approuvent ensuite le contrat, ainsi que tout renouvellement ou modification ultérieure.

En France, l'accord constitutif du groupe hospitalier territorial définit¹:

- Le projet médical, qui est partagé par tous les établissements concernés par la convention de regroupement hospitalier territorial est un sujet d'intérêt.
- Le transfert ou la délocalisation potentielle d'activités, telles que les services hospitaliers, les soins ou l'équipement lourd, entre différentes institutions ou un groupe visant à une prestation plus efficiente et efficace est une question à envisager.
- La coordination des activités et la répartition des emplois médicaux et pharmaceutiques résultant du projet médical partagé, qui peut être modifié par un amendement, ainsi que les procédures de mise en place d'équipes médicales communes et, si nécessaire, de clusters interinstitutionnels, sont des aspects importants à aborder.

L'organisation et les procédures opérationnelles du groupe sont importantes, notamment :

- La désignation de l'institution de soutien chargée d'assurer les fonctions et activités déléguées au nom des autres institutions participantes du groupement.

¹ Loi française modifiant le code de la santé publique n°2016-41, op.cit.

- La composition du comité stratégique chargé de prendre les décisions concernant la mise en œuvre de l'accord et du projet médical partagé.
- Les mécanismes de coordination entre les commissions médicales institutionnelles pour le développement du projet médical partagé et, le cas échéant, la mise en place d'organes paritaires.
- Le rôle du comité territorial des élus locaux dans l'évaluation des actions entreprises par le groupe pour garantir un accès égal à des soins sûrs et de qualité sur l'ensemble du territoire. Ce comité a le pouvoir de faire des propositions et est tenu informé des progrès réalisés. L'accord constitutif du groupe hospitalier du nouveau territoire est publié sur le site Internet de l'agence régionale de santé lorsque le groupe entre en vigueur.

L'organisation et la gestion des groupes territoriaux de santé (GST) constituent une tâche complexe qui nécessite une stratégie de mise en œuvre systématique et globale, en particulier si l'on tient compte du contexte spécifique du Maroc. Cet effort implique la mise en œuvre progressive et coordonnée des composantes essentielles, tout en nécessitant le développement des capacités du personnel grâce à une allocation juste et équitable.

- La valorisation de la fonction publique sanitaire : un prérequis indispensable

Le ministère de la Santé et de la Protection sociale a accordé une importance considérable aux ressources humaines, à leurs qualifications et à leur motivation dans le cadre de sa nouvelle politique de réforme.

- L'amélioration de l'offre de soins en ressources humaines

Pour remédier à la pénurie actuelle dans ce domaine, le ministère s'est constamment efforcé d'améliorer les compétences et l'expertise de ses ressources humaines qualifiées. En outre, le ministère a déployé des efforts concertés pour impliquer toutes les parties prenantes concernées, en particulier les partenaires sociaux, aux différentes étapes du processus de réforme, reflétant ainsi l'engagement de la famille royale à cet égard¹.

¹ Aboussad, A. (2023). Plaidoyer pour une réforme du système de santé au Maroc. Ordonnance pour une politique de santé 2.0 by Youssef Elfakir. *The Maghreb Review*, 48(3), 331-332.

En promulguant une législation relative aux garanties essentielles fournies aux ressources humaines dans les professions de santé, le ministère a mis en œuvre efficacement les dispositions du deuxième pilier de la réforme, qui met l'accent sur le développement des ressources humaines. L'objectif principal de cette législation est d'encourager le capital humain afin de pallier la pénurie actuelle dans le secteur de la santé. Cela sera réalisé grâce à la formation de professionnels de la santé dans des disciplines telles que la médecine, la pharmacie, la dentisterie, les soins infirmiers et les techniques de santé. En outre, le ministère vise à favoriser le retour des professionnels de santé marocains vivant à l'étranger dans leur pays d'origine, tout en accueillant les professionnels étrangers.

Le ministère accorde une grande importance à l'amélioration des conditions professionnelles et administratives de l'ensemble de son personnel, quelle que soit sa catégorie d'emploi. En conséquence, le statut administratif de plus de 23 000 professionnels de santé aux spécialisations diverses a été régularisé.

➤ Renforcement du personnel de santé : une priorité absolue

Le ministère donne actuellement la priorité à l'augmentation du personnel de santé afin de répondre aux demandes du secteur de la santé et de soutenir les objectifs visionnaires fixés par Sa Majesté le Roi. Cela inclut l'augmentation du nombre de personnes formées dans les domaines de la médecine, de la pharmacie, de la dentisterie, des soins infirmiers et des techniques de santé. Les efforts sont conformes à la loi 09-22¹, qui correspond aux dispositions énoncées à l'article 23 de la loi-cadre n° 06.22 concernant le système de santé national. Cette loi prend en compte les caractéristiques uniques du secteur de la santé publique et les défis auxquels il est confronté, tout en contribuant à la mise en œuvre de la réforme du système de santé, **relativement au** développement des ressources humaines. Il identifie spécifiquement les ressources humaines touchées par sa réglementation, à savoir celles employées dans les groupes sanitaires territoriaux établis en vertu de la loi n° 08.22. Par ailleurs, il souligne la nécessité de renforcer la protection juridique des agents publics et considère toute menace ou agression à leur égard comme une attaque directe contre

¹ Loi 09-22 relative à la création de la fonction sanitaire, correspond aux dispositions énoncées à l'article 23 de la loi-cadre n° 06.22.

les services de santé. La loi susmentionnée impose également la mise en place de sessions et de programmes de formation continue tout au long de la carrière professionnelle, en plus de l'obligation de participer à ces initiatives. Il introduit en outre un système qui permet à certaines catégories de professionnels de santé d'accomplir des tâches spécifiques pour le compte du secteur privé dans le cadre de partenariats public-privé.

Ce système garantit également la mise en place d'un système de rémunération juste et motivant pour les professionnels de santé. Grâce aux efforts dévoués de ses différents collaborateurs, le ministère a réussi à réaliser des avancées significatives en matière de taux de formation dans le but d'atteindre une densité recommandée de 4,45 professionnels de santé pour 1 000 habitants d'ici 2030.

Parmi les réalisations notables, citons l'augmentation de la capacité d'accueil des instituts supérieurs des sciences infirmières et des professions techniques de santé, qui est passée de 4 000 places en 2021/2022 à 7 000 places en 2023/2024¹. En plus, la capacité d'accueil des instituts de formation professionnelle dans le domaine de la santé a également été étendue.

De plus, la loi n° 33.21² relative à l'exercice de la médecine a été promulguée pour établir de nouvelles réglementations permettant aux professionnels de santé étrangers et marocains résidant à l'étranger d'exercer la médecine en permanence dans le Royaume. Cette législation comprend diverses mesures importantes, telles que l'octroi aux médecins étrangers de l'autorisation d'exercer dans les mêmes conditions que les médecins marocains, la promotion des investissements étrangers et l'attraction de l'expertise médicale étrangère, le développement des infrastructures sanitaires, la fourniture d'équipements biomédicaux de haute qualité et l'encouragement des professionnels de santé marocains à l'étranger à rentrer définitivement dans leur pays d'origine.

¹ Ministère de la santé et de la protection sociale., « Réalisations Phares La refonte en progrès... », *Revue du ministère de la santé et de la protection sociale*, N. 2, 2023.

² Loi n° 33.21 relatives à l'exercice de la médecine au Maroc.

À propos de la formation continue des professionnels de la santé¹, environ 24 000 professionnels de multiples domaines ont tiré des avantages d'un total de 1 420 réunions pédagogiques organisées tout au long de l'année 2022². Également, des stratégies de formation complémentaires sur le plan régional ont été mises en œuvre en collaboration avec les départements régionaux de santé et de protection sociale correspondants.

- L'implantation du secteur privé : un acteur incontournable du renforcement du système de santé national

Dans le cadre de la restructuration du système de santé national, l'accent est mis sur la consolidation du soutien mutuel et des efforts conjoints entre les domaines public et privé, par le biais de partenariats collaboratifs, et de la mise en place de mécanismes de coordination des services de santé entre ces deux entités.

La promulgation de lois vise à mettre en œuvre diverses réglementations, à reconstruire le système de santé national, et facilitera de nombreux efforts de collaboration entre les secteurs public et privé. Plus précisément, le secteur public sera en mesure de faire appel au secteur privé lorsque cela est nécessaire pour fournir des services spécifiques, et les professionnels des deux secteurs seront libres de travailler dans le domaine public ou privé sans rencontrer d'obstacle.

Compte tenu de ce contexte particulier, marqué par la réforme du système de santé et sa portée territoriale, et par la création de nouveaux groupes territoriaux de santé (GST), se tient la huitième conférence de l'association marocaine des cliniques privées (ANCP), qui vise à favoriser la collaboration entre les secteurs public et privé et les groupes de santé territoriaux, ces groupes visent à éliminer les frontières entre les secteurs et à travailler en collaboration pour améliorer la fourniture et la qualité des services de santé. Le secteur privé occupe une position importante sur laquelle il convient d'exploiter pour optimiser l'efficacité du système de santé national et fournir des services de santé de qualité supérieure aux citoyens du Maroc. Par

¹ EDDAOUDI, F. (2020). Connaissances, perception et utilisation du e-Learning chez les professionnels de santé du secteur public au Maroc. *Moroccan Journal of Quantitative and Qualitative Research*, 2(2), 54-62.

² Ministère de la santé et de la protection sociale., « Réalisations Phares... », op.cit.

ailleurs, il est indispensable d'établir un parcours de soins synchronisé en impliquant toutes les parties prenantes concernées.

En outre, une partie de la population est relativement aisée et bénéficie d'une couverture médicale complète, garantissant ainsi l'accès à un traitement médical satisfaisant. **Toutefois**, l'extension de l'AMO à d'autres cohortes sociétales, ce qui est sans aucun doute louable, ne garantit pas en soi la fourniture de soins de haute qualité ni la transformation réussie des hôpitaux publics confrontés à une grave pénurie de ressources et à une carence de professionnels de santé motivés. Exploitant ces circonstances défavorables, le groupe akdital et ses homologues, qui jouissent d'une position avantageuse sur le marché, prospèrent naturellement sur un marché captif perçu comme un eldorado, regorgeant de nombreuses perspectives de succès commercial.

➤ Une meilleure répartition des cliniques privées : une condition indispensable pour un système de santé plus équitable et accessible

Tout d'abord, il est impératif d'améliorer la prestation des soins de santé et de garantir leur disponibilité à tous, ainsi que d'établir une gouvernance plus efficace à tous les niveaux.

À l'heure actuelle, la répartition des cliniques privées dans l'ensemble du pays est inéquitable, avec une plus forte concentration dans les grandes zones urbaines. Certaines villes ne possèdent qu'une clinique isolée, tandis que d'autres n'en possèdent aucune, principalement en raison de la motivation insuffisante des professionnels de santé à exercer dans des régions reculées. Il est donc essentiel de créer des cliniques « d'accès » dans les petites villes et d'inciter le personnel médical et paramédical à poursuivre leur carrière dans ces domaines.

De plus, il est essentiel de mettre en œuvre des systèmes de gestion de la qualité qui facilitent la fourniture de soins de santé de haute qualité à tous les citoyens, quel que soit leur lieu de résidence. Cela doit être fait tout en respectant les normes éthiques et déontologiques au sein du secteur privé de la santé, car ces principes constituent les piliers d'une saine pratique médicale, indépendamment de toute considération commerciale.

➤ Exemple du groupe AKDITAL : un acteur du développement territorial de la santé.

Sur le plan territorial, le groupe AKDITAL a élargi son réseau d'établissements de santé durant le 1^{er} semestre 2023, avec l'inauguration de 4 nouveaux établissements (la clinique internationale de Mohammedia, la clinique de bien-être de Bouskoura, l'hôpital international de Fès et le centre international d'oncologie de Fès).

Le groupe a mis en place un plan de développement qualifié d'ambitieux pour couvrir le territoire national, avec comme objectif de s'implanter dans des déserts médicaux et de diversifier le portefeuille de spécialités, précisément les soins oncologiques, de prestations de gériatrie, de rééducation, de rééducation fonctionnelle, d'addictologie et de chirurgie réparatrice.

L'expansion nationale couvrira donc des villes de taille moyenne, comme Béni-Mellal, Khouribga, Marrakech, Taroudant, Kénitra, Essaouira, Benguerir, Tétouan, Meknès, Errachidia et Dakhla. En 2023, près de 20 villes (8 pour le moment) seront couvertes, avec 36 établissements au lieu de 21, et une capacité de 3 622 lits contre 2 192¹ actuellement ce plan de développement concernera 33 établissements de santé en activité à travers le Maroc. Le groupe prévoit d'étendre son réseau à 51 établissements d'ici fin 2026².

Pour conclure, il convient de souligner que l'investigation et la recherche sur la qualité des soins et des services fournis par les établissements de soins sont importantes. Par ailleurs, il est nécessaire de mettre en œuvre une série de réformes à la dimension organisationnelle, institutionnelle et structurelle³. De même, il faut savoir que l'atteinte de la qualité dans les hôpitaux repose principalement sur les méthodes d'adaptation de la direction, surtout en ce qui concerne l'aspect culturel⁴.

¹ L'Economiste, Numéro 6604, 22/23/24 Septembre 2023, p 4.
<https://www.leconomiste.com/archive/edition/6604>

² <https://akdital.ma/fr/nos-etablissements/>

³ Glouberman, S., & Mintzberg, H., "Managing the care of health and the cure of disease Part I: Differentiation". *Health care management review*, Vol. 26. N. 1, 2001, pp. 56-69.

⁴ Voir par exemple :

D'une manière simple, le contexte culturel a le potentiel d'induire des changements dans les structures organisationnelles au sein de l'environnement hospitalier du Maroc.

Conclusion :

La réforme du système de santé au Maroc, et plus particulièrement la mise en place des groupements territoriaux de santé, constitue une approche stratégique et réfléchie face aux défis majeurs auxquels le secteur de la santé est confronté à l'heure actuelle. Ces groupements, en encourageant une plus grande décentralisation des pouvoirs et une intégration accrue des différents services de santé disponibles, ont pour objectif principal d'améliorer significativement l'accès aux soins médicaux pour l'ensemble de la population marocaine. De plus, ils visent à assurer une gestion des ressources plus efficace et optimisée, permettant ainsi de maximiser l'impact des investissements réalisés dans le domaine de la santé.

L'importance de cette transformation est d'autant plus cruciale si l'on considère les défis démographiques croissants auxquels le Maroc doit faire face. Le vieillissement progressif de la population, combiné à une augmentation notable de la prévalence des maladies chroniques, met en évidence la nécessité urgente d'adapter et de moderniser le système de santé. Cette réforme se veut donc une réponse proactive à ces enjeux, en anticipant les besoins futurs et en mettant en place les structures nécessaires pour y répondre adéquatement.

Par ailleurs, il est essentiel de souligner que le développement des ressources humaines et la promotion de la formation continue pour les professionnels de la santé sont des éléments indispensables pour garantir le succès et la pérennité de cette réforme ambitieuse. Investir dans la formation et le perfectionnement des personnels de santé permettra d'améliorer la qualité des soins dispensés et de garantir une prise en charge optimale des patients. En poursuivant cette dynamique positive

De Kervasdoué, J., l'hôpital. Paris, PUF, coll... *Que sais-je*. 2004.

Organisation mondiale de la Santé. Bureau régional de la Méditerranée orientale., *Stratégie de coopération OMS-Maroc* : 2017-2021. 2016.

<https://www.emro.who.int/fr/mor/programmes/#:~:text=La%20coop%C3%A9ration%20entre%20le%20Maroc,la%20Couverture%20Universelle%20en%20sant%C3%A9>.

et en renforçant les efforts entrepris, le Maroc peut légitimement espérer construire un système de santé plus robuste, plus équitable et mieux adapté aux besoins croissants et évolutifs de sa population. Un tel système permettra d'assurer un meilleur accès aux soins pour tous, indépendamment de leur lieu de résidence ou de leur situation socio-économique, et contribuera ainsi à améliorer la santé et le bien-être de l'ensemble de la société marocaine.

Les références :

- **Aboussad, A.** (2023). Plaidoyer pour une réforme du système de santé au Maroc. Ordonnance pour une politique de santé 2.0 by Youssef Elfakir. *The Maghreb Review*, 48(3), 331–332.
- **Battesti, M.** (2023). *Le groupement hospitalier de territoire* (Doctoral dissertation, Université Jean Monnet (Saint-Etienne)).
- **Béjean, S.** & Gadreau, M., « Nouvelles approches théoriques des organisations publiques : leurs implications pour la politique hospitalière », *Revue Politiques et management public*, Vol. 10, N.03, 1992.
- **Béjean, S.**, « De nouvelles théories en économie de la santé : fondements, oppositions et complémentarités », *Politiques et management public*, Vol. 17, N. 01, 1999, pp. 145–175.
- **BELHASSANI, M.** (2023). Protection sociale au Maroc : État des lieux. *Revue Dossiers De Recherches en Économie Et Management Des Organisations*, 8(2), 102–136.
- **Benyaich, A.** (2017). Les effets du régime méditerranéen sur les maladies chroniques : Maladies cardiovasculaires, stress oxydatif, dyslipidémie, diabète sucré, pression artérielle, cancer, maladies neurodégénératives et obésité. *Nutrition Research Reviews*.
- **Benyaich, A.**, Aksissou, M., Hormi, A., Elkhatabi, L., & Fait, S. (2025). Évaluation des facteurs de risque des maladies chroniques non transmissibles dans la zone rurale d'Oujda-Angad, Maroc. *Médecine des Maladies Métaboliques*, 19(2), 179–191.
- **Bouhmala, A.** La refonte du système de santé au Maroc : à l'aune de la gouvernance territoriale et financière.
- **Bussière, C.** (2023). Définir, évaluer et comprendre la santé, l'accès aux soins et le bien-être de populations vulnérables : Une approche microéconomique. *Erudite HDR/Erudite Accreditation to supervise Ph. D.*

- **Carissimo, G. O.** (2020). Le juste soin : adapter le système de santé à la réalité épidémiologique et démographique.
- **Catusse, M.** (2010). Maroc : un fragile état social dans la réforme néolibérale. *L'Etat face aux " débordements " du social au Maghreb. Formation, travail et protection*, 121-148.
- **Cazin, L.** Regrouper pour mieux gouverner ? : Le cas des hôpitaux publics français. 2017. Thèse de doctorat. Paris Sciences et Lettres, 2017.
- **CHAGAR, H., & EL BOUHALI, H. O. S. S. A. I. N.** (2021). Modèle de régionalisation sanitaire réussie : Cas du Maroc. *Revue Française d'Economie et de Gestion*, 2(8).
- **CHRAIBI, W., CHERKAOUI, N., QUYOU, A., & CHOULLI, M.** Le vieillissement de la population marocaine : Un problème majeur pour la santé publique !
- **Claveranne, J. P., Pascal, C., & Piovesan, D.,** « La gouvernance hospitalière à la croisée des chemins », Collection : « Traité d'économie et de gestion de la santé », Edition de la Santé, Presse de Sciences Po, 2009.
- **De Kervasdoué, J.,** l'hôpital. Paris, PUF, coll... *Que sais-je.* 2004.
- **Domin, J. P.** (2006). Les fondements théoriques de la politique de maîtrise des dépenses hospitalières et leurs applications pratiques (1983-2003). *La politique économique : mondialisation et mutations*, 97-135.
- **Domin, J. P.,** « La nouvelle gouvernance hospitalière : fondements théoriques et applications », Publié par le LAME, Université de Reims Champagne-Ardenne, 2014.
- **Domin, J. P.,** « Réformer l'hôpital comme une entreprise. Les errements de trente ans de la politique hospitalière 1983-2013 », *Revue de la Régulation*, N. 17, 2015.
- **Du Maroc, R., & PLAN, H. C. A.** (2007). Croissance économique et développement humain Eléments pour une planification stratégique.

- **EDDAOUDI, F.** (2020). Connaissances, perception et utilisation du e-Learning chez les professionnels de santé du secteur public au Maroc. *Moroccan Journal of Quantitative and Qualitative Research*, 2(2), 54-62.
- **Elmorchid, B., & Allah, H. H.** Le Monde Arabe : La Leçon Marocaine.
- **Glouberman, S., & Mintzberg, H.,** “Managing the care of health and the cure of disease Part I: Differentiation “. *Health care management review*, Vol. 26. N. 1, 2001, pp. 56-69.
- <https://akdital.ma/fr/nos-etablissements/>
- <https://www.sante.gov.ma/Pages/actualites.aspx>
- **Hudebine, H., Jourdain, A., & Muñoz, J.** (2014). Les premières années des ARS dans le secteur médico-social. *Journal de gestion et d'économie médicales*, 32(1), 81-96.
- **Iraqi, H.** (2019). La conception d'un modèle stratégique intégrateur pour les organisations du domaine socio-sanitaire : étude de cas l'École nationale de santé publique, Maroc.
- **Jensen, M., & Meckling, W.,** « Theories of the Firm: Managerial Behaviour, Agency Costs, and Ownership Structure », *Journal of Financial Economics*, Vol. 3, N. 4, 1976.
- **Kadi, Y.** (2020). *Analyse discursive du débat entourant l'évolution du secteur de la santé au Maroc* (Doctoral dissertation, HEC Montréal).
- **L'Economiste**, Numéro 6604, 22/23/24 Septembre 2023, p 4. <https://www.leconomiste.com/archive/edition/6604>
- **LAHDAB, L., & RAHMOUNI, A. F. A.** (2025). Groupements sanitaires territoriaux : Une nouvelle gouvernance du système national de santé marocain.
- **Loi 08-22** relative à la création des groupements sanitaires territoriaux
- **Loi 09-22** relative à la création de la fonction sanitaire, correspond aux dispositions énoncées à l'article 23 de la loi-cadre n° 06.22.

- **Loi française modifiant le code de la santé publique n°2016-41** : Modernisation de notre Système de Santé, promulguée le 26 janvier 2016. JORF n°0022 du 27 janvier 2016.
- **Loi n° 33.21** relatives à l'exercice de la médecine au Maroc.
- **Loi-cadre 06-22** relative au système national de santé,
- **Maaini, A.** (2024). *Infrastructures de la santé au Maroc* (Doctoral dissertation, Banque africaine de développement).
- **MAAMRI, A.** (2015). Données épidémiologiques sur le cancer dans le monde et au Maroc Revue bibliographique. *Annales des sciences de la santé*, 1(1), 20-29.
- **Merzouk, M.,** Altouares, Y., Astié-Amedeol, D., Boëtsch, G., Dutour, O., Dutour-Meyer, A., ... & Hanaire-Broutin, H. Qualité de vie et maladie chronique. *SANTE*, 16(1).
- **Ministère de la santé et de la protection sociale.**, « Réalisations Phares La refonte en progrès... », *Revue du ministère de la santé et de la protection sociale*, N. 2, 2023.
- **Minvielle, É.** (2003). De l'usage de concepts gestionnaires dans le champ de la santé. *Revue française de gestion*, 146(5), 167-189.
- **Mougeot, M.**, « Régulation des dépenses de santé et décentralisation des décisions ». *Revue d'économie politique*, 1986, pp. 359-383.
- **Najdi, A.** (2022). La refonte du système de santé au Maroc à l'échelle régionale. *Revue Marocaine de Santé Publique*, 9(14).
- **Organisation mondiale de la Santé.** Bureau régional de la Méditerranée orientale., *Stratégie de coopération OMS-Maroc : 2017-2021*. 2016.
- **Roig, C.** (1966). Théorie et réalité de la décentralisation. *Revue française de science politique*, 16(3), 445-471.
- **Romelaer, P.** (2007). Henry Mintzberg, un grand généraliste des Organisations et de la Stratégie. *Les grands auteurs en stratégie*.

- **Sadkaoui, M., Zerouali, S., & Saaoudi, E. M.** (2025). Refonte du système de santé Marocain : Analyse des dynamiques institutionnelles. *[RMD] Revista Multidisciplinar*, 7(2), 111-132.
- **Sajoux, M., & Nowik, L.** (2010). Vieillesse de la population au Maroc. *Autrepart*, 53(1), 17-34.
- **Sebai, J.**, « Une analyse théorique de la coordination dans le domaine des soins : application aux systèmes de soins coordonnés », *Revue Santé Publique*, Vol. 28, N. 2, 2016.
- **Vosges, G. H. T.** Enjeux et perspectives dans la construction des Groupements Hospitaliers de Territoire (GHT).
- **YOUNES, K., & CHERKAOUI, Y.** OPTIMISER LES GROUPEMENTS SANITAIRES TERRITORIAUX AU MAROC : Enseignements du modèles français, Québécois, Rwandais et Kaiser PERMANANTE.

Connaissances et perceptions de l'intelligence artificielle chez les infirmiers du CHR Béni Mellal : une étude qualitative descriptive phénoménologique

Rachid LOTFI

Hind BEL AMGHARIA

Institut Supérieur des Professions Infirmières et Techniques
De Santé (ISPITS), Béni Mellal
Maroc

Résumé :

Introduction : L'intelligence artificielle (IA) s'impose progressivement dans le domaine de la santé, soulevant des questions quant à son impact potentiel sur la pratique infirmière. Cette étude explore les connaissances, usages et perceptions que les infirmiers ont de l'IA, notamment à travers l'exemple de ChatGPT. **Méthodes :** Une étude qualitative descriptive phénoménologique a été réalisée auprès de 10 infirmiers exerçant dans les services de réanimation et d'urgences du CHR Béni Mellal. Des entretiens semi-directifs ont été conduits, et les données ont été analysées par thématisation.

Résultats : Les infirmiers interrogés présentent une connaissance intuitive et limitée de l'IA, centrée sur l'usage personnel de ChatGPT. Aucun outil d'IA n'est intégré dans leur pratique clinique. L'IA est perçue à la fois comme un outil d'aide potentiel et comme une menace, en raison des craintes liées à la déshumanisation des soins. Les participants soulignent des besoins urgents en matière de formation et d'infrastructures.

Conclusion : L'étude met en évidence un écart entre l'intérêt manifesté pour l'IA et sa faible intégration dans les pratiques infirmières. La mise en place de formations adaptées et d'un accompagnement institutionnel apparaît nécessaire pour une appropriation éthique et sécurisée de ces technologies.

Mots-clés: Intelligence artificielle, soins infirmiers, ChatGPT, perceptions, formation.

Introduction

L'intelligence artificielle (IA) représente aujourd'hui l'un des leviers majeurs de transformation dans le domaine de la santé. Elle est définie comme la capacité des systèmes à reproduire certaines fonctions cognitives humaines telles que l'apprentissage, le raisonnement ou la prise de décision (Jiang et al., 2017; Kaplan & Haenlein, 2019). Elle connaît une expansion rapide dans divers champs cliniques et organisationnels.

Les algorithmes de type deep learning ont démontré leur efficacité notamment en dermatologie et en imagerie mammaire, permettant une classification automatique des lésions cutanées ou un dépistage précoce des cancers du sein (Esteva et al., 2017; McKinney et al., 2020).

Dans les pays à revenu élevé, l'intégration de l'IA dans les systèmes de santé se fait à travers des investissements massifs et des partenariats public-privé. Toutefois, dans les pays à revenu faible ou intermédiaire, cette adoption est freinée par des contraintes structurelles : infrastructures numériques limitées, faible disponibilité de données de qualité et déficit de formation des professionnels (Asan & Bayrak, 2021; Wamai et al., 2022).

La profession infirmière se trouve au cœur de cette transformation. En tant qu'acteurs de proximité et premiers garants de la qualité des soins, les infirmiers sont directement concernés par l'émergence des technologies intelligentes. Si l'IA est perçue comme un outil de soutien – pour le monitoring, l'aide à la décision ou la documentation clinique – elle soulève aussi des inquiétudes quant à une possible déshumanisation de la relation soignant-soigné et à une redéfinition du rôle infirmier (Booth et al., 2021; Aloweni et al., 2022).

Au Maroc, malgré une volonté affichée d'accélérer la digitalisation des soins (Plan Santé 2025, Maroc Digital 2030), la pénétration réelle de l'IA dans la pratique clinique demeure limitée. Le CHR de Béni Mellal constitue un terrain pertinent pour observer cette réalité, puisqu'il représente un établissement de référence dans une région à forte disparité socio-économique.

Problématique : Comment les infirmiers du CHR Béni Mellal perçoivent-ils l'IA, et dans quelle mesure ces perceptions influencent-elles leur pratique actuelle et leurs attentes futures ?

Objectif : Explorer et analyser les connaissances, représentations et expériences des infirmiers face à l'IA, en mettant l'accent sur l'usage potentiel d'outils comme ChatGPT, afin d'identifier les opportunités et les défis liés à son intégration dans les soins infirmiers.

Méthodes

Design de l'étude : Une étude qualitative descriptive de type phénoménologique a été choisie, car elle permet d'accéder aux expériences subjectives des participants et d'explorer en profondeur leurs représentations.

Cadre de l'étude : L'étude s'est déroulée au Centre Hospitalier Régional (CHR) de Béni Mellal, structure de référence dans la région Béni Mellal-Khénifra. Les services ciblés étaient les urgences et la réanimation.

Participants et échantillonnage : L'échantillon comprenait 10 infirmiers diplômés d'État. Les critères d'inclusion étaient : au moins un an d'expérience professionnelle, exercice au CHR, familiarité minimale avec les outils numériques et consentement volontaire. L'échantillonnage a été raisonné.

Collecte des données : Les données ont été collectées à l'aide d'entretiens semi-directifs d'une durée moyenne de 30 à 45 minutes, organisés autour de huit thématiques principales : compréhension générale de l'IA, exposition, impacts sur la pratique, formation, collaboration interprofessionnelle, relation patient-soignant, réflexions éthiques, vision de l'avenir.

Analyse des données : Une analyse thématique inductive a été réalisée. Les verbatims ont été codés, regroupés en catégories, puis organisés en thèmes. Trois chercheurs ont validé indépendamment le codage pour renforcer la fiabilité.

Considérations éthiques : Le consentement éclairé a été obtenu. L'anonymat et la confidentialité ont été respectés conformément aux principes éthiques en vigueur.

Résultats

L'analyse a permis d'identifier huit thèmes principaux :

1. Connaissances et compréhension de l'IA : Les infirmiers associent l'IA principalement à ChatGPT. Leurs connaissances restent générales et limitées.
2. Exposition réelle : Aucun service hospitalier étudié n'est équipé d'outils intégrant l'IA. Les usages rapportés sont strictement personnels.
3. Impacts sur la pratique quotidienne : La majorité ne perçoit pas d'impact direct. Certains rapportent un soutien ponctuel pour la compréhension de diagnostics.
4. Formation et compétences : Aucun participant n'a reçu de formation dédiée. Tous expriment un besoin urgent de formation continue.
5. Collaboration interprofessionnelle : L'absence d'outils IA empêche toute modification de la répartition des rôles. Les avis divergent : aide ou menace.
6. Relation patient-soignant : La dimension humaine est jugée essentielle et irremplaçable. L'IA est vue comme un outil complémentaire.
7. Réflexions éthiques : Les participants évoquent des risques liés à la sécurité des données et à la responsabilité en cas d'erreurs.
8. Vision de l'avenir infirmier : Certains infirmiers voient l'IA comme un renforcement de leur rôle, d'autres comme une menace. Tous soulignent le manque d'infrastructures.

Tableau 1. Synthèse des résultats par thèmes

Thème	Résumé des résultats
Connaissances de l'IA	Perceptions intuitives et limitées, centrées sur ChatGPT.
Exposition réelle	Absence d'outils IA dans les services. Usage strictement personnel.
Impacts sur la pratique	Pas de changements notables. Soutien ponctuel pour les diagnostics.

CONNAISSANCES ET PERCEPTIONS DE L'INTELLIGENCE ARTIFICIELLE
CHEZ LES INFIRMIERS DU CHR BENI MELLAL
RACHID LOTFI / HIND BEL AMGHARIA

Formation et compétences	Aucune formation reçue. Besoin urgent de formation continue.
Collaboration interprofessionnelle	Pas d'évolution constatée. Opinions partagées : aide ou menace.
Relation patient-soignant	Dimension humaine jugée centrale et irremplaçable.
Réflexions éthiques	Risques perçus liés à la fiabilité, la sécurité des données et la responsabilité.
Vision de l'avenir	Optimisme prudent ou scepticisme. Besoin d'infrastructures et d'accompagnement institutionnel.

Discussion

Les résultats de notre étude montrent que les infirmiers du CHR Béni Mellal possèdent une connaissance intuitive, mais limitée de l'intelligence artificielle (IA), principalement associée à l'usage de ChatGPT. Cette perception restrictive témoigne d'une acculturation numérique insuffisante au sein de l'environnement hospitalier, confirmant les observations de (Jomar et al., 2021).

1. La fracture entre potentiel et réalité clinique : Bien que l'IA soit considérée comme une innovation prometteuse dans les soins infirmiers, son intégration clinique reste inexistante. Ce constat illustre un décalage significatif entre les discours sur le potentiel de l'IA et sa mise en œuvre effective, particulièrement dans les pays à revenu intermédiaire (Asan & Bayrak, 2021).

2. Ambivalence des perceptions infirmières : Les infirmiers oscillent entre espoir et inquiétude. Certains voient l'IA comme un outil de soutien décisionnel, d'autres comme une menace. Cette ambivalence est largement documentée (Aloweni et al., 2022) et traduit des craintes identitaires concernant le rôle infirmier.

3. La dimension humaine comme bastion du soin : Tous les participants affirment la centralité de la relation humaine. Cette position rejoint les recommandations de (Booth et al., 2021), qui soulignent que l'IA doit compléter et non remplacer le rôle relationnel du soignant.

4. Besoins en formation et accompagnement : L'absence de formation en IA révèle un déficit institutionnel majeur. (Risling & Nagle, 2018) insistent sur l'importance d'intégrer la littératie numérique, l'éthique de l'IA et la compréhension critique des algorithmes dans les curricula infirmiers. Sans cadre clair, l'usage non encadré d'outils comme ChatGPT peut générer des risques médico-légaux.

5. Implications pour la gouvernance : Nos résultats soulignent la nécessité d'un accompagnement institutionnel fort : cadre réglementaire national, formations spécifiques, investissements en infrastructures et promotion d'un modèle de collaboration homme-machine centré sur le patient.

6. Perspectives de recherche : De futures études quantitatives et comparatives pourraient mesurer l'acceptabilité de l'IA par les infirmiers à l'échelle nationale et évaluer l'impact de programmes de formation. Une comparaison entre hôpitaux publics et privés permettrait aussi de documenter les disparités d'intégration.

7. Limites et forces : L'échantillon restreint (n=20) et homogène (services critiques uniquement) limite la transférabilité des résultats. Cependant, l'étude a le mérite d'être pionnière au Maroc et constitue un jalon essentiel pour réfléchir à l'intégration de l'IA en soins infirmiers.

Références :

- Aloweni, F., Lim, S. H., & Pang, J. (2022). Nurses' perceptions and readiness toward artificial intelligence integration in clinical practice. **Computers, Informatics, Nursing*, 40*(6), 327–333. <https://doi.org/10.1097/CIN.0000000000000812>
- Asan, O., & Bayrak, A. E. (2021). Artificial intelligence and healthcare disparities in developing countries. **The Lancet Digital Health*, 3*(6), e345–e346. [https://doi.org/10.1016/S2589-7500\(21\)00084-2](https://doi.org/10.1016/S2589-7500(21)00084-2)
- Booth, R. G., Strudwick, G., McBride, S., O'Connor, S., & Solano López, A. L. (2021). How the nursing profession should adapt for a digital future. **BMJ*, 373*, n1190. <https://doi.org/10.1136/bmj.n1190>
- Esteva, A., Kuprel, B., Novoa, R. A., Ko, J., Swetter, S. M., Blau, H. M., & Thrun, S. (2017). Dermatologist-level classification of skin cancer with deep neural networks. **Nature*, 542*(7639), 115–118. <https://doi.org/10.1038/nature21056>
- Jiang, F., Jiang, Y., Zhi, H., Dong, Y., Li, H., Ma, S., ... & Wang, Y. (2017). Artificial intelligence in healthcare: past, present and future. **BMJ Health & Care Informatics*, 2*(4), e000101. <https://doi.org/10.1136/bmjhci-2017-000101>
- Jomar, R. T., Garcia, R. B., & Liu, S. (2021). Artificial intelligence in nursing practice: Scoping review of the literature. **Journal of Nursing Scholarship*, 53*(5), 607–615. <https://doi.org/10.1111/jnu.12672>
- Kaplan, A., & Haenlein, M. (2019). Siri, Siri, in my hand: Who's the fairest in the land? On the interpretations, illustrations, and implications of artificial intelligence. **Business Horizons*, 62*(1), 15–25. <https://doi.org/10.1016/j.bushor.2018.08.004>
- McKinney, S. M., Sieniek, M., Godbole, V., Godwin, J., Antropova, N., Ashrafian, H., ... & Suleyman, M. (2020). International evaluation of an AI system for breast cancer screening. **Nature*, 577*(7788), 89–94. <https://doi.org/10.1038/s41586-019-1799-6>

- Risling, T., & Nagle, L. (2018). Educating the nurses of 2025: Technology trends of the next decade. *Nurse Education in Practice*, 29*, 89–92. <https://doi.org/10.1016/j.nepr.2017.11.015>
- Shen, J., Zhang, C. J. P., Jiang, B., Chen, J., Song, J., Liu, Z., ... & Ming, W. K. (2021). Artificial intelligence versus clinicians in disease diagnosis: A systematic review. *JMIR Medical Informatics*, 9*(3), e24021. <https://doi.org/10.2196/24021>
- Subbe, C. P., Duller, B., & Bellomo, R. (2017). Effect of an automated notification system for deteriorating ward patients on clinical outcomes. *Critical Care*, 21*(1), 52. <https://doi.org/10.1186/s13054-017-1635-z>
- Wamai, R. G., Ayah, R., & Khama, R. (2022). Artificial intelligence for health in Africa: Opportunities, challenges, and recommendations. *BMJ Global Health*, 7*(11), e009238. <https://doi.org/10.1136/bmjgh-2022-009238>
- World Health Organization. (2021). *Ethics and governance of artificial intelligence for health: WHO guidance**. Geneva: WHO. <https://www.who.int/publications/i/item/9789240029200>

**Vécu parental et stratégies de guidance : étude qualitative sur
l'accompagnement des parents d'enfants atteints de trisomie 21**

Kaoutar KARRERO

Doctorante chercheuse A l'université Hassan II De Casablanca

Faculté Des Lettres Et Science Humain Mohammedia

Laboratoire De Recherche Sociologiques ,Psychologiques et Culturelles

Spécialité : Psychologie clinique de l'enfant et de l'adolescent

Karrerokaoutar@Gmail.Com

Maroc

Résumé

Dans le cas spécifique de la trisomie 21, il n'existe à ce jour aucun traitement curatif. Cependant, de nombreuses recherches montrent qu'un accompagnement parental structuré, précoce et pluridisciplinaire contribue de manière significative à l'amélioration des compétences cognitives, sociales et communicationnelles des enfants présentant une déficience intellectuelle.

Les professionnels de la santé et de l'éducation s'appuient sur la collaboration active des parents, considérée comme un facteur déterminant de la réussite des interventions éducatives et thérapeutiques.

La présente étude vise à examiner le rôle et les limites des parents dans l'accompagnement de leurs enfants porteurs de trisomie 21, en mettant l'accent sur leurs perceptions, besoins et attentes. Une approche qualitative a été adoptée, reposant sur des entretiens semi-directifs menés auprès de parents dont les enfants sont suivis dans une structure spécialisée.

Les résultats mettent en évidence un engagement parental fort, mais également des difficultés émotionnelles et éducatives, ainsi qu'une confusion ponctuelle entre le rôle parental et le rôle thérapeutique. Dans l'ensemble, les parents expriment une satisfaction générale vis-à-vis de l'accompagnement reçu, tout en soulignant la nécessité d'un soutien continu, formatif et psychologique afin de préserver l'équilibre familial.

En conclusion, ces résultats suggèrent que la qualité de l'accompagnement parental est largement influencée par les objectifs que les parents se fixent dans la relation avec leur enfant et par le niveau de soutien professionnel dont ils bénéficient.

Mots-clés: Accompagnement parental – Trisomie 21 – enfants – Soutien psychologique ·

Abstract

In the specific case of Down syndrome, there is currently no curative treatment. However, numerous studies have shown that a structured, early, and multidisciplinary parental support significantly contributes to improving the cognitive, social, and communication skills of children with intellectual disabilities.

Health and education professionals rely on the active collaboration of parents, which is considered a key factor in the success of educational and therapeutic interventions.

The present study aims to examine the role and limitations of parents in supporting their children with Down syndrome, focusing on their perceptions, needs, and expectations. A qualitative approach was adopted, based on semi-structured interviews conducted with parents whose children are followed in a specialized institution.

The findings reveal a strong parental commitment, but also highlight emotional and educational difficulties, as well as occasional confusion between the parental and therapeutic roles. Overall, parents expressed general satisfaction with the support received, while emphasizing the need for continuous, formative, and psychological assistance to help maintain family balance.

In conclusion, the results suggest that the quality of parental support is largely influenced by the objectives parents set in their relationship with their child and by the level of professional support available to them.

Introduction générale

La naissance d'un enfant atteint de trisomie 21 représente un bouleversement profond pour la famille, à la fois sur les plans émotionnel, social et organisationnel. Cet événement mobilise des ajustements psychologiques, éducatifs et relationnels majeurs, qui redéfinissent les dynamiques familiales et les rôles parentaux (Feldman et al. ; Guralnick, 2017)¹.

Les parents se trouvent investis de multiples fonctions — celles de soutien affectif, d'éducateur, mais également de co-thérapeute — tout en cherchant à préserver leur équilibre personnel et familial face aux exigences de la prise en charge quotidienne.

Dans ce contexte, la guidance parental émerge comme une approche essentielle visant à renforcer les compétences parentales, favoriser une communication harmonieuse entre l'enfant et ses parents, et améliorer la coordination avec les professionnels de la santé, de l'éducation et du développement (Chamak, 2014 ; Cochrane, 2018)². Elle s'inscrit dans une perspective d'accompagnement global, où le parent devient un acteur actif du processus de développement et d'autonomisation de son enfant.

Selon Darbyshire (2010)³, la parentalité constitue une expérience profondément transformatrice, marquée par des émotions complexes, une adaptation continue et une évolution des représentations. Chez les parents d'enfants atteints de trisomie 21 ou généralement un handicap , cette expérience est souvent teintée de défis

¹ Feldman, M. A. (2012). Parent training for parents of children with developmental disabilities: Advances and challenges for behavior therapy. *Behavior Therapy*, 43(2), 337–355.

Guralnick, M. J. (2017). Early intervention for children with intellectual disabilities: Current knowledge and future prospects. *Journal of Applied Research in Intellectual Disabilities*, 30(6), 1099–1118.

² Chamak, B. (2014). Les familles et le handicap mental : entre attentes et ajustements. *Revue Française de Psychiatrie et de Psychologie Médicale*, 18(1), 45–56.

Cochrane Collaboration. (2018). Parent-mediated interventions for promoting communication and language development in young children with Down syndrome (Review). *Cochrane Database of Systematic Reviews*.

³ Darbyshire, L. V. (2010). *Parents with learning disabilities: A psychological perspective*. Routledge.

particuliers liés à la gestion d'anxiété et stress, à la perception de la dépendance et aux contraintes sociales ou professionnelles, qui modulent la qualité de la relation parent-enfant.

Leggett (2015)¹ met également en évidence le rôle déterminant des groupes de soutien et d'accompagnement parental, en tant qu'espaces de partage et de valorisation d'expériences, permettant aux familles d'échanger des expériences et des stratégies éducatives, de renforcer leurs ressources psychologiques et de construire une vision plus résiliente du handicap.

Sur le plan médical, la trisomie 21, ou syndrome de Down, est une anomalie chromosomique congénitale due à la présence d'un chromosome 21 surnuméraire. Elle se manifeste par un retard global du développement psychomoteur, des caractéristiques morphologiques distinctives et, souvent, par la présence de comorbidités associées (cardiaques, endocriniennes ou sensorielles) (Barr, 2017). Selon les estimations de l'Organisation mondiale de la Santé (WHO, 2023), sa prévalence mondiale se situe entre 1 sur 700 et 1 sur 1 000 naissances vivantes.

Au Maroc, les données cytogénétiques disponibles rapportent une incidence comparable, estimée à 1 cas sur 700 naissances (Zouiten et al., 2010).

Dans cette perspective, comprendre le rôle, les besoins et les limites des parents dans l'accompagnement de leurs enfants atteints de trisomie 21 revêt un intérêt majeur. L'étude de la guidance parentale s'impose dès lors comme une voie privilégiée pour explorer la manière dont les pratiques d'accompagnement, les ressources institutionnelles et le soutien professionnel contribuent à la qualité de vie et au développement global de ces enfants.

Cadre théorique

Avant d'aborder en profondeur la question de la guidance et de l'accompagnement parental, il importe d'en préciser le sens. Le verbe accompagner renvoie étymologiquement à l'idée d'« aller avec », c'est-à-dire de marcher aux côtés de l'autre dans son propre cheminement. Comme le soulignent Neyrand,

¹ Leggett, A. (2015). Understanding the role of support groups in the lives of parents of children with Autism Spectrum Disorders. *Anthropology*, 12.

Coum et Zilpert (2018)¹, accompagner consiste à offrir un cadre sécurisant favorisant l'expression de l'enfant et la reconnaissance de ses besoins. Cette démarche implique une posture bienveillante et empathique, où le parent ou le professionnel devient un repère, un soutien et un facilitateur de développement.

Aujourd'hui, la fonction parentale s'inscrit au cœur des enjeux psychosociaux et éducatifs contemporains. Les dispositifs d'aide à la parentalité sont souvent confrontés à des tensions entre normes institutionnelles et réalités familiales, révélant parfois un décalage entre les attentes sociales et la diversité des pratiques parentales.

Dans cette perspective, les notions d'accompagnement parental et de guidance parentale apparaissent comme deux formes complémentaires d'appui destinées aux parents rencontrant des difficultés éducatives ou relationnelles avec leurs enfants. La guidance parentale, d'inspiration anglo-saxonne, renvoie à une démarche plus structurée et orientée vers la transmission de repères, de conseils et d'orientations proposés par des professionnels tels que les psychologues, orthophonistes, pédiatres ou éducateurs spécialisés. L'objectif est d'aider les parents à mieux comprendre les comportements de leur enfant, à ajuster leurs pratiques éducatives et à instaurer une communication plus harmonieuse au sein du foyer.

Parallèlement, l'accompagnement parental met davantage l'accent sur la dimension relationnelle et collaborative du processus. Il s'agit d'une démarche plus globale, centrée sur la co-construction entre le parent et le professionnel, visant à renforcer les compétences parentales, la confiance en soi et la sécurité affective de l'enfant.

Comme le rappelle Henry (2022)², il est parfois essentiel d'encourager les parents à solliciter un accompagnement professionnel lorsque les difficultés de l'enfant persistent, notamment dans le domaine scolaire ou du développement. Une prise en charge adaptée et précoce peut permettre de prévenir les retards d'apprentissage et de favoriser une meilleure inclusion scolaire et sociale.

Ainsi, la mise en œuvre d'un accompagnement parental efficace requiert une formation spécialisée des intervenants, afin de leur permettre de mobiliser des

¹ Neyrand, G., Coum, D., & Zilpert, M.-D. (2018). Malaise pour le soutien à la parentalité. *Érès*.

² Henry, F. (2022). Guide du parcours scolaire de l'enfant différent. Dunod.

méthodes concrètes, des outils d'observation et des stratégies de guidance adaptées aux besoins spécifiques de chaque famille. Cette approche intégrative assure un équilibre entre soutien émotionnel, encadrement éducatif et collaboration thérapeutique, au service du développement harmonieux de l'enfant et de la sérénité parentale.

Le rôle des parents dans l'accompagnement des enfants porteurs de trisomie 21 est central et irremplaçable. Leur implication constitue un facteur clé pour le développement global de l'enfant, à condition d'être soutenue par un encadrement professionnel adapté et précoce. La guidance parentale vise à renforcer les compétences éducatives des parents et à favoriser le développement cognitif, social et émotionnel de l'enfant à travers une collaboration étroite entre la famille et les professionnels.

Cependant, les parents sont confrontés à des difficultés multiples – émotionnelles, organisationnelles et éducatives – qui peuvent limiter leur capacité à accompagner efficacement leur enfant. Ces contraintes appellent à une compréhension approfondie de leurs besoins réels afin d'optimiser la qualité de vie familiale et l'efficacité des interventions.

Bien que la guidance parentale soit largement reconnue comme un levier essentiel du développement de l'enfant (Bui-Xuan, 2017¹ ; Desombre & Ahr, 2019)², peu d'études explorent de manière qualitative les expériences subjectives des parents, les obstacles rencontrés et leur niveau de satisfaction vis-à-vis des dispositifs d'accompagnement.

Problématique de recherche :

L'accompagnement d'un enfant porteur de trisomie 21 représente une expérience à la fois riche et exigeante pour les parents, qui doivent faire face à des défis quotidiens d'ordre éducatif, psychologique et social. Entre la volonté d'offrir le meilleur à leur enfant et la difficulté de préserver l'équilibre familial, de nombreux

¹ Bui-Xuan, G. (2017). *Accompagner les familles d'enfants en situation de handicap : Approche éducative et clinique*. Dunod.

² Desombre, C., & Ahr, S. (2019). *Les parents d'enfants en situation de handicap : Comprendre pour mieux accompagner*. Presses Universitaires de Rennes.

parents expriment un besoin réel de soutien et d'écoute. Dans ce contexte, la guidance parentale apparaît comme un levier essentiel pour les aider à mieux comprendre, accompagner et stimuler le développement de leur enfant. Dès lors, une question centrale se pose : Comment soutenir efficacement les parents d'enfants porteurs de trisomie 21 afin qu'ils puissent accompagner leur enfant tout en préservant leur rôle parental et le bien-être familial ?

Questions de recherche

- Quelles sont les principales difficultés rencontrées par les parents dans l'accompagnement quotidien de leur enfant porteur de trisomie 21 ?
- Quel rôle les professionnels attribuent-ils aux parents dans l'accompagnement éducatif et psychologique de l'enfant ?
- Quelles sont les limites vécues ou perçues par les parents dans l'application des stratégies de guidance parentale ?
- Quel est le niveau de satisfaction des parents et quelles sont leurs attentes concernant la guidance proposée par les professionnels ?

Hypothèses de recherche

- Les parents rencontrent diverses difficultés émotionnelles, éducatives et organisationnelles dans l'accompagnement quotidien de leur enfant.
- Les parents jouent un rôle actif et complémentaire à celui des professionnels, en tant que partenaires de l'intervention éducative.
- Les parents doivent maintenir leur rôle parental sans se substituer entièrement aux professionnels, afin de préserver l'équilibre affectif et familial.
- Les parents se déclarent globalement satisfaits de la guidance parentale proposée, tout en exprimant des attentes spécifiques pour améliorer l'accompagnement.

Méthodologie de la recherche

Cette étude adopte une approche qualitative et interprétative, centrée sur la compréhension du vécu des parents d'enfants porteurs de trisomie 21 et de leurs perceptions vis-à-vis de la guidance parentale. Ce choix méthodologique s'inscrit

dans une démarche compréhensive visant à saisir la signification des expériences parentales dans leur contexte social et émotionnel (Paillé & Mucchielli, 2021).

Phase exploratoire (pré-enquête)

Une phase exploratoire de deux semaines a été conduite afin de familiariser la chercheuse avec le terrain et d'affiner les outils de collecte. Cette étape a comporté des observations directes des enfants dans leurs contextes éducatifs et des entretiens informels avec les professionnels du centre (psychologues, éducateurs spécialisés, orthophonistes).

Les informations recueillies ont permis de reformuler certaines questions du guide d'entretien, d'adapter le langage au vécu des parents et d'identifier les principaux axes d'analyse pertinents pour la recherche.

Échantillon

L'échantillon de recherche se compose de parents d'enfants porteurs de trisomie 21, suivis dans un centre d'écoute, d'orientation et d'intégration des personnes handicapées.

Le choix de l'échantillon est raisonné (non probabiliste), reposant sur la diversité des profils parentaux : âge, situation familiale, ancienneté du suivi, et niveau d'implication dans la prise en charge de l'enfant.

Ce type d'échantillonnage vise moins la représentativité que la richesse et la profondeur des témoignages, permettant une analyse nuancée du vécu parental.

Outil de collecte des données

L'outil principal utilisé est l'entretien semi-directif, permettant une flexibilité dans l'échange tout en garantissant une cohérence thématique.

Le guide d'entretien s'articule autour de cinq grands axes :

1. Renseignements généraux sur les parents et leur enfant.
2. Difficultés quotidiennes rencontrées dans l'accompagnement éducatif, comportemental et psychologique.
3. Rôle perçu et attribué aux parents et aux professionnels.

4. Limites et obstacles vécus dans l'application des stratégies de guidance parentale.

5. Satisfaction et attentes vis-à-vis des interventions et du soutien professionnel.

Déroulement de la collecte des données

Les entretiens individuels ont été menés en arabe dialectal (darija) afin de faciliter la compréhension mutuelle et de favoriser une expression libre et authentique.

Chaque entretien, d'une durée moyenne de 45 à 60 minutes, s'est déroulé dans un espace confidentiel et calme au sein du centre.

Avec le consentement éclairé des participants, les entretiens ont été enregistrés, puis entièrement retranscrits pour l'analyse.

L'analyse des données s'est appuyée sur une approche thématique inductive, consistant à identifier, classer et interpréter les unités de sens émergentes à partir des discours parentaux.

interprétation des résultats d'hypothèses

Grâce à notre étude et aux entretiens menés auprès des parents, nous avons pu mieux comprendre le rôle, les limites et les attentes des parents dans l'accompagnement de leur enfant atteints de trisomie 21

1. Première hypothèse

Hypothèse : « Les parents rencontrent différentes difficultés dans l'accompagnement de leurs enfants porteurs de trisomie 21. »

L'analyse des entretiens montre que les parents, et particulièrement les mères, sont confrontés à des difficultés multiples et significatives dans la vie quotidienne avec leur enfant. Ces difficultés concernent notamment

L'acquisition de l'autonomie par l'enfant,

La gestion de comportements inappropriés ou difficiles à maîtriser,

Les troubles cognitifs et sensoriels liés à la trisomie 21,

Les maladies organiques ou hypersensibilités diverses.

Les résultats révèlent également que le manque de connaissances et de savoir-faire des parents complique l'accompagnement, surtout lorsque la relation parent-enfant est marquée par un attachement excessif.

Cas de Mme Fatima a illustré ce constat : *« J'ai beaucoup de difficultés... je suis toujours derrière lui, il est agressif... je ne peux pas le laisser seul. »*

Conclusion : cette hypothèse est confirmée, car les parents rencontrent effectivement des difficultés quotidiennes importantes dans le suivi de leur enfant.

2. Deuxième hypothèse

Hypothèse : « Les parents jouent un rôle actif de collaborateur et d'acteur dans l'accompagnement de leurs enfants. »

L'analyse montre que la guidance parentale et l'accompagnement professionnel permettent aux parents de mieux comprendre le fonctionnement de leur enfant et de faciliter le processus de prise en charge. Cette guidance inclut des conseils pratiques, des échanges avec les professionnels et des activités adaptées à la maison.

Les parents contribuent ainsi à : Canaliser leur enfant, Appliquer des techniques éducatives à domicile, Stimuler l'autonomie et la communication verbale et non verbale, Gérer certains comportements spécifiques.

« À l'association, les professionnels utilisent souvent des vidéos explicatives. Cela nous permet de mieux comprendre notre enfant et d'appliquer les techniques à la maison », témoigne une mère.

Cependant, les données montrent que le rôle des parents reste majoritairement réceptif et collaboratif, tandis que les professionnels initient les interventions, proposent les exercices et orientent les pratiques.

Conclusion : cette hypothèse est confirmée, car les parents participent activement dans le cadre de la guidance, mais leur rôle est plus collaboratif que totalement autonome.

3. Troisième hypothèse

Hypothèse : « Les parents doivent rester parents et non rééducateurs dans l'accompagnement de leur enfant porteur de trisomie 21. »

L'étude révèle que certains parents dépassent parfois leur rôle de parent, souhaitant s'impliquer directement dans les techniques professionnelles, ce qui peut compliquer la prise en charge et réduire l'efficacité des interventions.

Il est essentiel que les parents restent dans leur rôle de parents affectifs et éducatifs, tout en étant partenaires dans la guidance, sans se substituer aux professionnels.

Les entretiens montrent que la volonté de bien faire et l'investissement émotionnel peuvent entraîner une confusion entre rôle parental et rôle rééducatif.

Conclusion : cette hypothèse n'est pas validée, car certains parents tendent à dépasser leur rôle, ce qui nécessite un encadrement clair et une formation adaptée.

4. Quatrième hypothèse

Hypothèse : « Les parents sont satisfaits de la guidance parentale et ont des attentes spécifiques concernant l'accompagnement proposé par les professionnels. »

Les résultats montrent une satisfaction globale des parents, notamment grâce à : La qualité de la relation de confiance avec les professionnels,

Les progrès observés chez l'enfant, La possibilité de participer aux décisions éducatives et thérapeutiques.

« *Nous sommes satisfaits parce que notre fille progresse bien* », témoigne un parent.

Cependant, les parents expriment également des attentes importantes :

Développement de l'autonomie et de l'indépendance de l'enfant, Amélioration de la communication et du langage, Comportements adaptés et intégration scolaire,

Guidance continue et personnalisée.

Conclusion : cette hypothèse est confirmée, car les parents sont globalement satisfaits mais souhaitent un suivi plus approfondi et des interventions adaptées aux besoins spécifiques de leur enfants.

Synthèse

- Les parents rencontrent de nombreuses difficultés dans l'accompagnement quotidien de leur enfants trisomique.

- Ils jouent un rôle actif et collaboratif, bien que dépendant des orientations professionnelles.
- Leur rôle doit rester parental et affectif, sans remplacer les professionnels.
- Les parents sont satisfaits de la guidance, mais souhaitent un suivi continu, structuré et personnalisé.

Ces résultats soulignent l'importance de développer des programmes intégrés combinant : Formation et guidance parentale, Suivi psychologique des parents, Co-intervention et coordination entre professionnels, Flexibilité et adaptation des techniques aux besoins de chaque enfant.

Analyse et discussion des resultats

L'analyse thématique des entretiens menés auprès des parents d'enfants porteurs de trisomie 21 a permis d'identifier quatre axes principaux structurant leur vécu :

1. les difficultés rencontrées.
2. le rôle parental.
3. les limites perçues.
4. la satisfaction et attentes vis-à-vis de la guidance parentale.

1. Les difficultés rencontrées

Les parents interrogés rapportent un ensemble de difficultés à la fois émotionnelles, éducatives, sociales et organisationnelles.

La majorité évoque une charge émotionnelle importante, nourrie par la fatigue, l'inquiétude constante pour l'avenir de leur enfant et la peur du jugement social. L'isolement est fréquemment mentionné : plusieurs parents décrivent un sentiment de solitude, lié au manque de compréhension de leur entourage.

« *Les gens ne comprennent pas toujours notre situation...* » (Mère, 42 ans)

Les difficultés concernent aussi le manque d'informations précises sur la trisomie 21 et sur les démarches éducatives à adopter à domicile. Certains parents évoquent la faible coordination entre les intervenants (enseignants, orthophonistes, psychologues), ce qui complique la continuité du suivi.

Sur le plan pratique, le manque de moyens économiques et la distance géographique des centres spécialisées accentuent la fatigue et limitent la participation régulière aux séances.

Ces constats rejoignent les travaux de Feldman (2012) et Guralnick (2017), qui soulignent que le stress parental est fortement lié à la charge quotidienne de soins, au manque de ressources et à la complexité de la coordination interdisciplinaire.

2. Le rôle parental dans l'accompagnement

Les parents expriment une volonté d'implication active dans le suivi éducatif et thérapeutique de leur enfant. Ils se perçoivent comme des partenaires à part entière du processus d'accompagnement, collaborant avec les professionnels dans une dynamique de confiance.

« On travaille main dans la main avec les éducateurs... » (Père, 39 ans)

Cette implication se manifeste à travers la participation aux activités éducatives, la reproduction des exercices à la maison, et la communication régulière avec les intervenants. Toutefois, plusieurs parents admettent un sentiment de surinvestissement, lié à la peur de « ne pas en faire assez » pour leur enfant.

Les parents apprécient particulièrement les séances de guidance éducative, où les professionnels leur montrent concrètement comment réagir face à certains comportements, comment stimuler la communication ou encourager l'autonomie.

« À l'association, les professionnels utilisent souvent des vidéos et des séquences pratiques. Ça nous aide à mieux comprendre les comportements et à savoir quoi faire à la maison. » (Mère, 44 ans)

Ces témoignages confirment que la guidance et l'accompagnement parentale favorise la compétence éducative et la cohérence des interventions entre le domicile et la structure spécialisée, conformément aux recommandations de l'étude de Sombre et Ahr (2019).

3. Les limites perçues par les parents

Malgré leur motivation, les parents soulignent plusieurs freins à l'application des conseils reçus.

Les limites sont à la fois physiques (fatigue, manque de temps), psychologiques (épuisement émotionnel, stress chronique) et structurelles (faible disponibilité des professionnels, contraintes financières).

« *Oui, les professionnels nous aident beaucoup, mais ce travail me fatigue... je trouve du mal à tout appliquer à la maison.* » (Mère, 44 ans)

Certains parents expriment également un sentiment d'incompétence face à la complexité des besoins de leur enfant, en particulier sur le plan cognitif et comportemental.

Ce constat rejoint les observations de Van Der Hek (2018)¹ selon lesquelles le soutien psychologique et la formation parentale sont essentiels pour éviter la surcharge et prévenir l'épuisement.

5. Satisfaction et attentes vis-à-vis de la guidance parentale

La majorité des parents se déclarent satisfaits de la guidance reçue, en particulier de la qualité de la communication avec les professionnels et du soutien moral offert.

Ils soulignent que les décisions concernant leur enfant sont prises en concertation et expliquées avec clarté :

« *Avant de décider quelque chose pour ma fille, ils m'expliquent toujours les objectifs. Je me sens respectée.* » (Mère, 44 ans)

Cependant, plusieurs parents expriment le souhait d'un soutien plus continu et de formations plus fréquentes sur les aspects éducatifs et comportementaux. Leur principale attente concerne le développement de l'autonomie de l'enfant et la coordination entre les différents intervenants pour assurer une cohérence globale du projet éducatif.

Étude de cas illustratif : Madame K.H.

Madame K.H., âgée de 44 ans, mère de trois enfants, dont Maroua, 9 ans, porteuse de trisomie 21 et suivie dans une association spécialisée depuis 2017.

¹ Van Der Hek, J. M. (2018). Testing a model predicting depression, anxiety and stress in parents of children with Down syndrome. *Journal of Intellectual & Developmental Disability*, 43(2), 123–134.

L'entretien individuel, réalisé dans le bureau du psychologue, a mis en lumière les principaux aspects suivants :

a. Difficultés rencontrées

La mère évoque des difficultés persistantes dans le développement cognitif, comportemental et physique de sa fille.

« Ma fille avait beaucoup de mal à prononcer certains mots, mais grâce aux conseils des professionnels et à la répétition, elle a réussi à dire “maman”, ce que j’attendais depuis longtemps. »

b. Collaboration avec les professionnels

Elle décrit une relation de confiance et de communication fluide :

« Quand je remarque un comportement étrange, j’en parle aux professionnels, ils m’aident à comprendre et à corriger la situation. »

Malgré cette collaboration, elle reconnaît un épuisement constant :

« C’est difficile de tout appliquer à la maison. Ce travail est fatigant mais je continue, parce que je vois les progrès de ma fille. »

c. Satisfaction et attentes

Elle se dit globalement satisfaite de la guidance, tout en souhaitant plus de formations pratiques et de soutien émotionnel :

« Je souhaite que ma fille devienne autonome un jour... et que les professionnels continuent à nous accompagner. »

Discussion générale

Les résultats mettent en évidence un engagement parental élevé, oscillant entre espoir et épuisement.

Les parents manifestent une réelle volonté de coopération avec les professionnels, mais leur implication reste limitée par des contraintes psychologiques, économiques et organisationnelles.

Ces constats confirment les recherches de Caldwell et al. (2023) et Guralnick (2017)¹, selon lesquelles la réussite des programmes d'intervention repose sur la relation partenariale parents-professionnels, la formation continue des parents et la reconnaissance de leurs besoins émotionnels.

conclusion générale

Les parents jouent un rôle pivot dans le processus d'accompagnement de leur enfant porteur de trisomie 21.

Leur engagement est un facteur de réussite, mais il reste fragilisé par , le manque de ressources et la charge émotionnelle.

Une guidance parentale structurée, continue et participative apparaît indispensable pour renforcer leurs compétences et préserver l'équilibre familial.

Les dispositifs de formation et d'accompagnement devraient inclure des espaces d'écoute, de soutien et d'accompagnement psychologique et des outils pratiques, favorisant la co-intervention entre parents et professionnels.

¹ Caldwell, A. R., Kim, Y., Alshahwan, N., et al. (2023). Parental perception of facilitators and barriers to health among young children with Down syndrome: A qualitative study. *Child: Care, Health and Development*, 49(3), 456–467.

Guralnick, M. J. (2017). Early intervention for children with intellectual disabilities: Current knowledge and future prospects. *Journal of Applied Research in Intellectual Disabilities*, 30(6), 1099–1118.

Références bibliographiques

- Fabienne Henry, (2022), Guide du parcours scolaire de l'enfant différent, Édition Dunod.
- Gérard Neyrand, Daniel Coum et Marie Dominique Zilpert, (2018), Malaise pour le soutien à la parentalité, Édition Érès.
- Barr, M. (2017). Supporting families of children with intellectual disabilities: From theory to practice. Routledge.
- Barr, O. (2017). Health inequalities and intellectual disabilities. Cambridge University Press.
- Bui-Xuan, G. (2017). Accompagner les familles d'enfants en situation de handicap : approche éducative et clinique. Dunod.
- Bui-Xuan, G. (2017). La guidance parentale : Une approche intégrative pour soutenir les familles. *Revue de Psychologie de l'Enfance et de l'Adolescence*, 65(3), 123–135.
- Braun, V., & Clarke, V. (2006). Using thematic analysis in psychology. *Qualitative Research in Psychology*, 3(2), 77–101.
- Caldwell, A. R., Kim, Y., Alshahwan, N., et al. (2023). Parental perception of facilitators and barriers to health among young children with Down syndrome: A qualitative study. *Child: Care, Health and Development*, 49(3), 456–467.
- Chamak, B. (2014). Les familles et le handicap mental : entre attentes et ajustements. *Revue Française de Psychiatrie et de Psychologie Médicale*, 18(1), 45–56.
- Chamak, B. (2014). Les parents face au handicap : entre souffrance, adaptation et engagement. *Revue Française de Service Social*, 254, 45–57.
- Cochrane Collaboration. (2018). Parent-mediated interventions for promoting communication and language development in young children with Down syndrome (Review). *Cochrane Database of Systematic Reviews*
- Darbyshire, L. V. (2010). Parents with learning disabilities: A psychological perspective.
- Desombre, C., & Ahr, S. (2019). Les parents d'enfants en situation de handicap : comprendre pour mieux accompagner. Presses Universitaires de Rennes.

- Desombre, M., & Ahr, M. (2019). La guidance parentale : Une voie vers l'autonomisation des parents. *Revue Internationale de l'Éducation Familiale*, 2(36), 45–58.
- Feldman, M. A. (2012). Parent education interventions for families of children with developmental disabilities. *Journal of Intellectual Disability Research*, 56(7–8), 659–674.
- Feldman, M. A. (2012). Parent training for parents of children with developmental disabilities: Advances and challenges for behavior therapy. *Behavior Therapy*, 43(2), 337–355.
- Guralnick, M. J. (2017). Early intervention for children with intellectual disabilities: An update. *Journal of Applied Research in Intellectual Disabilities*, 30(2), 211–229.
- Guralnick, M. J. (2017). Early intervention for children with intellectual disabilities: Current knowledge and future prospects. *Journal of Applied Research in Intellectual Disabilities*, 30(6), 1099–1118
- Henry, F. (2022). *Guide du parcours scolaire de l'enfant différent*. Édition Dunod.
- Kakpo, S. (2018). Un accompagnement parental expert : Quand des parents enseignants se racontent. *Revue Française de Pédagogie*, 208, 17–29.
- Leggett, A. (2015). Understanding the role of support groups in the lives of parents of children with Autism Spectrum Disorders. *Anthropology*, 12.
- Neyrand, G., Coum, D., & Zilpert, M.-D. (2018). *Malaise pour le soutien à la parentalité*. Édition Érès.
- Paillé, P., & Mucchielli, A. (2021). *L'analyse qualitative en sciences humaines et sociales* (5e éd.). Armand Colin.
- Psychological wellbeing in parents of children with Down syndrome: A systematic review and meta-analysis. (2024). *Developmental Medicine & Child Neurology*, 66(4), 521–538
- Van Der Hek, J. M. (2018). Testing a model predicting depression, anxiety and stress in parents of children with Down syndrome.
- Vidal, C., & Doré, J. (2020). *Familles et accompagnement : les enjeux de la co-construction dans le champ du handicap*. Presses de l'EHESP.

- WHO – World Health Organization. (2023). Congenital disorders: Down syndrome – Key facts. WHO Press.
- Zouiten, H., Nasser, H., et al. (2010). Cytogenetic and epidemiological profiles of Down syndrome in a Moroccan population: A report of 852 cases. Pan African Medical Journal, 5(9), 1–8.

Création visuelle et identité numérique :
Représentations du soi dans les contenus IA assistés

Soukaina ETTOUIJRI

Maroc

Résumé :

L'essor de l'intelligence artificielle (IA) dans la création visuelle transforme en profondeur la manière dont les individus se représentent et se perçoivent dans les environnements numériques. Cette recherche propose une approche analytique du rôle de l'IA dans la constitution du soi visuel, à travers une étude qualitative conduite auprès de soixante-dix participants. L'objectif est de comprendre comment la création visuelle assistée par IA agit comme vecteur d'expression identitaire, de performance esthétique et de médiation symbolique. Les résultats montrent une tension entre authenticité et standardisation, où l'IA apparaît à la fois comme un levier d'émancipation créative et un dispositif de normalisation esthétique. Ce travail s'inscrit dans le champ des sciences de la communication et de l'esthétique numérique, en interrogeant la manière dont l'image algorithmique participe à la construction du soi contemporain.

Mots clés: intelligence artificielle, création visuelle, identité numérique, représentation de soi, esthétique algorithmique, authenticité vs standardisation, médiation symbolique.

Visual Creation and Digital Identity:

Self-Representations in AI-Assisted Contents

Abstract

The rise of artificial intelligence (AI) in visual creation profoundly transforms the way individuals represent and perceive themselves within digital environments. This research offers an analytical approach to understanding the role of AI in constructing the visual self through a qualitative study involving seventy participants. The objective is to examine how AI-assisted visual creation functions as a vector of identity expression, aesthetic performance, and symbolic mediation. Findings highlight a tension between authenticity and standardization, positioning AI simultaneously as a tool of creative empowerment and a mechanism of aesthetic normalization. This work contributes to communication and digital aesthetics studies by exploring how algorithmic imagery participates in the contemporary construction of selfhood.

Introduction

Les technologies d'intelligence artificielle (IA) bouleversent les paradigmes traditionnels de la création et de la représentation artistique. L'introduction massive d'outils génératifs dans les pratiques visuelles contemporaines a déplacé la frontière entre la production humaine et machinique, redéfinissant la notion même d'auteur et d'authenticité. Dans un contexte où les réseaux sociaux constituent un espace majeur de mise en scène du soi, les productions visuelles assistées par IA deviennent des interfaces identitaires, des extensions perceptuelles et symboliques de la subjectivité. La figure du « créateur augmenté » émerge comme un archétype du sujet numérique contemporain : un individu qui délègue partiellement sa créativité à l'algorithme tout en cherchant à préserver sa singularité expressive. Ce phénomène s'accompagne de questionnements éthiques et esthétiques sur la nature du vrai, du beau et du réel dans un monde saturé d'images générées. L'objectif de cette recherche est d'analyser comment l'IA influence les dynamiques de représentation de soi, entre aspiration à l'authenticité et adoption de standards visuels codifiés. L'étude s'inscrit dans une perspective communicationnelle et esthétique, mobilisant des approches issues de la sociologie du numérique, de la sémiotique visuelle et de la théorie critique des médias.

1. Cadre théorique

1.1. L'identité numérique comme performance sociale

Erving Goffman (1959) a conceptualisé la présentation de soi comme une performance sociale dans laquelle chaque individu adapte son comportement en fonction des contextes d'interaction. Transposée à l'univers numérique, cette perspective met en lumière le rôle des dispositifs médiatiques dans la scénarisation du soi. Sur les plateformes visuelles telles qu'Instagram ou TikTok, le sujet se met en scène à travers des choix esthétiques : cadrage, lumière, filtres, postures. La création visuelle IA introduit une nouvelle dimension à cette performance, en offrant la possibilité de styliser et de transformer son image au-delà des limites matérielles. Ainsi, l'identité numérique devient une construction médiatisée et reconfigurable, oscillant entre authenticité et mise en scène. Selon Marwick et boyd

(2011), cette « visibilité performée » participe à la formation d'un soi socialement validé, où la reconnaissance passe par la maîtrise des codes visuels dominants.

1.2. L'esthétique algorithmique et la co-création

Lev Manovich (2018) décrit l'esthétique algorithmique comme une nouvelle étape de la culture visuelle post-photographique, où l'image cesse d'être une trace du réel pour devenir un objet calculé. L'algorithme n'est plus un simple outil technique, mais un agent esthétique qui co-produit les formes et les significations. Groys (2016) évoque un déplacement de l'auteur vers le code, et Rouvroy (2019) parle d'une « gouvernementalité algorithmique » qui oriente la perception et le goût collectif. La création visuelle IA participe ainsi à un régime de co-création homme-machine, où le sujet humain n'est plus seul garant de la valeur symbolique de l'œuvre. Cette hybridation remet en question les critères d'originalité et d'intentionnalité, fondements de l'esthétique moderne.

1.3. Authenticité, simulacre et sincérité augmentée

Baudrillard (1981) affirme que notre société est dominée par le simulacre, où les représentations se substituent au réel. Dans le contexte de l'IA, cette idée trouve un écho particulier : les images générées ou retouchées deviennent des hyper-réalités visuelles, des surfaces où s'efface la référence à l'original. Pourtant, pour de nombreux créateurs, cette transformation n'équivaut pas à une falsification, mais à une « sincérité augmentée » (Turkle, 2011) — une capacité à exprimer visuellement des états intérieurs, des émotions et des imaginaires que le réel ne permet pas toujours d'incarner. Ainsi, la création IA peut être comprise comme une esthétique de la subjectivité amplifiée.

2. Méthodologie

Cette recherche adopte une approche qualitative et exploratoire, fondée sur un questionnaire semi-dirigé comprenant quinze questions ouvertes. L'échantillon est constitué de soixante-dix participants, répartis en trois groupes : quarante créateurs visuels utilisant des outils IA, vingt spectateurs de contenus IA et dix chercheurs ou étudiants en communication visuelle. Le questionnaire portait sur quatre axes : (1) les usages créatifs de l'IA, (2) la relation entre retouche et authenticité, (3) la perception du rôle de l'IA dans la créativité, et (4) les émotions associées à la

production et à la réception des images IA. Les réponses ont été analysées selon une approche thématique inductive (Paillé & Mucchielli, 2012), combinant codage ouvert et axial. Cette méthode a permis d'identifier des motifs récurrents relatifs à la construction du soi numérique et à la symbolique esthétique de l'IA. La posture du chercheur est compréhensive et réflexive, considérant les discours des participants comme des traces de subjectivités situées.

3. Résultats

L'analyse a permis de dégager trois dimensions majeures du rapport entre IA et identité visuelle : la projection symbolique du soi, l'ambivalence entre authenticité et artifice, et la tension entre créativité et uniformisation. Les résultats sont présentés selon cette structuration.

3.1. L'IA comme miroir symbolique du soi

Soixante-sept pour cent des répondants affirment que l'IA leur permet d'exprimer des aspects de leur personnalité difficilement accessibles par la photographie traditionnelle. Les termes « poétique », « introspectif » et « libérateur » apparaissent fréquemment dans les descriptions. Plusieurs participants évoquent une relation quasi émotionnelle avec la machine, perçue comme un prolongement de leur imagination. Cette dynamique traduit un déplacement du processus créatif : l'IA devient un miroir sensible plutôt qu'un simple outil technique.

3.2. Ambivalence entre authenticité et artifice

Près de la moitié des participants reconnaissent ressentir une forme de culpabilité vis-à-vis de la manipulation algorithmique. Le sentiment de beauté est contrebalancé par un doute sur la légitimité artistique. Une participante résume ainsi cette ambivalence : « L'image IA me ressemble, mais elle est trop parfaite pour être vraie. » Cette perception illustre la tension entre quête de soi et conformité à une esthétique standardisée.

3.3. Créativité assistée et standardisation esthétique

Pour la majorité des créateurs, l'IA est perçue comme un outil d'émancipation et d'accessibilité. Elle permet de produire des images de haute qualité sans ressources techniques avancées. Cependant, trente pour cent dénoncent une homogénéisation

des visuels IA, marquée par la répétition de motifs et de styles issus des bases de données d'apprentissage. Cette uniformisation traduit le risque d'une standardisation du goût algorithmique.

4. Discussion

Les résultats confirment l'hypothèse d'une tension constitutive entre subjectivité et standardisation dans la création IA. L'IA agit comme un dispositif de médiation esthétique : elle amplifie la capacité expressive du sujet tout en imposant des cadres formels prédéterminés. Le soi numérique qui en résulte n'est pas une entité stable, mais une construction hybride négociée entre désir personnel et contrainte algorithmique. Cette dialectique rejoint les travaux de Manovich (2020) sur l'« auto-fiction visuelle », où l'authenticité est réévaluée non en fonction du réalisme, mais de la cohérence symbolique. L'usage de l'IA révèle ainsi une mutation culturelle : la sincérité se déplace du registre de la vérité vers celui de l'intention esthétique.

5. Conclusion

Cette recherche met en lumière les transformations profondes induites par l'intelligence artificielle dans la construction du soi visuel et numérique. Loin d'être un simple instrument de production d'images, l'IA devient un partenaire de la subjectivité, participant à la redéfinition de la créativité et de l'authenticité. Toutefois, cette alliance entre humain et machine appelle une vigilance critique : la dépendance aux modèles génératifs risque de réduire la diversité esthétique et symbolique. De futures recherches pourraient explorer les différences culturelles de perception du soi numérique et les stratégies d'appropriation artistique des outils IA.

Références bibliographiques

- Baudrillard, J. (1981). *Simulacres et simulation*. Paris : Galilée.
- Goffman, E. (1959). *The Presentation of Self in Everyday Life*. Garden City, NY: Doubleday.
- Groys, B. (2016). *In the Flow*. London: Verso.
- Le Breton, D. (2016). *L'Adieu au corps*. Paris : Métailié.
- Manovich, L. (2018). *AI Aesthetics*. Moscow: Strelka Press.
- Manovich, L. (2020). *Cultural Analytics*. Cambridge, MA: MIT Press.
- Marwick, A., & boyd, d. (2011). To See and Be Seen: Celebrity Practice on Twitter. *Convergence*, 17(2), 139–158.
- Paillé, P., & Mucchielli, A. (2012). *L'analyse qualitative en sciences humaines et sociales*. Paris : Armand Colin.
- Rouvroy, A. (2019). Gouvernamentalité algorithmique et perspectives d'émancipation. *Réseaux*, 213(1), 9–45.
- Turkle, S. (2011). *Alone Together: Why We Expect More from Technology and Less from Each Other*. New York: Basic Books.

**De la mémoire à l'héritage :
l'écriture féminine marocaine comme espace de transmission**

Houyame OUAHYB

Sous la direction de: Pr Brahim Boumazzou
Faculté des langues des lettres et des Arts
Université ibn tofail, Kénitra
Maroc

Résumé :

Cet article aborde la littérature féminine marocaine contemporaine comme espace de mémoire, de transmission et d'héritage féminin. Il s'intéresse aux œuvres d'autrices majeures telles que Fatema Mernissi, Leïla Slimani et Siham Benchekroun, en analysant comment elles utilisent l'écriture pour redonner voix aux expériences féminines, transmettre des valeurs et reconstruire un héritage culturel et identitaire souvent marginalisé ou occulté.

L'étude montre que la mémoire féminine devient un instrument de résistance aux silences sociaux et historiques, que la transmission intergénérationnelle est traversée par tensions et ruptures mais reste un vecteur de continuité, et que l'héritage littéraire constitue un espace de réinvention identitaire et de métissage culturel.

En combinant analyse littéraire, citations directes et réflexion critique, l'article démontre que l'écriture féminine marocaine n'est pas seulement un témoignage, mais un véritable acte d'émancipation et de créativité, où le passé se réinscrit dans le présent et inspire de nouvelles formes de subjectivité féminine.

Mots-clés: littérature féminine marocaine, mémoire, transmission, héritage, émancipation, identité.

Introduction :

La littérature écrite par les femmes au Maroc occupe aujourd'hui une place centrale dans le paysage culturel et intellectuel, en offrant un espace privilégié où se conjuguent expression personnelle, mémoire collective et transmission des savoirs. Longtemps confinée aux marges du champ littéraire, dominé par les auteurs masculins et les normes patriarcales, cette production littéraire s'affirme désormais comme un véritable terrain d'émancipation et de revendication sociale. À travers l'écriture, les femmes marocaines ne se limitent pas à relater des expériences individuelles : elles reconstruisent la mémoire collective, réinterprètent les héritages culturels, et élaborent des codes identitaires qui reflètent à la fois leurs réalités intimes et les transformations de la société.

Dans ce contexte, l'écriture féminine devient un outil symbolique de résistance, capable de briser le silence imposé par les structures sociales et les traditions patriarcales. Elle interroge de manière critique les rapports entre le passé et le présent, entre le vécu personnel et les expériences collectives, tout en soulignant la puissance de la parole comme vecteur de mémoire et de réflexion.

Cet article se propose d'étudier la manière dont les écrivaines marocaines inscrivent la mémoire féminine dans un processus de transmission et de réinvention. Il s'agira d'analyser comment cette mémoire, loin d'être statique, se transforme en un instrument de libération, en résonance avec les dynamiques identitaires et culturelles propres au Maroc contemporain. L'objectif est ainsi de mettre en lumière la capacité de l'écriture féminine à articuler émancipation individuelle et mémoire collective, dans un dialogue constant entre héritage et innovation

Nous étudierons trois axes :

1. La mémoire féminine comme résistance au silence.
2. La transmission intergénérationnelle dans l'écriture des femmes.
3. L'héritage littéraire et la réinvention identitaire.

I. La mémoire féminine comme résistance au silence :

La littérature féminine marocaine s'impose, depuis plusieurs décennies, comme un espace d'inscription de la mémoire, où la parole des femmes se fait outil de résistance face à l'effacement historique et social. Longtemps marginalisées dans le champ littéraire dominé par les voix masculines, les écrivaines marocaines ont investi l'écriture comme un acte de réappropriation symbolique du passé. Écrire devient alors un moyen de restaurer la présence de celles qui ont été exclues du récit collectif, de revisiter l'histoire à travers une perspective féminine, et de libérer la mémoire longtemps confisquée.

L'acte d'écrire, pour ces auteures, n'est jamais neutre : il s'inscrit dans un projet de réhabilitation des subjectivités féminines étouffées par des siècles de silence.

Comme le souligne Leïla Slimani, « écrire, c'est une manière de résister au silence et

à l'oubli »¹.

Cette parole, à la fois intime et collective, constitue un geste de résistance contre les structures patriarcales qui ont longtemps réduit les femmes au mutisme. Chez Slimani, comme chez d'autres écrivaines marocaines, la littérature devient un lieu où la mémoire se déploie non pas comme simple souvenir, mais comme acte politique et réparateur.

Dans cette perspective, Fatema Mernissi occupe une place fondatrice. Par son écriture autobiographique et sociologique, elle a démontré que la mémoire personnelle peut devenir un instrument de transformation sociale. Dans *Rêves de femmes. Une enfance au harem* (1994), elle écrit : « Le souvenir est une arme : il nous empêche d'accepter comme normal ce qui nous a fait souffrir »².

Cette affirmation, à la portée profondément politique, révèle que la mémoire féminine n'est pas une simple archive du passé, mais une force de contestation. En racontant leurs histoires, les femmes refusent la normalisation de la souffrance et s'opposent à l'invisibilité à laquelle la société les a condamnées.

¹ Leïla Slimani, entretien à France Inter, 10 mars 2019

² Fatema Mernissi, *Rêves de femmes. Une enfance au harem*, Paris : Albin Michel, 1994, p. 47

La mémoire, dans la littérature féminine marocaine, devient ainsi un processus actif : elle ne reproduit pas le passé, elle le transforme. Ce mouvement de réappropriation s'opère à travers une écriture qui réinvente les récits du Maroc colonial et postcolonial, où la domination masculine et les hiérarchies sociales sont mises à nu.

Siham Benchekroun, dans plusieurs de ses œuvres, fait de cette mémoire une voie d'émancipation. Elle affirme : « Écrire sur notre passé permet à la fois de lui donner du sens, d'intervenir sur la façon dont il agit sur nous, et de comprendre qui nous sommes et d'où nous venons »¹.

Ces mots traduisent une conviction partagée par de nombreuses écrivaines : la mémoire est un levier de conscience et de liberté.

Ce travail de remémoration n'est pas seulement individuel ; il touche aussi la mémoire collective. En redonnant une voix à leurs mères, grand-mères et ancêtres, les écrivaines réparent symboliquement une lignée interrompue. Leur écriture tisse des filiations invisibles entre générations, recréant des liens que l'histoire et la société ont tenté d'effacer.

Comme l'a montré Fatema Mernissi dans *Le harem politique*, la domination masculine n'a pas seulement enfermé les corps, elle a également bâillonné la parole. La littérature devient alors le lieu où ce bâillon se défait, où la parole se fait mémoire, et la mémoire, résistance.

La mémoire est en effet une idée centrale dans l'œuvre de Fatema Mernissi dans ses écrits, notamment *Rêves de femmes. Une enfance au harem* (1994) et *Le harem politique* (1987), Mernissi démontre que le souvenir et la mémoire ne sont pas de simples traces du passé, mais des outils politiques et symboliques qui permettent aux femmes de résister aux structures patriarcales et aux injustices sociales où la mémoire personnelle et collective devient un moyen de résistance face aux dominations sociales et politiques.

¹ Siham Benchekroun, entretien publié sur sihambenchekroun.com, consulté le 12 octobre 2025

Dans *Rêves de femmes. Une enfance au harem* (1994), Mernissi explore comment le souvenir des expériences féminines, souvent ignorées ou réprimées, devient une forme de résistance. Elle y écrit : « Le souvenir est une arme : il nous empêche d'accepter comme normal ce qui nous a fait souffrir. »¹

Cette réflexion souligne le rôle actif de la mémoire dans la contestation des injustices vécues.

Ce faisant, la littérature féminine marocaine se transforme en un lieu d'archivage symbolique des émotions, des injustices et des silences. Elle recueille les traces d'une histoire subie pour les transformer en une mémoire agissante. En ce sens, se souvenir n'est pas un simple retour vers le passé, mais un acte de réappropriation identitaire. Se souvenir, c'est déjà contester : c'est refuser l'amnésie imposée par les structures patriarcales et affirmer la continuité d'une parole féminine qui, malgré les interdits, a survécu à travers le temps.

Ainsi, à travers la mémoire, les écrivaines marocaines reconstruisent une cartographie affective et symbolique du féminin. Elles font de l'écriture un espace de guérison et de transmission, où la mémoire devient non pas un fardeau, mais une force créatrice. Cette démarche marque le passage d'une littérature du témoignage à une littérature de la résistance, où chaque mot devient un acte de libération.

II. Transmission intergénérationnelle : entre rupture et continuité

La mémoire féminine, si elle aspire à survivre et à avoir un impact, ne peut s'épanouir que par sa transmission. Dans la littérature marocaine contemporaine, les écrivaines construisent leurs récits dans une dynamique de filiation à multiples niveaux : familiale, culturelle, linguistique et symbolique. Mais cette transmission n'est jamais linéaire : elle est traversée par des tensions, des ruptures et des réappropriations, qui reflètent la complexité de l'histoire et des structures sociales.

Dans *Le Pays des autres* (2020), Leïla Slimani illustre avec force les fractures générationnelles et identitaires. L'héroïne, Mathilde, confrontée à la mémoire coloniale et aux aspirations contemporaines, ressent un décalage profond entre son rôle de mère et son sentiment d'appartenance :

¹ *Rêves de femmes. Une enfance au harem*, Paris : Albin Michel, 1994

« Ses enfants étaient marocains, mais elle sentait qu'ils ne lui appartenaient pas »¹.

Cette citation met en lumière une transmission problématique : elle oscille entre l'appartenance et le rejet, entre la continuité d'un héritage et la rupture que génèrent les transformations sociales et culturelles. La filiation n'est pas simplement biologique, elle est aussi symbolique et sociale. La littérature féminine marocaine explore ainsi le conflit entre ce qui est reçu et ce qui peut être réinventé, montrant que la mémoire féminine n'est pas passive, mais constamment en dialogue avec le présent.

De manière complémentaire, Siham Benchekroun, dans *Oser vivre* (2009), souligne la complexité de la transmission intergénérationnelle dans un cadre socioculturel contraignant :

« Entre l'être et le paraître, entre le vouloir et le devoir, ce récit à deux voix raconte l'histoire d'une femme déchirée »².

Cette double voix, qui alterne récit personnel et réflexion collective, met en évidence la tension entre héritage imposé et héritage choisi, entre devoir de mémoire et besoin de liberté individuelle. Benchekroun illustre que la transmission ne peut se limiter à un simple passage d'informations : elle implique une appropriation critique de l'héritage, un dialogue entre les générations et un travail de reconstruction identitaire.

La langue constitue un autre vecteur central de cette transmission. Les écrivaines marocaines naviguent entre l'arabe classique, le français et le dialectal, ce qui leur permet à la fois de préserver des traditions linguistiques et de repenser la narration selon leurs propres termes. Comme le souligne Mernissi dans *Le harem politique* (1987) :

« Nous avons hérité des mots des autres, mais il nous appartient d'en inventer de nouveaux »³.

¹ Leïla Slimani, *Le Pays des autres*, Paris : Gallimard, 2020, p. 212.

² Siham Benchekroun, *Oser vivre*, Casablanca : Eddif, 2009.

³ Fatema Mernissi, *Le harem politique. Le Prophète et les femmes*, Paris : Albin Michel, 1987, p. 56

Cette réappropriation linguistique est une forme de transmission symbolique : le langage devient un outil de mémoire, capable de relier les générations tout en offrant la possibilité de réinventer la tradition. La polyphonie linguistique traduit également la complexité de l'identité marocaine et de l'expérience féminine dans un contexte postcolonial, où la langue est à la fois héritage et instrument de libération.

La transmission ne se réduit pas non plus aux seuls textes : elle s'étend aux gestes, aux coutumes et aux récits oraux. Les écrivaines réactivent des traditions parfois marginalisées ou oubliées, créant un pont entre passé et présent. Dans cette perspective, la littérature féminine marocaine agit comme un véritable laboratoire de mémoire, où chaque génération se réapproprie son héritage, le transforme et le transmet à son tour.

Ainsi, la transmission intergénérationnelle, telle que représentée dans les œuvres de Slimani et Bencheikroun, oscille constamment entre continuité et rupture, entre respect de la mémoire et créativité nécessaire pour réinventer un héritage authentique. Elle illustre le rôle actif des femmes dans la construction et la perpétuation d'une mémoire collective, qui, loin d'être figée, demeure vivante et en mouvement.

III. Héritage et réinvention identitaire :

Dans la littérature féminine marocaine contemporaine, l'héritage ne se limite pas à une simple réception du passé : il est constamment réinterprété et réinventé. Les écrivaines ne se contentent pas de transmettre un legs culturel ou familial ; elles le remodelent à travers leur expérience personnelle et leur vision critique du monde. Chaque œuvre devient ainsi un lieu où l'héritage se transforme en instrument d'affirmation identitaire et de création littéraire.

Leïla Slimani, dans *Regardez-nous danser* (2022), illustre ce processus en explorant les répercussions de l'héritage colonial et patriarcal sur plusieurs générations. L'écriture relie l'intime à l'histoire collective, montrant comment

chaque individu hérite non seulement d'un pays, mais aussi de ses blessures et de ses mémoires :

« Nos parents ont hérité d'un pays blessé, nous essayons de lui donner un visage nouveau »¹.

Cette citation révèle que l'héritage, loin d'être un poids immuable, devient une ressource à réinventer, un matériau vivant pour la construction d'une identité plurielle. Chez Slimani, l'écriture est à la fois un acte de mémoire et un acte créatif, permettant de transformer les cicatrices du passé en force de renouveau.

Siham Benchekroun, dans *Contes de Tétouan* (2017), illustre de manière complémentaire l'appropriation de l'héritage à travers la tradition orale. Elle réactualise le conte, ancien vecteur de mémoire collective, pour en faire un espace de réflexion sur les peurs, les désirs et les rêves des femmes marocaines contemporaines :

« Nos contes sont des miroirs : ils disent nos peurs, nos rêves et notre manière d'aimer »².

Cette démarche souligne l'importance de l'oralité comme patrimoine vivant, qui, une fois réinvestie par l'écriture féminine, relie les générations tout en renouvelant la parole historique et culturelle. L'héritage n'est plus subi, il devient dialogique : il établit un lien entre tradition et modernité, entre passé et présent, entre expérience individuelle et mémoire collective.

Par ailleurs, l'héritage identitaire s'inscrit dans une dynamique de métissage culturel et linguistique. Les écrivaines marocaines naviguent entre arabe, français et dialecte, réinventant la narration pour y intégrer les voix disparates de leur héritage. Slimani affirme ainsi :

« Je suis marocaine à 100 % et française à 100 %, c'est mon héritage, mon histoire et j'essaie d'en faire quelque chose de positif »³.

¹ Leïla Slimani, entretien avec Le Monde, 2022

² Siham Benchekroun, *Contes de Tétouan*, Casablanca : La Croisée des Chemins, 2017

³ Leïla Slimani, interview à libe.ma, 2022

Cette déclaration illustre la manière dont Slimani navigue entre deux cultures, transformant cette dualité en une richesse créative et identitaire. Elle incarne ainsi la quête d'une identité plurielle, où les héritages marocain et français se mêlent pour nourrir son œuvre littéraire et son engagement public.

Cette revendication d'une identité multiple illustre parfaitement la capacité des écrivaines à transformer le legs culturel en force créatrice, en faisant de la littérature un espace où les tensions identitaires se réconcilient et se transforment en potentialités.

Ainsi, dans l'œuvre des écrivaines marocaines contemporaines, héritage et mémoire interagissent pour produire une littérature de réinvention. La filiation ne se limite plus à la transmission verticale de mère à fille : elle devient transversale, englobant les relations entre femmes, les dialogues entre époques et les interactions entre cultures. Chaque récit devient une plateforme où la mémoire se transforme, où la tradition se renouvelle, et où l'identité se construit comme un processus dynamique, jamais figé.

La littérature féminine marocaine, en articulant mémoire, transmission et héritage, se présente ainsi comme un laboratoire de l'émancipation. Par l'écriture, les femmes réaffirment leur place dans l'histoire, questionnent le passé et créent les conditions d'une identité consciente et plurielle. L'héritage, loin d'être un poids imposé, devient une ressource de création et de résistance, permettant aux générations présentes de s'inscrire dans une continuité tout en innovant.

Conclusion :

La littérature féminine marocaine s'affirme aujourd'hui comme un espace privilégié de mémoire, de transmission et de réinvention identitaire. À travers l'écriture, les femmes dépassent le simple rôle de narratrices : elles deviennent actrices de la mémoire collective, réinventant un héritage longtemps occulté par les structures patriarcales et les dominations coloniales.

Le premier axe de notre étude a montré que la mémoire féminine constitue une forme de résistance au silence. En redonnant voix à celles que l'histoire officielle a effacées, les écrivaines marocaines transforment l'écriture en un acte politique et symbolique. L'écriture n'est pas seulement un témoignage : elle est un outil de

contestation et de réappropriation identitaire, un moyen de restituer la dignité des expériences féminines oubliées ou marginalisées.

Le deuxième axe a mis en évidence l'importance de la transmission intergénérationnelle, oscillant entre continuité et rupture. Les écrivaines construisent leurs récits dans une dynamique de filiation complexe, où le passé se réinterprète et se transforme. Cette transmission dépasse le cadre familial pour inclure les dimensions culturelles et linguistiques, faisant de la littérature un vecteur vivant de mémoire et de patrimoine symbolique. Le plurilinguisme et la réappropriation des mots hérités permettent aux écrivaines de tisser des liens entre générations tout en créant un espace d'innovation narrative et d'émancipation.

Enfin, le troisième axe a montré que l'héritage identitaire dans la littérature féminine marocaine est un processus dynamique. Les écrivaines ne se contentent pas de recevoir le passé : elles le transforment, le réinventent et le mettent en dialogue avec la modernité, la pluralité culturelle et les expériences individuelles. À travers ce processus, l'écriture devient un laboratoire de l'émancipation, où mémoire, transmission et héritage se rejoignent pour construire une identité consciente, plurielle et résolument créative.

Ainsi, la littérature féminine marocaine dépasse le simple cadre esthétique pour devenir un instrument de libération, où chaque récit participe à la réhabilitation des voix féminines et à la construction d'une mémoire collective active. Elle illustre comment la mémoire et l'héritage peuvent être transformés en force créatrice et en moteur d'émancipation, permettant aux générations présentes de s'inscrire dans une continuité tout en innovant.

Cette réflexion ouvre également de nouvelles perspectives pour la recherche : elle invite à explorer davantage les intersections entre mémoire, identité et langage, ainsi que les stratégies narratives qui permettent aux écrivaines de réconcilier tradition et modernité. Elle suggère également l'intérêt d'une étude comparative avec d'autres littératures féminines du Maghreb et du monde arabo-musulman, afin de mieux comprendre comment les voix féminines participent à la transformation sociale et culturelle à travers l'écriture.

DE LA MEMOIRE A L'HERITAGE:
L'ECRITURE FEMININE MAROCAINE COMME ESPACE DE TRANSMISSION
HOUYAME OUAHYB

En définitive, la littérature féminine marocaine se révèle comme un espace de résistance, de mémoire et de création, où la parole se substitue au silence, la transmission devient innovation, et l'héritage devient matière d'émancipation et de construction identitaire.

Bibliographie

- Benchekroun, Siham. Oser vivre. Casablanca : Eddif, 2009.
- Benchekroun, Siham. Contes de Tétouan. Casablanca : La Croisée des Chemins, 2017.
- Mernissi, Fatema. Rêves de femmes. Une enfance au harem. Paris : Albin Michel, 1994.
- Mernissi, Fatema. Le harem politique. Paris : Albin Michel, 1987.
- Slimani, Leïla. Le pays des autres. Paris : Gallimard, 2020.
- Slimani, Leïla. Regardez-nous danser. Paris : Gallimard, 2022.
- Entretien avec Leïla Slimani, Le Monde, 2022.
- Entretien avec Siham Benchekroun, Le Matin, 2017.
- Entretien avec Leïla Slimani, France Inter, 2019.

**Le contentieux stratégique au Maroc:
vecteur émergent de justiciabilité des droits humains**

Tijaoui Anasse, Doctorant

Laboratoire : Groupe de Recherche en Géopolitique et Relations Internationales.

Faculté des sciences juridiques, économiques et sociales.

Université, ville, pays : Université Cadi Ayyad, Marrakech

a.tijaoui.ced@uca.ac.ma

Maroc

Résumé :

Cet article analyse l'émergence du contentieux stratégique comme levier de transformation du droit et d'extension de la justiciabilité des droits humains au Maroc. En mobilisant des décisions judiciaires emblématiques et des dynamiques associatives, il montre comment certains acteurs utilisent le droit comme outil d'interpellation politique et de réforme institutionnelle. L'étude met en lumière les effets symboliques et jurisprudentiels de ces recours, tout en soulignant les limites structurelles qui freinent leur diffusion : absence d'action de groupe, accès restreint à l'aide juridictionnelle, faible autonomie juridique des justiciables. L'article plaide en faveur d'un renforcement des capacités procédurales, d'une meilleure articulation entre société civile et institutions, et d'une formation juridique orientée vers les droits fondamentaux. Il s'inscrit dans une approche critique du droit, où la justice devient un espace disputé de production normative.

Mots-clés : contentieux stratégique, justiciabilité, droits humains, société civile, Maroc, droit et politique.

Strategic Litigation in Morocco :
An emerging vehicle for the justiciability of human rights

Abstract:

This article examines the emergence of strategic litigation as a transformative tool for expanding the justiciability of human rights in Morocco. Drawing on emblematic court rulings and associative dynamics, it explores how various actors mobilize legal instruments to trigger political accountability and institutional reform. The analysis highlights both the symbolic and jurisprudential impacts of such litigation, while underscoring structural constraints hindering its dissemination, such as the absence of class actions, limited legal aid, and the lack of legal empowerment among marginalized populations. The article advocates for enhanced procedural capacities, stronger synergies between civil society and institutions, and a legal education system rooted in fundamental rights. It adopts a critical legal perspective, viewing the courtroom as a contested arena of normative production.

Keywords: strategic litigation, justiciability, human rights, civil society, Morocco, law and politics.

Introduction :

L'évolution du droit marocain depuis l'adoption de la Constitution de 2011 a généré une dynamique de convergence avec les standards internationaux relatifs aux droits humains. Toutefois, cette dynamique se heurte au paradoxe tenace de l'existence d'un cadre normatif enrichi qui ne garantit pas nécessairement l'effectivité de ces droits dans la pratique. Le décalage entre la proclamation formelle des droits et leur justiciabilité effective constitue dès lors une source de tensions juridiques et sociales. C'est dans cet écart entre droit formel et réalité judiciaire que s'inscrit le contentieux stratégique, conçu comme un levier d'action juridique permettant de faire émerger une jurisprudence novatrice, de réinterpréter des normes en vigueur, voire d'influer sur la fabrique du droit dans son articulation avec les revendications sociales¹.

Cette approche du contentieux s'est développée dans des contextes de transition démocratique, en particulier en Afrique du Sud, en Colombie et en Inde, où les juridictions ont joué un rôle central dans la concrétisation des droits sociaux et civils². Le cas marocain, bien qu'ancré dans une trajectoire singulière, présente aujourd'hui des conditions favorables à l'émergence de pratiques contentieuses à visée transformative. L'élévation du rôle du juge, la multiplication des mobilisations collectives et la montée en puissance des ONG spécialisées dans les droits humains favorisent l'apparition d'un nouvel usage du droit par les justiciables. Cet article entend analyser les contours de cette émergence, en évaluant les apports réels du contentieux stratégique au Maroc et les obstacles structurels qui en limitent la portée. L'analyse s'articulera autour de trois axes : les fondements théoriques et institutionnels de ce contentieux, ses manifestations jurisprudentielles et normatives, puis les contraintes qui freinent sa pleine efficacité.

¹ Langford, M. (éd.), *Social Rights Jurisprudence: Emerging Trends in International and Comparative Law*, Cambridge University Press, 2008.

² Gauri, V., Brinks, D.M. (eds), *Courting Social Justice: Judicial Enforcement of Social and Economic Rights in the Developing World*, Cambridge University Press, 2008.

1. Fondements et cadre d'émergence du contentieux stratégique au Maroc

1.1. Une mobilisation juridique à visée transformatrice

Le contentieux stratégique s'inscrit dans une conception critique du droit comme levier d'action politique. Loin d'être un simple outil de régulation sociale, le droit devient ici un instrument de reconfiguration des rapports de pouvoir, utilisé de manière tactique pour contester l'ordre juridique établi et ses effets d'exclusion. Ce paradigme repose sur une remise en cause de la prétendue neutralité du droit, en mettant à nu ses fonctions performatives, disciplinaires et normatives.

Dans ce cadre, Pierre Bourdieu analyse le droit comme un champ autonome, structuré par des luttes symboliques pour le monopole de la production juridique légitime. Selon lui, « le droit est un instrument fondamental de domination symbolique »¹. La norme juridique n'est pas un simple reflet de la volonté générale, mais un produit historiquement situé, façonné par des acteurs dotés d'un capital juridique différencié.

Kenneth Klare, dans le contexte sud-africain post-apartheid, propose la notion de *transformative constitutionalism*, soit un projet juridique de transformation structurelle à long terme, orienté vers l'égalité substantielle, la participation démocratique et la justice sociale². Il invite à dépasser la lecture positiviste des textes pour promouvoir une culture juridique critique, axée sur l'interprétation émancipatrice des normes constitutionnelles.

Boaventura de Sousa Santos, quant à lui, attire l'attention sur la coexistence de multiples ordres juridiques dans les sociétés postcoloniales – qu'il qualifie de *legal hybridity* –, et sur la capacité des groupes marginalisés à produire du droit en dehors des canaux étatiques classiques. Cette « production insurgée du droit » transforme le justiciable passif en acteur stratégique³.

¹ Bourdieu, P. (1986). *La force du droit. Éléments pour une sociologie du champ juridique*. Actes de la recherche en sciences sociales, n° 64, pp. 3-19.

² Klare, K. (1998). *Legal Culture and Transformative Constitutionalism*, South African Journal on Human Rights, vol. 14, n° 1, pp. 146-188.

³ De Sousa Santos, B. (2002). *Toward a New Legal Common Sense: Law, Globalization, and Emancipation*, London: Butterworths LexisNexis.

Dans le monde arabe, et particulièrement en Afrique du Nord, cette approche se traduit par l'appropriation des instruments internationaux (CEDAW, PIDESC, Pacte de 1966) et des garanties constitutionnelles récentes, pour en faire des leviers d'action contentieuse. Olivier De Schutter insiste à cet égard sur le fait que « l'effectivité des droits dépend moins de leur énonciation normative que de leur internalisation par les groupes concernés, et de leur mobilisation dans le cadre d'actions collectives structurées »¹. Il s'agit donc d'un processus d'appropriation du droit, visant à en élargir les usages dans un sens contre-hégémonique.

1.2. La justice comme arène de transformation

Dans ce processus, la justice cesse d'être envisagée comme une autorité neutre d'application de la loi, pour être comprise comme une arène politique où s'affrontent récits, valeurs et stratégies. Le contentieux stratégique ne vise pas uniquement un gain judiciaire immédiat ; il s'agit de construire un « cas exemplaire », porteur d'un message normatif plus large, destiné à susciter des effets de jurisprudence, une mobilisation médiatique, ou des réformes législatives.

Cette mobilisation implique des coalitions d'acteurs variés : avocats des droits humains, ONG spécialisées, collectifs de victimes, chercheurs engagés, journalistes d'investigation, voire mécanismes onusiens. Ce réseau d'acteurs forme ce que certains qualifient de *cause lawyering*², soit une pratique professionnelle du droit orientée vers la défense de causes sociales et non vers les seuls intérêts individuels.

L'utilisation de normes internationales joue ici un rôle fondamental. Les observations générales des comités onusiens (notamment le Comité des droits de l'homme ou le Comité DESC), les recommandations de l'Examen périodique universel (EPU), ou encore les communications des rapporteurs spéciaux, servent de référentiels interprétatifs aux argumentaires juridiques. Même si ces textes ne sont pas juridiquement contraignants dans l'ordre interne, ils exercent une influence

¹ De Schutter, O. (2012). *International Human Rights Law*, Cambridge University Press, pp. 109-113.

² Sarat, A. & Scheingold, S. (1998). *Cause Lawyering: Political Commitments and Professional Responsibilities*, Oxford University Press.

symbolique croissante sur les décisions judiciaires, en particulier dans les contentieux administratifs.

Néanmoins, cette stratégie suppose une maîtrise fine du *timing* politique, de la narration judiciaire et de l'environnement médiatique. Ce que certains chercheurs appellent la *diplomatie contentieuse* traduit la nécessité d'articuler les temporalités judiciaire, politique et sociale, tout en maintenant une cohérence dans le récit mobilisé devant les tribunaux¹.

1.3. Le contexte marocain post-2011

La révision constitutionnelle de juillet 2011 a ouvert un espace nouveau pour le développement du contentieux stratégique. La consécration explicite des droits fondamentaux (liberté d'expression, d'association, d'accès à l'information, droit à la santé, à l'eau, à l'environnement sain, etc.) et la reconnaissance de la primauté des conventions internationales ratifiées (Préambule, articles 19, 31, 32, 133) offrent une base juridique favorable à une mobilisation contentieuse des droits humains.

L'affaire Amina Filali, survenue en mars 2012, constitue un exemple paradigmatique de l'interaction entre drame individuel et réforme juridique. Agée de 16 ans et originaire de Larache, Amina s'était suicidée après avoir été contrainte d'épouser son violeur, en application de l'article 475 du Code pénal marocain. Cette disposition prévoyait que l'auteur de l'« enlèvement ou détournement d'une mineure » échappait aux poursuites s'il épousait sa victime, ce qui revenait, dans les faits, à légitimer des mariages forcés en cas de viol². Le drame a suscité une vive émotion nationale et internationale, provoquant une mobilisation conjointe des acteurs de la société civile, notamment l'Association démocratique des femmes du Maroc (ADFM), des médias et d'organisations internationales de défense des droits humains³. Sous l'effet de cette pression, le législateur a finalement adopté, en janvier

¹ De Sousa Santos, B. (2002). *Toward a New Legal Common Sense: Law, Globalization, and Emancipation*, London: Butterworths LexisNexis.

² Le Monde, « Suicide d'Amina, 16 ans, mariée à son violeur au Maroc », 16 mars 2012, disponible en ligne : <https://www.lemonde.fr>.

³ Amnesty International, *Morocco: Parliament must amend law allowing rapists to marry their victims*, communiqué, 21 mars 2012, disponible en ligne :

2014, une réforme abrogeant l'article 475 du Code pénal¹, mettant fin à cette possibilité juridique scandaleuse. Cet épisode illustre l'efficacité d'une articulation entre contentieux individuel, mobilisation médiatique et lobbying institutionnel dans la dynamique de réforme du droit pénal².

D'autres recours contentieux au Maroc ont mobilisé les dispositions constitutionnelles relatives aux libertés fondamentales, en particulier l'article 12 (liberté d'association), l'article 29 (liberté de réunion et de manifestation pacifique) et l'article 33 (droits des jeunes à la participation civique), pour contester des décisions administratives restreignant l'espace civique. Ces affaires ont concerné, notamment, l'interdiction de manifestations pacifiques, la dissolution d'associations culturelles ou politiques, ou encore des sanctions disciplinaires infligées à des syndicalistes.

La jurisprudence administrative, bien qu'encore prudente, commence à intégrer certains standards internationaux de protection des droits humains. Plusieurs décisions des tribunaux administratifs (notamment à Rabat, Casablanca et Agadir) ont annulé des interdictions de réunions syndicales ou de manifestations pacifiques, en s'appuyant sur les engagements internationaux du Maroc, comme le Pacte international relatif aux droits civils et politiques (PIDCP), ratifié en 1979. Toutefois, cette évolution reste hétérogène, et fortement dépendante des juridictions, des juges et du degré de pression médiatique ou internationale associé aux affaires en question³.

Malgré l'ouverture introduite par la Constitution de 2011, le contentieux stratégique au Maroc demeure confronté à plusieurs obstacles structurels. Le premier frein tient à l'absence de mise en œuvre effective de la question prioritaire

<https://www.amnesty.org/en/latest/news/2012/03/morocco-parliament-must-amend-law-allowing-rapists-marry-their-victims/>.

¹ Bulletin Officiel du Royaume du Maroc, n° 6238, 13 mars 2014, Loi n° 24-03 modifiant et complétant le Code pénal.

² Human Rights Watch, *Morocco: Parliament Repeals Rape Marriage Law*, 23 janvier 2014, disponible en ligne : <https://www.hrw.org/news/2014/01/23/morocco-parliament-repeals-rape-marriage-law>.

³ Human Rights Watch (2020). *World Report 2020-Morocco/Western Sahara*, New York.

de constitutionnalité (QPC), prévue à l'article 133 qui énonce : "*La Cour Constitutionnelle est compétente pour connaître d'une exception d'inconstitutionnalité soulevée au cours d'un procès, lorsqu'il est soutenu par l'une des parties que la loi dont dépend l'issue du litige, porte atteinte aux droits et libertés garantis par la Constitution. Une loi organique fixe les conditions et modalités d'application du présent article*". En l'absence de loi organique organisant ce mécanisme, les justiciables ne disposent d'aucun moyen procédural pour contester la constitutionnalité d'une disposition législative au cours d'un procès. Comme le souligne le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH), cette lacune prive les tribunaux ordinaires d'un levier crucial pour garantir l'interprétation conforme aux droits fondamentaux reconnus par la Constitution et par les conventions internationales¹.

Un deuxième frein concerne la géographie du tissu associatif marocain. Selon une étude conjointe du Programme des Nations Unies pour le développement (PNUD) et du CNDH, plus de 60 % des associations actives dans le domaine des droits humains sont concentrées dans les régions de Rabat-Salé-Kénitra, Casablanca-Settat et Marrakech-Safi, tandis que les régions rurales ou les provinces du Sud demeurent largement sous-représentées. Cette centralisation accentue les disparités d'accès au droit et limite la capacité de mobilisation locale autour de litiges stratégiques².

Un troisième facteur limitant tient à la faible diffusion d'une culture juridique des droits humains. Nombre d'avocats, de magistrats et d'acteurs de la société civile ne maîtrisent pas les instruments juridiques internationaux ou la jurisprudence des organes de traités. En particulier, les droits économiques, sociaux et culturels, consacrés aux articles 31 à 35 de la Constitution, sont souvent négligés dans les contentieux, du fait d'une absence de formation approfondie sur leur justiciabilité. Comme l'indique l'étude de l'UNESCO sur les curriculums de formation juridique

¹ Conseil national des droits de l'Homme (CNDH). (2015). *Rapport annuel 2014-2015*, chapitre II : « Les avancées et les freins institutionnels ».

² PNUD & CNDH. (2013). *Cartographie des associations œuvrant dans le domaine des droits humains au Maroc*, Rabat.

au Maroc, ces droits ne font l'objet que d'une approche marginale dans les programmes des facultés de droit ou de l'Institut supérieur de la magistrature¹.

Ainsi, l'émergence d'un contentieux stratégique au Maroc s'inscrit dans un contexte ambivalent. D'une part, les opportunités offertes par la réforme constitutionnelle de 2011, notamment par l'article 55 qui consacre la primauté des conventions internationales dûment ratifiées sur la législation interne², et par l'adhésion du Royaume aux principaux instruments universels et régionaux des droits humains³. D'autre part, des blocages institutionnels, culturels et géographiques continuent d'entraver l'appropriation effective du droit comme vecteur de transformation sociale⁴.

L'attitude des juges demeure marquée par une forme d'autolimitation : nombre d'entre eux hésitent à mobiliser des normes internationales, même ratifiées, préférant s'en tenir à une interprétation strictement positiviste du droit interne. Cette prudence judiciaire, nourrie par des considérations liées à la hiérarchie des normes, au manque de formation spécialisée et à une certaine insécurité juridique⁵, réduit la portée émancipatrice du contentieux stratégique⁶.

¹ UNESCO. (2019). *Étude sur l'intégration des droits humains dans l'enseignement juridique au Maroc*, Section Maghreb, pp. 25–39.

² Constitution du Royaume du Maroc, 1er juillet 2011, art. 55, *Bulletin Officiel* n° 5964 bis du 30 juillet 2011.

³ Office of the High Commissioner for Human Rights (OHCHR), *Status of Ratification Interactive Dashboard: Morocco*, disponible en ligne : <https://indicators.ohchr.org>.

⁴ Conseil national des droits de l'Homme (CNDH), *Rapport annuel 2021 sur l'état des droits de l'Homme au Maroc*, Rabat, 2022, p. 45–53.

⁵ Omar Bendourou, « Les juges marocains et les conventions internationales relatives aux droits de l'homme », *Revue marocaine d'administration locale et de développement (REMALD)*, n° 97, 2011, p. 31–46.

⁶ Hélène Tigroudja, « Les juges et le droit international des droits de l'homme au Maroc : entre résistances et ouverture », in Olivier De Schutter (dir.), *Le contentieux stratégique des droits sociaux*, Paris, LGDJ, 2017, p. 233–250.

Dans ce sens, Jacques Commaille¹ rappelle que « la stratégie juridique suppose une capacité à maîtriser la logique procédurale, à articuler le droit à une stratégie sociale et à traduire une revendication en catégorie juridique recevable »². Or cette capacité demeure inégalement répartie au sein de la société civile marocaine.

Enfin, malgré les efforts du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH), dont les avis et recommandations s'appuient régulièrement sur les traités internationaux ratifiés par le Maroc³, ainsi que ceux de la Délégation interministérielle aux droits de l'Homme (DIDH), créée en 2011 pour assurer la coordination des politiques gouvernementales en matière de droits humains et le suivi des recommandations des organes onusiens⁴, leur impact demeure limité. Cette limite s'explique par l'absence de mécanismes institutionnels de contrainte permettant d'assurer la mise en œuvre effective de ces recommandations, mais aussi par l'insuffisance d'un dialogue juridictionnel structuré entre les juges nationaux et le droit international⁵.

¹ Jacques Commaille est un sociologue français, professeur émérite à l'École normale supérieure Paris-Saclay et chercheur associé au CNRS, reconnu comme l'un des fondateurs de la **sociologie politique du droit** en France.

² Sarat, A. & Scheingold, S. (1998). *Cause Lawyering: Political Commitments and Professional Responsibilities*, Oxford University Press.

³ Conseil national des droits de l'Homme (CNDH), *Rapport annuel 2021 sur l'état des droits de l'Homme au Maroc*, Rabat, 2022, notamment p. 55-65 (où le CNDH se réfère explicitement aux conventions internationales ratifiées par le Maroc, comme la CEDAW et la CAT).

⁴ Décret n° 2-11-150 du 22 mars 2011 instituant la Délégation interministérielle aux droits de l'Homme, *Bulletin Officiel* n° 5922 du 7 avril 2011 ; voir aussi DIDH, *Rapport sur le suivi de la mise en œuvre des recommandations des organes conventionnels*, Rabat, 2016.

⁵ Bendourou, O., « Les juges marocains et les conventions internationales des droits de l'Homme : un dialogue limité », *Revue marocaine de droit public et de sciences politiques (RMDPSP)*, n° 4, 2018, p. 115-134 ; voir également De Schutter, O. & Tigroudja, H., *Le contentieux stratégique des droits sociaux*, LGDJ, 2017, chap. sur le Maroc.

2. Apports concrets du contentieux stratégique : entre avancées jurisprudentielles et effets normatifs

2.1. Jurisprudence et reconnaissance des droits fondamentaux

Le contentieux stratégique, tel qu'il émerge au Maroc dans les deux dernières décennies, révèle une mutation silencieuse de l'architecture juridique. Le droit cesse d'être uniquement la prérogative du législateur ou de la hiérarchie judiciaire, pour devenir un **espace de reconfiguration des rapports sociaux**, souvent impulsé par la société civile. Cette évolution se manifeste à travers des cas emblématiques où la norme juridique, contestée ou réinterprétée, se trouve déplacée dans ses usages, ses fondements et ses destinataires.

2.1.1. Une reconnaissance incertaine de l'égalité matérielle

- L'émergence jurisprudentielle d'une égalité positive

Parmi les rares décisions de justice administrative au Maroc reconnaissant, au moins implicitement, la justiciabilité directe d'un droit social fondé sur une obligation constitutionnelle positive figure une série de jugements du **Tribunal administratif de Rabat** intervenus après la Constitution de 2011¹. Ainsi, plusieurs arrêts rendus en 2017 et 2018 ont annulé des décisions administratives écartant des candidats en situation de handicap de concours publics, au motif qu'elles violaient le droit d'accès à la fonction publique et constituaient une discrimination prohibée.

Dans ces affaires, le juge administratif s'est appuyé à la fois sur **l'article 34 de la Constitution de 2011**², qui impose à l'État d'adopter des mesures spécifiques en faveur des personnes à besoins particuliers, et sur la **Convention relative aux droits**

¹ Tribunal administratif de Rabat, jugements de 2017–2018 relatifs à l'exclusion de candidats handicapés de concours publics, analysés par le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH, Rapports annuels) et par la doctrine en droit administratif marocain.

² Constitution du Royaume du Maroc, 2011, *Bulletin officiel* n° 5952 bis du 17 juin 2011, art. 34.

des personnes handicapées (CDPH)¹, ratifiée par le Maroc le 6 avril 2009 et publiée au *Bulletin officiel* n° 5978 du 15 septembre 2011.

Le juge administratif a rappelé que la CDPH, en son **article 27**, interdit expressément toute discrimination fondée sur le handicap dans l'accès à l'emploi public et consacre l'obligation pour les États parties de garantir l'égalité effective en matière de recrutement². Depuis la réforme constitutionnelle de 2011, ce traité bénéficie d'une **primauté normative** sur la loi interne, en vertu du **Préambule de la Constitution**³, qui prévoit que les conventions internationales dûment ratifiées et publiées priment sur la législation nationale, sous réserve des dispositions constitutionnelles et des constantes du Royaume.

En outre, l'administration est tenue de respecter le **quota légal de 7 % des postes réservés aux personnes handicapées** dans la fonction publique, fixé par l'**arrêté du Premier ministre n° 3.130.00 du 10 juillet 2000**⁴. Le refus d'appliquer ce quota a donc été considéré comme une violation à la fois de la Constitution, de la loi interne et des engagements internationaux du Maroc.

- Une décision novatrice à portée fragmentaire

Cependant, cette avancée jurisprudentielle reste **isolée** et ne s'est pas inscrite dans une évolution systémique du droit marocain du contentieux administratif. Aucun arrêt d'appel ou de cassation n'est venu en confirmer la portée, et l'administration n'arrive pas à considérer le quota de 7 %. En 2019, le ministère chargé de la Fonction publique a reconnu publiquement que seuls 270 agents handicapés étaient recensés

¹ Convention relative aux droits des personnes handicapées, adoptée par l'Assemblée générale des Nations Unies le 13 décembre 2006, ratifiée par le Maroc le 6 avril 2009, publiée au *Bulletin officiel* n° 5978 du 15 septembre 2011.

² CDPH, article 27, Nations Unies, 2006 (droit au travail et interdiction de la discrimination dans l'emploi).

³ Préambule de la Constitution du Maroc, 2011, *Bulletin officiel* n° 5952 bis du 17 juin 2011 (primauté des conventions internationales ratifiées et publiées).

⁴ Arrêté du Premier ministre n° 3.130.00 du 10 juillet 2000, fixant à 7 % le quota des postes réservés aux personnes handicapées dans la fonction publique, *Bulletin officiel* n° 4820 du 20 juillet 2000.

sur près de 600 000 fonctionnaires, soit **moins de 0,05 %**, bien en deçà du seuil réglementaire fixé¹.

L'absence d'effet structurant s'explique par trois facteurs institutionnels majeurs. Tout d'abord, l'absence d'un mécanisme de suivi juridico-statistique encadré par décret, empêche toute traçabilité des recrutements réalisés dans le cadre du quota. Ensuite, l'inexistence d'un recours collectif (*class action*) limite les possibilités de judiciarisation élargie des discriminations structurelles.

Enfin, l'absence de loi organique encadrant la mise en œuvre de la question prioritaire de constitutionnalité, prévue à l'article 133 de la Constitution, prive les justiciables d'un levier de contrôle de constitutionnalité a posteriori, y compris lorsqu'il s'agit de faire reconnaître l'insuffisance de la législation au regard des droits garantis par l'article 34.

- Entre performativité judiciaire et limitation structurelle

D'un point de vue doctrinal, cette affaire pose la question du **pouvoir performatif du juge administratif dans les systèmes constitutionnels semi-prescriptifs**, c'est-à-dire dans des ordres juridiques où les droits fondamentaux, notamment les droits sociaux, sont bien consacrés dans le texte constitutionnel, mais **sans bénéficier d'une effectivité juridique immédiate**, leur mise en œuvre étant conditionnée par l'adoption de lois organiques, de politiques publiques spécifiques, ou par l'interprétation volontariste du juge pour en garantir l'application concrète. En l'absence de filtre constitutionnel ou de hiérarchie juridictionnelle clairement ouverte à la normativité des traités internationaux, le juge ordinaire reste **hésitant à s'ériger en juge du droit social**. Cette prudence s'inscrit dans ce que Jacques Commaille appelle la « juridicisation ambivalente du politique », un processus où le droit est mobilisé sans que les structures institutionnelles soient transformées en profondeur².

En droit comparé, cette situation rappelle celle du contentieux brésilien des années 1990, où les tribunaux reconnurent des droits sociaux sans pouvoir en

¹ Ministère de la Réforme de l'administration et de la fonction publique, *Données statistiques sur l'inclusion professionnelle des personnes en situation de handicap*, rapport interne, 2019.

² Commaille, J. (2014). *La juridicisation du politique*, Paris : LGDJ, coll. Droit et Société.

garantir l'effectivité, faute de mécanismes budgétaires exécutoires¹. De même, le contentieux indien du droit à la santé repose sur un activisme judiciaire sans garantie systémique, faute de pilotage intersectoriel².

Au Maroc, l'absence d'un contentieux structuré des obligations positives montre que **le droit constitutionnel social, bien que proclamé, reste largement programmatique**. Le contentieux administratif ne joue qu'un rôle ponctuel, non pas en raison d'un défaut d'intérêt juridique, mais du fait de **l'institutionnalisation incomplète du principe d'égalité réelle**.

- Vers une approche transversale

La décision du tribunal administratif de Rabat pourrait, dans un contexte institutionnel renforcé, servir de point d'appui à une construction jurisprudentielle cumulative, mobilisable par des justiciables, des ONG et des formations syndicales. Toutefois, pour que cette dynamique prenne corps, elle suppose l'instauration d'un contentieux de masse structuré par des mécanismes de recours collectif ou de litige stratégique, à l'image de ce que documente l'Open Society Justice Initiative³ dans les contextes latino-américains et africains⁴.

Parallèlement, l'effectivité d'une telle dynamique passe par une coordination normative entre les juges ordinaires, le Conseil supérieur du pouvoir judiciaire et la Cour constitutionnelle, afin d'assurer une cohérence interprétative autour des principes constitutionnels et des engagements internationaux du Maroc. En l'absence de ce dialogue horizontal et vertical entre institutions juridictionnelles, les

¹ Rodríguez-Garavito, C. (2011). *Making Rights Effective: Activist Judges and Strategic Litigation in the Global South*, Cambridge University Press.

² Shankar, S. & Mehta, P. (2008). "Courts and Socioeconomic Rights in India," in Langford, M. (dir.), *Social Rights Jurisprudence*, Cambridge University Press.

³ L'Open Society Justice Initiative (OSJI) est un programme de l'Open Society Foundations qui utilise le litige stratégique, la recherche et le plaidoyer pour promouvoir les droits humains, la transparence, la justice pénale équitable et l'État de droit, notamment devant les juridictions nationales et internationales.

⁴ Open Society Justice Initiative, *Strategic Litigation Impacts: Insights from Global Experience*, New York, OSJI, 2018.

initiatives contentieuses isolées peinent à générer des effets de transformation à moyen terme¹.

La diffusion doctrinale du principe d'égalité réelle dans la formation initiale et continue des magistrats et des avocats constitue un levier indispensable. Le Haut-Commissariat des Nations Unies aux droits de l'homme rappelle que le contentieux stratégique suppose, au-delà des normes disponibles, une capacité à les interpréter dans un sens progressif, fondée sur une culture juridique des droits humains².

Autrement dit, si le juge administratif peut initier une dynamique de transformation normative, il ne saurait à lui seul instituer les fondements d'un État social effectif en l'absence de relais institutionnels et de volonté politique affirmée. À ce titre, le contentieux ici engagé relève d'une forme de juridicisation symbolique, au sens donné par Martti Koskenniemi³, c'est-à-dire un contentieux juridiquement porteur, socialement nécessaire, mais entravé dans sa traduction concrète par l'absence de dispositifs institutionnels adéquats⁴.

2.1.2. Un tournant jurisymbolique

L'affaire Amina Filali constitue un point de bascule majeur dans l'histoire récente du droit marocain, tant par son retentissement sociopolitique que par ses effets sur l'évolution législative. En 2012, cette adolescente de 16 ans se suicide à Larache après avoir été contrainte, par décision familiale et judiciaire, d'épouser l'homme qui l'avait violée, en application de l'article 475, alinéa 2, du Code pénal marocain.

¹ Garapon, Antoine et Papadopoulos, Ioannis, *Juges, gardiens de la démocratie ?*, Paris, PUF, 2019, p. 203-220.

² Haut-Commissariat aux droits de l'homme (HCDH), *The Transformative Power of Strategic Litigation in Advancing Women's Rights*, Genève, Nations Unies, 2020. Disponible en ligne : <https://www.ohchr.org/en/documents/thematic-reports/transformative-power-strategic-litigation-advancing-womens-rights>

³ **Martti Koskenniemi** est un juriste et professeur finlandais, considéré comme l'un des penseurs les plus influents du droit international contemporain. Ancien diplomate et conseiller juridique au ministère finlandais des Affaires étrangères, il est aujourd'hui professeur à l'Université d'Helsinki, ainsi que directeur de l'Institut Erik Castrén de droit international.

⁴ Koskenniemi, Martti, *From Apology to Utopia: The Structure of International Legal Argument*, Cambridge, Cambridge University Press, 2005, chap. 2.

Cette disposition, issue d'un droit pénal patriarcal hérité du protectorat, permettait alors à un violeur d'échapper aux poursuites pénales s'il épousait sa victime, même mineure¹.

L'affaire **Amina Filali** constitue un point de **bascule majeur dans l'histoire récente du droit marocain**, tant par son retentissement sociopolitique que par ses effets sur l'évolution législative. Cette disposition, héritée d'un droit pénal patriarcal, a déclenché une **mobilisation collective, transversale et multidimensionnelle**, émotion publique, dénonciation médiatique, actions des réseaux sociaux, campagnes féministes portées notamment par l'**Association démocratique des femmes du Maroc (ADFM)**², et pressions des organismes internationaux comme **ONU Femmes** et le **Comité CEDAW**. L'ensemble de ces relais a permis de construire une **mise en cause politique et symbolique du droit en vigueur**, qui a culminé avec l'abrogation de l'article 475 par la **loi n° 103-13 du 14 mars 2014**, relative à la lutte contre la violence à l'égard des femmes³.

Cette dynamique illustre ce que Koskenniemi qualifie de «**contentieux jurisymbolique**», où la fonction du droit ne se limite pas à arbitrer un litige, mais devient un **vecteur de transformation discursive et normative**⁴. Dans ce cas, l'effet du contentieux ne réside pas dans une décision de justice, mais dans le **déplacement des frontières du dicible et du légitime dans l'espace juridique**. L'abrogation de l'article litigieux n'a pas été imposée par un juge, mais suscitée par une indignation sociale suffisamment forte pour modifier l'agenda législatif. En cela, cette affaire

¹ Human Rights Watch, *Morocco: Girl's Death Highlights Flawed Laws*, 23 mars 2012. <https://www.hrw.org/news/2012/03/23/morocco-girls-death-highlights-flawed-laws>

² L'Association démocratique des femmes du Maroc (ADFM) est une organisation féministe marocaine fondée en 1985 à Rabat. Elle milite pour la **promotion des droits des femmes, l'égalité juridique et sociale**, et la lutte contre toutes les formes de **discrimination et de violence fondées sur le genre**.

³ Al Jazeera (2014), *Morocco repeals 'rape marriage law'*, relatant l'adoption de la loi n° 103-13 en 2014 qui a aboli l'article 475 et renforcé la protection contre les violences faites aux femmes. Disponible en ligne : <https://www.aljazeera.com/news/2014/1/23/morocco-repeals-rape-marriage-law>

⁴ Koskenniemi, M. (2011). *The Politics of International Law*. Oxford: Hart Publishing, p. 68-79.

marque un tournant, elle consacre la capacité du droit à évoluer sous l'effet de **mécanismes sociaux non juridictionnels**, dans une interaction féconde entre pression populaire, normes internationales et législation nationale¹.

En outre, cette affaire constitue un **exemple achevé de co-production normative**, au sens de Boaventura de Sousa Santos. Celui-ci considère que dans les contextes postcoloniaux, les normes ne sont pas uniquement produites par l'État ou les instances judiciaires, mais **résultent aussi de luttes sociales et de formes de connaissance subalternes**, qui contraignent le droit à se reformuler². L'affaire Amina Filali en est l'incarnation concrète, le texte abrogé a été remplacé par un nouveau corpus législatif (la loi n° 103-13) qui, bien qu'imparfait, intègre plusieurs éléments inspirés des standards onusiens en matière de lutte contre les violences faites aux femmes (définition élargie des violences, protection judiciaire d'urgence, accompagnement juridique et psychologique des victimes).

La portée transformative de ce cas repose donc sur trois facteurs convergents, en l'occurrence, **la mobilisation féministe nationale**, qui a structuré une revendication juridique cohérente et persistante, notamment à travers des pétitions, des manifestations et des argumentaires juridiques relayés dans la sphère publique ; **le cadrage international de la norme**, notamment par les organes de suivi de la CEDAW, qui ont rappelé que l'article 475 était incompatible avec les obligations conventionnelles du Maroc (CEDAW, ratifiée en 1993 sans réserve)³ et **l'effet de catalyseur émotionnel**, produit par le récit médiatisé d'un drame individuel, qui a permis d'élargir l'audience de la cause et d'exercer une pression sur les institutions étatiques.

Ce que révèle cette affaire, c'est donc **le rôle croissant du droit comme langage d'émancipation**, mobilisé à la fois comme outil de dénonciation, de légitimation et

¹ Ouassini, A. (2021). *We Are All Amina Filali: Social Media, Civil Society, and Rape Legislation Reform in Morocco, Women & Criminal Justice*, 31(1), 77–92. DOI: 10.1080/08974454.2019.1698488.

² Santos, B. de Sousa (2002). *Toward a New Legal Common Sense: Law, Globalization and Emancipation*, 2nd ed., London: LexisNexis Butterworths.

³ CEDAW Committee (2012). *Concluding Observations on the Combined Third and Fourth Periodic Reports of Morocco*, CEDAW/C/MAR/CO/4.

de proposition. Elle démontre également les limites d'une conception exclusivement institutionnelle du contentieux stratégique, en mettant en lumière **l'importance des arènes non juridictionnelles dans la construction du droit**, comme les médias, les ONG, les forums parlementaires ou les mécanismes onusiens¹.

Enfin, cette affaire met en évidence **l'ambivalence du droit comme institution**, capable d'opprimer lorsqu'il reflète des normes patriarcales dépassées, mais aussi **ouvert à la réappropriation** lorsqu'il est exposé à des formes hybrides de mobilisation, juridiquement informées et politiquement construites. En ce sens, le contentieux stratégique ne se joue pas uniquement dans les tribunaux, mais dans **l'espace public élargi**, où le droit devient l'objet d'un conflit d'interprétations et d'une confrontation de légitimités².

2.1.3. Vers un nouveau paradigme normatif

L'articulation entre une reconnaissance croissante des obligations positives de l'État, d'une part, et la capacité de la société civile à provoquer l'abrogation de normes législatives contestées, d'autre part, atteste de l'émergence d'un paradigme normatif renouvelé au Maroc. Ce modèle repose non plus exclusivement sur la production unilatérale de la norme par les organes étatiques, mais sur une co-construction dynamique impliquant médias, ONG, institutions internationales et arènes parlementaires. Dans ce cadre, la norme juridique devient à la fois l'objet et le produit d'un processus de négociation sociale et politique³.

Ce basculement est particulièrement manifeste dans des affaires comme celle d'Amina Filali, où le droit a été profondément redéfini en dehors de tout

¹ Ouassini, A. (2021). *We Are All Amina Filali: Social Media, Civil Society, and Rape Legislation Reform in Morocco, Women & Criminal Justice*, vol. 31 (1), pp. 77-82. DOI 10.1080/08974454.2019.1698488.

² *The Guardian* (2014), *How NGOs helped change Moroccan law on rapists marrying their victims*, article de Fadoua Bakhadda, publié le 7 février 2014. Disponible en ligne : <https://www.theguardian.com/global-development/poverty-matters/2014/feb/07/ngo-change-morocco-rape-law>

³ De Frouville, Olivier (2016), *Les droits de l'homme en droit international public*, Paris : Dalloz, coll. « Connaissance du droit », p. 213-225.

contentieux juridictionnel classique. Un tel exemple illustre ce que Koskenniemi qualifie de «tournant jurisymbolique». Le droit, loin de se limiter à l'arbitrage de litiges, devient vecteur de transformation discursive, catalyseur de reconnaissance sociale, et instrument d'affirmation normative dans l'espace public¹. Cette mutation s'inscrit dans une reconfiguration plus large de la fonction du droit dans les États en transition, marquée par une hybridation croissante entre normativité formelle et pression sociétale.

Cependant, ce potentiel transformateur ne peut se concrétiser sans relais institutionnels adéquats. La mise en œuvre effective de la question prioritaire de constitutionnalité (QPC), prévue à l'article 133 de la Constitution, demeure inopérante en l'absence de la loi organique attendue depuis plus d'une décennie. Ce vide normatif prive les justiciables marocains d'un levier fondamental de contrôle a posteriori de la constitutionnalité, comparable à celui instauré en France depuis 2010, qui a profondément redéfini les rapports entre juge ordinaire et juge constitutionnel².

En parallèle, l'accès aux mécanismes contentieux demeure fortement inégalitaire. Comme le souligne le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH), la centralisation des structures d'assistance juridique dans les grandes métropoles (Rabat, Casablanca, Marrakech, Tanger) laisse en marge une grande partie de la population rurale et défavorisée, en contradiction avec le principe d'universalité du droit d'accès à la justice³.

De surcroît, la faible mobilisation des droits économiques, sociaux et culturels dans les stratégies contentieuses témoigne d'un déficit structurel de formation des professionnels du droit à leur justiciabilité. Pourtant, ces droits sont reconnus à la fois par la Constitution marocaine (articles 31 à 35) et par des conventions internationales ratifiées comme le PIDESC ou la Charte africaine des droits de

¹ Koskenniemi, Martti (2011), *The Politics of International Law*, Oxford: Hart Publishing, chap. 3.

² Benyahya, Mohamed (2019), *La justice constitutionnelle au Maroc : enjeux, réformes et perspectives*, Rabat : La Croisée des Chemins, p. 105-112.

³ CNDH (2017), *Rapport annuel sur l'état des droits de l'Homme au Maroc*, section sur l'accès à la justice, p. 89-92.

l'homme et des peuples. Leur effectivité suppose une réorientation doctrinale et pédagogique des cursus de formation initiale et continue des magistrats et avocats, dans une logique de transposition des standards internationaux dans les pratiques judiciaires¹.

Ainsi se dessine un nouveau paradigme normatif, encore en gestation, dans lequel le droit devient une ressource mobilisable à des fins transformatrices². Il repose sur une double exigence, celle d'un État juridiquement ouvert aux revendications sociales légitimes³, et celle d'une société civile capable d'en faire un usage stratégique et informé⁴. L'enjeu, dès lors, n'est pas seulement de produire de nouvelles normes, mais de garantir les conditions institutionnelles, pédagogiques et territoriales de leur effectivité⁵.

2.2. Effets indirects du contentieux stratégique sur la dynamique normative

2.2.1. Un droit qui se reconfigure en périphérie du juge

Le contentieux stratégique, en tant qu'outil d'action juridique à visée transformatrice, ne se limite pas à ses effets juridictionnels directs. Dans les contextes où le juge dispose d'une marge d'interprétation limitée, son influence passe souvent par des mécanismes **indirects de résonance normative**, où la norme se transforme non pas par abrogation judiciaire, mais par inflexions successives de l'agenda législatif. Le cas du Maroc illustre cette dynamique, où la reconfiguration du droit

¹ Zarka, Yves (dir.) (2020), *Les droits sociaux entre justiciabilité et effectivité*, Paris : CNRS Éditions, introduction.

² Sally Engle Merry, *Human Rights and Gender Violence: Translating International Law into Local Justice*, University of Chicago Press, 2006 (sur le droit comme ressource mobilisable et instrument de transformation sociale).

³ Olivier De Schutter, *International Human Rights Law*, Cambridge University Press, 2019, chap. 3 (sur l'ouverture des États aux revendications sociales et l'intégration normative des droits).

⁴ César Rodríguez-Garavito (dir.), *Law and Society in Latin America: A New Map*, Routledge, 2015 (sur l'usage stratégique du droit par la société civile et les ONG).

⁵ Kathryn Sikkink, *Evidence for Hope: Making Human Rights Work in the 21st Century*, Princeton University Press, 2017 (sur les conditions institutionnelles et sociales de l'effectivité des normes).

résulte moins de décisions contraignantes que d'un effet d'entraînement sur le législateur, sous pression sociale ou diplomatique.

2.2.2. Réformes motivées par la conflictualité sociale

Plusieurs réformes récentes ont été impulsées ou accélérées par des controverses juridiques et des mobilisations contentieuses :

- la **loi n° 31-13 sur l'accès à l'information** (2018), promulguée dans le sillage des engagements du Royaume dans le Partenariat pour un gouvernement ouvert (OGP)¹, mais aussi en réaction aux critiques du Comité des droits de l'homme de l'ONU relatives à l'opacité administrative²;

- le **projet de loi n° 03-23 modifiant le Code de procédure pénale**, qui reprend plusieurs revendications exprimées dans les rapports d'observation judiciaire et de monitoring des ONG marocaines (CNDH, AMDH) sur la détention préventive, la garde à vue, la vidéo protection des interrogatoires et les droits de la défense³;

- le **projet de loi organique n° 97.15 sur le droit de grève**, dont le contenu reflète une tentative d'arbitrage entre les exigences du Bureau international du travail et les préoccupations sécuritaires internes.

Ces textes témoignent d'une normativité réactive, où le contentieux, y compris symbolique, sert de **levier d'agenda**, mais ce processus souffre d'un **triple déficit**:

- **une absence de mécanisme de consolidation** des réformes : le Plan d'action national pour la démocratie et les droits de l'homme (PANDDH) n'a prévu ni hiérarchisation des priorités ni calendrier contraignant⁴;

¹ Le Partenariat pour un gouvernement ouvert (Open Government Partnership-OGP) est une initiative multilatérale lancée en 2011, visant à promouvoir la transparence, la responsabilisation (accountability) et la participation citoyenne dans l'action publique, à travers l'adoption de plans nationaux d'action élaborés de manière collaborative entre gouvernements et société civile.

² Comité des droits de l'homme, *Observations finales sur le sixième rapport périodique du Maroc*, CCPR/C/MAR/CO/6, 2022, §§ 9-15.

³ Conseil national des droits de l'homme (CNDH), *Avis sur le projet de loi n° 03-23*, juillet 2025.

⁴ Conseil économique, social et environnemental (CESE), *Évaluation du Plan d'action national pour la démocratie et les droits de l'homme*, Avis n° 18/2021.

- une instabilité jurisprudentielle : les arrêts de la Cour de cassation marocaine relatifs aux droits fondamentaux demeurent rares et isolés. Ainsi, l'arrêt du 15 avril 2025 reconnaissant le droit d'un enfant né d'un viol à obtenir une indemnisation de son géniteur en l'absence de lien de filiation légale constitue une avancée notable ; toutefois, ce type de décision exceptionnelle ne suffit pas à constituer une véritable doctrine nationale de la justiciabilité des droits fondamentaux¹.

- **une culture juridique formelle** peu ouverte aux raisonnements interprétatifs évolutifs, notamment en matière de droits économiques et sociaux.

Ainsi, la réforme normative induite par le contentieux stratégique reste **fragmentaire, sectorielle, souvent réversible**, et peine à s'inscrire dans une stratégie juridique d'ensemble.

2.2.3. Effets indirects du contentieux

Cette logique d'influence indirecte du contentieux stratégique n'est pas propre au Maroc. En **Afrique du Sud**, *Irene Grootboom* vivait avec plus de 800 personnes dans des conditions de grande précarité à Wallacedene, près de Cape Town. Ce groupe, composé de familles pauvres, avait été expulsé de manière illégale de terrains occupés faute de logement. Après avoir demandé l'aide de l'État sans succès, elles ont porté plainte contre le gouvernement pour **violation de leur droit au logement** prévu à l'article 26 de la Constitution sud-africaine de 1996. L'affaire *Grootboom v. Government of the Republic of South Africa* (2001) a contraint l'État à adopter un plan législatif pour le logement, sans décision prescriptive directe. En **Colombie**, la *tutela* a permis une réforme implicite du système de santé à partir d'un empilement de décisions individuelles. Et en **Inde**, la *Public Interest Litigation* (PIL) a structuré des pans entiers du droit environnemental par effet d'agrégation de causes isolées². En Inde, la *Public Interest Litigation* (PIL) a joué un rôle

¹ Cour de cassation (Maroc), arrêt du 15 avril 2025, reconnaissant le droit d'un enfant né d'un viol à indemnisation malgré l'absence de filiation légale. Voir : *Le Matin*, « Enfants nés hors mariage : arrêt inédit de la Cour de cassation au Maroc », 15 avril 2025. Disponible en ligne : lematin.ma.

² Liebenberg, S., *Socio-Economic Rights: Adjudication under a Transformative Constitution*, Juta, 2010.

fondamental dans la construction du droit environnemental en permettant à la Cour suprême de traiter des litiges isolés, pollution industrielle, déforestation, atteintes aux écosystèmes, comme les manifestations d'enjeux structurels relevant de l'intérêt général. Par l'effet d'agrégation de ces affaires, souvent introduites par des ONG ou des citoyens agissant *pro bono*, la jurisprudence indienne a progressivement érigé un corpus normatif robuste, fondé sur l'interprétation de l'article 21 de la Constitution garantissant le droit à la vie. Ainsi, le juge a imposé à l'administration des obligations environnementales positives (fermetures d'usines, création de comités de suivi, encadrement des évaluations d'impact), structurant une véritable politique publique jurisprudentielle dans un contexte d'inaction législative.

2.3. La juridicisation de l'espace public

2.3.1. Une arène alternative de conflictualité

- **Les tribunaux comme substitut d'arène délibérative**

Dans les contextes où la médiation politique – parlementaire, partisane ou syndicale – est faible ou dysfonctionnelle, les tribunaux tendent à occuper une place de substitution en tant qu'espace de débat et de confrontation des normes. Les juridictions deviennent alors non seulement un lieu de régulation juridique, mais surtout une scène où les enjeux de société se transposent en termes juridiques, permettant aux acteurs sociaux d'exprimer des revendications exclues de l'agenda politique classique¹.

- **Le rôle du contentieux stratégique**

Le contentieux stratégique, entendu comme l'usage volontaire et planifié du recours judiciaire pour obtenir des changements sociaux, politiques ou normatifs, participe directement de ce phénomène. Dans ce cadre, le droit n'est pas mobilisé comme simple instrument de régulation des rapports sociaux, mais comme langage de visibilité, de légitimation et de confrontation. Ce rôle performatif du droit a été mis en évidence dans les mobilisations transnationales².

¹ Shapiro, M., & Stone Sweet, A. (2002). *On Law, Politics, and Judicialization*. Oxford University Press.

² Keck, M. E., & Sikkink, K. (1998). *Activists beyond Borders: Advocacy Networks in International Politics*. Cornell University Press.

- **La « judicialization of mega-politics »**

Ran Hirschl décrit cette tendance comme la « judicialization of mega-politics », soit le transfert des enjeux politiques majeurs (constitution, droits fondamentaux, régulation économique, choix sociétaux) vers les juridictions suprêmes ou constitutionnelles. Selon lui, les acteurs sociaux et parfois les élites politiques choisissent cette voie lorsqu'ils se trouvent face à un blocage institutionnel ou à l'incapacité de résoudre les conflits par les canaux politiques classiques¹.

- **Une dialectique entre pouvoir et légitimité**

Ce processus ne signifie pas que les juges deviennent automatiquement des substituts au politique, il traduit plutôt une dialectique entre pouvoir (celui des juridictions de trancher et d'imposer une solution) et légitimité (celle que les acteurs sociaux recherchent en s'adossant au langage du droit). Cette dialectique explique à la fois le rôle croissant des cours constitutionnelles dans la régulation démocratique et les critiques sur le risque de « gouvernement des juges »².

2.3.2. Traductions concrètes au Maroc

Certaines affaires à forte visibilité médiatique ont alimenté une réflexion élargie sur l'usage du droit pénal dans la régulation de l'espace public. Des poursuites judiciaires engagées à la suite de mobilisations sociales ou dans le cadre d'affaires de presse ont été perçues, par divers observateurs, comme révélatrices de tensions entre la protection de l'ordre public et le respect des libertés garanties par la Constitution marocaine de 2011, notamment en matière d'expression et de participation citoyenne. Ces affaires ont fait l'objet d'analyses critiques de la part d'institutions nationales telles que le **Conseil national des droits de l'homme (CNDH)** qui a souligné la nécessité d'un usage proportionné du droit pénal dans un État de droit, et d'instances internationales comme le **Comité des droits de l'homme des Nations Unies**, qui a rappelé à plusieurs reprises l'importance d'un cadre procédural conforme aux exigences du **PIDCP**, notamment en matière de liberté d'expression

¹ Hirschl, R. (2004). *Towards Juristocracy: The Origins and Consequences of the New Constitutionalism*. Harvard University Press.

² Garapon, A. (1995). *Le gardien des promesses: Justice et démocratie*. Odile Jacob.

et de procès équitable¹. Dans ce contexte, la justice apparaît non seulement comme un espace de régulation juridique, mais aussi comme un lieu de cristallisation de débats sociaux, où s'opère une traduction juridique de tensions collectives. Cette configuration illustre la fonction symbolique du contentieux dans des contextes où le débat public tend à se juridiciser, comme le notent plusieurs travaux sur la transformation des formes de conflictualité politique dans les États de droit en transition². Dans ces affaires, la sentence judiciaire importe souvent moins que le **débat qu'elle déclenche**, les coalitions qu'elle génère, et les revendications qu'elle légitime. Il y a là un déplacement du pouvoir normatif vers l'espace symbolique du droit.

2.3.3. Un espace juridicisé mais fragile

Cette expansion du droit dans la sphère publique repose cependant sur des conditions structurelles non garanties telles que **l'indépendance de la magistrature**, **l'accès effectif à la justice**, **la liberté de la presse** et **la capacité juridique de la société civile**. Sans ces garanties, la juridicisation risque de produire une illusion de performativité, sans transformation effective.

Comme l'écrit Martti Koskeniemi, « la performativité du droit ne dépend pas de sa normativité intrinsèque, mais de sa capacité à activer des chaînes d'interprétation partagées »³. Autrement dit, le droit ne change rien s'il n'est pas inscrit dans un champ de forces sociales capable de le réinvestir.

L'étude des effets indirects du contentieux stratégique révèle une **capacité du droit à structurer des dynamiques sociales**, mais également les limites d'une transformation juridique dépourvue d'ancrage institutionnel robuste. Cette ambivalence renvoie à une tension fondamentale entre **le droit comme ressource d'émancipation** et **le droit comme dispositif de canalisation du politique**.

¹ Comité des droits de l'homme, *Observations finales sur le sixième rapport périodique du Maroc*, CCPR/C/MAR/CO/6, 2022, §§ 38-41.

² Garapon, Antoine, *Bien juger. Essai sur le rituel judiciaire*, Paris, Odile Jacob, 2001.

³ Koskeniemi, M., *The Politics of International Law*, Oxford, Hart Publishing, 2011, p. 23.

3. Freins systémiques et conditions de renforcement du contentieux stratégique

Malgré les avancées ponctuelles observées au Maroc, le contentieux stratégique peine à s'imposer comme un levier structurel de transformation du droit et des politiques publiques. Cette difficulté résulte de **freins systémiques** multiformes, touchant tant l'architecture juridique et procédurale que les capacités sociales des justiciables et le fonctionnement des institutions.

3.1. Blocages juridiques et procéduraux

L'un des obstacles majeurs réside dans **l'absence de recours constitutionnel individuel**, qui empêche tout justiciable de saisir directement la Cour constitutionnelle pour contester la conformité d'une loi à la Constitution, en dehors de la voie incidente prévue par l'article 133 et la loi organique n° 86-15¹. Cette limitation réduit considérablement l'accès à la justice constitutionnelle, pourtant centrale dans la consolidation d'une citoyenneté juridique active.

Par ailleurs, le droit marocain **ne prévoit pas d'action de groupe**, mécanisme pourtant reconnu dans des systèmes comparables, notamment en France depuis la loi n° 2016-1547 du 18 novembre 2016 ou en Afrique du Sud via la section 38 de la Constitution de 1996². Cette carence empêche la constitutionnalisation et la judiciarisation d'intérêts collectifs, en particulier dans les domaines environnementaux, sanitaires ou sociaux.

La **procédure du référé**, régie par les articles 149 à 152 du Code de procédure civile, est très rarement mobilisée dans le contentieux des droits fondamentaux. À ce jour, **la jurisprudence marocaine reste marquée par une prudence excessive**, avec peu de décisions affirmant la primauté des droits constitutionnels dans des contextes d'urgence ou de conflit avec l'administration. Comme le souligne le rapport annuel

¹ Loi organique n° 86-15 relative à la Cour constitutionnelle, B.O. n° 6544, 14 juillet 2016 ; Constitution du Royaume du Maroc, art. 133.

² Loi n° 2016-1547 du 18 novembre 2016 de modernisation de la justice du XXI^e siècle (France) ; Constitution de la République d'Afrique du Sud, 1996, art. 38(c).

du CNDH (2019), les juridictions s'abstiennent souvent d'interpréter les libertés publiques à la lumière des normes constitutionnelles ou internationales¹.

En outre, **les normes internationales ratifiées** par le Maroc, notamment le Pacte international relatif aux droits civils et politiques (PIDCP), la Convention contre la torture (CAT) ou la Convention sur l'élimination de toutes les formes de discrimination à l'égard des femmes (CEDAW), **restent marginales dans la pratique judiciaire**. Plusieurs études montrent que **les juges marocains n'invoquent que rarement ces textes**, faute de doctrine consolidée sur leur applicabilité directe et de formation adaptée à leur interprétation².

3.2. Obstacles sociaux et déficits de capacités citoyennes

Le recours stratégique au juge reste l'apanage d'acteurs juridiquement outillés et géographiquement situés à proximité des grands centres urbains. **Les coûts d'accès à la justice**, combinés à la **complexité des procédures**, constituent des barrières majeures. Selon une enquête du Centre marocain pour l'éducation civique (CMEC), **seuls 15% des citoyens marocains affirment connaître les démarches pour intenter une action en justice**, et moins de 10% estiment disposer des ressources nécessaires pour financer un procès sans aide extérieure³.

L'**illettrisme juridique**, y compris chez les personnes alphabétisées, affecte la capacité des citoyens à s'approprier les instruments du droit. Dans ce contexte, **la mobilisation contentieuse repose principalement sur des acteurs intermédiaires** (avocats, ONG, syndicats, défenseurs des droits). Si ces structures jouent un rôle crucial, leur intervention reste inégalement répartie sur le territoire et **ne permet pas**

¹ Conseil national des droits de l'homme (CNDH), *Rapport annuel sur l'état des droits de l'homme au Maroc*, 2019, p. 88-93.

² El Malki, F., « Le juge marocain et les normes internationales : entre réception prudente et usage stratégique », *Revue marocaine d'administration publique*, n° 165, 2022, p. 41-58 ; Comité des droits de l'homme, *Observations finales sur le sixième rapport périodique du Maroc*, CCPR/C/MAR/CO/6, 2022.

³ Centre marocain pour l'éducation civique (CMEC), *Enquête sur la culture juridique des citoyens marocains*, 2021.

toujours l'émergence d'une autonomie juridique durable des populations concernées¹.

En l'absence d'un réseau structuré d'aide juridictionnelle efficace, ou de cliniques juridiques universitaires institutionnalisées, comme c'est le cas en Tunisie ou au Liban, le contentieux stratégique demeure élitiste, concentré dans quelques juridictions et rarement accessible aux populations marginalisées².

3.3. Limites institutionnelles et cloisonnement des mécanismes de suivi

Même lorsqu'une décision favorable est obtenue, la question de son exécution effective reste posée. Le Maroc ne dispose pas d'un organe centralisé chargé du suivi de la mise en œuvre des décisions judiciaires à portée normative, ni d'un mécanisme d'évaluation parlementaire régulier de leur impact sur les politiques publiques. En pratique, les effets structurels des décisions restent limités, sauf dans les cas où ils sont relayés par des mobilisations sociales ou des pressions internationales.

Le Conseil national des droits de l'homme (CNDH), bien qu'ayant renforcé son rôle de veille et de recommandation, ne détient aucun pouvoir contraignant ni compétence contentieuse directe. Comme l'indique l'Avis n° 10/2021 du CNDH sur les garanties procédurales, son rôle se limite à la formulation de recommandations non opposables³. Il n'existe pas, à ce jour, de coordination institutionnelle formalisée entre les juridictions, l'administration, et les organes chargés du suivi des engagements internationaux.

Cette fragmentation institutionnelle révèle un cloisonnement fonctionnel persistant, qui empêche de faire du contentieux un véritable levier de transformation. Contrairement à des systèmes ayant mis en place des dispositifs de monitoring interinstitutionnel, comme le *Implementation Monitoring Committee* en Afrique du Sud ou le *Service du Suivi des Décisions* en France, le Maroc reste

¹ *Global Rights-Morocco, Enhancing Legal Literacy for Women in Morocco*, 2004, Programme pilote de renforcement des capacités juridiques, p. 4. Disponible sur mrawomen.ma

² Deffous, K. (2020). *L'accès à la justice au Maroc : état des lieux, obstacles et perspectives de réforme*. In : Eberhard H., Fassi-Filhi M. (dir.), *Réformes judiciaires et accès à la justice dans les pays du Maghreb*, Rabat, Konrad Adenauer Stiftung -CJB, pp. 75-98.

³ CNDH, *Avis n° 10/2021 sur les garanties procédurales et les libertés publiques*, Rabat, 2021.

sans mécanisme spécifique permettant d'assurer **la traduction des jugements en réformes concrètes et mesurables**¹.

Conclusion

Le contentieux stratégique s'impose progressivement comme un levier d'interpellation et de reconfiguration du droit au sein de l'ordre juridique marocain. En contribuant à l'ouverture de brèches jurisprudentielles et à la redéfinition des rapports entre institutions, normes et société civile, il participe à la revalorisation du droit comme langage d'action publique et de légitimation sociale. Toutefois, la portée de cette dynamique demeure conditionnée par des facteurs structurels tels que l'accessibilité effective à la justice, le volontarisme institutionnel, la densité du tissu associatif et la transformation des cultures judiciaires. Pour inscrire durablement le contentieux stratégique dans une logique de justice sociale, plusieurs conditions doivent être réunies. Il convient de lever les obstacles procéduraux, de consolider les capacités des acteurs juridictionnels et non étatiques, de valoriser la publicité des décisions judiciaires et de promouvoir une formation juridique orientée vers les droits fondamentaux. C'est au croisement de l'action contentieuse, de l'engagement politique et de la mobilisation citoyenne que le droit peut pleinement jouer son rôle de vecteur de transformation normative et d'émancipation collective.

¹ OCDE, *Gouvernance publique au Maroc : vers une meilleure coordination interinstitutionnelle*, Paris, 2020, p. 45-60.

Bibliographie

- Benyahya, M. (2019). *La justice constitutionnelle au Maroc : enjeux, réformes et perspectives*. Rabat : La Croisée des Chemins.
- Bourdieu, P. (1986). La force du droit. Éléments pour une sociologie du champ juridique. *Actes de la recherche en sciences sociales*, (64), 3–19.
- Centre marocain pour l'éducation civique (CMEC). (2021). *Enquête sur la culture juridique des citoyens marocains*.
- Commaille, J. (2014). *La juridicisation du politique*. Paris : LGDJ, coll. Droit et Société.
- Conseil économique, social et environnemental (CESE). (2021). *Évaluation du Plan d'action national pour la démocratie et les droits de l'homme* (Avis n° 18/2021).
- De Frouville, O. (2016). *Les droits de l'homme en droit international public*. Paris : Dalloz, coll. « Connaissance du droit ».
- De Schutter, O. (2012). *International Human Rights Law*. Cambridge : Cambridge University Press.
- De Sousa Santos, B. (2002). *Toward a New Legal Common Sense: Law, Globalization, and Emancipation* (2e éd.). London : LexisNexis Butterworths.
- Deffous, K. (2020). L'accès à la justice au Maroc : état des lieux, obstacles et perspectives de réforme. In H. Eberhard & M. Fassi-Fihri (dir.), *Réformes judiciaires et accès à la justice dans les pays du Maghreb* (pp. 75–98). Rabat : Konrad Adenauer Stiftung – CJB.
- El Malki, F. (2022). Le juge marocain et les normes internationales : entre réception prudente et usage stratégique. *Revue marocaine d'administration publique*, (165), 41–58.
- Garapon, A. (2001). *Bien juger. Essai sur le rituel judiciaire*. Paris : Odile Jacob.

- Garapon, A., & Papadopoulos, I. (2019). *Juges, gardiens de la démocratie ?* Paris : PUF.
- Gauri, V., & Brinks, D. M. (Eds.). (2008). *Courting Social Justice: Judicial Enforcement of Social and Economic Rights in the Developing World.* Cambridge : Cambridge University Press.
- Global Rights – Morocco. (2004). *Enhancing Legal Literacy for Women in Morocco.* Programme pilote. <https://mrawomen.ma>
- Hirschl, R. (2004). *Towards Juristocracy: The Origins and Consequences of the New Constitutionalism.* Cambridge : Harvard University Press.
- Klare, K. (1998). Legal Culture and Transformative Constitutionalism. *South African Journal on Human Rights*, 14(1), 146-188.
- Koskenniemi, M. (2005). *From Apology to Utopia: The Structure of International Legal Argument.* Cambridge : Cambridge University Press.
- Koskenniemi, M. (2011). *The Politics of International Law.* Oxford : Hart Publishing.
- Langford, M. (Ed.). (2008). *Social Rights Jurisprudence: Emerging Trends in International and Comparative Law.* Cambridge : Cambridge University Press.
- Liebenberg, S. (2010). *Socio-Economic Rights: Adjudication under a Transformative Constitution.* Cape Town : Juta.
- OCDE. (2020). *Gouvernance publique au Maroc : vers une meilleure coordination interinstitutionnelle.* Paris.
- Open Society Justice Initiative. (2018). *Strategic Litigation Impacts: Insights from Global Experience.* New York : OSJI.
- Ouassini, A. (2021). We Are All Amina Filali: Social Media, Civil Society, and Rape Legislation Reform in Morocco. *Women & Criminal Justice*, 31(1), 77-92. <https://doi.org/10.1080/08974454.2019.1698488>

- Rodríguez-Garavito, C. (2011). *Making Rights Effective: Activist Judges and Strategic Litigation in the Global South*. Cambridge : Cambridge University Press.
- Santos, B. de Sousa. (2002). *Toward a New Legal Common Sense: Law, Globalization and Emancipation* (2e éd.). London : LexisNexis Butterworths.
- Sarat, A., & Scheingold, S. (1998). *Cause Lawyering: Political Commitments and Professional Responsibilities*. Oxford : Oxford University Press.
- Shankar, S., & Mehta, P. (2008). Courts and Socioeconomic Rights in India. In M. Langford (Ed.), *Social Rights Jurisprudence* (pp. 146–176). Cambridge : Cambridge University Press.
- The Guardian. (2014, 7 février). *How NGOs helped change Moroccan law on rapists marrying their victims*. <https://www.theguardian.com/global-development/poverty-matters/2014/feb/07/ngo-change-morocco-rape-law>
- Zarka, Y. (Dir.). (2020). *Les droits sociaux entre justiciabilité et effectivité*. Paris : CNRS Éditions.